

















الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان  
على شرح العلامة الأشموني على  
ألفية الامام ابن مالك في  
الحروف نفعا لله بهم  
والمسلمين  
آمين

---

﴿وهامشه بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي حفظه الله﴾

---

﴿الطبعة الاولى﴾  
﴿بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية﴾  
﴿مصر المحمية سنة ١٣٠٥﴾  
﴿هجريه﴾



الصفة المشبهة باسم

الفاعل

(صفة استحسن حرفا على  
معنى بها المشبهة اسم  
الفاعل) أى تميز الصفة  
المشبهة عن اسم الفاعل  
باستحسان حرفا عليها  
بإضافتها اليه فان اسم  
الفاعل لا يحسن فيه ذلك  
لانه ان كان لازما وقصد  
ثبوت معناه صار منها  
وانطلق عليه اسمها وان  
كان متعديا فقد سبق أن  
الجمهور على منع ذلك فيه  
فلا استحسان **ب** تنبيهان  
الاول انما قيد الفاعل  
بالمعنى

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفة المشبهة باسم الفاعل

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى (قوله صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه  
صورا متناع الجرا لا تية فى قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة فى جميع هذه  
الصور لا استحسن حرفا على بها وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها  
وأجيب أيضا عن الثانى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح والاستقباح فى الضعيف وان  
قوبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جرفيه ولو سلم  
فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى أن من القبيح ما هو جرفى التوضيح أن كاتب الاب بالجر  
قبيح وهو مبنى على جواز الاضافة فى المثال كما يأتى (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ  
لما يأتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) ينصب اسم على المفعولية وجره بالاضافة (قوله عن  
اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل  
وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بأن تخصيصه بالذكرة لشدة اشتباهها به لا اشتراكها  
فى كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث  
فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن حرفا على ويرد عليه  
أن صاحب التوضيح صرح بقبح الاضافة فى قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد  
بالاستحسان مطلق الجواز والحكمة اه وعندى فى الاراد والجواب نظر بل كلاهما سهو وعمما  
فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعدى وبفرض عدم هذا الفرض فما  
تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه (قوله وان كان متعديا) أى  
لواحد لما سبق من أن المتعدى لا كثر تمنع اضافته الى الفاعل اجماعا (قوله أن الجمهور على منع  
ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاضافة الى

(قوله وأجيب) أو يقال  
انه على مذهب الأقدمين  
من المناطقة ولا يوردان  
الرسم لا يشمل اسم المفعول  
اذا كان صفة مشبهة لما  
مر من ان مرفوعه فاعل  
على ما فيه أو تسامح فى قوله  
فاعل بأن أراد به ما يشمل  
النائب



لانه لانصاف الصفة

المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو  
 أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجوز الاستحسان  
 وحينئذ لا يدخل في تعريف الصفة إلا إذا قالوا بالاستحسان اللهم إلا أن يراد بالاستحسان مطلق  
 الجواز أو الاستحسان في الجملة واسم الفاعل يستحسن حرفا لعله به في الجملة أي في بعض الصور وذلك  
 إذا كان لازما (قوله لانه لانصاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم (قوله  
 يدل على حدث) أي معنى متعلق بالغير (قوله وأنها ثبوت) أي بالباء أي غالبا وقوله وتجمع أي جمع  
 سلامة لذكر رأي غالبا وإنما قلنا ذلك لانه لا يقال في نحو أبيض أبيضه ولا أبيضون ولا في نحو  
 غضبان غضبانون كما يقال ضارب ضاربه وضاربون مع عمل أفعال فاعلا وفعالان فعلى عمل سائر الصفات  
 المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعني أنه عاب بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة  
 المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على  
 العلم بكونها صفة مشبهة فإجماع الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل إنما  
 يتوقف على النظر في معناها الثابت لفاعلهما بحيث لو حول اسنادها عنه إلى ضمير الموصوف لا يكون  
 فيه لبس ولا قبح فحسن حينئذ الإضافة (قوله ما صيغ لغير تفضيل الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام  
 فيه نظر لاقتضائه أن محذور يد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها مشبهة إلا إذا خفضت أو نصبت  
 وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه وفيه نظر لعددهم من أحوال الصفة المشبهة رفقها مع عملها  
 محذور يد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة في هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أي من  
 مصدره والتقييد بالزوم مبني على مذهب الجمهور من منع إجراء اسم فاعل المتعدى لو أحده عند  
 قصد ثبوته بحري حسن الوجه كما مر (قوله دون أفادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل  
 وشرحه للدمايني أنه إذا قصد حدوث الصفة المشبهة في الماضي أو الاستقبال حولت إلى فاعل  
 فتقول في عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحاسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الأمر  
 كذلك إذا قصد حدوثها في الحال كما يدل عليه إطلاق قول المصرح مانصه إذا أردت ثبوت الوصف  
 قلت حسن ولا تقول حسن وإذا أردت حدوثه قلت حسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره اه  
 ثم راجعت الدمايني فرايته صرح بما استظهرته (قوله أو أن قوله الخ) بكسر الهمزة لأنه معطوف على  
 مقول القول واعتراض بان الأعراب على الأول كذلك فلا يخلص بمجرد من الأشكال وأجاب  
 البعض بان مراده أن كلام الناظم من حيز الأخبار والحكم لا التعريف قال ولا ينافيه قوله بعد ذلك  
 عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة إلى الأول لا إلى الثاني (قوله وقوله وصوغها الخ) المتبادر من  
 عبارته أن هذا من تسمية الجواب الثاني والظاهر أنه لا يتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن  
 الاستئناف جائز (قوله من لازم) أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عروضا كما في رحمن ورحيم وعليم  
 فإنها لازمة بالتنزيل أو النقل إلى فعل بالضم أفاده سم فقول الشارح وأما رحيم وعليم ونحوهما  
 فمقصود على السماع لا يتم إلا إذا أريد للزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل (قوله  
 الدائم) فيه إشارة إلى أن المراد بالحاضر في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة  
 للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كظاهر القلب يجعله  
 قيد القول للحاضر والمراد بالدوام الثبوت في الأزمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة الصفة  
 المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها المالم يدل على التحديد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل إذ  
 الاصل في كل ثابت دوامه اه ويوافق قول الدمايني نقلا عن الرضى كما أن الصفة المشبهة ليست  
 موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة فليس معنى حسن في الوضع الأذو  
 حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك

اليه الأبعد تحويل  
 الاسناد عنه إلى ضمير  
 الموصوف فلم يبق فاعلا إلا  
 من جهة المعنى \* الثاني  
 وجه الشبه بينها وبين  
 اسم الفاعل أنها تدل على  
 حدث ومن قام به وانها  
 ثبوت وثبتى وتجمع ولذلك  
 حلت عليه في العمل وعاب  
 الشارح التعريف المذكور  
 بأن استحسان الإضافة  
 إلى الفاعل لا يصلح  
 لتعريفها وتفسيرها عما  
 عداها لان العلم به موقوف  
 على العلم بكونها صفة  
 مشبهة وعرفها بقوله  
 ما صيغ لغير تفضيل من  
 فعل لازم لقصد نسبة  
 الحدوث إلى الموصوف به  
 دون أفادة معنى الحدوث  
 وقد يقال ان العلم  
 باستحسان الإضافة موقوف  
 على المعنى لا على العلم  
 بكونها صفة مشبهة فلا  
 دور أو ان قوله المشبهة  
 اسم الفاعل مبتدأ وقوله  
 صفة استحسان إلى آخره  
 خبر وقوله (وصوغها من  
 لازم لحاضر) إلى آخره  
 عطف عليه لتقييم التعريف  
 أي ومما تتميز به الصفة  
 المشبهة أيضا عن اسم  
 الفاعل أنها لا تصاغ قياسا  
 إلا من فعل لازم كظاهر  
 من طهر وجبل من جبل  
 وحسن من حسن وأما  
 رحيم وعليم ونحوهما  
 فمقصود على السماع بخلافه  
 فانه يصاغ من اللازم كقائم  
 ومن المتعدى كضارب وأنها لا تكون إلا  
 الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل



بجذله كما عرف وأنها لا تلزم الجري على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه (كظاهر القلب) وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن الوجه و (جميل الظاهر) وسبط العظام وأسود الشعر (وعمل اسم فاعل المعدي) لو احد (لها) أي ثابت لها (على الحد الذي قد حدث) له في باب من وجوب الاعتماد على ما ذكر **تنبيه** ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها لان ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال فعبارة هنا أوجد من قوله في الكافية والاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تحجج ذال الأعمال (وسبق ما عمل فيه مجتنب) بخلاف اسم الفاعل أيضاً ومن ثم صح النصب في نحو زيداً أنا ضاربه وامتنع في نحو وجه الاب زيد حسنه

ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهر في الاتصاف بالحسن في جميع الازمنة الا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسناً فحجج أو سيصبح حسناً أو هو الآن فقط حسن نظوره في الاستمرار ليس وضعياً اه ومنه يؤخذ من قول الشارح وانها لا تكون الا للمعنى الخ على حالة الاطلاق هذا وعبارة الشارح في شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدي الخ تقتضى أنها موضعية فتدبر (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل فإنه يكون للماضى المنقطع والحال والمستقبل كهذا ضارب أمس أو الآن أو غدا وقوله كما عرفت أي في باب اعمال اسم الفاعل عند قول المصنف ان كان عن مضيّه بمعزل (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فبني على أن المراد بالجرى ان افادة التجدد والحديث كذا في شرح الجامع لكن الذي في الجمع أن الزمخشري وابن الحاجب منعما وازنتها المضارع وأن نحو ضامر السكشع ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعملت معاملة الصفة المشبهة لأنها صفات مشبهة (قوله في المبنية من الثلاثي) خرج المبنية من غير فأنها لازمة الجري على المضارع كفي التسهيل (قوله كحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله في المبنية من الثلاثي فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما سود الجسماسي فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تحجج البعض التمثيل بانه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أي وان كانت مبنية من غير الثلاثي مع أنه يرده مامر قريباً عن التسهيل ونقله هو أيضاً وقره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدي لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هو كذلك أقال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبّه بالمفعول به وذكر في موضع آخر انها لا تعمل في المفعول المطلق اه يس والمتجه الاول (قوله ثابت لها) أي صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به (قوله على الحد) أي كائناً على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الطرف بعد حذف الاستقرار اسم (قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بأل بناء على الاصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقي من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها) أي فهو لا يفارقها وانما بعد شرطاً ما قد يفارق (قوله أوجد الخ) أي لان قوله على الحد الذي قد حدث يمكن تأويله بأن يراد في الجملة بخلاف عبارته في الكافية (قوله وسبق ما عمل فيه) أي بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لانه الذي تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أي فإنه يتقدم منصوبه قال في الارتشاف الا اذا كان بأل أو مجروراً باضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيداً ومهرت بضارب زيداً فان جر بحرف جزاء نحو ليس زيد بضارب عمر اجازاً التقديم فقول ليس زيداً ومهرت بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته ببيان شئ يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أي ومن أجل هذا التخالف صح النصب في نحو زيداً أنا ضاربه لانه عمل ضارب المدكور في زيد الوتفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله في زيد الوتفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع في نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن في وجهه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز



تقدم منصوب الصفة عليها واذالم يصح عمله في وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مر اذا الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كالتوجه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح في الدلالة (قوله وكونه ذاتيية واجب) أي وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان واما قبح العمران لان عملها في هذين بما فيها من معنى الفعل وبقى مما يتخالفان فيه أنه يعمل محذوفا ولهذا أجازوا أن يضارب زيد وعمران بضم زيد ونصب عمر وبارضار فعل أو وصف منون واما العطف على محل المحفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مرت برجل حسن الوجه والفعل بخصف الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح اضافته الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مرت برجل قاتل أبيه ويقبح مرت برجل حسن وجهه وأنه يفصل منه مر فوجهه رفعته أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله أبوه عمر او يمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت أو نصبت وأنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها لما كان سيبيا لم يتطابق تقدم أشبه الضمير وهو لا ينعف فكذلك ما أشبهه قاله الزجاج ومتأخر والمغاربة ورد عليهم بما في الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بأن اليمنى خبر المحذوف أو مفعول المحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجز الوجه ونصب البدن خلافا للفراء وأنه اذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل واذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا في المعنى والداميني عليه (قوله في معمولها) أي المنصوب كما عرفت فوجهه والوجه في مثالي الشارح منصوبان (قوله أي متصلا) أي هو أو مكمله كاصلة والوصف ليكون شاملا لانواع السببي الانية وان لم يشمل المعمول الذي هو ضمير بارز متصل كما يأتي عن التسهيل (قوله ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أي وهو المنصوب على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أي من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضمير بارز متصلا) أي ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو يفصل عنها بضمير آخر نحو قرش خير الناس ذرية وكرامهم هو هان قلت كأن معمول الصفة يكون ضمير بارزا يكون ضمير مستترا نحو زيد حسن في الوجه الداعي الى تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه أن المقصود ذكر ما تعمل فيه الصفة من حيث هي صفة مشبهة وعملها في المستكن من حيث هي صفة لا بقيد كونها مشبهة اه دماميني (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لانه أعمل طلق في الهاء وأما أنت فبمتداد مؤخر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفي بمرفوعه عن الخبر على نفي أو استفهام وأما جعل العينى الشاهد في عمل طلق في أنت فرد بأن المعمول الواجب كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك بخلاف الهاء لان ما أضيفت اليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه النصب كما مر في أعمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم بالكسر وفتح الصلح والكالح من الكلوح وهو التكشرف في عبوسه والمكفهر من الكفهر الرجل اذا عبس فهو نا كيد وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير المستتر في الوصف (قوله يتنوع السببي) يظهر لي أخذ من الشواهد الاية أنه مراده بالسببي المنصوب السابق حقيقة أو حكما بان كان مر فو اصالا للنصب تشبيها بالمفعول به كافي الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كافي

(وكونه ذاتيية واجب)  
 أي ويجب في معمولها أن  
 يكون سببيا أي متصلا  
 بضمير الموصوف لفظا ونحو  
 حسن وجهه أو معنى نحو  
 حسن الوجه أي منه  
 وقيل أل خلف عن المضاف  
 اليه ولا يجب ذلك في  
 معمول اسم الفاعل كما  
 عرفت نبيهات الاول  
 قول الشارح ان جواز نحو  
 زيد بك فرح مبطل لعموم  
 قوله ان المعمول لا يكون  
 الاسيبيا مؤخر مراد  
 لان المراد بالمعمول ما عملها  
 فيه بحق الشبه وعملها في  
 الظرف ونحوه انما هو لما  
 فيها من معنى الفعل  
 \* الثاني ذكر في التسهيل  
 أن معمول الصفة المشبهة  
 يكون ضمير بارزا متصلا  
 كقوله \* حسن الوجه  
 طلقه انت في السلم وفي  
 الحرب كالح مكفهر \* فعلم  
 ان مراده بالسببي ما عدا  
 الاجنبي فانها لا تعمل فيه  
 \* الثالث يتنوع السببي  
 الى اثني عشر نوعا فيكون  
 موصولا كقوله



خصورها  
 وثيرات ما التفت عليه  
 المآزر  
 وموصوفا يشبهه كقوله  
 ازور امرأ حيا فوال أعده  
 لمن أمه مستكفيا أزمة  
 الدهر  
 والشاهد في جأ نوال  
 ومضافا الى احدهما  
 كقوله  
 فجمتها قبل الاختيار منزلة  
 والطيبى كل ما التائب به  
 الازر  
 ونحو رايت رجلا دقفا  
 سنان رخم بظعن به ومقرونا  
 بال نحو حسن الوجه  
 ومجرد نحو حسن وجه  
 ومضافا الى احدهما نحو  
 حسن وجه الاب وحسن  
 وجه اب ومضافا الى ضمير  
 الموصوف نحو حسن وجهه  
 ومضافا الى مضاف الى  
 ضميره نحو حسن وجه أبيه  
 ومضافا الى ضمير مضاف  
 الى مضاف الى ضمير  
 الموصوف نحو مرت  
 بامرأة حسن وجه جاريتها  
 جميلة أنه ذكره في التسهيل  
 ومضافا الى ضمير معمول  
 صفة أخرى نحو مرت  
 برجل حسن الوجه جميل  
 خالها ذكره في شرح  
 التسهيل وجعل منه قوله  
 سببني الفتاة البضة  
 المتجردة الشاطيفة كشحه  
 وملتأت أن أسبى (فارغ  
 بها) أى بالصفة المشبهة  
 (وان نصب وجر)

الاول والثالث فاعرفه (قوله اسيالات ابدان) أى طويلات ابدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح  
 الواو وكسر المثناة وهى السمينه كفى القاموس أى سمينات الورداف والاعجاز فهى المراد بما  
 التفت عليه المآزر وقول العينى أى وطيات الورداف والاعجاز لا يناسب المقام وإنما كان  
 ما التفت الخ سبيلا لان الاصل المآزر فمنهن أو ما زرنهن بالضمير العائد الى الموصوف وعائد  
 الموصول الضمير المحرور يعلى وبحث فى الاستشهاد بالبيت بأنه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى  
 شئ فيكون من النوع الثانى (قوله يشبهه) أى الموصول فى كون صفته جملة كصلة الموصول (قوله  
 جأ) أى كثيرا ونوال أى عطاء وفاعله وجملة أعده صفة نوال والضمير البارز فيها النوال والمستتر  
 لامر أولم يبرز لا من اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفيا محال من فاعل أم والازمة بفتح الهمزة  
 وسكون الزاى الشدة وما فى العبنى مما يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فجمتها) أى الناقه من عجت  
 البعير أعوجه عوجا ومعاجا أى عطف رأسه بالزمام قبل الاختيار أى جهتهم منزلة تمييز التائب  
 بفوقية بعد اللام ثم مثله أى اختلطت والتفت والازر بضمين جمع ازار وهذا كناية عن عفتن  
 وضمير الموصوف محذوف أى الازر لهن أو آل خلف عنه نظير ما تقدم وقد يبحث فى الشاهد باحتمال  
 أن ما تذكره موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أى ضمير عائد الى  
 مضاف الخ (قوله جميلة أنه) بجر جملة صفة ثانية لامرأة ورفع أنه فاعلا لجملة ونصبه على  
 التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جملة اليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعنى جميلة أنه  
 وجه جاريتها فلم مافى كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن  
 المثال الذى قبله كذلك فهلا كنى به إلا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف  
 (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد المحجمة رقيقة الجلدة مثلثة والمتجرد بكسر الراء  
 البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العينى بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشع ما بين  
 الخاصرة والصلع الخلف (قوله فارغ بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببى المنعوت ان صلحت  
 للمذكور والمؤنث لفظا ومعنى بان لا يكون وزنها أو معناها مختصا باحدهما جاز تبعيتها للمثلها فى  
 التذكير والتأنيث نحو مرت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها وما يتخالفها فيها نحو  
 مرت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لا تنفاه القبح اللفظى والمعنوى والابان اختصت  
 باحدهما الفظا ومعنى كما كرور تنفاه أو لفظا فقط كالى أى كبير الالية وعجزاء أى كبيرة العجيزة أو  
 معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع الاعيانا مثلها على الصحيح فلا تقول مرت بامرأة أكرابنها ولا  
 برجل رتقاء بنته وقس لوجود القبح فى اللفظ والمعنى أو فى أحدهما وأجاز الاخفش تبعيتها فى  
 الاقسام الثلاثة لما يتخالفها أيضا هذا المخلص مافى التسهيل وشرحه للدما ميني (قوله وانصب وجر)  
 أى بها خذف معمولها دلالة الاقوال وانما جازى فى النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الى ضمير  
 صاحبها مع كونها مستدة فى المعنى الى سببيه لكون تلك الصفة فى اللفظ جارية على صاحبها خبرا  
 له أو حالا أو نعتا وفى المعنى دالة على صفة له فى ذاته سواء كانت هى الصفة المذكورة كفى زيد حسن  
 الوجه فانه متصرف بالحسن الحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أى شيخ وكثير  
 الاخوان أى متقو بهم فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببيه كصفة نفسه فيستتر ضميره فى صفة  
 سببيه نحو زيد حسن وجهها كما يستتر فى صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببى عن ظاهر الناعلية  
 الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مر فوعا على أن يكون بدلًا من الضمير لئلا يلبس  
 بالفاعل فان لم تجر فى اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنهما تبدل على  
 صفة فى ذاته نحو زيد أحر نوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس غلام الاخ  
 وزيد أحر النور لانه لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصرف بالوصف المذكور ولم تبدل صفة



سببها على صفة في ذاته فكيف يضر في صفة سببها صفة نفسه فان قيل أليس الصفة في نحو زيد  
أجر نوره يدل على صفة في ذاته وهي كونه صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببها  
زيد لا من صفة السبب قاله الرضي وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمي الفاعل  
والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله في حاشية الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات  
والارض أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها الضمير صاحبها (قوله مع آل)  
حال من الضمير المجرور ومصوب تنازعه الثلاثة فاعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه  
فضلة وهو اشارة الى أحد أنواع السببي الاثني عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا  
ثمانية وهي ماء هذا وما معد الموصل والموصوف والمجرد وسواهما كحسن وجه والحسن وجه فان  
هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجرد أي من آل والاضافة (قوله ولا تجر بها الخ) استثناء لصور  
الامتناع (قوله سما) بثلاث السين وهو منصوب بفتحة مقدره على أنه كفتى وظاهره على أنه  
كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أي تالي آل ولو بواسطة الاضافة لضميره فيشمل الاضافة لضمير تاليها  
كإني سم (قوله وما لم يتحمل) أي من آل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أي جواز الجر وسما أي علم  
وذلك ثلاث صور تضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال أو تنكيرها وصور الجر مع  
تنكير الصفة فيحصل ثلاث صور ومفهومه من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها  
وأما قوله وما لم يتحمل الخ فتأ كيد لما قبله لعله منه (قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كإني مررت  
بامرأة حسن الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كإني  
مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب نذكير الوصف وقد يجوز الامر ان كإني  
نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير الصفة) أي ابدال بعض من كل  
يعني حيث أمكن الابدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت  
بامرأة قويم الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند  
تحمل الوصف الضمير فان قيل على القول بان العامل في البذل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة  
مخذوفة وهو ممنوع أوجب بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه  
بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل شبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون  
غيره من المفاعيل لانه الذي يشبهه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به  
يسمى المنصوب على التوسع بخذف الجار مشبها بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز)  
كان الاولى وعليه وعلى التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حيثئذ (قوله بالاضافة) أي بسببها  
لما مر (قوله أو معرفة) أي لا قترانها بال (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثني عشر (قوله  
فتلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنان لماسياتي في العدد ويضم اليها ثلاث صور سيدكرها  
الشارح قبيل الخاتمة الاولى ان يكون معمول الصفة ضمير المجرور باشرته الصفة المجردة من آل  
كمررت برجل حسن الوجه جملة الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من آل نحو قويس  
نجباء الناس ذرية وكرامهم وها الثالثة ان تتصل به ولكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه  
الجميلة فصارت الصور خمس وسبعين والصفة امام فردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تنكير  
مذكرة أو مؤنثة فاذا ضربت الثماني في خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا امام فردة  
أو منصوبة أو مجردة فاذا ضربت الثلاث في ستمائة صارت ألفا ثمانمائة ومعمول الصفة اما  
مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تنكير مذكرة أو مؤنث فاذا ضربت الثماني في الالف وثمانمائة  
صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة يسقط منها مائة وأربعة وأربعون من صور معمول الضمير  
لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تنكير فالباقى أربعة

مع آل \* ودون آل مصحوب  
آل وما اتصل \* بها) أي  
بالصفة المشبهة (مضافا  
او مجردا ولا \* تجر بها  
مع آل سما) أي اسما  
(من آل خلا \* ومن اضافة  
لتاليها وما \* لم يتحمل فهو  
بالجواز وسما) أي لمعمول  
هذه الصفة ثلاث حالات  
الرفع على الفاعلية قال  
الفارسي أو على الابدال  
من ضمير مستتر في الصفة  
والنصب على التشبيه  
بالمفعول به ان كان معرفة  
وعلى التمييز ان كان نكرة  
والخفض بالاضافة  
والصفة مع كل من الثلاثة  
اما نكرة أو معرفة وهذه  
الستة في أحوال السببي  
المذكورة في التثنية الثالث  
فتلك اثنان وسبعون صورة  
المتنع منها  
قول المحشى من ضمير  
الصفة كذا في نسخ  
الحواشي ولكن عبارة  
الشرح من ضمير مستتر في  
الصفة اه



تسع صور وهي الحسن  
وجه الحسن وجهه أب  
الحسن وجهه الحسن وجهه  
أبيه الحسن ماتحت نقابه  
الحسن كل ماتحت نقابه  
الحسن نوال أعدته الحسن  
سنان ربح نطق به الحسن  
وجه جاريتها الجميلة أنفه  
وليس منه الحسن الوحنة  
الجميل خالها يجرح خالها  
لاضاقته الى ضمير ما فيه  
أل وهو الوحنة نعم هو  
ضعيف لان المبرد ينعى كما  
عرفت في باب الاضافة  
وماسوى ذلك فخائر كما  
أشار اليه بقوله ومالم يخل  
فهو بالجواز وسما أى علم  
لكنه ينقسم الى ثلاثة  
اقسام قبيح وضعيف  
وحسن والقبيح رفع الصفة  
مجردة كانت أو مع أل  
المجرد من الضمير والمضاف  
الى المجرد منه وذلك ثمان  
صور هي الحسن وجهه  
الحسن وجهه أب حسن وجهه  
حسن وجهه أب الحسن  
الوجه الحسن وجهه الأب  
حسن الوجه حسن وجهه  
الأب والأربع الأولى أقبح  
من الثانية لما يرى من  
أن أل خلف عن الضمير  
وإنما جاز ذلك على قبحه  
لقيام السببية في المعنى  
مقام وجودها في اللفظ  
لان معنى حسن وجهه  
حسن وجهه له أو منسه  
ودليل الجواز قوله  
ببهمه منيت شهم قلب  
منجد لاذى كهام ينبو

عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جازر وبعضها ممنوع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم أفاده في  
التصريح (قوله ما لازم منه الخ) سياتي قبيل الخاتمة أن محل الامتناع في الصفة المفردة أما  
المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز اضافة مع تعريفها بال الى الخالي وتقدم في باب الاضافة  
أيضا (قوله وذلك تسع صور) لانها بقية الاثنى عشر بعد اخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو  
لضمير تاليها (قوله وهي الحسن وجه الخ) وجه الامتناع في الاولين أن الواجب في الاضافة  
المعنوية اضافة النكرة الى المعرفة فلم يجوز وفي الاضافة اللفظية التي هي فرعها أن تكون على  
عكس أصلها نقله سم عن الصفوى ومراذه بالواجب الواجب الاضافى أى بالنسبة الى اضافة  
المعرفة الى النكرة فلا ينافى ما مر أن من المعنوية اضافة النكرة الى النكرة للتخصيص وهذا أولى  
مما أول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم الفائدة والاضافة اللفظية إنما تجوز اذا أودت  
تخفيفا ورفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكره سقوط التنوين بال ولا رفع قبح لوجود الضمير مع  
المعمول (قوله الحسن وجهه) ينبغى أن محل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفي الامثلة الثلاثة  
بعده غير محلى بال كزيد والافلامتناع لان الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل وكذا  
في المثال الاخير فيحل امتناعه اذا كان الموصوف نحو هند لا نحو المرأة قاله سم (قوله وليس منه)  
أى من الممتنع (قوله كما أشار اليه بقوله ومالم يخل الخ) لوجه ال اشارة بقوله فارفع بها الى قوله  
ومن اضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله ومالم يخل الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر ولا اختصاص  
قوله ومالم يخل الخ بالجرح كما تقدم وقوله وماسوى ذلك عام في الجرو والنصب والرفع بقربته مقابلة  
لقوله الممتنع منها ما لازم منه الخ الواقع هو وقوله وماسوى ذلك الخ نقصه لاقوله فتلك اثنتان  
وسبعون صورة الا أن يدفع الثاني بان المراد كما أشار اليه بقوله ومالم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ  
(قوله ولكنه ينقسم) استدراك على قوله وماسوى ذلك فخائر دفع به توهم تساوى الصور في الجواز  
(قوله والقبيح رفع الصفة الخ) أى لما فيه من خلوا الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك  
ثمان صور) لان المجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا اليه المعمول اما محلى بال أو لا فهذه أربع  
صور تضرب في صورتى الصفة بثمان (قوله لما يرى) أى في الاربع الثانية وقوله من أن أل  
خلف عن الضمير أى كما هو مذهب الكوفى (قوله لقيام السببية في المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء  
السببية في اللفظ (قوله ودليل الجواز) أى من السماع (قوله بهمه) بضم الموحدة الفارس  
الذى لا يدري من أين يؤتى لشدة باسه وبأوه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أى ابتليت  
شهم بفتح الشين المعجمة قوى القلب ذكبه قلب فاعل شهم منجد بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم  
مشددة آخره ذال معجمة أى يجرب للامور لاذى كهام أى لا صاحب سيف كهام بفتح الكاف أى  
كليل ينبو أى يبعد عن الاصابة (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا) أى لما  
فيه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى كذا في التصريح قال سم ومقتضاه ان الصفة  
المعرفة كذلك الا ان يفرق بان في المعرفة اعتماد على أل وان كانت معرفة على الاصح نظر الى  
القول بانها موصولة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة لكن ينافى هذا فرض الموضوع في باب الاضافة  
ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اه وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على الموضوع بانه كان  
الاولى له التمثيل بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجراء المذكور دون خلوا الصفة من ضمير يعود  
على الموصوف في القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والذي قبله قبيحا اه وقد أسلفنا في باب الاضافة  
أن بعض ما عبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساها فلا ينافى ما هنا جعلهم هناك  
الاجراء المذكور قبيحا وقوله مطلقا أى سواء كان تعريفا بال أو بالاضافة ودخل تحت ما ذكره  
ثمان صور هي الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببية المنكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد



وجرها ياها سوى المعرف بال والمضاف الى المعرف بها وجر المقرونة بال المضاف الى (ق) ضمير المقرون بها وذلك خمس عشرة صورة

هي حسن الوجهه حسن  
وجه الاب حسن وجهه  
حسن وجه ابيه حسن  
ما تحت نقابه حسن كل ما  
تحت نقابه حسن وجه جاريتها  
جيلة أنفه حسن الوجنة  
جميل خالها وحسن وجهه  
حسن وجه ابيه حسن  
ما تحت نقابه حسن كل  
ما تحت نقابه حسن وجه  
جاريتها جميلة أنفه حسن  
الوجنة جميل خالها والحسن  
الوجنة الجميل خالها ويدل  
للجواز في الاول والثاني  
قوله وتأخذ بعده بذناب  
عيشه أحب الظهري ليس له  
سنام في رواية نصب  
الظهري في بقية المنصوبات  
قوله  
أنعمتاني من نعمتها  
كوم الذري وادقة سراتها  
اذلا فرق وفي المجرورات  
سوى الاخير قوله  
أقامت على ربعيم جار تصافا  
كيتا الاعلى جـ و نتا  
مصطلها  
والجر عند سدبويه في هذا  
النوع من الضرورات  
ومنعه المبرد مطلقا لانه  
يشبه اضافة الشيء الى  
نفسه وأجازة الكوفيون  
في السعة وهو الصحيح في  
حديث أم زرع صفر  
وشاحها في حديث الدجال  
أعور عينه النبي وفي صفة  
النبي صلى الله عليه وسلم  
شئ أصابعه ويدل للاخير  
قوله سبتني الفتاة البضة  
البيت في رواية جرشحه

والمضاف اليه (قوله وجرها ياها) قبل وجه الضعف ما فيه من شبه اضافة الشيء الى نفسه كما  
سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى المعرف  
بال والمضاف الى المعرف بها لانه لازمة فيهما وهذا التوجيه أولى لانه عليه يظهر وجه استثناء  
الصورتين المذكورتين لا يقال يرد على الوجهين أنه ما موجودان في الصفة المعرفة كالمشكرة  
فهذا قولوا بضعف الجر مع الصفة المعرفة بال أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد معهما  
في الصفة المعرفة شيء آخر يقتضى امتناع الجر بها من معناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على  
التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذا صورتان من بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين  
استثناهما (قوله وجر المقرونة الخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المبرد عنهما (قوله وذلك) أي الضعيف  
اولمذكور من النصب والجرين (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجنة الخ  
دون غيرهما إشارة في المحل الاول الى أن ما بعدها أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني الى أن  
ما بعدها مثال النوع الثالث (قوله في الاول والثاني) أي نصب الصفة المشكرة المعرف بال ونصبها  
المضاف الى المعرف بها (قوله وتأخذ بعده الخ) روى نأخذ بالجرم عطفًا على جواب الشرط والرفع  
استثناء فالنصب بان مضمرة كما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجز الخ  
والضمير في بعده للممدوح وهو النعمان بن الحرث الأصغر وذناب الشيء بكسر الذا لالمجبة عقبه  
والاجب المقطوع والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عيش قليل  
الخير بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله أي نبت بعده في شدة وسوء حال وفي أجب  
الجر صفة لعيش وجره بالكسرة ان أضيف الى ما بعده والاقبال الفتحه نيابة عن الكسرة لانه ممنوع  
من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب جالا وروى الظهري بالرفع على  
الفاعلية والجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا دليلا للثاني أيضا  
لان المضاف للمحل بال بمنزلة اذلا فرق (قوله أنعمتاني) أي أصفها والضمير للنوق واني الخ تعليل لما  
قبله والنعت جمع ناعت أي واصف وكوم منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوما كحمر وجرها  
وهي عظيمة السنام والذري جمع ذرورة بتشليل الذا لالمجبة وهي أعلى الشيء والمراد بها هنا السنام  
ووادقة صفة لكوم من ودقت السرة اذ ادنت من الارض لفرط السمن والشاهد فيه لانه صفة  
مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسرة وهو مضاف الى ضمير الموصوف (قوله اذلا فرق) علة  
لمحذوف أي وانما كان دليلا للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه الأنواع من تلك البقية لانه  
لا فرق (قوله أقامت على ربعيمها) على بمعنى في والضمير للذمتين في البيت قبله تنبيه دمنه بكسر  
الذال وهي ما بقي من آثار الدار وجرها تصافا فاعل أقامت وأرادهم ما جرح من يوضع عليها القدر بجواب  
الصفة أي الجبل وكيتا الاعلى صفة جار تاء أي شديد تاجرة الاعلى أي الاعلىين فالجمع مستعمل في  
الاثنتين جوتنا مصطلها صفة ثانية أي مسودة تاموضع الاصطلاح بالنار وهو الاسفل والشاهد  
فيه حيث جرحونا وهو صفة مشبهة المضاف الى ضمير الموصوف ومثله بقية المجرورات سوى  
الاخير اذلا فرق (قوله في هذا النوع) أي المجرورات سوى الاخير (قوله مطلقا) أي في الضرورة  
والسعة (قوله يشبه اضافة الشيء الى نفسه) أي لان الوصف عين مر فوعه في المعنى وانما قال يشبهه  
لانه لم يضاف اليه الا بعد تحويل الاسناد عنه كقوله (قوله صفر وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى  
أنها ضامرة البطن فكانت وشاحها خال والشاح شيء مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوک  
بين عاتقها وكشها وفي رواية صفر رداها (قوله أعور عينه النبي) هذه رواية وفي رواية أخرى  
أعور عينه اليسرى وكتاها صحیحہ وقال ابن عبد البر رواية النبي أصح اسنادا ولا يظهر الجمع  
بينهما (قوله شئ أصابعه) بفتح الشين المججمة وسكون المثلمة أي غليظها (قوله فما كان فيه ضمير



واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فان فيه مع الهاء  
 ضمير مستترا هو فاعل الحسن ووجه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه (قوله  
 لذلك) أي للمذكور من صور الصفة المشبهة (قوله وأحكامه) أي من امتناع وأقبحية وقبح  
 وضعف وحسن وأحسنية (قوله بإشارة هندية) أي فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالإشارة  
 بصورة الثمانية التي فوق قوله بهمة الخ وفوق أقبح الذي هو حكم رفع حسن وجهه وحسن وجهه أب  
 إلى أن قوله بهمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الإشارة فوق قبيح الذي هو حكم رفع حسن  
 الوجه وحسن وجهه الأب وفوق قبيح الذي هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجهه الأب وفوق أقبح  
 الذي هو حكم رفع الحسن وجهه الحسن وجهه أب لسكان أحسن لان فيه تنبيه على أن قوله بهمة الخ  
 شاهد الرفع في الصور الثمانية كما مر في الشرح وكان الموافق لما مر في الشرح أيضا أن يشير إلى  
 شاهد بنية صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتها الخ وإلى شاهد صور الجرار الضعيفة سوى آخرها  
 وهو قوله أقامت على ربعهما الخ واعلم أن الشارح أشار على مافي كثير من النسخ الصحيحة  
 عشر اشارات إلى عشرة شواهد كل شاهد حكم صورتين إلا الشاهد في الإشارة السابعة فلحكم  
 صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة في القوم مشارها \* الإشارة الأولى  
 فوق أحسن حكم جرح حسن وجهه حسن وجهه أب إلى شاهد جرحهما وهو قوله لاحق بطن بقري سمين  
 \* لاخطل الرجيع ولاقرون \* ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول  
 معنى لاحق بطن ضامر بطن قال في القاموس لخطى كسمع ضمير وهو وصفة لفرس فيما يظهر وفيه  
 الشاهد وقوله بقري بفتح القاف كفتى أي ظهر والباء بمعنى مع وقوله لاخطل الرجيع بفتح الخاء  
 المجهة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم أي لا مضطرب الخط ومثويه وهو وصفة أخرى للفرس  
 الممدوح والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التي تعرق سر بها أو تقع حوافر رجله موقع يديه  
 ولاحق ان كان بالجرف لا اشكال وان كان بالرفع احتج إلى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع  
 لقري ليتفق الشطران في الحركة وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله \* ولاسي زى إذا ما تلبسوا \*  
 إلى حاجته يوما مخيصة بزلا الشاهد في سبي زى والزى بكسر الزاى الهيئة وقوله إلى حاجة أي لاجل  
 حاجة ومخيصة منصوب بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المجهة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة  
 أي مدللة صفة في الاصل لبزلا فلما قدم عليه أعرب حالاً والبرز بضم الموحدة وسكون الزاى جمع  
 بازل وهو البعير الذي انشق نابه ذكرا كان أو أنثى \* الإشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن  
 الوجه حسن وجهه الأب إلى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر الخ على رواية نصب الظهر وقد  
 تقدم هذا هو الموافق لما مر في الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما وأما جعله شاهد الهما  
 في الاحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعاً لما يأتي في آخر طريقه معرفة الجدول ووجد في عدة نسخ  
 من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جرح حسن الوجه حسن وجهه الأب وصورة خمسة فوق ضعيف  
 حكم نصبهما وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر الخ  
 تنبيه على أنه شاهد في حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقاً الإشارة الثالثة  
 فوق أحسن حكم نصب حسن وجهه أحسن وجهه أب إلى شاهد نصبهما وهو قوله

واحد أحسن مما فيه  
 ضميران وقد وضعت  
 لذلك جدولاً تعرف منه  
 أمثلته وأحكامه على  
 التفصيل المذكور  
 بسهولة يشير إلى ما لبعضها  
 من دليل بإشارة هندية  
 وان كان كثيراً أشرت إلى  
 كثرته

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة \* مخوطة جدات شنباء أنيابا  
 أي هي هيفاء أي ضامرة كافي العني ومقبلة حال من الضمير في هيفاء وقول العني ذو الحال محذوف  
 أي إذا كانت مقبلة وكان تامه تكلف لاجحة اليه والمجزأة كبيرة العجز ومدبرة حال من الضمير في  
 عجزاء مخوطة أي موشومة بالخط بكسر الميم وسكون الخاء المجهة وهو ما يوشم به وجدات بضم الجيم  
 وكسر الدال المههلة مبنى للمجهول من قولهم جاربه مجدولة الخلق أي حسنته والشاهد في شنباء



آنيابا من الشنب وهو ورقة الاسنان وصفهاؤها \* الاشارة الرابعة فوق اقبح حكم رفع حسن ووجه حسن  
 ووجه اب الى شاهد رفعهما وهو قوله بيهجة الخ وقد تقدم \* الاشارة الخامسة فوق احسن حكم رفع  
 حسن ووجه حسن ووجه آبيه الى شاهد رفعهما وهو قوله \* تعيرنا ناقليل اعدادنا \*  
 فقلت لها ان الكرام قليل \* الاشارة السادسة فوق احسن حكم رفع حسن فوال اعدده حسن سنان  
 ربح يظن به الى شاهد رفعهما وهو قوله أزور امر الخ وقد تقدم \* الاشارة السابعة فوق ضعيف  
 حكم ج الحسن الوجهة الجميل خالها الى شاهد جره وهو قوله سبتى الفتاة الخ وقد تقدم \* الاشارة  
 الثامنة فوق احسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله  
 فما قومي بشعبه بن سعد \* ولا بفزارة الشعر الرقابا \* وتعلبة وفزارة قيسلتان والشعر بضم الشين  
 المهجمة وسكون العين المهمله جمع أشعر وهو كثير الشعر وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله  
 \* لقد علم الايقاظ أخفية الكرى \* والشاهد في نصب أخفيه بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به  
 والايقاظ جمع يفظ أى متيقظ والاخفيه ببناء مفعلة ففاء فتمتية جمع خفي وأراد بها أحفان العيون  
 والكرى النوم \* الاشارة التاسعة فوق احسن حكم نصب الحسن وجه الحسن وجه اب الى شاهد  
 نصبهما وهو \* الحزن بابا والعقور كلبا \* والحزن بفتح الحاء المهمله وسكون الزاي ضد السهل وهو  
 ذم لشخص بأن بابه مغلوق دون الاضياف وكلمة عقور \* الاشارة العاشرة فوق احسن حكم رفع الحسن  
 ماتحت نقابه الحسن كل ماتحت نقابه الى شاهد رفعهما وهو \* فاقصديز يد العزيز من قصده ويرد عليه  
 أن من يحتمل غير الرفع الا أن يقال الظاهر حمل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك  
 فقد أهمل أرباب الحواشي ضبط اشارات الجدول وشرح شواهدة فوق فيه خبط كثير (قوله  
 بكاف عربية) أى محرورة لامعلقة والنسخ مختلفة في مواضع هذه الكافي اخذت بالاثوق معه  
 (قوله جامع في ذلك) أى فى الدليل بين كل متناسبين أى قسمين متناسبين بحسن الوجه وحسن وجه  
 الاب ولا يرد عليه افراده الحسن الوجهة الجميل خالها بالاشارة الى دليل يخصه لان افراده بذلك  
 لعدم ذكره قسميا يناسبه كما مر قدسبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام  
 الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه عدم وجود هذه  
 الزيادة فى بعض النسخ وقوله فى آخرها وقوله جامع الخ (قوله مما يليك) أى بحيث تكون تحت  
 آيات الصفة المنكرة (قوله ثم ترفع بصرك الى آيات الصفة المنكرة) أى لتكون جارية على عادة  
 القراءة فى الورق مثلا من البسداء بالاعلى (قوله فى رأس آيات النوعين) أى آيات كل من  
 النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بأل والا فالمجوعول فى رأس آيات مجموعهما بيوت عشرة  
 لاخسة (قوله باثنى عشر مر بعا) هذا على ما فى نسخ وفى أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب  
 والرفع فى النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة فى حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن  
 وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه اب فى أحسنية الجرف وضع الحكم الاربعة بينا واحدا وكاجتماع  
 الاولين فى ضعف النصب وفى قبح الرفع فوضع الحكمها بينا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن  
 أيضا واحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع فى الشاهد ان كان فى الحكم ان لم يكن والمربع سطح  
 أحاط به أربع خطوط ولذلك سمي مر بعا ويحتمل أن تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمه  
 ان استقامت الخطوط الاربعة لتساوى الزوايا حينئذ الزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع  
 بعضها وهو ما صغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على  
 زوايا أربع منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من له أدنى الممام بفن  
 الهندسة (قوله بالآخرين) أى البيتين الاخيرين المكتوب فى أحدهما اللفظ السببي وفى الآخر  
 لفظ الصفة والضمير فى منها يرجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول السببي) أى حكم جره  
 وقوله الذى فى مر بعاته صفة للمعمول السببي والضمير يرجع اليه (قوله فما قابله منها) الضمير فى

بكاف عربية جامع في ذلك بين كل متناسبين  
 باشارة واحدة وهو هذا  
 طريقة معرفة هذا  
 الجدول أن تضع الورقة  
 التي هو مر سوم فيها بين  
 يدك بحيث تكون آيات  
 الصفة المعرفة بأل مما يليك  
 ثم ترفع بصرك الى آيات  
 الصفة المنكرة فاذا  
 فرغت منها تنظر الى  
 آيات الصفة المعرفة بأل  
 وقد جعل فى رأس آيات  
 النوعين خمس بيوت  
 مكتوب فى أول بيت منها  
 الجر وفى الثانى النصب  
 وفى الثالث الرفع وفى الرابع  
 السبب وفى الخامس الصفة  
 ووصل كل بيت من هذه  
 الايات باثنى عشر  
 مر بعا فالمربعات الموصولة  
 بالآخرين منها الصفة  
 ومعمولها السبب المنقسم  
 الى اثنى عشر قسم كما  
 تقدم والمربعات الموصولة  
 ببيت الجر مكتوب فيها  
 حكم المعمول السببي الذى  
 فى مر بعاته كلها وكذلك فى  
 بيت النصب وبيت الرفع  
 فما قابله منها ممنوع فهو  
 ممنوع وما قابله حسن فهو  
 حسن وهكذا



ثم ما يحرس هذه الاحكام اشارة هندية (١٢) فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الاشارة فهو

شاهد ذلك الحكم • وقوله جامعاً بين كل متناسبين الخ أي كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجهه الأب بصورة ستة في الجر ونجسة في النصب وأربعة في الرفع (١) لاحق بطن بقري سين لاحظ الرجوع ولا قرون (٢) أحب الظهر ليس له سنام (٣) هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة مخطوطة جدلت شنباء أنياباً (٤) بهمة منيت شهم قلب (٥) تعيرنا أنا قليل عدادنا فقلت لها ان الكرام قليل (٦) أزور امرأ جافوال أعده (٧) سبتى الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه (٨) فاقوى شعلته بن سعد ولا بفرارة الشعر الرقابا (٩) الحزن بابا والعقور كلبا (١٠) فاقصد يزيد العزيز من قصده (١١) قد وضعنا في جدولنا بدل الستة واحدا وبدل الخمسة اثنين وجعلنا بوضع الاربعة فوق قبج خاليا وجعلنا الاربعة

منها الاحكام السببي أي احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من متمتع والمعنى أن السببي الذي قابله من احكام اعراب السببي المطلوب من جر أو نصب أو رفع متمتع فهو متمتع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) أتى به مع علمه من قوله مشير الخ توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام أي بعضها (قوله بصورة ستة في الجر ونجسة في النصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الشارح كما تقدم

| الصفة | السببي | الرفع | النصب | الجر | الصفة | السببي | الرفع | النصب | الجر |
|-------|--------|-------|-------|------|-------|--------|-------|-------|------|
| زيد   | الوجه  | ن     | ن     | ن    | حسن   | الوجه  | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | وجه    |       |       |      | حسن   | وجه    |       |       |      |
| زيد   | وجه    | ن     | ن     | ن    | حسن   | الأب   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | الأب   |       |       |      | حسن   | وجهها  |       |       |      |
| زيد   | وجهها  | ن     | ن     | ن    | حسن   | وجه    | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أب     |       |       |      | حسن   | أب     |       |       |      |
| زيد   | وجه    | ن     | ن     | ن    | حسن   | وجهه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أب     |       |       |      | حسن   | وجه    |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | وجهه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
| زيد   | وجهه   | ن     | ن     | ن    | حسن   | أبيه   | ن     | ن     | ن    |
| الحسن | أبيه   |       |       |      | حسن   | أبيه   |       |       |      |
|       |        |       |       |      |       |        |       |       |      |



تبيينها في الاول تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا وعملها فيه جر بالاضافة ان (١٣) باشرته وخلت من ال نحو مرت برجل

حسن الوجه جميله ونصب  
ان فصلت أو قرنت بال  
فالاول نحوهم أحسن  
وجوها وأنصر هموها  
والثاني نحو الحسن الوجه  
الجميله • الثاني انما تأتي  
مسائل امتناع الاضافة  
مع الصفة المفردة كما رأيت  
فان كانت الصفة مشتاة أو  
مجموعة على حد المثنى جازت  
اضافتها مطلقا كما سبق في  
باب الاضافة اهـ خاتمة  
قال في النكافية • ضمن  
الجامد معنى الوصف •  
واسـتعمل استعماله  
بضعف • كانت غربال  
الاهاب وكذا • فراشة  
الحلم فراع المأخذا أي من  
تضمين الجامد معنى المشتق  
واعطائه حكم الصفة  
المشبهة قوله • فراشة  
الحلم فرعون العذاب وان  
• تطلب نداء في كل بدونه  
كأب وقوله • فلول الله  
والمهر المفدى • لايت  
• وأنت غربال الاهاب •  
ضمن فراشه الحلم معنى  
طائش وفرعون معنى اليم  
وغربال معنى مثقب  
فأجريت مجراها في الاضافة  
الى ما هو فاعل في المعنى  
ولورفع بها أو نصب جاز  
والله أعلم

### التعجب

(بافعل انطق بعد ما تعجبا  
• أو جئى يافعل قبل مجرور  
بها) أي يدل على التعجب  
وهو استعظام فعل فاعل

(قوله وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من ال) جوز في التسهيل وفاقا للكسائي مع المباشرة  
والخلو من ال أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب للازم  
كما قاله الدماميني قال و يظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها في مثل مرت برجل أجر الوجه  
لا أصفه بكسر الراء عند قصد الاضافة وقصدها عند عدم قصدها (قوله وأنصر هموها) من النضرة  
وهي الوضاعة والبهجة وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لصفة مشبهة فكان ينبغي أن يقول كغيره  
قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها (قوله الجميلة) كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه  
ومذهب الفراء أنه في محل جر قوله السيوطي أي لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بال الى كل معرفة  
(قوله مطلقا) أي سواء كانت الصفة بال أو لا وسواء كان المضاف اليه خاليا من ال ومن الاضافة  
لتاليها ولضمير تاليها أو لا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة  
الحلم) بفتح الفاء (قوله أي من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كانت غربال الخ (قوله واعطائه حكم  
الصفة المشبهة) أي من رفع السببي ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح  
الفاء والدال المهمة المشددة أي القوى الجري لايت أي رجعت وأنت غربال الاهاب أي مثقب  
الجلد من وقع الاسنة

### التعجب

اعلم أنه لايتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانها لا تقبل الزيادة وشذوق العرب  
ما أعظم الله وما أقدره وما أجده فعلمه الشخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطي عن أبي حيان ثم قال  
السيوطي والمختار وفاقا للسبكي وجاعه كابن السراج وابن الانباري والضمير جوازه ومعنى  
ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وان عظمت مما تعارفه العقول والقصد الثناء عليه بذلك  
اه باختصار وسيأتي عن الرضى ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه  
الاعلام افتاء السبكي بالجواز ساق كلام ابن الانباري ومخلصه اعترض الكوفيون على البصريين  
في قولهم ان ما فعله فعل بأنه يلزمهم ان يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل  
جاعل فأجابوا بأن معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيميا والشئ امامن  
يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي أنه أعظم لذاته لا شئ يجعله  
عظيميا وقيل هو اخبار بأنه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول بأوجهه  
الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الاخبار اه ويكتفي في وجود شرط قبول  
الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها  
خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب  
وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فما  
أصبرهم على النار أفاده الدماميني وغيره (قوله نجبا) أي لاجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب  
(قوله أي يدل على التعجب الخ) لم يتحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيره فكان الظاهر أي  
يتعجب بصيغتين مبوب لهما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو  
استعظام) وعرفه الدماميني بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بما هيجهل سببه ومن ثم قيل  
اذا ظهر السبب بطل التعجب (قوله فعل فاعل) يعني صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل  
نحو ما أحسن زيد فان دفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أي بسبب زيادة فيه خفي سببها  
فلا يتعجب ما لا زيادة فيه ولا يما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أي أتعجب من كفركم  
بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا استعمال  
سبحان الله ولله دره فارسا والله أنت وما أنت جارة في التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالثبوت ويكون دره  
منسوخ بالله ويكون المخاطب منسوخ بالله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية وعن

ظاهر المزية بالفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فاحياكم



سبحان الله المؤمن لا يجس  
 لله دره فارسا لله أنت  
 يا جارتا ما أنت جاره وقوله  
 واهاه السلمي ثم واهاه واهاه  
 والمبوب له في كتب العربية  
 صيغتان ما أفعله وأفعل  
 به لا طرادهما فيه فاما  
 الصيغة الاولى فافيهما اسم  
 اجاء عالان في أفعال ضميرا  
 يعود عليها وأجمعوا على  
 أنها مبتدأ لأنها مجردة  
 للاستناد إليها ثم اختلفوا  
 فقال سيويويه هي نكرة  
 تامة بمعنى شئ وابتدئ  
 بها لتضمنها معنى التعجب  
 وما بعدها خبر فوضعه رفع  
 وقال الفراء وابن درستويه  
 هي استفهامية ونقله في  
 في شرح التسهيل عن  
 الكوفيين وقال الاخفش  
 هي معرفة ناقصة بمعنى  
 الذي وما بعدها صلة فلا  
 موضع له أو نكرة ناقصة  
 وما بعدها صفة فتحله رفع  
 وعلى هذين فالخبر محذوف  
 وجوبا أي شئ عظيم  
 واختلفوا في أفعال فقال  
 البصريون والكسائي  
 فعل للزومه مع ياء المتكلم  
 نون الوقاية نحو ما أفقرني  
 الى رحمة الله ففتحته بناء  
 كالفتح في زيد ضرب عمرا  
 وما بعد مفعول به وقال  
 بقبية الكوفيين اسم لجيشه  
 مصغرا في قوله  
 ياما أميلغ غزلا ناشدن لنا  
 ففتحته اعراب كالفتح في  
 زيد عندك

في جوارها ان كانت نافية أي لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل  
 المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والاظهر أنه حال المخاطب المتوهم بنجاسة  
 المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفي السبب ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) أي  
 في جميع الكجالات كيدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو والله درك فارسا (قوله يا جارتا ما  
 أنت جاره) شطر بيت من مجزوالكامل المرفل بخاره بالوقف على هاء التأنيت وان كان منصوبا على  
 التمييز أو الحال ان كانت ما استفهامية أو الخبرية ان كانت نافية مجاز به ومر فوعان كانت نافية  
 غميمة وجارتا منصوب لانه مضاف الى الاف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واهاه) اسم فعل بمعنى  
 أعجب (قوله لا طرادهما) أي كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه  
 البعض أنه غير ظاهر في واهاه ولك رده بان وضع واهاه للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء  
 على الراجح من أن سميات أسماء الافعال ألفاظ الافعال (قوله ضمير يعود عليها) أي والضمير  
 لا يعود الاعلى الاسماء (قوله على أنها مبتدأ) أي واجب التقديم لأنها في كلام جرى مجرى المثل  
 فلزم طريقة واحدة مما ينسب (قوله نكرة تامة) أي غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب  
 انما يكون فيما خفي سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أي المناسب له قصد الالهام  
 لا قضاء التعجب خفاء السبب والالهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا في  
 افادته فلا ينافي أن الموضوع للتعجب الجملة بما هو قيل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم  
 (قوله وما بعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه الحالة الاخبار بل انشاء التعجب وكذا  
 يقال فيما يأتي قال الرضي معنى ما أحسن زيد في الاصل شئ من الاشياء جعل زيدا احسانا ثم نقل الى  
 انشاء التعجب وانمى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب من شئ يستحيل كونه يجعل جاعل نحو  
 ما أقدر الله وما أعلمه (قوله هي استفهامية) أي مشوبة بتعجب كاذ كره المصنف في شرح التسهيل  
 وقال الدماميني استفهامية أي في الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة  
 المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب  
 نحو مالي لا أرى الهدهد اه وما بعدها هو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال في التصريح وهو موافق  
 لقولهم باسمية أفعال بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أعجب  
 اليمين (قوله هي معرفة ناقصة) لا احتياجها في افهام المراد الى الصلة (قوله أي شئ عظيم) ليس ذكر  
 شئ ضروريا (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدماميني نقلا عن المصنف لا يرد على ذلك  
 عليك يرويدي لانه يقال عليك يرويدي فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرني اه قال البعض  
 وقد يقال هو ظاهر في الثاني لا الاول لان عليك يرويدي ومعنى الزمنى عليك يرويدي كما ذكره  
 فهو تركيب آخر اه ولأن دفعه بأن مراد المحيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون  
 بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك  
 مطلقا بمعنى الزم الا انه قد يضمن معنى استسكت فيتعدي بالباء (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول  
 أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف الا بدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا  
 بالظرف على الصحيح ولا يكون المعرفة أو نكرة مختصة كما سئد كذا شارح هذا الحكم والمصنف  
 البقية (قوله لجيشه مصغرا) أجاب البصريون بانه شاذ (قوله شدن) من شدن الظبي بالشين المجمة  
 والدال المهملة أي قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولنا صفة ثانية لغزلا نار تمام البيت  
 من هؤليا تكن الضال والسهرة والضال بضاد مجمة فألف فلام مخففة شجر الصدر البرى الواحدة  
 ضالة والسهرة بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بجاء مهملة كما في كتب اللغة لا بالعين كما حرقه  
 البعض الواحدة سهرة ويجمع أيضا على سمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن



وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضى عندهم نصبه واحسن انما هو في المعنى (١٥) وصف زيد بالضمير ما وزيد عندهم

مشبه بالمفعول به \* واما الصيغة الثانية فأجروا على فعلية أفعال ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل ماض على صيغة أفعال بمعنى صار اذا كانا كغند البعير اذا صار اذا غدا ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر زيد ولذلك التزمت بخلافه في نحو كنى بالند شهيدا فيجوز تركها كقوله \* كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا \* وانما تحذف مع أن وأن تكون المقدمات لا طراد حذف الجار معهما كما عرف وقال الفراء والزجاج والزنجشري وابنا كيسان وخروف لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير والباء للتعدي ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب وانما التزم افراده لانه كلام جرى مجرى المثل (وتلوا فعل انصبته) أى حتملنا عرفت ( كما أوفى خليلنا وأصدق بهما ) \* نبيه \* شرط المنصوب بعد أفعال والمجرور بعد أفعال أن يكون مختصا تحصل به الفائدة كأرشد اليه تمثله

فجتمه بنائية لتضمنه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف ورد بأن المؤدى للمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعال وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم (قوله وذلك) أى كون فتحته فتحه اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضى عندهم نصبه) فاعامل النصب عندهم المخالفة (قوله واحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تبيينه على أن مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا للمبتدا في المعنى كما في زيد عندك وما أحسن زيد او مقتضاه النصب عندهم في نحو زيد أفضل أبا وفرها في التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحتمل على المبتدا الاحقية ولا حكا (قوله وصف زيد بالضمير) فيه اشارة الى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن لا يصير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصيير صفة ضمير ما لا يزيد فتأمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة (قوله على فعلية أفعال) أى فيها الفصل الربط وانما أجعوا على فعلية أفعال لان صيغته لا تكون الالف على وأما صبع فنادر قاله المصريح (قوله لفظه انما هو) على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف العلة كالامر نظر الصورة أو على فتحه مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر نظر للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أى في الاصل والافعال جملة بتمامها نقلت الى انشاء التعجب أو مراده بالخبر مقابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطلب (قوله وهو في الاصل ماض الخ) فأصل أحسن زيد أحسن زيد أى صار ذا احسن فزه لضمير ورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء وهذا ما ظهر في (قوله انما تحذف مع أن وأن) الذى في التصريح بنقله عن الموضوع الى الحواشي أنها انما تحذف مع أن المحذوفة وأن حذفها مع أن المشددة ممنوع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم (قوله والباء للتعدي) أى فوضع مجرور وانما نصب على المفعولية قال المصنف ولو اضطر شاعر الى حذفها مع غير أن بعد أفعال لزمه ان يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وهذا ما ظهرت ثمرة الخلاف اه دما مبنى هذا وفى الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كحسى فى ما أفعال والباء زائدة وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدي والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للضرورة والباء للتعدي لانه لا زائدة وأصل أكرم زيد أكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالامر وجى بالباء التعدي التى تصير الفاعل مفعولا وقيل أكرم زيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اه ملخصا وبه يعلم تقصير الشارح وصرح كلام الدماميني أن المراد بالتعدي التعدي الخاصة التى تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المعنى فالباء معدية مثلها فى امر زيد أن المراد بالتعدي التعدي العامة وأن الباء لا تصاق (قوله الضمير للحسن) أى المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن زيد أى دم به والزمه اه تصریح ولذا لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن زيد يا عمرو اذ لا يخاطب شيئا فى حالة واحدة اه دما مبنى (قوله للمخاطب) فعنى أحسن زيد اجعل يا مخاطب زيد احسنا أى صفة بالحسن كيف شئت اه دما مبنى (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب (قوله لما عرفت) أى من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كما أوفى الخ) تمثيل لقوله بأفعال الخ على اللف والنشر المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) أى المطالبة وهى التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضربت رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف مامنه) أى من حاله والسين والتا فى استنج زائدتان أو للضرورة وشرطى التصريح بحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض فى نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف فى نحو أحسن زيد لعدم الدليل عند الحذف ولا فى نحو زيد أحسن زيد لان الاظهار فى وضع الضمير فى نحو فلا يجوز ما أحسن رجلا ولا أحسن برجل انتهى (وحذف مامنه تجميت استبح) منصوبا كان أو مجرورا (ان كان عند الحذف



معناه يضح) أى يضح فالاول كقولہ جزى الله عنا والجزاء بفضلہ \* ربيعة خير ما أعضوا كرما أى ما أعفهم وأكرمهم  
والثاني وشرطه أن يكون أفعل معطوفا (١٦) على آخره كورمه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح السكاكية نحو وسمع

هم وأبصر أى بهم وأما  
قوله فذلك ان يلقى المنية  
يلقها جديدا وان يستغن يوما  
فأجدره أى به فشاذا  
تنبية وإنما جاز حذف  
المجرور بعد أفعل مع كونه  
فاعلا لان لزومه للجر  
كسائر صورة الفضلة فجاز  
فيه ما يجوز فيها وذهب قوم  
منهم الفارسي الى أنه لم  
يحذف وأنه استترى الفعل  
حين حذف الباء ورد  
بوجهين أحدهما لزوم  
إبرازة حينئذ في التثنية  
والجمع والآخر أن من  
الضماير ما لا يقبل  
الاستتار كما من أكرم بنا  
(وفي كلا الفعلين)  
المذكورين (قد ما زماه  
منع تصرف بحكم حتما)  
ليكون مجيئه على طريقة  
واحدة أدل على ما يراد به  
فالاول في الماضي كتيبارك  
وعسى والثاني في الامر  
كتعلم بمعنى اعلم وقيل ان  
علة جودهما تضمهما معنى  
الحرف الذي كان حقه  
أن يوضع للتعجب فلم يوضع  
(وصغهما من ذى ثلاث  
صرفاه قابل فضل تم غير  
ذى انتقاء وغير ذى وصف  
يضاهى أمهلاه وغير سالك  
سبيل فعلا) أى لا يبني هذان  
الفعالان الامما استكمل  
ثمانية شروطه الاول  
أن يكون فعلا فلا يبنيان

ذلك لتدكته تفوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما أحسن زيدا وزيد  
ما أحسن زيدا لا يقال المتجه أخذ من التعليل جواز الحذف في نحو ما أحسن زيدا وأحسن زيدا إذا  
كان ثم دليل كالوقيل ذلك في مقام التثناء على زيد لا يمنع كون المحذوف في ذلك اسم ظاهر أو تحكم  
بأنه ضمير يرجع الى المثنى عليه في المقام فتفطن (قوله معناه يضح) أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفي  
مطلق الفهم بل لا بد من الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه  
كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفي تعبيره بقداشارة الى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام  
(قوله فشاذا) الاوجه عندي أنه ليس بشاذا وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل  
المحذوف (قوله لان زومه للجر الخ) ولما لم يلزم الفاعل في نحو كفى زيد الجراء متع حذفه وان كان في  
حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث اذ لا يقال كفت بهند (قوله لزوم إبرازة حينئذ) أى حين استترى الفعل  
وأجيب بأن عدم إبرازة لاحاقه بضمير أفعل في نحو ما أحسن زيدا فكالم بجمع الضمير في أحسن لم يجمع  
في أحسن به يجمع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير (قوله كما  
من أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار  
بغيره مما يضح استناره أفاده سم (قوله وفي كلا الفعلين) متعلق بلزوم وكذا قدما لانه نصب على  
الظرفية أى في الزمن القديم وكذا بحكم والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجي على طريقة  
واحدة أدل على المراد فقوله ليكون الخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمهما معنى التعجب كما  
قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل ما يخرج وجه عن طريقة الافعال من الدلالة  
على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع  
ويذر فانه استغنى عن ماضيه ما مضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الامرين (قوله ليكون  
مجيئه) أى كلا الفعلين وأورد الضمير نظرا للفظ كلا (قوله أدل على ما يراد به) أى من التعجب وانما  
كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لان التصرف فيه ونقله من حالة الى حالة بما يشعر به وال المعنى  
الاول (قوله من ذى ثلاث) أى من مصدر فعل ذى ثلاث (قوله صرفا) أى تصرفا تاما لانه المتبادر  
عند الاطلاق نخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبئس وعسى وليس وماله تصرف ناقص كيدع ويذر  
(قوله قابل فضل) أى زيادة وقوله تم أى يكتبي بمرفوعه (قوله يضاهى أشهلا) أى في الوزن وكون  
مؤنثه على فعلا (قوله أى لا يبني الخ) أخذ الحصر من قيد الاحترار أعنى قوله من ذى ثلاث الخ  
(قوله أن يكون فعلا) أخذه من كون الاوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها  
لا يكون الاله (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجاني (قوله فلا يقال ما أحلفه) أى  
لسانه من غير فعل لكن في القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فأثبت له فعلا وحينئذ يبني من فعله ما  
أحلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المحجمة والعين المهملة (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر كذا  
في القاموس (قوله نعم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك على ما قبله المقضى انه لم يسمع له فعل وفي  
بعض النسخ ابن القطان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذى من أمة اللغة (قوله فلا يبنيان من  
دحرج الخ) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الاصول في الرباعي المجرود وحذف الزيادة الدالة على  
معنى مقصود في غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج قاله المصريح (قوله  
الافعال) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره الافعال أو من  
معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الافعال (قوله فاقيل يجوز مطلقا)

من الجلف والحمار فلا يقال ما أحلفه وما أجزه وشذما أذرعها أى ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأه ذراع هذا  
نعم ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول \* الثاني  
أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج الافعال فاقيل يجوز مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة



لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما أعطاه للدرهم وما أواه للمعروف وعلى الثلاثة ما اتقاه وما أملاه القربة لانهما من اتقى وامتلات وما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي \* الثالث أن يكون متصرفا فلا يبينان من نعم وبئس وشذ ما أعساه وأعس به \* الرابع أن يكون معناه (١٧) قابلا للتفاضل فلا يبينان من فنى ومات

\* الخامس أن يكون تاما فلا يبينان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى ادفاها فان التعجب فيه داخل على أبرد وادفا وأصبح وأمسى زائدتان \* السادس أن يكون مثبتا فلا يبينان من منفي سواء كان ملازما للشيء نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام \* السابع أن لا يكون اسم فاعله على أفعال فعلاء فلا يبينان من عرج وشهل وخضر الزرع \* الثامن أن لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبينان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا قال في التسهيل وقد يبينان من فعل المفعول ان أمن اللبس \* تبيينان \* الاول بقى شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر فائتبه قال في التسهيل وقد يغنى في التعجب فعل

هذا رأى سيبويه واختاره المصنف في التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أى لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدى أو من التعدى لواحد الى التعدى لاثنتين أو من التعدى لاثنتين الى التعدى لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعديبه كما سيذكره الشارح في الخاتمة مبنى من أفعال الذى همزته لغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد الى التعدى لاثنتين فان الاصل عطاء زيد الدرهم أى تناولها وولى المعروف أى تناوله (قوله وما أملاه القربة) كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملاه للقربة وكلاهما فاسد أما الاول فن وجهين الاول ان فعل التعجب لا ينصب لفظا الا لمفعولا واحدا الثانى ان ما أملاه مصوغ من ملاء الثلاثى لان املاء الخامس والذى سيصرح به الشارح أنه من املاء الخامس وأما الثانى فن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما أملاه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى يحفظ الشارح ما أملاه القربة وهى الصواب (قوله لانهما من اتقى وامتلات) لم يأخذوهما من تقي بمعنى خاف وملا بمعنى املا فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده فى التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به فنبوه من فعل غير متصرف اه وغلطه الدمامينى بأن الفعل الجمادعى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المسذ كورة كما ينادى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به (قوله أن يكون تاما) أى لانه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعال لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جرحه باللام لامتناع جرح الخبر باللام أفاده الشاطبى قال فى التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبينان من منفى) أى لا يتباسبه بالمشبث (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارع يعج ويعجز واعتراض بانه قد جاء فى الاثبات كما فى نوادر القالى ويجاب بأن ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل فى الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أفعال) أى لمنعهم بناء أفعال التفضيل منه لانه لو بنى منه أفعال التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعال التفضيل فى أمور كثيرة فنعوا ببناءه منه كما منعوا ببناء أفعال التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل (قوله أن لا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبنى للمفعول (قوله عنيت بحاجتك) كذا فى نسخ باسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى (قوله فيجيز ما أعناه الخ) أى لان اللبس (قوله ان أمن اللبس) أى بأن كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينه على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا للمذهب بعضهم لادليل عليه ولاداعى اليه (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار اليه فى التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال فى التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله سكر الخ) أى فالمصوغ ما أكثر سكره لاما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقد الخ) اعترضه الشاطبى وأقره البعض بأن منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظرا لانهما تقبل الفضل من حيث

(٣ - صبان ثالث) عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره أى نحو ترك فانه أغنى عن ودع وعندى شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدى قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام ومن ذكر السبعة ابن عصفور وعده نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما أنومه \* الثانى عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو نحو بلا



لانه فعل غير مرة فيصير  
 لازماً تلحقه همزة  
 النقل وبعضهم أن يكون  
 واقعا وبعضهم أن يكون  
 دائماً والصحيح عدم اشتراط  
 ذلك (وأشدد أو أشد أو  
 شبههما • يخالف ما بعض  
 الشروط عدماً) من الأفعال  
 (ومصدر) الفعل  
 (العدم) بعض الشروط  
 صريحا كان أو مؤقلا  
 (بعد) أى بعد ما أفعل  
 (يتصب • و بعد أفعل  
 حره بالبايحب) فتقول فى  
 التعجب من الزائد على  
 ثلاثة ومما الوصف منه على  
 أفعل نحو ما أشد أو أعظم  
 درجته أو انطلاقه أو  
 حرته أو أشدد أو أعظم  
 بها وكذا المنفى والمبني  
 للمفعول إلا أن مصدرهما  
 يكون مؤقلا لا صريحا  
 نحو ما أكثر أن لا يقوم  
 وما أعظم ما ضرب وأشدد  
 بهما وأما الفعل الناقص  
 فإن قلناه مصدر فن  
 النوع الاول والافن الثاني  
 تقول ما أشد كونه جميلا أو  
 ما أكثر ما كان محسنا أو  
 أشدد أو أكثر بذلك وأما  
 الجامد والذي لا يتفاوت  
 معناه فلا يتعجب منهما  
 البتة (وبالتدور احكم غير  
 ما ذكره ولا تنفس على الذى  
 منه أثر) أى حق ما جاء عن  
 العرب من فعلى التعجب  
 مبني مما لم يستكمل  
 الشروط أن يحفظ ولا

طول زمنا (قوله أى يقدر رده الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غير مرة فيصير لازماً) المتبادر  
 منه ان الغرض من هذا التحويل صيرورته لازماً وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر  
 لازماً وهو خلاف اطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضاً أن التحويل لا يتعين طريقا بصيرورة  
 الفعل لازماً لمصولة بتنزيله • نزلة اللازم يقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير  
 مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلاً أو نحو بلا كونه  
 واقعا وكونه دائماً أما الاول فلما هو لان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان بفعل بالضم فى قبول  
 همزة النقل فتقدر ردهما عند بناء فعل التعجب منهما الى فعل لا حاجة اليه ولان من الأفعال أنواعا  
 رفضت العرب • وغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجبت من  
 شئ منهنم تقدر رده الصيغة الى فعل للرفض المذكور قال الدمامى واصحاب المذهب الاول أن  
 يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير ردى الى فعل بالضم لزم فى مثل ما أعلم زيد انقص مفعول لانه  
 كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثاني  
 مقدر مجرور وبالباء على الناقصة الا • تية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيد ابكذا أو أن ما أعلم زيد اصوغ  
 من علم المنزل • نزلة اللازم فقطن • وأما الثاني فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما  
 الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم (قوله وأشدد أو أشد الخ) المتبادر منه أن أشدد وأشد  
 مصوغان من فعل مستكمل للشروط لان القصص من الاثبات بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ  
 فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو أشدد  
 الخامس على انظاره اذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فلا الا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد  
 الرجل اذ كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشد استخراجا بعد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء  
 مانصه قوله واشددا وأشد الخ فعملهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة  
 وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهم ما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكمل الشروط فى أنفسهم فكيف  
 يتوصل بهما الى غيرهما اه (قوله أو شبههما) أى ككثروا وكبروا أعظم (قوله يخالف ما بعض الشروط  
 عدماً) أى يخالف فعلى التعجب المأخوذ من مآذ كرفال فى التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه  
 بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمره اه ولا يرد هذا  
 على الناظم لان مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هلاجاز  
 المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى أن المقصود التعجب  
 من عدم قيامه مثلاً فى الزمن الماضى فكيف يقال ذلك وأن الاستقبال قال سم وقد يجاب بأن  
 الصيغة صارت لانشاء وانسخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض  
 بغيرها ونظير أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال  
 فى الثاني ما أكثر أن لم يقم لان أن مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلناه مصدر) أى بناء على  
 أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الاول كما مر فى  
 محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقى ما لفعل له والظاهر انه لا يتعجب منه أيضا لانه  
 لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا ومجرورا اه والمتجه عندى انه يتعجب منه بزيادة ياء  
 المصدرية او مافى معناها فيقال ما أشد حار بته أو ما أشد كونه حارا فاحفظه (قوله وبالتدور الخ)  
 اعترض بأنه لا حاجة اليه بعد تقريره الشروط ولئن سلم الاحتياج الى قوله وبالتدور الخ فهو يعنى عن  
 قوله ولا تنفس الخ اذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشرط الاول اشارة الى أن  
 الشروط سمع نادر التحلفه الدفع فوهم أنهم لم يتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس  
 عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تنفس الخ ذكره الشاطبى (قوله أثر) أى نقل (قوله



ما أوجهه وما أحقه وما أرعنه وهي من فعل فهو أو فعل كأنهم جالوها على ما جهله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أقم به أي أحق به بنوه من قولهم هو قن بكذا أي حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أجنه وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وفعل هذا الباب لن يقدم ما معموله) عليه (ووصله به الزما) وفصله) منه (بظرف أو بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلف في ذلك استقر) فلا تقول ما زيد أحسن ولا يزيد أحسن وان قيل ان يزيد مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيد ولا أحسن لولا بخله زيد واختلاف في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والتصحیح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقم به أن يكذب وقوله خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا ولكن (١٩) لاسيلا إلى الصبر وقوله وأحراذا

حالت بان أتحولاه فان كان  
الظرف والمجرور غير  
متعلقين بفعل التعجب  
امتنع الفصل بهم قال في  
شرح التسهيل بالاختلاف  
فلا يجوز ما أحسن بمعروف  
أمرأ ولا ما أحسن عندك  
جالسا ولا أحسن في الدار  
عندك يجالس تنبيهات  
الاول قال في شرح الكافية  
لاختلاف في منع تقديم  
المتعجب منه على فعل  
التعجب ولا في منع الفصل  
بينه ما بغير ظرف وجار  
ومجرور وتبعه الشارح في  
نفي أصل الاختلاف عن غير  
انظرف والمجرور قال  
كالحال والمنادي لكن  
قد أجاز الجرمي من  
البصريين وهشام من  
الكوفيين الفصل بالحال  
نحو ما أحسن مجردة هذا  
وقد ورد في الكلام الفصح  
ما يدل على جواز الفصل  
بالنداء وذلك كقول علي  
كرم الله وجهه أعز  
علي أبا اليقظان ان أراك

ما أوجه) في القاموس الهوج محركة طول في حق وطيش وتسرع والهوج الناقه المسرعة كأن  
بها هوجا فيه أيضا حق ككرم حقا بالضم وبضمين وحاقة والخمق واستمحق فهو أحق قليل العقل  
وفيه أيضا الارعن الا هوج في منطقه والا حق المسترخي وقد رعن مثلثة رعونته ورعنا محركة وذك  
صاحب ضياء الخلوام الا هوج في فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء فعله وعلى ما تقدم يتعذر اللفظ بقول  
المؤلف وهي من فعل فهو أو فعل اه عبد القادر على ابن الناظم (قوله كأنهم جالوها على ما جهله) أي  
لمناسبتها له في المعنى وهو بيان لاه سوق في الجملة (قوله أقم به) قال جماعة مثله ما أحدره بكذا ورد  
بان ابن القطاع ذكر لاجدر فعلا فقال يقال جدر جدره صار جدر أي حقيقا (قوله لن يقدم ما معموله  
عليه) أي لعدم تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف  
والجار والمجرور وهذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وان خالفه كلام الدماميني الذي  
اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول ما زيد أحسن) ولا زيدا ما أحسن كأنهم بالاولى (قوله  
وان قيل ان يزيد مفعول به) أي كما هو رأي الفراء ومن وانقه (قوله واختلاف في الفصل بالظرف  
الخ) محل الخلاف ما اذا لم يكن في المفعول ضمير يعود على المجرور والاتعين الفصل نقله السيوطي  
عن أبي حيان وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المواخذة قاله سم (قوله وأخر الخ)  
صدره أقيم بدار الحرب مادام حربها والشاهد في اذا حالت فانه ظرف لاحرفا صل بينه وبين معموله  
(قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل بمجموع الظرف  
والجار والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أي عن  
الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول علي الخ) أي في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو  
نثر لا نظم وقوله مجدلا أي مر ميا على الجد التالفق وهي الارض (قوله لمتهم أن يكون له) أي لفعل  
التعجب مصدر له كونه لا نشاء التعجب فأشبهه ما لا مصدر له كنعم وبئس اه دماميني (قوله فما  
مصدر به الخ) أي وهي ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما اسما  
موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المعنى (قوله فان قصد الاستقبال حتى  
يكون) هذا مبنى على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعل التعجب) أي  
ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا  
ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المفصول به ما بين الفعل ومفعوله المتعجب من وصفه ولا مانع  
من ارادتهم معا (قوله بالي ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد فهمه حب أو بغض اه دماميني  
(قوله ان كانا من متعد غيره) أي بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيد العمرو) مثله ما أحب

صريعا مجدلا قال في شرح التسهيل وهذا معصح للفصل بالنداء وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه  
الجمهور ولمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بالولا ومحبوبها نحو ما أحسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك  
الثاني قد سبق في باب كان أنما تزد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله ما كان أسعد من أجاك أخذنا  
بهذا كحجتها هوى وعنادا ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيد فاما مصدرية وكان تامة  
رافعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال حتى يكون الثالث يجزم ما تعلق بفعل التعجب من غير ما ذكر بالي ان كان فاعلا نحو  
ما أحب زيد الى عمرو والاقبال ان كانا من مفهوم علما أو جهلا نحو ما أعرف زيد بعمر وروما أجهل خالد اب بكر وباللام ان كانا من  
متعد غير نحو ما أضرب زيد العمرو وان كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو ما أغضبتني علي زيدا ويقال في التعجب



من كسازيد الفقراء  
 الثياب وظن عمرو بشرها  
 صديقا ما اكسى زيدا  
 للفقراء الثياب وما اظن  
 عمر البشر صديقا وانتصاب  
 الاخر بمدلول عليه  
 بافعل لابه خلافا للكوفيين  
 خاتمة هـ مزة أفعل في  
 التعجب لتعديته ما عدم  
 التعدي في الاصل نحو  
 ما اظرف زيدا او الحال  
 نحو ما اضر بزيد او همزة  
 أفعل للصيرورة ويجب  
 تصحيح عينهما ان كانا  
 معتليا نحو ما اطلو زيدا  
 واطول به ويجب فك أفعل  
 المضعف نحو اشد بجمرة  
 زيد وشذ تصغير أفعل  
 مقصورا على السماع  
 كقوله يا ما املح غزلا نا  
 شدت لنا من هولنا تكن  
 الضال والسهر وطرده ابن  
 كيسان وقاس عليه افعل  
 نحو احيسن بزيد والله  
 أعلم  
 نعم وبئس وما جرى  
 مجراها  
 (فعلان غير منصرفين  
 نعم وبئس) عند البصريين  
 والكسائي بدل فيهما  
 ونعمت واسمان عند  
 الكوفيين بدل ما هي  
 بنعم الولد ونعم السير على  
 بئس العير وقوله  
 سبحانه الله بخير باكر  
 بنعم طير وشباب فاخر  
 وقال الاولون هو مثل  
 قوله عمر ك ما ليلى بنام  
 صاحبه وسبب عدم  
 تصرفهما

زيد العمر و زيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا الى عمرو (قوله بمدلول عليه بأفعل)  
 أى بفعل مقدم مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب الا مفعولا واحدا تقديره في  
 الاول يكسوهم وفي الثاني يظنه (قوله ما عدم التعدي) أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدي (قوله  
 في الاصل) أى قبل التعجب وقوله او الحال أى في حال التعجب وهو مبنى على أن من شروط التعجب  
 أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا ونحوه ولا تقدم ما فيه فالهمزة على الصحيح من عدم اشتراط  
 ذلك لتعديته الفعل الى مفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أى لصيرورة المتعجب  
 من وصفه اذا كذا كاغدا البعير والباء زائدة هـ ذاعلى الصحيح من أنه ماضى فى المعنى وأما عند من  
 جعله أمر الفضا ومعنى فقد أسلفناه (قوله ويجب تصحيح عينهما) أى دون لامهما جلا على اسم  
 التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرى (قوله ويجب فك أفعل الخ) أى كاسيأتى فى قوله  
 وفك أفعل فى التعجب التزم (قوله وشذ تصغير أفعل) أى بفتح العين وقد تبع الشارح الناظم فى  
 جعله تصغير أفعل شاذا وعزوا طرده الى ابن كيسان فقط والذى فى المعنى أن النحويين أجازوا  
 تصغيره بقياس لشبهه بافعل التفضيل وزنا وأصلا وافادة لله ما لغة وأراد بالاصل الفعل المصوغ منه  
 ثم قال ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر بن الانبارى  
 ولا يقال الامن صغرسنه اه قال الدمامينى قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو  
 نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيين فانهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه  
 وأما البصريون فنصوا على ذلك فى كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله مقصورا على السماع)  
 مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا فى أحسن وأملح كقوله الدمامينى ونقله فى المغنى عن الجوهري

نعم وبئس وما جرى مجراها

أى فى المدح والذم كجدا وساء واعلم أن لنعم وبئس استعمالين أحدهما أن يستعملتا متصرفين  
 كسائر الافعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها وهما اذناك للاخبار بالنعمة  
 والبؤس تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس يبأس فهو بائس والثانى أن يستعملتا لا نشاء  
 المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان نحو وجههما عن الاصل فى الافعال من الدلالة على  
 الحدث والزمان فاشبهما الحرف والكلام عليهما باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا  
 الاستعمالين اللغات الاتية فى الشرح افاده الشاطبى (قوله فعلان) خبر مقدم لنعم وبئس (قوله  
 بدل ليل فيهما ونعمت) أى لان تاء التأنيث الساكنة من خصائص الافعال وبدليل ما حكاه الكسائي  
 من قولهم نعمار جلين ونعموار جلالان ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الافعال  
 (قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى  
 الحروف وأورد عليه أن المفيد للانشاء الجملة تمامها الا نعم وبئس فقط ويجب بانهما الهمزة فى افادة  
 الانشاء وفى الدمامينى نقلنا عن البسيط من قال باسيتها فاعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي أن  
 يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد اه قال سم وبيق الكلام  
 فى نحو نعم رجلا زيدو يحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى  
 الممدوح من جهة الرجولية زيدو يحتمل أنه حال ثم قياس ما ذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا  
 به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهى بالممدوح الولد ولعلمهم بروونه بالجر فان فرض أنهم يروونه بالرفع  
 فلهذه مقطوع مما قبله وكذا يقال فى العير من قوله على بئس العير اه وفى الفارضى من قال باسية  
 نعم وبئس أعريهما مبتدأ وما بعدهما خبر ويجوز العكس - كاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب (قوله  
 باكر) أى سريع (قوله هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع الى المذكور من الشواهد أى الى مجموعها  
 لانه لا يأتى فى البيت لانه يمنع منه فيه جر طير باضافه نعم اليه بل أو يله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير



طير فجعل نعم اسمها للخير وأضافها الطير وفتحها على الحكاية لفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية في حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامهما هكذا قول شيخنا والبعض وفيه أنه لا حاجة في بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل دليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لعمدة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن آسير التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أي والانشاء من معاني الحروف ولا تصرف في الحروف والمراد لزومهما في أحد الاستعمالات فلا ينافي أن لهما استعمالا آخر فارفاقه الانشاء قال الدماميني وانما كانا لانشاء المدح أو الذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر وفاقتا نشئ المدح أو الذم وتحدته بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم موجودا خارجا في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جوده الشخص أو رداءه والقصد به هذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداء فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولدهي والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذي قرره بطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب في كونه خيرا ولا يمكن أن تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلاشئ ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أوجدته بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث القيام فكذا قوله والله ما هي بنعم الولديان لكون النعمية أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب اه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أي لعوم المدح والذم فيها وعدم تخصيصهما بمصلحة معينة عند الاطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما كان الاولى أن يقول ويفيد أن ذلك على سبيل المبالغة اذ ادخل لقوله على سبيل المبالغة في تعليل عدم التصرف كما علم (قوله وأصلهما فعل) أي بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقديران كذلك الخ يفيدان الاوجه الاربعه فيهما اذا استعمل الانشاء المدح والذم وبعضهم خصها بجمله تصرفها وأفتحها كإني الدماميني الكسر فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير الى نعم وبئس بكسر فسكون (قوله حلقية) أي مخرجها الحلق وقوله من فعل أي موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال في بئس بئس) أي بوحدة مفتوحة فتحته ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا في الهمع ثم ان كان الابدال في حال الكسر فهو قياسي أو بعد الفتح فهو غير قياسي (قوله رافعان) أعربه الفارضى خبر مبتدأ محذوف أي وهما رافعان وهو أولى من اعرابه نعت فعلا لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أي على القول بفعليتها وأما على القول باسميتها فقد أسلفناه (قوله مقارني آل) أي المعرفة لانها المنصرف اليها اللفظ عند الاطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذي (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير في تمام البيت (قوله وانما لم ينسبه على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بأن يراد بما قارنهما ولو بواسطة (قوله هو الغالب) لا ياتم مع قوله والصحيح الخ فكان الاولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد في بعض النسخ الضرب من أول التنبية الى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ شهابها بالهاء بدل الموحدة الاولى (قوله

لزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فعل وقديران كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرها كما ذلك كل ذي عين حلقية من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفتخذ وقد يقال في بئس بئس (رافعان اسمين) على الفاعلية (مقارني آل) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أو مضافين لما قارنها كنعم عقبي الكرم) ولنعم دار المتقين وبئس مشوى المتكبرين أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله فنعم ابن أخت القوم غير مكذب وانما لم ينسبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نبه عليه في التسهيل تنبيهات في الاول اشترط كون الظاهر معرفاً بال أو مضافاً الى المعرف بها أو الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً الى ضمير ما فيه آل كقوله فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها



والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراء أن يكون مضافا إلى نكرة كقوله فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم \* وصاحب الركب  
 عثمان ابن عفاننا ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة  
 غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى  
 علم كقول بعض العبادة بس عبد الله أنا (٢٣) ان كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله هذا وكقوله

بس قوم الله قوم طر قوا  
 فقرأوا جارهم لحا وحر  
 وكان الذي سهل ذلك كونه  
 مضافا في اللفظ الى ما فيه  
 آل وان لم تكن معرفة  
 وأجاز المبرد والفارسي  
 اسناد نعم و بس إلى الذي  
 نحو نعم الذي آمن زيد كما  
 بسندان إلى ما فيه آل  
 الجنسية ومنع ذلك  
 البصريين وهو القياس  
 لان كل ما كان فاعلا نعم  
 و بس وكان فيه آل كان  
 مفسرا للضمير المستتر  
 فيهما اذا زعت منه والذي  
 ليس كذلك قال في شرح  
 التسهيل ولا ينبغي أن يمنع  
 لان الذي جعل بمنزلة  
 الفاعل ولذلك اطرده  
 الوصف به \* الثاني ذهب  
 الاكثرون إلى أن آل في  
 فاعل نعم و بس جنسية ثم  
 اختلفوا فقيل حقيقة فاذا  
 قلت نعم الرجل زيد فالجنس  
 كله ممدوح وزيد مندرج  
 تحت الجنس لانه فرد من  
 أفراد لهؤلاء في تقريره  
 قولان \* أحدهما أنه لما  
 كان الغرض المبالغة في  
 اثبات المدح للممدوح  
 جعل المدح للجنس الذي

والصحيح الخ) و فرق بين هذا وبين ما أجازوه في باب الاضافة من نحو  
 \* الواهب المائة الهجان وعبدها \* بأن عبدها تابع لما فيه آل وقد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في  
 المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع في نحو \* الود أنت المستحقة صفوه \* فالأولى أن يقال  
 باب نعم و بس لعدم تصرفهما أصبق من باب الاضافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كان الذي سهل  
 ذلك عند الجمهور عطف المضاف إلى المحلى بال عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما ظاهره)  
 أي تركيب ظاهره وانما قال ما ظاهره لا يمكن تأويله يجعل الفاعل ضمير المستتر ا حذف تفسيره بناء  
 على جواز حذف التمييز في مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله  
 طر قوا) من الطروق وهو الايمان بلافقروا جارهم أي فاطمه واضيفهم لحا وحر بفتح الواو وكسر  
 الحاء المهمله أي دبت عليه الوحرة بفتحات وهي نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة  
 (قوله وان لم تكن معرفة) أي لاهازائدة لازمة وتعريفه بالعلمية (قوله كما بسندان الخ) أي يجامع  
 ارادة الجنس في كل (قوله كان مفسرا) أي تمييزا (قوله والذي ليس كذلك) أي لانه لا تنزع منه آل  
 حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير (قوله قال في شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما في  
 الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد  
 به العهد منع اه وهو انما يتجه على أن آل في نعم الرجل جنسية لا عهديه (قوله ولا ينبغي أن يمنع) أي  
 والنكبة السابقة غير مسلمة (قوله لان الذي) أي مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أي بمنزلة اسم الفاعل  
 المحلى بال واسم الفاعل المحلى بال يقع فاعلا نعم و بس فكذا ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة أنه  
 مؤول به (قوله جنسية) أي للجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره  
 الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغرافية حقيقة أو مجازا وبعدها عن بعضهم (قوله فقيل  
 حقيقة) أي انه أريد بمدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعاً للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله  
 فالجنس كله ممدوح أي قصدا أو تبعاً وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أي ثم نص عليه كما ينص على  
 الخاص بعد العام واعتراض بأن العموم يؤدي إلى التناقض في نحو نعم الرجل زيد و بس الرجل عمرو  
 وأجيب بأن الشيء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله في تقريره)  
 أي تقرير كون الجنس حقيقة وقوله انه أي الحال والاثان (قوله جعل المدح للجنس) أي قصدا  
 لجميع أفراد ممدوحة قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أي فلا يتوهم كونه أي المدح  
 طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لانه حتى تفرعية (قوله عدوا المدح إلى الجنس)  
 أي جعله متجاوزا للمخصوص إلى الجنس لا قصدا بل تبعاً للمخصوص مبالغة في مدحه (قوله وقيل  
 مجازا) أي جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرقت  
 في غيره من الكالات فالمدح لذلك الفرد لا لتغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعاً (قوله فقيل المعهود  
 ذهني) أي حقيقة معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مبهم كاهوشان مدخول لام العهد  
 الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أي في الذم كصر يحا أو كناية أو في  
 العلم كاهوشان مدخول لام العهد الخارجي (قوله تفخيما للامر) أي مدح ذلك الفرد لان التفسير

هو منهم اذا ابلغ في اثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص \* والثاني أنه لما قصدوا  
 المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكانه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد  
 جعلت زيد ا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم إلى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما اذا قيل اشتر  
 اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع ا بهام ثم يأتي بالتفسير بعده تفخيما للامر



وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكانت قلت زيد نعم (٢٣) هو واستدل هؤلاء بثبوتيه وجهه ولو كان

عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد اُجيب عن ذلك على القول بأن الاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حسنة جنس فاجتمع جنسان فثبتا • الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح في قوله لعمرى وماعمرى على بهين • لبئس الفتى المدعوب الليل حاتم • قال في شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف ذلك القصد وأما اذا توكل بالجامع لا كتمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ لا مكان ان يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر نعم الفتى المرى أنت اذا هم وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البسول وأبى النعت ولا حجة لهما اه • وأما البسول والعطف فظاهر سكونه

بعد الابهام أمكن في ذهن المخاطب وأوقع في نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أى فتكون ال للعهد الخارجى (قوله فكانت قلت زيد نعم هو) أى فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجى الذى كرى وهذا اذا هراذ قدم المخصوص كفى مثال الشارح فاذا أنكر كفى نعم الرجل زيد فالظاهر أن الأمر كذلك على القول بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع فى الرتبة وان تأخر لفظا بخلافه على القول بانه مبتدأ أحدق خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليه ما لا يظهر فى مقام الأضمار بل ولا تكون ال للعهد الذى كرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر ال حينئذ لاى أقسام العهد الخارجى (قوله واستدل هؤلاء) أى القائلون بان ال للعهد مطلقا ذهابا أو خارجيا كما يرشد انه تعليقه (قوله لم يسغ فيه ذلك) أى لان الجنس شئ واحد وان أريد فى ضمن جميع أفرادها كما هو مراد القائل بانها للجنس كما مر (قوله للاستغراق) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريره السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أى المثنى أو المجموع يفضل أى يفوق أفراد هذا الجنس أى جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله اذا ميزوا) أى فصلا أو وقسه وارجالين رجلين أو رجالا رجالا أى حالة كونهم أى أولئك الافراد رجلين رجلين فى المثنى أو رجالا رجالا فى المجموع وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أو لانه عرف بالجنسية فهى الجنس الاثنى فى ضمن جميع أفرادها التى هى مثبتات و لجنس الجمع التى فى ضمن جميع أفرادها التى هى جموع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الأعلى القول بان أفراد المثنى والجمع مثبتات وجموع وأما على القول بان أفرادها إما أحاد فلا اه فغفلة لان محل الخلاف اذا لم تكن ال فى المثنى للجنس الاثنى وفى المجموع للجنس الجمع والا كانت أفراد المثنى مثبتات وأفراد الجموع جموعا بخلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على أفرادها ومفهوم الاثنى والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لها فبعض بنوا جذا على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوي) أى فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كاه أو نفسه زيد لان الاول منافر للفظ والثانى منافر للمعنى ولا يقاس الاول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضاً ليس المقام مقام تحقيق الاطاعة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الاماميينى قال سم وهو لا يتأنى فى المثنى والجمع اه قال فى الهمع قال أبو حيان ومن يرى أن ال عهدية تخصبه لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان إعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فنعه الجمهور) أى لانه ان أفرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ قاله الاماميينى وقال الفارضى لان النعت يخصه ويقال شياعه فينا فى المقصود منه وهو الجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أى قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا توكل) أى الفاعل بالجامع لا كتمل الفضائل أى بان أريد الاستغراق مجازا ومثله ذلك ما اذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والايضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهد (قوله لا مكان ان يراد بالنعت الخ) بان يراد بالنعت الجامع لكالات جنس هذا النعت (قوله المرى) بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أحد أجداده وتمام البيت • حضر والذى الجرات نار الموقد • والجرات جمع حجرة بفتحين وهى شدة الشتاء (قوله الاما تابشره نعم) أى ما يصلح لباشرتها وهو المعروف بال والمضاف الى المعسرف بها ولو بواسطة وقد حزم بالجواز بهذا القيد السيوطى قال البعض تبع الشينخا وقد يقال الذى ينبغى الجواز مطلقا ويعتقر فى التابع ما لا يعتقر فى المتبوع اه • وأنت اذا ذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يعتقر فى المتبوع ليس أصلا مطردا فى كل موضع ولذلك

فى شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغى أن لا يجوز منهما الاما تابشره نعم (ويرفعان) أيضا على الفاعلية



(مضمر) مبهما (يقسره) مميز كنع قوم معاشره) وقوله نعم امرأهم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاحها وزراة وقوله لنعم موثلا المولى اذا حذرت بأساء ذى البغى واستيلاء ذى الاحن \* وقوله نعم امرأين حاتم وكعب \* كلاهما غيث وسيف غضب ونحو بنس للظالمين بدلا وقوله تقول عرسى وهى لى فى عومره \* (٢٤) بنس امرأه وانى بنس المره \* فى كل من نعم وبنس ضمير هو

الفاعل ولهذا الضمير أحكام \* الاول أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع استثناء بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاة الكسائى عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعمه واقوما وهذا نادر \* الثانى أنه لا يتبع وأما نحو نعمهم قوما أنتم فشاذا \* الثالث أنه اذا فسر بمؤنث لحقته تاء التانيث نحو نعمت امرأه هند هكذا مثله فى شرح التسهيل وقال ابن أبى الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأه هند استثناء بتانيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد الاول قوله فيها ونعمت \* الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى أن المضمهر كذلك وأما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم الى أن المضمهر كذلك وذهب بعضهم الى أن المضمهر لا يكون فى كلام العرب الا شخفا ولمفسره هذا الضمير شروط \* الاول أن

يقولون قد يغتفر الخهان عليك هذا البحث (قوله مضمر مبهما) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ونسبة قال الفارضى ونديره بالباء أى الزائدة نحو نعمهم قوما (قوله يقسره مميز) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا فاما مبنى (قوله مميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن أبى الربيع نحو بنس للظالمين بدلا ومع (قوله كنع قوم معاشره) ينبغى اذا جرى بنا على أن معاشره مبتدأ أخبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدأ على أن المراد بالضمير الجنس أو إعادة المبتدأ بمعناه على أن المراد به الشخص فعلم ما فى كلام البعض ببعالسم من الخفاء والقصور (قوله نعم امرأهم) بفتح الهاء وكسر الزاء لم تعر مضارع عرا يعر ومعنى عرض والوزر المبدأ (قوله لنعم موثلا) أى ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقة (قوله كلاهما غيث وسيف غضب) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب (قوله تقول عرسى الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته لى بمعنى معى والعومرة الصخب واختلاط الاصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار فى الاحوال كلها كما أرشد الى ذلك تثنية ونديره باراه مجرورا بالباء كما مر عن الفارضى (قوله أنه لا يتبع) أى بشئ من التوابع لقوة شبهة بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله بنس (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه تو كيد للضمير المستتر وأما انتم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التانيث) أى لحقت فعله وجوب بقدرينه مقابله بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أى يمتنع ذلك بقدرينه مقابله بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاول) أى القول بوجوب اللحق واعتراض بان التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبانه انما يؤيد الاول بالنسبة الى الثانى لا الثالث (قوله يراد به الشخص) أى المعهود خارجا وقوله الى أن الضمير كذلك أى يراد به الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمهر كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية آل الجنسية اذا اصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الاثبات فلا يعنى والضمير كرجعه فن أين العموم وسكت عن الضمير على القول بان الظاهر يراد به المعهود الذهنى وفى سم على المختصر أنه كالتظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى أن المضمهر للشخص) هذا قابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع الى القائلين بان الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على التفسير) أى مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب الا شخفا) قد يمنع بان الضمير كفسره شخصا غيره فتدبر (قوله ولمفسره هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله بنس الفعل فخاها (قوله أن يكون قابلا لال) أى أحوالا محل ما قبلها فلا يرد فى نعمها على القول بان ما تميز لانها وان لم تقبل آل حالة محل ما قبلها أفاده زكريا (قوله وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون عن لان غيرهما يقبل آل فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أى متكررة الافراد كما يقبده كلامه فلا يرد أن النكرة فى سياق الاثبات لا تعم وتقدم جواب آخر (قوله فلوقلت نعم شمسائس هذا اليوم

يكون مؤخر عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبنس \* الثانى أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع الجاز البصر بين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر \* الثالث أن يكون مطابقا للمخصوص فى الافراد وضديه والتذكير وضده \* الرابع أن يكون قابلا لال فلا يفسر بمثل وغيره وأى وأفعل التفضيل لانه خلف من فاعل مقرون بأل فاشترط صلاحيتها لها \* الخامس أن يكون نكرة عامة فلوقلت نعم شمسائس لم يجز لان الشمس مفرد فى الوجود فلوقلت نعم شمسائس هذا اليوم



لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظره السادس لزوم ذكره كائن عليه سيويه وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص  
بعض المغاربة على شذوذ فيها ونعمت وقال في التسهيل لازم غالباً استظهارا على نحو فيها ونعمت ومن أجاز حذفه ابن عصفور  
وتنبيه بما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميراً مستترافياً هو مذهب الجمهور وذهب (٢٥) الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد

النكرة المنصوبة فاعل  
نعم والنكرة عنده منصوبة  
على الحال ويجوز عنده ان  
تأخر فيقال نعم زيد رجلاً  
وذهب الفراء إلى أن  
الاسم المرفوع فاعل كقول  
الكسائي إلا أنه جعل  
النكرة المنصوبة بتمييزاً  
منقولا والأصل في قولك  
نعم رجلاً زيد نعم الرجل زيد  
ثم نقل الفعل إلى الاسم  
الممدوح فقيل نعم رجلاً زيد  
ويصح عنده تأخيره لأنه  
وقع موقع الرجل المرفوع  
وأفاد إفادته والعصح  
ما ذهب إليه الجمهور  
لوجهين أحدهما قولهم  
نعم رجلاً أنت وبئس رجلاً  
هو ولو كان فاعلاً لالتص  
بالفعل . الثاني قولهم  
نعم رجلاً كان زيد فاعلاً  
فيه التامخ (وجع تمييز  
وفاعل ظهره فيه خلاف  
عنهم) أي عن النخاعة (قد  
اشتهر) فجازاه المبرد وابن  
السراج والفارسي والناظم  
ولده وهو العصح لوروده  
تظماً ونثراً فنظم قوله  
نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت  
رد التحية نطقاً وبإيحاء  
وقوله والتغليبيون بنس  
الفعل خلفهم  
فخلاً وأمههم زلاء منطبق

لجاز) أي لأنك لما عتبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمسا في كلامك نكرة عامة لكل شمس  
يوم (قوله وفيه نظر) وجه النظر بان علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضاً وهو مرفوع باعتبار  
التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغنى عما اطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقويه لما قبله  
(قوله وان فهم المعنى) أي كافي الحديث وقوله استظهارا يعني اعتمداد وقوله فيها ونعمت أي  
فيما الطريقة المحمدية من الوضوء أخذت ونعمت طريقته وهذا هو الصواب وقول البعض  
في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لأنه يلزم عليه حذف  
الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أعنى الفاعل  
عن المخصوص كإسبأ في نظيره في شرح قول المصنف وما يميز وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن  
تأخر) أي لأن الأصل في الحال أن تأخر عن صاحبها (قوله منقولا) أي محقولا عن الفاعل كما يدل  
عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي - حول - اسناده عنه إلى الاسم الممدوح ونصب تمييزاً (قوله  
لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اخوتك نعم رجالا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وان أقره البعض  
وغيره لأن الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينقض هذا الوجه  
عليهما (قوله لا اتصل بالفعل) أي بارزاً في المثال الأول ومستترافيه في المثال الثاني فاطلاق  
البعض استناره ليس في محله (قوله قولهم نعم رجلاً كان زيد) قد يناقش باحتمال زيادة كان الأأن  
يقال الأصل عدم الزيادة (قوله فاعلاً وفيه التامخ) أي والتامخ لا يدخل على الفاعل بل على  
المتبدا (قوله نطقاً) أي بنطق بدل ل أو بإيحاء (قوله والتغليبيون) نسبة إلى تغلب بفتح الفوقية  
وسكون الغين المجعلة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستئصال كسرتين مع ياء النسبة  
وقد تكسر نقله شيخ الإسلام عن الجوهري والتغليبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم  
الأنطلي وأراد بالفعل الأ ب والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة  
الأيلية والمنطوق صيغة مبالغة من النطق يستنوي فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد  
به هنا المرأة التي تتأزر بما تعظم به بحجيزتها قاله العيني وغيره وعبارة القاموس المنطوق البليغ  
والمرأة المتأزره بحشية تعظم بها بحجيزتها اه وكان الثاني مأخوذاً من النطاق وهو شقة تلبسها  
المرأة وتشد وسطها فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض والأسفل يجرف إلى الأرض (قوله ومن  
النثر ما حكى) في بعض النسخ اسقاط ما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال  
التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأولاً ماسع) أي يجعل فتاة وفخلاً وزادا  
وقتيلاً أحوالاً مؤكدة أو زادا مفعولاً به لتزود أول البيت (قوله ان أفاد معنى زائدا) أي بنفسه  
كالمثال الثاني أو يتابعه كالمثال الأول والثالث (قوله كة وقوله فنع المرفوع الخ) مثال لما أفاد معنى  
زائدا وهو كونه تهماً فيمكن الأولى للشارح أن يؤخر قوله والافلا عن الأمثلة وتهاى نسبة إلى  
تهامه بكسر الفوقية وهي منزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها الكسر مع تشديد الياء  
والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك في باب التمييز (قوله من متفت) قال سم قد يقال هو بهذا  
المعنى ليس مما نحن فيه بل هو مبين للفاعل اه وتعقبه البعض فقال هذا يقتضى المبانيه في  
كل ما أفاد معنى زائدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اه وهو فاسد لأنه لا يأتي فيما أفاد معنى زائداً

(٤ - صبان ثالث) وقوله فنع الزاد أريد زادا . ومن النثر ما حكى من كلامهم نعم القليل قليلاً أصلح بين بكر وتغلب  
وقد جاء التمييز حيث لا إبهام رفعه مجرد التوكيد كقوله ولقد علمت بان دين محمد . من خير أديان البرية ديننا ومنعه سيويه  
والسيراني مطلقاً وتأولاً ماسع وقيل ان أفاد معنى زائداً جازواً والأفلا كقوله . فنع المرء من رجل تهاى . وقوله وقائلة نعم الفتى  
أنت من فتى . أي من متفت أي كرم وفي الأثر من المرء من رجل لم يظأ لنا فراشا ولم يفتش لنا



كنفا منذ أنا وما صححه ابن عصفور (وما) في موضع نصب (مميز وقيل فاعل) فهي في موضع رفع وقيل انها مخصوص وقيل كافة (في نحو نعم ما يقول الفاضل) بسما اشتروا به أنفسهم فأما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول أنها انكسرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوله والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني أنها انكسرة (٢٦) غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شيء والثالث أنها تمييز والمخصوص موصوف ما أخرى

وموصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي وأما القائلون بانها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال • الاول انها اسم معرفة تام أي غير مقتدر الى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء فعلت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي • والثاني أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي • والثالث أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفي فيهما وبصلتها عن المخصوص ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي والرابع انها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وان كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل ففعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك • والخامس انها انكسرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف وأما

بتابعه فاعرفه (قوله كنفا) أي ستر (قوله وما ميز الخ) أو رده عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كور ما تميزا أن ما مساوية للضمير في الإبهام فكيف تكون مميزة وأجيب بان المراد منها شيء له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها ميز الضمير المستتر في نعم وبئس وسكت عن من وهي مثل ما لا أنها لا تكون معرفة تامة بل هي امام موصولة أو انكسرة تامة أو موصوفة كقوله • ونعم من هو في سر وأعلان • وتقدم الكلام على ذلك في الموصول (قوله في نحو نعم ما يقول الفاضل) أي من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما جملة تعلية (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الأقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالشأنى إلا أن المخصوص ما أخرى اه (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر في محل الإضمار للإيضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أو رده عليه وعلى ثانی أقوال كون ما تمييز الزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرورين أو في وسيأتي أنه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشيء شيء فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما في الهمع لكنه لا يأتي على القول بأن ال للعهد الخارجي لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لان اشتراط ما ذكرنا هو على القول بأن ال للجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام في أقوال القائلين بان الفاعل ما أولك دفعه بان معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بانها الفاعل أي ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على إيراد الاعتراض مدعيان أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسب وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سدمسد الفاعل والمخصوص (قوله وان كان لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أي والفعل صلتها (قوله وأما القائلون بأنها كافة) فهذا صارت الأقوال تفصيلا في ما التلوة بجملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبهما الحرف فجاز أن يكفأ بما يكف الحرف بما نحو ربما (قوله في ما ذاوليها الخ) قد يقال هذا مندرج في كلام المصنف بأن يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسما كان أو جملة فعلية فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقنا نعم فقبل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز الفاعل مستتر وعليهما فالخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطابقا (قوله وهي الفاعل) أي والاسم المرفوع بعدها والمخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير في الآية فم الشيء هي أي الصداقات أي ابدائها لان الكلام فيه محذوف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج والفارسي) نقل في التسهيل عنها أنها موصولة والتقدير نعم التي هي مفعولة لكم أي الفعلة التي فعلتموها من ابداء الصداقات فلها قولار في المسئلة ومن هذا يعلم أن الأقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما مربة مع الفعل) أي

القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والاصل نعم ما صنعت كتركيب والتقدير نعم شأ الذي صنعت هذا قول الفراء وأما القائلون بانها كافة فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية تنبيهات الاول في ما ذاوليها اسم محرف نعم ما هي ثلاثة أقوال • أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز أو الفاعل مضمرة والمرفوع بعدها والمخصوص • وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء • وثالثها ان ما مربة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب



والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء الثاني الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة لاقتصاره  
عليه ما في شرح الكافية الثالث ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي (٢٧) بدأ به وهو أن ما ميمز وكذا عبارته في

الكافية وذهب في التسهيل  
إلى أنها معرفة تامة وأنها  
الفاعل ونقله عن سيوييه  
والكسائي (ويذكر  
المخصوص) بالمدح أو الذم  
(بعد) أي بعد فاعل نعم  
وبئس نحو نعم الرجل أبو  
بكر وبئس الرجل أبو لهب  
وفي إعرابه حينئذ ثلاثة  
أوجه أن يكون (مبتدا)  
والجمله قبله خبر (أو) يكون  
(خبر اسم) مبتدا محذوف  
(ليس يبدو أبدا) أو مبتدا  
خبر محذوف وجوبا والأول  
هو الصحيح ومذهب سيوييه  
قال ابن الباذش لا يجيز  
سيوييه أن يكون المختص  
بالمدح أو الذم إلا مبتدا  
وأجاز الثاني جماعة منهم  
السمرقاني وأبو علي  
والصيرفي وذكر في شرح  
التسهيل أن سيوييه أجازه  
وأجاز الثالث قوم منهم ابن  
عصفو وقال في شرح  
التسهيل وهو غير صحيح  
لأن هذا الحذف لازم ولم  
يجد خبرا يلزم حذفه إلا  
ومحله مشغول بشئ يسد  
مسده وذهب ابن كيسان  
إلى أن المخصوص بدل من  
الفاعل ورد بأنه لازم  
وليس البدل بالزم ولأنه  
لا يصلح لمباشرة نعم (وان  
يقدم مشعر به) أي  
بالمخصوص (كفي) عن  
ذكره (كالعلم نعم المقتني

كثير كيب حب مع ذاعلى القول به كإسيأتى (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص  
فيحتمل أنه محذوف أو أغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أي أقوال التمييز  
وقوله من الخمسة أي أقوال الفاعلية (قوله وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل)  
هذا عين الأول من الخمسة فلوقال إلى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيوييه والكسائي  
مكرر مع قوله سابقا ونقله في التسهيل عن سيوييه والكسائي (قوله ويذكر المخصوص) هو  
المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وبه معنى مخصوصا لأنه ذكر جنسه ثم خص شخصه يس  
(قوله بعد) أي وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره في التسهيل وبحرى عليه  
في التوضيح وهو المتجه الذي يذهب إلى أن تحمّل عليه عبارته هنا وفي الكافية عملا بما قرره من جعل  
الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) أي حين أذكر بعد (قوله والجمله قبله خبر) والرباط عموم الفاعل  
أو إعادة المبتدا بمعناه كالم (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح زيد وقوله أو مبتدا الخ  
والتقدير زيد الممدوح (قوله والأول هو الصحيح) أي لسلامته من التقدير ومما أورد على قول  
الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الأصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدا خلاف  
الأصل أيضا قال الدماميني ورجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو  
خلاف الأصل الأحذف المبتدا وهو كثير شائع وأما الوجه الأول فإن فيه تقديم الخبر الذي هو جملة  
على المبتدا وخبر الخبر المذكور من عائد إلى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمرة وبأن الإبهام  
والتفسير على الوجه الثاني تحقيق وعلى الأول تقديري اه (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد  
لقوله ومذهب سيوييه فقوله إلا مبتدا أي خبره الجمله قبله بقرينه أن الكلام في القول الأول وأن  
قول ابن الباذش تأييد ليكون القول الأول مذهب سيوييه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوبا  
غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يمنع أن يجعل قوله مبتدا شاملا له لكونه غير صحيح  
عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يسد مسده) أي  
كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم في باب المبتدا وهنالم يشغل المحل بشئ يسد مسد الخبر (قوله  
بدل من الفاعل) قال البعض أي بدل اشتمال لأنه خاص والرجل عام كافي الهمع اه وهو إنما يظهر  
على جعل آل جنسية لأعهدية والال كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل بالزم) قال يس قد  
يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يقدح في لزوم كتابه محجور ورب (قوله  
ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم) أي قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الأمير قال يس  
وأقره شيخنا والبعض يمكن أن يقال قد يعترف في التابع ما لا يعترف في المتبوع قال في الارتشاف قد  
يجوز في الاسم إذا وقع بدلا مما لا يجوز فيه إذاولى العامل فانهم جعلوا التذات قائم على البدل وان  
كان لا يجوز أن أنت اه والتعبير بقديفيد الجواب (قوله وان يقدم مشعر به) أي لفظ مشعر  
بمعنى المخصوص أي دال عليه سواء صلح لأن يكون المخصوص نفسه أو آخر كافي مثال المتن أو لا نحو  
انا وجدناه صابرا وهذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفي أي عن ذكر المخصوص ولم يكن  
مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو أخر هذا ظاهر عبارته الذي جراه الشارح وسيأتى فيها وجه  
آخر (قوله فالعلم مبتدا أو لا واحدا) المقصود في الخلاف المتقدم الذي في المخصوص المؤخر بعنوان  
كونه مخصوصا مؤخر فلا ينافي جواز نصبه على المفعولية المحذوف أي الزم العلم ورفع خبره  
لمحذوف جواز أي الممدوح العلم أو مبتدا أخبره محذوف جواز أي العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه  
من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لأن يكون مخصوصا لو أخر ليس على جميع الأوجه في

والمقتنى) فالعلم مبتدا أو لا واحدا والجمله بعده خبره ويجوز دخول التامخ عليه نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد وقوله ان ابن  
عبد الله نعم أخو الندى وابن العشرة وقوله



الكافية أنه لا يجوز تقديم  
المخصوص وان المتقدم  
ليس هو المخصوص بل  
مشعر به وهو خلاف ما  
صرح به في التسهيل. الثاني  
حق المخصوص أمر ان أن  
يكون مختصا وأن يصلح  
للاخبار به عن الفاعل  
موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم  
بعد بئس فان بآينسه أول  
نحو بئس مثل القوم الذين  
كذبوا أي مثل الذين كذبوا  
اه (واجعل كبئس) معنى  
وحكا (ساء) تقول ساء  
الرجل أبو جهل وساء حطب  
النار أبو لهب وفي التنزيل  
وساء من تفسقا وساء ما  
يحكمون (واجعل فعلا)  
بضم العين (من ذى ثلاثة  
كنعم) وبئس (مسجلا) أي  
مطلقا يقال أسجلت الشيء  
إذا أمكنت من الانتفاع  
به مطلقا أي يكون له  
مالهما من عدم التصرف  
واقادة المسدح أو الذم  
واقضاء فاعل كفاء لهما  
فيكون ظاهرا مصاحبا  
لآل أو مضافا إلى مصاحبها  
أو ضميرا مفسرا بتمييز  
وسواء في ذلك ما هو على  
فعل أصالة نحو ظرف  
الرجل زيد ونحو غلام  
القوم عمرو وما حول اليه  
نحو ضرب رجلا زيد وفهم  
رجلا خالد **وتنبيهات**  
الأولى من هذا النوع ساء  
فان أصله سوا بالفتح فحول  
إلى فعل بالضم فصار قاصرا

العلم وكلام البعض في هذه القولة والتي قبلها لا يتجاوز عن شيء كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير  
قوله والجملة بعده خبره عن قوله قولوا واحدا يرجع اليهما (قوله عند تعذير حاجته) بعين مهملة فذال  
مجهة كما بخط الشارح أي تعذرها أمارس فيها أي التحليل في قضائها (قوله نوههم عبارته) أي حيث قال  
ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعر به كفي ثم مثل بمثل يصلح المقدم فيه لأن يكون  
مخصوصا إذا آخر وانما قال نوههم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر المخصوص بعد أي غالبا وبقوله  
وان يقدم مشعر به كفي وان يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفي عن ذكر المخصوص مؤخرام  
كون المقدم مخصوصا ان يصلح لان يكون مخصوصا إذا آخر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على  
هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفي الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لان نفسه  
مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف  
ما صرح به في التسهيل) أي من أن المخصوص قديد كقيل نعم وبئس (قوله أن يكون مختصا) أي  
بأن يقع معرفة أو نكرة أو موصوفة أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه  
فتنبه (قوله للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتماول ما ذكر من الضابط نحو نعم  
رجلا زيد وبئس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك في نعم الرجل  
زيد الرجل الممدوح زيد وفي بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل  
يصلح سم وكابدل عليه بقية كلامه واعلم أنه اذا كان المخصوص مؤنثا جازئذ كبير الفعل وتأنيده  
وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثوب الجنة ونعمت والتذ كبير أجود كذا في التسهيل وشرحه  
للدما ميني (قوله فان بآينسه) أي في المعنى أول أي بتقدير مضاف في الثاني كما يؤخذ من الشرح (قوله  
معنى وحكا) أي في أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أن تنفيد مع ذلك معنى التعجب وفي الاحكام التابسة  
لبئس قبل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها لها في المعنى لا تحتاج الى الجعل ورد بان المراد بالمعنى  
انشاء الذم العام وهو بالجعل لامعناها الاصل قبل الجعل (قوله وساء من تفسقا) أي مكانا أي نار  
مر تفق ليجو شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب  
مع غير ذافيتبت له جميع ما ثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه  
وهو الصحيح والاسناد الى الضهير وغيره (قوله من ذى ثلاثة) أي حالة كقولك فعل كائن من فعل ذى  
ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بان عبارة المصنف  
ظاهرة في المحول عن فعل بالفتح أو الكسر (قوله كنعم) أي كإب نعم فدخل بئس فهو من حذف  
المضاف أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لاجعل أي جعل مطلقا  
أي في جميع الاحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب واما حال من فعل أي حاله كونه مطلقا عن  
عن التقييد بضم العين أصالة وما في كلام البعض مما يتخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف  
الخ) ومن اجراء الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وأن ما في نحو ساء ما يحكمه ونحو ميز أو  
فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبر أو أنه يكفي عن ذكره تقدم ما يشعر به ذكر يا (قوله واقادة  
المدح أو الذم) أي اقادة انشائها كما مر وما يفيد فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما استعرفه  
فقول البعض واقادة المدح أو الذم أي العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقضاء  
فاعل أي ومخصوص (قوله أو مضافا إلى مصاحبها) أي ولو بواسطة فدخل المضاف إلى المضاف  
إلى مصاحبها (قوله ما هو على فعل أصالة) قد يقال ان التحويل جار فيما ذكره تقديره كما قاله في نحو  
قالت وهجان فتكون حركته غير حركته الاصلية اه دنوشري وقد يدفع بأن الاصل عدم التقدير  
(قوله وما حول اليه) ثم ان كان معتل العين بقي قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد واللام  
ظهرت الواو وقلبت الباء واوا نحو غزور وموقيل يقر على حاله فيقال غزاورى همع (قوله ثم ضمن)



بما ذكرنا وإنما أفرد بالذ كرتقاء التحويل فيه. الثاني انما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحا للتعجب منه مضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش (٢٩) \* الثالث يجوز في فاعل فعل المذكور الجرباء

أي بعد تحويله وصيرورته قاصرا. معنى: نُس أي انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول فصا رجا مدا ويحذف قوله قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بان إعادة قاصرا لدفع توهم تعديه بعد التضمن رديان هذا لا يتوهم مع التحويل الى الفعل بالضم لانها لازمة للزوم (قوله بما ذكرنا) أي من كونه كبس في أحكامه (قوله لطفاء التحويل فيه) أي بسبب الاعلال وأورد عليه أنه يقتضي ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالاولى أن يقال انما أفرد لانه للذم العام فهو أشبه بنس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص والكثرة استعماله بخلاف غيره قاله الدماميني (قوله صالحا للتعجب) بان يستوفى شروطه المارة (قوله يجوز في فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا واقتضاء فاعل كفا علمهما الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولى ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفا علمهما ما منعه هذا الاينافي ما بعد لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجازاة لظاهر النظم اه ويؤخذ أيضا كقوله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز اضماع فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نعم نحو كرم رجل زيد أو رجلين الزيدان أو رجلا الزيدون وكلامه في غير سا وان كانت على وزن فعل لانها لازمة لاحكام بنس لا تفارقها كما استظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجهها آخر لا فرادسا بالذ ك (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حب نقلت حركة الباء الى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم والزور بالفتح الزاير يستوي فيه المفرد وغيره وصفحة كل شيء جانبه واللام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر المجاوز شحمة الاذن فاذا بلغ المنكب سمي حمة بضم الحيم واذالم يبلغ شحمة الاذن سمي وفرة (قوله نظر المفايه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله بخاز الجرباء جلا على أحسن زيد وجاز الاستغناء عن آل جلا على ما أحسن زيد و جاز اضماعه على وفق ما قبله جلا على قولك الزيدان ما أكرمهم والزيدون ما أكرمهم (قوله وذ كرابن عصفور الخ) في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب لاجمعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه (قوله في المعنى) أي انشاء المدح العام أي وفي الفعلية على الاصح والمضى والنقل الى الانشاء والوجود وتفارقها في أنها لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وفي جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتج الى التأويل في الحلين اه يس (قوله حب من حبذا) أشار به الى ان في عبارة المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لا حبذا وانما ارتكبتها امكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذ او اما قول البعض تبعا لشيخنا انما ارتكبتها اشارة الى أن مماثلتها نعم اذا اتصلت بذ افرده انها مماثل نعم في نحو حب رجل زيد مما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل ذ بحب كما مر فتدبر (قوله وقريب من النفس) مقاده استفادة العرب من حب لاستلزام الحب له وهذا الاينافي استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ما ينقله عن شرح التسهيل (قوله على الحضور) أي حضور معناه لكونه محجوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لا يجوز ان يساعه فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدا) أي لانه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العهوم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أي ما ذكر من ان حب فعل وذ افعالها وزيد مبتدا أخبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور ما لا يخفى والذي ينبغي أنه ضمنه معنى جار مثلا وقول من زعم هو ابن عصفور كما سيأتي في الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بأنه يلزم عليه تغليب أضرف الجزأين وبان تركيب فعل من فعل واسم لا نظيره (قوله فصار الجميع اسما) أي بمنزلة قولك المحبوب اه دماميني وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لان

والاستغناء عن آل و اضماعه على وفق ما قبله نحو حب بالزور الذي لا يرى منه الاصفحة أو تمام وفهم زيد والزيدون كرموا رجلا نظرا لمفايه من معنى التعجب الرابع مثل في شرح الكفاية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل وذ كرابن عصفور ان العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعمالها استعمال نعم ونس من غير تحويل وهي علم وجهل ومع انتهى (ومثل نعم) في المعنى حب من (حبذا) وتريد عليها بأنها اشعر بان الممدوح محبوب وقريب من النفس قال في شرح التسهيل والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا يدل على الحضور في القلب وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل ذا) أي فاعل حب هو لفظ ذاعلى المختار وظاهر مذهب سيديويه قال ابن حروف بعد أن مثل حبذا زيد حب فعل وذ افعالها وزيد مبتدا وخبره حبذا هذا قول سيديويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك بتنبية في قوله الفاعل ذات تعريض بالرد على القائلين بتركيب

حب مع ذ اولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيديويه



وأجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقديما (وان تردد ما نقل لا حبذا) زيد فهي بمعنى بنس ومنه قوله • الأحبذا أهل الملا غير أنه  
 • اذ كرت محي فلا حبذا هيا • (وأول ذالمخصوص) أي اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لذي لا يتقدم بحال قال في شرح  
 التسهيل أغفل كتب من النحو بين التنبية على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون  
 المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال (٣٠) في شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله بل المنع من

أجل اجراء حبذا مجرى  
 المثل ويجب في ذان أن يكون  
 بلفظ الافراد والتذكير  
 (أيا كان) المخصوص أي  
 أي شيء كان مذكراً أو  
 مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو  
 مجموعاً (لا تعدل بذان)  
 عن الافراد والتذكير  
 (فهو يضاهاى المثلاً)  
 والامثال لا تغير فتقول  
 حبذا زيد وحبذا الزيدان  
 وحبذا الزيدون وحبذا هند  
 وحبذا الهندان وحبذا  
 الهندات ولا يجوز حب  
 ذان الزيدان ولا حب أولاء  
 الزيدون ولا حب ذى هند  
 ولا حب تان الهندان ولا  
 حب أولاء الهندات قال ابن  
 كيسان انما لم يحتج بلفذ  
 لأنه اشارة أبد الى مذكر  
 محذوف والتقدير في حبذا  
 هند حبذا حسن هند وكذا  
 باقى الامثلة ورد بأنه  
 دعوى بلايينه **نبيهات**  
 الاول انما يحتاج الى  
 الاعتذار عن عدم المطابقة  
 على قول من جعل ذافاعلا  
 وأما على القول بالتركيب  
 فلا • الثاني لم يذ كر هنا  
 اعراب المخصوص بعد  
 حبذا وأجاز في التسهيل  
 أن يكون مبتدأ والجملة

اهتمت لانحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لافي معرفة ان عملت عمل ان وليس وبق وجه آخر وهو  
 كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة (قوله وأجاز بعضهم) أي بعض القائلين بأن حبذا  
 اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا انما تدخل على فعل متصرف  
 وأجيب بأن الجود نشأ بعد دخول لافه لم تدخل الاعلى فعل متصرف وبأن النفي صار غير  
 مقصود بل المقصود بلا حبذا اثبات الذم وبالتالي يجب عن الاعتراض على الاول بان لا اذ دخلت  
 على فعل متصرف غير دعائي ويجب تكرارها ويجب أيضا عنه بأنه لما نقل الى الانشاء أشبه الفعل  
 الدعائي (قوله وأول ذالمخصوص) ذامفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي اجعل  
 المخصوص والياد او ما في اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أي  
 لا على ذاولا على حب (قوله وسبب ذلك) أي امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أي فيكون  
 في حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد  
 (قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وان كان أقوى مع التقديم قيل وانما  
 كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتمل على حبذا لا زيد  
 حبذا (قوله أيا كان) أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أيا ما تدعو واجملة لا تعدل  
 بذان جواب الشرط على حذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل للنهي عن العدول وعمل مع أن  
 التعليل ليس من وظائف المتون اشارة الى رد توجيهه ابن كيسان الاتي في الشرح وهو جواب  
 الشرط وجملة لا تعدل بذان معترضة والباء في بذان ما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن  
 الافراد والتذكير أو بمعنى عن أي لا تعدل عن لفظ ذان الى غيره وضمير فهو يرجع الى ذان تقدير مضاف  
 أي تركيبه أي التركيب المشتمل عليه (قوله يضاهاى المثلاً) أي في كثرة الاستعمال وقوله  
 والامثال لا تغير أي فكذلك ما شابهها (قوله لانه اشارة الخ) وقال الفارسي لان المراد منه الجنس  
 همع (قوله الى مذكر محذوف) أي مضاف الى المخصوص (قوله ورد) أي هذا التوجيه بأنه  
 دعوى بلايينه أي دليل لعدم ظهور هذا المقدر في شيء من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم  
 يحتج لشبهه بالامثال (قوله واما على القول بالتركيب فلا) أي لان المجموع فعل او اسم مبتدأ  
 وذال ليس اشارة الى شيء حتى يعتبر فيه المطابقة نعم بردان المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا  
 والزيدان مثلاً ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا  
 وجعل المجموع اسما بأنه مرعاة لمعنى كل من الزيدان مثلاً فتمل (قوله خبر مبتدأ واجب الحذف) أي  
 أو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً على قياس ما تقدم وذهب بعض الى أنه بدل وبعض آخر الى أنه عطف  
 بيان ووردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذلك التابع ويرد البديل أنه لا يحمل محل الاول ويرد البيان  
 وروده نكرة اه دما مبنية وفي رد البديل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أي لولا  
 الحياء بمعنى لذكرتم وقوله منحت أي أعطيت الهوى أي هوأى ما ليس بالمقارب أي القريب  
 أي ما لا طمع فيه (قوله او فجر بالبنا) أي على قلة بخلاف فاعل نعم فان جره بالباء متمنع وفاعل فعل فان  
 جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله نحو حب زيد

قوله خبره وان يكون خبر مبتدأ واجب الحذف وانما لم يذ كر ذلك هنا كتفاء بتقديم الوجهين في  
 مخصوص نعم هذا على القول بأن ذافاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم اعرابه الثالث محذوف المخصوص في هذا الباب للعلم  
 به كما في باب نعم قوله • الأحبذ لولا الحياء ورجاء منحت الهوى ما ليس بالمقارب • أي الأحبذ اذ كره هذه النساء لولا الحياء وسأذ كر  
 ما يشارك فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخر اه (وما سوى ذان فربما يحب او فجر بالبنا) نحو حب زيد  
 رجلا



رجلا وحب به رجلا (ودون ذات النضمام الح) من حب بالنقل من حركة العين (كث) (٣١) وينشد بالوجهين قوله وحب به مقتولة

حين نقل \* أمام ذ فيجب فتح الحاء \* تنبيهان \* الأول قال في شرح الكافية وهذا التعويل مطرد في كل فعل مقصوده المدح وقال في التسهيل وكذا في كل فعل حلقى الفاء مرادا به مدح أو تعجب الثاني قوله كثيرا يدل على أنه أكثر من الفتح قال الشارح وأكثر ما تعجب به حب مع غير ذام مضمومة الحاء وقد لا تضم حاؤها كقوله فخبذا ربا وحب ديننا \* خاتمة \* يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه الأول أن مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه الثاني أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم الثالث أن أعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب نعم لان ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا رجلا رجلا قال في شرح التسهيل وكلاهما سهل يستعمل كثير إلا أن تقدم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف الخصوص نعم فان تأخير التمييز عنه

رجلا قال البعض تبعا لسم هذا صريح في ان فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب ان يكون اسم جنس محلى بال أو مضافا الى المحلى به أو ضمير مفسر بتمييز أو لفظ ما ومن كصرح به الشاطبي كفاعل نعم اه وما نقله عن تصریح الشاطبي وان تبادل من عموم قول المصنف واجعل فعلا من ذى ثلاثه كنتم مسجلا مخالف لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن ال واضماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجلا موافقا لما سلفه سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به اى انضمام الحاء من حب حالة كونه ادون ذا كثر وقوله بالنقل اى بسببه متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح في ان اصل حب حب بضم العين اى صار حبيبا وبه صرح غيره ايضا (قوله وحب به الخ) صدره

فقلت اقبلوها عنكم بجزائها الضمير للضمير وجزائها الماء وقتلها به اضعاف حدثها ولهذا عاده بن وفتولة اى بمزوجة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فيجب فتح الحاء) اى ان جعلتها كالكلمة الواحدة كفى التوضيح قال المصنف فان جعلتها باقيتين على اصلهما جاز الوجهان (قوله وهذا التعويل) اى نقل حركة العين الى الفاء (قوله في كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن أو لا كضرب وبه صرح في الارشاف وان نظرا الى كلامه في التسهيل قيد بحلقى الفاء (قوله مدح أو تعجب) لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذ كراساواة الذم له في الحكم ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذ كرم المدح والذم لانه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما دامى (قوله لا يدل على أنه أكثر من الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لان المراد كثر بالنسبة الى الفتح فيفيد أنه أكثر منه (قوله فخبذا ربا وحب ديننا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل في الخندق والشاهد في حب ديننا (قوله وقد سبق بيانه) اى يكون المصنف صرح بتقدمه في التسهيل وان كانت عبارته هنا وفي الكافية توهم منع تقدم مخصوص نعم (قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ) بخلاف مخصوص نعم فانها تعمل فيه بنحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) اى لانها لا تدخل الاعلى المبتدأ (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كفى التسهيل نحو حبذا مبدولا للمال وحبذا المال مبدولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الا ان تقدم التمييز أولى) اى لا كثرته فقوله وأكثر عطف على معلول ولعدم الفصل بين التمييز وبينه ومن هنا يعلم أن المراد بابلاء المخصوص لذا يباعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفي تقدمه على حبذا لان الفصل بينه وبين ذوا الفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الإشارة فجعل تابيا للضمير ذكره سم وقوله نادرا رأى شاذ

أفعل التفضيل

قبل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانهم ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ايشمل نحو أجهل وأجمل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل ويدفع الأول بان قوله أفعل اى لفظا أو تقديرا وخيرا وشرا من الثاني ويدفع الثاني بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بانه كان الأولى حذف لزوم لان المقضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بان اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف اى للوصفية اللازمة أى الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كى باتى في قول المصنف والعين عارض الوصفية الخ فاعرفه (قوله ولا

نادر كما سبق والله أعلم أفعل التفضيل وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو ممنوع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا



الآن الهمزة حذف في  
 الاكثر من خير وشر لكثرة  
 الاستعمال وقد تعامل  
 معاملتها في ذلك حب  
 كقوله • وحب شئ الى  
 الانسان مامعنا • وقد  
 يستعمل خير وشر على  
 الاصل كقراءة بعضهم  
 من الكذاب الاشر ونحو  
 بلال خير الناس وابن  
 الاخير (صغ من) كل  
 (مصوغ منه للتعجب)  
 اسما موازنا (أفعل  
 للتفضيل) قياسا مطردا  
 نحو هو اضر وأعلم  
 وأفضل كما يقال ما اضر به  
 وأعلمه وأفضله (وَأَب)  
 هنا (الذابي) هنالك لكونه  
 لم يستكمل الشروط  
 المذكورة ثمة وشذ بناؤه  
 من وصف لا فعل له كهو  
 أقن به أي أحق وألص  
 من شظاظ هكذا قال  
 الناظم وابن السراج  
 لكن حكى ابن القطاع  
 اصص بالفتح اذا استترو منه  
 اللص بثلاث اللام وحكى  
 غيره لاصصه اذا أخذه  
 بخفية ومما زاد على ثلاثة  
 كهذا الكلام أخصر من  
 غيره وفي أفعال المذاهب  
 الثلاثة ومعها أعظام  
 للدراهم وأولاهم للمعروف  
 وهذا المكان أقفر من  
 غيره ومن فعل المفعول  
 كهو أزهى من ديك وأشغل  
 من ذات التحيين وأعنى  
 بجا حجتك وفيه ما تقدم عن

ينصرف) أي لفظا وتقديرا وقوله الآن الهمزة الخ أي تخيير وشر انصرفا عن صيغته أفعال لفظا  
 لا تقديرا فقول البعض أي لفظا أو تقديرا فيه ما فيه (قوله حذف في الاكثر من خير وشر) أي في  
 التفضيل أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما أخيره وما شره دما ميني (قوله لكثرة  
 الاستعمال) أي فهما شاذان قياسا الاستعمال وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهي كونهما لا فعل  
 لهما (قوله في ذلك) أي في حذف الهمزة لافي كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقوله من  
 الكذاب الاشر) أي بفض الشين وتشديد الراء (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الاخير) شطربيت  
 من الرجز بدليل قول الفارسي نحر قول الشاعر بلال الخ وبلال يمنع الصرف للضرورة (قوله من كل  
 مصوغ منه) أخذ الكلوية من مقام البيان لا من النكرة لأنها في سياق الاثبات لا تدل على العموم  
 ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله ونحو هو اضر) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق في المصوغ منه بين  
 مفتوح العين ومكسورهما ومضمومها (قوله لكونه الخ) علة لاب أو أبي وقوله ثمة أنسب بالثاني  
 خلافا للبعض (قوله وألص من شظاظ) بكسر الشين المحجمة وظاء بن مجتسبين اسم رجل من ضبة كان  
 لصا زكريا (قوله ومما زاد) أي وشذ بناؤه مما زاد (قوله كهذا الكلام أخصر من غيره) أي لصوغه  
 من اختصار وفيه شذوذ من جهة أخرى وهي صوغه من المبني للمجهول (قوله وفي أفعال) أي وفي بناء  
 أفعال التفضيل من أفعال المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز  
 ان كانت الهمزة غير النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله ومع الخ) المثالان الاولان شاذان على  
 القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفضيل قياسا على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على  
 القول بالمنع مطلقا قياسا على غيره والقفر مكان لانبات فيه ولا ماء (قوله كهو أزهى من ديك) حكى  
 ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه اه تصریح الا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبني  
 للمفعول لكثرة وندر المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح قال زكريا وخص  
 الديك بالذ كروانه ينظر الى حسن ألوانه ويحب بنفسه (قوله وأشغل من ذات التحيين) انما كان  
 مصوغا من المبني للمفعول لان المراد أنها أكثر مشغولية لا أنها أكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ  
 من المبني للفاعل اذا ناسب المقام ومن محي فعليه مبني للفاعل شغلنا أموالنا وأهلنا فإذ كره  
 ابن الناظم من أن شغل مما لزم البناء للمفعول غير مسلم والتحيين تشبيه تحي بكسر النون وسكون  
 الحاء المهملة زق السمن وذات التحيين امر آة من نيم الله بن ثعلبية كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى  
 خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فخلت تخيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم  
 حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا  
 رضى الله تعالى عنه (قوله وأعنى بجا حجتك) سمع فيه عنى كرضى بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الا أن  
 يقال مامر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أي من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول ان  
 أمن اللبس وعليه يبنى منه أفعال التفضيل ان أمن اللبس (قوله ومابه الخ) يستثنى من ذلك فاقد  
 الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان أشد يأتي هناك ولا يأتي هنالك الا بالموول بالمصدر معرفة والتميز  
 واجب التنكير كما به عليه الموضع والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التميز من  
 الكوفيين على أنه كما قال سم يتأتى التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس  
 فيه بالمبني للفاعل لبعثة الاثبات بالمصدر الصريح حيث تدعى أنه مصدر المبني للمفعول وان كان  
 بصورة مصدر المبني للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا أضيف العدم أو الانتفاء الى المصدر الصريح كما  
 مر في التعجب واعلم أن في قول المصنف ومابه الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في  
 الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب  
 الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا أو مجرورا العدم علة منع التقديم وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية

التسهيل في فعل التعجب (ومابه الى تعجب وصل • لما منع) من أشد وما جرى مجراه



الفعل المتوصل اليه  
تيسيرا فنقول زيد اشد  
استخراجا من عمرو واقرى  
يباضا واخج موتا (وافعال  
التفضيل صل ابداه تقديرا  
اولفظا بمن ان جردا) من  
أل والاضافة جارة  
للمفضول وقد اجتمعا في أنا  
أكثر منك مالا واغزنفرا  
أى منك أما المضاف  
والمقرون بال فيمتنع وصلهما  
بمن تنبيهات الأول  
اختلف في معنى من هذه  
فذهب المبرد ومن وافقه  
الى أنها لا ابتداء الغاية  
واليه ذهب سيبويه لكن  
أشار الى أنها تفيد مع ذلك  
معنى التبعية فقال في  
هو أفضل من زيد فضله  
على بعض ولم يعم وذهب في  
شرح التسهيل الى أنها  
بمعنى المجاوزة وكان القائل  
زيد أفضل من عمرو وقال  
جاء زيد عمرا في الفضل  
قال ولو كان الابتداء  
مقصودا لجاز أن يقع بعدها  
الى قال ويطلب كونها  
للتبعية أمران أحدهما  
عدم صلاحية بعض  
موضعها والاخر كون  
المجرور بها عاما نحو والله  
أعظم من كل عظيم  
والظاهر كقوله المرادى  
ما ذهب اليه المبرد وما رده  
الناظم ليس بالزم لان  
الانتهاء قد يترك الاخبار  
به لكونه لا يعلم أول كونه  
لا يفسد الاخبار به فقط كما هو الظاهر غير

كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير وما به لمنتهى الجمع وصل  
الخ فكر على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال الدماميني ههنا بحث وهو أن أفعال التفضيل  
يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم  
في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا  
قد يختلف باعتبار القصد فانك قد تصدقوا اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لاني شديته وأن  
استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو ولا اشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع  
دلالتة على خلاف المقصود اه (قوله لكن اشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوى المنصوبين بعد  
أشد هنا وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب عن الخ) أخذه من قول المصنف  
في باب التمييز والفاعل المعنى انصبنا بفاعل الخ وبهذا يستدفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم  
جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي (قوله  
وأجمع موتا) فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة في الفجوة لاني  
الموت فهو على الاصل (قوله صل ابداه) أى ان أبى على أصله من افادة الزيادة على معين فان عرى  
عنها لم يجب وصله بمن لالفاظ ولا تقديرا كما استعرفه (قوله تقديرا) أى بأن تحذف مع مجرورها العلم  
به فلولم يعلم لم يجز الحذف وقد يد كرمع العلم نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة قاله الدماميني  
(قوله فيمتنع وصلهما بمن) أى التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل في  
المجرد دائما واجب ليعلم المفضول وهو مع الاضافة مذكور صرحا مع آل في حكم المسد كور لان آل  
اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا وحكما وتعيينه يشعر بالمفضول فعلى هذا لا تكون آل في أفعال  
التفضيل الا للهد لا يعرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع (قوله اختلف في معنى من هذه)  
أى على ثلاثة أقوال قول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف في شرح التسهيل (قوله لا ابتداء الغاية)  
أى المسافة في ارتفاع نحو خير منه أو انحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع  
الى أنها لا ابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعية) يؤخذ من  
قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعية كون مجرورها بعضا  
لا التبعية المتقدم في حروف الجر وحينئذ لا ينهض الوجه الاول من وجهى ابطال التبعية  
الائتية (قوله الى أنها بمعنى المجاوزة) أى مجاوزة الفاضل للمفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف  
والمراد أنها تفيد ذلك مع بقاء التركيب فسقط الاعتراض بأنها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها  
عن على أن صحة وقوع المراد في موقع مرادفه اذ لم يمنع مانع وهما منع مانع وهو الاستعمال لان  
اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من وهذا الجواب الثاني ذكره المصرح والشمني وهو  
أولى لان التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدي الى عدم حسن تقابل  
الاقوال الثلاثة فالاولى أن المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من قد سدر  
(قوله كون المجرور بها عاما) أى انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه في العموم من كل  
شئ (قوله والظاهر ما ذهب اليه المبرد) أى من كونها لا ابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من  
لا تحمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر معانيها وهما لا مانع منه فلا حاجة الى  
اخراجها عنه (قوله ليس بالزم) أى في جميع مواقع استعماله من الابتدائية (قوله لان الانتهاء  
قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور هو المفضل عليه أنه الذي قصد بيان التفضيل عليه  
والا للمفضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال في معنى كون المضاف اليه هو  
المفضل عليه أفاده سم (قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء سواء كان تركه لعدم علمه  
أو لعدم قصد الاخبار به فقط بل بعض ان قوله ويكون ذلك الخ يرجع للثاني فقط كما هو الظاهر غير



أو صفة كقوله

تروحي أجدر أن تقبلي  
غدا يجيني بارد ظليل  
أي تروحي وأتى مكاناً أجدر  
من غيره بأن تقبلي فيه  
الثالث قوله صلته يقتضي  
انه لا يوصل بين أفعال وبين  
من وليس على اطلاقه بل  
يجوز الفصل بينهما  
بعمول أفعال وقد فصل  
بينهما بالو وما اتصل بها  
كقوله

ولقولك أطيب لو بذلت لنا  
من ماء موهبة على خير  
ولا يجوز بغير ذلك الرابع  
اذابني أفعال التفضيل  
مما يتعدى عن جاز الجمع  
بينها وبين من الداخلة  
على المفضول مقدمة أو  
مؤخرة نحو زيد أقرب من  
عمرو من كل خير وأقرب  
من كل خير من عمرو  
الخامس قد تقدم ان  
المضاف والمقصود بأل  
يتمتع اقتراحهما عن المذكورة  
فأما قوله نحن بغرس الودي  
أعلمنا منا برخص الجياد في  
السدف وقوله

واستبالا أكثر منهم حصي  
فؤولان (وان لمسكور  
يضف) أفعال التفضيل  
(أوجردا) من ال والاضافة  
(ألزم تذ كبيراً وان يوحدا)  
فتقول زيد أفضل رجل  
وأفضل من عمرو وهند  
أفضل امرأه وأفضل من  
دعد والزيدان أفضل

ظاهر (قوله كالآية) هي قوله تعالى أنا أكثر منكم مالا وأعز نفراً ومحل التمثيل من الآية قوله تعالى  
وأعز نفراً (قوله أي تروحي وأتى مكاناً الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب  
للساقفة وتروحي بمعنى سيرى في الروح أي العشي ولا يناسب ما قاله آخر وصوبه العيني من أن الخطاب  
لصغار الخيل وتروحي من تروح النبت اذا طال وأجدر على تقدير وخذي مكاناً أجدر وقوله بأن  
تقبلي فيه أي تمكثي فيه وقت الظهيرة وعلى أن الخطاب لصغار الخيل تكون القبولة كناية عن  
نموها وزهرتها كفي العيني يجني بارد ظليل أي في مكان بارد ذي ظل (قوله وليس على اطلاقه) أي  
بل في مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله بعمول أفعال) كقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من  
أنفسهم (قوله بالو وما اتصل بها) مثل ذلك الفصل بالنداء ومن صرح بجوازه الدماميني والسيوطي  
(قوله لو بذلت لنا) لولتني أو شرطية حذف جوابها أي لاحسنت اليك مالا وموهبة نكرة يستنقع  
فيها الماء ليبرد وقوله على خير صفة ماء أي حاصل على خير (قوله ولا يجوز بغير ذلك) يرد عليه النداء  
لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بعمول أفعال في كلامه  
تكراراً لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من العديبة على من الجارة  
للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة) أي الداخلة على المفضل عليه أما غير هاهنا فلا يمتنع الجمع  
بينها وبين ال أو الاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير \* وهم الابدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس مني (قوله الودي) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع  
وديه وهي التخلية الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذكراً والانثى من الخيل والسدف بفتح السين  
والدال المهملتين والفاء الصبح (قوله واست) بناء الخطاب كقوله العيني وحصى غير أي عدد او تمام  
البيت \* وانما العزة للكثرة أي للفائق في الكثرة من كثره بالتخفيف اذا غلبه في الكثرة فتقول  
البعض تبعاً للعيني أي الكثير فيه مساهلة (قوله فؤولان) مما أول به الاول الغاء المضاف اليه أو  
جعل منامته لقا بمحذوف بدل من أعلمنا أي أعلم منا ومنع ابن جنى الاضافة وجعل نامر فوعامو كذا  
للضهير في أعلم نائباً عن نحن ومما أول به الثاني جعل ال زائدة أو جعل منهم متعلقاً بمحذوف (قوله ألزم  
تذ كبيراً وان يوحدا) لان الجرد أشبه بأفعال في التعجب وهو لا يتصل به علامة تنبيه ولا جمع ولا  
تأنيث والمضاف للتكرة بمنزلة المجرد في التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل  
فحذف من كل اختصاراً وأضيف أفعال الى رجل وجاز كونه مفرداً مع كون أفعال بعض ما يضاف اليه  
فالاصل أن يكون جمعاً لفهم المعنى وعدم التباس المراد ووجب تنكيره لان القاعدة أن كل مفرد  
وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بأل رجعت الى الجمع وان جئت أدخلت ال فان عطفت  
على المضاف الى النكرة مضافاً الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأه وأعقله  
بتذ كبير الضهير وافراده في المفرد وضميه والمذكور وضمه على التوهيم كأنك قلت من أول الكلام  
فان أضفت أفعال الى معرفة تنيث وجمعت وأنثت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد كما بقوله

ومية أحسن الثقلين جيداً \* وسالفه وأحسنه قدألا

أي أحسن من ذكره فله شيطان يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذ كبير الضهير وافراده  
في نحو هذه أكرم امرأه وأعقله وهذا أن أكرم رجلين وأعقله وهكذا الوجه عندي جواز المطابقة  
ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل لزوم المجرد التذ كبير والافراد قيل في  
أخرج جمع أخرى مؤنث آخرانه معدول عن آخر الذي هو المستحق لان يستعمل لانه على وزن أفعال  
التفضيل وبمعناه في الاصل لان معناه الاصل أشد تأخر وان صار بمعنى مغاير (قوله وفي قول ابن

رجلين وأفضل من بكر والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد والهندات هاتي  
أفضل نسوة وأفضل من دعد ولا تجوز المطابقة ومن ثم قيل في آخرانه معدول عن آخر وفي قول ابن



هائي كان صغرى وكبرى من فقاقتها انه لحن **تنبيه** يجب في هذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (وتأول طبق) لما قبله (٣٥) من مبتدأ أو موصوف نحو زيد

الافضل وهذا الفضلى  
والزيدان الافضلان  
والزيدون الافضلون  
والهندان الفضليان  
والهندات الفضليات او  
الفضل وكذلك مررت بزيد  
الافضل وبهند الفضلى الى  
آخره ولا يؤتى معه بمن كما  
سبق (وما لعرفه ما ضيف  
ذو وجهين) منقولين (عن  
ذى معرفة) هما المطابقة  
وعدمها (هذا اذا نويت)  
بافعل (معنى من) اى  
التفضيل على ما ضيف  
اليه وحده فتقول على  
المطابقة الزيدان افضل  
القوم والزيدون افضل  
القوم وافضل القوم  
وهذا فضلى النساء  
والهندان فضليا للنساء  
والهندات فضل النساء  
وفضليات النساء ومنه  
وكذلك جعلنا فى كل قرية  
اكابر مجرميها وعلى عدم  
المطابقة الزيدان افضل  
القوم والزيدون افضل  
القوم وهكذا الى آخره  
ومنه ولتجدنهم احرص  
الناس وهذا هو الغالب  
وابن السراج يوجهه فان  
قدراً كابر مفعولاً ثانياً  
ومجرميها مفعولاً اولاً لزمه  
المطابقة فى المجردين وقد اجتمع  
الاستعمالان فى قوله صلى  
الله عليه وسلم الا أخبركم  
باحببكم الى واقربكم منى

هائي) هو أبو نواس الحسن بن هائي (قوله من فقاقتها) هي التفاضلات التي تعلو الماء أو الحجر قال  
يس والمحفوظ في البيت من فواقها بالواو (قوله انه لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب  
التذكير وسأنتي تحكيه في كلام الشارح (قوله يجب في هذا النوع) قال البعض أو رده عليه قوله  
تعالى ثم رددناه أسفل سافلين اه أقول فى البيضاوى وحاشيته للشخ زاده ما ملخصه ان أسفل اما  
صفة أمكنة محذوفة أى الى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمته محذوفة أى الى أزمته أسفل  
سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين  
وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعاً وعلى الاول والاخير متصلان  
والمستثنى منه الضهير المنصوب فى قوله ثم رددناه لانه فى معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه  
الجنس اه أى والجمع بالياء والتون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الإراد  
مدفوع وان الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبي أنه ذكر أن محل وجوب  
مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامداً أما اذا كان مشتقاً كفى الآتية  
فلا والله أعلم ويجب أيضاً كونه من جنسه فلا يقال زيد افضل امرأه لان أفعل بعض ما يضاف  
اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمتبدا فهو أعم من الموصوف  
فى قوله بعد من مبتدأ أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع فى  
المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق فى اللفظ (قوله طبق) أى  
مطابق لان اقتراجه بأل أضعف شبهه بأفعل فى التعجب (قوله والزيدون الافضلون) أى أو الافضل  
ولو زاده كما فعل فى نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل فى الخلو عن  
لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجر دلنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعة أن قصد  
التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأساً تارة  
أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذي سينقله الشارح فى التنبيه الآتى عن المصنف فى شرح  
التسهيل صريح فى أن المجردين من قصد يعرى عن معنى التفضيل رأساً وأن فيه جئتذ وجهين  
لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى  
التكثرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الاشج والناقص أعدلا  
بنى مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشى (٢) قدبر (قوله معنى من) أى المعنى  
الحاصل معها لان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح  
(قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأ كابر  
مفعول أول جعلنا مضاف الى مجرميها وفى كل قرية المقسول الثانى اه ولا يخفى ما يلزم عايبه من  
ضعف المعنى والاولى عندى على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين كفى البيضاوى ويحتمل أن فى كل  
قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأ كابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول أو فى كل قرية الثانى ومجرميها  
بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ما سبذ كرهه الشارح من أنه يلزم عليه  
المطابقة فى المجردين وهى ممنوعة لان الاضافة منوية أى كابر هائناً مل (قوله ومنه) أى من القول  
الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتجد  
ولو طابق لقال احرصى (قوله وهذا) أى عدم المطابقة (قوله فان قدر) أى ابن السراج دفعالما  
يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى كابر مجرميها (قوله المطابقة فى المجردين) أى وهى ممنوعة  
كما ترى فى النظم فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله الخ)

منازل يوم القيامة احاسنكم اخلاقاً (وان لم تنو) بافعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة أصلاً

٢ قوله افضل قرشى كسداً بالاصل والموافق لما ياتى فى الشرح افضل قرشى اه



أي حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وجعل الزمخشري أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة  
 المطلقة فلذا جمع بخلاف أحب وأقرب فانها من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده  
 فلذا أفرد وقوله أحاسنكم أخلاقا استئناف بياني (قوله أو تنويها) بالنصب عطف على لم تنو في  
 بعض النسخ أو تنوها بخندق الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيها  
 بالمحلى بأل في الخلو من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لا يقال هذا بنا فيه ما سينقله الشارح عن  
 شرح التسهيل من أن المشهور في أفعل العاري عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما  
 ستمعرفه من أن ما في شرح التسهيل في المجرى من أل والاضافة دون من (قوله كفولهم الخ) فيه مع  
 ما قبله لف ونشر مر تب (قوله الناقص والاشج أعدا لابي مروان) أي عاد لا هم لأنه لم يشار كهما أحد  
 من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لنقصه  
 أرزاق الجنود والاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجبه أصابته بضرب الدابة (قوله  
 من بين قريش) أي حال كونه من بينهم أي من وسطهم وخيارهم (قوله للمجرد التخصيص) أي  
 تخصيص الموصوف بأنه من القوم القلاني مثلا لاليان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أي مضاف  
 اليه ليس هو أي أفعل بعضه أي المضاف اليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ما هي له أبرز  
 الضمير (قوله الابعض ما أضيف اليه) أي مشعولا لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعي وان كان  
 غير مشعول له بحسب المراد منه في المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف مما يشارك في  
 المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه قاله سم وفي كلام الدماميني أن الحصر الذي ذكره  
 الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أي ليكون المنوى فيه معنى من لا يكون  
 الابعض ما أضيف اليه وما لم ينوفيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها لا على المضاف اليه  
 وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لان  
 أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف اليه وقوله ويمتنع ان قصد  
 أحسن منهم) أي ليكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف اليه وأفعل هنا ليس  
 بعض ما أضيف اليه والالزم اضافة الشيء الى نفسه في أخوته فلوقيل يوسف أحسن الاخوة صح  
 لتحقيق الشرط لان يوسف أحد الاخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة  
 لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وهو عبارة التسهيل واستعماله أي استعمال أفعل  
 التفضيل عاريا من الازافة والالف واللام دون من مجرد اعن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل  
 نحو هو أعلم بكم أي عالم أو صفة مشبهة نحو هو أهدى من غيره أي هين مطرد عند أبي العباس المبرد  
 لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من  
 المطابقة اه مع ابضاح من الدماميني ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتذكيرها هو  
 المجرى من أل والاضافة فلا ينافي ما مر وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشر كما الخ  
 لانه مضاف وأن محل وروده كذلك اذ لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريره عن معنى التفضيل  
 أصلا لقياسا ولا سمعا لان من هذه هي الجارة للمفضول قاله الدماميني ولا يرد عليه قولهم في  
 التهمك أنت أعلم من الجار ولا قولهم العسل أحلى من الخلل لحصول المشاركة التقديرية وصرح  
 في التسهيل بأن محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن في غير التهمك وأن المفضل عليه في التهمك يرد  
 بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو أنت أعلم من الجار والوجه ما قدمناه من تقدير  
 المشاركة في التهمك أيضا وقال الدماميني أيضا وههنا تنبيهات الأول قال في الكشاف من وجيز  
 كلاهم الصيف أحر من الشتاء أي الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى هذا يؤول  
 قولهم العسل أحلى من الخلل ونحوه وتجرير هذا الموضع أن يقال لأفعل أربع حالات احداها وهي

أو تنويها لا على المضاف  
 اليه وحده بل عليه وعلى  
 كل ما سواه (فهو طبق ما به  
 قرن) وجها واحدا كفولهم  
 الناقص والاشج أعدا لابي  
 بني مروان أي عاد لا هم  
 ونحو محمد صلى الله عليه  
 وسلم أفضل قريش أي  
 أفضل الناس من بين  
 قريش وضافة هذين  
 النوعين لمجرد التخصيص  
 ولذلك جازت اضافة أفعل  
 فيها الى ما ليس هو بعضه  
 بخلاف المنوى فيه معنى  
 من فانه لا يكون الابعض  
 ما اضيف اليه فلذلك يجوز  
 يوسف احسن اخوته ان  
 قصد الاحسن من بينهم او  
 قصد حسنهم ويمتنع ان  
 قصد احسن منهم **تنبيه**  
 يرد أفعل التفضيل عاريا  
 عن معنى التفضيل  
 (قوله أي مشعولا) ربما  
 يشمل أحسن اخوته لانا  
 نقول الاخوة المعان ليس  
 شاملا (قوله أعاده) فيه  
 نظر ظاهر (قوله  
 والالوجه) أي لطرده  
 الباب (قوله المشاركة)  
 المتبادر في مدلول أفعل  
 فيكون ما يأتي وجها آخر



الحالة الاصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها اتصاف من هوله بالحدث الذي اشتق منه وهذا  
الامر كان وصفا والثاني مشاركة معصوم به في تلك الصفة والثالث تمييز موصوفه على معصوم به فيها  
وبكل من هذين الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات  
ويتجرد للمعنى الوصفي الحالة الثالثة أن تبقى عليه أمور الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الامر الثاني  
ويخلقه قيد آخر وذلك أن الامر الثاني وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ألا  
ترى أن المعنى في المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة  
الحل الحالة الرابعة أن يخلع عنه الامر الثاني وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على معصوم به  
فتكون دلالاته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في يوسف أحسن اخوته اه وقد تمتنع  
دعواه خلع الامر الثاني عنه في الحالة الرابعة ثم قال التنبية الثاني من كلامهم المشهور زيد أعقل  
من أن يكذب وظاهره مشكلى اذ قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في  
المغنى بتوجيهين • أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر  
بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان  
مفترى وفي قوله تعالى ثم يعودون للمقابل ان التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيمن لفظ  
الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المرأة لا العود الى  
القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لا فضل فيه  
• الثاني ان أفعل ضمن معنى أبعد فغنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه  
ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا في مثل ذلك  
لقصد التعميم وهذا الثاني وان أقره فيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذي يسببنا هو وما بعده في  
المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فيذبح عند السبب أن يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول  
في أعجبتني ما صنعت المعنى أعجبتني صنعك وذا فعل ذلك في المثال ار معناه زيد أبعد الناس من كذبه  
فيلزم مشاركة الناس له في البعد من كذب نفسه وزيادة عليهم في ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه  
بعزل وقال الرضى ليس المقصود في نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا  
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وأفعل  
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك أنا بعيد  
منه تعلقت بأفعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضى أن أفعل  
التفضيل فيما ذكر مستعمل في بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضا أن فيه نسبة نحو قول كذا  
والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا وتظير الدماميني في الثاني بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه  
لا تلبسه به فانهم (قوله نحو ربكم أعلم بكم الخ) انما أول في هذين الموضوعين بما ذكرناه لا مشارك لله  
سبحانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دماميني (قوله وان مدت الايدي  
الخ) الشاهد في بأعجلهم وأعجل فاهم بمعنى العجل لاني أجشع لانه كاعور وأجهر كما يؤخذ من قول  
العيني الاجشع الحريص على الاكل لكن قول القاموس الجشع محرك أشد الحرص وقد جشع كفرج  
فهو جشع صريح في ان الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سلك السماء)  
أى رفعها فهو متعد ومصدره سلك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سلك والمراد بالبيت  
الكعبة وسيأتى وجه آخر والدعائم جمع دعامة بالكسر وهي الاسطوانة (قوله فشر كما الخ) قبله  
• أم تجوه ولست له بكف • قاله حسان يخاطب به من هجا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى  
ابن الانباري الخ) اشارة الى قول ثالث ان أفعل التفضيل لا يجرد عن معنى التفضيل لاسماعا ولا  
قياسا (قوله وتأولو اما استدلال به) أما ربكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه

نحو ربكم أعلم بكم وهو  
أهون عليه وقوله • وان  
مدت الايدي الى الزاد  
لم أكن • بأعجلهم اذ جشع  
القوم أعجل • وقوله ان  
الذي سلك السماء بنى لنا •  
بينادعائمه أعز وأطول  
وقوله • فشر كما الخير كما  
الفداء • وقاسه المبرد  
قال في التسهيل والاصح  
قصره على السماع وحكى  
ابن الانباري عن أبي  
عبيد القول بورود أفعل  
التفضيل مؤولا بما لا  
لا تفضيل فيه قال ولم  
يسلم له التعويون هذا  
الاختيار وقالوا لا يخلو  
أفضل التفضيل من  
التفضيل وتأولو اما استدلال  
به قال في شرح التسهيل  
والذي سمع منه فالمشهور  
فيه التزام الافراد والتذكير  
وقد يجمع اذا كان ماهو  
له جمعا كقوله

(قوله ورد) لا ورود له لما  
قاله في الفرق بين المصدر  
الصريح وان والفعل من  
أن الاقول يفيد الحصول  
بالفعل دون الثاني على أنه  
لا يلزم من كون الشيء في  
قوة شئ أن يعطى حكمه  
من كل وجه



أن يؤث فيكون قول ابن هاني • كأن صغرى وكبرى من فقاقتها صحبها اه (وان تكن بتلومن) الجارة (مستفهما • فلهما) أي لمن ومجرورها المستفهم به (كن أبدا مقاما) على أفعال التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف اذ يلزم على تمثله الفصل بين العامل ومعموله بالجانبى ولا قائل به (كمثل من أنت خير) ومن أهم أنت أفضل ومن كم دراهم أكثر ومن غلام أهم أنت أفضل لان الاستفهام له الصدر (ولدى • اخبار) أي وعند عدم الاستفهام (التقديم زرا ووجدا) كقوله فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت حتى التعل بل ما زودت منه أطيب • وقوله ولا عيب فيها غير أن سر بها قطوف وأن لاشئ منهن أكسل • وقوله اذا سايرت أسماء يوما طعينة • فاسماء من تلك الطعينة أملح • (ورفعه الظاهر نزل) أي أفعال التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة ولا يرفع اسمها ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا قليلا حتى سيبويه مررت برجل أكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه في حال تجریده لا يؤث ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب فعلا أي لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (ومتى • عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (ثبتا) وذلك اذا سبقه نفي المساواة

أي اعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة في مطاق علم وأما هو أهرن عليه فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لانفس الامر وأما بعلمهم وأجمل فلا مانع من جعلهما للتفضيل وأما عز وأطول فقال السعد المراد بالبيت بيت الحمد والشرف وقوله أعز وأطول أي من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل وأما فشر كالتجريد كالفداء فشر وخير فيه ليسا أفعال تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لانهما يردان كذلك هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل ما استدلل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لانفس الامر انما يصح في بعض ما استدلل به لاني كله فتدبر (قوله اذا غاب) أي عدم أسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لثام أبدالان هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن بتلومن الخ) نفي ما اذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال أن أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر في علم المعاني أن المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه قد وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أنت أفضل من زيد ليلها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لا على جملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجازة لمثال المصنف لا يقال اذالم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول صدارته الواجبه له انما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعال (قوله الفصل بين العامل ومعموله بالجانبى) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة اذا كان ظرفا أو جاريا ومجرورا فليكن ما فعله المصنف مثله الا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو أفعال تفضيل فتأمل (قوله التقديم زرا ووجدا) وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا) أي أتيت أهلا ومكانا سهلا وقوله حتى النحل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منته متعلق بطيب قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أي أنت النساء المذكورة فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفي آخره فاء المتقارب الخطا (قوله طعينة) هي في الاصل الهودج كانت فيه امرأة ولم تكن ثم سميت المرأة مادامت في الهودج طعينة وأملح من الملاحه وهي الحسن (قوله ورفع الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل ولهذا أدرجه الشارح في حيز نفسه ككلام المصنف وان أفرد فيه بالذكر (قوله يرفع الضمير المستتر) أي لان العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله الا قليلا) أي شاذا (قوله لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أي مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى في مسألة التكامل (قوله في حال تجریده) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حاله التجريد بالذكر لانها الاصل فيه كما سيأتي يعني فلما ضعف بعدم قبول العلامات في بعض أحواله انحطت رتبته في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر الا بالشروط الالتمية (قوله لا يؤث الخ) بهذا أفرق الصفة المشبهة فانها تؤث وتثنى وتجمع فلهذا عملت في الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذالم يعاقب فعلا) جرى فيه الناظم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أي لم يحسن الخ فعلم أن قوله أي لم يحسن الخ تفسير بالالزام فتفظن (قوله اذا سبقه نفي الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعال صفة لاسم جنس ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفي كما في اسم الفاعل لانه لم يبق وقوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق النفي ليكون أفعال التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على أفعال توجه الى قيده وهو الزيادة فغير يلها فيبقى أصل حسن كمثل عين رجل مقبسا الى حسن كمثل عين زيد اما بان يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يأتي



وكان مر فوعه أجنبيا  
مفضلا على نفسه باعتبارين  
نحو مارأيت رجلا أحسن  
في عينه الكحل منه في  
عين زيد فإنه يجوز أن  
يقال مارأيت رجلا يحسن  
في عينه الكحل كحسنة  
في عين زيد لان أفعل  
التفضيل انما قصر عن  
رفع الظاهر لانه ليس له  
فعل بمعناه وفي هذا المثال  
يصح أن يقع موقعه فعل  
بمعناه كما رأيت وأيضا  
فلولم يجعل المرفوع فاعلا  
لوجب كونه مبتدأ فيلزم  
الفصل بين أفعل ومن  
بأجنبي والاصل ان يقع  
هذا الظاهر بين ضميرين  
أولهما للموصوف وثانيهما  
للاظهار كما رأيت وقد حذف  
الضمير الثاني وتدخل من  
اماعلى الاسم الظاهر أو  
على محله أو على ذى المحل  
فتقول

(قوله وأورد)  
الاراد  
وجوابه في الجاهي أيضا  
وهو في الحقيقة على قوله  
وكان الخ وحاصل الجواب  
ان قوله وكان الخ لا بد منه  
لانكسار صولته الاصلية  
فيرفع الظاهر حيثئذ  
فليتأمل فانه من هنال  
الاقلام

المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجاهي  
وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي مجوز العمل اسم التفضيل في ظاهر الجاهي العمل في نحو  
مارأيت رجلا أحسن منه أبوه وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بان اسم التفضيل في مثال  
الكحل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا لفصل في معناه  
التفضيلي ضعف يقتضى أنه اذا زال بالنفي لم يبق لافعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في  
الظاهر بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فإنه لا ضعف في معناه التفضيلي لاختلاف  
المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب  
الموصوف الصفة المقنضية ذلك لقوتها في العمل وذلك لان طلب التكررة للمخصص في الاثبات دون  
طلبها في النفي لانه في الاثبات لزيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذا بانك اذا قلت  
مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بالمرء يمكن أنه لم يحصل لمن رأته من  
الرجال بخلاف رأيت رجلا وفي هذا أيضا ما تقدم ايراد وجوابا (قوله وكان مر فوعه أجنبيا) أى  
غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفي كونه سببيا بهذا  
المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا كما في المثال قاله سم  
واعترض البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما  
علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو مارأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن  
الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغي  
أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل أى الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا أن  
يجعل فيه اكتفاء والاصل ومفضولا فعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من  
نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو مارأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين  
زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل وأوقع التفاضل  
بينهما بخلاف المثال المشهور فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيدة تارة ومقيدة باخر تارة أخرى  
والظاهر الذي يرمز اليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل افعال التفضيل مطلقا في الظاهر  
لا لعمل أفعال من فقط كما بينه البعض فانظره (قوله في عينه) حال من الكحل مقدم عليه وأظرف  
لغو متعلق باحسن وفي عين زيد حال من الضمير المجرور ومن (قوله فإنه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف  
أى وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعال الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان أفعال التفضيل الخ)  
علة لقول المصنف ومتى عاقب فعلا فكثير اثبتا (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أى في الزيادة لعمل عمله  
ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاترني فكثرتة أى غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد  
الغلبة في كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها في  
الظاهر وأن أفعال التفضيل المجرود عن معنى التفضيل بمعنى الفعل اعدم دلالة على الزيادة مع أنه  
لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح في قوله وذلك لانه ضعيف الشبه  
الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضمنية التعليل الذي قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح  
أن يقع الخ) أى بمعونة المقام (قوله لوجب كونه مبتدأ) أى مخبر اعنه باسم التفضيل (قوله فيلزم  
الفصل) أى ولو تقديرا كما في مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره مارأيت عينا كعين  
زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها فلولم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبي تقديرا  
فلا يقال لزوم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال أفاده سم والاجنبى هنا المبتدأ  
والمراد بالاجنبى هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لاما لتعلقه به بوجه ما لم يجعل الكحل  
مبتدأ مؤخر عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال مارأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين



من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فمخفف مضافاً أو مضافين وقد لا يوثق بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت لعين زيد أحسن فيها الكحل وقالوا ما أحسن به (٤٠) الجميل من زيد والاصل ما أحسن به الجميل من حسن الجميل زيد ثم

زيد الكحل فراراً من التزام مخالفة الأصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدماً على الوصف بأن يقال ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد فراراً من التزام تقديم غير الأهم وهو الوصف بالضرورة والتزام مخالفة الأصل وهو النعت بالمفرد بالضرورة (قوله فنقول من كحل عين زيد) قد يقال إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلاً على نفسه بل على غيره بالذات أما على أن ال في الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتميز بالذات ظاهر وأما على أنها للجنس فلا أن المساهمة الكلية مغايرة بالذات لفرد لها الجزئي إلا أن يختار الثاني ويقال لما كان الفرد منسدر جاتحت المساهمة الكلية كان كأنها نفسه والتميز اعتباري فافهم (قوله فتحذف مضافاً) أي إذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أي إذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد (قوله وقد لا يوثق بعد المرفوع بشئ) أي اختصاراً وذلك إذا تقدم محمل المفضل على أفعل كما في مثال الشارح وكذا إذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما في ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكحل فاختصار البعض على الأول قصور ورأى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور والكاف على ما قاله البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعيناً محذوفة ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أي فادخلوا من في اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملاسه كما ينسبه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفي ما أحسن به الجميل من زيد ملاس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتب بقوله سابقاً وقد يحذف الضمير الثاني الخ فافهم (قوله من حسن الجميل زيد) كان عليه إسقاط حسن لأن المقابلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعي الذي ذكره تعلق زيد به لا نأقول على حذفه يكون زيد حالاً من مجرور ومن كافي نظاره ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقائي وأقره من التكلف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال الناظم الآتي (قوله ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول فيه شذوذ من هذه الجهة الأعلى قول من يجعل الصوغ منه مقبلاً عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي إن كان من أحب إلى باحياً فإن كان من حب الثلاثي فلا شذوذ فيه إلا من الجهة الأولى وهذا يعلم ما في كلام البعض من المؤاخذه (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فاعل له لأنه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لأن الفعل المستعمل منها ولي بمعنى تولى أو تبع وهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلاً لم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلاً عن بس قال البعض وينازعه قول الشارح الآتي لأن المعبر في اطراد الخ اه أي حيث قيد الفعل بالذي بنى منه أفعل ويندفع بأن القيد مبني على الغالب فتدبر (قوله إنما منعت نحو الخ) المانع في المثال الأول عدم سبق النفي وفي الثاني عدم كون المرفوع أجنياً (قوله مفيداً فائدته) أي فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله ألا ترى أنك لو قلت الخ) هذا تعلق بالمثال الأول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثاني (قوله كحلاً) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا فاقه في الحسن فهو متعد وأفعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغيره بصورتين نقص كحل عين الرجل من حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه لصدقه بنقص

أضيف الجميل إلى زيد ملاسته أياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر والاصل من محبة الصوم في أيام العشر ثم من محبة صوم أيام العشر ثم من صوم أيام العشر ثم من أيام العشر وقول الناظم (كان ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق) والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكره تنبيهات الأول إنما امتنع نحو رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بنى منه مفيداً فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك ألا ترى أنك لو قلت رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد أو يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فانت الدلالة على

التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني وكذا القول في ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسه إذا أتيت في موضع أحسن حسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه فأثبت مرضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بنى منه أحسن ففانت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولوروت أن توقع الفعل موقع



احسن على غير هذين الوجهين لم تستطع . الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الابد  
 نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل أحق  
 به الحمد منه بحسن لا يعنى . الثالث قال في شرح الكافية أجمعوا على أنه لا ينصب (٤١) المفعول به فان وجد ما يؤهم

جواز ذلك جعل نصبه  
 بفعل مقدر بفسره أفعل  
 نحو والله أعلم حيث يجعل  
 رسالته حيث هنا مفعول  
 به لا مفعول فيه وهو في  
 موضع نصب بفعل  
 مقدر يدل عليه أعلم  
 ومنه قوله وأضرب منا  
 بالسيف والقوانسا .  
 وأجاز بعضهم ان يكون  
 أفعل هو العامل لتجرده  
 عن معنى التفضيل اه  
 في تعديه أفعل  
 التفضيل بحروف الجر  
 قال في شرح الكافية  
 وجملة القول في ذلك ان  
 أفعل التفضيل اذا كان  
 من متعدد بنفسه  
 دال على حب أو بغض  
 عدى باللام الى ما هو  
 مفعول في المعنى وبالي الى  
 ما هو فاعل في المعنى نحو  
 المؤمن أحب لله من نفسه  
 وهو أحب الى الله من غيره  
 وان كان من متعدد بنفسه  
 دال على علم عدى بالباء نحو  
 زيد أعرف بي وأنا أدري  
 به وان كان من متعدد  
 بنفسه غير ما تقدم عدى  
 باللام نحو هو أطلب للشار  
 وأنفع للجار وان كان من  
 متعدد بحرف جر عدى به  
 لا بغيره نحو هو أرشد في  
 الدنيا وأسرع الى الخير

حسن الاب ومساواته واذا عبر بالفعل فيه ما صدق التركيب لغة بالاولى وكذا زيادة حسن لكل عين  
 الرجل وحسن الاب على بعد والمقام بعين الاولى فالتركيبان مستويان في المعنى سواء عبر بهما  
 بأفعل أو بانفعل فالمحكم بصفات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر تحكّم (قوله على غير  
 هذين الوجهين) يعنى بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أى فاقه في الحسن  
 (قوله منه) أى الحمد وقوله بحسن حال من مجرور من أى حالة كونه ملابسا المن ذكر (قوله أجمعوا  
 الخ) ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ لأن يقال لم يعد المصنف بمخالفه هذا المميز فيكى الاجماع  
 أو يقال الاجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المميز وكفى في شرح الدماميني  
 على المعنى فتدبر (قوله لا ينصب المفعول به) أى بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو أوعى للعلم فان  
 كان مما يتعدى لاثنتين نصب الآخر بفعل مقدر نحو أوكسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب  
 قاله الدماميني قال المصريح وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا في  
 المعنى نحو زيد أحسن الناس وجهاً ويجوز نصبه للباقي وقال بعضهم غلط من قال ان أفعل التفضيل  
 لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدي سبيلا وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً  
 في المعنى (قوله حيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث  
 لا تصرف وفي المرادى على التسهيل لم تجزى حيث فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ اه وفي التسهيل  
 أن تصرفها نادر قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد وفيه  
 ابقاء حيث على ما هدها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أتى رسله لأنه يعلم  
 ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك قال الشافعي بل هو بعيد لما  
 فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو  
 أعلى البيضة وعظم نائى بين أذنى الفرس كفى القاموس (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بأنه  
 وان أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديته كتعديده وخصوصيات الالفاظ لا تنسكو وأجاب  
 الدماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكماً (قوله وجملة القول) أى مجمله أى مجموعاه فهو  
 من الاجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الاجمال ضد التفضيل والبيان (قوله دال على حب  
 أو بغض) أى على معناه ما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلاً (قوله وهو أحب الى الله من غيره)  
 أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل  
 اذ لا يحب الله تعالى الكافر أصلاً اه وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضاً من أن المقرون بمن  
 لا يجرده عن معنى التفضيل فالذى ينبغى عندي أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار  
 محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقاً له مثلاً قائل (قوله وأحيد عن الخنى) بفتح الخاء المعجمة  
 أى أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك في بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل في أفعل  
 التعجب في بابه لا بعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

النعته

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان  
 به بل يشعلان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوتها والذى في  
 القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرهما معنى الوصف واسما

(٦ - صبان ثالث) وأبعد من الاثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخنى وفعل التعجب من هذا الاستعمال  
 ما لأفعل التفضيل نحو ما أحب المؤمن لله وما أحبه الى الله وما أعرفه بنفسه وأقطع له العائق وأغضه لظرفه وأزهد في الدنيا  
 وأمره الى الخير وأحرصه عليه وأجدره به اه وقد سبق بعض ذلك في بابه والله تعالى أعلم

النعته



لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله في الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا وعطف النسق اذالم  
 يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب ان المراد في الاعراب وجود او عدمه  
 فيدخل ما ذكره ويرد ايضا بازيد الفاضل وباسعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا للضمه زيد وسعيد  
 فان تبعية الفاضل وكرز زيد وسعيد في الضم ليست تبعية في الاعراب والجواب ان المراد الاعراب  
 وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنهم ما تابعان لزيد وسعيد في اعراب غير ظاهر بل هو محلي  
 في المتبوع وتقديرى في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان ضمة التابع ليست ضمة اعراب  
 لعدم الرفع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا  
 فيدخل نحو بحر ضرب خرب فخر بتابع لخرور فعه مقدر ونحو رحم الله سيديه الذى كان ما هرا  
 في العربية فسيبويه والذى متوافقان في الاعراب محلا **فائدة** الجوار يختص بالجر وبالنتع  
 قليلا والتوكيد نادرا على ما في التسهيل والمعنى وقال الناظم في العمدة يجوز في العطف لكن بالواو  
 خاصة وجعل منه وأرجلكم في قراءة الجر وضعفه في المعنى بان العاطف يمنع التجاور وعلى منع  
 عطف الجوار يكون جر الارجل للعطف على الرأس لا تمسح بل لينبه بعطفها على المسوح على  
 طلب الاقتصاد في غسلها الذى هو مظنة الاسراف لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل  
 بصب الماء عليها وحيى بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لان المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا  
 في الكشف ويلزم عليه اما استعمال المسح في حقيقته بالنسبة الى الرأس وفي مجازة وهو الغسل  
 الشبيه بالمسح في قلة الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشف من عنقه وأما جعل العطف من  
 عطف الجمل بتقدير و امسحوا بأرجلكم فيكون الارجل معطوفة على الرأس على هذا باعتبار صورة  
 اللفظ وفي هذا حذف الجار وبقاء عمله وهو ضعيف الا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع  
 الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سمع عند الفراء اه وفي  
 الدماميني أن ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب حجره وأن حركة الجوار  
 حركة مناسبة لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدره بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع  
 وعبارة المعنى أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والاصل خرب حجره ثم أتى  
 المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له وهو  
 لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أى بيان أو نسق (قوله الحاصل) أى في هذا  
 التركيب والمتجدد أى في تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله نخرج بالحاصل  
 والمتجدد) أى بمجموعهما ولو قال نخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لانه المخرج لخبر المبتدا وقوله  
 خبر المبتدا أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حامض الخ) مقتضاه أن حامض  
 خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلوا حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه  
 قول بعضهم انه خبر لانه ناظر الى المعنى (قوله أن التوكيد) أى اللفظى اما المعنوى فمختص  
 بالاسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء أصلا في ذلك (قوله لكونها الاصل في ذلك)  
 فيكون تقديمها على الفاعل في عبارته للاهتمام بالاحصر (قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل  
 التابع معموله فلا يجوز هذا اطعاما لرجل يأكل قال البعض لان المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله  
 اه وهو منقوض بخوزيد الم أضرب وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشري في قوله  
 تعالى وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا فجعل في أنفسهم متعلقا بليغا **فائدة** يجوز الفصل بين التابع  
 والمتبوع بغير أجنبي محض كعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا ياسير ومعمول الموصوف نحو  
 يعجبني ضربك زيد الشديد وعامله نحو زيد اضربت القائم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له  
 ولد ومعمول الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدأ الذى خبره فيه

(يتبع في الاعراب الاسماء  
 الاول نعت وتوكيد  
 وعطف وبدل) وتسمى  
 لاجل ذلك التوابع فالتابع  
 هو المشارك لما قبله في  
 اعرابه الحاصل والمتجدد  
 غير خبر نخرج بالحاصل  
 والمتجدد خبر المبتدا  
 والمفعول الثانى وحال  
 المنصوب وبغير خبر حامض  
 من قولك هذا حلوا حامض  
 تنبيهات الاول سياتى  
 أن التوكيد والبدل  
 وعطف النسق يتبع غير  
 الاسم وإنما خص الاسماء  
 بالذكرة لكونها الاصل في  
 ذلك • الثانى في قوله الاول  
 اشارة الى منع تقديم  
 التابع على متبوعه وأجاز  
 صاحب البديع تقديم  
 الصفة على الموصوف

(قوله يرد) أى بناء على  
 أن قوله الاسماء لا مفهوم  
 له وإيراد هذا على تعريف  
 التابع أحسن (قوله لم  
 تضرب) لعلة باعتبار  
 مذهبه أو الاصل فتكون  
 الغاية قرينة على المراد  
 (قوله اما استعمال الخ)  
 وعبارته لا يمكن حملها  
 على عموم المجاز وان  
 أمكن في الآية تأمل



إذا كان لاثنين أو جماعة

وقد تقدم أحد الموصوفين  
فتقول قام زيد العاقلان  
وعمر وومنه قوله • ولست  
مقر للرجال ظلامه • أبي  
ذالجمي الاكرمان  
وخاليا • وأجاز الكوفيون  
تقديم المعطوف بشروط  
تذكر في موضعها • الثالث  
اختلاف في العامل في  
التابع فذهب الجمهور  
الى أن العامل فيه هو  
الناظم وهو ظاهر  
مذهب سيبويه • الرابع  
لم يتعرض هناليان رتبة  
التابع قال في التسهيل  
ويبدأ عند اجتماع  
التوابع بالنعته ثم بعطف  
البيان ثم بالتوكيد  
ثم بالبدل ثم بالنسق أي  
فيقال جاء الرجل الفاضل  
أبو بكر نفسه أخو زيد  
الخامس قدم في التسهيل  
باب التوكيد على باب  
النعته وكذلك فعل  
ابن السراج وأبو عسلى  
والزنجشمرى وهو حسن  
لان التوكيد بمعنى الاول  
والنعته على خلاف معناه  
لانه يتضمن حقيقة الاول  
وحالاً من أحواله والتوكيد  
يتضمن حقيقة الاول فقط  
وقدم في الكافية النعته  
كأهنا وكذا فعل أبو الفتح  
والزجاجي والجزولي نظراً  
لمسبق في التنبيه الرابع  
(فالنعته) في حرف النعته  
(تابع)

الموصوف نحو أفي الله شك فاطر السموات والارض والخبير نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله  
العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربي لتأنيبكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون  
عظيم والاستثناء نحو ما جاءني أحد الازيد اخير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكّد ولا يجوز  
ويرضين بما آتيتهن كاهن وبين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم فصل به بين الايدي  
والارجل على قراءة نصب الارجل وبين البديل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف  
الاجنبي بالكيفية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز  
فصل نعت المبهم ونحو مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا  
الشعري طلعت العبور كذا في الهمع واعتراض الاخير باستغناء الشعري في قوله تعالى وأنه هورب  
الشعري وما ذكره من أن نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوي وغيره والاستثناء  
عليه من نصفه والضمير في منه وعليه للاقل من النصف كالثالث فيكون التخيير بين الاقل منه  
كالربع والاكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير  
بين النصف والزائد عليه كالثالثين والناقص عنه كالثالث واعتراضه الشهاب القراني بأنه يقتضى  
تسمية النصف قليلا وهي غير معروفة في استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا  
وأن المراد بالليل الليالي بناء على استغراقه آل وبالقليل منها الليالي الا عذار كالمريض والسفر فأبدل  
نصفه من الليالي التي لا عذر فيها والمعنى قم الليالي التي لا عذر فيها نصفها أي نصف كل منها لكن  
ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفرداً مذكراً في اللفظ وأن المراد بالقليل في قوله  
أو انقص منه قليلاً أو زد عليه أي قليلاً هو السدس فخير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل  
وثلثه وثلثيه (قوله إذا كان) أي الصفة والتذكير باعتبار المذكر أو النعت وفي بعض النسخ  
إذا كانت وهي ظاهرة (قوله ظلامه) قال البعض منصوب بنزع الخافض أي بظلامه اه ولا حاجة  
اليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أي ولست مبقياً ظلامه لاحد بل أزيلها قال العيني وتبعه غيره  
كشيخنا والبعض وذلك إشارة الى المذكور من الظلامه اه والاحسن ارجاع الإشارة الى اقرار  
الظلامه المفهوم من مقر وفتح ياء المتكلم جائز اختيار الجماع فقول العيني حركت الياء للضرورة غير  
صحيح (قوله بشروط تذكر في موضعها) أي عند قوله وحذف متبوع الخ (قوله اختلف في العامل في  
التابع) أي غير البدل بقريته قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور في البدل كما في الهمع أن عامله  
محذوف بدليل ظهوره جواز مع الظاهر ووجوب مع الضمير نحو مررت بزیده فاعادة عامل الجرفي  
نحوه واجبة وبهذا يعلم ماني كلام الاسقاطى من الخلل وزيف الدماميني الدليل يجعل الجار  
والمحذوف الثاني بدلاً من الجار والمحذوف الاول والعامل ما قبل الجار الاول وهو غير معاد وأما مذهب  
غيرهم فهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل في  
النعته والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدرو في النسق • قد در وقيل حرف العطف نيابة كذا في  
الدماميني والهمع قال الدماميني فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من  
قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الامر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل (قوله  
ثم بعطف البيان) أي ثم يبدأ به بعد أعرفياً أي بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق  
فلا يتأتى فيه البدء العرفي فيقدر له عامل يناسبه أي ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره في الكل (قوله لان  
التوكيد بمعنى الاول) أي فهو كالجزء من النعته لدلالة النعته على الاول وزيادة الجزء مقدم على  
الكل وكون التوكيد بمعنى الاول ظاهر في التوكيد اللفظي وفي المعنوي بالنفس والعين وأما بكل  
وأجمع ففيه نظر لزانته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحالاً من أحواله) هذا في النعته الحقيقي  
واقصر عليه لكونه الاصل (قوله نظر الماسبق الخ) أي من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع



منه ما سبق) أي مكمل المتبوع (بوجه) أي بوجه المتبوع أي علامته (أو ومنه ما به ائتملق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع  
 المذكورة ومنه ما سبق مخرج للبدل والنسق بوجه أو بوجه ما به ائتملق مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما جازان كالنعت في  
 تمام ما سبق لأن الثلاثة تكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله إلا أن النعت يوصل إلى ذلك بدلالاته على معنى في المنعوت أو في  
 متعلقه والتوكيد والبيان أيضا (٤٤) كذلك والمراد بالتم المقيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاني

زيد التاجر أو التاجر أبوه  
 أو تخصيص نحو جاني  
 رجل تاجر أو تاجر أبوه أو  
 تعميم نحو رزق الله عباده  
 الطائعين والعاصين  
 الساعية أقدمهم  
 والساكنة أسامهم أو  
 مدح نحو الحمد لله رب  
 العالمين الجليل عطاؤه  
 أو ذم نحو وأعدو الله من  
 الشيطان الرجيم ربنا  
 أخرجنا من هذه القرية  
 الظالم أهلها أو ترجم نحو  
 اللهم أنا عبدك المسكين  
 المنكسر قلبه أو توكيد  
 نحو أمس الدار المنقضى  
 أمده لا يعود أو إبهام نحو  
 صدقت بصدقة كثيرة أو  
 قليلة نافع ثوابها أو شائع  
 احتسابها أو تفصيل نحو  
 مررت برجلين عربي وعجمي  
 كريم أبواهما الثيم أحدهما  
 ويسمى الأول من هذه  
 الأمثلة نعتا حقيقيا والثاني  
 سببيا (وليخط) النعت  
 مطلقا (في التعريف  
 والتنكير) أي الذي (لما  
 تلا) وهو المنعوت (كأمر  
 يقوم كرميا) ويقوم كرميا  
 آباؤهم وبالقوم الكرميا  
 ويانقوم الكرميا آباؤهم  
 تنبيهات في الأول ما ذكره

(قوله من ماسبق) أي المقصود منه أصالة أعام متبوعه أي إيضاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يرد  
 النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالمخرج والذم والتأكيدي لأن هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف  
 إذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الإيراد بوجه آخر ويبحث في التعريف بأنه غير  
 مانع لشموله لقولهم يا هذا إذا ألتج مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتي والمراد ما سبق ولو تقدير  
 يشمل المنعوت المحذوف (قوله بوجه) الباء سببية والوجه يطلق بمعنى العلامة ويجرى على هذا  
 الشارح وعليه يقدر مضاف أي بفاهم وسمه ويطلق بالمعنى المصدرية وهو الوجه بالسمه وهي  
 العلامة ولا تقدر على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالاته على معنى في متبوعه  
 أو في سببه متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نفعني زيد علمه لأن دلالة لفظ علم  
 على المعنى الذي في زيد مطابقة لاتضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لأنهما لا يمان متبوعهما  
 لا بإيضاح ولا تخصيص أي لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافي عروض الإيضاح للبدل بل ولعطف  
 النسق في بعض الصور (قوله أو في متعلقه) بكسر اللام أي ما تعلق به وهو السببي (قوله ليس كذلك)  
 لأن البيان عين الأول وكذلك التوكيد اللفظي والمعنوي بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه  
 ما تقدم (قوله من توضيح) المراد برفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك  
 المعنوي في التكررات فالنعت في الأول جار مجرى بيان الجملة وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق  
 أفاده في التصريح (قوله أو تعميم) مجيء النعت للتعميم وما بعده مجاز لأن أصل وضعه للتوضيح  
 أو التخصيص كذا في التصريح (قوله الرجيم) أي الراجم للناس بالسوسوسة أو المرجوم بالشبه  
 أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيديا للمفهوم من لفظ الشيطان (قوله أو إبهام)  
 ينبغي أن يزداد أو شئ ويثقل له بمثال الإبهام إذ لم يعرف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكنا عليه  
 الدمايني ثم نقل عن ابن الجباز أن النعت يجيء بالأعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال المنعوت  
 كقولك جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه إذا كان المخاطب يعلم القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح  
 بل قد قصدت أعلام مخاطبنا بانك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لأفادته  
 معناه نحو يحكمها النبيون الذين أسلموا أجرى هذا الوصف على النبيين لأفادته عظم قدر الإسلام  
 (قوله في التعريف والتنكير) في معنى من البيانية لما لا أول وقول شيخنا لما في ما لا سهو والوار  
 بمعنى أولان الثابت للمتعلق أحدهما وقوله تلاصلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جريا على  
 المذهب الكوفي (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أي  
 مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده (قوله ساورتني) أي واثبتني بمعنى وثبت على فالمفاعة على غير بابها  
 ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الههزة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة فقل لها  
 واشتد سمها والرقتش يضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقتشا وهي الحية التي لها نقط  
 سود وبيض ومن تبعيضه وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أي بانغى الأهل  
 وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لأنه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم نافع لأنه  
 بمعنى طرى (قوله مؤول) أي يجيء على التابع بدلا فلا وليان أي الاحقان بالشهادة لقربا بينهما

من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجازوا لخفض نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة ومعرفة  
 وجعل الأوليان صفة لا تخران في قوله تعالى فاتخران بقوم من مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان وأجاز بعضهم وصف  
 المعرفة بالنكرة وأجاز ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله أبيت كافي ساورتني ضئيلة • من الرقتش  
 في آياتها السم نافع والصحيح مذهب الجمهور وأوهم خلاف ذلك مؤول • الثاني استثنى الشارح من المعارف



المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافتها من النكرة يجوز نعتها بالنكرة المخصوصة ولذلك سمع النحويين يقولون في قوله  
ولقد أمر على اللثيم بسبني • فاعف ثم أقول لا يعنيني ان يسبني صفة لآحال (٤٥) لان المعنى واقدا أمر على لثيم من اللثام ومنه

وقوله تعالى وآية لهم الليل  
نسلخ منه النهار وقولهم  
ما ينبغي للرجل مثلك او  
خير منك ان يفعل كذا  
• الثالث لا يمنع النعت  
في النكرات بالانحص نحو  
رجل فصيح وغلام يافع واما  
في المعارف فلا يكون النعت  
اخص عند البصريين بل  
مساويا او اعم وقال  
الشلوبين والفراء يمنع  
الاعم بالانحص قال المصنف  
وهو الصحيح وقال بعض  
المتأخرين توصف كل معرفة  
بكل معرفة كما توصف كل  
نكرة بكل نكرة اه (وهو  
لدى التوحيد والتذكير  
أوه سواهما) وهو التنبيه  
والجمع والتأنيث) كالفعل  
فاقف ما قفوا) أي يجري  
النعت في مطابقة المنعوت  
وعدمها مجرى الفعل  
الواقع موقعه فان كان  
جاريا على الذي هو له رفع  
ضمير المنعوت وطابقه في  
الافراد والتنبيه والجمع  
والتذكير والتأنيث تقول  
مررت برجلين حسنين  
وامرأة حسنة كما تقول  
مررت برجلين حسنا  
وامرأة حسنت وان كان  
جاريا على ما هو لشيء من  
سببها فان لم يرفع السببي  
فهو كالجاري على ما هو له في  
مطابقته للمنعوت لانه

ومعرفتها بدل من آخران وناقع بدل من الدم ويصح جعل الاوليان خبرا محذوف أي هما الاوليان  
أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير في يقومان وجعل ناقع خبرا  
ثانيا للسم (قوله المعروف بلام الجنس) أي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني  
لام العهد الذمى لعهد الحقيقة في الذهن (قوله لقرب مسافتها من النكرة) أي لعدم تعيين شيء من  
الافراد فيها (قوله بالنكرة المخصوصة) أي باضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي  
للرجل الخ وقول البعض أي بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الامثلة سهو ومشوؤه توهم ان مثل صفة  
لغيره وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخبر والمراد النكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجملة كما  
يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تغييره بالجواز ان الاحسن النعت بالمعرفة نظرا  
للفظ وهو كذلك (قوله لآحال) يجوز جماعة الحالية نظر الصورة التعريف وما رده من أنه ليس  
المعنى أنه عمر عايه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يرتد بان لا نسلم أنه ليس المعنى ما ذكر بل المراد  
أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ما ذكر ولكن سلم فجعل الحال لازمة بقيد أن ذلك دأبه (قوله  
وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد قامن الليل في فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد  
الليل فلا اعتراض (قوله بالانحص) أي الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتحية ثم الفاء أي مرهق (قوله  
فلا يكون النعت اخص) أي أعرف كافي سم فنعو بالرجل أخيك التابع بدل لانعت لثلاثه فضل  
التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده في باب النكرة والمعرفة (قوله أو اعم) أي أقل تعريفا (قوله  
ينعت الاعم بالانحص) قال البعض أي فقط والاساوى ما بعده اه وترجاء شيخنا وفيه نظر اذ بعد  
كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الاعم بالانحص مع منع غيرهما اياه ولا يجوز ان  
الوصف بالاعم أو المساوى مع ايجاب غيرهما اياه وأي ضرر في كون ما بعده مساويا له فيكون سوقه  
لتأييده ثم رأيت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أي الاسم  
الاشارة فانه لا يوصف الا بذي ال اجماعا وانما وصفوه باسم الجنس المعروف بالبيان - حقيقة الذات  
المشار اليها اذ دلالة الاسم الاشارة على حقيقة وألحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذى اللام  
ولان الموصول الذي يقع صفة ذولا م وان كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الاشارة كونه نعمان  
حيث دلالة على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه له والاول مبني على  
ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به والثاني مبني على أنه لا يشترط في  
البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أي عند ملاحظة التوحيد  
الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع في محل النعت على خلاف الاصل (قوله وطابقه في  
الافراد الخ) أو رده عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق وأجيب بان النطفة لما كانت  
مركبة من أشياء كل منها مشحون والبرمة من أعشارها وقطعها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من  
الثلاثة مجموع أجزاء خاز وصفه بالجمع وقيل أفعال في مثل ذلك واحد لاجتماع كذا في الدماميني (قوله  
على ما هو الخ) أي على منعوت هو أي النعت أي معناه ثابت لشيء من سببها أي هو سببها أو بعض  
أفراد سببها (قوله كان) أي النعت بحسبه أي السببي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في  
الافراد وضديفه - يأتي في التنبيه الاول والثالث وقوله كما هو في الفعل أي كمال هو أي الحال في  
الفعل اذا وقع نعمان مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على  
الافراد والتكسير وذلك لان التعجيب انما يجوز على لغة أكاوفي البراغيث وسيصرح به سدا في

مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهها وبرجلين كرمي الاب أو كرمين أبو رجال - حسان الوجوه  
أو حسان وجوهها وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة  
حسنة وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها تنبيهات في الاول يجوز في الوصف المسند الى السببي



المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه الثاني قد يامل الوصف الرفع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي اذا كان معناه له فيقال مررت (٤٦) برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حتى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم

الجرى الى منعه الثالث  
أفهم قوله كأن فعل جواز  
تثنية الوصف الرفع للسببي  
وجعه الجمع المذكور السالم  
على لغة أكاوني البراغيث  
فيقال مررت برجل كريمين  
آباؤه وجاء في رجل حسنون  
علمانه الرابع ماذ كره  
من مطابقة النعت  
للمنعوت مشروط بان  
لا يمنع منها مانع كافي صبور  
وجرح وافعل من اه  
(وانعت بمشتق) والمراد  
به مادل على حدث  
وصاحب له وذلك اسم  
الفاعل كضارب وقائم  
واسم المفعول كضروب  
ومهان والصفة المشبهة  
(كصعب وذرب) وأفعل  
التفضيل كاقوى وأكرم  
ولا يرد اسم الزمان والمكان  
والالة لانها ليست مشتقة  
بالمعنى المذكور وهو  
اصطلاح (وشبهه) أى  
شبه المشتق والمراد به  
ما أقسم مقام المشتق في  
المعنى من الجوامد (كذا)  
وفروعه من أسماء الاشارة  
غير المكانية (وذى) بمعنى  
صاحب والموصولة  
وفروعهما (والمنتسب)  
نقول مررت بزيد هذا  
وذى المال وذوقام  
والقريشى فعناها الحاضر  
وصاحب المال والقائم  
والمنتسب الى قريش

التثنية الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ما قال واختلف في الافصح من الافراد والتكسير  
فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال في المعنى وهو الاصح وعكس الشلوبين وطائفة وفصل  
آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان مفردا ومثنى فالافراد أفصح كذا في  
التصريح قال الدماميني وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريعين آباؤه لان اسم  
الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر بخلافه اذا  
صح اه ووجه أفصحية التكسير اذا تبع جمع المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببي مثنى  
تعين الافراد على اللغة الفصحى **فائدة** يجوز مررت برجل قائم آباؤه لاقاعدتين وان لم يمتنع  
الضمير في قاعدتين مع جريان الصفة على غير من هي له لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل  
ويمتنع قائمتين لاقاعد آباؤه على اعمال الثاني للزوم ماذ كره في الاوائل أفاده في المعنى (قوله قد يعامل  
الخ) فيه اشارة الى أنه قليل والتكثير المطابقة كامر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى للسببي  
(قوله أفهم قوله كأن فعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامر آه حسن  
نغمته المجازية التأييد به صرح بعضهم سم (قوله بان لا يمنع منها مانع) كيكون الوصف يستوى فيه  
المذكور والمفرد وأضدادهما وكونه أفعل تفضيل مجرد أو مضافا المنكسر (قوله وانعت بمشتق الخ)  
المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الاكثرين وذهب جمع محققون  
كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على  
الرجولية قاله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به ما يشبه أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان  
عليه أن يأتي بالمزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم المفعول وأن يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى  
به في اسم الفاعل ويمكن أن يجعل في كلامه احتباك (قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شئ  
وبالمهولة المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل على صاحب  
الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هي مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ  
منسوب للمصدر ففتح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوبة للفتح ومرى ماخوذ من الرى  
للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرعى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم في  
مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله في المعنى) أى من جهة دلالة على معناه  
(قوله غير المكانية) أما هي كمررت برجل هنا أو هناك أو ثم فتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى  
ظروف لاصفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) انما يكون قول الناظم وذى شامل  
للموصولة على لغة اعرابها أما على لغة البناء فلا لانها بالواو والواو على هذه اللغة لا بالياء ومثلها في  
الوصف بما سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز  
أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للاب نقل ابن جنى عن الاكثرين المنع وعلوه بثلاثة  
أوجه ذكرها شيخنا فراجع (قوله وذوقام) كذا في نسخ بالواو على لغة بناء ذوقام والموصولة لكنه  
لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمولى ذى في كلام المصنف للموصولة لان شمولى للموصولة  
انما يجى على لغة الاعراب لانها في كلامه بالياء وفي نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول  
المذكور (قوله شرط في المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم  
متقدم مجرور بمن أوفى كما سيأتى اه تصریح وأما أنا ان جلا فضرورة (قوله أن يكون منكرا)  
أى تأويل الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها انصاف  
المستند اليه بالمستند في تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف

(ونعتوا بجملة) بثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون (منكرا) اما نفاذا ومعنى نحو وانقوا ابو ما ترجعون فيه بجملة  
الى الله أو معنى لا نفاذا وهو المعروف بالجنسية كقوله ولقد أمر على التثيم بسبى وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتقة



على ضمير بظها بالموصوف كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما (٤٧) لا تجزى نفس عن نفس شيأى لا تجزى

فيه أو بدل منه كقوله كان  
حفيف النبل من فوق  
عجسها • عواذب نخل  
أخطأ الغار مظنف أى  
أخطأ غارها فأبدل من  
الضمير والى هذا الشرط  
الإشارة بقوله (فأعطيت  
مأعطيته خيرا) والثانى  
أن تكون خبره أى محتملة  
للمصدق والكذب واليه  
الإشارة بقوله (وامنع  
هنا ايقاع ذات الطلب)  
فلا يجوز مررت برجل  
أضربه أو لآتمنه ولا يعبد  
بعنه كقاصدا إنشاء البيع  
(وان أنت) الجملة الطلبية  
فى كلامهم (فالقول أضر  
نصب) كقوله • جاؤا بمدق  
هل رأيت الذئب قط • أى  
جاؤا بلبن مخلوط بالماء بقول  
فيه عند رؤيته هذا  
الكلام • تنبيهان •  
الأول ذكر فى البديع  
أن الوصف بالجملة الفعلية  
أقوى منه بالجملة الاسمية  
• الثانى فهم من قوله  
فأعطيت مأعطيته خيرا  
أنها لا تقترن بالواو بخلاف  
الحالية فلذلك لم يقل ما  
أعطيته حالاً (ونعتوا  
بمصدر كثير) وكان حقه  
أن لا ينعته بجموده  
ولكنهم فعلوا ذلك قصدا  
للمبالغة أو توسعا بخلاف  
مضاف (فانتموا الأفراد  
والنساء كثيرا) تنبيه على  
ذلك فقالوا برجل عدل

بجملة المجهول فيها التحداد بينهما فى تأويل جاء رجل كائن ذات آبيه ذات القائم أو ذات زيد كذاتى  
الداميني عن ابن الحاجب والرضى لالكون الجملة نكرات وان جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم  
بمأرده الرضى ثم قال والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من عوارض  
مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وانما جازعت النكرة بمأدون المعرفة لتأويلها  
بالنكرة كما مر (قوله على ضمير بظها بالموصوف) اقتصر على الضمير لان الرابطة هنا لا يكون الا  
الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة تضعف طلبه له فاحتج لدليل قوى  
يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدأ فإنه يستلزم الخبر بقوى طلبه له فاحتج بأى دليل  
يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم رأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم  
تقييد الرابطة هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده  
فانصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الأول عن سيديويه والثانى عن الاخفش  
تصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كان حفيف النبل) بالخاء المهملة أى دوى  
ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجمه للقوس والعجم بثبوت العين المهمة بغيره  
مهمة مقبض القوس والعواذب بعين مهملة وبعدها الف زاي جمع عازبة من عزبت الأبل اذا بعدت  
فى المرعى ومظنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطأ والمظنف الذى يعول المظنف كجبل وهو رأس  
الجبل وأعلاه وكان المعنى أخطأ غارها مظنفها أى العالى منهار رأس الجبل الذى هو أى ذلك المظنف  
كذليلها الذى تتبعه فى السير وقيد بقوله أخطأ الخ لان النخل اذا تاه عن محله عظم دويه (قوله  
فأعطيت مأعطيته خيرا) أى من أصل الرابطة وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره  
على ما تقدم (قوله أن تكون خبره) أى لان النعت يوضح المنعوت أو يخصه والجملة لا تصلح لذلك  
الاذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا)  
أى لافى الخبر على المختار وكالنعته الحال فى المفهوم تفصيل (قوله جاؤا بمدق الخ) قبله • حتى اذا جن  
الظلام واختلط ووصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية  
يشبه لون الذئب فى قلة البياض والمدق بفتح الميم وسكون الهمزة الموحدة مصدر مذقت اللبن اذا  
خلطته بالماء والمراد به هنا المدق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أى لاشتمالها على الفعل  
المناسب للوصف فى الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكسبية نحو جاء رجل أبوه زيد  
هكذا ينبغى تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدماميني أن الماضى أكثر من المضارع (قوله لا تقترن  
بالواو) خلافا للزمخشري كما فى الدماميني (قوله تنبيه على ذلك) أى ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع  
ولان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منبها على قصد المبالغة لان  
معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شئ واحد مذكر  
وعلى حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أى مفردا مذكرا لوصرح بالمضاف نحو هذ ذات  
عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه  
فى باب الحال فى آتيته ركضا فقبل البصريون ان ركضا بمعنى ركضا والكوفيون انه على تقدير  
مضاف وقد يقال ان كذا ذكر فى كل من الموضوعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل  
بالمشتق) أى الذى بمعنى الفاعل كثيرا كما فى عدل وزور وجمعى المفعول قليلا كما فى رضا قاله الدماميني  
فائدة • قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل  
ماشى من رجل لان ما مصدر به ومثله قوله تعالى فى أى صورة ماشاء ركبتك وارتضى فى المعنى أن  
ما شرطية حذف جوابها أى فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن مافى الآية اما زائدة فالنعت جملة

ورضا وزور وراه عدل ورضا وزور ورجلان عدل ورضا وزور وكذا فى الجمع أى هو نفس العدل أو ذو عدل وهو عند الكوفيين  
على التأويل بالمشتق أى عادل ومرضى وزائر • تنبيهان • الأول وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا



لا يطرد كالأبطل وقوعه  
 حالاً وان كان أكثر من  
 وقوعه نعماً الثاني أطلق  
 المصدر وهو مقيد بان لا  
 يكون في أوله ميم زائدة  
 كزار ومسير فإنه لا ينعت  
 به لا باطراد ولا بغيره  
 (ونعت غير واحد اذا  
 اختلف فعاطفاً فرقه لا اذا  
 اختلف) مثال المختلف  
 مررت برجلين كريم وبخيل  
 ومثال المؤنث مررت  
 برجلين كريمين أو بخيلين  
 ويستثنى من الاول اسم  
 الاشارة فلا يجوز تفريق  
 نعته فلا يقال مررت بهذين  
 الطويل والقصير نص على  
 ذلك سيديويه وغيره  
 كالزبادى والزجاج والمبرد  
 قال الزبادى وقد يجوز ذلك  
 على البديل أو عطف  
 البيان

• نبيهاً • الاول قيل  
 يندرج في غير الواحد ما هو  
 مفرد لفظاً مجموع معنى  
 كقوله • فوافيناهم منا  
 يجمع • كاستد الغاب  
 مردان وشيب • وفيه نظر  
 • الثاني قال في الارشاد  
 والاختيار في مررت برجلين  
 كريم وبخيل القطع  
 • الثالث قال في التسهيل  
 يغلب التذكير والعقل

شاء وحدها بتقدير الرابطة أى شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو  
 بعد ذلك أى وضعت في صورة أى صورة شاء واما شرطية فالنعت مجموع الجملة والرابطة محذوف أى  
 ماشاء تر كيبك ركبك عليه وفي متعلقة بعد ذلك لا بركبك لان الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط  
 (قوله لا يطرد) أى بل يقتصر على ما سمع منه ولم يستفد من هذا التنبيه ان المسموع منه غير ميمي  
 أتى بالتنبيه الثانى لفائدة ذلك ولنى فى المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع ان وقوع  
 المصدر نعماً أو حالاً اما على المبالغة أو على الجواز بال حذف ان قدر المضاعف أو على الجواز المرسل الذى  
 علاقته التعاقب ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء  
 المعانى اللهم الا ان يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعانى أو ان المطرد عند أهل المعانى وقوع  
 المصدر على أحد الوجة الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبراً نحو زيد عدل قد بر  
 (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملاً  
 والمراد بغير الواحد مداد على متعدد مثنى أو جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو  
 أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه أن نحو زيد وعمر واذا اختلف نعتة لا يجب فيه  
 التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذلك كل نعت بجانب منوعة نحو جاء زيد العاقل وعمر الكريم وما  
 أوجب به من أن المراد بالتفريق ما يشمله ايلاء كل نعت منوعة برده قوله فعاطفاً الا ان يقال عاطفانى  
 الجملة وأيضاً على ما فسر به الدماميني رد على قوله لا اذا اختلف نحو أعطيت زيد أباه مما اتفق فيه  
 المنعوتان اعراباً بالاسبب العطف فإنه يمنع جمعهما فى وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان  
 فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولاً أو لا وثانياً نص على ذلك  
 الرضى فقول المصنف لا اذا اختلف أى فلا يفرق بل يجمع محله مالم يمنع مانع أفاده سم وفى هذا الايراد  
 نظر لان المنعوت فى هذه الصورة ليس من غير الواحد بنفسه سير الدماميني لعدم العطف فأعرفه ولو  
 أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم ير دثنى من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أى لفظاً ومعنى كالعاقل  
 والكريم أو معنى لالفاظاً كالضارب من الضرب بالعصا مثلاً والضارب من الضرب فى الارض أى  
 السير فيها أو لفظاً المعنى كالذهاب والمنطق (قوله فعاطفاً فرقه) أى ففرق النعت حال كونك عاطفاً  
 بالواو فقط اجماعاً اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب فى المرور بل فى  
 حصول الوصفين للرجلين والترتيب فى هذا غير مراد أفاده الدماميني وأما قول ابن الحاجب الادغام  
 أن تأتى بحرفين ساكن فتحرك فردود بخلاف ما اذا كان المنعوت واحد فإنه يجوز العطف بغير  
 الواو وحكى سيديويه مررت برجل راكب فذهب ورجل راكب ثم ذهب قاله زكريا أى لان قصد  
 الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائغ (قوله كريمين) أى بالتنبيه ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق  
 نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحه اذ لم يتفقا الا بالتغليب فالنعت مختلف فى الحقيقة بخلاف  
 تفرقه نظر لذلك وجهه نظر اللاتحاد فى التغليب (قوله ويستثنى من الاول) اعترض بانه لا استثناء  
 لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفاً أصلاً فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله فلا يجوز تفريق نعتة)  
 أى لوجوب مطابقتها له لفظاً قال الدماميني اخص نعت اسم الاشارة بامور منها هذا ومنها وجوب  
 كونه ذالاً ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت  
 بالرجل فى الدار الكريم ومنها امتناع قطعه وأما كونه جنساً لاوصفاً فغالب لا لازم (قوله فلا يقال  
 مررت بهذين الطويل والقصير) أى على النعتية بقربنه ما أتى (قوله قيل يندرج الخ) أى لان  
 المراد بغير الواحد كما مراد على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد به المثنى  
 والمجموع فقط وقد مر خلافه عن الدماميني وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار فى مررت برجلين  
 كريم وبخيل القطع) قال شيخنا انظره مع ما سبأ من وجوب اتباع السكره بنعت اه ولا وجه



مطلقا نحو جاء زيد ورأتى  
عمر والعاقلان وهذا زيد  
وذلك خالد الكريمان  
ورأتى زيداً وأبصرت عمراً  
الظرفين وخصص بعضهم  
جواز الاتباع بكون  
المتبوعين فاعلى فعلمين أو  
خبري مبتدأين فان اختلف  
العاملان فى المعنى والعمل  
أوفى أحدهما وجب القطع  
بالرفع على ضمائر مبتدأ أو  
بالنصب على ضمائر فعل  
نحو جاء زيد ورأتى عمراً  
انفاضلان أو انفاضلين  
ونحو جاء زيد ومضى بكر  
الكريمان أو الكريمان  
ونحو هذا مؤلم زيد وموجع  
عمراً الظرفيان أو  
الظرفيين ولا يجوز  
الاتباع فى ذلك لان العمل  
الواحد لا يمكن نسبتته  
لعاملين من شأن كل  
واحد منهما أن يستقل  
تنبهان الأول اذا كان  
عامل المعمولين واحدا  
ففيه ثلاث صور الأولى  
ان يتحد العمل والنسبة  
نحو قام زيد وعمر والعاقلان  
وهذه يجوز فيها الاتباع  
والقطع فى أماكنه من غير  
اشكال الثانية أن  
يختلف العامل وتختلف  
نسبة العامل إلى المعمولين  
من جهة المعنى نحو ضرب  
زيد عمراً الكريمان  
ويجب فى هذه القطع قطعاً  
(الثالثة) أن يختلف  
العمل ويتحد النسبة من

للتوقف لان ما يأتى فيما اذ اتحد المنعوت وتعدد نعته (قوله عند الشمول) أى جمع النعوت فى لفظ  
واحد نحو مرت برجل وامرأة صالحين وبرجل وامرأتين صالحين وبرجل وأفراس سابقين ويمتنع  
صالحتين وصالحات سابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكور (قوله وعند التفصيل اختيارا)  
مراده بالتفصيل التفریق قال الدمامى نقول على التغليب مرت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين  
وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله فى جواز التغليب وعدمه  
ما اذا أوليت كل منعوت نعتيه (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فىهما سواء اتحد اللفظ أم لا  
فالاول نحو جاء زيد وجاء عمر والعاقلان وكثانى أمثلة الشارح والثانى كبقية أمثله فعلم ما فى كلام  
البعض من المؤاخذه واشترط بعضهم ثالثاً وهو اتفاق المنعوتين تعريفاً أو تنكيراً فلا يجوز جاء رجل  
جاء زيد والعاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة والعكس ورابعاً وهو أن لا يكون  
أحد المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد والعاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته فان  
آخر اسم الإشارة كجاء زيد وجاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبي شرط خامساً وهو أن  
لا يكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية ولا آخرى فى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمر والعاقلان  
وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما معنى يعنى عن الشرط الخامس فى منع نحو هذا  
المثال وقول البعض الا أن يقال فى المثال مانعان لا ينهض وجه الزيادة الشرط الخامس ثم منع  
الشاطبي الاتباع فى هذا المثال بوجه جواز القطع بل وجوبه وفى الرضى منعه أيضاً وعلاه بأنه لا يجوز  
ان يتخط من تعلم من لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة فالذى ينبغى أن يمثل بنحو نعت زيد الجبة ونعت  
الثوب الجديدين مقصوداً باحدى الجملة من الاخبار وبالآخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو  
العاقلان (قوله أى أتبع مطلقاً) أى سواء كان المتبوعان مرفوعين فعلمين أو خبري مبتدأين أو  
منصوبين وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسبق لزيد الكاتبين وكررت  
زيد وعمر والكاتبين قال فى الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انفرد  
من جهتين كالحرفى والاضافة نحو مرت برتيد وهذا غلام بكر الفاضلين والحرفين المختلفين لفظاً ومعنى  
نحو مرت برتيد ودخلت الى عمر والظرفيين أو معنى فقط نحو مرت برتيد واستعنت بعمر والفاضلين  
والاضافتين المختلفتين معنى نحو هذه دار زيد وهذا عمر والفاضلين (قوله ورأتى زيداً) أى  
أبصرته ليتحد مع مابعد معنى (قوله وخصص بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله  
بغير استثناء (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل فإنه يجوز افراد كل بوصفه بجنسه اه وقد يقال مراده  
بوجوب القطع امتناع الاتباع حاله جمع النعوتين لا مطلقاً (قوله على ضمائر فعل) أى كأمح وأذم  
واعتنى وأذكر قال الدمامى قال المصنف فى شرح عمدته اذا كان المنعوت متعيناً لم يقدر أعنى بل  
أذكر اه وللبحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أى ينفرد عن الآخر بالمعنى أو العمل  
لاختلافهما معنى أو عملاً بخلاف المتحدين معنى وعملاً فانهما لا يتحدان منزلة العامل الواحد  
فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد (قوله والنسبة) أى نسبة العامل اليهما بأن تكون على جهة  
الفاعلية أو المفعولية مثلاً (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضاً افراد كل بوصفه بجاء  
زيد الظرفين وعمر والظرفين كما قاله الرضى قال الاسقاطى وهل يجوز تفریق النعوتين مع تأخيرها  
فى الشاطبي ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتى عن الرضى فى الصورة الثانية الاتية  
فى كلام الشارح الجواز الا أن يفرق بين هذه الصورة الثانية بان فى الصورة الثانية ما يرد كل نعت  
لى منعوتها اذا آخر النعت فيها وفرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها  
وقد يقال لا ضرر فيه اذا لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله فى أماكنه) أى القطع وهى  
المواضع التى يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب فى هذه القطع قطعاً) المراد بوجوب القطع



الاتباع والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمر الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي شئت لأن كلامها من مخصص ومخاصم (٥٠) والصحيح مذهب البصريين قبل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هذا العاقلة

يرفع العاقلة نعماله ندين لكن ذكر الناظم في باب أبيه الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضارب زيد عمر ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو أتبع منصوبه ما جرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الرازي قد سالم الحيات منه القداما الافعوان والشجاع الشجعما فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقيد بقد سالم الحيات منه القدام وسالمت القدم الافعوان • الثاني قوله أتبع بوهم وجوب الاتباع وليس كذلك لأن القطع في ذلك منصوب على جوازه (وان نعوت أكثر وقد نلت أي تبعت منعوتنا مفتقرا لذكرهن) بأن كان لا يعرف الأبد كوجبهما (أتبعت) كلها لتزليلها منه حيث سد منزلة الشيء الواحد وذلك كقولك مرت زيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشارك في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه

امتناع الاتباع مع جمع النعتين والافيجوزا فإراد كل بنعت كافي الرضى وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع أفرادهما ما فتقول ضرب زيد عمر الظريف الظريف لكن على أن الأول للثاني والثاني للأول لأن اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال اه ولا يخفى أن غاية ما يفيد هذا التعديل الأول به دون الوجوب فإن كان مراد الأول به فذلك ولا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لأن فصل أحدهما باسكاهما فصل كل منهما بكاهما فتأمل (قوله قبل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التبريض أن هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم بل جواز أن يقال يجوز ولا حظ في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا أيضا عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح إلى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسألة وهي المصاحفة والافعوان بضم الهمزة واليهن المههله تذكر الحيات والائى أفعى والشجاع الحية وكذا الشجع وميمه زائدة والشاهد في في الافعوان فإنه تابع للحيات لكن نصب نظرا إلى كونه مفعولا معنى (قوله اسئل) أي اسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالمت انقدم الخ) أي فيكون الافعوان مفعول فعل حذف العلم به من التعبير بالمسألة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله بوهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الإيهام مع ذكر مسائل القطع فيما سبقت اه وفيه ان المصنف اغما ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يندفع الإيهام هنا بكلامه الآتى (قوله وان نعوت أكثر) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين وإطلاقه شامل للجمل لكن سياتى أن الواجب في المنعوت التكررة اتباع نعت واحد (قوله مفتقرا لذكرهن) قال سم هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه ابدامتم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار إليه ابدالان ما يتم بغيره يفتقر إليه فليتامل اه ويظهر أنه لا اشكال لأن المراد باتمامه المنعوت ان شأنه والمقصود الاصلى منه الاتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل (قوله أتبع كلها) أي وجوبها وأورد عليه ان القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلمة وهو جائز واجب بان قطعه بعد الذكرفوت الغرض من ذكره فينبهها تنافى بخلاف الترتل وقد يقال الغرض من الذكرفوت التوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لأن تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالأولى في الجواب ان يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء منعه عند الحاجة لما فيه من التنافى اذا الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خالا للترجاج المشترك في جواز القطع تعدد النعت واعلم أنه النعت اذا قطع خرج عن كون نعتا كما ذكره ابن هشام (قوله أو اقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بان يراد اقطع الجميع أو البعض لأن حذف المعمول يؤذن بالعموم فله سم (قوله لا يبعدن قومي الخ) دعاء لقومها خرج مخرج النهى ويبعد مضارع بعد من باب فرح أي لا يملك والعداء بضم العين جمع عاد والازر بضمين جمع ازار ومعاقداهامواضع عقدها وكفى بالطيبين معاقد الازر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع النازلين الخ) سكت عن النعت الأول وهو الموصول لبقاء اعرابه فيتبمع ان أتبع الجميع وكذا ان أتبع البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من ان انقطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبمع كما يذكرة الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ما ذكرنا) راجع

والاخر فقيه كاتب (واقطع) الجميع (أو أتبع) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا بدونها) لرفع كلها كافي قول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فيجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي أو على القطع باضمارهم ونصهم باضمار أمسح أو اذا كرور رفع الأول ونصب الثاني



على ما ذكرنا وعكسه على القطع فيهما (أو بعضها أقطع معلنا) أي إذا كان المنعوت مقتصرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المقتضيات وجاز فيما سوا القطع والاتباع هكذا في شرح الكافية (تدبيهاً) (٥١) الأول إذا قطع بعض النعوت دون

بعض قدم المتبوع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن أبي الربيع الصحيح المنع وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهي الاقتدار إلى البعض دون البعض فلا يجوز له أن كان مذهبا. الثاني إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع كقوله ويأوى إلى نسوة عطل وشعثا مر اضبع مثل السعالى الثالث يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو الهين اثنين والمترزم نحو والشعري العبور والجارى على مشاربه نحو وهذا العالم فلا يجوز القطع في هذه (وارفع أو انصب ان قطعت) النعت عن التبعية (مضمره مبتدأ أو انصب ان يظهر) أي لا يجوز إظهاره وهذا إذا كان النعت مجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحميد بالرفع باضماره ونحو وامر أنه جملة الطيب بالنصب باضمار أدم أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهاره ما تقول مرت

لرفع الأول ونصب الثاني أى على الاتباع أو القطع باضمارهم في الرفع وعلى القطع باضمار أمده أو أن كرفى النصب (قوله على القطع فيهما) أى في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسابقه لأن مما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها أقطع معلنا) مقتضى حمل الشارح أن بعضها بالجر عطف على ضمير في لذكرهن أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير إعادة الخافض أو على دونها ومفعول أقطع محذوف أى وان يمكن المنعوت مقتضرا لذكر بعضها أو معينا بدون بعضها أو معينا ببعضها فاقطع ما سواه على الأول والآخر أقطع ما سواه على الثاني وعلى هذا يكون المتن مشتقا على مسئلة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسئلة استغناءه عن بعضها واقتضاره إلى بعضها الآخر وجعل الشخ خالدها بالنصب مفعولا مقدر ما لا قطع على أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو أقطع بعضها أو أتبع بعضها ان يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا المسئلة الثانية مسكوت عنها في النظم مفهومة بالمقايسة (قوله قدم المتبوع) هذا هو الراجح كما يشير إليه تقديمه (قوله وفيه) أى في العكس المستفاد من عكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه انه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كالاتباع بخلاف حالة الاقتدار (قوله إذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجوز هذا في المعرفة بالجنسية نظر إلى انه في المعنى نكرة فيه نظر سم (قوله تعين في الأول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو جوارجل كريم لم يجوز قطعه إلا في الشعر كما في الجمع ورايت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيوبه يجوز (قوله وجاز في الباقي القطع) أى وان لم يتعين مسمى النكرة إلا بالجميع لان المقصود من نعتها التخصيص وقد يصل بتبعية الأول (قوله ويأوى) الضمير لصا نديغيب في صيده الوحش عن نساته ثم يأتي اليهن فيجدهن في أسوه حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة (١) وهى المرأة التى خلد لها من الفلاند وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعنا للبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الأول الذى هو العطل وهو جمع شعنا وهى المغبرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله والمراد بجمع مرضع واليا، لاشباع أو جمع مرضع فالبا، قياسية والسعالى جمع سعاله بكسر السين كفى القاموس وهى أخبث الغيلان (قوله والمترزم) أى الذى التزم العرب النعت بنحو الشعري العبور والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتا لأنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هو رب الشعري نقله شيخنا السيد عن الدماميني وهو أحسن مما قاله البعض وسميت العبور لعبورها الحجر (قوله ان يظهر) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لان أو تبعية وهى كالواو كإمر غير مفعلة فمافى كلام البعض وإنما التزم حذف العامل ليكون حذفه المترزم أمانة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وامر أنه الخ) كان عليه أن يريد ونحو اللهم الطيب بعد ذلك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أى الجملة (قوله أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أى أولتعميم أو الإبهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضع وان كان لغير ذلك أى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أى العامل (قوله فانه يجوز إظهاره ما) أى لعدم قصد الانشاء حينئذ (قوله فتقول مرت يزيد التاجر) مثال للنعت الموضح (قوله وأعنى التاجر) قال البعض أى ان كان المنعوت غير متعين والقدرا ذكر اه ونقله شيخنا عن الدماميني وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع ان محمل القطع اذا تعين المنعوت بدون النعت ومن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أما كنه فتدبر

يزيد التاجر بالوجه الثلاثة ولك أن تقول هو التاجر وأعنى التاجر (وامن المنعوت (١) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل بالاناء كفى الصحاح والقاموس اه



صالحا للمباشرة العامل نحو  
أن عمل سابقات أي دروا  
سابقات أو كون المنعوت  
بعض اسم مخفوض بمن أو  
في كقولهم مناظعن ومنا  
أقام أي منا فريق ظعن  
ومنا فريق أقام وكقوله  
لو قلت ما في قومه لم ينم  
بفضلها في حسب وميسم  
أصله لو قلت ما في قومها  
أحد بفضلها لم تأثم حذف  
الموصوف وهو أحد وكسر  
حرف المضارعة من تأثم  
وابدل الهمزة بياء وقدم  
جواب لوفاصلابين الخبر  
المقدم وهو الجار والمجرور  
والمبتدأ المؤخر وهو أحد  
المحذوف فان لم يصلح ولم  
يكن المنعوت بعض ما قبله  
من مجرور بمن أو في امتنع  
ذلك أي إقامة الجملة  
وشبهها مقامه الأفي  
الضرورة كقوله لكم  
قبصة من بين أثرى وأقرا  
وقوله ترمي بكفي كان من  
أرمي البشر وقوله  
كانك من جمال بني أقيش  
يقعقع بين رجله بشن  
والثاني كقوله تعالى بأخذ  
كل سفينة غصبا أي كل  
سفينة صالحة وقوله  
فلم أعط شيأ ولم أمتع أي  
شيأ طائلا وقوله  
ورب أسيلة الخدين بكر  
هذه هفة لها فرع وجيد  
أي فرع فاحم وجيد طويل  
(نبيات) الأول قديلي  
النعت لا أو ما فيجب

(قوله وما من المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما مع ما لا يموت فيها ولا يحيي أي حياة نافعة إذ لا  
واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم فمالم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على  
السامع نحو رأيت طويلا أي شيأ طويلا نقله شيخنا عن الدماميني (قوله صالحا للمباشرة العامل) أي  
بأن يكون مفرد ان كان منعوته فاعلا أو فعولا مثلا وجمله مشتملة على الرباطان كالمنعوت خبرا  
مثلا نحو أنت يضرب زيد ابابيا، التعتية أي أنت رجل يضرب زيدا (قوله أي دروا) بدليل وأمثاله  
الحديد (قوله ظعن) أي سافر (قوله لو قلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما شار إليه الشارح  
بقوله أصله الخ ومتعلق بتم محذوف أي في مقالته والحسب ما بعده لانسان من مفاخر آباءه والميسم  
بكسر الميم وفتح السهين الهمزة الجال وأصله موسم قبلت الواو يا، لوقوعها اثر كسرة كيزان (قوله  
وكسر حرف المضارعة) أي على غير لغة الحجازين تصریح (قوله والمبتدأ المؤخر) قال الشيخ خالد انما  
قدر مؤخر الان التكررة المخبر عنها بطرف مختص يجب تقديم خبرها عليها ووجه وجوب تقديم الخبر  
دفع توهم كونه صفة للتكررة لما قالوه من أن التكررة أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض  
سم وأقره شيخنا والبعض بما حصله أن النفي يكفي مسوقا لا بتددا بالتكررة (قوله الأفي الضرورة)  
أي والأفي قبله من الأثر كما في قوله تعالى واقد جاءك من نبي المرسلين أي بناء على أن من لا تراد في  
الإيجاب ولا دخلة على معرفة قاله في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير المواضع المستثناة لان  
حذفه الممنوع إذ لم يقم شيء مقامه في اللفظ ونعته هنا قائم مقامه في اللفظ وان لم يصلح للفاعلية  
بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبني أمية بعد حهم والقبضة بكسر القاف وسكون  
الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد في قوله من بين أثرى أي من أثرى أي  
كثرت ماله واقتري أي افتقرت حذف التكررة الموصوفة واقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم  
للضرورة (قوله ترمي) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهي التكبداء في قوله قبل  
مالك عندي غير سهم وحجر \* وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دل مهمة القوس الواسعة المقبض قاله الدماميني  
والشعني وغيرهما وقوله بكفي كان أي بكفي رجل كان (قوله كانك من جمال الخ) أي كانك من جمال  
جمال وقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التعتية آخره شين ميمية ويقعقع بالبناء لانه فعول أي  
يصوت نعت ثار للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير في رجله وهو المحوج لتقدير المنعوت والشن  
بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القرية ليا بابه وهو أشد لثفورا لابل ووجه الشبه سرعة الغضب  
وشدة الثفور والبيت يشهد لإقامة الجملة واقامة شبهها (قوله والثاني) أي حذف النعت (قوله أي كل  
سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعييدها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ  
اه مغنى (قوله فلم أعط شيأ ولم أمتع) ببناء الفعلين للمجهول وصدرة \* وقد كنت في الحرب ذاترا \*  
بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أي عدة وقوة قال العيني والشاهد في شيأ  
إذ أصله شيأ طائلا حذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمتع وسبقه الى ذلك صاحب  
المغنى وناقشه الدماميني بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة تعبرى الصدق قال  
الشعني وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والظاهر في تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض  
قوله تعالى ومازيمهم من آية الأهي أكبر من أختها أي السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير  
السابقة أن أفضل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيدان كل منهما  
أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى ومازيمهم من آية الأهي  
أكبر من أختها شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون  
أكبر وغير أكبر فانهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر انما والجيد العنق (قوله أي فرع فاحم)



مقرونين بالواو نحو مرت رجل لا كريم ولا شجاع ونحو انتي رجل اما كريم (٥٣) واما شجاع انثاني يجوز عطف بعض

النعوت المختلفة المعاني على بعض نحو مرت برید العالم والشجاع والكريم الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو لى صراط العزيز الحميد الله الرابع اذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخرت الجملة غالباً نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب انزلناه مبارك فسوف يأتي الله بقوم الاية اهـ خاتمة من الامماء ما ينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مرت برید هذا وم هذا العالم ونعته معكوب ال خاصة فان كان جامدا محضاً نحو هذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح ومنهما ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقاً خلافاً للكسائي في نعت ذى الغيبة ثم كما يسمع من نحو صلى الله عليه الرؤف الرحيم وغيره بجمله بدلا ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ما ينعت به ولا ينعت كاي نحو مرت بفارس أى فارس ولا يقال جاء في أى فارس والله أعلم

التوكيد

هو في الاصل مصدر ويسمى به التابع المخصوص ويقال أكدنا كيدا ووكد توكيدا وهو بالواو أكثر

أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الخذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجميد مطلقين بل باثباته موصوفين بصفتين محبوبتين (قوله مقرونين بالواو) أى في المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أى بجميع حروف العطف الا أم وحتى كما صوبه الموضح في الحواشي والاحسن في الجملة العطف وفي المفردات تركه كقوله أبو حيان (قوله المختلفة المعاني) أما متفقاً فلا لا يلزم عطف الشيء على نفسه وقال في الهمع وانما يحسن العطف عند تباعد المعاني نحو هو الاول والاخر وناظره والباطن بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو الله الخ الخ الباري المصور (قوله مبدلا منه المنعوت) قال البعض أى ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان نكرة فينصب نعته المتقدمة عليه كالنحو لمية موحش اطال اهـ وانت خبير بأن هذا ليس على اطلاقه فان من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة في اعراب نعته بحسب العوامل واغرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو مرت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدمة عليها لا غالب الا واجب على الاصح وان محل نصبه حالاً اذا قبل الحالية يخرج النعت في نحو جاء في رجل أحر ونحوه من الصفات الثابتة واذا لم يمنع مانع من نصبه حالاً يخرج الوصف في نحو المثلين المتقدمين (قوله انزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل مبارك خبراً ثانياً (قوله معكوب ال خاصة) شامل لله ووصول ذى ال كالذى والتي وان كانت ال فيه زائدة وانما خصوصاً نعته معكوب ال لانه مهمم واجهامه لا يرفع بمثله لانه أيضاً مهمم ولا بالمضاف الى معرفة لان تعريفه مكتسب من المضاف اليه فهو كالعاريه كذا عللوا ويرد عليه الموصول غير ذى ال كمن وما قبله اذ لم ينعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أما انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف بالمعارف فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضع الوصف المدح أو الذم أو غيرهما طرد الباب وأورد عليه الشنوافي أن اسم الله تعالى أعرف بالمعارف فهو غنى عن الايضاح ومع ذلك ينعت للمدح وأجيب بانه نعت نظراً لاصله وهو الاله الذى هو اسم جنس أو الحاقه بالاعم الاغلب اذا اصل في الاسم الظاهر أن ينعت وأما أنه لا ينعت به فلانه ليس في الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الاعلى الذات لاعلى قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعديل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كرجعه دلالة الهمم الا أن يقال طردوا الباب فتأمل قال في الهمع والضمير في أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكتم الخبرية وما التجبية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره يجعله بدلا) أى بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة الاشتراك اللفظي ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا في حكمه اذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة ككاتب تصح أن يؤول بوصف وينعت به فائدة يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنه يازيد الطويل ذوالجوه ومنعه جماعة منهم ابن جنى قاله في الارتشاف فائدة ثانية النعت بعد المركب الاضافي له مضاف لانه المقصود بالمركب وانما جى بالمضاف اليه لغرض التخصيص فلا يكون له الا بدليل ما لم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لانه لان المضاف انما جى به بقصد التعميم ولذلك ضعف قوله وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أيلد الا الفرقدان

التوكيد

افاده في المعنى (قوله ويسمى به الخ) الانسب بمقام النقل أن يقول ثم سمي به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهى الاصل والهمزة بدل (قوله الرفع احتمال الخ) اما أن يكون المراد بالرفع الابعاد واما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوي فوافق كلامه قول ابن هشام انما جى به بعد اعادة المجاز ولا يرفعها وهو على نوعين لفظي وسبأني ومعنوي وهو التابع الرفع احتمال غير الظاهر وله أنفاظ أشار اليها بقوله

وهو على نوعين لفظي وسبأني ومعنوي وهو التابع الرفع احتمال غير الظاهر وله أنفاظ أشار اليها بقوله



(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا مع ضمير طابق المؤكدا) أي في الافراد والتذكير وفروعها فتقول جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه عينه فتجمع بينهما والمراد حقيقة وتقول جاءت هذذ نفسها أو عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وهذذ بعينها (واجعها) أي النفس (٥٤) والعين (بأفعل ان تبعاء ما ليس واحدا تكن متبعا) فتقول قام الزيدان أو

الهندان أنفسهما أو أعينهما أو قام الزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن ولا يجوز أن يؤكدا بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان فعبارته هنا أحسن من قوله في التسمية جمع قلة فان عينات جمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكده بـ **تنبية** ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعال هو كذلك في المجموع وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الافراد والتثنية قال أبو جيان وهو في ذلك اذ لم يقل أحد من النحويين به وفيما قاله أبو جيان نظر فقد قال ابن اياز في شرح الفصول ولو قلت نفسا هما بلجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو فقد صغت قلوبكما وترجع الافراد على التثنية عند الناظم

بالكلمة لان رفعها بالكلمة ينافي الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نص الم يؤكدا ثانيا وانما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع نونهم السهو والغلط انما يكون بالتأكيده اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرفع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه وان رفع الاحتمال في نحو مرت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أي هاتين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس أو العين ببقيان على افرادهما وان أكدهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجعها الخ فاندفع ما أطل به البعض عن المهوتي واعلم أن في البيت اجالا بينه البيت بعده على أنه يمكن به طع النظر عن قول الشارح أي في الافراد والتذكير وفروعها ما أن يحتمل الاسم في النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وان زعمه البعض لان المراد بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأوفى النظم لمنع الخلو (قوله فتجمع بينهما) أي بلا عطف كما سيأتي والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا في المرادى (قوله بباء زائدة) ومحل المجرور اعراب المتبوع (قوله واجعها) الامر مستعمل في الوجوب بالنسبة الى الجمع وفي الاولوية بالنسبة للمثنى (قوله بأفعل) أي جمع ما لا يسا لا فعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لوقال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكده) أي على المختار والافني الدما مثنى عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشري والكفاية لابن الجباز جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن اياز راداعلى أبي جيان بالنظر الى الافراد أتى بهذا الرد الثاني لانه يرد عليه بالنظر الى الافراد والتثنية ولا يبيحان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا الى المتضمن بل الى ما هو جمعناهما لان المراد بهما الذات (قوله الى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أي ما شتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على التثنية فلان المتضامين كالشيء الواحد فكروهر الجمع بين تثنيتهما وأما على الافراد فلان الاثنيتين جمع في المعنى (قوله حمامة الخ) تمامه سقاك من الغر الغواذي مطيرها والغرج جمع غراء وهي البيضاء وهو وصفه لحدروف أي من السحب الغراخ والغواذي جمع غادية وهي السحابة الممطرة صباحا والمطير بفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمة المكان القفر والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرتب بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذي لا نبات فيه وظهرها مبدأ ومثل خبر والجلية صفة ثالثة قاله العيني والمراد بظهورهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أي في الصلابة (قوله وكلا أذ كراخ) اعلم أن كلا وشبهها في افادة شمول كل فرد ان كانت داخلية في حيز النفي بان آخرت عن أداته لفظا نحو ما كل ما يمتنى المرء يدركه وما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ توجهه النفي الى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم والابان قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفي الى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكان في النهي قال التفازاني والحق أن الشق الاول أكثرى لا كلى بدليل والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا نطق كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أي في نسبة الحكم اليه سواء

وعند غيره بالعكس وكلاهما مسهوع كقوله حمامة بطن الواديين ترغى وكقوله ومهمهين قدفين مرتين كان ظهوراهما مثل ظهور الترسين (وكلا أذ كرفي) التوكيد المسوق لقصد (الشمول) والاحاطة ببعض المتبوع (وكلا) و(كلتا) و(جميعا) فلا يؤكدهن إلا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال



تقدير بعض مضاف الى متبوعه من نحو جاء الجيش كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاها الجواز أن يكون الاصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو أحد الزيدان أو إحدى الهندين ولا يجوز جاء في زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاها الامتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير موصلا) الى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع (٥٥) بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين

التابع ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للقرءاءة والضميرى ولا حجة في خلق انكم ماني الارض جميعا ولا قرءة بعضهم انا كلا فيهما على ان المعنى جميعه وكلنا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع في فيها وذ كر في التسهيل انه قد يستغنى عن الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤ كيد بكل وجعل منه قول كثير يا أشبه الناس كل الناس بالضمير (واستعملوا أيضا ككل) في الدلالة على الشمول اسماء موازنا (فاعله من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهم وعدد هذا اللفظ (مثل النافله) أى الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أغفله لكن ذكره سيويوه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ نافله على ما ذكره فاعله

كان على وجه رادة البعض من لفظ الكل مجازا مر سلا أو اسنادا للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالاولى ودخل في قول الشارح الامالة أجزاء الخ نحو زيد كله حسن وعين البقرة الوحشية كلها سود لان المؤ كد وان كان غير متعد له أجزاء بصح وقوع بعضهما موقعه (قوله تقدير بعض) أى أو ماني معناه كاحد واحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) فائدة لا يتعدى كيد متعاطفين مالم يتعدا معالهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمر وكلاهما فان اتحد معنى جاز وان اختلف اللفظ اجزم به الناظم تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب عمر وكلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سبوطى سم (قوله الجواز أن يكون الاصل الخ) فيه ماني التعليل الاول ولوقال الجواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الاخفش والقرءاءة وهشام وأبي على وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور (قوله لامتناع التقدير المذكور) أى فلا فائدة في التأ كيد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من الالفاظ المتقدمة بتأ ويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤ كد فلا يرد نحو كل في فلان يسبحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للمنى بالميم (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا ان قبيل الحامية تقتضى وقوع الخلق على ماني الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أوجب بان خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جازا اذا أفاد الاحاطة نحو قمت ثلاثتك وبديل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال في المعنى فيه ضعفا تقدمه على عامله الظرفى وتنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أى حصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أى الكاملين فى الحسن والفضل مع (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا غير عامه وقوله من عم أى مشتق من صدره وقوله في التوكيد متعلق باستعملوا ويغنى عنه قوله ككل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامه مع أنه أنحصر لان فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز فى النظم (قوله مثل النافله) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافله حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل لزائد نظر الكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذى ذكره الشارح لانه لم يجعله نافله بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافله) حال من يعقوب أى حالة كونه نافله على ما طلبه ابراهيم من ولده صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لى من الصالحين فوهب له اسحق وولد اسحق ويعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أى فتسكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهبه تعبير المصنف بالظاهر فى موضع الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة فى البيت الثانى للالفاظ المذكورة فى البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق) أى من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز أن

انما أراد ان التاء فيه مثلها فى النافله أى تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشترى العبد عامته كما قال تعالى ويهقوب نافله تنبيهه خالف فى عامه المبرد وقال انما هى بمعنى أكثرهم (وبعد كل أو كدوا بأجمعاء جميعا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها أجمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن أجمع (ودون كل قد يجىء أجمع وجمعاء أجمعون ثم جمع) المذكورات نحو لاغرينهم أجمعين لم يعد لهم أجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد ينبغ أجمع واخوانه بأ كنع وكنعاء وكنعين وكنع وقد يتبع



أكتع واخوانه بأبضع وبصع وبصع وبصع فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبضع والقبيلة كلها جمعاً كتعا بصعاً  
والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون والهندات كلهن جمع كتع بصع وزاد الكوفيون بعد أبضع واخوانه أتبع وتعا وأتبعين  
وتبع قال الشارح ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وشذوق بعضهم أجمع أبضع وأشد منه قول الآخر جمع تبع ورماً كدبا كتع  
واكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين (٥٦) ومنه قول الرازي باليتى كتعت صيد امرضعا تحملى الذلفاء حولاً

يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما فى الأثناء قال الفارضى قدمت كل على  
الجميع لعراقتها وكونها أنص فى الاحاطة ووليها أجمع لانه صريح فى الجمعية لاشتماقه من الجمع  
ووليها أكتع للاحاطة عنده فى الدلالة على الجمع لانه من تكتع الجملة اذا انقبض فيه معنى الجمع  
ووليها أبضع من تبضع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أتبع لانه بعد من أبضع لانه  
طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يتخلو من دلالة على اجتماع اه ببعض تلخيص واذا اجتمع  
النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله  
وأشد منه الخ) أى لان فى الاول حذف واسطة واحدة وهى أكتع وفى الثانى حذف واسطتين وهما  
كتع وبصع (قوله بأكتع وأكتعين) لم يستشهد للثانى وقد استشهد له فى الهمع (قوله افراد أكتع  
عن أجمع) أى وهو قليل (قوله وتوكيد التوكيد بأجمع الخ) أى وهو قليل بالنسبة للتأكيدها  
بها مسبوقه بكل (قوله والفصل الخ) أى وهو خلاف الاصل (قوله افادة العموم مطلقاً) أى لا بقيد  
اتحاد الوقت (قوله لا يجوز فى أفاظ الخ) أى على المختار لمنافاة القطع مقصود التوكيد (قوله فلا يقال  
الخ) علوه باتحاد معنى النفس والعين واتحاد معنى كل وأجمع وهذا يقتضى جواز نحو جاء القوم  
أنفسهم وكلهم لعدم الاتحاد ولم أر من ذكره بل اطلاقهم بخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الضاد  
المجته والزرع أى جمعنا وكذا يقال فيما بعده (قوله وضربت زيد الخ) أى اذا أريد باليد  
والرجل وبالطن وانظر الجملة أما اذا أريد العضوان فقط فبدل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم  
تنصب حالاً على الاصح كفى السبوطى أى مع اضافتها فلا ينافى ما قدمه الشارح فى خلق لكم ما فى  
الارض جميعاً انا كلاً فيها (قوله بنية الاضافة) قيل هذا ينافى ما قدمه من امتناع حذف الضهير  
استغناء بنية الاضافة والحق انه لا منافاة لان ما تقدم فى غير أجمع وتوابعه كانه عليه سم قال فى  
المعنى يجب تجريد نحو أجمع المؤكده من ضهير المؤكده وأما قولهم جاؤا بأجمعهم فهو بضم الميم  
لا بفتحها فهو جمع لجمع كالفلس وفلس أى بجماعتهم اه لكن نقل الرضى والبرمارى فى شرح  
ألفية الاصول فتح الميم أيضاً (قوله بالعلمية) أى الجنسية وعليه فهى ممنوعة من الصرف للعلمية  
وزن الفعل الاجمع وتوابعه فالعلمية والعدل كآخر كذا قال البعض وظاهره أن جمعاً وتوابعه كاجمع  
وتوابعه ويظهر أنه ليست بوزن الفعل ولو جعل مانع صرفها ألغى التأكيد الممدودة لم يعدل بتعيين  
ثم الذى قاله الدمامينى أن منع الصرف على الاول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل  
من منوى الاضافة والعلم معرفة بغير معرف لفظى (قوله علق على معنى الاحاطة) أى وضع على  
معنى هو الاحاطة ولا يخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث احتمال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء  
القوم أجمع جاء القوم الاحاطة فاعل فى العبارة حذف مضاف أى ذى الاحاطة على أن الاحاطة  
مصدر المبنى للمفعول فافهم (قوله وفاقاً للكرفيين والاختش) فلا يشترط عندهم تطابق التوكيد

أكتعا اذا بكيت قبلتى  
أربعا اذا ظلت الدهر  
أبكى أجمعاه وفى هذا الرجز  
أمور افرادا كتع عن  
أجمع وتوكيد السكره  
المحدودة والتوكيد بأجمع  
غير مسبوق بكل والفصل  
بين المؤكده والمؤكده  
ومثله فى التنزيل ولا يجوز  
ويرضين بما آتيتن كلهن  
تذييلات الأول زعم  
الفراء ان أجمعين يفيد  
اتحاد الوقت والصحيح أنها  
ككل فى افادة العموم  
مطلقاً بديل قوله تعالى  
لا غوينهم أجمعين الثانى  
اذا تكررت أفاظ  
التوكيد فهى للمتبوع  
وليس الثانى تأكيدها  
للتأكيده الثالث لا يجوز  
فى أفاظ التوكيد القطع  
الى الرفع ولا الى النصب  
• الرابع لا يجوز عطف  
بعضها على بعض فلا يقال  
قام زيد نفسه وعينه ولا  
جاء القوم كلهم وأجمعون  
وأجازه بعضهم وهو قول  
ابن انطراة • الخامس  
قال فى التمهيد وأجرى فى  
التوكيد مجرى كل ما أفاد  
معناه من الضرع والزرع

والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير الى قولهم مطرنا الضرع والزرع ومطرنا  
والسهل والجبل وضربت زيد اليد والرجل وضربت به البطن والظهر • السادس أفاظ التوكيد معارف أمماً أضيف الى الضهير  
فظاهره وأما أجمع وتوابعه فى تعريفه قولان أحدهما أنه بنية الاضافة ونسب لسيبويه والآخر بالعلمية علق على معنى الاحاطة  
(وان يفدق كيد من كور) بواسطة كونه محدوداً وكون التوكيد من أفاظ الاحاطة (قبل) وفاقاً للكوفيين والاختش تقول  
اعتكفت شهرها كله ومنه قوله وباليت عدة حول كله



رجب وقوله تحملني الذلفاء حولا أكتعاه وقوله قدصرت البكرة يوما أجمعا (٥٧) وعن نخاعة البصرة المنع شعل أي عم

المفيد وغير المفيد ولا يجوز  
صحت زمننا كله ولا شهر  
نفسه (واغن بكنا في مثني  
وكلا عن) تثنية (وزن  
فلا ووزن أفلا) كما  
استغنى بتثنية سي عن  
تثنية سواء فلا يجوز جاء  
الزيدان أجمعا ولا  
الهندان جمعا وان أجاز  
ذلك الكوفيون والاعنق  
قياسا معترفين بعدم السماع  
تثنية (الاول المشهور  
أن كلا للمذكر وكنا  
لله مؤنث قال في التسهيل  
وقد يستغنى بكليهما عن  
كليهما ما أشار بذلك الى قوله  
• عت بقرب الزينين  
كليهما •  
وقال ابن عصفور هو من  
تذكير المؤنث جملا على  
المعنى للضرورة كأنه قال  
بقرب الشخصين • الثاني  
ذكر في التسهيل أيضا انه  
قد يستغنى عن كليهما وكليهما  
بكليهما فيقال على هذا جاء  
الزيدان كلهما والهندان  
كلهما (وان تؤكدا الضمير  
المتصل) مستترا كان أو  
بارزا (بالنفس والعين  
بعد الضمير المتصل)  
حتمًا (عنيت) المتصل  
(ذا الرفع) نحو قوم أنت  
نفسك أو عينك وقوموا  
أنتم أنفسكم أو أعينكم فلا  
يجوز ضم نفسك ولا قوموا  
أعينكم بخلاف قام الزيدون  
أنفسهم فيمتنع الضمير

والمؤنث تعريفًا وتذكيرًا (قوله رجب) هو كصفران أريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل  
عن المحلى بأل والاقتصر في نقله اللغوي عن السعد وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواهب لشيخه  
الزرقاني أن رجب من أسماء الشهور مرفوع وان أريد به معين كما في المصباح (قوله الذلفاء) بالذال  
المججمة ثم الفاء اسم امرأة (قوله قدصرت) بتشديد الراء أي صوتت البكرة أي بكرة البئر كما  
العيني وشيخ الاسلام ذكر في تفسير البعض لها بالنخاعة فيه نظروهي بسكون الكاف ويجوز بعضهم  
فتحها (قوله ولا يجوز صحت زمننا الخ) أي باجماع الفريقين لان النكرة في الاول غير محدودة  
والتوكيد في الثاني ليس من ألفاظ الاحاطة وفي نسخ فلا يجوز بالفاء وهي أولى (قوله واغن بكنا الخ)  
قال في النكت ظاهره أن ما عد ذلك من كل وعامة وجب يستعمل في المثني والمجموع لا ر كلامه  
فيما تقدم عام خصوصًا أنه ذكر في التسهيل جواز الاستغناء بكل عن كلا وكنا ورده أبو حيان وقال  
انه يحتاج الى نقل وسماع من العرب (قوله في مثني) أي فيمادل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح  
مثني ليدخل نحو جازيد وعمركو وكلاهما وهدود عد كاتهما (قوله عن تثنية وزن الخ) قدر تثنية لان  
نفس وزن فعلا لا يصلح للمثني حتى يستغنى فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز جاء الزيدان أجمعا  
ولا الهندان جمعا وان) لو قال فلا يجوز جاء الجيشان أجمعا ولا القبيلتان جمعا وان لكان أولى لان  
ما مثل به لا يجوز وان قلنا يجوز تثنية أجمع وجمعا لانه لا يؤكدا بجمع وجمعا الامفرد ذوا بعض  
ومفردة ذات بعض فيفرض جواز تثنيتهما انما يؤكدا بجمع وجمعا واحدة مفرد ذوا بعض ومفردة  
ذات بعض الا أن يدعى الفرق بين حالي التثنية والجمع وفيه ما فيه (قوله وأجاز ذلك الكوفيون  
الخ) وهل يجزى خلافه في نواحي أجمع وجمعا وهو أكتع وكتع الخ في كلام بعضهم ما يشعر بجريانه  
والقياس يقتضيه نقله شيخنا (قوله عت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أي يتنسب أو بمعنى يتوسل  
بالقربة وعليه يحتاج الى تجريد عت عن كونه بالقربة لئلا يتكرر قوله بقرب (قوله وقال ابن عصفور هو  
من تذكير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله في التسهيل فيكون المراد أن الشاعر  
احتاج الى التذكير بتأويل الزينين بالشخصين فارتكبه فكان آتيا بكليهما في محله فليس المحل  
حيث ذكر كليهما فقط حتى يكون الايمان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كليهما او يحتتمل أنه  
تأييد وايضاح لما قاله في التسهيل بينه وبين وجه الاستغناء (قوله وان تؤكدا الضمير المتصل الخ) قال  
الفارسي وانما وجب ذلك لوقوع اللبس في بعض المواضع كالقوله هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت  
عينها الذي يحتتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت فاذا قيل ذهبت هي نفسها لم يكن لبس ولم  
يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طرد اللباب اه وايضا وانما وجب ذلك لان المرفوع المتصل بمنزلة  
الجزء فكله هو أن يؤكده أو لا يستقل من غير جنسه فأكدوه أو لا يستقل من جنسه وبعينه وهو  
الضمير المنفصل المرفوع ليكون تعهد التأكيده بالاستقلال من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان  
هما من الاسماء الظاهرة أما اذا كان المؤكدا اسمًا ظاهرًا أو ضمير رفع منفصلاً أو ضمير نصب  
مطلقًا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له اذا الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالم متصل  
لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما اختص  
هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فانهما يستعملان في غير التوكيد كثيرًا نحو علمت ما في نفسك وعين  
زيد حسنه بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد  
المرفوع المتصل بها (قوله نحو قوم أنت نفسك الخ) ونحو قنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم  
(قوله فيمتنع الضمير) لان الظاهر لا يؤكدا بالضمير لكونه دون المضمرة تعريفًا فلا يكون تكمله له  
(قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير في توكيده بعد المنفصل والمصدر

(٨ - صبان ثالث) وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم فالضمير جائز لا واجب في تثنيه ما اقتضاه كلامه هنا من  
وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره وعبارة التسهيل



نقتضى عدم الوجوب اه (وأكدوا (٥٨) بما سواهما) أى بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (لن ياتزما) فقالوا

قوموا كلكم وجاءوا كلهم  
من غير فصل بالضمير  
المنفصل ولو قلت قوموا  
أنتم كلكم وجاءوا هم كلهم  
لكان حسنا (ومامن  
التوكيد لفظي يجي مكررا)  
ما مبتدأ موصول ولفظي  
خبر مبتدأ محذوف هو  
العائد والمبتدأ مع خبره  
صلة ما وجاز حذف صدر  
الصلة وهو العائد للطول  
بالجار والمجرور وهو متعلق  
بإستقرار على أنه حال من  
الضمير المستتر في الخبر إذ  
هو في تأويل المشتق  
ومكرر حال من فاعل  
يجي المستتر وجمله يجي  
خبر الموصول أى النوع  
الثاني من نوعي التوكيد  
وهو التوكيد اللفظي هو  
إعادة اللفظ أو تقويته  
بموافقه معنى كذا عرفه  
في التسهيل فالأول يكون  
في الاسم والفعل والحرف  
والمركب غير الجملة والجملة  
تجوزاء زيدا ونكاها  
باطل باطل باطل وقوله  
فايالك المراء فانه  
الى الشرداء وللشرب  
وتجو قام زيد وتجو نعم  
نعم وقوله  
فختم حتام العناء المطول  
والجملة (كقولك ادرجي  
ادرجي) وقوله  
• لك الله لك الله •  
والثاني كقوله  
أنت بالخير حقيق قن

الواقع خبر بمعنى الامر فكأنه قال فأكد به حذف المنفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كالمكودي  
فتوكيده لافأ كده كإفعل الشاطبي لان حذف المبتدأ هو المعهود في جواب الشرط نحو وان مسسه  
الشرفيوس قنوط (قوله تقتضى عدم الوجوب) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيمكن  
الفصل بغير الضمير فان شرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيبوطى حيث قال لا يشترط في  
الفصل كونه ضميرا اه بل في الفارضى ما نصه يجوز على ضعف جازأ أعينهم وقاموا أنفسهم  
وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم وقال  
ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم اه  
(قوله يجي) حذف لامه للضرورة أو على لغة قاله الشاطبي (قوله مكررا) أى الى ثلاث مرات  
فقط لان اتفاق الادباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العزبن عبد  
السلام قال وأما تكبير رويل يومئذ لكاذبين في سورة المرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها  
ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا أفأى الآمر بكما  
تكذبان في سورة الرحمن اه (قوله وهو) أى الجار والمجرور متعلق الخ (قوله اذ هو) أى الخبر  
وهو لفظي وهذا تعليل لاستقرار الضمير فيه (قوله هو إعادة اللفظ) قال السيبوطى ولا يضر نوع  
اختلاف نحو قول الكافرين أمهلهم (قوله أو تقويته بموافقته) يوهم أن إعادة لفظه لا تقويه فيها  
وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلا نذكر في حده إلا أن يقال هو رسم ولو قال أو ذكر  
موافقته معنى لكان أولى واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لان قوله مكررا أى لفظا ومعنى  
أو معنى فقط (قوله بموافقته) ظاهر في إرادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان نطشان فانه توكيد  
لفظي مع أنه ليس بالمرادف اذ لا يفرق والمرادف يفرق قاله الدماميني ولك أن تقول ان نحو نطشان  
مرادف وعدم إفراده عارض في الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون في الاسم) استثنى  
من ذلك الاسم المحذرا اذ كالعامل فانه لا يجوز أن يكرر توكيد التلايمع العوض والمعوض منه  
لمسا يأتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى أنه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم  
الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره فاعرفه  
فانه متين (قوله ونكاها باطل باطل باطل) أى من قوله صلى الله عليه وسلم أياما مرة نسكت  
نفسها بغير ولى فنكاها الخ (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغته (قوله ونحو  
نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب (قوله لك الله  
لك الله) شطريبت من الهزج (قوله والثاني) أى تقويه اللفظ بموافقته معنى ويكون أيضا في الاسم  
والفعل والحرف والجملة كما في التصريح وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير  
للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى  
لنا وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدر به بتقدير لام التعليل أى لان كانت الخ  
والدعائر بالعين المهملة ثم المثلية جمع دعشور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا قال  
العيني وقضية قول الشمني المعنى أول مشرب نشربه يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر  
مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صهم من باب  
علم أصله اصمى بوزن اعلمى نقلت فحة الميم الاولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها  
وأدغمت الميم في الميم والخطاب للاذن وصهام أصله اسم فعل وهو توكيد لفظي وقال كثير الخطاب  
للهاهية وصهام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العيني القولين ويؤيد هذا القول قول  
القاموس بعد أن ذكر أن صهام كقطام اسم للهاهية مانصه وصمى صهام أى زيدا ياداهية

وقوله وقلن على الفردوس أول مشرب • أجل جيران كانت أبيضت دعائره وقوله • صمى لما فعلت وصهام  
يهود صهام • ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل بـ تنبيه على الاكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل وكثيرا ما يقترن



بعاطف نحو كلا سيعلون  
 الآية ونحو - وأولى لك  
 فأولى ونحو ما أدراك ما  
 يوم الدين الآية ويأتي  
 بدون نحو قوله عليه  
 الصلاة والسلام والله  
 لا غزون قريش ثلاث  
 مرات ويجب الترتيب عند  
 إتمام التعداد نحو ضربت  
 زيداً ضربت زيداً ولو قيل  
 ثم ضربت زيداً توهم أن  
 الضرب تكرر من مرتين  
 تراخت أحدهما عن  
 الأخرى والغرض أنه لم يقع  
 منك الأمر واحدة اه  
 (ولا تعد لفظ ضمير متصل  
 • الأسماع اللفظ الذي به  
 وصل) فتقول قتقت  
 وعجبت منك منك لأن  
 أعادته مجرد تخرجه عن  
 الاتصال (كذا الحروف  
 غير ما تحصلا • به جواب  
 كنعم وكبلى) وأجل  
 وجبرواي ولأن تكونها  
 كالجزم من معيها فيعاد  
 مع المؤكد ما اتصل  
 بالمؤكدان كان مضمر  
 نحو أبعدهم أنكم إذا تم  
 وكنتم ترابوا وعظاما أنكم  
 مخرجون ويعاد هو أو  
 ضميره أن كان ظاهرا نحو  
 ان زيدا ان زيدا فاضل  
 أو ان زيدا انه فاضل وهو  
 الأولى ولا بد من الفصل  
 بين الحرفين كما رأيت وشذ  
 اتصالهما كقوله

وصمام صمام تصاموا في السكوت اه لكن الاستشهاد بالبيت مبني على القول الأول كما لا يخفى  
 وبما قررناه يعلم ماني كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أي وهو ثم خاصة كافي  
 التصريح وجعل الرضى الفاء كنم ويؤيده أولى لك فأولى والمراد بعاطف صورة لان بين الجملتين تمام  
 الاتصال فلا تعطف الثانية على الأولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولان الحرف لو كان عاطفا  
 حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال في التوضيح  
 الآية قال صاحب التصريح أي ثم أولى لك فأولى فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعده ثم  
 والشارح مثل باولى لك فأولى ولم يرد جعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء  
 كنم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لان أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أي لك أو أولى فعل  
 فيه ضمير مستتر على ما أتى وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة بجملة وقوله ثم أولى لك فأولى تأكيد  
 للجملة قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولي وهو القرب وأصله  
 أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كافي رد في لكم أو أولى له الهلاك وقيل أفعّل من الويل بعد القلب  
 وقيل أفعّل من آل يؤل بمعنى عقباه النار اه (قوله الأسماع اللفظ الذي به وصل) سواء كان اسما  
 أو فعلا أو حرفا (قوله وعجبت منك منك) وزيد مرت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب  
 (قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للمضمر وعلام للمستخبر ووعد للطالب وبمعنى نعم جبر وأجل  
 وای كافي المعنى وأما بلى فلا تقع باطراد الأبعد النفي مجرد الخوض عن الذين كفروا أن لن يبعثوا  
 قل بلى أو مقرروا بما استفهام حقيقي كأن يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى أو توخي نحو أم  
 يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريري نحو ألسنت بر بكم قالوا بلى أجزوا النفي مع التقرير  
 مجرى النفي مجرد في رده بلى رعي اللفظ وحده هذا هو الأكثر ويجوز عند أمن اللبس أن يحجب  
 بنعم رعي المعنى الههزة والنفي الذي هو إيجاب الأثرى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء  
 المفرغ فلا يقال أليس أحد في الدار ولا أليس في الدار إلا زيد ولهذا نازع جماعة كالتسهيلي فيما حكى  
 عن ابن عباس في الآية أنهم لو قالوا نعم لكفر وانهم لو أجيبوا بكم نعم لم يكف في الإقرار  
 لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل في الإسلام بلاه إلا الله برفع الاله لا احتمال نفي الوحدة كذا في المعنى  
 وانما كان التقرير مع النفي إيجابا لان الههزة للنفي ونفي النفي إيجاب ولان غرض المتكلم تقرير  
 المخاطب بالإيجاب • وحاصل المقام أن قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمنع بلى لعدم النفي ومقام  
 زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمنع لا لان النفي الإثبات للنفي وأقام زيد كقام زيد فان أثبت  
 القيام قلت نعم وان نفيتسه قلت لا وتمنع بلى ولم يقم زيد بكم يقم زيد فان أثبت القيام قلت بلى  
 وتمنع لا وان نفيتسه قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جازلك أن تثبت بنعم  
 كما مر فعلم أن بلى لا تأتي الأبعد نفي وأن لا تأتي الأبعد إيجاب وأن نعم تأتي بعدهما قاله في المعنى  
 (قوله لتكونها) أي الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أي ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف  
 وكذا الضمير ان قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو الأولى) لانه الأصل وأما الأولى فن وضع  
 الظاهر موضع المضمرة قبل من الثاني في رجة الله هم فيها خالدون في الثانية تو كيد للأولى وأعيد  
 مع الثانية ضمير رجة ولعله مبني على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفي رجة الله متعلق بخالدون أما  
 على أن في رجة الله خبر عما قبله وهم فيها خالدون جملة مستأنفة فليست الآية بما نحن فيه قال في  
 المعنى ولا يكون الجار والمجرور تو كيد الجار والمجرور لان الضمير لا يؤكّد الظاهر لان الظاهر  
 أقوى ولا يكون المجرور بدل من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر اه  
 لكن ذكر في محمل آخر أن النحويين أجازوا ابدال المضمرة من المظهر (قوله ولا بد من الفصل بين  
 الحرفين) هذا يقوم مقام إعادة ما اتصل به وبعبارة السيبوطي أو حرف غير جوابي لم يعد اختيارا



ان ان الكريم يحلم عالم • برين من اجاره قد ضيما واهل منه قوله حتى تراها وكاثر وكاثر • أعناقها مشدات بقرن وقوله • لبت شعري هل تم هل آتيتهم • وقوله • لا يذنبك الا مبي تأسيما • مامن حمام أحد معصما للفصل في الاولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف واشد منه قوله (٦٠) فلا والله لا يلقي لماني • وللا ما بهم ابدادوا • ليكون الحرف المؤكد وهو اللام

موضوعا على حرف واحد  
 وأسهل من هذا قوله  
 • فأصعبن لا بألته عن  
 بما به • لان المؤكد على  
 حرفين ولا اختلاف للفظين  
 أما الحروف الجوابية  
 فيجوز أن تؤكدها بأعادة  
 اللفظ من غير اتصالها  
 بشئ لانها العصة الاستغناء  
 بهم عن ذكر الحجاب به هي  
 كالاستقلال بالذلة على  
 معناه فتقول نعم نعم وبلى  
 بلى ولا لا ومنه قوله  
 لا لأبوح بحب بذة انها •  
 أخذت على موافقا وعهودا  
 (ومضمرا الرفع الذي قد  
 انفصل • أكذبه كل ضمير  
 اتصل) نحو قوم أنت ورأيتك  
 أنت ومررت بك أنت  
 وزيد جاء هو ورأيتي أنا  
 • تنبيه • إذا أتيت  
 المتصل المنصوب بمنفصل  
 منصوب نحو رأيتك أياك  
 فذهب البصريين انه  
 بدل ومذهب الكوفيين  
 أنه توكيد قال المصنف  
 وقولهم عندى أصح لان  
 نسبة المنصوب بالمنفصل  
 من المنصوب المتصل  
 كنسبة المرفوع بالمنفصل  
 من المرفوع المتصل في نحو  
 فعلت أنت والمرفوع  
 تأكيد • باجماع  
 • خاتمة • في مسائل منثورة

الامع ما دخل عليه أو مفصلا (قوله يحلم) يضم اللام في المضارع وكذا الماضي (قوله حتى تراها)  
 أي المطى والقرن جبل يقرب به البعيران (قوله تأسيما) أي اقتداءه من قبلك من الصابرين  
 (قوله للفصل في الاولين بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة لاول الاولين أعني قوله  
 وكانت وكاثر فان مجموع وكاثر الثانية تأكيد لمجموع وكاثر الاولين قالوا ومن جملة المؤكد فلم يفصل  
 بين المؤكد والمؤكده بالعاطف اه ولا يخفى أن ما ذكره غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كان  
 فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه الشارح لكن يرد على هـ لئلا أن العاطف  
 الذي يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضي لا الواو الا أن يجعل التقييد بتم والفاء للفصل  
 بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر (قوله واشد منه) أي من قوله ان ان الكريم الخ (قوله لا ياني)  
 أي لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أي من قوله وللا ما بهم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح الكاف  
 على حرفين أي فبعد عن قوله للما بهم وقرب فوع قرب لقوله ان ان الكريم وصرح توكيده عن بال •  
 لان الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ومن الاول فاسأل به خبير اف هو توكيد بالمرادف (قوله  
 فيجوز أن تؤكده) الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كسر كافي تؤكده فتدبر (قوله بتنه) بفتح  
 الموحدة وسكون المثناة بعد هافون اسم محبوبته (قوله أكذبه كل ضمير اتصل) لكن على وجه  
 استعارته في توكيد ضمير النصب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المصنف عن  
 توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بمنفصل مرفوع وينبغي أن لا يتوقف في جواز الاول  
 وقتضى منع الثاني أنه لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت وفي المغنى ان أنت من  
 نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا أو توكيدا أو مبتدأ أو الاول أرجح فالثاني (قوله والمرفوع  
 تأكيد باجماع) أي يجوز أن يكون توكيدا باجماع كما يجوز أن يكون بدلا لاجتماع انما هو على  
 جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أي لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه  
 وتقدم ما فيه (قوله وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعنيهما أنفسهما (قوله باما) أما  
 الفصل بغيرها فتأب كقولته تعالى ولا يحزن ويرضين بما آتيتن كاهن (قوله اما أجمعين واما  
 بعضهم) محط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد باما لا قوله واما  
 بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا بدليل لم يخفى القوم كلهم بل بعضهم أو  
 ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الامامين وأقره من  
 الاشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من افادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن  
 نحو طابت نفس زيد وفتأت عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليساعلى حالهما  
 في التوكيد و يرد عليه نحو جاء في نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهما وفي التنزيل كتب بكم على نفسه  
 الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أولانه  
 لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لاسم (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوي فلا يبعد  
 معموله وهو المبتدأ من التأكيدي ولى لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء  
 سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لان رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالاول)  
 أي ولى لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ

• الاول لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح وأجاز الخليل نحو مررت بزيدا وآتاني أخوه أنفسهما ثان  
 وقدره هما صاحبا أنفسهما الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكده باما على الاصح وأجاز انفراد مررت بالقوم اما أجمعين واما  
 بعضهم الثالثة لا يلى العامل شئ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الاجمعا وعامة • مطلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم  
 ورأيت جميعهم وعامتهم ومررت بجمعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالاول نحو القوم كلهم قائم



والرجلان كلاهما قائم  
 والمرأتان كاتهما قائمة  
 والثاني كقوله • عيداذا  
 والت عليه دلاؤهم •  
 فيصدر عنه كلاهما وهو ناهل  
 • وقولهم كليهما أو عمراى  
 أعطاني كليهما وما أقوله  
 فلما تبينا الهدى كان كلنا  
 على طاعة الرحمن والحق  
 والتقى •

فاسم كان ضمير الشأن  
 لا كلنا • الرابعة يلزم  
 تابعيه كل بمعنى كامل  
 وإضافته الى مثل متبوعه  
 مطلقا نعمتالانوكيدانحو  
 رأيت الرجل كل الرجل  
 وأكلت شاه كل شاه  
 • الخامسة يلزم اعتبار المعنى  
 في خبر كل مضافا الى تكرة  
 نحو كل نفس ذائقة الموت  
 كل حزب بما لديهم فرحون  
 ولا يلزم مضافا الى معرفة  
 فتقول كلهم ذاهب  
 وذاهبون والله أعلم

﴿العطف﴾

(العطف اماذوي بيان أو  
 نسق والغرض الاتن بيان

ماسبق) وهو عطف البيان  
 (فذو البيان تابع شبيه  
 الصفة • حقيقة القصد به  
 منكشفة) فتابع جنس  
 يشمل جميع التوابع وشبه  
 الصفة تخرج لعطف  
 النسق والبدل والتوكيد  
 وحقيقة القصد الى آخره  
 لإخراج النعت أى انه  
 فارق النعت من حيث انه  
 يكشف المتبوع بنفسه  
 لا بمعنى فى المتبوع ولا فى

ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الاول والمثال يكفى فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم  
 تأكيد للقوم لا مبتدأ (قوله يمد) أى يضطرب والضمير فيه وفى عليه وعنه لماء البئر وفى نسخ عنها  
 فيكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر أى يذهب عنه كلها أى كل من الجماعة أصحاب الدلا وهو ناهل  
 أى ريان (قوله لا كلنا) أى جملا على الكثير لانه اذا جعل اسم كل ضمير الشأن كان كلنا مبتدأ مخبرا  
 عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسم المكان كان استعما الاله اعلى ما ثبت  
 لها بقله (قوله يلزم تابعيه كل) أى ولا يجوز قطعها وان كانت كل التى بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز  
 قطعه وكان وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل  
 لمكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل كامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف اليه  
 على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أى لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء  
 فى أى الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك الأان يفرق  
 فتدبر وقوله مطلقا أى سواء تبع معرفة أو تكرة كما يشهد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) أى معنى كل  
 ومعناها بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر للتكرة المضاف اليها كل (قوله فى خبر كل) قيد بالخبر  
 لان ما فيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم  
 اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة فى قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين فيجعل يأتين  
 استئنافا لصفة وكذا من كل شيطان ماردا لا يسمعون مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسم معنى  
 أيضا اذ لا معنى للعظم من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع فى الكل المجموعى نحو أعطاني كل  
 رجل فاغنى فى اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد أفاده الدما بينى وجمع الامر من قوله  
 تعالى ووفيت كل نفس ما علمت وهو أعلم بما يفعلون فأفردوا لولا وجع ثانيا للدلالة على تعدد دفنى  
 مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز  
 رعايه لفظ كل فى الافراد والتد كبير ومعناها هذا مادارج عليه المصنف فى تهليله وذهب ابن هشام  
 الى أنه يجب فى خبرها رعايه لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو وكلهم آتية كل أولئك كان عنه مسؤولا  
 هذا كله اذا ذكر المضاف اليه فان حذف فالذى صوبه ابن هشام أنه ان كان المقدر مفردا تكرة  
 وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا مع رفوا وجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح به لم يجب  
 الجمع تنبيه على حال المحذوف فيها فالاول نحو قول كل يعمل على شاكلته أى كل أحد والثاني نحو وكل  
 كانوا ظالمين أى كلهم ٥١ دما بينى باختصار

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وسمى هذا التابع عطف البيان لان المتكلم يرجع الى  
 الاول فأوضحه به (قوله شبه الصفة) أى فى الايضاح والتخصيص وغيره فاقدجا للمدح على ما فى  
 الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لاعلى جهة التوضيح وللتأكيد على  
 ما ذهب اليه بعضهم فى يا نصر نصر الكعبى فى الهمع عن المصنف أن الاولى جعله توكيدا لفظيا  
 قال لان حق عطف البيان أن يكون للاول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله  
 حقيقة القصد الخ) أى الأصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى للمدح ونحوه (قوله لإخراج  
 النعت) اعترضه شيخنا بان النعت كفى التصريح يخرج بقوله شبه الصفة لان شبه الشيء غيره وعلى  
 هذا يكون قوله - حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان للإخراج (قوله من حيث انه  
 يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الاجامدا والنعت لا يكون الامشقا أو مؤولا به  
 على ما مر (قوله فأولنه الخ) تفرع على قوله شبه الصفة وفى نفسى من عبارته شئ لانه ان جعل قوله  
 أولا من وفاق الاول بيانالمقدماعليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الاول وان جعل قوله ثانيا

سببيه (فأولبئه من وفاق الاول) وهو المتبوع (مامن وفاق الاول)



النعته (ولي) وذلك أربعة من عشرة أوجه الأعراب الثلاثة والأفراد والتذكير والتسكير وفروعهن وأما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فخالف (٦٢) لاجماعهم وقوله وقول الجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه فخالف

بقول سيديويه في يا هذا اذا الجملة ان ذا الجملة عطف بيان مع ان الاشارة أوضح من المضاف الى ذى الاداة واذا كان له مع متبوعه ما للنعته مع معنونه (فقد يكونان منكرين • كما يكونان معرفتين) لان النكرة تقبل التخصيص بالجاء كما تقبل المعرفة التوضيح بنحو ليست ثوبا جبة هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور وجوزوا ان يكون منه أو كفارة طعام مساكين فيمن فون كفارة ونحو من ماء صديد وذهب غير هؤلاء الى المنع وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف قال ابن عصفور واليه ذهب أكثر النحويين وزعم الشلوبين أنه مذهب البصريين قال الناظم ولم أجده هذا النقل من غير جهته وقال الشارح ليس قول من منع بشئ وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسماء أو كنية أو لقبا (وصالح البدلية يرى في غير ما يمنع فيه احلاله محل الاول كما في) نحو يا غلام يعمر! وقوله • أيا أخونا عبد شمس ونوفلا • ونحو بشر تابع البكري) في قوله

بيان ما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال في كلامه تكرار (قوله النعته) أي الحقيقي لانه يجب في البيان أن يكون كالمبين في الافراد والتذكير وفروعهما كالنعته الحقيقي بخلاف النعته السببي كالم (قوله فخالف لاجماعهم) أي على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفًا وتسكيرًا وافرادًا وغيره وتذكيرًا وغيره ومقام فخالف لايات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسننقل عن الرضى تجويزًا تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلًا لتصریحهم بان المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير وافي بالعدّة تعين القطع بخروج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أي منها مقام ابراهيم (قوله أوضح من متبوعه) أي أعرف وانما أوجبنا توضيحه البيان من المبين ولم يوجب أحدًا أو توضيحه النعته من المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعته لان البيان يوضح المبين ببيان حقيقة فهو كالتعريف بخلاف النعته (قوله ذا الجملة) بضم الجيم الشعر الواصلة الى المنكبة (قوله ان ذا الجملة عطف بيان) لم يجعله نعمًا لما مر أن نعت اسم الاشارة لا يكون الا محليًا بال (قوله) واذا كان له الخ) أشار به الى أن قوله فقد يكون الخ مفرغ على قوله فأولئك الخ لا على قوله شبه الصفة حتى رد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرغ على قوله شبه الصفة فتأمل (قوله فقد يكون الخ) أتى به مع علمه مما قبله رداعلى المخالف (قوله فيما سبق) أي من المثال والالتين وقوله البدلية أي بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالح البدلية يرى) أشار بتعبيره بالصلاحيّة الى ما صرح به في التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل في غير المستثنيات لان الاصل في المتبوع أن لا يكون في نية الطرح وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى ومال الدماميني الى أولوية الابدال معلا بما لا ينهض فانظره في حاشية شيخنا وبقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كرز باضم فالقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحنا أحدهما وهو البيان عند غير الدماميني والابدال عنده وأما تساويهما فختلف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار القولين في رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم جواز الامرين على مقصدين فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثاني بيانًا لانه فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول كالتوطئة له فهو بدل (قوله يعمر!) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلًا من أخونا لانه لا بد له بل لعدم صحة ذلك في المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكري) أي من كل تركيب عطف فيه اسم خال من ال على معرفتها مضاف اليه وصف محلي بها (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري وترقبه حال من المستتر في عليه وقول البعض تبعًا للعيني عليه متعلق بوقوعه بالزم عليه تقديم معمول معمول ووقوعه مفعول له حذف متعلقه أي ترقبه لاجل وقوعها عليه (قوله وليس أن يبدل بالمرضى) راجع للصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله رداعلى الفراء المحو للابدال (قوله لا تمتنع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووصل ال بهذا المضاف الخ (قوله يتعين أيضا العطف الخ) يعني أن في كلام الناظم قصور الانه لم يستوف الصور التي لا يصلح فيها البيان للبدلية (قوله في نحو هند الخ) أي من كل تركيب أو رثت فيه البدلية الاختلال ليكون البدل على تقدير

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه ووقوعا بشر عطف بيان من البكري عامل (وليس أن يبدل) منه (بالمرضى) لا تمتنع أنا الضارب زيد نعم الفراء بجريته فيجوز الابدال تنبيهه يتعين أيضا العطف ويمتنع الابدال في نحو هند ضربت زيد أخاه وزيد جاء الرجل أخوه لان البدل في التقدير



عامل آخر وان صح حلوه محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثاني محل الاول  
 نحو يا ايها الرجل غلام زيد وكلا اخويك زيد وعمر وعندي ويا زيد الحارث ويا زيد هذا اذ يلزم على  
 البدلية اتباع اى فى النداء بغير ذى ال واذافة كلالا الى اثنين بنقرق وادخال باعلى ذى ال واسم  
 الاشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور وصورتى المتن مبنى على ان البدل لا بد ان يصلح لحلوله  
 محل الاول ونظر فى ذلك ابن هشام مع حزمه فى المعنى بأنهم يغفرون فى الثواني ما لا يغفرون فى  
 الاوائل وقد جوزوا فى انك أنت زيد كون أنت تو كيدا او كونه بدلا مع أنه لا يجوز ان أنت وفى  
 المستوفى اولى ما يقال فى نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وذك  
 الدمامينى من صور تخلف ذلك فتنت هذا حسن لها واو اكلت الارغفة جزء منها (قوله من جملة اخرى)  
 اى بناء على الصحیح ان البدل على نية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البدل) قال الرضى  
 انا الى الا ان لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا  
 البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو  
 المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود  
 هو الاول والجواب انا لان سلم ان المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثاني فقط ولا فى سائر الابدال الا  
 الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود به دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال  
 الثلاثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بد لك من فائدة صوت الكلام الفصحى عن اللغو وهى فى بدل  
 الكل كون الاول اشهر والثاني مشتق على صفة نحو برجل صالح او العكس نحو برجل صالح زيد  
 والعالم زيد او مجرد الابهام ثم التفسير نحو برجل زيد وفى بدل البعض وبدل الاشتمال الاخير فادعاء  
 كون الاول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب  
 اليه لاجله ادعى خلاف الظاهر فما كان من بدل الكل لا يوضح الاول يسمى بعطف البيان واما  
 فرقهم بان البدل على تكرير العامل فان سلم فيما يكور العامل فيه ظاهر المراد سلم وان سلم فلنا  
 ان ندعيه فيما سموه عطف البيان وفرقهم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفا وتكثيرا بخلاف  
 البيان والمبين لئلا يمنع تجوز التخالف فى البيان والمبين ايضا اه باختصار (قوله فى ثمان مسائل)  
 زيد ثلاث اخرى كون المتبوع فى البدل فى نية الطرح قيل غالبوا وقال الزمخشري فى المفصل مرادهم  
 بكون البدل فى نية طرح الاول انه مستقل بنفسه لا متمم لتبوعه كالتأكيده والصفة والبيان لا  
 اهدار الاول الا ترى انك لو اهدرت الاول فى نحو زيد رايت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اه  
 بخلافه فى البيان وكون حذفه فى البدل جائزا عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالاخفش قوله تعالى  
 ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب فجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف اى تصفه بخلافه فى  
 البيان وكون البدل يجوز قطعه كما سياتى بخلاف البيان الاعلى قول (قوله نظير النعت فى المشتق)  
 اى فكما ان الضمير لا ينعى ولا ينعى به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان  
 للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لان المبدل منه فى نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده  
 فى المعنى بأنه لا اثر لتقديم عدم العائد مع وجوده حسا قال ولولزم اعطاه منوى الطرح حكم المطروح  
 لزم اعطاه منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمنع ضرب زيد اغلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا تبلى  
 ابراهيم ربه والاجماع اه ويجوز كونه بيانا لما امرتى به او بدلا منه بتأويل قلت بامرت اذ  
 القول الحقيقى لا يعمل فى العبادة وان على الجميع مصدرية وجوز الزمخشري كونها مفسرة  
 بتأويل قلت بامرت واستحسنه فى المعنى قال وعلى هذا فمفسرهم فى المفسرة ان لا يكون فى الجملة  
 قبلها حرف القول اى باقيا على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بأن الله لا يقول ربي وربكم  
 ووجب باحتمال ان يكون مقول الله الذى امر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعدة من مقول عيسى

من جملة اخرى فيقول  
 الربط من الاولى بخلاف  
 العطف **خاتمة** يفارق  
 عطف البيان البدل فى  
 ثمان مسائل • الاولى  
 ان العطف لا يكون مضمرا  
 ولا تابعا لمضمرا لانه فى  
 الجوامد نظير النعت فى  
 المشتق واما قول الزمخشري  
 ان ان اعبدوا الله بيان  
 للهاء فى الاما امرتى به

(قوله دعوى الخ) ان سلم  
 ان الثاني فى البدل مقصود  
 ايضا فالفرق حينئذ جلى  
 وقولهم دون متبوعه اى  
 ليس مقصودا بالذات وان  
 منع اتجه عدم الجلاء لسكنه  
 خلاف اجماعهم وان جعل  
 الاثنين مقصودين فى  
 العطف والبدل منع على  
 ان هذا سوء ظن بالائمة  
 (قوله لنا منعه) قدح فى  
 الاصطلاح



وقت خطابه قومه على حدا ناقشنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون مقول الله اعمدوا  
 الله بلثرتهم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالسكلم وعنهم بالخطاب (قوله فردود) أى بما  
 تقدم من كونه نظير النعت في المشتق فيجعل بدلا أو خبر مبتدا محذوف وانصر الدماميني للزمخشرى  
 ورجح جواز كونه عطف بيان قال ولا يلزم من كون شئ نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه الأترى أن  
 المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك  
 لا يمنع نعت المنادى عند الجمهور اه مع أن الكسائى يجهز نعت الضمير (قوله أنه لا يكون جملة)  
 يشكل عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس  
 اليه الشيطان وكما يشكل على هذا يشكل على قوله أنه لا يكون تابعاً لجملة (قوله بشرطه الذى ستعرفه  
 في موضعه) هو كون الثانى معه زيادة بيان كفى قراءة يعقوب وترى كل أمه جائئة كل أمه تدهى الى  
 كتابها ينصب كل الثانية فانه قد اتصل به ان كرسب الجثو (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أى تبعاً  
 لابن الطراوة واحتجوا بان الشئ لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلام من البدل وعطف  
 البيان مبين لمتبوعه وان كان التبيين في البدل غير مقصود بالذات وبجمله لكونه على تقدير العامل  
 وفي عطف البيان مقصود بالذات ومفرد وحيد فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع اذا  
 كان معه زيادة كالبدل (قوله ما ينبنى على هاتين) فينبى على السابعة امتناع بدلية نحو يعمر  
 وبشرى يا غلام يعمر وأنا ابن التارك البكرى بشرى على الثامنة امتناع بدلية نحو أمها وأخوه  
 فى هند ضربت زيدا أمها وزيد جاء الرجل أخوه وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من القصور

﴿عطف النسق﴾

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهسى اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام  
 أنسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام  
 المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى أن النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة  
 والاضافة لادنى ملاسبة أى عطف اللفظ الذى سبى به على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة أقسام  
 • أحدها العطف على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاء من امرأة  
 ولا يزيد جر زید لان من الزائدة لا تعمل فى معرفة الثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل  
 فى القصر فلا يجوز مرت زيد وعمراً بالنصب خلافاً لابن جنى وكون المحل بحق الاصلة فلا يجوز هذا  
 ضارب زيد وأخيه خلافاً للبغداديين ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم  
 بيانه فلا يجوز ان زيد وعمراً قائمان برفع عمرو وقد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد  
 قائماً لكن أو بل قائداً لان فى العطف على اللفظ اعمال مافى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار  
 الابتداء مع زواله بدخول النامض فلم يوجد المحرز والصواب الرفع على اضممار مبتداه الثالث العطف  
 على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم وأما كثرة دخوله فشرط الحسن ولهذا حسن است  
 قائماً ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائماً ولا قاعد بالجر والفرق بين القسمين الاخيرين أن العامل  
 فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم فقود دون أثره (قوله تال  
 بحرف متبوع عطف النسق) قال شيخنا أى معطوف النسق تال مع حرف متبوع اه فاشار الى أمور  
 ثلاثة لا تخفى تال (قوله بحرف) ولو تقدير الان حذف العاطف جائز عند المصنف نظماً ونثراً وان لم يكن  
 المقام مقام سرد الاعداد على ما أفاده الهوتى (قوله متبوع) أى موضوع للاتباع وهو نثرى بل الثانى  
 مع الاول فى عامه غزى (قوله يخرج ماعدا عطف النسق منها) أى وما عدا عطف البيان المسبوق  
 باى التفسيرية بتدليل كلامه بعد ماعدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلاً سيعلمون ثم كلاً  
 سيعلمون لان هذا أيضاً ما يخرج بقوله متبوع أى محصل للاتباع نعم ان جعلت البناء فى قوله بحرف

فردود الثانية أن البيان  
 لا يحالف متبوعه فى  
 تعريفه وتنكيره كما مر  
 • الثالثة أنه لا يكون جملة  
 بخلاف البدل فانه يجوز  
 فيه ذلك كما سأتى • الرابعة  
 أنه لا يكون تابعاً لجملة  
 بخلاف البدل • الخامسة  
 أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفاعل  
 بخلاف البدل • السادسة  
 أنه لا يكون بلفظ الاول  
 بخلاف البدل فانه يجوز  
 فيه ذلك بشرطه الذى  
 ستعرفه فى موضعه هكذا  
 قال الناظم وابنه وفيه نظر  
 • السابعة أنه ليس فى نية  
 احلاله محل الاول بخلاف  
 البدل • الثامنة أنه ليس  
 فى التقدير من جملة أخرى  
 بخلاف البدل وقدم قريباً  
 ما ينبنى على هاتين وسيأتى  
 بيان ما يختص بالبدل  
 فى باب ان شاء الله تعالى  
 والله أعلم

﴿عطف النسق﴾

(تال بحرف متبوع عطف  
 النسق) فتال أى تابع  
 جنس يشمل جميع التوابع  
 وبحرف يخرج ماعدا  
 عطف النسق منها ومتبوع  
 يخرج نحو مرت بعض نفر  
 أى أسد فان أسداً تابع  
 بحرف وليس معطوفاً  
 عطف نسق



بل بيان لان أي ليست بحرف متبوع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحروف الا التي ذكرها ( كاختصاص  
بودوناه من صدق) فثما، تابع لودبالواوهي حرف متبوع (فالعطف مطلقا بواو) و(ثم) و(فا) و(حتى) و(أم) و(أو) فهذه  
الستة تشترك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا (كفيك ٦٥) صدق و(وفا) وهذا ظاهرا في الاربعة

الاول وأما أم وأو فقال  
المصنف أكثر النحويين  
على أنهم ما يشركان في اللفظ  
لاني في المعنى والصحيح أنهما  
يشركان لفظا ومعنى مالم  
يقضيضا اضرا بالان القائل  
أزيد في الدار أم عمرو عالم  
بان الذي في الدار أحد  
المذكورين وغير عالم  
بتعيينه والذي بعد أم مساو  
للذي قبلها في الصلاحية  
لثبوت الاستقرار في الدار  
واتقائه وحصول المساواة  
انما هو بام وكذلك أو  
مشركة لما قبلها وما بعدها  
فيما يجاء بها الا حله من شك  
أو غيره اما اذا اقتضيا  
اضرابا فانهما يشركان  
في اللفظ فقط وانما لم يبنه  
عليه لانه قليل (وأتبع  
لفظا بحسب) أي فقط بقية  
حروف العطف وهي (بل  
ولا) و (لكن) كلم بيد  
امر ولكن طلا) وقام زيد  
لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو  
والطلا الولد من ذوات  
الظلف بظنيبه في اختلاف  
في ثلاثة أحرف مما ذكره  
هنا وهي حتى وأم ولكن  
أما حتى فذهب الكوفيون  
أنها ليست بحرف عطف  
وانما يعرفون ما بعدها  
باضمار وأم أم فذكر  
النحاس فيها خلافا لأن أبا

سببية تخرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسبوق بای التفسيرية والتوكيد المسبوق  
بإعطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أي والعاطف لكن الشارح لم يحرج على  
هذا الوجه (قوله بل بيان) أي عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف الا هذا (قوله ليست  
بحرف متبوع) لعمدة حذفها لفظا وتقديرًا والعاطف ليس كذلك ورده الدماميني بان العاطف قد  
يحذف لفظا وتقديرًا اذا صح الكلام بدونه كما في الاخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما  
في أشكو اليك شي وخزي اذ يصح حذف الواو فيصير الثاني توكيدا (قوله على الصحيح) وقال  
الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد ترددت اذنة بين المبتدأ والخبر تأكيذا للاتحاد  
وزيادة في البيان كما قاله السيد الجرجاني مثال ذلك قول صاحب المعنى وقالوا التقدير في قوله تعالى أفن  
يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كن ينعم في الجنة اه فزاد أي بين المبتدأ وهو التقدير بمعنى  
المقدر والخبر وهو كن ينعم في الجنة ونكف الدماميني جعلها تفسيرية يجعل خبر التقدير محذوفا  
تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدر افسره بقوله أي كن ينعم في الجنة فأحرص على هذه الفائدة  
تنفعل في مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر أي استقراره كونه مطلقا عن  
التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو جازع عند الاخفش والمصنف ويجوز كونه  
حالا من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة  
تسعة وهي ثلاثة أقسام ما يشترك في اللفظ فقط دائما وهي ثلاثة بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين  
فيها بالاثبات والنفي اذا ما قبل بل ولكن منفي وما بعدها مثبت ولا بالعكس وما يشترك لفظا ومعنى  
دائما وهو أربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشترك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو  
فان قلت الواو في عطف الجوار تشترك لفظا فقط قلت هي مشتركة في المعنى أيضا قطعًا لان العطف  
في مثل وأرجلكم بالخفض انما هو على الوجود وليكن ناسبت في الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب  
مقدر لا اشتغال المحل بحركة المناسبة أفاده ابن هشام (قوله كفيك صاق و(وفا) لاحاجة اليه بعد قوله  
كاختصاص الخ (قوله والصحيح أنهم ما يشركان الخ) الخلاف لفظي لان القائل بعدم تشريكهما في المعنى  
أراد بالمعنى معنى العامل لان الاستقرار في الدار مثلا انما هو ثابت لاحد المتعاطفين لا بعينه فقط  
لا لهما معا والقائل بتشريكهما في المعنى أراد بالمعنى ما يفيد أم من احتمال كل من متعاطفي الثبوت  
استقراره في الدار واتقائه عنه وصلاحيه كل منهما له أفاده الشاطبي (قوله مالم يقضيضا اضرابا)  
أي فانها حينئذ يشركان في اللفظ فقط كما سيأتي (قوله لانه قليل) أي ولان اطلاقه متيسر بما يأتي  
في كلامه فلا اعتراض (قوله والطلا) أي بفض الطاء مقصورا أو أما الطلاء بالكسر مدودا فالخبر وأما  
المضموم فمدوده الدم مقصوره الاعناق أو اصولها جمع طلبه أو طلاء كذا في القاموس (قوله  
الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف  
في أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا وهي اما بالكسر وأى والا واين وكيف وهلا وليس (قوله  
ليست بحرف عطف) أي بل حرف ابتداء (قوله وانما يعرفون ما بعدها باضمار) أي باضمار عامل في  
نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أبالك ومررت بهم حتى أبيلك يضمرون جاء ورأيت والباء  
ويجمعون حتى ابتدائية (قوله فالمعنى أم عمرو قائم) أي فيكون ما بعدها في مثل هذا التركيب مبتدأ  
محذوف الخبر وفي النصب والجرح يقدر المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) فرض في المعنى

(٩ - صبان ثالث) عبادة ذهب الى أنها بمعنى الهزيمة فاذا قلت أقام زيد أم عمرو فالمعنى أم عمرو قائم فتصير على مذهبه  
استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة  
الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين والثاني أنها عاطفة



لانها قالوا انها عاطفة ولما  
مثلا للعطف بها مثله  
بالواو والثالث ان العطف  
بها أو أنت مخير في الاثنان  
بالواو وهو مذهب ابن  
كيسان وذهب يونس الى  
أنها حرف استدراك  
ولست بعاطفة والواو قبلها  
عاطفة لما بعدها على  
ما قبلها عطف مفرد على  
مفرد ووافق الناظم هنا  
الاكثرين ووافق في  
التسهيل يونس فقال فيه  
وليس منها لكن وفاقا  
ليونس اه (فاعطف بالواو  
لاحقا أو سابقا في الحكم  
أو مصاحبا موافقا) فالاول  
نحو ولقد أرسلنا نوحا  
وابراهيم والثاني نحو  
كذلك يوحى اليك والى الذي  
من قبلك والثالث نحو  
فانجيها وأصحاب السفينة  
وهذا معنى قولهم الواو  
لمطلق الجمع وذهب بعض  
الكوفيين الى انها ترتب  
وحكى عن قطرب وشعيب  
والرعي وبذلك يعلم أن  
ما ذكره السيرافي  
والسهيلي من اجتماع  
الغاة بصريهم وكوفيهم  
على ان الواو لا ترتب غير  
صحيح **تنبيه** قال في  
التسهيل وتنفرد الواو  
بكون متبعا في الحكم  
محملا للمعية برحمان  
وللتاخر بكثرة وللتقدم بقلة  
(واخصص بها) أي بالواو  
(عطف الذي لا يفتنى

الخلاف فيما اذا وليها مفرد قال فان وليها كلام فهي حرف ابتداء مجرد افادة الاستدراك وليست  
عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو ونحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ابن ابي رزقاء الخ  
وزعم ابن ابي الربيع أنها حين اقتراها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اه والواو  
على قول ابن ابي الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الابلو او) أي  
لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بل دليل قوله

ان ابن رزقاء لا تخشى بواو دره • لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذي بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس)  
مقابل قوله فذهب أكثر التعويين الى أنها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) ففي نحو  
ما كان محمد الاية يحمل رسول معطوف بالواو على ابا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوف  
والعطف من عطف الجمل وسبأ في الشرح رد هذا انقول بان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان  
بالايجاب والسلب وسبأ في رد هذا الرد (قوله ووافق في التسهيل يونس) أي في مجرد أن لكن غير  
عاطفة لكن اختلفا فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف جملة حذف  
بعضها (قوله فاعطف بالواو) وترد الاستئناف نحو لئبين لكم ونور في الارحام (قوله لمطلق الجمع) هو  
بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين  
العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بانها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع  
أن الواو للجمع بلا قيد قال الشنواني ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين المطلق ومطلق الماء  
مع الغسلة عن أن ذلك اصطلاح شرعي وما ضمن فيه اصطلاح لغوي اه والمراد بالجمع الاجتماع في  
الحصول في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب وفي نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات  
في غير ذلك لا الاجتماع في زمان أو مكان فان قلت لولم يوث بالواو في نحو قام زيد وقعد عمر وكان حصول  
مضمون الجملة معلوما فافادة الواو في عطف الجمل التي لا محل لها قلت قال الدماميني فائدتها في ذلك  
النص على حصول المضمونين معا لذلولها لان كان حصولها مظهرا فقط لا احتمال كون الحاصل الثاني  
فقط بان يكون الاول غلطا والثاني اضرا باعنه اه باختصار وكونها للجمع مطلقا أحد قولين والثاني  
انها للجمع في المفردات فقط والاول أوجه (قوله وحكى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء  
والرضي عن الكسائي وابن درستويه مع (قوله قال في التسهيل الخ) حاصله أن ما وان كانت موضوعة  
لمطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعملها في الامور الصادق بها مطلق الجمع متفاوت  
فاستعملها في المعية أكثر وفي تقدم ما قبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن  
للمعية بارحمة ولتقدم ما قبلها برحمان ولتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كافي التصريح بتحقيق  
للاواقع لا قول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدماميني يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك  
نحو سواء على أم قعدت فانها عاطفة على ما لا يفتنى اه قال في التصريح أجيب عنه بان هذا كلام  
منظور فيه الى حالته الاصلية اذا اصل سواء على القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصلية انما هو  
الواو قاله الموضح في الحواشي اه واعلم أن الواو تختص باحد وعشرين حكما ذكر الناظم منها ثلاثة  
عطف ما لا يفتنى متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبق معوله ذكر هذا في  
قوله آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل من ال قد يفتنى معوله • الرابع عطف سببي على أجنبي في  
الاشتغال ونحوه نحو زيد اضرب عمرا وأخاه زيد مرت بقومك وقومه • الخامس عطف الشيء  
على مرادفه نحو شرعة ومنها جاء السادس فصاها من معطوفها بظرف أو عدليه نحو ومن خلفهم  
سدا • السابع جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة نحو • جمعت وغشا غيبة ونعمة • وقيل  
لا تختص الواو بذلك بل النفا وثم وأو ولا كذلك • الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة



نحو أربابكم في قراءة من جر • التاسع جواز حذفها أن أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف  
 أمسيت • العاشرا بلاؤها لا اذا عطف مفردا بعد نهي نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفي نحو فلا رفث  
 ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين • الحادي عشر بلاؤها امام مبنوقة بمثلها غالبا اذا عطف  
 مفردا نحو اما العذاب واما الساعة • الثاني عشر عطف النعوت المفارقة مع اجتماع منعوتها نحو  
 مررت برجلين كريم وبخيل • الثالث عشر عطف العقد على النيف اذا وقع ادفعه كاحد وعشرين  
 فان تأخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة عشر من أوثم عشرين • الرابع عشر عطف ما حقه  
 التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد في يوم واحد • الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو واغفر لي  
 ولوالدي وللمؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص فيشاركها فيه حتى نحو واذا أخذنا  
 من النبيين ميثاقهم ومنذ ومن فوح الآية ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص الكل  
 والجزء • السادس عشر العطف التلقيني من المخاطب نحو قال ومن كفر • السابع عشر اقترانها بالمكن  
 نحو ولكن رسول الله • الثامن عشر والتاسع عشر العطف في التحذير والاعراض نحو وناقة الله وسقياها  
 ونحو المروءة والنجدة • العشرون عطف أى على مثلها نحو • أبى رأيت فارس الاحزاب • الحادي  
 والعشرون صحة حكاية العلم بن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها نحو من زيدا وعمرا فانهم  
 شرطوا في حكاية العلم بن أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو وعد في  
 التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الاول لمزية في المعطوف نحو حافظوا على الصلوات  
 والصلوة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كاذ كره بعد وعد أيضا  
 من خصائصها امتناع الحكاية بن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية بن قال رأيت  
 زيدا وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذي اقترانه بن يمنع الحكاية ولم يبق له بالواو هذا المخلص ما في  
 حاشية شجنار منه يعلم ما في كلام البعض من الخلل في غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها  
 بعطف السابق على اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو مات كل أبى حتى آدم  
 كما سبأتي وما تقدم من اختصاصها بعطف عامل حذف وبقى معه وله يرد عليه ما سبأتي أن الفاء  
 تشاركها في ذلك نحو اشتريته بدرهم فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما في  
 التسهيل من أن أو كالأو في ذلك بل مال الدما ميني الى أن الفاء أيضا كالواو في ذلك كما سبأتي وقولنا  
 فيما تقدم اذا عطف مفردا بعد نهي الخ قال في المغنى ولم تقصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا  
 عمرو لانه للمعية وأما ما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا انظر ولا الحرور وما  
 يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لا من اللبس اه وانما قرئوا  
 الواو بلا في نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمر الا فادة نفي القيام عنهما مجتمعين ومفترقين  
 والنهي عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفي أو النهي بحال الاجتماع وقولنا ما حقه التثنية  
 أو الجمع أى ما الاصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافي ما في التسهيل من أن العطف سائغ مع قصد  
 الكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهرا أو مقدر مثال الاخير قول الججاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه  
 محمد ومحمد في يوم واحد أى محمد ابني ومحمد أخى (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو  
 بزيادة بين الثانية للتأكيده قاله ابن برى وغيره وبه يرد منع الحريرى لذلك فهو شري (قوله ولا يجوز  
 فيها غير الواو) وانما انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول نحو وصل)  
 الدخول بفتح الدال وحوصل موضعان (قوله بين أما كن الخ) أى فهو على حذف مضاف وقدره  
 بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحوصل أجزاءهما (قوله والفاء للترتيب)  
 أى المعنوى وقد تكون للترتيب الذكري وأكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا  
 موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذي انحط عليه كلامهم في الآيات البيئات أنه ليس

بين زيد وعمرو ولا يجوز  
 فيها غير الواو وأما قوله  
 بين الدخول نحو وصل  
 فالتقدير بين اما كن  
 الدخول فاما كن حوصل  
 فهو بمثابة اختصاص الزيدون  
 فانه مروءة والفاء للترتيب

(قوله فلا ينافي) فيه أنه سبق  
 في بحث المثني أن الفصل  
 مطلقا مانع من التثنية على  
 أن المنافاة ممكنة في قوله  
 عطف ما الخ ولك دفعها  
 بان المراد حقه بالنسبة لغير  
 الواو تدبر



المراد من الترتيب المذكور مجرد ترتيب الشئينين مثلاً في الذكر لان هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط  
 الفاء أيضاً بل ترتيب مراتب المذكور في الذكر أي بيان أن المذكور أولاً حقه أن يتقدم في الذكر  
 لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبه من رتبة  
 المتقدم غير مترابطة عنها كثيراً فليأتها أمه وقد تكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب  
 جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الأرض نبقوا من الجنة حيث نشاء ففهم  
 أحرار العالمين فان ذكرهم اشئ أو مدحه يحسن بعد جري ذكره وأما الفاء من فأخرجها من قوله  
 تعالى فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه فللترتيب المعنوي ان رجوع ضمير عنها الى  
 الشجرة أي أوقعهما في الرتبة بسبب الشجرة وللذكرى ان رجوع الى الجنة أي أذهبها عنها ويرد على  
 هذا أن الذي كانا فيه هو الجنة فأين التفصيل إلا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة  
 فيكون تفصيلاً بعد الاجمال قاله الدماميني (قوله باتصال) أي معه وهو في كل شئ بحسبه يقال تزوج  
 فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان طالت (قوله أي بلامهلة) بضم الميم أي تأخر كذا في  
 المصباح وغيره (قوله نحو أماته فاقبره) لا يقال الاقبار مسبب عن الامانة فالفاء للتسبب في هذه  
 الآية أيضاً وصنيع الشارح يوهم خلافه لانا نقول المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسبباً عن  
 المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والاية من الثاني لا الاول (قوله ان كان المعطوف جملة) أي  
 أوصفة نحو لا يكون من شجر من زقوم فما لورث منها البطون الآية وقد تجيء في ذلك لجرّد  
 الترتيب من غير سببية نحو فوراغ الى أهله فخاف بهجلاً سهين فقر به اليهم ونحو فالزجرات زجرافا التاليات  
 ذكر اوفى المغنى وشرح الدماميني عليه أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال أن تدل على ترتيب معانيها  
 في الوجود أو في غيره كالشرف والجنسة أو على ترتيب موصوفاتهم في الوجود أو في غيره نحو زيد الصالح  
 فالغائم فالأيب أي الذي أثار على القوم صبا حافضاً ثم فآب أي رجوع وجالس الأزهدي فالأورع  
 وللزيد الشاعر فإكاتب ورحم الله الملمة بين فالمة صيرين ا ه بتلخيص وايضاح (قوله وأما نحو  
 أهلكها الخ) يراد على الترتيب لان محيىء البأس قبيل الأهلak وغسل الأعضاء الاربعة  
 قبيل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثاني اذا كان المراد غسل جملة الأعضاء لان غسل جملتها  
 نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراد لانه الذي  
 قبيل الوضوء أي في الجملة والافعل الرجلين بتمامهما ليس قبيل الوضوء فتظن (قوله فالمعنى  
 أردنا الخ) أو يقال الفاء في الآية والحديث للترتيب المذكور أي تصریح أي لان ما بعد الفاء تفصيل  
 للمجمل قبلها (قوله وأما نحو فجعله الخ) يراد على التعقيب لان جعله غشاء لا يتصل بانخراجه  
 (قوله فالتقدير فضت مدة الخ) أي فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضي  
 المدة لا يعقب الانخارج وأجيب بأنه يكفي أن أول أجزاء المضي يعقب الانخارج وان لم يحصل  
 بتمامه الا في زمن طويل ذكره الرضى والسعد وجعل علامته فتصبح الأرض مخضرة قال في المغنى وقيل  
 الفاء في هذه الآية يعي آية فتصبح الأرض مخضرة للسيب لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب  
 بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدماميني الحق أن  
 الاصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه في بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب  
 اذا السبب التام لدخول الجنة في المثال مجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه  
 مجازاً لها باختصار (قوله أو أن الفاء نابت عن ثم) أو يقال التعقيب في كل شئ بحسبه قال في الهمع قيل  
 رد الفاء للاستئناف نحو لم تسأل الربيع القواء فيمنطق ه أي فهو ينطق اذ لو كانت لجرّد العطف بجزء  
 ما بعدها أول السببية نصب ونحو ان يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقق أنها في مثل  
 ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم) ويقال فم وثمرت وثمرت قاله في

باتصال) أي بلامهلة وهو  
 المعبر عنه بالتعقيب نحو  
 امانته فاقبره وكثيراً ما  
 تقتضى أيضاً التسبب ان  
 كان المعطوف جملة نحو  
 فوكزه موسى فقتضى عليه  
 وأما نحو أهلكها فخافها  
 بأسنا ونحو توضأ فغسل  
 وجهه ويديه الحديث  
 فالمعنى أردنا أهلاكها  
 وأراد الوضوء وأما نحو  
 فجعله غشاء أي جافها شيها  
 أحرى أي أسودفالتقدير  
 فضت مدة فجعله غشاء أو  
 أن الفاء نابت عن ثم كما  
 جاء عكسه وسأيتي (وثم)  
 للترتيب بانفصال) أي بجملة  
 وتراخ نحو فاقبره ثم اذا شاء  
 أنشره وقد توضع موضع  
 انفاء كقوله

كهو الرديني تحت الهجاج  
 جرى في الانايب ثم اضطرب

(قوله الاربعة) فيه نظر  
 (قوله اذا كان الخ) فيه  
 أنه يمنع قوله ومسح الخ  
 تدبر (قوله وأجيب) يرجع  
 لقولهم التعقيب الخ (قوله  
 الحق) بل الحق خلافه  
 لانخارج مثاله



السهيل (قوله كقوله كهزالخ) فان الهزمتي جرى في آنايب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يترخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه فقال اظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والردني صفة للمرح نسبة الى امرأة اسمها رديسة كانت تقوم الرماح والجماج الغبار والانايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين كذا في التصريح والاعتراض أقوى من الجواب وهزم صدر بمعنى اهتزاز كما في العيني مضاف الى فاعله والمشباه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح (قوله وأما نحو الخ) وجه اليراد في الآية الاولى ان خلق حواء قبل خالق الذرية وفي الثانية ان اتاه موسى الكتاب قبل توصية هذه الامة بالمشار اليه وفي البيت واضح دما ميني (قوله هو الذي خلقكم الخ) التلاوة هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثاني هو الموافق ليكون الكلام في ثم فكان عليه حذف هو الذي وأراد بالنفس الواحدة آدم وبرزوها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فمما قيل في الآية الاولى ان العطف على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل الخ أو ان الذرية أخرجت من ظهر آدم كما ذكرتم خلقت حواء وهذه الاجوبة أنفع من جواب الشارح لانها تصحح الترتيب والمهمل وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح ان يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا في المغني قال الدماميني ووجه الترتيب الاخباري في البيت ان سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة لما سرت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد فتم في البيت للترتيب الرتبة لا الخارجى ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال ثم قد ساد قبل ذلك جده لا يمكن ان يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده . استعمال في سيادة الرتبة والخارجية ويكون الايمان بنظر الى سيادة الرتبة وقوله قبل ذلك نظر الى سيادة الخارجية لان سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجيتين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بأن هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجابهم عنه بأن اسم الإشارة راجع الى وقت التسليم ولا يخفى أن جوابنا أدق فاعرفه (قوله آناه السودد) قال في القاموس السود والسودد والسودد بالهمز كقصد السيادة اه والسين مضمومة في الاولين أيضا كما ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس ك نسخة العلامة أبي العز الجهمي ويصرح بضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح الدال في سودد زائدة للحاق بنائه ببناء جندب و برقع اه لان أول جندب و برقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية في قوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزى . والفاء في قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عند من جعل كفروا به جواب لما الاولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كما في الدماميني وعزاه في الهمع للكوفيين أيضا ومثل باية حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسماوت له للجبين ونادياها فاحدى الواوين فيها زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوف والواو حالية بتقدير قد والمعنى في الآية الاولى جاؤها حال فتح أبوابها كراما لهم عن أن يقضوا حتى تفزع (قوله بما رحبت) أي مع سعتها وضافت عليهم أنفسهم أي من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه أي وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق واردة النفس وكان الثاني هو المراد في البيت يقول أصبح مریدا نثى وأمسى تاركه يقال عدا فلان هذا

وأما نحو هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب بما وقوله ان من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وأنه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد ان الجد آناه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن فتم في قوله ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة اليه وحلوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضافت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو الجواب و ثم زائدة وقول زهير أراني اذا أصبحت أصبحت ذاهوي فتم اذا أمسيت أمسيت عاديًا وخرجت الآية



على تقدير الجواب والبيت على زيادة (٧٠) الفاء (واخصص بقاء عطف ما ليس) صالحا لجملة (صله) لخلاوه من العائد (على الذي

استقر أنه الصلة) نحو اللذان يقومان في غضب زيد أخواله وعكسه نحو الذي يقوم أخواله في غضب هو زيد فكان الأولى أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد كما تضمن جملة من صلة أو صفة أو خبر يشمل مسئلتى الصلة المذكورتين والصفة نحو مرتب بامرأة تضمن فيمكن زيد بامرأة يضمحل زيد فيمكن والخبر نحو زيد يقوم فتعده هند وزيد تعده هند فيقوم ومن هذا قوله وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحم فيغرق ويشمل أيضا مسئلتى الحال ولم يذكره نحو وجاء زيد يضمحل فيمكن هند وجاء زيد فيمكن هند فيضحل فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها وذلك لما فهم من معنى السببية (بعضا بحيث اعطف على كل ولا • يكون الاغاية الذي لا) أي للعطف بحيث شرطان الاول أن يكون المعطوف بعضامن المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل نحو أكلت السمكة حتى رأسها وأعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدا

الامر اذا تجاوزته وتركه اه دما منى قال الشمني وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهمة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمجته وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية أراني اذا ماتت بت على هوى • فتم اذا أصبحت أصبحت عاديا قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشمني وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال كذا رواية أبي بكر ثم قال يقول ان لي حاجة لا تنقضي أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أي فرج الله عنهم وألجؤا الى الله ثم تاب الخ فتم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما في ثم تاب الله عليهم ليتوبوا بمعنى قبول توبته قال الشمني وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهد زياتها ولم يبعده زيادة ثم ترد ثم للاستئناف كما في قوله تعالى ألم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده لجملة ثم يعيده مستأنفا نفسه لان إعادة الخلق لم تقع فيه قرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الاخرة كذا في المغني (قوله واخصص بقاء الخ) وفي التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على جملة متعدين معنى نحو ونادي فوح به فقال رب ان ابني من أهلي والترتيب في مثله ذكرى لا معنوى لاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفًا على عطف في كلام الناظم (قوله فيغضب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فنكتة الابرار دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيحتمل التركيب لعدم الضمير حينئذ في كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لانه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في غضب وهو تو كيد له وهذا ظاهر كلام الدوشري وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محتمل له من الاعراب فالاقطار على الاول تقصير وفاعل يغضب على الاخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي (قوله فكان الاولى الخ) لو عبر بالاول وكان أولى لوجهين الاول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسئلتى الصفة والخبر لا تنفرد على جريان الحكم في عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر التفريع بالنسبة اليهما • الثاني أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسئلتى كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل (قوله يحسر الماء) بجاه وسين مهملتين من بابي ضرب وقتل كما في المصباح أي يرتفع وينزاح وقوله يحم بضم الجيم وكسر هاء أي يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى أن يقول كما في التسهيل ويشمل بالنصب عطفًا على مدخول اللام في قوله سابقا اليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسئلتى الحال كما قال ولم يذكره أي في التسهيل اللهم الا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لانه صفة في المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أي نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف بعضامن المعطوف عليه) بان يكون جزأ منه أو فردا أو فوعا وقوله أو كبعضه أي في شدة الانصال (قوله فعلى تاويل ألقى ما يثقله) أي تاويل ألقى التحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تاويله ولا قد روى نعله بالوجه الثلاثة كما سيد كره الشارح (قوله والثاني أن يكون غاية الخ) والتحقيق كما في المطول أن المتعبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر ترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابس الفعل لما بعدها قبل ملاسته للجزاء الاخر نحو مات كل أب لي حتى آدم أو في أنشائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاؤا معا وزيد أضعفهم أو أقواهم (قوله زيادة أو نقص) أي معنويين كمنالي

وأما قوله ألقى الصيفة كي يخفف رحله • والزاد حتى نعله ألقاها فعلى تاويل ألقى ما يثقله حتى نعله • والثاني الشارح أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الخراج حتى المشاة وقد اجتمع في قوله



المعطوف ظاهرا لا مضمرا  
كما هو شرط في مجرورها  
إذا كانت جارة فلا يجوز  
قام الناس حتى أنا ذكره  
ابن هشام الخضر اوى قال  
في المعنى ولم أقف عليه لغيره  
وثانيهما أن يكون مفردا  
لا جملة وهذا يؤخذ من  
كلامه لأنه لا بد أن يكون  
جزأ مما قبلها أو جزء منه  
كما تقدم ولا يتأتى ذلك إلا  
في المفردات هذا هو الصحيح  
وزعم ابن السبدي في قول  
امرئ القيس سرى بهم  
حتى تكمل مطيهم \* وحتى  
الجباد ما يقدرن بارسان  
فمن رفع تكمل أن جملة تكمل  
مطيهم معطوفة بحتى على  
سرى بهم \* الثاني حتى  
بالنسبة الى الترتيب كالواو  
خلاف لمن زعم أنها الترتيب  
كالزنجشري قال الشاعر  
رجالي حتى الاقدمون تعالوا  
\* على كل أمر يورث الجهد  
والجد  
\* الثالث اذا عطف بحتى  
على مجرور وقال ابن صفور  
الاحسن اعادة الجار ليقع  
الفرق بين العاطفة والجار  
وقال ابن الجباز تلزم اعادته  
للفرق وقيدته الناظم بان  
لا يتعين كونها للعطف نحو  
اعتكفت في الشهر حتى  
في آخره فان تعين العطف  
لم تلزم الاعادة نحو عجت  
من القوم حتى بينهم وقوله  
جوديمناك فاض في الخلق  
حتى \* بائس دان بالاساءة

الشارح أو حسيين نحو فلان يجب الاعداد الكثيرة حتى الالوف ونحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى  
مثقال الذرة (قوله حتى الحكمة) جمع كى على غير قياس وهو كقافى القاموس الشجاع أو لباس السلاح  
(قوله بقى شرطان آخران) زاد في التصريح نقلا عن الموضع شرطا آخر وهو أن يكون ما بعده شريكا  
في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا) قال  
الحنفدي لان معطوفها بعض مما قبلها أو كعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا في أنه عين الاول  
لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اه وما ذكره  
في ضمير الغيبة ليس على اطلاقه فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى اياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع  
أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الاول لان ما كان عينا ليس بعضا فالحق عدم  
اشتراط كون مجرورها ظاهرا لا مضمرا (قوله الخضر اوى) نسبة الى الجزيرة الخضراء ببلد من بلاد  
الاندلس دماميني (قوله مفردا) لوقال اسم المكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه  
(قوله أن يكون جزأ) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئي ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة  
الناظم (قوله ولا يتأتى ذلك الا في المفردات) اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت مع زيد ما أقره عليه  
حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعاني بان الجملة تبدل  
مما قبلها ببدل بعض من كل نحو أمددكم بما تعلمون أمددكم بما تعلمون وبنين وأقره الشجنى وأجاب عنه  
البعض بان البعضية في المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمنى وكلام القائل بالنسبة الى المعنى  
المطابق ولا بعضية فيه ويرد بان زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة  
بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابق بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوما الفعل على الراجح ولئن  
سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار البعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتقدير (قوله تكمل) أى  
تعب والمطى اسم جنس جمعى لمطية وهى الدابة والجباد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع  
رسن بالتحريك وهو الخيل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن  
شدة تعبها قاله الدماميني (قوله فمن رفع تكمل) والمعنى حتى كالت ولكنة جاءه ضارعا على حكاية الحال  
الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كلال مطيهم \* غنى  
والذى يظهر لى أن تقدير هذا المضاف غير ضرورى فتدبر الواو على النصب عاطفة لمخدوف على  
سرى بهم تقديره وسرى بهم حتى الجباد الخ فلا يرد أنه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملة  
على حتى الجارة ومجرورها قاله الدماميني (قوله معطوفة بحتى) والصحيح أنها ابتدائية فى الموضوعين  
(قوله بالنسبة الى الترتيب) أى الى عدمه بدليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا يتأتى أنها  
للترتيب الذهنى كما مر بيانه (قوله تعالوا) أى اجتمعوا (قوله وقيدته الناظم) أى قيد اللزوم قال فى  
المعنى وهو حسن (قوله بان لا يتعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول الخى لمحلها كانت محتملة للامر من  
والا تعين للعطف (قوله نحو عجت من القوم الخ) انما يصح الجرفى المثال والبيت اعدم صلاحية  
الى فى موضع حتى ولو كان ما بعده ليس آخره لا متصلا بالآخر هذا حاصل ما فى المعنى وشرحه كما قاله  
شيخنا وناقش الدماميني فى التعليل الاول بأنه دعوى بلاد ليل وأى مانع من كون العجب فى المثال  
انتهى الى البنين وفيض الجود فى البيت انتهى الى البائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام  
التعجب والمدح ثم البعضية التى هى شرط فى العاطفة ظاهرة فى البيت وكذا فى المثال ان جعلنا  
الاضافة فى بينهم على معنى من التبعية وعلية يعمل قول المعنى انهم بعض القوم فان جعلت جمعى  
اللام اقتضت عدم دخول بينهم فهم فانهم (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أى الشدة وقوله  
دان بالاساءة دينا بكسر الدال أى تدين بالاساءة تدين أى جعل الاساءة دينة لتكررها منه كثيرا  
(قوله فالجر أحسن) لفسلة العطف بحتى حتى أنكروه الكوفيون كما مر (قوله الا فى باب ضربت القوم



(الخ) أراد ببابه أن يقع بعد الاسم التالي حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كافي المغني فان اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر (قوله حتى زيد الخ) أي اذا كان زيد آخر القوم ليوجد شرط جواز الجر (قوله فالنصب أحسن الخ) علته في المغني بان الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعيين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتأمل وقال شيخنا انظر لم كان غير الجر في هذا الباب أحسن اه وقد توجه الاحسنه بان في النصب مشاكلة الضمير لمرجه في الاعراب (قوله وضربه تكيد) أي لضربت زيد الذي تضمنه قولك ضربت القوم لدخول زيد في القوم لا ضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربه تكيد الضمير للقوم بل زيد (قوله بهما) أي الجر والنصب وعليهما فالقاهنو كيد الا اذا جعلت حتى في النصب ابتدائية والقاها نفسير (قوله وأمهما اعطف اثرهمز التسوية) أي بعدها ولا يجوز العطف باوقياسا فقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الامر من كذا أو كذا لان الصواب فيه الواو قاله في المغني ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت سهو وأن قراءة ابن محيصن سواء عليهم أن نذرتهم أو لم تنذرتهم من الشذوذ يمكن اه ونقل الدماميني عن السيراني أن سواء اذا دخلت بعدها همزة التسوية تزم العطف بام واذا وقع بعدها فعلا بغير الهمزة جاز العطف باوقال الدماميني وهذا نص صريح يقضى بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما في الصحاح وقراءة ابن محيصن اه قال الشمني ما في المغني هو مقتضى القياس اذ لفرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى ونقل الدماميني ايضا عن سيويه جواز العطف بعدما أدري وليت شعري مع الهمزة بام وبأو ثم قال والمجب من اراد المصنف يعني ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن في العطف بعد همزة التسوية والفرص أن لا همزة في شيء من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر ان لم تذكر وتوصل بذلك الى الرد اه ويوافق ما في المغني ما سيذكره الشارح عند قوله ويرجما حذف الهمزة الخ ثم ذكر الدماميني في قول المغني كقولهم يجب أقل الامر من الخ أنه يدفع الخطأ في قولهم المذكور يجعل من بيانية لاقل قال الدماميني فان قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لانها تقتضى شيئين فصاعدا وأولاحد الشئين أو الاشياء قلت وجه السيراني بان الكلام محمول على معنى المجازة قال فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء على أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدور وصرح الرضي بمثل ذلك اه وانما قال بمثل ذلك لان فرض كلام الرضي في أم وقد أسلفناه مع زيادة في الاستثناء ثم قال في المغني فان كان العطف باو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لانه اذا قيل أزيد عندك أو عمر وفالمعنى أحدهما عندك وان أوجب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة اه وما مر من أن ابن محيصن يقرأ بأوسيا في الشارح عند قول المصنف ويرجما حذف الهمزة الخ أنه يقرأ بام فخره واعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا سواء على أقمت أم قعدت مدلوله لسواء لا للهزة وفي قولنا ما أبالي أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالي لان الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة واعلمها لتأ كيد التسوية فتدبر (قوله على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هي معاني محل المصدر كذا في يس وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سا بل بناء على قول الجمهور ان ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف اليها الطرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومنها تسع بالعبدى خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن قاله في المغني (قوله ولست أبالي)

حتى زيد اضربه فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربه تكيد أو ابتدائية وضربه تفسير وقد روى بهما قوله حتى فعله ألقاه او بالرفع أيضا على أن حتى ابتدائية وفعله مبتدأ وألقاه خبره اه (وأمهما اعطف اثرهمز التسوية) وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر وتكون هي والمعطوفة عليها قبلتين وهو الأكثر نحو سواء عليهم أن نذرتهم الآية واسميتهن كقوله ولست أبالي بعد فقدى مالكا

أموتى نا أم هو الآن واقع ومختلفين

قوله حتى يرد) فيه أن الايراد متجه لان ما قبله ليس في قوة قضايا اذا الفاعل اسم جمع تأمل (قوله قال الشمني) حقه التأخير عن الاعتراض والجواب الآتين واعلم أن كلام المغني مبني على ابقاء الكلام على ظاهره وحينئذ فاعتراض الدماميني غير متجه ورد الشمني صحيح لا يرد عليه بالتوجيه الآتي



أى أكثر فهو متعد بنفسه وقلي لان معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجمله بعده في محل نصب  
والفعل معلق أفاده الدماميني وقد يتعدى أبالي بالباء والوجهان صحيحان كقوله الشنواني نقلا عن  
الزورى وقوله أموتى ناء أى بعيد (قوله نحو سوا عليكم أذعوتوهم) أى الاصنام أى ونحو سوا  
على أزيد قائم أم فقد تم التمثيل (قوله فليل لا يجوز الخ) يرد عليه أنه سمع ذكر الاصميه بعدها في قوله  
تعالى سوا عليكم أذعوتوهم أم أنتم صامتون وفي قول الشاعر واست أبالي الخ كما قدم ذلك فلا  
يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع  
وفي نسخ اسقاط قوله واذا عادت بين الجملة الخ وهو أولى (قوله مغنيه) أى مع أم كما أشار اليه  
الشارح فقد حقق الدماميني أن أياسادة مسد الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط (قوله وتقع) أى أم  
المسبوقة بهمزة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجمله كقوله  
تعالى وان أدري أقرب ما توقع دون أم يجعل له ربي أمدا وبين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله  
ويتوسط بينهما الخ) ما لا يستل عنه في الاول المسند لان السؤال عن المسند اليه وفي الثاني  
بالعكس وبين ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لام أن يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما  
ويلى أم المعادل الا تخريفهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت عن  
تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وان شئت آخرت قائم لانه غير مسؤل عنه واذا استفهمت  
عن تعيين الخبر دون المبتدأ قائم زيد أم قاعد وان شئت آخرت زيدا لانه غير مسؤل عنه وقس على  
هذا نقله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذى هو كقوله  
نص في أن ايلاء المسؤل عنه الهمزة أولى لا واجب كقوله الجماعة (قوله أنتم أشد خلقا) هذا  
الاستفهام توبيخى لا حقيقى ولا ينافيه قول الشارح بعد لان الاستفهام معها على حقيقته لانه  
باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وان كان توبيخيا أو انكاريا بقريضة  
المقابلة نقله البعض عن البهوتى وهو صريح في أن الاستفهام الانكارى والتوبيخى يطلب جوابا  
وقد يمنع لان الاول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثانى بمعنى ما كان ينبغى أو لا ينبغى ولا يستدعى شئ من  
ذلك جوابا ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير  
ونحوها المكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية توبيخى يردا أن نالى همزة التوبيخ واقع  
أو يقع وفاعله ملوم نحو أنعبدون ما نعتون صرح به فى المغنى وهذا منتف فى الآية فالتظاهر أنه  
تقريرى فتأمل قال الدماميني ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة  
أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اه وكلايه فى هذا  
قول زهير وما أدري ولست أخال أدري \* أقوم آل حصن أم نساء

نحو سوا عليكم  
أذعوتوهم الآية واذا  
عادت بين جملتين فى  
التسوية فليل لا يجوز  
أن يذكر بعدها الا الفعلية  
ولا يجوز سوا على أزيد  
قائم أم عمرو ومنطلق فهذا  
لا يقوله العرب وأجازه  
الاخفش قياسا على  
الفعلية وقد عادت بين  
مفرد وجمله فى قوله سوا  
عليك النفر أم بت ليلة  
بأهل القباب من عمير بن  
عامر (أو بعد) همزة عن  
لفظ أى مغنيه) وهى  
الهمزة التى يطلب بها  
وبام التعيين وتقع بين  
مفردين غالبا ويتوسط  
بينهما ما لا يستل عنه نحو  
أنتم أشد خلقا أم السماء  
بناها أو يتأخر عنهما نحو  
وان أدري أقرب أم بعيد  
ما توقع دون وبين فعليتين  
كقوله

فقلت أهى سرت أم عادنى  
حلم \*

(قوله بين مفرد وجمله)  
فيه ان اسم الفاعل مع  
مرفوعه جملة كما سبق

وجعل الشئى أم فى البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فأرقابينه وبين الآية بان فعل الدراية  
معلق فى البيت والتعليق انما يكون عن جملة وهى هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو  
ما بعد أم جملة أيضا ويرد بان المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدري أزيدا م عمرو فى الدار نعم ان  
قلنا الهمزة بعد نحو ما أدري للتسوية ويجب تقدير مبتدأ فى البيت فقط لان همزة التسوية انما  
تكون بين جملتين بخلافى همزة الاستفهام وسيأتى بسط ذلك (قوله أهى) بسكون الهاء ولم يبحى بعد  
الهمزة الا فى الشعر كما نقله الدماميني عن شرح التسهيل للناظم وعادنى أتانى والحلم بضمين ونسكن  
اللام ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التى رأها فى المنام فلما استيقظ قال أهى أنتى حقيقة  
أم أتانى خيالها فى النوم باعتبار عادتهم فى مبالغتهم بطريق التجاهل ويوجد فى بعض النسخ صدر  
البيت وهو \* فقلت للظيف مر ناعا فأرقنى \* أى قمت لاجل خيال المحبوبة المرئى فى النوم  
حالة كوفى مر ناعا للقائه هيبه وأرقنى أى أسهرنى ذلك لما أجده بعد الانتباه شيا محققا (قوله



اذا ارجح ان هي فاعل  
 بفعل محذوف واسميتين  
 كقوله  
 لعمر ك ما أدري وان  
 كنت داريا شعيت ابن  
 ميم أم شعيت ابن منقر  
 الاصل أشعيت فحذفت  
 الهمزة والتنوين منهما  
 تنبيهان الأول تسمى  
 أم في هذين الحالين متصلة  
 لان ما قبلها وما بعدهما  
 لا يستغنى باحدهما عن  
 الآخر وتسمى أيضا معادلة  
 لمعادتها الهمزة في افادة  
 التسوية في النوع الاول  
 والاستفهام في النوع  
 الثاني ويفترق النوعان  
 من أربعة أوجه أولها  
 وثانيها ان الواقعة بعد  
 همزة التسوية لا تستحق  
 جوابا لان المعنى معها ليس  
 على الاستفهام

اذا ارجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أي يفسمه سرت وانما كان هذا ارجح  
 لانه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة وقال في التصريح لان الاستفهام بالفعل  
 أولى من حيث ان الاستفهام عما يشذ فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل اه  
 ومن ثم رجح النصب في أزيد اضربته (قوله لعمر ك ما أدري الخ) أي ما أدري أي النسبين هو  
 الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشعيت بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالوحدة كقافي شرح شواهد  
 المغنى للسيوطي ومنقر ضبطه الدماميني والشخني بكسر الميم وفتح القاف وبالراء قال وهو أي البيت  
 هجول شعيت أي لهذا المعنى بأنهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه في التصريح بكسر الميم والقاف  
 ويكتب ابن ميم وابن منقر بالالف لانه خبر لانتعت ولهذه العلة كان حق شعيت التنوين (قوله  
 فحذفت الهمزة والتنوين منهما) أي للضرورة وقيل حذف الهمزة جائزا اختيارا ونقل الدماميني أن  
 المختار طراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرة نظما ونثرا ومنع الصرف لارادة القبيلة  
 ولا يافها الوصف بان لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدماميني وهذا وكان على  
 الشارح أن يزيد ومختلفتين نحو أنتم تخلفونه أم نحن الخالقون بناء على ارجح من فاعلية أنتم  
 محذوف على ما مر في أمي سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فاستوى الاسمية وانفعليه كما  
 قاله الدماميني (قوله متصلة) قال في الهمع ويؤخر المنفي فيها بنوعها فلا يجوز سواه على أم يحيى زيد  
 أم جاء ولا ألم يقيم أم قام (قوله لا يستغنى باحدهما عن الآخر) أمافي الحال الاول فلان المقصود  
 الاخبار بالتسوية وهي لا تحقق الا بينهما وأمافي الثاني فلان المقصود طلب تعيين أحد الأمرين فلا  
 بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارت في افادة المقصود بمثابة كلمة  
 واحدة لانها جميعا بمعنى أي ورجح هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى أم نفسها وعلى  
 الاول راجع الى متعاطفها وعروض بان الثاني انما يأتي في أم المسبوقه فيهمزة الاستفهام لا المسبوقه  
 بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغنى أفاده في التصريح (قوله في  
 افادة التسوية) أي في جملة افادة التسوية أي في الجملة التي تفيد التسوية ومعنى معادتها الهمزة في  
 هذه الجملة أنه يليها عدل ما يلي الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من أن كلا  
 من الهمزة وأم له دخل في افادة التسوية فتدبر (قوله في النوع الاول) أي أم بعد همزة التسوية  
 وقوله في النوع الثاني أي أم بعد همزة الاستفهام بقربه قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية الخ  
 (قوله ليس على الاستفهام) أي بل على الاخبار بالتسوية لانساخها عن الاستفهام فهي مجاز  
 بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية اذا المران  
 اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويا عندك في عدم التعيين اه وكما استعار الهمزة للتسوية  
 تستعار للابطلا نكار الابطالى فيكون ما بعدهما غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعينا بالخلق الارل ومنه أليس  
 الله بكاف عبده وألم ننسرك لك صدرك لانها أبطلت ما بعدها من النفي فصارت الجملة خبرية مثبتة  
 بمعنى الله كاف عبده وشرحت لك صدرك لانها انشائية ولهذا صاع عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها  
 فيها للتقرير أراد التقرير بما بعد النفي ويظهر أن الهمزة في ألم نشرح على هذا ليست من المعطوف  
 عليه وإنما ملطه على ما بعد المعاطف أيضا وللانكار التوبيخي فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاقه  
 ملوما نحو كذبتم بايتي ولم تحيطوا بها علما أو تعبدون ما تفتخرون وللتهمك نحو أولئك تأمر ك أن  
 نترك ما يعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الاسير متعجبا ولا استبطاء نحو ألم بأن للذين آمنوا  
 أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعاني المدكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان  
 الاستفهام عن شيء يستلزم انتفاء علمه والانكار الابطالى يستلزم انتفاء وقوع الشيء المنكسر  
 والتوبيخي يستلزم انتفاء لياقته والتهمك يستلزم انتفاء تعظيم المتهم كبه والتعجب يستلزم انتفاء علم



سبب الشيء المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل العجب والاستبطاء يستلزم انتفاء  
المبادرة والامر نحو اسلمتم اى اسلموا وللهديد كقولك لمن يسىء اليك وهو يعلم أنك أدبت فلا ناعلى  
اساءته اليك وانت تعلم علمه بذلك ألم اؤدب فلا ناعلى اساءته الى وللتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب  
بما يعرفه من نفي أو اثبات ولا يشترط أن يلى الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفنازاني نحو أنت  
قلت للناس ونحو أليس الله بكاف عبده على احتمال وانما لم يورد بعد الهمزة في الايتين نفس المقرر  
به دفعا لهمة تلقين المستكلم للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة  
مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم المسؤل عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد يستلزم  
طلب ترك الشيء المهذب عليه والتقرير السابق طلب الاقرار وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو  
أضربت زيدا أى انك ضربته البته قاله السعد والجامع ترتب ثبوت الحكم أما في هذا التقرير  
فظاهر وأما في الاستفهام فلانه يرتب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت فعلم أن للتقرير معنيين  
لكن استعمله في الثاني قليل بالنسبة للاول كما أشار اليه في شرح التلخيص وغير ذلك وهل تشارك  
الهمزة في الانكار الاباطى نحو هل من خالق غير الله والتقرير بنحو هل ثوب الكفار هل في ذلك قسم  
لذى حجر والامر نحو هل أنتم منتهون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على المغنى  
لكن في المغنى في بحث هل أنها تختص عن الهمزة بأن يراد بها النفي ولهذا جاز هل قام الازيد دون  
أقام الازيد ولا ترد الهمزة في نحو أفاصد فما كم ربكم بالبنين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لانها  
لا انكار على مدعى الاصفاء ويلزم منه النفي لأنها النفي ابتداء وقد يكون الانكار توخيحا بمعنى  
ما كان ينبغي فعل كذا فيقضى وقوع الفعل فتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعى  
وقوع الشيء ويلزمه النفي وانكار على من أوقع الشيء ويختصان بالهمزة وانكار وقوع الشيء وهذا  
معنى النفي ويختص به هل عن الهمزة اه باختصار وربما استعير لهذه المعاني غير الهمزة وهل من  
أسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب في كيف تكفرون بالله والاباطل في ومن يغفر الذنوب الا الله  
والتقرير وما تلك بيمينك يا موسى قرره بقول هي عصاى نقله السيوطى عن أبى البقاء وما ذكرته  
من توجيه الاستعارة في المعانى المذكورة هو ما ظهر لى فاعرفه وفي شرح المغنى للدمامينى أن استفهام  
العارف المتجاهل حقيقى بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ)  
يعنى أن جملة سواء على أقت أم قعدت وجملة است أبالى أمات زيد أم عاش ونحوهما يقبل التصديق  
والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام في قولنا ما أدرى أى عمري طويل  
أم قصير أما مجموع ما أدرى أى عمري طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا  
التحقيق (قوله وليست تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية  
في الامرين وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للنفي في الامرين (قوله لان الاستفهام معها على  
حقيقته) أى غالباً أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخبار بمجرد اعن طلب الفهم وعن التوبيخ  
والتقرير ونحوها فلا يرد أن الزمخشري جوز في قوله تعالى في سورة الانعام أم كنتم شهداء كونه أم  
متصلة مقسداً قبلها معاد لها أى تدعون على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه للانكار  
التوبيخى وفي قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا كونه أم متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلها  
في المغنى ولم يتعقب واحداً منهما أفاده الشنخلى لكن الاظهر كون الهمزة في الآية الاولى أيضاً  
تقريرية فتأمل (قوله الابن جملتين) أى غالباً فلا ينافى ما قدمه من أنها عادت بين مفرد وجملة كما في  
قول الشاعر سواء عليك النفر أم بت ليلة (قوله قد بان لك) أى من الضابط السابق والاستشهاد  
بقوله وليست أبالى الخ (قوله وما أدرى الخ) أنت خير بأن الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد  
ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل الهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدرى

وان الكلام معها قابل  
للتصديق والتكذيب  
لانه خبر وليست تلك كذلك  
لان الاستفهام معها على  
حقيقته والثالث والرابع  
أن أم الواقعة بعد همزة  
التسوية لا تقع الابن  
جملتين ولا تكون الجملتان  
معها الا في تاويل المفردين  
الثاني قد بان لك أن همزة  
التسوية لا يلزم أن  
تكون واقعة بعد لفظه  
سواء بل كما تقع بعدها تقع  
بعد ما أبالى وما أدرى وليست  
شعري ونحوهن (وربما



أقرب أم بعيد ما توعدون وبقول الشاعر لعمر ك ما أدري الخ أي لا أدري جواب هذا الاستفهام وهذا هو الأقرب عندي ومثل ما أدري لبت شعري ولا يحضرني ونحو ذلك ثم رأيت الدماميني على المغنى استظهر ما قلته مؤيداً له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالي وتدبر فانه متعقبا بذلك ما في المغنى من التعميم الذي جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بعد ما أبالي أيضاً كما يفيسده ما مر عن الدماميني من كونه قليلاً معلقاً عن العمل في الجملة بعده والمغنى لا أفكر في جواب هذا الاستفهام فتأمل (قوله حذف الهمزة المذكورة) أي الشاملة للنوعين المتقدمين بقرب نسبه تمثيلاً بالمثلين الآتين قال الفارسي ونذر حذف أم ومعطوفها كقوله

دعاني إليها القلب اني لامره • سميع فما أدري أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غي وإذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركز أو قد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث هل تزوجت بكراً أم ثيباً وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت زيداً التقدير أضربت زيداً اه وقوله التقدير أرشد أم غي بحث فيه في المغنى بجواز جعل الهمزة طلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفي الرضى خلافه اه وعليه يكون ذكرها هنا استطراداً بالتميم أقسام أم ثم رأيت في الدماميني ما يفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فإن جني والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلاً في مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف في المفرد قليلاً سماع من كلامهم ان هناك لا بلا أم شاء وفي الجمل كثير أوجاعاً للعطف في الجمل فقط ونأولو ما سمع بتقدير ناصب أي أم أرى شاء (قوله وبمعنى بل وقت) أي تأتي أم منقطعة بمعنى بل (ان تلك مما قيدت به) وهو أن تكون مسبوقه بأحدى الهمزتين لفظاً أو تقديرًا (خلت) ولا يفارقها حينئذ معنى الاضراب وكثيراً ما تقتضى مع ذلك استفهاماً إما حقيقياً نحو وانها لا بل أم شاء أي بل أهى شاء وانما قدرنا بعدها مبتدأً محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد أو انكارياً

حذفت الهمزة) المذكورة  
(ان) كان خفاً للمعنى  
يحدفها أمكن) كقراءة ابن  
محيط من سواء عليهم  
أنذرتهم وكما مر من قوله  
شعبث ابن سهم أم شعبيث  
ابن منقر وهو في الشعر  
كثير ومال في شرح الكافية  
إلى كونه مطرداً (وبانقطاع  
وبمعنى بل وقت) أي تأتي  
أم منقطعة بمعنى بل (ان  
تلك مما قيدت به) وهو أن  
تكون مسبوقه بأحدى  
الهمزتين لفظاً أو تقديرًا  
(خلت) ولا يفارقها حينئذ  
معنى الاضراب وكثيراً ما  
تقتضى مع ذلك استفهاماً  
إما حقيقياً نحو وانها لا بل  
أم شاء أي بل أهى شاء  
وانما قدرنا بعدها مبتدأً  
محذوفاً لكونها لا تدخل  
على المفرد أو انكارياً



دعوى الجمهور تقدم بهض المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو أم له البنات) اذ لو قدرت  
 للاضراب المحض لكان الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك (قوله وقد  
 لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبدأ بمعنى بل والههزة جميعا نقله في  
 المغنى عن ابن الشجرى قال والذي يظهر قول الكوفيين لأنه يلزم البصر بين دعوى التأكيدي في نحو  
 أم هل تستوى الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذي هو جند لكم قال الدماميني  
 والتحقيق ان أهل البلد من متفقون على أن أم تجب، للاضراب المحرد وانما الخلاف في تسميتها  
 حيثئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو أمر  
 لفظي (قوله أم يقولون افتراء) اعلم تفضل الاستفهام هنا وفي البيت لعدم احتياج المقام اليه  
 لكن جعل الدماميني معنى الآية بل يقولون على الانكار التوبيخي (قوله في المتصلة والمنقطعة)  
 في فائدة في جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجب بلا مقصود بانني وقوع كل من الشئئين  
 أو الاشياء تحطئه للسائل في اعتقاده ووقوع أحدهما الشئئين أو الاشياء كما في قصة ذى البدين وهل  
 يجب بنعم مقصود بانها اثبات كل من الشئئين أو الاشياء تحطئه للسائل في اعتقاده ثبوت واحد  
 فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم واذن قلت  
 استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لا تخيرها للاضراب اليه عما قبله فاعرف ذلك (قوله ان التقدير  
 أفلا تبصرون أناخير) أي على أن جملة أناخير مستأنفة وأما على الاول جملة أناخير منه معطوفة  
 على ما قبلها ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل أم تبصرون فاقبت الاسم بمقام  
 الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كما تقرروا المذكور هنا أناخير الذي هو  
 عليه أن السبب لا اعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرروا المذكور هنا أناخير الذي هو  
 مقوله لا مقولهم وأجيب بان الاصل أم تقولون أنت خير فخذف القول وحكى المقول بالمغنى ثم يصح  
 أن يكون في الآية إقامة المسبب مقام السبب لان اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم  
 بصراء ثم ظاهر كلام المغنى أن أم في الآية متصلة به صرح الزمخشري في الكشاف والذي نص  
 عليه سيويه أنها منقطعة فانه قال ما حاصله أنه اذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهي منقطعة نحو  
 أزيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن  
 يجب بنعم أولا فقوله أم لا مستغنى عنه في تميم الاستفهام الاول وانما يذكره ليعلم أنه عرض له  
 ظن نفي أنه عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت أنه عنده فاستفهم عنه وكذا في الآية  
 لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستدعى أن يقال له تبصروا ولا تبصروا فكان في غيبة عن ذكر ما  
 بعده لكنه أفاد بقوله أم أناخير أنه عرض له ظن ابصارهم بعد ما ظن أولاعده (قوله ابن جويته)  
 بالهزة اسم أم الشاعر وهو في الاصل تصغير جووة وهي حجرة تضرب الى سواد (قوله بأو) تنازعه  
 الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشمني ليس  
 المراد بها الشرعية لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب  
 العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أي صيغته وان لم يكن  
 هناك طلب كافي الاباحة وبعض صور التخيير فقول البعض اذ لا طلب في الاباحة والتخيير فيه تساهل  
 (قوله أو مقدر) نحو ففديه من صيام أو صدقة أو نسك أي ليفعل أي الثلاثة قاله الشارح على  
 التوضيح (قوله وما سواهما فبعد الخبر) صرح الشاطبي بأن الذي يتخص بالخبر الشك والابهام وأما  
 الباقي فيستعمل في الموضوعين وكلام المغنى يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع في التخيير) فان قامت  
 قدم مثل العلماء بآتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع فمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة  
 والتحرير الا ترى كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الا ترى كل منهن فدية بل تقع

نحو أم له البنات أي بل له  
 البنات وقد لا تقتضيه  
 البتة نحو أم هل تستوى  
 الظلمات والنور أي بل  
 هل تستوى اذ لا يدخل  
 استفهام على استفهام ونحو  
 لا ريب فيه من رب العالمين  
 أم يقولون افتراء وقوله  
 فليت سلمي في المنام  
 ضيعتي  
 هنالك أم في جنه أم جهنم  
 وسميت منقطعة لوقوعها  
 بين جملتين مستقلتين  
 في تبيينه في حصر أم في  
 المتصلة والمنقطعة هو  
 مذهب الجمهور وذهب  
 بعضهم الى أنها تكون  
 زائدة وقال في قوله تعالى  
 أفلا تبصرون أم أناخير  
 ان التقدير أفلا تبصرون  
 أناخير والزيادة ظاهرة في  
 قول ساعدة بن جوية  
 ياليت شعري ولا منجى  
 من الهرم  
 أم هل على العيش بعد  
 الشيب من ندم  
 (خير) و (أج) و (قسم)  
 بأو وأهم \* واشككت  
 فالتخيير والاباحة يكونان  
 بعد الطلب ما فوظا أو  
 مقدرًا وما سواهما فبعد  
 الخبر فالتخيير نحو تزوج  
 زينب أو أختها والاباحة  
 نحو جالس العلماء أو الزهاد  
 والفرق بينهما ما امتناع  
 الجمع في التخيير وجوازه  
 في الاباحة



واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قرية مستقلة خارجة عن ذلك اه معنى وآية الكفارة فكفارة  
اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم) أي  
تقسيم النكلى إلى جزئياته أو الكل إلى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد أي  
من الشك والابهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمله اه وبه يعرف ما في كلام البعض  
(قوله والابهام) أي على السامع (قوله وجعل منه نحوونا أو أياكم الخ) قال في المعنى الشاهد في الأولى  
ووجهه الشئى بان اعتبار الابهام في احدهما يغنى عن اعتباره في الثانية والأولى أولى بالاعتبار  
لسبقها وفيه نظر إذ لا مانع من اعتباره فيهما وان كان اعتباره في الأولى أكد وقال الدماميني في  
الأولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه  
في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحده الله تعالى وعنده فهو على هدى  
وان من عبده غيره فهو في ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يليق اليه وقال بعضهم  
الشاهد في الثانية لان الشرط تقدم كلام خبرى وهو انما يتحقق بقوله على هدى لان ما قبله ليس  
كلاما وقد يقال ان على هدى أو في ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس إذ  
لا يتعين كونه خبرا عن هما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع انه قد يمنع اشتراطه  
وانما خولف بين الطرفين الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعمل على جواد يركض  
به حيث شاء، وصاحب الباطل كانه منغمس في بحر لا يدرى أين يتوجه ومما ظهر على أن الآية وان  
كانت للابهام ظاهر الا أنها ترمز إلى التعميم لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد  
أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه  
وبين الابهام أن المتكلم عالم بالحكم في الابهام دون الشك غزى (قوله واضراب بها أيضا معنى) قيل  
انها حينئذ غير عاطفة كما في الاضرابية على رأى الجهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضى والسعد  
كما في يس وقيل عاطفة وان كان بعدها جملة اذ العطف يكون في المفردات والجملة كما يقول بذلك  
بعضهم في أم الاضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) أي سواء تقدمها نفي أو نهي أو لا  
وسواء أعيد العامل أولا (قوله كانوا) أي العيال المذكورون في البيت قبله وقوله أو زادوا  
يحتجمل أن أو بمعنى الواو وكذا في قراءة أبي السهمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولا م آخره  
(قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات الا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله  
مرارا كثيرة (قوله ونسبه) أي مجيئه أول الاضراب بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقريته قوله  
لكن بشرطين (قوله وإعادة العامل) يعني مع حرف النفي أو حرف النهى شئى (قوله ويؤيده) أي  
يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تأتي للاضراب بشرطين (قوله أو سافع) أي قابض ناصية  
فرسه من سنعت بناصيته قبضتها ووجدتها قال الدماميني لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد  
بين فريقين أو فريق سافع اذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اه واستبعد لان الظاهر أن قصد  
الشاعر أنهم حين سماع صرخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما الا أنهم ثابت  
لهم احدى البيئتين (قوله فظل طهارة اللحم الخ) الطهارة جمع طاه وهو الطباخ وصنف شواء  
مفعول منضج وهو ما فرق وصف على الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج بتقدير  
مضاف أي وطابخ قدير أي مطبوخ في القدر ومجمل صفة قدير وقول العيني قدير معطوف على شواء  
غير ظاهر وان أقره شيخنا كما لا يخفى (قوله ان بها أكتل الخ) ضمير بها اللارض المذكورة قبل  
وأكتل بفوقية مفتوحة ورزما براء مكسورة قرأى اسماء رجلين وخوير بين تثنية خوير بتصغير  
خارب وهو اللص كما قاله الدماميني والشئى وفي شرح شواهد المعنى للسيوطى أنه لص الأبل حال  
من ضمير ينفقان قدمت على عاملها أو من المستكن في بها وقول البعض حال مما قبله لا يتشى على

أهم أو فعمل أو حرف  
والابهام نحو أو ناهى أمرنا  
ليلا أو نهارا وجعل منه  
نحوونا أو أياكم على هدى  
أو في ضلال مبين والشك  
نحو لبثنا يوما أو بعض يوم  
(واضراب بها أيضا معنى)  
أي نسب إلى العرب في قول  
الكوفيين وأبي على وابن  
برهان وابن جنى مطلقا  
نكا بقوله  
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية  
لولا رجأؤك قد قتلت  
أولادى  
وقراءة أبي السهمال أو كلما  
عاهدوا عهدا بسكون  
الواو ونسبه ابن عصفور  
لسيبويه لكن بشرطين  
تقدم نفي أو نهي وإعادة  
العامل نحو ما قام زيد  
أو ما قام عمرو ولا يقم زيد  
أولا يقم عمرو ويؤيده  
أنه قال في ولا تطع منهم آثما  
أو كفورا ولو قلت أو لا تطع  
كفورا انقلب المعنى يعنى  
انه يصير اضرابا عن النهى  
الأول ونها عن الثاني فقط  
(وربما عاقبت) أو (الواو)  
أي جاءت بمعناها (اذا هم  
يلف ذو النطق للبس  
منفذا) أي اذا أمن اللبس  
كقوله  
قوم اذا سمعوا الصرخ  
رأيتم  
ما بين مجرم مهرة أو سافع  
وقوله  
فظل طهارة اللحم ما بين  
منضج  
صنيف شواء أو قدير مجمل



صدور رماح أشرعت أو

سلاسل

وجعل منه وأرسلناه الى

مائة ألف أو يزيدون أى

يزيدون هذا من ذهب

الاخفش والجرى وجماعة

من الكوفيين **تنبهات**

الاول افهم قوله وربما ان

ذلك قليل مطلقا وذ كرفى

التسهيل ان أو تعاقب

الواو فى الاباحة كثير وفى

عطف المصاحب والمؤكد

قليلا فالاباحة كما تقدم

والمصاحب نحو قوله عليه

الصلاة والسلام فأنا عليك

نبي او صديق او شهيد

والمؤكد نحو ومن يكسب

خطيئة او انما • الثاني

التحقيق ان او موضوعة

لاحد الشئين او الاشياء

وهو الذى يقوله المتقدمون

وقد تخرج الى معنى بل

والواو واما بقية المعانى

فستفاد من غيرها

• الثالث زعم قوم ان الواو

تستعمل بمعنى أو فى ثلاثة

مواضع • أحدها فى

التقسيم كقولك الكامة

اسم وفعل وحرف وقوله

• كما الناس مجرور عليه

وجارم • ومن ذلك

الناظم فى التحفة وشرح

الكافية قال فى المعنى

والصواب أنها فى ذلك

على معناها الاصلى اذ

الانواع مجتمعة فى الدخول

تحت الجنس • ثانيها

الاباحة

مذهب الجهور المانعين مجىء الحال من المبتدأ فى الحال أو الاصل وينفقان بضم القاف من  
التوقف وهو كسر الرأس كقوله الدما ميني والشعنى والسيوطى فيحتاج الكلام الى التجريد والهوام  
اسم جنس جمى لها مه وهى الرأس فقول البعض والهوام الرأس فيه تساهل وانما كانت أو فى البيت  
بمعنى الواو لقوله خوير بين بالتثنية ولو كانت على بابها لاحت الشئين لقال خوير بابا لافراد (قوله  
اشرعت) بالبناء للمجهول أى صوبت نحو العدو وكفى بذلك عن الطعن وبالاسلاسل عن الاسر  
(قوله وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو  
والفراء بمعنى بل فتكون للاضراب عن الاخبار بانهم مائة ألف بناء على خزر أى مع علمه تعالى  
بزيادتهم الى الاخبار عن تحقيقه وبعض البصريين اللاباحه وقيل الشك مصر وفالرائى كذا فى المغنى  
بزيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوف محذوف معطوف على ما قبله أى أو جماعة يزيدون اه  
وفيه ان الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور عن أو فى ويمكن جعل العطف من باب  
العطف على المعنى أى الى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أى سواء كانت  
أول الاباحة أولا (قوله وذ كرفى التسهيل ان أو تعاقب الواو) أى تجبى بمعنى الواو فتكون للجمع  
وقوله فى الاباحة أى فى صورة الاباحة أى فى الصورة التى يظن ان أو فيها للاباحة أى لاحت الشئين  
مع جواز الجمع بينهما وان لم تكن أو فى حالة كونها بمعنى الواو للاباحة لانها حينئذ للجمع وأوالى  
للاباحة لاحت الشئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن ابن هشام وقوله كثير أى  
لانه يكثر اعادة الجمع فى نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا هو الذى أفهمه فى هذه العبارة وبه  
يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كقوله ما ذ كرفى البعض وأقره ان  
صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة الا فى معاقبة أول الواو فى الاباحة وهذا الميرده المصنف هنا لذكره  
ايه فيما تقدم بقوله أبح والذى أراد هنا وجعله قليلا لانما هو القسمان الاخيران الموصوفان فى  
التسهيل أيضا بالقلية • الثانى ما ذ كرفى شئنا وأقره ان الاباحة معنى أو أصله فلا ضرورة الى جعلها  
فى صور الاباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو فى حال معاقبتها الواو فى  
الاباحة لاحت الشئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت • الثالث ما ذ كرفى أيضا  
البعض وأقره ان قوله كثير أى هو ان أو فى الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاولى ان  
يقول تعاقب الواو فى الاباحة لزوما وقد تعاقبها فى غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض ان المراد كما  
علمت ان الصورة التى يظن ان أو فيها للاباحة قد تعاقب فيها أو الواو بان تكون للجمع وقد لا تعاقب  
بان تكون للاباحة فى الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما هذا هو  
تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو انما) جعل بعضهم الخطيئة على الذنب  
الذى بين العبد وربّه والائتم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أى مجازا (قوله  
وآما بقية المعانى الخ) ذ كرفى فى المغنى قال ومن المحب أنهم ذ كروا من معانى صيغة أفعال التخيير  
والاباحة ومثله نحوخذ من مالى درهم أو دينار أو جالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذ كروا أن أو  
تفيدها ومثله بالمثالين المذكورين اه وأجيب بان كلامنا من الصيغة وأوتدل على ما ذ كرفى  
خيت مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيما عن أو وحيث مثل بهما لا قطع النظر فيما عن الصيغة  
وقال التفتازانى فى تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة  
أو والتحقيق ان كلمة أو لاحد الامر من أو الامور وأن جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب موقع  
الكلام ودلالة القرائن (قوله فستفاد من غيرها) أى معها وذلك لانها تفيد أحد الشئين  
وغیرها يفيد امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازها اذا كانت للاباحة وهكذا وقوله من غيرها  
أى من القرائن (قوله ومن ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع



قوله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعدد كثر لثلاثة وسبعة لثلاث  
يتوهم فإفادته بالاباحة قال في المعنى أيضا والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجانسة كل منهما ووجهه أو ذلك فرق بين العطف  
بالواو والعطف بواو نالها التخيير قاله بعضهم في قوله قالوا نأت فاخترتها الصبر والبكاء فقلت البكاء أشق إذا غلبني أي أو البكاء  
لا يجمع بين الصبر والبكاء يحتمل أن يكون الأصل من الصبر والبكاء أي أحدهما ثم حذف من كافي قوله تعالى واختر موسى قومه  
ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه عن اه (ومثل (٨٠) أو في القصد اما الثانية في نحو) تزوج (اما ذى واما النائية) وجاء في

اما زيد واما عمرو  
بنيهاً في الأول ظاهر  
كلامه انها تأتي للمعاني  
السبعة المذكورة في أو  
وليس كذلك فانها تأتي  
بمعنى الواو ولا بمعنى بل  
والعذر له ان ورود أو  
لهذين المعنيين قليل  
ومختلف فيه فالاحالة  
انما هي على المعاني  
المتفق عليها ولم يذكر  
الاباحة في التسهيل لكنها  
بمقتضى القياس جائزة  
الثاني ظاهره أيضا أنها  
مثل أو في العطف والمعنى  
وهو ما ذهب اليه أكثر  
النحويين وقال أبو علي  
وابنا كيسان وبرهان هي  
مثلها في المعنى فقط ووافقهم  
الناظم وهو الصحيح  
ويؤيده قولهم انها مجامعة  
للوائلزوما والعاطف  
لا يدخل على العاطف  
وأما قوله ياليتما مناشالت  
نعامتها أيما إلى جنة أيما  
إلى نار فشاذ وكذلك فتح  
همزتها وابدال ميمها  
الأولى يا وفتح همزتها لغة  
تميم وبها روى البيت  
المذكور وقد يقال ان قوله

تصريحه بأن الواو في التقسيم أجود من أو فانه يدل على انها فيه ليست بمعنى أو اه وقد يقال ان  
له في المسئلة قولين واعلم أن لكل من الواو وأو في التقسيم وجهها الاجتماع الاقسام في الدخول تحت  
المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا وان كانت الواو فيه أكثر (قوله قاله الزمخشري)  
واقفه الناظم وابن هشام في حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره في المعنى كما قاله الدماميني وسبقهم  
الى ذلك السيراني في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو الترتل لكل كما هو  
مقتضى الاباحة (قوله لئلا يتوهم ارادة الاباحة) ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم ارادة التخيير (قوله  
ان هذا أمر) أي اذن (قوله قالوا نأت الخ) من الطويل ودخله التلم وهو حذف فاعولان ويروى  
وقالوا ولا تلم فيه حينئذ وقوله نأت أي بعدت والغيليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق  
الحرارة ليشمل حرارة العشق (قوله رواه ابن) أي بدل لها (قوله اما) ذهب سيبويه الى انها مركبة من  
ان وما وذهب غيره الى انها بسيطة وهو الظاهر لان الاصل البساطة وقوله الثانية احتراز عن الاولى  
فانه لا خلاف في انها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ولكن لا مانع  
من نسبة المعاني للاولى أيضا لئلا يلزمها ما غابا والباقى النائية البعيدة (قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطلق  
القصد فشمل جميع المعاني المقصودة (قوله والعذر له) أي في الاطلاق وعدم التقييد بما عدا  
المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أي حيث أطلق القصد فشمل العطف اذ هو مما يقصد (قوله مثل  
أو في العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثلها في لكن كما مر (قوله  
والعاطف لا يدخل على العاطف) أي فالعاطف انما هو الواو الداخلة على اما (قوله وأما قوله الخ)  
يراد على قوله زوما (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لان النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت  
رجلاه وانعكس رأسه فظهرت نعامتة (قوله وكذا ففتح همزتها وابدال ميمها الخ) أي شاذان أيضا  
على سبيل الاجتماع والافتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية تصريح ضمير ميمها يرجع الى  
المفتوحة الهمزة كافي البيت لاميم امام مطلقا وان ثبت الابدال مع الكسر أيضا كافي الدماميني عن  
المصنف (قوله أي المعنى) فيه اشارة الى أن القصد بمعنى المقصود وحل القصد على المعنى مبنى  
على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لا اختلافهم في العطف (قوله وقد  
نقل ابن عصفور اتفاق النحويين الخ) أي وان كان هذا النقل غير مسلم لما مر في الشرح (قوله  
لمصاحبته لها) أي لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في نحو الخ وهذا  
أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكرارها) أي اما لا بقيد كونها الثانية (قوله غنى من سميني)  
غنى من غشت الشاة غشامن باب ضرب أي ضعف ويقال في الكلام الغث والسمين أي الردي،  
والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الردي، والجيد مدنى لتبين ذلك الردي، وابعادك لى عنه والجيد  
واعانتك لى عليه ويوجد في بعض النسخ بين البيتين  
فلو أنا على حجر ذبحنا • جرى الدميان بالخبر اليقين

في القصد اشارة الى ذلك أي انها مثلها في القصد أي المعنى لا مطلقا سيما أنه لم يرد لها في الحروف أول الباب وقد روى  
نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها ليست عاطفة وانما وردوا في حروف العطف لمصاحبته لها • الثالث مقتضى كلامه  
انه لا بد من تكرارها وذلك غالب الا لازم فقد يستغنى عن الثانية بد كر ما يغنى عنها نحو اما أن تسكلم بخير والافاسكت وقرارة أبي  
وانا أو اياكم لا ما على هدى أو في ضلال مبین وقوله فاما ان تكون أخي بصدق • فأعرف منك غنى من سميني والافاطر حنى  
واتخذني • عدوا نقبل وتنقبي



وقد يستغنى عن الاولى باثانية كقوله تلم يد ارق قد تقدم عهدها واما بأموات الم خيالها أي اما مدار والفراء يقبس هذا في غير  
زيد يقوم واما بقعد كما يجيز أو بقعد الرابع ليس من اقسام اما التي في قوله فاما (٨١) ترين من البشر أحد ابل هذه

ان الشرطية وما الزائدة  
(وأول لكن نفيًا أو نهيًا)  
نحو وما قام زيد لكن عمرو  
ولا تضرب زيد لكن عمرا  
تنبية بشرط ان يكون  
عاطفة مع ذلك ان يكون  
معطوفها مفردا وأن  
لا تقترن بالواو كما مثل وقد  
سبق ما في هذا الثاني وهي  
حرف ابتداء ان سبقت  
بإيجاب نحو قام زيد لكن  
عمرو ولم يقم ولا يجوز لكن  
عمرو خلافا للكوفيين أو  
تلها جملة كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى  
بوادره لكن وقائعه في  
الحرب تنتظره أو لت واوا  
نحو ولكن رسول الله أي  
ولكن كان رسول الله  
وايس المنصوب معطوفا  
بالواو لان متعاطفي الواو  
المفردين لا يختلفان  
بالإيجاب والسلب (ولا  
نداء أو أمر أو اثباتا تالا)  
لا مبتدأ خبره تالوندا  
وما بعده مفعول بتلا وفي  
تلا ضمير هو فاعله يرجع الى  
لا والتقدير لا تالنداء أو  
أمر أو اثباتا أي للعطف  
بلاشيطان أحدهما افراد  
معطوفها والثاني أن  
تسبق بأمر أو اثبات  
اتفاقا نحو اضرب زيد الا  
عمرا وجاهي زيد لا عمرو  
أو بتداء خلافا لابن  
سعدان نحو يا ابن اخي

وروى مؤخر عنهم وهو المتجه قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع  
بيتين غير هذين لعمرك اني وأبارباح \* على طول التجار ومنذ حين  
ليغضني وأبغضه وأيضا يراني دونه وأراه دوني  
فلو أناعلى حجر الخريد أنهم الشدة العداوة لا يختلط دماؤها فلا تزوج على حجر لا تفرق الدميان اه  
ثم رأيت في الفارسي في باب النسب أن العرب تقول ان دم المتباغضين لا يجتمع اه (قوله وقد  
يستغنى عن الاولى) أي لفظا لا تقدير ادماميني فقوله كما يجوز أو بقعد تشبيهه في مطلق الجواز  
لا يحتاج الى تقدير مع أو بخلاف اما ذكر الدماميني أن ظاهرا كلام بعضهم أن الفراء يجيز  
الاستغناء عن اما الاولى لفظا وتقدير او اجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع الى النفس  
المذكورة في البيت قبله من ألم اذ انزل وفي بعض النسخهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم اذا  
كسره بعد جبره وعهد الدار ما عهدتها (قوله وقد سبق ما في هذا الثاني) أي من الخلاف في شرح  
قوله وأتبع لفظا فحسب الخ (قوله وهي الخ) شروع في محترزات الشروط فكان الاولى ان تعبير  
بالفاء (قوله ولا يجوز لكن عمرو) أي على أن عمرو ومعطوف كافي التوضيح أما على أنه مبتدأ خبره  
محدوف فيجوز (قوله أو تلها جملة) أي أو سبقت بنفي لكن تلها جملة فلا ينافي أن المسبوقه بإيجاب  
لا يتلوها الا الجملة (قوله ورقاء) اسم رجل بوادره جمع بادرة وهي الجملة تصریح (قوله أي ولكن كان  
رسول الله الخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هي العاطفة الجملة حذف بعضها على  
جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم في الشرح بقية الاقوال وقد استشكل العطف بأن قضية كون  
لكن حرف ابتداء استثناء الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بأن المراد بكونها حرف ابتداء أنها  
غير عاطفة للجملة فلا ينافي عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفي الواو المفردين الخ) بخلاف  
الجملتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو قام زيد ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفي الواو  
إيجابا وسلبا اذا لم يحجبها ما يقتضي الاختلاف ككمن فتأمل (قوله أي للعطف بلا الخ) فيه مسامحة فان  
الشرط الاول لا يفيد كلام المصنف (قوله شرطان) بقي شرط ثالث وهو أن لا تقترن بعاطف فاذا  
قيل جاء في زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاء في زيد ولا عمرو  
فالعاطف الواو ولا تالكيد لئني وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمع في ولا  
الضامين معنى (قوله افراد معطوفها) أي ولون أو يلا فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قائم لا زيد قائم أخذ من قول  
الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها في الاصح (قوله وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال  
البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثاني لا الاول اه ولك أن تقول جواز جاء في رجل  
لازيد اذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد علل الفارسي  
وغيره عدم جواز جاء في زيد لا لرجل وعكسه بان الرجل يصدق زيد فيلزم التناقض لا يقال المراد  
بالرجل غير زيد بقرينه العطف المقضى للمغايرة فلا تناقض لاننا نقول الممايرة التي يقتضيهما العطف  
صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التي بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب  
مدلول اللفظ والمثاليين المذكورين في الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال التقي  
السبكي كما حكاه عنه ولده في شرح التلخيص يحظر في جواز قام الناس لا زيد ان أريد اخراج زيد من  
الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عدلا من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله  
وقال الزجاجي وأن لا يكون الخ) علل بان العامل بقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لجااء عمرو والا  
على الدعاء ورد بانه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لا تمتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا

(١١ - صبان ثالث) لا ابن عمي قال السهيلي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاء في زيد لا لرجل وعكسه ويجوز  
جاء في رجل لا امرأة وقال الزجاجي وان لا يكون المعطوف عليه معمولا فعل ماض فلا يجوز جاء في زيد لا لرجل وعكسه قوله



الثاني اجاز الفسراء  
العطف بها على اسم لعل كما  
يعطف بها على اسم ان  
فيقول لعل زيد الاعراف ان  
• الثالث فائدة العطف  
بها قصر الحكم على ما  
قبلها اما قصر افراد  
كقولك زيد كاتب لا شاعر  
ردا على من يعتقد انه  
كاتب وشاعر واما قصر  
قلب كقولك زيد عالم لا  
جاهل رداعلى من يعتقد  
انه جاهل • الرابع انه قد  
يحذف المعطوف عليه  
بلا نحو اءطينك لا لتظلم  
اى تعدل لا لتظلم (وبل  
كلكن) في تقرير حكم ما  
قبلها وجعل ضده لما بعدها  
(بعده معكوبيا) اى  
معكوبى لكن وهما النفي  
والنهي (كلم اكن في  
مربع بل تيماء المربع منزل  
الربيع والتهيه الارض  
التي لا يهتدى بها ونحو لا  
تضرب زيدا بل عمرا  
(وانقل بها للثان حكم  
الاول) فيصير كالمسكوت  
عنه (في الخبر المثبت  
والامر الجلى) كقام زيد  
بل عمرو ويلقبم زيد بل عمرو  
واجاز المبرد وعبد الوارث  
ذلك مع النفي والنهي  
فتكون ناقلة لمعناها الى  
ما بعدها وعلى ذلك فيصح  
ما زيد قائما بل قاعدا وبل  
قاعدا ويختلف المعنى قال  
الناظم وما جوزه  
مخالف لاستعمال العرب  
ومنع الكوفيون ان يعطف بها بعد غير النفي

ذكرة البعض ثم رأيت في المعنى اى لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو (قوله كائن دنار الخ) دنار  
بكر المدال المهمة رفح المثلثة اسم راع واللبون النوق ذات اللبىن وحلقت ذهبت وتنوفى بفتح  
الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال والقواعل بالقاف ثم العين المهمة الجبال الصغيرة وكنى  
بذلك عن عدم عود هذه اللبون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أبابكر لا أباجهل وقوله والتخصيض نحو  
هلا تضرب زيد الاعراف قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تجىء لا بعد الاستفهام والعرض  
والنفي والتخصيض ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا بعد  
لانها موضوعه لعطف المفردات وانما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعه الاسم ولا يجوز تكريرها  
كسائر حروف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك  
أدخلت الواو في المكرر وكانت هي العاطفة ولانها كيد لكنه قال في الكلام على بل قيل لا تجىء بل  
بعد التخصيض والنفي والترجى والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهي  
كالتخصيض والعرض اه وانما هو ان العرض كالتخصيض عند أبي حيان ثم القلب الى جواز  
مجيء لا بعد الاستفهام اميل نحو اقام زيد لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذ كر قصر التعيين مع  
أما تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر له تردد في اى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما  
لا على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) في تمثيله لقصر الافراد بما ذكره وقصر القلب  
بقولك زيد عالم لا جاهل اشارة الى ما قالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصفين في قصر الافراد دون  
قصر القلب (قوله قديحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا كان الاولى تأخيره الى قول الناظم  
وحذف متبوع بدها استيج (قوله وبل كلكن) اعترض بأنه احالة على مجهول لانه لم يذ كر اولا  
معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالاحالة على مشهور بين  
النجاة (قوله فى تقرير الخ) اى تبيته فى ذهن السامع والحاصل انها مع النفي والنهي تفيده امرين  
تا كيدى وهو تقرير ما قبلها وتأسيسى وهواثبات نقيضه لما بعدها ومع الخبر المثبت والامر امرين  
تأسيسين ازالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعد ما قال الشيخى قال الرضى  
وظاهر كلام الاندلسى وهو انما هو انما بعد النفي والنهي اىضا تصير الحكم الاول كالمسكوت عنه  
اه وفى كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد فى المعنى من الامور التى اشتهرت بين العربيين  
والصواب خلافا قولهم بل حرف اضراب قال وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي  
والنهي بمنزلة لكن سواء اه (قوله للثان) حذف ياءه للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بان مضمره فى  
جواب الامر وقوله كالمسكوت عنه اى التوان صار مسكوتا عنه لعرض الاضراب فصح  
الانبان بانسكاف ومعنى كون زيدى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كانه  
لم يثبت له قيام ولم ينف عنه (قوله والامر الجلى) اى الظاهر واحترز به عن العرض والتخصيض  
كفى الغزى ومر خلافه عن الرضى (قوله لذلك) اى النقل (قوله وعلى ذلك) اى الجواز المذكور  
وقوله بل قاعدا اى بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا او ورد على المبرد وعبد الوارث انه يلزمهما  
ان لا تعدل ما فى قائما شبيهه لان شرط عملها بقاء النفي فى المعجول وقد انتقل عنه وأجيب بان  
انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية او او المعية الواقعين بعد النفي  
المنتقض بعدهما نحو

وما اصاحب من قوم فاذا كرمهم • الا يزيدهم حبالا الى هم  
(قوله وبل قاعدا) اى على ان قاعدا خبر مبتدأ محذوف اى بل هو قاعدا (قوله ويختلف المعنى) لان  
النصب يقتضى انتفاء الفعود والرفع يقتضى ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) تورك على النظم  
بأنه يوهوم كثرة العطف ببل فى الخبر المثبت والامر الجلى لانه ذكره مع العطف بها بعد النفي والنهي



وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلة ولا بد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رأيت فان تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنسه بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تركي وذكر اسم به فصلى بل تؤثر ون الحياة الدنيا ولدنا كتاب ينطق بالحق وهم لا (٨٣) بظلمون بل قلوبهم في عمرة من هذا

وآدعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن الاعلى هذا الوجه والصواب ما تقدم في تنبيهات الأول لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيد ابل عمرا ولا نحوه الثاني زاد قبلها الاتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للأول بعد الايجاب كقوله

وجهن البدر لابل الشمس لولم يقض للشمس كسفة أو أقول وتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادته بعد النفي وليس بشئ كقوله

وما مجرنا لابل زادن في شغفا هجر وبعد تراخي لالي أجل (وان على ضمير رفع متصل) مستترا كان أو بارزا (عطف فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم آثم وآباؤكم (أو فاصل ما) اما بين العاطف والمعطوف عليه واما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو يدخلونها ومن صلح ولا في نحو وما أشركا ولا آباؤنا وقد اجتمع الفعلان في ما لم تعلموا

من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو النهي (قوله وتفيد حينئذ) أي حين اذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها في حال عطفها المفرد ليست للاضراب قال شيخنا وفي شرح الفارسي خلافه اه وفي المعنى أنها للاضراب في الامر والايجاب (قوله ونحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أي قبل في نحو ذلك للاضراب الابطالي بناء على أن المضرب عنه المقول بالميم أما اذا كان المضرب عنه القول فالاضراب انتقالي اذا اخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال (قوله والصواب ما تقدم) أوجب عن الناظم بحمل كلامه على أنها لا تكون في القرآن ييقن الاعلى وجه الانتقال والايقان الاولي ان ليست بل فيهما للاضراب الابطالي ييقن لاحتمال أنها للاضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر (قوله الاول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر (قوله ولا نحوه) بالرفع أي نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيد ابل عمرا (قوله زاد قبلها) المراد زيادتها كونها الاللطيف ولا نفي ما بعد كما قاله الشمني فلا ينافي أنها نافية للايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للأول بعد الايجاب) اعلم أن لا بعد الايجاب لنفي الايجاب الذي قبلها ووصيرورته نصافي النفي بعد صيرورته بحرف الاضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الاضراب اذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسي أفاده الدماميني وقوله عن جعل متعلق بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بزاد ومثله قوله الآتي بعد النفي ومقتضى جعله بل في قوله بل الشمس للاضراب الذي قدّم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها في قوله بل الشمس داخلة على جملة أي بل هو الشمس وليس يلزم كما يفيد ما مر عن شرح الفارسي والمعنى ولك منع الاقضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ ضرابا على معنى أنها اذا تلاها جملة لا تكون الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب في الامر والايجاب دون النفي والنهي فافهم (قوله كسفة أو أقول) الكسفة التغير الى سواد والاقول الغيبوبة (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أي لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به فلو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا أكد بالمتصل دل افراده مما اتصل به بالتأكيدي على انفصاليه في الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيديا المتصل وهو باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد ما اسم نكرة في موضع جر نعت لفواصل بمعنى أي فاصل كان وجوز المكوني أن تكون ما زائدة اه وانما كتنفي بأي فاصل لان فصل الكلام قد يغني عما هو واجب نحو اتى القاضي بذات الواقف فلان يغني عما هو غير واجب أولى (قوله وضعفه اعتقد) أي على مذهب البصريين وأجازة الكوفيون بالضعف قياسا على البدل نحو أعجبتني جمالك والفرق على الاول أن الثاني في العطف غير الاول غالباً فالبدل من تقوية الاول بخلاف البدل والتأكيدي الا النفس والعين كما مر في محله (قوله ورجا الاخيطل) تصغير الاخيطل ومن في قوله من سفاهه رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام في قوله لينا اللام المحذورة للثنية (قوله وزهر) أي ونسوة زهر كجمع زهراء وأصل تهادي

أثم ولا آباؤكم (وبالفصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد) من ذلك قوله ورجا الاخيطل من سفاهه رأيه ما لم يكن وأب له لينا لا وقوله قلت اذا قبلت وزهر تهادي كنعاج الفلان عسفن رملا وهو على ضعفه جائز في السبعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مرت برجل سواء والعدم برفع العطف على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق أي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل



وعليها وعلى الفلك قالوا  
بعد الهك واله آباءك  
قال الناظم (وليس) عود  
الخافض (عندى لازما)  
وقا ليونس والاخفش  
والكوفيين (اذ قد أتى في  
النظم والنثر الصحيح مثبتا)  
فمن النظم قوله  
فاذهب فبابك والايام من  
عجب \* وقوله  
وما بينهما والكعب غوط  
نفاث  
وهو كثير في الشعر ومن  
النثر قرأه ابن عباس  
والحسن وغيرهما نساء لول  
به والارحام وحكاية قطرب  
ما فيها غيره وفرسه قيل  
ومنه وصد عن سبيل الله  
واقرب به والمسجد الحرام  
اذ ليس العطف على السبيل  
لانه صلة المصدر وقد عطف  
عليه كقول لا يعطف على  
المصدر حتى تكمل  
معمولاته \* تنبيهان \*  
الاول في المسئلة مذهب  
ثالث وهو انه اذا أكد  
الضمير جاز نحو مررت بك  
انت وزيد وهو مذهب  
الجري والزيادي وحاصل  
كلام الفراء انه اجاز مررت  
به نفسه وزيد ومررت بهم  
كلهم وزيد \* الثاني أنهم  
كلامه جواز العطف على  
الضمير المنفصل مطلقا  
وعلى المتصل المنصوب  
بلا شرط نحو وانا وزيد  
فأثمان واباك والاسد  
ونحو جمعناكم والاولين  
(والفاء قد تحذف مع ما  
عطفته والواو اذا ليس)

تهادى أي تتبخرت فحذفت احدى التاءين والفلا اسم جنس جعي للفلاة وهي الصحراء والمراد بنعاج  
الفلا بقرا الوحش تعسف أي أخذت على غير الطربيقه لا أي في رمل وقيد بقوله تعسف الخ لانه  
أقوى في التبخر (قوله وعود خافض) شامل للحرفي والاسمي لكن لا يعاد الاسمي الا اذا لم يلبس  
فان اليبس نحو جاءني غلاما لغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا شتر كما بينه مالم يجز نعم يجوز اذا  
قامت قرينه تدل على المقصود والذي ارتضاه الاماميين أن المعطوف الجار والمجرور على الجار  
والمجرور لا يجوز فقط على المجرور كما استظهره الرضي لئلا يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير  
عامله في نحو المال بيني وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذوران راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه)  
أي اللزوم جمهور البصريين لان الجار والضمير المجرور كالشيء الواحد فاذا عطف بدون الجار فكانه  
عطف على بعض الكلام وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى لازما) اختاره أبو حيان  
وقال ينبغي أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار بأن يكون الحرف ليس محتصا  
بجزء الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه  
بالجارى لا باعادة الجار ولا بدونها أي ولا عطف الضمير عليه لا باعادة الجار فلورفعت على فوهم  
أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا في جوارزه نظر اه دما ميني (قوله فاذهب الخ) جواب شرط  
محذوف أي اذا كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين في صدر البيت أعنى قوله  
\* اليوم قد بت تهجونا وتشتما فاذهب فان ذلك ليس بحبيب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله  
وما بينها الخ) صدره \* تعلق في مثل السوارى سيوفنا \* روى تعلق بنون المتكلم ومعه غيره  
مبني للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية وروى تعلق بباء التانيث مبني للمجهول وسيوفنا  
بالرفع على النيباء عن الفاعل والسوارى جمع سارية وهي الاسطوانة والواو في وما حالية وما  
مبتدأ خبره غوط جمع غائط وهو المكان المظلم الواسع وكفى بذلك عن طول القامة ونفانف صفة  
جمع نفث وهو الهواء بين الشيتين ويقال للهواء الشديد كذا في العيني ومثل السوارى صفة  
محذوف أي في قامات مثل السوارى طولاً ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر  
(قوله وغيرهما) كحزمة من السبعة (قوله نساء لول به) قال شيخنا بتخفيف السين اه وأما ما قيل ان  
الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه ان كان قسم الطلب في قوله واتقوا الله ورد عليه أن  
قسم السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره والارحام ان لم يطع  
على ما نفعولون كما قيل كان زيادة في التكلف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل خفض المسجد بباء محذوفه  
لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه في المعنى وكذا  
يقال في مثل هذه الآية وأورد عليه أن حذف الجار وبقائه عمله شاذ الا في مواضع تقدمت في  
حروف الجر ليس هذا منها اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار  
(قوله لانه) أي السبيل صلة المصدر أي فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل معه ولانه)  
لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله باجنبي (قوله اذا أكد الضمير جاز) أي قياسا على العطف على  
ضمير ما فعل اذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وقرئ الاول باوجه منها أن الضمير  
المجرور رأسه اتصالا من ضمير الفاعل بديل أن ضمير الفاعل قد يجعل منقصلا عند ارادة الحصر  
ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيبوطي فلم يؤثر  
توكيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أي لان كلاما من المذكورين  
ليس كالجزة فاجرى مجرى الظاهر وقوله مطلقا أي مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف  
الخ) هذه الايات الثلاثة كلام يتعلق بجزء العطف فكان ينبغي أن تذ كر قبل ذلك أحكام  
المعطوف وأن تكون الى جانب قوله واخصص بفاء البيت اه نسكت (قوله اذا لابس) أي وقت



فما كان بين الخير لوجاء الما  
أبو حجر الالبال قلائل  
أي بين الخير وبينى وقولهم  
راكب الناقة طليحان  
أي والناقة ومنه سرايل  
تقبكم الحجر أي والبرد  
تنبهان الأول أم  
تشاركهما في ذلك كما ذكره  
في التسهيل ومنه قوله فما  
أدرى أرشد طلابها أي  
أم غي وانما لم يذكرها هنا  
لقاتسه فيها . الثاني قد  
يحذف العاطف وحده  
ومنه قوله

كيف أصبحت كيف  
أمسيت مما

بغرس الود في فؤاد الكريم  
أراد كيف أصبحت وكيف  
أمسيت وفي الحديث  
أصدق رجل من ديناره  
من درهمه من صاع بره  
من صاع تمره - وكفى  
عثمان عن أبي زيد أنه سمع  
أدكت خبزنا لعمارة أراد  
خبزا ولحما وتمر ولا يكون  
ذلك الا في الواو وأو  
(وهي أي الواو) انفردت  
من بين حروف العطف  
(بعطف عامل مزال أي  
محذوف قديقه معمره)  
مرفوعا كان نحو اسكن  
أنت وزوجك الجنة أي  
وايسكن زوجك أو  
منصوبا نحو والذين نبؤوا  
الدار والايمن أي وألفوا  
الايمن أو يجروا نحو  
ماكل بيضاء شحمة ولا

عدم اللبس فاذا ظرفية لا تعليلية كما يشير اليه قول الشارح هو قيد فهمها (قوله أن اضرب الخ)  
الصواب حذف أن أو ابد ال فانفجرت بفاننجست لان الآية التي فيها فانفجرت هكذا فقلنا اضرب  
الخ والآية التي فيها أن هكذا وأوجينا الى موسى اذا استسقاء قومه أن اضرب بعصاك الحجر  
فاننجست وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب الخ فيمكن  
عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله أي فضرب  
فانفجرت) قال البهاء السبكي طوى ذكر فضرب هذا السرعة الامثال حتى ان أثره وهو الانفجار لم  
يتأخر عن الامر ثم قيل فضرب كله محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب ففاء فانفجرت والفاء  
الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دما ميني (قوله معطوف على فقلنا) فيه  
مساحة ظاهرة (قوله بين الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم (قوله طليحان) أي  
ضعيفان فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الاصل أحد طليحين  
فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه كما قاله الموضع في شرح بان سعاد وحيد: لا شاهد فيه  
لكن قال في المعنى هذا الا يتأخر في نحو غلام زيد ضربت بها (قوله أي أم غي) انما يلزم تقدير ما ذكر بناء  
على أن الهزة دائما لا تكون الامعادلة بين شيئين اماه صرح بها كما تقدم أو باحدهما كالبيت  
فان طلابها حاصل فلا يستل عن حصوله وانما يستل هل هو رشد أو غي وقد أسلفنا في مجت أم  
تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه بقى أن الزمخشري أجاز حذف ما عطف عليه أم فقال في أم كنتم شهداء  
يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معاد لها أي أندعون على الانبياء اليهودية أم  
كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدى أيضا وقد رأيتكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصاء بنينه  
باليهودية أم كنتم شهداء نقله في المعنى وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أي على قول  
الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جني والسهيلي وانما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لان  
للاستفهام هيئة تخالف هيئة الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضراب  
كما في الدماميني ويحتمل بعضهما الاستئناف كالبيت (قوله الا في الواو وأو) كذا في نسخ وفي نسخ  
أخرى اسقاط قوله وأو والاولى هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أي الواو في ذلك أو ومثله  
الدماميني بقول عمر رضى الله تعالى عنه صلى رجل في ازار ورداء في ازار وقيص في ازار وقيام  
وقال في المعنى حكى أبو الحسن أعطه درهم درهمين ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل البديل  
المذكور اه قال الدماميني وظاهره أن الفاء لا تشاركها في ذلك وقد قيل في علمته النحو بابا  
بابان تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول (قوله بعطف عامل الخ) أورد  
عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذف وبقى معه وله نحو واشترته بدرهم فصاعدا لان  
تقديره فذهب الثمن صاعدا (قوله أي وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولا م الامر  
شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا في التصريح قال سم ويمكن أن يقال ان من قدر ذلك أراد  
بيان معنى المقدر لان نفسه أي ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا انشائية معنى (قوله نبؤوا الدار)  
أي نزلوها وأما نبؤوا فمعنى هيأله (قوله أي وألفوا الايمان) أي فالعطف من عطف الجملة  
وجعله قوم من عطف المقدرات بتضمن الفعل الاول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أي آثروا  
الدار والايمن والوجهان في وزججن الحواجب والعيونا (قوله وهو انه يلزم الخ) كذا في التوضيح  
وفيه أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعا  
لوهم اتقى بل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفعا الامر اتقى الا أن يقال المراد بالوهم  
الخطأ (قوله يلزم في الاول الخ) قد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شئ يصح تبعها

سوداء تمره أي ولا كل سوداء وانما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دفعوا لوهم اتقى) أي حذرو وهو أنه يلزم في الاول رفع فعل  
الامر للاسم الظاهر وفي الثاني كون الايمان



متبوعاً وانما يتبوعاً المنزلاً وفي الثالث العطف على معمولي عاملين ولا يجوز في الثاني أن يكون الايمان مفعولاً معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار بمصاحبة (٨٦) الايمان اذ هو أمر معلوم (وحذف متبوع) أي معطوف عليه (بدا) أي ظهر (هنا) أي في هذا

الموضع وهو العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما (استج) كقول بعضهم وبنوا أهلاً وسهلاً جواباً لمن قال له مرحباً بك والتقدير ومرحباً بك وأهلاً ونحو أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أي أهملكم فنضرب ونحو أفلم يروا ما حذفه مع أو في قوله فهل لك أو من والدلك قبلنا أي فهل لك من أخ أو من والد فنادر ~~تنبهان~~ الأولى قال في التسهيل ويعنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كشيء وبالفاء قليلاً الثاني قال فيه أيضاً وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال في الكافية ومتبوع بالواو قد يتقدم متوسطاً ان يلتزم ما يلزم وظاهره جواز في الاختيار على قلة قال في شرحها قد يقع أي المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرج التقديم الى التصدير أو الى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت متوسطاً ان يلتزم ما يلزم فلا يجوز وعمر وزيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما أحسن وعمر زيدا ولا ما وعمر أحسن زيدا لعدم تصرف العامل

ولا يضح استقلالاً اه مغنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه (قوله متبوعاً) أي منزولاً (قوله على معمولي عاملين مختلفين) العام لان ما وكل والمعمولان ببيضاء وشحمة (قوله في تقييد الانصار) كذا في نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة في الانصار وفي نسخ المهاجرين وهي غير موافقة إلا أن بقراً بفتح الجيم أي المهاجر اليهم (قوله وحذف متبوع بدأ هنا استج) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل في أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم متصلة فاتقدير أعلمت أن الجنة حفت بالمكارة أم حسبتم ومر عن الزمخشري والواحد في تجوز ذلك في أم كنتم شهداء وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا حذف نحو أعطيناك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم (قوله وبنوا أهلاً) الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول كالواو في وعليكم السلام جواباً لمن قال السلام عليكم والثانية لعطف أهلاً على مرحباً المقدر عطف مفرد على مفرد وهي محل الاستشهاد كذا في التصريح وقوله والثانية الخ مبنى على أن العامل في الجميع واحد أي صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه وسيبويه يجعل مرحباً وأهلاً منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبري (قوله قال في التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به نوههم المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام في التخصيص بالواو وأجراه في الفاء وثم وأو ولا فله السيوطي ~~فائدة~~ فصل الواو والفاء من المعطوف به ماضرة وفصل غيرها ما سأنع بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسماً ونحو قام زيد ثم والله عمر وروما ضربت زيد الكندي في الدار عمر أم فعلاً نحو قام زيد ثم في الدار قعد أبو بل والله قعد اه همع والحق أبو حيان الحال باظرف لانها مفعول فيه في المعنى وبنى عليه اعرابه أشد من قوله تعالى فاذا كروا لله كذا كركم آباءكم أو أشد كرا حالاً من ذكر المعطوف على كذا كركم قال لان المعنى اذ كروا لله كذا كركم آباءكم أو كرا أشد فاشد في الاصل صفة كرا فلما قدم عليه أعرب حالاً منه وجوز وجهاً آخر وهو أن يكون ذكر كرا مصدراً لا ذكر كرا ويكون كذا كركم آباءكم في موضع نصب على الحال من ذكر كرا أو أشد معطوف على كذا كركم فتكون حالاً معطوفة على حال وعدل كما قال الى هذين الوجهين عن كون ذكر كرا تمييزاً لاقضائه أن الذكر ذكر ومنهم من التزمه على الاسناد المجازي من وصف الشيء بوصف صاحبه نحو حده أجدر في الكفاية أن أو أشد ذكر في موضع جر عطف على ضمير مخاطبين في كذا كركم أي مثل ذكر قرش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكر كرا أو في موضع نصب عطف على آباءكم أو أشد كرا من آباءكم على أن ذكر كرا من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتنا في وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنياً للفاعل وقد يؤخذ مبنياً لله فاعول والمعنى على الأول أو قوم أشد كراية وعلى الثاني أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد كرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذ كروه حال كونكم أشد كرا (قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز اختياراً بقلة (قوله ان لم يخرج التقديم الخ) أي ولم يكن المعطوف مخفوضاً فلا يجوز مرت وزيد بعمر ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختص وعمر وزيد خلافاً لثعلب كذا في السيوطي والداميني (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أي أو يخرج التقديم الى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الاخير وفي نسخ أو تقدم عليه وهي ظاهرة (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كانا على اولاد) أي حجر اولاد أحقب أي اولاد دخل من الحجر أحقب أي في موضع الحقيقة منه وهو مؤخره بياض لاجها بالحاء المهملة أي غيرها والسني

ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة كانا على اولاد أحقب لاجها ورعى السني أنفاسها إسهام جنوب دوت عنها التنهات وأزلت بهم ايوم رباب السفير خيام أراد لاجها جنوب ورعى السني



بفتح السين المهملة والفاء قال في القاموس هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفاة اه  
 والمعنى الاول والثالث يناسبان هنا واما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه محذوفاً لما في  
 القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه بشوك كالبهام كقوله هو وسياى أنفاسها أى  
 الاولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها بسهام متعلق برمى أى بشوك كالبهام جنوب فاعل  
 لاحها والجنوب ربح معلومة دوت بالدال المهملة قال في القاموس دوى الماء أى علاه ما تنسفه فيه  
 الريح اه فقول البعض أى جفت فيه نظروا مذوى بالمججمة ففي القاموس دوى البقل كرمى  
 ورضى ذوباً كصلى ذبل وأذواه الحر اه عنها أى عن الجنوب أى من أجلها التناهى فاعل دوت  
 وهى جمع تنهية وهى الموضع الذى ينتهى الماء اليه ويحبس فيه وأزلت بها أرجع البعض الضمير  
 لاولاد أحقب وعليه فأزلت عطف على لاحها واعمل المعنى عليه وحملت فوقها الخيام ويحتمل  
 رجوعه الى الجنوب فتكون الباء فيهما سببية قال البعض والمراد بيوم رباب السفر يوم شدة الحر  
 اه وفي القاموس الرباب كرمات وشداد الجماعة وذ كر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها  
 بعضها وفي البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام  
 ذى الرمة فكان الموافق الايتان بالضمير العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر (قوله وأنت)  
 بكسر التاء لان الخطاب لمحبوبته والعزى بفتح العين المهملة والنون بعدها زاي نسبة الى عنزة قبيلة  
 وهو أحد رجلين خرجا يحميان القرظ فلم يرجعا أصلاً فضرب بهما المثل (قوله وعطفك الفاعل الخ)  
 قال ابن هشام قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمرو  
 المعطوف فيه جملة لافعل وكذا قام وقعد زيد لان فى احسدا الفعلين ضمير اقلت له فاذا قلت يجيبني أن  
 تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويجيبني أن يقوم زيد ويخرج عمرو وفيها الخجلة وقع فيها اه سيوطى  
 ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يأت نصبه أو جزمه  
 اه سم (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) أى مضيأ أو حالاً أو استقبالا (قوله سواء اتحد نوعهما)  
 أى المتعاطفين بأن كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو يقدم قومه الخ) فأوردهم  
 معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كقوله أبو البقاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل أن يكون  
 أوردهم معطوفاً على اتبعوا أمر فوعون فلا اختلاف في اللفظ ويرد عليه وان أقره شيخنا والبعض  
 أن زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن الايراد فلم يوجد شرط عطف  
 الفعل على الفعل الا أن يراد بالنار ما يشعل نار القبر ومتباعدان جسد افلاوجه حينئذ للقاء فتدبر ثم  
 يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من  
 الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله تبارك الذى الخ)  
 الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفاً على جعل الذى هو فى محل جزم (قوله فالمغيرات صباحا)  
 ظاهره أن أترن معطوف على مغيرات وبه صريح فى التصريح مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت  
 تكون على الاول على الاصح ويجاب بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرسباً فان كان مرسباً  
 فالعطف على ما يليه كما نقل عن النجمل بن الهمام واذا عطف بمرتب اشياء ثم عطف بغير مرتب شئ  
 فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المعنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها وينظر بكل تقدير  
 محل أترن من الاعراب فانه لا جائز أن يكون الجزم دخوله الافعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم  
 وجوده اذا فرض أنه معطوف على مجرور فقط الا أن يقال محل قولهم الجزم لا يدخل الافعال اذا كان  
 ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بأن الجملة الفعلية  
 تقع فى محل جر فلم تكن جملة فأترن فى محل جر قلت الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به  
 لا الجملة بأسرها اه دون شرى وأجاب الاسقاطى بأن الذى يظهر أن أترن لا محل له من الاعراب

ومنه قول الآخر  
 وأنت غريم لا أظن قضاءه  
 ولا العزى القارظ الدهر  
 جائئاً

أراد ولا أظن قضاءه جائئاً  
 هو ولا العزى (وعطفك  
 الفعل على الفعل يصح)

بشرط اتحاد زمانيهما سواء  
 اتحد نوعهما نحو لتجى به  
 بلدة ميتا ونسقيه وان  
 تؤمنوا وتتقوا يؤتكم

أجوركم ولا يسألكم أموالكم  
 أم اختلفا نحو قوله تعالى  
 يقدم قومه يوم القيامة

فأوردهم النار تبارك الذى  
 ان شاء جعل لك خيرا من  
 ذلك جنات تجري الاية

(واعطف على اهم شبه  
 فعل فعلا) نحو صافات  
 ويقبضن فالمغيرات صباحا  
 فأترن لا اتحاد جنس

المتعاطفين فى التأويل  
 (قوله الا أن يقال الخ)  
 العطف باعتبار المعنى

وكذا يقال فى العطف عليه  
 باعتبار المعنى أيضا (قوله  
 وأجاب الخ) لا يأتى جوابه

الا فى أترن ونحوه مع أن  
 الاشكال عام



اذ المعطوف في المثال الاول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس (وعكس الاستعمل تجده سهلا) كقوله • أم صبي قد حبا  
 أودارج • وقوله يقصد في أسوقها وجرار • وجعل منه الناظم يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى وقد رزق من حشرى  
 عطف مخرج على فالق وجعل ابن الناظم تبعا (٨٨) لاصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه والذي

يظهر عكسه لان المعطوف عليه وقع نعتا والاصل فيه أن يكون اسما **خاتمه** في مسائل متفرقة • الاولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالاول نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وأنا فانه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قائم والتاء بمعنى أنا فان لا يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمحل عامل بالانتم وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء الخطاب أو بفعل الامر نحو أقوم أنا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أي ولا يسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتوح بتاء التانيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظاهرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن

لعطفه على ما لا محل له وهو صلة آل وما فيه من اعراب ليس بطريق الاصلة حتى يراعى في الفعل المعطوف بل بطريق العاربة من آل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا اعرابهم الي صلتهما فجاز أن يعطف عليهما ما لا محل له نظر الاصلها (قوله اذ المعطوف في المثال الاول في تأويل المعطوف عليه) أي لان صافات حال والاصل في الحال الافراد فيقضي مؤول بقابضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال في نظائره وفي الكلام حذف مضاف أي في تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي الثاني بالعكس) أي لان المعطوف عليه صلة وحققها أن تكون جملة فالمعبرات مؤول باللاتي أعرن (قوله أم صبي الخ) صدره يارب بيضاء من العواهج جمع عوهج وهو الطويل العنق من انبساط النعام والنوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر محذوف والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الاول لانه وصف والاصل فيه الافراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتي ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده الا أن ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره بات يشبهها بعصب باتر ضمير يشبه المرأة لانه في وصف رجل بعاقب امرأته بالعصب الباتر أي السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لعصب في تأويل قاصد لانه وصف والاصل فيه الافراد وجعله العيني حال ويرده جر المعطوف والاسوق جمع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) أقول هذا الغائب في البيت الثاني أي ما في الاول فلا لان ما عمل به معارض بوجوده في الاول بل وجودها فيه أقوى مما عمل به لانها تبع كون الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت الاول الثاني وفي الثاني الاول فعملك بالانصاف (قوله فانه لا يصلح قام أنا) أي هذا الترتيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال انما قام أنا فأنا قد باشرت العامل (قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أي ويعتبر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وكذا يقال في بقية الامثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الاول ويكون من ابدال الجمل بعضهما من بعض ولا يحتاج اليه على الثاني (قوله لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أي بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسئلة الاولى أو ما هو بمعناه فانه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض (قوله منعه اليبانيين) قال السيد منع اليبانيين انما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل فان ذلك جائز فيها وكفالك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبن الله ونعم الوكيل وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزاء مقصودة بالذات فلا التفت الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل لها اه شئني (قوله وأجازه الصفار الخ) قال البها السبكي أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النجاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند مجوزه بلغة ولا يجوزه بلاغة اه شئني وفيه عندي نظروان أقره شيخنا والبعض لان عدم جوازه بلاغة عند المجوزين بنا فيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم (قوله بنحو وبشر الخ) أي لانه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر واجب بأن الكلام

المؤكدا بتاء الثانية لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع منظور قام أنا وزيد الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو الرابعة في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه اليبانيين والناظم في شرح باب المقسمول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثري وأجازه الصفار بلبدأ ابن عصفور وجماعه مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة



وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاء في زيد ومن عمرو والعاقلان على أن يكون العاقلان خبرا المحذوف ويؤيده قوله وان شفاقي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناعى غزالا عند دارس عامر وكل وأما قيل الحسن بأحمد الحامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس (٨٩) ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو

المفهوم من قول النحويين في نحو وقام زيد وعمرو أكرمه ان نصب عمرو أرجح لان تناسب الجملةين أولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا والثالث لا يـ على يجوز في الواو فقط السادسة في العطف على معهولى عاملين أجمعوا على جواز العطف على معهولى عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معهولات عامل واحد نحو أعلم زيد عمرا بكر جالس خالد سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معهولى أكثر من عاملين نحو ان زيد اضارب أبوه لعمره وأخاك غلامه بكر وأما معهولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم هو متمنع اجماعا نحو كان آكل طعاما لعمره وعمرا بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة قيل منهم الاخفش وان كان أحدهما جارا فان كان مؤخر النحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو عمرو والحجرة فنقل المهدي أنه متمنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان

منظور فيه الى المعنى فكانه قيل والذين آمنوا وعموا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف) أي لانه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر واجب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا لا يقدح في ذلك تخالف القائلين بالافراد وعدمه لانك تقول قوما واقعد يا زيد (قوله على أن يكون العاقلان خبر المحذوف) أي لاعلى الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كعمر وعن الرضى منع جمع النعتين اتباعا وقطعا في مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيده في المعنى وعبارته وأما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تأتي الامن اثنته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصحها فترى أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدها لانه الذي اقتضاه المقام اه والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصيح المسئلة يجعل الوصف خبرا مبتدأ محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصفار أن الوصف اذا زال بالسكينة بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا للفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المغنى ولا حجة الخ قاله الدماميني (قوله عبرة) بالفخ الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي مهراقة والرسم الاثر والدارس المنمعى والمعول مصدر ميمي بمعنى التعويل أي البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا في الشمني وبه يعرف ما في كلام البعض وببحث في الاستشهاد بالبيت بأن الاستفهام فيه انكارى فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناعى غزالا) التاء للخطاب أي تكامه بما يسره والامتناع جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف واللحاط بفتح اللام طرفها مما يلي الاذن والاعتد بكسر الهمزة والميم حجر يكتمل به وقد يقال لكل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكل الخ وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها (قوله على معهولى أكثر من عاملين) اضافة معهولى الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث معهولات لثلاثة عوامل (قوله وأما معهولا عاملين الخ) الاصح في هذه المسئلة ما ذهب اليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لان العطف على معهولى عاملين بل على معهولى عامل واحد كما في ما كل سودا ثمرة ولا بيضا ثمرة بنصب ثمرة وشحمة بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معهولات عاملين نحو ان زيد اضارب عمرا بكر اقول خالد او نحو ان زيد اضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكر او الظاهر أنه كالعطف على معهولى عاملين فتأمل

(١٢ - صبان ثالث) الجار مقدم نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والحجرة فالشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وان السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفسراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المحفوض العاطف جازوالا متمنع والله أعلم



يكنزون على الكنوز وقوله والله وسوله أحق أن يرزوه أي رضوا أحدهما لان ارضا أحدهما  
 ارضا للآخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول دلالة لـ خبر الثاني أو العكس ويجوز  
 تخرج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمرو على الحذف  
 من الثاني دلالة لـ خبر الأول وفي الموضوعين ليس المبتدأ وحده عطف على المبتدأ اذ لو كان كذلك  
 لقليل قاما وأما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم  
 يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام ويجوز تقديم الخبر على الحذف  
 من الثاني نحو زيد قام وعمرو وأثم عمرو قالوا ولا تجوز المطابقة لان تفاوتها ما بالترتيب يمنع  
 اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك  
 في الضمير لا يدل على انتفاء ترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاضمار  
 كالأظهار في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو وقفت لهما  
 وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان وأما لاوبل وأورأم وأما ولكن فطابقة الضمير معهما وعدمها  
 بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما وذلك واجب في الاخبار وجب افراد الضمير معهما عدمها  
 لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وأزيد أم عمرو أتاك وزيد أو هند جاءني اذ المعنى أحدهما جاءني  
 ويغلب المذكور كما رأيت وتقول في غير الاخبار جاءني أما زيد وأما عمرو فآمرته وأزيد اضربت أم عمرا  
 فأوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فآمرته وان قصدتهم معا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني  
 مع اني دعوتهما زيد أو عمرو جاءني وقد ذهبت اليهما قال تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فأله أولى بهما  
 وليست أو بمعنى الواو كقيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالغنى والفقير لكن  
 يجوز في أو التي للاباحة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين  
 وباحثهما الا هنا لجواز الجمع بين الأمرين تشبه الواو اه ملخصا

### بالبديل

(قوله التابع الخ) هذا معنى البديل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعرض قال بعضهم كيف يستقيم للنظام  
 تعريف البديل بمجموع ما منع مع قوله في عطف البيان وصالحا لبديلية يرى • أوجب بان جواز  
 الأمرين باعتبار قصد من فان قصد بالحكم الأول وجعل الثاني بيانا له فهو عطف البيان وان قصد  
 به الثاني وجعل الأول كالتوطئة له فهو البديل وحاصل الجواب أن الحثية ملحوظة في تعريف كل  
 منهما (قوله المقصود) أي وحده دون المتبوع وهذا هو المناسب لاخراج الشارح به ما عطف نسقا  
 بغير بل ولكن بعد الاثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فان قلت يخرج عن ذلك بدل البداهة  
 لان متبوعه أيضا مقصود كما أتى قلت المراد المقصود قصد استمرار متبوع بدل البداهة وان قصد  
 أولا يكن صار بالابدال كما لمسكوت عنه فقصد لم يستمر وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض (قوله  
 بالحكم) أي المنسوب الى متبوعه نفيًا أو اثباتا اه نصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف  
 العطف والاقبال من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن  
 كان يرجو الله اه زكريا ونحو تكون لنا عيد الاقلنا وآخرنا (قوله بالترجمة) أي عن المراد  
 بالمبدل منه والتمييز له قال البعض وهو مبني على أن عطف البيان هو البديل اه والظاهر أن  
 هذا البناء غير لازم لان البديل لا يخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل  
 وقوله بالتكرير أي للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الاسماء الثلاثة لا تظهر في البديل  
 المبين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانها ليست مقصودة بالحكم وانما هي  
 مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فتلاثة أنواع  
 • أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وأول لكن عمرو والثاني ليس

بالبديل (التابع) المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى في اصطلاح البصريين (بدلا) وأما الكوفيون فقالوا لا يخفش بسمونه بالترجمة والتمييز وقال ابن كيسان بسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف بـ

(قوله بمجد الخ) ان كان مبنيا على أنه بدل وبيان في آن واحد فلا قائل به وان كان على أنه باعتبارين فلا داعي باعتبار الحثية في التعريفين بل داخل في كل وخارج باعتبارهما وان كان مبنيا على أن تعريف كل شامل لكل فيحتاج الحثية فيهما كما أوجب به لم يناسب قوله وأوجب الخ تأمل



بمقصود في الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه واما الاخير ان فلان الحكم السابق هو نفي المحي، والمقصود به انما هو الاول. النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لأنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذا النوع انما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاء في زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح في ان لكن تعطف بعد الاثبات والذي تقدم انها لا تعطف الا بعد النفي أو النهي نعم تقدم انها تعطف بعد الاثبات على رأى الكوفيين فيمكن انه جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقا) مفعول ثان ليبنى مقدم عليه والاول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحته صحة الاستعناء عنه بالمبدل منه فيجوز جده زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اه دما ميني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتمال كما يأتي فعلى هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه اه أى اجالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فان غاية أمره الاجال وهو من مقاصد البلغاء وأى فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أى أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلا يشتمل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أى العامل عليه فكلامه محتمل للمذهب الثلاثة الآية في كلام الشارح كذا قال البعض وفيه أنه يلزم على الاخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر (قوله أو كمعطوف ببل) أى بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم في بدل الاضراب دون بدلى الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلى الغلط والنسيان كما ستعرفه الا أن يقال التشبيه في محرد كون الثاني مباينا للاول بمعنى أنه ليس عينه ولا بعضه ولا مشتق عليه (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه معناه فقبل ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بأن يكون البديل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغيران بحسب المفهوم نحو جاء زيد أخوك ثم التغاير الذي تقتضيه المطابقة ظاهران اختلافا مفهومهما والاجعل التغاير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف مافى كلام البعض (قوله في قراءة الجر) أى مافى قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الله اه غزى (قوله وذلك) أى المذكور من الاجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممنوع هنا أى فى اسم الله تعالى لان مسماه لا يقبل التجزى (قوله قليلا) أى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده اما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولا بد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البديل المطابق فانه لا يحتاج لربط لكونه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدأ فى المعنى لا تحتاج لربط هذا وقال المصنف فى شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحيح غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط فى البديلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضع ان جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواو من لزم منه توارده عاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البديل اه وأجاب المصريح بان كثيرا بديل من الواو والاولى فقط والثانية عائدة على كثيرا لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثيرا منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البديل والمبدل منه باجنبي وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو والله على الناس الخ) أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان أوجه أخرى فى باب اعمال المصدر (قوله وهو بدل شئ من شئ يشتمل

ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل) عليه يبنى أو كمعطوف ببل) أى يجزى البديل على أربعة أنواع. الاول بدل كل من كل وهو بدل الشئ بمما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وسماهم الناظم البديل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممنوع هنا. والثانى بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالمثلة المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثيرا منهم أو مقسدر نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أى منهم. والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شئ من شئ يشتمل



عامله على معناه بطريق الاجمال كالعجبي زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه ( كذا في نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره وفي نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كالعجبي زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثاني نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها سم مانصه لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للباس الذي اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للمركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضي حسن الاقتصار على المبدل منه لان ذلك شرط في صحته اه ( قوله يشتمل عامله على معناه الخ ) أى يدل عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبه الى ذات المبدل منه ففي قولك العجبي زيد علمه الاعجاب لا يناسب نسبه الى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبه الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي قولك سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبه الى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البديل اجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطرذلان بعض صور بديل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البديل الدلالة المذكورة كافي قتل أصحاب الاخذود النار بناء على أن النار بديل اشتمال من الاخذود كما سيذكره الشارح وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البديل أن معنى العامل متعلق بالبديل وان تعلق في اللفظ بغيره وأورد عليه أن بديل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بديل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها بقى ههنا بحث وهو أن الدلالة على بديل الاشتمال بما سبقه اجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعمين على ما نقله الدماميني عن المبرد وأقره وعبارة لا نقول من بديل الاشتمال قتل الامير سيفاوه وبني الوزير وكلاؤه لان شرط بديل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة الى بيان الاجمال الذي فيه وهذا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيفاوه وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه فعلى هذا يشكك هذا التابع من أى التوابع فتأمل وعلم بما مر ما نقله أيضا الدماميني عن المبرد من أن نحو ضربت زيدا عبده ليس بديل اشتمال بل بديل غلط لان ما قبل البديل لا يدل عليه لان ضربت زيدا مفيد بغير احتياج الى شيء آخر لما نسبة العامل المبدل منه ( قوله قتل أصحاب الاخذود ) هو شق في الارض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض وملاؤه نارا وقالوا من لم يكفر ألقى فيه ومن كفر ترك اه فصرح ومنه يؤخذ أن آل في الاخذود للجنس لان الاخذود ثلاثة لا واحد ( قوله وقيل الاصل ناره الخ ) وقيل أراد بالاخذود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أى أخذود النار والبديل على هذين بديل كل وقيل النار بديل اضراب أفاده زكريا ( قوله وذاللاضراب الخ ) أى انسب هذا البديل الشبيه بالمعطوف ببديل للاضراب كان نقول بديل اضراب ان سحب البديل قصد المتبوع أى قصد صحيحا كما قاله سم ( قوله ودون قصد ) منصوب على الظرفية المحذوف أى وان وقع دون قصد أى دون قصد صحيح بان لا يقصد أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصد كما قاله سم وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أى فهو بديل غلط والهاء عائدة على البديل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بديل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أى سلب ببديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني وجري على هذا المرادى ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أى رفع بهذا البديل الغلط في نسبة الحكم للاول والصفة على الاحتمال الاول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني والاقر بعليه أن غلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل ( قوله لان البديل الخ ) علة المحذوف أى لان كون البديل مقصودا أولا لان البديل الخ

عامله على معناه بطريق  
الاجمال كالعجبي زيد  
علمه أو حسنه أو كلامه  
وسرق زيد ثوبه أو فرسه  
وأمره في الضمير كما مر بديل  
البعض فتأمل المذكور ما  
تقدم من الامثلة ومثله قوله  
تعالى يسألونك عن الشهر  
الحرام قتال فيه ومثال  
المقدر قوله تعالى قتل أصحاب  
الاخذود النار أى النار  
فيه وقيل الاصل ناره ثم  
نابت آل عن الضمير والرابع  
البديل المبين وهو ثلاثة  
أقسام أشار اليها بقوله  
( وذاللاضراب اعزان  
قصد أصحابه ودون قصد  
غلط به سلب ) أى تنشأ  
أقسام هذا النوع الاخير من  
كون المبدل منه قصد اول  
لان البديل لا بد أن يكون  
مقصودا لما عرفت في  
حذف البديل فالمبدل منه  
ان لم يكن مقصودا البتة  
وانما سبق اللسان اليه  
فهو بديل الغلط



أى بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذى هو غلط لانه نفسه غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذلك فساد قصده فبدل  
نسيان أى بدل شئ ذكرا نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالحنان والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا  
بينهما فمما التوعين بدل غلط وان كان قصدا كل واحد من المبدل منه والبدل كما بقول الأضراب ويسمى أيضا بدل البداء  
ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله (كرره خالد وقبله اليدا (٩٣) واعر فقه وخذنا بمدى) فبالبدل

كل من كل واليسد ايدل  
بعض وحقه بدل اشتمال  
ومدى يحتمل الاقسام  
الثلاثة المذكورة وذلك  
باختلاف التقادير فان النبل  
اسم جمع للسهم والمدى جمع  
مدية وهى السكين فان  
كان المتكلم انما أراد الامر  
بأخذ المدى فسبق لسانه  
الى النبل فبدل غلط وان  
كان أراد الامر بأخذ  
النبل ثم بان له فساد تلك  
الارادة وأن الصواب  
الامر بأخذ المدى فبدل  
نسيان وان كان أراد  
الاول ثم أضرب عنه الى  
الامر بأخذ المدى وجعل  
الاول فى حكم المسكوت  
عنه فبدل أضرب وبداء  
والاحسن أن يؤتى فيهن  
بيل <sup>ب</sup> تنبيهات <sup>ب</sup> الاول  
زاد بعضهم بدل كل من  
بعض كقوله

(قوله أى بدل سببه الغلط) أى بذ كر الاول فالأضافة فى بدل الغلط من اضافة المسبب الى السبب  
وان كانت فى بدل الكل و بدل البعض للبيان وقوله لانه نفسه غلط أى كما يتوهم من قولهم بدل  
الكل و بدل البعض (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والبدال المهملة مع المدأى الظهور سمي بذلك  
لان المتكلم بدله ذكره بعد ذلك الاول قصدا (قوله البداء) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب  
فى بدل البعض مقدر أى البد منه أو الاصل يده ثم نابت ال عن الضمير على القولين المتقدمين (قوله  
وذلك) أى احتمال الاقسام الثلاثة (قوله فان النبل الخ) محط بيان التقادير المختلفة قوله فان كان  
المتكلم الخ وانما قدم قوله فان النبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى (قوله  
جمع مسدية) بضم الميم وقد تكسر نعله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر  
(قوله وهى السكين) قيد غيره بالعظيمة (قوله والاحسن أن يؤتى فيهن) أى فى أوجه المثال المتقدمة  
بيل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أى نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أى بليدا كما فى  
التصريح ومعلوم أنه اذا أتى فيهن بيل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كفى غداة  
البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحموا تراحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم  
جمع سمرة وهى شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاء من يخرج حب الحنظل أراد أنه فى  
تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل حرارته (قوله وتاولوا البيت) بان اليوم  
بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم (قوله العرب تتكلمم بالعام وتريد الخاص) أى على طريق  
المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا الإشارة الى رد بدل البعض الى بدل  
الكل وقوله وتحذف المضاف وتنويه أى على طريق المجاز بالحذف وهذا الإشارة الى رد بدل البعض  
وبدل الاشتمال الى بدل الكل وقوله فاذا قامت الخ راجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض  
الرغيف أى على وجه اطلاق اسم الكل و ارادة الجزء مجازا مرسلأ وعلى وجه تقدير المضاف مجازا  
بالحذف وقوله وبدل المصدر الخ راجع لقوله وتحذف الخ فان قلت كلام السهيلي على الوجه  
المذكور يقتضى أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بان يطلق  
اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة قامت المجاز المرسل المذكور فى رد بدل الاشتمال لا يطرده لانه  
وان تاتى فى نحو نفعنى زيد علمه لا يتأتى فى نحو سرق زيد فرسه (قوله وبدل المصدر) أى سواء كان  
باقيا على مصدرية أم و مراد منه غير معناه المصدرى كعلم فى نفعنى زيد علمه اذا الظاهر أنه بمعنى  
معلومه واقتصر على المصدر لانه الغالب فى بدل الاشتمال والافتقار يكون غير مصدر كما فى سرق زيد  
ثوبه أو فرسه (قوله من صفة) أى من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فضافة بالنصب على الحال والمراد هذا  
اللفظ وما فى معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبنى زيد علمه انما تريد أعجبنى صفة زيد فبينت بقولك  
علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف فى المشتمل الخ) قال البعض الظاهر أن المراد بالاشتمال  
مطلق التعلق والارتباط والالاميات الاطراد فى شئ من الاقوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى  
المذكور يوجد فى بدل البعض و بدل الكل الا أن يقال وجه التسمية لا يوجب افتتامل والنحو كلامه  
فى التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضوع وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاولين)

بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه انما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض  
وبدل المصدر من الاسم انما هو فى الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم الثالث اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقيل هو  
الاول وقيل الثانى وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب فى التسهيل الى الاول الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال  
لا يوجد فى كلام العرب نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة  
(قوله وقد تكسر الخ) هى مثلثة الميم وتجمع على مدى ومدى بانضم والكسر اه



لماء في شفتيها حوة لعس فالعس بدل غطلان الحوة السوداء والعس سواد يشوبه حرة وذ كريتين آخرين ولا حة له فيما ذكره  
لا مكان تأويله الخامس قد فهم من كون (٩٤) البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في الاعراب وأما موافقته آياه في الافراد

والتسكير والتسكير  
وفروعه فلم يتعرض لها  
هنا وفيه تفصيل أما  
التسكير وفروعه وهو  
التعريف فلا يلزم موافقته  
لمتبوعه فيهما بل تبديل  
المعرفة من المعرفة نحو  
صراط العزيز الحميد الله  
في قراءة الجسر والتسكرة  
من التسكرة نحو ان للمتقين  
مفاز احسداق واعنايا  
والمعرفة من التسكرة نحو  
وانك تهدي الى صراط  
مستقيم صراط الله والتسكرة  
من المعرفة نحو لنسفعا  
بالناصية ناصية كاذبة  
وأما الافراد والتسكير  
وأضدادهما فان كان بدل  
كل وفاق متبوعه فيهما لم  
يمنع مانع من التثنية والجمع  
ككون أحدهما مصدرا  
نحو مفاز احسداق أو قصد  
التفصيل كقوله  
وكنت كذى رجلين رجل  
صحبة  
ورجل رمي فيها الزمان  
فشلت

• وان كان غيره من أنواع  
البدل لم يلزم موافقته  
فيها (ومن ضمير الحاضر)  
متكاما كان أو مخاطبا  
(الظاهر لا تبدله) أي  
يجوز ابدال الظاهر من  
الظاهر ومن ضمير  
الغائب كما ذكره في أمثله  
ولا يجوز أن يبدل الظاهر

ظاهرة أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما وعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالبدل منه اشعارا قريبا  
بجملته العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للبدل منه الذي  
أشعر به لفظ البدل اشعارا قريبا وبالعكس وظاهره أيضا ان الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما  
يقيد ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة (قوله لماء)  
فعلاء من اللمي كالفى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لا مكان تأويله) كان يقال لعس  
مصدر ووصفت به الحوة أي حوة لعساء هذا وقد قيل كل من الحوة والعس حرة تضرب الى سواد  
وعليه فللعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعا الخ) أي لما علمت سابقا  
من أن التابع هو المشار لما قبله في اعرابه الحاصل والمتحدد (قوله وفيه تفصيل) أي فيما ذكر من  
الموافقة (قوله بل تبديل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين  
الاولين تبيها للاقسام (قوله مفازا) أي مكان فوزا وفوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسياتي ما فيه  
وقوله واعنايا عطف على مفازا كما في الجلالين (قوله بالناصية) هي ناصية أبي جهل وقوله كاذبة من  
المجاز العقلي (قوله ككون أحدهما مصدرا) نظريه بان المراد المطابقة في المعنى وهي حاصله لان  
المصدر يدل على الاثني والجماعة ورده بعضهم بان مرادهم المطابقة في اللفظ كما يدل عليه التعبير  
بالثنية والجمع (قوله مفاز احسداق) أي فلم يقل مفاز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات  
لا تكون نفس الحدث ويحاج بان ذلك على حد زيد عدل (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون  
وقد يقال المطابقة حاصله معه لان البدل ليس كل واحد من شق التفصيل على حدته بل مجموعهما  
وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله في أحدهما دون الآخر  
تحتكما جعل في كل منهما فدعا للتحكم فاندفع بحث الدماميني بانه اذا كان مجموعهما هو البدل فما  
العامل في كل واحد منهما مع أنه بغيره غير بدل قال وهذا في البدل كقولهم في الخبر الرمان حلوا حامض  
ونقل الطبري عن سم أنه قال الظاهر ان المسمى بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان  
البدل في المعنى هو المجموع فليستأمل (قوله فشتل) بفتح الشين المعجمة أي بطلت حركتها (قوله ومن ضمير  
الحاضر) أي البارز لان ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا فان ورد ما يوجبهم ذلك قدر للثاني فعل  
من جنس الفعل المذكور نحو تعجبنى جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أي يجوز ابدال الظاهر  
الخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجوز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم  
فائدته لان ضمير الحاضر في غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أي البارز أخذان أمثلتهم وان  
لم يحضر في الآن التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتني  
جماله على الابدال كما يقال تعجبنى جمالك على الابدال (قوله الاما احاطة جلا) قال البعض أي  
الابدل كل أظهر احاطة وشمو لا والقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اه  
وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل ويطلبه العطف الاتي في كلام المصنف وقول الشارح أي  
الا اذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد  
ملحوظ بعدما والمعنى الاظاهرة كان بدل كل وجملا احاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذي ينبغي  
حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لا ولنا وآخرنا) أي لجميعنا لان عادة العرب التعبير  
بالظرفين واردة للجميع (قوله فمبارحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم  
النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته  
هو حرة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفر وهما راجعون كذا في

من ضمير المتكلم والمحاطب (الاما احاطة جلا) أي الا اذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا  
عبد الا ولنا وآخرنا وقوله فمبارحت أقدامنا في مكانا ثلاثا حتى أزيروا المناسيا فان لم يكن فيه معنى الاحاطة فمذاهب  
العيني



العيني والشاهد في ثلاثه فانه بدل من نافي مكانا وازيروا مبنى للمجهول وضميره للكفار والمنائبا  
 جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المنابي بياء ين ففعل فيه ما يأتي في التصريف (قوله  
 أحداه المنع) لعدم الفائدة إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح كما مر (قوله نحو ما ضربتكم بالزيدا)  
 نظرفيه سم بان زيدا ليس بدل كل من ضمير مخاطبين بل بدل بعض ويظهر لي أنه لا يوجد مثال  
 يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله أو اقضى بعضا الخ) سبكت عن بدل  
 الاضراب فاقضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهلي بجواز ذلك كما نقله شيخنا (قوله نحو لقد كان  
 لكم الخ) أو رد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة الى من يرجوا لله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا  
 زعم الاخفش أنه بدل كل والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين  
 منكم الخ فوصفهم بالتعوق وغيره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من المنافقين  
 وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر نقله الدنوشري عن شرح الباب (قوله والاداهم) جمع  
 آدهم وهو القيد والثنية الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو  
 خف البعير استعير هنا القدم الانسان (قوله ابتهاجك) أي فرحك استمالا السين والتاء زائدتان أو  
 للصيرورة أي أملت القلوب اليك أو صيرتها مائلة اليك قال سم وحرى في قوله استمالا على الأكثر من  
 مراعاة البدل والاقبال استملت (قوله وسناؤنا) السناء بالمد كافي البيت الشرف وبالقصير النور وقوله  
 مظهر ارجله شيخنا مصدر امييا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لان قائل هذا  
 البيت النابغة الجعدي الصحابي (قوله ولا يبدل مضمرا من مضمرا) أي مطلقا لانه لم يسمع ونحوقت  
 أنت وممرت بك أنت تو كيدا نفاقا وكذلك رأيتك أياك عند الكوفيين والناظم اه توضيح (قوله  
 ولا من ظاهر) أي ولا يبدل مضمرا من ظاهر عكس مسئلة المتن ومقتضى اطلاقه المنع في كل بدل  
 وفي جمع الجوامع وشرحه للسميوطي ومنع ابن مالك بدل المضمرا من الظاهر بدل كل قال لان لم يسمع  
 ولو سمع لكان تو كيدا ابدا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيد اياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال  
 خلف فقبل يجوز ونحو ثلث التفاحه أكلت التفاحه اياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل  
 يمنع قال أبو حيان وهو كالتخلاف في ابدال مضمرا من مضمرا ومقتضاه ترجيح المنع اه يس (قوله  
 ان لم يفداضرايا) نحو اياك اياي قصد زيد فان دعوى التأكيدي مثل هذا لا تنافي اه دما مبنى  
 ونحو عمر اياي قصد زيد فعمل أن قوله ان لم يفداضرايا قيد في كل من عدم ابدال المضمرا من المضمرا  
 وعدم ابدال المضمرا من الظاهر فاعرفه (قوله وبدل المضمرا الخ) خرج ما صرح معه باداة الاستفهام  
 أو الشرط فلا يلي البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا ان تضرب أحد ارجلا أو امرأه  
 أضربه اه سم عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذلك كالحرف في صورة التصريح لقوة  
 المصرح به فلا يحتاج الى ذكرنا بما بخلاف المضمرا (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالجر  
 مضاف اليه وجعله الشيخ خالد منصوبا مفعولا ثانيا للمضمرا (قوله بلى همزا مستفهما به وجوبا)  
 ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى (قوله اسعيدام على) فسعيد بدل من من بدل تفصيل (قوله بدل  
 اسم الشرط) فانه يلي حرف الشرط الذي تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من  
 التفصيل واعادة حرف الشرط في الكشاف أن يومئذ بدل من اذاني قوله تعالى اذ ازلزلت الارض  
 زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فاعل في التسهيل مع كثرة  
 جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم ان زيد وان عمرو وكان اسم  
 الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز في  
 الاصح وان جعلنا ما به ان فاعلا مجذوف امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان ان لا يضر الفعل  
 بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأه خافت وجوابه ان انما جىء بها لبيان المعنى

أحداه المنع وهو مذهب  
 جمهور البصريين والثاني  
 الجواز وهو قول الاخفش  
 والكوفيين والثالث انه  
 يجوز في الاستثناء نحو ما  
 ضربتكم بالزيدا وهو  
 قول قطرب (او اقضى  
 بعضا) أي كان بدل بعض  
 نحو لقد كان لكم في رسول  
 الله اسوة حسنة لمن كان  
 يرجوا لله واليوم الآخر  
 وقوله أو عدني بالسجن  
 والاداهم رجلي فرجلي  
 شئته المناسم (او) اقتضى  
 (اشتمالا) أي كان بدل  
 اشتمال (كانك ابتهاجك  
 استمالا) وقوله بلغنا  
 السماء مجدنا وسناؤنا  
 وانا لبرزو فوق ذلك مظهرا  
 تنبيهه قال في التسهيل  
 ولا يبدل مضمرا من مضمرا  
 ولا من ظاهر وما أوهم  
 ذلك جعل تو كيدا ان  
 لم يفداضرايا اه  
 (وبدل) المبدل منه  
 (المضمرا) معنى (الهمز)  
 المستفهام به (بلى همزا)  
 مستفهما به وجوبا (كن  
 ذا اسعيدام على) وكم مالك  
 أعشرون أم ثلاثون  
 وما صنعت أخيرا أم شرا  
 وكيف جئت أرا كما أم  
 ما شيا تنبيهه نظير هذه  
 المسئلة بدل اسم الشرط  
 نحو من يقم ان زيد وان  
 عمرو أقم معه وما تصنع  
 ان خيرا أو شرا تجزبه  
 ومتى تسافران ليلا أو نهارا  
 أسافر معك

(قوله أي أملت الخ الانسب بالمقام أن يقول امال أو صيرها اه)



للاعمل فلا يلزم المحذور اه تصریح بفائدة الاجتماع مع جماعة كثيرة من أهل العلم في بعض  
 المحافل فأورد بعضهم سؤالاً في قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن در  
 منه حاصله أنهم يجوزوا أن يكون أمة بالرفع على البداية من أي مع أن بدل المضمن معنى الشرط  
 يجب أن يلي حرف الشرط كما أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلي حرف الاستفهام فسكت  
 جميع الحاضرين فعند ذلك أجبنا بان محمل وجوب ايلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا  
 وقع البديل بعد فعل الشرط أخذنا من الامثلة التي ذكرناها فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب وقد خرج مما  
 مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما في آية الزلزلة (قوله ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام  
 ينبغي أن يشترط لا يبدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون  
 الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جئته في عشي إلى أكرمك (قوله لم يبدل) في كونه بدل كل من كل نظر  
 فان الاتيان المحي والالمام النزول وما تمع به البعض من أن المراد بآياتهم النزول بهم مجازاً يرفه  
 أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بدل اشتمال (قوله لكن يصل الينا) أي معشر الكرام الذين لا ينجب  
 فاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل ان الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان (قوله يستعين بنا) فيستعين  
 بدل اشتمال من يصل لان وصول فاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول  
 قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبي بدل اضراب أو غلط فراجعه قال شيخنا على القول بان  
 البديل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار العامل فالقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب  
 آخر والتقدير من يصل الينا يعان من يستعين بنا يعان اه (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال  
 من يلق أثماناً لاني الاثام أن يحصل له العذاب مضاعفاً وهو يشتمل على المضاعفة فما نقله الغزالي  
 عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان لقي الاثام هو مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله  
 ان على الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خبر ان والله نصب بنزع الخافض وهو  
 او القسم وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف  
 أي أخذ كره أو حال أي كارهاً وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة مصدر محذوف يحوج الى  
 تكلف تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما في كلام العيني الذي درج عليه شيخنا  
 والبعض (قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل في التصريح أن الشاطبي أثبت له ومثله بخوان تصل  
 تسجد للرحمن برحمتك لئلا ينكسر قال الفارسي انه يحتمل بدل الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود اه  
 وفيه عندي وان أقره شيخنا نظر لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعنى اشتمال الكل على  
 جزئه والالزم ان كل بدل بعض بدل اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبي بنحو ان تطعم زيدا  
 نكسه أكرمك (قوله تبدل الجملة من الجملة الخ) أي اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية  
 المراد على ما قاله الدنوشري وأقره شيخنا والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله  
 في اعرابه لفظاً أو تقدير او الجملة تتبع ما قبلها محلاً ان كان له محل والافلاطون التبعية عليها مجاز كذا  
 في التصريح قال في المغني جوز أبو البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله كونه بدلا من فضلنا بعضهم  
 على بعض ورده بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقدّم دليل على امتناع  
 ذلك اه بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما  
 الاول فجوزة ابن هشام نحو زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق وأما الثاني فجوزة أبو حيان وجعل  
 منه ولم يجعل له عوجاً فيما جعل فيما بدلا من جملة ولم يجعل له عوجاً وأما الثالث فأنبته سيويه  
 وجعل منه أبعدهم أنكم اذا تم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الاولى لانوكيدا والظاهر مامر  
 في باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع إعادة ما اتصل به (قوله ونحو أممكم بما تعلمون الخ)  
 بجملة أممكم بانعام وبنين الخ ببدل من جملة أممكم بما تعلمون ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله واتقوا

(ويبدل الفعل من  
 الفعل) بدل كل من كل  
 قال في البسيط بانفاق  
 كقوله متى تأتينا لم يبق في  
 ديارنا • تجدد خطبا جزلا  
 وتارا تأججا • وبدل  
 اشتمال على الصحيح (كمن •  
 يصل الينا يستعين بنا يعان)  
 ومنه ومن يفعل ذلك يلق  
 اثاما يضاعف له العذاب  
 وقوله • ان على الله ان  
 تبايعا • تؤخذ كرها  
 أو تجبى وطائعا • ولا يبدل  
 بدل بعض وأما بدل الغلط  
 فقال في البسيط جوزة  
 سيويه وجماعه من  
 النحويين والقياس يقتضيه  
 تنبيه • تبدل الجملة  
 من الجملة نحو أممكم بما  
 تعلمون أممكم بانعام وبنين  
 وقوله

(قوله اجبت) جواب  
 اقناعي على تسليم الوجوب  
 والافليس بعلم تأمل  
 (قوله لان الخ) فيه انه  
 يكفي الجعل الادعائي في  
 مثل هذا (قوله وهو يشتمل  
 الخ) فيه انه حينئذ بدل  
 بعض والغرض خلافه فلعل  
 المناسب انه مشتمل اشتمال  
 السبب على المسبب



الى الله أشكو بالمدينة حاجة  
وبالاشام أخرى يلتقيان  
أبدل كيف يلتقيان من  
حاجة وأخرى أى الى الله  
أشكو هاتين الحاجتين  
تعذرات التقاء ما وجعل منه  
الناظم نحو وعرفت زيدا  
أبو من هو **حاقه** في  
مسائل متفرقة من التسهيل  
وشرحه \* الأولى قد يتحد  
البدل والمبدل منه لفظا  
إذا كان مع الثاني زيادة  
بيان كقراءة يعقوب وترى  
كل أمة جائية كل أمة  
تدعى الى كآها بنصب كل  
الثانية فانها قد انصل بها  
ذ كر سبب الجثوة الثانية  
الكثير كون البدل معتمدا  
عليه وقد يكون في حكم  
الملغى كقوله  
ان السبيوف غدوها  
ورواها  
تركت هو وزن مثل قرن  
الاعضب  
\* الثالثة قد يستغنى في  
الصلة بالبدل عن لفظ  
المبدل منه نحو أحسن الى  
الذى صحبت زيدا أى صحبتته  
زيدا \* الرابعة ما فصل به  
مدكور وكان واقيابه يجوز  
فيه البدل والقطع نحو  
مررت برجال قصير وطويل  
وربما وان كان غير واف  
تعين قطعه ان لم ينو  
معطوف محذوف نحو  
مررت برجال طويل  
وقصير فان نوى معطوف  
محذوف فن الاول نحو  
اجتمعوا الموبقات الشرك  
بالله والسحر بالنصب

الذى أمدم بما تعلمون فلا محمل لها فاطلاق التبعية على ما بعد ما مجاز لما مر عن التصريح وقال  
الداميني والشمي اطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ومثل بالآية في التصريح لبدل  
البعض وهو الظاهر لان ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده الأنا يقال المراد به خصوص  
المفصل فيكون عام ما راد به الخصوص (قوله أقول له ارحل لا تقم عندنا) التمثيل به لبدل الكل  
مبنى على أن الامر بالشئ عين النهى عن ضده ومثل به في التصريح لبدل الاشتمال وهو مبنى على  
أن الامر بالشئ يستلزم النهى عن ضده قال الدماميني لا تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون  
مجموع الجملةين هو المقول بكل واحدة جزء المقول اه قال في التصريح وسكتوا عن اشترط  
الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجملة لتعذر عود الضمير عليها (قوله ابدالها من  
المفرد) انما صرح ذلك لرجوع الجملة في التقدير الى المفرد كما في التصريح (قوله أبدل كيف يلتقيان  
الخ) الظاهر انه بدل اشتمال وكذا في عرفت زيدا أبو من هو (قوله تعذرت التقاءهما) أشار بذلك الى  
أن الجملة في تأويل المفرد والى أن الاستفهام تجبى قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف  
يلتقيان جملة مستأنفة تبه بها على سبب الشكوى (قوله أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف اليه  
وهو خبر والجملة بدل من زيدا بدل اشتمال لا مفعول ثان لان عرف انما يتعدى الى مفعول واحد  
(قوله سبب الجثوة) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها (قوله كون البدل معتمدا عليه) أى اعتمده عليه  
ما بعده في الحالة التي له من تكبير وتأنيث وغيرهما نحو ان زيدا عينه حسنة وان هذا جفنها فآثر  
بنصب العين والجفن فآثر الخبر في الاول وذ كر في الثاني ولولا أن المعتمد عليه في ذلك هو البدل  
لوجب التذكير في الاول والتأنيث في الثاني اه دماميني وفي كلام البعض أن الخبر عند اعتماد  
البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر الا أن راد بكون الخبر للبدل أن  
البدل هو المخبر عنه في المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد فانه خبر انته اعتمادا على المبدل منه  
والاعضب بعين مهملة فضا دمجحة فوحدة ولد البقرة اذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب  
بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وحده بدلا من الذى ورفع خبر مبتدأ محذوف  
قاله الشارح على التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) أى مبدل منه مذكور قال شيخنا نقل عن  
السبوطى وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت زيدا أخوك نص عليه سيبويه  
والاخفش اه ونقل شيخنا السبدي عن سيم جواز قطع اليان والعطف وتقدم جواز قطع النعت  
وهناك قول بجواز قطع التوكيد (قوله وكان واقيابه) أى مستوعبا لافواعه (قوله وربعة) بفتح الراء  
وسكون الموحدة وفتحها الذى بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) أى لانه حينئذ بدل بعض  
من غير رابط كافي المعنى وبهذا يتبين بطلان قول البعض محل التعمين اذا جعل بدل كل فان جعل  
بدل بعض جازا لا يتباع على أنه لا يتصور الا كونه بدل بعض لان الغرض أنه لم ينو معطوف محذوف  
فلا تمكن من الغافلين (قوله فن الاول) أى ما كان فيه البدل واقيابا للمبدل منه فيجوز فيه الامران

**النداء**

البدل والقطع  
هو لغة الدعاء بى لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو ملفوظ به أو مقدر  
والمراد بالاقبال ما يشمل الاقبال الحقيقي والمجازى المقصود به الاجابة كما في نحو يا الله ولا يرد يا زيد  
لا تقبل لان بالطلب الاقبال اسماع النهى والنهى عن الاقبال بعد اتوجه واعترض نيابة بحرف  
النداء عن ادعوبان ادعو خبر والنداء انشاء واجيب بان ادعو ونقل الى الانشاء وانما ينادى المميز  
وأما نحو يا جبال ويا أرض فليس انه من باب المجاز تشبيهه مذ كر بالمميز في الانقياد واستعارته في  
النفس له على طريق الاستعارة بالحكاية وياتي تحييل ولك أن تقول من الجائر أن الله خالق لما ذكر  
حال الخطاب تمييزا لم يقع النداء الالميز وهمزة النداء منقلبة عن واو مثل كساء كفى الغزى (قوله



ثم مع القصر) أي ثم أشهرها كسر النون مع القصر أي بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمهما مع المد أي  
ثم أشهرها ضمهما مع المد وأفضل التفضيل هنا ليس على بابه وقد بعضهم خبر في الموضوعين أي ثم  
كسرهما مع القصر على الأول ثم ضمهما مع المد على الثاني هذا وقد أسلفنا في مجتبع علامات الاسم نقلنا  
عن المصباح أن في النداء لغة رابعة وهي الضم مع القصر فتنبه (قوله واشتقاقه) أي أخذه من ندى  
الصوت لتلاقيهما في المادة وإنما فسرنا الاشتقاق بالاخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معني  
(قوله ولله نادى الخ) في حاشية المغني للسيوطي ما نصه حكى أبو حيان أن بعضهم ذهب إلى أن  
حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعله. هذا استكملت الهمزة أقسام الكامة لأنها  
تأتي حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأي بمعنى وعد ولها في ذلك نظائر أي كعلي والمنادى في عبارته  
بكسر الدال (قوله النداء) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أي البعيد) قال  
شيخنا الضابط في البعد وضمه العرف اه قيل إنما نودي البعيد بالأدوات الالتيه المشتملة على  
حرف المد لان البعيد يحتاج في نداءه إلى مد الصوت ليدمع وهو ظاهر في غير أي بقصر الهمزة (قوله  
من هو كائن) هذا حل معنى لاجل اعراب حتى يقال ان الشارح حمل عبارة المتن على ما يمنع عند  
البصريين وهو حذف الموصول وبهض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك في عبارة المتن لجواز كون  
الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على النداء (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل المحسوس والمحل  
المعنوي الذي هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد له (قوله ثم هيا) قيل هي  
فرع أي بابا بدل الهمزة ها وقيل أصل فليست هاؤها بدلها من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان  
كان إلى الثاني أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا  
(قوله رأعها يا) أي باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل في كل نداء) ولا يقدر عند  
الحذف سواها (قوله في الله تعالى) أي لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما يليق وكما تعين في لفظ الجلالة  
تتبع في المستغاث وأما أو أيها لان الأربعة لم يسمع نداءها إلا بالبعدها حقيقة أو تنزيلا لانه غير  
لازم (قوله ووالمن ندب الخ) قال الرضي وقد يستعمل في النداء المحض وهو قليل اه وقال في المغني  
أجاز بعضهم استعمال وافي النداء الحقيقي (قوله واولاده) فوا حرف نداء وندبة وولد منادى مبني  
على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف للندبة والهاء للسكت  
(قوله وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووالمن ندب أو يا (قوله وقت فيه الخ) فصدور ذلك بعد  
موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل لالف لانها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتي  
أفاده سم (قوله فان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرته من اسمه زيد  
وازيد بالواو اولوا نيت يبا للبادر إلى فهم السامع أن قصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد  
أي الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد عدهم زمها الا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل  
أو توطئه لقوله جملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول في أي وأجد الهمزة  
فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقریب أو لهما فان أراد بقوله وأي والهمزة للقریب مقصورتين  
وممدودتين فلا اشكال وتظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداء القریب بما  
للبعيد) أي في غير صورة تنزيه منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز تو كيد اذ عند التنزيل المذكور  
لا تا كيد فتلخص أنه يجوز نداء القریب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد تو كيد النداء اذ انا بان  
الامر الذي يتلوه مهم جدا كما أفاده السكشاف (قوله وعلى منع العكس) أي لعدم تأتي التوكيد في  
صورة العكس ومحل منعه اذ لم ينزل البعيد منزلة القریب والاجاز نداه بما للقریب اذ لا مانع منه  
حينئذ كما قاله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وان لزم عليه حذف النائب والمنوب  
عنه فقد قال الدماميني لان سلم أن العوضية تنافي الحذف بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم

كان أبعده صوتا منه  
(ولله نادى النداء) أي  
البعيد (أو) من هو  
(كائن) لنوم أو سهو أو  
ارتفاع محل أو انخفاضه  
كنداء العبد له وعكسه  
من حروف النداء (يا)  
(أو) بالسكون وقد عدهم  
همزة (وأكذا أي ثم هيا)  
وأعمها أيا فانها تدخل في كل  
نداء وتتبع في الله تعالى  
(والهمزة) المقصور  
(للداني) أي القریب نحو  
أزيد أقبل (ووالمن ندب)  
وهو المتعجب عليه أو  
المتوجع منه نحو واولاده  
وارأساه (أو يا) نحو واولاده  
يارأساه (وغيروا) وهو يا  
(لدى اللبس اجتنب) أي  
لا تستعمل يا في الندبة الا  
عند أمن اللبس كقوله  
حملت أمر اعظيما فاصطبرت  
له  
وقت فيه بأمر الله يا عمرا  
فان خيف اللبس تعينت وا  
تنبيهان الأول من  
حروف نداء البعيد أي بعد  
الهمزة وسكون الياء وقد  
عدها في التسهيل جملة  
الحروف حينئذ ثمانية  
الثاني ذهب المبرد إلى  
أن أيا وهيا للبعيد وأي  
والهمزة للقریب وباليهما  
وذهب ابن برهان إلى أن  
أيا وهيا للبعيد والهمزة  
للقریب وأي للمتوسط وبيا  
للجميع وأجمعوا على أن  
نداء القریب بما للبعيد

يجوز تو كيد أو على منع العكس (وغير مندوب ومضموم ما جام مستغاثا قد يعرى) من حروف النداء لفظا (فاعلم يا



بالتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت في محله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وابقاء  
 حرف النداء فذهب ابن مالك الى جوازه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدماميني  
 جوازه قبل الامر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف  
 وذهب أبو حيان الى منعه وعلله بان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك  
 سماع عن العرب وياق الشواهد للتنبيه كهي قبل ليت ورب وحيد اعلى ما صرح به في التسهيل  
 وعلله في شرحه بان مولى يا أحده هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف  
 (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو  
 مضافا أو شبيهها به ولا فرق في المفرد بين أن يكون مقصود النداء لذاته كيوسف أو واصله لنداء غيره  
 كاي ولا بين أن يكون معر باقبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معر باقبله في بعض الاحوال  
 ومبني في البعض الاخر كاي هذا ما ظهر لي وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يزعمون من قرأه فعلم أن  
 المنادى في المثال الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لانه لم يعمل فيما بعده ولم  
 يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كقوله سم (قوله أن أدوا الى عباد الله) أي أدوا الى  
 الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثاني أن عباد الله مفعول أدوا كقوله فأرسل معنابني  
 اسرائيل ولا شاهد فيه حينئذ (قوله مع المضمرة) أي لقلة ندائه (قوله والمتعجب منه) نحو قولهم  
 باللاء والعشب اذا تعجبوا من كثرتما (قوله الامع الله) لان ندائه على خلاف الاصل لوجود ال  
 فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كالمستغاث لفظا  
 وحكما (قوله المنادى البعيد) أي حقيقة أو تنزيلا لان مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجب  
 والحذف ينافية (قوله والصحيح منعه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار في مطلق الضمير وليس كذلك  
 بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنذا وهما من نوع اتفاقا كما في التصريح  
 فلا يقال يا ناو لا ياهو ولا يرد أنه سمع ياهو يامن لاهو الا هو لان هو في مثله اسم للذات العلية لا ضمير  
 اه ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب الصحيح المنع في عبارته الاطلاق أي والصحيح منع نداء المضمرة  
 حالة كون المضمرة مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة  
 كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط  
 ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذ ما بعده أو يكون معناه نثرا  
 أو نظما أخذ ما بعده أيضا فاعرف ذلك (قوله وشذبا يايك قد كفتينك) جعل بعضهم يافية للتنبيه  
 ويا مفعول فعل محذوف يقصره المذكور (قوله يا بيجر) بموحدة فجم فراء قال في القاموس الا بجر  
 الذي خرجت سرتة والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيها اه وتماه • أنت الذي طلقت عام جمتا •  
 وجعل بعضهم يافية للتنبيه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية تأ كيدا والمرصول خيرا (قوله أي  
 التعرى) أي المفهوم من يعرى ولم يقل التعرية مع أنها مصدر يعرى لان التعرى أوفق بتذكير  
 اسم الإشارة (قوله في اسم الجنس) أي المعين كاسيأتى في الشرح (قوله والمشارلة) اعترض بان  
 حقه أن يقول والمشارلة واجب بأن في كلامه حذف مضاف أي ولفظ المشارلة من حيث انه  
 مشارلة وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أي واسم المشارلة أي الاسم الدال عليه من  
 حيث انه مشارلية وظاهر كلامه جواز نداء اسم الإشارة مطلقا وقيد الشاطبي بغير المتصل بالمخاطب  
 (قوله أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بجمعه أصلا  
 منع القياس عليه وبمنعه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من  
 اعتراف المانعين بالورود حيث قال ومذهب البصر بين المنع فيها وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة  
 (قوله أطرق كرا) أصله يا كروان رخم بجم حذف النون وحذف معها الالف لكونها لينازا ندا

نحو يوسف أعرض عن  
 هذا سنفرغ لكم أيها  
 الثقلان أن أدوا الى  
 عباد الله ونحو خيرا من  
 زيد أقبل ونحو من لا يزال  
 محسنا أحسن الى أما  
 المنسوب والمستغاث  
 والمضمرة فلا يجوز ذلك فيها  
 لان الاولين يطلب فيهما  
 مد الصوت والحذف ينافية  
 ولتفويت الدلالة على  
 النداء مع المضمرة  
 تنبيهان الأول عدني  
 التسهيل من هذا النوع  
 لفظ الجلالة والمتعجب منه  
 ولفظه ولا يلزم الحرف الا  
 مع الله والمضمرة والمستغاث  
 والمتعجب منه والمنسوب  
 وعدني التوضيح المنادى  
 البعيد وهو ظاهره الثاني  
 أفهم كلامه جواز نداء  
 المضمرة والصحيح منعه  
 مطلقا وشذوذ نحو يا يايك قد  
 كفتينك وقوله

يا بيجر بن بيجر يا أنتا  
 (وذلك) أي التعرى من  
 الحروف (في اسم الجنس  
 والمشارلة) قل ومن ينعه  
 فيهما أصلا ورأسا (فانصر  
 عاذله) بالذال المججمة أي  
 لأنه على ذلك فقد سمع في  
 كل منهما ما لا يمكن رد  
 جميعه فمن ذلك في اسم  
 الجنس قولهم أطرق كرا



مثلك هذا الوعة وغرام وقوله ان الاولى وصف قومي لهم فهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا وقوله

ذا رعوا فليس بعد اشتعال الر \* أس شيبالي الصبا من سبيل وجعل منه قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد ومذهب البصر بين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ولحنوا المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت وسيسا

والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظما ونثرا وقصر اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال وقوله في هذا اصح \* تنبيهه \* أطلق هناسم الجنس وقيد في التسهيل بالبنى للنداء اذ هو محل الخلاف فاما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الاعشى يا رجلا خذيدي فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه فالخاص أن الحرف يلزم في سبعة مواضع المنسذوب والمستغاث

سا كما مكه لا أربعة قال الناظم ومع الاخر ا حذف الذي تلا الخ ثم قلبت الواو الف التجر كها وانفتح ما قبلها وتماه ان النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو وأشرف منه أي اخفض يا كراعنقك للصبيد فان من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو النعام قد صيد تصرح بزيادة (قوله واقند مخنوق) مثل يضرب لكل . ضطر وقع في شدة وهو يجمل باقتداء نفسه بماله اه تصریح (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة لشيء أي صر صبحا اه تصریح ولو قال أي انت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله ثوبي حجر) قاله صلى الله عليه وسلم حكايه عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الجربش به حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كاه في الفارضي (قوله اذا هملت عيني) أي أسالت الدموع لها أي لاجل المحبوبة وبذلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ أول لوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اه ومما يبعده نذ كبير اسم الإشارة مع تأنيث لوعة (قوله قومي لهم) قومي خبر ان ولهم متعلق بصلة الموصول وهي وصفوا فيكون قد فصل بين العامل والمعول باجنبي للضرورة واعتصم أي استسكن (قوله ذا رعوا) أي يا ذا رعو رعو اه أي انكف عن دواعي الصبا انكفأفا (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لان ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم (قوله على شذوذ) أي في النثر وأضرورة أي في النظم (قوله ولحنوا المتنبي) قد يمنع التلحين بان المتنبي كوفي ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة قاله الدماميني (قوله هذي) أي ياهذي وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أي برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه ورده الناظم بأنه لا يشار الى المصدر على طريق المفعول المطلق الا مع تابدل ذلك المصدر بنحو ضربته ذلك الضرب لكن تقدم في باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أي أثرت رسيسا أي همار وتماه \* ثم انصرفت وما شفيت نسيسا بنون مفتوحة أي بقية النفس (قوله اذ لم يرد الا في الشعر) أي لم يرد نصا الا في الشعر فلا ترد الاية لقبولها التأنويل (قوله اذ هو محل الخلاف) يقضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادى بان بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو رجلا خذيدي \* وأجاب بعضهم بجعل أل في الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصر وبين الكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا ينافي حكايه قول فيه عن بعض النحاة وانما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المجيز من غير القرينين فراجع (قوله على أن الحرف يلزمه) أي على الصحیح لما مر عن المرادى خلاف ما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) انما بنى لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو اذ عول المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومما ثلته لها افراد اوتعر يفا وانما احتج الى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى الا للمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المسمى وخرج بقولنا ومما ثلته لها افراد اوتعر يفا المضاف وانثنيه به لانهم المضاف اليه المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب والافراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه اللمة في التكررة غير المقصودة مع عدم بناءه وبنى على حركة للاعلام بان بناءه غير أصلي وكانت ضمته لانه لو بنى على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم عند حذف ياء اكتفاء بالكسرة أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة قاله الفاكهي وأورد عليه أن المنادى المضاف للبناء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق وأجيب بأنه قليل فلا ينظر اليه (قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسئلة لان الكلام في أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة اه غزى (قوله في رفعه)

والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين أي ما عرفت (وابن المعرف المنادى المفرد اه على الذي في رفعه قد عهدا) أي اذا اجتمع في المنادى هذان الامر ان التعريف والافراد



أى رفع نظيره على ما قاله الغزى أو المراد رفعه في غير النداء أو المراد رفعه على فرض اعرابه والى هذا  
يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا فاندفع ما يقال الرفع اعراب فينا فى قوله وابن (قوله على  
ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدره أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالعلم والحجج بقاؤه على  
تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحا وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء وورده الناظم بندا  
ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الإشارة فانه مما لا يقبلان التنكير فان قلت العلم اذا أريد  
إضافته تكريفا لفرق قلت ليس المقصود من الإضافة إلا تعريف المضاف أو تخصيصه فلواضيف  
مع بقاء التعريف كانت الإضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء فلا حاجة  
الى تنكير المنادى اذا كان معرفة سم (قوله بسبب القصد) أى قصد التنكير بعينه وقوله والاقبال  
أى اقبال المتكلم على المنادى أى القائه الكلام نحو وليس المراد اقبال المنادى على المتكلم كما  
قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال  
المنادى حتى انه اذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل والعطف من عطف اللازم قال  
الداميني التعريف لم يحصل بمجرد القصد والاقبال بل هو ما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه  
فى أنت رجل عالم مع وجود القصد والاقبال وحينئذ نقول الشارح بسبب القصد والاقبال أى مع  
كون الكلمة مناداة (قوله المركب المزجي) المراد به ما يشمل العددي تكلمة عشر لانه أيضا  
من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثني عشر واثني عشر مجرى المضاف كما سبأ فى الشرح (قوله  
والمثنى والمجوع) الظاهر كما قال البعض أن نحو يازيدان ويازيدون من التنكرة المقصودة لامن  
العلم لان العلمية زالت اذا لبتى العلم ولا يجمع الابد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهم ما آل  
فتعريفهما بالقصد والاقبال (قوله وياقضى) بخذف التنوين اتفاقا لحدوث البناء واثبات الياء  
اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف لان النداء دخل على اسم منون  
محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما اذا لم يصرف بحذف الياء اذا أصل  
واحد والاثبت الياء اتفاقا كما فى مر اسم فاعل من أرى قاله فى التسهيل (قوله ويجوز نصب  
ما وصف) أى بمفرد معرف أو منكر أو مجهولة أو ظرف أى جواز ارجحان بل أوجه كثير ذاهبين  
الى أنه من شبهه المضاف كما يفيد قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فن شبهه المضاف  
فتنصب وجوز الكسائى فيها البناء اه وعلى هذا لا يختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو  
عطف عليه ما بعده ويؤخذ من التصريح أن الاحوال ثلاثة وأنه يجب النصب فى حال ورود النداء  
على الموصوف وصفته بأن يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ من شبهه المضاف ويجب  
البناء فى حال ورود الوصف بالصفة على النداء بأن يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف  
وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل فى احتمال الامر من واستشكل الدماميني جواز  
وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والتنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لا يوصف بها الا التنكرات  
قال وغاية ما يمكن له أن هذا المنادى كان قبل النداء تنكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه  
وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخل على الموصوف وصفته جميعا لادخاله على المنادى فقط ثم  
وصف بعده اه وجوابه المذكور وانما يتم على النصب وواجب فى التصريح بأنه يغتفر فى المعرفة  
الظارئة ما لا يغتفر فى الاصلية ثم نقل عن الموضع أن الجملة أى فى نحو يا عظيم ارجحى لكل عظيم حال  
من الضمير المستتر فى الوصف لانعت فى حالة النصب لانها حينئذ عملة فيما بعده قال فهو من الشبيه  
بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اه قال شيخنا وغرض الشارح بقوله ويجوز  
نصب الخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف (قوله هجت) أى أثرت والعبارة الدمع  
(قوله قيده فى التسهيل) هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف فى الاستغناء اذا استغيت اسم

فانه يبنى على ما يرفع به لو  
كان معربا وسواء كان  
ذلك التعريف سابقا  
على النداء نحو يازيد أو  
أو عراضا فيه بسبب القصد  
والاقبال وهو التنكرة  
المقصودة نحو يارجل  
أقبل تريد رجلا معينا  
والمراد باللفظ ردها ان  
لا يكون مضافا ولا شبيها  
به كما فى باب لا يدخل فى  
ذلك المركب المزجي والمثنى  
والمجوع نحو يا مهديكرب  
ويازيدان ويازيدون ويا  
هندان ويا رجلا ن ويا  
مسلمون وفى نحو يا موسى  
وياقضى ضمة مقدره  
نفيها فى الاول قال فى  
التسهيل ويجوز نصب  
ما وصف من معرف بقصد  
واقبال وحكاية فى شرحه  
عن الفراء وأيده بما روى  
من قوله صلى الله عليه وسلم  
فى سجوده يا عظيم ارجحى  
لكل عظيم وجعل منه قوله  
أداز ارجحى هجت للعين  
عبارة الثانية ما أطلقه هنا  
قيده فى التسهيل بقوله  
غير مجرور باللام للاحتراز  
من نحو يازيد لعمر و  
نحو يا للما والعشب فان  
كلامهما مفرد معرف  
وهو معرب الثالث اذا  
ناديت اثني عشر واثنتي  
عشرة قلت يا اثنا عشر ويا  
اثنا عشرة بالالف وانما  
بنى على الالف لانه مفرد  
فى هذا الباب كما عرفت  
وقال الكوفيون يا اثني  
عشر ويا اثنتي عشرة بالياء



منادى خفضا باللام فاهنا مقيد بما سمي أي أفاده سم (قوله اجراء لهم مجرى المضاف) أي  
 لشبههما به في الصورة (قوله وانوا انضمام ما بنوا قبل النداء) فان قيل المبنيات انما يحكم على محلها فلا  
 يقدر فيها الجواب أن المقدر هنا حركة بناء لا حركة اعراب اه فارضى أي وحركة البناء لا تكون  
 محلبة لانها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلبة من مقتضياته فانحصرت في حركة الاعراب  
 (قوله ما بنوا) أي أو حكوا كما سيذكره الشارح (قوله في لغة الجاز) راجع لخدماء فقط أي وأما في  
 لغة تميم فهو معرب فيكون في حالة النداء مبنيا على الضم بناء مجدد (قوله وليجرى مجرى ذى بناء جدد)  
 يحتمل أن المراد يجرى مجراه في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الإشارة في قول الشارح  
 ويظهر أن ذلك إلى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جواز رفع  
 تابعه ونصبه كما أشار إليه الفارضى وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أن ذلك في  
 تابعه ويقتصر على قوله فتقول ياسيبويه العالم الخ قدبر (قوله برفع العالم) أي مراعاة للضم المقدر  
 ونصبه أي مراعاة لمحل المتبوع ولم يجره مراعاة لكسرة البناء لانها الاصلان بعيدة عن حركة الاعراب  
 بخلاف الضم فانه لعروضه بما أشبهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المتصلة في المتبوعية واطلاق  
 الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لان التحقيق أنها حركة اتباع (قوله والمحمكى كالمبنى) مقتضاه أن  
 المحمكى ليس بمبنى وهو مذهب السيد ولهذا جعل اعرابه تقدير يا وهو الوجه ما في التصريح أنه مبنى  
 ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قبل الاعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى  
 كونه كالمبنى أنه يبنى على ضم منوى ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضاف) أي غير ضمير الخطاب أما  
 المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال يا غلام لا يستلزمه اجتماع التقيضين لاقتضاء النداء خطاب  
 الغلام واضافه الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب تغير المتضاميين وامتناع اجتماع خطابين  
 لشخصين في جملة واحدة أفاده الدنوشرى نقلنا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله يا غلام  
 والموت يطلبه) قال البعض الواو استثناوية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذ لو جعلت  
 حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصدده اه وفيه أن المعنى على الحالية لا على  
 الاستثنائية فالاولى عندى أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما  
 عرفته فتدبر (قوله أيارا كما ما عرضت قبلن) تمامه ندأ ماى من نجران أن لا لاقياء أصل اما ان  
 ما فاد غمت فون ان الشرطية في ميم ما الزائدة وعرضت أي أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما  
 بينهما ونجران بلد باليمن تصریح (قوله أحوال وجود هذا النوع) أي نداء غير المقصود مدعيا أن  
 نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة انضم) فيه توكيد على قول الناظم عاد ما خلافا لالأن  
 يقال المراد خلافا معتداه أو عاد ما في الجملة (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أي متممه بان يكون  
 معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيد كلام التسهيل وصرح به في التصريح أو نعتا على ما مر من  
 الخلاف فالموصول نحو يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضممه كفى سم والمعمول امر فوع أو  
 منصوب أو مجرور ولهذا تعدد الامثلة (قوله ويا طالعاجبلا) هو معرفة بدليل نعتة بمعرفة ولا يقال  
 موصوفه المقدر نكرة لانه تنوسى باقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر  
 قاله الشنوائى ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد  
 قال لكون التعريف مجدد اقال وينبغي أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فيمن سميت به بذلك) أي  
 حالة كونه مستعملا فيمن سميت به مجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما للطول بالخلاف  
 الاول لشبهه بالمضاف والثاني لعطفه على المنصوب (قوله ويمتنع في هذا الدخال بالخ) أي لان ثلاثين  
 جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والمخالف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتهما أيضا) أي  
 وجوبا أما الاول فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أي

واو انضمام ما بنوا قبل  
 النداء) كسبويه وحذام  
 في لغة الجاز وخمسة عشر  
 (وليجرى مجرى ذى بناء  
 جدد) ويظهر أن ذلك في  
 تابعه فتقول ياسيبويه  
 العالم برفع العالم ونصبه كما  
 تفعل على تابع ما تجدد  
 بناؤه نحو يا زيد الفاضل  
 والمحمكى كالمبنى تقول يا  
 تأبط شر المقدم والمقدم  
 (والمفرد المنكور والمضافا  
 • وشبهه انصب عادما  
 خلافا) أي يجب نصب  
 المنادى حتما في ثلاثة  
 أحوال • الاول النكرة  
 غير المقصودة كقول  
 الواظ يا غلاما والموت  
 يطلبه وقول الاعمى يا رجلا  
 خذي يدي وقوله أيارا كما  
 اما عرضت قبلن • وعن  
 المازني أنه أحوال وجود  
 هذا النوع • الثاني المضاف  
 سواء كانت الاضافة محضة  
 نحو ربنا اغفر لنا أو غير  
 محضة نحو يا حسن الوجه  
 وعن ثعلب اجازة الضم في  
 غير المحضة • الثالث الشبيه  
 بالمضاف وهو ما اتصل به  
 شئ من تمام معناه نحو  
 يا حسنا وجهه ويا طالعاجبلا  
 ويا رفيقا بالعباد ويا ثلاثة  
 وثلاثين فيمن سميت به بذلك  
 ويمتنع في هذا الدخال يا على  
 ثلاثين خلافا لبعضهم وان  
 ناديت جماعة هذه عدتها  
 فان كانت غير معينة نصبتهما  
 أيضا وان كانت معينة



الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذي قاله محله فيما إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة  
وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفسرد المعين وكذا لا يجوز في  
تابعه الوجهان اذا كان مع آل الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما  
بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضممت الاول) أى لانه  
تكررة مقصودة تصریح (قوله وعرفت الثاني) قال في التصريح وجوب الاله اسم جنس أريد به معين  
فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى آل اه ولم يكتب بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية  
التعليل امتناع يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم  
وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون آل (قوله ونصبته) أى عطف على محل الاول أو رفعته أى  
عطف على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى

وان يكن محبوب آل مانسقا \* ففيه وجهان ورفع بنتنى

(قوله فيجب ضمّه) قال شيخنا أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولو قال فيجب بناؤه  
على الواو لسكان أوضح (قوله وتجرىده من آل) لانه لا يجمع بين يا و آل الامع لفظ الجلالة والجملة  
المحكية المصدرية بال كى بأتى (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع  
وتخيير ويمكن أن يقرأ تخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد \* فنحن  
بما عندنا وأنت بما عندك راض وهـ هذا الجواب أولى لايها ما قبله أن ابن خروف لوقال باحد  
الامرین ولم يجمع بينهما الم يرد عليه وليس كذلك فانهم ووجه رد الاول أن الثاني ليس جزء علم حتى  
يتمنع دخول يا عليه ووجه رد الثاني أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل لما تقدم لأنه تخيير  
فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل (قوله واقادته فائدته) هى  
طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسد  
موجودان لكن سده مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف  
النداء الخ) فى الهمع أنه على هذا المشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يازيد جملة) أى مفيد مفاد الجملة  
واقوع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول  
الاحتمالين الآتين فى تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أى محذوف تبعاً لحذف الفعل  
الذى استتر فيه ويحتمل أن المراد مستتر فى بالانها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر فى الفعل  
ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصر عليه ولكن الاول أو فى كلامه فى تقرير مذهب سيبويه وعلى الثاني  
يكون يازيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة  
لضمير المنادى بكسر الدال فتنبه (قوله أو تقديراً) اعترضه شيخنا بأن التقدير يتألفى وجوب الذكر  
وأجاب البعض بأن المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبني على مذهب ابن مالك من جواز  
حذف المنادى قياساً قبل الامر والدعا كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير  
محذوف يعود على نحو وتحن بفتح التاء مضارع وهن أى ضعف ونضعها مضارع أهان والهاء مكسورة  
فيهما (قوله بابتين متصل) أنت خير بأن المراد بابتين لفظه فهو حيث تعلم فكيف وصفه بالتكررة حيث  
قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلاً مضافاً بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم  
من أن يكون مفرداً أو غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أى على الاصل والفتح اما على الاتباع  
لفتحه ابن اذا الحاخز بينهما ما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل أو على تركيب الصفة مع  
الموصوف ووجهها مشياً واحداً تكمة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعاً للشيخ عبد القاهر  
أو على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص تجوز اضافته اليه للاستهانة اياه حكاه فى  
البيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بنسة وعلى

ضممت الاول وعرفت  
الثانى بال ونصبته أو رفعته  
الا ان أعدت معه يا فيجب  
ضمه وتجرىده من آل  
ومنع ابن خروف اعادته يا  
وتخييره فى الحاق آل مردود  
نصبه انتصاب المنادى  
لفظاً أو محلاً عند سيبويه  
على أنه مفعول به ونصبه  
الفعل المقدر فاصل يازيد  
عنده أدعوزيدا حذف  
الفعل حذفاً لازماً لكثرة  
الاستعمال ولدلالة حرف  
النداء عليه واقادته فائدته  
وأجاز المبرد نصبه بحرف  
النداء لسده مسد الفعل  
فعلى المذهبين يازيد جملة  
وليس المنادى أحد جزأها  
فعند سيبويه جزأها أى  
الفعل والفاعل مقدران  
وعند المبرد حرف النداء  
سده مسد أحد جزأى الجملة  
أى الفعل والفاعل مقدر  
والمفعول ههنا على  
المذهبين واجب الذكر  
لفظاً أو تقديراً اذ لانداء  
بدون المنادى (ونحو زيد  
ضم واقحن من نحو  
أزيد بن سعيد لاتن)  
أى اذا كان المنادى علماً  
مفرداً موصوفاً بابتين متصل  
به مضاف الى علم نحو  
يازيد بن سعيد جاز فيه  
الضم والفتح والمختار عند  
البصريين غير المبرد الفتح  
ومنه قوله



كما هو الظاهر فلو جعل بدلا  
أو عطف بيان أو منادى  
أو مفعولا بفعل مقدر تعين  
الضم وكلامه لا يوفى  
بذلك وإن كان مراده  
(والضم إن لم يبل الابن  
علما \* ويل الابن علم  
قد حتم) الضم مبتدأ خبره  
قد حتموا وإن لم يبل شرط  
جوابه محذوف والتقدير  
فإن ضم متحتم أي واجب  
ويجوز أن يكون قد حتم  
جوابه والشرط وجوابه  
خبر المبتدأ واستغنى بالضمير  
الذي في حتم رابط الان  
جملة الشرط والجواب  
يستغنى فيهما بضمير واحد  
لتنزيلهما منزلة الجملة  
الواحدة وعلى هذا فلا  
حذف ومعنى البيت أن  
الضم متحتم أي واجب إذا  
فقد شرط من الشروط  
المذكورة كفي نحو يارجل  
ابن عمرو ويازيد الفاضل  
ابن عمرو ويازيد الفاضل  
لا تتفاء عليه المنادى في  
الاولى واتصال الابن به في  
الثانية والوصل به في  
الثالثة ولم يشترط هذا  
الكوفيون كقوله  
فما كعب بن مامة وابن  
أروى  
بأجود منك يا عمر الجوادا  
بفتح عمرو وعلى هذه الثلاثة  
يصدق صدر البيت ونحو  
يازيد ابن أخي نال عدم  
إضافة ابن إلى علم وهو  
مراد بجزء البيت <sup>ب</sup> تنبيهات <sup>ب</sup>

الثالث فحة أعراب وفتح ابن على الاول والثالث فحة أعراب وعلى الثاني فحة بناء اه تصریح  
ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشي الجاهلي أنه لا يتصور الرفع في تابع العلم الموصوف بآب إذا كان  
أي العلم الموصوف بآب مقنن حاتم نقل عن الطبري ما نصه واعلم أنه لا يجوز في تابع العلم  
الموصوف بآب الا نصب نحو ياريد ابن عمرو والعاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره  
اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه إذا ضم العلم الموصوف بآب ومقتضى الثاني عدم تصور  
رفعه مطلقا وكان المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فخره (قوله  
ياحکم بن المنذر الخ) من الرجز المذيل شذوذا كما قرر في محله والسرادق بضم السين المهملة ما عدا  
فوق سخن الدار (قوله شرط جواز الامر بن) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة  
وشرطي التسهيل سابع وهو أن يكون المنادى ظاهرا للضم بأن يكون صحيح الاخر وسعيد ذكره  
الشارح وشرط النووي في شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم في العلمين التذكير  
وغلطوه فتحوياريد بن فاطمة كما زيد بن عمرو وكذا في الفارسي قال شيخنا وينبغي أن يراد كون لفظ  
ابن مفردا لامثني ولا مجموعا ولا يثنى أخذ هذا من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوفى بذلك) أي  
لان ابنا في المثال محتمل للوصفية وغيرها (قوله ويل والابن علم) معطوف على بل الاول والواو فيه  
بمعنى أولان انتفاء أحدهما كلف في تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أي للجواب بل هو  
مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفي الاحتمال الاول أيضا ارتكاب ضرورة لان  
شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا بحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشرع  
قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة)  
يعني الشروط الاربعة المشار إليها في قوله والضم الخ بدليل بقیه كلامه وليس مراده بالشروط  
المذكورة ما يعبر هذه الاربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم من البيت الا وجوب  
الضم عند فقد شرط من شروط الاربعة فكيف قال من الشروط المذكورة لا يقال مثال المصنف  
يفيد اشتراط افراد العلم الموصوف بآب لاننا نقول هذا يؤدي إلى إفادة مثاله اشتراط افراد العلم  
المضاف اليه ابن أيضا وهو باطل وإذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا  
وشرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا بنحو يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يارجل ابن زيد ويكونه  
بعده ابن نحو ياريد الفاضل ويكونه متصلا بنحو ياريد الفاضل ابن عمرو ويكونه صفة له نحو ياريد ابن  
عمرو على أنه بدل ويكونه مضافا إلى علم نحو ياريد ابن أخي نال فيجب النصب في الاول والضم في الثانية  
(قوله يارجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا المثال نظر لانه تقدم أنه يجوز نصب التذكير  
المقصود الموصوف في قوله ويجوز نصب ما وصف الخ إلا أن يجعل وجوب الضم نسيبا بمعنى امتناع  
الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه (قوله ويازيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يبل الابن علم الصدق  
السالبة بنى الموضوع سم وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنى الموضوع صدق  
لم يبل الابن علميا ياريد الفاضل ابن عمرو فتمل (قوله واتصال الابن الخ) أي وانتفاء اتصال الخ  
وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أي كون الوصف ابنا فأجازوا الفتح مع كل وصف  
نصب قال في التصريح بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لارجل ظريف بفتحها فجوزوا  
ذلك هنا اه (قوله فما كعب بن مامة) هو الذي آثر فيقه بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه قال  
شيخنا السيد وابن أروى أو سعدي هو الجواد الطائي المشهور اه ورواية المغني والعيني وابن  
سعدي قال السيوطي في شرح شراهدة هو أوس بن حارثة الطائي وسعدي أمه اه وكذا قال العيني  
وبه يعرف ما في كلام شيخنا السيد المقنن أنه حاتم والمراد به عمر بن عبد العزيز كما قاله  
السيوطي وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله يا عمر بالالف عند من يجيز الحاقها في غير



فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هي حركة بناء لان لئلا يكتبه معه . الثاني حكم ابنة ( ١٠٥ ) فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان

نحو ياهند بنه زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف بينت هنا فتحوي ياهند بنت عمرو واجب الضم . الثالث يلحق بالعلم يافلان بن فلان وياضل بن ضل وياسيد بن سعيد ذكره في التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم التزام الضم . الرابع قال في التسهيل ويرى ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من يازيد بن عمرو بالضم اتباعا للضمه الدال . الخامس قال فيه أيضا ومجوز فتح ذى الضمة في النداء يوجب في غيره حذف تنوينه لفظا و ألف ابن في الحالتين خطا وان نون فلضرورة . السادس اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ومجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فتحوي ياعيسى بن مريم بنه عين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اه (واضمه وانصب ما اضطرار اوتونا بماله استحقاق ضم بينا) فقد ورد السماع مما فن الضم قوله سلام الله يامطر عليها وقوله

الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله ياعمر بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفي التخرج الثاني نظر ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أي لان مذهبهم أن الفتح في الاول ليس للتركيب بل للاتباع أولاضافته الى ما بعد ابن نعم اعرابيه فتحته ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان ابن على الاضافة مقصم بين المتضامين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم الا أن يجعل مضافا تقدير الى مثل ما أضيف اليه ما قبله مقدر اقبل يا أو أعني مثلا فتأمل (قوله لان ذلك ركبته معه) أي كتركيب خمسة عشر وانظروا في اعرابه على هذا القول أن يقال زيد بن منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي وحركة زيد على هذا الحركة بنية (قوله ولا أثر للوصف بينت هنا) الفرق بين ابنة و بنت أن ابنة هي ابن بن زيادة التاء بخلاف بنت فانها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما ما حاز احصينا وهو تحريك البناء الموحد اه وهو لا يأتي الاعلى القول بأن الفتح للاتباع ومثل الوصف بينت الوصف بيني تصغير ابن (قوله يلحق بالعلم الخ) أي لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله وياضل ابن ضل) يضم الضاد الموحدة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ومجوز فتح ذى الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالمجوز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله في غيره) أي غير النداء بكذا زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أي اذا لم تقع ابتداء سطر كما في الدماميني عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يكن الابن ولم يجمع كما في الفارسي وقوله في الحالتين أي النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدمه فتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف بينت في غير النداء اذ لا يجوز فتحه في النداء وهو خلاف ما في الدماميني حيث قال فيه وجهان رواه ماسيبويه عن العرب الذين يصر فون هند او نحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركة لكثرة الاستعمال (قوله وان نون فلضرورة) كقوله جاربه من قيس بن ثعلبه . ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وجرم الراعي بوجوب تنوين المضاف اليه وكأية ألف ابن اذا كان الموصوف بان مضافا كما في قام أبو محمد بن زيد واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب الى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة اه دماميني فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الاضافة الى ما بعد ابن كما في يازيد بن سعيد (قوله واضمه أو انصب) في عبارته إشارة الى بناء المنون اضطرارا اذا ضم و اعرابه رجوعا الى الاصل في الاسماء اذا نصب قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضم مقدر و يفرق بين هذا وما تقدم بأن المقصد ضم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اه واذا ضمت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك في نعتة الضم والنصب وان نصبته تعين نصب نعتة فان نون مقصور ونحو يافتى للضرورة فان نوى الضم جاز في نعتة الوجهان أو النصب تعين نصب نعتة كذا في شرح التسهيل للمرادى وغيره (قوله مما له استحقاق ضم بينا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ اوله متعلق بيمين مضمنا معني أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة ضم قال واحترزه من الضم المقدر فانه لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذي قدرت فيه الضمة ساكن نحو ياقاضى وباقى فاذا نون حذف لالتقاء ساكن مع التنوين فلم يقدر التنوين في وزن الشعر شيئا اه قال شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فأنثته تظهر فيما اذا اضطر الى التحريك عند اتقاء الساكنين فينون ثم يحرك أي فالاولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ) قبله حيث عزة بعد الهجر وانصرفت . غنى ويحل من حيال يا جل



وقوله فأشكرها بالنصب جواب التثني وقوله مكان جعله العيني منصوبا على الظرفية ولم يذكر متعلقه  
 ولعل التقدير أنني يارب جل حيث في مكان يا جل حيث (قوله أعبد الخ) لاحاجة لجعل نصب هذا  
 ضرورة لما صرح به المصنف في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضي على أن هذا  
 من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبي  
 بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أي متجعبة من تجاتي  
 مع ما لقيت من الحروب فإلى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدرهن عند رؤية مهول وأصل  
 أواقى وواقى جمع واقية وهي الحفظ فأبدلت الواو الأولى همزة كما سيأتي في قول الناظم  
 وهمز اول الواو ينرد الخ (قوله ووافق الناظم والاعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر إلى  
 العلم والاعراب أصل بالنظر إلى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع اه  
 حفيد قال السيبوطي والمختار عندي عكسه وهو اختيار النصب في العلم لعدم الالباس فيه والنصب  
 في النكرة المقصودة ثلثا يلبس بالنكرة غير المقصودة إذ لا فرق مع التنوين للضرورة إلا الحركة  
 لاستوائهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأي لاحد اه وفيه أن تعليقه اختيار نصب العلم  
 لا يتجه لانه كالألباس في نصبه لا الالباس في ضمه فلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند  
 الضرورة الى الأصل في الأسماء وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله جمع يا) أي مثلا لظهور أن سائر  
 حروف النداء كذلك سم (قوله المتزوج) أي الذي على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اه عيني  
 وأراد بعدنان اقبيلة المعهودة بدليل التأنيث في قوله عرفته فقوله البعض تبع العيني وبعدنان أبو  
 العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لان النداء معرف وأل معرفه ولا يجمع بين  
 أداتي تعريف اه تصریح وفي الحفيد أن النحويين مختلفون في نداء العلم الذي فيه ال كالحرف  
 وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لانهم انما منعوا نداء ما فيه ال لانه لا يجمع  
 مع عرفان وذلك غير لازم هنا لان ال هنا غير معرفة الا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا أنه  
 ينتقض بنحويا المنطلق زيد اه قال سم ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبرد فيما سمي به من موصول  
 مبدوء وبال نحو الذي والتي الا أن يفرق بتأني اسقاط ال في العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذي  
 والتي مسمى به ما وفيه تامل اه (قوله نحويا المنطلق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل  
 فعلا أو غيره اذا سمي به يجب قطع همزته كما أفاده في التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا  
 وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الوجه الثلاثة اه وأنت خبير بان لاسم الجملة لخواص  
 لا يشارك فيها غيره فلا يعد أن يكون منها اجواز الوجه الثلاثة (قوله نحو الذي والتي) أي مع  
 الصلة اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفقا لقاله في التصريح أي متفق على منع  
 ندائه (قوله وصوبه الناظم) قال أبو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وقرق بينه وبين الجملة أن  
 التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرف فلا يجوز نداءه همع (قوله  
 نحويا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لان شدة  
 تمييز اه وفيه أن شدة ليس تمييز للاسد تمييز مفرد حتى يكون الاسد عاملا في شدة فيكون من  
 الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المزدوفة التي بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من  
 المضاف تقديره يكون نصب الاسد لخلاف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب (قوله  
 لان تقديره يا مثل الاسد) أي فالمنادى في الحقيقة لم يدخل عليه ال واعترضه الشاطبي بلزوم جواز  
 نحويا القرية لان تقديره يا أهل القرية ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سم ويمكن الفرق بان  
 وجه الشبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصير اللفظ في قوة يا مثل الاسد ولا كذلك ما أورد  
 فتامل (قوله ويقال اللهم بالتعويض) فهو منادى مبني على ضم ظاهره على الهاء في محل نصب حذف

• وقوله ضربت صدرها  
 الى وقالت • يا عديا لقد  
 وقتك الا واتي • واختار  
 التليل وسيبويه الضم وأبو  
 عمرو وعيسى ويونس  
 والجري والمبرد النصب  
 ووافق الناظم والاعلم  
 الاولين في العلم  
 والآخرين في اسم الجنس  
 (و باضطرار خص جمع يا  
 وأل) في نحو قوله عباس  
 يا الملك المتزوج والذي  
 عرفته له بيت العلاء نان  
 وقوله • فيا الغلامان  
 اللذان فرا • ايا كما أن  
 تعقبنا اشرا • ولا يجوز  
 ذلك في الاختيار خلافا  
 للبغداديين في ذلك (الامع  
 الله) فيجوز اجماع اللزوم  
 ال له حتى صارت كالجزء  
 منه فتقول يا الله باثبات  
 اللفين ويا الله بحذفهما  
 ويا الله بحذف الثانية فقط  
 (و) الامع (محكى الجمل)  
 نحويا المنطق زيد فين سمي  
 بذلك نص على ذلك سيبويه  
 وزاد عليه المبرد ما سمي به  
 من موصول مبدوء وبال  
 نحو الذي والتي وصوبه  
 الناظم وزاد في التسهيل  
 اسم الجنس المشبه بنحو  
 يا الاسد شدة أقبل وهو  
 مذهب ابن سعدان قال في  
 شرح التسهيل وهو قياس  
 صحيح لان تقديره يا مثل  
 الاسد أقبل ومذهب  
 الجمهور المنع (والاكثر)  
 في نداء اسم الله تعالى أن  
 يحذف حرف النداء ويقال



أى بتعويض الميم المشددة  
 عن حرف النداء (وشذيا  
 اللهم في قريض) أى شذ  
 الجمع بين يا والميم فى الشعر  
 كقوله • انى اذا ما حدث  
 الماء أقول يا اللهم يا اللهم  
 تنبيهات الأول مذهب  
 السكوفيين أن الميم فى اللهم  
 بقية جلة محذوفة وهى  
 أمنابخير وليست عوضا  
 عن حرف النداء • ولذلك  
 أجازوا الجمع بينهما فى  
 الاختيار • الثانى قد  
 تحذف أل من اللهم كقوله  
 لاهم ان كنت قبلت حجج  
 وهو كثير فى الشعر  
 • الثالث قال فى النهاية  
 يستعمل اللهم على ثلاثة  
 أنحاء • أحدها النداء  
 المحض نحو اللهم أثبتنا  
 • ثانيها أن يذكرها الجيب  
 تمكيننا للجواب فى نفس  
 السامع كأن يقول لك  
 القائل أزيد قائم فتقول له  
 اللهم نعم أو اللهم لا • ثالثها  
 أن تستعمل دليلا على  
 الندرة وقلة وقوع المذكور  
 نحو قولك أنا زورك اللهم  
 اذا لم تدعنى ألا ترى أن  
 وقوع الزيارة مقر ونا بعد  
 الدعاء قليل

### فصل

(تابع) المنادى (ذى  
 الضم

منه حرف النداء، وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم  
 لصيرورتها كالجزء منه اه أى فيكون جعل حركة البناء على الميم كعمل حركة الاعراب على الهاء  
 فى نحو عدة وزنة بجماع العوضية والمتجه الاول والفرق أن التعويض فى نحو عدة وزنة عن جزء  
 الكلمة فلصيرورة الهاء جزءا وجه قوى وفى اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزءا أو كالجزء  
 وجه قوى (قوله أى بتعويض الميم المشددة الخ) وانما أشرت بتركيب النداء باسم الله تعالى اه سم  
 ولا يجب أن يكون العوض فى محل العوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن اللام المناسبة  
 بينهما فان بالتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف فى لغة حمير كقوله • يرى ورائى باسمهم وامسلمه  
 وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالعوض (قوله انى اذا ما حدث الخ) الحدث الحادث من  
 مكاره الدنيا ولم يزل اه زكريا فائدة لا يوصف اللهم عند سيده به كما لا يوصف غيره من الاسماء  
 المختصة بالنداء • وأجاز المبرد وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك  
 ونحوهما وهو عند سيده على النداء المستأنف اه دما مبنى وعمل بعضهم مذهب سيده به بان اللهم  
 بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم  
 مع بقائه على معنيهما بخلاف مثل سيده به وخالويه حيث صار الصوت جزءا من الكلمة (قوله بقية  
 جلة محذوفة الخ) رديانه يقال اللهم لا تؤمهم بضمير وبانه كان يحتاج الى العاطف فى نحو اللهم اغفرلى  
 (قوله حجج) بالجيم المبدلة من ياء المتكلم وفى بعض النسخ حتى بالياء (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو  
 بمعنى قسم أى دالة كون هذه اللفظة كائنه على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملبسة وقوله  
 أحدها النداء أى استعملها فى النداء فصح كلام الشارح وتناسب وان دفع اعتراض البعض بان  
 المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن  
 يذكرها الجيب بان المناسب لما قبله أن يقول ثانيها يمكن الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل  
 دليلا الخ بان المناسب أن يقول ثالثها الندرة الخ فتأمل (قوله ثانيها أن يذكرها الجيب الخ) قال  
 شيخنا وتبعه البعض ان اللهم فى الموضوعين الاخيرين خرجت عن النداء وانظروا ان اللهم فيهما  
 لامعربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لاننا نسلم خروجها فى الموضوعين عن النداء بالكلمة  
 لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكن أو الندرة وقد يشير اليه قول الشارح فى الموضوع  
 الاول المقابل لهذين الموضوعين أحدها النداء المحض ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلمة فلان سلم  
 أنها لامعربة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصل لا يستلزم خروجها  
 عماله من اعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندي أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى  
 ولو صورة مبنية على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قوله اذ لم تدعنى) بسكون الدال وضم العين المهملة  
**فصل** (قوله تابع ذى الضم) لوقال ذى البناء لشملى نحو يا زيدان ابنى عمرو يا زيدون أصحاب  
 بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كما سيده ذالفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل  
 منصوب مطلقا نحو يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجهه ويا خير من عمرو فاضلا والمستغاث  
 المجرور فان تابعه يتعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاث فلا ترفع  
 نوابه كما صرح به أيضا الرضى نحو يا زيد وعمرا ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح قاله سم  
 وأنا أقول سيبأنى فى باب الاستغاث من هذا الشرح تجوز نصب تابع المستغاث المجرور باللام  
 مراعاة للمحل وصرح به فى الهمع أيضا ويرد على نصب النسق المعروف الخانى من آل كعمرو والبدل  
 التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاث ما سيده صرح به المصنف من أنهما كالمتقبل بالنداء  
 اللهم إلا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعديل بأن المتبوع مبنى على  
 الفتح أنه قد منع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة



بل هذا هو الظاهر الذي لا يذبحى العدول عنه وحينئذ يجوز في تابعه الرفع والنصب فأعرفه (قوله المضاف) بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف إذا كانت اضافته محضة والا جاز رفعه كما صرح به السيوطي ويشير إليه الشارح لكن انما ينعت المنادى المضموم بمضاف اضافة غير محضة إذا كان نكرة مقصودة لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون نعتها ظاهرا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطي وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز السيوطي رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فضارب زيد في تقدير ضارب زيد وضارب زيد أشبهه بالمضاف وقوله دون آل حال من تابع أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبع الشارح خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور (قوله نعم الخ) أشار به إلى أن المراد بالتابع ما عدل البدل والنسق بقريته المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) أشار به إلى أن الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا إلى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ولفظ الخطاب نظرا إلى كون المنادى مخاطبا فعملت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك قاله الدماميني ثم قال ويجوز يا أيها الذي قام ويا أيها الذي قت وقد توهم بعض الناس أنك إذا قلت يا أيها الذي قام وقعت كان فيه التفات وليس كذلك لان الالتفات من خلاف الظاهر وكلا الطريقين موافق للظاهر فالغيبة تظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اهـ ولخصا وفيه نظر لان مقتضى الظاهر إذا سلك أحد الطريقين في كلام أن لا يعدل إلى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطي في جمع الجوامع وجوز الكوفية وابن الانباري رفع النعت المضاف اضافة محضة والقراء رفع التوكيد والعطف نسقا اهـ بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أي لغلبة الاسمية على صاحب وفيه اشارة إلى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطي كما مر (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول (قوله والمبني قبل النداء) يوهم صنيعة أن المبني قبل النداء قسم مبين للتعيين قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء ياسميويه ومثال النكرة المقصودة المبني قبل النداء يا من خلقني أي يا الها خلقني (قوله أي ماسوى التابع) أي من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بأل) أي تابع ذى الضم المضاف المقرون بأل والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على ما مر عن الرضى والمضاف اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار إليه الشارح ووجه جواز الأمرين في الاول والثالث والرابع الحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كذا اضافة فان قلت فلم يلحق الشبيه والمضاف اضافة غير محضة به إذا نودي بامستقلين قلت محافضة على اعرابها الذي هو الاصل فألحقها به تابعين لمشابهتهما له مع حصول الاعراب لفظا أو تقديرا وهذا في حالة رفعهما على القول بأنه اتباع لا اعراب كاسمائي ولم يلحقها به مستقلين محافضة على الاعراب فروع الاعراب في الجمالين اهـ سم ببعض تغيير فان قلت لم يجوز في التابع المقرد البناء كما جاز في تابع اسم لا المقرد نحو لا رجل ظريف فيها قلت لان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل ليا في التابع والمنفي بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكان لا باسئرت التابع وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها الاظراف في الرجال الذين فيها المنفي مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفي على القيد فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معربا بأل أو لا فيجوز يارب رجل العاقل والعاقل يارب رجل عالم وعالم نعت ان نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفتها (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع بل هناك ما يقتضى نصبه وهو ادعو

المضاف دون آل. أزمه  
نصبا) مراعاة لمحل المنادى  
نعتا كان ( كما زيد  
الحيل) أو بيا نحو يا زيد  
عائد الكلب أو توكيدا  
نحو يا زيد نفسه وياتيم كلهم  
أو كلكم في تنبيهان في الاول  
أجاز السكسائي والقراء  
وابن الانباري الرفع في نحو  
يا زيد صاحبنا والصحيح المنع  
لان اضافته محضة وأجازه  
القراء في نحو ياتيم كلهم  
وقد سمع وهو محمول عند  
الجههور على القطع أي  
كلهم يدعى الثاني سهل  
قوله ذى الضم العلم  
والنكرة المقصودة والمبني  
قبل النداء لانه يقدر ضم  
كلهم (وماسواه) أي  
ماسوى التابع المستكمل  
للشرطين المذكورين وهما  
الاضافة والخلو من آل  
وذلك شيان المضاف  
المقرون بأل والمفرد (ارفع  
أو انصب) تقول يا زيد  
الحسن الوجه والحسن  
الوجه ويا زيد الحسن  
والحسن

(قوله لان الالتفات الخ)  
لا يخفك ان يا أيها الذي  
قت فيه التفات تأمل



و يا غلام بشر وبشر او يا تميم اجمعون و اجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة  
تبيينه في الاول محل كلامه اولاً وثانياً التوابع الخمسة ومراحده النعت والتوكيد (١٠٩) وعطف البيان وسياتي الكلام على

البدل وعطف النسق  
• الثاني ظاهر كلامه ان  
الوجهين على السواء  
(واجعله مستقلاً) بالنداء  
(نسباً) خالياً عن ال  
(وبدلاً) تقول يا زيد بشر  
بالضم وكذلك يا زيد وبشر  
وتقول يا زيد ابا عبد الله  
وكذلك يا زيد و ابا عبد الله  
وهكذا احكمهما مع المنادى  
المنصوب لان البدل في نية  
تكرار العامل والعاطف  
كالنائب عن العامل  
تبيينه في اجاز المازني  
والكوفيون يا زيد وعمرا  
ويا عبد الله وبكرا (وان يكن  
محبوب ال ما نسقا فقيه  
وجهان) الرفع والنصب  
(ورفع يفتي) أي يختار  
وفاً للخليل وسيبويه  
والمازني لما فيه من  
مشاكل الحركة والحكاية  
سيبويه أنه أكثر ما قرأه  
السبعة يا جبال أقربي معه  
والطير بالنصب فلعطف  
على فضلا من ولقد آتينا  
داود منا فضلا واختار أبو  
عمرو وعيسى ويونس  
والجرمي النصب لان ما  
فيه ال لم يل حرف النداء  
فلا يجعل كلف ما وليه  
وتسكا بظاهر الآية اذ  
اجاع القراء سوى الاعرج  
على النصب وقال المبرد  
ان كانت ال معرفة والنصب  
والا فالرفع لان المعرف

واجب بان العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبني للمجهول وهو مع ما فيه من التكلف  
يؤدي الى التزام قطع التابع وقال السيوطي في متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت  
اذ رفع لانهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاية في النهاية اه والمتجه وفاقا لبعضهم ان ضمة التابع  
اتباع لا اعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعا للفظ اشارة اليه وعلى هذا يكون في التعبير  
بالرفع تسمي فاعرفه (قوله و يا غلام بشر) أي يتنوين بشر لانه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها  
ضمة الاتباع على ما حققناه (قوله اولاً) أي في قوله تابع ذي الضم وثانياً أي في قوله وما سواه  
(قوله ومراحده النعت الخ) أي بقرينة افراد البدل وعطف النسق يحكم يخصهما بعد ذلك فالأولى  
مخصص لما تقدم وقوله والتوكيد أي لفظياً أو معنوياً (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا  
والنسق مع ال حيث رجع الرفع فيه كما ياتي بان ذلك أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة  
الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقرينة المنسوق مع ال الى استقلاله بالنداء من حيث العاطف  
الذي هو كالعامل وان بعد من حيث ال التي لا تجتمع حرف النداء (قوله على السواء) كلام  
ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب سم (قوله وبدلاً) لم يقيد أيضاً بالخلو من ال لانه لا يكون في  
النداء الا خالياً من ال ولهذا قال السيوطي في جمع الجوامع وشرحه كما لا يبدل ان اي التكررة  
المقصودة والاشارة ولا ذوال من المنادى قال سم وكان وجهه ان البدل على نية تكرار العامل  
وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه ال لكن نقل الدماميني عن المصنف ان من البدل ما يرفع  
وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت في عدم صلاحية تقدير حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء  
وصحة هذه المسئلة مبنية على ان عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يا زيد بشر بالضم) أي بالتنوين  
وكذا بضم بشر بالتنوين في صورة العطف (قوله وهكذا احكمهما مع المنادى المنصوب) أي انهما  
معهما كالمستقل بالنداء فيعاه لان تابعين له بما يعاملان به مستقامين بالنداء (قوله لان البدل في نية  
تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف اما على ما ذهب اليه من ان العامل في البدل عامل  
في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بان البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح  
كان كالمباشر له العامل ونظير ذلك ما وجهه برفع تابع أي في نحو يا أيها الرجل من أنه لما كان هو  
المقصود وأي وصلة اليه وجب رفعه (قوله اجاز المازني) أي قياساً على المنسوق المقرون بال و فرق  
الجمه و ربما سئل من تعليل جواز الوجهين في المقرون وفي تعبيره بالاجازة اشارة الى أنهم يجيزون  
جعله كالمستقل هذا هو الظاهر وان توقف شيخنا فقال وهل المراد مع اجازتهم ضم أو الرفع اه  
(قوله ما نسقا) ظاهره ولو مضافاً نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله فقيه وجهان الرفع  
والنصب) لا ممتنع تقدير حرف النداء قبله فأشبهه النعت سيموطي (قوله و رفع) سوغ الابتداء به  
كون الكلام في معرض التقسيم كافي القارضى (قوله لما فيه من مشاكل الحركة) أي مع كونه  
أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فلعطف  
على فضلا) وقال ابن معطي مفعول معه وضعفه ابن الحشاب وقيل مفعول محذوف أي وسخر ناله  
الطير (قوله فلا يجعل كلف ما وليه) أي فلا تطلب مشا كنهه (قوله ان كانت ال معرفة) أي كافي  
الآية فالنصب أي المختار للنصب لما في الشرح من ان المعرف يشبه المضاف أي من حيث تأخر  
ما فيه ال المعرفة بتعريف ال وتأخر المضاف بتعريف الاضافة أو تخصيصها (قوله والا فالرفع) أي  
والا تكن للتعريف كالتي من بنية الكامة نحو اليسع والتي للصح الصفة نحو الحارث المختار الرفع لان  
ال حينئذ كالمعدومة (قوله ال الرفع) ترد عليه الآية الا أن يمنع عطف والطير على جبال سم

يشبه المضاف تبيينه في هذا الاختلاف انما هو في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما الا لعطف على نكرة مقصودة نحو  
يارجل والغلام فلا يجوز فيه عند الاخفش ومن تبعه ال الرفع (وأما



و يلزم خبره ومعجوب  
مفعول مقدم بيلزم  
وصفة نصب على الحال  
من معجوب ال وبالرفع في  
موضع الحال من معجوب  
ال و بعد في موضع الحال  
مبني على الضم حذف  
المضاف اليه وهو ضمير  
يعود الى اى والتقدير  
وايما يلزم معجوب ال  
حال كونه صفة لها  
مرفوعة واقعة أو واقعا  
بعدها ويجوز أن يكون  
معجوب مرفوعا على أنه  
مبتدأ ويكون خبره يلزم  
والجمله خبر أيها والعائد  
على المبتدأ محذوف أى  
يلزمها ويجوز أن يكون  
صفة هو الخبر والمراد اذا  
نوديت أى فهى نكرة  
مقصودة مبنية على  
الضم وتلزمها التنبيه  
مفتوحه وقد تضم  
لتكون عوضا عما فاتها  
من الاضافة وتوث  
لتأنيث صفتها نحو أيها  
الانسان يا أيها النفس  
ويلزم تابعها الرفع وأجاز  
المازني نصبه قياسا على  
صفة غيره من المناديات  
المضمومة قال الزجاج لم  
يجز هذا المذهب أحد قبله  
ولا تابعه أحد بعده وعله  
ذلك أن المقصود بالنداء  
هو التابع وأي وصلة الى  
ندائه وقد اضطرب كلام  
الناظم في النقل عن

فائدة • اذ كر بعد نعت المنادى تابع كياز يد النظر يف صاحب عرفان قدر الثاني نعتا للمنادى  
نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دما ميني وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع ان  
أراد على سبيل الاولوية له المشاكلة فذلك أو على سبيل الوجوب فمنوع عندي ولم لا يجوز النصب  
مرعاة لمحل نعت المنادى فليترك بالانصاف (قوله معجوب ال) سيأتي أنه يقوم مقامه اهم الاشارة  
والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله و بعد في  
موضع الحال) أى من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من معجوب ال كما يشير الى جواز  
الامر بن قوله الا أتى واقعة أو واقعا فالاول ناظر للاول والثاني للثاني (قوله في موضع الحال مبني  
على الضم) هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الاضافة حالا  
كأنه عليه شيئا (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من معجوب ال والالقال  
مرفوعا الا أن يقال التأنيث باعتبار كون معجوب ال صفة وأنه أشار الى جواز وجه آخر قال البعض  
لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوتها بأجنبي اه وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو  
العامل في الرفع لان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والعامل في الحال هو العامل في صاحبها  
فيكون يلزم عاملا في معجوب ال وفي الحال منه وفي صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدأ) أى  
الاول أما العائد على المبتدأ الثاني فستتر في يلزم وكذا العائد على أيها في الاعراب الاول (قوله ويجوز  
أن يكون صفة هو الخبر) أى والجمله خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم ما بالياء  
التحتمية فهو خبر بعد خبر أو بالناء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا  
بزيادة الباء تكلف مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد اذا  
نوديت أى الخ) لا يخفى أن ما ذكر الى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما  
وكيف يراد منه وما اعتد به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها امرادها  
معين غير نافع في قوله وقد تضم الى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضا الخ) علة تلزمها (قوله  
عوضا عما فاتها الخ) كما عوضوا عنه ما في أياماند عوا وخصها بالنداء لانه في موضع تنبيه وما بالشرط  
لانها مبهمه فتوافق الشرط دما ميني (قوله وتوث) أى على سبيل الاولوية لا الوجوب كما في  
الداميني والهمع عن صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف  
ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيسه نظر لان ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان  
العرب ولانه قرئ شاذ اقل يأتهم الكافر ين وهى تعضد المازني قاله السندي (قوله أن المقصود  
بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نصب بالانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل  
تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيد كره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة أى تعين الرفع سم  
وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محله محمل متبوعه وحينئذ ينبغي أن يكون محمل تابع أى نصبا  
وأن يصح نصب نعته ويؤيده ما قدمناه عن الدماميني في يزيد النظر يف صاحب عمرو أنه ان قدر  
صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب على ما بيناه سابقا  
اللهم الا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم معاه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى  
محل نصب ولا يجوز نصب نعت على أن رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر مبني للمجهول أى  
يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا لاى في الحقيقة فلا يظهر رجل كلامه على هذا مع  
قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأي وصلة الى ندائه) انما آثروا أيالانها الوضعها على الابهام واحتياجها  
وضعا الى المخصص الصق بما بعدهما من غيرهما ولما شابهها اسم الاشارة بكونه وضع مبهما مشروطا  
ازالة ابهامه بالاشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها في التوصل الى نداء ما فيه ال وأما ضمير

الغائب الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب اليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده والى التعريض بذهب المازني الاشارة بقوله لدى ذى المعرفة وظاهر كلامه



أنه صفة له مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن **تنبيهات** الأول يشترط أن تكون أل في تابع أي جنسية كما ذكره في التسهيل فاذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة وأجاز الفراء والجرمي اتباع أي بمحجوب أل التي للمع الصفة نحو يا أيها الحرث والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجاز ( ١١١ ) • الثاني ذهب الاخفش في أحد أقواله

الى أن المرفوع بعد أي خبر مبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة وورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المتبدل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فاذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها الرابع يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون الامر فوعة مفردة كانت او مضافة كقوله

يا أيها الجاهل ذوا التنزي • لا نوع في حية بالنكر • ( وأيهذا أي الذي ورد ) أي هذا مبتدأ وأيه الذي عطف عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبر ووحده الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيها الذي ورد وهو من باب • نحن بما عندنا أنت بما عندك راض • أي ورد أيضا وصف أي في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله

الغائب فانه وان وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله غالباً وهو المنسر وأما الموصول فانه وان أزال ابهامه ما بعده لكنه جملة اه دما ميني عن الرضى باختصار وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله أنه صفة له مطلقا) أي مشتقا كان أو جامدا التأويل الجامد بالمشتق كالعين والحاضر أولان كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط في النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل لدلالتة على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا التصح المقابلة (قوله جنسية) أي لازمة لازمة كالبيع أو غير لازمة كاليزيد والى التي للمع الاصل كالحرف والى التي للعهد كالزيد والى الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم فعلم ما في كلام البعض من التصور والمراد أنها جنسية بحسب الاصل أي قبل دخول يا كيدل عليه بقية كلامه فلا ينافي أن محجوبا بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره (قوله وصارت بعد للحضور) أي بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب أل عهدية حتى يرد أن المصرح به أي غير عهدية أفاده سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أي لا نعتا لان العلم لا ينعته به هكذا ينبغي التعليل (قوله وأي موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل وقال الفارسي التقدير يا الذي هو الرجل اه قال شيخنا والاول أولى لان لا يدخل على نحو الذي على الراجح كما مر (قوله لجاز ظهور المبتدأ) أي لان هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدأ وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دور غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ وقوله ولجاز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها ضمير يا من الصلة كما التزموا فيها ضمير يا من الوصف على رأيكم جمع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التنزي نزع الانسان الى الشر والنكر بفتح النون وسكون الكاف آخره زاي اللمع أي لا نوع في البيع حالة كونك مشبه بالحية في ذلك (قوله وأي هذا الخ) نحو يا أيها الرجل فأل منادى مبني على الضم في محل نصب وهما للتنبيه وذات صفة أي في محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمه ظاهرة ونحو يا أيها الذي قام والذي صفة أي في محل رفع وهذا كله مبني على أن حركة التابع اعراب وتقدم ما فيه قال شيخنا ولعل مذهب المازني يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذوا الذي في محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الواو العاطفة تحذف اختيارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أي من الحذف من الاول دلالة الثاني ويحتمل كلام المصنف العكس وفي الاولى منهما عند احتمالهما او عدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثاني لان الاخر ألبق بالحذف من الاوائل وقيل من الاول لعدم الفصل وتعام البيت والرأى مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أي هذا الباع) أي المهلك والوجد بالرفع فاعل الباع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد بضافة الباع اليه لعدم جواز اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مرفوعه (قوله ووصف أي بسوى هذا يرد) قال الشاطبي انه حشوا لفائدة فيه ويجاب بأنه لما علم بقوله وأي هذا الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شيء آخر فدفعه بهذا اه طبلاوى واسم الإشارة في قوله بسوى هذا يرجع لما ذكر من محجوب أل واسم الإشارة والموصول المقرون بأل (قوله خلوه من كاف الخطاب) أي لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو مخاطب ووصله بكاف الخطاب

ألا أي هذا الباع الوجد نفسه لشيئ نخته عن يديه المقادر ونحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر (ووصف أي بسوى هذا) الذي ذكر (يرد) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو **تنبيهات** الأول يشترط لو وصف أي باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيراني وخلافا لابن كيسان فانه أجاز يا أيها ذلك الرجل الثاني لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله أي هذا ان كلاً زاد كما



ودعاني واغلافيين وغل  
 واشترط ذلك غيرهما (وذو  
 اشارة كأي في الصفه) في  
 لزومها ولزوم رفعها ولزوم  
 كونها بال على مامر نحو يا ذا  
 الرجل ويا ذا الذي قام  
 هذا (ان كان تركها) أي  
 ترك الصفه (بقيت  
 المعرفه) أي بان تكون  
 هي مقصوده بالنداء واسم  
 الاشارة قبلها مجرد الوصلة  
 الى نداءها كقولك لقا ثم  
 بين قوم جلوس يا هذا القائم  
 أما اذا كان اسم الاشارة  
 هو المقصود بالنداء بان  
 قدرت الوقوف عليه فلا  
 يلزم شيء من ذلك ويجوز  
 في صفة حيثئذ ما يجوز  
 في صفة غيره من المناديات  
 المبنيه على الضم (في نحو)  
 يا (سعد سعد الاوس)  
 وقوله يا نعيم نعيم عدي  
 لا بالكم وقوله يا يزيد  
 اليعملات الذبل  
 • (ينتصب • ثان) حتما  
 (وضم واقض اول انصب)  
 فان ضمته فلانه منادى  
 مفرد معرفة وانتصاب  
 الثاني حيثئذ لانه منادى  
 مضاف أو تو كيد أو عطف  
 بيان أو بدل أو باضمار  
 أعنى وأجاز السيراني أن  
 يكون فتا وتاول فيسه  
 الاشتقاق وان فقتسه  
 فتلاثة مذاهب أحدها  
 وهو مذهب سيبويه أنه  
 منادى مضاف الى ما بعد  
 الثاني والثاني مقمّم بين  
 المضاف والمضاف اليه

يقضى أن المشار اليه غير المخاطب فيحصل التنافي ولا ين كيسان أن يجعل الخطاب في مثل يا ذلك  
 للمشار اليه فلا يحصل التنافي لكن يمنع ما تقدم في باب اسم الاشارة من أن المخاطب بالكاف غير  
 المشار اليه الا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعاني) أي اتركني والواغل من يدخل على القوم  
 وهم يشربون ولم يدع (قوله في لزومها الخ) أي لاني لزوم افراد موصوفها بل يراعى حال المشار اليه نحو  
 يا هذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال وأل في قوله الصفه عهديه أي الصفه المذكورة في أي الا أنها  
 تتناول اسم الاشارة مع أن اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة وكان ترك ذلك انكالا على ظهور أن  
 اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة فكانه معلوم الانتفاء سم (قوله على مامر) لعل مراده على مامر  
 من اشتراط كون أل جنسية على الراجح (قوله نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام) نحو يا هذان الرجل  
 ويا هذان الذي قام ويا هؤلاء الكرام فهال للتنبيه واسم الاشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده صفة  
 مرفوعة (قوله بقيت المعرفه) أي يفوت علم المخاطب بالمنادى (قوله بان تكون هي) أي الصفه  
 (قوله هو المقصود بالنداء) بان عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا  
 يلزم شيء من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفه مقرونة بال فيقتضى صحه يا هذان رجل وليس كذلك  
 ويمكن تجميع عبارته بجعل من بيانية وجعل الاشارة الى مجموع مامر من ذكر الصفه ورفعها وقرنها  
 بال فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أي بل بعضها وهو القرن بال هكذا ينبغي الجواب لا كما أجاب البعض  
 قدبر (قوله في نحو سعد سعد الاوس) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة  
 الثانية مضاف اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه كما في التصريح (قوله زيد  
 اليعملات) بفتح الميم أضيف زيد الى اليعملات لانه كان يحملها وهي جمع بعملة وهي الناقة  
 القروية الحولة والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راعع اه زكريا وعبارة القاموس  
 وهي الناقة الشديدة النجيسة المعتملة المطبوعة على العمل والجل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان  
 اه ولو قال زكريا جمع ذابل كما عبر الشمني لكان أنسب باليعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو  
 بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه كرسف النداء ولا يجوز ذلك في البديل وان  
 قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به شاطبي  
 (قوله أو تو كيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم يذكره أحما بنا لانه لا معنوي وهو ظاهر ولا لفظي  
 لاختلاف جهتي التعريف لان الاول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لم يضاف حتى  
 سلب تعريف العلية اه قال ابن هشام وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به  
 الاول قال سم ولا يخفى أن كلا الأمرين انما يرد على المصنف اذا سلم أنه مانع والاقصد يتسكك  
 بظاهر تعريف التوكيد اللفظي فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال الثاني بما لم يتصل  
 به الاول (قوله وتناول فيه الاشتقاق) أي جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب الى الاوس وضعفه الشاطبي  
 بان النعت بالجاء مد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع (قوله والثاني مقمّم) أي زائد بناء على  
 جواز اقحام الاسماء وأكثرهم ياباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايقين وهما كالشيء الواحد  
 وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم اضافته اه تصریح وعليه ففتحه غير اعراب لانها غير مطلوبة  
 لعامل بل ففتحه اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجز احصينا لكن  
 صرح الشارح بان نصب الثاني تو كيد ووافق تفسير الحفيد الاقحام بالتأ كيد اللفظي وعلى هذا  
 فالفتحه فتحة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثاني مغتفر لانه كلافصل لا اتحاد الاسمين لفظا ومعنى  
 وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجه والذي قبله لانه مشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه  
 فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم  
 لانها انما يكونان بعد تمام الاسم الاول والاو لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم فان الاسم



الى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى الآخر ونصبه على الاوجه الخمسة وثالثها ان الاسمين ركبا كيب خمسة عشر  
ففتحهما ففتح بناء لفتح اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم (١١٣) تنبيهات الاول صرح في الكافية بان

الضم أمثل الوجهين  
الثاني مذهب البصريين  
أنه لا يشترط في الاسم  
المكرر أن يكون علميا بل  
اسم الجنس نحو يارب رجل  
رجل قوم والوصف نحو  
يا صاحب صاحب زيد كالعلم  
فيما تقدم وخالف  
الكوفيون في اسم الجنس  
فذهبوا ونصبه وفي الوصف  
فذهبوا الى أنه لا ينصب  
الامنون ونحوها يا صاحب  
صاحب زيد الثالث اذا  
كان الثاني غير مضاف  
نحو يا زيد زيد جازمه بدلا  
ورفعه ونصبه عطف

بيان على اللفظ أو المحل  
المنادى المضاف  
الى ياء المتكلم  
واجعل منادى صح آخره  
(ان يضاف ليا) المتكلم  
(كعبد عبدي عبد عبدا  
عبدا) والافصح والاكثر  
من هذه الامثلة الاول وهو  
حذف الياء والاكتفاء  
بالكسرة نحو يا عبدا  
فاتقون ثم الثاني وهو  
ثبوته اساسا كنه نحو  
يا عبدا لا خوف عليكم  
والخامس وهو ثبوته  
مفتوحة نحو يا عبدا  
الذين أسرفوا وهذا هو  
الاصل ثم الرابع وهو قلب  
الكسرة ففتح الياء ألفا  
نحو يا حسرتا وأما المثال

الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أي مماثل لما أضيف اليه الثاني (قوله ونصبه) أي الثاني  
على الاوجه الخمسة بل الستة وهي أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا باعنى أو عطف بيان أو بدلا  
أو توكيدا أو نعتا أو كانه لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله أن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب  
ثلاثة أشياء ولا وجه له اذ المركب شيان فقط قاله في التصريح وقال الفارسي الاسمان مضافان  
للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (قوله ففتحهما ففتح بناء) فيه ان  
فتح الاول على القول بالتركيب فتحه بنه ويمكن تصحيح عبارته بان المراد ففتحها ففتحها الذي هو  
المركب وفتحته هي فتحه آخره ولو قال ففتحها الثاني فتحه بناء لكان واضحا هذا القول لا يشبهه قول  
المصنف ينتصب ثان الا أن يراد بالنصب ما يعم فتحه الاعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أي  
أحسنهما وأشار هنا الى أمثلته بتقدمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف  
الكوفيون الخ) عبارة الهمع وذلك الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الاول وفي الوصفين  
ضمه بالانوين أو نصبه منونا (قوله جازمه بدلا) نقله المصنف عن الاكثر ورده بان لا يتحد لفظ  
بدل ومبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان وجوز الدمايى أن يكون منادى ثانيا وأن يكون  
تأكيدا للفظيا وقوله ضمه بدلا أي بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده  
المصنف في شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين  
لان الشيء لا يبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

### المنادى المضاف الى ياء المتكلم

أفرده بترجيه لان له أحكاما تخصه وتقدم أن الاصل في ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع  
بان السكون أصل اول اذ هو الاصل في كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف  
واحد (قوله صح آخره) بان يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبي وهذا القيد يخرج  
نحو مسلمي تنبيه وجمعاء وجوز العاصم حذف يائه دلالة لياء التنبيه والجمع على الاضافة وعدم  
التباسة بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظري الجمع لا تباسة حينئذ بالمفرد في صورة اثبات  
يائه ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتى (قوله  
عبدا) ينبغي أن يكون منصوبا بفتح مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لانها الاجل الالف  
سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قد بذلك بأن يشتر  
الاسم بالاضافة الى الياء أولا فلا يقال في ياعدوى ياعدولانه لادلالة على الياء والذي في التوضيح  
وشرحه انما هو اشتراط الاشتهار بالاضافة في الوجه السادس وهو الضم وهذا هو المتجه فافهم  
(قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو اشارة الى أنهم في مرتبة للقول بالاصالة في كل وجعل  
السبب وطى السكون أفصح من الفتح ولعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألفا)  
أي لتحررها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء اه تصریح والظاهر أن هذه الالف اسم  
لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بانها مضاف اليه وأن في محل جر سم (قوله وهو حذف  
الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ويجاب بأنها بدل الياء و الفرق بين الابدال  
والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا (قوله ونقل عن  
الاكثر المنع) أي ولادلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة ولانداء (قوله  
وجها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة

الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة فأجازه الاخفش والمازني والفارسي كقوله  
ولست برابع مافات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى أصله بقولى بالهفا ونقل عن الاكثر المنع قال في شرح الكافية وذكروا  
أيضا وجه سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب السجين



أحب إلى وحكى يونس عن بعض العرب يأمل لا تنفعلى وبعض العرب يقولون يارب اغفرلى وياقوم لا تفعلوا أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت بأنه مفتوحة (١١٤) نحو يا قاتى ويا قاضى <sup>في تنبيهها</sup> الأول ما سبق من الأوجه هو فيما أضافته

للخصيص كما أشعر به تشبيله  
أما الوصف المشبه للفعل  
فإن ياءه ثابتة لا غير وهي  
أما مفتوحة أو ساكنة نحو  
يا مكرمى ويا ضاربى \* الثاني  
قال في شرح الكافية إذا  
كان آخر المضاف إلى ياء  
المتكلم ياء مشددة كبنى  
قيل يا بنى أو يا بنى لا غير  
فالتكسر على التزام حذف  
ياء المتكلم فراراً من نوالى  
البيات مع أن الثالثة  
كان يختار حذفها قبل  
ثبوت الثنتين وليس بعد  
اختيار الشئ الأوزوم  
والفتح على وجهين  
أحدهما أن تكون ياء  
المتكلم أبدلت ألفاً التزم  
حذفها لأنها بدل مستنقل  
\* الثاني أن ثابته ياء بنى  
حذفت ثم ادغمت أولهما  
في ياء المتكلم ففتحت لأن  
أصلها الفتح كما فتحت في  
يدى ونحوه اه وقد  
تقدمت بقية الأحكام في  
باب المضاف إلى ياء المتكلم  
(وفتح أو كسر وحذف الياء)  
والالف تخفيفاً لكثرة  
الاستعمال (استمر \* في)  
قولهم (يا بن أم) ويا ابنة  
أم و (يا بن عم) ويا ابنة  
عم (لامفر) أما الفتح ففيه  
قولان \* أحدهما أن الأصل  
أما وعما بقلب الياء ألفاً  
فحذفت الألف وبقيت  
الفتحة دليلاً عليها \* والثاني

مشاكله للمفرد المبني فهو منصوب تقديره بفتح مقدره منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه  
بالإضافة المنوية كما اختاره المصنف لاجلها وتعرفه بالقصد كقيل والالم يكن لغة في المضاف قال  
أبو حيان والنظار أن حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لاحكام المضاف للياء اه  
أى أنه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية ونصبه مقدر فان  
مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد بوجه ما قاله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالإضافة المنوية  
ونصبه مقدر بأنه عموم لمعاملة المفرد فأعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال في  
التصريح وانما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكثر نداءؤه مضافاً كالرب تعالى والاب والام والابن  
جملاً للقليل على الكثير (قوله أما المعتل آخره) بأن يكون آخره حرفاً ينقلب حركته بحجاسة له وأما  
ما حذف لأمه كائح فلا ترد لأمه خلافاً للمبرد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله وهي  
ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش حيماء من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما أضافته  
للخصيص) كان الأولى للتعريف والمراد فيما أضافته محضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفعل)  
أى المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة لا غير) قد بوجه بشدة طلبه  
لها لكونه عام لا يشبه الفعل (قوله وهي اما مفتوحة أو ساكنة) أى ان لم يكن الوصف مشئياً أو مجموعاً  
على حده والاعتين الفتح نحو يا ضاربى ويا ضاربى (قوله كبنى) أى تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين  
وإذا صغرت حذفت ألف الوصل وردت اللام المحذوفة فيبقى بنو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو  
والياء وسبق أحدهما بالسكون وتدغم الياء في الياء وعلى القول بان لأمه ياء يكون فيه ما عد القلب  
(قوله قيل يا بنى) بكسر الياء أو يابنى بفتحها لا غير أو رد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها  
في السبع وهي اسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استنقلت الياء المشددة  
المكسورة فحذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة وأبقى الأولى وهي ياء التصغير ساكنة (قوله على  
التزام حذف ياء المتكلم) أى وبقاء الياء لثانية على كسرها لاجل ياء المتكلم (قوله مع أن الثالثة)  
كان الأوضح ولأن الثالثة لان هذا تعليل آخر لالتزام الحذف (قوله أبدلت ألفاً) أى بعد قلب  
الكسرة التي قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أى وأبقيت الفتحة دليلاً عليها (قوله مستنقل)  
أى حرف مستنقل وهو الياء أى وبدل الثقل ثقيل (قوله ففتحت لأن أصلها الفتح) وعلى القول بأن  
أصلها السكون بوجه الفتح بأنه احتج للتعريف لثلاثي سا كان والفتح أخف سم (قوله بقية  
الأحكام) أى بقية أحكام المضاف المسد كور ككسر آخره وجوباً إذ لم يكن واحداً من الأمور  
الأربعة المتقدمة في قوله آخر ما أضيف للياء كسر إذا لم يكن معتلاً الخ وسلامه الألف مطلقاً إلى آخر  
ما مر أى فلا تعبد تلك الأحكام هنا (قوله وفتح أو كسر) أى للمجموع وأجاز قوم ضمها أيضاً سم (قوله  
وحذف الياء) أى مع الكسر والألف أى مع الفتح ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش لكن حذف  
الألف انما يأتي على قول الكسائي الآتى ومن وافقه لاعلى قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه  
المصنف (قوله استمر) أى اطرده في نسخة أشهره وأورد الضمير مع رجوعه إلى الفتح أو الكسر  
وحذف الياء على التأويل بالمذكور وعلى حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويا ابنة  
عم) في التصريح أن بنتا كبنه (قوله فحذفت الألف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا في  
غير هذه الصورة نحو يا عبدوهم لا يمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد  
تقدم أى في قول الشارح ونقل عن الأكثرين المنع (قوله والثاني أنهم) أى ابنا وما بعده (قوله  
وبنى) أى المجموع على الفتح فيكون نحو يا بن أم مبنياً على ضم مقدر تكلمه عشر ونقل السبوطى

أنهما جعلاهما واحداً كما وبني على الفتح والأول قول الكسائي والقراء وأبي عبيدة وحكى عن الاخفش عن  
والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصرين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة



من غير تركيب قال في الارتشاف وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وبنة أم وابن عم وبنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم اياه من أحد عشر إذا أضفوه اليها وأما اثبات الياء والالف في قوله يا ابن أمي ويا شقيق نفسي • وقوله يا ابنة عمي والاولى واهجى • فضرورة أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم **تنبية** نص بعضهم (١١٥) على أن الكسر أجود من الفتح وقد

قرئ قال يا ابن أم بالوجهين (وفي النسخة) قولهم يا (أبت) رياء (أمت) بالتاء (عرض) والاصل يا أبتى ويا أمي (واكسر أو افخ ومن الياء التاعوض) ومن ثم لا يكاد ان يجتمعان ويجوز فتح التاء وهو الاقيس وكسرهما وهـ والاكسر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة **تنبيهات** الأولى فهم من كلامه فوائده الأولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون الا في النسب الثاني أن ذلك مختص بالاب والام الثالثة أن التعويض فيه ليس بالزام فيجوز فيه ما جاز في غيرهما من الواجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء واما قوله يا أبتى لازمت فينا فانما لنا أمل في العيش مادامت عائشا فضرورة وكذا قوله يا ابتاعك أو عساكا

عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما في الارتشاف (قوله قال في الارتشاف الخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) أي وأبقوا الكسرة دليلا عليها لان الكلام في الكسر (قوله ويا شقيق) تصغير شقيق (قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قليلتان قيل وقلب الياء ألفا أجود من اثباتها واذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالخامس خمسة أوجه ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ومرقيا لغة سادسة وهي الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لا غير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها بعدها عن المنادى تصريح أي مع عدم سماع حذفها في غير يا ابن أم يا ابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيها ما أيضا (قوله ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم) ولا يرد يا ابنة أم يا ابنة عم لان ابنة هي ابن زيادة التاء (قوله وفي النداء أبت أمت عرض) وكل منهما منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها الاعلى التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها سم (قوله ومن الياء التاعوض) انما عوض تاء التأنيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب أو الام لان كلا منهما مظنة التفعيم والتاء تدل عليه كافي علامة اه حفيد ووجهه في الكشف بان تاء التأنيث ويا والاضافة متناسبتان في أن كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره وفيما ذكر تصريح بان التاء حرف لامم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف في نحو يا عبدا كما مر بيانه (قوله ويجوز فتح التاء الخ) كان الاولى والفتح اقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف (قوله وهو الاقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الاصل اه حفيد (قوله وهو الاكثر) أي لان الكسر عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل الياء وزال حين مجيء التاء لان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا (قوله لا يكون الا في الفداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أي لانه لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الواجه السابقة) أي في المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظريته سم بان العروض لا ينافي اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع بين عوضين بخلاف ما قبله سم أي فان فيما قبله جمع بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين لتعليب لان الالف بدل عن الياء لا عوض عنها كما مر ووقع للبعث خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التي يوصل بها آخر المنادى الخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمنسذوب (قوله وجوز الشارح الامرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى (قوله على ما مر) أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الالف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لاعلى القول بانها تبدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لانه حتى تعد في اللغات والا كانت احدي عشرة لغة زيادة الجمع

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لانه صورة المعوض عنه وقال في شرح الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا أو مستغاثا أو مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوز الشارح الامرين • الثاني اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت فأجازه القراء أبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول يا أبت ويا أمت بالضم وعلى هذا فيكون في نداءهم عشرة لغات الست السابقة في نحو يا عبدا وهذه الاربعة أعني تثبت التاء والجمع بينها وبين الالف في نحو يا ابتاعلى ما مر الثالث يجوز



ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التانيث قال في التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز وقد قرئ بالوجهين في السبع  
ورسمت في المعحف بالتاء **أسماء لازمت النداء** (ونل بعض ما يخص بالنداء) أي لا يستعمل في غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة  
واختلف فيهما فذهب سيويه انهما (١١٦) كائتان عن نكرتين فقل كتابة عن رجل و فلة كتابة عن امرأه ومذهب الكوفيين

بين الياء والتاء وهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أي في الوقف (قوله على  
أنها تاء التانيث) أي بحسب الاصل (قوله ورسمت في المعحف بالتاء) أي فرسمها بالتاء أولى كما قاله  
الدمامي  
يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضاربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا الى النداء أو ممنونا  
نابيا للنداء على المفعولية سم (قوله بعض ما يخص بالنداء) أشار الى أن هناك ألفاظا آخر تختص  
بالنداء كآبت وأمت (قوله أي لا يستعمل في غير النداء) أشار به الى أن الباء داخلة على المقصور  
عليه (قوله عن نكرتين) أي من جنس الانسان لا مطلقا (قوله بأنه لو كان) أي المذكور من فل و فلة  
مر نجا أي مر خم فلان و فلة لقبيل فيه أي في بعضه وهو فل بقريته ما بعده فلا لانه لا يحذف في  
الترخيم مع الـ آخر ما قبله من حرف مدزائد الا اذا كان المرخم خماسيا فصاعدا و فلان على أربعة  
أحرف فحق ترخيمه يا فلاة وقوله ولما قيل في التانيث فلة أي بل كان يقال فلان وكان الاخصر والواضح  
أن يقول وردة الناظم بانها مالوكا نامر خمين لقبيل في الاول فلاة في الثاني فلان (قوله وذهب  
الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كائتان عن العلم عند  
الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كتابة عن العلم) أي الشخصي  
لمن يعقل وكان الظاهر كائتان (قوله وهما الاصل) المراد بالاصل هنا وفي قوله الآتي وأن أصلهما  
فلان و فلاة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الالف والنون لا بالترخيم والحاصل أن الشلوبين  
والناظم ومن وافقهما يقولون هما كائتان عن العلم وأصلهما فلان و فلاة فدخلهما مجرد الحذف  
تخفيفا لا ترخيمًا والكوفيون يقولون هما كائتان عن العلم وأصلهما فلان و فلاة فدخلهما اخصوص  
الترخيم وبهذا تعلم أن قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة أن مادة فلان مخالفة لمادة فل عند  
المصنف كما أن الامر كذلك على مذهب سيويه الصحيح فيه نظر (قوله بالهمز) أي الساكن (قوله  
أي مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه (قوله يامكرمان) بفتح الراء زكريا وهو العزيز المكرم  
دماميني (قوله تعحيف مكذبان) أي تحريفه وسماء تعحيفا لقربه من التعحيف لقرب رسم الذال  
من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المحلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع أنه يبقى عليه  
مطيبان الا أن يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما  
بعدها ونها (قوله وهو) أي الاجماع (قوله فتقول يا مخبثان الخ) قضيته عدم سماع مخبثان ويعكز  
عليه قول الهمع الذي سماع منه أي من مفعلان ستة ألفاظ مكرمان وملائمان ومخبثان ومكذبان  
ومطيبان ومكذبان قال وحكي ابن سيده رجل مكرمان وملائمان و امرأه مائة ففهم من أجاز  
استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على اضممار القول وحرف النداء والاصل رجل مقول  
فيه يامكرمان (قوله وزن يافعال) أي موازن ثني يافعال وكذا يقال في قوله الآتي وشاع في سب  
الذكور ووزن يافعل وفي الاتيان يبا هنا وفيما يأتي إشارة الى اختصاص سب الانثى والذكور  
المذكورين بالنداء (قوله قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لسكاع أي خسيصة  
(قوله فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يابالسكاع (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا  
مناسبة لخوجيات المتعلقة بها هنا في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أي فذكره هنا من  
باب الاستطراد وقوله هكذا أي تكثبات في الوزن لافي النداء (قوله أي اسم فعل الامر) أي فكلامه

أن أصلهما فلان وفلاة  
فرخا وردة الناظم بأنه لو  
كان مر نجا لقبيل فيه فلا  
ولما قيل في التانيث فلة  
وذهب الشلوبين وابن  
عصفور وصاحب السبب  
الى أن فل و فلة كتابة عن  
العلم نحو زيد وهند بمعنى  
فلان وفلاة وعلى ذلك  
مشى الناظم وولده قال  
الناظم في شرح التسهيل  
وغيره ان يائل بمعنى يافلان  
ويا فلة بمعنى يافلانة قال وهما  
الاصل فلا يستعملان  
مقوصين في غير نداء الا  
في ضرورة فقد وافق  
الكوفيين في أنهما كتابة  
عن العلم وأن أصلهما فلان  
وفلاة وحالفهم في الترخيم  
وردته بالوجهين السابقين  
(و لؤمان) بالهمز وضم  
اللام وملائم وملائمان  
بمعنى عظيم اللؤم و(نومان)  
بفتح النون بمعنى كثير النوم  
(كذا) أي مما يختص  
بالنداء **تنبيهان** الأول  
الاكثر في بناء مفعلان  
نحو ملائمان أن يأتي في  
الذم وقد جاء في المدح نحو  
يامكرمان حكاه سيويه  
والاخصس ويا مطيبان  
وزعم ابن السيد أنه يختص  
بالذم وأن مكرمان تعحيف  
مكذبان وليس بشئ الثاني

قال في شرح الكافية أن هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح في غير مفعلان فان فيه على  
خلافًا أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفي الانثى يا مخبثانة (واطراد في سب الانثى وزن) يافعال نحو (ياخبثات) بالسكاع  
يا فساق وأما قوله أطوف ما أطوف ثم أي الى بيت قعيدته لسكاع ضرورة (والامر هكذا) أي اسم فعل الامر مطرد



(من الثلاثي) عند سيبويه نحو زال وتراك من نزل وترك تنبيهان (١١٧) الاول أهمل الناظم من شروط القياس على هذا

النوع أربعة شروط الاول  
أن يكون مجردا فاما غير  
المجرد فلا يقال منه الا  
ما سمع نحو ذرالك من أدرك  
\* الثاني أن يكون تاما فلا  
ينبغي من ناقص \* الثالث  
أن يكون متصرفا \* الرابع  
أن يكون كامل التصرف  
فلا ينبغي من يدع ويذر  
\* الثاني ادعى سيبويه  
سماعه من غير الثلاثي  
شذوذا كقرفار من قرفر  
في قوله \* قالت له ربح  
الصصبا قرفار وعرعار  
من عرعر في قوله يدعو  
وليدهم هم اعرعار وقاس  
عليه الاخفش ورد  
المبرد على سيبويه سماع  
اسم الفعل من الرباعي  
وذهب الى ان قرفار وعرعار  
حكاية صوت وحكاية عن  
المازني وحكى المازني عن  
الاصمعي عن أبي عمرو ومثله  
والصحيح ما قاله سيبويه لانه  
لو كان حكاية صوت لكان  
الصوت الثاني مثل الاول  
نحو غاق غاق فلما قال عرعار  
وقرفار تخالف لفظ الاول  
لفظ الثاني علم انه مجمول  
على عرعر وقرفر (وشاع  
في سب الذكور) يا (فعل)  
نحو قولهم يافسق بالكعب  
يا غدر يا خبث (ولا تقس)  
عليه بل طريقه السماع  
واختار ابن عصفور كونه  
قياسا ونسب لسيبويه  
(وجر في الشعر فل) قال

على حذف مضافين وقول شيخنا فكلما على حذف مضاف أي ودال الامر هو مع كونه لا يناسب  
صنيع الشارح يرد عليه أن دال الامر أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثي) جعله الشارح  
مختصا بقوله والامر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطراد سم وعليه فالامر معطوف  
على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدأ وهكذا حال ومطر د خبر أو هكذا خبر أول  
ومطر د خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعدا ذليس  
لاحد أن يتدع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسي ومنع المبرد قوى فالاولى أن يتأول قول سيبويه  
هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشيع اه دما بيني وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقاس فيهما  
أي في فعال سبا وفعال أمر أي فلا يقال باقبح قياسا على فساق ولا قعاد قياسا على نزال اه ومنه  
يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فعال سبا وفعال أمر او الموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند  
سيبويه متعلقا بطرد في كلام المتن ومطر د في كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى  
صنيع الشارح تعلقه بمطر د في كلامه فعلم ما في قول البعض ان عند سيبويه متعلق باطراد (قوله على  
هذا النوع) قال البعض أي على ما ورد منه أو المراد في هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو  
موافق لقول شيخنا أي نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أي وكذا ما قبله أو  
يراد بالنوع ما هو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما في التوضيح وشرحه  
فانظره (قوله أن يكون مجردا) أي عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه  
ثلاثيا لان الثلاثي عند النحاة لا يشمل المزيد (قوله متصرفا) فخرج نحو نعم ونس (قوله ادعى سيبويه  
سماعه) أي سماع اسم فعل الامر المبني على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرفار) أي  
صوت وعرعار أي العب (قوله يدعو وليد هم) أي صغيرهم هم اعرعار أي هلموا للعرعة وهي لعبة  
الصبيان اه فاضى ووليد فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد وانظرهم جمع ضمير بها (قوله حكاية  
صوت) أي قرفار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثاني) أي  
لكان اسم الصوت الثاني وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بان يقال عرعر وقرفر وبان يقال عرعار  
وقرفار (قوله لم أنه) أي ما ذكره مجمل على عرعر وقرفر بصيغة الامر أي دال عليه دلالة اسم  
الفعل على الفعل (قوله يافسق الخ) هي غير منصرفة للوصف فيه والعدل عن فسق وأل kec وغادر  
وخبث (قوله يال kec) ذكر في القاموس من معاني ال kec اللثيم والعبد والاحق والصغير والوسخ قيل  
قد يرد في غير النداء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا ال kec ابن ل kec وقوله  
عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما أين ل kec أي الصغير وقيل هو في الحديثين  
ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما موصف منصرف غير معدول كظم ومؤنثة ل kec أما المختص  
بالنداء فغير منصرف لانه معدول عن ال kec ومؤنثة ل kec (قوله بل طريقه السماع) أي والمسموع  
منه ال لفاظ الاربعة المذكورة (قوله في لجه) متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر واللجة بفتح اللام  
اختلاط الاصوات في الحرب وقوله أمسك فلا ناعن فلان يصف الشاعر بالاعتقيل وقد انارت أيديها الغبار وشبه  
أمسك فلا ناعن فلان يصف الشاعر بالاعتقيل وقد انارت أيديها الغبار وشبه  
تراجمها ومدافعة بعضهم بعضا يقوم في لجه يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك فلا ناعن فلان أي اجز  
بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجر في الشعر فل مقتضى أن فل المجرور في  
الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المنا الخ) درس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء  
الفوقية اسم موضع وكذلك أبان بالموحدة تصریح وفي القاموس أن درس يأتي لازما بمعنى عفا  
ومتعدا يقال درسته الريح (قوله أن المختص) بدل من مامر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس أي

الجزء في لجه أمسك فلا ناعن فل \* والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله درس المنا  
بمتالع فأبانا أي درس المنازل وليس هو ذل المختص بالنداء اذ معناها مختلف على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم



الجنس وفلان كتابة علم  
ومادتها مختلفة فالتخص  
مادته ف ل ل ي فلو صغرت  
قلت فلي وهذا مادته فل ن  
فلو صغرت قلت فلين وقد  
تقدم بيان ما ذهب اليه  
المصنف **خاتمة** يقال  
في نداء المجهول والمجهولة  
ياهن وياهنه وفي التثنية  
والجمع ياهنان وياهنتان  
وياهنون وياهنات وقد  
يسلى أو اخرهن ما يلي آخر  
المنسوب نحو ياهناه  
وياهنناه بضم الهاء وكسرها  
وفي التثنية والجمع ياهنانية  
وياهنانية وياهنونا  
وياهناتوه والله أعلم

### الاستغاثة

(إذا استغثت اسم منادى)  
أى فودى ليخلص من شدة  
أوبعين على مشقة (خفضا)  
غالباً باللام مفتوحاً حال  
من اللام (كإلمرتضى)  
وقول عمر رضى الله عنه  
يا لله خفضه للتنصيص على  
الاستغاثة وفتح اللام  
لوقوعه موقع المضمر ليكون  
منادى وليحصل بذلك فرق  
بينه وبين المستغاث من  
أجله وإنما أعرب مع  
كونه منادى مفرداً معرفة  
لان تركيبه مع اللام  
أعطاه شبهاً بالمضاف وقد  
فهم من النظم فوائد  
الاولى أن استغاث

قوله وياهنه يصح كتابته بالياء  
المربوطة وبالياء المفتوحة  
كأنى شرح القاموس اه

على قول سيبويه (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجروراً أى وما ثبت لفلان  
ثبت لفل الواقع فى البيت لان أصله فلان كإم (قوله فالتخص مادته ف ل ل ي) أى بالفل فى هذا وما  
بعده كإفى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف اذا أراد وبيان الحروف الاصول من غير نظر الى  
كونه فعلاً أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب اليه المصنف) لعله يشير بهم هذا الى الجواب عن  
الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب انما يظهر على  
مذهب سيبويه لان اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره انما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف  
لا تحادفل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما  
وكذبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف  
باطلة فتنبه (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه (قوله ياهن الخ) أى لكون هن فى الاصل  
كناية عن اسم الجنس وان استعمل كثيرا كناية عما يستقيم ذكره أو عن الفرج خاصة كما  
فى مجت الاسماء الستة (قوله وياهنه) بسكون النون كإفى الدمامينى (قوله وياهنون) جمع جمع  
المذكر السالم شذوذ لان مفردة ليس علماً ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سمين (قوله بضم الهاء  
وكسرها) أى الهاء الاخيرة كإفى الفارضى فالضم تشبيهاً بهاء الضمير والاكسر على أصل التقاء الساكنين  
واعلم أنه سبأنى للشارح فى باب الندبة أن هذه الهاء لا تثبت وصلابل وقفا ساكنة وربما ثبتت فى  
الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها وصلابل الوجهين فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى  
على مذهب الفراء أوحى ثبتت فى الوصل لضرورة نظم والافهسى ساكنة (قوله ياهنانية  
وياهنانية) بقلب ألف الندبة ياء فيها المجانسة كسرفون التثنية وفيه البحث الا تى (قوله  
وياهناتوه) بقلب ألف الندبة واو المناسبة ضمة التاء وبحث فيما ذكره بان قلب الحركة أخف من قلب  
الحرف فهلا قلبت كسرة فون التثنية فى ياهنانية وياهنانية فتحه حفظ اللال ف وهلا قلبت ضمة التاء  
فى ياهناتوه فتحه حفظ اللال ف كما فعل ذلك فى ياهناه وياهنناه والله أعلم

### الاستغاثة

(قوله اذا استغثت اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبي وابقاع  
الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى فان المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير  
مدلول اسم اه سم (قوله منادى) فأندته التثنية على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون الامنادى  
ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أولم يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على مشقه) أى على دفعها والتعبير  
بالاهاة يقتضى مشاركة المستغث للمستغاث فى الدفع فحصل التغير بين المتعاطفين (قوله غالباً) من  
غير الغالب ما سبأنى فى قوله ولا ما استغثت عاقبت ألف وقول الشارح وقد يخلو منهما (قوله باللام)  
انما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاث لان لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه  
مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته قاله  
الدمامينى (قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة الجوسى قال يا لله للمسلمين كإفى الدمامينى (قوله  
للتنصيص على الاستغاثة) اذ لو قيل يازيد أو يازيد احتمال التركيب غير الاستغاثة من الندبة فى  
الاول والنداء المحض فى الثانى ويرد على كونها للتخصيص على الاستغاثة قولك يا للعلماء متعجباً من  
كثرتهم الا أن يجعل التنصيص اضافياً بالاضافة الى الندبة والنداء المحض فتدبر (قوله لوقوعه  
موقع المضمر) أى الذى تفتح معه اللام فلا تردى المتكلم أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لانها التى  
يقع موقعها المنادى وقيل لان اللام بضمه آل كإسىأتى (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع  
موقع التكاف (قوله وبين المستغاث من أجله) شامل للمنتصر عليه والمنتصر له (قوله أعطاه شبهاً  
بالمضاف) أى لان اللام ومجرورها كلمتان كاملتا يضيفين أو لان اللام أضافت معنى الفعل الى



متعد بنفسه لقوله اذا استغث اسم والتخويون يقولون مستغث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين الثانية ان المستغث معرب مطلقا الثالثة انه يجوز اقترانه (١١٩) بأل وان كان منادى لان حرف النداء لم

يباشرها فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه تنبيهات الاول يختص المستغث من حروف النداء بيايرشدا الى ذلك تمثيله وقوله بعد ان كررت يا الثاني ما اطلقه من فتح لام المستغث هو مع غيرياء المتكلم فاما معها فتسكس نحو يالى وقد اجاز أبو الفتح في قوله فياشوق ما أتى من النوى ويا مع ما أجرى ويا قلب ما أصبى ان يكون استغاث بنفسه وان يكون استغاث لنفسه والصحيح وفاقا لابن عصفور ان يالى حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف بناء على ماسياتى من ان العامل في المستغاث فعل النداء المصروف فيصير التقدير يا أدعولى وذلك غير جائز غير ظننت وما حمل عليها الثالث اختلاف في اللام الداخلة على المستغاث فقول هي بقية آل والاصل يا آل زيد فزيد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين وذهب الجمهور الى انها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة لاتعاق بشئ وهو اختيار ابن خروف وقيل يست زائدة فتعلق وفيها

مجرورها (قوله متعد بنفسه) لوقال يتعدى بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كقوله عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أى مفردا أو غيره ومحله كما قاله سم ان جر باللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بناءه كالهذا فهذا مبني على السكون في محل نصب (قوله لم يباشرها) أى آل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) أى لان الاستغاث كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان باللمنادى البعيد فيلزم ان لا يستغاث بالقرب الا ان كان كالبعيد أفاده سم بقى أنه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالله زنى قوله عام لك ابن صعصعة بن سعد الا ان يقال هو ضرورة أو شاذ (قوله فياشوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلا عليها وضم الثلاثة على انها نكرات مقصودة وما تجيبه والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ماسياتى الخ) قيد بذلك ليتأتى المقضى لكون المستغاث به فى يالى محذوفا وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به فى يالى هو المذكور اذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به فى يالى محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفريع على من فى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ فى معنى التعليل لهذا النبنى ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا أدعولى) أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهما الضمير المستتر فى أدعو والياء اذ هما الواحد وهو المتكلم والاولى حذف يا (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفتحت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ فى قولك أدعوى قومى لى عمل أدعوى الضمير المستتر وفى الياء وأجيب بان المحذور عمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عابه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أى غدت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو باللدواهى وقد ردت بان يعتبر لها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلو بقوله اذا الداعى المثوب قال يالا فان الجار لا يقتصر عليه وأجيب بان الاصل يا قوم لا فرار فحذف ما بعد الالفية دما مبنى (قوله فقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورض بان الزيادة خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه بالكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجئ فى نحو يالى زيد أو تجب فى نحو يالى لهاء فلا يرد أن أدعو متعد بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل (قوله على الموضع) أى موضع المرصوف لانه مفعول كالم وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وبزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كالم (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر أو تراخى رتبة الثانى فى النجدة (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار يامع المعطوف ائت بكسر

تعلق به قولان أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثانى تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى الرابع اذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو يالى زيد الشجاع للمظالم وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة جملا على الموضع (وافتح اللام مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا) كقوله يالى قومى وبالا مثال قومى لاناس عموه فى ازدياد (وفى سوى ذلك) التكرار



(بالكسر اثباتا) على الاصل  
 لا من اللبس نحو  
 بالكهول وللشبان للجب  
 تنبيهات الاول يجوز  
 مع المعطوف المذكور  
 اثبات اللام وحذفها وقد  
 اجتمعا في قوله  
 يا عطفانا يا رياح  
 وابي الحشرج الفتى النفاخ  
 \* الثاني علم مما ذكر ان  
 كسر اللام مع المستغاث  
 من اجله واجب على  
 الاصل وهو ظاهر في  
 الاسماء الظاهرة واما  
 المضمرة فتفتح معه الاعم  
 الياء نحو يا زيدك واذا  
 قلت يا لك احتمال الامرين  
 وقد قيل في قوله فيا لك من  
 ليل ان اللام فيه للاستغاث  
 \* الثالث فيما يتعلق به لام  
 المستغاث من اجله خلاف  
 فقيل يحذف النداء وقيل  
 بفعل محذوف أي ادعوك  
 لزيد وقيل بحال محذوفة  
 أي مدعو الزيد \* الرابع  
 قد يجز المستغاث من اجله  
 بن كقوله  
 يا للرجال ذرى الالباب من  
 نفر  
 لا يبرح السفة المردي لهم  
 دنيا  
 (ولام ما استغيت عاقبت  
 ألف) فكما تقول يا زيد  
 تقول ايضا يا زيد او منه قوله  
 يا زيد الامل نيل عز  
 وعنى بعد عاقبة وهو ان  
 ولا يجوز الجمع بينهما فلا  
 تقول يا زيدا

لام المعطوف ولا من غيره من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد الثاني علم مما ذكر الخ ولو ارجع  
 الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع تكرار بالشمل الكلام المستغاث من اجله في صورة تكرار يا  
 ايضا لان غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف في صورة تكرار يا بصورة عدم تكرارها  
 وللمعطوف الذي لم يتكرر معه يا وهذا التحقيق يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الایهام (قوله على  
 الاصل) أي في لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لا من اللبس) أي أمن لبس المعطوف بالمستغاث  
 له بسبب عطفه على المستغاث وأمن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث  
 ويفهم منه أن الالباس قد يوجد اذا كررت يا ووجهه أن المستغاث له قد يلي حرف النداء اذا حذف  
 المستغاث ثم انما يحسن تعديله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار اليه  
 سابقا بقوله وليحصل بذلك أي بفتح لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من اجله واما على تعليل  
 الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمرة لكونه منادى فانما يحسن تعليل  
 كسر لام المعطوف هنا بما عمل به الفارسي حيث قال لانه بعد عن حرف النداء فكانه لم يقع موقع  
 الضمير فرددت اللام الى أصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمرة  
 (قوله مع المعطوف المذكور) أي مع المعطوف الذي هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه  
 على المستغاث من غير تكرار يا أو لكونه يات بتكرار معه بقرب منه قوله وقد اجتمعا في قوله الخ (قوله  
 يا لعطفانا الخ) عطف ورياح براءه مكسورة فتحية مخففة و أبو الحشرج اسما رجل يرتبهم الشاعر  
 والنفاخ كثير النفع أي الاعطاء كفي القاموس وفيه أيضا نفع الطيب فاح فعلم تسمع من فسر النفع  
 بالرائحة الذكية (قوله احتمال الامرين) أي كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من اجله (قوله ان  
 اللام فيه للاستغاث) أي وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من اجله تسمى لام الاستغاث فهذا  
 الذي قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يالك للامرین (قوله فقيل يحذف النداء الخ) قال البعض تبعا  
 لشيخنا لم يذهب أحدنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل في ضمير متكلم اه أقول  
 هذا باطل لان العمل المذكور وانما يلزم اذا كان المستغاث من اجله ياء المتكلم وهو في هذه  
 الصورة غير مضمرة لما مر من أن العمل المذكور وانما يمنع اذا كان على وجهه كون الثاني مفعولا به  
 والمستغاث من اجله ليس مفعولا به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من اجله  
 بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السيوطي حكاه مع بقية الاقوال في متن جمع الجوامع وشرحه  
 فله الحمد (قوله بفعل محذوف) أي مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول  
 والثالث (قوله قد يجز المستغاث من اجله بن) أي اذا كان مستغرا عليه فان كان مستغرا له  
 تعين جره باللام واذا جاز الاول بن وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو الانصاف أو نحوهما فإده  
 الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية (قوله  
 عاقبت ألف) أي نابتها من العقبه وهي النوبة فالالف تجيء نوبة وآخرى ووقف على  
 ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يا زيدا) صرح الرضي والجامي بأنه  
 حينئذ مبني على الفتح وأن نوابه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاث اذا لحقت المشئ والمجموع على  
 حده صارا مبنيين على الياء وتقدم ترينغ ما قالاه وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه أنه  
 مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وأنه يجوز في تابعه الوجهان على  
 ما مر بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا  
 وتبعه البعض لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فيبين أثرهما تناف ولانه لا يجمع بين العوض  
 والمعوض اه وفي كل من العائنين نظر أما الاولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقدرا فلا ينافي  
 ما تقتضيه الالف من الفتح وأما الثانية فلانه قد يمنع كون الالف عوضا عن اللام ويديعي أن كلا



وقد يخلو منهما كقوله أيا قوم للجيب الجيب (ومثله) في ذلك (اسم ذو تجب ألف) بالفرق كقولهم يا لعمري وباللذاهي إذا تجبو وان كثرهما يقال بالجيب والجيب ويجوز أن يكون له تنبيه جاء (١٢١) عن العرب في نحو بالجيب فتح اللام باعتبار

استغاثته وكسرهما باعتبار الاستغاثته من أجله وكون المستغاث محذوفاً وخاتمه في مسائل متفرقة • الأولى إذا وقف على المستغاث أو المتجيب منه حالة الحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت • الثانية قد يحذف المستغاث فيلي بالمستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثاً كقوله يا لعمري أو الامتارة • على التوغل في بني وعدوان أي بالقوي لانس • الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله نحو بالذيد أي أدعوك لتتصرف من نفسك والله أعلم

الندبة

(المنادى) من الأحكام (اجعل مندوب) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله وقت فيه بأمر الله يا عمرا أولت تنزله منزلة المفقود كقول عمرو قد أخبر بجذب أصاب بعض العرب وأعمراه وأعمراه أو المتوجع له نحو فوا كبدا من حب من لا يجني • أو المتوجع منه نحو وأمصيتاه فيضم في نحو ووازيد وينصب في نحو وأمير المؤمنين ووازار باعمرأ وإذا اضطر إلى تنوينه جاز

أصل فتأمل (قوله وقد يخلو منهما) فمعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصریح (قوله أيا قوم) محذوف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أي المذكور في المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لا ماقاله البعض فانظره وقوله ذو تجب أي منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاث غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التجيب ويحتمل أنهما باقية وأشرب اللفظ معهما معنى التجيب ويدل عليه ما في التنبيه الآتي (قوله ويجوز أن يكون له تنبيه) أي المذكور في المتن من أحكام المستغاث من أجله والمعنى أدعوك لزيد ليرك فعل ما في كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) أي الاستغاثته به مجازاً تشبيهاً بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي يا عجب احضر فهذا وقتك (قوله وكون المستغاث محذوفاً) والأصل يا قومي للجيب وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح لام باللذاهي وكسرهما (قوله كقوله يا لانس الخ) المثارة المواظبة والتوغل التعمق والبغى الظلم والعدوان التعدي الفاحش وإنما كان ما ولي يا غير صالح لكونه مستغاثاً مع صحة نداء الناس في الجملة لكونهم مهجورين بالوصف الذي وصفهم به فلم يقصدوا الاستئصال لأن العاقل لا يهجم من يستصبره أفاده الدماميني

الندبة

هي يضم النون مصدر ندب الميت إذا نوح عليه وذ كخصاله الحميدة اه دماميني وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فاضى (قوله ما للمنادى اجعل المندوب) فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله ومن ثم منعوا في النداء يا غلامك لأن خطاب أحد المسموعين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك تصریح وقال الطبري المراد بالمنادى الخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل إلى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارسي نقلاً عن ابن يعيش والتظاهر أنه لا ينافي كلام التصريح لأن كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضي صرح بأن المندوب والمتجيب منه ليسا مناديين حقيقة بل هما مناديان مجازاً قال فاذا قلت يا محمداه فكانت تناديه وتقول له تعال فاني مشيتك إليك وإذا قلت واحزنه كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك إذا قلت يا لعمري كأنك تناديه وتقول له احضر حتى يتجيب منك اه ببعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) أي بوا أو بالخروج نحو تفجعت على زيد سم والتفجع اظهار الحزن (قوله يجذب) بالذال المهملة أي قطع (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع في المتوجع منه لأنهما قسماه إلى ماهر محمل الألم كوارأساه وإلى ما هو سبب الألم كوامصيتاه (قوله ووازار باعمرأ) نظري في التمثيل به بأنه منافي لما سبب آتى من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال في قوله الآتي وفي المثبته به وثلاثه وثلاثين لأن يقال المراد المجهول علماء كما صرح به الشارح في باب النداء (قوله ولا يندب إلا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل إنما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف إلى معرفته توضح بها موصول بما يعينه خال من آل نحو وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بترزم ما وظاهر كلامه نداء العلم ولو كان غير مشهور وفي الرضي لا يندب إلا المعروف علماء كان أولاً ولو كان علماء غير مشهور لم يندب (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم مقابل الصفة لا ما قبل الكنية واللقب وحيث قد فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفي نسخ سقوط لفظ مسماه وعابها بقرا يوضح بالبناء للمفعول وهي التي كتب عليها البعض ما نضه قوله كما يوضح الاسم العلم أي بالصفة في نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله



اسم الجنس المفرد ونذر  
 واجبلاه (ولا) يندب  
 (مأبهم - ما) وذلك اسم  
 الاشارة والموصول بما  
 لا يعينه فلا يقال  
 واهذاه ولا وامن ذهباه  
 لان غرض التندبة وهو  
 الاعلام بعظمة المصاب  
 مفقود في هذه الثلاثة  
 (ويندب الموصول بالذي  
 اشتهر) اشتهر اربعينه  
 ويرفع عنه الاجهام (كثير  
 زعمم يلى وامن حفر) في  
 قوله - وامن حفر - ستر  
 زعمماه فانه بمنزلة واعبد  
 المطلبا (ومنتهى المندوب)  
 مطلقا (صله) جواز الا  
 وجوبا (بالالف) المسماة  
 ألف التندبة فتقول في  
 المفرد وازيد او منته قوله  
 وقت فيه بأمر الله يا عمرا  
 وفي المضاف يا غلام زيدا  
 واعبد الملوك وفي المشبه  
 به وائلثة وثلاثينا وفي  
 الصلة وامن حفر بزعم ما  
 وفي المركب وامعد يكربا  
 وفي المحكي واقام زيدا  
 فيمن اسمه قام زيد واجاز  
 يونس وصل ألف التندبة  
 بأخر الصفة نحو وازيد  
 الطريقا وبعضه قول  
 بعض العرب  
 واججمتى الشاميتينا  
 وهذه الالف (متلوها) وهو  
 منتهى المندوب (ان  
 كان) ألفا (متلها حذف)  
 لاجلها نحو

اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيدا فتجوز ندبته اتفاقا لكنه أى المضاف يشعل  
 نحو واغلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشى يميزه وندبة كل نكرة والمنع انما هو في  
 المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيبناه وان كانت المصيبة غير معروفة اه دما ميني  
 فلوقال الشارح في اجازته ندبة النكرة كفى عبارة الهمع لكان أولى وجعل البعض المتوجع له  
 كالمتوجع منه فخره (قوله اسم الاشارة) وكذا المضمرة تصرح وكذا أى فلا يقال وانته ولا واها  
 الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصاب) أى المعين (قوله مفقود في هذه الثلاثة)  
 فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الاجهام وقد ينازع في دعوى الفقد بالنسبة الى اسم الاشارة  
 المحبوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالى من آل أى عند الكوفيين  
 وهو عند البصر بين شاذ وانفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وان اشتهرت صلته فلا  
 يقال والذى حفر بزعم ما اذ لا يجمع بين حرف التندبة وأل تصرح (قوله بالذى اشتهر) متعلق  
 بالموصول لا يندب أى بالذى اشتهر تنسبا الى الموصول (قوله كبر زعمم) مثال لتندبة الموصول  
 بما اشتهر بملاحظه قوله بلى وامن حفر بزعم ما قال فى التصريح وأصل  
 زعمم زعم أبدأت الميم الثانية زابا قاله فى الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أى منتهاه حقيقة أو  
 حكما كفى الموصول فان الالف تكون فى آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أى مقردا  
 أو مضافا أو شبيهه أو غيرهما مسيد كره (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على  
 قياس ما عولنا عليه فى المستغاث المحقق بالالف وعلى ما صرح به الشاطبى حيث قال اذا قلت وازيداه  
 فالضم مقدر فى آخر الاسم وكذلك واغلاماه فى غلام المضاف الى الياء الاعراب مقدر فى آخره اه  
 وأطلق الناظم كالتجويز بين وصل المندوب بالالف لكنه فى التسهيل قيد ذلك بان لا يكون فى آخره  
 ألف وهاه فلا يجوز واعبد الالهاه ولا واجهجاهاه فى عبد الله وجهجاه لاستئصال ألف وهاه بعد  
 ألف وهاه وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره (قوله فى المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه  
 السابق فى النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيهه به بدليل مقابله بالاقسام الثلاثة الاخيرة الا أن  
 يكون ذكرا بعده من ذكر الخاص بعد العام لتسكتة كقوله نديتها (قوله واقام زيدا) اعلم أن واقام  
 زيد بلا ألف التندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبنى على ضم  
 مقدر لكن هل مانع ظهوره فحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لاجل الالف كل محتمل والاقرب  
 الاول لان اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا فى نحو واسيوهاه مع ابدال ضمة  
 الحكاية بكسرة البناء الاصلى فتدبر (قوله وأجاز يونس الخ) عزاجواز ذلك فى الهمع الى الكوفيين  
 وابن مالك أيضا (قوله بأخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما لحاقها بتوابع المندوب فقال ابن  
 الجباز فى النهاية انه لا خلاف فى جواز لحاقها بأخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا  
 وأما البديل والبيان والتوكيد فقياس قول سيويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى  
 أنها تدخل آخر البديل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيدا وتدخل العطف النسقى  
 نحو وازيد وعمراه اه وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم فى قول عمرو وعمراه وعمراه اه كلام  
 التصريح ومنه بعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع فانظره (قوله واججمتى الشاميتينا)  
 بضم الجيم تنسبة ججمه اطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى الصدح من خشب وهو  
 المراد هنا ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو  
 حذف وجواب الشرط على هذا المحذوف ولا فرق فى حذف مثل الالف بين أن يكون جزء كلمة كما  
 فى المقصور أو كلمة كفى المضاف للياء على لغة من يقلبم ألفا واذا كان متلوها ههزة تأنيث لم  
 تحذف كليا اسم امره والكوفيون يحذفونها فتحذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله



واموساه وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا واموسياه (كذلك) يحذف لاجل ألف الندبة (تنوين الذي به كمل) المندوب  
(من صلة أو غيرها) مما مر كإرأيت (نلت الامل) لضرورة أن الالف (١٣٣) لا يكون قبلها الا فتحة على ما رأيت والتنوين

لاحظ في الحركة هذا

واموساه) فوساه مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفه لالتقاء الساكنين والالف الموجودة  
للندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لاختتامه بألف  
غير ألف الندبة لا يعرف كون الالف الموجودة فيه ألف الندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف  
الامثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذي به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه  
كذا قال البعض وقدر عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئه الاخير  
لا تنوين مجموعيه فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب (قوله كإرأيت) أى فى مثال الناظم بناء على  
صرف زعمه باعتبار أنه علم على القلب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر اذا أريد  
بالتنوين فى كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفى بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا  
وواقام زيدا فاقصر البعض على قوله أى فى مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيويه الخ)  
حاصله أن فى التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) ردتقول المصنف لكن السماع  
فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سمع فالزعم فى كلامه بمعنى القول اذ لا يلىق نسبتهم الى الكذب فى  
حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه أن آخر المندوب اذا كان محذورا بالكسر أو الضم  
فان ألف الندبة تقلب حرفا مجازا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف الندبة ان  
كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا مجازا نحو واقوميه واقوموه  
واقامواه فى ندبة قومي وقوموا وقاموا مسمى بها قال الفارضى لو سميت بقاموقلت فى الندبة واقاموه  
فحذف واقاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوانها بعد ضمة ولو سميت بقومى قلت  
واقوميه فحذف ياء قومي لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لانها بعد كسرة اه وما قيل  
فى قاموا يقال فى قوموا فعلم أن مسألة ندبة نحو قومي وقوموا مسمى بها اذا دخلت تحت قوله والشكل  
الخ لا زيادة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة ألف الندبة  
فما ذكر أبدأت حتما من جنس الحركة قبلها والاولى قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام  
ومما أتى سم (قوله بوهم لابساً) من لبست الامر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون  
الهاء ذهاب ظن الانسان الى غير المراد يقال وهمت فى الشيء الفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا  
ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالمعنى ان يكن الفتح خاطا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم  
بالتحريك فهو الغلط يقال وهم فى الحساب بهم وهم بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أى اتباع  
حرف الندبة للحركة (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح مابسا لا مطلقا (قوله عدل بغيره) أى عن  
غيره (قوله فى رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد المد) أى ألفا كوازيده أو ياء كواغلامكيه أو واوا  
كواغلامهوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على أنه جعل المد والهاء معه ولين للارتد  
وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا ماله منادى اجعل لمندوب اه ويدفع بان المراد بما للمنادى  
ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذ انون اضطرارا ونحو  
ذلك لا عدم زيادة الالف والهوا والانا فاضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الالف والهوا فى المندوب  
نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقضا معلوم من قوله ان تردف التنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهومه  
وأما عدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالالف بوهم الوجوب  
فالتنبيه عليه محتاج اليه فتحذف أن قوله وان تشأ الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج

واموساه) فوساه مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفه لالتقاء الساكنين والالف الموجودة  
للندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لاختتامه بألف  
غير ألف الندبة لا يعرف كون الالف الموجودة فيه ألف الندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف  
الامثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذي به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه  
كذا قال البعض وقدر عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئه الاخير  
لا تنوين مجموعيه فهو داخل في تنوين ما كمل به المندوب (قوله كإرأيت) أى فى مثال الناظم بناء على  
صرف زعمه باعتبار أنه علم على القلب وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر اذا أريد  
بالتنوين فى كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفى بعض أمثلة الشارح السابقة وهو يا غلام زيدا  
وواقام زيدا فاقصر البعض على قوله أى فى مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيويه الخ)  
حاصله أن فى التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) ردتقول المصنف لكن السماع  
فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سمع فالزعم فى كلامه بمعنى القول اذ لا يلىق نسبتهم الى الكذب فى  
حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه أن آخر المندوب اذا كان محذورا بالكسر أو الضم  
فان ألف الندبة تقلب حرفا مجازا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف الندبة ان  
كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ومن ايلاء الشكل حرفا مجازا نحو واقوميه واقوموه  
واقامواه فى ندبة قومي وقوموا وقاموا مسمى بها قال الفارضى لو سميت بقاموقلت فى الندبة واقاموه  
فحذف واقاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوانها بعد ضمة ولو سميت بقومى قلت  
واقوميه فحذف ياء قومي لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لانها بعد كسرة اه وما قيل  
فى قاموا يقال فى قوموا فعلم أن مسألة ندبة نحو قومي وقوموا مسمى بها اذا دخلت تحت قوله والشكل  
الخ لا زيادة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة ألف الندبة  
فما ذكر أبدأت حتما من جنس الحركة قبلها والاولى قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام  
ومما أتى سم (قوله بوهم لابساً) من لبست الامر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون  
الهاء ذهاب ظن الانسان الى غير المراد يقال وهمت فى الشيء الفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا  
ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالمعنى ان يكن الفتح خاطا المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم  
بالتحريك فهو الغلط يقال وهم فى الحساب بهم وهم بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أى اتباع  
حرف الندبة للحركة (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح مابسا لا مطلقا (قوله عدل بغيره) أى عن  
غيره (قوله فى رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد المد) أى ألفا كوازيده أو ياء كواغلامكيه أو واوا  
كواغلامهوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على أنه جعل المد والهاء معه ولين للارتد  
وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا ماله منادى اجعل لمندوب اه ويدفع بان المراد بما للمنادى  
ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذ انون اضطرارا ونحو  
ذلك لا عدم زيادة الالف والهوا والانا فاضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الالف والهوا فى المندوب  
نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقضا معلوم من قوله ان تردف التنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهومه  
وأما عدم وجوب زيادة الالف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالالف بوهم الوجوب  
فالتنبيه عليه محتاج اليه فتحذف أن قوله وان تشأ الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الالف غير محتاج

اليه وبقيت ألف الندبة بحالها فتقول فى رقاش وارقاشاه وفى عبد الملك واعبد الملكاه وفى من اسمه قام الرجل واقام الرجل هذا  
مذهب أكثر البصريين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشه واعبد الملكيه واقام الرجلوه تنبيهه  $\times$  أجاز الكوفيون أيضا  
الاتباع فى المثني نحو وازيدانسه واختاره فى التسهيل (واقفازد) فى آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد (ان زدوان تشأ) عدم  
الزيادة (فالمد والهالا تزد) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة



وقدم بيان الأوجه الثلاثة وأفهم قوله ووافقاً أن هذه الهاء لا تثبت وصلها وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين ومنه (١٣٤) قوله • الأيا عمرو وعمره • وعمرو بن الزبيره • (وقائل) في ندبة المضاف

الياء (واعبديا واعبدا) من في النداء الباء إذا سكون أبدى) فقال يا عبدي وأما من قال يا عبدا بالكسر أو يا عبدا بالفتح أو يا عبدا بالضم أو يا عبدا بالالف اقتصر على الثاني ومن قال يا عبدي بابتداء الياء مفتوحة اقتصر على الأول **تنبيه** فتح الباء في ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد **خاتمة** إذا نذب مضاف إلى مضاف إلى الياء لم تزلت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب نحو واولد عبدا يا والله أعلم

**الترخيم** (قوله ترقيق الصوت وتلينه) عبارة التدرج الترخيم لغة التسهيل والتلين فلم يقيد بالصوت (قوله أي سهل لين) المناسب لعبارة قبل أن يقول أي رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة ولقول القاموس رخيم الكلام ككريم فهو رخيم لأن وسهل كرخيم كنهصر (قوله رخيم الحواشي) لعل المراد بها السكومات وفي القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لا هراء الخ الهراء ضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنز بفض النون وسكون الزاي القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل محل (قوله ترخيم التصغير) أي حذف بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أي للتخفيف لئلا علال ولم يقيد إلا بـ كونه حرفاً فاشبه كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب ويرد على التعريف أنه غير مانع لشهولة نحو يابن ويا دم اذ في كل حذف آخر المنادى للتخفيف إلا أن يخرج باعتبار قيد الحبشية أي من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك (قوله في ترخيم) في بمعنى الباء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحى لظهور تفرقه عنه عليه فتأمل (قوله أن يكون مفعولاً له) رد بان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه وبأن المفعول له يشترط أن يكون قلبياً على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أي لارادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخيم لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه ركازة لا تخفى (قوله أو مصدر في موضع الحال) أي من فاعل حذف أي من جنس المنادى لأنه وان كان المضاف بهض المضاف إليه فشرط اتيان الحال من المضاف إليه موجود في الحال المضاف إليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفاً على حذف مضاف) أي وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لأنه) أي حذف يقيد تعلقه

بأخر ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يانس بالتغيير فهو ترقيق **تنبيه** • أجاز الشارح في نصب ترخيم ثلاثة أوجه أن يكون مفعولاً أو مصدر في موضع الحال أو ظرفاً على حذف مضاف وأجاز المرادى وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وانصبه حذف لأنه يلاقيه في المعنى وأجاز المكودي وجهاً خامساً وهو أن يكون



مفعولا مطلقا العامل محذوف أي رخيم ترخيما (وجوزنه) أي جوز الترخيم (مطلقا في كل ما أُنث بالها) أي سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله • أفاطم مهلا بعض هذا التبدل • وكقوله جاری لا تسنكري عذيري ونحو يا شادجني أي اقمي بالمسكان يقال دجن بالمسكان يدجن دجونا أي أقام به • **تنبيهات** • الاول قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لاخراج التكررة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعشى يا جارية خذي يدي لغير معينة ولا في نحو يا طلحة الخير وأما قوله يا علقم الخير قد طالت أقامتنا فنادر • الثاني شرط المبرد (١٢٥) في ترخيم المؤنث بالهاء العلية ففتح

ترخيم التكررة المقصودة والصحيح جوازها كما تقدم • الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعمه بن قلعمه • لأنه كناية عن الجهول الذي لا يعرف واطلاق النجاة بخلافه وليس كونه كناية عن الجهول بما نزع لأنه علم جنس • الرابع إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة فتقول في المرخم يطلحه فقيل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيويه وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة والياء ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن أعادتها أو تعويض ألف منها وأشار بالتعويض إلى قوله • قفي قبل التفرق يا ضباعا • فجعل ألف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة وأشار بقوله غالب إلى أن بعض العرب

بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فأعم من الترخيم (قوله ومفعولا مطلقا العامل محذوف) أي ناب ذلك المفعول المطابق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله أحذف الخ من التأكيده اللفظي بالمساوي لأن الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بدل من باب الاتي بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجهه سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع ادائه وحذفت الفاء من جواربه للضرورة والتقدير إن أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطاقا) أي عن التقييد الاتي في غير المؤنث بالهاء بقوله الا الرباعي الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك في الجملة والا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا استناديا وليس كذلك أفاده • والى كون الاطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب استناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والاصل أهلي مهلا قال العيني ومعناه كفي (قوله عذيري) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المججمة ما يعذر الانسان فيه اه فارضى وهو صادق بما يعذر الانسان في تركه فهو أعم من قول الشارح على ما في كثير من النسخ العذير بكسر الذال المججمة الامر الذي يحاوله الانسان ويعذر على فعله (قوله يا شادجني) أي يا شاة وهو مثال للثلاثي (قوله بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل التداء كحذف مع أنه لا يرخم على الاصح والمختص بالتداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سيأتي (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أي في قوله أو غير علم مع تمثيله بجاري وياشا (قوله صلعمه بن قلعمه) الذي بخط الشارح صلعمه بن قلعمه بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس (قوله لأنه علم جنس) ولهذا منع الصرف اه دما ميني (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أي حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الحاء المهملة (قوله لم تلحق) لأنه نقض لما عزموا عليه من جعله اسماء تاما حتى ينوه على الضم ميم (قوله كيني) بكسر الكاف أي دعيني من وكاه وكلا وناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا ناعب الا أن يكون التقدير ناعب صاحبه ثم رأيت في القاموس ما نصه وهم ناصب منصب على النسب وسمع نصب الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض بنصبه أو جعه كانصبه اه فأفاد ثلاثة أوجه أخرى وهي أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه (قوله فقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ (قوله لأنها) أي الفتح وأنه باعتبار الخبر وهو حركة (قوله ياريج) قال ابن غازي ولا يمكن دعوى اعراب ريج لأنه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أمية (قوله هي) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أغم التاء) أي زادها بين الميم وهاء التانيث المحذوفة للترخيم (قوله غير معتد بها) أي غير جاعلها تاء التانيث التي كانت محذوفة للترخيم إذ لو اعتد بها لما كان مرخما

يقف بلاها ولا عوض حتى سيويه يا حرم بالوقف بغيرها • قال أبو حيان اطلقوا في لحاق هذه الهاء • ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح • الخامس اختلف النحاة في قوله • كيني لهم يا أمية ناصب • بفتح أمية من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على اصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف وقيل بنى على الفتح لان منهم من بينى المنادى المفرد على الفتح لانها حركة تشاكل حركة اعرابه لو أعرب فهو نظير لارجل في الدار وانشد هذا القائل • ياريج من نحو الشمال هي • بالفتح وذهب أكثرهم الى أنه مرخم فصار في التقدير يا أميم ثم أغم التاء غير معتد بها وفتحها



لانها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل فحتمت اتباع الحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (والذي قدرنا (١٣٦) بحذفها) أي بحذف الهاء (وفره بعد) أي لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ولو كان

(قوله لانها واقعة الخ) لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التانيث لكان أوضح وأخصر  
(قوله وقيل فحتمت الخ) أي كفتحه دال يازيد بن عمرو واتباع الفتحه النون بل الاتباع هنا أولى  
لانه في كلمة ولانه اتباع متأخر لم تقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فيما اختاره  
المصنف مرعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مرعاة محذوف وهو تاء التانيث المحذوفة  
للترخيم المقترضة فتح ما قبلها (قوله وفره بعد) أي بعد حذفها (قوله فتقول في عقبة) أي في ترخيمه  
وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب عقبة أي حديدة  
المخالب (قوله أن رخم ثانيا) أي ان بقي بعده ثلاثة أحرف سبوطى (قوله على لغة من لا يراعى  
المحذوف) أي من لا ينتظر محتاج الى وحى بسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه  
التاء على لغة من لا ينتظر محتاج الى وحى بسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء يجوز في ترخيمه  
حذف التاء فقط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصور لكان قولنا نقله شيخنا ثم قال وانظر على  
مذهب سيبويه بعد حذف الحرف الذي قبل الأخر هل تتعين لغة من لا ينوي أو لا اه وكلام  
العيني صريح في عدم التعين فانه ضبط حارفي البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد في أحار بن بدر  
حيث أريد به حارثة فرخمه أو لا يحذف الهاء على لغة من لم ينورد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف التاء  
على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم  
الاول أن قوله على لغة الخ متعلق باجاز أو بحذف تقديره ان رخمه أو لا على لغة الخ لا بقوله أن  
يرخم ثانيا (قوله ما قبلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعد والمرء يستحي اذا لم يصدق (قوله أراد  
يا أرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية وبعضه قولهم مرطى  
وقيل همزته أصلية وألفه زائدة للاطلاق بعرضه ويؤيده قولهم مأروط اه ابن غازي (قوله  
العلم) بدل من الرابعي أو عطف بيان عليه ودون حال من الرابعي (قوله واسناد) أي في الغالب  
بدليل قوله الآتي وقل ترخيم جملة (قوله متم) على زنة اسم المفعول نعت اسناد قال سم كانه  
احتراز عن النسبة الاضافية والتوصيفية (قوله أن يكون رباعيا فصاعدا) أي لتلازم نقص  
الاسم عن أقل أبنية المعرب بالاموجب (قوله ترخيم الحرك الوسط) أي تنزيلا للحركة الوسط منزلة  
الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف وقرق الجهور بأن حركة الوسط ثمت اعتبرت في  
حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وهناني حذف حرف أصلي وأيضا ليس الحذف هنا  
واراد اعلى حرف بعينه بل على أي حرف كان آخرها فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم المصروف فانه  
حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الحضراوى (قوله أن يكون علما)  
أي شخصيا أو جنسيا لان العلم لكثرة ندائه يناسبه التحفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ)  
اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كراو يا صاح شاذان لان كلا اسم جنس خال من التاء فلا  
يقاس عليه ما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول  
بشذوذ أطرق كراو يا صاح (قوله ويا صاح) قال في شرح الكافية وكتر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب  
فأشبه العلم فرخمه بحذف تائه اه وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن  
لا يكون ذا اضافة) لان الحذف من المضاف يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف فالحذف منه  
بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف اليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف فالحذف  
من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بنى الاضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل

ليناسا كما زائد ما كمالا  
أربعة فصاعدا فتقول  
في عقبة يا عقبة بالالف  
وأجاز سيبويه ان رخم  
ثانيا على لغة من لا يراعى  
المحذوف ومنه قوله  
أحار بن بدر قد وليت ولا به  
يريد أحارنه وقوله  
يا أرط انك فاعل ما قبلته  
أراد يا أرطاة (واظنلا)  
أي امنع (ترخيم ما من هذه  
الها قد خلا) الا الرابعي فما  
فوق) أي فاكثر (العلم  
دون اضافة و) دون  
(اسناد متم) فهذه أربعة  
شروط الاول أن يكون  
رباعيا فصاعدا فلا يجوز  
ترخيم الثلاثى سواء سكن  
وسطه نحو زيد أو تحرك  
نحو حكم هذا مذهب  
الجمهور وأجاز الفراء  
والأخفش ترخيم الحرك  
الوسط وأما الساكن  
الوسط فقال ابن عصفور  
لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً  
وقال في الكافية ولم يرخم  
نحو بكر - رأحد والعجم  
ثبوت الخلاف فيه حكى  
عن الأخفش وبعض  
الكوفيين اجازة ترخيمه  
ومن نقل الخلاف فيه أبو  
البقاء العكبري وصاحب  
النهاية وابن الخشاب وابن  
هشام الثاني أن يكون  
علما وأجاز بعضهم ترخيم

النكرة المقصودة نحو يا غصنف في غصنف قياسا على قولهم أطرق كراو يا صاح الثالث أن لا يكون ذا اضافة خلافا شبه  
للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله خذوا حذركم يا آل عكرم واعلموا وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف  
المضاف اليه بأسره كقوله يا عبد هل تذكرفي ساعة يريد يا عبد هندی مخاطب عبد هندی النخعي



وذلك علم له وتقدم أن

ترخيم المضاف نادر أيضا

كأن نحو يا علقم الخير

• الرابع أن لا يكون ذا

اسناد فلا يجوز ترخيم

برق نخره وتأبط شمر أو سياتى

الكلام عليه **تنبية**

أهمل المصنف من شروط

الترخيم مطلقا ثلاثة • الأول

أن لا يكون مختصا بالنداء

فلا يرخم نحو فل وفلة • الثاني

أن لا يكون مندوبا

• الثالث أن لا يكون

مستغاثا أو ماقوله

كلما نادى مناد منهم

يأتم الله فلنا يا مال

فضرورة أو شاذ أو أجاز ابن

خروف ترخيم المستغاث إذا

لم يكن فيه اللام كقوله

أعام لك ابن صمصمة بن

سعد

والصحيح مامر (ومع) حذف

الحرف (الأخر) في الترخيم

(أحذف) الحرف (الذي

نلا) أى الذى تلاه الآخر

وهو ما قبل الآخر ولكن

بشروط أربعة • الأول

والبه أشار بقوله (ان زيد)

شبهه المضاف فلا يرخم كفى الدوشمرى (قوله وذلك علم له) أى فهو داخل فى العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أى أن لا يكون منقولاً عن الجملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير (قوله وسياتى الكلام عليه) يشير الى أن اشتراط عدم الاسناد أكثرى كما سياتى (قوله مطلقا) أى سواء كان بناء التأنيث أولا (قوله ثلاثة) زاد السيموطى أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو يا حذام وقد مر ذلك (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو يدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اه وانما يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهار للتفجع فلا يناسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغاثا) أى لا يجوز وباللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولا يجوز دامن اللام والالف الحاقا له بذى اللام والالف (قوله يا مال) أى يا مالك (قوله أعام) أى يا عامر وتقدم أن الاستغاثه مختصة بيا وأن الاستغاثه بغيرها شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير ياء وترخيمه واعل قوله لك خير لمحذوف أى نداءى لك أو استغاثه ثانية بعامر والتقدير يا لك وابن صمصمة نعمت لعامر وصدر البيت • ثمنا فى ليقتلنى لقيط • وهو اسم رجل (قوله والصحيح مامر) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا (قوله أحذف) أى وجوبا كما فى ابن عقيل وعن الفراء لو سمي بنحو جراء جاز حذف الههزة فقط (قوله ولكن بشرط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيديويه وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما فى أرطاة (قوله الأول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا اذ لا جائز ان يكون قول المصنف ان زيد خبرا لانه لا يصلح للخبرية ولان الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح واليه الخ لا قترانه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات وحسدون وزيد بن اعلما ما ترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقا الالف فى هندات علما لانه ليس للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهر اطلاقه جواز ترخيم ما ذكر على لغة من ينتظرون ولا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيد بن على لغة من لا ينتظر يلبس ببناء المفرد الذى لا ترخم فيه وترخم حسدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس لا يلتفتون اليه يردها التفاتهم اليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما تعرفه ثم رأيت الفارضى قال فى موضع آخر ما نصه لو سمي زيد بن أو بما فيه ياء النسب كزيدى لزم ترخيمه على اللغة الاولى نحو يا زيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيد بن انما يرخم على لغة من ينتظرون ونحو حسدون لا يرخم مطلقا الالباس وهذا هو الظاهر قد بر (قوله فتقول يا مختا يا منقا) أى خلافا للاخفش حيث جوز يا مختا ويا منق بحذف الالف همع (قوله لبنا) قال المكوذى حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لبن ولا ينافى هذا الاعراب قول الشارح أن يكون لبنا لانه حمل معنى ثم ما ذكر صريح فى أن اللام مقنوعة وقول الشارح أى حرف لبن يقتضى أنه بكسر ها الأا أن يجعل لبنا للمعنى لبنا بفتحها واحترزه المصنف عن زائد ليس لبنا نحو شمال فالههزة حرف زائد غير لبن وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل لبنا ما الذى يقيد اشترط أن يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصورا وتقديرا كما فى مصطفون علما اذا صله مصطفيون كما سبذ كره الشارح ويستغنى عن قوله ساكا (قوله فان كان) أى ما قبل الآخر (قوله نحو سفرجل) اعترض اخراجه بهذا القيد بأنه خارج بقوله قبل ان زيد لان الجيم أصلية (قوله نحو نطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المههلة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اه قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما أنت بالهاء فقيل قطرة (قوله بحذف حرفين) علل بان الاقتصار على حذف الحرف الاخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر

قطر فتقول يا سفرج ويا قبط خلافا للفراء فى قطر فانه يجيز يا قبط بحذف حرفين • والثالث أن يكون



(ساكا) فان كان متحر كالم يحذف نحو هبج وفتقول يا هبي وياقنو و الرابع ان يكون (مكملاً أربعة فصاعداً) فان كان  
ثالثاً لم يحذف خلافاً للفراء كفي نحو (١٢٨) ثم ود وعما ود وسعد فتقول يا ثوما ويا عما ويا سمي فاستكمل الشروط نحو أسماء

الاسم الصحيح لفظاً وتقديراً على لغة التمام ولفظاً فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم  
(قوله ساكا) قال يس المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكناً  
فقوله ساكا ووصف كاشف اه ونقل ابن غازي عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملاً  
للمجرى فلذلك أخرجه بقوله ساكا بخلاف قوله في باب التكسير ما لم يكن لنا (قوله هبج) بفتح الهاء  
والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء معجمة الغلام الممتلى أي السمين (قوله وفتقول) بفتح القاف  
والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب اليوس من كل شيء (قوله لم يحذف خلافاً للفراء) حيث يجوز  
أن يقال ياعم وياثم وياسع وقيل انما قال بالحذف في ثمود فقط فراراً من بقاء آخر الاسم واولاً بعد ضمة  
هم مع (قوله علماً) أي في حالة كون كل منهما علماً وهو راجع لتعديل وأما علمية ما قبله فظاهرة وقد  
يضعف هذا بخفاء علمية شمال أيضاً (قوله بهما فتح في) الباء للتعبية الخاصة متعلقة بقفي والمعنى  
أتبع الفتح أي جعل الابعين للفتح (قوله وغرنيق) يضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من  
طيور الماء طويل العنق تصريح (قوله علماً) لما مر أنه انما يرخم من الخالي من التاء العلم (قوله الى  
أنه) أي المذكور من الواو والياء المقتروح ما قبلهما وقوله كالذي قبله أي كاللين الذي قبله الخ (قوله  
قولا واحداً) أي بالنظر لحذف حرف اللين مع الاخر فلا ينافي ما سيأتي من أنه على لغة من لا ينتظر  
يتعين رد المحذوف فيقال ياصطفي بالالف في ترخيم مصطفون ومصطفين وياقاضي بالياء في ترخيم  
قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الالف والياء لفظاً وتقديراً وهو التقاء الساكنين وعلى لغة من  
ينتظر فيسه وجهان الرد نظر الانتفاء السبب لفظاً وعدم الرد نظراً لوجوده تقديراً فيقال على هذا  
الاخير ياصطفي بفتح الفاء ويمتنع ياصطفي بضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له كما علم مما تقرر  
والحاصل أنه لا بد من حذف حرف اللين مع الاخر فلا يقال ياصطفي ولا ياصطفي بالواو والياء على  
اللغتين والتفرقة بينهما انما هي برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغة  
من لا ينتظر فها قبل يمنعها هنا على قياس ما مر عن الفارسي ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما يؤيده  
فاعرفه (قوله فيهما مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم (قوله لان أصله  
مصطفون) كذا في الفارسي أيضاً قال شيخنا وانما جعله بالياء مع أنه واو لان آخر المقصور يقبل  
ياء في المثني والجمع على حده كما سيأتي اه فراده بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول  
البعض كان الصواب مصطفون ومصطفون لانه واو لا ياتي اه وانما كان واو بالانه من  
الصفوة (قوله ويا سيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والداميني وغيرهم جازمين  
به من أنه يشترط في المرخم أن لا يكون مبنياً قبل النداء الا أن يستثنى المركب أو يبنى على لغة أعرابه  
اعراباً ما لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين في ذلك الاشرط اه سم وهذا  
الاشكال يجري في نحو خمسة عشر أيضاً (قوله وكذا تفعل في المركب العددي) والمنصوص أنك اذا  
رخت خمسة عشر يحذف عجزه ثم وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين واذ رخت بعلمك ثم وقفت فعلى  
لغة من ينوي لك أن تقول يابعله جاء السكت وان شئت لم تات بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على  
لغة من لم ينو فيحتم الوقف بالاسكان وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف  
اه دما ميني وقوله فيحتم الخ يؤيد ما أسلفه الشارح عن أبي حيان في المؤنث بالتاء اذ وقف عليه بعد  
الترخيم سم (قوله فتقول ياسيبوي) أي على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول ياسيبوا  
لان الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفها تحركها وانفتاح ما قبلها قاله الشارح على الاوضح (قوله  
لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه

ومر وان ومنصـور  
وشمال وقنـديل علما  
فتقول فيه ايا اسم ويا مرو  
ويا منص ويا شمل ويا قنـد  
ومنه قوله ويا أم صبرا  
على ما كان من حدث  
وقوله يامر وان مطيبي  
محبوسة (والخلف في) واو  
ويا) استكمل الشروط  
المتقدمة لكن (بهما فتح  
في) نحو فرعون وغرنيق  
علما فذهب الجري والفراء  
الى أنه يحذف مع الاخر  
كالذي قبله حركة مجانسة  
فيقال يافرغ وياغرن قال  
في شرح الكافية وغيرهما  
لا يجيز ذلك بل يقول  
ياغرن ويا فرعو **بنييه**  
يقال في ترخيم مصطفون  
ومصطفين علمين ياصطفي  
قولا واحداً كما به عليه في  
شرح الكافية لان الحركة  
المجانسة فيهما مقدرة لان  
أصله مصطفون ومصطفين  
واليه أشار في التسهيل  
بقوله مسبق بحركة  
مجانسة ظاهرة أو مقدرة  
(والجزء احذف من  
مركب) تركيب مزج  
نحو بعلمك وسيبويه  
فتقول يابعل وياسيب  
وكذا تفعل في المركب  
العددي فتقول في خمسة  
عشر علماً يا خمسة ومنع  
الفراء ترخيم المركب من  
العدد اذا سمي به ومنع أكثر

الكوفيين ترخيم ما أخره ويه وذهب الفراء الى أنه لا يحذف منه الا الهاء فتقول ياسيبوي وقال ابن كيسان  
لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل ان حذف الحرف أو الحرفين قلت يابعل ويا حضر لم أربه بأسا والمنقول أن العرب  
حضر موت







فعلى هذا يقال يا سحر الثانية (١٣٠) ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمي بنحو فاضون ومصطفون من جوع معتل اللام فانه

لان السكون أخف من الحركات اه سم وعبارة الشارح على الاوضح فحذف كبحركة أقرب المتحركات اليه وهو الحاء وضمة يرايه عليه يرجع الى الحرف الاخير كالراء من اسما هذه العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما في عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال يا سحر) أى بالفتح لان الكلام في لغة من ينظر (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو وغير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذى الياء نحو فاضين ومصطفين دما ميني (قوله لزال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه اختار في التسهيل همل عدم الرد) فنقول يا فاض بالضم وباء مصطف بالفتح لان الساكن الاخير كالساكن الثاني فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف في رد الياء والالف على لغة من لم ينو كما تقدم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا في نسخ بافتتاح بنو بضمه وبنائه للعجول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفي نسخ ان لم ينو محذوف بافتتاح بنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوف فاعلى المفعولية وهو أوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المسكودي في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر ان ما في قوله كإزادة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمما بالاسم في الرفع اه خالد وانما كان هذا هو الظاهر مع ان الحقيقي يجعله من زيد الثاني دون الاول لوقوعه في مركزه لكثرة زيادة ما بخلاف لو (قوله بالاسم) أى آخره بعد الحذف سم (قوله من العجمة والاعلال) أى ان كان آخره صحيحا بقي على حاله والاعلال كما في ثمود فانه يقال فيه غنى بقلب الواو باء والضمه كسرة (قوله على هذه اللغة) أى لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم ياناجية ياناجي بالفتح كما في سم (قوله ياناجي) مشكل مع قوله الاتي والترنم الاول الخ نعم ان خصصنا ما يأتي بالصفة وهذا باعلم فلا اشكال اه سم وأقره شيخنا والبعض وفيه ان تخصيص ما يأتي بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الا في لانه جعل كلام المصنف فيما يأتي عام للصفة وغيرها والذي ينبغي عندي حمل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتي على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضى فيما يأتي ما يؤيده (قوله ولو كان) أى ما قبل المحذوف مضى وما قدرت الخ أى على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيئا وظاهر قول الشارح قدرت ضمما أنه مسمى على ضم مقدر والذي في التصريح ان نحو تحتاج ومنص على لغة التمام مسمى على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها والضمة التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمة الاول لوافق ما في التصريح والاقرب عندي ما مشى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبعا للتصريح لان تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء وما استدلل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما في ياسيبويه العالم برفع العالم للضمة المفروضة بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر انها تكسر على لغة الانتظار في نحو يا حار بن زيد تثليث الراء (قوله وقل يائى على الثاني بيا) يفهم من تقدير الشارح قل ان العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وبإبقاء الواو في الجملة الاولى أن في كلام المصنف احتيا كاحيث حذف من كل من الجملة نظير ما أتت به في الاخرى (قوله بقلب الواو ياء) أى والضمة كسرة (قوله الاجرى والادلى) أصلهما الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس في العربية الخ) وذلك لزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجوز في الاول وجاز في الثاني مع أنه أثقل وكذا يقال في المبني اه دفوسرى ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل

يقال في ترخيمه يا فاضى  
ويامص طنى برد الياء في  
الاول والالف في الثاني  
لزال سبب الحذف هذا  
مذهب الاكثرين وعليه  
مشى في الكافية وشرحها  
لكنه اختار في التسهيل  
عدم الرد (واجعله) أى  
اجعل الباقي من المرخم  
(ان لم ينو محذوف كما لو  
كان بالاسم خروضا عما أى  
كلا اسم التمام الموضوع  
على تلك الصيغة فيعطى  
آخره من البناء على الضم  
وغـير ذلك من العجمة  
والاعلال ما يستحقه لو  
كان آخر في الرفع فنقول  
يا حار ويا جعفر ويا منص  
ويا قط بالضم في الجميع كالواو  
كانت أسماء تامه لم يحذف  
منها شئ **تنبيهان**  
الاول لو كان ما قبل  
المحذوف معتلا قدرت فيه  
الضمة على هذه اللغة  
فنقول في ناجية ياناجي  
بالاسكان وهو علامة تقدير  
الضم ولو كان مضى وما  
قدرت ضمما غير ضمة الاول  
نحو تحتاج ومنص الثاني  
يجوز في نحو يا حار بن زيد  
على هذه اللغة ضم الراء  
وفتحها كما اذ ذلك في نحو  
يا كبر بن زيد (فقل على)  
الوجه (الاول) وهو مذهب  
من ينتظر (في) ترخيم ثمود  
يا عمو) بإبقاء الواو لانها  
محكوم لها بحكم الحشو فلم

يلزم مخالفة النظر (و) قل (بائى على) الوجه (الثاني بيا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول  
في جمع جرود لوالا جرى والادلى والازم عدم النظر اذ ليس في العربية



اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة تخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب (١٣١) المبني نحو هو وذو الطائفة وبذ كراضم

نحو دولو وغزرو وبالزوم  
نحو هذا أبوك وقل في  
ترخيم نحو صهيان وكروان  
على الاول يا صهي ويا كرو  
بفتح الياء والواو لما سبق  
وعلى الثاني يا صها ويا كرا  
بقده ما ألفا تحركهما  
وانفتاح ما قبلهما مع  
عدم المانع الذي سيأتي  
بيانه كالفعل برمي ودعا وقل  
في ترخيم سقاية وعلاوة على  
الاول يا سقاي ويا علاو

بفتح الياء والواو وعلى  
الثاني يا سقا ويا علاه  
بقدهما همزة لتطرفهما  
بعد ألف زائدة كالفعل  
برشاء وكساء وقل في ترخيم  
لات مسمى به على الاول  
يا لاء وعلى الثاني يا لاء  
بتضعيف الالف لانه لا يعلم  
له ثالث يرد اليه وقل في  
ترخيم ذات على الاول يا ذا  
وعلى الثاني يا ذا وبارد  
المحذوف وقل في ترخيم  
سفيرج تصغير سفيرجل  
على الاول يا سفير وعلى  
الثاني يا سفير عند الاكثرين  
وقال الاخفش يا سفيرل  
رد اللام المحذوفة لاجل  
التصغير وفروع هذا الباب  
كثيرة جدا وفيما ذكرناه  
كفاية (واترزم الاول في)  
موضعين الاول ما يوهم  
تقدير تمامه تذ كير مؤنث  
(كسمله) وحارثة وحفصة  
قوله هو التقلب كذا في  
أكثر نسخ القاموس  
وغلطها شارحه وصوب

دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبني وأوجب بان له حكم المعرب  
لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علما فهو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبني) أي أصل التما  
تقدم (قوله نحو هو الخ) وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربي ومثل بمثلين إشارة إلى  
أنه لا فرق في الواو التي قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فان الواو فيه  
ليست لازمة فانها تنقلب ألفا في النصب ويا في الجر ومما خرج بالزوم نحو هز وبادل الواو من  
الهمزة فانه يصح فيه الهمز ببدل الواو بل هو الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صهيان وكروان) أي علمين  
لما مر أن من شروط الترقيم العلية أو التأنيث بائنا وكذا يقال في الامثلة الا تبسطة والصهيان في  
الاصل هو التقلب والتوثيق يقال رجل صهيان أي شجاع زكريا (قوله لما سبق) أي من الحكم  
على كل بانه حشو ولم يقلبا ألفا كما قبل على الثاني لان شرط قبلهما أن لا يكون بعدهما ساكن وعلى  
هذا بعدهما ساكن تقدير الالف على الثاني (قوله مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه) أي في قول الناظم  
من ياء او واو بتحرك أصل \* ألفا بديل بعد فتح متصل

ان حرك التالي الخ فالمانع الا حتى أن يكون بعدهما ساكن (قوله كالفعل برمي ودعا) فيه لف ونشر  
مرتب فرمي راجع إلى يا صهي ودعا راجع إلى يا كرا فان صهي ورمي يائيا اللام وكرا ودعا واوياها وكذا  
يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر الهمزة ما علقته على البعير بعد تمام الوقف اه خالد (قوله  
برشاء وكساء) أصلهما رشاي وكساو (قوله بتضعيف الالف) أي وقلب الثانية همزة كما سيأتي في  
بابه (قوله وعلى الثاني يا ذا وبارد المحذوف) هو اللام أي وقلبه ألفا وارجاع العين إلى أصلها وهو الواو إذ  
أصل ذات ذوى أو ذو وعلى الخلاف حذف اللام وعض عنها تا، التأنيث كما قيل في بنت ثم قلبت  
الواو التي هي عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع  
بينهما في التنبيه والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لان سلم الجمع فيهما بل التاء في التنبيه لمحض  
التأنيث كالتاء في كل مشى مؤنث والتاء في الجمع هي التاء المزيدة مع الالف في جمع المؤنث واللام  
باقية على حذفها فلا يجمع هذا ما ظهر في هذا المحل وهو متين وان أوهم بعض العبارات خلافه  
(قوله برد اللام المحذوفة) أي لان حذفها كان بسبب عدم تأني صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم  
فلما حذف الجيم ردت اللام لتأني الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود  
فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والترم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة  
وعليه درج الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا اللبس اغما يعبر في الصفة  
لا في العلم وهو الذي دل عليه كلام سيبويه ووجهه ان اشتها المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب  
قال الرضى والحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان اولوا والا  
فلا كذا في الدماميني وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا اللبس كل  
منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فانه على الوجهين يلبس يباقتي غير مخرم قال يس لكن قضية  
تجوز الناظم ترخيم المشى والجمع بحذف زيادته كما مر جواز ترخيم ما ذكره ان كان فيه لبس ولعل  
الفرق ان هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يلبس حذفها عند اللبس لمنافاة الغرض من وضعها والا  
كذلك ما عداها اه قال البعض وقد يقال علامة التنبيه والجمع وضعت لتمييز المشى والجمع عن  
المفرد فلا فرق اه وقد أفدنا فيما تقدم ان تجوز ترخيم المشى والجمع بحذف زيادته محمول على ما اذا  
رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال فاعرفه (قوله تذ كير مؤنث) ليس بقميد بل  
مثل ايهام تذ كير المؤنث ايهام مجرد نداء مذ كرا لترخيم فيه كما مر جوابه فلو قال ما يوهم تقدير تمامه  
خلاف المراد لاجاد (قوله كسمله وحارثة) أي لمؤنث أو مذ كرا ليجوز ترخيمه اعلى لغة من لا ينتظر  
لايهامه تذ كير المؤنث ان كان للمؤنث ونداء مذ كرا لترخيم فيه ان كان للمذ كرو وحفصة أي لمؤنث فلا

ما في بعضها من أنه التفتات بالفاء والمثناة آخره يقال صهي الرجل به صهيانا اذا تفتت ووثب اه



فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلبس بندا مذكرا لا ترخيم فيه والثاني ما يلزم بتقدير عما به عدم النظر كطيلسان في لغة من كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيباس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز الضم لانه ليس في الكلام فيعمل صحيح العين الا ما ندر من نحو صيقل اسم امر آه وعذاب يئس في قراءة بعضهم ولا فيعمل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيقم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكجليات وحبلى وجرأوى فنقول فيها حبلى ويا حبلى ويا حارث ويا بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم (١٣٢) عليه من عدم النظر وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما الا

يكونان اللتانيت  
 تنبيهه كذا كراتناظم هذا  
 السبب الثاني في الكافية  
 والتسهيل ولم يذكره هنا  
 لعله لاجل أنه مختلف فيه  
 فاعتبره الاخفش والمنازني  
 والمبرد وذهب السيرافي  
 وغيره الى عدم اعتباره  
 وجواز الترخيم فيما تقدم  
 والتمام (وجوز الوجهين  
 في ما هو كسمله) بفتح  
 الاول اسم رجل لعدم  
 المحذورين المذكورين  
 فتقول يا مسلم بفتح الميم  
 وضها تنبيهه الاكثر  
 فيما جاز فيه الوجهان  
 الوجه الاول وهو ان ينوي  
 المحذوف كما نص عليه في  
 التسهيل وعبارته بتقدير  
 ثبوت المحذوف للتخيم  
 أعرف من تقدير التمام  
 بدون نداء ما للنداء يصلح  
 نحو أجداد أي يجوز  
 الترخيم في غير النداء بشرط  
 ثلاثة الاول الاضطرار  
 اليه فلا يجوز ذلك في  
 السعة الثاني ان يصلح  
 الاسم للنداء نحو أجداد

يجوز ترخيمها على لغة من لا ينتظر لايها مة تذكرا المؤنث ولا فرق في الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو  
 نكرات مقصودة وكالثلاثة في التزام الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق أماما ليست التاء فيه للفرق  
 كهمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب يئس في قراءة بعضهم) عبارة الفارسي وبعبارة  
 يئس بيا ساكنة قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعمل معتلها) أي بفتح العين  
 وذكره تميم اللقائدي وان لم يكن له دخل في التعليل فان دفع ما قاله البعض (قوله وكجليات) عطف على  
 كطيلسان وأعاد الكاف بعد العهد ولدفع نونهم عطفه على ما قبله (قوله وحبلى وجرأوى) أي بكسر  
 الواو وتشديد الياء فيه ان نسبة الى حبلى وجرأء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو اذا  
 لا وجه لفتح الواو الا أن تصحح عبارته بان الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لي بعد  
 التوقف ثم رأيت في الفارسي ما يؤيده حيث قال والثاني كطيلسان وحبلى على عينين فتقول يا طيباس  
 ويا حبلى بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول يا حبلى بقلب الياء  
 والواو ألفا لحر كهما وانفتح ما قبلهما ولا يا حارث بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله  
 لا يكونان اللتانيت) أي وماللتانيت لا يكون مبدلا اه سم أي بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما  
 تقدم) أي في الامثلة المتقدمة كطيلسان وكجليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين في كسمله) قد  
 يقال ترخيمه على لغة التمام بلبس بندا مسلم مسمى به اه سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم  
 تعتبر (قوله كسمله) أي وهمزة وطلحة فائدة أفاد الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحرار  
 ابن عمرو البيت ومنعه السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع  
 تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظرا لاضم في اللفظ قال  
 يس والذي يظهر الجواز لان الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند  
 قول الشارح ولو كان مضموما قدرت الخ (قوله للتخيم) صيغة المحذوف وقوله أعرف أي أشهر في  
 لسان العرب وقوله بدون نية أي المحذوف (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء  
 (قوله فخذف الالف الخ) هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى في غاية  
 الشذوذ كما في ابن غازي وغيره (قوله لما ذكرناه) أي من اشتراط صلاحية للنداء فهو علة لقوله  
 لا على وجه الترخيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بان هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف  
 فكيف أوقعه في تيرأى التفسيرية وزعم البعض أن هذا الشرط مسنغى عنه بالثاني باطل فراجع  
 تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالتاء يعني أن خصوص  
 التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط اما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت  
 ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أي حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله  
 ومنه) أي من الزائد على الثالث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بتاء

يجوز في نحو الغلام ومن ثم خطي من جعل من ترخيم الضرورة قوله أو الفامكة من ورق الحمى كاذ كره ابن جنى الخطاب  
 في المحتسب والاصل التمام فخذف الالف والميم الاخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل القافية الثالث  
 أن يكون اما زائدا على الثلاثة أو بتاء التأنيث ولا يشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه  
 قوله ليس حى على المنون بخال أي بخالد تنبيهه كذا ما اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع  
 كقوله ولنع الفتي تشوا الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والحصر أراد ابن مالك فخذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة  
 اسم لم يخذف منه شيء ولهذا فونه وأما على لغة من ينتظر فاجازه سيوبه ومنعه المبرد وبدل للجواز قوله



الأصحت حبالكم رماما وأصحت منك شاسعة أما ما هكذا رواه سيبويه (١٣٣) ورواه المبرد ومعه هدى كهذه يا أماما

قال في شرح الكافية والانصاف يقتضى تقرير الروايتين ولا تدفع احدهما بما لاخرى واستشهد سيبويه ايضا بقوله \* ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته \* أو امتدحه فان الناس قد علموا \* خاتمة \* قال في التسهيل ولا يرخم في غيرهما يعنى في غير الضرورة منادى عارمن الشروط الاما شذ من يصاح وأطرق كرا على الاشهر اذ الاصل صاحب وكروان فرخا مع عدم العلية شذوذاً وأشار بالاشهر الى خلاف المبرد فانه زعم أنه ليس مرخا وان ذكر الكروان يقال له كرا والله أعلم

الخطاب أى تسير في العشاء أى الظلام والخصر بمجعة فهههه مفقوحين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهواه زكريا وكذا ضبطه بإعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهوا الى العيني وصاحب التصريح فانه ما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد (قوله رماما) بكسر الراء جمع رمسة بالضم وهى قطعة الخبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم امر آة ولورخم على لغة التمام لقبيل أمام بالرفع (قوله يا أماما) أى فهو من ترخيم المنادى لامن الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسبويه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثه فرخه بخذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علما ومخذوف تقديره قد علما وذلك منى كفى العيني (قوله على الاشهر) راجع لا طرق كرافق كإعلم مما بعده (قوله اذ الاصل صاحب) زعم ابن خروف أن الاصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بخذف الكامة الثانية ثم أدر كترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعى اليه (قوله مع عدم العلية) أى وعدم التاء

الاختصاص

الباعث عليه اما فرخو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو اني ايه العبد فقير الى عفوان الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض افراد المذكور) أى أو لا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض افراد المذكور أو لا وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تاخر عنه من اسم ظاهر معرفة معه ولا خص واجب الحذف (قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى أن وجهه شبيه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالباً فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقصرون بال ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبه أن كلاماً من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم وتارة منصوباً وهذا الوجه من قول شيخنا السيد مجيئه على صورة النداء انما هو في أيها وأيتها الاخير (قوله كما جاء الخبر على صورة الامر) نحو أحسن زيد فان صورته صورة الامر وهو خبر على المشهور اذ هو في تقدير ما أحسنه والامر على صورة الخبر نحو والوالدان يرضعن أى يرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أى الله كافي عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله في ثمانية أحكام) زاد عليها في التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولة ولا ضمير أو أنه لا يستغاث به ولا ينسب ولا يرخم وأن أياها اختلف في ضمها هل هى اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلاخلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شئ وعوض عنه في النداء حرفه وجميع الاحكام المذكورة راجعة الى جهة اللفظ وأما الاحكام المعنوية التى يفترقان فيها فثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى أن الغرض من ذكره تخصيص دلولة من بين أمثاله بما ينسب اليه بخلاف النداء \* والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل في اثنتائه) أراد بالاثنا ما قابل الاول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كما في نحن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغه كمثل الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى (قوله كالمى الفتى باثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجونى فعل أمر للجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على الضم في محل نصب على المفعولية باخص المحذوف وجوبا وبها التثنية والفتى مرفوع بضمه مقدرة على الالف نعتا لى تابعاً للفظها فقط (قوله اسماء معناه) كالمى فى ارجونى فاجمعنى أيها الفتى أى أن المراد منهما شئ واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أى لفظاً لا محلاً

الاختصاص (قصر الحكم على بعض افراد المذكور وهو خبر (كنداء) أى جاء على صورة النداء لفظاً توسعاً كما جاء الخبر على صورة الامر والامر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية أحكام \* الاول أنه يكون (دون يا) وأخواتها لفظاً ونيسة \* الثانى أنه لا يقع في أول الكلام بل في اثنتائه وقد أشار اليه بقوله (كأيها

الفتى باثر ارجونيا) \* والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماء معناه \* والرابع والخامس أنه يقل كونه علماً وأنه ينصب مع كونه مفرداً \* والسادس أنه يكون بالقياسا كما سياتى أمثلة ذلك \* السابع أن أيا توصف في النداء باسم الإشارة



وهنا لتوصف به. الثامن أن المازني أجاز نصب تابع أي في النداء ولم يحكموا هنا خلافاً في وجوب رفعه وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها أنه مرفوع واعلم أن المخصوص (١٣٤) وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه

على أربعة أنواع الأول أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما في النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلي بال لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيها العصابة. والثاني أن يكون معرفاً بال واليه الإشارة بقوله (وقد يرى زادون أي تلوال • كمثل نحن العرب أمخى من بذل) بالذال المعجمة أي أعطى • والثالث أن يكون معرفاً بال إضافة لقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الأنبياء لأنورث وقوله • نحن بني ضبة أصحاب الجمل • قال سيبويه رأ أكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان • والرابع أن يكون علماً وهو قليل ومنه قوله • بناتما يكشف الضباب ولا يدخل في هذا الباب نكرة ولا اسم إشارة تنبيهه لا يقع المختص مبنياً على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها وأما غيره مما فنصوب وناصبه فعل واجب الخذف تقديره أخص واختلف في موضع أيها وأيتها فذهب الجمهور

فقط مع كونه مفرداً أي معرفاً قال في التوضيح كافي هذا المثال يعني المثال المتقدم في عبارته وهو بئ الله زجوا الفضل كافي شرحه ويستثنى من ذلك أي كافي مثال الناظم فإن نصبها محلي فقط ومما ذكرنا يعلم ما في كلام البعض من الخليل (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكموا هنا خلافاً للخ) لعل وجهه أنه يتوسع في النداء ما لا يتوسع في الاختصاص لأنه أكثر منه دوراً وقوله في وجوب رفعه أي مراعاة للفظ أي وظاهر عبارته أن ضمته اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كمر في النداء إذ لا مقتضى للرفع الاعرابي (قوله بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أي يخص الاسم الظاهر كأننا فعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أي يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره كنحن العرب أمخى من بذل وبناتما اه وفيه ان الضمير دائماً يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا التقسيم اللهم إلا أن يراد بشار كغير الاسم الظاهر في الضمير أمكانها الصلاحية نحن مثلاً في نفسها بقطع النظر عن المقام لأن يراد بها ما يعم الأنبياء وغيرهم قد بر وقوله يشارك فيه أما مبنى للفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الرجوع الى الاسم الظاهر لا من اللبس ويصح على بناء يشارك للفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خالياً من الضمير جارياً على الموصوف (قوله أيها) أي للمذكر مفرداً أو مثنى أو جمعاً وأيتها أي للمؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعاً كذا في الشاطبي (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصاً من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة قاله الرضى (قوله العصابة) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفاً بال) قال ابن الحاجب المعرف بال ليس منقولاً عن النداء لأن المنادى لا يكون ذالاً ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف يحتمل الأمرين أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بياء مقدره كافي أيها الرجل وأن ينتصب بفعل متدر ونحو أعني أو أخص أو أمدح كافي المعرف بال والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب اه وقوله ونصبه بياء مقدره أي مجردة عن معنى النداء، والأولى أن كان منادى حقيقة لا منقولاً عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضع وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلاً وليس هناك ما مقدره (قوله وقد يرى ذا) أي المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذواته لمفعول ثان ليرى والكاف في كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر وكذا المنصوب في الحديث والبيت كذا في المعنى (قوله نحن معاشر الأنبياء) قال في التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحافظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى أنا معاشر الأنبياء اه وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائي بلفظ أنا (قوله وأهل البيت) قيل منه أنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كافي المعنى أنه منادى حقيقة لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتي (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالغبار يكون في أطراف السماء عني (قوله ولا اسم إشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف نصريح (قوله إلا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيها استصحاب حالهما في النداء بأن نقلًا بحالهما عن النداء واستعمالاً في غيره كذا في الحواشي وقال

أنهما في موضع نصب بأخص أيضاً وذهب الاخفش الى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه الأرى الى قول عمر رضى الله عنه كل الناس أقره منك يا عمر وذهب السيرافي الى أن أبا في الاختصاص معرفة وزعم أنها تحت حمل وجهين أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا



في المعنى وجه بناءه على الضم مشابهة في اللفظ أي أو أيته في النداء وان اتنى هنا موجب بناهما في النداء (قوله هو أي الرجل) لعل أي على كلامه واقعة على الشخص مثلاً فتأمل (قوله أي المخصوص به) تفسير للضمير أي هو والضمير في به يرجع إلى الفعل المفهوم من أفعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيه أو لاجبة إلى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلي ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوزهم معشر العرب ختمت المنكرم ولا يزيد العالم بتقديم الناس تصریح

التحذير والاعزاء

قال في النكت جمعها في باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغي تقديم الاعزاء على التحذير لان الاعزاء هو الاحسن معنى وعادة العفو بين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طبايعهم العكس اهـ ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل التخليص والاعزاء من قبيل التحلية ثم هو وان تساوا بالحكام فترقان معنى فالاعزاء التسلط على الشيء والتحذير الابعاد عنه ويشتمل التحذير على محذر بكسر الهمزة وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلاً كذا في الغزى ومثله يجرى في الاعزاء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيره اشاذ كما سيأتي قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة اشياء باياك وأخواتها وبما ناب عنها من الاسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذ كرا المحذره منه نحو الاسد وسيماتي بياها في كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقيس فقصده الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكروه) ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليحتمله الخ) بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليحتمله والظاهر عندى أن الاول من الاعزاء والثاني من التحذير وانما يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغي صدورهما من العاقل بقي أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أحاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلافه وتعرف الاعزاء يشمل نحو أحسن إلى أخيك وأطع الله واصبر وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى اعزاء اصطلاحاً بعد فتأمل (قوله محمود) فيه ما مر في نظيره وكان الاحسن في المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أي حقيقة أو صورة يشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتي) حاصله أن محل الوجوب اذا كان التحذير بايا ونحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب سترعامه) أي حذفه قال البعض مقدراً بعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو في الفعل المفقوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد اياك لا ينهض والتعليل الصحيح ما في الدماميني ونصه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدماً للزم أن يكون أصله باعدك أي باعد أنت اياك فيلزم تعدى الفعل الرفع للضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اهـ ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور المذكور نظراً إلى أن المفعول في الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا لتحقيق المقام فاحفظ عليه والسلام فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذور والاسد محذوره وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب أنه

هو أي الرجل أي المخصوص به وان تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أي الرجل المخصوص أنا المذكور حاشية الاكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجوا الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب

التحذير والاعزاء

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحتمله والاعزاء تنبيهه على أمر محمود ليفعله وانما ذكر ذلك بعد باب النداء لان الاسم في التحذير والاعزاء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز اظهاره كالمندادى على تفصيل يأتي • اعلم أن التحذير على نوعين الاول أن يكون باياك ونحوه • والثاني بدونه فالاول يجب سترعامه



مطلقا كما أشار اليه بقوله (اياك والشروعوه) أي نحو اياك كاياك واياكم واياكن (نصب محذورا) أي بعامل (استناره  
وجب) لانه لما كثرت التحذير بهذا (١٣٦) اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذروا تلاق نفسك والشروع حذف

لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله  
وهي هنا كونه معفوا به أي مباحدا وكذا الاسد مباحدا اذا المعنى اياك باعدو باعد الاسد كما  
(قوله مطلقا) أي سواء كان مع عطف أو تكرار أو لا (قوله جعلوه) أي هذا اللفظ بدلا أي عوضا  
من اللفظ أي التلطف بالفعل أي ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله وأنيب عنه الثالث) ليس الثالث  
صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وان أوهمته عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف  
اليه فيجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) أي بعد أن كان محجورا  
متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لا يا واذما مفعول مقدم لانسب  
(قوله والاصل) أي أصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ حاصله أنه اذا ذكر المحذوم منه بلا عطف  
فعمد الجمهور بتعين جره عن بناء على أن العامل عندهم في اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثاني بنفسه  
وأما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تعين من كافي البيت بناء على  
أن العامل عنده في اياك احذرو ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه ككتب وعند الناظم على ما يؤخذ  
من التسهيل اما أن يجز عن أو ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز اظهاره  
وأما نحو اياك أن تفعل جازع عند الجميع (قوله وقيل التقدير احذرك من الاسد) لان احذرو  
يتعدى عن كيتب بنفسه قال الحفيد والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير  
احذرو بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض اذا المقدر ليس أمر امتعاده لا يعدل عنه (قوله ممنوع  
على التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما مر وجعله منصوبا بنزع الخافض  
والاصل من الاسد يردده أنه سمى الامع أن وأن ومحل الامتناع اذ لم يضمن معنى فعل يتعدى  
الى مفعولين بنفسه ككتب وحذرو والاجاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع  
المفهوم ممنوع (قوله وجزا على الثاني) لان احذرو يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كيتب  
اليه من كافر وينبى أيضا على التقديرين أن الكلام على الاول انشائي وعلى الثاني خبري (قوله  
وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بان مفاد ما سينقله عن التسهيل أن نصب الثاني  
بعامل آخر لا يناسب الاول ولك دفعه يجعل الضمير في قوله وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل  
الى محجور جواز النصب وان اختلف تخريجه (قوله لصاحبه لتقدير من) تعليل لجوازه على  
التقدير الاول وترك تعليله على الثاني لظهوره (قوله باضمار ناصب آخر) فالتقدير في اياك الشر  
باعد نفسك ودع الشر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل اياك  
باعد اذ لو قدره الناظم احذرو لم يحتج الى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك  
الخ) وقيل الاصل باعد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الاصل اتق نفسك الخ  
لان كون الاصل احذرو تلاق نفسك والشر وهذا القول صارت الاقوال في اياك والشر أربعة  
(قوله أن تدنو من الشر) بدل اشتمال (قوله والشر أن يدنو منك) وقد حصل الواجب من اشتراك  
المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف تعاطفا واحدهما محذورا والاخر محذوم منه  
(قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لاقبله والا كان الاصل أي الثاني انقل فيلزم تعدى  
الفعل الرفع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اه سم وقد  
يقال هلا نظرا الى كون الفعل انما تعدى في الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكفا كما نظيره الا  
أن يفرق بان المقدرة هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدرة في النظم المشار وكل هذا مجزى في قوله  
سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله بفعل آخر مضمهر) تقديره

الفعل وفاعله ثم المضاف  
الاول وأنيب عنه الثاني  
فانتصب ثم الثاني وأنيب  
عنه الثالث فانتصب  
وانفصل (ودون عطف  
ذا) الحكم أي النصب  
بعامل مستتر وجوبا (لا يا  
انسب) سواء وجد تكرار  
كقوله

فاياك اياك المرأفانه  
الى الشر دعاء وللشرجاب  
أم لم يوجد نحو اياك من  
الاسد والاصل باعد نفسك  
من الاسد ثم حذف باعد  
وفاعله والمضاف وقيل  
التقدير احذرك من الاسد  
ففي اياك الاسد ممنوع على  
التقدير الاول وهو قول  
الجمهور وجزا على الثاني  
وهو رأي الشارح وظاهر  
كلام التسهيل وبعضه  
البيت ولا خلاف في جواز  
اياك أن تفعل لصاحبه  
لتقدير من قال في التسهيل  
ولا يحذف يعنى العاطف  
بعدايا الا والمحذور منصوب  
باضمار ناصب آخر ومحجور  
عن وتقديرها مع أن تفعل  
كاف تنبيهان الاول  
ما قدمته من التقدير في  
اياك والشر هو ما اختاره  
في شرح التسهيل وقال انه  
أقل تكلفا وقيل الاصل  
اتق نفسك أن تدنو من  
الشر والشر أن يدنو منك  
فلما حذف الفعل استغنى

عن النفس فانفصل الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور وذهب  
ابن طاهر وابن خروف الى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمهر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل



هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره نحوواياك نفسك أن تفعل واياك أنت نفسك أن تفعل واياك وزيدا أن تفعل واياك أنت وزيدا أن تفعل (وما سواه) أي ماسوى ما بابا وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (ستر فعله لن يلزما الامع العطف) سواء ذكر المحذر نحو وماز رأسك والسيف أي يمازن ق رأسك واحذر السيف أم لم يذكر نحو وناقته الله وسقيهاها (أو التكرار) كذلك (كالضيم الضيم) أي الاسد الاسد (ياذا السارى) ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشرأى جنب نفسك الشرأى شئت أظهرت وتقول الاسد أي احذر الاسد وان شئت أظهرت ومنه قوله • خل الطريق لمن بيني المنار به • تنبيهات الاول اجاز بعضهم اظهار العامل مع التكرار وقال الجزولي يفتح ولا يمنع • الثاني شمل قوله الامع العطف أو التكرار الصور الاربع المتقدمة وكلامه في الكافية بشعر بان الاخرة منها وهى رأسك رأسك يجوز فيها اظهار

ودع الشر مثلاً (قوله حكم الضمير في هذا الباب) أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل الى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره قال الدماميني فاذا قلت اياك فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والاخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت اياك نفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف فتقول في العطف على اياك اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك أنت وزيدا والشر وتقول ان عطف على المرفوع اياك أنت وزيد ويقع بدون تأكيده أو فاصل على ما تقدم اه قال شيخنا والبعض وهذا مبنى على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله وعليه فليس معنا الا ضمير واحد وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أو لام فعله لا ينافيه عوده ثانياً عند مجيئها مستكن فيه وهو اياك اذ هو في وقت حذفه لم يكن وهذا كما ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد في قوله واياك أنت وزيد أن تفعل أما على ما في بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلاً فاعرف ذلك (قوله الامع العطف) أي بالوارفة كما يأتي (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المجمعه قال شيخنا الظاهر أن مراده به المخاطب كما زعمنا من ماز رأسك والسيف وذال السارى من الضيم الضيم إذا السارى لكن هذا خلاف ما صطلحوا عليه من أن المحذر يفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل المعلوم من ايا أو ما جرى مجراه وعليه قول المصنف والمحذوخ والدليل على أن مراده المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقيهاها مع أنه يصح عليه أنه اسم منصوب الخ اه وتعميله بقوله كما زعمنا يشعر بان المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثلاً لما لم يذكر فيه المحذر وقد علم من ذلك أن قول المصنف ياذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أي يمازن ق رأسك واحذر السيف) اه لا جعل تقديره كهو في اياك والشرأى احذر تلاقى رأسك والسيف (قوله ناقته الله وسقيهاها) فيه ذكر المحذر منه مع العطف قال البيضاوي أي ذروا ناقته الله وسقيهاها فلا تذودوها عنها قال الشيخ زاده في حاشيته عليه هذا الاشارة الى أن ناقته الله منصوب بعامل مضمرة على التحذير واختمار الناصب هنا واجب لكان العطف اه (قوله كذلك) أي سواء ذكر المحذر أو لا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كما عكسه (قوله ومنه) أي من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر العامل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح والمنار بفتح الميم والنون حدود الارض ويوجد في بعض النسخ تمام البيت وهو وبرز ببرزة حيث اضطررك القدرة أي في برزة وهى الارض الواسعة (قوله ونحو رأسك كايالك جعل الخ) يعني أن رأسك انما يكون كايالك في وجوب ستر عامله حيث عطف عليه المحذر ففهو أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كايالك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار الذي ذكره واعتراض البعض على الشارح بان في كلامه قصور الان كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار في الثالثة أيضاً اذ ليس في كلامها تنبيه محذوف المحذر أي المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل في كلام الكافية وجدته مشعراً بجواز الاظهار في بعض أفراد الرابعة وبعض أفراد الثالثة لاني جميع أفرادها لان المراد بنحو رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أو لا بقرينة قوله اذا الذي يحذر الخ سواء ذكر المخاطب أو لا وحينئذ يفيد كلامها أنه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يازيد جاز اظهار العامل لعلم عطف المحذر منه والاول من أفراد الرابعة والثاني من أفراد الثالثة



بما تقدم • الثالث العطف في هذا الباب لا يكون الا بالواو وكون ما بعدها مفعولا معه جائزا فاذا قلت اياك وزيدا ان تفعل كذا صح  
ان تكون الواو او مع (وشد) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (اياي) في قول عمر رضي الله عنه لتدك لسمك الاسل والرياح  
والسهام واياي وان يحذف احدكم الارب والاصل اياي باعدوا عن حذف الارب وبعدها وانفسكم عن ان يحذف احدكم  
الارب ثم حذف من الاول المحذور (١٣٨) ومن الثاني المحذور مثل اياي ايانا (واياه) وما اشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة

ولا تعرض في كلامها منطوقا ولا مفهوما للحكم ما ذاق قيل الضيغ الضيغ وهو من افراد الاربعة  
او الضيغ الضيغ باذا الساري وهو من افراد الثلاثة لان فرض كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر  
غير المحذور منه او لا والتحذير في هذين المثالين بذكر المحذور منه اولاً فلم يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق  
البعض فافهم (قوله بما تقدم) أي من وجوب ستر العامل في الصور الاربع (قوله وكون ما بعدها  
الخ) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدماميني (قوله لتدك) من التذكية والاسل  
بفتح الهمة والسين المهمله مارق من الحديد كالسيف والسكين تصریح (قوله والاصل اياي باعدوا  
عن حذف الارب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اياي وحذف الارب و اياكم وان  
يحذف احدكم الارب فحذف من كل من الجملة ما ثبت نظيره في الاخرى أي فيكون احتياكا  
كذا في السندوبي والاحتباك موجود على قول الجمهور ايضا فتضعيف قول الجمهور بان فيه الحذف  
من الاول دلالة الثاني وهو قابل يجري مثله في قول الزجاج ويريد بان فيه ادعاء حذف اياكم  
وحذفها لا يلبق لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول  
المحذور) وهو حذف الارب ومن الثاني المحذور وهو انفسكم وقول البعض تبعاً للتصريح وهو  
باعدوا انفسكم فيه تساهل (قوله وايا الشواب) بشين مجمة واخره موحدة جمع شابة وروى بسين  
مهمله آخره مثناة فوقية جمع سواة (قوله والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وانفس الشواب) أي حذف  
الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فان فصل الضمير وانتصب واقام اياكم مقام انفس (قوله وفيه شدوذان)  
بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كافي التوضيح وظهور في رابع وهو جعل  
ايا محذورا منه ثم رأيت في الهمع خلافه حيث ذكر ان المحذور منه يكون ضمير غائب معطوفا على  
المحذور واستشهد بقول الشاعر فلا تعجب اذا الجهل • واياك وياه  
وذكر الرضي ان المحذور منه المكرر يكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيف سيفك ومضمر نحو اياك  
اياك وياه وياه واياي اياي (قوله واطافة ايا الى ظاهر) يقتضى ان اياي نحو اياه مضافة لهما مع انها  
حرف غيبة والضمير ايا وهو غير مضاف فلهل ما ذكره قول او اراد بها الاضافة الربط والتعلق اه سم  
وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو الواقع كما مر في باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا  
للمخاطب وقبل جاء قليلا للغائب نحو فعله بالصوم وللمتكلم نحو على زيد او اول فعله بالصوم بان  
الامر للمخاطب أي الزموه الصوم اولوه عليه مثلاً افاده سم أي وكذا يؤول على زيد أي  
الزموني زيدا ونحو ذلك وسيأتي في الباب الاتي كلام آخر في قوله فعله بالصوم (قوله والتجدة)  
بفتح النون أي الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعها على الابتداء والخبر ورفع  
الاول على الابتداء مع حذف الخبر او على الخبرية المحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول  
على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية المحذوف (قوله قد رفع المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطفان كما  
أشار اليه بنقل كلام الفراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله انتهى واخير الحكم  
اه وفي كلام شيخنا السيد ما يرد حيث قال قوله واهمرونفسه هذا من شبه المثل كفي الدماميني

(أشد) من اياي كما في قول  
بعضهم اذا بلغ الرجل  
الستين فياه وايا الشواب  
والتقدير فليحذر تلاقى  
نفسه وانفس الشواب  
وفيه شدوذان مجيء  
التحذير فيه للغائب واطافة  
ايا الى ظاهر وهو الشواب  
ولا يقاس على ذلك كما  
أشار الى ذلك بقوله (وعن  
سبيل القصد من قاس  
انقذ) أي من قاس على  
اياي وياه وما اشبههما  
فقد ادع عن طريق  
الصواب اه تنبيه  
ظاهر كلام التسهيل أنه  
يجوز القياس على اياي  
وايانا فانه قال ينصب محذور  
اياي وايانا معطوفا عليه  
المحذور فلم يصرح بشدوذ  
وهو خلاف ما هنا (وكعذر  
بلا ايا اجعلا مغرى به في  
كل ما قد نقلنا من  
الاحكام فلا يلزم ستر عامله  
الا مع العطف كقوله  
المرواة والتجدة بتقدير  
الزم أو التكرار كقوله  
أخاك أخاك ان من لا أخاه  
كساع الى الهيجا بغير سلاح  
وان ابن عم المرء فاعلم  
جناحه

وهل ينهض البازي بغير جناح • أي الزم أخاك ويجوز اظهار العامل في نحو الصلاة جامعة اذا الصلاة نصب على وكذا  
الاغراء بتقدير احضروا وجامعة حال فلوصرت باحضر واجاز تنبيه قد رفع المكرر في الاغراء والتحذير كقوله • ان قومنا منهم  
عميروا شبا • عمير ومنهم السفاح لجديرون بالوفاء اذا قال • ل أخوان التجدة السلاح السلاح وقال الفراء في قوله تعالى ناقة الله  
وسقياها نصب الناقه على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولورفع على ضمائر هذه لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اه  
خاتمه قال في التسهيل ألق بالتحذير والاعراء في التزام ضمائر الناصب مثل وشبهه نحو



وكذا عذيرك وديار الاحباب وان تأتى فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا  
 زعماتك وكل شيء ولا هذا ثم قال ولو أخذ كجميع أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه  
 ملخصا وذكرا شيخنا أيضا ان امرأ ونفسه شبه مثل (قوله كليهما وعمر) هذا مثل وأصله ان انسا ناخير  
 بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دما ميني (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه  
 خل الناس خيرههم وشهرهم وافتختم أنت طريق السلامة (قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف  
 كالجلسة للهينة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكرك عظيما  
 بسوء (قوله باضمار أعطني الخ) ساق الافعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها  
 في الذكرا السابق فأعطني ناصب كليهما وعمر واطاها كلامه ان عمر معطوف على كليهما لانه لم يقدر له  
 ناصبا وقد رغبه وزدني عمرا فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امرأ واما نفسه فيجتمل أن  
 يكون معطوفا وان يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبع ناصب شفا  
 واما سوء كيلة فيجتمل أن يكون بتقدير وتزيد وان يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيد واصنع  
 هو ناصب كل شيء ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شيء ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك  
 من قولهم هذا ولا زعماتك واما هذا في هذا التركيب فناصره محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم  
 زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما  
 قيل أى الحق هذا أو هذا الحق وتجده هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجده من يقوم لك مقام  
 أهلك في الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا هي  
 ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة وأحضر  
 ناصب عذيرك قال سيبويه أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عذرك واذكر ناصب ديار  
 الاحباب اه دما ميني ببعض زيادة وظاهر سكونه عن قوله ولا شتيمة حرانه من تنه ما قبله وأن  
 العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها وهو ترتكب وأنه كان الاولى زيادة واو أخرى قبل قوله  
 جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الاولى زيادة واو أخرى قبل قوله  
 ولا شتيمة حر لتكون احدى الواو من الحكاية والاخرى من المحكي فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة  
 منفردة قال وكذا ما سبذره الشارح من لفظ كل شيء ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة اه وقد يؤخذ  
 من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط وقد يقال كل شيء ولا شتيمة حر والظاهر أن الاول عطف  
 على اصنع كل شيء محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وعمر) باثبات الالف في كلاهما وناصب عمرا  
 فكلاهما امر فوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من أزمه الالف قال شيخنا والبعض  
 ويرجح بسلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفي أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا  
 بأن يقدر ناصب عمرا طلب أو أخذ أو استزيد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شيء)  
 برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أم) بفتحين أى سهل يسير (قوله كلامك زيد) أى متكلمك أى الذى  
 تتكلم فيه وقوله أو ذكرك أى مذكورك

### أسماء الافعال والاصوات

أى وأسماء الاصوات كما يصرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم  
 صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما  
 وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بأنها أسماء بان الدلالة كون اللفظ  
 بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان حقيقة الدلالة كون اللفظ  
 يخاطب به من يعقل (قوله ما ناب عن فعل) أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالخروف خارجة  
 عن الحد فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والنباتية عن الفعل فسرهما بن المصنف بما

كليهما وعمر او امر أو نفسه  
 والكلاب على البقر  
 وأحشفا وسوء كيلة ومن  
 أنت زيد او كل شيء ولا هذا  
 ولا شتيمة حر وهذا ولا  
 زعماتك وان تأتى فأهل  
 الليل وأهل النهار ومرحبا  
 وأهلا وسهلا وعذيرك  
 وديار الاحباب باضمار  
 أعطني ودع وأرسل  
 وأتبع وتذكر واصنع  
 ولا ترتكب ولا أتوهم وتجده  
 وأصبت وأتيت ووطئت  
 واحضروا ذكركم قال  
 وربما قيل كلاهما وعمر او كل  
 شيء ولا شتيمة حر ومن أنت  
 زيد أى كلاهما الى وزدني  
 وكل شيء أم ولا ترتكب  
 ومن أنت كلامك زيد أو  
 ذكرك والله أعلم

### أسماء الافعال

#### والاصوات

(ما ناب عن فعل) فى العمل  
 ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن  
 فضلة (كشتمان وضه •

(قوله وأسماء الاصوات)

اما أن تكون تسمية  
 اصطلاحية واما تغليب  
 ما أجدى على ما خوطب به  
 ما لا يعقل أو الاضافة بيانية  
 باعتبار البعض تأمل (قوله  
 فسرهما) فيه نظر ظاهر



يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرج به اسم وقوله فسر ها بن المصنف بما يخرج المصدر  
 الخ عبارة ابن الناظم أسماء الافعال ألقاظ نابت عن الافعال معني واستعمالا كشتان بمعنى  
 افرق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال من  
 كونها عاملة غير معمولة بغير المصادر الانية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت كالافعال في  
 المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة  
 عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة ما يخرج المصدر اه وذلك لان النيابة  
 عن الفعل في المعنى والعمل حاصله للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل  
 في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناظم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة قال  
 شيخ الاسلام زكريا أي غير معمولة للاسم والفعل والاقالافعال تكون معه ولة للعرف الناصب أو  
 الجازم اه ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا الا أن يقال عمله فيها لا ذاته بل لتضمنه  
 معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بسماء قصد المبالغة  
 فان القائل اف كانه قال أتضجر كثيرا جدا والقائل هيات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده  
 سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وآه كافي المرادى (قوله يخرج المصدر  
 الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) فمخوض بزيادة اسم الفاعل نحو أفانم الزيدان ونحوهما ما يعبر عمل  
 الفعل فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوبا بمناجب  
 عنه وهو ضرب وقائم مرفوع بالابتداء اه تدرج (قوله لاخراج الحروف) كان وأخواتها (قوله  
 فقد بان لك) أي من احتياج قوله ما ناب عن فعل الى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله  
 لكن جعل قوله كشتان وصه تميم للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيد من  
 السابقين فلما أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال  
 فبان لك الخ لكان أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكفف وهى  
 انما تصح على ما قيل انه سمع في اكفف التعدى وعدمه مع أنه قد يفرض اللازم بالتعدى وعكسه  
 (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين  
 أصالة كصه وأنها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يحالف أو زان الافعال نحو زال  
 وقرقار وان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الاسماء) أي من حيث  
 انها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان  
 الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى أنها أفعال) أي لدلالاتها على  
 الحدث والزمان همع (قوله حقيقة) قال البعض أي لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد  
 بالمقابلة ما قابل المجاز اه وأنت خبير بأن هذا يؤدى الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف  
 ينكروا أنها استعملت استعمال الاسماء فيما مر والاولى عندي أن مذهب بعض البدريين  
 ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان  
 المناسب تأخيره عن القولين الاخيرين الاتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البدريين الخ كما هو  
 الظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه  
 مطلق لفظ فأمين مثلا مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من  
 حيث كونه لفظا دالا على طاب الاستجابة دما ميني (قوله كما أفوهه كلامه) أي حيث قال هو اسم  
 فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أي فهى أسماء بمعنى الافعال وفي قول  
 الرضى لا يفهم منها أى أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول (قوله لكن بالوضع)  
 يعنى المادة كالصباح ولو عبر بها لكان أوضح وقوله لا باصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من

هو اسم فعل وكذا أوه ومه  
 فما ناب عن فعل جنس  
 يشمل اسم الفعل وغيره مما  
 ينوب عن الفعل والقيد  
 الاول وهو ولم يتأثر  
 بالعوامل فصل يخرج  
 المصدر الواقع بدلا من  
 اللفظ بالفعل واسم الفاعل  
 ونحوه هو والقيد الثاني  
 وهو ولم يكن فضلة لاخراج  
 الحروف فقد بان لك أن  
 قوله كشتان تميم للحد  
 فشتان ينوب عن افرق  
 وصه ينوب عن اسكت  
 وأوه عن أتوجع ومه عن  
 انكفف وكلها لا تتأثر  
 بالعوامل وليست فضلات  
 لاستقلالها بتبيين  
 الاول كون هذه الالفاظ  
 أسماء حقيقة هو الصحيح  
 الذى عابيه جمهور  
 البصريين وقال بعض  
 البصريين انها أفعال  
 استعملت استعمال  
 الاسماء وذهب الكوفيون  
 الى أنها أفعال حقيقة  
 وعلى الصحيح فالارجح أن  
 مدلولها لفظ الفعل لا  
 الحدث والزمان بل تدل  
 على ما يدل على الحدث  
 والزمان كما أفوهه كلامه  
 وقيل انها تدل على الحدث  
 والزمان كالفعل لكن  
 بالوضع لا بأصل الصيغة



وقيل مدلولها المصادر  
 وقيل ما سبق استعماله في  
 ظرف أو مصدر باق على  
 اسميته كرويد زيد أو دونك  
 زيد أو ما عداه فقل كترال  
 وصه وقيل هي قسم برأسه  
 يسمى خالصة الفعل  
 • الثاني ذهب كثير من  
 النحويين منهم الاخفش  
 الى أن أسماء الأفعال  
 لا موضع لها من الاعراب  
 وهو مذهب المصنف  
 ونسبه بعضهم الى الجمهور  
 وذهب المازني ومن وافقه  
 الى أنها في موضع نصب  
 بضمير ونقل عن سيبويه  
 وعن الفارسي القولان  
 وذهب بعض النحاة الى  
 أنها في موضع رفع بالابتداء  
 وأغناها من فوعها عن  
 الخبر كما أغنى في نحو أقام  
 الزيدان (وما بمعنى افعال  
 كما من كثير) ما موصول  
 مبتدأ أو ما بعده صلته وأكثر  
 خبره أي ورود اسم الفعل  
 بمعنى الامر كثير من ذلك  
 أمين بمعنى استجب وصه  
 بمعنى اسكت ومه بمعنى  
 انكف وتيد وتيدخ بمعنى  
 أمهل وهيت وهيتا بمعنى  
 أسرع وويه بمعنى أغرويه  
 بمعنى امض في حديثك  
 وحيل بمعنى أنت أو قبل  
 أو يحل وعنه باب زال وقد  
 مر أنه مقيس من الثلاثي  
 وان قر فار بمعنى قرفر  
 وعر عار بمعنى عر عرشا  
 ونبيه في أمين لغتان  
 أمين بالقصر على وزن فاعل

الفعل على هذا القول فإن دلالة على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل الى  
 الصيغة لليان ولو قال لا بالمادة والصيغة كان أحسن إذ لا فاعل في الفعل بأنه يدل على الحدث  
 والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك في اسم الفعل فيحتاج الى نفيه ويمكن الرجوع قوله لكن الخ الى  
 الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أي النائية عن أفعالها كما في الفارسي  
 وغيره ويظهر أن في الكلام حذف مضاف أي وقيل مدلولها مدلول المصادر وانما بنيت على هذا  
 القول مع اعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التي هي  
 من معاني الحروف وعليه فالمراد بالانعال في قولهم أسماء الأفعال اللغوية التي هي المصادر  
 كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيد الخ) نشر على تشويش الف (قوله خالصة  
 الفعل) أي خليفته ونائبه في الدلالة على معناه (قوله الثاني الخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف  
 الاول فعلى القول بأن أفعال حقيقة أو أسماء لافاظ الأفعال لا موضع لها من الاعراب وعلى  
 القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى من فوعها عن الخبر وعلى القول  
 بأنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائية هي عنها كذا في التصريح  
 والفارسي ولم يظهر وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى من فوعها عن الخبر على القول  
 بأنها أسماء لمعاني الأفعال كالأفعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالأفعال فتأمل (قوله وذهب  
 المازني الخ) ظاهر هذا ما بعد ما جريانها في عليك واليك سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج  
 صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما في الوصف قال الشيخ يس وعليه في الفرق  
 (قوله كثير) لان الامر كثير ما يمكن فيه بالإشارة عن النطق فكيف لا يمكن بلفظ قائم مقامه ولا  
 كذلك الخبر تصريح أي فالخبر لم يكن فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالإشارة بالرأس عن نعم أولا  
 (قوله وتيد) بوقية مفتوحة فتحية ساكنة فدل مهملة قال أبو علي من التويدة فأبدت المهمزة بيا  
 دما ميني (قوله وتيدخ) بانحاء المجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفي القاء وس أن  
 تبدت أي بمعنى اتتد أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسر هاء راضها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك  
 بالوجه الثلاثة اه همع واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادتي أو أعني لك ولا تتعلق بهيت دما ميني  
 (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسر هاء مع تشديد الياء فيها همع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله  
 (قوله وويه) بالتشوين لزوما كما في الفارسي وسيأتي عند قول المصنف واحكم بشكبير الذي ينون الخ  
 (قوله بمعنى أغر) بقطع المهمزة لانه من أغريت (قوله وويه) بكسر المهمزة والهاء وفتحها وتون  
 المكسورة اه قاموس وأما ما بفتح الهاء مع التشوين لزوما فبمعنى انكف كما في الهمع وجعله في  
 القاموس أمر ابالساكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكف أي عن الكلام (قوله بمعنى امض في  
 حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدني أي من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله  
 وحيل) وقالوا حيل بالتشوين وحيل بالالف بالتشوين وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهيل التي  
 للحث والجملة لا التي للاستفهام فجعلنا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير تكهسه عن سر كذا في  
 الفارسي وذكر بعضهم أن لام حيل تسكن وتفتح وأن هاء حيل بالتشوين وحيل بالالف تفتح  
 وتسكن وان الالف تبدل التشوين وقفا وأنها قد ثبتت وصلا (قوله بمعنى أنت الخ) هو بمعنى الاول  
 متعد بنفسه وبمعنى الثاني متعد بعلى وبمعنى الثالث متعد بالياء أو بالي اه ذكر يا وقد تفر دحي من  
 هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعاى يعلى وبمعنى أنت وبعلى بنفسه كما في الدما ميني (قوله ومنه باب  
 زال) أي من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثي أي التمام المتصرف كما مر وقرقر بمعنى صوت  
 وعرعرب بمعنى العب (قوله في أمين لغتان) أي أمين المتكلم عليها التي هي اسم فعل وأما أمين بالمد  
 وتشديد الميم فليست لغة في أمين المذكورة حتى ترد عليه بل هي كلمة أخرى لانها جمع أم بمعنى قاصد



وأمين بالمد على وزن  
 فاعيل وكتاها مسموعة  
 فن الاولى قوله  
 تباعد مني فطعل وابن أمه  
 أمين فزاد الله ما بيننا بعدا  
 ومن الثانية قوله  
 ويرحم الله عبد اقال آمينا  
 وعلى هذه اللغة فقيس انه  
 عجمي معرب لانه ليس في  
 كلام العرب فاعيل وقيل  
 أصله أمين بالقصر فأشبع  
 فحة الهمزة فتولدت  
 الالف كما في قوله \* أقول  
 اذخرت على الكلكال  
 قال ابن اياز وهذا أولى  
 ( وغيره كوى وهيات نزل )  
 أى غير ما هو من هذه  
 الاسماء بمعنى فعل الامر  
 قبل وذلك ما هو بمعنى  
 الماضي كستان بمعنى افترق  
 وهيات بمعنى بعد وما هو  
 بمعنى المضارع كأقوه بمعنى  
 أتوجع وأف بمعنى أتضجر  
 وواوى وواها بمعنى  
 أعجب كقوله تعالى وى كأنه  
 لا يفلح الكافرون أى  
 أعجب لعدم فلاح الكافرين  
 وقول الشاعر  
 و أبابى انت وفولك الاشنب  
 وقول الآخر  
 واهال سلمى ثم واهواها  
 تنبيهان \* الاول لتحق  
 وى كاف الخطاب كقوله  
 ولقد شقنى نفسى وأبرأ  
 سقمها  
 قيل الفوارس وبلغت  
 أقدم قيسل والاية  
 المذكورة وقوله تعالى  
 و يكأن الله يبسط الرزق  
 لمن يشاء

( قوله و أمين بالمد ) أى مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث ( قوله أقول اذخرت على الكلكال )  
 أى سقطت قال فى القاموس الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد فى  
 الكلكال فان أصله الكلكل واعترض بان ظاهرا القاموس ان كلا أصل ولذا قيل ان أقول باشباع  
 الهمزة وتوليد الالف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض  
 المذكور فيدفع بأن شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وان كان بعضها فرعاً عن بعض فتأمل ( قوله  
 بمعنى افترق ) كذا أطلقه الجمهور وقيدته الزمخشري بكون الافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم  
 والجهل والحكمة والسقم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب  
 فاعلاد الاعلى اثنين نحو شتان الزيدان وقد تراد ما بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تراد ما بين  
 بينهما كقوله \* فستان ما بين اليزيدين فى الندى \* ولم يجعل ما موصولة على معنى افتراق الخالتان  
 اللتان بينهما لانه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى ان احدهما مختصة بأحدهما والاخرى  
 بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين فى الخالتين فلوفرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى  
 افتراق الخالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك  
 على أن شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدماميني قال فى شرح  
 الشذور وأما قول بعض المحدثين

جاز يتوفى بالوصال قطيعة \* شتان بين صنيعكم وصنيعي

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين اه ذهب الاصمعي الى أن شتان مثنى  
 شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بأمرين أحدهما كسر فونه فى لغة \* والثانى أن المرفوع  
 بعده لا يكون الا مثنى أو جمعناه ولا يكون جمعاً ولو كان بمعنى افتراق لجاز كون فاعله جمعاً ورد  
 مذهبه بشئين أحدهما فتح فونه فى اللغة الفصحى \* والثانى أنه لو كان خبراً لجاز تأخره عن المبتدأ ولم  
 يسمع كذا فى الدماميني ( قوله وهيات بمعنى بعد ) فاذا وقع بعدها لام كانت زائدة كما فى قوله تعالى  
 هيات هيات لما نوعا دون ( قوله وما هو بمعنى المضارع ) لم يشبه ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى  
 تضجرت وأقوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجاهلي والانصاف أن المذهبين محتملان ( قوله كأقوه )  
 فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر  
 الهاء وآه بقلب الواو ألفاً وآوه بفتح الهمزة ومدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وآوه  
 بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تعدد الهمزة فى هذه كذا فى الدماميني ( قوله وأف ) ذكر  
 صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث  
 الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة  
 وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأف كسبلى وذكري وأف بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح  
 الهمزة ( قوله أى أعجب لعدم فلاح الكافرين ) أشار الى أن وى بمعنى أعجب وأن الكافى بمعنى لام  
 التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة وحاصل ما ذكره الشارح فى وى كأن أربعة أقوال ( قوله و أبابى  
 الخ ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت مفداة أبابى وفولك مبتدأ أو الاشنب صفة  
 من الشنب وهو وحدة الاسنان وقيل البرودة والعذو بقر الخبر قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو تبت  
 طيب الرائحة ( قوله قيل الفوارس ) أى قول الفوارس وروى هكذا وهو الاصح وقد تنازع فيه  
 شنى وأبرأ فاعل الثانى وأضمر فى الاول وعنتر منادى مرخم أصله باعتباره واقدم أمر من قدم يقدم  
 بالضم فيها كذا فى بعض نسخ العيني وفيه أن قدم يقدم بالضم فيها ضد حدث يحدث وهو لا يناسب  
 هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كفى القاموس لتاسب هنا ولا مانع من قرأته  
 أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كفى بعض آخر من نسخ العيني وهو الشجاعة والتقدم



من ذلك وذهب أبو عمرو  
ابن العلاء الى أن الاصل  
ويك فحذف اللام  
لكثرة الاستعمال وفتح  
أن بفعل مضمر كأنه قال  
ويك أعلم أن وقال قطرب  
قبلها لام مضمر والتقدير  
ويك لان والصحيح الاول  
قال سيبويه سألت الخليل  
عن الايتين فرغم أنها  
وى مفعولة من كأن ويدل  
على مقالة قول الشاعر  
وى كان من يكن له نشب يح  
بب ومن يفتقر يعش  
عيش ضر  
الثاني ما ذكره في هيات  
هو المشهور وذهب أبو  
اسحق الى أنها اسم بمعنى  
البعد وانها في موضع رفع  
في قوله تعالى هيات هيات  
لما تودون وذهب المبرد  
الى أنها ظرف غير متمكن  
وبنى لاهامه وتأويله  
عنده في البعد وفتح  
الجازيون تاء هيات  
ويقفون بالهاء ويكسر ها  
تيم ويقفون بالتاء وبعضهم  
يضمها واذا ضمت فذهب أبي  
عبيد الى أنها تكتب بالتاء  
ومذهب ابن جني أنها  
تكتب بالهاء وحكى  
الصغاني فيها ستا وثلاثين  
لغة هيات وأياما وهيات  
وأيات وهيات وأيامان  
وكل واحدة من هذه  
الست مضمومة الاخر  
ومفتوحة ومكسورة  
وكل واحدة منونة وغير  
منونة فتلك ست وثلاثون

بل هذا أوفق بالوزن الآن ثبت الرواية بخلافه والشاهد في ذلك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف  
الخطاب والمعنى قول كل فار من أعجب من شجاعتك يا عنصرة فقول البعض انظاها أن الاصل في  
البيت ويك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العيني أن الكسائي استشهد به على أن  
ويك مختصر ويك والكاف مجرورة بالاضافة وأنه أجيب عن استشهاده بان وى بمعنى أعجب  
والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لاضمار اللام قبلها كافي المغنى عن أبى  
الحسن الاخش أول كونها معمولة لم حذف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل قول  
الشارح وفتح أن الخ واجعا لهذا القول أيضا واعلم في كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال  
قطرب الخ) لم يتعرض الشارح ليكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب  
أو مختصر ويك فالكاف اسم مضاف اليه ويك ولعل الثاني أقرب وفي كلام البعض على قول  
الشارح أى أعجب لعدم فلاح الكافر من الجزم بالثاني فعلم بالثابت (قوله والصحيح الاول) أى  
كون وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقريته تقويته بكلام سيبويه فان هذا المذهب  
مذهبه ومذهب الخليل كافي التصريح ولان كلام سيبويه انه يدل لهذا القول لان الكاف انما  
تكون مفعولة من وى اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسم مضاف اليه  
كما قال شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفعولة من وى لا يعين كونها لتعليله لاحتمال  
أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلاهما محمداً الاول اه لمخصا ولأن دفعه بأن التعمين  
اضافى بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف محمداً الاول على ما عساه من  
تلك الاقوال فلا ينافى احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن  
قصده الشارح حكاية قول آخر رده أمر ان الاول مامر عن التصريح أن القول الاول مذهب  
سيبويه والخليل الثاني أن مانقله عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قولاً آخر  
مقابلاً لاقوال المتقدمة نعم نقل في المغنى عن الخليل خلاف مانقله عنه المصرح وعبارته وقال  
الخليل وى وحدها وكان للتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على مقالة الخ) فيه أن المذاهب  
المتقدمة في الايتين واحتمال التحقيق متأنية في البيت أيضا غاية الامر أن التون فيه مخففة  
من ثقيل فلا دلالة فيه على صحه واسم أن أو كأن في البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن  
الخ والنشب بفتح النون والشين المجمة المال (قوله وانها في موضع رفع الخ) واللام على هذا  
أصلية أى البعد ثابت للذى توقعه ونه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لى أنه تضمن  
معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده  
بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبني لاهامه) أو رد عليه شيخنا أن الابهام  
لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أى معناه عنده في  
البعد فهو خبر مقدم وما توقعه من بناء مؤخر واللام زائدة أى ما توقعه دون كأن في البعد أى  
متلبس به (قوله وفتح الجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هية  
كزلزلة قلب اليا الاخيرة ألفا تحرر كها وافتتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء وأما  
المكسورة التاء فجمع كسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيات لان الجمع يرد الاشياء  
الى أصولها الا أنهم حذفوا الالف المنقلبة عن اليا ليكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا  
ويا الذى في التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز  
الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدين في جميع  
الاحوال ولا من كون الزائد التاء فقط وأصلها هية في جميع الاحوال وانما وقف عليها في هذا  
الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تأوها مثل تاء



قامت وهذا الوجه أولى كذا في الدماميني ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمالي الرضى  
 الفرق بين زيادة الالف والتاء في الميمتين وزيادتهما في غيره (قوله وحكى غيره) أى زيادة على  
 ما ذكره الصغاني فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وآيها) أى بالمد وآيها أى بهاء السكت  
 الساكنة كاللغة الأخيرة وبذلك غير آيها وهيهاه المعهودتين في اللغات السابقة فإن الهاء فيهما  
 للثاني بدل عن التاء ومحرّكة وقوله وهيهاه أى بالمد أيضا ولم بين السارح حركة الأخر على الثلاث  
 الأولى والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحه وزاد في انقمارس ثلاث عشرة أخرى هاهيات  
 وآيها وان هاهيان وآيها ان زيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لا لتقاء الساكنين مثلثات  
 الأخر وآيات بابدال الهامين همزتين (قوله والفعل) أى فعل الامر (قوله يعنى أن اسم  
 الفعل الخ) اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل  
 مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقضى أن اسم  
 الفعل هو الجار فقط اه يس وتوقف البعض في دلالة كلامهم في التقسيم على ما سبق وهو توقف  
 في غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أوجار ومجرور (قوله ما وضع من أول الامر كذلك) أى  
 اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو عليك ذات الدين فيكون بمعنى فعل  
 مناسب متعدها وصرح الرضى بان الباء في مثله زائدة قال والباء تراد كثيرا في مفعول أسماء الافعال  
 لضعفها في العمل اه دماميني (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم في قوله تعالى قل  
 تعالوا أنل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا أو الوقف على قوله ربكم والذي أخرج القائل الى  
 ذلك اشكال ظاهر الآية لان أن ان جعلت مصدرية بدل ما أمن العائد المحذوف ورد أن  
 المحرم الاشرار لانفيها وأن الاوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الطلب  
 على الخبر وجعل الأمر به محرفا فيحتاج الى تنكفات مثل جعل لازادة وعطف الاوامر على المحرم  
 باعتبار حرمة أضافها وتضمن الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لانهية أشكل  
 عطف الاوامر المذكورة على النهى لانه لا يصلح بيان المحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى  
 مستقيما على أن لا تشركوا اذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار المخشري كونها مفسرة  
 لقريظة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بأن عطف الاوامر على النهى باعتبار لوازمها من النهى  
 عن أضافها وعن الثاني بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لا تشركوا بل هو تعلييل  
 لا تبعوا على حذف اللام وجازع وود ضمير تابعوه الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان قيل فعلى هذا  
 يكون تابعوه عطف على لا تشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفي  
 عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استثنائية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم  
 المعهول فصل لا يذمها ما نفع في الكلام مثل وربك فكبر وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان  
 آيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان آيت فاجعل المعهول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء  
 عطف عليه مثل عظم فكبر وادعوا لله فلا تدعوا وآثروه فاتبعوه فتقارنى على الكشف باختصار  
 (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيدا أى انتظره  
 قال الدماميني ولا أدري أى حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلاجه لعله ظرفا على بابه وانما  
 يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل نحوه وعليك واليك وأما اذا  
 أمكن فلا فاه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس  
 على هذه الظروف) أى المجموعة غيرها مما لم يسمع لخروجهما عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس  
 عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به الدماميني (قوله بل يقاس الخ) بشرط كونه  
 على أكثر من حرف احترازا من نحو بل ذلك اه دماميني (قوله وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى

وحكى غيره هيهالك وآيهاك  
 وآيها وآيها وهيهاه  
 وهيهاه اه (والفعل من  
 اسمائه عليك كاه وهكذا  
 دون مع اليك) الفعل  
 مبتدأ ومن اسمائه عليك  
 جملة اسمية في موضع الخبر  
 ودونك أيضا مبتدأ خبره  
 هكذا يعنى أن اسم الفعل  
 على ضميرين أحدهما  
 ما وضع من أول الامر  
 كذلك كشتان وصره  
 والثاني ما نقل عن غيره  
 وهو نوعان الاول منقول  
 عن ظرف أوجار ومجرور  
 نحو عليك بمعنى الزم ومنه  
 عليكم أنفسكم أى الزموا  
 شأن أنفسكم ودونك زيدا  
 بمعنى خذوه ومكانك بمعنى  
 اثبت وأمامك بمعنى تقدم  
 ووراءك بمعنى تأخر واليك  
 بمعنى تمنح **تنبيهات**  
 الاول قال في شرح الكافية  
 ولا يقاس على هذه  
 الظروف غيرها الا عند  
 الكسائي أى فاه لا يقتصر  
 فيها على السماع بل يقاس  
 على ما سمع عالم يسمع  
 الثاني قال فيه أيضا  
 لا يستعمل هذا النوع  
 أيضا الا متصلا بضمير  
 الخطاب وشذ قولهم عليه  
 رجلا بمعنى



ليلزم) ولشد ذوه ردفي المعنى قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف به - ما أن الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحاً وجوب التطوف بالصفاء والمروة على أنه ليس المقصود من الآية إيجاب التطوف بهما بل إبطال ما كانت الانتصار تعتقده في الجاهلية من تخرج التطوف بهما حتى سأله عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله انا كنا نخرج أن تطوف بالصفاء والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كافي صحیح البخاری عن عائشة في قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير في زعمه أن الآية لرفع الجناح عن من يطوف بهما بأنهما لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما وانما هي لإبطال معتقد الانتصار قال في المعنى مع أن الإيجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقاً اهـ وأما قوله عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفوران عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اهـ فإرضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أو لا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أولئيه) فيه نظر لان أول متعد لاثنين وعلى لم يتعد اللفعل واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال انه مثل أمين واستجب وانظرا أنه اسم لقولك لا لزم أي لفعل مضارع مفعول بلام الامر فانه متعد لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الا تخرفان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزمه غير ضار في التنزيل ولتحمل خطاياكم وفي الحديث قوموا فلا تصل لكم اهـ دماميني وقوله وقد يقال انه مثل أمين واستجب أي في اختلاف الاسم والمسمى فان أمين لازم واستجب متعد كما سيأتي في الشرح وقوله والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا بليزم أن المراد بفعل الامر الذي جعل الظرف اسماله ولو شدو ذما يشمل المضارع المقرون بلام الامر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور (قوله بمعنى أنتهى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالامر فيقال بمعنى أنتهى وفي نسخة أنتخ بالامر وعليها الاشكال فيه اهـ زكريا وقوله وعليها الاشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه للدماميني أنتهى بلفظ المضارع كافي النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف في الضمير الخ) كون الكافي في عليك وأخواته ضمير اهو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ الى أنها حرف خطاب كالكافي في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضمير ان اتفاقا وحكاية الاخفش على عبد الله زيد دماميني (قوله فوضعه رفع) أي على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكافي ليست من ضمائر الرفع اهـ دماميني ويحاجب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع اهـ يس واعلم أن القول بان موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب منظور وفيه ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر منظور فيه الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجركا هو مصرح به عند قول المصنف وما لماتوب عنه من عمل لها وحيد فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائي) أي على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير ألزم أنت نفسك من الالزام قال الدماميني ويرده قولهم عليك زيد بمعنى خذو خذ انما يتعدى لواحد اهـ وللكسائي أن يمنع كون عليك زيد بمعنى خذو يقول معناه ألزم نفسك زيد من الالزام وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأما من بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان ما ذكرنا لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل في ضمير مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها (قوله وجر عند البصر بين) على الاصل بالاضافة في نحو دونك وبالخرف في نحو عليك سم (قوله على عبد الله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيد مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله أي بدل كل من الياء وهذا

ليلزم وعلى الشيء بمعنى أولئيه والى بمعنى أنتهى وكلامه في التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ الثالث قال فيه أيضا اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فوضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصر بين وهو الصحيح لان الاخفش روى عن عرب فحجاء على عبد الله زيد بجر عبد الله فتبين أن الضمير مجرور والموضع لامر فوجه ولا منصوبه



الاسماء ضمير مستتر  
 مرفوع الموضع بمقتضى  
 الفاعلية فلذلك في التوكيد  
 أن تقول عليكم كلكم  
 زيد بالجر توكيد للموجود  
 المجرور وبالرفع توكيد  
 للمستكن المرفوع  
 والنوع الثاني منقول  
 من مصدر وهو على قسمين  
 مصدر استعمل فعله  
 ومصدر أهمل فعله والى  
 هذا النوع ينسب  
 الإشارة بقوله (كذا رويد  
 بله ناصبين) أى ناصبين  
 ما بعدهما نحو رويد زيدا  
 وبله عمرا فامارويد زيدا  
 فاصله أرويد زيدا  
 بمعنى أهمله امهالا ثم  
 صغروا الأرواد تصغير  
 الترخيم وأقاموه مقام فعله  
 واستعملوه تارة مضافا إلى  
 مفعوله فقالوا رويد زيد  
 وثارة منونا ناصبا للمفعول  
 فقالوا رويدا زيدا ثم انهم  
 نقالوه وسموا به فعلة فقالوا  
 رويد زيدا ومنه قوله  
 رويد عليا جدماندى أمهم  
 الينا ولكن بعضهم متباين  
 أنشده سيبويه والدليل  
 على أن هذا اسم فعل كونه  
 مبنيا والدليل على بناءه  
 عدم تنوينه وأما بله  
 فهو في الأصل مصدر فعل  
 مهمل مرادف لدع وارتك  
 فقيل فيه بله زيد بالاضافة  
 الى مفعوله كما يقال ارتك  
 زيد ثم قيل بله زيدا بنصب  
 المفعول وبناء بله على أنه

شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة وجواز ذلك رأى  
 الاخفش والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني وقال شيخ الاسلام زكريا وهم من فهم أن  
 على في على عبد الله جارة ليه المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان لا بدل من  
 الياء اه عليه يقرأ على بالالف وعبد مجرور بها (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف في موضع جر  
 بقرينة قوله بعد بالجر توكيد للموجود المجرور ومثل ذلك ما إذا قلنا انما في موضع نصب فيجوز عليه  
 أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيد انصب كل توكيدا للموجود المنصوب ورفعه توكيدا للمستكن  
 المرفوع بخلاف ما إذا قلنا انما في موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينهما  
 والا كما مصدرين كما سياتى (قوله ثم صغروا الأرواد تصغير الترخيم) أى حذفوا الهوزة والالف  
 الزائدين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويد وسمى تصغير تخميم لما فيه من حذف الزوائد  
 والتخميم حذف اه تصریح قال سم والاحسن أن يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل بصغرفاما  
 المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اه وفيه أنه لو كان تصغير مرود لم يكن مصدرا او الفرض  
 أنه مصدر قامل (قوله مضافا الى مفعوله) وسياتى انه يضاف للفاعل أيضا وقوله فقالوا رويد زيد أى  
 امهال زيد (قوله فقالوا رويد زيدا) أى أمهل والفتحة على هذا بناءة بخلافها على ما قبله (قوله  
 رويد عليا الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا) اعترضه  
 الحفيد وأقره شيخنا والبعض بأنه لا يلزم من بناءه كونه اسم فعل كونه مصدرا او المقصود اثبات  
 أسماء أفعال وقيل يقال مع الموم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا او المقصود اثبات  
 كونه اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدره بعد ملاحظة هذا  
 الانحصار يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدر لان البناء ينفي المصدرية فثبتت اسمية  
 الفعل قنامل (قوله والدليل على بناءه عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بأنه لا يلزم من عدم تنوينه  
 أن يكون مبنيا فكان ينبغي أن يقول الدليل على بناءها أنها أشبهت الحرف في كونها أبدا عاملة غير  
 معهولة ولك ان تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء  
 فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض قنامل (قوله ومنه قوله بله الا كف الخ) صدره  
 نذرا للجاحم ضاحيا هاماتها • قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة  
 قالها في وقعة الأحزاب وضمير نذير يرجع الى السيوف ويروى فترى الجاحم الخ والجاحم جمع جمجمة  
 قال صاحب الصحاح هي عظام الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من  
 كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص رأسه فالمناسب  
 هنا أن يفسر الجمجمة بالانسان وفرق الزجاج بين الجمجمة والهامة يجعل الهامة بعضها من الجمجمة  
 فقال عظام الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال  
 سببية من الجاحم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضو اذا ظهر ورز عن محله وقوله كأنهم تخلق  
 متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أى كأنهم تخلق متصلة بمعالها ومعنى بله الا كف على رواية نصب  
 الا كف دع ذ كرا الا كف فان قطعها من الايدي أهون من قطع هامات الجاحم بتلك السيوف فبله  
 على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك ذ كرا الا كف أى ارتك ذ كرا كما فاما بالنسبة الى الهامة سهلة  
 فبله على هذا مصدر مضاف الى مفعوله وعلى الرفع كيف الا كف لا تقطعها تلك السيوف مع  
 قطعها ما هو أعظم منها وهى الهامات أى أزالته هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان فلا يجب  
 أن تزيل الا كف عن الايدي فبله على هذا معنى كيف للاستفهام التجبي فبله الا كف على الاول  
 والثالث جملة اسمية وفتحه بله بناءة وعلى الثانى جملة فعلية حذف صدرها وفتحه بله اعرابية اه  
 ملخصا من شرح شواهد الرضى لعبد القادر أفندي وفى شرح الدماميني على المعنى أن المعنى على



(ويعملان الخفض مصدرين) أي معربين بالنصب واللين على الطلب أيضا السكن لا على أنهم اسماء فعل بل على أن كلا منهما مبدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيدو به عمرو أي امهال زيد وترك عمرو وقد روى قوله به الاكف بالجر على الاضافة فرويد تضاف الى المفعول كإمر والى الفاعل نحو رويد عمرا وأما به فاضافتها الى المفعول (١٤٧) كإمر وقال أبو علي الى الفاعل ويجوز

فيها حينئذ القلب نحو حمل زيد رواه أبو زيد ويجوز فيها ما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل في المصدر المضاعف نحو رويد ازيدا وبها عمرا ومنع المبرد النصب برويد له كونه مصغرا **تنبيهات** الاول الضمير في عملان عائد على رويدو به في اللفظ لاني المعنى فان رويدو به اذا كانا اسمي فعل غير رويد وبه المصدرين في المعنى الثاني اذا قلت رويدك وبه الفتى احتمل أن يكونا اسمي فعل ففقتهم ما فقتة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب لاموضع لها من الاعراب مثلها في ذلك وأن يكونا مصدرين ففقتهم ما فقتة اعراب وحينئذ الكاف في رويدك تحتل الوجهين أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا الثالث يخرج رويدو به عن الطلب فاما به فتكون اسماء بمعنى كيف فيكون ما بعده امر فوعا وقد روى به الاكف بالرفع أيضا ومن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وأنكر أبو علي الرفع بعدها وفي الحديث يقول الله تبارك

الجران السوف تترك الجاهم منفصلة هاما تترك الاكف منفصلة عن محالها كأنهم لم يتخاق متصلة بها اه وعلى هذا يكون به منصوبا بتسرو ويكون قوله كأنهم لم يتخاق الخ متعلقا بقوله به الاكف أو بقوله ضاحيا هاما متا (قوله ويعملان الخفض) أي والنصب منونين وسكت عنه لانه الاصل وقوله والين على الطلب أيضا أي لثبائهم ما عن فعل الامر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى المفعول كإمر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لانه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم (قوله فاضافتها) مبتدأ وقوله الى المفعول خبر كإشعر بذلك مقابته بقوله وقال أبو علي الى الفاعل وفي قوله كإمر ما أسلفناه (قوله وقال أبو علي الى الفاعل) ظاهر صنيعة أن الاول يعين اضافتها الى المفعول والثاني يعين اضافتها الى الفاعل وكذا صنيع الفارضي يقتضى ذلك ويقتضى جريان الخلاف في رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين اذا انفجر ما بعدهما كرويد زيدو به عمرو أي امهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاعف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيها حينئذ القلب) أي حين اذ كانت مصدرا وقوله نحو حمل زيد أي بفتح الهاء وسكونها (قوله ويجوز فيها) أي في رويدو به حينئذ أي حين اذ كانا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم فذكره هنا فوطئه أقوله ومنع المبرد ذلك أن تقول هلاذ كرمع المبرد سابقا واستغنى عن اعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الاصل في المصدر المضاعف) أي المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاعف لما بعده يعني أن المضاعف محمول عن المنون كما قاله سيم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما جزموا به في اعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا اعمال هذا المصغرا الا أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله في اللفظ لاني المعنى) أي في كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومر جمعه لفظ رويدو لفظ به فلا استخدام ومعنى قوله في اللفظ لاني المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم يجعل اسمها فاعلا لان الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لثلاثين عمل اسم الفعل في ضميرى مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما جعل عليها ولا يجوز ان اسم الفعل لا يعمل الجرح (قوله ذخرا) بذال مجمة مضمومة (قوله من به) بفتح به وكسرها فوجه الكسر ما ذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضي اذ كانت به بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكي أبو زيد ان فلانا لا يطيق حمل الفهرقن به ان يأتي بالصخرة أي كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون به بمعنى كيف التي للاستبعاد وما مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر من به والضمير المحرور بعلى عائد على النحر اه دما بيني وشمني والمعنى على هذا من كيف أي من أين اطلعكم على هذا الذخر أي المذخر ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيها من اول الامر بمعنى أين لكان أحسن (قوله ما أطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجه عن المعاني المذكورة) قال الشمني يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليليه أي من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجه (قوله من ضمير المصدر) يعني المصدر الذي دل

وتعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من به ما أطلعتم عليه فوعدت معرفة مجرورة عن وخارجه عن المعاني المذكورة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين وأما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا فيقول هو حال من الفاعل أي مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه أي السير رويدا تكون نعم المصدر ما مذكور نحو ساروا



سيراويدا أو محذوف نحو ساروارويدا أي سيراويدا (ومما تنوب عنه من عملها) ما مبتدأ موصول وصلته لما وما من لما  
 موصول أيضا صلته تنوب عنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها خبر المبتدأ والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستمرار الذي  
 هو متعلق اللام من لما والعائد (١٤٨) على ما الثانية لها من عنه يعني ان العمل الذي استقر للافعال التي ثابت

عنها هذه الاسماء مستقر  
 لها اي هذه الاسماء  
 فترفع الفاعل ظاهرا في  
 نحو هيئات نجد وشتان  
 زيد وعمرو لانك تقول  
 بعدي بنجد واقترب زيد  
 وعمرو ومضمر في نحو زال  
 وينصب منها المفعول  
 ما ناب عن متعدي نحو دراك  
 زيد لانك تقول أدرك زيد  
 ويتعدي منها بحرف من  
 حروف الجر ما هو بمعنى  
 ما يتعدي بذلك الحرف  
 ومن ثم عدى حيهل بنفسه  
 لما ناب عن انت في نحو  
 حيهل الثريد وبالبناء لما  
 ناب عن يجعل في نحو اذا  
 ذكر الصالحون فحيهل  
 بعمري فحيهلوا بدكر عمري  
 وبعل لما ناب عن اقبل في  
 نحو حيهل على كذا  
 تنبيهات في الاول قال في  
 التسهيل وحكمها يعني  
 أسماء الافعال غالباً في  
 التعدي واللازم حكم  
 الافعال واحترز بقوله  
 غالباً عن آمين فانما ثابت  
 عن متعدي ولم يحفظ لها  
 مفعول الثاني مذهب  
 الناظم جواز اعمال اسم  
 الفعل مضمر اقال في شرح  
 الكافية ان ضمها اسم  
 الفعل مقداً لدلالة متأخر

عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أي ساروه (قوله سيراويدا) أي  
 مرقد فيه (قوله أو محذوف نحو ساروارويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون  
 نعت مصدر محذوف لان رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على قبح قلت ليس الغرض  
 باشتراط الخصوص بالموصوف الا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون  
 الصفة خاصة بالموصوف لم يمنع الحذف كما هنا الحصول العلم بأن الموصوف هو السير للقرينة الدالة  
 عليه فلا ضمير في حذفه دما ميني (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا  
 بتنوب تكون من بمعنى في والمعنى والعمل الذي ثبت للفعل الذي تنوب هي عنه في العمل ثابت لها  
 وفيه من الركاكذ ما لا يخفى وان خفيت على البعض فأقر هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه ان من عمل  
 بيان للفظ ما المبتدأ اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق  
 بحال محذوف من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله في الجار والمجرور الواقع  
 خبرها أي وفي الجار والمجرور الواقع صلته بل هذا أحسن لما يلزم على الاول من تقديم الحال على  
 عاملها الظرفي وهو نادر كما تقدم في قوله ونذر نحو سعيد الخولم تجعل الحال من مانع الجبهه والحال  
 من المبتدأ (قوله مستتر في الاستقرار) أي بحسب الاصل أي قبل حذفه والا فالضمير بعد حذف  
 المتعلق مستتر في الظرف لا يتنقل اليه من المتعلق على الراجح (قوله دراك زيد) في بعض النسخ ترك  
 زيد بالفتوية والراء والنكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لانه من أرك (قوله في نحو حيهل الثريد)  
 قيل هو الخبر المغرور بمرق اللحم وقيل الخبر المأكول باللحم (قوله أذا ذكر الصالحون فحيهل لا بعمري)  
 هذا أثر يروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تصريح  
 (قوله عن آمين) مثلها اي فانه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومساها وهو زيد يتعدي كذا في التصريح  
 (قوله مضمر) أي محذوف (قوله جازر عند سيبويه) وخرج عليه انما ضمير يا أيها المأمع دلوي دونكاه  
 فجعل دلوي منصوب ببدون ضمير الدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح فعلم بطلان جعل  
 بعضهم نصب نحو باب كذا من مجوز عمل اسم الفعل محذوفاً بشرط تأخر دال عليه  
 كافي البيت (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أي لا يبرز معها ضمير بل يستمكن معها مطلقاً بخلاف  
 الفعل فتقول له الواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحداً هم مع فأراد بنى علامة  
 المضمر في ظهوره من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله دليل فعليته) أي فعلية شبهها (قوله  
 كافي هات) بكسر التاء مبني على حذف الياء كرم وتعال بفتح اللام مبني على حذف الالف  
 كاخس (قوله غلط فعدهما الخ) قال الدماميني لا وجه للتغليظ فان الذهاب الى هذا لا يلتزم ما قاله  
 المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا في الافعال بل من عددها من أسماء الافعال  
 يجوز لحوقها بما أقوى شبهه بالافعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بما بقوة مشابهمتها للافعال  
 فعوملا معاملةتها في ذلك اه ملخصاً (قوله هاتي وتعالى) بالبناء على حذف النون وأصل هاتي هاتي  
 بيا من استثقلت الكسرة على الياء الاولى التي هي لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت  
 تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالى تعالى فقلبت الياء الاولى ألفاً لتحررها وافتتاح ما قبلها  
 فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتوا وتعالوا

عليه جازر عند سيبويه الثالث قال في التسهيل ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الافعال ثم قال  
 وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كافي هات وتعال فان بعض نحو بين غلط فعدهما من أسماء الافعال وليس  
 منها بل هما فعلا غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك لا نبي هاتي وتعالى والاثنين هاتيا وتعاليا  
 وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين







من قبل المعنى فاعلا ومن قبل اللفظ اسماء (١٥٠) جعل لها تعريف وتنكير فعلا مع تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين

وعلا مع تنكير التنكير  
منها استعماله ممنونا ولما  
كان من الاسماء المحضة  
ما يلزم التعريف  
كالمضمرات واسماء  
الاشارات وما يلزم  
التنكير كاحد وعرب  
وديار وما يعرف وقتا  
وينكر وقتا كرجل وفرس  
جعلوا هذه الاسماء كذلك  
فالزوا بعضا التعريف  
كزال وبه وآمين والزموا  
بعضا التنكير كواها وويها  
واستعملوا بعضا بوجهين  
فنون مقصودا تنكيره  
وجرد مقصودا تعريفه  
كصه وصه وآف وآف  
انتهى بوجهين ما ذكره  
الناظم هو المشهور وذهب  
قوم الى ان اسماء الافعال  
كها معارف ما نون منها  
ومالم ينون تعريف علم  
الجنس (وما به خوطب  
مالا يعقل من مشبه اسم  
الفاعل صوتا يجعل كذا  
الذي اجدى حكاية  
كقب) أي اسماء الاصوات  
ما وضع لخطاب مالا يعقل  
أو ما هو في حكم مالا يعقل  
من صغار الادميين أو  
حكاية الاصوات كذا في  
شرح الكافية فالنوع  
الاول اما زجر كهل الخيل  
ومنه قوله

ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل فصح ممنونا بمعنى اسكت سكوتاً أي  
افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذا لا تعيين فيه وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت  
المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه  
سندوبي وقد يؤخذ منه انها في حال تعريفها من قبل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم  
انها حينئذ من قبيل المعرف بالجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا في هذا  
المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فارجع اليه (قوله من قبل للمعنى أفعالا)  
ذكره تيمم اللفظة والاقوله جعل لها تعريف الخ انما ينبغي على كونها من قبل اللفظ اسماء (قوله  
كاحد) أطلق أحده استعمالات أربعة أحدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو أحد  
عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قول هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد  
من المشركين الرابع أن يكون اسما عاميا في جميع من يعقل نحو فنامتكم من أحد وهو المراد هنا فانه  
الملازم للتنكير ويندر تعريفه فانه الموضوع في الحواشي تصریح (قوله وبه) لا ينافيه ما مر في شرح  
قوله ويهملان الخفض من قوله وبلها عمر الان ذال على المصدرية سم (قوله تعريف علم الجنس)  
يعنى أن سمها حقيقة لفظ الفعل المتحد في الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أي في  
الاكتفاء به وعدم احتياجه في افادة المراد الى شيء آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده  
بل بضميمة فاعله الظاهر كافي هيئات نجد أو المستتر كافي صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه  
به اللهم الا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرفع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع  
النظر عن الضمير المستتر فامل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء  
على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونها في موضع الحال وبهذا يعلم اختلاف قول البعض تبعاً  
للفارضى الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير في بفتنبيه (قوله صوتا يجعل) أي يجعل اسم صوت  
(قوله كذا الذي اجدى حكاية) أي أفادها وصرحوا أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمه لها  
وهو كذلك لان من شروط الحكاية أن تكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة  
وليس المحكى كذلك اذا الحيوانات والجمادات لا تحسن الا فصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا الى  
حكاية تلك الاصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أو رددوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من الالفاظ مركبة  
من الحروف شبيهة بتلك الاصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم كالحكاية فان قلت بقي عليه  
الاصوات الدالة على معنى في النفس كالحذى السعال قلت هذه ليست موضوعاً أصلاً فلا تكون  
اسمابل لان تكون كلمة لانها انما تبدل بالطبع لا بالوضع اه دما ميني لمخصاً (قوله كهلا) في القاموس  
هلا وهلا زجران للخيال أي اقربى اه والكلمات منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العز الجعفي  
المصححة بخطه لكن في الهمع هلا بوزن الازجر الخيل عن البطء اه ومنه يعلم أن قول القاموس أي  
اقربى تفسير باللازم (قوله للخيال) على حذف مضاف أي لزجرها وقرب يستح بها العاقل لتزبله منزلة  
غيره كقوله الأحياء ليلى وقولها هلا اه زكريا وكذا يقدر المضاف في نظيره الآية (قوله للخيال)  
أي لزجره عن الابطاء دما ميني (قوله وكبح) بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم  
وفي القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف (قوله للطفل) أي لزجره عن  
تناول شيء كفي القاموس (قوله وفي الحديث الخ) هو أن الحسن رضى الله عنه أخذ ثمرة من تمر  
الصدقة وجعلها في فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كبح كبح فانها من الصدقة فألقاها من فيه (قوله)  
وهيد) بفتح الهاء وكسرها وفتح الدال فيهما زكريا والتحية بينهما ساكنة (قوله وهاد) بكسر الدال  
على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين ووجه بفتح الدال المهملة من الاول والجميع من الثاني

كبح كبح فانها من الصدقة وهيد وهاد ووجه وعاه وعيه للابل وعاج (قوله في القاموس هلا الخ ما نقله المحشى عن واسكان  
الهمع مثله في القاموس أيضا في باب الالف اللينة وهو الموافق لبنت الشارح وما نقله عن القاموس أو لاهو في باب اللام افاده نصر)



واسكان الهاء منها وعا و عيه بعين مهمله فيها مكسورة من الثاني وهاء مكسورة فيها ما و عا ج بعين  
 مهمله و جيم بعد الالف مكسورة وهيج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بجاء مهمله  
 مفتوحة فلام سا كنة ويقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهمله وكسر اللام منونة واس بكسر  
 الهمزة وتشديد السين المهمله مفتوحة وهس مثلها الا ان اولها هاء وقال الرضى اس مكسورة  
 الهمزة سا كنة السين وكذا هس مكسورة الهاء سا كنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة  
 اه دمايني وقال زكريا اس وهس بكسر اولهما مع فتح آخرهما او كسرها وتشديده فيها ما اه وفي  
 القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اه وقوله بالضم اى ضم الهاء واما السين فمضبوطة بالقلم  
 بالسكون مشددة في نسخة ابي العز الجيمي المعجمة بخطه وفي غيرهما من النسخ والله اعلم (قوله وهج)  
 بها مفتوحة جيم سا كنة وقاع بقاف فالف فعين مهمله مكسورة وهجاها مفتوحة جيم فالف  
 مقصورة اه دمايني (قوله وهج للكب) بفتح الهاء وسكون الجيم او كسرها منونة قاله الدمايني  
 وفي القاموس ما يوافق وهج السابقة التي للغنم فاقصر شيخنا السيد في ضبطها تبعاً للدمايني  
 والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هج الاولى ما نصه قوله وهج  
 بفتح اوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيها ما واما هج الا تي فهو بفتح اوله مع اسكان ثانيه  
 وكسرها مع تنوينه وتخفيفه فيها ما اه ومخلصه ان الاولى فيها لغتان كسر الثاني واسكانه مع  
 التشديد فيها والثانية فيها لغتان كسر الثاني منونا واسكانه مع التخفيف فيها (قوله وسع) بسين  
 مفتوحة وعين سا كنة مهملتين وروح بواو مفتوحة وحاء مهمله سا كنة وعز بعين مهمله فزاي  
 سا كنة اه دمايني والعين من عز مفتوحة كما يفيد صنيع القاموس وذكره البعض (قوله  
 وعز) بفتح اوله وكسرها مع فتح آخره وكسرها اه زكريا وقال الدمايني بعين مهمله مفتوحة فثناة  
 تحتية سا كنة فزاي مكسورة والذي في القاموس ان العين بالكسر والفتح والزاي بالفتح وأنه لزجر  
 الضأن (قوله وحر) بالحاء المهمله خط الشارح وفي بعض النسخ وهر قال الدمايني بفتح الهاء وكسر  
 الراء المشددة (قوله وجاه) بجيم فالف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير ايضاً فهو مشترك دمايني  
 (قوله وامادعاء) اى طلب كاء وضبطه المرادي والدمايني بأنه بوزن او العاطفة وقيل بمد الههزة  
 وضم الواو (قوله وردوه) بفتح الدال المهمله أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما في الدمايني  
 وزكريا (قوله للربع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهمله وهو الفصـ بل دمايني (قوله  
 وعوه) بعين مهمله فواو سا كنة فهاء مكسورة اه دمايني والعين مفتوحة على ما ذكره البعض  
 (قوله وبس) بضم الباء وثلاث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدربه  
 الدمايني (قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو سا كنة فثناة فوقية مفتوحة اه دمايني وفي  
 القاموس في فصل الجيم من باب التاء فوقية ان جوت مثلثة الا آخر دعاء للابل الى الماء وصنيعه  
 يفيد ان الجيم مفتوحة وكذا ضبطت بالقلم بالفتح في نسخة الصحيحة (قوله وجي) بجيم مكسورة فههزة  
 سا كنة اه دمايني واما حى بكسر الحاء المهمله وسكون الههزة فدعاء للجمار الى الماء كما في  
 القاموس (قوله للابل الموردة) اى لدعائها لتشرب زكريا (قوله وتو) بمثناة فوقية مضمومة فههزة  
 سا كنة وتأمثناة فوقية مفتوحة فههزة سا كنة دمايني (قوله المنزى) اى على الاناث (قوله ونخ)  
 بكسر النون واسكان الحاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا وضبطه بعضهم بفتح النون وصدربه  
 الدمايني (قوله المناخ) اى الذي تراد اناخته زكريا (قوله وهدع) بكسر الهاء وفتح الدال واسكان  
 العين المهمله اه دمايني وزاد في القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة)  
 اى التي يراد تسكينها من نفاها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهمله وسكون الههزة وتشؤ بمثناة  
 فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فههزة سا كنة اه دمايني وزاد زكريا جواز فتح الشين

وهج وحل للناقصة واس  
 وهس وهج وقاع للغنم وهجا  
 وهج للكب وسع للضأن  
 ووح للبقرة وعز وعيز للغنم  
 وحر للجمار وجاه للسمع  
 وامادعاء كاء وللروس  
 ودوه للربع وعوه للبعش  
 وبس للغنم وجوت وحي  
 للابل الموردة وتوتأ  
 للتيس المنزى ونخ مخففا  
 ومشدد للبعير المناخ  
 وهدع لصغار الابل  
 المسكنة وسأ وتشؤ للجمار  
 الموردة

(قوله بالسكون مشددة لا  
 معنى له اه)



ودج للدجاج وقوس  
 للكعب والنوع الثاني  
 كغاق للغراب وماء بالامالة  
 للظبية وشيب لشرب  
 الابل وعيط للمتلاعبين  
 وطبخ للضاحك وطاق  
 للضرب وطق لوقع الحجارة  
 وقب لوقع السيف وخاب  
 باق للسكران وقاش ماش  
 للقماش تنبيهه قوله  
 من مشبه اسم الفعل كذا  
 عبر به ايضا في الكافية ولم  
 يذكر في شرحها ما احتريز  
 به عنه قال ابن هشام في  
 التوضيح وهو احتراز من  
 من نحو قوله  
 يادارمية بالعلماء فالسند  
 وقوله  
 ألا أيها الليل الطويل الا  
 انجلي  
 اه (والزم بنا النوعين  
 فهو قد وجب) يحتمل أن  
 يريد بالنوعين أسماء  
 الأفعال والاصوات وهو  
 ما صرح به في شرح الكافية  
 ويحتمل أن يريد نوعي  
 الاصوات وهو أولى لانه  
 قد تقدم الكلام على  
 أسماء الأفعال في أول الكتاب  
 وعلة بناء الاصوات  
 مشابهة الحروف المهملة  
 في أنها لاعامة ولا معمولة  
 فهي أحق بالبناء من أسماء  
 الأفعال تنبيهه هذه  
 الاصوات لا ضمير فيها  
 بخلاف أسماء الأفعال فهي  
 من قبيل المفردات  
 وأسماء الأفعال من قبيل  
 المركبات

(قوله ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين  
 المهملة اه دماميني وزكريا (قوله كغاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اه جمع وقوله للغراب  
 أي الحكاية صوته (قوله وماء بالامالة) قال الرضي ان ميمه مماله وهمزته مكسورة أو ساكنه بعد  
 الالف زكريا (قوله للظبية) أي الحكاية صوتها اذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين  
 المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما في زكريا وقوله لشرب الابل أي الحكاية صوت شربها  
 (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فشناء تحتية ساكنه فطاء مهملة مكسورة اه دماميني زاد  
 زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أي الحكاية أصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا أخذ  
 الناس العياط كما في الدماميني (قوله وطبخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة  
 أو فتحها كما في زكريا وقوله للضاحك أي الحكاية صوت ضحكك قال الدماميني أفرد لان الضحك يأتي  
 من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة وألف فقاق  
 مكسورة وقوله للضرب أي للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة  
 فقاق ساكنه وقب بقاء مفتوحة فوحدة ساكنه وخاب باق بكسر القاف فيهما وأول الأول خاء  
 معجمة قبل ألف وأول الثاني باء موحدة قبل ألف اه دماميني وخاب باق اسمان جعلوا اسمًا واحدًا  
 وبنوا على الكسر وكذا قاش ماش اه زكريا وقوله للسكران أي للصوت الحادث من اصطكاك  
 الاجرام عند السكران كما في الدماميني (قوله وقاش ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما في  
 الدماميني وقوله للقماش قال زكريا أي لصوته اذا طوى اه هكذا ينبغي التكلم على هذه الالفاظ  
 التي ساقها الشارح وبه يعلم ماني تكلم البعض عليها من التصدير في بعضها والخطا في بعضها والله  
 الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارمية الخ) فان قوله يادارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم  
 يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكنه غير مكتمل به ولهذا احتاج الى قوله الخ وكذلك أيها  
 الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكنه غير مكتمل به ولهذا احتاج الى قوله انجلي  
 كذا في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكتب في بدليل أن حقيقته النداء كلام  
 اصطلاحى أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكتمل به في أداء المعنى  
 المقصود للمتكلم وان كان كلاما تاما عند الحاجة (قوله يادارمية الخ) تمامه

• أقوت وطال عليها السالف الامد والعلماء ما ارتفع من الارض وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند  
 فيه أي يصعد وأقوت خلت والسالف الماضي والامد الدهر والفاء بمعنى الواو عيني وتصريح وفي  
 القاموس السند محرركة ما قبلها من الجبل وعلا عن السطح اه وهو واضح (قوله ألا أيها الخ) تمامه  
 • بصبح وما الاصباح منبأ بمثل • أي ليس الاصباح أمثل منبأ لاني أقاسي فيه أيضا الهموم وهذا  
 قاله بعد تنبيهه والاول في حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال العزى وهو تميم لجمعة الاستغناء عنه  
 بقوله والزم اه وقال سم قد يقال الامر بلازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بلازمة الجائر  
 وحينئذ فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعي الاصوات) أي ما خوطب  
 به ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله في أول الكتاب) أي في قوله وكتيابة عن الفعل الخ قال سم قد  
 يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الامر أنه أدخلها في قوله وكتيابة عن الفعل الخ فيجوز أن يريد  
 ههنا دفع توهم عدم ارادتها هناك (قوله فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال) أي لان علة بناء أسماء  
 الأفعال مشابهة للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الاصوات وهو  
 كونها لاعامة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف اذ لا يوجد في غير نوعه الا في أسماء الاصوات  
 فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الاصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه  
 الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل



والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الاصوات فتكون مشابهة  
 أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الاصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الأول به (قوله قد  
 يعرب بعض الاصوات) أي وجوبا كما في الدماميني وقوله لوقوعه موقع متمكن أي بان تخرج عن  
 معانيها الأصلية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن الذي وقعت موقعه فان خاق باق في البيت غير  
 مستعمل في معناه الأصلي لانهم يحل به صوت الجاع بل استعمل في معنى اسم متمكن وهو الفرج  
 وترك الشارح ذكر جواز اعرابها وبنائها فيما اذا أريد لفظها كما في قوله «وأي جواد لا يقال له هلا»  
 (قوله اذلتني) بكسر اللام بمعنى شعر رأسي (قوله تداعين) أي الابل باسم الشيب أي جسمي اسم هو  
 الشيب أي بالصوت المعهود أي دغا بعضهم بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل في نفس  
 الصوت لا يحكى به الصوت وقوله في مثل أي حوض ماء مثل أي متكسر وقوله من بصره وسلام  
 بكسر السين المهملة هم انواع من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس في باب الرءاء الصرة  
 بلد معروف إلى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفي باب الميم السلة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب  
 (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أي لا يرفعه قال في القاموس نعشه الله كنعته رفعه كنعشه  
 ونعشه اه ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الطيب وقوله يخونه بضم  
 التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره فون أي يتعهده قال في القاموس خونه تعهده  
 كخونه اه وقوله دواع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر محذوف والمبغوم بالوحدة فالعين المعجمة من  
 البغم وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرف الطيب الاسماعه أمه التي تتعهده تقول عند تعهدها له  
 ما

﴿فوننا التوكيد﴾

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص سم (قوله بنونين) أي بكل منهما سم أي على انفراد (قوله  
 ضرورة) أي وسهلهما شبه الوصف بالفعل (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كابدال الخفيفة الأثاقفا  
 في نحو وليكونا وحذفها في نحو لا تخين الفقير وهما ممنوعان في الثقيلة وكقوع الشديدة بعد الالف  
 وهو ممنوع في الخفيفة وعورض التعليل بان الفرع قد يختص بأحكام ليست في الأصل كما في أن  
 المفتوحة قائمها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها تصرح مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقيلة)  
 لاختصاصها من هاولان التأكيد في الثقيلة ابلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة  
 والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالأصل والثقيلة أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أي من  
 التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالباً وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من  
 الصاغرين فان امر آة العزير كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاغراً لانها كانت تقع حبسه  
 في بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت (قوله يؤكدان افعال) أي جوازا كما سيأتي (قوله أي فعل  
 الامر) قال البعض تبعاً لشيخنا الأولى فعل الطلب يشمل الدعاء اه ويدفع بان المراد فعل الامر  
 الاصطلاحي وهو يشمل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الامر مع  
 أنه سيدكره المصنف ولا ينافي كون المراد فعل الامر ما ذكره وقوله ومثله الدعاء لامكان جملة على  
 الاستخدام بان يجعل الضمير ناد على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل  
 للدعاء أو على جعل الضمير ناد على امر بن زيد الاعلى فعل الامر فتأمل (قوله مطلقاً) أي من غير  
 شرط لانه مستقبل دائماً اه تصریح ويرشد الى تفسير الاطلاق بذلك قوله بعد أي المضارع  
 بالشرط الا تقي فهو أحسن من قول البعض أي سواء كان على زنة افعال أو غيرها كأن فعل واقتعل  
 (قوله فأنزلن سكينه علينا) تمامه وثبت الاقدام ان لا قينا وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم  
 الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الا تقي) هو قوله آتينا اذا طلب الخ (قوله ولا يؤكدان الماضي)  
 لانهما يتخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك بنا في الماضي اه تصریح (قوله مطلقاً) أي ولو كان



كونه (آتيا \* ذاطلب)  
بأن يأتي أمر نحو ليقوم  
زيد أو نهي نحو ولا تحسبن  
الله عافلا أو عرضا نحو ألا  
تزلن عندنا أو تحضينا  
كقوله هلا تخن بوعد غير  
مختلفة. كما عهدت في أيام  
ذي سلم. أو غنيا كقوله  
فليتك يوم الملتقى ترينني  
لكي تعلمي أني امرؤ بك  
هائم أو استفهما كقوله  
وهل يعنى ارتيادى البلا  
دمن حذر الموت أن يأتي  
وقوله. أفبعد كندة تمدحن  
قبيلًا. وقوله. فأقبل على  
رهطى ورهطى نبتحت  
مساعينا حتى زرى كيف  
نفعلا. أو دعاء كقوله  
لا يبعدن قومي الذين همو  
سم العداة وآفة الجزر  
النازلون بكل معتك  
والطيبون معاقد الأزر  
(أو آتيا) شرطًا ما تاليا  
أما في موضع النصب  
مفعول به لتاليا أي شرطًا  
تابعان الشرطية المؤكدة  
بما نحو واما تخافن فاما  
تذهبن فامارتين واحترز  
من الواقع شرطًا بغير اما  
فان تو كيدته قليل كما  
سيأتي (أو آتيا) مثبتاني  
جواب (قسم مستقبل)  
غير مفصول من لامة بفاصل  
نحو وتالله لا كيدن  
أصنامكم وقوله فن يث  
لم يثأر بأعراض قومه  
\* فاني ورب الراقصات  
لا تأرا. ولا يجوز تو كيدته  
بـ. ما ان كان منفيًا نحو  
تالله فتؤنذ كربوسف اذا التقدير لا تفتؤن وأما قوله تالله لا يحمدن المره محتجبا. فعل الكرام ولو فاق الورى حسباه ما يحمبه

ذلك الماضي بمعنى المستقبل طرد اللباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رحمت متيما من تبه  
الحب أي استعبده وذلكه وتعامه. لولا ان لم يث للصباية جانحا. أي ما تلا والصباية رقة الشوق (قوله  
فضرورة شاذة) أي ليس للمولدين ارتكابها في شعرهم وكذا أفائل الخ وان أوهم صنيعه خلافه  
(قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق في الاستقبال اه سم وقال الدماميني  
سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الامر (قوله آتيا ذاطلب الخ) عبارة التوضيح وأما  
المضارع فله حالات أي خمس احدها أن يكون تو كيدته هما و اجاب وذلك اذا كان مثبتا مستقبل  
جواب القسم غير مفصول من لامة بفاصل نحو وتالله لا كيدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون  
قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرط لان المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون  
كثيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله عافلا ثم قال والرابعة أن يكون قليلا  
وذلك اذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم  
وبعد أداة جزاء غير اما اه قال شيخنا وينبغي أن تزداد سادسة وهي امتناع التوكيد كالمضارع  
المنفي الواقع جواب القسم نحو وتالله لا تفعل كذا والمضارع الحالى نحو وتالله ليقوم زيد الات  
والمضارع المفصول من لام القسم كما سبذ كره الشارح قال في النكت أو رد على الناظم نحو قولك  
للعاطس يرتك الله وقوله تعالى والمطلقات يتر بصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه  
يصدق عليه أنه يفعل آتيا ذاطلب ولا يجوز تو كيدته فلو قال يفعل المقترن بنهي أو استفهام الخ  
لسكان أولى اه ويحاجب بأن الانسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة  
لانها من الجمل الخبرية المستعملة في الانشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذاطلب  
بداة كلام الامر ولا الناهية والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذاطلب حال من ضمير آتيا  
(قوله هلا تخن) أصله تمنين فلما أكد بالنون حذف نون الرفع تخفيفا فالتقى سا كان الياء والنون  
فحذفت الياء وذى سلم موضع بالحجاز اه زكريا وغيره مختلفة حال من الياء المحذوفة (قوله ترينني) فيه  
الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترينين نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة فصارت ترينين  
فحذفت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف لتقاء السا كنين فصارت ترين فلما أكد بالنون  
حذفت نون الرفع لتوالي الامثال وكسرت الياء للتخلص من السا كنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها  
فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصارت ترينني ويوم ظرف لغو متعلق بترينني (قوله أو استفهما)  
أي يجمع أدوات اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل اه دماميني ولذا عدد  
الشارح الامثلة (قوله وهل يعنى ارتيادى البلاد) أي طوافي بها ومن حذر الموت تعديل لارتيادي  
وقوله أن يأتي أي من آتيانه متعلق بيمعنى (قوله أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم  
قبيلة وقبيلًا ترخيم قبيلة للضرورة اه تصریح وقال زكريا قبيلًا أي جماعة ثلاثة فاكتر اه قال  
أرباب الحواشي وهو أولى لانه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة (قوله فأقبل الخ) الشاهد في نفعلا  
حيث أكد بالنون الخفيفة لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقف ونبتحت مساعينا جواب  
الامر أي نفتش عن ما ترنا أفاده زكريا (قوله لا يبعدن) أي لا يهلكن وتقدم الكلام على  
البيت في النعت (قوله اما في موضع النصب الخ) ويصح أن يكون اما بدلا من شرطًا و شرطًا  
مفعول تاليا والمعنى تاليا شرطًا اما و شرطًا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى  
فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أي الزائدة (قوله فامارتين) تقدم تصريفه لكن نون الرفع  
حذفت هنا للجواز وشذبت وتما في قراءة من قرأ ترين بيا سا كنية بعد هان نون الرفع على حذف قوله  
لم يوفون بالحجاز كما في المعنى (قوله فان تو كيدته قليل) عبر في التوضيح باقل كما مر (قوله فن يثأر  
بأعراض قومه) أي لم يتصرها وهو بسكون المثناة وفتح الهمزة والاعراض جمع عرض وهو



فشاذا وضرورة أو كان حالا كقراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيامة وقوله عينا لا بغض كل امرئ \* ينخرف قولوا ولا يفعل وقوله  
لئن نك قد ضاقت عليكم بيوتكم \* لعلم ربي أن بيتي واسع أو كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم أو قلمت لاني الله تحشرون ونحو  
ولسوف يعطيك ربك فترضى \* تنبيهان \* الأول التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه في التسهيل وهو  
مذهب البصريين فلا بد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما ما قدر قبل (١٥٥) حرف النون فاذا قلت والله يقوم زيد كان

المعنى نفي القيام عنه  
وأجاز الكوفيون تعاقبهما  
وقد ورد في الشعر وحكى  
سيبويه والله لا ضربه  
وأما التوكيد بعد انطلب  
فليس بواجب اتفاقا  
واختلفوا فيه بعدما ذهب  
سيبويه أنه ليس بلازم  
ولكنه أحسن ولهذا لم  
يقع في القرآن الا كذلك  
واليه ذهب الفارسي  
وأكثر المتأخرين وهو  
الصحيح وقد كثرت في الشعر  
مجيئه غير مؤكدا من  
ذلك قوله \* يا صاح اما تجلني  
غير ذي جدوة \* فما  
التخلي عن الخلان من شبي  
وقوله \* فاماتر بني وليمة  
فان الحوادث أودى بها  
وقوله \* فاماتر بني كابتة  
الرميل ضاحيا \* على  
رقه أحنى ولا أتعدل \*  
وذهب المبرد والزجاج الى  
لزوم النون بعدما وزعما  
أن حذفها ضرورة \* الثاني  
منع البصريون نحو والله  
ليفعل زيدا لأن استغناء  
عنه بالجملة الاسمية  
المصدرية بالمؤكدا كقولك  
والله ان زيد يفعل الآن  
وأجاز الكوفيون ويشهد  
لهم ما تقدم من قراءة ابن

ما يحججه الانسان من أن يعاب فيه وأراد بالاقصات ابل الجميع التي تهز أطرافها في مشيها كأنها  
ترقص والشاهد في لا تارا فانه أكده بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقوف أفاده زكريا (قوله  
أو كان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لا يفعل الآن كما سبأتني في  
التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بانها على اضمار مبتدأ (قوله عينا لا بغض) مضارع من باب  
نصر وأما بغض ببغض بالضم فغلة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله ينخرف قول الخ أي زين قوله  
بالوعد ولا يفعل ما بعده (قوله أو كان مفصولا من اللام) أي بمعموله كالمثال الاول أو ينخرف  
تنفيس كالمثال الثاني أو بقدر نحو والله لقد يقوم زيد كافي سم (قوله التوكيد في هذا النوع) أي الواقع  
في جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يؤكد الفعل بامر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما  
يتصل به وهو النون بعد صلاحية له جامي (قوله قدر قبل) وفي بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى نفي  
القيام عنه) به أخذ الخفية فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم جنب بالصوم والذي يقتضيه بناء  
الايمان على العرف الحث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أي  
اللام والنون فيكتفي باحدهما (قوله غير ذي جدوة) بكسر الجيم أي سعة في المال (قوله فاماتر بني  
الخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فعنى أودى بها أهلكها وانما لم  
يقول أودت بها ليوافق تاسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متصلا قبل حرف الروي  
زكريا (قوله كابتة الرمل) يعني الناقه ضاحيا يعني ملايقا لحر الشمس على رقة بعنى مع رقة جلد قديمي  
(قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيدا الآن) أي من كل جواب قسم مضارع حال مثبت ويظهر  
في أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لا بد من اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع  
فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لا قسم) ومن  
منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدأ أي لا ناقسم اه زكريا قال الدماميني  
والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافي القسم كما اعترف به  
البصريون في الجملة الاسمية اه وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى  
يرد عليهم أنه لا ينافي الحال كما قالوا به في الجملة الاسمية بل انه لا بد عندهم من اجتماع اللام والنون  
والنون لا تاتي هنالما فانها الحال كما قدمناه فعلم ما في كلام البعض (قوله التي لم تسبق بان) سواء  
سبقت باداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفي أمر أنت به بصير نصريح  
(قوله ويجهد ما تبليغن) تقوله لمن حملته فعلا فإياه أي لا بد لك من فعله مع مشقة تصریح (قوله اذامات  
الخ) المعنى اذامات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله وقوله ومن عضه الخ قال الشارح في  
شرحه على التوضيح العضه بالياء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والياء عوض من  
الهاء الاصلية كافي شفة والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها قاله الجوهري اه (قوله قليلا  
به) أي جدا قليلا وضمير به لله مال في بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أي بالنسبة لما تقدم  
وفي نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي جمع فيها  
زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعني بعد عين وجهه وحيث ومثني

كثير لا قسم والبيتين اه (وقل) التوكيد (بعدها) الزائدة التي لم تسبق بان من ذلك قولهم بعين ما أرينك ويجهد ما تبليغن وحيثما  
تكونن آتت متى ما تعدن أفعد وقوله \* اذامات منهم ميت سرق ابنه \* ومن عضه ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحده ذلك وارث  
تنبيهان \* الأول مراد الناظم أن التوكيد بعدما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به في غير هذا  
المكاتب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع



أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعد ما معاملة بعد اللام نص على ذلك سيويوه كما حكاه في شرح الكافية . الثاني كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح في الكافية بأن التوكيد بعد ما شاذ وعمل ذلك بأن الفعل بعد ما ماضى المعنى ونص بعضهم على أن الحاق النون بعد ما ضرورة وظاهر كلامه ( ١٥٦ ) في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيويوه فإنه حكى ربما

يقول ذلك ومنه قوله  
ربما أوفيت في علم  
ترفعن ثوبى شمالات اه  
( ولم ) أى وقل التوكيد  
بعلم كقوله  
يحسبه الجاهل ما لم يعلم  
شيخنا على كرسية معهما  
تنبية نص سيويوه على  
أنه ضرورة لان الفعل  
بعدها ماضى المعنى كالواقع  
بعدها قال فى شرح  
الكافية وهو بعد ربما  
أحسن ( و بعد لا ) أى  
وقل التوكيد بعد لا النافية  
قال فى شرح الكافية وقد  
يؤكد باحدى النونين  
المضارع المنفى بالاشبهها  
بالنهي كقوله تعالى واتقوا  
فنته لا تصيبن الذين ظلموا  
منكم خاصة وقد زعم قوم  
أن هذا نهى وليس بصحيح  
ومثله قول الشاعر  
فلا الجارة الدنيا بها تخمينها  
ولا الضيف فيها أن أخ  
محول الا أن توكيد  
تصيبن أحسن لا اتصاله  
بلا فهو بذلك أشبه بالنهى  
كقوله تعالى لا يفتننكم  
الشيطان بخلاف قول  
الشاعر فإنه غير متصل بلا  
فبعده شبهه بالنهى ومع ذلك  
فقد سوغت لا توكيده وان  
كانت منفصلة فتوكيد  
تصيبن لا اتصاله أحق  
وأولى هذا كلامه بحروفه

وعضة وقلد لا فى التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندى فى اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز  
متى تفقد أفعلا فتأمل وانما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الابهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال  
الابهام سبق قلم ( قوله أشبهت ) أى فى اللزوم وأما قول شيخنا فى التوكيد فيرد عليه أن المشابهة  
فى التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها ( قوله معاملة بعد اللام )  
أى فى مطاق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصر بين وبعد ما هذه قليل ( قوله  
ماضى المعنى ) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالباً فلا  
يرد ربما يورد الذين كفروا لو كانوا مسلمين ( قوله وظاهر كلامه فى التسهيل الخ ) يصح عشيته على أنه  
قليل وعلى أنه شاذ ( قوله ربما أوفيت الخ ) أى نزلت والعلم الجبل وفى معنى على والشاهد فى ترفعن  
وفاعله شمالات جمع شمال ربح من ناحية القطب زكريا ( قوله أى وقل التوكيد بعد لا ) القلة  
بالنسبة الى التوكيد بعد لم معنى التدوير كما فى ابن الناظم وغيره ( قوله يحسبه ) أى الجبل الذى عمه  
الخصب وحفه النبات والشاهد فى ما لم يعلم اه عني وهذا ما نقله السيوطى فى شرح شواهد المعنى  
عن الاعلم ثم قال وقال ابن هشام اللغوى ليس كذلك وانما شبهه اللبن فى القعب أى لما عليه من  
الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسى وما قبله من الابيات يدل على ذلك اه ( قوله كالواقع بعد  
ربما ) أى فى أنه ماضى المعنى ( قوله وهو بعد ربما أحسن ) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لان لم تقلب  
المضارع الى المضى أبداً بخلاف ربما فإنها قد تدخل على المستقبل كما فى ربما يورد الذين كفروا لو كانوا  
مسلمين اه ويحتمل أن الاحسنه لوجود ما الزائدة التى يؤكدها كثيراً فى غير ربما ( قوله  
وبعد لا ) لم يحتمل لتقيدها بالنافية لانه قد علم من قوله ما طلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية تكثرت  
( قوله وليس بصحيح ) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنه والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم أى  
والاصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لانهية ( قوله فلا الجارة الدنيا ) أى القرية  
لها أى الجارة محبوبة وتلخيصها خبر الجارة ان الغيت لا وخبر لان أعامت عمل ليس من لحيشه ألقاه  
اذلمته وفيها معنى عنها والضمير الجارة وتقدير محجز البيت ولا الضيف محمول عنها ان أخ أى نزل  
وجزة بالجيم والزاي نقله شيخنا وقوله وخبر لان أعامت عمل ليس أى بناء على القول بجواز عملها فى  
المعرفة والذى فى المعنى هم بالباء بدل اللام وعليه فالبااء ظرفية والضمير المحرور بها عائداً الى أرض  
المحبوبة وكذا الضمير فى فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدماميسى ( قوله ما اختاره الناظم )  
أى من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة ( قوله على المنع ) أى منع التوكيد بالنون بعد لا النافية  
الافى الضرورة ( قوله بقول محذوف هو صفة فتنه ) والتقدير واتقوا فتنه مقولاً فيها لا تصيبن الخ  
أى وفى لا تصيبن الخ تحويل النهى الآتى بيانه فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل الفتنه منزلة  
العاقل الذى ينهى فلا تحويل ( قوله فأخرج النهى عن اسناده للفتنه ) يعنى أن النهى وان كان  
باعتبار القصد الاصلى عن تعرض المخاطبين للظلم فتصبيهم الفتنه خاصة والاصل لا تعرضوا للظلم  
فتصبيكم الفتنه خاصة ولكنه حول فى العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة  
المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة المذكور تنبيهاً على أنهم ان تعرضوا كانوا  
ظالمين فقول الشارح أخرج أى حول وقوله عن اسناده أى ايقاعه وصلته محذوف أى اسناده  
للتعرض للظلم وقوله للفتنه متعلق بأخرج واللام بمعنى الى مع حذف أى الى اسناده لاصابة الفتنه

تنبيهان الأول ما اختاره الناظم وهو ما اختاره ابن جنى والجمه ور على المنع ولهم فى الآية تأويلات  
فقيل لانهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنه فتكون نظيره جازاً بمدق هل رأيت الذئب قط وقيل لانهية وتم الكلام  
عند قوله فتنه ثم ابتدأ نهى الظلمة عن التعرض للظلم فتصبيهم الفتنه خاصة فأخرج النهى عن اسناده للفتنه فهو نهى محمول



كما قالوا لا أرى نيك ههنا وهذا يخرج الزجاج والمبرد والفراء وقال الاخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم  
والجمله موجبه والاصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لان الاشباع بابه الشعر وقيل جواب  
قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله (١٥٧) ناله لا يحمدن المرء محتجبا فعل الكرام وقال الفراء

الجمله جواب الامر نحو  
قولك انزل عن الدابة  
لا تطرحنك ولا نافية ومن  
منع النون بعد لا النافية  
منع انزل عن الدابة  
لا تطرحنك الثاني اذا قلنا  
بما رآه الناظم فهل يطرد  
التوكيد بعد لا كلامه  
يشعر بالاطراد مطلقا لكن  
نص غيره على انه بعد  
المفصولة ضرورة (وغير  
أما من طوالب الجزاء) أى  
وقل بعد غيرا ما الشرطية  
من طوالب الجزاء  
وذلك يشمل ان المجردة  
عن ما وغيرها ويشمل  
الشرط والجزاء فمن توكيد  
الشرط بعد غيرا ما قوله  
من يتحقق منهم فليس بأب  
ومن توكيد الجزاء قوله  
فهما تشاؤمه فزارة تعطكم  
ومهما تشاؤمه فزارة تمنعا  
وقوله  
بتم ثبات الخيزراني في الوعى  
حديثا متى ما يأتك الخبر  
ينفعا  
وتنبيهان الأول مقتضى  
كلامه أن ذلك جائز في  
الاختيار وبه صرح في  
التسهيل فقال وقد تلحق  
جواب الشرط اختيارا  
وذهب غيره الى أن دخولها  
في غير شرط اما وجواب

أى تنزيلا للمسبب منزلة السبب وعلى هذا فلا إصابة خاصة بالمتعرضين لان مفعول الإصابة هو فاعل  
التعرض بخلاف الوجه الاول ومن في منكم على هذا البيان الجنس لا للتبعض لئلا ينقسم المتعرضون  
للظلم الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الاول فمن عليه للتبعض (قوله كما قالوا لا أرى نيك)  
هو نهي محمول عن اسناده للمخاطب الى اسناده للمتكلم والاصل لا تأت فقول النهي عن الاتيان  
الذى هو سبب لرؤيته الى المسبب الذى هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) أى فلا دعائه  
لانا نافية وحينئذ فهى انشائية فلا تكون صفة فتنه فلا بد من تقدير القول أو الوقف على فتنه ولا يخفى  
أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه انما يأتي اذا كان هذا الكلام  
مقولا على لسان بعض الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندى شديد الضعف فتأمل (قوله  
وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا فى التأويلات المذكورة لانها  
على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اه وقد يدفع بحمل انكارهم مجيى التوكيد  
بعد النفي بلا على النفي الذى ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا سماعه فى النهي الذى هو جواب قسم  
(قوله تشبيها بالموجب) أى بالجواب الموجب أى فى التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الامر)  
يعنى اتقوا ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى حينئذ ان تقوها لا تصيب الظالم  
خاصة وقوله ان التقدير ان أصابكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس  
الامر لا من جنس الجواب ألا ترى أنك تقدر فى اثنى أكرمك ان تأتى أكرمك اه معنى وأجاب  
التفتازانى بأنه على رأى من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الامر ولا موافقا  
له نفيًا وانما نافية صغرى فى الآيه تقدير ان لم تقوها وتقدير ان أصابكم كذا فى الشئى (قوله مطلقا) أى  
سواء كانت لا مفصولة من المضارع بفاصل كفى قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به  
(قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذى فى المعنى أنه بعد المفصولة والموصولة سماعيا (قوله وذلك  
يشمل الخ) أى قولنا وقل بعد غيرا ما الشرطية لكن محط شمول ان وغيرها قوله غيرا ما محط شمول  
الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب عطف على ان (قوله والجزاء) أى جزاء غيرا ما  
من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء اما ويمكن أن يعنى فى الجزاء بناء على أن جزاء اما  
داخل فى كلام المصنف بمفهوم الموافقة الاولى فاعرفه (قوله من يتحقق) بالبناء للمجهول أى  
يوجدن يقال ثقفته من باب فهم أى وجدته والايب الراجع وتوهم البعض أن يتحقق مبنى للفاعل  
بمعنى يوجدن فقال يتحقق مضارع ثقف من باب علم يعلم أى يوجدن اه وهو خطأ واضح ثم رأيت فى  
نسخة صحيحة من العيني ونسخة صحيحة من ابن الناظم ثقفن بناء الخطاب مبنى للفاعل فيكون بمعنى  
تجدن وهو واضح (قوله فهما تشاؤم الخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشاؤم (قوله حديثا) أى  
حدث حديثا أى قل ذلك جهارا فانه مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله مطاقا أى  
سواء كان جواب اما أو جواب غيرها (قوله الثانى جاء) أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى فمع كونه  
فى غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله فى غير ما ذكر) أى غير المواضع السبعة  
(قوله ليت شعري) أى علمى أى ليتنى أعلم والضمير فى قريبوها الصحيفة الاعمال (قوله وأشد من هذا  
توكيد أفعال فى التعجب) أى لانه ماض معنى (قوله ومستبدل من بعد عضي صريحة) قال الشئى

الشرط مطلقا ضرورة • الثانى جاء توكيد المضارع فى غير ما ذكر وهو فى غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله  
ليت شعري وأشعرن اذا ما قريبوها منشورة ودعيت وأشد من هذا توكيد أفعال فى التعجب كقوله ومستبدل من بعد عضي صريحة •  
فأخبره من طول فقر وأحريا (قوله ومستبدل من بعد عضي) بالعين المهملة وبعد الصاداء موحدة هذا اللفظ على شهرته بين أهل  
العلم لم يوجد فى القاموس وانما الذى فيه فى فصل العين المججمة من باب المعمل غضبا كسملى مائة من الابل اه نصر الهورينى



وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معني واُشـد من هذا قوله أفان لن أحضر والشهودا (وآخر المؤ كدافتح) لما عرفت أول  
الكتاب أنه تركب مع هاتركيب خمسة عشر ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كبرزا) إذا أصله ابرزن بالنون الخفيفة قابدت ألفاني  
الوقف كإسياتي واضرن أو معتلا (١٥٨) نحو اخشين وارمين واغزون أمرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين

هذه لغة جميع العرب  
سوى فزارة فانها تحذف  
آخر الفعل اذا كان ياء  
تلى كسرة نحو ترمين فتقول  
هل ترمين يازيد ومنه قوله  
• ولا تناسن بعدى الهتم  
والجزعا • هذا اذا كان  
الفعل مسندا للغير الالف  
والواو والياء فان كان  
مسندا اليهن فحكمه  
ما أشار اليه بقوله

(واشككه قبل مضميرين  
بما • جانس) أي بما  
جانس ذلك المضمير (من  
تحرك قد علما) فيجانس  
الالف الفتح والواو الضم  
والياء الكسر (والمضمير)  
المسند اليه الفعل  
(احذفنه) لاجل التقاء  
الساكنين مبقيا حركته  
دالة عليه (الالف)  
أبقها لخصتها تقول يا قوم  
هل تضربن بضم الباء  
وياهنده هل تضربن  
بكسرها فاصل يا قوم هل  
تضربن هل تضربون  
حذفت نون الرفع لكثرة  
الامثال فصار تضربون  
حذفت الواو لالتقاء  
الساكنين وأصل ياهند  
هل تضربن هل تضربين  
فعل به ما ذكره تقول  
يازيدان هل تضربان

ضبي معرفة لا تنون ولا تدخلها أل وهي مائة من الابل وصريمة تصغير صرمة بالكسر وهي  
القطعة من الابل نحو الثلاثين وأخرى بجاء مهملة فراء فتحسية (قوله من تشبيه لفظ) وهو أفعال  
في التمجيد بلفظ وهو أفعال في الأمر سم (قوله وآخر المؤ كدافتح) بيان لقاعدة وقوله واشككه الى  
آخر البيت استثناء منها (قوله فانها تحذف آخر الفعل الخ) الظاهر أن الفعل على هذه اللغة مبني  
على فتحة الياء المحذوفة (قوله هذا) أي ما ذكر من فتح آخر المؤ كد (قوله واشككه) أي حرك آخر  
المؤ كد حالة كون هذا الآخر قبل مضميرين بفتح اللام مخفف لين هذا هو المسموع والظاهر وان  
جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد متعلق بجانس غير  
ظاهر (قوله المسند اليه) قيده نظرا الى المتبادر من لفظ المضمير والافصح أن يراد بالمضمير ما يع  
الحرف المعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لغة أكو في البراغيث نحو هل يضربن الزيدون بضم  
الباء (قوله احذفنه لاجل التقاء الساكنين) أي لانه ليس على حده الجائزا إذ شرطه أن يكون  
الساكنان في كلمة وهذا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قال سم والصحيح الذي  
درج عليه الشارح فيما سيأتي عدم اشتراط كونهما في كلمة بتدليل نحو أتحتاجوني وعللة الحذف عند  
من لا يشترط ذلك استئصال الكلمة واستئصالها الواو أبق المضمير فان قلت المقضى للحذف على كلا  
القولين • وجود في اضربان فلم تحذف الالف قلت لما منع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الالف  
والمانع يغلب على المقضى فان قلت كسر النون يدفع اللبس قلت المقضى لكسر النون مشابها  
نون التثنية في الوقوع آخر بعد الالف فاذا ذهبت الالف ذهب مقتضى الكسر فان قلت كان ينبغي  
حينئذ حذف الالف في اضربان لعدم الالتباس قلت لو حذف لزال الغرض الذي أتى به لاجله وهو  
الفصل بين الامثال وما قدمناه من الخلاف في كون التقاء الساكنين فيما مر على حده أو لا إنما  
هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن  
الثاني (قوله لكثرة الامثال) أي الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنين ويجوز كما قدمناه أول الكتاب ثم  
ما ذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيما ذكره الآن يقال حذفت مع  
الخفيفة جلا على حذفها مع الثقيلة طردا اه سم وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضا في كلام  
زكريا (قوله هذا كله) أي ما ذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمير الا الالف (قوله هل  
تغزن وهل ترمين) أصل الاول قبل التوكيد بالنون تغزون استئقت الضمة على الواو الاولى  
حذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الواو  
لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلا عليها وأصل الثاني قبل التوكيد بالنون ترميون  
استئقت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى  
آخر ما تقدم وان شئت قلت استئقت الضمة على الياء حذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم  
قلت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله وياهند هل تغزن وهل  
ترمين بكسره) أصل الاول تغزون استئقت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو  
لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين  
وان شئت قلت استئقت الكسرة على الواو حذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلت

فأصل تضربان تضربان حذفت نون الرفع لما ذكره ولم تحذف الالف لخصتها ولئلا يلبس بفعل الواحد ولم تحرك ضمة  
لانها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعددها ليشبهها بنون التثنية في زيادتها آخر بعد ألف هذا كله اذا كان الفعل صحيحا  
فان كان معتلا نظرت ان كان بالواو والياء فكالصحيح تقول يا قوم هل تغزن وهل ترمين بضم ما قبل النون وياهند هل تغزن وهل  
ترمين بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزون وترمين فتبقى الالف فان قلت



ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى الواو والياء، للتوكيد فهو مساو للصحيح في التغيير الثامن عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيما ذكر بل له حكم آخر أشار اليه بقوله (وان يكن في آخر الفعل ألف فاجعله) أي الالف (منه) أي من الفعل (رافعا) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعا (غير اليا والواو) أي بان رفع الالف أو النون أو ضمير مستترا أو اسمها ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل أي اجعل الالف حينئذ ياء نحوهل تخشيان وترضيان يازيدان (١٥٩) وهل تخشيان وترضيان يازيدان

تخشين وترضين وهل يخشين  
ويرضين زيد والامر في  
ذلك كالمضارع (كاسعين  
سعبا) يازيدوكذا بقية  
الامثلة **تنبيه** انما  
وجب جعل الالف ياء لان  
كلامه في الفعل المؤكد  
بالنون وهو المضارع  
والامر ولا تكون الالف  
فيها الا منقلبة عن ياء غير  
مبدلة كيسى أو مبدلة من  
ياء والياء منقلبة عن واو  
كبرى لانها من الرضوان  
(واحدفه) أي الالف  
(من رافع هاتين) أي الياء  
والواو وتبقى الفتحة قبلهما  
دليلا عليه (وفي واو  
ويشكل مجانس قفي) أي  
تبع يعني أن الواو بعد  
حذف الالف تضم والياء  
تكسر وانما احتجج الى  
تحريكهما ولم يحدف الا ان  
قبلهما حركة غير مجانسة  
أعني فتحة الالف المحذوفة  
فلوح حذف ما يبق ما يدل  
عليهما (نحو خشين ياهند)  
وهل ترضين ياهند  
(بالكسر ويا قوم اخشون)  
وهل رضون (واضم)  
الواو (وقس) على ذلك

ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني ترمين استقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ما تقدم (قوله ليس هذا) أي المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أي اذ رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليه ما ثبت الآخر مفتوحا نحوهل نغزون يازيد وهل ترمين ياعمر (قوله وان كان بالالف) أي معتلا بالالف (قوله في آخر الفعل) فيه ظرفية الشيء في نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بان المراد بالآخر ما قبل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله منه) حال من الضمير في اجعله (قوله حال من الفعل) أي من ضمير الفعل أي من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحوهل تخشيان) نشعر على ترتيب اللف ومثل بفعلين إشارة الى أنه لا فرق بين كون الالف منقلبة عن ياء كخشى أو واو كبرى لانه من الرضوان (قوله والامر في ذلك كالمضارع) أي في التمثيل المذكور أي في غالبه والاف لامر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) أي عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شيء (قوله لانها من الرضوان) فأصل برضى رضو قلبت الواو ياء لمجازتها منقلب رفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألقا التحرك كها وانفتح ما قبلها وهذا ما يفيد كلام شارح ولعلمهم لم يقلبوا الواو من أول الامر ألقا ليكون في المضارع ما في الماضي من قلب الواو ياء فان أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحدفه أي الالف) انما لم يقلب ياء كما تقدم لانه لو قلب هنا ياء لاجتمع ياء في نحو خشين ياهند اذ كان يقال خشين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية الفاعل وكذا في نحوهل ترضين ياهند اذ كان يقال ترضين وكل ذلك تقييد ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء في نحوهل ترضين ياهند اجتماع واو ياء اذ كان يقال رضون وهو أيضا ثقيل وهذا سهو ومنها عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليلا عليه) أي الالف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم (قوله وفي واو ياء) من وضع الظاهر موضع المضمرة (قوله أعني فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحة ما قبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما اعلامة الخ) لم يذكر الياء لانها لا تكون الا ضميرا (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة وهو أربعة الاول ما ذكره في هذا البيت (قوله أي النون) صريح في أن خفيفة بالنصب على الطال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاربان في قوله شديدة أيضا (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وما عطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف باقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أي بالنظر الى أصل الخفيفة وهو السكون والافسياني أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرهما نعر روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أي غير طريقه الجائر لان الساكن الثاني غير

(مسوبا) **تنبيه** الاول أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو خشين ياهند فتقول اخشن وحكى القراء أنها لغة طيبي الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما اعلامة أي بان أسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أي النون (خفيفة بعد الالف) أي سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا اليها أو حرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث أو كانت التالفة لنون جماعه النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا لبونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لكن) تقع (شديدة وكسرها)



لالتقاء الساكنين (ألف) لانه على حده اذا الاول حرف لين والثاني مدغم وبعضه ما ذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم  
فدمر انهم تدويرا حكاه ابن جني ويمكن أن (١٦٠) يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعه ان سبيل الذين لا يعلمون

تنبيهان الاول ذكر  
الناظم أن من أجاز  
الخفيفة بعد الالف  
يكسر ها وحمل على ذلك  
القراءتين المذكورتين  
وظاهر كلام سيويه وبه  
صرح الفارسي في الخجة أن  
يونس يبيق النون ساكنة  
ونظر ذلك بقراءة نافع  
محيي. الثاني هل يجوز  
لحاق الخفيفة بعد الالف  
اذا كان بعدها ما مدغم فيه  
على مذهب البصريين  
نحو اضربان نعمان قال  
الشيخ أبو حيان نص  
بعضهم على المنع ويمكن  
أن يقال يجوز وقد صرح  
سيويه بمنع ذلك (والفازد  
قبلها) أي زد قبل نون  
التوكيد مؤكدا فعلا  
الى نون الاناث أسندا  
لثلاث نون الالمثال فتقول  
هل تضربن ان بانسوة  
بنون مشددة مكسورة  
وفي جواز الخفيفة الخلاف  
السابق كما تقدم ولا يجوز  
ترك الالف فلا تقول هل  
تضربن بانسوة (واحدف  
خفيفة ساكن ردف)  
أي تحذف النون الخفيفة  
وهي مرادة لاهرين  
الاول أن يلبها ساكن  
نحو اضرب الرجل تريد  
اضربن ومنه قوله  
لا تهين الفقير علك أن  
ترجع يوما والدهر قدرعه

مدغم (قوله لالتقاء الساكنين) قال ميم فيه نظر لان التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يربله  
اه وأجاب الاسقاطى بانه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين يعني  
أن النون المشددة ذات فونين أو لهما ساكنة والثانية محركة بالكسرة لا تلتقي ساكنة مع النون  
الاولى ويدل على أن هذا امر ادا شارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أي التقاء  
الساكنين بين الالف والنون على حده الخ أي لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون  
لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول زواله لان معناه لدفع التقاء  
الساكنين والثاني بقاءه قال شيخنا وما ذكره بعيد اذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى  
النونين لحركت الاولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين اه وعلل جماعة الكسرية مشابهمها فون  
المثنى وهو ما قدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) لتعليل لقوله تقع شديدة واعتراضه البعض بما  
علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم  
اشتراط كونها في كلمة كما هي بيانه (قوله ولا تتبعه ان) فالواو للعطف ولا للنهي وفون الرفع محذوفة  
بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو والحال ولا للنفي والموجودون الرفع اه تصرح  
وليس عن الآية الاولى جواب اه سندوبي (قوله بقراءة نافع محيي) وجهها الوصل بينه الوقف  
(قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطراف الاطلاق الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن  
الثاني مدغم فيه (قوله لثلاث نون الى الامثال) نظر الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف  
فعلل بهذا التعليل الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان  
اللازم بالنسبة اليها نونى مثلين فقط ولو نظر الى المذهبين لعل بقصد التخفيف كما عمل غيره وكلا  
المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أي بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أي  
على ما تقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أو سكونها (قوله واحدف خفيفة الخ) وانما لم تحرك  
عند ملاقاتها ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا في الاكثر لتقصها عنه في الفضل بكونها  
في الفعل وهو في الاسم فقصدوا بحذفها وابقائه محركا ظاهرا شرف الاسم بنشره ما يختص به على  
ما يختص بالفعل الذي هو دونه (قوله ساكن ردف) أي لها سواء تلت فحة كاضرب الرجل يا زيد أو  
ضمة كاضرب الرجل يا قوم أو كسرة كاضرب الرجل يا هندد ما ميني (قوله لا تهين الفقير) أصله  
لا تهين بحدف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا في مطالع السعد وما  
ذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله ويفعل آتيا اذا طلب وينقدح أن هذا الفعل  
معرب تقدير لان النون لم تدخل الابد استيقنا الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون  
الاناث اذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الاناث سابق على الجازم قاله شيخنا السيد والذي  
ذكره هو كغيره في باب اعراب الفعل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الاناث اذا  
دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا في باب المعرب والمبني وقوله علك أي لعلك وحمل لعل على  
عسى فقرن خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل في  
مستفعلن أو له الخرم بالراء بعد خبئه فصار فاعلن كما قاله الدماميني والشهني وبدل له بقية القصيدة  
ومنها بعد هذا البيت

وصل حبال البعيدان وصل الحسبل وأقص القريب ان قطعه

وارض من الدهر ما نالك به من قر عينا بعيشه نفعه

فقول العيني ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل باتيان

على  
لانها المالم تصلح للحركة عومت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين واذا وليها ساكن وهي بعد ألف على  
مذهب الجيزي فقال يونس انها تبدل همزة وتفتح



فتقول اضرباء الغلام واضرب بناء الغلام قال سيبويه وهذا لم نقله العرب والقياس اضرب الغلام واضرب الغلام يعني بحذف الالف والنون والثاني ان يوقف عليها تاليه ضمة أو كسرة والى ذلك أشار بقوله (وبعد غير فتحه اذا تقف) فتقول ياهولاء اخرجوا ياهذه اخرجي تريدا اخرجن واخرجن أما اذا وقعت بعد فتحه فسيأتي (واردد اذا حذفها في الوقف ما) أي الذي (من أجلها في الوصول كان عدما) فتقول في اضربن يا قوم واضربن ياهند اذا وقفت عليهما (١٦١) اضربوا واضربني برذوا والضمير ويائه كما مر وتقول في هل تصرين وهل

على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الالف يكسرها ويحذف بفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهركلام سيبويه أن من يلحقها بعد الالف يقيمها ساكنة اه سم وانظاهر الثاني لان سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهركلامه كما مر أن يونس يسكنها بسل جزم البعض بالثاني واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضرباء الغلام) أي يا زيدان واضرب بناء الغلام أي يانسوة (قوله والقياس) أي على ما اذا وليها ساكن ولم تكن بعد الالف (قوله بحذف الالف) قال شيخنا أي ألف التثنية من اضرباء الغلام والالف الفاصلة بين نون النسوة و نون التوكيد في اضربن الغلام وقوله والنون أي نون التوكيد الخفيفة في المثاليين اه والمتبادر من كلام الشارح حذف الالف لفظا وخطا حتى من المثال الاول وهو الموافق لما في النسخ والقياس اثباتها خطأ في المثال الاول كما لا يخفى على العارف (قوله واردد الخ) فان قلت لم رد المحذوف هنا في الوقف ولم يرد فيه في نحو هـ اذا قاض مع زوال العلة قلت رد فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا هو الفاعل كلة و ثم جزء كلة والاعتناء بالكلمة أم منه يميز نهار كريا والذي يظهر لي في معني كلام المصنف والشارح أنه اذا ورد عليك فعل مؤكدا سابقا بالنون الخفيفة لكونه في حال توكيده بها وصل بما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها وليس المراد أنه اذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها حتى رد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر لي أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لأنها تحذف في الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للاتبان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة (قوله في الوقف) تنازعه اردد وحذفها (قوله كما مر) أي في قوله فتقول ياهولاء اخرجوا ياهند اخرجي (قوله لزوال سبب الحذف) هو في النون اجتماع المثنيين وفي الواو والياء التقاء الساكنين دما ميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالالف نظر الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أي واقفا) ضعف بان مجيء المصدر حال اسماعى وضعف الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قلمي فالاولى كونه ظرفا بتقدير وقت (قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الإشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقلها ألفا بعد الفتح اه وهو وجيه (قوله كقول الخ) ان قلت لعل المحذوف في البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقبل الحذف والحل على ما ثبت حذفه اولى قاله في المعنى (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن وطارقها بدل من الهوموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بان مقارضة بين الحرفين دما ميني (قوله مطلقا) أي في المعتل والصحيح يدل على ما بعده لكن يلزم على الابدال في الصحيح ليس لانك اذا قلت اضربني في اضربن التيسيت الياء المبسطة من النون بياء الضمير وكذا يقال اذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لانك تنطق بياء في الاخشبي وواو في الاخشو واولولم ترد التوكيد لم تنطق بالياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الالفين) أي في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لعدم التقاء الساكنين سكنوا ذاتيا ومن صرح بانتماله اجتماع الالفين شيخ الاسلام

وتقول في هل تصرين وهل  
تصرين اذا وقفت عليها  
هـ سل تصرين وهل  
تصرين برد الواو والياء  
ونون الرفع لزوال سبب  
الحذف (وأبدلها بعد  
فتح ألفا • وقفا) أي  
واقفا ويحتمل أن يكون  
مفعولا له أي لاجل الوقف  
وذلك لشبهها بالتنوين  
(كما تقول في قفن قفا)  
ومنه لضعفها وليكونا  
وقوله ولا تعبد الشيطان  
والله فاعبدا وقوله  
• فن يكلم بتأرباعراض  
قومه  
• فاني ورب الراقصات  
لا تأرا  
وندر حذفها الفـ ير ساكن  
ولاوقف كقوله • اضرب  
عنك الهوموم طارقها • وقوله  
• كما قيل قبل اليوم خالف  
تذكرا • وحمل على ذلك  
قراءة من قرأ ألم نشرح  
لك صدرك • خاتمة • أجاز  
يونس للسواقف ابدال  
الخفيفة ياء أو واو في نحو  
اخشين واخشون فتقول  
اخشي واخشوا وغيره  
يقول اخشي واخشوا وقد  
نقل عنه ابدالها واو ابعد

(٣١ - صبا نثالث) ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل فانه قال ويايونس فيقول اخشوا واخشني زيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناظم في التسهيل واذا وقف على المؤكدا بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد بقدرهما وقيل بل ينبغي أن تحذف احدهما ويقدر بقاء الممدلة من النون وحذف الاولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهزنت الثانية فنقلت اضرباء اه وقباسة في اضربان اضرب بناء والله أعلم



بما لا ينصرف في أول الكتاب (١٦٣) أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً وإنما يخرج منه عن أصله شبهة بالفعل أو

بالحرف فان شبهة الحرف  
بلا معاند بني وان شبهة  
الفعل بكونه فرعاً بوجهه  
من الوجوه الالائية تمنع  
الصرف ولما أراد بيان ما  
يمنع الصرف بدأ بتعريف  
الصرف فقال (الصرف  
تنوين أتى مبيناً معنى به  
يكون الاسم أمكاً) فقولوه  
تنوين جنس يشمل أنواع  
التنوين وقد تقدمت أول  
الكتاب وقوله أتى مبيناً الخ  
مخرج لما سوى المعبر عنه  
بالصرف والمراد بالمعنى  
الذي يكون به الاسم أمكاً  
أي زائداً في التمكن بقاؤه  
على أصله أي أنه لم يشبهه  
الحرف فينبئ ولا الفعل  
فيمنع من الصرف  
تنبيهات في الأول ما ذكره  
الناظم من أن الصرف هو  
التنوين هو مذهب  
المحققين وقيل الصرف هو  
الجر والتنوين معاً الثاني  
تخصيص تنوين التمكن  
بالصرف هو المشهور وقد  
يطلق الصرف على غيره  
من تنوين التنكير  
والعوض والمقابلة الثالث  
يستثنى من كلامه نحو  
مسلمات فانه منصرف مع  
أنه فاقد للتنوين المذكور  
اذ تنوينه للمقابلة كما  
تقدم أول الكتاب الرابع  
اختلف في اشتقاق  
المنصرف فقيل من  
الصرف وهو الصوت لان

زكريا كما سيأتي عنه في مجت ألف التأنيت من باب ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما صورة  
لان مد الالف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد  
بمقدارهما عطفاً تفسيرياً وقوله بمقدارهما نائب فاعل بمد

### بما لا ينصرف

ذكره عقب نوني التوكيد لان فيه شبهة الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقاً به ولان نوني التوكيد  
ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن  
مقصوداً من الباب بالذات (قوله بلا معاند) أي معارض لشبهه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية  
متعلقة بفرعاً (قوله أمكاً) اسم تفضيل من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لان مكن خلافاً لابي  
حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرى شاذ تصريح (قوله والمراد الخ) برد  
عليه انه حينئذ يلزم الدوران معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف  
لاخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظي خطوط به من  
يعلم المعرف والتعريف ويجعل وضع لفظ المعرف للتعريف لانا نقول لو كان المخاطب هنا عالماً بما هذا  
التعريف لكان عالماً بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظة وقد يقال انه ليس  
لفظياً ويمنع لزوم الدوران يقال المعترف في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة  
الانصراف وعدمه وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل  
المراد بيان أمر واقع أفاده سم (قوله هو التنوين) أي وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه  
بتبعيه التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفتحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب  
المحققين لوجه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي بمعنى الصوت اذ لا صوت في آخر  
الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه  
للضرورة مع أنه لا جرت فيه اه يس وقوله وقيل صرفه أي فالوا فيه حينئذ انه صرفه للضرورة  
فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفاً (قوله تخصيص تنوين التمكن بالصرف) الباء داخلة على المقصور  
(قوله يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسهي  
صرفاً غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستثنى كما سم بأن  
المنصرف هو الذي قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع  
المؤنث السالم فكيف يكون منصرفاً قال وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة للصرف لان نفسه  
والعلامة لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصرف بالانصراف  
وعدمه انما هو الاسم المعرب بالحركات والافيني أن يستثنى أيضاً ما يعرب بالحروف اذ يصدر  
عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اه (قوله نحو مسلمات) أراد  
جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمى به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام  
فيه حفيد (قوله اذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذبح بعضهم الى أن تنوينه للصرف  
وانما لم يحذف اذا سمى به لانه لو حذف لتبعه الجرفي السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم  
فتبقى لاجل الضرورة اه زكريا ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بد في  
انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب في المعنى  
(قوله فقيل من الصرف الخ) وقيل من الصرف وهو الفضل لان له فضلاً على غير المنصرف (قوله  
من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه يصدر  
المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحى وابن اياز تنبه لذلك فحذفها اه دنوشمري (قوله فكانه

انصرف

في آخره التنوين وهو صوت قال النابغة له صرف صرف القعو بالمسد أي صوت صوت البكرة  
بالجبل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكانه



انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لانقياده الى ما يصرفه عن عدم تنوين الى تنوين وعن وجهه من وجوه الاعراب الى غيره اه واعلم ان المعبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم اما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع احدهما للفظ ومرجع الاخرى المعنى واما فرعية تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان (١٦٣) في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من

انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصرفه الخ) كالتكبير فتحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر ان القول الاول والثالث مفرعان على ان الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه التنوين والجر (قوله وعن وجهه من وجوه الاعراب) أي حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعيتان الخ) انما يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلة غير ظاهري فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع ان الاسم اذا شبه الفعل فقد شبهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم بين الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبهه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم ان معنى فرعية الشيء كونه فرعا عن غيره ولكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الامر من قننه (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدره شتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لان حيث اللفظ على ان كثير من الاسماء يدل على شيئين بل اشياء كضارب واكرم اه دون شري (قوله احتياجه) أي الفعل اليه أي الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكانية (قوله ما جاء على الاصل) أي عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أي ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدرهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فاعيل فدرهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اه يس أي والتحقيق فرع عن عدمه أي وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى ان كلا منهما نشأ عن التصغير الذي هو فعل الفاعل (قوله كاجمال) تصغير اجمال جمع جملة فان فيه فرعيتين التصغير الذي هو فرع التكبير والجمع الذي هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كخائض وطامث) بمعنى خائض فان فيه فرعيتين التأنيث الذي هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع الموصوف وجهة المعنى كذا قال البعض تبعا لكريا قال شيخنا لکن فيه أنه سياتي ان التأنيث من العدل الرجعة الى اللفظ والاحسن ان يقال لزوم التأنيث اه وسيصرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التأنيث مطابقا من العلة اللفظية ووجهه ان المؤنث تانيا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سياتي لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو خائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سياتي انه لا عبرة بالتأنيث بانتهاء مع الوصفية لعمدة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو اجد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله تسع) حصرها في التسع استقرائي (قوله عدل) أي تقديري أو تحقيقي وقوله وتأتي أي افضى أو معنوي وقوله ومعرفة أي علمية وقوله ثم تركيب أي فرجي وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أي زائدة وقوله وهذا القول تقرير أي لانه ليس فيه تعيين ما يستعمل بالمنع وتعيين ما يمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعبرة في بعضها (قوله كعمرو يزيد ومروان) نشر

انصرف عن شبه الفعل) انما قال كانه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصرفه الخ) كالتكبير فتحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال شيخنا والظاهر ان القول الاول والثالث مفرعان على ان الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه التنوين والجر (قوله وعن وجهه من وجوه الاعراب) أي حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعيتان الخ) انما يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء بسبب هذه العلة غير ظاهري فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس مع ان الاسم اذا شبه الفعل فقد شبهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وانما لم بين الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبهه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم ان معنى فرعية الشيء كونه فرعا عن غيره ولكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح الامر من قننه (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بأن المصدره شتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به لان حيث اللفظ على ان كثير من الاسماء يدل على شيئين بل اشياء كضارب واكرم اه دون شري (قوله احتياجه) أي الفعل اليه أي الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين الدال على الامكانية (قوله ما جاء على الاصل) أي عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أي ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدرهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة فاعيل فدرهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اه يس أي والتحقيق فرع عن عدمه أي وهاتان الفرعيتان من جهة واحدة وهي التصغير بمعنى ان كلا منهما نشأ عن التصغير الذي هو فعل الفاعل (قوله كاجمال) تصغير اجمال جمع جملة فان فيه فرعيتين التصغير الذي هو فرع التكبير والجمع الذي هو فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كخائض وطامث) بمعنى خائض فان فيه فرعيتين التأنيث الذي هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع الموصوف وجهة المعنى كذا قال البعض تبعا لكريا قال شيخنا لکن فيه أنه سياتي ان التأنيث من العدل الرجعة الى اللفظ والاحسن ان يقال لزوم التأنيث اه وسيصرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التأنيث مطابقا من العلة اللفظية ووجهه ان المؤنث تانيا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سياتي لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو خائض للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سياتي انه لا عبرة بالتأنيث بانتهاء مع الوصفية لعمدة تجريد الوصف عنها بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو اجد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله تسع) حصرها في التسع استقرائي (قوله عدل) أي تقديري أو تحقيقي وقوله وتأتي أي افضى أو معنوي وقوله ومعرفة أي علمية وقوله ثم تركيب أي فرجي وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أي زائدة وقوله وهذا القول تقرير أي لانه ليس فيه تعيين ما يستعمل بالمنع وتعيين ما يمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعبرة في بعضها (قوله كعمرو يزيد ومروان) نشر

زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقرير المعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها افضى فيجمع مع الوصف ثلاثة اشياء العدل كثنى وثلاث ووزن الفعل كاجر وزيادة الالف والنون كسكران وينع مع العلمية هذه الثلاثة كعمرو يزيد ومروان وأربعة أخرى وهي الجمة كابراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كعدي كروب وألف الاطلاق



كارطى وسترى ذلك كله مفصلا وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر فواعده لا تنصرف في تعريف ولا تنكيب وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكيب ولما شرع في بيان المواضع بدأ بما يقع في الحالتين لانه أمكن في المنع فقال (فالف التانيث مطلقا يمنع صرف الذى حواه كيفما وقع) أى الف التانيث مقصورة كانت أو ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكري وصحراء (١٦٤) أم معرفة كرضوى وزكرياء مفردا كما مر أو جمعا كجرى وأصدقاء اسمها كما مر أم

صفة كنبلى وجرها وإنما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شديتين وذلك لانها لازمة لما هي فيه بخلاف التاء فانها في الغالب مقدرة الانفصال ففي المؤنث بالالف فرعية من جهة التانيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء وانما قلت في الغالب لان من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكها عنها لوجد له نظير كهزة فان التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكها عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهو زغير مستعمل ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكها عنها لوجد له نظير كحذرية وعرقوة فلو قدر سقوطا حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له اذ ليس في كلام العرب فعلى ولا فعلا الا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به بخلاف الالف فانها لا تكون الا هكذا ولذلك عرقلت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلى

على ترتيب الالف (قوله كارطى) اسم شجر وألفه للاحقا بيجعفر (قوله وسبعة) وهى ما كانت احدى علميه العلمية (قوله فألف التانيث) خرج غيرها كالالف الاصليه في نحو مرى وألف الاحقا في نحو أرطى وعلباء وألف التنكيب في نحو قبعثرى نعم ألف الاحقا المقصورة وألف التنكيب يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتى (قوله مطلقا) حال من الضهير في منع العائد على المبتدأ الامن المبتدأ لانه ممنوع عند الجمهور وان جوزه سيؤويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشرط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التانيث منع صرف الذى حواه كذا في الفارضى وخالد لكن يقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التانيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي (قوله كذكري) مصدر ذكرو وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسمها كما مر) قد يقال ان جرى وأصدقاء وصفان الا أن يقال انها غلبت عليه الاسمية (قوله لانها لازمة لما هي فيه) هذا مسلم بالنسبة لالف التانيث المقصورة دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيدكره المصنف بقوله

وألف التانيث حيث مدا • وتاؤه منفصلين عدا

فتأمل (قوله في المؤنث بالالف الخ) أى ففيه في الحقيقة فرعيتان احدهما من جهة اللفظ وهى الاولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية (قوله كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذا الهمزة وكسر الراء بعدها تحمبة وهى القطعة الغليظة من الارض كفى القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف احدى الحشبتين المعترضتين على الدولو كالصايب وهما عرقوتان قاله الجوهري (قوله هكذا) أى لازمة وكذا هكذا الا فى (قوله في التصغير) متعلق بعوملت (قوله معاملة خامس أصلى) أى فنالها تغيير التصغير حيث حذف لمرعاة حصول صيغة فاعيل ويدل على أن ذلك مقصوده مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء سم (قوله زجيجية) بتشديد الياء لان زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فاعيل كما بأتى (قوله اذا سميت بكلمات) قال الاسقاطى يريد كلمات المرفوعة اه قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن فيه ان التعليل يقتضى أن المراد كلمات بالالف سواء المرفوعة كفى مثاله والمنصوبة كفى رأيت كلمات جار يتيك على اللغة الفصحى اه أى أو المجرورة كفى مررت بكلمات جار يتيك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المسد ارعلى كون الالف للتانيث (قوله وان سميت بهما من قولك الخ) قال الاسقاطى يريد كلمة المنصوبة بالياء اه قال شيخنا وفيه ان التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها اه أى لانه يقتضى أن المدار على كون الالف منقلبة عن الياء (قوله في لغة كانية) أى الذين يعاملون كلا وكلماتا معاملة المنثى وان أضيفا الى ظاهر فقوله في لغة كانية راجع لقوله أو كاتى المرأتين فقط (قوله عنده من أجازة) تقدم أن الراجح منع ترخيه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظر اذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة (قوله فقلت يا حبلى) أى يحذف ياء النسب للترخيم ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لمأذ كرت في

فقيل في قرقرى قريقرى كاقيل في سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة معجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال معجز المركب فقيل في زجاجة زجيجية ~~قرعان~~ الاول اذا سميت بكلمات من قولك قامت كلمات جار يتيك منعت الصرف لان ألفها للتانيث وان سميت بهما من قولك رأيت كاتيهما أو كاتى المرأتين في لغة كانية صرفت لان ألفها حينئذ منقلبة فليست للتانيث والثانى اذا رخت حبلوى على لغة الاستقلال عنده من أجازة فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت لمأذ كرت في



كلنا (وزائد افعل لان)

رفع بالعطف على الضمير في  
 منع أي ومنع صرف الاسم  
 أيضا زائد افعلان وهما  
 الالف والنون (في وصف  
 سلم من أن يرى بناء تأنيث  
 ختم) اما لان مؤنثه فعلى  
 كسكران وغضبان  
 وندمان من الندم وهذا  
 متفق على منع صرفه واما  
 لانه لا مؤنث له نحو لحيان  
 الكبير اللحية وهذا فيه  
 خلاف والصحيح منع صرفه  
 أيضا لانه وان لم يكن له فعلى  
 وجوده فعلى تقديره  
 لان الوافرضناله مؤنثا لكان  
 فعلى أولى به من فعلا لانه لان  
 باب فعلان فعلى أوسع من  
 باب فعلان فعلا لانه والتقدير  
 في حكم الوجود بدليل  
 الاجماع على منع صرف  
 أكرم وأدر مع انه لا مؤنث  
 له ولو فرض له مؤنث لا يمكن  
 أن يكون كؤنث أرملة  
 وأن يكون كؤنث أكرم  
 لكن جملة على أكرم أولى  
 لكثرة نظائره واحترز من  
 فعلان الذي مؤنثه فعلا لانه  
 فانه مصروف نحو ندمان  
 من المنادمة وندمان  
 وسيفان وسيفانه وقد جمع  
 المصنف ما جاء على فعلان  
 ومؤنثه فعلا لانه في قوله  
 أكرم فعلى لفعلا نا  
 اذا استثنيت جبلاتا  
 ودخانا ومضنا نا  
 وسيفانا وصحيانا  
 وصوجانا وعلانا  
 وقشوانا ومصانا  
 وموتانا وندمانا • واتبعهن نصرانا

كلنا) أي من أن الالف منقلبه فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء (قوله فعلان)  
 مضاف اليه ممنوع الصرف للعلية على الوزن وزيادة الالف والنون اه خالد وفعلان بفتح الفاء  
 نخرج غيره تكه صان كما يأتي وفي حاشية الجاهلي للعصام الالف والنون في الصفة لا تكون على  
 فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون الامع فعلا لانه بالالف والنون في الاسم فانه يكون على  
 الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير في منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول  
 ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي وزائد افعلان كذلك في منع  
 الصرف (قوله أي ومنع صرف الاسم) هكذا في مآرأ يانه من النسخ وكان النسخة التي وقعت للبعض  
 فيها وينع بصيغة المضارع فاعترض بان المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هذا وفيما يأتي  
 ومنع بصيغة الماضي نعم عبر الشارح فيما يأتي بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتي في محله (قوله في  
 وصف) حال من زائد (قوله سلم الخ) شرط فيه في العمدة وشرطها ثانيا وهو اصاله الوصفية  
 ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتي وأغبن عارض الوصفية الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا  
 ينافي رجوعه الى هـ لما فرعه بقوله فالادهم الخ لان تفر يع بعض الامثلة والاوزان الخاصة  
 لا يقتضى التخصيص اه سم والاحتراز بهذا الشرط عما عارضت فيه الوصفية نحو مررت برجل  
 صفوان قلبه أي قاس (قوله من أن يرى) اما عليه فجملة بناء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصريه فهي  
 حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضي حالا لمان قد كفي قوله تعالى أو جاز كم  
 حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) وأماندمان من المنادمة فصرف لان مؤنثه ندمانه  
 كما يأتي (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أي بين النحاة على غير لغة بني أسد وليس المراد متفق  
 عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بانه ينافي ما سيأتي في الشارح من أن بني أسد  
 تصرف كل ما كان على فعلان لا التزامهم في مؤنثه فعلا لانه بالتاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أي  
 كرحن (قوله وهذا فيه خلاف) فن لم يشترط لمنع صرف فعلان الانتفاء فعلا لانه منعه من  
 الصرف وهو ما مشى عليه في النظم ومن اشترط وجوده فعلى تحقيا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه)  
 يخالف قول أبي حيان ان الصحيح فيه صرفه لانه جعلنا النقل فيه عن العرب والاصل في الاسم  
 الصرغ فوجب العمل به اه فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب قننه (قوله أكرم)  
 لعظيم الكثرة بفتح الميم وهي الحشفة وأدر بالمد الكبير الاثني (قوله كؤنث أرملة) وهو أرملة  
 والارمل الفقير (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارح في فعله واحترز بقوله من المنادمة  
 عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمي وفعله ندم وفعل الاول نادم (قوله أكرم) المراد بالجواز ما قابل  
 الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الالفاظ المستثناة يجب في مؤنثها فعلى أو يقال عبر  
 باجردون أو جب نظر اللغة بنى أسد الالية وهذه الايات التي للمصنف بقطع النظر عن تذييل  
 المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المحزوز وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الاول لتعين  
 كونه من الاول لان قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعلين هذا وقد نظم الالفاظ الاثني  
 عشر التي في نظم المصنف الشارح الاندلسي مع زيادة تقيدها فقال

- كل فعلان فهو آتاه فعلى • غير وصف الندم بالندمان
- ولذي البطن جاء جبلان أيضا • ثم دخنان للكثير الدخان
- ثم سيفان للطويل وصوجا • ن لذي قوة على الجمالان
- ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا • ثم مضنان وهو مضن الزمان
- ثم موتان للضعيف فؤادا • ثم عدلان وهو ذو النسيان
- ثم قشوان للسدى قل لحما • ثم نصران جاء في النصراني



واستدرك عليه لفظان وهما خصصان لغة في خصصان وأليان في كبش أليان أي كبير الالية فذيل الشارح المرادى ألياته بقوله  
وزد فيهن خصصان على لغة وأليانا فالجبلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم المظلم والسحنان اليوم الحار والسيقان  
الرجل الطويل والعحيمان اليوم الذي لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير  
والقشوان الرقيق السابق والمصان اللثيم والموتان البليد الميت القلب والندام المنادم أماندما من الندم فغير مصروف اذ مؤنثة  
ندى وقدم والنصران واحد النصرى (١٦٦) **تنبيهات** الأولى انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعية فيه أما

فرعية المعنى فلان فيه  
الوصفية وهي فرع عن  
الجمود لان الصفة تحتاج  
الى موصوف ينسب معناها  
اليه والجمود لا يحتاج الى  
ذلك وأما فرعية اللفظ  
فلان فيه الزيادتين  
المضارعتين لاني التانيث  
في نحو جرأ في أم-ما في  
بناء يخص المذكور كما أن  
أني جرأ في بناء يخص  
المؤنث وانهم لا تحقهما  
التاء فلا يقال سكرانه كما  
لا يقال جرأه مع أن  
الاول من كل من الزيادتين  
ألف والثاني حرف يعبر به  
عن المتكلم في أفعل  
ونفعل فلما اجتمع في نحو  
سكران المذكور  
الفرعيتان امتنع من  
الصرف وانما لم تكن  
الوصفية فيه وحدها  
مانعة مع أن في الصفة  
فرعية في المعنى كما سبق  
وفرعية في اللفظ وهي  
الاشتقاق من المصدر  
لضعف فرعية اللفظ في  
الصفة لانها كالمصدر في  
البقاء على الاسمية  
والتنكير ولم يخرجها  
الاشتقاق الى أكثر من

ثم مصان في اللثيم وفي الحسيان رحمن يفقد النوعان  
ونظمت مازاده المرادى مع التفسير في بيت يذبحى وضعه قبل البيت الاخير فقلت  
ولذي آية كبيرة اليا • ن وخصصان جاء في الحصان

(قوله واستدرك) أي زيد وقوله فذيل الشارح المرادى ألياته بقوله أي جعل قوله المذكور ذيل  
لايات المصنف (قوله خصصان) يقال رجل خصصان البطن وخيصة أي ضامره (قوله والصوجان  
البعير اليابس الظهر) في القاموس في فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب  
من الدواب والناس ونحلة صوجانه يابسة اه وقال في فصل الصاد المعجمة من باب الجيم الصوجان  
الصوجان اه فعلم أنه بالصاد المهملة والصاد المعجمة وبالجيم وعلم ما في كلام شيخنا والبعض من  
القصور (قوله والعلان) أي بعين مهملة كما في القاموس (قوله وقيل الرجل الحقير) وفي  
القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة (قوله الرقيق  
الساقين) الذي في خط الشارح الدقيق بالدال وفي القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهي بهاء  
اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما في القاموس (قوله والجمود لا يحتاج الى ذلك) أي وما  
يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعتين لاني التانيث في نحو جرأ) بناء على أن الهمزة تسمى  
ألفا وهو صحيح وعلى أنها مع الألف قبلها التانيث ولا نظيره اذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول  
عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التانيث وأن الاصل جرى بوزن سكرى فلما قصد وامده  
زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احدهما ما يناقض الغرض المطلوب اذ لو حذفوا  
الاولى لقات المدأ والثانية لقات الدلالة على التانيث وقلب الاولى محل بالمد فقلبوها الثانية همزة  
وقيل ان الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفضى الى  
وقوع علامة التانيث حسوا اه زكريا ويمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة في قوله لاني التانيث  
بالنسبة الى الالف الاولى لاني ملابسة (قوله والثاني) أي من كل منهما وذلك الثاني هو الهمزة  
في نحو جرأ والنون في نحو سكران (قوله كما سبق) أي من أن الصفة فرع الجماد (قوله والمصدر  
بالجملة صالح لذلك) أي لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذ وقع نعتا أحوالا أو خبرا وانما قال  
بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن معناه) أي المصدر وقوله فكان أي  
اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أي من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم  
بيانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أي ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما  
صرف نحو ندمان) أي بمعنى المنادم (قوله لا تخص المذكور) لوجودها مع المؤنث كندمانه (قوله  
في لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب الالف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص المذكور وقبول علامة  
التانيث راجع الى قوله وتلقه التاء في المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أي ليكون صرف نحو ندمان  
لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن

نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من الزيادة  
المصدر بمعناه ففكان كالمفقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصر وفامع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو  
ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكور وتلقه التاء في المؤنث نحو ندمان فاشبهت  
الزيادة فيه بعض الاصول في لزومها في حالتها التذكير والتانيث وقبول علامته فلم يعتد بها ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو  
أسد بصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلا عنه فعلى فقولون سكرانه وغضبانه وعطشانه فلم تكن



الزيادة عندهم شبهة بالتي جراء فلم تمنع من الصرف \* الثاني فهم من قوله زائد اعلان أنهم لا يمنعان في غيره من الاوزان كفعالان  
بضم الفاء نحو خصان لعدم شبههما بالتي التانيث \* الثالث ما تقدم من أن المنع زائد في فعالان لشبههما بالتي التانيث في  
نحو جراء هو مذهب سيويوه وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الالف مبدلة (١٦٧) من ألف التانيث ومذهب الكوفيين

أنهما منع الالف لكونهما زائدين  
لا يقبلان الهاء لا للتشبيه  
بالتانيث (ووصف  
اصلي ووزن أفعلا ممنوع)  
بالنصب على الحال من  
وزن أفعلا أي حال كونه  
ممنوع (تانيث بتا كاشهلا)  
أي ويمنع الصرف أيضا  
اجتماع الوصف الاصلي  
ووزن أفعال بشرط أن  
لا يقبل التانيث بالتاء اما  
لان مؤنثه فعلا كاشهلا  
أو فعلي كفضيل أولانه  
لامؤنثه ككروآدر  
فهذه الثلاثة ممنوعة من  
الصرف للوصف الاصلي  
ووزن أفعال فان وزن  
الفعل به أولى لان في أوله  
زيادة تدل على معنى في  
الفعل دون الاعم فكان  
ذلك أصلا في الفعل لان  
ما زيادته لمعنى أصل لما  
زيادته لغيره معنى فان أنت  
بالتاء انصرف نحو أرمل  
معنى فقير فان مؤنثه أرملة  
لضعف شبهه بلفظ المضارع  
لان تاء التانيث لا تلحقه  
وأجاز الاخفش منعه  
لجريه بجري أجمرا لانه صفة  
وعلى وزنه نعم قولهم عام  
أرمل غير مصروف لان  
يعقوب حكى فيه سنة  
رملاء واحترز بالاصلي

الزيادة عندهم شبهة بالتي جراء) أي في الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفي عدم لحوق  
التاء (قوله لشبههما بالتي التانيث) ان قلت هـ لا اكتفى في المنع زيادتهما كما في التانيث قلت  
المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وقال في المغني انما شرطت العلمية أو الوصفية لان المشبه  
بالتانيث انما يتقوم باحدهما اه أي لا يتحقق في الواقع الا في علم أو صفة (قوله امتنع) أي  
فعالان لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التانيث فكما لا ينصرف جراء لا ينصرف سكران  
واستدل على الابدال بقولهم يهرأني وصنعاني في النسب الى يهرأ ووصنعاء وأوجب بان النون بدل  
من الواو والاصل يهرأوي وصنعأوي وأيضا المذكر سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما  
زائدين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفرية وان أرادوا خصوص الالف والنون  
سالناهم عن علة الخصوصية فلا يجردون معدلا عن التعليل بانهما لا يقبلان الهاء فيرجعون الى  
ما اعتبره البصريون كذا في المغني لا يقبل هـ لا اكتفى في علة المنع بالزيادة كما اكتفى بالف التانيث  
لانا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن في المغني أن تعليل منع صرف نحو  
سكران بالوصفية والزيادة اشهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فذهبهم أن  
المانع الزيادة المشبهة لالتانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لانه  
(قوله لا للتشبيه بالتي التانيث) أي وان استلزم كونهما زائدين لا يقبلان الهاء شبههما بالتي التانيث  
في الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشيء وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع  
في علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بالتي  
التانيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير في منع أو مبتدأ أخبره بمخدوف على وزان ما صرف في  
زائدا وقول خالد انه معطوف على زائد لا يجري على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب  
على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعال قال الفارسي لانه علم على اللفظ اه  
وشرط محي الحال من المضاف اليه موجود للحجة الاستغناء عن المضاف بأن يقال ووصف اصلي  
وأفعل أي هذا الوزن (قوله كاشهلا) الشبهة في العين أن يشوب سوادها زرقه (قوله فان وزن  
الفعل به أولى) علة لما يفيد سابقه من مدخلية وزن أفعال في منع صرف الوصف المذكر لكون  
لوحذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمخدوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل  
لان الخ فقيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفي بعض النسخ  
فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان في أوله) اعترضه شيخنا والبعض بأن فيه  
ظرفية الشيء في نفسه فيكان الاولى اسقاط في ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قابل الاستخفيف لكون  
من ظرفية الجزئية في الكل (قوله على معنى في الفعل) وهو التسكلم (قوله فكان ذلك) أي وزن  
أفعل (قوله فان أنت بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تانيث بتا (قوله لضعف الخ) علة لانصرف  
(قوله لان تاء التانيث) أي المتحركة بحركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية في نحو هند تقوم  
(قوله وأجاز الاخفش منعه) أي نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله  
عام أرمل) أي قبل المطر والنفع كافي القاموس وحينئذ قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير الا  
أن يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما ما فتأمل (قوله وأبأتر) من البستر وهو القطع وأبأتر من

عن العارض فانه لا يعتد به كاسياني **تنبيهان** الاول مثل الشارح لما تلحقه التاء بارمل وأبأتر وهو القاطع رجسه وأبأتر وهو  
الذي لا يقبل نصحا فان مؤنثها أرملة وأبأتره وأبأتره اما أرمل فواضح واما أبأتره فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخلا في كلام  
الناظم فانه علق المنع على وزن أفعال وانما ذكرهما في شرح الكافية لانه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى ولم  
يخصه بأفعل ولفظه فيها ووصف اصلي ووزن أصلا في الفعل تانيث به لان توصلا ولهذا احتترز أيضا



من يعمل ومؤنثه بعمله وهو الحمل السريع • الثاني الأولى تعلق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن الفعل ولا الفعل مجرد اليشمل نحو أحمير وأفضل من المصغرة فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبطر ولا يرد نحو بطل وجسدل وندس فان كل واحد منها وان كان أصلا في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداده اه (وأغنين عارض الوصفية (١٦٨) • كاربوع) في نحو مرت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب

وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظر لما عارض له من الوصفية وأيضا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لان فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أى ذليل فانه منصرف لعروض الوصفية اذ أصله الارنب المعروف (وعارض الاسميه) أى وألغ عارض الاسميه على الوصف فتكون الكلمه باقية على منع الصرف للوصف الاصلى ولا ينظر الى ما عارض لها من الاسميه (فالادهم القيد لكونه وضع • فى الاصل وصفا انصرفه منع) نظرا الى الاصل وطرحا لما عارض من الاسميه بتنبينه مثل أدهم فى ذلك أسود للحمية العظيمة وأرقم لحمية فيها نقط كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا لما عارض من الاسميه (وأجدل) للصفير (وأخيل) لظائر ذى نقط كالحيلان يقال له الشقراق (وأفعى) للحمية (مصروفة) لانها أسماء مجردة عن

الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجبل التقيب المطبوع ويقال للناقعة التقيب المطبوعه بعمله كفى القاموس (قوله الذى هو) أى الفعل به أى الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أى الذى الفعل به أولى وان لم يكن فى حال التصغير على وزن أفعل (قوله أبطر) مضارع يبطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر الصلبي الشديد وندس كعضد وكنف السريع الاستماع لصوت خفي والفهم كذا فى القاموس (قوله وأغنين عارض الوصفية) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلى اه مرادى واصله عارض الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها اضافة عارض الاسميه (قوله وصفت به) أى فى قولهم مرت بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فانه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل لحقه تاء التأنيث أو لا وقد يؤخذ الثانى من اقتصاره فى علة انصرفه على عروض الوصفية فخرره (قوله فالادهم الى آخر البيت) تفرع على قوله وعارض الاسميه وما قاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الادهم من تفسير الاخفى بالاجلى كما نقول البر الصمخ والعقار الخرسندوبى (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوى وأرق وهو أراض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة وذ كرسيريه أن العرب لم تختلف فى منع صرف هذه الستة أعنى أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأرق اه مرادى ويخالفه ما سياتى فى الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالحيلان) بكسر الحاء المعجمة وسكون اليا جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خالد (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها فى القاموس منها الشقراق كقرطاس والشقراق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وجمرة وبياض ويكون بأرض الحرم (قوله لانها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع) أى فى الحال وانما اقتصر الشارح على نبي وصفيتها فى الاصل لانه المعتبر فهى أسماء فى الاصل والحال كفى التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارتفت نحو أربع فان أربع اسم فى الاصل وصف فى الحال وهذه أسماء تعرض لها الوصفية ولكن تخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها الا أنه لم يرد فيه وورد فيها فقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله وأغنين عارض الوصفية لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر أن الوصفية تخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لانفس الوصفية اذ لا يلزم من تخيل شئ تحققه وحينئذ كان الاولى للشارح فى تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أى لمخ الوصفية عما بين التجردها عن الوصفية رأسا وان تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيهه بل هو تقرير للسؤال فتأمل (قوله لما يلحق) عبارة الفارضى وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينلن) أى يعطين (قوله لذلك) أى للوصفية الملوحة المنضجة الى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخييل (قوله فلأمادة لها فى الاشتقاق) أى ليس لها مادة يتأدى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أى حرارته فاصل

الوصفية فى أصل الوضع ولا أثر لما يلحق فى أجدل من الجدل وهو الشدة ولا فى أخيل من الخبول وهو أفعى كثيرة الحيلان ولا فى أفعى من الأيداء لعروضه عليهم (وقد ينلن المنع) من الصرف لذلك وهو فى أفعى أبعده منه فى أجدل وأخيل لانها من الجدل ومن الخبول كما مر واما أفعى فلأمادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصورا يذاها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة وبما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله



كانت العقيلين يوم لقيتهم • فراح القطا لاقين أجدل بازيا وقول الاسخ ذرينى وعلى بالامور وشيتى فاطارى يوماعليك باخيلا  
وكاشدا الاعتداد بعروض الوصفية فى أجدل وأخيل وأقى كذلك شدا الاعتداد بعروض الاسمية فى أبطح وأجرع وأربق فصرفها  
بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغنى بها عن (١٦٩) ذكر الموصوفات فيستحب

منع صرفها كما استحب  
صرف أرنب وأكاب حين  
أجرى بجري الصفات الا  
أن الصرف لكونه الاصل  
ربما رجع اليه بسبب  
ضعيف بخلاف منع الصرف  
فانه خروج عن الاصل فلا  
يصار اليه الا بسبب قوى  
(ومنع عدل مع وصف  
معتبر • فى لفظ مثنى  
وثلاث وآخر) منع مبتدأ  
وهو مصدر مضاف الى  
فعله وهو عدل والمفعول  
محدوف وهو الصرف  
ومعتبر خبره وفى لفظ متعلق  
به أى مما يمنع الصرف  
اجتماع العدل والوصف  
وذلك فى موضعين أحدهما  
المعدول فى العدد الى مفعل  
نحو مثنى أو فعال نحو  
ثلاث والثانى فى آخر  
المقابل لآخرين أما  
المعدول فى العدد للمانع  
له عند سيبويه والجمهور  
العدل والوصف فأحد  
وموحد معدولان عن  
واحد واحد وثنا ومثنى  
معدولان عن اثنين اثنين  
وكذلك سائرهما واما  
الوصف فلان هذه الالفاظ  
لم تستعمل الانكرات اما  
نعتا نحو أولى أخته مثنى  
وثلاث ورباع واما حالا

أقى أفوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السم أى شدته وعليه فلا قلب  
مكانيا (قوله كأن العقيلين) بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أى فراح القطا وقوله أجدل أى  
صقرا وازيا صفته من بزى عليه اذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالازيا الطير المشهورة ويكون  
عظفا على أجدل بجذف العاطف للضرورة وقاله العينى وزكريا (قوله ذرينى) أى دعينى والوار  
بمعنى مع والشيمة الطبيعة والاخيل الشقوق والعرب تشاءم به يقال هو أشأم من أخيل قاله العينى  
وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أى بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتظن (قوله  
وأكاب) • يقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروض الاصله مثل أرنب ولم أقف  
على الجنس المسمى به بعد ما رجعت القاموس وغيره فاظنره (قوله الا أن الصرف الخ) يعنى أن  
صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ  
منع صرف نحو أجدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها الاصلية لغير قلب أو  
تخفيف أو الحذف أو معنى زائد يخرج نحو أيس مقلوب يس ونجد باسكان الحاء مخفف نجد بكسرهما  
وكوثر بزيادة الواو الحاقا له بيجفرو ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدة تخفيف اللفظ  
وتعضه للعلمية فى نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيقى ان دل عليه غير منع  
الصرف وتقديرى ان لم يدل عليه الامنع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لانه  
اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذى ال  
وهو سحر وأمس وكذا آخر فى قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير  
الشكل كخادم ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحدوف نعت عدل (قوله والثانى فى آخر) الاولى  
اسقاط فى لان الموضوع الثانى نفس آخر وقوله المقابل آخرين سياقى محترزة فى التنبيه الاول وهو  
صريح فى أن آخر وصف جماعة الاناث لان آخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذى هو وصف لجماعة  
الذكور لان آخرين جمع آخر واما نحو فعلة من أيام آخر فله اوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد  
واحد) أى لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر رابدا نحو جاء القوم رجا لارجلا فلما وجدنا  
أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنابا أن أصله لفظ مكرر ولم يأت بجماعه الا  
واحد واحد حكمت به أصله وكذا يقال فى الباقي أفا • الدمامينى (قوله واما الوصف الخ) مقابل  
لقوله فأحد واحد وموحد معدولان الخ لانه فى قوة أن يقال اما العدل فلان أحاد الخ أى أما بيان العدل  
فأحد الخ وأما بيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان أوضح (قوله لم تستعمل الانكرات اما نعتا  
الخ) أى فتكون أوصافا أصلية قال السيد الوصفية فى ثلاث مثلا أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة  
وهذا المكرر لم يستعمل الاوصاف كذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية فى أسماء  
العدد واحد اثنان الخ أصلية (قوله اما نعتا الخ) علم منه ما صرح به الفارضى من انه لا بد أن يتقدمها  
شئ (قوله وانما كرا الخ) أى فلا يرد أن مثنى بغير التكرير فى فائدة فى اعادته وقوله لا لافادة التكرير  
أى لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير بل حصوله بمثنى الاول (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشري  
نها نعرف فقال يقال فلان ينسج المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما نعرف  
لانوث فلا يقال مئنة مثلا قاله الفارضى (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى

(٢٢ - صبان ثالث) نحو قوله تعالى فانسج واما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى  
وانما كرا لقصده التأكيد لا لافادة التكرير ولا تدخلها أل قال فى الارتشاف وازادتها قليلا • وذهب الزجاج الى أن المانع لها  
العدل فى اللفظ وفى المعنى أما فى اللفظ فظاهر وأما فى المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها فى الاصل الى افادة معنى التضعيف ورتبانه  
لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم أحد أمرين اما منع صرف كل اسم بتغيير



عن أصله لتجدد معني فيه كبنية المبالغة وأسماء الجوع واما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف بائفاق وأيضا كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعوية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك في أحاد الألف (١٧٠) تكون فرعيتها في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفي المعنى

بازومه الوصفية وكذا القول في أخواته واما آخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير للمانع له أيضا العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر الخويين انه معدول عن الألف واللام لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يجمع الألف المقرون بال والتحقق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ مالم لو احد المذ كريدون تغير معناه وذلك ان آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يتنى ولا يجمع ولا يؤنث الألف واللام أو الأضافة فعدل في تجرده منها واستعماله لغير الواحد المذ كره عن لفظ آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى فقبل عندي رجلا ن آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء آخر فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل الا في آخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف

أحاد وموحد واحد والى ثناء ومثني اثنان وهكذا كما يشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الاول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كبنية المبالغة) نحو ضارب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التاكثير (قوله وأسماء الجوع) ليس المراد بها أسماء الجوع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغير فيها بل المراد الجوع نفسها فالاضافة للبيان أفاده زكريا فاجمع تغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أي في التغير لافادة معنى جديد على الآخر وهو اده باحدهما المعدود في العدد وبالاضافة لغيره كبنية المبالغة والجوع (قوله ولا يتنى ذلك) أي الشرط المذ كور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الا أن تكون الخ أي لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهي العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرار) يعني واحد المذكر أي عن واحد واحد زكريا (قوله بمعنى مغاير) أي باعتبار الحال والافغني آخر في الاصل أشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخرا في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فعني رجل آخر رجل غير زيد ماميني (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخرا باعتبار الاصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تاخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسي شذوذ (قوله عن الألف واللام) أي عن ذى الألف واللام ولا ينافي ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولا عن معرفة لانه لا يلزم في المعدول عن الشيء أن يكون بعينه من كل وجه خلافا للقارسي دماميني (قوله الا مقرون بال) أي أو مضافا الى معرفة (قوله والتحقق الخ) فأخر على الاول معدول عن الآخر وعلى هذا عن آخر بالافراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكير تقدير (قوله عما كان يستحقه) أي عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ مالم لو احد المذ كرا لاضافة للبيان أي بلفظ هو اللفظ الذي للواحد المذ كره هكذا ينبغي تقرير عبارته لا كما قررنا البعض وكلامه صريح في أن المعدول عنه الاستعمال المذ كور مع انه لفظ الواحد المذ كره فاقول والتحقق انه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذ كره لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال من لفظ أو من ما أي حالة كون لفظ الواحد المذ كره لم يتغير معناه الذي هو الواحد المذ كره (قوله وذلك) أي وبين ذلك (قوله أو الأضافة) أي الى معرفة (قوله فعدل في تجرده) أي في حاله هي تجرده الخ فان قلت يجوز أن يكون بتقدير الأضافة قلت لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا نقله الدماميني عن الرضى وانظر وجه عدم جواز اظهاره ولعله كونه يؤدي الى وصف النكرة بالمعرفة في نحو مرت بنساء ونساء آخر لكن برد أنه بمعنى مغايرات فلا تفسده الأضافة تعريفا الا أن يقال كونه بمعناه لا يقتضى أنه في حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المضمرة إذ المعنى عدل في تجرده آخر عن لفظه الى لفظ المثني والمجوع والمؤنث زكريا ولعل نكتة الاطه ا طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا في المعرب بالحركات فنع الصرف عنده لا يختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره كذا في سم (قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أي وهي تستقل بالمنع باعتبار لانها أوضح من الوصفية والعدل كما في زكريا (قوله مراد به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفي هذا التقيد

أخرى فان فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص آخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل اليه وحالة منع الصرف عليه فظهر أن المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة عن آخر مراد به جمع المؤنث لان حقه أن يستغنى فيه بالفعل عن فعل لتجرده من ال كما يستغنى بكبر عن كبري قولهم رأيتهم نساء أكبر منها تنبيهان الاول قد يكون آخر جمع أخرى بمعنى آخره فيصرف لانقاء



العدل لان مدكرها آخر بالكسر بدليل وان عليه النشأة الاخرى ثم الله ينشئ النشأة الاخرة فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أي أخرى بمعنى آخره أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة لاولى في قوله تعالى قالت أولاهم لاخرهم اذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترز عن هذه كما فعل في الكافية فقال (١٧١) ومنع الوصف وعدل آخر

مقابلا لا آخرين فاحصرا  
الثاني اذا سمى بشئ من  
هذه الانواع الثلاثة وهي  
ذو الزيادة وذو الوزن  
وذو العدل بقي على منع  
الوصف لان الصفة لما  
ذهبت بالتسمية خلفتها  
العلمية (وزن مثني وثلاث  
كهما) من واحد  
لاربع فليعلم) يعني  
ما وزن مثني وثلاث من  
ألفاظ العدد المعدول من  
واحد الى اربع فهو مثلها  
في امتناع الوصف للعدل  
والوصف تقول مررت  
بقوم موحدوا واحدمثني  
وثنا ومثلث وثلاث ومربع  
ورباع وهذه الالفاظ  
الثمانية متفق عليها ولهذا  
اقتصم عليها قال في شرح  
الكافية وروى عن بعض  
العرب خمس وعشار  
ومعشر ولم يرد غير ذلك  
وظاهر كلامه في التسهيل  
انه سمع فيها خمس أيضا  
واختلف فيما لم يسمع على  
ثلاثة مذاهب أحدها  
انه يقاس على ماسمع وهو  
مذهب الكوفيين والزجاج  
ووافقهم الناظم في بعض  
نسخ التسهيل وخالفهم في  
بعضها الثاني لا يقاس

دفع لما أورد من أن آخر يصلح للواحد والمثني والجمع وأخر لا يصلح للجمع فكيف يكون معدولا  
عنه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر بمعنى الجماعة لا مطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله  
بمعنى آخره ووجه الدلالة أنه وصف للنشأة في هذه الآية بالآخرى وبالآخر في الآية الثانية  
وذلك يدل على أن معناهما واحد (قوله والفرق) أي من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا  
يقال عندي رجل وجمار آخر ولا امرأة أخرى كذا قال شيخنا فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا  
يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة في تعدد اسم (قوله مقابلا  
لاخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم واحترز به عن آخر  
مقابل آخرين بكسر الخاء في نحو يجمع الله الاولين والآخرين وقوله فاحصرا أي احصر منع صرف  
آخر في آخر المقابل لاخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا انكر بعد أن سمي به فذهب الخليل  
وسمى به الى أنه لا ينصرف لان تردده الى حال كان لا ينصرف فيها وذهب الاخفش الى أنه ينصرف  
لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتي ذلك (قوله ووزن) أي موازن كما أشار اليه الشارح  
وقوله كهما في جبر الكاف للضمير وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها اسما بمعنى مثل مضاف الى الضمير  
وقوله من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أي حالة كونه مأخوذا من واحد  
وقول شيخنا انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أي على ورودها عن العرب  
بدليل ما يأتي (قوله الى عشرة) الغاية داخله بقرينة ماسبق وما يأتي وقولهم الصحيح أن الغاية بالي  
خارجة محله اذ لم تقم قرينة على دخولها وأما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا اعبر بالي وأما  
العشرة فغير مسهوع صوغ فعال ومفعول منها كما قاله العصام فهو مخالف لما في الشرح (قوله وحكى  
أبو حاتم وابن السكيت من أحادى عشر) ولم يتعرض السماع موحد الى معشر ولهذا أخر حكايتهما عن  
حكايه أبي عمرو والشيباني (قوله مذهبها مذهب الاسماء) أي المنكرة أو الجمدة على الوجهين  
الاثنين جلا في كلام الاماميني وعلى الاول اقتصر في الهمع (قوله خلافا للفراء) أي فانه زعم أن  
هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية ال وأنه يجوز جعلها منكرة ويذهب بها مذهب  
الاسماء المنصرفه وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال انها تصرف بناء على كونها أسماء  
نكرات وأنها في حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضي أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف  
صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير ما مبني ورد قول  
الفراء بجمعيتها أحوال الصفات للنكرات (قوله ولا مسمى بها خلافا لابي علي وابن برهان) أي لان  
الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن أبي علي وابن برهان نقله في التصريح عن الاخفش وأبي  
العباس وغيرهم او عبارته وقال الاخفش في المعاني وأبو العباس انه لو سمي عثني او احد أخواته  
انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا  
التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظيره اذ  
لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وإنما المعروف العكس وعبرة الفارسي في  
التدكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا

بل يقتصر على المسهوع وهو مذهب جمهور البصريين الثالث أنه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعول قال الشيخ أبو حيان والصحيح  
أن البناء من مسهوعان من واحد الى عشرة وحكى البناء من أبو عمرو والشيباني وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحادى عشر ومن  
حفظ حجة على من لم يحفظ تنبيهه قال في التسهيل ولا يجوز صرفها يعني آخر مقابل آخرين وفعال ومفعول في العدد مذهبها  
مذهب الاسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لابي علي وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم أهأما المسئلة الاولى



فالمعنى أن الفراء أجاز  
ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا  
ثلاثا وخالفه غيره وهو  
الصحيح وأما الثانية فقد  
تقدم التنبيه عليها (وكن  
الجمع مشبها مفاعلا أو  
المفاعيل بمنع كافلا) كافلا  
خبر كن وجمع متعلق بكافلا  
وكذا الجمع ومفاعل مفعول  
بمشبه يعنى ان مما يمنع من  
الصرف الجمع المشببه  
مفاعل أو مفاعل أى فى  
كون أوله مفتوحا وثالثه  
ألفا غير عوض يليها كسر  
غير عارض مفعول أو مقدر  
على أول حرفين بعدها أو  
ثلاثه أو وسطها ساكن غير  
منزوى به وبما بعده  
الانفصال فان الجمع متى  
كان بهذه الصفة كان فيه  
فرعية اللفظ بخروجه عن  
صبيغ الأحاد العربية  
وفرعية المعنى بالدلالة على  
الجمعية فاستحق منع  
الصرف ووجه خروجه عن  
صبيغ الأحاد العربية  
أنك لا تجد مفردا ثالثه  
ألف بعدها حرفان أو ثلاثة  
الأو أوله مضموم كعذافر  
أو ألفه عوض من احدى  
ياءى النسب اما تحقيقا  
كيمان وشام فان أصلهما  
يعنى وشامى فحذفت احدى  
الياءين وعوض عنها  
الألف أو تقدير نحوتهام  
وعمان فان ألفهما موجودة  
قبل وكأنهم نسبوا الى  
فعل أو فعل ثم حذفوا  
احدى الياءين وعوضوا  
عنها الألف

اه ووجه الجمهور أن شبه الاصل من العدل حاصل والعلية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع  
الصرف اه (قوله فالمعنى أن الفراء الخ) مر ادا شارح تصوير الذهاب بها مذهب الاسماء وأما ما نقله  
البعض عن البهوتى وأقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الفراء يوجب صرفها لكونه  
جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الفراء فى الواقع جواز كل من الصرف  
وعدمه احتاج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بان الجواز الذى قالوا انه يقتضى الوجوب هو  
جواز الشئ شرعا بعد امتناعه شرعا لا يطلق الجواز فى مقابلة مطاق المنع كفى هذا المقام ألا ترى أنه  
لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجواز وجوبه فدعوى اقضاء كلام التسهيل ليجاب الفراء صرفها  
غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى فى قوله اذا سمى بشئ من هذه الانواع الخ (قوله لجمع)  
اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيموطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين  
واستوفى الشروط المذكورة فى الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الاولى أن يقول للفظ  
ويجيب بان الجمع فى كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله وليسراويل الخ وانما أثر الجمع بالتمثيل لانه  
الغالب فى الوزنين (قوله مشبه مفاعلا) أى فى الحال كما سجد أو فى الاصل كعذارى اذا أصله عذارى  
بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كإبائى (قوله بمنع) أى اصرفه فصلة منع  
محدوفة لدلالة المقام عليها (قوله أى فى كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفا غير  
عوض أى من احدى ياءى النسب تحقيقا أو تقدير نحو كيمان وشام ونحوتهام وثمان وبقوله يليها  
كسر خرج نحو برا كاه وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو تدان وتوان وبقوله أو وسطها ساكن  
خرج نحو الاثنية وبقوله غير منزوى به وبما بعده الانفصال أى بان يكونا غير ياءى النسب بان يكون  
الثالث غير ياء كصابع أو ياء من بنية الكلمة بان يكون سابقا على ألف التكسير ككبرى وكراسى  
خرج نحو رباحى وحوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الامور  
المخرجة لم تدخل فى موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والامور  
المخرجة مفردات والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال لا قيد والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين  
(قوله فان الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لعله تعليلا  
لمحدوف كما زعم البعض (قوله كعذافر) هو بمهملة فجملة الجمل الشديد واسم من أسماء الاسد  
(قوله كيمان وشام) بحذف الياء المحففة الساكنة لاتقاء الساكنين هى والتنوين (قوله فحذفت  
احدى الياءين وعوض عنها الألف) أى وفحذت همزة شام لتناسب الألف (قوله أو تقدير)  
قال شيخنا هو مسلم فى تمام أمانان وفيه أن الجوهرى قال انه منسوب حقيقة كإبائى اه قال  
الدامينى الذى دعاهم الى تقدير نسب نحوتهام سماعه مصر وفاقمهم قالوا رأيت تماميا بتخفيف  
الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب المنع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعله  
كحوارى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أى قبل  
ياء النسب (قوله وكأنهم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناطم لكن  
فى كلام الجوهرى ما يخالفه حيث قال وهو يعنى عمان فى الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذى  
صير السبعة ثمانية فهو عمانى ثم فتحوا أوله لانهم يغيرون فى النسب كما قالوا دهرى وسهل وحذفوا منه  
احدى ياءى النسب وعوضوا عنها الألف كما فعلوا فى المنسوب الى العين فثبت ياءه عند الاضافة  
كما ثبت ياء القاضى فقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين  
عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس يجمع فيجربى جوار وسوارى فى ترك الصرف وما  
جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكي وقوله فيجربى الخ تفرع على  
المنفى بالميم (قوله الى فعل) أى بفتح العين كما نسبوا الى عين أو فعل أى بسكونها كما نسبوا الى شام



أومايلي الالف غير مكسور بالاصالة بل امامفتوح كبرا كاء أو مضموم كندارك أو عارض الكسر لاجل الاعلال كندان وتوان  
ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبالة لان الساكن الذي يلي الالف فيه لاحظ له في الحركة والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أي  
ثقله أو يكون ثانی الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية ومن ثم صرف ( ١٧٣ ) نحو ملائكة وصيافرة أو هو والثالث

عارضان للنسب منوى  
بهما الانفصال وضابطه  
أن لا يسبقا الالف في  
الوجود سواء كانا مسبوقين  
بها كرباعي وطفقاري أو  
غير منفيكين كحواري وهو  
الناصر وحوالي وهو  
المتمثال بخلاف نحو قاري  
وبخاني فانه بمنزلة مصابيح  
وقد ظهر من هذا أن زنة  
مفاعل ومفاعيل ليست  
الاجمع أو منقول من جمع  
كاسياتي وقد دخل بذكر  
التقدير نحو دواب فانه غير  
منصرف لان أصله دواب  
فهو على وزن مفاعل  
تقدير <sup>ال</sup>نبيها <sup>ت</sup> الأولى  
لا فرق في منع ما جاء على  
أحد الوزنين المذكورين  
بين أن يكون أوله ميمًا نحو  
مساجد ومصابيح أو لم يكن  
نحو دراهم ودناير الثاني  
اشتراط كسر ما بعد الالف  
مذهب سيوييه والجمهور  
قال في الارتشاف وذهب  
الزجاج الى أنه لا يشترط  
ذلك فأجاز في تكسير هبي  
ان يقال هباى بالادغام  
أي ممنوعا من الصرف قال  
وأصل الباء عندى السكون  
ولولا ذلك لظهرت  
الثالث اتفقوا على أن  
احدى العاتين هي الجمع

( قوله أومايلي الالف الخ ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتي ( قوله كبرا كاء ) بالمد والهمز  
الثبات في الحرب اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وان  
كان مما منع صرفه لالف التانيث الممدودة ( قوله كندان وتوان ) أصلها تان وتوانى بضم التون  
فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلال فاض ( قوله ومن ثم الخ ) أي من أجل وجود  
غير كسر تالي الالف أصالة في غير وزن منتهى الجموع ( قوله لاحظ له في الحركة ) أي لانه ليس له أصل  
يرجع اليه في ذلك بخلاف نحو دواب فانه من دب والماضي أصل عينه التحريك ( قوله متحرك الوسط )  
ينبغي حذف الوسط كما في عبارة التصريح لان الثاني هو الوسط لاشئ له وسط كما هو ظاهر ( قوله  
ومن ثم ) أي من أجل وجود متحرك ثانی الثلاثة في غير وزن منتهى الجموع ( قوله أو هو ) أي الثاني  
وقوله للنسب أي تحقيقا كما في رباعي وطفقاري أو تقديرا كما في حواري وحوالي فالبااء فيهما لمحة بياء  
النسب لانها معاصروا فبين فقد رفيهما النسب وان لم يكونا منسوبا بين حقيقة وقوله منوى هما  
الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب ( قوله وضابطه ) أي العروض للنسب أن لا يسبقا الالف في  
الوجود بأن سبقتهما الالف أو قارناها لبناء الكلمة على الجميع فالاول ما أشار اليه بقوله مسبوقين  
بها والثاني ما أشار اليه بقوله أو غير منفيكين ( قوله كرباعي ) نسبة الى رباح بلدي جلب منه الكافور  
وظقاري نسبة الى ظفار بوزن قظام مدينه باليمن اه زكريا ( قوله بخلاف قاري وبخاني ) أي  
ونحوهما ككراسي فالبااء المشددة في نحو قاري موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت في المفرد  
نحو قري وهو سابق على الجمع <sup>فائدة</sup> لونسبت الى نحو قاري صرفت المنسوب لان هذه الباء  
الموجودة في المنسوب اليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهي لا تؤثر المنع كما قاله الدماميني ( قوله فانه  
بمنزلة مصابيح ) أي في سبق الثاني والثالث على الالف لا يقال باء مصابيح لم تكن في المفرد حتى تكون  
سابقة على ألف الجمع لانا نقول هي بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل ( قوله وقد ظهر من هذا )  
أي من عدم وجود مفرد عربي على زنة مفاعل أو مفاعل بالشرط المذكورة وقوله أو منقول من  
جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر للمنعول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ إلا أن يقال المراد  
من قوله سابقا أنك لا تجرد مفرد أي أصالة فيكون فيه إشارة الى وجود المفرد بالثقل فتأمل وقوله  
كاسياتي أي في قوله وان به سمي الخ فهو راجع للثاني فقط ( قوله وقد دخل بذكر التقدير ) أي  
في قوله فعلا لكسر ملفوظ أو مقدر ( قوله هبي ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية الصبي  
الصغير والاني هيبه كذا في القاموس ( قوله ولولا ذلك لظهرت ) أي بالثقل لكونها متحركة حينئذ  
فكان يقال هباي واعترضه سم بأن اجتماع المثليين في كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما  
متحركا كما في دواب ونحوه وأجاب بس بان الباء لو ظهرت لقبيل هبا بالماستعرفه من قول المصنف

والمزيد ثالثا في الواحد • همزاري في مثل كالتلاذ

واقض ورد الهمز يافيا أعل • واذا قبل هبا بالم يحصل الادغام وفيه عندى نظروا ان أقره غيره  
لعدم دخول نحو هي في قول المصنف والمد الخ لان ثالثه ليس مدا وان كان ليما ( قوله وهو معنى  
قولهم الخ ) أي الخروج أي مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ وذلك أن تقول يحتمل قولهم  
المذكوران العلة الثانية تكرر الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب ( قوله من أول وهلة ) قال في

واختلفوا في العلة الثانية فقال أبو علي هي خروجه عن صيغ الاحاد وهذا الرأي هو الراجح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة  
مقام عتين وقال قوم العلة الثانية تكرر الجمع تحقيقا أو تقديرا لتحقيق نحو كالب وأراهط اذ هما جمع كلب وأراهط والتقدير  
نحو مساجد ومنابر فانه وان كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعني كالب وأراهط فكان أنه أيضا جمع جمع وهذا اختيار  
ابن الحاجب واستضعف لتعليل أبي علي بان أفعالا وأفعالا نحو أفراس وأفلس جمعان



أ كالب وأنعام في أ كالب  
وأنعام وأما مفاعل  
ومفاعيل فلا يجمعان فقد  
جرى أفعال وأفعال مجرى  
الاحاد في جواز الجمع  
وقد نص الزخشمري على  
انه مقيس فيهما الثاني  
انهما يصغران على لفظهما  
كالاحاد نحو أ كلب  
وأنعام وأما مفاعل  
ومفاعيل فانهما اذا صغرا  
ردا الى الواحد او الى جمع  
القلة ثم بعد ذلك يصغران  
الثالث ان كلا من أفعال  
وافعل له نظير من الاحاد  
يوارنه في الهيئة وعدة  
الحروف فافعال نظيره في  
فتح اوله وزيادة الالف  
رابعة تفعل نحو تجوال  
وتطواف وفعال نحو ساباط  
وخانام وفعال نحو صال  
ونخعال وافتعل نظيره في  
فتح اوله وضم ثالثة تفعل  
نحو تنقل وتنضب ومفعل  
نحو مكرم ومهلك على ان  
ابن الحاجب لو سئل عن  
ملائكة لما أمكنه ان  
يعمل صرفه الا بان له في  
الاحاد نظير نحو تطواعية  
وكراهية (وذا اعتلال  
منه كالجواري رفعوا جرا  
أجره كسارى) يعنى  
ما كان من الجمع الموازن  
مفاعل معتلا فله حالتان  
احدهما ان يكون آخره  
ياء قبلها كسرة نحو جواري  
وغواش والاخرى ان

المصباح يقال لقبته أول وهلة أى أول كل شئ (قوله ولا نظير لهما في الاحاد) أى فلو كانت العلة  
الثانية الخروج عن صيغ الاحاد لمنعام الصرف (قوله فلا يجمعان) أى جمع تكسير والافتد  
يجمعان جمع تصحيح كقولهم فى نواكس نواكسون وفى أيامن أيامنون وكقولهم فى حدائد حدائدات  
وفى صواحب صواحبات قاله الشارح فى آخرباب التفسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعال الخ) فان  
قلت هذا لا يدفع الاعتراض لان هذا لا يقتضى ان لهما نظير فى الاحاد قلت حاصل الجواب ان  
مرادنا بالخروج عن صيغ الاحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما وأفعال وأفعال لم يخرج عن حكم  
الاحاد لجواز جمعها كالأحاد وكذا يقال فى الجواب الثانى اه هدى (قوله وقد نص الزخشمري  
الخ) أى فليس فى جمع أ كلب وأنعام على أ كالب وأنعام شذوذ حتى يضعف به الوجه الاول (قوله  
على أنه) أى الجمع على مفاعل (قوله وأنعام) بالالف لماسيأتى فى قول الناظم كذلك مامدة أفعال  
سبق الخ فلا يقال أنه يعيم بقلب الالف ياء بل تبقى الالف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد  
ما يشمل جمعى التصحيح فانهما من جموع القلة فتقول فى تصغير مساجد مسجيدات (قوله الثالث) محصله  
عدم تسليم خروجهما عن صيغ الاحاد لفظا باثبات نظائر لهما من الاحاد فى الهيئة وعدة الحروف  
وان لم تكن مبدوءة بالهمزة مثلهما فكان الاول تقديمه على الجوابين الاولين لان محصلهما تسليم  
خروجهما عن صيغ الاحاد لفظا وعدم اثبات خروجهما عنها حكما (قوله تجوال وتطواف) مصدران  
لجال وتطاف وقيل لتجول وتطوف (قوله ساباط) هو سقفة بين دارين تحتها طريق قاموس (قوله  
وخانام) لغسة فى الخاتم (قوله نحو صال) هو الطين ما لم يجعل خرفا ونخعال بالخاء الموحدة فالزاي  
فالعين المهملة هو العرج يقال ناقه بها نخعال أى عرج (قوله نحو تنقل) بفتحين وفاء ولد الشعب  
وتنضب بفتحين فنون فضاء موجه شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدران كرم  
وهلك ويجوز فى لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن الحاجب لو سئل  
الخ) قد يقال يمكنه أن يعمل صرفه بان لم يتكرر لا تحقيقا وهو ظاهر اذ هو جمع ملائكة من أول وهلة  
ولا تقدير لان لا يعمل على وزن المكسر الذى هو مفاعل أو مفاعيل لتعرك الوسطى الثلاثة التى بعد  
الالف سم بايضاح (قوله منه) صفة لذا أرحال منه وكذا قوله كالجواري وضمير منه للجمع المتقدم  
وقوله كسارى أى اجراء كاجراء سارى أو حالة كونه كسارى (قوله يعنى ما كان الخ) لما كان مفهوم  
قول المصنف كالجواري أن ما كان من معتل منتهى الجوع كالعدارى لا يجرى كسارى فى حذف  
حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعنى فإنيان بالعبارة  
المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جواريكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا  
لا ينافى ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جواري بقول المصنف كالجواري كما  
لا يخفى على ذى بصيرة ولغرفة البعض عما ذكرنا زعم أن فى كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول  
كلامه دخول القسمين فى النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الاول حذف يعنى  
(قوله أن تقلب ياره ألفا) أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما بأتى (قوله نحو عذراء) جمع عذراء  
بالمدهى البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحل به المرأة رأسها  
وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى اتباعا لفتحة ما قبل الالف فقلبت  
الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اه تصریح والذى فى شرح الشارح على التوضيح أن مدارى  
جمع مداراء أى كهمراء وهى المنتفخة الجنين وفى القاموس ما يوافقوه وذكر أن الفعل مدر كفروح  
فهو أمدر وهى مدراء ودالهامه لمة (قوله فى حذف ياره الخ) أى لافى جميع الوجوه فان حره بفتحة  
مقدرة وتنوينه تنوين عوض بخلاف نحو قاض فانه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينب



اعرابه ولا ينون بحال  
ولا خلاف في ذلك وهذا  
خرج من كلامه بقوله  
كالحجوري \* تنبيهات \*  
الاول اختلف في تنوين  
جوار ونحوه فذهب سيبويه  
الى انه تنوين عوض عن  
الياء المحذوفة لاتنوين  
صرف وذهب المبرد  
والزجاج الى انه عوض عن  
حركة الياء ثم حذف الياء  
لالتقاء الساكنين وذهب  
الاخفش الى انه تنوين  
صرف لان الياء لما حذف  
تخفيفا زالت صيغة مفاعل  
وبقي اللفظ كجناح فانصرف  
والصحيح مذهب سيبويه  
واما جعله عوضا عن  
الحركة فضعيف لانه لو كان  
عوضا عن الحركة لكان  
التعويض عن حركة الالف  
في نحو موسى وعيسى  
اولى لان حاجة المتعذر الى  
التعويض اشد من حاجة  
المتعسر ولا يلحق مع الالف  
واللام كما يلحق معهما  
تنوين الترخم واللازم  
منتف فيهما فكذلك الملزوم  
واما كونه للعرض  
فضعيف ايضا اذ المحذوف  
في قوة الموجود والاسكان  
آخر ما يبقى حرف اعراب  
واللازم كما لا يخفى منتف  
فان قلت اذا جعل عوضا  
عن الياء فماسب حذفها  
اولا قلت قال في شرح  
الكافية لما كانت ياء

عليه الشارح (قوله والفجر وليال) فليال محجور بفتح مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين  
منع من ظهورها الثقيل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقدير أي  
بجسب الاصل (قوله في سلامة آخره) أي من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أي من منطوق  
كلامه فلا ينافي دخوله في كلامه ومفهوما أعني أن حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا  
قال الشارح في أول عبارته يعني كما أوضحناه سابقا (قوله فذهب سيبويه الى انه تنوين عوض عن  
الياء المحذوفة) خرجها الاكثر على أن الاعلال مقدم على منع الصرف ليكون سببه وهو الثقيل  
أمر اظاهر محسوسا بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم للفعل وهي خفية فاصل جوار  
على هذا جوارى بالتنوين استقلقت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء  
لالتقاءهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقدير الان المحذوف لعله كالتاب ثم خيف  
رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها وخرجها بعضهم على أن منع الصرف مقدم فاصل جوار على  
هذا جوارى بترك التنوين لصيغة منتهى الجموع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى  
بالتنوين عوضا عنها فاعلم أن سبب الحذف على الاول التقاء الساكنين وعلى الثاني التخفيف وعليه بنى  
الشارح السؤال والجواب الاسباب (قوله عوض عن حركة الياء) أي وحصل التعويض قبل حذف  
الياء بدليل قوله ثم حذف الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله على  
مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان  
فحذفت الياء لالتقاءهما (قوله لان الياء لما حذف تخفيفا) أي لالتقاء الساكنين فهو مبني على  
تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل في كل من المنقوص  
والمقصور طالب أثر وقد ظهر الأثر مع المنقوص في الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر في المقصور  
أثر بالكتابة فكان أولى بالتعويض وهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاول لانه لان التعويض  
يقتضى حذف شيء واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه  
التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات تظهر في لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين  
أفاده البهوتي (قوله ولا يلحق مع الالف واللام كما يلحق الخ) أي يجامع أن كلاما من تنوين الترخم وتنوين  
نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شيء فتنوين الترخم عوض عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار  
عوض عن حركة الياء قال البعض تبع الشارح لان الاول أن يقول الشارح ولا يلحق مع الالف واللام  
لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الالف واللام اه ولعل وجهه أن قياس العوض على  
المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترخم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على  
القول بأنه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بأن يقال لو كان عوضا عن الياء للاحق مع الالف واللام  
كما يلحق معهما تنوين الترخم يجامع أن كلاما منهما عوض عن حرف اه وقد يجاب بأن التنوين هنا  
ليس لمحض العوض عن الياء بل للعوض عن غيرها ومنع عودها لانه لا يجتمع بين العوض والمعوض عنه  
فيكون كضد الياء التي تجامع الالف واللام فماسب أن لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق  
(قوله واللازم) يعني اولوية التعويض عن حركة الالف في نحو موسى وعيسى واللاحق التنوين مع  
الالف واللام وقوله فيهما ما مر تبطل باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعني قوله لكان التعويض  
الخ وقوله ولا يلحق الخ (قوله اذا المحذوف) وهو الياء في قوة الموجود أي فصيغة منتهى الجموع موجودة  
تقدير (قوله فان قلت الخ) مبني السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر  
(قوله فماسب حذفها) أي على سبيل الوجوب بقربنه أن الجواب يفيد تعليلا حذفها على سبيل  
الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير واجب وبصرح بذلك قوله

المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا  
في الاذن ثقله لكون زيادة الثقل زيادة أثرا وليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى \* واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين



عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى أن فيما لا ينصرف تنويننا مقدرا  
بدليل الرجوع اليه في الشعر وحكمه واليه في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين  
ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعد لان الحذف ملاقة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله  
\* الثاني ما ذكر من تنوين جوار (١٧٦) ونحوه في الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره أبو علي

من أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا ينون ولا تحذف ياءه وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك في العلم وسبأني بيانه \* الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلمته جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها ثابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر أن قوله كسار انما هو في اللفظ فقط دون التقدير لان سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لانه منصرف وقد تقدم أول الكتاب (ولسراويل بهذا الجمع \* شبه اقتضى عموم المنع) اعلم ان سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتمدة لما عرفت أن بناء مفاعيل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب الا لجمع أو منقول من جمع فحق ماوازنه ما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه

ما كان جائزا في الادنى وفيه نظرفان أراد المقرون بال فليس الكلام فيه اه سم على أن المقرون بال يستوي فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الى الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه في الساكن الذي رد اليه فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدري في كل ممنوع من الصرف وموافقا له في ان المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا لاجله الياء) أي بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا زكريا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله وأنه يجر بفتحة ظاهرة) أي ويرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى بياء ساكنة وقوله وانما قالوا ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كقاضي علم امرأة وقوله وسبأني بيانه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضر لانه لو أضر لرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقدرة على الياء نيابة عن الكسرة فيمتدفع مع قوله فاستثقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس في قوله مع خفة الفتحة اظها في مقام الاضمار (قوله ولسراويل) خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد القارضي نكرة مؤنث وقال في القاموس السراويل فارسية معربة وقد نذكر ثم قال والسراويل بالنون والشروال بالشين أي المجمة لغة (قوله لما عرفت الخ) أي وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سمي به من هذا الجمع (قوله فحق ماوازنه ما) أي فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفرع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتمدة صرح به توطئة لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) أي تمام شبهه بما بان لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مر تبط بقوله فحق ماوازنه ما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بما و اسم الاشارة يرجع الى تمام شبهه بما و كما الضمير في قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال في الكافية وسراويل اذا لم ينصرف وهو الاكثر وقد قيل انه أعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سر و الة واذا صرف فلا اشكال اه وفي التوضيح ونقل ابن الحاجب أن من العرب من بصرفه وانكر ابن مالك عليه ذلك اه قال الحفيد لوجه لا نكاره لان ابن الحاجب ثقة وقد نقله (قوله وأنه في التقدير الخ) أي يقدر أن سراويل كان جمع سر و الة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسبأني وجه آخر في معنى العبارة (قوله سمي به المفرد) أي أطلق اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله ورد بان سر و الة لم يسمع) اعترض بأنه لا يصلح رد اللقول بأنه جمع سر و الة تقدير كونه جمعاً لسر و الة لا يستلزم سماع سر و الة وانما يصلح رد اللقول بأنه جمع سر و الة تحقيقاً كما حكاها السندوبي وغيره وعبارة السندوبي وقيل انه جمع سر و الة تقديراً أو تحقيقاً بناء على سماع سر و الة كما نقل عن أهل اللغة اه ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بان يراد بقوله في التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللؤم سر و الة) تمامه فليس يرق المستعطف والضمير في عليه لأمذموم واللؤم الدناءة في الاصل والحساسة في الفعل زكريا (قوله

بها وذلك بان لا تكون ألفه عوضا عن احدى ياء النسب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر ولما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن الامتناع من الصرف وجهها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنه والى التنبيه على ذلك أشار بقوله شبه اقتضى عموم المنع أي عموم منصرف في جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي وأنه في التقدير جمع سر و الة سمي به المفرد ورد بان سر و الة لم يسمع وأما قوله عليه من اللؤم سر و الة



فصنوع لاجه فيه وذكرا لاخش أنه سمع من العرب من يقول سر والورد (١٧٧) هذا القول أمر ان أحدهما أن سر والة

لغة في سر او بل لانها جمعناه  
فليس جمعها كما ذكره  
في شرح الكافية والآخر  
ان النقل لم يثبت في أسماء  
الاجناس وانما ثبت في  
الاعلام \* تنبيهات \*  
الاول قال في شرح الكافية  
ويبغى أن يعلم ان سر او بل  
اسم مؤنث فلو سمي به  
مذكر ثم صغر اقليل فيه  
سر بيل غير مصروف  
للتأنيث والتعريف ولولا  
التأنيث لصر في كايصرف  
شراحيل اذا صغر فقليل  
شراحيل لزوال صيغة  
منتهى التكسير \* الثاني  
شذم عن صرف ثمان تشبها  
له بجوار نظر المافية من  
معنى الجمع وان ألفه غير  
عوض في الحقيقة قال في  
شرح الكافية ولقد شبهه  
ثمانا بجوار من قال  
يحدو ثمانى مولعا بلقاجها \*  
حتى هم من بزيفة  
الارتاج والمعروف فيه  
الصر في لما تقدم وقيل  
هما لغتان (وان به سمي  
أو بما لحق به فالانصراف  
منعه يحق) يعنى أن  
ما سمي به من مثال مفاعل  
أو مفاعيل فحقه منع  
الصر في سواء كان منقولا  
من جمع محقق كما سجد  
اسم رجل أو مما لحق به  
من لفظ أعجمى مثل  
سر او بل وشراحيل أو  
لفظ ارتجل للعلية مثل  
هو ازن قال الشارح والولة  
في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية

فصنوع) أى من كلام المولدين (قوله وذكرا لاخش) رد للرد ولرده له احتاج الى رد آخر فقال  
ورد هذا القول أى القول بان سر او بل جمع سر والة في التقدير أمر ان الخ وحاصل الاول أنا لا نسلم  
أن سر والة وان كانت مسبوقة مفرد سر او بل بل هي لغة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سر والة  
وحاصل الثاني أنه لو كان في التقدير جمعاً فسمي به المفرد لا يستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس  
وهو منتف لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما في مدائن واذا انتفى اللزوم انتفى المزوم وهو  
أنه كان في التقدير جمعاً فسمي به المفرد هذا هو اللاتى في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن  
الأمر الثاني مبنى على تسليم أنه جمع سر والة غير مسبوقة وأن يجمعها هنا بما لا ينبغي على من لولاه  
مأراح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سر والة ومنع تسمية المفرد به مع أن  
الغرض ليس الامنع كونه جمع سر والة لانه المنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية  
المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر بقى أنه قد يبحث في الأمر الاول بجمع أن سر والة بمعنى  
سر او بل بل هي بمعنى قطعة شرفة كما في الرضى وفي الثاني بان اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء  
الاجناس مسلم في النقل التحقيقي دون التقديرى الذى كلامنا فيه الا أن يجاب بان معنى قوله في  
التقدير بحسب الاصل كما مر ايضاحه فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما لم تحقه ناه التأنيث عند  
تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثاً معنوياً عند تصغيره أن يكون ثلاثياً كما سيأتى في قول  
المصنف واختم بتأنيث ما صغرت من \* مؤنث عار ثلاثى \* كسن  
(قوله سر بيل) أصله سر بيل فقلت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداها بالساكون (قوله  
للتأنيث) أى لساكون اللفظ مؤنثاً وضاع كزيب (قوله لزوال صيغة منتهى التكسير) أى مع عدم  
ما يخلفها في المنع بخلاف الاول (قوله يحدو ثمانى الخ) الحد وسوق الابل والغناء لها ومولعا بفتح اللام  
حال من الضمير في يحدو من أولع بالشئ أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفعل وأما بكسر ها فجمع  
لقحة وهي الناقة التي تحلب وليس مرادها هنا والزيفة بفتح الزاى الميلة والارتاج بالكسر من  
أرتجت الناقة اذا أغلقت رجها على الماء والمعنى من شدة طربهن من الحد وهم من يميلهن عن  
الارتاج كذا في العيني (قوله من لفظ أعجمى) بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى (قوله  
وشراحيل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سر او بل لا علم ولم يذكر في القاموس الا أنه علم فتدبر  
(قوله أولفظ) هكذا في النسخ بالجر عطف على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب النصب  
عطف على منقولا لان العلم المرتجل مقابل العلم المنقول لأن الثاني منقول عن الاول اه بايضاح  
وهو تصويب في غير محله لا مكان تصحیح عبارة الشارح يجعل قوله أو مما لحق به عطف على منقولا  
وجعل من فيه تبعيضه لاصلة النقل وجعل قوله أولفظ عطف على لفظ الاول والمعنى أو كان ما سمي  
به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أو لفظ ارتجل للعلية ويرجح  
هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلية دخلاً فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف وان به  
سمى أو بما لحق الخ بخلافه على نصب لفظ عطف على منقولا فإنه يكون هذا القسم زائداً على كلام  
المصنف فينا في تصدير الشارح العبارة بالعناية بفض على هذا التحقيق والتدلى العناية \* ثم لا بد  
من كون هذا اللفظ المرتجل للعلية أعجمياً ثلاثياً في ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون في  
العربية الا جمعاً أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ في قوله من لفظ أعجمى لانا  
نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمى اسم الجنس المفرد الأعجمى (قوله مثل هو ازن) كذا في  
نسخ وهي ظاهرة وفي نسخ أخرى مثل كشاجم بشين مجمة ثم جيم واعترض عليها بان كشاجم بضم  
الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم  
الشاعر (قوله والعلية في منع صرفه) أى ما سمي به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية)



أوقيام العلمية مقامها فالوطر أنشكبه انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الاول اه قال المرادى قلت مذهب سيويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ومذهب (١٧٨) المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الأخص القولان والصحيح

قول سيويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو تنكرة وليس جمعا على الصحيح اه (والعلم يمنع صرفه من كبا \* تركيب مزج نحو معد يكربا) قد تقدم ان ما لا ينصرف على ضربين أحدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول وهذا شروع في الثاني وهو سبعة أقسام كما هو الاول المركب تركيب المزج نحو يعلى وحضرموت ومعدي يكرب لاجتماع فرعيه المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسماء واحدة الا باضافة ولا باسناد بل ينزل بجزءه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معد يكرب لان ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بان سكنوا ياء معد يكرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف أول

هذه العلة الاولى قاصرة على ما سمى به من الجمع كما سجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراويل ولا نحو هوازن وكشاجم ولعل العلة في هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها (قوله أوقيام العلمية مقامها) أى أو ما فيه من الصيغة مع قيام علمية مقام جمعيتها التي كانت له أو جمعيتها غيره (قوله التعليل الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أى بالعلمية التي خلفت الجمعية ثم زالت بلاخاف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول محذوف يفسره المذكور بالزوم أى اقصد العلم يمنع صرفه فهو على حد زيد الأكرم أخاه (قوله من كبا تركيب مزج) أى غير عددى وغير محتوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معد يكربا على ما بأتى (قوله ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير) هو ما احدى علمية الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لهلة واحدة وهو اثنان (قوله والثاني ما لا ينصرف الخ) ضابطه ما احدى علمية الجمعية (قوله بل ينزل بجزءه الخ) التعريف للمركب المزجى المعرب فلا اعتراض بان المركب العددى والمحتوم بويه والمركب من الاحوال والظروف من كبات مزجيه مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد (قوله منزلة تاء التأنيث) أى فى أن الاعراب على الجزم وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى الفتح الا فى نحو معد يكرب كما سيذكره الشارح (قوله ولذلك) أى للتزويل المذكور وقوله فانه يسكن أى يبقى على سكونه (قوله بان سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو نصورية للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالتى فلا اسم موضع وقوله وان كان مثلها أى الباء (قوله وقد يضاف أول جزأى المركب) أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أو لا فال للعهد الذكري لكنه بعد الاضافة لا يسمى من كبا جزيا لان الاضافى قسم المزجى فسميته من جيا باعتبار حالته الاخرى اعنى حالة مزجه واعلم أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية لان بكاملها ليس اسماء شئ أضيف اليه بعلى حتى تظهر غرة الاضافة المعنوية بل هو بمنزلة الرء من جعفر فلا فرق فى المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا التنبية على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لان المتضامين كالشئ الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لان فائدة الشئ قد تحصل بغيره أيضا (قوله فيستحجب سكون الخ) أى فى الاحوال الثلاثة وقيل يفتح فى النصب وتسكن فى الرفع والجر (قوله تشبيها بياء درديس) أى بجماع أن كلاما من البياين وسط وان كان درديس كلمة تحقيقا ومعدي يكرب كلمة تنزيلا ودرديس اسم للداهية والعجوز الفانية ونحوه للحب قاله فى القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه البياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن البهوتى وأقره وقوله مع الافراد أى عدم التركيب كقوله ولو أن واش باليمامة داره \* وقوله تشبيها بالالف أى فى نحو الفتى بجماع أن كل حرف علة وقوله ما كان جائزاً فى الافراد معنى جوازه فى الافراد أن بعض العرب يميز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الاخر يوجب الفتح أو أن اللفظ فى حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه فى الافراد أن اللفظ فى حد ذاته يقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثاني الخ) معطوف على يضاف فعاملة الجزء الثانى المذكور على لغة اضافة صدره الى بجزءه كقوله المرادى وقوله معاملته أى معاملة نفسه فى

جزأى المركب الى ثانيهما فيستحجب سكون ياء معد يكرب ونحوه تشبيها بياء درديس فيقال رأيت معد يكرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه البياء فى النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالترزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً فى الافراد ويعامل الجزء الثانى معاملته لو كان منفردا



فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثرا متنع صرفه كهرض من رام ورض لان فيه مع التعريف عدة مؤثرة فيجرب بالفتحة ويعرب  
الاول بما تنقضيه العوامل نحو جاز رام هررض ورأيت رام هررض ومررت برام هررض (١٧٩) ويقال في حضر موت هذه حضر موت

ورأيت حضر موت  
ومررت بحضر موت  
لان موتا ليس فيه مع  
التعريف سبب ثان وكذلك  
كرب في اللغة المشهورة  
وبعض العرب لا يعرفه  
حينئذ فيقول في الاضافة  
هذا معد يكرب فيجعله  
مؤثرا وقد بيننا معا  
على الفتح ما لم يعتد الاول  
فيمكن تشبيه الخمسة عشر  
وانكر بعضهم هذه اللغة  
وقد نقلها الاثبات وقد  
سبق الكلام على ذلك في  
باب العلم **تنبيهان** الاول  
أخرج بقوله معد يكربا  
ما ختم بويه لانه مبني على  
الاشهر ويجوز أن يكون  
لمجرد التمثيل وكلامه على  
عمومه ليدخل على لغة من  
يعربه ولا يرد على لغة من  
بناه لان باب الصرف انما  
وضع للمعربات وقد تقدم  
ذكره في باب العلم الثاني  
احترز بقوله تركيب مزج  
عن تركيب الاضافة  
والاسناد وقد تقدم  
حكمهما في باب العلم واما  
تركيب العدد نحو خمسة  
عشر فتحت البناء عند  
البصريين وأجاز فيسه  
الكوفيون اضافة صدره  
الى عجزه وسيأتي في بابه فان  
سمى به فية ثلاثة أوجه  
أن يقر على حاله وأن يعرب

الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن  
العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يعرفه)  
أى كراب حينئذ أى حين اذا ضيف اليه معدى قال الخبيصى من قدر كر باسما للكربة منع صرفه  
ومن قدره اسما للحرز صرفه ومن قدر بكافولا في بعدك وقالى فلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من  
الصرف ومن قدره اسما للموضع أو مكان صرفه دما مبنى (قوله فيجعله مؤثرا) لوقال كابن الناطم  
يجعله مؤثرا لكان أولى لان جعله مؤثرا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبيه الخمسة  
عشر) لتعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعنى تشبيه النوع المتكامل فيه من المزجى وهذا النوع منه  
هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبنى فلا ينافى كلامه أن المركب العددي من  
المزجى (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثناة (١) وسكون الموحدة وهو الثقة (قوله  
أخرج بقوله معد يكرب بالفتح) فيه أن المثال لا يخصص اه سم وأجاب شيخنا بان الناطم كثيرا  
ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أى وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصافي التخصيص فلا ينافى  
أنه راجح فيه لقريته كعادة الناطم فافهم (قوله لانه مبني) أى على الكسر أما البناء فلا لأن وية اسم  
صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سببويه  
لا يجوز فيه الا البناء على الكسر وأما الجرعى فجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف قال أبو حيان وهو  
مشكل الا أن يستدل الى سماع والام يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما  
اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أى ذكر المحتوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن  
وبعضها في الشرح أى فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المحتوم  
بويه (قوله شجر بغير) بغير معجمة مفتوحة قيم ما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شجر بغير أى  
متفرقين من أشجرى البلد أبعده بغير النجم سقط لانهم يتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا في  
الاماكن التي تفرقوا اليها أفاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثاني لما ركب من الاحوال وأما  
الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله وبيت بيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بينا  
ملاصقا لبيت فخذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الجمال ما في قوله جارى من معنى  
الفعل فانه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصل بل العاطف  
شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أى كل صباح ومساء فخذف  
والعاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف ولو أضفت قلت صباح مساء لجاز أى صباحا مقترنا  
بمساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضى أنه  
الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذا المعنى يأتينا صباحا مساء عقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى  
فليراجع الرضى ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمة بين بين وأصله بينها وبين حرف  
حركتها فخذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وخذف العاطف وركب الظرفان يس  
(قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أى كماله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد  
هذاهو المتبادر ويؤيده ان المعرفة اذا عيادت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب  
المدكور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك  
كالبعض والبهوتى فعليه الاثبات (قوله كذا حاوى) أى علم حاوى زاندى فعلا نا واائدة  
قال أبو الفتح اذا سميت رجلا ذان صرفته لان ألفه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت ألف ذال التي

اعراب ما لا ينصرف وان يضاف صدره الى عجزه وأما تركيب الاحوال والظروف نحو شجر بغير وبيت بيت وصباح مساء اذا سمي به  
أضيف صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأى سببويه وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذا حاوى زاندى فعلا نا  
(١) قوله وسكون الموحدة الخ الا قيس فيها الفتح وقد تسكن كفى شرح القاموس اه



كغطفان وكاصبهانا) يعني أن زائدي فعلا ينعان مع العليمة في وزن فعلا وفي غيره نحو جدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل في تنبيهات الأول علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في ردنسيان وكفران إلى نسي وكفران (١٨٠) كانا فيما لا يتصرف فعلا لانهما أن يكون قبلهما ما أكثر من

حرفين أصولا فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلن اعتبر ان قدرت أصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وان قدرت زيادة التضعيف فالنون أصالية مثال ذلك حسان ان جعل من الحس فوزنه فعلا وحكمه أن لا يتصرف وهو الاكثر فيه ومن شعره ما هاج حسان ربه ومظعن الحى ومبنى الخيام وان جعل من الحسن فوزنه فعال وحكمه أن يتصرف وشيطان ان جعل من شاط شيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فذهب سيويوه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك وذهب الاخفش إلى صرفه لان فعلا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مننة الثاني اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء للسند حكم المبسدل مثال ذلك أصيلا فان أصله أصيلا فلوسمى به منع ولو أبدل من حرف أصلي نون

هي عين جرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى به رجل فانه لا يتصرف لانه يبقى بعد اسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الاسماء العربية عليه وأما ان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد نقله سم (قوله كغطفان) بفتح العين المحجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم أبيها تصریح (قوله وكاصبهانا) بفتح الهـ حمزة وكسرها وبفتح الباء الموحدة عند أهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بقارس سميت باسم أول من ترها واصبه اسم فارس كذا في التصريح قال في القاموس وهي كلمة أعجمية وأصلها سبهاهان أى الاجناد لانهم سكنوها وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهـ حمزة أكثر من كسرها وان الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلا لانهما أن يكون قوله فان كان الخ) فاذا جهل كل من زيادة الألف والنون وأصلهما فسبويوه والخليل ينعان الصرف لخوافا بالاكتر وغيرهما لا يحتمل زيادة الابدليل اه حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر إلى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ من صور ما اذا كانا فيما لا يتصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أى أصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثاني قيل لبعضهم أنصرف عفان قال ان هجوته أى لانه حينئذ من العفونة لان مدحته أى لانه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها ان المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلا الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا يتصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخير في الصرف وعدمه نظر الالاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سياتى في رمان من الخلاف لان فيه وجد المرجع لاحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بجمع صرفه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه صفة والكلام في الاعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد يبحث في العلة الاولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أى بعد عن الحق وبابه بعد مصباح (قوله لان فعلا في النبات أكثر) أى من فعلا بالضم (قوله من منه) كذا بخط الشارح وفي بعض النسخ من منه والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد من منه بفتح الميم أى الاولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا في النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للأصل لا للطارى اه سم أى في صورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصيلا) تصغير أصيل على غير قياس اه تصریح والاصيل العشى كافي القاموس (قوله صرف) لأصالة النون حينئذ لا نهابدل من أصلى (قوله حنان) أى مسمى به لان الكلام في العلم (قوله كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كفى أى هريرة وأبي فحافة سم (قوله مطلقا) حال من الضهير في الخبر (قوله وشرط منع العار) أى المؤنث العارى من الها (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى فوق الاحرف الثلاثة وانما يرتقى فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة كذا في الشاطبي (قوله أو بجزور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جزور وقوله اسم امرأة لانه من زيد (قوله وجهان) مبتدأ أو المسوغ كونه

صرف بعكس أصيلا ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نونا الثالث ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلية وزيادة في ألف قبل نون أصلية تشبها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا) وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث أو بجزور أو سقر أو يزيد اسم امرأة لانه من زيد وجهان في العادم نذ كبير اسبق وعجمة كهند والمنع أحق مما يمنع الصرف اجتماع العلة والتأنيث باناء لفظا أو تقديرا ما لفظا فنحو فاطمة وانما لم يصرفه لوجود العلية



في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه فان العلم المؤنث لا يتأرقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف في حبلى وصحراء فأثرت في منسح  
الصرف بخلافها في الصنعة وأما تقديرها في المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الاصل كعناق اسم رجل أقاموا في ذلك  
كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أي سواء كان مؤنثا في المعنى أم لازما  
على ثلاثة أحرف أم لاسا كن الوسط أم لا الى غير ذلك مما سياتي في نحو عائشة وطلحة وهبة وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من  
الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لان الرابع ينزل منزلة (١٨١) تاء التأنيث أو محرك الوسط كسقر

ولطى لان الحركة قامت  
مقام الرابع خذالفا لابن  
الانبارى فانه جمع له ذا  
وجهين وما ذكره في البسيط  
من أن سقر ممنوع الصرف  
باتفاق ليس كذلك أو  
يكون أعجميا بجمهور ما  
اسمى بلدين لان العجمة لما  
انضمت الى التأنيث  
والعجمة تحتم المنع وان  
كانت العجمة لا تمنع صرف  
الثلاثي لانها هنا لم تؤثر  
منع الصرف وانما أثرت  
تحتم المنع وحكى بعضهم  
فيه خلافا فيقول انه كهندي  
في جواز الوجهين أو منقولا  
من مذكر نحو زيد اذا سمى  
به امرأه لانه حصل بنقله  
الى التأنيث ثقيل عادل  
خفة اللفظ هذا مذهب  
سليويه والجمهور وذهب  
عيسى بن عمرو والجري  
والمبرد الى أنه ذو وجهين  
واختلف النقل عن يونس  
وأشار بقوله وجهان في  
العدم تذ كبرا الى آخر  
البيت الى أن الثلاثي  
الساكن الوسط اذا لم  
يكن أعجميا ولا منقولا  
من مذكر كهندي ودعد

في معرض التقسيم وفي العدم خبر يزيد كبرا مفعول العدم وسبق جملة في محل نصب نعت تذ كبرا  
وعجمة عطف على تذ كبرا وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط الا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهندي  
(قوله في معناه) أي فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة (قوله ولزوم علامة التأنيث في  
لفظه) اعترضه سم بانه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتاءه حيث استقلت الاولى  
بالمع دون الثانية بان الاولى لازمة لما هي فيه دون الثانية وأجيب بان الالف لازمة مطلقا أي  
في العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما يلزم في العلم وكلامنا الآن في العلم (قوله بخلافها  
في الصفة) أي بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائمة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها لانها في حكم  
الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترب بها تصریح (قوله في المؤنث المسمى) من اضافة الوصف  
الى مرفوعه أي المؤنث مسماها وقول البعض أي المسمى به لان الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن  
توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الاصل  
الخ فلا تكن من الغافلين (قوله وهبة) أي علما (قوله وأما المؤنث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية  
والا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لان علامته المفوضة أو المقدره لفظية اه يس وأراد  
باللفظية أو الالفاظه وتانيا لاعم فلان تاقض ومعنى كون المقدره لفظية أنها ترجع للفظ والمراد  
المؤنث المعنوي من الاعلام لانها موضع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم  
بالحركة خرج عن اعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرابع في الثقل ولانها في  
النسب كالحرف الخامس فلونسبت الى جزى لعلت جزى بحذف الالف لا غير ولو كان الوسط ساكنا  
لجاز فيه الحذف والقلب وواتقول في النسب الى حبلى حبلى أو حبلى ككسباتى دنوشرى (قوله اسمى  
بلدين) ينبغي أن يقول اسمى بلدين ليكون جور وماه مما سخن فيه وأما اذا جعل اسمى بلدين كانا  
مذكرين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو منقولا من مذكر الخ) الى ههنا بحث وهو أنه  
كيف يتحتم منع نحو زيد اذا سمى به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع  
عرض تأنيث الاول وأصالة تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهما لاجاز  
الوجهان في الاول كالثاني أو تحتم منع الثاني كالاول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمرو والجري  
والمبرد فتامل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلوا بقوله تعالى اهبطوا مصر مع قوله وقال ادخلوا مصر  
فان مصر في الاصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علماء على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد  
المذكور وجوابه أنا لان اسم عليه المنصرف سلما لكن لان اسم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لفظ فيه  
المسكان دما ميني (قوله كهندي دعد) مثلها بنت وأخت علمى مؤنث ككسباتى (قوله والمنع أحق) أي  
لوجود السبيين (قوله لم يتلفع الخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضريه قاله  
شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السبيين مع كون الصرف هو الاصل فيرجع  
اليه بادي في سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على

يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق فن صرفه نظر الى خفة السكون فانها قاومت أحد السبيين ومن منع نظرا الى وجود السبيين ولم  
يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر في قوله لم يتلفع بفضل مئررها دعد ولم تسق دعد في العلب نذيات الاول ما ذكره من أن  
المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو علي الصرف أفصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج قبل والاختص الى أنه  
متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكما وأوجه اجتماع علمتين بمنعان الصرف وذهب الفراء الى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز  
صرفه نحو فيد لانهم لا يرددون اسم البلدة



على غيرها فلم يكتر في  
 الكلام بخلاف هند  
 الثاني لافرق في ذلك بين  
 ما سكونه أصلي كهند أو  
 عارض بعد التسمية كفتح  
 أرا لعل كدار الثالث  
 قال في شرح الكافية وإذا  
 سميت امرأة بسد ونحوه  
 مما هو على حرفين جاز فيه  
 ما جاز في هند ذكر ذلك  
 سيبوويه هذا اللفظ وظاهره  
 جواز الوجهين وأن الاجود  
 المنع وبه صرح في التسهيل  
 فقول صاحب البسيط في  
 يد صرفت بالخلاف ليس  
 بصحيح الرابع إذا صغر  
 نحو هند ويد فتحتم منعه  
 لظهور التاء نحو هندية  
 ويديه فان صغر بغير تاء  
 نحو حرب وهي ألفاظ  
 مسبوغة انصرف  
 الخامس إذا سمي مذكر  
 بمؤنث مجرد من التاء  
 فان كان ثلاثيا صرف  
 مطلقا خلافا للفراء وتعلب  
 اذ ذهب الى أنه لا ينصرف  
 سواء تحرك أو وسطه نحو  
 نخذ أم سكن نحو حرب  
 ولا بن خروف في المتحرك  
 الوسط وان كان زائدا  
 على الثلاثة لفظا نحو سعاد  
 أو تقديرا كاللفظ نحو جيل  
 مخفف جبال اسم للضبع  
 بالنقل منع من الصرف  
 السادس إذا سمي رجل  
 بنت أو أخت صرف عند  
 سيبويه وأكثر التعويين  
 لان تاءه قد بنت السكامة  
 عليها وسكن ما قبلها

غيرها) أي لا يقعون فيه الا شراك اللفظي أي غالباً بخلاف أسماء الاناسي فانهم يوقعونه فيها كثيراً  
 فاحتاجت الى التخفيف وانما قلنا أي غالباً لانهم قد يوقعونه في اسم البلدة (قوله أو الاعلال كدار)  
 لان أصله دور فقلت الواو وانما تحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو  
 ظاهر كلامه هنا أيضاً زيد وان كان ثنائياً لفظاً فهو ثلاثي تقديراً ساكن الوسط اذ أصله يدي  
 بالاسكان كافي الصحاح زكريا (قوله نحو حرب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حرب  
 ونحوها مما سمي أي في التصغير (قوله انصرف) قال الاسقاطي وتبعه غيره لعل المراد جوازا  
 فيجوز المنع أيضاً كهند اه وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح ان ياء التصغير لم يعتدوا بها  
 في تصغيره رابعاً والاولا كان متحتم المنع اتفاقاً (قوله مطاقاً) أي تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ مما  
 ذكره في القولين بعده وسكت عن كونه أعجمياً أولاً واستظهر البعض أنه لافرق قال يس فان قلت  
 لم يكتموا هنا تحريك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانها كان المسحى مذكراً  
 ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكراً من فاحتاجوا التقوية معنى التأنيث باقوى  
 الامور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرك  
 الوسط اه (قوله وان كان زائداً على الثلاثة الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن  
 لا يسبق له تذكيراً انفرده بمحققاً أو مقدر أو أن لا يحتاج تأنيثه الى تاويل لا يلزم وأن لا يغلب  
 استعماله قبل العلمية في المذكرو قال الدماميني فيصرف ان سبق له تذكيراً انفرده بمحققاً كدلال علم  
 مذكراً منقولاً من مؤنث لانه في الاصل مصدر أو مقدر كما نض علم مذكراً سبق له تذكيراً تقديراً  
 اذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم اذ اصغروه لم ياتوا بالتاء وقال الكوفيون اذا سمي بنحو حائض  
 مذكراً لم يدمرف بناء على أن قولهم ان نحو حائض لم يدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل  
 للفرق ويرد عليهم أنهم اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حائضة  
 وعرضة واحترز المصنف بقوله انفرده من نحو ظوم علم مذكراً منقولاً من مؤنث فهو ممنوع من  
 الصرف لانه قبل التسمية به يطلق على المذكرو والمؤنث تقول مررت برجل ظوم وامرأة ظوم وكذا  
 يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكراً احتاج تأنيثه الى تاويل لا يلزم كرجال علم مذكراً  
 لان تاويله بالجماعة لا يلزم لجواز تاويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العلمية في  
 المذكرو كذراع علم مذكراً في الاصل مؤنث لكن غلب في اعلام المذكرو ووصف به المذكرو  
 فقالوا ثوب ذراع أي قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقديراً أي تقديراً كأننا كاللفظ  
 وبنزلة بان يكون الحذف قياسياً فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسياً ومنه شمل تخفيف شمال  
 واحترز به مما هو على غير قياس كإيم في إيم فليس المحذوف من هذا كالمفوظ به اه يس وعبرة  
 الدماميني فان الحرف المقدر بمنزلة المفوظ به أما أولاً فلا نه قد ينطق به وأما ثانياً فلا ن حركة الهمزة  
 مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كتف فان هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في  
 التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكراً اذ لا يلفظ بها ويس في اللفظ مشعراً اه (قوله  
 اسم للضبع) أي الاثني ويقال للذكرو ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمي رجل بنت  
 وأخت الخ) فإذ تان الأولى قال الدماميني لو سمي مذكراً بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة  
 لمؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال يفتح أوله فانها عند بعض العرب أسماء للريح وعند  
 بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة فبسه وجهان المنع كزينب والصرف كباب حائض اه  
 الثانية قال في التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والحكم ومنعه مبنيان على المعنى فان كان  
 أباً أو حياً أو مكاناً أو لفظاً صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يدمرف وقد يتعين اعتبار القبيلة  
 نحو يود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المسكان نحو يدر اه وكذا حروف الهجاء تذكرو



فأشبهت تاء جبت وسحبت قال ابن السراج ومن أجمعنا بنامن قال إن تاء بنت وأخت للتأنيث وإن كان الاسم مبنيًا عليها فيمنعونه - ما  
الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيديويه أنه إذا سمي (١٨٣) به ما مؤنث أن يكون على الوجهين

في هند \* السابع كان  
الاولى أن يقول بناء بدل  
قوله بهاء فان مذهب  
سيديويه والبصريين أن  
علامة التأنيث التاء والهاء  
بدل عندهم عنها في الوقف  
وقد عبر بالتاء في باب  
التأنيث فقال علامة  
التأنيث تاء أو أوف وكانه  
انما فعل ذلك للاحتراز  
من تاء بنت وأخت وكذا  
فعل في التسهيل \* الثامن  
مراده بالعارف قوله وشرط  
منع العار العار من التاء  
لفظا والافان مؤنث  
بغير الالف الا وفيه التاء  
امام لفظ أو مقدره  
(والجعي الوضع والتعريف  
مع زيد على الثلاث صرفه  
امتنع أي مما لا ينصرف  
ما فيه فرعية المعنى بالعلمية  
وفرعية اللفظ بكونه من  
الاضاع الجمعية لكن  
بشرطين أن يكون عجمي  
التعريف أي يكون علماني  
لغتهم وأن يكون زائدا على  
ثلاثة أحرف وذلك نحو  
ابراهيم اسمعيل واسحق  
فان كان الاسم عجمي الوضع  
غير عجمي التعريف  
انصرف كجمام إذا سمي به  
رجل لانه قد تصرف فيه  
بنقله عما وضعته الجملة  
فالحق بالامثلة العربية  
وذهب قوم منهم الشلوبين

باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكامة قال الدماميني واطلاقهم القول يجوز الا من محمول على  
ما اذالم يحقق مانعان من الصرف فان تحققا فنع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخولان وقوله  
وقديت عين الخ يعني أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو فيما لم تقتصر فيه العرب  
على أحدهما أما هو فلا يتجاوز فيه ما سمع زاد في الهمع وقديت عين اعتبار الحرف كسكيب (قوله فاشبهت  
تاء جبت وسحبت) فيه نشر على ترتيب اللف والحبت في الاصل اسم للصنم ثم استعمل في كل ما يعبد  
من دون الله عز وجل والسحت هو الحرام (قوله وقياس قول سيديويه) أي قوله ان بنتا وأختا إذا سمي  
بهما رجل بصرفان كقري زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن  
سيديويه اه سم لانها حينئذ كهند وفي عبارة الشارح ركا كظاهرة وكان ينبغي أن يقول انما  
إذا سمي بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز  
على القول بان تاء هما ليست للتأنيث أما على أن تاء هما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع  
العلمية (قوله وكذا فعل في التسهيل) أي عبر هنا بالهاء وفي باب التأنيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه  
(قوله والجمعي الوضع والتعريف) اضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أي الجمعي  
وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير في الجمعي وغير هذا لا يخلو عن شيء والمراد الزيادة على  
الثلاث بغير ياء التصغير كما سأتى وانما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف  
الجمعة بعدم علامتها كعلامه التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذي هو مقوم ضعيف  
وهذا الوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أي الموضوعات (قوله أي يكون علماني لغتهم)  
وان نقلته العرب الى علمية أخرى كان سميت باسمعيل شخصا آخر (قوله كجمام) بالجمي وضعه الجهم اسم  
جنس للالة التي تجعل في فم الفرس ومثله القرن بكمس الفاء والراء وسكون النون كما في القاموس  
وغيره وضعه الجهم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو (قوله الى العلمية ابتداء) بان لم  
تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار) بضم الواحدة وهو في لغة الجهم اسم جنس  
للتاجر الذي يلزم المعادن ولم يخرن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ)  
بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له في العلمية (قوله لمحيثه على أصل ما تبني الخ)  
اضافة أصل الى ما على معنى في وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب يراعون في  
كلامهم التخفيف وأما الآحاد الجمعية فالأصل فيها الزيادة لان الجهم يراعون في كلامهم الطول  
(قوله نحو نوح ولوط) أي من كل علم ثلاثي ساكن الوسط أعجمي مذكر أما المؤنث كما هو وجوه فيمنوع  
الصرف لتقوى الجمعة بالتأنيث وانما لم يجز في نوح ولوط الوجهان كما جاز في هند ودعد مع أن كلا  
وجد فيه سببان لان التأنيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف الجمعة قاله ابن  
هشام **و** اعلم **ب** أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الاستة محمد وشعيب  
وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الاخيرين وكون الاربعة الاول عربية وقيل هود كنوح لان سيديويه  
قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد اسمعيل وما كان قبل ذلك  
فليس بعربي وهود قبيل اسمعيل فكان كنوح كذا في الجاهلي قال العصام ويرد على الحصر في الستة  
شيث وعزير وقال البيضاوي تنوين عزير بناء على أنه عربي وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي اه  
واستشكله ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه في القرآن كما هو قضية القراءة بهما لوجوب جوازهما  
فكيف يكون أحدهما مبنيًا على أنه عربي والاخر على أنه أعجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربيا

وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء كبندار وهو لا يشترطون أن يكون الاسم علماني لغة الجهم  
وكذا ينصرف العلم في الجمعة اذالم يزد على الثلاثة بان يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمحيثه على أصل ما تبني عليه  
الآحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك



نحو شتر وملك قال في شرح الكافية قولوا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومنع المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون (١٨٤) زيادة على الثلاثة قال ومن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان

وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفوا ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة اه قلت الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال \* أحدها ان العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح \* الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما ساكن وسطه وجهان \* الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما ساكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الجاجب \* تنبيهات \* الاول قوله زيد هو مصدر زاذير زيد زيادة وزيدنا \* الثاني المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس \* الثالث اذا كان العجمي رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء \* الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الأئمة ثانيها خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ثالثها عروءه من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي فان كان في الرباعي

وعجميا بل أحدهما فقط وأجيب بأنه يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وان لم يوافق توجيه القراءة الأخرى وقد قرئ نثرى بالتنوين على أن الالف للحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون في الواقع لهما والياء على أنه أعجمي ليست للتصغير لان انظار أن الكلمة وضعت عليها في لغة العجم فلا تكون للتصغير لا اختصاص لغة العرب بياء التصغير ولا انها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الأعجمي اذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما في كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت الى تانيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال اعتبار التانيث فيه غير متعين لجواز ارادة المسكان بس (قوله وملك) فسر شيخنا والبعض بما في القاموس من أنه جلاء يكتمل به وهو غير مناسب لان الكلام في العلم والملك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد في شرح اللباب أن ملك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلح بن نوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق في ذلك الخ (قوله مطلقا) أي ساكن الوسط أو متحرك (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب في متحرك الوسط وقوله لو جد في بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا وجهين ومتحركه متعتم المنع أن يقول لو جد في بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الا أن يقال المراد المبالغة في عدم وجوده في كلامهم رأسا فالمعنى لو جد ولو في بعض الشواذ فتفظن (قوله ويتحصل) أي من كلام النحاة لا مما تقدم اذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وما ساكن وسطه ينصرف) أي وجوب الينغائر الثاني (قوله مصدر زاذير زيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد زيد الخ (قوله عروءه من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أي يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الطلوف في الخماسي أو الرباعي وجود العجمة ولا يلزم من عدم الطلوف فيما ذكر عدم العجمة فلا يراد أن يوسع أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا علمت ذلك علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فمافيه حرف من حروف الذلاقة عربي وينبغي أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله فان كان في الرباعي السنين) أي ما ذكر من عجمة الرباعي العاري عن حروف الذلاقة اذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لمافيه الفاصل بالجر موق (قوله نحو قبح وحق) الاول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالسين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثاني بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القاموس الحقبة بالكسر الناقة الهرمة وحق الطائر ذرق اه ولم يذ كر قبح ويؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بفتح وحق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه في الأسماء وحق ليس في اللغة التركيبية اسمها اللهم الا أن يراد بالأسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صواجبة قاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركة الهمة (قوله والزاي بعد الدال) أي وكالزاي بعد الدال ولو قال والزاي للدال أي وتبعية الزاي

السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك من ينفل رباعها أن للذال يجمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قبح وحق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو زرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز



(كذلك ذو وزن يخص الفعله أو غالب كاجدو يعلى) أى مما منع الصرف (١٨٥) مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون

مختصا به أو غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل الا في نادرا أو علم أو أجمعى كصيغة الماضى المفتوح ببناء المطاوعة كعلم أو همزة وصل كأنطلق وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لمالم بسم فاعله وبناء فعل وما صيغ للامر من غير فاعل والثلاثى نحو انطلق ودرج فاذا سمى مجردين عن الضمير قيل هذا انطلق ودرج ورأيت انطلق ودرج ومررت بانطلق ودرج وهكذا كل وزن من الاوزان المبينة على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دليل لويبة وينجب لخرزة وتبشر لاطر وبالعلم من نحو خضم بالمجتبين لرجل وشمر لفرس وبالاعجمى من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه الاسماء اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والجمعى لاحكم لهما ولان العلم منقول من فعل فلا اختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى امانا لكثيره فيه كاعتد واصبغ وألم فان اوزانها تنقل فى الاسم وتكثر فى الامر من الثلاثى

للدال لكان أحصر وقيد فى الهمع تبعية الزاى للدال بكونها فى آخر الكلمة وقوله نحو مهند زقال يس وقد تبدل زايه سينا (قوله كذلك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفى البيت عطف الاسم على الفعل لتكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا الرجوع الاول الى الثانى لان الاصل فى الوصف الافراد (قوله كاجد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الا فى نادر) أى فى لفظ نادر عربى غير علم بقرينة عطف العلم والجمعى عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضى الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى الخ وقوله وما سلمت الخ وقوله وبناء فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أو همزة وصل) وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاعتد ارفان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له نصريح (قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل) أى لان هذه من الغالب كما يعلم مما أتى اه سم ومثال ما سواها يدرج ويستخرج (قوله وما سلمت الخ) احترز بالسلامة عن المغير كدوقيل وسيأتى وقوله من مصوغ بيان لما سلمت الخ وقوله وبناء فعل أى بالتشديد (قوله من غير فاعل) أماما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء امر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر نصريح (قوله والثلاثى) أى وغير الثلاثى لان ما صيغ من الثلاثى من الغالب كما أتى سم (قوله نحو انطلق ودرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثى (قوله مجردين عن الضمير) اذ لو اقترنا به لكانا من المحكى لان الممنوع الصرف لان العلم حينئذ منقول من الجملة لامن الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى (قوله قبل هذا انطلق) بقطع الهمزة لما مر (قوله وهكذا) أى كالمذكور من صيغة الماضى المفتوح ببناء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبينة أى الموضوعه (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دليل) أى من خروج وزن نحو دليل بصيغة الماضى المجهول وينجب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لويبة أى شبيهة بابن عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال فى قوله لخرزة وقوله لاطر دليل وينجب وتبشر أسماء اجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا قال سم وفى التوضيح ما يؤيده وينجب بيجم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كفى سم وغيره وصدر فى القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الصاد المعجمة مفتوحة كفى القاموس (قوله من بقم واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة بصيغ معروف وهو العندم والاستبرق الديقاج الغليظ (قوله امانا لكثيره فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقائل أكثر فى الافعال مع أن ما على وزنه من الاسماء كخاتم بالفتح مصروف الأنا يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثر به الوزن فى الفعل يقتضى المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كاعتد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثناة وبالذال المهمله واصبغ بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الا صابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة فى ثلاثة أحوال الباء والعاشره أصبوع وألم بضم الهمزة واللام بينهما وواحدة ساكنة سبع المقل اه تصریح ونقل البعض عن البهوتى فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا (قوله واما لان أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وان اشتمل على زيادة تدل فى الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهى ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر فى الفعل فتفظن (قوله زيادة الخ) احترز بزيادة عمالو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ماثل حروف المضارعة كفى زجس ونهشل \* وعلم أنه يدخل فى كلاًه نحو ينجب وتبشر فلم يجعل ذلك من المختص وهلاجعله من الغالب اه سم قلت

واما لان أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم



كافكل وأكلب فان نظائرهما تنكث في الاسماء (١٨٦) والافعال لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى في الفعل نحو أذهب

وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المقتض باحد هما من الافعال أصلا للمفتوح باحد هما من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو يرمغ وتنضب فانهما كأفعل في كونه على وزن يكثرفي الافعال ويقل في الاسماء وكافكل في كونه مفتوحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم في تنبيهات الأول قد اضع بما ذكر ان التعبير عن هذا النوع بان يقال أو ما أصله للفعل كما فعل في الكافية أو ما هو به أولى كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب الثاني قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودرج خلافا لعيسى ابن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه تمسكا بقوله أنا ابن جلاط - لاع الثنايا ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل جلا الامور وجرها بفلا حلة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف كقوله نبئت أخوالى بنى يزيد والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا سرع وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل

انما جعل ذلك من المختص نظر الى الصيغة بنماها وهو أولى من جعله من الغالب نظر الى جزئها فتأمل اه اسقاطي والمجب من البعض حيث ذكر السؤال بالاعزو والجواب بالاعزو كما هو عادته ولم يحدف لفظ قلت فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كافكل) وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فن نظائر أفكل من الاسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكب من الاسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الافعال أنصر وأدخل وأخرج (قوله باحد هما) أى جمزة أحدهما أى أفعل وأفعل (قوله وقد يجتمع الامران) أى المعلن به - ما الاولوية زهما الاكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهم الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فانهم (قوله نحو يرمغ) بتخية فراء فميم فغين معجزة بوزن يضرب اسم لجمارة بيض دقاق قلع وتنضب بقوية فنون فضاء معجزة فوحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فانهما كأفعل فانهما كاصبوع وأصبغ لكان أنسب ثم رد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير في الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اضع بما ذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرة في الفعل أو حكما بان يكون القياس يقتضى كثرته في الفعل لانه أنسب به لان اوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على هذا الحمل تشبيله بأحد ويعلى للغالب لانها من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب (قوله أجود الخ) أى لانه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعل وما الفاعل به أولى وان لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل (قوله الثاني قد فهم من قوله الخ) عبارة السندوبى وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم وقوله غير الغالب أى في الفعل فيصدق بالغالب في الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيديويه وشيخ شيخه الخليل دماميني (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كافى الشاطبي كل فعل ماض اذا سمى به فانه لا ينصرف وبديل الرد عليه بعد بان العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا أسرع اذلو كانت مخالفة لعيسى في خصوص الماضى الذى على وزن فعل ككل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لان وزن كعسب فاعل وكلامه في موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلا الخ) بجملة جلا في موضع خفض صفة لمحدوف واعتراض بان الموصوف بالجملة لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرد عن أوفى كما في النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكى) نظري في تقرير هذا على سابقه بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها لا على انها صفة لمحدوف لان الجملة الموصوف بها الانسمى محكية بل هما احتمالا ان كما تصرح به عبارة التوضيح وهى واجب بأنه يحتمل أن يكون مسمى بجملا من قولك زيد جلا نفسه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله نبئت أخوالى بنى يزيد وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحدوف أى أنا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصریح (قوله والذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالة على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال



ما يقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التي تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تجزه في المعرفة نحو جرح اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو أشهر في الفعل وان غلب في الاسم (١٨٧) فاجزه في المعرفة والنكرة نحو جرح

مسمى بجرح لانه يكون فعلا تقول جرح عليه القاضي ولكنه أشهر في الاسم الثالث يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان أحدهما أن يكون لازما الثاني أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو الاسم فخرج بالاول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وان كان في النصب شبيه بالامر من علم وفي الجر شبيه بالامر من ضرب وفي الرفع شبيه بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكونه هينه لان لم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة ونخرج بالثاني نحو جرح وقيل فان أصلاهما ردد وقول ولكن الادغام والاعلال أخرجهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلى ولو سميت رجلا باب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بقل الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لانه يابن الفعل بالفتحة وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين أحدهما ما خرج الى مثال غير نادر ولا اشكال في صرفه نحو جرح وقيل والاخر ما خرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء اتصل

أن يكون محكما بناء على هذا المذهب وقوله هذا البيت أي أنا بن جلال الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفة مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب استعماله فعلا وان نظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التي تكون الخ) أي الكلمات التي تارة تكون اسما وتارة أفعالا ان غلب استعمالها أفعالا الخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عندا فراء ولعله يجوز الوجهين في المعرفة فراجع (قوله فلا تجزه) أي بالكسرة والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمدكور (قوله أن يكون لازما) أي للكسرة فخرجت لازم له وزن اضرب ونحو اصبع لازم له على احدى لغاته وزن اقطع ونحو ايلم لازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم أن الوزن اذا كان محتصا تجب الموازنة في اللفظ والتقدير وان كان غالب الكسرة مبدو أبرز زيادة هي بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة في اللفظ لان أوله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف اهب وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان محتصا أي أو غالب الكسرة في الفعل دون الاسم بدليل بقيه كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثاني وابدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه في كتابة ذلك على الشرط الاول تصرف في عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مختلفين (قوله الثاني أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به من نحو جرح وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المحتص وخارج أيضا بقيد السلامة في قوله سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لان المراد بالاسم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بان خروجه من ضابط الوزن المحتص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الا ان في شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من دخول كاف التمثيل والمثال لا يخص قسدا (قوله نحو امرئ) أي على لغة الاتباع فيه فان سمي به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لتكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام في ابنه على اللغتين دما ميني بخذف (قوله وفي الرفع شبيه بالامر من خرج) رديان همزة مكسورة كما كانت قبل التسمية وههزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه في هذه الحالة أقوى من صرفه في الخالين الاولين (قوله وولكن الادغام) أي في ردو الاعلال أي في قيل بالنقل والقاب (قوله ولو سمي الخ) محترز قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالضم) أي ضم الباء الاولى وأما الهمزة فمفتوحة كفي الفارضي قال الدماميني واحترز عن البب بفتح الباء الاولى فانه لا خلاف في منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا لصفته والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر أن يجمع على البب تصریح (قوله لانه يابن الفعل) أي فعله الذي هو البب لا الفعل مطلقا فانه بوزن اكتب واقتل اه زكريا وانظرا ههزة لا حاجة الى ذلك لان الشارح لا يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه مبانيا للفعل بالفتحة لان الفعل الذي على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أي فضعت اعتبار الوزن قال في الهمع والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفسكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كمنحج مثل استخوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذلك الفتح ولان وقوع الفتحة في الافعال معهود كاشد في التعجب ولم يرد وألك السقاء فلم يباينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر في الاسم وكثير في الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به الا أنه نادريه سم (قوله الى بناء اتصل) قال شيخنا بالحا الموهمة الساكنة اه ولم أجده (٢) في القاموس

(قول المحشى أي بالكسرة أفهم أن قوله فلا تجزه من الجر وليس كذلك بل هو من الاجراء اه)  
(قوله ولم أجده في القاموس هو بالتاء محرف والذي في القاموس انقل بالفتحة كجرح حل اه)



وهو نادرو هذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن مادخله الاعلال ولم يخرج الى وزن الاسم نحو  
يزيد امتنع صرفه الرابع اختلف (١٨٨) في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب

(قوله مادخله الاعلال ولم يخرج الخ) نحو يزيد فانه اعل اذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالاعلال  
الى مثال الاسم فنع من الصرف فان قيل يزيد على وزن يزيد أوجب بانه وان كان على وزنه لكن يزيد  
مفتتح بياء تدل في الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف يزيد فلم يخرج زيد عن كونه من أوزان الفعل  
(قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جنود بعد حذف الالف  
وان كان حذفاً عارضاً مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالي أربع متحركات دما ميني (قوله ممتنع  
الصرف) أي لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جبال وأوجب عن هذا بان النخبة  
باقية فهي بمنزلة الهمزة دما ميني قال في الهمع ويجرى القولان في يعفر علما ذاصم ياءه اتباعا فالاصح  
صرفه وعليه سبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه  
الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد به ويجريان أيضا في بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علما  
والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الابدال (قوله فلوخفف) أي بالسكون (قوله لاحق) هو جعل  
كلمة على مثال أخرى رباعية الاصول أو خماسيتها كجعل أرطى وعلقي على مثال جعفر وعزهي  
وذفرى على مثال درهم وجلب جليسة وجلبا با على مثال دسرج ودسرجة ودسرجة ودسرجة ودسرجة ودسرجة  
وحلايت وعفريت وعفارت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف لاحق  
الممدودة كاسياتي (قوله مع العلية) ولم تستقل ألف لاحق بالمنع كالف التانيث لان المحقق بغيره  
أحطرتبه منه سم (قوله لشبهها بألف التانيث) أي المقصورة وقوله من وجهين أي لامن كل وجه  
فانها انفارقهما من حيث ان ألف التانيث لا يقبل ما هي فيه التنوين ولاتاء التانيث وما فيه ألف  
اللاحق يقبلهما وقد استعمل بعض الاسماء منقولة عن الالف لللاحق وغير منقولة يجعل ألفه للتانيث  
نحو تبرى وبالوجهين قرئ في السبع (قوله بخلاف الممدودة) أي ألف لاحق الممدودة فانها لا تؤثر  
منع الصرف لعدم شبهها بألف التانيث الممدودة لان همزة اللاحق منقلبة عن ياء وهمزة التانيث  
منقلبة عن ألف وأيضاً همزة التانيث منقلبة عن مانع وهو الالف فتقع وهمزة اللاحق منقلبة عن  
غير مانع وهو الياء فلا تمنع أفاده في التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء) أي فلم تشبه ألف التانيث  
الممدودة لانها مبدلة عن ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على أن ألف اللاحق الممدودة الهمزة بعد  
الالف وألف التانيث الممدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سياتي في باب التانيث (قوله في مثال)  
أي وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه لللاحق يجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فانعه  
العلمية ووزن الفعل قال الفارضى ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقي للتانيث لانهم قالوا أرطاة  
وعلقاة فلو كانت للتانيث لاجتمع تانيثان في الكلمة اه (قوله وعزهي فهو على مثال ذكري)  
كذا زيد في نسخ والعزهي بعين مهملة فزاي اسم للرجل الذي لا يلهو وكاسياتي في الشرح في باب  
التانيث وألفه لللاحق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف اللاحق في فعله بالضم بل هي ألف تانيث  
تكنى (قوله بخلاف الممدودة) أي ألف اللاحق الممدودة فانها لا تقع في مثال صالح لالف التانيث  
(قوله نحو علما) بعين مهملة فلام فوحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة لللاحق بقراطس وانما لم  
تكن ألفه للتانيث قال الفارضى لان علماء لا يوازنه شيء من أوزان ألف التانيث الممدودة كاسياتي  
ان شاء الله تعالى في علامة التانيث (قوله وشبهه الشيء) بنحو يلبشبهه (قوله لشبهه بمايل) فيكون  
مانعه من الصرف العلمية وشبهه العجمة (قوله للتعريف والعجمة) أي الحكمية بقريظة مانعه وبعبر عنها  
بشبه العجمة (قوله في استعمال عربي) أي في استعمال شخص عربي مجبول على العربية أي فصيح  
موقوف بعريظة (قوله والعجمة المحضة) يعني الحقيقية (قوله حكم ألف التكرير) أي التي أتى بها الاجل

المجهول قد ذهب سبويه  
أنه كالسكون اللازم  
فينصرف وهو اختيار  
المصنف وذهب المازني  
والمبرد ومن وافقهما الى أنه  
ممتنع الصرف فلوخفف قبل  
التسمية انصرف قولاً  
واحداً (وما يصير علما من  
ذى ألف زيدت لاحقاً  
فليس ينصرف) أي ألف  
اللاحق المقصورة تمنع  
الصرف مع العلية لشبهها  
بألف التانيث من وجهين  
الاول انها زائدة ليست  
مبدلة من شيء بخلاف  
الممدودة فانها مبدلة من  
ياء والثاني انها تقع في  
مثال صالح لالف التانيث  
نحو أرطى فانه على مثال  
سكرى وعزهي فهو على  
مثال ذكري بخلاف  
الممدودة نحو علما وشبه  
الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه  
به كاهيم اسم رجل فانه عند  
سبويه ممنوع الصرف  
لشبهه بمايل في الوزن  
والامتناع من الالف  
واللام وكمدون عند أبي  
علي حيث يمنع صرفه  
للتعريف والعجمة يرى أن  
جدون وشبهه من الاعلام  
المزيد في آخرها وابعضمة  
ونون لغير جمعية لا يوجد  
في استعمال عربي مجبول  
على العربية بل في استعمال  
عجمي حقيقته أو حكماً فالحق  
بمانع صرفه للتعريف

والعجمة المحضة بتبيين الاول كان ينبغي أن يقيد الالف بالمقصورة صريحاً أو بالمثال أو بهما كإفعل في السكافية تكثير  
فقال وألف اللاحق مقصوراً ممنوع كعلقي ان ذا علمية وقع الثاني حكم ألف التكرير كحكم ألف اللاحق في انها تمنع مع العلمية



نحو قبعثرى ذكره بعضهم (والعلم يمنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد أو كنعلا والعدل والتعريف ما نعا سحره اذ اذبه التعيين  
قصدا يعتبر) أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء (١٨٩) • أحدها فعل في التوكيد وهو جمع وكتبع

و بضع وبتع فانه ما عارف  
بنسبة الاضافة الى ضمير  
المؤكد فشابت بذلك  
العلم لكونه معرفة من غير  
قرينة لفظية هذا ما مشى  
عليه في شرح الكافية  
وهو ظاهر مذهب  
سيبويه واختاره ابن  
عصفور وقيل بالعلمية  
وهو ظاهر كلامه هنا ورده  
في شرح الكافية وأبطله  
وقال في التسهيل بشبهه  
العلمية أو الوصفية قال  
أبو حيان وتجوز ان  
العدل يمنع مع شبهه الصفة  
في باب جمع لا أعرف له فيه  
سلفا ومعذولة عن  
فعلات فان مفرداتها  
جمعاء وكتبعاء وبصعاء  
وبتبعاء وانما قياس فعاله  
اذا كان اسمان يجمع  
على فعالوات ككجاء  
وصحراوات لان مذكرة  
جمع الواو والنون خلق  
مؤنثه أن يجمع بالالف  
والتاء وهذا اختيار الناظم  
وقيل معذولة عن فعل  
لان قياس أفعال فعلاء ان  
يجمع مذكرة ومؤنثه  
على فعل نحو جرفي أجر  
وجراء وهو قول الاخفش  
والسيراني واختاره ابن  
عصفور وقيل انه معدول  
عن فعالى ككجاء  
وصحارى والصحيح الاول

تكثر حروف الكناية وتلقها تاء التانيث كالف الالحاق فيقال قبعثرة (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها  
في ألف الالحاق فقد سماها اذ ليس في أصول الاسم سداسى فيلحق به اه تصریح والقبعثرى الجمل  
العظيم والفصيل المهزول فاموس (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقربينة التمثيل بفعل التوكيد فانه  
ليس بعلم حقيقة عند الناظم كفى شرح الكافية وتصحیح بعضهم ابقاء العلمية على ظاهرها يجعل الكاف  
للتنظير لا للتمثيل عنفه العطف في قوله أو كنعلا لان نعل مثال قطعا فالمناسب أن يكون ما قبله كذلك  
نعم يصح ذلك الابقاء باجراء كلامه هنا على القول بان نعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الا حاطة وان  
كان خلاف ما شى عليه في الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وكلام  
الشارح يشير الى هذا (قوله كنعلا) هو علم جنس للتعلم (قوله اذ اذبه) الباء بمعنى فى متعلقة بيبعتبر  
وقصدا أى مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه ادخال اذ على المضارع وهو جائز  
وان كان قليلا (قوله بنسبة الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل فى رأيت النساء جمع جمعهن فخذف  
الضمير للعلم به واستغنى بنسبة الاضافة وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع  
الصرف وأجيب بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يثبتن معه وأمامع  
حذفه بما المنع من اعتباره (قوله فشابت بذلك العلم الخ) فان سمي به أعنى بفعل المؤكد كدبه فذهب  
سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر  
بعد التسمية صرف وفاقالذهب العلمية بلا عوض عنها بخلاف آخر لانه فى الاصل صفة أفاده السيوطى  
(قوله وقيل بالعلمية) أى لمعنى الاحاطة اه تصریح فهى علم جنس للمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر  
كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهرا لا يمكن حمل العلم فى كلامه على  
ما يشعمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقي فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله وردته فى شرح  
الكافية وأبطله) فقال وليس معنى جمع بعلم لان العلم ما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص  
ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف  
ذلك فالحكم بعلمية باطل اه قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى  
ارتكابه توفية بالقاعدة وهى أنه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلمية تصریح (قوله بشبهه  
العلمية) أى نظر الـكونه معرفة بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبهه الوصفية أى نظرا  
لكون مذكرة أفعال ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات (قوله ومعذولة عن فعالوات) عطف على  
معارف فى قوله السابق فانها معارف بنسبة الاضافة سم (قوله لان مذكرة جمع الخ) كان يقبى أن  
يقول ولان مذكرة الخ لان هذا تامل آخر للناظم وابنه غير تعليل ابن هشام السابق فى قوله فان  
مفرداتها جمعاء وكتبعاء وبصعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صنيعه بهم أن صحراء له مذكرة  
وليس كذلك كما يصح به الشارح أفاده البهوتى (قوله عن فعل) أى بضم الفاء وسكون العين  
(قوله وقيل انه معدول عن فعالى) أى لان فعلاء الذى ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعالى دما معنى  
(قوله صفة) حال من أفعال وقوله لان مذكرة بيان اقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدمامينى (قوله  
وجعاء ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكرة فبطل القولان الاخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل  
تحت نحو هذل وعصم وبلغ وبجى بجملة الاعلام الموازنة فعلم خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر)  
بمعنى ناصر أو حامل كفى الفارضى قال وأما زفر بمعنى كثيرا العطاء فصرف لانه نكرة بدليل دخول  
أل عليه اه (قوله وهو نعل) قال أبو حيان لان ناعلا غير مستعمل وأن نعل مستعمل قال فى الصحاح

لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لا فعل صفة كجمراء وصفراء ولا على فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكرة ككجاء  
وجعاء وليس كذلك • الثانى علم المذكور المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضرو نعل وهبل وجشم وقم وجمع وقزح ودلف فعمر  
معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقىها قيل وبعضها عن أفعال وهو نعل وطريق العلم بعدل هذا النوع سماه غير مصروف



عاريان سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لانه لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والاشتران (١٩٠) الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم

يُجعل مر تجلا وكذا باقيا  
وذكر بعضهم لعدله  
فأنتين احداهما لفظية  
وهي التخفيف والاخرى  
معنوية وهي تمحيض  
العلمية اذ لو قيل عامر لثبوته  
انه صفة فان ورد فعل  
مصرفا وهو علم علمنا انه  
ليس بمعدول وذلك نحو  
أدد وهو عند سيبويه من  
الودفهم زنه عن واو عند  
غيره من الاد وهو العظيم  
فهو زنه اصلية فان وجد في  
فعل مانع مع العاية لم يجعل  
معدولا نحو طوى فان  
منعه للتأنيث والعلمية  
ونحو تنسل اسم أعجمي  
فالمانع له الجملة والعلمية  
عند من يرى منع الثلاثي  
للجملة اذ لوجه لتكلف  
تقدير العدل مع امكان  
غيره ويلحق بهذا النوع  
ما جعل علما من المعدول  
الى فعل في النداء كغدر  
وفسق فكلمة حكم عمر  
قال المصنف وهو أحق من  
عمر بنع الصرف لان  
عدله محقق وعدل عمر  
مقدر اه وهو مذهب  
سيبويه وذهب الاخفش  
وتبعه ابن السيد الى صرفه  
الثالث سحر اذا أريد به  
سحر يوم بعينه فالاصل ان  
يعرف بأل أو بالاضافة  
فان تجرد منهما مع قصد  
التعيين فهو حينئذ ظرف

الشغل بالتحريك زوائد في الاسنان واختلاف منابها يقال رجل آثعل وامرأة ثعلاء اه (قوله عاريا  
من سائر الموانع) أي غير العلمية لان الكلام في العلم (قوله لولم يقدر عدله الخ) وانما قدر العدل دون  
غيره لامكانه دون غيره دما ميني (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في أن المعدول  
عنه العلم لا الصفة (قوله وهي التخفيف) أي بحذف الالف (قوله فان ورد فعل مصرفا الخ) وما لم  
يسمع صرفه ولا علمه فسيبو به بصرفه جملا على الاصل في الاسماء وغيره يمنع صرفه جملا على الغالب  
في فعل علما وليس بجيد قاله الخضر اوى اه تصریح وبعبارة الاشبهاء للسيوطي قال في البسيط  
لوسمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال: أحدها الاولى منع صرفه جملا على  
الاكثر والثاني الاولى صرفه نظر الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان  
مشتقا من فعل منع من الصرف جملا على الاكثر والصرف هو وفوقى كلام سيبويه اه (قوله  
وهو علم) يظهر لي أن هذا القيد ليكون الكلام في الاعلام وأن ما ورد مصرفا وهو وصف كحطم  
ولبليس أيضا معدولا والاشتران (قوله من الود) أي مشتق من الود وقوله من الود وقوله من الود  
أي مأخوذ من الادلان الادب كسر الههزة بمعنى العظيم ليس مصدر (قوله فان منعه للتأنيث) أي  
المعنوي باعتبار البقعة وتوينه باعتبار المكان لغة فيه قرئ بها في السبع (قوله ونحو تنسل) بقوتين  
اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى الخ أما عند من يرى عدم منعه فبانع تنسل العلمية والعدل  
وقوله اذ لوجه الخ علة لقوله لم يجعل معدولا (قوله بهذا النوع) أي الثاني (قوله حكم عمر) فان ذكر  
زال المنع سيبوطي (قوله لان عدله محقق) فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا  
محقق له قبل التسمية وأما بعد ما بقي لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فانه العلمية وبقاء لفظ  
العدل دما ميني (قوله سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه أن يقول سحر اذا  
أريد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكانه انما زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه العدل  
لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله اما العدل الخ وان لم يذ كر ثم الاضافة فتأمل وقوله اذا أريد به سحر  
يوم بعينه أي وجعل ظرفا كما سيأتي (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر) قال في مجت اذا من المغنى  
وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم نحو آتيت يوم الجمعة سحر اه واستشكل  
بان طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الطرفين على الاخر فلا عموم  
وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقر به منه أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر (قوله فعن  
اللفظ بال) أي عن لفظ سحر المقرون بأل أي العهدية كافي الدما ميني وذلك لانه اسم جنس أريد به  
معين كرجل اذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الاضافة أو ال لكنهم عدلوا عن قرنه بأل الى جعله علما  
على هذا الوقت فان قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى ال يجوز أن يكون معدولا عن المضاف  
فلم حكتم بأنه معدول عن ذى اللام دون المضاف فالجواب أن التعريف بأل أخص من التعريف  
الاضافي والضرورة داعية الى اعتبار التعريف معها انما يرتكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح  
أو الاضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالاصل ان يعرف بأل أو بالاضافة واعلم ان عدل سحر  
تحقيق لا تقديري لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين  
فحقه أن يعرف بأل بخلاف التقديري فانه لا يدل عليه الامنع الصرف وليس المراد بالتحقيق  
ما نطقوا بأصله (قوله بالعلمية) قال الحفيد أي الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الازواع  
بتعدد الامحار المعينة أي والاصل عدم تعدد الازواع فالأقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به

لا يتصرف ولا يتصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والممانع له من الصرف العدل والتعريف اما العدل  
فمن اللفظ بال فانه كان الاصل ان يعرف بها أما التعريف فليل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به



في التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يوحى اليه اذ لم يقل  
والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي الى انه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف قال في شرح  
الكافية وما ذهب اليه من دود بثلاثة اوجه احدها ان مادعاها ممكن وما دعيناها (١٩١) ممكن لكن مادعيناها أولى لانه خروج

عن الاصل بوجه دون  
وجه لان الممنوع  
الصرف باق على الاعراب  
بخلاف مادعاها فانه  
خروج عن الاصل بكل  
وجه \* الثاني انه لو كان  
مبنيًا لكان غير الفتح أولى  
به لانه في موضع نصب  
فيجب اجتناب الفتحة لئلا  
يتوهم الاعراب كما  
اجتنبت في قبل وبعد  
والمنادى المبني \* الثالث  
انه لو كان مبنيًا لكان جائز  
الاعراب جواز اعراب  
حين في قوله

على حين عابت المشيب  
على الصبا

لتساويهما في ضعف سبب  
البناء بكونه عارضًا وكان  
يكون علامة اعرابه  
تنوينه في بعض المواضع  
وفي عدم ذلك دليل على  
عدم البناء وأن فتحته  
اعرابية وان عدم  
التنوين انما كان من  
اجل منع الصرف فلونكر  
بصرف وجب التصرف  
والانصراف كقوله تعالى  
نجيئناهم بصحرة عمية من  
عندنا وهو ذهاب السهيلي  
الى انه معرب وانما حذف  
تنوينه لئلا يضاف  
وذهب الشلوبين الصغير  
الى انه معرب وانما حذف

في التسهيل) استشكله أبو حيان بأن المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثني وفسق  
على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل بغير معنى السحر ويكون علماء مع أن تعريف العلمية  
لا يجمع تعريف اللام فلا يجمع علمية سحر اشتماله على معنى السحر مع باختصار (قوله الى انه مبني)  
هذا ثاني أربعة أقوال فيه ذكرها الفارسي ثالثها انه معرب منصرف وسينقله اشارح عن السهيلي  
والشلوبين الصغير رابعها انه لا معرب ولا مبني وهي مفرضة في سحر المراد به معين المجعول ظرفا  
فان نكر صرف وان أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرين بال أو أضيف وجوبا كما صرح به الدماميني  
(قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع  
بقاء معناه الاصل والتضمين اشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته  
الاصلية في سحر المذكور عند الجهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل  
وارد على صيغته الاصلية مع اشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التضمين أفاده في التصريح  
فالتغيير على العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس (قوله مادعاها) أي من البناء وتضمن  
معنى حرف التعريف فالمصنف انما سلم ان كان التضمن الذي علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده  
وانما لم يحكم بعدمه لان ما سلمه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن الهوتى وأقره من الاعتراض  
(قوله لانه خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضاحه أن أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من  
الصرف عدول عن وجهه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم  
لا التبرئة المبني لان بناءه على الفتح مع انه في موضع نصب فلم يلعل كلامه باعتبار الغالب (قوله فيجب  
اجتناب الفتحة) أي يتأكد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أي جواز  
وقرعا كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز اعراب حين) أي اذا أضيف الى جملة اللزوم باطل  
عند صدر الافاضل لانه مبني عنده مطلقا كزريا (قوله في ضعف الخ) وفي كون كل منهما ظرفا زمانيا  
(قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبني  
وهي مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا محذور كما لا يخفى أي  
ومجرد اشتراكهما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء  
المنادى واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفي عدم ذلك) أي  
التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللزوم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء  
الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلونكر سحر) هذا مقابل قوله اذا  
أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من تمة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بان الاولى  
تاخير عن جملة الاقوال في سحر المعرفة (قوله الى انه معرب) أي ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما  
حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلي والشلوبين انما هو في علة حذف التنوين كما هو ظاهر من  
سياقه (قوله نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك ايضا رجب وصفر فان كلامهما  
علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذي آل (قوله من يعر به في الرفع الخ) قال البعض انظر  
ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بان الرفع شأن الرفع فلم يخرج فيه عن  
الاصل في الاسماء بالكيفية بخلاف النصب والجرفانها شأن الفضلات فيقبل لان الخروج عن  
الاصل بالكيفية فاعرفه (قوله وبينه على الكسر) أي لما ياتي قريبا (قوله بينونه على الكسر) أي

تنوينه لئلا وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجهور **تنبيه** نظير سحر في امتناعه من  
الصرف أمس عند بني تميم فان منهم من يعر به في الرفع غير منصرف وبينه على الكسر في النصب والجور منهم من يعر به اعراب  
مالا ينصرف في الاحوال الثلاثة خلافا لمن أنكر ذلك وغير بني تميم بينونه على الكسر وحكى ابن ابي الربيع أن بني تميم يعر بونه اعراب



مالا ينصرف اذ ارفع أو بحر  
 بمد أو مند فقط وزعم  
 الزجاج ان من العرب من  
 يدينه على الفتح واستشهد  
 بقول الرازي  
 اني رأيت عجباً مدامسا  
 قال في شرح التسهيل  
 ومدعا غير صحيح لا امتناع  
 الفتح في موضع الرفع ولان  
 سيبويه استشهد بالرفع  
 على أن الفتح في أمسافخ  
 اعراب وأبو القاسم لم يأخذ  
 البيت من غير كتاب سيبويه  
 فقد غلط فيما ذهب اليه  
 واستحق أن لا يعول عليه  
 اه ويدل للاعراب قوله  
 اعتصم بالرجاء ان عن يأس  
 وتناس الذي نضمن أمس  
 وأجاز الخليل في لقيته أمس  
 ان يكون التقدير بالامس  
 مخذفي البناء وأل فتكون  
 الكسرة كسرة اعراب  
 قال في شرح الكافية ولا  
 خلاف في اعراب أمس  
 اذا أضيف أو لفظ معه  
 بالالف واللام أو نكر أو  
 صغراً أو كسر (واتن على  
 الكسر فعال علماً مؤنثاً)  
 أي مطلقاً في لغة الجازيين  
 لشبهه بنزال وزناو تعريفاً  
 وتانياً وعدلاً وقيل  
 لتضمنه معنى هاء التانيث  
 قاله الربي وقيل لتوالي  
 العلل وليس بعدمع  
 الصرف الا البناء قاله المبرد  
 والاول هو المشهور تقول  
 هذه حذام ووبارورأيت  
 حذام ووبار ومررت  
 بحذام ووبارومنه قوله  
 اذا قالت حذام فصدقوها

بالشروط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتي ولا خلاف في اعراب أمس وهي أن لا يكسر ولا يصغر  
 ولا ينكسر ولا يضاف ولا يحل بال وانما بنى لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة التلخيص من  
 التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التلخيص (قوله اذ ارفع أو بحر بمد أو مند فقط) أي  
 وبينونه على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذومند كثيرة جر أمس بهما (قوله لا امتناع  
 الفتح في موضع الرفع) قال البعض أي لعدم وجود ان الفتح في لسانهم في موضع الرفع فقالوا مضى  
 أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنياً على الفتح في الاحوال كلها أي عند بعض العرب لسمع مضى  
 أمس بالفتح اه وفيه تصريح بان منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الاحوال وحيث ذمتم  
 التعليل أما ان كان منقوله البناء على الفتح في الجرف فقط فلا (قوله ولان سيبويه استشهد بالرفع الخ)  
 هذا التعليل غير ناهض اذ لا ضرر في تخريج انسان يتنا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن  
 العرب فقد بر (قوله فتح اعراب) أي نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم  
 أن أمسافخ فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي أمسى هو أي المساء (قوله وأبو القاسم) أي الزجاج  
 (قوله ويدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يستل لان الزجاج لم يدع البناء  
 على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا  
 البعض فافهم (قوله اعتصم) أي اعتصم وعن ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظريه بعضهم بان من  
 العرب من يستحب البناء مع آل كقوله

واني وقفت اليوم والامس قبله • ببابل حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الامس وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم وخروج على أن ال زائدة لغير تعريف  
 واستحسب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على اضمار الباء فانكسر اعراب لانه  
 (قوله أو نكر) أي أريد به يوم من الايام الماضية مبهم كافي التوضيح بقى ما اذا أريد به معين من  
 الايام الماضية غير اليوم الذي يليه يومك كأن يراد به اليوم الذي يليه أول الشهر الماضي ولا  
 يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذي يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذي يليه  
 يومك لانه الغالب في ارادة المعنى اه سم ورميا يشير الى ذلك قول التوضيح مبهم فيما يتبادر من  
 كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أو صغر) أي على مذهب من يجيز تصغيره  
 كما برده ابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد منك وهو  
 اليوم واليلة قاله أبو حيان (قوله أو كسر) أي جمع جمع تكسير على أمس كفلس وأموس كفلوس  
 وأماس كاوقات فعلم ما في قول البعض بان قيل أموس من القصور (قوله مطلقاً) أي سواء ختم براء  
 أو لا والحاصل أن فيه ثلاث لغات بناء على الكسر مطلقاً وأعرابه اعراب مالا ينصرف مطلقاً  
 والتفصيل بين ما آخره اه فينبى وما لا فيجمع من الصرف (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافي  
 ما سبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالشبهه بلا واسطة وبها كما  
 هنا لان نزال تشبه الحرف وقوله وتعر يفالم امر من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتانياً  
 لعله في نزال باعتبار أنه اسم لكامة نزل أو هو جار على مذهب المبرد أن نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع  
 لشبهه بفعال الواقع مرفوع الامر كترال في الوزن والعدل والتعريف فاسقط التانيث (قوله لتضمنه  
 معنى هاء التانيث) أي التي في المعدول عنه (قوله لتوالي العلل) أي العلية والتانيث والعدل ورد  
 بان اذ يبين فيه حجة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد ريجاب بانهم نهبوا اعرابه على أن  
 اجتماع الاسباب مجوز للبناء لا موجب سم والخمسة هي العلية والحجة وزيادة الالف والنون  
 والتانيث لانه علم بلاءة والتركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا  
 الباب صلاح اسم المكة وسكاب اسم الفرس (قوله جشما) معدول عن جشم أي عظيم كافي سم

فان القول ما قالت حذام (وهو نظير جشما) ومموزفر (عند تميم) أي ممنوع الصرف للعلمة والعدل عن فاعلة (قوله)



وهذا رأى سيبويه وقال

المبرد للعلمية والتأنيث

المعنوي كزئيب وهو

أقوى على ما لا يخفى وهذا

فيما ليس آخره رأء فاما نحو

وباروظفار وسفارا فكثرهم

بينه على الكسر كما أهل

الجاز لان لغتهم الامالة

فاذا كسر واتصلوا اليها

ولو منعوه الصرف

لامتعت وقد جمع الاعشى

بين اللغتين في قوله

ومر دهر على وبار

فهلكت جهرة وبار

تبيينان الأول أفهم

قوله مؤنثان حذام وبابه

لوسمى به مذ كرم بين وهو

كذلك بل يكون معربا

ممنوعا من الصرف للعلمية

والنقل عن مؤنث كغيره

ويجوز صرفه لانه انما كان

مؤنثا لارادته ب ما عدل

عنه فلما زال العدل زال

التأنيث بزواله \* الثاني

فعال يكون معدولا وغير

معدول فالمعدول اما علم

مؤنث كحذام وتقدم حكمه

واما امر نحو نزال واما

مصدر نحو حاد واما حال

نحو \* والخليل تعدو في

الصعيد بداد \* واما صفة

جارية مجرى الاعلام نحو

حلاق للمنية واما صفة

ملازمة للنداء نحو فساق

فهذه خمسة أنواع كلها

مبنية على الكسر معدولة

عن مؤنث فان سمي ببعضها

مذ كرم فهو كعناق وقد

يجعل كصباح وان سمي

به مؤنث

(قوله وهذا رأى سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أي لان التأنيث متحقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يقدر اذا لم يتحقق غيرها وأجاب الدماميني بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون من تجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا (قوله نحو وبار) اسم لارض كانت لعادوظفار اسم مدينه وسفارا اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفارا اسم ماء، تبعنا فيه التوضيح قال شارحه من مباء العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم للماء وقال الجوهرى اسم لبر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء مذ كراه (قوله لان لغتهم الامالة) أي لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بان التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقوية ترتب الامالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتب الامالة عليه لكونه لا يخج الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعترف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أي حيث كسر الاول بلا توين كافي الفارضى ورفع الثاني بالضمه قال الدونشري فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تميمي فليس عنده الا البناء على الكسر وكذا ان كان من أكثر بني تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربي أن يتكلم بغير لغته مر دود اه والتحقق كما أوضحناه سابقا أن العربي قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا اشكال نعم قال في شرح الشذور وقيل ان وبار الثاني ليس باسم كوابر الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا وبار وبار بالسد كبير على معنى الحى وعلى هذا القول يكتب بار وبار والواو والالف كما يكتب ساروا اه فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لوقال والتأنيث بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أي لان حذام انما كان مؤنثا لانه لا أردت به في حالة كونه اسم الما لاني مدلول المؤنث الذي عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل يجعله اسم المذ كرم وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتمى سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون في حالة كونه اسم المذ كرم معدولا عن حاذمة لا تمنع اطلاق حاذمة على المذ كرم مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال شارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل (قوله واما امر) ان حمل على الامر الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل امر وان حمل على الامر اللغوى وهو الطلب كان التقدير ال امر قال في التسهيل وفتح فعال أمر الغة أسدية قال الدماميني فيقولون نزال بفتح الـ اسخرا يثار للتخفيف (قوله نحو حاد) معدول عن حمدة بفتح الميم الثانية وكسرهما (قوله في الصعيد) قال في القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض أو الطريق وبلاد بصرى ميرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادى القرى به مسجد للنبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله بداد معدول عن متبذدة (قوله جارية مجرى الاعلام) أي في استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالطاء المهمة معدول عن حالقة والمنية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا في الامر ظاهر على رأى المبرد انه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه انه معدول عن الفعل كافي الهمع فتأنيث الفعل باعتبار انه كلمة أو لفظة (قوله فهو كعناق) أي في الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أي في الاعراب والصرف (قوله وان سمي به مؤنث الخ) أتى به تيمنا للتقسيم والافهوهما دخل تحت قول المصنف وان



فهو كذا ولا يجوز البناء - فالأبواب بالبشاذ وغير المعدول يكون اسما كجناح ومصدر نحو ذهاب وصفة نحو جواد ونحو  
 صحاب فلو سمي بشئ من هذه مذكرا نصرف قولوا واحدا الا ما كان مؤنثا كعناق (واصرف ما سكره من كل ما التعريف فيه أثرا)  
 وذلك الانواع السبعة المتأخرة وهي ما امتنع للعلمية والتركيب أو الالف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الالف أو الجمجمة أو وزن  
 الفعل أو ألف الاطلاق أو العدل تقول رب معديكرب وعمران وفاطمة وزينب و ابراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم لذهب أحمد  
 السيبين وهو العلمية وأما الخمسة المتقدمة وهي ما امتنع لالف التأنيث أو للوصف والزائدتين أو للوصف أو للوصف  
 والعدل أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل (١٩٤) فانها لا تصرف نكرة ولو سمي بشئ منها لم ينصرف أيضا أما ما فيه ألف التأنيث

فلانها كافية في منع  
 الصرف ووهي من قال في  
 حواء امتنع للتأنيث والعلمية  
 وأما ما فيه الوصف مع  
 زيادتي فعلان أو وزن  
 أفعل فلان العلمية تخلف  
 الوصف فيصير منعه  
 للعلمية والزائدتين أو للعلمية  
 ووزن أفعل وأما ما فيه  
 الوصف والعدل وذلك  
 آخر وفعال ومفعول نحو  
 أحاد وموحد فذهب  
 سيبويه أنها اذا سمي بها  
 امتنع مسن الصرف  
 للعلمية والعدل قال في  
 شرح الكافية وكل معدول  
 سمي به فعده باق الاسمر  
 وأمس في لغة بني تميم فان  
 عدلها ما يزل بالتسمية  
 فيصرفان بخلاف غيرها  
 من المعدولات فان عدله  
 بالتسمية باق فيجب منع  
 صرفه للعدل والعلمية  
 عددا كان أو غيره هذا  
 هو مذهب سيبويه ومن  
 عزاليه غير ذلك فقد أخطأ  
 وقوله ما لم يقل والى هذا  
 أشرت بقولي

على الكسر فعال علما مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتقدير  
 (قوله فهو كذا) فتبنيه على لغة الحجاز وتعر به غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره را فعلى  
 ما تقدم أيضا نحو حذار ويسار اه دما ميني (قوله ولا يجوز البناء) قال الدماميني أي فيما سمي به  
 مذكرا اه أي لا فيما سمي به مؤنث حتى يعترض بان في كلامه تناقضا لان قضية التشبيه بكذا  
 جواز البناء فيما في قوله ولا يجوز البناء لكن لو ذكره قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ لسلم من الإيهام  
 (قوله من كل الخ) حال من ما بينا لها (قوله من كل ما التعريف فيه أثرا) أي مما يمكن تنكيره فلا يرد  
 ان فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب اضافته ولو نسيه الى ضمير المؤكد  
 (قوله ووهي من قال الخ) أي لان ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل  
 معدول الخ) حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزل فيه بعدها أن الاول فيه  
 ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس  
 بالتسمية بان ال لا تجامع العلمية (قوله في لغة بني تميم) راجع لامس فقط أي وأما في لغة الحجاز بين  
 بني على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق (قوله عددا كان) أي  
 غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عدد باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل  
 أنه قاله تقوية لثقله ويحتمل أنه قاله تبريما من التكرار الذي فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه  
 يعني عنه التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أو مع العدل الى فعال أو مفعول) لا يشمل آخر مع  
 أن حكمه حكم معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال أو مفعول لشمله (قوله شابت حالها قبل  
 التسمية) لم يقل عاد الوصف لان معنى أجر مثلا قبل التسمية ذات ما تصفت بالجرة وبعد التسمية  
 الذات المعينة بالقصد وصفية بالجرة وبعد التنكير ذات ما سمى بالجر بلا قصد وصفية بالجرة ولما  
 لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المهمة بالتسمية بأجر أشبه أجر بعد التنكير حاله قبل التسمية  
 في إيهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل وصفا بالتسمية حقيقة لعدم التعبير بقولنا  
 مسمى بأجر (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت أن يقال للوصف بحسب الأصل  
 لكن كل صحيح (قوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه) أي عند قصد تنكيره (قوله وأما باب  
 أجر) أي عند قصد تنكيره فقيه أربعة مذاهب الخ لوقال وخالف المبرد والاقفش في أحد قوله  
 في باب أجر فصرفه ثم قال والفراء وابن الانباري فقالا ان سمي بأجر رجل أجر الخ ثم قال والفارسي  
 في بعض كتبه يجوز الصرف وتركها لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب أجر وذكر المذهب الاول  
 فيه وأنس بقوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه (قوله الاول منع الصرف) أي لشبهه  
 الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني الصرف) أي لان الوصفية زالت بالعلمية بلا عود بعد التنكير

وعدل غير سحر وأمس في \* تسمية تعرض غير منتقى وذهب الاخفش وأبو علي وابن برهان الى صرف (قوله)  
 العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد  
 تقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شئ من هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا ما ذور ألف التأنيث فلا لاف واما  
 ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل الى فعال أو مفعول فلانها لما نكرت شابت حالها قبل التسمية فنعت  
 الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه واما باب أجر فقيه أربعة مذاهب  
 الاول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد



والاخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح الكافية وأكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفتهم وذكروا موافقتهم  
اولى لانها آخر قوليه والثالث ان سمي بأجر رجل اجرم ينصرف بعد التنكير (١٩٥) وان سمي به اسودا ونحوه انصرف

وهو مذهب انفراد ابن  
الانباري والرابع انه  
يجوز صرفه وترك صرفه  
قاله الفارسي في بعض كتبه  
واما المعدول الى فعال او  
مفعول فن صرف اجر بعد  
التسمية صرفه وقد تقدم  
الخلافا في الجمع اذا انكر  
بعد التسمية **تنبيه**  
اذا سمي بالفعل التفضيل  
مجردا من من ثم نكر بعد  
التسمية انصرف باجماع كما  
قاله في شرح الكافية قال  
لانه لا يعود الى مثل الحال  
التي كان عليها اذا كان  
صفة فان وصفته مشروطة  
بصاحبه من لفظا أو تقديرا  
اه فان سمي به مع من ثم  
نكر امتنع صرفه قولا  
واحد او كلام الكافية  
وشرحها يقتضى اجراء  
الخلافا في نحو اجرفيه  
(وما يكون منه منقوصا  
ففي اعرابه نهج جوار  
يقتنى) يعني ان ما كان  
منقوصا من الاسماء  
التي لا تنصرف سواء كان  
من الانواع السبعة التي  
احدى عليها العلية او  
من الانواع الخمسة التي  
قبلها فانه يحرى مجرى  
جوار وغواش وقد تقدم  
ان نحو جوار يلحقه  
التنوين رفع او جوا فلا وجه  
لما حمل عليه المرادى

(قوله والاخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازني سأل الاخفش لم صرفت أربع في نحو  
مررت بنسوة أربع فقال لانه في الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعد به فقال هلا اعتبرت  
أجر اذا انكرته يعنى في كونه وصفا في الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقتنع واعل موافقتهم سيبويه  
آخر من أجل ذلك كذا في الفارسي (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أى مشابهة حال التنكير حال  
الوصفية في وجود المشتق منه وهو الجرة في المدلول فكأن الوصفية باقية بعد التنكير وهذا  
أحسن مما علل به البعض (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظر الى زوال الوصفية بالعلية  
والعلية بالتنكير وتركه نظر الى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فن صرف اجر بعد التسمية) أى  
بعذر والهابا بالتنكير (قوله مجردا من من) أى لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كأن سمي شخص  
باكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أى لان أفعل من اذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت  
لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمي به صار الى الاعلى الذات فقط واذا انكر صار الى الاعلى ذات  
مأثبات لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها لان  
شبهها يكون مر كبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وان كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتي وأقره  
وأنا أقول فيه نظر من وجوه الاول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من اذا كان وصفا ذاتا معينة  
الخ غير مسلم لتصرفهم بان مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين اذا وجد يكون بقريته  
لا بالوضع وتصرفهم بان المفضل عليه قد يكون معيناً وقد يكون مبهما الثاني أن ما ادعاه من  
كون معناه اذا انكر بعد التسمية ذاتا مأثبات لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات مأثبات لها التسمية  
بكذا ومن صرح بهذا وكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف  
صفحة الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على قول  
الشارح لما انكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بان معنى أجر مثلا بعد التنكير  
ذات مسموعة باجر فلما لوحظ بعد التنكير انصاف الذات المبهمة بالتسمية بأجر أشبه أجر بعد  
التنكير حاله قبل التسمية في الابهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه  
بينه جار في أفعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون  
شبهها يكون مر كبا أيضا من مفضل ومفضل عليه في محل المنع لان ذلك غير لازم وحيث يقال هلا  
منع من الصرف وأما في الشرح من تعليل عدم العود بان الوصفية مشروطة بصاحبه من فلا يدل  
الاعلى عدم عود الوصفية لاعلى عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بصاحبه  
من الوصفية بالزيادة لامطاق الوصفية فتأمل (قوله وما يكون منه منقوصا الخ) أى والذي يكون  
مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوار في اعرابه فلو سميت يبرى ويقضى اعلايته اعلال  
جوار ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت بالواو والياء أجر ينه مجرى جوار وتقول في النصب رأيت يبرى  
ويغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو والياء ما ثبت أن الاسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو  
قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت يبرى من لم يرم رددت اليه ما حذف منه ومنعته  
من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيبرم والتنوين للعوض ورأيت يبرى واذا سميت بيغزى من لم يغز  
قلت هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزى الا أن هذا ارد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم ثم يستعمل  
استعمال جوار سم (قوله من الاسماء التي لا تنصرف) يشير الى أن الهاء في منه لما لا ينصرف أهم  
من المعرفة والتنكرة ليشمل محل الخلافا والوفاق كما سبذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر

كلام الناظم من انه اشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيها واحد فمثاله في غير التعريف اعيم تصغير  
اعمى فانه غير منصرف للوصف والوزن ويلحقه التنوين رفع او جوا وهو هذا اعيم ومررت بأعيم ورأيت اعيم والتنوين فيه  
عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار



وهذا الخلاف فيه ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الباء المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي الى ان نحو قاض اسم امرأة ويعيل ويرم (١٩٦) يجرى مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة فيقولون هذا يعلى ويرى

عنه بأن الباء على ذلك ان أقرب مذكور الى الضمير وما يكون منه ما للتعريف فيه اثر اوبان العلم المنقوص محل الخلاف فيعنى به (قوله وهذا الخلاف فيه) أى لا خلاف في حذف الباء ولحوق التنوين رفعاً وجرافى نحو أعينم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاماً في حذف يائه ولحوق التنوين له رفعاً وجرافى خلاف به عليه بقوله الا ترى وذهب يونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أى من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركه على الباء (قوله يجرى مجرى الصحيح الخ) حاصل مذهبهم أن المعرف ثبت يائه مطلقاً وتسكن وفعالته الضمة وتفتح جراً ونصباً لطفة الفتحه (قوله خلقاً) بفتح المعجمة واللام أى عتيقاً جداً وأراد به الضعيف رث الهيشه وقوله مقولوا بضم الميم لانه اسم فاعل اقلولى أى تجافى وانكدهش كفى القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقولولى هنا دمى الخلقه (قوله مولى مواليا) باضافه مولى الى مواليا جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفه انضم اليها غير منصرف نحو سلاسل وأغلالاً و تناسب لرؤس الا ترى كقوارير الاول فانه رأس آية فنون ليناسب بقية رؤس الا ترى في التنوين أو بدله وهو الالف في الوقف وأما قوارير الثاني فنون ليسا كل قوارير الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما في التصريح وغيره وأما ما في كلام البعض من العكس خطأ (قوله صرف) أى وجود باي الضرورة وجواز في التناسب (قوله ويوم دخلت الحدر) بكسر الحاء المعجمة وسكون الدال أى الهودج وقوله انك مر جلى أى مصيرى راجله أى ماشية لعقرها ظهر بعيرى نصرح (قوله وأناها) أى ناقه صالح عليه الصلاة والسلام أحمر هو الذى عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كاخى السهم أى كمثل السهم والعصب السيف وعقير افعيل يستوى فيه المذكرو المؤنث اه عيني وقال الدماميني كاخى السهم من اضافة الماعنى الى المعنى (قوله أحدهما مافيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الا ترى أن تكون ألف الاطلاق المقصورة كالف التأنيث المقصورة (قوله اذ يريد بقدر ما ينقص) لانه اذا نون سقطت الالف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الالف المحذوفة وكل ساكن واجب بانه قد يكون فيه فائدة بان تلتقى الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول فينون ثم بكسر ومقتضى هذا نه اذا لم يحتاج الى تنوينه لم ينون اه مرادى وهو مبنى على أن الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع في الشعر اه سم أى مما لا يقع مثله في النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال الصفوى وضعف الردم مع الدليل لان تنوين المؤنث بالالف كدنيا لغة فيسه لعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله دنيا) معطوف على جزأ والمعنى فجاعل منه جزأ لا تحرق وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أى لقيامها مقام المضاف اليه فالمانع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن مفضولة أو مقدرة أى لا اختياراً ولا ضرورة (قوله ومذهب البصر بين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس وما الاصباح منك بامثل فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك قاله الدماميني (قوله انما هو الوزن والوصف) أى فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتها قوة من (قوله صرف الجمع الذى لا نظيره فى الاتحاد) كسلاسل واسبيه جمعهم له جمع السلامة نحو صاحبات فأشبهه الاتحاد اه

وقاضى ورأيت يعلى ويرى وقاضى ومررت بيعلى ويرى وقاضى واحتجوا بقوله قد عجبت منى ومن يعلى لما رأيتنى خلقاً مقولوا وهو عند الخليل وسيبويه والجمه هور محمول على الضرورة كقوله ولكن عبد الله مولى مواليا ولا اضطوار أو تناسب صرف وهذا المنع بلا خلاف مثال الضرورة قوله ويوم دخلت الحدر خدر عذيرة فقالت لك الويلات انك مر جلى وقوله وأناها أحمر كاخى السهم بعصب فقال كوفى عقيرا وقوله تبصر خليلي هل ترى من طعائن وهو كشير نعم اختلف في نوعين أحدهما مافيه ألف التأنيث المقصورة فتح بعضهم صرفه للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يريد بقدر ما ينقص ورد بقوله انى مقسم ما ملكت فجاعل جزأ لا تحرق ودنيا تنفع أنشده ابن الاعرابى بتنوين دنيا وتانيهما أفعال من منع الكوفيين صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب دماميني البصر بين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاجر لامن بدليل صرف خير منه وشر منه لزال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسل وأغلا لا وسعير اقوارير اقوارير وقراءة الاعشى ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا **تنبيه** أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظيره فى الاتحاد اختياراً وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قال الاخفش

دنيا وتانيهما أفعال من منع الكوفيين صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب دماميني البصر بين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاجر لامن بدليل صرف خير منه وشر منه لزال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي سلاسل وأغلا لا وسعير اقوارير اقوارير وقراءة الاعشى ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا **تنبيه** أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظيره فى الاتحاد اختياراً وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قال الاخفش



وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فخرت استنهم على ذلك في الكلام (والمصرف قد لا ينصرف) أي للضرورة  
 أجاز ذلك الكوفيون والافخش والفارسي وآباء سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناطم لثبوت سماعه من ذلك قوله  
 وما كان حصن ولا حابس \* يفوقان مرداس في مجمع وقوله وقائلة ما بال دوسر بعدنا \* صحا قلبه عن آل لبلى وعن هذند  
 وقوله طلب الازرق بالكاتب اذ هوت \* بشيب غائلة النفوس غدور (١٩٧) وأبيات آخر **تنبية** فصل بعض المتأخرين

بين ما فيه علمية فأجاز  
 منعه لوجود احدي العلتين  
 وبين ما ليس كذلك  
 فصرفه ويؤيده أن ذلك لم  
 يسمع الا في العلم وأجاز قوم  
 منهم ثعلب وأحمد بن يحيى  
 منعه صرف المنصرف  
 اختيارا **خاتمة** قال  
 في شرح النكافية مالا  
 ينصرف بالنسبة الى  
 التكبير والتصغير  
 أربعة أقسام مالا ينصرف  
 مكبرا ولا مصغرا ومالا  
 ينصرف مكبرا وينصرف  
 مصغرا ومالا ينصرف  
 مصغرا وينصرف مكبرا  
 وما يجوز فيه الوجهان  
 مكبرا ويحتم منه مصغرا  
 فالاول نحو بعلبك وطلمة  
 وزينب وجرأ وسكران  
 واسحق وأحمر يزيد وما  
 لا يعدم سبب المنع في تكبير  
 ولا تصغير \* والثاني نحو  
 عمر وشمر وسرحان وعلقي  
 وحنادل أعلاما مما يزول  
 بتصغيره سبب المنع فان  
 تصغيرها عمير وشمير  
 وعمر يحسين وعلقي  
 وحنيدل بزوال مثال  
 العدل ووزن الفعل والقي

دما ميني (قوله في الكلام) أي النثر (قوله وآباء) أي منعه سائر البصريين لكونه نحو وجاعن الاصل  
 بخلاف صرف مالا ينصرف فانه رجوع الى الاصل فاحتمل في الضرورة والكوفيين ومن وافقهم أن  
 يمنعوا عدم تجوز الضرورة والخروج عن الاصل (قوله طلب الازرق) أصله الازرقه فحذف  
 الهاء للضرورة جمع أزرق بتقديم الزاي على الراء قوم من الخوارج نسبوا الى نافع بن الازرق وهو  
 مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحاج وزوج ابنته والكتاب جمع كتيبه بفوقية  
 بعد النكاف وهي الجيش واذ ظرف زمان وهوت من هوى به الامر اذا أطعمه وغره وغائلة النفوس  
 فاعل هوت أي شرها وغدور وبالغية غادرة خبر لم حذف أو بدل من غائلة والشاهد في شبيب بشين  
 مجبة مفتوحة فوحدة مكسورة فمحمية فوحدة وهو شبيب بن زيد رأس الازرقه كذا في العيني  
 وشيخ الاسلام فقول البعض في هوت أي سقطت فيه شئ (قوله بين ما فيه علمية) اقتضاه على  
 العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية في نحو قائم ليس مثلها واعلمه لمزبه العلمية على غيرها لان لها من  
 القوة ما ليس لغيرها ولورد السماع في هادون غيرها كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب  
 للشارح أن يعلل بما ذكر لوجود احدي العلتين لانه يقتضى أن غير العلمية من العلال مثلها فليستأمل  
 (قوله فاجاز منعه) أي في الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن  
 ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها  
 الجواز مطلقا الثاني المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز  
 في العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هي مبني على قاعدة وهي أن كل مصغرا يذهب تصغيره أحد  
 سببيه فهو غير منصرف والا فهو منصرف دما ميني (قوله وسرحان) بخلاف سكران لانه يقول في  
 تصغيره سكيران فسبق الزيادة نبحا لهما اه دما ميني وهو بكسر السين كفي القاموس وفسره  
 بعان منها الذئب والاسد والمراد المجهول علما (قوله وعلقي) هو في الاصل اسم نبت (قوله وحنادل)  
 هو في الاصل جمع حنديل والحنديل قال في القاموس كحفر ما يقوله الرجل من الحجارة وتكسر الدال  
 اه (قوله بزوال مثال العدل) اذا العدل في عمر تقديري فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من  
 الصرف وما سمع من أفواههم عمير الامصر وفاصرا دعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذ احكمنا  
 في أدبنا به غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أحد دما ميني (قوله نحو تحلتي)  
 ضبطه في التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهمله وكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح  
 في شرحه على التوضيح هو شعر وجه الاديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر  
 والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر والترتب كتمنقذ وحنيدل الشئ المقيم الثابت اه والتوسط  
 مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثليين في توسط وتهبط بان يقال توسط وتهبط أو ما تحلتي  
 وترتب فلم يحذف منها شئ فكلامه بالنظر للبعض (قوله الامنع الصرف) أي لوجود التاء لفظا

**اعراب الفعل**

(قوله حينئذ) أي حين انجرد من ناصب وجازم (قوله والرافع له التجرد) لان الرفع دائر معه وجود

سرحان وعلقي وصيغة منتهى التكسير والثالث نحو تحلتي وتوسط وترتب وتهبط اعلاما مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فان  
 تصغيرها تحيلتي وتوسط وترتب وتهبط على وزن مضارع يطر فالصغير كل لها سبب المنع فنتعت من الصرف فيه دون التكبير  
 فلو جئ في التصغير بيا معقوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل \* الرابع نحو هذند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس  
 لك فيه مصغرا الا منع الصرف والله أعلم **اعراب الفعل** (ارفع مضارعا اذا تجرد \* من ناصب وجازم كتسعد) يعني انه  
 يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كقال



البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي واختار المصنف الاول قال في شرح الكافية  
اسلامته من النقص بخلاف الثاني فانه (١٩٨) يتنقض بنحوه لا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي تفعل

وعدمها والدوران مشعر بالعلية اه دما ميني لان الدوران من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة)  
لانها انما اقتضت مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا لا يأتي على قول الكوفيين ان اعراب  
المضارع بالاصالة لا بالجل على الاسم ومضارعة اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشيء  
لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائي) قال وانما لم تعمل مع عاملي النصب والحزم لقوتها معها (قوله  
فانه يتنقض الخ) جوابه ان المراد الحمول في الجملة اه حفيدا وايضا فالرفع استقر قبل حرف  
التخصيص ونحوه فلم يغيره اذ اثر العامل لا يغير الابعامل آخر اه تصریح (قوله بنحوه لا تفعل) لان  
اداة التخصيص مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سبقوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت  
أفعل) لان أفعال الشرع لا يكون خبرها اسما مفردا الا شد وذا كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال  
شيخنا له لانه لم يسمع الاسم بعد مالك وان كانت الجملة في تأويله لانها حال أى شئ ثبتت لك حالة  
كونك غير فاعل (قوله ورأيت الذي تفعل) لان الصلة لا تكون اسما مفردا (قوله فبطل القول  
بان رافعه وقوعه موقع الاسم) أى الذى هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين  
مع ظهور بطلانها بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وضح القول بان رافعه التجرد بان  
مجردا بطلان ان الرفع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة أن الرفع التجرد وانما يقتضيهما ابطال  
الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح باننا لانسلم الخ) هذا جواب يمنع أن التجرد عدمي وتسليم أن  
العدمي لا يكون علة للوجودى ولك أن تقول سلمنا أنه عدمي لكن لانسلم أن العدمي لا يكون علة  
للوجودى على الاطلاق بل ذاتى الاعدام المطلقة أما الاعدام المضاف كالعمى فيجوز كونه علة  
للوجودى (قوله لانه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبني للمجهول  
ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقدم ذلك في باب  
الاعراب) قال يس لا حاجة الى ذلك لان رفع المضارع اعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع  
المؤكد بالنون والذى فاعله نون الاناث اه وهو تابع في ذلك لشخه سم قال شيخنا وفيه نظر  
اذ المضارع مع إحدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم صرح بذلك القليوبي  
وغیره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز  
الكسائي الفصل بالاقسم ومعهم قول الفعل ووافقته الفراء على القسم وزاد الفصل بأطن والشرط  
كذلك في السيموطى (قوله أى الادوات الخ) تفسير لقوله وبلن انصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بان  
وقوله ونصبوا باذن المستقبل لفافهم (قوله ما ثبت بحرف التنفيس) أى معه وخصه بالذ كر لمشار كنه  
لن في تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزمخشري الخ) وافقه على التأكيد كثير من ورد  
ادعاؤه التأييد بانه لا دليل عليه وبأنه لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر اليوم في فلن أكلم اليوم  
انسيا والتكرار بذكر أبدي ولن يعموه أبدا وأما التأييد في لن فيخلقوا ذبابا فلا مر خارجي لامن  
مقتضيات لن ويحجب عن التناقض بان القائل بالتأييد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلوه عن  
مقيداته وعن التكرار بان هذا ليس تكرار باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف  
الحروف لان التأييد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصریح ودلالة  
بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا في الشئ وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمني  
لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للفراء) لان المعهود ابدال النون ألفا  
كسفا لا العكس (قوله خلافا للعليل والكسائي) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان

فان الفعل في هذه المواضع  
مر فوع مع أن الاسم  
لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل  
رافع غير وقوعه موقع  
الاسم لكان في هذه  
المواضع مر فوعا بلا  
رافع فبطل القول بان  
رافعه وقوعه موقع  
الاسم وضح القول بان  
رافعه التجرد اه ورد  
الاول بان التجرد عدمي  
والرفع وجودى والعدمي  
لا يكون علة للوجودى  
وأجاب الشارح باننا لانسلم  
أن التجرد من الناصب  
والجازم عدمي لانه عبارة  
عن استعمال المضارع  
على أول أحواله لمخالصا عن  
لفظ يقتضى نعيمه  
واستعمال الشئ والمجىء  
به على صفة ما ليس بعدمي  
تنبيهه انما لم يقيد  
المضارع هنا بالذى لم يباشره  
نون توكيد ولا نون اناث  
اكتفاء بتقدم ذلك في  
باب الاعراب (وبلن  
انصبه وكى) أى الادوات  
التي تنصب المضارع  
أربع وهى لن وكى وان  
واذن وسياقى الكلام  
على الاخيرتين فامان  
حرف نفي تختص بالمضارع  
وتخلصه للاستقبال  
وتنصبه كما تنصب لا الاسم  
نحو لن أضرب ولن أقوم

فتنفي ما ثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأييد النفي ولا تأكيد خلافا للزمخشري الاول في  
أنموذجه والثاني في كشافه وليس أصلها الا فاندات الالف نونا خلافا للفراء ولا لأن أخذت الهمزة تحقيقا والالف للساكنين  
خلافا للعليل والكسائي تنبيهات الاول



الجهور على جواز تقديم معمول معهم والظاهر هنا جزء كل منهما (قوله الجهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان  
الثاني تأتي لن للدعاء كما أنت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله لن ترأوا كذلك ثم لازمت لكم  
خالدا خلود الجبال وأما فلن أكون ظهير للمجرمين فقبيل ليس منه لان فعل الدعاء (١٩٩) لا يستدل بالمتكلم بل الى المخاطب

أو الغائب ويرده قوله ثم  
لازمت لكم \* الثالث زعم  
بعضهم أنهم قد تجزئ كقوله  
فلن يحل للعينين بعد ذلك  
منظر \* وقوله لن يجب  
الآن من رجائكم من \*  
حرك دون بابك الحلقة  
والاول محتمل للاجترار  
بالتفحص عن الالف  
للضرورة وأما كي فعلى  
ثلاثة أوجه أحدها  
أن تكون اسما مختصرا  
من كيف كقوله كي  
تجنحون الى سلم وما نثرت  
\* قتلاكم ولطى الهجاء  
تضطرم \* الثاني أن تكون  
بمنزلة لام التعليل معنى  
وعملها هي الداخلة على  
ما الاستفهامية في قولهم  
في السؤال عن العلة كيه  
بمعنى له وعلى ما مصدرية  
كفي قوله \* اذا أنت لم تنفع  
فضر فانما \* يرجي الفتى  
كيا يضرو ينفع \* وقيل  
ما كافة وعلى أن المصدرية  
مضمرة نحو جئت كي  
تكرمني اذا قدرت النصب  
بان ولا يجوز اظهار أن  
بعدها وأما قوله كيا أن  
تغرو وتخذوا ضرورة  
\* الثالث أن تكون بمنزلة  
أن المصدرية بمعنى وعملها  
وهو مراد الناظم ويتعين

ظاهرين حالة التركيب كولا والظاهر هنا جزء كل منهما (قوله الجهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان  
التمييز فلا يجوز عرفان يتصعب زيد قال الدماميني انما يمنع ذلك عند الجهور لمنعهم تقديم التمييز على  
عامله فلا يقال عندهم عرفا تصعب زيد فهو ممنوع قبل مجي لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء  
لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرفا لن يتصعب زيد اه  
مخلصا (قوله وبه استدلال سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمنع تقديم معمول معمول أن  
عليها ونوقش في الدليل بانه يجوز أن يتغير حكم الشيء بالتركيب دماميني (قوله ومنع ذلك الاخفش)  
لان النفي له صدر الكلام ورد بان ذلك خاص بما بخلاف لن بدليل قول الشاعر  
\* مه عاذني فهاتمان أربحا (قوله لن ترأوا كذلككم) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه  
وهو ثم لازمت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة في عيني بالكسر تحلى بالفتح  
وأما حلا الشيء في في فصارعه يحلوشني والكاف في قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله  
لن يجب الآن الخ) البيت من المنسرح الا انه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بنسكين  
اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كافي البيت (قوله اسما مختصرا من  
كيف) فتكون بمعنى كيف ويلها الاسم والمباضي والمضارع مر فوعا وتظيرها في الاختصار  
سوا فعل أي سوف أفعل وحكى الكوفيون سف أقوم كذا في الفارسي (قوله كي تجنحون الخ) أي  
كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح ونثرت بالمثلثة في أوله مبنى له فعول من نثرت القليل  
وبالقتيل قلت قاتله والظي النار والهجاء الحرب كافي البيت وتضطر وتضطر من تلثب والجلتان  
حالا ن من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قتلاكم شمني (قوله كيا يضرو ينفع) أي للضر والنفع  
(قوله وقيل ما كافة) أي كفت كي المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) أي وجوبا كيا يشير  
اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل في الذهيل اظهار  
أن بعد كي قليلا ونقل في الهمع عن الكوفيين جواز اظهار اختيارا (قوله كيا أن تغرو وتخذوا)  
العطف تفسيري كقوله الشمني ويظهر لي أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فمارجة من الله لت لهم  
وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت مانحا \* اسانك كيا الخ (قوله معنى وعملها) أما الثاني فظاهر  
وأما الاول فلان كلا حرف مصدرى استقبالي (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت  
قبل اللام سيوطي (قوله لا دخول حرف الجر عليها) أي ولا يجمع بين حرفي جر في الفصح ذلك ان تقول  
هـ لا جاز ذلك ويكون الثاني مؤكدا كالأول وقع بعدها أن وكالوجاءت قبل نحو كي لاقرأ إلا أن يقال  
الضرورة داعية الى التوكيد هناك أي فيما اذا توسطت كي بين اللام وأن أو تقدمت على اللام  
بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو في صورة التوسط  
الى كون خصوص كي تا كيد اللام لا ندفاعها بكون أن تا كيد لكي ويمكن دفعه بان المراد الضرورة  
المتخلص منها على وجه وجيه وسباني أن جعل كي تا كيد اللام أولى من جعل أن تا كيد لكي من  
ثلاثة أوجه فتأمل (قوله أردت لكيا أن نظير بقرتي) تمامه وتتر كها شينا بيدها بلفظ \* تطير  
تذهب سر يعامس تعار من طيران الطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الحلقة والبيضاء بفتح  
الموحدة والمد الارض التي يبسدا أي يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها شمني

ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كافي نحو لكيا لا نأسوا ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقع  
بعدها أن كقوله أردت لكيا أن تطير بقرتي \* احتمل أن تكون مصدرية مؤكدة بأن وأن تكون تعليلية مؤكدة للام  
ويترجم هذا الثاني بامور \* الاول ان أن أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكيا كانت كي هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الاصل  
\* الثاني ما كان أصلا في بابه



تفعل كي لا يكون دولة فان  
جاءت جارة كانت أن  
مقدرة بعدها وان جعلت  
ناصبه كانت اللام مقدرة  
قبلها بنهيات الأول  
ما سبق من أن كي تكون  
حرف جر ومصدرية هو  
مذهب سيويه وجهور  
البصريين وذهب  
الكوفيون الى أنها ناصبة  
للفعل دائماً وتاولوا كجه  
على تقدير كي تفعل ماذا  
ويلزمهم كثرة الحذف  
واخراج ما الاستفهامية  
عن الصدر وحذف ألفها  
في غير الجر وحذف الفعل  
المنصوب مع بقاء عامل  
النصب وكل ذلك لم يثبت  
ومما يرد قولهم قوله  
فارقت ناري كي لي بصر  
ضوؤها \* وقوله كي  
لتقضي رقية ما \* وعدني  
غير مختلس لان لام  
الجر لا تفصل بين الفعل  
وناصبه وذهب قوم الى  
أنها حرف جر دائماً ونقل  
عن الاخفش \* الثاني  
أجاز الكسائي تقديم  
معمول معمولها عليها نحو  
جئت نحو كي أعلم ومنعه  
الجمهور \* الثالث اذا  
فصل بين كي والفعل لم يبطل  
عملها خلافاً للكسائي نحو  
جئت كي فيسك أرتب  
والكسائي يجيزه بالرفع لا  
بالنصب قيل والصحيح أن  
الفصل بينها وبين الفعل

(قوله لا يكون مؤكداً لغيره) أي لا يليق أن يكون مؤكداً لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون  
مؤكداً لغيره لان مقتضى مقدمه جوازها وجوبية (قوله تنبيهات) أي تتعلق بكى وأما التنبيهات  
قبل فتتعلق بلن والحاصل أنه أفرد كلاً بنهيات ذكرها في محضه وهذا يغنيك عما للبعض من  
التكلف البارد (قوله على تقدير كي تفعل ماذا) أي لكي تفعل أي شئ والمتبادر من عبارته أن أداة  
الاستفهام في هذا التركيب بحسب أصله ماذا لا ما وحدها حينئذ لا يظهر قوله واخراج ما الخ لما ياتي  
قريباً ولا قوله في غير الجر لان ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لاني الجر ولا في غيره فالمناسب جعل  
تعبيره بما ذكره بيان أن ما في كجه استفهامية لان الأصل ماذا (قوله واخراج ما الخ) ذهب بعضهم  
الى أنها لا يلزم صدرتها وفي الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية اذا  
ركبت مع ذات فارق وجوب التصدير شئني (قوله كي لتقضي) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لان  
البيت من المديد كقوله العيني قال ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا  
والبعض ولا حاجة الى جعله مصدر ميمي بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام  
الجر لا تفصل الخ) أي فليس النصب بكى بل بأن المضمر بعد اللام المؤكدة لكي الجارة فبطل  
القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائماً (قوله حرف جر دائماً) أي والنصب بعدها بأن مضمر أو  
ظاهرة وورد بقوله تعالى لكي لاتساوا فان زعم ان كي تأكيده للام كقوله \* ولالما بهم أبادوا \* رد  
بان الفصح المقبس لا يخرج على الشاذ تصريح (قوله ومنعه الجمهور) لان كي من الموصولات  
الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمره بعدها وهي موصولة  
سم (قوله اذا فصل بين كي الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا  
التافية وبما الزائدة وبم ما معاً وأما الفصل بغير ما ذكره لا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه  
من الكوفيين في الاختيار مطلقاً سواء رفع الفعل أو نصب وجوزته الكسائي بمعمول الفعل الذي  
دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما  
ذكر مع العمل فينصب الفعل فتحذف في الفصل ثلاثة أقوال اه سيموطى وبه يعلم ما في كلام  
الشارح من الاجمال والايهام (قوله بالرفع بالنصب) أي مع الرفع لا مع النصب (قوله وطرفك  
الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه في الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لا يرتد  
اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احسنه لان فعل  
الجزء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شئني وقوله فاحسنه أي عن النظر  
اليها وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أي يظنوا من حسب كافي نسخة قديمة يسدى من شرح  
الكافية ضبط قلم وتنظر بقاء الخطاب اه والمعنى اذا جئنا فلا تجعل نظرك اليها بل الي غيرها  
ليظنوا أن هوالك الشئ الذي تنظر اليه لا المحبوب لتستتر أمر ك (قوله ونصب بها) فتكون كي  
مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كافي التشبيه الخ) عبارة المعنى وقال ابن مالك هي كافي  
التعليل وما الكافة اه وهي تفيد أن كونها كافي التشبيه بحسب الأصل (قوله فنصبت) يلزم  
عليه عمل عامل الاسم المختص به في الفعل وهو ممنوع وأجيب بأن نسبة نصب الفعل الى الكافي  
التعليلية كنسبته الى اللام التعليلية وهي نسبة مجازية باعتبار أن النصب بأن مضمره بعدها ولا  
يخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواه لكي بحسب ما مؤيدة لقول الفارسي وأنه يمكن أن  
يقال ان ما في البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها جلا على أن أختها كافي بل كما تكونوا  
يولى عليكم كذا في الشئني وأنا أقول لا يخفى أن ادعاءه التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان  
تبعه البعض وان أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسي أن تكون الكافي تعليلية وما

لا يجوز في الاختيار الرابع زعم الفارسي أن أصل كافي قوله وطرفك انا جئنا فاحسنه \* كما يحسبوا أن مصدرية  
الهوى حيث تنظر \* كما حذف الياء ونصبها وذهب المصنف الى أنها كافي التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت



وذلك قبل وقد جاء الفعل بعدهما في قوله لا تشتم الناس كما لا تشتم الخامس اذا قيل جئت لتسكروني فالنصب بان مضمرة  
وجوز أبو سعيد كون المضمرة كى والاول أولى لان أن أمكن في عمل النصب (٢٠١) من غير هاء هي أقوى على التجوز فيها بان  
تعمل مضمرة و (كذابان)

صدرية كما في قوله تعالى واذ كروه كما هذا كم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما في قوله  
• آيت أسرى وتبينى ندى كى • فاحفظه (قوله وذلك قليل) أى النصب بكاف التشبيه المضمرة  
معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح في بقائها على افادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها في  
مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر قد بر (قوله وجوز أبو  
سعيد) أى السيرافى ووافقه ابن كيسان وحمله ما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كى أن نارة  
وكى نارة همع (قوله كذابان) هى أم الباب لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة وإنما أخرها عن لن وكى  
اطول الكلام عليها عنهما قال فى الهمع ويقال فيها عن بادل الهمزة عينا (قوله أى ونحوه) حل  
كلام المصنف على أن المعنى لا بعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى حمله على أن المعنى  
لا بعد مفيد علم كراى وتحقق وتبين وطن مستعمل فى العلم وحينئذ لا يحتاج الى ذلك ومثله  
هذا يقال فى قوله والى من بعد ظن (قوله رضى عن الله) يعنى ثنى عليه ونشكره وقوله ان الناس  
الخ استئناف يبانى مسوق للتعليل وقوله أن لا يدانينا أى يقارننا فى المفاخر (قوله اذا أول العلم  
بغيره) من ذلك ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سيبويه الخ) ومنع المبرد النصب بعد العلم  
مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما فى الهمع (قوله خرج مخرج الاشارة) أى وقع موقع الكلام  
الدال على الاشارة فعنى ما علمت الخ ما أشير عليك الابان تقوم وقوله بغيرى الخ أى فعول معااملة  
قولك أشير الخ فى نصب الفعل (قوله والجهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة لانه ضار بعد العلم  
بلا تأويل قال الدمامينى هو الصواب لان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانها تختص  
المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المحففة فانها تقتضى تأكيده الشئ وثبوته  
واستقراره اه وفيه عندى نظر لانه ان أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم ثبته فمنوع  
وتعليقه باستقبال مدخولها الا يفيد فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلوان أفعال اليقين  
وان أريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لا يلزم من ذلك عدم ثبته حصوله فى المستقبل  
فاذا كان كذلك لم يضر تلوان أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه وقال الفارضى وإنما  
وجب كونها محففة لان العلم لا يناسبه الا التوكيد وان المثقلة كالمحففة فى التوكيد وأما ان  
المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع فى قول  
الشارح والجهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لا مطلقا هو المتبادر من  
عبارة التصريح والهمع الذى ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدمامينى الذى قدمناه فقول البعض بعد  
العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الاقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول  
الفراء وابن الانبارى بالجواز مطلقا وقول سيبويه والجهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والى من  
بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس فى الواقعة بعد الشئ الا النصب سبوطى (قوله واعتقد حينئذ)  
أى حين اذ رفعت بها (قوله هو الارجح الخ) أى لان الناصبة للمضارع أكثر وفوعا من المحففة أما  
عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل بين المحففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة  
للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المحففة ومدخولها معارض  
بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف  
القراء عند الفصل فى قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا  
على النصب لرحمته فى قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيذكروه الشارح نعم ذكر بعضهم  
أن السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أى بلا فقط لانها التى يحتمل

أى من نواصب المضارع  
أن المصدرية نحو وان  
تصوموا والذى أطمع أن  
يعفرونى خطيئتى (لا بعد  
علم) أى ونحوه من أفعال  
اليقين فانها لا تنصب لانها  
حينئذ المحففة من الثقيلة  
واسمها ضمير الشأن نحو  
علم أن سيكون أفلايرون  
أن لا يرجع أى أنه سيكون  
وأنه لا يرجع وأما قراءة  
بعضهم أن لا يرجع بالنصب  
وقوله رضى عن الله ان  
الناس قد علموا • أن لا  
يدانينا من خلقه بشر •  
فما شد نعم اذا أول العلم  
بغيره جاز وقوع الناصبة  
بعده ولذلك أجاز سيبويه  
ما علمت الا أن تقوم بالنصب  
قال لانه كلام خرج مخرج  
الاشارة بغيرى مجرى  
قولك أشير عليك أن تقوم  
وقيل يجوز بلا تأويل  
ذهب اليه الفراء وابن  
الانبارى والجهور على  
المنع (والى من بعد ظن)  
ونحوه من أفعال الرجحان  
(فانصب بها) المضارع ان  
شدت بناء على أنها  
الناصبه له (والرفع صحيح  
واعتقد) حينئذ تحقيقها  
من أن) الثقيلة (فهو  
مطرد) وقد قرئ بالوجهين  
وحسبوا أن لا تكون  
فتنة قرأ أبو عمرو وجرزة

(٢٦ - صبان ثالث) والكسائى برفع تكون والباقون بنصبه نعم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل  
ولهذا اتفقوا عليه فى قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيذكرونها الخ



بعد الحرف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله \* أخاف إذا مات أن لا أذوقها \* ومنع ذلك الفراء \* الثاني أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستهدا بقوله ربيته حتى إذا تعددا كان جزاقي بالعصا أن أجلا قال في التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمرة \* الثالث أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو أريد أن عندك أفعو وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرابا كقوله لما رأيت أبي يزيد مقالا أذع القتال وأشهد الهجاء \* والتقدير إن أذع القتال مع شهود الهجاء مدة رؤية أبي يزيد \* الرابع أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا إذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا إلى أن ياتنا الصيد نخطب \* وقوله أحاذر أن تعلمها فتردها فمتر كها ثقلا على كها وفي هذا نظر لان عطف المنصوب وهو فمتر كها عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا يجزوم \* الخامس تأتي أن

معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل وكان وقد ولو وحرف التنفيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل فعمه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لأنه يترجح فقط فقوله شيخنا عند عدم الفصل أي بلا أولن أو ما أشبههما من الحروف التي تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الحرف) أي الذي لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من يابه سم (قوله لتيقن المخوف) أي عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن المخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذي يفهم من قوله لتيقن المخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب ويجوز الوجهين فتأمل (قوله ان لا أذوقها) أي برفع أذوق كبقية القوافي والضمير للخمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) أي فوجب النصب في تلك الصورة ونقله في الهمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب البصريين المنع لان معمول الصلة من تمامها فكما لا تقدم الصلة لا يتقدم معمولها همع (قوله تعددا) أي قويت معدته كناية عن كبره (قوله أو إمكان تقدير عامل مضمرة) أي كان جزاقي أن أجلا بالعصا أن أجلا فالجار والمجرور متعلق بأجلا المحذوف لا المذكور دما ميني (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجهور ومنهم سيبويه فيمنعون في الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان ترزني أزورك بالنصب همع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لما رأيت الخ) بلغزبه فيقال أين جواب لما وبم انتصب أذع والجواب أن الاصل لن ما فادغمت النون في الميم للتقارب وحقهما أن يكتبتا منفصلين لكن وصلا خطافي بعض النسخ للاغاز وماظرفية مصدرية وقد فصل بها أو بصلتها بين لن والفعل وأشهد ليس معطوفا على أذع لما فانه قوله لن أذع القتال بل منصوب بان مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أي لن أذع القتال وشهود الهجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح وتظيره في الاغاز قوله

إعافت الماء في الشتاء فقلنا \* برديه تصادفه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه أن الاصل بل رديه بوزن عديه من الورد أي اشربيه تجديه سخينا (قوله اللحياني) بكسر اللام وسكون الميم المهملة وطيان أبو قبيلة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الواو وحاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بمجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة بمعنى مع زيادة قولي أبو بطن من ضبة واللحياني من البصريين كفي الهمع (قوله إذا ما غدونا) أي بكرنا ونخطب بجاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع خطب أي جمع الخطب وهو جواب الامر (قوله أن تعلمها) الضمير المستتر في تعلم يرجع إلى بئسنا محبوبة الشاعر الذي هو جميل والضمير البارز في ما يرجع إلى الحاجة المذكورة في البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الاتقال وهي الاشياء الثقيلة (قوله وهو فمتر كها) حصر المنصوب في فمتر كها لانه المنصوب نصابا بخلاف فتردها إذ قد يدعى أنه مجزوم وحرك تخالصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة (قوله تأتي أن مفسرة الخ) وضمير اللام مستكلم في قول بعض العرب أن فعلت وضميرا للخطاب في نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كافي قوله

أباخرشة أما أنت ذانفر \* فان قومي لم تأكلهم الضبع

ورجحه في المغنى بأمر ومنها جىء الفاء بعدها كثيرا كافي البيت وتقدم تخريجها على غير قولهم في باب كان وأخواتها قبل ونافية كان المكسورة كافي قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزمخشري وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أي حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول فل أو على معنى ولا تظهروا الايمان



بأن يؤتى أحدهما أو يتم من الكتاب الامن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجلة  
 قل ان الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى  
 منه وتابع أحدهما وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجار والمجرور لتوسعه  
 فيهم ما (قوله مفسرة) أي متعلق فعل قبلها قال الرضى وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا نحو كتبت اليه  
 أن قم أي كتبت اليه شيئا هو قم أو ظاهر نحو إذا أوحينا الى أمك ما يوحى أن اذفيه دما منى (قوله  
 المسبوقة بجملة الخ) بقى قيدان وهما ان يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار نخرج من التعريف وآخر  
 دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة من الثقيلة كما في الفارضى وغيره وانما لم تكن  
 المسبوقة بمفرد مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام ودونه ولا يحتاج  
 اليه الا من جهة تفسير الميم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فان أن الحمد لله خبر آخر دعواهم  
 قاله الرضى وقت له ان أفعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم  
 لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز  
 الزمخشري في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تأويل قلت بامرت واستحسنه في المغنى قال  
 وعلى هذا معنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقة غير مؤول  
 بغيره اه وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجد أن ذهب لعدم  
 تأخر الجملة فلا يؤتى بان بل تخذف أو يؤتى بدلها باى وكتبت اليه بان أفعل أو كتبت اليه ان أفعل اذا  
 قدر معها الباء لا قترانها بالجار فهي مصدرية في الموضوعين لان حرف الجر لا يدخل الاعلى اسم صريح  
 أو مؤول (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما في المغنى وفيه عندي نظر لانه انما  
 يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في زيد اضربته لاني المفسرة بعد أن للمفعول لان  
 الظاهر أن هذه في محل نصب تبعها مفسرة لانها في معنى هذا اللفظ في محل المفرد محلها وفي كلام  
 الكافيحي مانصه الظاهر أن الايجاء متعلق بالجملة متعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه وهو  
 يؤيد ما قلنا ان أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية في اللفظ مع  
 كون أن زائدة فشيء آخر قدبر (قوله وانطلق الملا الخ) ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلق  
 ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشى في ان امشوا المشى المتعارف بل الاستمرار على الشيء  
 في فائدة الخ اذاولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أثمرت اليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير  
 لانا فيه وبخرمه على تقديرها ناهية وعليهما فان مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وان مصدرية  
 فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه معنى أقول يصح على الجزم بلانا ناهية ان تكون  
 ان مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهى (قوله التالية للما) أي التوقيفية كما في  
 المغنى احتراز عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الاقيا يقتضيه كلام البعض من  
 مغايرة الجازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما ان جاء البشير) وتقول أكرمك فلما ان يقوم زيد بالرفع  
 فارضى (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف دلالة جواب القسم  
 عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب  
 القسم محذوف بناء على أن الجواب للامتناعي تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو وما دخلت  
 عليه جواب القسم وسياتي هذا الخلاف في بحث عوامل الجزم (قوله وما لنا أن لا نقاتل) ان قلت  
 ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت الاخفش لا يخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزداد  
 في غير ذلك اه تصریح ووجه زيادتها في الآية أن ما لنا ونحوه كالك لا يقع بعده عند الاخفش  
 الا الفعل الصريح على أن الجملة حالية نحو ما لي لأرى الهدى هذا والاسم الصريح على أنه حال نحو  
 مالك قائم دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لا تصدق بدليل استقبال لان دليل

مفسرة وزائدة فلا تنصب  
 المضارع فالمفسرة هي  
 المسبوقة بجملة فيها معنى  
 القول دون حروفه نحو  
 فأوحينا اليه أن اصنع  
 الفلك وانطلق الملا  
 منهم أن امشوا والزائدة  
 هي التالية للما نحو فلما  
 أن جاء البشير والواقعة  
 بين الكاف ومجرورها  
 كقوله  
 كأن ظبية تعطو الى وارق  
 السلم  
 في رواية الجروبين التسم  
 ولو كقوله  
 فاقسم أن لو اتقيننا وانتم  
 لكان لكم يوم من الشر مظلم  
 وأجاز الاخفش اعمال  
 الزائدة واستدل بالسماع  
 كقوله تعالى وما لنا أن لا  
 نقاتل وبالقياس على  
 حرف الجر الزائد ولا حجة  
 في ذلك لانها في الآية  
 مصدرية فقبل دخلت بعد



مالنا التاوله بما منعنا وفيه  
 نظر لانه لم يثبت اعمال الجار  
 والمجرور في المفعول ولان  
 الاصل ان لا تكون لا  
 زائدة والصواب قول  
 بعضهم ان الاصل ومالنا  
 في ان لا نقائل والفـرق  
 بينها وبين حرف الجر ان  
 اختصاصه باق مع الزيادة  
 بخلافها فانها قد وليها الاسم  
 في البيت الاول والحرف  
 في الثاني (وبعضهم) اى  
 بعض العرب (اهل ان  
 حملا على ما اختها) اى  
 المصدرية (حيث استحققت  
 عملا) اى واجبا وذلك اذا  
 لم يتقدمها علم او ظن  
 كقراءة ابن محيصة لمن  
 اراد ان يتم الرضاعة وقوله  
 ان تقرر ان على اسماء  
 ويحكما  
 منى السلام وان لا تشعرنا  
 احدا  
 هذا مذهب البصريين  
 واما الكوفيون فهى  
 عندهم مخففة من الثقيلة  
 نبيسه ظاهر كلام  
 المصنف ان اهمالها مقبس  
 (ونصبوا باذن المستقبلا  
 ان صدرت والفعل بعد  
 موصلا او قبله اليمين)  
 اى شروط النصب باذن  
 ثلاثة الاول ان يكون  
 الفعل مستقبلا فيجب  
 الرفع في اذا تصدق جوابا  
 لمن قال انا احبك الثاني  
 ان تكون مصدرية فان  
 تاخرت نحو اكرمك اذا

الاستقبال ان غير الزائدة لا الزائدة كذا في الدماميني (قوله لتأوله بما منعنا) اى فان لا نقائل  
 مفعول ثان للجار والمجرور وتأوله بفعل يتعدى لاثنتين (قوله اعمال الجار والمجرور) وهو لسانى  
 المفعول وهو ان لا نقائل اه سم قال الدماميني قد يقال انما يريد ذلك لو كان ان لا نقائل عنده هذا  
 القائل مفعولا مصرحا وليس في كلامه ما يقتضيه لاحتمال ان يكون عنده على نزع الخافض وهو  
 عن فانه يقال منعه عن كذا كفى الصحاح وغيره والمحل نصب او خفض على الخلاف (قوله ان  
 لا تكون لا زائدة) اى كالمزم على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعنا ان نقائل سم (قوله  
 والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المعنى لا قول الاخفش كما زعم  
 البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها في الالية مصدرية ثم ذكر قولين على انها مصدرية  
 (قوله في ان لا نقائل) فتكون ان مصدرية منسبكية مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق  
 بما يتعلق به لنا (قوله والفـرق بينها الخ) هذا رد لقياس الاخفش ان الزائدة على حرف الجر الزائدة  
 (قوله حملا) اى بالحل على ما يجامع ان كلاما منها حرف مصدرى ثنائى وبعضهم اعمل ما المصدرية  
 حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم اه معنى قال الدماميني ولا حاجة الى جعل ما هنا  
 ناصبة فان في ذلك اثبات حكم لهم لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد  
 سمع نثرا ونظما اه (قوله حيث استحققت) اى ان عملا اى واجبا كما يفيد كلام الشارح والظرف  
 متعلق باهل (قوله وذلك) اى استحقاق ان العمل (قوله لمن اراد ان يتم) اى بالرفع والقول بان  
 اصله يقون فهو منصوب بمحذوف النون وحذفت الواو لساكنين واستحسب ذلك خطأ والجمع  
 باعتبار معنى من تكلف تصريح (قوله ان تقرر الخ) اما في محل نصب بديل من حاجة في قوله قبله  
 يا صاحبي فدت نفسى نفسكا • وحيثما كنتما لا قيمتا رشدا  
 ان تحملا حاجة الى خف محملها • وتصنعنا نعمة عندى بما ويدا

او من ان تحملا المنصوب بمحذوف تقديره اسألكما واما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى  
 حاجة اى هى ان تقرر والشاهد في ان الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قبل  
 بدليل ان المعطوفة عليهم واوعترض بأنه لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المحففة وصلتها  
 اذ هو عطف مصدر على مصدر اه يس مع زيادة وقد يجاب بان مراده ان عطف ان الناصبة  
 مرجح ليكون ان المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كافي في الاستشهاد ولا يلزم التعمين ولك  
 ان نستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم او ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام  
 المصنف الخ) وظاهره ايضا اختصاصها بالاهمال ووجهه انهم يتوسعون في الامهات وضعفها من  
 جهة انها قد تمحل لا ينافى كونها اما اذ لا يلزم في الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله  
 ونصبوا) اعلم ان اكثر العرب يلزم اعمال اذن عند استيقا شروطة وانقليل منهم يلتزم اهالها  
 عند ذلك كما سيذكره الشارح اذ اعلمت ذلك فالضمير في نصبوا الاكثر العرب وهو على الوجوب  
 فقول البعض تبع الشيوخا ونصبوا اى جوازا كما سيئنه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو في  
 والفعل بعد حاله وموصلا حال من الضمير المستكن في الخبر اعني بعد وقوله اوقبله اليمين اما  
 معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ او مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم واما  
 معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين في العطف على بعد والمراد بالبعديته على هذا  
 ما يشمل البعديته مع الانفصال (قوله ان يكون الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى سائر النواصب  
 وانما لم تعمل النواصب في فعل الحال لان له تحققا في الوجود كالا سماء فلا يعمل فيه عوامل الاعمال  
 دماميني (قوله فيجب الرفع في اذن تصدق الخ) اى لانه حال ومن شأن الناصب ان يخلص المضارع  
 للاستقبال همع (قوله ان تكون مصدرية) اى في جملتها بحيث لا يسبقها شئ له تعلق بما بعدها وانما لم



أهملت وكذا ان وقعت

حشوا كقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها  
وأمكنني منها إذا لا أقبلها

فأما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا

ان اذن أهلك أو أطيرا

فضرورة أو الخبر محذوف

أي اني لا أستطيع ذلك ثم

استأنف اذن أهلك فان

كان المتقدم عليها حرف

عطف فسياتي • الثالث

ان لا يفصل بينها وبين

الفعل بغير القسم فيجب

الرفع في نحو اذن أنا أكرمك

ويغتنق الفصل بالقسم

كقوله

اذن والله نرميهم بحرب

يشيب الطفل من قبل المشيب

وأجاز ابن باشاذ الفصل

بالنداء والنداء وابن

عصفور الفصل بانظرف

والصحح المنع اذ لم يسمع

شيء من ذلك وأجاز الكسائي

وهشام الفصل بعمول

الفعل والاختيار حينئذ

عند الكسائي النصب

وعند هشام الرفع وانصب

وارفعا • اذا اذن من بعد

عطف بالواو والفاء (وقعا)

وقد قرئ شاذا واذا لا

يلبثوا خلفك فاذا لا يتوفا

الناس نقيرا على الاعمال

نعم الغالب الرفع على

الاهمال وبه قرأ السبعة

نزيهات الأول أطلق

العطف والتحقيق انه اذا

كان العطف على ماله محل

الغيت فاذا قيل ان ترزني

أزرك واذن أحسن البلى فان قدرت العطف على الجواب حزمت وأهملت اذن

تعمل غير مصدرية لضعفها بعدم تصديرها عن العمل اه دما ميني وفي الشمني ان ترك تصديرها  
داخلة على المضارع انما يكون في ثلاثة مواضع بالاستقراء ان يكون ما بعد ما خبر الما قبلها نحو انا  
اذن أكرمك أو جوا بالشرط قبلها نحو ان ترزني اذن أكرمك أو لقسم قبلها نحو والله اذن لا اخرجن  
انتهى وفي الموضوع الاول خلاف كافي الهمع فاجاز هشام النصب بعد مبتدا كالمثال وأجاز الكسائي  
بعد اسم ان نحو اني اذن أهلك أو أطيرا أو اسم كان نحو كان زيد اذن بكرمك قال أبو حيان وقياس  
قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن بكرمك (قوله أهملت) أي وجوبا بالخلاف لان  
الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بمثلها) أي بمثل مقائمه سابقا تم على وقوله  
لا أقبلها أي لا أترك مقالتي سابقا أمتني عليك أن أكون كأتباع عندك وعبد العزيز هذا والمدع من  
عبد العزيز رضي الله تعالى عنه وأخوه عبد الملك بن مروان تولى اماره مصر لا خلافة العظمى كافي  
الشمني وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له تمن على فقال له أمتني  
عليك أن أكون كأتبعك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه جائزة فصمم على أنه ان قال له  
عبد العزيز ثانيا تمن على لا يقني الا كونه كاتبه وقد عده هذا من حقه وارجاع الضمير للمقالة هو ما  
قاله الدماميني والعيني وأرجعه الشمني لخطه الرشد في قوله قبل

عجبت لتركي خطه الرشد بعدما • بدالي من عبد العزيز قبلها

والشاهد في قوله لا أقبلها حيث رفعه لعدم تصدير اذن لكونها جواب قسم سابق عليها في قوله حلفت  
رب الرقصات الى مني الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما في كلام الخواشي من الخلل (قوله شطيرا)  
بفض الشين المجمة أي غريبا وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس (قوله أن لا يفصل  
الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اه تصرح (قوله بالقسم) كذا بالنافية لان القسم تأكيد  
لربط اذن ولا لم يعمدها فاصلة في أن فكذا في اذن سيوطي (قوله والدعاء) نحو اذن غفر الله لك  
أكرمك (قوله بعمول الفعل) فلوقدم معمول الفعل على اذن نحو زيد اذن أكرمك فذهب الفراء  
الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في  
ذلك ومقتضى اشتراطهم في عملها التصدير أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرية ويحتمل أن يقال  
تعمل لانها وان لم تصدرا لفظا فهي مصدرية في النية لان النية بالمعمول التأخير اه سيوطي قال  
سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعاني نحو يازيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اه  
وفيه عندي نظر لتصدرها في جملتها وان نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصورة فيها  
عدم تصديرها داخلة على المضارع كما مر (قوله عند الكسائي النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائي في  
الفصل بين كي والفعل بعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال  
بالفعل لانها في تاريل اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان  
القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مر جوا (قوله وانصب وارفعنا) وقد يجزم ان اقتضاء  
الحال كاسياني في الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن  
حيث كون اذن في ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز ان تصاب الفعل بعده ومن حيث كون  
ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها  
أجود كافي الرضى لانها غير متصدرية في الظاهر اه سم ويشير الى رجحانه قوله وارفعنا بنون  
التوكيد الخفيفة المبسلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب اذا كانت الواو أو الفاء  
استثنائية كما اذا قيل لك آتيتك غدا فقلت له مستانفا واذن أكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض  
كان الاولى أن يقول على ماله اعراب ليشمل اللفظي والمحلي بقريته التمثيل اه ويدفع بان ماله  
محل شامل لما عرابه لفظي لانه معرب لفظا ومحلا فهو ماله محل فتدبر (قوله الغيت) أي وجوبا

أزرك واذن أحسن البلى فان قدرت العطف على الجواب حزمت وأهملت اذن



لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح (قوله لوقوعها حشوا) أي بين جزأي الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معا) أي جملتي الشرط والجواب (قوله وقيل بتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملتين معا بتعين النصب لانه ينافيه قوله لان ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد بتعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين اعمال اذن عند استيفاء الشرط فلا ينافي جواز الرفع على لغة بعضهم الملقى لها عند استيفاء الشرط فاندفع ما أطال به البعض (قوله لان ما بعدها مستأنف) أي بناء على أن الواو استئنافية وقوله أولان المعطوف الخ أي بناء على أنها عاطفة (قوله فالمدحبان) أي القول بجواز الامر بن والقول بتعين النصب (قوله الى أنها اسم) أي غير ناصب للفعل وانما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره (قوله و عوض عنها التنوين) أي وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت أن) ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي اذا جئتني وقع اكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أي حاصل والاوجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا لقاله الدماميني وذهب الرضي الى انها اسم وأصلها ان حذف الجملة المضاف اليها و عوض عنها التنوين و وقع ليكون في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى وضمن معنى الشرط غالبا قال وانما قلنا غالبا لانه لا معنى للشرط في نحو قال فعلتها اذا أو انا من الضائين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط في الماضى جازا جراه مجرى لوفى قرن جوابه باللام نحو اذا لاذقناك أي لو ركنت شيئا قبله لاذقناك واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله ما ان آتيت بشئ أنت تكرهه • اذا فلا رفعت سوطا الى يدي

أي ان آتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان تو كيدا لهما نحو لو زرتني اذن لا كرم منك وان جئتني اذن أزرك ثم قال ولما احتل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلصه للاستقبال فتحمل اذن على الغالب فيهما من الجزاء لا لتفاء الحالية المنفعة من الجزاء بسبب النصب بان ثم قال وانما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالها وقلب فونها في الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجوير الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن وان اذا لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر ما قاله متأدي على أن أصلها اذا وفي حاشية السبوطى على المعنى عن بعضهم أن اذن تأتي على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا واذا حذف الجملة المضاف اليها و عوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال انا آتيتك اذن أكرمك بالرفع على أن الأصل اذا آتيتني أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية اه (قوله وعلى الاول) أي على أنها حرف أما على الثاني فبسبب قطعه وقوله لاهم كبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحح انها الناصبة لأن مضمرة بعدها كما أفهمه

(قوله ولا يخفى رد الخروج الرضى عن المذهبين) قوله وفي حاشية الخ لا يلاق شيئا مما مر

نقلت حركة الهمزة الى الدال ثم حذف اه سم أي وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال فاذا قال القائل أزررك فقلت اذن أكرمك فكانت اذات حينئذ كراى واقع اه أي ولا من اذا وأن حذف همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين كما يقول الرندي مستدلا بأنها تعطى الربط كذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها اذن كفي حاشية السبوطى على المعنى (قوله لأن مضمرة بعدها) كما ذهب اليه الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني واعتل الخليل بعدم اختصاصها بالدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله بآتيتك همع (قوله كما أفهمه



كلامه الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تمحض للجواب بدليل انه يقال اجبت فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح ان نونها تبدل ألفا تشبهاً بالفتحة المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كمنون لن وان روى ذلك عن المازني والمبرد وينبئ على هذا الخلاف خلاف في كتابها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد (٢٠٧) بالنون وعن الفراء ان عملت

كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر ان من العرب من يلغها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مختصة وانما عملها الاكثرون جملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال اه (وبين الاولام جواز التزم اظهار ان ناصبه نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم اهل الكتاب لاني الاية الاولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وان عدمه لا فان عمل مظهرا او مضمرا) لاني موضع الرفع بعدم وان في موضع النصب بأعمال ومظهرا ومضمرا نصب على الحال امامن ان ان كانا اسمي مفعول او من فاعل عمل المستتران كانا اسمي فاعل أي يجوز اظهار ان واضمارها بعد اللام اذ لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن

كلامه) يعني قوله ونصبوا باذن المستقبل (قوله الجواب) أي لكلام آخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الالف والجزء أي المجازاة لمضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أي ربط الجواب الخ (قوله فقال الشلوبين في كل موضع) وتكلف تخريج نحو قال فعلتها اذا وأمان الضالين على الشرط والجزاء أي ان كنت فعلت الوكرة كافرا لا نعمت كما زعمت يافرعون فأمان الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافرا لا نعمت (قوله اذن اظنك صادقا) برقع اظن لانه للحال كما يفيد مسانقته عن الرضى (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء للجملة (قوله اختلف في لفظها الخ) أي في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما في الاتقان انباء للمصنف العثماني قال السيبوطي في حاشية المعنى ينبغي ان يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيا على الخلاف في حقيقة تاء فعل أي أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالالف (قوله والجمهور يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور وبالقاء كما في عبارة المعنى (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيبوطي قولاً بالالف كس لضعفها في الإهمال وقوتها في العمل (قوله ان عملت كتبت بالالف) لمنع العمل التباسها باذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما للفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفت الى قول من أنكروها ما ميني (قوله وبين لا) أي سواء كانت نافية أو زائدة وله هذا مثل بينا (قوله ناصبة) أي به مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم اهمالها الفصلها من الفعل بلا (قوله فان عمل) أي أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أوله اقبه نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أول التوكيد وهي الاية بعد فعل متعد نحو وأمرنا بالنسلم لرب العالمين قاله الفاكهي أي أوله تعديه نحو أعدت زيد اليقاتل (قوله اذ لم يسبقها الخ) أخذه من قوله الا تي وبعد نفي كان الخ (قوله ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا بالنسلم لرب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحو الا تيتين فليل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بأمر نابه لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرور وها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والاسناد اليه كذا في المعنى والشئني (قوله وبعد نفي كان الخ) يعني ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد الا يضرب عمرا قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجود فتأمل قال والفرق أن النفي مسلط مع لام الجود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعده وفي لام كي يتسلط على ما بعده نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المحي الا بقريته تدل على انتفائه اه وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجود مسلط على الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعده وفي لام كي يتسلط على ما بعده فقط أي فاغتر الانتقاض معها بخلاف لام الجود (قوله لام الجود) من تسمية العام بالخاص لان الجود انكار الحق

الفعل بلا فالاضمار نحو وأمرنا بالنسلم لرب العالمين والاضمار نحو وأمرت لان أكون أول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضمار ان بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتماً اضمرا) أي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم ونسب هذه اللام للام الجود وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب



اظهارها مع المقرون بلا  
وجوب اضمارها بعد نفي  
كان وجواز الامر من فيما  
عدا ذلك ولا يجب الاضمار  
بعد كان التامة لان اللام  
بعدها ليست لام الجود  
وانما لم يقيده كلامه  
بالتاقصة اكتفاء بأنها  
المفهومة عند اطلاق كان  
لشهرتها واكثرها في ابواب  
التعريف ودخل في قوله نفي  
كان نحو لم يكن اي المضارع  
المنفي بل كما رأيت لان لم تنفي  
المضارع وقد فهم من  
النظم قصر ذلك على كان  
تلافا لمن اجازته في اخواتها  
قياسا لمن اجازته في ظننت  
وتنبيهات الاول ما ذكره  
من ان اللام التي ينصب  
الفعل بعدها هي لام الجر  
والنصب بان مضمرة هو  
مذهب البصريين وذهب  
الكوفيون الى ان اللام  
ناصبة بنفسها وذهب  
ثعلب الى ان اللام ناصبة  
بنفسها لقيامها مقام ان  
والخلاف في اللامين اعني  
لام الجود ولا مكي الثاني  
اختلف في الفعل الواقع  
بعده اللام فذهب  
الكوفيون الى انه خبر كان  
واللام للتوكيد وذهب  
البصريون الى ان الخبر  
محذوف واللام متعلقة  
بذلك الخبر المحذوف وقدره  
ما كان زيد مريدا ليفعل  
وانما ذهبوا الى ذلك لان

لامطلق النفي والتعويون اطلقوه و ارادوا الثاني اه تصریح و بهذا يندفع تصويب قول النخاس  
(قوله والتي قبلها الام كي) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم همع (قوله لانها السبب) اي في الجملة والافلام  
كي قد تكون لغير السبب كالتى للعاقبة والزائدة والمعديفة (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا)  
كراهة اجتماع اللامين سم (قوله وجوب اضمارها الخ) علل بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد  
سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين ان والسين لا يجمع بين ان واللام زكريا (قوله  
ليست لام الجود) بل هي لام كي نحو ما كان زيد ليلعب اي ما وجد للعب (قوله لان لم تنفي المضارع)  
لوقال لان لم تقلب المضارع الى المضى لان نفي مضارعه لا يوجب نفي الماضي اي الماضي  
معنى وهو المضارع لفظا ولا اشكال عليها قائل (قوله لمن اجازته في اخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب  
عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله لمن اجازته في ظننت اي قياسا نحو ما ظننت زيد ليضرب عمرا  
ولم اظن زيد ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فابتاد من قول  
البعض والحق ان اللام فيما ذكر لام كي لا لام الجود كما يظهر بالنظر في المعنى اه من جواز هذه  
التراكيب ممنوع مع ان دعواه ان اللام فيها لام كي وان النظر في المعنى يرشد الى ذلك باطالة قال  
في التصريح وبعضهم اجازته في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان  
هذه بعني اللام في نحو ما جاء زيد ليفعل لام كي (قوله ما ذكره من ان اللام الخ) لان كلامه في ان  
الواقعة بعد لام الجر لقوله وبين لا ولا مجر الخ (قوله والنصب بان مضمرة) انما قال مضمرة مع ان  
النصب عند البصريين بعد اللام بان مضمرة او مضمرة وعند الكوفيين باللام اظهرت ان او  
اظهرت كما يصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما يأتي  
عند اضمار ان قائل (قوله ناصبة بنفسها) اي بطريق الاصل بدليل ما بعده واحتجوا بقوله  
لقد عدلتني ام عمرو ولم اكن \* مقالتهما ما كنت حبا لا سمعا

اذ لو كانت ان الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممنوع ورد بان مقالتهما معمول محذوف  
يفسر المدكو ونظير ما مر في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله ما كنت اي مدة وجودي  
حيا (قوله لقيامها مقام ان) اي نيابة عن ان (قوله اختلف في الفعل الخ) الظاهر ان هذا الاختلاف  
مبنى على الاختلاف في الناصب هل هو اللام او ان المضمرة (قوله الى انه) اي الفعل وفيه مسامحة  
لان الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام للتوكيد) اي زائدة لتوكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم  
واعترض قولهم بان اللام الزائدة تعمل في الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لتعمل في الافعال  
واجيب بانهم لعلهم لا يسلمون هذه الكمية اه دما ميني قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف في قولك  
ما كان محمد طعاما ليا كل فانه لا يجوز على رأى البصريين لان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها ويجوز  
على رأى الكوفيين لان اللام لا تمتنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال  
المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقضى انها ليست زائدة وتقدم بهم مريدا يقضى انها زائدة تقوية  
للعامل اه وفي المغني ان المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند  
الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقدره الخ) تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل  
قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان  
مكرهم اه الا لتزول الخ وبدل لمسائلنا ما يأتي عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم)  
اي جارة غير زائدة زيادة محضة اي والحار غير الزائدة زيادة محضة لا بدله من متعلق (قوله الا  
ان الناصب عنده ان مضمرة) اعترض بأنه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجنة وهو لا يجوز وواجب  
بما قاله بعضهم من ان الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجنة جائز كما في زيد اما ان يعيش واما



ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لجهة الكلام  
بدونها الا انها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح (٢٠٩)

دخلت على الفعل لقصد  
ما كان زيد مقدر أو  
ها تاء أو مستعد الان يفعل  
الثالث قد تحذف كان  
قبل لام الجحود كقوله  
فما جمع ليقلب جمع قومي  
مقاومة ولا فرد لفرد  
أى فما كان جمع ومنه  
قول أبي الدرداء في الركعتين  
بعد العصر ما أنا لأدعهما  
الرابع أطلق النافي  
ومراد ما ينفي الماضي  
وذلك ما ولم دون لانها  
تختص بالمستقبل وكذلك  
لان نفي غير المستقبل  
بها قليل وأما ما فأنها وان  
كانت تنفي الماضي لكن  
نزل على اتصال نفيه بالحال  
وأما ان فهي بمعنى ما  
واطلاقه يشمها وزعم  
كثير من الناس في قوله تعالى  
وان كان مكرهم لتزول  
منه الجبال في قراءة غير  
الكسائي انها لام الجحود  
لكن بعده أن الفعل بعد  
لام الجحود لا يرفع الا ضمير  
الاسم السابق والذي يظهر  
أنها لام سمي وأن ان شرطية  
أى وعند الله جزء مكرهم  
وهو مكر أعظم منه وان  
كان مكرهم أشدته معدا  
لاجل زوال الامور العظام  
المشبهة في عظمها بالجبال  
كما يقال أنا أجمع من فلان  
وان كان معدا للنوازل  
الخامس أجاز بعض النحويين  
حذف لام الجحود واطهار

أن يموت وان لم يجزا الاخبار بالمصدر الصريح عنها الدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان  
بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد التزم اضمار أن فصار منخرطاً في سلك الفعل على أنه يحتمل  
أن يكون في الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفي الجحود لولا  
لا يمكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما أتى عن شرح التسهيل ويكون  
نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجثة وقوله أنها زائدة أى محضة  
(قوله لكن قال) أى الناظم في شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع  
البعض الضمير للشارح ابن الناظم فإنه شرح على التسهيل كما في الهمع ثم رأيت في بعض النسخ  
لكن قال المصنف في شرحه الخ وهو نص في الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهم مش الهمع عزو  
العبارة التي في الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص في الثاني والجمع ممكن والله أعلم  
(قوله لجهة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كبريد ادون ما يتعدى باللام  
كاستعدا الا ان يراد أن اللام يصح حذفها لفظاً لا طراد حذف الجار مع أن هذا وقال في المعنى وجه  
كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الاصل ما كان فاصد للفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه  
(قوله لا انها زائدة) أى محضة بأن يكون دخولها في الكلام تكريها وقوله اذ لو كانت زائدة أى  
محضة والافلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) اذ يلزم  
عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أن لا يتكلف فلا ينافى ما مر فقوله وجه صحيح أى حال  
عن التكلف (قوله لام اختصاص) أى دلت على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافى  
كونها تقوية للعامل وللتعددية لجواز كونها الهمما باعتبارين (قوله أوها تاء) هو بمعنى قول  
البصريين مرید (قوله أى فما كان جمع) قال سم أى ضرورة الى هذا التقدير اه أى لجهة فما جمع  
مرید ليقلب الخ وقد يقال الداعى اليه موافقة النظائر وعبارة الدمايني والشمى ليس ما ذكره في البيت  
وقول أبي الدرداء متعيناً لجواز أن يكون المعنى في البيت فما جمع متأهلاً لقلب قومي وفي قول أبي  
الدرداء وما أنا مريد التركهما (قوله ما أنا لأدعها) أى ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير  
(قوله أطلق النافي) أى الذى تضمنه قوله ونفى كان (قوله وان كانت تنفي الماضي) أى في المعنى وقوله  
لكن نزل على اتصال نفيه بالحال أى وشرط النافي هنا أن يكون نافية للحدث في الماضي فقط (قوله  
وأما ان) ألحقها السيوطى وغيره بلن قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج (قوله في قراءة غير الكسائي)  
أما في قرأته بفتح اللام ورفع الفعل فان مخففة من الثقيلة واللام للفصل أى وان مكرهم لتزول منه  
الامور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين (قوله انها لام الجحود) أى ليس مكرهم  
أهلاً لتزول منه الجبال أى ما هو كالجبال ثباتاً وتمكناً من آيات الله تعالى وشرائعه وباختلاف المشبه  
بالجبال على وجهى النفي والاثبات يندفع التنافي بينهما (قوله ان الفعل بعد لام الجحود) أما بعد اللام  
كفى في رفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ لعل هذا أغلبي لا واجب بدليل تعبيره  
ببعده دون ينعىه وأنه يبعد جسد الامتناع ما كان زيد ليضربه أبوه ثم رأيت الدمايني ذكر أن  
المخرجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أى  
المرفوع بفعل الكون (قوله شرطية) أى حذف جوابها لعلها مما قبلها وقوله جزء مكرهم إشارة الى  
تقدير مضاف فى الآية وقوله وهو أى جزء مكرهم وقوله الاسم السابق أى المرفوع بفعل الكون  
(قوله معد الاجل زوال الخ) كان الاظهر اسقاط أجل وجعل اللام للتعددية صلة معد أى مهياً ولا  
ينافيه أن الفرض كون اللام لام سمي لان المراد باللام سمي ما هو أعم من لام التعليل كما مر وبه يعلم ما فى  
كلام شيخنا والبعض (قوله الامور العظام) كبأس الجيش الكثيرين من أعدائهم (قوله لان أن



يفترى في تاويل مصدر  
هو الخبر (كذلك بعد أو  
إذا يصلح في موضعها حتى  
أو إلا أن خفي) أن مبتدأ  
وحتى خبره وكذلك وبعد  
متعلقان بخفي وحتى فاعل  
يصلح والاعطف عليه  
أي كذا يجب اضمار أن  
بعد أو إذا يصلح في موضعها  
حتى نحو لزم منك أو تقضي  
حتى وقوله لا تستهملن  
الصعب أو أدراك المنى  
في انقادات الآمال إلا  
إصابر أو إلا كقولك  
لاقتلن الكافر أو يسلم وقوله  
وكنتم إذا غمزت قناة قوم  
كسرت كعوبها أو تستقيما  
ويحتمل الوجهين قوله  
فقلت له لا تبك عينك إنما  
تحاول عليك أو تموت فتعذرا  
واحتز بقوله إذا يصلح في  
موضعها حتى أو إلا من التي  
لا يصلح في موضعها أحد  
الحرفين فإن المضارع إذا  
ورد بعدها منصوبا جاز  
إظهار أن كقوله  
ولو لرجال من رزام أعزة  
وآل سبيع أو أسوأك  
علمها تنبيهات الأول  
قال في شرح الكافية  
وتقدير الأوحى في موضع أو  
تقدير لحظ فيه المعنى  
دون الأعراب والتقدير  
الأعرابي المرتب على اللفظ  
أن يقدر قبل أو مصدر  
وبعدها أن ناصبه للفعل  
وهما في تاويل مصدر  
معطوف باو على المقدر قبلها  
فتقدير لا تنتظره أو يقدم

يفترى في تاويل مصدر كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم  
المفعول فحصل التطابق (قوله كذلك) الإشارة راجعة إلى أن بعدني كان (قوله إذا يصلح) أي من  
حيث المعنى كما سنبهه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتناول وقوله أو إلا هو فيما يتناول (قوله  
متعلقان بخفي) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفي وتعلق كذلك على وجه الخالصة من فاعل خفي  
أو الوصفية للمفعول مطلق لخفي أي خفاء كذلك أي تكفأ ذلك (قوله أي كذا يجب الخ) هذيان  
لحاصل المعنى والأفالتقدير أن خفي بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا حال كونه كان بعدني كان  
في وجوب الخفاء أو خفاء أن بعدني كان في الوجوب وإنما وجب ليتجانس المتعاطقان صورة  
بجلاف ما لو قيل لا طمعن الله أو أن يغفر لي فلا تجانس في الصورة لذكرا في المعطوف دون المعطوف  
عليه وقال الجاهلي وأما الفاء والواو وأولاهما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية  
والجمعية والانتها صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناظم وإنما نصب  
المضارع بعد أو وهذه ليعرفوا بين أو التي لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا  
وأو التي تقتضى مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فإن ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان  
النصب بعدها بان مضمرة لاجتماعها لعدم اختصاصها (قوله نحو لزم منك الخ) لا يتعين في هذا  
المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله  
الشارح في شرحه على التوضيح قال ويتعين الأول في نحو لا طمعن الله أو يغفر لي والثاني في نحو  
لا تنتظره أو يجي والثالث في نحو لاقتلن الكافر أو يسلم اه وقد يقال لا تنتظره أو يجي صالح  
للاستثناء فتأمل وأما لا تستهملن الخ فصالح للتعليل والغاية وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه  
للاستثناء قال الدماميني وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله المنى) جمع منية ما يتقنى والمراد بالآمال  
المأمولات وبانقيادها حصولها قاله الشمني (قوله وكنتم إذا غمزت الخ) بالغين والزاي المجتمين  
عصرت والقناة بالقاف والنون الزمخ و الكعوب النواثر في أطراف الأنايب وهذه استعارة تمثيلية  
شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم انصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا  
أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمزت قناة عوجية حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من  
اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم اه تصریح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنيها أيضا في هذا  
البيت فتقديره فائدة قال شارح أبيات الايضاح وقع هذا البيت في قصيدة زياد الأعجم غالبها  
مر فوع القوافي وبعضها محجور رها وقال الزمخشري في شرح أبيات الكتاب أبيات القصيدة غير  
منصوبة وإنما أنشده سيبويه منصوبا لأنه سمعه كذلك ممن يشهد بقوله وإنشاد أبيات على  
الوقف مذهب لبعض العرب فإن أنشديت منها أنشده على حقه من الأعراب وإن أنشدها  
أنشده على الوقف من شرح شواهد المغنى للسيوطي (قوله إذا ورد بعدها منصوبا) فيه إشارة إلى  
جواز وروده بعدها مر فوع لعدم تقدير ناصب (قوله ولو لرجال الخ) رزام براء مكسورة فرزاي حتى  
من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حتى أيضا وهو معطوف على رجال لارزام فيما  
يظهر وإنما يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه باجنبي وهو أعزة والشاهد في أو أسوأك فإنه  
منصوب بان مضمرة جواز عدم صحة تقدير أو باحد الحرفين إذا المعنى لولا لرجال وإساءة تلك وعلمهم قال  
العيني منادى مرخم أي يا علممة وهذا التقرير يعلم ما في كلام البعض من الإيهام (قوله المرتب  
على اللفظ) أي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بان المقدره ولفظ أو التي لا أحد الشيتين  
لاقتضاء الأول كون ما بعدها أو مصدر أمثولا والثاني كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف  
ليتجانس الشيطان اللذان أو لاحدهما (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أي يتوهم ويحظ قبلها مصدر  
متصيد من الفعل السابق فلا ياتي قوله إلا حتى ولكن عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم



ليكون انتظار أو قدوم وتقدير لاقتل الكافر أو يسلم ليكون قوله أو أسـ ٢١١) وكذلك العمل في غيرهما الثاني ذهب

المتكسائي الى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالخالفة والصحيح ان النصب بان مضمره بعدها لان أو حرف عطف فلا عمل لها ولا كتبها عطف مصدر مقدر اعلى مصدر متوهم ومن ثم لم يضمها لان بعد ها الثالث قوله اذا يصلح في موضعها حتى أو الأحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة موقع الى ان أو الأنا لان حتى معنيين كلاهما يصلح هنا الاول للغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي في شمل كلامه هنا نحو لارضين الله أو يغفر لي بخلاف كلام التسهيل لان المعنى حتى يغفر لي بمعنى كي يغفر لي وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى الى لا التي بمعنى كي لا وجه له وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى الى أو الا فانه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي أو العاطفة كما مر (وبعد حتى هكذا ضمارة حتم) أي واجب والغالب في حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو لن نبرح عليه ما كلفين حتى يرجع اليك موسى وعلايتها أن يصلح في موضعها الى وقد تكون للتعليل (بجد حتى تسرد احزن) وعلايتها أن يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى الا أن قوله

وإنما قدر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحى من الميت ونحو يخرج الميت من الحى على ما سبق في آخر العطف فلا بد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله ليكون) بفتح اللام (قوله في غيرهما) أي غير المثالين المذكورين (قوله انتصب بالخالفة) أي مخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا في المعنى ولا معطوفا عليه اه همع ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثاني خالف الاول في المعنى ولم يختلف الاعراب الا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الاعراب (قوله أن النصب بان الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وجوز الاخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لا لزمك أو ان شاء الله تقضي حتى سيوطي (قوله ولكنها عطف) لعل الاستدراك لرفع ما توهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبب لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها عطف مصدر مقدر اعلى مصدر متوهم لزوم ضمارة أن بعدها فيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدر مقدر اعلى مصدر متوهم لزوم ضمارة أن ولا ضمارة اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدر مقدر أي من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلى للزوم بتجانس المتعاطفين في الصورة كما مر وبهذا علم ما في قول البعض تبع الشخنا الاول أن يقال ومن ثم أضرمت أن بعدها لان عطفها ما ذكر لا يقتضي لزوم ضمارة أن (قوله موقع الى أن أو الأنا) الصواب حذف أن فان أو انما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اه دما ميني أي لانها لو كانت بمعنى الى أن أو الأنا لزم التكرار اذا النصب بان مضمره بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد الواقعة مع المضمر بعدها موقع الى أن أو الأنا (قوله لان حتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحسنه بما حصله عموم كلامه هنا وتوجه أيضا بسلامته من الاعتراض على كلامه في التسهيل بما مر عن الدما ميني (قوله بمعنى كي يغفر لي) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أي ايها ما قويا اذا أصل الایهام موجود في العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبعد حتى) أي الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيء وأجازه بعضهم بالطرف والشرط الماضي والقسم والجار والمجرور والمفعول اه سيوطي والطرف متعلق باضمار الذي هو مبتدأ وهكذا اما متعلق أيضا باضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا تو كيد الان معناه كالاضمار السابق في الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصر والخبر كما بان قول المصنف هكذا حشو واما خبر وقوله حتم خبر ثان جي به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون في كلامه تو كيد لعدم استفادة التحتم من التشبيه لاحتمال أنه في نصب المضارع بها فقط (قوله والغالب في حتى حينئذ) أي حين اذا أضرمت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجاهل الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كي اه وانما تكون للغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها والتعليل اذا كان مسببا عما قبلها كذا في التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله بجد حتى تسرد) للغاية هنا ممكنة أيضا سم (قوله بمعنى الا أن) الصواب اسقاط أن لما تقدم قبل الا التي حتى تكون بعينها للاستثناء المنقطع وقال الدما ميني سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء في وان لا أفعل حتى تفعل أي الا أن تفعل متصلا مفرغا للطرف اذا المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك ويظهر أن للغاية ممكنة فيه وفي البيت الا حتى منقطعا اذا المعنى ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهي تبع الدما ميني وابن الناظم لكن نظريه سم بان النبي قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غاية فتأمل ولان في بين كونها جارة وكونها بمعنى الا لان عمل للتعليل (بجد حتى تسرد احزن) وعلايتها أن يصلح في موضعها كي وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى الا أن قوله



ليس العطاء من الفضول  
 سماحة  
 حتى تجود وما ليد قليل  
 وهذا المعنى على غرابته  
 ظاهر من قول سيبويه في  
 تفسير قولهم والله لا أفعل  
 إلا أن تفعل المعنى حتى أن  
 تفعل وصرح به ابن هشام  
 الخضر اوى ونقله أبو  
 البقاء عن بعضهم في وما  
 يعلمان من أحد حتى يقولوا  
 وانظروا في هذه الآية  
 خلافة وأن المراد معنى  
 الغاية نعم هو ظاهر في قوله  
 والله لا يذهب شيخي باطلا  
 حتى أيرمالكا وكاهلا  
 لأن ما بعدها ليس غاية لما  
 قبلها ولا مسيما عنه  
 تنبيهه ~~ب~~ ذهب الكوفون  
 إلى أن حتى ناصبة بنفسها  
 وأجازوا اظهار أن بعدها  
 تو كيدا كما أجازوا ذلك  
 بعد لام الجود (وتلوح حتى  
 حالا أو مؤولا به) أي  
 بالحال (ارفعن) حتما  
 (وانصب المستقبل) أي  
 لا ينصب الفعل بعد حتى  
 الا اذا كان مستقبلا ثم  
 ان كان استقباله حقيقيا  
 بان كان بالنسبة إلى زمن  
 التكلم فالنصب واجب  
 نحو لا سيرن حتى أدخل  
 المدينة وكالاته السابقة  
 وان كان غير حقيقي بان  
 كان بالنسبة إلى ما قبلها  
 خاصة فالنصب جائز  
 لا واجب نحو

الجر ثبت مع افادة الاستثناء، وكلا وحاشا اذا جرحهما (قوله من الفضول) جمع فضول وهو الزيادة  
 والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه دماميني (قوله على غرابته) أي مع غرابته (قوله  
 حتى أن تفعل) ففسر اليجتي فاقضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقولوا) أي الا أن يقولوا  
 والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى وما يعلمان أحد في وقت الا زقت أن يقولوا الخ (قوله وأن المراد  
 معنى الغاية) أي عند انتفاء تعليمهما إلى وقت قولها ما ذلك واعترضه الدماميني بان هذا وان أمكن  
 لكن لا مرر جمع له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أي كون حتى بمعنى الا ظاهري  
 قوله والله الخ والمعنى لا أترك الاخذ بشأرخي أي الحسين بن علي الا أن أقتل هذين الحسين أي  
 لكن أقتل هذين الحسين فلا استثناء منقطع كما قاله الدماميني ونقله في الهمع عن ابن هشام الخضر اوى  
 مقتصر عليه وتصحح البعض ببعالشيخنا كونه متصلا لان قتل الحسين أخذنا بشأرباطل لان المعنى  
 حينئذ لا أترك أخذنا بشيخي الاقتل الحسين فانركوه وهو فاسد ولا يصح كونها الغاية لان المعنى عليه  
 يمتد انتفاء ترك الاخذ بانثأر إلى قتل الحسين فينقطع الانتفاء ويوجد الترتك وهو فاسد وأما كونها  
 للتعليل أي ينتفي الترتك المذكور ليكون في قتل الحسين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ  
 خالد من أن حتى التعليلية هي التي ما بعدها مسبب عما قبلها لان ما بعد حتى في البيت ليس مسيما عما  
 قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما في تجوز الشمي وتبعه شيخنا والبعض كونها للغاية  
 وكونها للتعليل فيمكن من تعريف الرجال بالحق وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن علي هو  
 ما ذكره بعضهم والذي قاله الدماميني والشمي والسيوطي أن قائل البيت امرؤ القيس بن حجر بن  
 بلغة أن بنى أسد قتل أباه وأن المراد بشيخه أبوه (قوله حتى أير) بهمزة مضمومة نحو وحدة فراء  
 أودال مهملة من أباره الله أو أباده أهل مكة ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد قاله الشمي (قوله لان  
 ما بعدها) وهو قتل الحسين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بانثأر ولا مسيما عما قبلها بل  
 هو سبب له أي فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية اذ لا يخرج حتى في البيت  
 عن المعاني الثلاثة فاذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا  
 يعني النفي في كلام الشارح بحسب الظاهر وان كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالا لمر جوحا  
 علم رده مما أسلفناه فتنبيهه (قوله أو مؤولا به) أي أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤولا به  
 (قوله ارفعن حتما) لان نصبه بتقدير أن وهي للاستقبال والحال بنافيه (قوله وانصب المستقبل)  
 أي وجوب ان كان الاستقبال حقيقيا بان كان بالنسبة إلى زمن التكلم وجواز ان لم يكن حقيقيا  
 بان كان بالنسبة إلى ما قبل حتى والمراد المستقبل الذي لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع  
 المستقبل المؤول به وانما شرط في نصب المضارع استقباله لان نصبه بان المضمرة وهي تخصه  
 للاستقبال (قوله إلى زمن المتكلم) أي بالكلام الذي وقع فيه حتى (قوله وكالاته السابقة) وهي  
 ان يبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثاني فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان  
 بالنسبة إلى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف فهو على حد الزوال وقول الرسول  
 في الآية الانية الانية والجواب أن قوله تعالى قالوا ان يبرح عليه ما كفين الخ فيه حكاية كلامهم  
 وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور إليه فيه هو المحكي لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة  
 إلى زمن التكلم بالمحكي لانه المعترف بالمحكي بخلاف ما في الآية الانية الانية فانه ليس حكاية لكلام  
 آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه زمن النزول لانه زمن التكلم بالنظر إليه اه سم والحاصل أن  
 ما كان حكاية كلام ينظر فيه زمن المحكي وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام  
 ينظر فيه زمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة إلى ما قبلها) أي لزمن الفعل قبلها قال سم أي ولم يكن للمحال  
 حقيقة بدليل ما يأتي أنه يجب رفع الحال حقيقته مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو



سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أى بالنسبة الى زمن التكلم (قوله  
 وزلوا) أى أزجوا ازجاجا شديد اشبه بالزلزلة (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعيبا دما ميني (قوله  
 فان قولهم) أى الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تكلم جبريل  
 بالآية وهو زمن نزولها أى لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بان يقدر  
 القول الماضى واقعا في الحال أى في زمن التكلم لاستحضار صورته المحيية فكأنه قيل حتى حالتهم  
 الا ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله على تأويله بالمستقبل) بان يقدر أنهم في  
 الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما يشير اليه الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة  
 الدماميني قال ابن الحاجب من رفع بقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر  
 الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب  
 القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبان شيا آخر كان  
 مترقا ووقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان  
 كان الوقوع ثابتا في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لامن هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو  
 قراءة الرفع لان القراءتين كالآيتين وانما قدر القول مترقا في قراءة النصب ليكون مستقبلا اذ  
 لو قدر واقعا لكان حاله على وجه الحكاية لامر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون  
 حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول في القول) أى  
 زمن التكلم فالماضى فرض حاصلا في الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول في القول لكان أوضح  
 (قوله فهو) أى القول حال بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقديرا تصافهم بالقول  
 زمن التكلم (قوله والثاني يقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا كان الفعل قدمضى وهل يأتى  
 فيما اذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال اتيانه فيه أو لوى وأقرب الى اعتبار استقباليته من  
 الماضى فيجتمهل أن وجوب الرفع في الحال حقيقة مالم يؤول بالمستقبل وفى كلام الرضى والحامى  
 ما يوافقهم لكن يخالفه ظاهرا فى المعنى وظاهر قول الدماميني فى شرح التسهيل للخصم مسألة حتى  
 بأسهل طريق أن يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه نحو حتى يقول الرسول جاز  
 فيه الرفع والنصب والافان كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب اه أفاده سم (قوله بالهزم  
 عليه) أى القول فهو أى القول مستقبل بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير  
 اتصافهم بالهزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) مالم يؤول بالمستقبل التأويل  
 السابق على ما فيه (قوله أو تأويل نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تريد فأنا الا ان متمكن  
 من الدخول وحاصلهما أن يكون الماضى أو المستقبل قدرا أنه موجود فى الحال اه دماميني فعلم  
 أن من الحال المقدره تقديرا المستقبل حاضرا سم (قوله والرفع حينئذ جائز كما مر) فيه عندى نظر  
 لان رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلوح حتى حالا ومؤولا به أى بالحال  
 ارفعن حتما اه والذى مر انما هو جواز الرفع والنصب اذا كان الاستقبال بالنسبة الى زمن الفعل  
 قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت فى المعنى وشرحه  
 للدماميني التصريح بان المضارع اذا كان للحال المحكية تختم رفعه لان النصب بان يناقض قصد  
 الحكاية وأن محل نصبه اذ لم يقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطى حكى الجرحى أن  
 من العرب من ينصب حتى فى كل شئ قال أبو حيان وهى لغة شاذة (قوله أن يكون مسببا عما قبلها)  
 أى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لا بد من وقوع السبب خارجا (قوله وما سرت حتى  
 أدخلها) نعم ان انتقض النفي نحو ما سرت الا يوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما  
 فلما سرت حتى أدخلها فان أردت نفي السير وهو الاغلب فى كلامهم وجب النصب وان أردت

وزلوا حتى يقول الرسول  
 فان قولهم انما هو  
 مستقبل بالنظر الى  
 الزلزال لا بالنظر الى  
 زمن قص ذلك علينا فالرفع  
 وبه قرأ نافع على تأويله  
 بالحال والنصب وبه قرأ  
 غيره على تأويله بالمستقبل  
 فالاول يقدر اتصاف الخبر  
 عنه وهو الرسول والذين  
 آمنوا معه بالدخول فى  
 القول فهو حال بالنسبة  
 الى تلك الحال والثاني يقدر  
 اتصافه بالهزم عليه فهو  
 مستقبل بالنسبة الى تلك  
 الحال ولا يرتفع الفعل  
 بعد حتى الا بثلاثة  
 شروط الاول أن يكون  
 حالا ما حقيقة نحو سرت  
 حتى أدخلها اذا قلت ذلك  
 وأنت فى حالة الدخول  
 والرفع حينئذ واجب أو  
 تأويل نحو حتى يقول  
 الرسول فى قراءة نافع والرفع  
 حينئذ جائز كما مر الثاني  
 أن يكون مسببا عما قبلها  
 فيمنع الرفع فى نحو لاسيرن  
 حتى تطلع الشمس وما سرت  
 حتى أدخلها وأسرت حتى  
 تدخلها لانقاء السببية  
 أما الاول فلان طلوع  
 الشمس لا يتسبب عن  
 السير وأما الثانى فلان  
 الدخول لا يتسبب عن  
 عدم السير وأما الثالث



فلان السبب لم يتحقق ويجوز الرفع في أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل  
أوفي عين الزمان وأجاز الاخفش (٣١٤) الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام

بأسره لا على ما قبل حتى  
خاصة ولو عرضت هذه  
المسئلة بهذا المعنى على  
سببويه لم يمنع الرفع فيها وانما  
منعه اذا كان النفي مسلطاً  
على السبب خاصة وكل  
أحد يمنع ذلك الثالث أن  
يكون فضلة فيجب النصب  
في نحو سيرى حتى أدخلها  
وكذا في كان سيرى أمس  
حتى أدخلها ان قدرت  
كان ناقصة ولم تقدر انظر في  
خبرها اه (تنبيهات)

الاول تجسء حتى في  
الكلام على ثلاثة أضرب  
جارية وعاطفة وقد مرنا  
وابتدائية أي حرف بتدأ  
بعده الجمل أي تستأنف  
فتدخل على الجمل الاسمية  
كقوله  
فما زالت القتلى تمج دماءها  
ببدجلة حتى ما بدجلة أشكل  
وعلى الفعلية التي فعلها  
مضارع كقوله يغشون  
حتى ما تهر كلابهم وقراءة  
نافع حتى يقول الرسول  
وعلى الفعلية التي فعلها  
ماض نحو حتى عفوا وقالوا  
وزعم المصنف أن حتى  
هذه جارة ونوزع في ذلك  
الثاني اذا كان الفعل  
حالاً أو مؤولاً به نحو حتى  
ابتدائية واذا كان  
مستقبلاً أو مؤولاً به فهي  
الجارة وأن مضرة بعدها  
كما تقدم الثالث علامة

التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الاماميين ذكره (قوله فلان السبب لم  
يتحقق) أي للاستفهام عنه فلورفع لزم تحقق وقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح  
أفاده في التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضى نقلاً عن الاخفش الا أن العرب لم تتكلم  
به قال الاماميين والذي يظهر اجراء ما قاله الاخفش في الاستفهام أيضاً بان بقدر الكلام خالياً عن  
الاستفهام ثم أدخلت أداة على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لا سرت  
سرت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فنقول أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أي  
هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام بأسره) فيكون التقدير ما سرت فأنا  
لا أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) أي لوجود الشرط لان عدم السير يسبب عنه عدم الدخول أي فلا  
خلاف في الحقيقة (قوله أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بالخبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى  
حرف ابتداء فالجمله بعدها مستأنفة تصريح (قوله فيجب النصب في نحو سيرى الخ) ينبغي ما لم يتم  
الكلام بتقدير مبتدأ وخبر والالم يجب اه سم أي وقامت قرينة على التقدير (قوله ان قدرت  
الخ) فان قدرت كان تامه أو قدر الظرف وهو أمس خبراً جاز الرفع لان ما بعده حتى فضلة (قوله  
على ثلاثة أضرب) أي كائنه على ثلاثة أقسام من كينونة الجملة على المفصل أو الجنس على  
الانواع فابدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبتدل  
منه صار التركيب غير مالوف فتدبر (قوله جارة) وهي ثلاثة أقسام غائبة وتعليلية واستئنافية كما  
تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفي التنبيه الثالث أن الابتدائية  
ليست غائبة والذي في المعنى وشرح جمع الجوامع للمعنى أنها غائبة أي غير جارة (قوله أي حرف  
بتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هي الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فما زالت القتلى تمج  
أي تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الابيض الذي يحاطه حجرة اه زكريا وقوله  
بكسر الدال أي وفجها (قوله يغشون) يعين مجمة مبنى للمجهول أي يؤتون وتهر من هزم باب ضرب  
أي صوت كذا في المصباح أي حتى ما تصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بآثار القرى  
يصف قومًا بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أي الداخلة على الماضي نحو حتى عفوا  
كأني حواشي زكريا وقوله جارة أي للمصدر المنسب من أن مضرة والفعل (قوله وبعدها) هي فاء  
السيبية أي التي قصدها سببية ما قبلها ما بعدها بقربنه العدول عن العطف على الفعل إلى  
النصب وقوله جواب نفي أو طلب سمى جواباً لان ما قبله من النفي والطلب المحضين لما كان غير ثابت  
المضمون أشبه الشرط الذي ليس بمحقق الوقوع فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفص  
وسواء النفي بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغيره والتقليل المراد به النفي كالنفي نحو قلما تأتينا  
فتدناور بما نفي بقدر نصب الجواب بعدها نحو قد كنت في خير فتعرفه قاله السيوطي وراذخامس  
وهو التشبيه المراد به النفي كما سيذه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام بتقييد النفي  
بالمحض بأنه يخرج تالي التقرير نحو أولم يروا في الارض فتكون لكن في العمدة وشرحها أن تالي  
التقرير لا ينصب جوابه وفي التوضيح أن مما احتزغنه بتقييد النفي بالمحض النفي التالي تقريراً نحو  
ألم تأتني فاحسن اليك اذ لم ترد الاستفهام الحقيقي قال خالد فثبت أن الاستفهام التقريرى يتضمن  
ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوباً فلإعارة صورة النفي وان كان  
تالياً تقريراً أو لانه جواب الاستفهام اه وقال في المعنى ولكن جواب الشيء مسبباً عنه امتنع  
النصب جواباً بالاستفهام في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان

كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسبباً عما قبلها اه  
(و بعد فاجواب نفي أو طلب محضين أن وسترها حتم نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها وسترها حتم مبتدأ وخبر  
رؤية



روية انزال الماء ليست سبب اخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء بخلافه في آية أولم يسير وا  
 لان السير في الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب اه بايضاح من الشئني وعليه فيكون في النبي  
 التالي تقريراته فيصير لكن تعليل خالد بمرعاة صورة النبي أو الاستفهام قد يقضى جواز النصب في  
 آية ألم تر فلعل المراد من اعاتم ما شذوذ أو هو موافقة لقول حكاه في المغني ورده أن النصب في الآية  
 جائز عربيه كافي آية أولم يسير والكن قصد العطف على أنزل بنأ ويل تصح باصحت وبوافق هذا  
 القول قول الهمع لا فرق في النبي بين كونه محضاً نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا بان نقض بالانحوا  
 ماتا ينافي فقد ثابنا لا يخبر أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرية نحو ماتا ثابنا فقد ثابنا ويجوز في هذا  
 الجزم والرفع أيضاً اه لمخصاف تعامل واعترض سم تقييد الطلب بالحض بأنه يوهم رجوعه لكل  
 أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهي والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضه أن تكون بفعل صريح  
 في ذلك (قوله في موضع الحال) أي أو معترضة (قوله وبعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالاً  
 من مفعوله المحذوف أي نصب الفعل واقعاً بعد ما ذكر (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) أي لا يحكم عليهم  
 بالموت فيموتوا أي لا يكون قضاء عليهم موت لهم لا انتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وإنما  
 قدر وهذا التقدير فيه وفيما يأتي لاقتضاء ان المقدره كون ما بعد الفاء مصدراً ولا يصح عطف  
 الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي كما تقدم فلا بد أن يكون  
 المعطوف عليه اسماً والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كافي المغني من العطف المسمى  
 بالعطف على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه وفي قول شيخنا والبعض استتروا حاقول الشارح  
 بعد على معنى ماتا ينافي ما أي لا يقضى عليهم ميتين نظر لتصریحهم بان ما بعد الفاء مسبب عما قبلها  
 فيكون متأخر عنه والحالية تقتضي خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بان يراد بالقضاء بالموت تعلق  
 الارادة به تجزيراً فيما لا يزال والموت مقارن له وجود متأخر رتبة قد تدبر (قوله اما امر الخ) أي أوترج كما  
 يأتي فالجمله مع النبي المتقدم تسعة مجموعته في قول بعضهم

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم \* تمن وارج كذلك النبي قد كلاً

والفرق بين العرض والتخصيص أن الاول الطلب بلين ورفق والثاني الطلب بحسب وازعاج (قوله أو  
 استفهام) أي باي أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معن  
 أي متى تسير (قوله يا نابق الخ) ناق مر خم ناقه والعنق بفتحهم ضرب من السير أي ليكن من تسير  
 فاستراحة وكذا يقال فيما يأتي (قوله فيسحتمكم) بضم الباء وكسر الحاء أو بفتحهما أي يهلككم (قوله  
 لا يخذل عنك ما ثور الخ) الما ثور بالمثلثة المال المترول والتراث الوراث فابدلت الواو تاء ولعل معنى  
 وان قدمت ترائه أي وان تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فانه لا ينفع (قوله سنن)  
 بفتحهم أي طريق (قوله فيسحتمكم) المقرور بالقافي البردان والمرمل العادم للقوت (قوله  
 لباناق) جمع لبانته بضم اللام وهي الحاجة وإنما قال بعض الروح لان الارتداد من رب على الرجاء  
 وقد لا يتحقق المرجو (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطف على محمل  
 فاصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معهاني محمل جزم يجعل المصدر المسبب بول من أن  
 وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أي ان آخرتي فتصدقني ثابت وأكن وضعفه في  
 المغني قال والتحقيق أنه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم اصدق ويسمى العطف على  
 المعنى أي العطف المحووظ فيه المعنى لان المعنى آخرني اصدق ثم قال ويقال له في غير القرآن العطف  
 على التوهم أي تادباو على الثاني مشى في الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفي التسهيل فقال وقد  
 يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال الدماميني كقراءة أبي عمرو ولولا  
 آخرتي الى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال والجزم في ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء (قوله لولا

في موضع الحال من فاعل  
 نصب وبعد متعلق  
 بنصب يعني أن أن تنصب  
 الفعل مضمرة بعد فاء  
 جواب نفي نحو لا يقضى  
 عليهم فيموتوا أو جواب  
 طلب وهو اما أمر أو نهي  
 أرداء أو استفهام أو  
 عرض أو تخصيص أو تمن  
 فالامر نحو قوله \* يا نابق  
 سيري عنقا فسيحما \* الى  
 سليمان فنستريحنا والنهي  
 نحو لا تفتروا على الله كذبا  
 فيسحتمكم بعد اب وقوله  
 لا يخذل عنك ما ثور وان  
 قدمت ترائه فيحقق الجزم  
 والتدبر \* والدعاء نحو ربنا  
 اطمس على أموالهم  
 واشدد على قلوبهم فلا  
 يؤمنوا حتى يروا العذاب  
 الاليم وقوله رب وفقني فلا  
 أعدل عن \* سنن الساعين  
 في خير سنن وقوله فيارب  
 عجل ما أؤمل منهم \* فيدأ  
 مقرر ويشبع مر مل  
 والاستفهام نحو فهل لنا  
 من شفعاء فيشفعوا لنا  
 وقوله هل تعرفون لباناق  
 فارجوا \* تقضى فيريد  
 بعض الروح للجزم  
 والعرض نحو قوله يا ابن  
 الكرام الا تدون فتبصر ما  
 قد حدثوا لنا \* كمن سمعا  
 والتخصيص نحو لولا  
 آخرتي الى أجل قريب  
 فاصدق وأكون من  
 الصالحين وقوله \* لولا



تعوجين) أي تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفه أيضا وهو كذلك على ما يأتي واحترز أيضا عن الفاء الاستثنائية كقوله

ألم تسأل الربيع القواء فينطق \* وهل يخبرنك اليوم ببدء سملق

فإنها فينطق للاستئناف أي وهو ينطق وليست للعطف وللا سببية إذا العطف يقتضي الجزم والسببية تقتضي النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القواني مرفوعة كذا قيل وزيفه الدماميني بان النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان لم تقصد بان قصد مجرد العطف فلا ينافي لزوم النصب مع قصد هابليل قول الشارح وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل المنصوبا بالخ فان قوله أو على معنى الخ إشارة الى قصد السببية لكن قال في المعنى للرفع استثناء فوجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهو أحد وجهي النصب وهو قليل جدا وعليه قوله

ولقد تركت صبية مرحومة \* لم تدر ما جزع عليك فجزع

أي لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر فيموتون والاعلم في قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتون لكن عدل عنه لتناسب القواصل والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وأدخاله معه في سلك النبي ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا اه باختصار والقوا الخالي والبيداء القفر والسملق الارض التي لا تنبت شيا (قوله بمعنى ما تاتينا فما تحدثنا الخ) قال شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول فتأمل اه وكون الفاء على ثاني وجهي الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها العطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام في الفاء التي لمجرد العطف حيث قال واحترز بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف فأعرفه وقوله على الحالية متابعه لقول الشارح على معنى ما تاتينا محمدا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتحمل عنه وكان الأولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك اتيان يرتب عليه تحديث وحاصله جعل الثاني قيما للأول فينصب عليه النبي لان الغالب انصاب النبي على القيدين فيصدق بثبوت المقيد وبالتالي انتفائه أيضا **فائدة** إذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن انتفاء الأول فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أي فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أي فكيف يظلمنا وإذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجوز فالثاني فقط هو المنفي والنصب واجب على جعل الثاني قيما للأول أي ما يكون منه حكم يرتب عليه جوار (قوله وبمعنى ما تاتينا) أي في المستقبل فانت تحدثنا أي الآن والأظواهره مشكل إذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الاتيان اه زكريا وصوره البعض بان يكون أحدهما على شطه والآخر على شطه الآخر (قوله فيكون المقصود نفي اجتماعهما) أي لانص باب النبي حينئذ على المعطوف أي ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث أعم من أن يتنى أصل الاتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتي المعنى والرضى ثبوت أصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثاني ومعنى النبي في ما تاتينا فحدثنا اتنى الاتيان فانتق الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان وهذا هو القياس ثم قال ويجوز أن يكون النبي واجعا الى التحديث في الحقيقة لا الى الاتيان أي ما يكون منك اتيان بعده تحديث وإن حصل مطلق الاتيان وعلى هذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية لكن ان نصب الفعل عليه تشبيها بقاء السببية اه (قوله أو على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وان صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال في المعنى وعلى المعنى الأول يعني الثاني من

تعوجين يا سلمى على دنف \* فخذمدي نار وجد كاد يفنيه \* والتمني نحو ياليتني كنت معهم فاتسوز فوزا عظيم او قوله

يا ليت أم خليد واعدت فوفت \* ودام لي ولها عمر قنص طعبا واحترز بقاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا بمعنى ما تاتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا فيهما وبمعنى ما تاتينا فانت تحدثنا على اضرار مبتدأ فيكون المقصود نفي الأول واثبات الثاني وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل المنصوبا على معنى ما تاتينا محمدا فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو على معنى ما تاتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول واحترز بعضهم عن النبي الذي ليس بمعض وهو المنتقض بالاول المتلو بنحو ما أنت تاتينا الا فحدثنا ونحو ما تاتينا فحدثنا ومن الطلب الذي ليس بمعض



وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر مخصوصه فاكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكو تا فينام الناس ونحو  
رزقي الله ما لا فانقه في الخير فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب وسيأتي التنبية على خلاف في بعض ذلك **تنبيهات** الاول  
مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فيا كل الاطعامه قال ومنه قول (٢١٧) الشاعر وما قام منا قائم في ندينا

فينطق الابالسي هي  
أعرف وتبعه الشارح في  
التمثيل بذلك واعترضهما  
المرادى وقال ان النفي  
اذا انتقض بالا بعد الفاء  
جاز النصب نص على  
ذلك سيبويه وعلى النصب  
أشد فينطق الابالتي  
هي أعرف الثاني قد  
تضمن ان بعد الفاء الواقعة  
بين مجزومي أداة شرط أو  
بعدهما أو بعد حصر بانما  
اختيارا نحو وان تاني  
فحسن الى أ كائنك ونحو  
متى زرتني أحسن اليك  
فأ كرمك ونحو اذا قضى  
أمر اقامتا يقول له كن  
فيكون في قراءة من نصب  
وبعد الحصر بالا والخبر  
المثبت الخالي من الشرط  
اضطرازا نحو ما أنت الا  
تأيننا فتعد لنا ونحو قوله  
• سائرنا منزلي لبي تميم  
والحق بالجاز فاستريحا  
• الثالث يلحق بالنفي  
التشبيه الواقع موقعا نحو  
كانك وال علينا فحسنا  
أى ما أنت وال علينا  
ذكرة في التسهيل وقال  
في شرح الكافية ان  
غير اوقد تفيد نفيما يكون  
لها جواب منصوب كالنفي  
الصریح فيقال غير قائم  
الزيدان فسكر مهمما اشار

وجهي قصد الجواب في كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقتضى عليهم فيموتوا أى فكيف  
يموتون ويمتنع أن يكون على الثاني يعنى الاول في كلام الشارح اذ يمنع أن يقتضى عليهم م ولا يموتوا  
اه وهذا أيضا يعكس على ما سبق عن شيخنا والبعض من قوله ما في الآية أى لا يقتضى عليهم ميتين  
(قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محضالا لانه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع  
للفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لعنى الفعل فيشكل أفاده سم (قوله  
أو بالمصدر) أى الواقع بدل من اللفظ بفعله قال ابن هشام الخ أن المصدر الصريح اذا كان للطلب  
ينصب ما بعده سيوطى (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان  
حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء واما اسم فاعل بمعنى كافي فضمته اعراب فكان  
ينبغي تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر اى اكفف فهو من  
قبيل رزقي الله ما لا الخ (قوله في ندينا) الندى مجلس القوم ومحدثهم ومناسبة قائم زكريا (قوله  
جاز النصب) اى والرفع كفى النكت وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعد استحقاق  
الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاء فى أحد الازيدا كرمه فان جعلت الهاء لاحد  
نصبت لتقدم الفعل فى التقدير على انتقاض النفي وان جعلت الزيد رفعت لتأخره عنه فى التقدير  
(قوله قد تضمن ان الخ) سيد كره المصنف فى الجواز بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقتصر الخ  
وهناك بسطه (قوله ونحو اذا قضى امر الخ) انما لم يجعل منصوبا فى جواب كانه ليس هناك  
قول كنه حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة بتخيير الوجود لشيء ولما سياتى عن ابن هشام من انه  
لا يجوز توافق الجواب والمجاب فى الفعل والفاعل بل لا بد من اختلافهما فيهما اوفى احدهما فلا  
يقال قم وتمم وبعضهم جعله منصوبا فى جوابه نظر الى وجود الصيغة فى هذه الصورة ويرده ما ذكرناه  
عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامر من قبله فقوله نحو ما أنت الخ نظير للجاز فى الشعر لا مثال  
(قوله يلحق بالنفي التشبيه الخ) وفى التسهيل وشرحه للدامينى مانصه ورجعنا فى بقدر نصب الجواب  
بعدها ذلك ابن سيده صاحب المحكم وحكى عن بعض الفقهاء قد كنت فى خير فتعرفه يريد  
ما كنت فى خير فتعرفه اه (قوله غير قائم الزيدان) أى ما قام الزيدان فليس المعتبر فى غير هنا مجرد  
المغايرة (قوله بالمخالفه) قال الفارضى لان الثاني خبر والاول ليس بخبر لانه امانى او طلب فلما  
خالقه فى المعنى خالفه فى الاعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو وقد خالف  
الثانى الاول فى المعنى ولم يخالفه فى الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفيما ولا طلبا (قوله الى ان  
الفاء هى الناصبة) عبارة الفارضى وعن الجرمى النصب هنا بالفاء والواو ورد بانها عاطفان وحرف  
العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على  
سببه نحو ما زيد فتكرمه ياتينا واوازه الكوفيين اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز  
تقديم جواب الشرط على الشرط دما مبنى (قوله لكنها الخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم  
انها عطف صريح على صريح (قوله عطف مصدر الخ) استشكله الرضى بان فاء العطف  
لا تكون للسببية الا اذا عطف جملة على جملة واختاره جعلها للسببية فقط للعطف قال وانما  
نصبها ما بعده تنبيه على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفردوما  
قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعده الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة

(٢١٨ - صبان ثالث) الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندى قلت وهو عندى جاز والله أعلم هذا كلامه بحروفه

• الرابع ذهب بعض الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفه وبعضهم الى ان الفاء هى الناصبة كما تقدم فى اووالصحيح  
مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطف مصدر ما مقدرا على مصدر متوهم والتقدير فى نحو ما تأيننا فتعد لنا



ما يكون منك اتيان  
 فتحديث وكذا يقدر في  
 جميع المواضع الخامس  
 شرط في التسهيل في نصب  
 جواب الاستفهام ان لا  
 يتضمّن وقوع الفعل احترازا  
 من نحو ولم ضربت زيدا  
 فيجازي ذلك لان الضرب  
 قد وقع فلم يكن سببا مصدر  
 مستقبل منه وهو مذهب  
 ابي علي ولم يشترط ذلك  
 المغاربة وحكى ابن كيسان  
 ابن ذهب زيد فنتبعه  
 بالنصب مع ان الفعل في  
 ذلك محقق الوقوع واذالم  
 يمكن سببا مصدر مستقبل  
 من الجملة سببا كنهان من  
 لازمها فالتقدير ليسكن  
 منك اعلام بذهاب زيد  
 فاتباع منا (والواو كالفا)  
 في جميع ما تقدم (ان  
 تقدم مفهوم مع) اي يقصد  
 بها المصاحبة (كلا تكن  
 جملدا وتظهر الجزع) اي  
 لا تجمع بين هذين وقد سمع  
 النصب مع الواو في خمسة  
 مما سمع مع الفاء الاول  
 النبي نحو ولما يعلم الله الذين  
 جاهدوا منكم ويعلم  
 الصابرين الثاني الامر  
 نحو قوله  
 فقلت ادعي وأدعوان أئدي  
 لصوت ان ينادي داعيان  
 الثالث النهي نحو قوله  
 لانه عن خلق وتاتي مثله  
 عار عليك اذا فعلت عظيم  
 الرابع الاستفهام نحو

اي اوصفة على صفة كما بيناه في باب العطف والجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر والحق المصادر  
 بالجمع والصفات (قوله وكذا يقدر في جميع المواضع) يؤخذ منه انه يشترط في النصب ان يتقدم  
 على الفاء ما يتصيده منه مصدر من فعل او شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطي بشرط ان لا يكون  
 المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما انت زيد فنكر ملك امتنع النصب وتعين القطع  
 او العطف والقطع احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية  
 اه ومراده بالقطع الاستثناء وقال في محل آخر يتعين الرفع في نحو هل اخوك زيد فنكره  
 بخلاف نحو أفي الدار زيد فنكره او أزيد من اذ ينكره لنيابة الجار والمجرور من باب الفعل (قوله  
 وقوع الفعل) اي في الزمن الماضي (قوله فالتقدير) اي في المثال الثاني واما التقدير في الاول فيمكن  
 منك اعلام بسبب ضرب زيد فجازاة لك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) اي يمكن ذهاب زيد لان  
 المكان هو المجهول المسؤول عنه (قوله والواو كالفا) ألحق الكوفيون به ما ثم في قوله صلى الله عليه  
 وسلم لا يبوان احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وضعف بانه يصير المعنى على النصب النهي عن  
 الجمع بين البول والغتسال فيقتضى ان البول في الماء الدائم بالاعطاف منه غير داخل تحت النهي  
 وليس كذلك وأجاب في المعنى بان اعتبار المفهوم محله اذ لم يصد عنه دليل والدليل هنا قام على  
 الغائه وجوز ابن مالك وغيره في الحديث الرفع على الاستثناء لا العطف والالزم عطف الخبر على  
 الانشاء ويؤخذ من هذا ان تكون استثنائية وبه صرح صاحب وصف المباني قاله الدماميني  
 (قوله ان تقدم مفهوم مع) أي مع العطف فلا ينافي ما صرحوا به من انها عاطفة مصدر مقدر اعلى  
 مصدر متوهم قال في المعنى وبسمى الكوفيون هذه الواو او الصرف اه وخالف الرضي في كون  
 الواو التي ينصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا  
 المضارع بعدها ليكون الصرف عن سين الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر الى انها ليست  
 للعطف فهي اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ  
 مخذوف الخبر وجوبا بمعنى قم واقوم وقيامي ثابت أي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع أي قم مع قيامي  
 كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو وجهنا الواو عاطفة للمصدر  
 على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكون قيام منك وقيامي لم يكن فيه تنصيب  
 على معنى الجمع اه واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شيء  
 مسده بان ذلك لكثرة الاستعمال (قوله أي يقصد بها المصاحبة) أي لا التشرية بين الفعلين ويؤخذ  
 من كلامه ان النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه  
 وقولهم الواو تقع في جواب كذا فيسه نحو زاهر أفاده زكريا عن المرادي (قوله جملدا) الجملد من  
 الرجال الصلب القوي على الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم  
 يصبروا على ما أصابهم وطعموا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع في ذلك اغما يذنبى اذا اجتمع مع  
 الجهاد الصبر والمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن الله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم أي ولم  
 يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذ لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علم  
 غير الواقع واقعا جهل واذ انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافي هذا  
 ما قررروه من تعاقب علمه تعالى بالمعدوم لان معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله  
 فقلت ادعي) أصله ادعوى بضم العين فلما حذف الواو لالتقاء الساكنة مع الياء بعد حذف حركة  
 الواو استثقالا لها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز في الهمزة الضم نظرا لضم العينين في الاصل  
 والكسر نظرا لكسرها الا ان أفاده الاسقاط على ابن عقيل وقوله ان أئدي من الندى بفتح  
 النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام في لصوت زائدة بين المتضاميين



قوله أتيت ريان الجفون  
 من الكرى • وايت  
 منك بليلة المسموع • وقوله  
 المالك جاركم ويكون بيني  
 وبينكم المودة والاخاء  
 • الخامس التني نحو ياليتنا  
 زد ولا تكذب بايات ربنا  
 وتكون من المؤمنين في  
 قراءة حمزة وحفص وقس  
 الباقي قال ابن السراج  
 الواو ينصب ما بعده في  
 غير الموجب من حيث  
 انتصب ما بعده الفاء وانما  
 يكون كذلك اذا لم يزد  
 الاشتراك بين الفعل  
 والفعل وأردت عطف  
 الفعل على مصدر الفعل  
 الذي قبلها كما كان في  
 الفاء واضمرت ان وتكون  
 الواو في هذا بمعنى مع فقط  
 ولا بد مع هذا الذي ذكره  
 من رعاية أن لا يكون  
 الفعل بعد الواو مبنيا على  
 مبتدأ محذوف لانه متى كان  
 كذلك وجب رفعه ومن ثم  
 جاز فيما بعد الواو من نحو  
 لانا كل السمك وتشرب  
 اللبن ثلاثة أوجه الجزم  
 على التشريك بين الفعلين  
 في النهى والنصب على  
 النهى عن الجمع والرفع  
 على ذلك المعنى ولكن على  
 تقدير وأنت تشرب اللبن  
 نفيه **الخلاف** في الواو  
 كالخلاف في الفاء وقد تقدم  
 (وبعد غير التني جزما  
 اعتمد) جزما مفعول به  
 مقدم أي اعتمد الجزم

على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة اليه لعمه كون المعنى ان أبعده ذهاب لصوت كقوله الدماميني  
 والشمني (قوله أتيت الخ) التاء في الفعلين لام الكامة والخطاب في الاول مستفاد من تاء  
 المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة فاستشكل من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب  
 وفحهما من آيت وهو لانه تكلم غلط والكبرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعاره  
 له بالكناية وريان تخييل والباء في بليلة المسموع بمعنى في وليلة المسموع كناية عن ليلة السهر (قوله  
 ألم أن جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه (قوله في قراءة حمزة وحفص) بنصب نكذب  
 وتكون ووافقه ابن عامر في الثاني (قوله وقس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتعريض والترجي  
 وقال أبو حيان لا ينبغي أن يقدم على ذلك الإسماع (قوله في غير الموجب) أي غير الخبر المثبت  
 وغيره هو التني والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى في وهو كقوله شيخنا بدل من غير الموجب أي  
 في الامكنة التي ينتصب فيها ما بعده الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسميح اذا معطوف أن والفعل  
 المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود في اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وهذا بعلم ما في كلام  
 البعض (قوله بمعنى مع فقط) أي للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والافهى للعطف أيضا كما سبق  
 وكابدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج  
 وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها اه زكريا أي فليس زائدا على كلام ابن السراج  
 كما يقتضيه كلام الشارح بقي أن رفع ما بعده الواو استثناء فالباحته بعد النهى عما قبلها لا يتوقف على  
 تقدير مبتدأ كما ادعى الى تقديره ثم رأيت في شرح الدماميني عند قول المغني أجرى ابن مالك ثم  
 مجرى الفاء والواو بعد الطلب فجاز في قوله صلى الله عليه وسلم لا يوان أحدكم في الماء الدائم الذي  
 لا يجري ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبجاءت الرواية والجزم بالعطف  
 على موضع فعل النهى والنصب بان مضمرة مانصة بتقدير هو ليس لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق  
 كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف اه (قوله على التشريك بين الفعلين  
 في النهى) أي على النهى عن كل منهما كما عبر به في المغني وغيره قال الدماميني ولي فيه نظرا اذا موجب  
 لتعين أن يكون المراد النهى عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا  
 قلت ما جاء في زيد وعمرا وحتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال وان المراد نفي اجتماعهما في وقت  
 المحي، فاذا جىء بالاصار والكلام نصافي المعنى الاول فكذا اذا قلت لا تضرب زيد وعمرا احتمل تعلق  
 النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بالاول والفرق في ذلك بين  
 الاسم والفعل قال الشمني يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهى عن كل منهما أي ظاهرا فلا ينافي  
 احتمال النهى عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أي بناء ما بعده الواو على مبتدأ محذوف ولا  
 موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبديله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الإشارة  
 الى النهى عن الجمع لانه يمنع منه كون الإشارة للبعيد وكون الرفع على النهى عن الاول واباحته  
 الثاني لا على النهى عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو  
 للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغني نقل هذا عن ابن الناطم وبحث فيه وعبارته وان رفعت  
 فالمشهور أنه نهى عن الاول واباحته للثاني وأن المعنى ولك تشرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم  
 يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كعني وجهه النصب ولكنه على تقدير  
 لانا كل السمك وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على  
 المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله  
 وبعد غير التني) قال السيوطي نقل عن ابن هشام ينبغي أن يستثنى أيضا الواو التي للتني في نحو فلو أن لنا  
 كرة فنكون ووجهه أن اشراها التني طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اه وغير التني هو



(ان تسقط الفاء والجزء، قد قصد) أي انفردت (٢٢٠) الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها لا يجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزء

وذلك بعد الطلب بانواعه  
كقوله قفانيل من  
ذكري حبيب ومنزل \*  
وكذا بقية الأمثلة أما النفي  
فلا يجزم جوابه لانه  
يقضى تحقق عدم الوقوع  
كما يقضى الإيجاب تحقق  
الوقوع فلا يجزم بعده  
كما لا يجزم بعد الإيجاب  
ولذلك قال وبعد غير النفي  
واحترز بقوله والجزء قد  
قصدما اذ لم يقصد الجزء  
فانه لا يجزم بل يرفع  
أما مقصوداه الوصف  
فحوليت إلى ما لا أنفق منه  
أو الحال أو الاستئناف  
ويحتملها ما قوله تعالى  
فأضرب لهم طريقا في البحر  
يبينا لا تخاف دركا وقوله  
كروا إلى حربيكم تعمر ونهها  
كما تنكر إلى أو طائها البقر  
تنبيهان في الأول قال في  
شرح الكافية الجزم عند  
انعزى من الفاء جاز  
باجماع الثاني اختلف في  
جازم الفعل حينئذ فقيل  
ان لفظ الطلب ضمن معنى  
حرف الشرط فجزم واليه  
ذهب ابن خروف واختاره  
المصنف ونسبه إلى  
الخليل وسيدويه وقيل ان  
الامر والنهي وباقيها نابت  
عن الشرط أي حذف جملة  
الشرط وأنيبت هذه في  
العمل منها فجزمت وهو  
مذهب الفارسي  
والسراي وابن عصفور

الطلب (قوله ان تسقط الفاء) أي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق الوجود  
(قوله والجزء قد قصد) بان تقديره مسديا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزء الشرط مسبب عن  
فعل الشرط اه تصریح والواو في والجزء قد قصد حالية (قوله وكذا بقية الأمثلة) نحو لا نعص  
الله يدخل الجنة ويارب وفقني أطعمك وهل ترزوني أزرك وليتلى ما لا أنفقه وألا تنزل تصب خيرا  
ولولا تجيء أكرمك ولعلك تقدم أحسن اليك (قوله فلا يجزم جوابه) أي على الصحيح خلافا للزجاج  
كإني الجمع (قوله كما لا يجزم الخ) ففيه حمل الشيء على نقيضه (قوله أما مقصوداه الوصف) يتعين  
ان كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها نحو فهدى لي من لدنك وليا يرثني في قراءة من رفع  
والمراد اثار العلم والنبوة فلا اعتراض بتخالف الارث بموت يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة  
والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم في خوضهم بلعبون فان قبله نكرة  
تصلح لمجيء الحال منها احتمال الوصفية والحالية نحو أكرم شخصاً من العلماء بقرأ وبهذا  
التقرير يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من الأيها م (قوله ويحتملها) أي الحال والاستئناف  
ومما يحتملها قراءة ابن ذكوان وأق ما في عينك تلقف بالرفع قال الدماميني وقوله تعالى خذ من  
أموالهم صدقة تطهرهم ويأبىء حربيكم ثنية حرة وهي أرض ذات حجارة سود اه مختار (قوله جازم باجماع)  
أي وإنما الخلاف في عامه كما قال الثاني اختلف الخ (قوله فقيل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة  
أقوال على الأولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا أنه على الأول لتضمنه معنى حرف  
الشرط وعلى الثاني لنيابته عنه وعلى الأخيرين يكون مقدر (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن  
أسماء الشرط انما جازمت لذلك اه تصریح وفوقش بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو  
غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي الجمع أن ابن عصفور رد هذا القول بانه يقتضى كون  
العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بان في تضمين ائني مثلا معنى ان تأتي تضمين معنيين  
معنى ان ومعنى تأتي وتأتي ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى ان تأتي معنى غير طابى فلو  
تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلبا غير طلب اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما  
أن النصب بضمير في ضربا زيد النيا بته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بان نائب الشيء يؤدي معناه  
والطلب لا يؤدي معنى الشرط اذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط والارجح في ضربا زيد أن زيدا  
منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اه تصریح وقد يمنع ما ذكره من ترجيح نصب زيد في ضربا زيد  
بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أي أداته وفعله (قوله بشرط مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب  
لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير ان لانها أم الادوات بل صرحوا بأنه لا يحدف  
منها الا هي (قوله ولا يطرد الا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أي لانه لا يستقيم من جهة  
المعنى في كل موضع الا بتجوز وتكلف في بعض المواضع نحو أكرمك أما التجوز فلما قيل من  
أن أمر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتزليل نفسه منزلة الاجنبي وأما التكلف فلان دخول  
لام الامر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي فلا يحسن تخریج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا  
القول ما سيأتي في الجواز من اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل  
يقول يجزمها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد شارح الاطراد  
مع ظهوره نغمة في قوله الا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد الا بتجوز وتكلف أي لا ينقاس في سائر  
المواضع لان اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتي في الجواز وكان الصواب حذف  
قوله الا بتجوز وتكلف لانه لا معنى له فنامله اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تنبه أنه لم يخطئ



الابن أخت خالته (قوله والمختار ان قول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا  
 يقيموا الصلاة قال لان تقدير أداة الشرط يستلزم أن لا يتخالف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال  
 لكن التخلف واقع قال الدماميني وهذا مبنى على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو مجموع  
 قال بعض المتأخرين يكفى الشرط في كونه شرطاً توقف الجزاء عليه وان كان متوقفاً على أشياء أخر  
 نحو ان توفأت صحت صلواتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بان الحكم مسند اليهم على  
 سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل أن يكون الاصل يقيم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه  
 المضاف اليه فارفع واتصل بالفعل وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون  
 منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها وقال المبرد التقدير قل لهم أقيموا يقيموا فالجزم في  
 جواب أقيموا المقدر لا في جواب قل ورده في المعنى بان الجواب لا بد أن يتخالف المحاب اما في الفعل  
 والفاعل نحو اتنى أكرمك أو في الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو في الفاعل نحو أقم ولا يجوز أن  
 يتوافقا فيما بقي شئ آخر يظهره وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا مجزوم في جواب الامر  
 محذوف لدلالة الجواب عليه أى قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ اذا ليصح أن  
 يكون هو الجواب لان مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابه لوجوب استقلال الجواب  
 لكن هذا التقدير ظاهر على غير انقول بان جزم الجواب بلام أمر مقدرة اما عليه فيلزم تكرار الامر  
 بالاقامة والانفاق لو قدرنا ذلك ويجبني ما ارتضاه المصنف في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر  
 مقدرة من غير أن يكون جواباً فيكون مقول القول الا أنه محكى بالمعنى اذ لو حكاه بلفظه لقال لتقيموا  
 بناء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أى أداته لا بد له الخ أوجب بان هذا في الشرط  
 التحقيقى لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله شرطاً حقيقة بل مضمناً معناه  
 (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لان الطلب لا يصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمناً)  
 معطوف على الطلب أى ولا يجوز أن يكون هو أى الفعل مضمناً أى للطلب أى مجعولاً في ضمن  
 الطلب فعلم أن ما تكلفه شيخنا والبعض لا حاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك  
 لان ضمن الطلب معنى الحرف مخالفة للاصل فتضمنه مع ذلك فعلى الشرط فيه زيادة مخالفة  
 للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أى وانما يجوز تقديره اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال  
 بخلاف اظهاره معه وانما يجوز اظهار حرف الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره  
 مع فعل الشرط (قوله ولانه) أى ما ذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب  
 ويرد هذا على القول الثانى أيضاً ولك أن تقول لا نسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ما ذهب  
 اليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله فيما مر) أى فيما اذا سقطت الفاء  
 وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به الى أن الكلام على تقدير مضاف لان الشرط صحة وضع ما ذكر  
 لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر كثيراً ما قراءة  
 الحسن البصرى تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من  
 الثواب أى تردد منه (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ قبل لا الناهية وكل صحيح لانها قبل دخول  
 ان ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده  
 الفارضى (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافاً للكسائى) فانه  
 لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد بكل بتقدير ان تدن بغير نفي  
 واحتج بنحو الاثر والحديث الاتيين وسأنى الجواب عنهما وبالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن  
 من الاسد فياً كلك ورد البصريون القياس بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي  
 قياساً على النصب قال في التصريح وفي الرد نظرفان الكوفيين فانهم يجوزوا الجزم بعد النفي (قوله

والمختار ان قول الثالث  
 لا ما ذهب اليه المصنف  
 لان الشرط لا بد له من فعل  
 ولا جائز أن يكون هو  
 الطلب بنفسه ولا مضمناً  
 له مع معنى حرف الشرط  
 لما فيه من زيادة مخالفة  
 الاصل ولا مقدراً بعده  
 لا ممتناع اظهاره بدون  
 حرف الشرط بخلاف  
 اظهاره معه ولانه يستلزم  
 أن يكون العامل جملة وذلك  
 لا يجوز له نظيره (وشرط  
 جزم بعد نهي) فيما مر  
 أن يصح (أن تضعه ان)  
 الشرطية (قبل لا) النافية  
 (دون تخالف) في المعنى  
 (يقع) ومن ثم جاز لا تدن  
 من الاسد تسلم وامتنع  
 لا تدن من الاسد بكل  
 بالجزم خلافاً للكسائى وأما  
 قول العمادى يارسول الله  
 لا تشرف يصبك منهم وقوله  
 عليه الصلاة والسلام من  
 أكل من هذه الشجرة فلا  
 يقرب من مسجدنا يؤذنا



بريح الثوم فجزمه على الابدال من فعل النهى لاعلى الجواب على ان الرواية المشهورة في الثاني يؤذي نسا بثبوت الباء تنبيهان  
الاول قال في شرح الكافية لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي وقال المرادى وقد نسب ذلك الى الكوفيين . الثاني شرط  
الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما أن شرطه بعد النهى صحة وضع ان لا تفعل فيمتنع الجزم في نحو أحسن الى لا أحسن اليك فإنه  
لا يجوز ان تحسن الى لا أحسن اليك ( ٢٢٢ ) لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء خلاف الكسائي فيه انتهى ( والامر

بريح الثوم) بضم المثناة ( قوله على الابدال) أي ابدال الاشتمال تصريح ( قوله بعد الامر) غير الامر  
من أنواع الطلب غير النهى كالامر في الشرط المذكور نحو أين بيتك أزرلك أي ان تعرفنيه أزرلك  
بخلاف أين بيتك أضرب زيد في السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفنيه أضرب زيد في السوق وقس  
الباقى نقله شيخنا عن بعضهم ( قوله يوهم اجراء الخ) قال الدماميني فيجوز عنده أي الكسائي أسلم  
تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجريان خلاف الكسائي فيسه أيضا صرح صاحب الهمع  
والرضي مقيدا تجوزيه في القسمين بقيام القرينة ( قوله فلا تنصب جوابه ) أي عند الاكثرين كما  
سيدكره الشارح فلا نصب في نحوه فأحسن اليك وزال فتصيب خيرا بل يجب الرفع اذ لا يتصيد  
من اسم الفعل مصدر يعطف عليه ما بعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالبا ( قوله مع الفاء )  
قيدها مع أن الواو كذلك لاجل قوله وجزمه اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما مر في  
قوله وجزما عقدا ن سقط الفاء الخ ( قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض  
النسخ زيادة من وهي غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لانهم ما جمعنى الامر لاني  
جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم  
في جوابه تنزيلا للسبب نزلة المسبب وهو الامتثال ( قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتي تحمدي  
أي بالشجاعة أو تستريحي أي بالقتل من الآلام الدنيا والخطاب للنفس ( قوله حسبك الحديث ينم  
الناس) حسبك ما اسم فاعل بمعنى كافيك واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فقول الشارح وكفف  
بيان للمراد من جملة المبتدأ والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا معنى لفظ حسب ( قوله نحو  
حسبك) أي مع قولك الحديث لان الخبر الذي بمعنى الامر جملة حسبك الحديث ( قوله ونحوه من  
اسم الفعل المشتق) كضرب عمرا فيستقيم فخرج نحوه فأحسن اليك ( قوله بعد الفاء) قيد بذلك  
لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجاء وكذا بعد هاء في الدعاء والعرض والتخصيص كما مر عن أبي  
حيان ( قوله في الرجاء) أفرد بالذكر مع دخوله في الطلب اهتماما بشأنه ليكون البصر بين خلفا وفيه  
( قوله كقراءة حفص الخ) لاجه فيه لجواز نصب أطلع جوابا بقوله ابن أوعطف على الاسباب على  
حد \* ولبس عباءة وتقرعيني \* أو عطف على المعنى في لعل أبلغ فان خبر لعل يقترب بأن كثير نحو  
فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه زكريا والاحتمال الثالث يأتي في الآية الثانية  
وفي الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتي وتاولوا ذلك بما فيه بعد ( قوله عل صرف الخ) أي لعل  
حوادث الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشئ الذي يتداول يكون مرة  
لهذا مرة ولهذا الدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة بضم الدال في المال وبقصها  
في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال زكريا وتدلنا من الادالة وهي الغلبة والنصر واللمة  
بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لتدلنا والشاهد في فتستريح والزفرات جمع زفرة وهي الشدة  
وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهي مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض والظاهر أنه  
منصوب بنزع الخافض أي باللمة ان أريد بالادالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجي الموت

ان كان بغير افعال) بأن كان  
بلفظ الخبر أو باسم فعل  
أو باسم غيره ( فلا تنصب  
جوابه) مع الفاء كما تقدم  
( وجزمه اقبلا) عند  
حذفها قال في شرح الكافية  
باجماع وذلك نحو قوله  
تعالى تؤمنون بالله ورسوله  
وتجاهدون في سبيل الله  
بأموالكم وأنفسكم  
ذلكم خير لكم ان كنتم  
تعلمون يغفر لكم ذنوبكم  
ويدخلكم وقوله اتق الله  
امر وفعل خيرا يثبت عليه  
وقوله \* مكانك تحمدي أو  
تستريحي \* وقولهم حسبك  
الحديث ينم الناس فان  
المعنى آمنوا وليتقوا اثبتي  
واكفف \* تنبيهان \*  
الاول أجاز الكسائي  
النصب بعد الفاء المحاب  
بها اسم فعل أمر مخصوصه  
أو خبر بمعنى الامر نحو  
حسبك وذكري في شرح  
الكافية ان الكسائي  
انفرد بجواز ذلك لكن  
أجازه ابن عصفور في  
جواب زال ونحوه من  
اسم الفعل المشتق وحكاه  
ابن هشام عن ابن جني  
قالذي انفرد به الكسائي

ما سوى ذلك . الثاني أجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد  
فيدخله الجنة ( والفعل بعد الفاء في الرجاء ) كنصب ما الى التني ينتسب ( وفاقا للقراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص من  
عاصم لعل أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع وكذلك لعله يركى أويذ كرفتنفعه الذكري وقول الراجز أشده الفراء  
عل صرف الدهر وأدولاتها \* تدلنا اللمة من لمتها فتستريح النفس من زفراتها ومذهب البصر بين أن الرجاء ليس له  
جواب منصوب وتاولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبي موسى وقد أشربها معنى لبت من قرأ فاطلع نصبا



يقضى تفصيلا **تنبيه** القياس جواز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذ كرفي الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ما ذهب إليه القراء انتهى (وان على (٢٢٣) اسم خالص فعل عطف • ينصبه أن ثابتا

أو منخذف) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمرة يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل ينصبه وثابتا حال من أن ومنخذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة أي ينصب الفعل بان مضمرة جواز في مواضع وهي خمسة كما ينصبها مضمرة وجوب في خمسة مواضع وقد مرّت • فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقرن الفعل بلا وقد سبق في قوله وان عدم لافان اعمل مظهرا أو مضمرا والاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو أو والفاء وثم نحو قوله للبس عبادة وتقر عيني أحب الي من لبس الشفوف ونحو أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب عطف على وجب ونحو قوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت أوثرا أربا على ترب وكقوله اني وقتلي سليمانم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر والاحترار بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو الطائر في غضب زيد الذباب في غضب واجب الرفع لان الطائر في تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضممار أن كما مر **تنبيهات** الأول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر

ليست يرج من مشقات الدنيا وترجي اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا وعلى اللمة أو باللمة المنازلة بالعدا ان أريد بالادالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشئني أنها دخل النفس بشدة والشهيق اخراجه (قوله يقضى تفصيلا) وهو أن الترجي ان أشرب معنى التمني نصب الفعل بعد الفاء في جوابه والافلا (قوله على صحة ما ذهب إليه القراء) من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه أن) ينبغي أن يضبط بالياء التحتية لانه اعتبر تذكير أن لكونه حرفا أولفظا بدليل قوله ثابتا أو منخذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالياء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منخذف على تذكير أن بعد تأنيثها قال السيبوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب وبشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتي في قوله وبعد ماض وفعل الجزا حسن (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بان لا يكون في تأويل الفعل وهو الحمامد (قوله للبس عبادة الخ) الصحيح ولبس بواو العطف والشفوف بضم الشين المحجمة وبالفاء من الثياب الرفاق اه عيني ومنه

ولولا لرجال من رزام أعزة • وآل سبيع أو أسواك علقما

بنصب أسواك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطف على وجبا) استثناء الوحي والارسال من التكليم منقطع لانها ليسا منه وقوله الاوحيا أي الهاما كما وقع لام موسى وقوله أو من وراء حجاب أي أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أي ارسال كما هو عادة الانبياء وجعل في المعنى الاستثناء مفرقا فقال كان في الاية تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهي أضعفها فعلى النقصان الخبر اما لبشر ووجبا استثناء مفرغ من الاحوال فعمناه موجبا أو موسى اليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أي أو مكلما أو مكلما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أي أو ارسالا للمالك الوحي اليه أي أو مر سلا أو مر سلا واما ووجبا والتفريع في الاخبار أي ما كان تكليمهم الايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف أي تكليم وحي أو تكليم ارسال ولبشر على هذا تبين فهو خبر محذوف أي ارادني لبشر أو مفعول محذوف أي لبشر أعني وعلى التمام فالتفريع في الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريع في الاحوال من الضمير المستتر في بشر الواقع خبر الا ان يكلمه الله اه ملخصا مع تغيير وزيادة من الدماميني والشئني وغيرهما (قوله لولا لا توقع معتر الخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والارباب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق في العمر (قوله اني وقتلي سليمانم أعقله) أي لاجل تحصيل غرض غيري وسليمانم بالتصغير اسم رجل والشاهد في نصب أعقله أي أعطى ديتة وعافت كرهت أي ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب ووجه الشبه أن كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله في تأويل الذي يطير) لانه صلة آل وصلت في تأويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) فديقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويحجب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر الفعل نحو الطائر في غضب زيد الذباب في غضب واجب الرفع لان الطائر في تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضممار أن كما مر **تنبيهات** الأول انما قال على اسم ولم يقل على مصدر



كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد ويحسن الى لهلكت \* الثاني تجوز في قوله فعل عطف فان المعطوف في الحقيقة انما هو المصدر (٢٢٤) \* الثالث اطلق العاطف ومراده الاحرف الاربعة اذ لم يسمع في غيرها (وشد حذف

ان ونصب في سوى \* ما مر  
فاقبل منه ما عدل روى  
أي حذف ان مع النصب  
في غير المواضع العشرة  
المذكورة شاذ لا يقبل  
منه الا ما نقله العدول  
كقولهم خذ اللص قبل  
ياخذك ومعه يحفرها  
وقول بعضهم تسمع  
بالمعدي خير من ان تراه  
وقراءة بعضهم بل تقذف  
بالحق على الباطل فيدمغه  
وقراءة الحسن قل اغير الله  
تأمر وفي اعبد ومنه قوله  
\* ونهنت نفسي بعد  
ما كادت افعله \*  
تنبيهات \* الاول انهم  
كلامه ان ذلك مقصور  
على السماع لا يجوز  
القياس عليه وبه صرح  
في شرح الكافية وقال  
في التسهيل وفي القياس  
عليه خلاف \* الثاني  
أجاز ذلك الكوفيون  
ومن وافقهم \* الثالث  
كلامه يشعربان حذف ان  
مع رفع الفعل ليس بشاذ  
وهو ظاهر كلامه في شرح  
التسهيل فانه جعل منه  
قوله تعالى ومن آياته يريكم  
البرق خوفا وطمعا قال  
فيرىكم صلة لان حذف  
وبقى يريكم مرفوعا وهذا  
هو القياس لان الحرف

من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بوجود فافهم (قوله كما قال بعضهم) تبع الفارضى هذا البعض  
فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) أي المؤول من ان والفعل (قوله في سوى ما مر) أي  
وسوى ما يأتي في الباب الا ترى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء  
اه زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سم أي وسوى الفعل بعد كي التعليمية فان  
المصنف لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هي مواضع وجوب اضممار ان الخمسة  
ومواضع جواز اضممارها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل تقذف الخ) أي بنصب ندمغه اه فارضى  
(قوله اعبد) أي أن اعبد وانتصاب غير في هذه القراءة بل وفي قراءة من رفع اعبد لا يكون باعبد  
لان الحرف المصدرى محذوف اما مع بقاء أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع والصلة  
لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمر وفي أن اعبد بدل اشتمال منه أي تأمر وفي غير الله عبادته  
دماميني (قوله ونهنت) أي زجرت وما في بعد ما كادت افعله مصدرية أي بعد قربى من الفعل وقال  
المبرد أراد افعالها رفع الفعل فنقل فتحه الهاء الى اللام وحذف الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله  
الثاني أجاز ذلك) أي القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لافراد هذا بتنبه مع أنه من تمة  
التنبه قبله فكان ينبغي حذف قوله الثاني (قوله وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل) اعلم أن قوله  
في شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه الى ما ذكر قبله من حذف ان ورفع الفعل فيفيد  
كلامه قياسية الحذف والرفع ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل فقط ويؤيد هذا الاحتمال أمر ان  
قرب الرفع الى اسم الاشارة والتعليل بقوله لان الحرف عامل ضعيف الخ وعلى هذا لا يقيد كلامه  
الاقياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب  
الحذف الشاذ يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف  
اذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع لان ظاهر كلامه  
الاحتمال الثاني الذي لا يفيد الكلام عليه قياسية الحذف  
اللهم الا أن يقال الظاهر فيما بنى عليه أمر قياسي  
أن يكون قياسيا هذا وفي الفارضى أن كون  
حذفها مع رفع الفعل ليس بشاذ  
مذهب الاخفش  
فتفتن  
( )

ثم طبع الجزء الثالث ويليها الجزء الرابع وأوله عوامل الجزم

صاحب ضعيف فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف ان ورفع الفعل دون نصبه وجعل  
منه قوله تعالى قل اغير الله تأمر وفي اعبد وذهب قوم الى أن حذف ان مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف  
الا ما سمع واليه ذهب متأخرو المغاربة قيل وهو الصحيح \* الرابع ما ذكره من أن حذف ان والنصب في غير ما مر شاذ ليس على اطلاقه  
لماستعرفه في قوله في باب الجواز والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ اه



الجزء الرابع من حاشية العلامة الصبان  
على شرح العلامة الأشموني على  
ألفية الإمام ابن مالك في  
التحوي ونفعنا الله بهم  
والمسلمين  
آمين

✽ وجمامشه بهض تقريرات للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي حفظه الله ✽

✽ الطبعة الأولى ✽  
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بجوش عطى بجمالبه)  
(مصرا الحجة سنة ١٣٠٥)  
✽ هجرية ✽



﴿عوامل الجزم﴾

(بلا ولام طالباضع جزما  
في الفعل) طالباحال من  
فاعل ضع المستتر وجزما  
مفعول به أي تجزم لا  
واللام الطليبتان الفعل  
المضارع أما لا فتسكون  
للهي نحو لا تشرك بالله  
وللدعاء نحو لا تؤاخذنا  
وأما اللام فتسكون للامر  
نحو لينفق وللدعاء نحو  
ليقض علينا ربك وقد دخل  
تحت الطلب الامر والنهي  
والدعاء والاحتراز به عن  
غير الطليبتين مثل لا  
الناقبة والزائدة

(قوله لانها) علة التسمية  
لاقتضائها فلا يقال انها  
موجودة في النواصب أو  
يقال المراد مع عدم  
الحركة دائما  
(قوله والتقدير) المناسب  
لقوله أو لا الجزم الخ أن  
التقديران أو بطله أو  
ربطه لا ينفلت تأمل

عوامل الجزم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿عوامل الجزم﴾

الجزم في اللغة القطع وسميت هذه السكيمات جوازم لانها تقطع من الفعل حركة أو حرفا وانما عملت  
الجزم لما فصله السيرافي فقال ان أصل الجوازم وعملت الجزم لانه لما طال مقتضاها يعني الشرط  
والجزء اقتضى القياس تخفيفه والجزم اسقاط ثم حمل عليها لان كلا منهما ينقل الفعل فان تنقله  
الى الاستقبال أي الى التعيين له ولم الى الماضي وكذلك لما واما لام الامر فجزم لان امر المخاطب  
أي كاضر ب موقوف أي مبنى فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنى لانه مشمله في المعنى وحملت عليها لافي  
النهى من حيث كانت ضرورة لها وفيه نظر من جهة حمل الاعراب على البناء وقد أنكر على ابن الخياط  
مثله اه حفيد وأجيب بانه لا يضر حمل الاعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل  
وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط لانها ضمنت معنى ان (قوله بلا) جوزان عصفور  
والابدي حذف مجزومها مع ابقائها للدليل نحو اضر ب زيد ان أساء والا فلا مع (قوله طالبا) أي  
امر أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله الطليبتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد  
الطليبتان أصالة والافاللام قد راد بها وبمحموم الخبر نحو فليمد له الرحمن مدا والتهديد نحو ومن  
شاء فليكفر ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني وأما اليكفروا بما آتيناهم وليتبعوا  
فيحتمل اللام فيه التعليل فيكون مابعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما (قوله للنهي)  
وللا تمس كقولك لمساو بك لا تفعل يا فلان اذ لم ترد الاستعلاء عليه (قوله للامر) وللالتماس  
كقولك لمساو بك لتفعل يا فلان اذ لم ترد الاستعلاء عليه دما مبنى (قوله الامر) أي في اللام  
والنهي أي في لا والدعاء أي فيهما (قوله والاحتراز به) أي بالطلب (قوله مثل لالناقبة) وأما تجوز  
الكوفي في الجزم في المنفى بالإصالح قبلها كالحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت  
رفع ينفلت وجزمه فعلى توهم وتقدير رجلة شرطية والتقدير ربطت الفرس لاني لم أربطه ينفلت



واللام التي ينتصب بعدها المضارع وقد أشعر كلامه أنها لا يجوز أن فعل المتكلم وهو كذلك في لا ونذر قوله  
لا أعرفن رربا حورا مدامعها • مر ذفات على أعقاب أكوار (٣) وقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلانعد •

لها أبدا مادام فيها الجراضم  
نعم ان كان للمفعول جاز  
بكثره نحو - ولا أخرج ولا  
يخرج لان المنهى غير  
المتكلم وأما اللام فجزمها  
لفعل المتكلم مبنيين  
للفاعل جائز في السعة لكنه  
قليل ومنه قوموا فلا أصل  
لكم ولتكم ولتكم خطأ ياكم  
وأقل منه جزمها فعل  
الفاعل مخاطب كقراءة  
أبي وأنس فبذلك فلتضروا  
وقوله عليه الصلاة  
والسلام لتأخذوا مضافكم  
والاكثر الاستغناء عن  
هذا بفعل الامر  
تنبيهات الأول زعم  
بعضهم أن أصل اللامية  
لام الامر زيدت عليها ألف  
فانفتحت وزعم بعضهم أنها  
النافية والجزم بعدها  
بلام الامر مضمرة قبلها  
وحذفت كراهة اجتماع  
الامين في اللفظ وهو ما  
ضعفان الثاني لا يفصل  
بين لا ويجزومها وأما قوله  
وقالوا أئانا لا تخشع لظالم •  
عزيز ولا ذاق قومك تطلم  
فضرورة وأجاز بعضهم في  
قليل من الكلام نحو  
لا اليوم تضرب • الثالث  
حركة اللام الطلمية الكسر  
وفتحها الغة ويجوز تسكينها  
بعيد الواو والفاء وثم  
وتسكينها بعد الواو والفاء

قوله واللام التي ينتصب بعدها المضارع) هي لام كي ولام الجود (قوله وقد أشعر  
كلامه الخ) أي حيث قال طاب لالان الانسان لا يطلب من نفسه أي الغالب فيه ذلك فاندفع تنظير  
سم (قوله فعلى المتكلم) أي المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون تصریح (قوله ونذر قوله الخ) أفاد أنه  
لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما (قوله لا أعرفن الخ) الرب القطيع من البقر شبه النساء به  
في حسن العيون وسكون المشى وحور صفتها جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين في شدة  
سوادها ومدامعها مرفوع بحور أو أراد بها العيون لانها مواضع الدمع ومر ذفات حال من رربا  
والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته والاعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره اه  
عيني ويصح جعل مر ذفات صفة ثانية لرببا والمر ذفات المركبات خلف الراكب (قوله الجراضم)  
تعريض بما عاين به رضى الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الاكول الواسع البطن وكان معارفة  
كذلك عيني (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر ان يقول كانا أي فعلا المتكلم الا ان يقال أفرد  
للتأويل بالمذكور (قوله لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم  
(قوله فجزمها فعلى المتكلم الخ) سكت عن المبني للمفعول لفهمه بالاولى سم (قوله فلا أصل لكم)  
قال يس وتبعه غيره كالبعض أي لاجلكم والفاء زائدة اه وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون  
عاطفة جملة على جملة وأن الاولى كون اللام للتعدية لان الصلة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تعدى  
باللام فاعرفه (قوله وأقل منه جزمها الخ) وذلك لان له صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص  
المخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان امر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه  
أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبني للمفعول نحو لتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فإنه كثير  
لان الامر فيه للغائب فاضى (قوله فانفتحت) أي وحدث لها بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف  
(قوله مضمرة قبلها) أي ليس على الامر على التني فيكون نيا وفيه أن النهى طلب الكف لا طلب  
التني بمعنى الانتفاء (قوله وهما ضعيفان) لما فيهما من التسكف بلا حجة ولما في الثاني (قوله  
وقالوا أئانا الخ) أي يا أئانا لا تخشع الخ والشاهد في فصل لالنافية من مجزومها وهو تطلم بمفعولى  
تظلم وهما ذاق قومك كذا في العيني وفي كون حق مفعولا ثانيا خفاء ولعله منصوب بنزع  
الخاص أي ولا تطلم هذا في أخذ حق قومك منه فتأمل (قوله نحو لا اليوم تضرب) أي من كل تركيب  
فصل فيه بين لا ويجزومها بالظرف أو الجار والمجرور (قوله حركة اللام الطلمية الكسر) أي جملا  
على لام الجر لانها أخف في الاختصاص بنوع وعملها فيه فان قلت لام الجر تفتح مع المضمرة فهلا  
جملت على لام المضمرة في الفتح قلت لان مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذي  
هو من الاسم المظهر دمايني (قوله وفتحها لغة) أي لغة سليم كفي المغنى قبل انما تفتح على هذه اللغة  
ان فتح تاليها بخلاف ما اذا كسر نحو لتبذن أو ضم نحو لتكرم سيوطى (قوله وليس) أي التسكين  
بضعيف نعم الكسر بعد ثم أجوده من الاسكان فاضى (قوله كثير مطرد الخ) كذا في التسهيل وغيره  
وقال السيوطى الاصح أن جواز الحدف مختص بالشعر مطلقا (قوله نحو قول لعادى الخ) كون الجزم  
في هذه الآية بلام مقدرة هو اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين الى كونه في جواب قل وقد  
أشبعنا الكلام على ذلك في الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر  
والشاهد في تبذن أصله لتأذن فحذف اللام وكسرت المضارعة اه سم أي لان كسره لغة  
مبينة بنقصها في كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة ياء اه وهو مسلم ان كان الرواية

أكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك • الرابع تحذف لام الامر ويبقى عملها وذلك على  
ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو قل لعادى الذين آمنوا يقموا الصلاة وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد  
قول غير أمر كقوله قلت لبواب لديه دارها • تبذن فاني جوؤها وجارها



قال المصنف نف وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ايذن قال وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المنحرك على أن يكون الفعل مستقيما للرفع فسكن اضطرارا لان الارجز لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تشذني وقيل لم يخصص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول (ع) بصيغته أمر ولا بخلافه كقوله محمد فقد نفسك كل نفس • اذا ما خفت من أمر تبالا

وقوله

فلا تستطل مني بقائي

ومدني

ولكن يكن للخير منك نصيب

انتهى (وهكذا بل وما) أي

لم ولما يجزمان المضارع

مثل لا واللام التليينتين

نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما

يعلم الله الذين جاهدوا منكم

ولما يأتكم مثل الذين

خلوا من قبلكم ومشاركان

في الحرفية والاختصاص

بالمضارع والنفي والحزم

وقلب معنى الفعل للاضي

وتنفر ولم بصاحبة الشرط

نحو وان لم تفعل فما بلغت

رسالته وجواز انقطاع نفي

منفيها عن الحال بخلاف

لما فانه يجب اتصال نفي

منفيها بحال النطق كقوله

فان كنت ما كولا فيكن

خيرا كل

والا فادركني ولما أمرق

ومن ثم جاز لم يكن ثم كان

وامتنع لما يمكن ثم كان

والفصل بينها وبين

يجزوها اضطرارا كقوله

فذلك ولم اذا نحن امترينا

تسكن في الناس يدركك

المراء

وقوله

فأضحت مغانيها قفارا

رسوما

كان لم سوى أهـ ل من

والا فالانقلاب غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله في الاختيار بانه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع في الاختيار (قوله وليس مضطرا لتمكنه الخ) لا يأتي على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر وان كان للشاعر عنده مندوحة وكذا قوله بعد لان الارجز الخ لا يأتي على قول غيره (قوله من أن يقول ايذن) قيل هذا تخلص من ضرورة لضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل ورد بان قوله قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في أول بيت لا في حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفي يعامل معاملة بيتين قال الدماميني ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كما للجز اه بل قال بعضهم لاضرورة وان لم يكن البيت مصرع لما ذكره المبرد في كتاب الكامل أن النصف الاول موقوف عليه أي وان لم يكن البيت مصرعا ومقفي قال الشاعر

لانسب اليوم ولا خلة • اتسع الخرق على الراقع

فاستأنف اتسع ليكون النصف الاول موقوفا عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اه (قوله نبالا) التبال بفتح الفوقية فالموحدة الفساد وقيل الحق والعداوة عيني (قوله فلا تستطل الخ) يخاطب به ابنه لما تمى موته عيني (قوله وهكذا بل وما) أشار بتقدير الواو الى أن قوله بل وما معطوف على قوله بلا ولا م وقوله هكذا أي حالة كونهما كاللذ كور في وضع الحزم به في الفعل وهو حشو (قوله بمصاحبة الشرط) أي يجوز مصاحبته (قوله وجواز انقطاع الخ) أي يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد الخ وهذا الجواز ثابت للم في الجملة والافتقار يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كفي لم يزل ولم يبرح ولم ينفك أفاده الحفيد (قوله فان كنت ما كولا الخ) قيل كتبه عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ممثلا به الى على كرم الله تعالى وجهه يدعو اليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه باغراء على وهو لشاعر جاهلي يلقب بالمزق لاجل هذا البيت (قوله والفصل) أي وجواز الفصل (قوله فذالك الخ) امر بنا تجادلنا وجهه يدركك المراء أي الجدال خبر تسكن والظرف الفاصل بين لم ويجزومها متعلق يسدرك والاصل ولم تسكن في الناس يدركك المراء اذا نحن امترينا (قوله فأضحت مغانيها الخ) المغاني بالغين الممجة جمع مغني وهو الموضع الذي كان غنياه أهله والقفار جمع قفره فممازاة لانبات فيها رلاما والرسم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقة بالارض اه شمعي والشاهد في فصل لم من مجزومها وهو توهل والاصل كان لم توهل الدارسوى أهل من الوحش (قوله بخلاف لا) فان الغالب نفيها المستقبل (قوله لولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال الممجة تحي من بكر وأسرة الرجل بالضم رهطه والصليفاء بضم الصاد المهمله وبالفاء والمداسم موضع اه عيني والذي في المغني نعم بضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفا على فوارس وجره عطفا على نعم أو ذهل ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء في الاصل مصغر الصليفاء وهي الارض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أي موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بل يوفون لانه جواب لولا وما في خبر الجواب لا يتقدم عليه كذا في الشمني وغيره (قوله بجواز حذف مجزومها) أي لدليل كافي المغني والتسهيل قال أبو حيان انما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما فكان ماعوض عن المحذوف وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكان قد

الوحش توهل وانها قد نغني فلا يجوز ما قال في التسهيل جملا على لا وفي شرح الكافية جملا على ما وهو أحسن لان كذا ما تنفي الماضي كثيرا بخلاف لا وأشد الاخفش على اه ماها قوله لولا فوارس من ذهل وأسرتهم • يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وصرح في أول شرح التسهيل بان الرفع لغة قوم وتنفر دلما مجوز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار



كقوله فُخْتُ قبورهم بدأولما \* فنأديت القبور فلم يجبهه أي ولما كن بدأقبل ذلك أي سيداوتقول قاربت المدينة ولما  
أي ولما أذخلها وهو أحسن ماخرج عليه قراءة من قرأ وأن كلاهما ولا يجوز ذلك فلم وأما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها \*  
يوم الامازب ان وصلت وان لم فضرورة وبكون منفيها يكون قريبا (٥) من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن

زيد في العام الماضي مقبلا  
ولا يجوز لما يكن وقال  
المصنف كون منفي لما  
يكون قريبا من الحال  
غالب لا لازم وبكون منفيها  
يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم  
الآتري أن معني بل لما  
يدوقوا عذاب أنهم لم لم  
يدوقوه الى الآن وأن  
ذوقهم له متوقع قال  
الزمخشري في ولما يدخل  
الايان في قلوبكم ماني لما  
من معني التوقع دال على  
أن هؤلاء قد آمنوا فيما  
بعد انتهى وهذا بالنسبة  
الى المستقبل فأما بالنسبة  
الى الماضي فهما سيان في  
التوقع وعدمه مثال التوقع  
مالي قت ولم تقم أو ولما تقم  
ومثال عدم التوقع أن  
تقول ابتداء لم يقم أو ولما  
يقم **بنبيهات** الاول  
قال في التسهيل ومنهالم  
ولما أختها يعني من الجوارم  
فقيد لما بقوله أختها  
احترازا من لما معني الا  
ومن لما التي هي حرف  
وجود لوجود وكذلك فعل  
الشارح فقال احترزت  
بقولي أختها من لما الحينية  
ومن لما معني الا هذا  
كلامه وانما لم يقيد ها هنا  
بذلك وكذا فعل في الكافية  
لان هاتين لا يليهما

كذا في الهمع (قوله كقوله فُخْتُ الخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما يدل البيت على كون  
الحذف مجزوما والوقف عليها اختيار الاحتاج الى قوله وتقول الخ وبدأ حال من التاء والهاء في فلم  
يجبهه للسكت (قوله أي ولما كن بدأقبل ذلك) أي قبل مجيء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت  
بعدمضي مجيء قبورهم بدأ فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفي منفيها بحال التمسك  
(قوله قراءة من قرأ) أي من السبعة وان كلاهما بتشديد نون ان وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه  
جازمة حذف فعلها والتقدير لما لم يولدوا بدليل تقدم ذكر السعداء والاشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام  
الاولى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أي أنهم الى الآن لم يوفوا وسبوا وفونها ووجه رجحانه أمر ان أحدهما  
أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أي الآن وأنها ستقع والثاني أن منفي لما  
متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت اهـ ولما منع أن يمنع أنه يلزم في منفي لما أن يكون متوقع  
الثبوت سلمناه لكن لا نسلم أن الاهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا  
يسترسلون في الافعال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى ويقولون غوث ونسيما وما نحن بمبعوثين  
فهم متوقعون الاهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من التمسك بل قد ينفي  
التمسك شيئا بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع التمسك وتوقع غيره دما ميني  
(قوله استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العيني وقوله يوم الامازب يروي بالعين المهجلة والزاي  
المهجة وبالعين المهجدة والراء المهملة أي الاباعد اهـ تصریح (قوله وبكون منفيها يكون قريبا من  
الحال) أي يكون انتفاء منفيها أي بالنظر الى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال  
والمراد بالحال زمن التمسك كما مر (قوله يتوقع ثبوته) أي ينتظر وهو غالب في لما ومن غير الغالب ندم  
ابليس ولما ينفعه الندم تصریح (قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من  
الضمير في قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا لان فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة  
قوله ولما يدخل الخ توقيت قول ما أمر وا أن يقولوه نقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر التوقيت على  
الحالية كما نفيده عبارة البيضاوي ونصها ولما يدخل الايمان في قلوبكم توقيت لقولوا فانه حال من  
ضميره أي ولكن قولوا أسلمنا ولم تواطئ قلوبكم أسنتكم بعد (قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما  
بعد) أي لان التوقع في كلامه تعالى يحتمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من التمسك وقدم  
عن الدماميني أنه يكون من غيره (قوله ولم تقم أو ولما تقم) أي مع أي كنت متوقعا منك فيما مضى  
القيام كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب (قوله أختها) أي نظيرتها في الامور الخمسة المتقدمة  
(قوله التي هي حرف وجود لوجود) انما يظهر على القول بانها حرف مراد به مطلق الكلمة والقول بانها  
حرف قال الدماميني هو مذهب سيبويه ورجح باشياء منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم  
على موته وقوله تعالى فلما أحسوا بأسنا اذ هم منها يركضون اذ ما بعد ما التافية واذا الفجائية  
لا يعمل فيما قبلها ومنها اجاعهم على زيادة أن بعد ها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في محل خفض  
بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان اهـ (قوله لا يليهما المضارع) أي وكلامه فيما  
يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز عنهما (قوله الافعلك) أي الآن تفعل فالماضي في ما فعلت  
معني المستقبل ولهذا قال الشارح الماضي لفظا لا معني (قوله فقد تقدم الخ) حاصله أن وهي فعل

المضارع لان التي بمعنى الا لا تدخل الاعلى جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم أو على الماضي لفظا  
لا معني نحو أشدك الله لما فعلت أي الافعلت والمعني ما أسألك الافعلك والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها الا مضارع لفظا ومعني نحو  
ولما جاء أمرنا نجحنا هو داو أماقوله أقول لعبد الله لما سقاونا \* ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فقد تقدم الكلام عليه في باب



الاضافة وتسمية الشارح  
 لما هذه حينية هو مذهب  
 ابن السراج وتبعه الفارسي  
 وتبعهما ابن جنى وتبعهم  
 جماعة أى انما طرف بمعنى  
 حين وقال المصنف بمعنى  
 اذ هو احسن لانها مختصة  
 بالماضى وبالاضافة الى  
 الجملة وعند ابن خروف أنها  
 حرف **ح** الثاني **حكى**  
 اللبباني عن بعض العرب  
 أنه ينصب بلم وقال في شرح  
 الكافية زعم بعض الناس  
 أن النصب بلم لغة اغترارا  
 بقراءة بعض السلف ألم  
 نشرح لك صدرك بفتح  
 الحاء وبقول الرازي  
 في أى يوى من الموت أفر  
 أيوم لم يقدر أم يوم قدر  
 وهو عند العلماء محمول  
 على أن الفعل مؤكد  
 بالنون الخفيفة ففتح لها  
 ما قبلها ثم حذف وتويت  
 هذا كلامه وفيه شذوذان  
 تو كيد المنى بلم وحذف  
 النون لغير وقت ولا  
 ساكنين الثالث الجمهور  
 على أن المامر كسبه من لم  
 وما قبل بسيطة الرابع  
 تدخل همزة الاستفهام  
 على لم ولما فيصيران ألم  
 والماباقتين على عملهما  
 نحو ألم نشرح ألم يجردك  
 يتيما ونحو قوله  
 وقت ألم أصح والشيب  
 وازع ولما فرغ مما يجزم  
 فعلا واحدا انتقل الى  
 ما يجزم فعلين فقال (واجزم  
 بان ومن وماورهما

بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق اذا نظرت  
 اليه ولا يستعمل الا في البرق كما قاله الفارسي وهو فاعله مقول القول (قوله لما هذه) أى التى هى  
 حرف وجود لوجود (قوله وعند ابن خروف) بل وسيدويه على مامر (قوله أن النصب بلم لغة) جزم به  
 السيموطى (قوله أيوم) بالجر بدل من يوى ويجوز بناؤه على الفتح (قوله على ان الفعل مؤكدا الخ)  
 قال الدماميني أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها ونخرج في المعنى النصب في لم يقدر على أنه  
 نقلت حركة همزة أم الى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم ألفا ثم ألفا ثم ألفا ثم ألفا  
 لا لتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباع للفتحة الراء كفى ولا الضالين فمن همزوعلى ذلك قواهم  
 المرأة والسكابة بالالف وقوله كأن لم ترا قبلى أسير ايمانيا ولكن لم تحرك الالف فيهن لعدم التقاء  
 الساكنين وبيان ذلك في ترا أن أصله تراى حذف الالف للجازم ونقلت حركة الهمزة الى الراء ثم  
 أبدلت ألفا قال الدماميني وعلى هذا تكتب ألف ترا ألفا لا ياء (قوله وما) أى الزائدة كفى الهمع (قوله  
 تدخل همزة الاستفهام الخ) والاكثر كونها للتقرير أى حمل المخاطب على الاقرار أى على  
 الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من اثبات كفى ألم نشرح لك صدرك أو نفي كفى أنت قلت للناس  
 اتخذوني وأمى الهمين من دون الله لاجله على الاقرار بما يلى الهمزة دائما والواورد مثل هاتين  
 الآيتين وقد تجبى لغيره كالاستبطاء نحو ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والتوبى نحو ألم  
 نعمركم ودخولها على لم أكثر (قوله وازع) أى زاجر (قوله الى ما يجزم فعلين) أى غالبوا الا فقد  
 يجزم فعلا وجهه كما اذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أو اذا الفجائية فان محلها جزم على ما في المعنى  
 من التفصيل بين أن يكون الجزاء لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا  
 يكون له محل نحو لو قام زيد لقام عمرو ونحو ان يقيم أقم لظهور الجزم في لفظ الفعل وان قلت قلت لان  
 الذى في محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزاء لشرط جازم وقد اقترن بالفاء أو اذا  
 الفجائية فيكون في محل جزم لانه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أو محلا لكن قال الدماميني وأقره  
 الشئبى الخ أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها أو ما جزم  
 ويذرهم من قوله تعالى فلا هادى له ويذرهم على قراءة الجزم بفتح شرط مقدر حذف لدلالة  
 ما تقدم عليه أى وان يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو اذا  
 وما بعدها كفى المعنى في غير موضع وفى الكشاف لان المجموع هو الذى لو وقع موقعه ما هو مصدر  
 بمضارع جزم وعلى ما في المعنى مع القول بان جملة جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ هى خبره تكون  
 جملة الجواب فى نحو من يقيم فانى أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفى نحو من يقيم أكرمه لها  
 محل رفع ولا محل لها باعتبارين اه ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما اذا كان فعل الشرط ما ضيا  
 وجاء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كاسمى والتحقيق فى نحو قولهم زيد وان كثر ماله  
 بخيل أن ان زائدة لجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو الحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر  
 أى ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف للدلالة عليه بقولنا زيد بخيل لكن ليس المراد  
 بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعاق حقيقة على الشئ ونقيضه معابل المراد التعميم كفى الدماميني  
 وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كفى قوله تعالى فذكران نفعت الذكري أى وان لم تنفع على  
 أحد أوجه فيه ذكرها فى المعنى (قوله واجزم بان) ذكرها ورودان شرطية وفى باب ان وأخواتها  
 ورودها مخففة من الثقيلة وفى فصل أدوات النفي العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هى  
 أوجهها الاربعه المشهورة قال فى المعنى وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كفى فذكران نفعت  
 الذكري وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى اذا التعليمية وجعل منه انقوا الله ان كنتم مؤمنين  
 ولتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وحديث وان ان شاء الله بكم لاحقون وقول الشاعر



• أي متى ايان أين اذما • وحيثما أي • فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلمين نحو وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله وما ينزعنا من الشيطان نزع فاستعد بالله ونحو من يعمل سوا يحجزه ونحو (٧) وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقوله • أرى

العمركنا فاصفا كل ليلة  
وما تنقص الأيام والدهر  
ينفذ ونحو وقالوا مهما  
تأنتابه من آية الله يسهرنا بها  
فما نحن لك بمؤمنين وقوله  
ومهما يكن عند امرئ من  
خليقة • وان خالها تخفى  
على الناس تعلم ونحو أياما  
تدعو أهله الا أسماء الحسنی  
وقوله في أي نحو عيلوا  
دينه عيل • ونحو قوله • متى  
تأته تعشوا الى ضوء ناره •  
تجد خيرا عند خيرا  
موقد • وقوله متى ما تلقى  
فردین ترجف • روانف  
البيتك وتستظارا • ونحو  
قوله • ايان تؤمنك تامن  
غيرنا واذ لم تدرك الامن  
منالم تزل حذرا • وقوله •  
فايان ما تعدل به الريح تنزل  
ونحو قوله أين تصرف بنا  
العادة تجدنا • نصرف  
العيس نحوها للتلاق • ونحو  
قوله تعالى أينما تكفوا  
يدرككم الموت وقوله  
صعدة نابتة في حائر أيها  
الريح تميلها تميل ونحو قوله  
وانك اذا ماتت ما أنت امر  
به تلف من اياه تامر آتيا  
ونحو قوله حيثما تستقم  
يقدر لك الله • نجاح في غابر  
الازمان قوله خليلي أي  
تأنيبا تأنيا • أخا غيرما  
يرضيك بالبحاول (وحرف  
اذما) أي اذما حرف  
(كان) معنى وفاقا لسيبويه

أغضب ان اذنا قبية حزنا • جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم  
في رواية من كسر هزة ان أي أغضبت جهارا القطع أذني قبية ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن  
حازم وأجيب بأن ان قديوتى بها الشرط المحقق لسكتة كانه يبيح في الآية الاولى كما نقول لا بسلك ان  
كنت ابني فافعل كذا وكعلم العباد كيفية اخبارهم عن الامر المستقبل في الثانية وكالتبرك في  
الحديث وأما البيت فاما على اقامة السبب مقام المسبب والاصل أن تغضب ان يقتخر مقتخر بسبب  
حزه فيما مضى أذني قبية واما على معنى التبين أي أن تغضب ان يتبين حز أذني قبية فيما مضى فالشرط  
غير محقق على الوجهين اه بتلخيص وايضاح وفي حاشية السبوطى على المغنى الجواب عن أكثر  
أدلتهم بان ما شأنه أن يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليقه بان من الله ومن غيره سواء كان  
معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا (قوله أي) كما تأتي شرطا تأتي استفهامية من أين نحو أي لك هذا  
وبمعنى كيف نحو أي يحيى هذه الله وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو فأنوا حركتم أي شئتم على  
أحد أوجه قال الشهاب في حواشي البيضاوى أجاز المفسرون وجوه أي كلفها في هذه الآية  
واعترضه أبو حيان بانه لا يصح كونها شرطية لانها حينئذ ظرف مكان فتقتضى اباحة الاثبات في  
غير القبل ولا نها لا يعمل فيها ما قبلها لصدارتها ولا استنفها مية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولا نها  
تلحق ما بعدها نحو أي لك هذا هذه مفتقرة لما قبلها فهي مشكلة على كل حال ثم استظهر أنها  
شرطية جوابها مقدر أي أي شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الاحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن  
اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمته من جوارزه في غير القبل بأباه  
قوله حرث لان الحرث لا يكون الا حيث ينبت البذر وعن اعتراض الاستفهام بانه لما خرج عن  
حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النجاة وأهل المعاني اه ملخصا (قوله وما  
تفعلوا من خير) أي وشر فضيه اكتفاء (قوله وقالوا مه- ما تأتنا الخ) الضمير ان في به وبها عائدان كما  
قال الزمخشري على مهمما حلا على اللفظ في الاول والمعنى في الثاني لانها بمعنى الآية والاولى كما في  
المغنى أن يعود ضمير بها على الآية ومن آية حال من الهاء في به واطلاق الحال على الجار والمجرور  
تسمح اذ الحال في الحقيقة المتعلقة المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء في به يستلزم كون العامل  
فيه تات لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع نصري يحتم بان اللغوا لا يقع حالا ولا صفة ولا  
خبرا وما في فما نحن لك بمؤمنين حجاز به ومؤمنين في محل نصب خبرها لان الخبر لم يجرى في التنزيل  
مجردا من الباء بعدما المنصوب (قوله من خليفته) أي طبيعة بيان لمهما يكن تامه ورباط الخبر  
الجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما سيأتي وقوله خالها أي ظنها وتعلم جواب مهمما (قوله أياما  
تدعوا) أي أي اسم تسموه فايا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا ومازائدة والمفعول  
الاول محذوف (قوله في أي نحو) أي جهة (قوله تعشو) مرفوع في موضع الحال أي عاشيا من عشا  
اذا أتى نار ارجوع عند خيرا عيني (قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء في تلقى وقوله  
روانف براه ثم نون ففاء جمع رانفة وهي كافي القاموس أسفل الالية اذا كنت قائما وقوله وتستظارا  
يقال استظير فلان أي اذا عذرو فزع (قوله تصرف بنا) أي اليسا والعادة بضم العين جمع عادوا والعيس  
ابل بيض بشقرة (قوله صعدة الخ) أي تلك المرأة في اللين والاعتدال كالصعدة أي الريح المستوى  
والحار بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء (قوله نجاحا) أي ظفرا بالمقصود وقوله في غابر الازمان الغابر  
يطلق على المستقبل والماضي والمراد هنا الاول كما قاله العينى والدما ميني والشهني (قوله معنى) فهي  
لمجرد التعليق (قوله وباقي الادوات أسماء) تفصيل اعراب أسماء الشروط على ما في الهمع وغيره أن

لا طرف زمان زيد عليها كما ذهب اليه المبرد في أحد قوليه وابن السراج والقاسمي (وباقى الادوات أسماء) أمان وما ومتى  
وأي وأيان وأين وأنى وحيثما فبا اتفاق وأمامهما فعلى الاصح وتنقسم هذه الأسماء الى طرف وغير طرف فقبر الطرف من وما ومهما



فن لتعميم أولى العلم والتعميم ما يدل عليه وهي موصولة وكلماتها مبهمه في أزمان الربط ومهما بمعنى ما ولا يخرج عن الاسمية  
خلاف لمن زعم أنها تكون حرفا ولا عن الشرطية خلاف لمن زعم أنها لا تكون استفهاما ولا تجر باضافة ولا تجر بحرف جر بخلاف من وما  
وذكري الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يرادان ظرفي زمان وقال في شرح الكافية جميع التعويين يجعلون ما ومهما مثل من في  
لزوم التجرد عن الظرفية مع أن استعمالهما (٨) ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب وانشأ أبا ناهما في ما قول الفرزدق

وما تحي لأرهب وان كنت  
جارما ولوعد أعدائي على  
لهم دخلا وقول ابن الزبير  
• فما تحي لاتسام حياة  
وان تمت فلا خير في الدنيا  
ولا العيش أجمع وفي مهما  
قول حاتم وانك مهما  
تعط بطنك سؤله وفرجك  
نالا منتهى الذم أجمع وقول  
طفيل الغنوي نبئت أن  
أبا شيم يدعي مهما يعيش  
يسمع عالم يسمع قال ابنه  
ولا أرى في هذه الايات  
حجة لانه يصح تقديرها  
بالمصدر انتهى وأصل  
مهما ما مالا أولى شرطية  
والثانية زائدة فتقل  
اجتماعهما فاقلت ألف  
الاولى هاهذا مذهب  
البصريين ومذهب الكوفيين  
أصلها مبهمة بمعنى أكفف  
زادت عليها ما خفـ حدث  
بالتركيب معنى لم يكن وأجازه  
سيبويه وقيل انها بسبب  
وأما أي فهي عامة في ذوي  
العلم وغيرهم وهي بحسب  
ما تضاف اليه فان أضيفت  
الى ظرف مكان فهي ظرف  
مكان وان أضيفت الى  
ظرف زمان فهي ظرف  
زمان وان أضيفت الى  
غيرهما فهي غير ظرف

يقال اذا وقعت الاداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهي في محل جر نحو عما تسأل أسأل وغلام  
من تضرب تضرب وأضرب والافان وقعت على زمان أو مكان فظرف فهي في موضع نصب على الظرفية نحو  
متى تقوم أقم وأينما تكون فأيديركم الموت أو على حدث ففعل مطلق نحو أي ضرب تضرب أضرب  
والافان وقع بعدها فعل لازم نحو من يقوم معه فبئرا أخبره فعل الشرط وفيه ضميرها لان قولك من  
يقوم لو خلا عن معنى الشرط بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لان الكلام لا يتم الا  
بالجواب فكان دخلا في الخبر وقيل الجواب لان الفائدة به تمت وردبانه أجنبي من المبتدأ وفيه نظر  
وبان توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لان حيث الخبر به أو متعدا واقع عليه نحو من يضرب  
زيد أضرب به ومن تضرب أضرب به ففعل به أو واقع على ضميرها نحو من يضرب به زيد أضرب به ومن تضرب به  
أضرب به أو متعلقها نحو ومن يضرب زيد أخاه فاضرب به فاستغال فيجوز في أداة الشرط أن تكون في  
موضع رفع على الابتداء وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها في هذا  
التفصيل أسماء الاستفهام (قوله لتعميم أولى العلم) أي لاولى العلم وعموما وكذا يقال فيما بعده (قوله  
وهي موصولة) حال من فاعل يدل أي لتعميم مدلولها في حال الموصولية وليس استئنا فحتى يفيد أنها  
حال الشرطية موصولة اه سم ولعل الشارح انما قال ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجري كلامه  
على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها للمبهم ويعم العاقل (قوله مبهمه في أزمان الربط)  
أي لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط (قوله ومهما بمعنى ما) وقيل أعم منها (قوله  
أنها تكون حرفا) زاعم ذلك هو السهيلي قال هي في قوله ومهما يكن عند امرئ البيت حرف بدليل  
أنها لا محل لها ولم يعد عليها ضمير وردبانه اما خبري يكن وخليقة اسمها ومن زائدة واما مبتدأ واسم يكن  
ضمير يعود عليها وعند امرئ خبرها ان جعلت يكن ناقصة أو الضمير في يكن فاعلها وعند امرئ ظرف  
لغوم متعلق بـ يكن ان جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهي كونهما مبتدأ (قوله أنها تكون  
استفهاما) زاعم ذلك هو المصنف وجماعه قالوا هي في قوله مهما الى اللبلة مهما الى مبتدأ أولى الخبر  
وأعيدت الجملة تؤكد وأجيب بأنه يحتمل ان التقدير مه اسم فعل ثم استأنف استفهاما بما وحدها  
(قوله ولا تجر باضافة) فلا يقال جهة مهما تكن أكن (قوله وما تحي لأرهب) أي لا أخف وان  
كنت جارما أي مذنبا وقوله دخلا ذكر للدخل صاحب القاموس معاني منها الغدر والخديعة (قوله  
لانه يصح تقديرها بالمصدر) أي وحده من غير تقدير لظرف والتقدير أي حياة تحي وإي اعطاء تعط  
وأي عيشة تعيش فوضع ما ومهما في هذه الايات نصب على المفعولية المطلقة (قوله معنى لم يكن)  
وهو الشرط (قوله وقيل انها بسبب) هو المختار لانه لم يقم على التركيب دليل قاله أبو حيان اه سم  
قال الدماميني وينبغي لمن قال بالسطا أن يكتبها بالباء ومن قال أصلها ما ما أن يكتبها بالالف اه  
وكن قال أصلها ما ما من قال أصلها مه وما قال في الهمع والفها على الساطة قبل تأنيث وقيل الحاق  
(قوله فالزمني متى وايات الخ) ظاهرا لاقه أن ايات لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكي  
والقزويني بايات جئت والذي في التسهيل وكلام أبي حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى ايات  
يبعثون فلا يقال ايات خرجت قاله الدماميني (قوله حيث واذا) قال الدماميني انما وجبت زيادة

وأما الظرف فينقسم الى زمني ومكاني فالزمني متى وايات وهما لتعميم الازمنة وكسر همزة ايات لغة سليم  
وقريها شاذ او المكاني أين وأنى وحيثا وهي لتعميم الامكنة (تنبيهات) الاول هذه الادوات في الحاق ما على ثلاثة أضرب ضرب  
لا يجزم الامتزانها وهو حيث واذا كما اقتضاه صنيعه وأجاز الفراء الجزم بمابدون ما وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما واني  
وأجازة الكوفيين في من واني وضرب يجوز فيه الامر ان وهو ان وأي ومتى واين وايات ومنع بعضهم في ايات والعصح الجواز



الثاني ذكر في الكافية والتسهيل أن ان قدم حمل جلا على لو كقراءة طلمة فاماترين بياء ساكنة ونون مفتوحة وأن متى قدم حمل جلا على اذا ومثل بالحديث ان أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس (٩) وفي الارتشاف ولا تهمل جلا على

اذا خلا فالن زعم ذلك يعني متى \* الثالث لم يذكر هنا من الجوازم اذا وكيف ولو أما اذا فالمشهور أنه لا يجوز بها الا في الشعر لاني قليل من الكلام ولا في الكلام اذا زيد بعدها ما خلا فالزاعم ذلك وقد صرح بذلك في الكافية فقال \* وشاع جزم باذا جلا على \* متى \* وذاني النثر ان يستعملا \* وقال في شرحها وشاع في الشعر الجزم باذا جلا على متى فن ذلك انشاد سيديويه ترفع لي خندف والله يرفع لي \* نارا اذا خندت نيرانهم فقد وكان شاد الفراء \* استغن ما غنك ربك بالغنى \* واذا تصبكت خصاصة قحعمل \* ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة وهو ما صرح به في التوضيح فقال هو في النثر نادرو في الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما اذا اخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين الحديث \* وأما كيف فيجازي بها معني لاجل خلافا للكوفيين فانهم أجازوا الجزم بها قياسا مطلقا ووافقهم قطرب وقيل يجوز بشرط اقتراحهما وأما لو ذهب

ما فيها لتكفها عن الاضافة فيأتي الجزم بها وان لم تجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محمل الاسم فهو واجب الجرف فكيف يجوز اه وقال الفارسي زيدت ما عوضا عن الجملة التي تضاف اليها اذ وحيد اه وقيل فرقا بين حالة جزمها وحالة عدمه (قوله فاماترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة (قوله أسيف) أي ذوا سيف وحزن وقوله يقوم مقامك أي في الصلاة وقوله لا يسمع الناس أي لبكائه كما في الفارسي (قوله يعني متى) تفسير للضمير في ولا تهمل (قوله لم يذكر هنا الخ) قال في الهمع ولا يجوز المسبب عن صلة الذي وعن صفة النكرة الموصوفة وأجازها الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذي يأتي أحسن اليه وكل رجل يأتي أكرمه واختاره ابن مالك (قوله أما اذا الخ) قال أبو حيان واذا استعملت اذا شرط فاهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان وينبغي على ذلك الخلاف في العامل فيها فن قال انها مضافة لعمل فيها الجزاء ولا بد من منع ذلك لعمل فيها الشرط كسائر الادوات اه وظاهره أن الخلاف في الاضافة وعدمها جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما في المعنى من أنه اذ لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الاضافة والجزم كما مر قريبا عن الدماميني وفائدة الخلاف أن نحو اذا جاء زيد فأنأ كرمه جملة اسمية ان قلنا ان عامل اذا جوابها أي ما في جوابها من فعل أو شبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما أضيف اليه في رتبة التأخير كما في يوم نسا فرأنا أسافرا ان قلنا فاعل الشرط واذا غير مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما في متى تقم فأنأ أقوم قال الشمني والقائل بالاول لم يعتبرفاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لان تقدم الاسم اغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر يجوز ذلك (قوله لا يجوز بها الا في الشعر) لانها موضوعه لزم من معين واجب الوقوع والشرط لمقتضى الجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أي النثر (قوله خندف) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء بوزن زبرج لقب امرأه اسمها ليلى قاله شيخنا السيد وخندت بفتح الميم وكسرهما (قوله وكان شاد الفراء) لو قال وانشاد الفراء عطف على انشاد سيديويه لكان مناسبا (قوله خصاصة) أي فقر فحعمل بروي بالخاء المهملة وباليم (قوله معنى لاجل الخ) لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها الجوابها قالوا ومن ورودها شرط ينطق كيف يشاء بصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها فاما ان يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد اطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشيئة والارادة (قوله مشي المصنف في التوضيح) كتاب للمصنف ألفه في اعراب مشكلات البخاري (قوله وتاول في شرحها قوله لو يشأ الخ) سيد الشارح في فصل لوان البيت الاول جاء على لغة من يقول في شاء يشاء يشأ بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والخاتم وأن الثاني سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة أبي عمرو بن نصرم ويشعركم وهذا التأويل يجبي في الاول أيضا وفي بعض النسخ تمام البيت وهو \* لاحق الاطال نهدذ ونصل \* قال الشمني والميعة النشاط وأول جرى الفرس واللاحق الضامر والاطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهي الخاضرة فاستعمل الشاعر الجميع فيما فوق الواحد ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسم وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهي القطعة من الشعر اه وقوله والميعة النشاط الذي في القاموس ماع الفرس يبيع جرى اه وفي بعض النسخ منع بالنون بدل التخيبة أي قوة والضمير في يشأ يرجع الى الفارس المذكور في البيت قبله والذي رأيت في المعنى وشرح شواهد السيموطي طاربه بضمير مذكر يرجع الى الفارس قال السيموطي أي لو يشأ أنجاه فرس له ذوميعه الخ فاني نسخ من تأنيث الضمير المحرور بالباء غير

(٣ - صبان رابع) قوم منهم ابن الشجري الى أنها يجوز بها في الشعر وعليه شئ المصنف في التوضيح ورد ذلك في الكافية فقال وجوز الجزم بها في الشعر \* ذو حجة ضعفها من يدري وتاول في شرحها قوله لو يشأ طار بها ذو ميعه \* وقوله



صواب (قوله تامت فؤادك الخ) يقال تامه الحب وتيمه أى أذله (قوله المنع مطلقا) أى فى النسب والشعر (قوله فعلين يقتضين) فعلين مفعول مقدم ليقتضين كما يفيدُه قول الشارح أى تطلب هذه الأدوات فعلين والجملة مستأنفة لانت لبقوله اسمها لاهما مه أن اذا ما وان لا يقتضيان فعلين وعلى الاعراب المذكور فاجزم فى قوله سابقا جزم بان الخ محذوف للمفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح جعل فعلين مفعوله وجملة يقتضين نعت لفعلين والرابط محذوف أى يقتضيهما وعليه فقوله سابقا وحرف اذا ما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ أو سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل خبره قد ما أو خبر محذوف أى أحدهما شرط وجملة المبتدأ والخبر على كل مستأنفة وجملة يتلو الجزء اما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو وصفه ثانية على جعله خبر المحذوف والرابط محذوف أى يتلوه وفى بعض النسخ شرط بالنصب على المفعولية ليقتضين بناء على أن فعلين مفعول لاجزم لا يقتضين وأن يقتضين مستأنف لانت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لان التابع غير مستوفى للتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو لقيت الرجلين زيدا وعمرا وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم مافى كلام البعض من القصور والاهتمام واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو منقضى بلا أول أو بفعل ماض عار من قدر ونفى ودعاء وجود ولو كان الفعل مضرا يفسره بفعل نحو وان أحد من المشركين استجارك وكونه فى هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو

• ولديك ان هو يستزدك مزيد والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا مقرونا بل وكذا تقديم الاسم عند الاضمار والتفسير مع غير ان ضرورة فى الاصح نحو  
 • فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن • وقوله • أينما الرجح عليه اتمل • وجوز الكسائى اختيارا مع من وأخوانه كذا فى الهمع (قوله يتلو الجزء) شرطه الافادة بتكثير المبتدأ فلا يجوز ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرج منه الافادة جاز ومنه فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهو هجرته الى الله ورسوله سيوطى (قوله وجوابا رسما) قال أبو حيان التسمية به ما مجاز فان الجزء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع فى مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثانى فى ترتيبه على الاول الجزء والجواب سمى جزءا وجوابا اه لمخالف سم دعوى التجوز بحجة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهى مجموعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية (قوله وانما قال فعلين) أى اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جملتين أى كقال فى التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند اليه للتنبيه على أن الخ أى ولان التعبير بجمليتين يؤهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع أنه ليس كذلك (قوله أنه لا يتقدم) كذا معموله الا أن يكون الجواب مرفوعا نحو خير ان أنتى نصيب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل فى نية التقديم والجواب محذوف اه سيوطى وفى الفارضى مانصه أجاز الكسائى والقراء تقديم معمول الجزء على أداة الشرط نحو خير ان تكمر منى نصب وأجاز الكسائى تقديم معمول الشرط نحو زيدا ان لقيت فاكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق فى الاشتغال اه (قوله وان تقدم على أداة الشرط الخ) قال فى التسهيل ولا يكون الشرط حينئذ أى حين اذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض الا فى الشعر كقوله • ولديك ان هو يستزدك مزيد • وان كان غير ماض مع من أو ما أو أى وجب فى السعة جعلها موصولة واعطاؤها حكم الموصول فنقول أعط من يعطى زيدا وأحب ما يحبه وأكرم أيهم يحبك برفع الفعل والمجى بالعائد وكون الجملة لا محصل لها أى فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان أضيف اليهن اسم زمان نحو تأخذ كراذم من ياتينا تأتية لان أسماء الزمان لا تضاف الى جملة مصدرية بان فكذا المصدرية بما تضمن معناها كمن خلافا للزائد حيث جوز فى هذه الصورة الجزم اختيارا ويجب ما ذكره من مطلقا سعة أو ضرورة تلاهن ماض أو مضارع

تامت فؤادك لو يحزنك  
 ما صنعت • احدى نساء  
 بنى ذهل بن شيباناه ووقع  
 له فى التسهيل كلامان  
 أحدهما يقتضى المنع  
 مطلقا والثانى ظاهره  
 موافقه ابن السجورى  
 (فعلين يقتضين) أى تطلب  
 هذه الأدوات فعلين  
 (شرط قدما يتلو الجزء)  
 أى يتبعه الجزء (وجوابا  
 وسما) أى علم يعنى سمي  
 الجزء جوابا أيضا وانما  
 قال فعلين ولم يقل جملتين  
 للتنبيه على أن حق الشرط  
 والجزء أن يكونا فعلين  
 وان كان ذلك لا يلزم فى  
 الجزء وافهم قوله يتلو  
 الجزء أنه لا يتقدم وان  
 تقدم على أداة الشرط  
 شبه بالجواب فهو دليل  
 عليه وليس اباه هذا مذهب  
 جمهور البصريين وذهب  
 الكوفيون والمبرد وأبو  
 زيد الى أنه الجواب نفسه  
 والعجيب الاول وافهم  
 قوله يقتضين ان أداة  
 الشرط هى الجازمة للشرط  
 والجزء معا لاقتضاها  
 لهما أما الشرط



اثر هل لان هل لا تدخل على ان فكذا ما تضمن معنى ان بخلاف المهمة فيجوز معها الجزم على الاصح نحو آمن ياتك تانه لدخولها على ان او اثر ما التافية اوباب كان اوباب ان واما قول الاعشى ان من يدخل الكنيسة يوما \* يلق فيها جاذرا وطبا

فعلى تقدير ضمير الشأن وانما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا الجار واثر لكن المحقفة او اذا الفجائية غير مضمرة بعدها ما مبتدأ فان اضر جاز الجزم تقول رايت زيدا فاذا من يات به بكرمه اى فاذا هو وزيد جميل الاخلاق لكن من يزره منه اى لكن هو اه مع زيادات من الدماميني والهمع (قوله فنقل الاتفاق الخ) حكى فى التصريح قولاً بان الشرط والجواب تجاز ما هو يمنع الاتفاق المذكور فافهم (قوله واما الجزاء الخ) حاصل ما ذكره فيه اربعة اقوال وبقي قولان أحدهما ما فى الفارضى عن المازنى أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى فى نحو ان تقم اقم لان المضارع انما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هذا ونقض بل اضر ب لا يقع الاسم هنا أيضا مع أن الفعل معرب ثانيتها ما حكاها فى التصريح أنها متجاوز ما (قوله هي الجازمة له أيضا) اعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل فى شيتين وبانه ليس لنا ما يتعد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويوجب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيه ما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كفعولى ظن ومقاعيل أعلم تصریح (قوله بفعل الشرط) لانه مستندع له بما أحدثت فيه الاداة من معنى الاستلزام ورد باس تغراب عمل الفعل الجزم دماميني (قوله معا) اى لا يرتبطها وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عمليين وجوابه مرآقا (قوله بالجوار) رد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاوز تصریح (قوله وماضيين) اى لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقبل الماضى للاستقبال شرطا او جوابا سواء فى ذلك كان وغيره على الاصح بدليل وان كنتم جنبا فاطهروا الآية وقال ابن الحاجب قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لان او غيرهما فى مطلق الزمان مجازا نحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجرکم ونحو وان يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سياتيه فيدخل الماضى والمستقبل كذا فى الدماميني وزعم المبرد وتبعه الرضى ان كان تبقى على الماضى لقوتها فيه كفاى ان كنت قلته فقد علمته ويوجب بان المعنى ان اكن موصوفا بانى قلته فيما مضى وسواء فى ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة او مقدرة وغيره على الاصح وقال المصنف تبع للجزولى ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة او مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والمعنى نحو ان يسرق فقد سرق أخله من قبل وان كان قبضه قد من دبر فكذب اى فقد كذبت قال ابو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا فيأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب اى ان يسرق فتأس فقد سرق أخله من قبل ومثله وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى فتسل فقد كذبت قال وانما سمى المذکور جوابا لانه مغن عنه ومفهم له كذا فى الهمع وتأوله بعضهم بان المراد ترتيب الاخبار بسرفه أخيه فى الزمن الماضى على سرفته فى الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها فى الزمن الماضى على قد قبضه من دبر فى الزمن المستقبل قال الدماميني والاصل عدم تكرار المشروط بتكرار الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كفاى وان كنتم جنبا الآية وكفاى اذا اتم الى الصلاة الآية اه واعلم أن الاحسن أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من المشاكلة فى عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من المشاكلة الى الاقوى اعنى من عدم التأثير الى التأثير واما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة سيوطى عن ابي حيان (قوله وخصه الجمهور بالضرورة) لان اعمال الاداة فى لفظ الشرط ثم المحيى بالجواب ماضيا كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه اه حفيد (قوله ايمانا) اى تصد بقابانها حق وطاعة

فنتقل الاتفاق على أن  
الاداة جازمة له واما  
الجزاء فقبه أقوال قبل هى  
الجازمة له أيضا كما  
اقتضاه كلامه قبل وهو  
مذهب المحققين من  
البصر بين وعزاه السيرافى  
الى سيويه وقيل الجزم  
بفعل الشرط وهو مذهب  
الاخفش واختاره فى  
التسهيل وقيل بالاداة  
والفعل معا ونسب الى  
سيويه والليل وقيل  
بالجواز وهو مذهب  
الدكوفيين (وماضيين أو  
مضارعين) تلفيها اى  
تجدهما (أو متخالفين)  
هذا ماضى وهذا مضارع  
فقال كونهما مضارعين  
وهو الاصل نحو وان تعودوا  
نعد وماضيين نحو وان  
عدتم عدنا وماضيا مضارعا  
نحو من كان يريد حرث  
الآخرة زدله فى حرقه  
وعكسه قيل وخصه  
الجمهور بالضرورة ومذهب  
الفراء والمصنف جوازه  
فى الاختيار وهو الصحيح  
لمارواه البخارى من  
قوله عليه الصلاة  
والسلام من يقم ليلة القدر  
ايمانا واحتسابا غفر له  
ومن قول عائشة رضى  
الله عنها ان ابا بكر رجع  
أسيف متى يقم مقامك  
رق ومنه ان نشأ نزل عليهم  
من السماء آية فظلت



لان تابع الجواب جواب وقوله (١٢) من يكذبني بسئ كنت منه كالشهابين حلقه والوريد وقوله ان نصر مونا وصلنا كم وان تصلوا

ملائم أنفس الاعداء  
ارهابا وقوله  
ان يسمعوا سب طاروا بها  
فرحا  
منى وما يسمعوا من صالح  
دفنوا  
وأورد له الناظم في توضيحه  
عشرة شواهد شعرية  
(وبعد ماضى رفع الجزاء  
حسن) كقوله  
وان آناه خليل يوم مسغبة  
يقول لانائب مالى ولا حرم  
وقوله  
ولا بالذى ان بان عنه  
حبيبه يقول ويخفى الصبر  
انى لجازع ورفع عند  
سيبويه على تقدير تقدمه  
وكون الجواب محذوفا  
وذهب الكوفيون والمبرد  
الى أنه على تقدير الفاء  
وذهب قوم الى أنه ليس  
على التقديم والتأخير ولا  
على حذف الفاء بل المالم  
يظهر لاداة الشرط تأثير  
فى فعل الشرط لكونه  
ماضيا ضعفت عن العمل  
فى الجواب **تبيينها**  
الاول مثل الماضى فى ذلك  
المضارع المنفى لم تقول ان  
لم تقم أقوم وقد يشمله كلامه  
• الثانى ذهب بعض  
التأخرين الى أن الرفع  
أحسن من الجزم والصواب  
عكسه كما أشعر به كلامه  
وقال فى شرح الكافية  
الجزم مختار والرفع جائز  
كثير (ورفعه) أى رفع

واحتسابا أى طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ويحتموه (قوله لان تابع الجواب جواب) قد يقال يغتفر  
فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ويحجب بان هذا خلاف الاصل ولذا لم يغتفره مطلقا فى مواضع  
مختصرة سم (قوله كنت منه) بفتح التاء لانه يمدح شخصابه والشهاب بفتح الشين المجمة  
والجيم ما ينشرب فى الحلق من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ فى العنق عيني (قوله ان نصر مونا)  
من الصرم وهو انقطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده فى القاموس والارهاب الاخافة (قوله ان  
يسمعوا سب) بضم السين وتشديد الواو واحدة ما يسب به من العيوب وفى بعض النسخ سينه بياء  
مخففة فهزة (قوله وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بان والفعل جائزا اذا كان ظرفا  
ويصح جعله حالا من الجزاء وان لم يذكروه وماذكروه من احتمال كونه لغوا متعلقا بحسن ضعيف  
معنى قنامل (قوله ماضى) أى لفظا أو معنى كما سيدكره (قوله وان آناه خليل) أى فقير من الخلة بفتح  
الخاء وهى الحاجة يوم مسغبة أى مجاعة وفى رواية يوم مسئلة أى سؤال وقوله حرم بفتح الحاء  
وكسر الراء المهملتين أى ممنوع (قوله ورفع عند سيبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع  
مستأقدا ليل الجواب لان نفسه فلا يجوز حزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة  
لتحزينا ان آتاني أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب فيجوز حزم ما عطف عليه  
ويمنع التفسير ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه  
فهذا ثمره الخلاف أفاده الهمامىنى وانما يجوز حزم المعطوف على الجواب على قول المبرد لانه على  
قوله محزوم محملا كما صرح به الفارضى وظاهره هذا الكلام أن الذى فى محل حزم هو الفعل فقط  
ويرتبه أنه لا مانع من ظهور حزمه فكيف يجعل محملا ولهذا كتب الشنوائى بهامش الهمامىنى  
مانصه محل جواز الجزم على قول المبرد ان قدرنا عطف على الجملة واما ان قدرنا العطف على الفعل  
فقط فلا وجه لجواز الجزم اه يعنى الجواب وسأأتى أن التحقيق كون المرفوع خبرا مبتدأ محذوف  
والجملة جواب الشرط وسأأتى الكلام على القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أى لتقوم فى افادة  
الربط مقام حزم الجواب فيصح رفعه وترك حزمه استغناء عنه بالفاء هذا ما ظهر ثم رأيت الفارضى  
على تقدير الفاء بقوله لانه أى الفعل برفع بعد الفاء أى لكونه حينئذ خبرا مبتدأ محذوف والجواب هو  
الجملة الاسمية قال فى التسهيل وان قرن أى المضارع الواقع فى حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا قال  
الهمامىنى أى سواء كان الشرط ماضيا نحو ومن عاد فيتم الله منه أو مضارعا نحو فون يؤمن بربه فلا  
يخاف وهو اذ ذلك خبر مبتدأ محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء اه (قوله للمالم يظهر الخ)  
قضيته أن المضارع المبني كالماضى فاذا وقع شرطه جاز رفع الجواب وقديفرق بان شان المضارع  
التأثر لفظا سم (قوله ضعفت عن العمل فى الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير الفاء  
فالاقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث قال الحفيص يلزم من القول الثالث أن لا  
يكون الجزاء معه ولا الاداة الشرط لفظا ولا تقديرا اه وتكون الاداة عليه لاجلها فى الجزاء  
أصلا صرح به الرضى فعلم أنه على الثالث يمنع حزم المعطوف ويمنع التفسير لان الجواب لا يعمل فيما  
قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه (قوله وقد يشمله كلامه) بان يراد الماضى لفظا أو معنى (قوله كما أشعر  
به كلامه) حيث قال حسن ولم يقل أحسن (قوله بعد مضارع) أى غير منى بل كما مر وسأأتى (قوله  
وهن) سياتى أنه مقيد بما اذ لم يتقدم على ان ما يطلب الجزاء (قوله فقلت تحمل الخ) الخطاب للجنى  
وضهيرها المقر به مطبوعة أى مملوءة من الطعام وقوله لا يضيرها أى لا يضرها كذا فى العيسنى قال  
شيخنا السيد مطبوعة بالعين المهملة كفى البهوتى اه ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملاءها  
كطبها ولعل المعنى لا يضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها أو كأن مقصود الشاعر توطين نفس الجمل

الجزاء (بعد مضارع وهن) أى ضعف من ذلك قوله يا أفرع بن حابس يا أفرع • انك ان يصرع أخوك تصرع • الحامل  
وقوله فقلت تحمل فوق طوقك انها • مطبوعة من ياتها لا يضرها



وقراءة طلحة بن سليمان

أيها تكفونوا يدرككم الموت وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة وهو مقتضى كلامه أيضا في شرح الكافية وفي بعض نسخ التسهيل وصرح في بعضها بأنه ضرورة وهو ظاهر كلام سيديوه فإنه قال وقد جاء في الشعر وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على إطلاقه بل محله في غير المنفي بل كما سبق **تنبيهات** الأول اختلاف في تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيديوه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو أنك في البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل إن كانت الأداة اسم شرط فعلى ضم الفاء والافتعالى التقديم والتأخير الثاني قال ابن الأنباري يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل ان كقولهم طعاما إن ترزنا نأكل تقديره طعاما إن ترزنا الثالث ظاهر كلامه موافقه المبرد لتسميته المرفوع جزاء ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار الأصل وهو الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع (واقرن بفاحقا) أي وجوب (جوابا) جعل (شرطا) لأن أو غيرها) من أدوات الشرط (لم يجعل) وذلك الجملة الاسمية نحو

الحامل على التجملد على حملها ونشيطه على ذلك (قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة (قوله على حذف الفاء مطلقا) أي سواء كان قبله ما يطلبه أولا كانت الأداة اسم شرط أولا أو ردي في التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص بالضرورة ولأن دفعه بان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة لتكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل (قوله وفصل سيديوه الخ) قال شيخنا انظر لم خالف سيديوه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضي والمضارع اه ولعل الفرق أن الماضي لما لم تؤثر فيه الأداة الجزم أخرج إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها إذا نطق به وفاء بحقها في الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل (قوله نحو أنك في البيت) أي البيت الأول لأن أن يمكن أن تطلب الجزاء خبرها (قوله فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير) اضعف طلب الأداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه غيرها (قوله وجوز العكس) يفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا كونه على حذف الفاء مطلقا لأن في العكس مخالفة الأولى في القسمين وفي هذين الوجهين مخالفة الأولى في قسم واحد (قوله إن كانت الأداة اسم شرط فعلى ضم الفاء) أي ويكون المرفوع الجواب ووجهه ضعف طلب الأداة الجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى أن فعل ما في توجيه البعض ذلك بقوة طلب الأداة بكونها اسما (قوله ما يطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ في المثال طعاما بالرفع على الابتداء وجملة نأكل خبر أي والرباط محذوف فطعاما طلب للجزء لأن المبتدأ عامل في الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أي ما يطلبه الجزاء قبل ان فيقرأ طعاما بالنصب مفعول نأكل فيكون طعاما مطلقا للجزء اه وإنما أوجب على نصب الجزاء رفع طعاما وعلى رفعه نصب طعاما بناء على المتبادر من طلب لفظ للفظ من كون الطالب عاملا والمطلوب معمولا لا يوجب الطلب شاملا لطلب المعمول العامل لأن يعمل فيه لم يجب ما ذكر (قوله قبل ان) ظاهره أن غير ان ليس كان في ذلك فليتأمل (قوله موافقة المبرد) فيه نظروا وسكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضي كما مر (قوله ويحتمل أن يكون سماه) أي على جعله غير جواب جزاء باعتبار الأصل الخ أي فيوافق كلامه جميع المذاهب (قوله واقرن بفاحقا) خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه أفاده في التصريح وصرح في المغنى بان المحل لمجموع الفاء وما بعد ها ويستثنى من وجوب القرن بالفاء ما إذا صدر الجواب بمهزة الاستفهام سواء كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على المهزة وإن دخلت مسبوقه بها كما في قوله تعالى آمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تتقدم في النار وخصت المهزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل ومن لعراقتها وقوة صدارتها تغير المهزة يجوز دخول الفاء عليه لعدم عراقته (قوله الجملة الاسمية) أو رد عليه نحو وان أطعموهم انكم لمشركون وأجاب الرضى بان القسم مقدر وقيل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها فلا يقال الجواب المذكور للقسم بل الفاء فيدل على جواب للشرط مثله بل الفاء فيعود لا يراد لا يقال لو كان القسم مقدر التثبت اللام الموطئة له لتدل عليه لا نأقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكيدا لواجب كما قاله الاسقاطى على ابن عقيل ثم رأيت الشافعي صرح به ويكتفى بالاعلى القسم عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم ان الجواب في الآية للشرط على تقدير انفاء مردود لأن تقديرها إنما يجوز في الضرورة وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيردها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وجوب (جوابا) جعل (شرطا) لأن أو غيرها) من أدوات الشرط (لم يجعل) وذلك الجملة الاسمية نحو



وان عسك بخير فهو على كل شيء قدير والطلبية نحو وان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخفى ظمنا ولا ضمنا في رواية ابن كثير وقد اجتمع في قوله تعالى وان يخذلكم من ذا الذي ينصركم من بعده والتي فعلها جامد نحو وان ترني انا اقل منك (١٤) مالا وولدا فعسى ربي اومقرون بقدر نحو وان يسرق فقد سرق أخ له من قبل أو

وهو ممنوع وجلة ما ذكره الشارح من المواضع التي تجب فيها الفاء سبعة نظمه بعضهم في قوله طلبية واسمية ويجامد • وبما وقد وبلن وبالتنفس

تنفس نحو وان خفتن عيلة فسوف يغنيكم الله أولن نحو وما تفعلا من خير فلن تكفروا أو ما نحو فان توليت فإسا لتكن من آخر وقد تحذف للضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله ومن لا يرل ينقاد للغي والصبا سيلقي على طول السلامة نادما

قال الشارح أو ندور ومثل للندور ربما أخرجه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا يبي بن كعب فان جاء صاحبها والاسم مع بها وعن المسبرد اجازة حذفها في الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله بنى ثعل من ينكح العنز ظالم • وانما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال فاذا قرن بالفاء علم الارتباط أما اذا كان الجواب صالحا لعله شرطا كما هو الاصل لم يحتاج الى فاء يقترن بها وذلك اذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا

زاد الكمال بن الهمام تصديره بوب بالقسم والدنو شري تصديره باداة شرط نحو وان كان كبير عليك اعراضهم الآية (قوله نحو وان عسك بخير الخ) ذكر في المعنى أن التحقيق في مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لا ت كون الجواب محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله أت سواء وجد انزجاء أو لم يوجد فالاصل فليبادر لله عمل فان أجل الله لا ت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شيء قدير سواء مس بخير أو لا وكانه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الامة مبنية واستشكل في حاشيته على المعنى ذكره من أمثلة ذلك وان عسك بخير وان تجهر بالقول أي فاعلم أنه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك أي فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع بأنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بان محل هذا اذا لم يسد شيء مسد الجواب وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شيء ساد مسد الجواب (قوله وقد اجتمعا) أي الاسمية والطلبية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) أي في شأن اللقطة وجواب الشرط الاول محذوف للعلم به أي فادها اليه (قوله بنى ثعل) أي يابني ثعل من ينكح العنز بختية فنون ساكنة فكافي مفتوحة فعين مهملة أي يجهدا حلبا (قوله مع الاتصال) أي باداة الشرط بان يقع شرطا سم (قوله وغيرها) كما النافية وان وحروف التنفيس (قوله أو منفيا بلا) أو رده بعضهم على الضابط الذي ذكره المصنف من جهة أنه صالح لان يجعل شرطاً ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء وأجيب بان لا تستعمل تارة لتنفى المستقبل وتارة للمجرد التني فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فجبى الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتتم الفاء اه دما مبنية وعندى في كل من اليراد والجواب نظراً اما اليراد فلان مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لا عدم جوازها حتى يتوجه اليراد أما الجواب فلانه قد يمنع عدم مجامعة الحرف الشرط على تقدير كونها تنفى المستقبل وينع تفرع منع الفاء على مجامعة الحرف الشرط في تقدير كونها مجرد التني لان الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتي عن سم قندير (قوله ويجوز اقترانه) أي الجواب الصالح لان يكون شرطاً بصورة الاربع قال الاسقاطي ظاهره جواز اقترانه به اذا كان مضارعا منفيا بلم وكلام الكافية والجامي يخالفه اه (قوله فان كان مضارعا رفيع) هذا في غير المقرون بلم لانه يجوز (قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الاشارة راجع الى اقتران الجواب بالفاء (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أي وهو في المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتي وأما قول شيخنا أي ويلزم عليه انتقاض الضابط الذي ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على ما لا يصلح شرطاً فقيه أن الضابط الذي ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء لافي الجواز الذي كلام ابن الناظم فيه (قوله والتحقيق حينئذ) أي حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أي اذا كان مضارعا بقريه ما سيد ذكره الشارح في الماضي (قوله فان اقترن) أي الجواب الصالح للشرطية (قوله وينبغي) أي يجب كما يؤخذ من السياق (قوله خبر مبتدا) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لان الجواب على هذا جملة اسمية وانما جعلها ابن

أولم قال الشارح ويجوز اقترانه بها فان كان مضارعا رفيع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قيسه قد من قبل فصدقت المصنف وقوله ومن جاء بالسبئة فكبت وقوله فمن يؤمن ربه فلا يخاف مجسدا ولا رها هذا كلامه وهو معترض من ثلاثة أوجه • الاول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضى ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدا محذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدا ولو لا ذلك لحكم



المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لأنه لم يقل يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف فدعوى البعض تبعاً  
 لشيخنا أنها على هذا جائزة لأدليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها  
 يشكل عليها أصري يحتمل بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج إلى التعليل بان الجواز بالنظر إلى  
 ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحيه الجواب لمباشرة الاداة فعليك بالانصاف (قوله وجزم الفعل  
 ان كان مضارعاً) أي جزمه رجحاناً لا وجوباً بالماضى أن رفع الجواب المضارع جائز بحسن بعد فعل  
 الشرط الماضى وبضعف بعد فعل الشرط المضارع (قوله على ذلك التقدير) أي تقدير كون  
 مدخولها هو الجواب وهذا التقدير ان كان تقدم في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا  
 اشكال في الاشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء اذ  
 معناه ولولا جعل الفعل خبر مبتدأ محذوف لانفس الجواب لحكم الخ (قوله كما تدخل على مبتدأ  
 مصرح به) لشيخنا والبعض هنا كلام مرددناه قريباً (قوله جواز اقتران الماضى) أي المتصرف  
 المجرد من قد وغيره وقوله مطلقاً أي سواء كان مستقبلاً معنى أو لا قصد به وعدا أو وعيداً أولاً (قوله  
 على ثلاثة أضرب) اذا لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد والمقرون بلا أولم ظهر لك أن مفهوم  
 قوله لو جعل شرطاً الخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كفي المضارع المقرون بلا أولم المجرد  
 والماضى المستقبل معنى وقصد به وعدا أو وعيداً وتارة تمنع الفاء وتارة تجب كفي الضرب الاول  
 والثاني من هذه الاضرب الثلاثة سم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجاهى كالكافية  
 المضارع المنفى لم (قوله وهو ما كان مستقبلاً معنى) لانه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه  
 الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة جاهى (قوله وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى) يؤخذ من مامر  
 عن الجاهى لتعليل وجوب الفاء في هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه باللفظ ولا معنى فاحتج الى الرابطة  
 وعلل سم الوجوب فيه بعدم صلاحيته لأن يجعل شرطاً وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية  
 للمصنف وهو ينافى مامر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لو جعل شرطاً الخ وينافى  
 كون كلام الشارح فيما يصلح لان يجعل شرطاً وكان وجه عدم الصلاحيه أنه على تقدير قد تأمل  
 وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقروناً بالفاء مع قد ظاهرة أي نحو ان كنت  
 قلته فقد علمته أو مقدره أي نحو ان كان قبضه الاية قال الدماميني وهذا لا يتشبه للمصنف مع  
 القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب اذا الشرط مستقبلي وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه  
 القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضموناً مسبباً عن مضمون الشرط نحو ان جئتني  
 أو كرمته والثاني أن لا يكون مضموناً للجزاء مسبباً عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به  
 مسبباً نحو ان تكرمني فقد كرمته أمس والمعنى ان اعتدلت على بابك كرمك أي أياً فأننا أيضاً اعتدنا  
 عليك باكرامى اياك والايتان المتفاوتان من هذا القليل فلا اشكال وقال الرضى لانسلم أن الشرط  
 سبب والجزاء مسبب دائماً وانما الشرط عندهم منزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سبباً أم لا  
 كقولك ان كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة (قوله لفظاً ومعنى) بناء على جوازه بلا تاويل  
 وتقدم ما فيه عند قول الناظم وماضيين أو مضارعين الخ (قوله وقدمه مقدره) لتقر به من الحال  
 الاقرب الى الاستقبال من الماضى (قوله حسن أن يقدر ماضى المعنى) أي مبالغة في تحقق وقوعه  
 وان كان مستقبلاً في الواقع قاله الاسقاطى وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله  
 فعومل معاملة الماضى حقيقة أي الماضى لفظاً ومعنى أي عومل معاملة في مجرد الاتيان بالفاء  
 وان كان الاتيان بها في الماضى حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الجواز والحاصل  
 أن الاتيان في هذا بالفاء نظر الى تقديره ماضى المعنى فعومل معاملة الماضى حقيقة وتركها نظراً  
 الى كونه في الواقع مستقبلي المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه (قوله الثالث أنه مثل

• الثالث أنه مثل







النصب والى ذلك الإشارة بقوله (وجزم او نصب لعفل اثرفا • او واوان بالجملة ان اكتنفا) (١٧)

فالجزم نحو انه من يتق  
ويصبر فان الله لا يضيع  
اجر المحسنين وهو الا شهر  
ومن شواهد النصب قوله  
• ومن يقرب منا ويخضع  
نؤوه • ولا يجوز الرفع  
لانه لا يصح الاستئناف  
قبل الجزاء والحق  
الكوفيون ثم بالفاء والوار  
فأجاز والنصب بعدها  
واستدلوا بقراءة الحسن  
ومن يخرج من بيته مهاجرا  
الى الله ورسوله ثم يدركه  
الموت وزاد بعضهم أو  
(والشرط يفتى عن جواب  
قد علم) أى بتبرئة نحو  
فان استطعت أن تبغى نفقا  
فى الارض الآية أى فافعل  
وهذا كثير ويجب ذلك  
ان كان الدال عليه ما تقدم  
مما هو جواب فى المعنى نحو  
وأتم الاعلوان ان كنتم  
مؤمنين أو ما تأخر من  
جواب قسم سابق عليه كما  
سبأنى (والعكس) وهو  
ان يفتى الجواب عن الشرط  
(قد يأتى) قليلا (ان المعنى  
فهم) أى دل الدليل على  
المحذوف كقوله  
فطلقها فقلت لها بكف  
والايعل مفرقت الحسام  
أى والاطلقتها يعل وقوله  
متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر  
ولا ينج الا فى الصفاذ يزيد  
أراد متى تثقفوا تؤخذوا  
تنبهات الأول أشار  
بقدا الى أن حذف الشرط  
أقل من حذف الجواب كما

الكوفيين من جوازها بعدها فيما اذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء هنا أيضا وان لم  
يسمع زكريا (قوله وجزم او نصب) فى الشذو والجزم قوى والنصب ضعيف وفى شرح الكافية نحوه  
اه سيوطى قال فى التصريح والنصب فى مسألة المتوسط أمثل منه فى مسألة التأخير لان العطف  
فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها  
اه وجزم مبتدأ وقوله او نصب عطف عليه وقوله لعفل خبر وقال الشيخ خالد تنازعه جزم ونصب  
والخبر هو جملة ان بالجملة ان كتنفامع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز اه وتقدير  
الجواب المحذوف فهو جائز (قوله اثرفا) فى موضع الصفة لفعل (قوله ا كتنفا) بالفتح الاطلاق وبالبناء  
للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أى حوط بالجملة أى توسط بينهما ما خلا لفظا ظاهر شرح  
الشاطبى أنه مبنى للفاعل (قوله ولا يجوز الرفع) أجازة ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر  
محذوف والجملة حال أفاده الشاطبى (قوله لانه لا يصح الاستئناف) قال الاستقضى هلا جاز على  
الاعتراض فانه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به فى  
المغنى وانظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اه ويظهر أنه لا شعار  
الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض (قوله وزاد بعضهم أو لم يذ كرزية ثم أو الأفيما  
بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطى فى جمع الجوامع تقتضى عدم الفرق قال  
الدمايىنى فى شرح المغنى وهو الظاهر ~~فأفاده~~ إذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلا ان جزم كما  
فى قوله متى تأتانا تلم بنا فى ديارنا • تجد حط باجر لا و نارنا أجا  
وحالا ان رفع كفى قوله

متى تأتانه تعشوا الى ضوء ناره • تجد خير نار عند خيرا موقد

أفاده الفارضى (قوله والشرط) أى الماضى ولو معنى فان كان مضارعا غير منفى بل لم يغنى عن الجواب  
الافى الشعر كما سبأنى وقوله يغنى عن جواب أى يذ كر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كفى  
فان استطعت أن تبغى نفقا الخ أولا كفى قولك ان جاء فى جواب أنكرم زيدا (قوله ويجب ذلك)  
أى الاستغناء عن الجواب (قوله كسبأنى) وقد يغنى عن جواب الشرط خبرذى خبر متقدم على  
أداة الشرط نحو وانا ان شاء الله لمهتدون أو خبر مبتدأ مقدر بعد الشرط كقوله  
• بنى نعل من ينسكع العزظالم • قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر فى الثانى كون الجواب  
يظلم مقدر او قد يقال الجواب نفس فهو ظالم محذوف بعض الجواب كفى فى الشرح فليس من حذف  
الجواب لدليل فتأمل وعبارة المغنى حذف جملة جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو كتنفه  
ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثانى نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون  
اه (قوله مفرقت) بفتح الميم والراء وبفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر  
(قوله متى تؤخذوا قسرا) أى قهرا والظنة بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهمة  
ما يوثق به الاسير وفى هذا البيت رد على من شرط فى حذف فعل الشرط أن تكون الاداة ان وزعم  
أنه لا يحفظ الا فيها اه زكريا وقد جوز بعضهم فى وما بكم من نعمته من الله أن تكون ما شرطية  
حذف فعل شرطها والاصل وما يمكن بكم الخ (قوله تثقفوا) بالبناء للمفعول أى توجدوا (قوله ولكنه  
فى بعض نسخ التسهيل الخ) عبارته يحذف الجواب كثير القرينة وكذا الشرط المنفى بلا تالية ان  
اه ومفهومه أن الشرط اذا كان مثبتا أو منفيا بل لا يكثر حذفه وهو كذلك (قوله أنه أقل منه فى  
الجملة) أى فى بعض الصور وهو ما عدا المنفى بلا تالية ان وقد يقال لاجابة الى ذلك لان الكلام  
فى حذف الشرط وحده كله لان هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف فى البيت الاول

(٣ - صبان رابع) نص عليه فى شرح الكافية ولكنه فى بعض نسخ التسهيل سوى فى التكررة بين حذف الجواب وحذف الشرط  
المنفى بلا تالية ان كفى البيت الاول وهو واضح فليكن مراده هنا أنه أقل منه فى الجملة • الثانى قال فى التسهيل



ويحذفان بعد ان في  
 الضرورة يعنى الشرط  
 والجزاء كقوله  
 قالت بنات المياسمى وان  
 كان فقيرا معدما قالت وان  
 التقدير وان كان فقيرا  
 معدما رضيته وكلامه في  
 شرح الكافية يؤذن  
 بجوازه في الاختيار على قلة  
 وكذا كلام الشارح ولا  
 يجوز ذلك أعنى حذف  
 الجزأين معا مع غير ان  
 الثالث انما يكون حذف  
 الشرط قليلا اذا حذف  
 وحده كانه فان حذف مع  
 الاداة فهو وكثير من ذلك  
 قوله تعالى فلم تقتلوهم  
 تقتلهم ان اقتلتم بقتلهم  
 فلم تقتلوهم انتم ولكن الله  
 قتلهم وقوله تعالى فالتة هو  
 الولي تقتلهم ان ارادوا  
 وليا بحق فالتة هو الولي بالحق  
 لاولى سواه وقوله تعالى  
 يا عبادى الذين آمنوا ان  
 أرضى واسعه فاى اى  
 فاعبدون أصله فان لم  
 يتأت أن تحلصوا العبادة  
 لى فى أرض فاى اى فى غيرها  
 فاعبدون وكذا ان حذف  
 بعض الشرط نحو وان أحد  
 من المشركين استجارك  
 ونحو ان خير الخير (واحد  
 لى اجتماع شرط) غير  
 امتناعى (وقسم) جواب  
 ما أنرت) أى منهما استغناء  
 بجواب المتقدم (فهو)  
 أى الحذف (ما تزم) جواب  
 القسم يكون مؤكدا  
 باللام

الشرط كانه لان لام الشرط وهى لم تحذف فتأمل (قوله ويحذفان الخ) قد بقى حذف الاداة  
 وحدها قال السيوطى لا يجوز حذف أداة الشرط وان كانت ان فى الاصح كالأبجوز حذف غيرها  
 من الجوازم وجوز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل ويدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى  
 تحبسونهن من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقد وقع لشيخ الاسلام فى شرح منهجه تقدير لولا الشرطية  
 فيحذفها من المتن ويذكرها فى الشرح فليتنظر هل له سند فى ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم فى  
 الادوات الجازمة فلا ينافى حذف غير الجازم كولو (قوله بجوازه فى الاختيار على قلة) أيد السيوطى  
 فى الهمع هذا القول بان الحذف ورد فى عدة من الآثار (قوله مع غير ان) كذا فى الهمع وغيره  
 وأورد عليه ما حكاه ابن النبارى عن العرب كما فى التصريح من سلم عليك فلم عليه ومن لا فلا وما  
 فى حديث أبى داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان وغيره فيه شاهد على جواز حذف  
 فعل الشرط المنفى بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب معا  
 بتمامهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لافى كل من الشرط والجواب كما مر (قوله اذا حذف وحده كله)  
 برفع كله تأكيدا للضمير فى حذف والمراد اذا حذف جميع أجزاء الشرط أى جميع أجزاء جملة فعل  
 الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا محترز قوله وحده وقوله  
 وكذا ان حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله (قوله نحو وان أحد من المشركين استجارك) اعترضه  
 البعض بان المحذوف فى الآية الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل لاجلة الفعل والفاعل ويدفع  
 بان المراد بالشرط فى قوله انما يكون حذف الشرط قليلا الخ جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل  
 الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير فى قوله فهو وكثير ما يصدق  
 بالواجب فان الحذف فيها واجب للتعويض عنه بمفسره بعده (قوله غير امتناعى) أى غير دال على  
 امتناع لامتناع كولو أو على امتناع لوجود كولو فانه يتعين ذكر جوابه ما تقدا ما تأخر والقربته على  
 هذا الاستثناء ذكر هذا الحكم قبل لولو لا فيشعربان مراده بالشرط غير الامتناعى وسيشير  
 الشارح الى ذلك وشمل الشرط غير الامتناعى الشرط غير الجازم كذا وان لم يذكره المصنف هنا  
 بخصوصه (قوله وقسم) ولو مقدرا ومثله الحفيد بقوله تعالى وان أظعمهم انكم مشركون قال  
 فانقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدر او جبت اللام المرططة تزيها عليه مر دو دب ان  
 دخولها آكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء مر دو دبانه مختص بالشرع  
 (قوله يكون مؤكدا باللام) أى وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا فى المثبت  
 المضارع أما الماضى فان كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقدم تارة بهم ما وهو الغالب وتارة  
 يجرد وان كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن باللام وهو الاكثر  
 أو بان فقط أو باللام فقط ونذكرها من ههنا أفاده الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من  
 القصور ولكن فى خاتمة الباب الخامس من المعنى أن حق الماضى لفظا ومعنى المتصرف المثبت  
 الجواب به القسم أن يقرن باللام وقد ثم قال وقيل فى قتل أصحاب الاخذ ودانه جواب القسم على  
 اضمار اللام وقد جيبه احدنا بالطول وقال

حلفت لها بالله حلقة قاجر \* لنا موافقان من حديث ولاصال

فأضمر قد وفى حرف القاف من الباب الاول أن ابن عصفور فصل فأوجبهم ان كان الماضى قريبا  
 من الحال وان كان بعيدا جىء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضى السابق من أن للمضارع  
 المثبت الواقع جوابا للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب  
 البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تبعه فى ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب  
 اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرح بذلك الشارح فى باب نونى التوكيد



أوان أو منفيا وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم فقال تقدم الشرط ان قام زيد والله أكرمه وان يقم والله فلن أقوم ومثال  
تقدم القسم والله ان قام زيد لا أقوم والله ان لم يقم زيد ان عسر يقوم أو يقوم والله ان لم يقم زيد ما يقوم عـ ر و أما الشرط  
الامتناعي نحو لو لولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله فاقسم لو أنه الندى سواده • لما سمعت تلك  
المسالات عامر وكقوله والله لولا الله ما هتدينا • نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى أن  
الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه معن عن جواب لو لولا (١٩) وجوابه ما لا يكون الاماضيا وقوله

في باب القسم في التسهيل  
وتصدرت بمعنى جملة الجواب  
في الشرط الامتناعي بسلو  
أولولا يقتضى أن لو لولا  
وما دخلنا عليه جواب  
القسم وكلامه في الفصل  
الاول من باب عوامل  
الجزم يقتضى أن جواب  
القسم محذوف استغناء  
يجواب لو لولا والعذر له  
في عدم التنبيه هنا على لو  
ولولا أن الباب موضوع  
للشرط غير الامتناعي  
والمغاربة لا يسمون لولا  
شرطا ولولا اذا كانت  
بمعنى ان وهذا الذي ذكره  
اذالم يتقدم على الشرط  
غير الامتناعي والقسم  
ذو خبر فان تقدم جعل  
الجواب للشرط مطلقا  
وحذف جواب القسم  
تقدم أو تأخر كما أشار الى  
ذلك بقوله (وان نقالبا  
وقبل ذو خبره فالشرط رجع  
مطلقا بالاحذر) وذلك  
نحو زيدان يقم والله  
يكرمك وزيد والله ان  
يقم بكرمك وان زيدان  
يقم والله يكرمك وان زيدان  
والله ان يقم بكرمك وانما  
جعل الجواب للشرط

فله ضارع المثبت على الاول حالة واحدة وعلى الثاني ثلاث حالات فاعرف ذلك وما ذكره من ندور  
تجرد الجملة الاسمية من ان واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذي في المعنى أنه مع قلته مخصوص  
باستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذي لا غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة  
ونقل الدماميني عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبي بكر والله أنا كنت  
أظلم منه يعني من عمر في تفاهم جرى بينهما ثم الكلام في جواب القسم غير الاستعطاف في اذ جواب  
الاستعطاف لا يكون الا جملة انشائية كافي المعنى كقوله • بربك هل ضمنت البئر يا • وقوله  
• يعيش يا سلمى ارحمى ذاصباية • قال الشنخي قال ابن جنى القسم جملة انشائية يؤكدها جملة  
أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الغير الاستعطافى وان كانت طلبية فهو الاستعطافى (قوله  
أوان) أى سواء قرن خبرها باللام أولا كما يؤخذ من الامثلة (قوله أو منفيا) أى بما أو ان أولا  
وشدقن المنفى بما باللام كقوله

أما والذي لوشا لم يخلق الورى • ان غبت عن عيني لما غبت عن قلمي

وشدقنى الجواب بلم أولن أفاده الفارضى (قوله لو أندى الندى الخ) كلام العينى يفيد أن أندى  
بالتون لا بالباء كما توهمه البعض ففسره بأظهر وعلى أنه بالتون يكون بمعنى أحضر قال فى القاموس  
ندا القوم حضروا اه واستناد الاحضار الى الندى مجاز عقلى من باب الاستناد الى المكان لان  
الندى مجلس القوم والضمير فى سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كفى العينى وهو المناسب  
وان فسر به البعض بالجيش قال العينى والمسالات بضم الميم وتحفيف السين المهملة جمع مسالة وهى  
جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة قريش والمعنى أن الشاعر يحالف أن الممدوح لوح حضرم مجلس القوم  
لما قدرت عامر أن تسمع مسالاتهم من هيئته وسطوته على الناس اه (قوله والتسهيل) أى فى باب  
الجوازم كما استعرفه (قوله ولزوم) مبتدأ خبره قوله لانه معن الخ وفى بعض النسخ ولزم وهو الذى يحفظ  
الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره اذا كان الجواب للقسم فلم انترم كونه ماضيا مع أن الماضى انما  
يلزم فى جواب لو لولا (قوله بمعنى جملة الجواب) أى جواب القسم وقوله فى الشرط الامتناعي أى فى  
التعليق الامتناعي وقوله بالاول لولا متعلق بتصدر (قوله يقتضى أن لو لولا الخ) أى وهذا قول  
ثالث غير مانص عليه المصنف فى الكافية وغير ما ذهب اليه ابن عصفور (قوله والمغاربة الخ)  
اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا (قوله وهذا الذى ذكره الخ)  
دخول على المتن (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كفى  
الشيخ خالد وفى جعل قبل خبرا منافية لما ساف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبني على الضم  
كقبل وبعد خبرا وتأييد لما اخترناه من جواز ذلك (قوله لان سقوطه) أى الشرط مخجل الخ وقد  
يقال اخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجود فى صورة اجتماعها بلا تقدم ذى خبر فهلا رجع الشرط  
مطلقا فيها أيضا الآن يقال الاخلال فيها أخف من الاخلال فى صورة اجتماع مع تقدم ذى خبر  
قتظن (قوله وأفهم قوله رجع) أى دون أن يقول أوجب (قوله ورجع الخ) هذا قيد لقوله

مع تقدم ذى خبر لان سقوطه مخجل بمعنى الجملة التى هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذى الخبر ما يطلب خبرا  
من مبتدأ أو اسم كان ونحوه وأفهم قوله رجع أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان قام أو ان لم يقم لا كرمته وهو  
ما ذكره ابن عصفور وغيره لكن نص فى الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم  
(ورجوع رجع بعد قسم • شرط بلاذى خبر مقدم) كما ذهب اليه الفراء كما سبق قوله



في نهار القبط للشمس بادي  
ومنع الجمهور ذلك وتأولوا  
ماورد على جعل اللام زائدة  
• تنبيهات • الاول كل  
موضع استغنى فيه عن  
جواب الشرط لا يكون  
فعل الشرط فيه الماضي  
اللفظ أو مضارع مجزوما  
بلم نحو ولئن سألتهم من  
خلقهم ليقولن الله ونحو  
لئن لم تنته لارجسلك ولا  
يجوز أنت ظالم ان تفعل  
ولا والله ان تقم لا قوم  
وأما قوله  
ولدين ان هو يستزك  
مزيد  
وقوله  
لئن نك قد ضاقت عليكم  
بيوتكم  
ليعلم ربي أن بيتي واسع  
فضرورة وأجاز ذلك  
الكوفيون الا الفراء  
• الثاني اذا تأخر القسم  
وقرن بالفاء وجب جعل  
الجواب له والجملة القسمية  
حينئذ هي الجواب وأجاز  
ابن السراج أن تنسوي  
الفاء فيعطى القسم المتأخر  
مع نيتهما أعطيه مع اللفظ  
بها فأجاز ان تقم بعلم الله  
لازورك على تقدير فيعلم  
الله وليذكر شاهدا  
وينبغي أن لا يجوز ذلك  
لان حذف الفاء جواب  
الشرط لا يجوز عند الجمهور  
الافى الضرورة • الثالث  
لم ينسبه هنا على اجتماع  
الشرطين فنذكره مختصرا  
بحال واقعة موقعه كقوله

السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالباً ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم  
على اطلاقه سم (قوله لأن منبث) أي بليت بناعن غيب معركة غيب الشيء بكسر الغين المجمة عاقبته  
أي حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة وانما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والقصور بسبب المعركة  
المنفصلين عنها لا تفننا أي تجردنا وفيه الشاهد فانه حزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر  
عن القسم من غير أن يتقدم عليه ما ذو خبر قال الفارضى ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة  
اه و ننتقل بالفاء لا بالقاف كما يحفظ الشارح وضبطه كذلك سم على ابن المصنف وفي القاموس  
انتقل منه تبرأ وانتي (قوله لأن كان ماحدثه الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حكى  
عنه مؤ كذا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقبط بالقاف  
والظاء المجمة شدة الحر وبأد يا حال من فاعل أصم اه دماميني ويؤخذ منه أن التاء فيما حدثته  
مفتوحة وبه صرح شيخنا السيد (قوله على جعل اللام) أي في لأن زائدة أي وليست جواب قسم  
مقدر وقيل ترجيح الشرط في الابيات ضرورة (قوله كل موضع استغنى الخ) شامل لاجتماع الشرط  
مع القسم وانفراده كما تقدم في قوله والشرط يغنى عن جواب قد علم سم (قوله لا ماضى اللفظ الخ)  
أي ليكون على وجهه لا تعمل فيه أدوات الشرط جامي (قوله ان هو يستزك) كذا في بعض النسخ  
بالجزم اعطاء للمفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر فنحن نؤمنه بيت وهو آمن كافي  
قواعد ابن هشام وفي بعض النسخ يستزيد بالرفع وهو الذي يحفظ الشارح (قوله والجملة القسمية) أي  
مع جوابها وقوله هي الجواب أي جواب الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أي من كون الجواب  
للقسم وجملة القسم وجوابه جواب الشرط (قوله اذا تولى الخ) مقول لقول محذوف أي فنقول اذا  
تولى الخ وقد وجد لفظ فنقول في خط الشارح وقوله شرطان أي أو أكثر نحو ان أعطيتك ان وعدتك  
ان سألتني فعبدي حر (قوله فالجواب لاولهما) هو الاصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الاول  
وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني  
الشرط الثالث ان كان وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان أكل ان ضحك فعبدي  
حر فعلى الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم المحي فان وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله  
عكسه فان وقع المحي ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للاول ينبت محي فعلى الشرط  
الثاني ماضيا لما مر لا على مقابله اذ على مقابله لا حذف اه سيوطي وقوله وجواب ما بعده أي بعد  
الاول محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه أي وتقديره في البيت الذي أورده الشارح ان تذعروا  
فان تستغيثوا بنا تجددوا بقول السيوطي المذكور تعلم أن قول الشارح والثاني مقيد للاول مخالف  
للاصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم مافي كلام شيخنا فتأمل ومن فروع المسئلة ما اذا  
قال لا مر أنه ان أكلت ان شربت فانت طالق فلا تطلق على الاصح الا اذا شربت ثم أكلت لان  
التقدير عليه ان شربت فان أكلت فانت طالق والثاني أول والاول ثان وعلى مقابله لا تطلق الا اذا  
أكلت ثم شربت لان التقدير عليه ان أكلت فان شربت فانت طالق فالاول أول والثاني ثان واعلم  
أن الصحيح الاول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشافعي ووجهه ابن الحاجب  
بانه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا والاقوال عاملان على معمول واحد ولا غيرهما والزم  
ذكرا ما أدخل له في ربط الجزاء وترك ما له دخل ولا للثاني لانه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه  
جواب الاول فيجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جواب الاول ويكون الاول  
وجوابه دليل جواب الثاني قال الدماميني ومذهب مالك الطلاق سواء أنت بالشرطين مرتبين كما هما  
في اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض أصحابنا يوجب ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول

اذ تولى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثاني مقيد للاول كتنقيده الشاعر



ان تستغيثوا بنا ان نذعروا

تجدوا

منامعاقل عززها كرم  
وان تواليا بعطف فالجواب  
اهما معا كذا قاله المصنف  
في شرح الكافية ومثله  
بقوله تعالى وان تؤمنوا  
وتنقوا يؤتكم أجوركم  
الآية وقال غيره ان تواليا  
الشرطان بعطف بالواو  
فالجواب لهما نحو ان تأتني  
وان تحسن الى أحسن  
اليسل أو بأوالجواب  
لاحدهما نحو ان جاء زيد  
أو ان جاءت هند فآكرمه  
أو فآكرمها أو بالفاء فنصوا  
على أن الجواب للثاني  
والثاني وجوابه جـ جواب  
الاول وعلى هذا فاطلاق  
المصنف محمول على  
العطف بالواو

### فصل لو

اعلم ان لو تأتي على خمسة  
أقسام. الاول أن تكون  
للعرض نحو لو تنزل عندنا  
فتصيب خيرا ذكره في  
التسهيل. الثاني أن  
تكون للتقليل نحو  
تصدقوا ولو نطف محرق  
ذكره ابن هشام اللخمي  
وغيره. الثالث أن تكون  
للتنبي نحو لو تأتينا فقد ثنا  
قيل ومنه لو أن لنا كرة  
ولهذا نصب فنكون في  
جوابها واختلف في لوهذه  
فقال ابن الصائغ وابن  
هشام الحضراوي

الشاعر كيف أصبحت كيف أمسيت مما • يغرس الود في فؤاد اللبيب

ثم قال ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين يعني مذهبي الشافعية والمالكية في وقوع الطلاق  
فعلها المجموع الامرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوف الالة جواب الثاني ولا محذوف في  
حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه  
بالشرط الثاني فتأمل اه قال الشنخي وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين أنهم لو أوقعوا  
الطلاق بأيهما كان بناء على امكان ككون جواب الاول محذوف فامدوا لعله بجواب الثاني لزم  
ايقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بحذف (قوله كقوله ان تستغيثوا الخ)  
وكقوله تعالى ولا ينفعكم نعمي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم وكقوله تعالى ان  
وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي الخ كذا قالوا قال الدماميني بعد نقله جعل الآية الاولى من هذا  
القبيل مانصه قال ابن هشام وفيه نظر اذ لم يتوالى في الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم  
على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي أن يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان  
أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نعمي ان كان الله يريد أن يغويكم وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم  
يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال في الآية الثانية **﴿فائدة﴾**  
ليس من قاعدة تواليا الشرطين قوله تعالى ولولا لرجال مؤمنون الى قوله لو تزيلا والعذبنا وان اقتضاه  
كلام المعنى والا كان لعذبنا جواب لولا ولولا وجواب ادليل على جواب لولا المحذوف على قاعدة  
توالي الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني واستظهر ما ذكره الزنجشيري من جعل جواب لولا  
محذوف الالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهه أن تهلكوا ناسا مؤمنين بين ظهرا في المشركين وأنتم  
غير عارفين بهم فيصيبكم باهلا كهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم (قوله ان نذعروا) بالبناء  
للمفعول أي تفرعوا والمعاقل جمع معقل كجلس وهو المبدأ (قوله ومثله بقوله تعالى الخ) في هذا  
التمثيل نظرا لليس فيه تواليا أداتي شرط كما هو موضوع الكلام لان العطف ليس على نية تكرار  
العامل (قوله وقال غيره الخ) في نقل كلام غير المصنف اشارة الى الاعتراض على كلام المصنف  
في شرح الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التمثيل (قوله فالجواب لهما) يلزم  
عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد الا أن يقال هما في حكم المؤثر الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أي  
أو تواليا الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله  
فاطلاق المصنف) أي في قوله في شرح الكافية وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا

### فصل لو

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التخصيص نحو لو تأمر فنتطاع كما في جمع الجوامع وشرحه  
(قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تبسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة الى  
الظلف مثلا فإنه خير من العدم وهو بكسر الظاء المجهمة للبقير والغنم كالحافر للفرس والحذف للجمل  
وقيد بالاحراق أي الشيء كما هو عادة العرب لان النبي قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذة فلا ينتفع به  
بخلاف المشوي كذا في الحملي (قوله ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) قال في المعنى وفيه نظر قال  
الدماميني وجه النظر أن كل ما أورد شاهد على التقليل يجوز أن تكون لوفيه بمعنى ان والتقليل  
مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا فقد ثنا) قال شيخنا محمل كونها في المثال للتمني اذا  
كان المخاطب ما يؤس الايبان الى المتكلم أو متعسر عادة اه ووجهه أن التمني طلب ما لا طمع فيه  
أو ما فيه عسر (قوله لو أن لنا كرة) أي رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا نصب فنكون) لا دليل فيه  
لجواز أن يكون النصب في تكون مثله في • ولبس عباءة وتقرعيني • فهو بان مضرة جواز أو أن  
والفعل في تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه (قوله واختلف في لوهذه) لم يتعرض



هي قسم برأسها لا يحتاج الى جواب نحو جواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب بجواب ليت وقال بعضهم هي لوالشرطية  
أمرية بمعنى التمني بدليل أنهم جمعوا الهابين (٢٢) جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله

فلونبش المقابر عن كليب  
فيخبر بالذائب أي زير  
يوم الشعثين لقرعينا  
وكيف لقاء من تحت القبور  
وقال المصنف هي لوال  
المصدرية أغنت عن فعل  
التمني وذلك أنه أورد قول  
الزنجشمرى وقد تجى لوفى  
معنى التمني نحو لو أتيتني  
فتحدثني فقال ان أراد ان  
الاصل وددت لو أتيتني  
فتحدثني فحذف فعل التمني  
لدلالة لوعليه فأشبهت  
ليت في الاشعار بمعنى التمني  
فكان لها جواب بجوابها  
فصحح أو أنها حرف وضع  
للتمني كليت فممنوع  
لاستلزامه منع الجمع بينها  
وبين فعل التمني كما لا يجمع  
بينه وبين ليت وقال في  
التسهيل بعد ذكره  
المصدرية وتغنى عن التمني  
فينصب بعدها الفعل  
مقرونا بالفاء وقال في  
شرحها أمرت الى نحو قول  
الشاعر سرينا اليهم في  
جموع كانوا \* جبال  
شروى لو تعان فتهدا  
قال فلان في تهدا أن تقول  
نصب لانه جواب عن  
انشائي بجواب ليت لان  
الاصل وددت لو تعان  
فحذف فعل التمني لدلالة لوعليه  
فأشبهت ليت في  
الاشعار بمعنى التمني دون

لكون القسمين الاولين يحتاجان الى جواب أولا وما قاله ابن الصانع وابن هشام الخضر اوى يظهر  
في لوائتي للعرض ولوائتي للتخصيص وانظر لوائتي للتقليل على رأى ابن هشام اللخمي هل لها جواب  
مقدر أو لا جواب لها (قوله هي قسم برأسها) أي مغايرة للو الشرطية والمصدرية كافي زكريا (قوله  
ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أي وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كافي قوله تعالى ولو أنهم آمنوا  
واقفوا المثوبة من عند الله خير فان الشارح سيصرح في آخر الباب بان لوفى هذه الآية للتمني ولا  
جواب لها أصلا وأن قوله المثوبة من عند الله خير مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلونبش  
المقابر) قاله مهمل حين أخذ بشار أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقوله بالذائب أي في  
الموضع المسمى بالذائب بفتح الذال المحجمة فنون وفي آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء في الذائب  
ظرفية كذا قال الدماميني والشعبي والعيني وقوله أي زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف  
والاصل زير أي زير والزير في الاصل من يكثر زيارة النساء لقبه كليب لانه كان يكثر زيارتهن فهو  
من وضع الظاهر موضع المضمهر وقوله يوم الشعثين متعلق بخبر أي بوقوعه يوم الشعثين قال العيني  
وأراد بالشعثين شعثا وشعبيابا بنى معاوية بن عمرو اه والذي قاله الدماميني والشعبي معاوية بن  
عامر وأضيف اليوم لهما الظهور بطشهما فيسه أول غير ذلك كما قاله الدماميني ثم بحث في الاستشهاد  
بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بان مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصديق من  
فعل الشرط أي لو حصل نبش فخبار كما قاله في نحو ان أتيتني فسكرتني أن لا ينصب تسكرم (قوله في  
معنى التمني) أي لمعنى هو التمني وقوله فقال أي المصنف معطوف على أورد (قوله لدلالة لوعليه)  
لعل وجه دلالة لوعليه أنها جعلت عند حذف فعل التمني كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فاعل التمني  
بجيت صارت تشعر به عند حذفه (قوله أو أنها حرف وضع للتمني) قال الدماميني الظاهر أن هذا  
الوجه هو مراد الزنجشمرى وما أورد عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني  
لا يرد عليه فانها عند مجامعتها الفعل التمني تكون مجرد المصدرية مسلوقة للدلالة على التمني  
فلا يمنع الجمع اذ ذلك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت أن الزنجشمرى يوافق على مجيء  
لومصدرية اه (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أي والجمع ليس بممنوع بديل يود أحدهم لو  
يعمر أفسنة (قوله وقال في التسهيل الخ) لما دعى الشارح أن المصنف قال هي لوالمصدرية  
أغنت عن فعل التمني ولم يكن في عبارة المصنف السابقة التي حكاه عنها الشارح تصریح بكون لوال  
هذه مصدرية وان كان يستفاد منها ذلك لان الشرطية لا تقع بعد وذا أو يود على الراجح أني بعبارة  
التسهيل لصراحتها في كونها مصدرية (قوله وتغنى عن التمني) أي عن فعله (قوله شروري) بفتح  
الشين المحجمة وضم الراء الاولى وفتح الثانية اسم موضع وقوله فتهدا من تهد الى العدو أي نهض  
(قوله انشائي) صفة لازمة (قوله دون لفظه) أي لفظ التمني أي مادته وحروفه أي كل من ليت ولوفيه  
معنى التمني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا البعض مراده بقوله دون لفظه أنها ليست  
موضوعة للتمني (قوله بل من باب العطف على المصدر) أي مجرد العطف والافاء الواقعة في  
الجواب له عطف المصدر أيضا لكن مع كونها فاء الجواب (قوله في تاويل مصدر) والتقدير في البيت  
وددنا اعانتها فهدا أي نهوضها (قوله ونص على أن لوالخ) هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن  
المصنف أن لوائتي للتمني مصدرية ووجهه التقوية أن لوفى الآية للتمني على ما ذكره سابقا بقوله  
ومنه لو أن لنا كره وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لوائتي للتمني مصدرية (قوله أن

لفظه فكان لها جواب بجواب ليت وهذا عندي هو المحتمل ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل التقدير  
من باب العطف على المصدر لان لوالفعل في تاويل مصدر هذا كلامه ونص على أن لوفى قوله تعالى لو أن لنا كره مصدرية  
واعتمد عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين \* أحدهما أن



التقدير لو ثبت أن والآخر أن تكون من باب التوكيد • الرابع أن تكون مصدريه بمنزلة أن إلا أنهم لا نصب وأكثروا وقوع هذه بعدد أو يورد نحو ودر الوتد هن فيدهنون يود أحدهم لوبعمر ومن (٢٣) وقوعها بدونهما قول قتيبة • ما كان ضرك

لومنت وربما من المضي وهو المغيظ المحنق وقول الاعشى وربما فات قوما جيل أمرهم • من التاني وكان الحزم لوبع • وأكثروا لم يثبت ورود لو مصدريه ومن ذكرها الفراء وأبو عسلى ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء وتبعهم المصنف وعلاقتها أن يصلح في موضعها ان ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو وما عملت من سوء تودلوا أن بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه أن لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تودلوا ثبت أن بينها وبينه كما أجاب به المصنف في لو أن لنا كرة على رأيه كما سبق وأما جوابه الثاني وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد فاجاس بلا فقيهه نظر لان توكيد المصدر قبل مجيئها صلة شاذ أنه لا صلة للوهنا على جعل ان مؤكدة للوهو مشكل لان الموصول الحرفي لا يبدله من صلة تذكر لفظا ولا المعهود اعطاء المؤكدة بالفتح ما يطلبه دون المؤكدة بالكسر كما مر في نحو أنال أنال الاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الامر هنا بالعكس فنظن (قوله للتعليل في الماضي) أي

التقدير لو ثبت أن) وحينئذ فلا جمع (قوله والآخر) سيأتي رده (قوله بعدد أو يود) لو قال بعدد أو يود لو كان أحسن كوددت وأحببت (قوله قتيبة) تصغير قتيبة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحرث تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباهما النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار الجحيم على العرب ويقول محمد يا أيكم باخبار عادوثعود وأنا آتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة فين يد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتم اقبل أن أقتله ما قتلتها اه تصریح وقال العيني ان البيت قائله قتيبة بنت الحرث من قصيدة تراثيها أخاها النضر بن الحرث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قتل من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتم اقبل أن أقتله ما قتلتها اه وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباهما الخ قال الشمني قال السهيلي والتصحيح أنها بنت النضر ابن الحرث لا أخته ثم قال الشمني وأسلمت قتيبة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشمني ما نافية أو استفهامية اه قال في التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحنق بضم الميم وقع النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أي غاظه فهو توكيد للمغيظ اه قال الشنواني ولومنت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضر كوالجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اه وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك والمعنى أي ضرك كان ضرك بقى أنه يحتمل أن تكون لشرطية حذف جوابها العله من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر (قوله من التاني) من تعليلية لقات (قوله وأكثروا لم يثبت ورود لو مصدريه) ويقولون في نحو يود أحدهم لوبعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لوبعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى ما في ذلك من التكاف معني (قوله فعطف يدهنوا الخ) كذا في المعنى قال الدماميني والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بان مضمرة جواز والمجموع منها ومن صلتهما عطوف على المجموع من لو وصلتهما بالتقدير ودوا الدهانك فادهاهم اه وناقشه الشمني فقال لا نسلم أن اضممار أن بعد الفاء هنا جائز لان ذلك اذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو • لو لا توقع معترفارضية • حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر في غضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع اه وقيل النصب على أنه جواب ودلتضمه معنى ليت فحصل في النصب ثلاثة أوجه (قوله لما كان معناه الخ) أي فهو عطف على المعنى وهو عطف التوهم فتوهمها واحد كافي والمعنى والشمني لكن لا يعبر في القرآن بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم بتوهم فيه وجود ان مشلا في اللفظ ليكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع أفاده شيخنا السيد (قوله دخولها على أن الخ) أي لان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله فقيه نظر) هذا النظر لصاحب المعنى وقوله لان توكيد المصدر عبارة المعنى الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيئها صلة شاذ سم انظر معناه فان ما بعد ان انما يصلح اهلها للوفاء في صلة لواتي أكدت لو قبل مجيئها الا ان يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اه ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للوهنا على جعل ان مؤكدة للوهو مشكل لان الموصول الحرفي لا يبدله من صلة تذكر لفظا ولا المعهود اعطاء المؤكدة بالفتح ما يطلبه دون المؤكدة بالكسر كما مر في نحو أنال أنال الاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الامر هنا بالعكس فنظن (قوله للتعليل في الماضي) أي

المراد بهذا الفصل وهي على قسمين امتناعية وهي للتعليل في الماضي ومعنى ان وهي للتعليل في المستقبل فإشار الى القسم الاول بقوله (لوحرف شرط



في مضي) يعني أن لو حرف  
 بدل على تعليق فعل بفعل  
 فيما مضي فيلزم من تقدير  
 حصول شرطها حصول  
 جوابها ويلزم كون شرطها  
 محكوماً بما متناعه اذ لو قدر  
 حصوله لمكان الجواب  
 كذلك ولم تكن للتعليق في  
 المضي بل للايجاب فتخرج  
 عن معناها وأما جوابها  
 فلا يلزم كونه ممنوعاً على كل  
 تقدير لانه قد يكون ثابتاً  
 مع امتناع الشرط نعم  
 الاكثر كونه ممنوعاً وحاصله  
 أنها تقتضي امتناع شرطها  
 وانما ان لم يكن لجوابها  
 سبب غيره لزم امتناعه  
 نحو ولو شئنا رفعناه بها  
 وكقولك لو كانت الشمس  
 طالعة لمكان النهار  
 موجودا والالم يلزم نحو  
 لو كانت الشمس طالعة  
 لمكان الضوء موجودا  
 ومنه نعم المرء صهيب لولم  
 يخف الله لم يعصه فقد بان  
 لك أن قوله - م لو حرف  
 امتناع لا متناع فاسد  
 لاقتضائه كون الجواب  
 ممنوعاً في كل موضع وليس  
 كذلك ولهذا قال في شرح  
 الكافية العبارة الجيدة  
 في لو أن يقال حرف يدل  
 على امتناع قال يلزم  
 لثبوته ثبوت تاليه فقيام  
 زيد من قولك لو قام زيد  
 لقام عمرو ومحكوم بانقائه  
 فيما مضي

لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط في الماضي في الماضي طرف للحصولين  
 وأما نفس التعليق فهو في الحال وقد يشكك كونه في الحال مع كون المعلق والمعلق عليه في الماضي أي  
 لوجوب سبق التعليق عليهما الا أن برادبالتعليق بيان أنه كان معلقاً اه سم أي الاخبار بان  
 الجواب كان مربوطاً في النفس بالشرط فالربط النفساني ماض والتعليق اللفظي هو الواقع حالاً فتدبر  
 (قوله في مضي) متعلق بحصول الذي تضمنه شرط كما عرف (قوله فيما مضي) طرف للفتلين كما عرف  
 (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض أي من حصول شرطها المقدر اذ حصول الجواب انما  
 يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اه وفيه أن الاشكال باقي بحاله لان حصول الجواب انما  
 يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم الا أن برادبجصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب  
 بتقدير مضاف أي فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها (قوله ويلزم) أي من كونها  
 للتعليق كما يؤخذ مما بعده (قوله اذ لو قدر حصوله) قال البعض الاولي بل الصواب اذ لو حصل اه  
 أي لانه تعلق للحكم بامتناع الشرط وانما يقابله حصول الشرط لا تقدير حصوله ولان حصوله هو  
 الذي يترتب عليه ما ذكره بقوله لمكان الخ من حصول الجواب وكونه لو ليست للتعليق في المضي بل  
 للايجاب وقوله لمكان الجواب كذلك أي حاصله وقوله ولم تكن للتعليق الخ أي لان الثابت الحاصل  
 لا يتعلق (قوله على كل تقدير) أي سواء كان له سبب غير الشرط أو لا (قوله نعم الاكثر كونه ممنوعاً) أي  
 لان الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لانه يلزم من انتفاء السبب  
 المنفرد انتفاء مسببه (قوله لمكان النهار) أي في عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها  
 (قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجهه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهم كافي  
 التصريح قال وانما الوارد أي عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعير في الحلية أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال في سالم مولى أبي حذيفة انه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله معصاه فلا دلالة للو في  
 هذا الاثر على انتفاء الجواب لان انتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن  
 لانقضاء عصيان صهيب أسباباً بالاجلال والحياة والمجبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو  
 عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر  
 وهو الخوف مقام السبب المنتفي بمقتضى لوهو عدم الخوف أعني بعدم الخوف الحياة أو المجبة أو  
 الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لانه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو  
 الخوف يخلفه سبب آخر فلو في مثل هذا الاثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقه وقال في التصريح  
 وانما لم يدل لوعلى انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا  
 الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف  
 أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لا متناع)  
 هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزء لا متناع الشرط أي أن الجزء منتف  
 في الخارج بسبب انتفاء الشرط في الخارج قال السيراج في حاشيته على المطول في لو أربع  
 استعمالات أحدها أنها لا تقتضي الامتناع أصلاً بل تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية  
 نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانياً أنها للترتيب الخارجى فتكون لا متناع الثاني لا متناع الاول نحو  
 ولو شاء الله لهدى الناس جميعاً ثالثاً أنها للاستدلال العقلي فتكون لا متناع الاول لا متناع  
 الثاني نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا رابعاً أنها لبيان استمرار شئ برطه بابعاد النقيضين  
 كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اه زيادة التمثيل للثاني والثالث (قوله فاسد) أي اذا قطع النظر  
 عن تأويله بما يأتي وقوله لاقتضائه أي بحسب الظاهر (قوله العبارة الجيدة الخ) قال الدماميني  
 هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيويه فان عبارة سيويه تقتضى أن موضوعها



ثبوت لثبوت وعبارة الجهور تقتضى أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضى أن الشرط  
ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيويه فرضيان والامتناعان في  
عبارة الجهور حقيقيان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اهـ وأجود من  
عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوت ثبوت تاليه  
لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي نبه عليه في المغنى (قوله وكونه  
مستلزما) أى ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط  
أى لما كان في الماضي متوقفا لوقوع غيره لم يكن له لم يقع لعدم وقوع الغير فالان بيان بكان  
للاحتراز عن اذا وان فانه مما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفاعل المستقبل للاحتراز عن لما فانها  
لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أى لم يقع في هذه  
الحالة كما لم يقع في الماضي اضرورة استقباله فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت  
فمعنى عبارته أن لو تبدل مطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الاول وتبدل التزاما  
على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني  
ومنه يعلم أن عبارة سيويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله  
الشمي عن البدر بن مالك وان أوهم صنيع الشارح خلافه وفي الجمع عن أبي حيان أن سيويه نظر  
الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشمي في الاحتراز عن اذا ولما بان قوله حرف لا يتناولهما  
فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أى على القول باسميتها قال الشارح على التوضيح واللام في قوله لوقوع  
غيره للتوقيت أى عند وقوع غيره مثلها في قوله تعالى لا يجليها لوقتها الا هو وليست لام العلة الا ترى  
أنه يصح أن يقال لو أهانت زيد لا كرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للاكرام ومثله في المغنى  
(قوله وهى انما تدل الخ) أى لقوله لوقوع غيره (قوله على أنه) أى الامتناع الناشئ عن فقد السبب  
وقوله مر اذ العبارة الاولى هى قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضى كون الجواب ممتنعا  
في كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو كونه بمعنى ان بقوله ويقبل ايلاؤها الخ  
والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضى لفظا ومعنى نحو لوجاء زيد أمس لا كرمته أو معنى  
فقط كما سبأنى في قوله وان مضارع تلاها الخ نحو لو يجى زيد أمس لا كرمته وان كانت بمعنى ان  
وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو ولتلقى أصداؤنا بعد موتنا البيت أو معنى فقط نحو وليخش الذين  
لو تركوا الآية (قوله ويقبل ايلاؤها مستقبلا) أى يقل أن تستعمل بمعنى ان قبلها المستقبل فلا يرد  
أنها اذا كانت بمعنى ان كما هو فرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فامل (قوله  
وما كان من حقها أن يليها) أى وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى ان قبلها فلا يقال اذا كانت  
بمعنى ان من حقها أن يليها (قوله ولتلقى أصداؤنا الخ) الاصدااء جمع صدى كفى وهو الذى يجيبك  
بمثل صوتك في الجبال وغيرها والرأس القبر وترابه والسبب كجهم فربهم ملتين وموحدتين المقارنة  
والرمة بكسر الزاء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلي فيه قلب والاصل لصدى صوت ليلي كما  
قال قبيل صدى صوتى ويهش بفض الهواء وكسرها قال في المصباح هس الرجل هشاشة من بابى تعب  
وضرب تبسم وارتاح اهـ والظرب خفة لسرور أو حزن والمراد الاول (قوله لو تركوا) أى شارفوا  
أن يتركوا وانما أولئك الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للادوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك  
لانهم بعده أموات اهـ معنى وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصح الخطاب حاصل بتأويل الماضى  
بالمستقبل فلا حاجة الى تأويل الترك بمشارفته لاجل هذا بل لاجل أن مضمون الجواب وهو الخوف  
انما يقع منهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدماميني والشمي نقلوا توجيهه  
هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشافى للتفتازانى مقتصرين عليه والله الحمد (قوله ولو ان ليلي



ابن الحاج في نقده على  
المقرب مجىء لول للتعليق  
في المستقبل وكذلك  
انكره الشارح وتناول  
ما احتجوا به من نحو  
ويخش الذين لو تركوا  
الآية وقوله ولو ان  
ليلى الاخيلية سلمت وقال  
لا حجة فيه لجهة حمله على  
المضى وما قاله لا يمكن في  
جميع المواضع المخرج بها  
فما لا يمكن ذلك فيه وصرح  
كثير من النحويين بأن  
لوفيه بمعنى ان قوله تعالى  
وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا  
صادقين ليظهره على الدين  
كله ولو كره المشركون قل  
لا يستوى الخبيث والطيب  
ولو أعجبك كثرة الخبيث  
ولو أعجبكم ولو أعجبكم  
ولو أعجبك حسنهن ونحو  
أعطوا السائل ولو جاء على  
فرس وقوله قوم اذا حاربوا  
شدوا ما زرهم دون  
النساء ولو باتت باطهار  
(وهى فى الاختصاص  
بالفعل كان) أى لو مثل  
ان الشرطية فى أنها لا يليها  
الافعل أو معمول فعل  
مضمر يفسره فعل ظاهر  
بعد الاسم كقول عمر  
رضى الله عنه لو غيرك قالها  
يا أبا عبيدة وقال ابن  
عصفور لا يليها فعل مضمر  
الافى ضرورة كقوله

الاخيلية الخ) بعده سلمت تسليم المشاشة أوزق • اليها صدى من جانب القبر صائح  
والجندل الحجارة والصنائع الحجارة العراض التى تذكر على القبور وزق بالزاي والقاف صاح وتقدم  
معنى الصدى قال زكريا وأومعنى الى أن أوعاطفة اه وفى الاحوال الاول من التعسف ما لا يخفى  
ويحتمل أنها بمعنى الواو قال السندرى ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليسى انه لما مات وترجحت  
برجل من أقرباء امر على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها ليس  
هو القائل ولو ان ليسى الخ فقالت له تاذنى فى أن أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا قبيل  
الغرام وحليف الوجد والهيام ففر الصدى من القبر فسقط ميتة ودفنت عنده فظلم بعد موتها  
شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الاذكاري في عجب قدرته اه (قوله لجهة حمله على  
المضى اذ يمكن فى الآية أن يقال او علما فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعفا للخافوا عليهم لكنهم  
لم يعلموا ذلك اه زكريا قال البعض وانظر كيف الحجل على الماضى فى البيت السابق وهو ولو ان ليلى الخ  
اه وقد يقال سيد كراشارح أن الحجل على الماضى لا يمكن فى مواضع كثيرة مما احتجوا به فليكن منها  
هذا البيت وذكر الشارح له انما هو ليكون مما احتجوا به لا ليكون ابن الناظم صرح فيه بخصوصه  
بالحجل على الماضى أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البيتين فتكون لوفيهما  
للتعليق فى الماضى على هذا افتاء له (قوله وما أنت بمؤمن لنا الخ) وانما لم يكن فيه ذلك لاستحالة أن  
يراد لو كاصادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا الكلام تصدق اه شئى وللبدرا أن يجعل الآية لتقرير  
الجواب على حد نعم العبد صهيب أى لو كما غير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك  
(قوله ولو كره المشركون) أى ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالظاهر مستقبل فكذا الكراهة  
لانما توجد عنده (قوله ولو أعجبكم) أى ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعنى لا يستوى وكذا يقال  
فى ولو أعجبكم ولو أعجبكم ولو أعجبكم حسنهن وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوى لا يخفى  
ما فيه (قوله شدوا ما زرهم) الما زرهم يتر وهو الازار وشهد المتر هنا كناية عن ترك الجماع  
شئى وقوله ولو باتت باطهار أى ولو تبيت لانه فى حيزا الذى للاستقبال (قوله وهى) أى لو مطلقا  
امتناعية أو بمعنى ان وفى الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه  
على خلاف فيها والبا فى بالفعل داخل على المقصور عليه (قوله لا يليها الافعل أو معمول فعل) أشار  
به الى أن معنى قول المصنف وهى فى الاختصاص بالفعل أنه لا تدخل الاعلى الفعل لفظا أو تقديرا  
ومن الثانى التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الممتس خاتما من حديد كفى المغنى وقوله مضمر أى  
محذوف (قوله لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود الى كلمة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى  
عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام باغته فى أثناء الطريق أنه وقع بها باء فاجمع رأيه على  
الرجوع بعد أن أشار به جمع من أكار الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرار من قدر الله تعالى فقال له عمر  
رضى الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نرض من قدر الله الى قدر الله وجواب لو محذوف أى  
بعد دتها ولا مجال للتمنى هذا ما مئى (قوله أخلاى) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال  
التبريزى وأجود من ذلك فى حكم العربية أن يشد أخلاى بهمزة مكسورة والاصل اخلاى فحذفت  
ياء الاضافة لدلالة الكسرة عليها والجمام الموت ومعتب بمعنى عتاب (قوله كقول حاتم) أى حين  
لطمته جارية وهو ما سور فى بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفسد  
ناقته لئلا تاكل دمه ففخرها فقبل له فى ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار  
لظمتنى وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان  
على ذلك تصریح (قوله حذف الفعل الخ) قبل الاصل لو تملككون تملككون فحذف الفعل الاول

معتب أو نادر كلام كقول حاتم • لو ذات سوار لطمته و انظاها أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر فانفصل  
بل يكون فى فصيح الكلام كقوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى حذف الفعل فانفصل الضمير



وأما قوله لو بغير الماء حتى شرق كنت كالغصن بالماء اعتصاري فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذاً وقال ابن خروف هو على ضمير كان الثانية وقال الفارسي هو من الاول والاصل (٢٧) لو شرق حتى هو شرق فحذف الفعل أولاً

والمبتدأ آخر ثم نبه على ما تفرق فيه لوان الشرطية فقال (لكن لو أن بها قد تفتن) أي تحتص لو بما شرة أن نحو ولو أنهم آمنوا ولو أنهم صبروا ولو أنا كتبنا عليهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به وقوله ولو أن ما أسهي لادني معيشة وهو كثير وموضعها عند الجميع رفع فقال سيويو وجهه - سور البصريين بالابتداء ولا تحتاج الى خبر لا شتمال صلتهما على المسند والمسند اليه وقيل الخبر محذوف فقيل بقدر مقدما أي ولو ثابت إيمانهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور بل يقصد رهننا مؤخرًا ويشهد له أنه يأتي مؤخرًا بعد ما كقوله عندى اصطبار وأما أنتي جزع يوم النوى فلو وجد كاد يريسي وذلك لان لعل لا تقع هنا فلا تشبهه أن المؤكدة اذا قدمت بالتى بمعنى لعل فالاولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرًا على الاصل أي ولو إيمانهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزحشمري فاعل ثبت مقدرًا كما قال الجميع في ما وصلتهما لا أكله ما أن في السماء بنجما

فان فصل الضمير وقيل الاصل لو كنتم تملكون ورد بان المعهود في حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فاجيب بان المراد أن الاصل لو كنتم أنتم فحذفوا فيه نظر لان الحذف والتوكيد متنافيان كذا في المعنى وزيف الدمامية حتى التنظير بان الخليل وسيبويه آجاز الجمع بين الحذف والتأكيده (قوله) وأما قوله الخ) وارد على المتن (قوله لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء فان غصصت بالماء فبم أسبغته واعتصاري نجاتي اه زكريا وقوله كالغصن فعلان من القصة وهو الذي غص أي شرق والمراد بغير الماء (قوله على ضمير كان الثانية) أي والجملة الاسمية المفوظ بها خبر كان الثانية (قوله فحذف الفعل أولاً) أي من التركيب الاول والمبتدأ آخر أي من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم لزوم هذه البعديّة ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يفسر الفعل بجملة اسمية كما قيل به في قوله تعالى أدعوتهم أم أنتم صامتون أي أم صمتم فيكون البيت من حذف فعل شرطها هذا هو الظاهر وأما حذف جوابها لقرينة فكثير ونادر حذف شرطها وجوابها معاني قوله

ان يكن طبعك الدلال فلونى \* سالف الدهر والسنين الخوالى

التقدير عند الاخفش فلو وجد في سالف الدهر والسنين الخوالى لكان كذا (قوله ولو أن ما أسهي) أي ولو أن سعي فان داخله على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لعل على ما تفرقت حتى برد أن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله (قوله وموضعها) أي مع صلتهما (قوله فقيل بقدر مقدما) أي على المبتدأ لعل (قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) أي على طريقته في تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو أن وصلتهما (قوله وذلك) أي تقدير الخبر هنا مؤخر ثابت لان لعل الخ أي لان وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتهما عليهم الدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هي لغة في لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لان لعل لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد ما هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضا اذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو أو أم لان الاخبار عن أن وصلتهما الكون ما في تأويل مصدر مبتدأ يعيزها عن التى هي لغة في لعل اذ لا ينسب منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه اللهم إلا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو أو أم يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يؤهم أن القائل بتقديره مقدما يعلله بدفع اشتباه أن المؤكدة بالتى هي لغة في لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخر يدفع هذا الاشتباه للامر اللهم إلا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر (قوله) فاعل ثبت مقدرًا) والدال عليه أن فانها تعطى معنى الشبوت ورجح بان فيه ابقاء لعل على اختصاصها بالفعل وبعده نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرهما من أدوات الشرط الامفسر بفعل بعده الا كان نحو الشمس ولو خاتمنا من حديد أي ولو كان الملتص والمقرون بالاعدان نحو ان تقم أقم والافلا (قوله) كما قال الجميع في ما وصلتهما الخ) قد يفرق بان الموصل الحرفي أحوج الى الفعل من الشرط سم وقد تمنع الاحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل كونه فاعل ثبت مقدرًا (قوله) أن يكون خبر أن) أي الواقعة بعد لو فعلا أي جملة فعلية (قوله انما ذلك) أي وجوب كون خبر أن فعلا في الخبر المشتق أي اذا أريد الاثبات بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فما زعمه الزحشمري لا يسلم على اطلاقه (قوله) تنبوا لحوادث عنه) أي تبعد مصائب الدهر عنه (قوله ولو أن الخ) الضمير في أنها يرجع الى الاسودة التي ترى من بعيد ومسومة أي خيل المعلة وعبيد ابضم العين بطن من الاوس وأذن بطن من بني بربوع اه عيني وقال الشفنى مسومة أي فرسان مسومة وعبيد ابضم العين

ومن ثم قال الزحشمري يجب أن يكون خبر أن فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو أن ماني الارض من شجرة أقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر تنبوا لحوادث عنه وهو ملوم وقوله ولو أنها عصفورة طسبتها مسومة تدعو عبيدا أو زناجا







فاللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وقوله أوجب لقسم مقدر أي والله لمشوبة (قوله للتمني)  
 أي على سبيل الحكاية أي أنهم محال يقني العارف بها إيمانهم واتقاهم تلهفنا عليهم لا على سبيل  
 الحقيقة لاستحالة التمني حقيقة عليه تعالى أفاده الدماميني "هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين  
 في المشوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لا يثبوا

﴿أما ولو لا ولو ما﴾

(قوله لكهما يث من شيء) مهمما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق ويكن تامه فاعلها خبر فيها  
 يرجع على مهمما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير ونحوها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان للمهمما فان  
 قلت أي فائدة في هذا البيان مع كونه كاليمين في العموم والابهام قلت دفع توهم ارادة نوع بعينه  
 والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشئ فاعل يكن  
 أو اسمها فيلزم عليه خلوا الخبر من رابطة بالمبتدأ (قوله حرف بسيط) في ادخال ذلك تحت خبر أي  
 التفسيرية نظيران التشبيه الذي في المتن لا يفيد وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وان  
 زعمه البعض لان المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وإفاده أنه واقع ولا بد بتعلقه على محقق وهذا  
 حاصل مع مهمما يكن من شيء كما لا يخفى (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت  
 شرط التوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول أما علمنا فعالم فهو عالم ان ذكرت العلم أولم تذكره بخلاف  
 ان قام زيد قام عمر ورفيقا م عمر ومتوقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظهره  
 عدم التوقف كقوله من كان ذاب فاني لا أخونه لان لي بنا وكذا قولهم أما علمنا فعالم فالمعنى مهمما تذكر علمنا  
 ترى أن المعنى من كان ذاب فاني لا أخونه لان لي بنا وكذا قولهم أما علمنا فعالم فالمعنى مهمما تذكر علمنا  
 فذكر كره له حق لانه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطي وقد أساء البعض التصرف فيه  
 فقرر على غير وجهه وإنما قال فيه معنى الشرط ولم يقل للشرط لتصرح غير واحد من النحاة بأنها  
 ليست حرف شرط وإنما إفادتها للشرط لتبنا بتبعها عن أداة الشرط وفعله إفاده الشئ وغيره ثم الشرط  
 في أما لكون المقصد منه تحقيق وقوع الجزاء لا محالة ليس على أصل الشرط من تخصيص وقوع  
 الجزاء بحال وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدماميني وعلى هذا لا يرد الاعتراض السابق الذي نقله  
 أبو حيان عن بعض الأصحاب (قوله فبدليل الخ) قال في المغني وجه الدلالة أن الفاء في نحو الآية التي  
 ذكرناها وهي فاما الذين آمنوا فاعلمون الخ لا يصح أن تكون عاطفة إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه  
 ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اه بتصرف قال الشئ وقد يقال لا يمنع أن  
 تكون زائدة وقد لزمت وكما زائد يلزم كالباء في أفعل به في التعجب اه ولك دفعه بان اللزوم لغير  
 مقتض ينافي الزيادة ولزوم الباء في أفعل به مع زيادتها المقتض وهو قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر  
 فان قلت مهمما التي أماني تقديرها لا يلزمها الفاء الا اذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما  
 مطلقا قلت قال الرضي انما وجبت الفاء في جواب أما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه لما وجب  
 حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعده منها من الشرط ولما لم تعمل في  
 الجزاء وجبت الفاء اه وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف  
 شرطية مهمما لكونها بطريق الاصلة جعل لزوم الفاء قرينه شرطيتها بقي في المقام بحث وهو أن الفاء  
 انما تدل على كون ما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدرها بخصوص مهمما وقد يجاب بان تقديرها أولى  
 لان ان للثبوت وهو لا يناسب الشرط لان وجود شئ ما محقق وآيات استدعي زيادة المقدر للزومها  
 الاضافة كأن يقال أي شئ يكن الخ وغيرهذين خاص بتقييم كالزمان في متى والمكان في أين والعامل  
 في من وغير العاقل في ما وليس المراد الخصوص لكن هذا انما يتم على القول بان مهمما أعم من مالا  
 على ما قدمه الشارح أن مهمما بمعنى ما قال في التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال

للمتني فلا جواب لها  
 ﴿أما ولو لا ولو ما﴾  
 (أما لكهما يث من شيء)  
 أي أما بالفتح والتشديد  
 حرف بسيط فيه معنى  
 الشرط والتفصيل  
 والتوكيد أما الشرط  
 فبدليل لزوم الفاء بعدها  
 نحو فاما الذين آمنوا فاعلمون  
 أنه الحق من ربهم وأما  
 الذين كفروا فبقولون  
 الآية والى ذلك الإشارة  
 بقوله



بعضهم اذا قلت اما زيد فنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف أداة الشرط  
وفعل الشرط وانبت اما مناب ذلك اه فتفظن (قوله وفالتوا الخ) كالاسم تدراك على قوله اما  
كهمايك من شئ واعلم ان هذه الفاء مؤخره من تقديم لان اما زيد فقامت أصله ههمايك من شئ  
فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومثله ثم حى ، بامانائبه عما حذف فصار اما فزيد قائم  
فرحلت الفاء لاصلاح اللفظ اذ يستكره تلو الفاء الاداة اولانها اشبهت العاطفة وليس في الكلام  
معطوف عليه فصار اما زيد فقامت بتأخير الفاء من المبتدأ الى الخبر ويجوز تأخير المبتدأ نحو اما قائم فزيد  
كذاني الفارضى قال السندي وقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط  
وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لانه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو ان الشرط فانه ملزوم  
للجواب واشتغال به واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يحذف شئ من كلامهم وجوب الام مع قيام غيره  
مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفر واهنا تقديم ما يمنع تقديمه في غير هذا الموضع اه  
وقوله تقديم ما يمنع الخ أى نحو فاما اليتيم فلان تعهر (قوله وجوب باحال) أى على تقدير مضاف أى اذا  
وجوب أو على تأويله بواجبا (قوله فيجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز ابقاء الفاء مع حذف  
القول وهو يمنع جواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لان يكون جوابا  
بتقدير أقول لكننى كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بان منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء  
مع القول من غير سند قوى يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول في مع الهوامع للسيوطى  
ونصه ويجوز حذفها أى الفاء في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين  
اسودت وجوههم أ كفرتم بعد ايمانكم الاصل فيقال لهم أ كفرتم فحذف القول استغناء عنه  
بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلا لا هذا قول الجمهور وزعم بعض  
المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية قد ذوقوا العذاب  
والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أى اما والفاء  
اعتراض اه (قوله فاما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لان المعنى ليس عليه  
ولعدم صحة الاخبار حينئذ اه وتعديله باطلاق لعمدة المعنى والاخبار على تقدير القول هنا أما صحة  
المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلا شتمال الخبر على إعادة لفظ المبتدأ فهى الرابطة فافهم وقوله سيرا  
منصوب على أنه اسم لكن وخبرها محذوف أى ولكن لديكم سيرا أو على المصدرية أى تسرون سيرا  
واسم لكن محذوف أى ولكنكم كذا في شرح شواهد المعنى للسيوطى وقوله في عرض المواكب  
بالعين المهملة والضاد المجهمة أى شقها وناحتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع  
موكب وهم القوم لراكبون على الابل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عرض مكسورة كما  
في القاموس (قوله أوندور كما في قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كفى أنظر اليه اذ ينحدر في الوادى  
وقول عائشة رضى الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا أو ما قوله صلى  
الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعاً للقول والتقدير  
فأقول ما بال رجال) كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثاني يجوز في الحديث  
الاول وقول عائشة وفي بعض النسخ أوندور نحو ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما  
موسى الى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أوندور نحو ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم أما  
بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا أو ما التفصيل  
الخزوفى بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم في آية البقرة) هى فاما الذين آمنوا فاعلمون الخ ثم اما  
أن يقدر فيها جملة أى يفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولة كل منها عن الآخر

(وفاء لتلو تلوها وجوب بالفاء)  
فامبتدأ أخبره ألف وتلو  
متعلق بألف ومعنى تلو تلو  
وجوب باحال من الضمير فى  
ألف وأشار بقوله  
(وحذف ذى الفاعل فى نثر  
اذا لم يك قول معها قد  
نبذا) أى طرح الى أنه  
لا تحذف هذه الفاء الا اذا  
دخلت على قول قد طرح  
استغناء عنه بالمقول فيجب  
حذفها معه نحو فاما الذين  
اسودت وجوههم أ كفرتم  
أى فيقال لهم أ كفرتم ولا  
تحذف فى غير ذلك الا فى  
ضرورة كقوله فاما القتال  
لاقتال لديكم ولكن سيرا  
فى عرض المواكب أو  
ندور ونحو ما خرج البخارى  
من قوله صلى الله عليه  
وسلم أما بعد ما بال رجال  
وقول عائشة أما الذين  
جمعوا بين الحج والعمرة  
طافوا طوافا واحدا أو ما  
التفصيل فهو غاب  
أحوالها كما تقدم فى آية  
البقرة ومنه أما السفينة  
فكانت لساكنين يعملون  
فى البحر وأما الغلام وأما  
الجدار الآيات



وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكّر بعد هاني موضع ذلك القسم فالأول نحو يا أيها الناس قد جاءكم به من ربكم وأرسلنا إليكم نوراً مبيناً فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا (٣١) به فسيجد لهم في رحمة منه وفضل أي وأما الذين

كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو وهو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكفون معناه أي وهم ويدل على ذلك قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله تعالى والايان بهما واجب فكانه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على الا الله وهذا المعنى هو المشار اليه في آية البقرة السابقة فقاملها وقد تأتي لغير تفصيل نحو أما زيد فنطاق وأما التوكيد فقل من ذكره وقد أحكم الزخشي شريحه فانه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمه قلت أما زيد فذاهب ولد لك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بقائدين بيان كونه توكيدا

وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل (قوله ويدل على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو الراسخون الخ (قوله فسكانه قيل الخ) يريد عليه أن هذا يقضى أن قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لأنه محذوف للدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما هو مدعاها أولاً فتأمل (قوله وعلى هذا) أي كون قوله والراسخون في العلم الخ في موضع القسم الثاني قائماً مقامه فالوقف على الا الله لان الراسخين عليه لا يؤولون فيكون قوله والراسخون في العلم الخ منقطعاً عما قبله ويؤيده قراءة ابن مسعودان تأويله الا عند الله بان التافية وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيد مقابله أن الراسخون لم يعلم المتشابه لم يكن لقيده الرسوخ فائدة لا اشتراك أهل أصل العلم بل الاسلام مطبقاً في هذا الحكم الا أن يقال خص الراسخون بالذكر لانهم أثبت على هذا الحكم قال الشمني قال السعد والحق أنه ان أريد بالمتشابه ما لا يسيل اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله الا الله وان أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول الجمل والمؤول فالحق العطف اه (قوله وهذا المعنى) أي كون الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بانه من عند الله هو المشار اليه في آية البقرة يعني فاما الذين آمنوا فيعملون الخ وعبر بالاشارة لعدم صراحة آية البقرة في المعنى المذكور لان انقسام الناس فيها الى قسمين في خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها هو به يعلم ما في كلام شيخنا من المواخذة ثم هذا يقضى أن المتبعين للمتشابه كفار لتصریح آية البقرة بالكفر وهو محمول على من وجد منه في اتباعه المتشابه وتأويله كفروا لهذا كله قال فتأملها (قوله وقد تأتي لغير تفصيل) أي لا لفظ ولا تقدير ومن التزم فيها التفصيل وقد رفي نحو أما زيد ففما فقد تكلف (قوله شرحه) أي بيانه (قوله فضل توكيد) أي توكيداً فضلاً (قوله وأنه بصدد الذهاب الخ) هذا هو أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله عزيمه) أي لا بد منه (قوله قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن المعنى مهما يكن من شئ فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شئ ما هو محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجوا في بعد التي في الخطب أن تكون من متعلقات الجزاء لان اطلاق الشرط بالكسبية أنسب بغرض التأكيد لانه أعظم تحقراً وأيضاً لا داعي لتقييد الشرط بعبارة البسمله والجملة بخلاف الجزاء فيدول لتقييد امتثال الحديث (قوله في تفسيره) أي تبين حاصل معناه لما يأتي في الشرح (قوله مدل) أي مفصّل (قوله وهي قائمه مقامهما) قد يقال ان ألم تهم الا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه في تفسيره أما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطها لانه لا محالة شرط أما المحذوف بعد هاني فتأمل ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال هي لتفصيل ما في نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد تكرر الاقسام وقد يذكّر قسم ويترك الباقي والتزم وحذف الفعل بعدها للجري على طريقة واحدة كما التزموا وحذف متعلق الظرف اذا وقع خبراً والتزموا أن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليه الغرض العوضيه وكراهة تلو الفاء أما وللتنبية على أن ما بعد أما هو النوع المقصود جنسه بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الامر فوعاً على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا ذلك في مواضع ايذاناً من أول الامر بان التفصيل باعتبار الصفة التي ذلك النوع عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولاً به أو مصدرًا أو غير ذلك نحو فاما النبيم فلا تتهروا واما اكرام الامير فاكم زيدا اه مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبني على أن التفصيل لازم لاماداً ما هو خلاف الراجح كما علمت (قوله لتضمنها معنى

وأنه في معنى الشرط انتهى في تنبيهات في الأول ما ذكره من قوله أما كهـ ما لا يريد به أن معنى أما معني مهـ ما وشرطها لان أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل وإنما المراد أن موضعها الخ لهما وهي قائمه مقامهما لتضمنها معنى



الشرط) الاضافة للبيان ان أريد بالشرط التعليق وحقيقية ان أريد به الاداء ومعناه التعليق وقد  
يبحث في العلة بانها انما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقام فعله فتأمل (قوله من اسم  
واحد) أي أو ما هو بمنزلة بحملة الشرط والجوار والمجور وقال الدماميني واذا امتنع الفصل بأكثر  
من اسم واحد أشكل قول بعضهم في قوله تعالى فأما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمته ونعمه فيقول  
ربي أي أكرم من ان الظرف متعلق بقول لانه يلزم عليه الفصل بالابتداء ومعمول الفعل فقام له اه  
واختار في موضع آخر تعلقه بضماف مقدر أي شأن الانسان لان نحو الشان والقصة والخبر والنبا  
والحديث يجوز اعمالها في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول قال تعالى وهل أتاك  
نبا الخضم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرم من اذ دخلوا عليه يعني  
والشيء وما يتعلق به في حكم الشيء الواحد لكن يرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بانه يقول اذ  
الذي يقول نفس الانسان فالاولى جعل الظرف حالا من الانسان بناء على محيى الحال من المبتدا  
ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير ان (قوله لا يفصل بين أما والفاء بجمله تامة) هذا مفهوم  
من التنبية الثاني وانما اعاده لاجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط (قوله بشرط  
ان يتقدم الجملة الخ) يوجه بان اما فاقمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه ان الدعائية لا تنحصر في  
الفعلية سم وقد يجاب بان الاسمية أجريت مجرى الفعلية لظرد الباب (قوله فروح الخ) هذا  
جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصر بين وصححه أبو حيان  
وغيره قال ابن هشام وانما ارتكب ذلك لوجهين أحدهما أن القاعدة أنه اذا اجتمع شرطان ولم  
يذكر بعدهما الاجواب واحد كان الجواب لاسبقهما الثاني أن شرط أما قد حذف فلو حذف  
جوابها المحصل اجحاف بها اه وزعم الاخفش أن الجواب المسذكور لا وما أداة الشرط معا وأبو  
علي في أحد قوليه ان الفاء جواب ان وجواب أما محذوف وقوله الثاني كالاول أفاده الشمني قال  
الدماميني ولقائل أن يقول لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل  
ما بعد الفاء جواب ان وان وجوابها جواب أما والفاء داخلة على ان تقديره والاصل مهما يكن من  
شيء فان كان المتوفى من المقرب بين جزاؤه روح فانيب أما مناب مهما يكن من شيء وقد قدم الشرط على  
الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتى فأن الاولى جواب أما والثانية فاء جواب ان  
حذفت الثانية لانها التي أوجبت الثقل ولان الحذف بالثواني أليق (قوله اسم منصوب الخ) قال  
الرضي ويقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له  
وانما جاز هنا عمل ما بعد الفاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير أما لان الفاء بعد أما من حلقة عن محلها  
كما تقدم ولان التقديم لاغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعي (قوله لفظا  
أو محلا) مثال الاول فاما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تقهر ومثال الثاني وأما بنعمة ربك فحدث  
ولذلك قال الآيات (قوله اسم كذلك) أي منصوب لفظا أو محلا ومثاله الآيات ان من الاول ومثال  
الثاني أما الذي يكرمك فأكرمه دماميني (قوله بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه) بان يقال فهدينا  
هدينا هم (قوله لان أما نائبة عن الفعل الخ) هذا التعليق انما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول  
ولا ينتج وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الاول بان العامل المقدر  
هو الجواب في الحقيقة وبانه لو قدر قبل الفاء وبعد المعمول للزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بان  
حق المفسر بفتح السين التقديم على المفسر بكسرها (قوله والفعل لا يلى الفعل) وأما زيد كان يفعل  
ففي كان ضمير فاصل اه مغنى ونظر الدماميني في التعليق بان أما نائبة عن جملة الشرط لافعله فقط فلم  
يجاور الفعل بتقدير كونه مقدما فعلا أى للفصل بالفاعل الموجود تقديره وقد يدفع النظر بان الفعل  
الذي نابت عنه أما الملم يذ كرضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل

الشرط الثاني يؤخذ من  
قوله تلوتها لوها أنه لا يجوز  
أن يتقدم الفاء أكثر من  
اسم واحد فلو قلت أما زيد  
طعامه فلا تاكمل لم يجوز كما  
نص عليه غيره الثالث  
لا يفصل بين أما والفاء  
بجمله تامة الا ان كانت  
دعاء بشرط أن يتقدم  
الجملة فاصل نحو أما اليوم  
رحمتك الله فالامر كذا  
الرابع يفصل بين أما  
وبين الفاء بواحد من أمور  
سته أحدها المبتدأ  
كالآيات السابقة ثانيا  
الخبر نحو أما في الدار فزيد  
ثالثها جملة الشرط نحو  
فاما ان كان من المقرب بين  
فروح وريحان الآيات  
رابعها اسم منصوب لفظا  
أو محلا بالجواب نحو فاما  
اليتيم فلا تقهر الآيات  
خامسها اسم كذلك  
معمول محذوف بفسره  
ما بعد الفاء نحو أما زيد  
فأضربه وقراءة بعضهم وأما  
تعود فهدينا هم بالنصب  
ويجب تقدير العامل بعد  
الفاء وقبل ما دخلت عليه  
لان أما نائبة عن الفعل  
فكانها فعل والفعل لا يلى  
الفعل سادسها



فان زيدا جالس ولا يكون العامل مابعد ان لان خبران لا يتقدم عليها فكذلك معموله هذا قول سيويه والممازني والجهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف الخامس سماع أما العبيد فذوعبيد بالنصب وأما قرشا فانا أفضلها وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل اذا التقدير هنا مهما ذكر وعلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم وأما علماء العالم فهو أحسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لاجله ان كان معروفا وحال ان كان منكراف وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة اذا يعمل الحرف في المفعول به السادس ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى أما اذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر

فتأمل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للعجزور كما مثل (قوله لمافيهام من معنى الفعل الخ) فعلى هذا تكون نابتة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثاني معنى لا عملا (قوله أول للفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه وأول تنويح الخلاف (قوله نحو أما اليوم فاني ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد أن الذهاب اليوم والجلوس في الدار فهذا مما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت مع أمالمانع التقديم وان تعدد لكونه لاغراض مهمة كما سبق (قوله هذا قول سيويه الخ) قال الدماميني اذا عرفت أن مذهب الجهور في نحو أما اليوم فاني ذاهب كون الظرف معمول للفعل الشرط أولا لما كان الفاصل بين الفاء وأما جزأ مما في حين فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست من الة من مركزها الاصل على بل هي فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين أما والفاء نارة يكون جزأ من الجواب نحو أما زيد فذاهب اذا التقدير مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ونارة يكون جزأ من متعلقات فعل الشرط نحو أما اليوم فاني ذاهب اذا التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع التراكيب فانما تدخل على الجواب كالمثال الاخير وعلى شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله على مذهب الجهور اه (قوله وخالفهم المبرد الخ) أى فقالوا بعمل مابعد ان فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيد فاني ضارب قال أبو حيان وهذا المريد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجعت المبرد الى مذهب سيويه فيما حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه اه سيوطي فعلم أن مخالفتهم ليست في الظرف فقط وان أوهمه صنيع الشارح ثم تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطي بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أى قول هؤلاء بناء على جواز تقدمه أو التوسع في معمول راجعه اه والثاني هو الظاهر أو المتعين (قوله سماع) أى على قلة وضعف والراجع الكثير الرفع نقله الرضى عن سيويه (قوله بالنصب) أى على أنه مفعول للفعل المحذوف الذى نابت عنه أما هو ذكرت لا بما قياسا على نصبها انظرف كما مر أيضا لان الحرف لا ينصب المفعول به وان نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعاً للمعنى وغيره وقال الرضى على أنه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذوعبيد عملكم ومعنى أفضلها أغلبها في الفضل (قوله وعلى ذلك) أى جواب تقدير ما يليق بالمحل (قوله فهو أحسن الخ) أى لا طراد في كل موضع وأصالة الفعل في العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فانه لا يتأتى في نحو أما العلم فذوعلم أو فانه عالم أو فلا علم له لوجود المناع من عمل ما بعد تالي الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجهور وفيه ما مر دماميني (قوله أو مفعول لاجله) أى للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحد الاجل العلم وقوله وحال أى من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شياً حال كونه علماً لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست العاملة) أى فيما بعد ما مطلقا لان الاصل في العامل الاطراد وأما لا تعمل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك (قوله التي) اسم ليس لانعت أما (قوله أم المنقطعة) أى مجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأى الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التي مجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أى التي استفهم بها وحدها ان جعلت ذاموصولة أو مع ذان ركبت ذامع ما وجعل المجموع اسم استفهام (قوله الاولى) نعت ميم (قوله عارضت) أى ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحي بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسر هاء وفتحها أى برز ويحصر بالحاء المحجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصم بكسر الصاد أى ألمه البرد في اطرافه اه شئني فضبط البعض يحصر بالحاء المهملة خطأ وكذا ما اقتضاه صديقه من أن قول أبي العلاء المعري لو اقتصرت من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الحصر بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالحاء المحجمة ففائدة قد تحذف أما ونظر ذلك قبل الامر والنهي نحو وربك فكبر وثابت فظهر والجزء هجر فبدل ذلك فليفرحوا ولا يقال زيد افضرت ولا زيد اقتصرت به



(لولا لولا ما يلزمان الابتداء اذا امتناعا بوجود عقدا) • أي اللولا لولا ما استعمالان • أحدهما أن يدل على امتناع شيء لوجود غيره وهذا ما أراد به بقوله اذا امتناعا بوجود عقدا أي اذار بظام امتناع شيء بوجود غيره ولازم بينهما ما يقتضيان حينئذ مبتدأ ملترما فيه حذف خبره غالباً وقد مر بيان ذلك في باب المبتدأ وجوابا بجواب لولا مصدر ايماض أو مضارع مجزوم بل فان كان الماضي مثبتا قرن باللام غالباً نحو لولا أنتم لكان مؤمنين ونحو قوله لولا الاصاخة للوشاة لكان لي • من بعد سخطك في الرضا رجاء • وان كان منفيًا تجرد منها غالباً نحو لولا فضل الله (٣٤) عليكم ورحمته ماز كما منكم من أحد أبد وقوله والله لولا الله ما اهتدينا وقوله

لولا ابن أوس نأى ماضيم  
صاحبه • وقد يقرن بها  
المنفي كقوله لولا رجاء لقاء  
الطاعين لما أبت فواهم  
لنار وحوال جسد • وقد  
يخولونها المثبت كقوله  
لولا زهره يرجفاني كنت  
منتصرا وقوله  
وكم موطن لولاى طعت كما  
هوى • باجرامه من قنة  
النيق منهوى واذا دل  
على الجواب دليل جاز  
حذفه نحو ولولا فضل  
الله عليكم ورحمته وأن  
الله تواب حكيم والاستعمال  
الثاني أن يدل على  
التخصيص فيخضعان بالجل  
الفعلية ويشاركهما في  
ذلك هلا وألا الموازنة لها  
وألا بالتخفيف وقد أشار  
إلى ذلك بقوله (وهم ما  
التخصيص من وهلا • ألا  
ألا وأولينا الفعلا) أي  
المضارع أو مافى تاويله  
نحو لولا تستغفرون الله  
ونحو لولا أنزل علينا  
الملائكة ونحو لوما تاتينا  
بالملائكة ونحو قوله هلا  
تسلم أو ألتسلم أو ألتسلم

بتقدير أما انظر حاشية السيموطى على المغنى (قوله الابتداء) أي المبتدأ كما يشير إليه الشارح  
والالف في عقد التثنية (قوله ولازما) عطف تفسير على ربطا (قوله في باب المبتدأ) أي عند قول  
المصنف وبعد لولا غالباً الخ (قوله لولا الاصاخة) بصاد مهملة وخاء معجمة أي الاستماع وقوله في  
الرضا متعلق بقوله رجاء (قوله وان كان منفيًا) هذا مقابل قوله فان كان الماضي مثبتا فالضهير في  
قوله وان كان منفيًا يرجع الى الماضي ومن المعلوم ان لم لا تدخل على الماضي فقول البعض تبعاً  
لشيخنا قوله وان كان منفيًا أي بغير لم فان كان منفيًا بها امتنع اللام لا موقع له وقيل في الهمع نفي  
الماضي هنا بان يكون مجازاً وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولا لا لاقمت ولا قعدت (قوله وكم موطن  
الخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر (قوله ونحو لولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أي لفضلكم  
وعاجلكم بالعقوبة (قوله التخصيص) مبالغة الحذف يقال حظه على كذا أي رغبه في فعله فاذا أريد  
تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حظه (قوله الموازنة لها) أي اهلا (قوله من أمر من مار بمعنى  
ميز) (قوله وهلا) عطف على الضهير المجرور بإعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر (قوله أوليناها)  
أي هذه الأدوات الخمس (قوله الفعلا) أي الخبرى اذا طلب لا يطلب (قوله أي المضارع الخ) قال  
الفارضى قال سيبويه انها أي الأدوات المذكورة كلها للتخصيص سواء وليها ماض أو مضارع وأبو  
الحسن بن بابشاذان وليهن المستقبل كن تخفضيضاً للفاعل على الفعل ليفعله نحو هلا تضرب اللص  
وان وليهن الماضي كن تو بيجاً لا تخفضيضاً لامتناع طلب الماضي نحو لولا تضربت اللص أي لاى شيء  
ماضربته وقال سيبويه ان فات الماضي فلا يفوت مثل فعله اه ولا يبعد عندى أنهن بالاشتراك  
اذا دخلن على الماضي كن تو بيجاً على ترك الفعل في الماضي وتخصيضاً على فعل مثله في المستقبل  
فتدبر (قوله والعرض كالتخصيص) أي فى كون كل طلباً (قوله وقد يليه الخ) قال فى المغنى وقد فصلت  
من الفعل باذوباً ذامعاً • ولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو لولا اذ سمعته وهو قلم فلولا اذ  
جاءهم ياسنا تضرعوا والثاني والثالث فلولا اذ بلغت الحلقوم الى صادقين المعنى فهلا ترجعون الروح  
اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير مرموبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب الى المحتضر  
منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تاكيد للاولى اه والقسمان  
الاولان يشملهما النظم (قوله مضر) أي محذوف يدل عليه الكلام لفظاً نحو هلا يزيد اضربته أو  
معنى نحو هلا يزيد اغضبت عليه أي هلا أهنت زيدا أو تركت زيدا وقوله أو بظاهر أي مذكور (قوله  
للتوبخ) أي اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الإيقاع فى الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من  
عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر (قوله تعدون عقراً النبي) جمع ناب وهى  
الناقبة المسنة وضو طرى بالضاد المعجمة والطاء المهمله المرأة الحقة والسكى الشجاع المتكلمى فى  
سلاحه والمقنع الذى على رأسه بيضة حديد شفى (قوله بمعنى لولا عددتم) وانما لم يقدر عددتم من

فقد دخل الجنة ونحو الاتقان قوم انكثوا أي ما نهم والعرض كالتخصيص الا أن العرض طلب بلين ورفق والتخصيص طلب اول  
بحث (وقد يليها) أي قد يلي هذه الأدوات (اسم فعل مضر • علق أو بظاهر مؤخر) فالاول نحو قولك هلا يزيد اضربه فزيدا علق  
بفعل مضر بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر والثاني نحو قولك هلا يزيد اضرب فزيدا علق بالفعل الظاهر الذى بعده لانه مفرغ له  
بنبيات الاول ترده هذه الأدوات للتوبخ والتنديم فتختص بالماضى أو مافى تاويله ظاهراً أو مضمرًا نحو لولا جاؤا عليه باربعة  
شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ونحو قوله • تعدون عقراً النبي أفضل محمدكم • بنى ضو طرى لولا  
الكفى المقنعاً أي لولا تعدون الكفى بمعنى لولا عددتم



لان المراد توخيهم على تركه في المضي وانما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله أثبت بعبد الله في القدم وثقا . فهلا سعيدها  
ذالحياته والغدر . أي فهلا أسرت سعيدها . الثاني قد يقع بعد حرف التحضيض ( ٣٥ ) مبتدأ أو خبر فيقدر المظهر كان الثانية

كقوله . ونبتت لبلى  
أرسلت بشفاعة . الى فهلا  
نفس لبلى شفيعةها . أي فهلا  
كان الشأن نفس لبلى  
شفيعةها . الثالث المشهور  
أن حروف التحضيض أربعة  
وهي لولا ولوما وهلا وألا  
بالتشديد وللهذا لم يذكر في  
التقسيم والكافية سواهن  
وأما ألا بالتخفيف فهي  
حرف عرض فذكره لها مع  
حرف التحضيض يحتمل  
أن يريد أنها قد تأتي للتحضيض  
ويحتمل أن يكون ذكرها  
معهن لمشاركتها لهن في  
الاختصاص بالفعل وقرب  
معناها من معناهن ويؤيده  
قوله في شرح الكافية  
والحق بحروف التحضيض  
في الاختصاص بالفعل ألا  
المقصود بها العرض نحو  
ألا تزورنا **خاتمة** أصل  
لولا ولوما لو ركبت مع لا وما  
وهلا مركبة من هل ولا  
والأليحوز أن تكون هلا  
فأبدل من الهاء همزة وقد  
بلى الفعل لولا غير مفهومة  
تحضيضا كقوله  
أنت المبارك والميمون سيرته  
لولا تقوم دره القوم  
لاختلفوا فتؤول بلولم أي لو  
لم تقوم أو تجعل المختصة  
بالاسماء والفعل صلة  
لان مقدرة على حدثهم  
بالمعبدى والله تعالى أعلم  
بأخبار بالذي والالف

أول وهلة لانه لا دليل عليه اذا فعل المذکور المشعر بالمحذوف مضارع ( قوله لان المراد الخ ) قال  
الذمامبني يصح أن يراد تحضيضهم على عده في المستقبل وهو متضمن لتوخيهم على تركه في الماضي  
( قوله في القد ) بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ سم ( قوله فيقدر المظهر ) أي الفعل المظهر  
( قوله أرسلت ) في محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعة أي بذى شفاعة يشفع لها ( قوله  
أي فهلا كان الشأن نفس لبلى شفيعةها ) أي ليحصل اللقاء ولانه لا أكرم عليه منها حتى يشفع لها  
عنده بدليل قوله بعد هذا البيت

أأكرم من لبلى على قبتنى . به الجاه أم كنت امرأ أطيعها

فنفس مبتدأ وشفيعةها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الثانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون  
لوقوعها بعد حرف التحضيض وانما لم يقدر يكون من أول وهلة لان المعهود في غير هذا الموضع تقدير  
كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير فهلا تشفع نفس لبلى لان الاضمار من جنس المذکور  
أفيس قال في المغنى وشفيعةها على هذا الخبر المحذوف أي هي شفيعةها ( قوله ويحتمل أن يكون الخ )  
استشكل بتسلط من التحضيض عليها وأجيب بأن المراد حزه بجموع الادوات الخمس ( قوله وقرب  
معناها من معناهن ) لاجتماع المعنيين في مطلق الطلب ( قوله أصل لولا ولوما الخ ) عبارة الفارضى  
والاجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من  
لو وحرفى النفي وألا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لامار أدغمت وقيل أصلها هلا اه وقال قبل  
ذلك ألا المحذوفة بسيطة في التحضيض وقيل مركبة وأما التي للعرض وألا الاستفناحية بسيطة كما  
سبق في باب لا اه ( قوله فتؤول بلولم ) أي تعدل وقوله دره القوم قال في القاموس الدرء الميل والعوج  
في القناة ونحوها ( قوله فتؤول بلولم ) فتكون لولا الامتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل  
المختصة بالاسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حملها بأحد هذين المعنيين السياق وقرن

جوابها باللام

الأخبار بالذي والالف واللام

مثلهما التي ومثني الذي والتي وجعهما أو أما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به ( قوله للسببية ) بمعنى  
أخبر عن زيد من قام زيد بالذي أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذي وقال ابن الحاجب انها باء  
الاستعانة أي أخبر عن زيد متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالذي وقال أبو حيان انها بمعنى عن اه  
سم وعلى الاخبار عن في قولنا عن زيد مثلا بمعنى الباء وأشار في التوضيح الى أنه متعلق بمحذوف حال أي  
معبراً بهذا اللفظ ( قوله أخبر عن مسمى زيد بواسطة الخ ) يعني أن مسمى زيد مخبر عنه معبراً عنه بالذي  
وخبر معبراً عنه بزيد ( قوله وضعه النحويون الخ ) وبنوه على أبواب النحوي كالفاعل والمبتدأ والخبر  
وفواسخها وجميع المفعولات وغيرها التي يمكنوا الطالب من استحضار الاحكام النحوية وليكون له  
بالامتحان . لانه يقوى بها على التصرف فانهم اذا قالوا أخبر عن الاسم الفلاني من الجملة الفلانية  
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به فلا بد من تذكرة كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى يعلم هل  
ذلك الاسم مما يصح الاخبار عنه أو يمتنع ( قوله للتدريب ) أي التمرين والتجريب ( قوله كما رضع  
التصريفون الخ ) فكما يقال على جهة الامتحان الطالب كيف تبني من قرأ مثل جمع قرأ وما أشبهه  
يقال كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها الامن برع في  
التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذي ونحوه الامن ينبغ في علم العربية اه سندوبى واذا نبئت  
من قرأ مثال جمع رقات قرأى والاصل قرأ أبهجرتين فقلبت الثانية باء ثم الباء ألفا وفي الاشباه

واللام **الباء** في قوله بالذي باء السببية لآباء التعديبة لدخولها على المخبر عنه لان الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ لأخبارها كما ستقف  
عليه فهو في الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل أخبر عن زيد من قام زيد فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي وهذا الباب  
وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية كما رضع التصريفون مسائل التمرين في القواعد التصريفية وبعضهم يسمي هذا



الباب باب السبل قال الشارح وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة  
المختم انتهى والكلام في هذا الباب في (٣٦) أمرين الاول في حقيقة ما يخبر عنه والثاني في شروطه وقد أشار الى الاول بقوله

(ما قبل أخبر عنه بالذي خبر  
عن الذي مبتدأ مقبل  
استقر) ما موصولة مبتدأ  
وخبر خبرها ومبتدأ حال  
من الذي الثاني والذي  
الاول والثاني في البيت  
لا يحتاجان الى صلة لانه  
انما أراد تعليق الحكم على  
لفظهما لا أنهم موصولان  
والتقدير ما قبل لك أخبر  
عنه بهذا اللفظ أعني الذي  
هو خبر عن لفظ الذي حال  
كونه مبتدأ مستقرا أو لا  
(وماسواهما) أي ماسوي  
الذي وخبره (فوسطه صلة  
عائدها) وهو ضمير  
الموصول (خلف معطى  
التكمله) وهو الخبر فيما  
كان له من فاعليه أو  
مفعولية أو غيرهما (نحو  
الذي ضربته زيد فذا  
ضربت زيدا كان قادر  
المأخذا) أي اذا قيل لك  
أخبر عن زيد من ضربت  
زيد اقلت الذي ضربته  
زيد فتصدر الجملة بالذي  
مبتدأ أو تؤخر زيد وهو الخبر  
عنه فتجعله خبرا عن الذي  
وتجعل ما بينهما صلة الذي  
وتجعل في موضع زيد الذي  
آخرته ضميرا عائدا على  
الموصول ولو قيل لك أخبر  
عن التاء من هذا المثال  
قلت الذي ضرب زيد أنا  
فجعلت به ما ذكره الآن  
التاء ضمير متصل لا يمكن

والتظاير الخوية للسيوطي قال ابن جنى قال أبو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشأم عن مسألة فيما  
عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهي كيف بنى من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأ قد  
افلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم توجه بالواو والنون ثم تضيفه الى نفسك وجوابها أنه في  
الاصل وواي نحو كوكب فانقلبت الياء انقلب تحركاتها وانفتح ما قبلها فصارت واو ثم نقلت حركة  
الهمزة الى الواو الساكنة وحذفت فصار واو فاجتمع واو وان في أول الكلمة فقلبت الاولى همزة فصار  
أو فاذا جمعه بالواو والنون قلت أو ون بحذف الالف لالتقاء الساكنة مع واو الجمع كفي مصطفون  
فاذا أضفته الى نفسك قلت أوى بحذف نون الجمع للاضافة وقاب واو الجمع ياء لاجتماعها مع  
الياء وسبق احدهما بالسكون وادغام الياء في الياء اه ملخصا وهذه القصة مما يؤيد عند ابن  
هشام في المغني ابن خالويه من النحاة الضعفاء (قوله باب السبل) أي سبك كلام من كلام آخر كما أفاده  
الشارح على التوضيح (قوله وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار) أي لا يقيد كونه عن مسمى اسم في  
تركيب آخر فافهم (قوله لقصد الاختصاص) كقولك الذي قام زيد ردا على من قال قام عمرو أو قال  
قام زيد وعمرو وازالة الشك في القائم (قوله أو تقوى الحكم) لان في هذا الاخبار اسنادين الى  
الضمير والى الظاهر فهو أقوى مما فيه اسناد واحد (قوله أو تشويق السامع) كقول واصف ناقدة  
صالح عليه الصلاة والسلام

والذي حارت البرية فيه • حيوان مستحدث من جهاد

ابن غازي (قوله قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من  
النحاة وفي البسيط أن ذلك على جهة الاولى والاحسن وأنه يصح أن تقول زيد الذي ضرب عمرا وعلى  
الجواز المبرد أفاده المرادى (قوله وماسواهما) أي من بقية الجملة (قوله عائدها خلف معطى  
التكمله) أي خلف الاسم الذي يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذي  
يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم عند الجمهور كونه عائدا لانه عائده  
على غائب لان الموصول في حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته  
للغيب في التكلم والخطاب كان يقال في الاخبار عن تاء ضربت بالفتح الذي ضربت أنت وعن تاء  
ضربت بالضم الذي ضربت أنا كما في المرادى وانما منع الجوهو وذلك هنا مع تجوزهم أنت الذي  
قام وأنت الذي قت لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك  
واعلم انه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب تو كيد الخلف المستتر ليحصل الفصل  
بينه وبين المعطوف عليه فيصح العطف بقول الذي جاء هو وعمرو زيد نلفظ هو تو كيد للضمير  
المستتر الذي هو خلف وان لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتج الى اعادة الجوار في  
العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك في العطف على الضمير المحرور تقول الذي مررت به وعمرو  
زيد وهكذا اه يس وقوله لانه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ لانه حينئذ يعلم  
التكلم والخطاب قبل الخبر (قوله فيما كان له) متعلق بخلف وقوله أو غيرهما كلمتيه والخبرية  
(قوله فتصدر الجملة الخ) حاصله خمسة أعمال تصدرا الجملة بالذي وتأخير زيد ورفعها وأشار اليه بقوله  
فتجعله خبرا عن الذي وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل في مكان زيد الذي نقلته عنه ضمير امطابقا له في  
معناه واعرابه (قوله قلت الذي هو زيد أبوك) صوابه الذي زيد هو أبوك بتأخير هو عن زيد ليكون  
في موضع الخبر عنه (قوله وبالذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفسد جوار الاخبار باللتين  
واللاتي ويفسده قول التوضيح باب الاخبار بالذي وفروعه لان التي وفروعها من فروع الذي اه

تأخيرها مع بقاء الاتصال وان قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك قلت الذي هو أبوك زيد أو عن أبوك  
قلت الذي هو زيد أبوك (وبالذين والذين والتي • أخبر مر اجابا فاق المثبت) وهو ما قبل لك أخبر عنه



في التثنية والجمع والتأنيث كما تراعى وفاقه في الافراد والتسد كبير فاذا قيل لك اخبر عن الزيد من نحو بلغ الزيدان العمر من رسالة قلت اللذان بلغا العمر من رسالة الزيدان أو عن العمرين قلت الذين (٣٧) بلغهم الزيدان رسالة العمرين أو عن

الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة فتقدم الضمير وتصله لانه اذا أمكن الوصول لم يحجز العدول الى الفصل وحينئذ يجوز حذفه لانه عائد متصل منصوب بالفعل ثم أشار الى الثاني وهو ما في شروط الخبر عنه بقوله (قبول تأخير وتعريف لما أخبر عنه ههنا قد حتما كذا الغنى عنه بأجنبي أو بمضمرة شرط فراع ما عوا) اعلم أن الاخباران كان بالذي أو أحد فروعه اشترط للخبر عنه تسعة أمور \* الاول قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فيخرج الاستفهام عمله من وجوب الصدرية وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط وكما الخبرية وما التجميعية وضمير الشأن فلا يخبر عن شيء منها المأذ كونه وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم وخلفه التأخير وذلك لان الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما في الثاني قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز الثالث قبول

اسم ولو قال المصنف و بفرع للذي نحو التي لدخل في كلامه اللتان واللاتي واللاتي واللاتي (قوله في التثنية الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة (قوله فاذا قيل لك أخبر الخ) واذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتي ضربتهن الهندات قال في الارتشاف ويستوى الموصول بغيره في الاخبار فاذا أخبر عن الذي من ضربت الذي ضربته تقول الذي ضربته الذي ضربته اه فاضى فتجعل مكان الموصول وصلته ضمير الانهما شئ واحد وتجعل الموصول وصلته خبرا كافي الجمع قال سم قياس ذلك ان يقال في الاخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمرو والذي هو عمرو والذي في داره زيد (قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمرين في مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة في مثال الاخبار عنها أي وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه (قوله وحينئذ) أي حين اذ قدمت الضمير وصلته (قوله قد حتما) خبر قبول وألفه للاطلاق وان زعم السندي في أنها التثنية (قوله الاول قبوله التأخير) ليكون خبرا فان الخبر هنا واجب التأخير عند الجهور (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لتلايخج عماله من لزوم التوسط اه زكريا وهو انما يظهر على القول بانه اسم اعلى الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل لعدم الاخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للخبر عنه ثم من أجاز تقديم الخبر في هذا الباب كان بصرفه والمبرد أجاز الاخبار عن أيهم ونحوه مع التقدم على المبتدأ فيقال أيهم الذي هو في الدار على أن أيهم خبر مقدم (قوله وكما الخبرية وما التجميعية) فلا يقال في كم عبد لي وما أحسن زيد الذي هو لي كم عبد ولا الذي هو أحسن زيد اما (قوله وضمير الشأن) في جعله من لازم الصدر نظر لانه يقتضي أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا في قوله \* اذا امت كان الناس نصفاً \* ان اسم كان ضمير شأن وفي قوله تعالى أن الحمد لله ان اسم أن ضمير شأن قاله ابن جماعة وحينئذ فامتناع الاخبار عنه انما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذي هو مرجعه عليه مع أنه يجب تأخيره عنه اذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة (قوله فلا يخبر عن الحال والتمييز) لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نجه الذي جاء زيد اياه ضاحك والتي ملكت تسعين اياه نجه لكانت نصبت الضمير المنفصل في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع قال السندي فان قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما قلت لم أره منقولاً والظاهر نعم لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدمها فتدبر اه (قوله لم يذكرة في التسهيل) أي استغناء عنه بالشرط الرابع الاتي المبر عنه في التسهيل بقوله منوب عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادى وابن عقيل وناظر الجبش والشمني واللفظ له أي عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه وتجزئ بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال كذا في التصريح وانما ينب الضمير عن الاسماء العاملة عمل الفعل لان ضميرها لا يعمل عملها وانما يخرجها بالشرط الرابع كما مر أولى من اخرجها بالشرط الثاني كما صنع البعض (قوله قبول الاستغناء عنه بأجنبي) أي صحة وضع أجنبي موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير الغائب الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي وله صورتان احدهما أن يكون عائد الاسم من جملة أخرى نحو أن يذكرة انسان فتقول لقيته فيجوز الاخبار عن الها فبقال الذي لقيته هو وصرح بذلك المصنف والاخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة الا أنه غير محتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الاخبار عن الها لانه يجوز أن يخلفها الاجنبى نحو الذي ضرب زيد غلامه هو اه مرادى ويفيد

لانها ملازمان للتسكير فلا يصح جعل المضمرة مكانه مالا ملازم للتعريف وهذا القيد لم يذكرة في التسهيل \* الثالث قبول الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي



ضمير كان أو ظاهر الضمير كلها، من نحو زيد ضربته لأنه لا يستغنى عنها بأجنبي كـ «مرو بكر فلأخ» برت عنها لثقل الذي زيد  
ضربته هو فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآت خلف عن ذلك الضمير الذي كان  
متصلاً بفضله وأخرته ثم هذا الضمير المتصل ان قدرته رابطة الخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد أو انخرمت قاعدة  
الباب وان قدرته عائد على الموصول بقي الخبر بالرابطة واطاها كاسم الاشارة في نحو ولباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به  
الربط فانه لو أخبر عن لزم المحذور (٣٨) السابق وكالاسماء الواقعة في الامثال نحو الكلاب في قولهم الكلاب على البقر

فلا يجوز أن تقول التي  
هي على البقر الكلاب  
لان الكلاب لا يستغنى  
عنه بأجنبي لان الامثال  
لا تغير \* الرابع قبوله  
الاستغناء عنه بالضمير فلا  
يخبر عن الاسم المحرور  
بجتي أو بمبدأ أو بمذللان  
لا يجرون الا الظاهر  
والاخبار يستدعي اقامة  
ضميره قام المخبر عنه كأن تقدم  
في نحو قولك سر أبازيد  
قرب من عمرو والكريم  
يجوز الاخبار عن زيد ويمنع  
عن الباقي لان الضمير  
لا يخلفهن أما الاب فلان  
الضمير لا يضاف وأما القرب  
فلان الضمير لا يتعلق به  
جار ومحرور ولا غيره وأما  
عمرو والكريم فلان الضمير  
لا يوصف ولا يوصف به نعم  
ان أخبرت عن المضاف  
والمضاف اليه معاً وعن  
العامل والمعمول معاً  
أو عن الموصوف وصفته  
معاً جاز لصحة الاستغناء  
حينئذ بالضمير عن المخبر  
عنه فتقول في الاخبار عن  
المضاف مع المضاف اليه

أيضاً عدم جواز الاخبار عن الضمير في قائم ان لا يستغنى عنه بأجنبي لا يجوز زيد قائم عمرو سم (قوله)  
ضمير كان أو ظاهر (تعميم في الاسم الذي لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي) (قوله المتصل الآت) أي  
بالفعل (قوله وان قدرته عائد على الموصول الخ) ولا يجوز تقديره راجعاً للمالان الضمير الواحد  
لا يعود لشئين نعم كان يمكن جعله لاحدهما وتقديره عائد الآخر بما يناسب الحال سم (قوله كاسم  
الاشارة الخ) فلا يقال الذي لباس التقوى هو خير ذلك (قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن  
زيد من زيد ضربت زيداً فلا يقال الذي زيد ضرب به زيد لان زيداً رابطة (قوله التي هي على البقر) كان  
المناسب التي اياها على البقر لان الكلاب منصوبة (قوله الاستغناء عنه بالضمير) خرج ما لا يجوز  
اضماره كالاسماء العاملة عمل الفعل كامر (قوله لا يجرون الا الظاهر) قد يتبادر الى الذهن جواز  
الاخبار عن محرور رب لانها تخرج الضمير ولكن التحقيق انه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود على ما قبل  
رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك ليحصل له به اتمام يقرب به من التنكرة فان  
قلت اذا قلت في رب رجل قام الذي ربه قام رجل فانما تجعل العائد ضمير قام لاربه فلما القاعد في  
باب الاخبار ان الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لضمير آخر ثم ان الضمير في ربه لا بد له من تمييز  
ولا تمييز هنا ما ميني (قوله أو عن العامل والمعمول معاً) كان عليه أن يزيد وصفة المعمول لان  
الاخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتي (قوله وعن العامل مع المعمول الذي سمر الخ)  
فان خلف ضمير مستتر في سمر لا مكان استناره فلا يعدل الى الانفصال بتأخيره الى محله تصريح (قوله فلا  
يخبر عن لازم النصب) قال المرادى ولا عن لازم الرفع نحو اجن الله وفيه نظر اه زكريا ويحجابانه  
لما لم يزل حالاً واحداً وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية والخبرية في القسم كان  
غير متصرف والاخبار يقتضى تصرفه لانه وان لم يزل الرفع على الخبرية الا أنه ليس خبراً في القسم سم  
(قوله فلا يخبر عن أحد) أي في نحو ما جاء في من أحد لانه لو قيل الذي ما جاء في أحد لم وقع أحد في  
الاثبات وهو ممنوع عند الجمه ورزكريا (قوله أن يكون في جملة خبرية) أي ليتأتى الاثبات بصلته  
للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت وأهل وخبرهما مالم يكونا بعض جملة خبرية نحو قال  
زيد ليت عمراً قائم أو لعل بكر افاضل فيقال الذي قال زيد ليت قائم عمرو وأوليت عمراً هو قائم والذي قال  
زيد لعل فاضل بكر أو لعل بكر هو فاضل وبمما لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع  
صلة وان كانت خبرية لا يلزم الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية)  
محله مالم يكن بعض جملة خبرية والاجاز الاخبار عنه نحو قال زيد اضرب عمراً ومنطوق زيد اضرب  
عمراً على قياس مامر (قوله مستقلتين) أي لاربط لاحداها بالآخر مما سياتي (قوله عطف  
مالم يزل صلة الخ) هلا زاد أو العطف على ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملاً لما اذا أخبر عن الاسم  
من الجملة الثانية نحو عمرو في المثال سم (قوله بغير الفاء) هذا ان لم تجعل الواو والحال والاجاز كافي

الذي سمره قرب من عمرو والكريم أبو زيد وعن العامل مع المعمول الذي سمر أبازيد قرب من عمرو والكريم  
وعن الموصوف مع صفته الذي سمر أبازيد قرب منه عمرو والكريم \* الخامس جواز استعماله مرفوعاً فلا يخبر عن لازم النصب  
كسبحان وعند \* السادس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن أحد وباروعرب لثلاث يخرج عماله من الاستعمال في النفي  
\* السابع أن يكون في جملة خبرية فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة \* الثامن  
أن لا يكون في إحدى جملة مستقلتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو والي لزم بعد الاخبار عطف مالم يزل صلة على الذي  
لستقر أنه الصلة بغير الفاء فان كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كقوله لاني الشمر والجزء وكما لو كان العطف بالفاء

الفارضي







معنى عن اشتراط الثاني لان ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار وقد نبه في شرح الكافية على أنه ذكره زيادة في البيان  
• الثاني أو في قوله أو بضمير بمعنى الواو لما بان لك أن الشرط المذكورة في النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يعنى أحدهما  
عن الآخر وقد عطف في الكافية (٤٠) ثلاثة شروط بأو فقال وشروط الاسم مجزأ عنه هنا • جواز تأخير ورفع

وغنى عنه بأجنبي أو  
بضمير • أو مثبت أو وادام  
التنكير مع عده كلامها  
في الشرح شرطاً مستقلاً  
• الثالث سكت في الكافية  
أيضاً عن الثلاثة الأخيرة  
وقد ذكرها في التسهيل  
(وأخبر واهنا بال) أي  
الموصولة (عن بعض ما  
يكون فيه الفعل قد تقدما)  
أي بشرط لجواز الاخبار  
عن آل ثلاثة شروط زيادة  
على ما سبق في الذي  
وفروعه • الاول أن  
يكون الخبر عنه من جملة  
تقدم فيها الفعل وهي  
الفعلية والى هذا الإشارة  
بقوله فيه الفعل قد تقدما  
• الثاني أن يكون ذلك  
الفعل متصرفاً الثالث  
أن يكون مثبتاً فلا يخبر عن  
زيد من قولك زيد أخوك  
ولامن قولك عسى زيد أن  
يقوم ولا من قولك ما قام  
زيد والى هذين الشرطين  
الإشارة بقوله • (ان  
صح صوغ صلة منه لآل)  
اذلا يصح صوغ صلة لآل  
من الجامد ولا من المنفي ثم  
مثل لما يصح ذلك منه  
بقوله (كصوغ واق من  
وقى الله البطل) فان  
أخبرت عن الفاعل قلت

فصلت بين الذي الاولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الفاء انما تصير الجملة من كالجمله  
في الجمل الفعلية لا الاممية لظهور السببية مع الفعلية وشبهه الجملتين اذ ذالك بجملتي الشرط والجزاء  
اه (قوله معن عن اشتراط الثاني) لان الرابع أخص من الثاني وثبوت الاخص يستلزم ثبوت  
الاعم من غير عكس (قوله لان ما لا يقبل التعريف الخ) المناسب في التعليل أن يقول لان ما يقبل  
الاضمار يقبل التعريف (قوله بمعنى الواو) والقرينة عليه معنوية وهي النظر في المعنى وأن  
الخارج بكل منهما غير الخارج بالآخر فيعلم أن أحدهما لا يعنى عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو  
سم (قوله أو مثبت) بالرفع عطف على جواز (قوله أو وادام التنكير) أي عادم لزوم التنكير وهذا  
الشرط يعنى عنه قوله أو بضمير كما مر أنه اعتذر عنه في شرحها (قوله وأخبر واهنا بال الخ) ذكر  
الاخص مسئلتين يخبر فيهما بال لا بالذي • الاولى قامت جار يتا زيد لا قعد تا فاذا أخبرت عن زيد قلت  
القائم جار يتا لا القاعد تا ن زيد ولا تقول الذي قامت جار يتا لا قعد تا زيد لعدم ضمير يعود من  
الجملة المعطوفة على الذي • الثانية يجوز المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد فاما  
المسئلة الاولى فيجوز الاخبار فيها بالذي أيضا عند من أجاز مرت بالذي قام أوها لا الذي قعدا وقد  
جوز المصنف في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن أن يكون يتربصن خبر  
الذين لان النون عائدة للزوج المضافة في المعنى لضمير الموصول فقدا كتفى في عائد المبتدأ يرجوع  
ضمير من الخبر الى مضاف في المعنى للمبتدأ فبالاولى أن يكتب في عائد الموصول يرجوع ضمير من  
الصلة الى مضاف في اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادى ينبغي أن يجيز الذي ضرب الوجه زيد  
من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدى أي كالصفة وقول ابن غازي ان تشبيه اللازم بالمتعدى  
خاص بالصفات يدفع بان من حفظ حجة على من لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أي تركيب (قوله  
لجواز الاخبار عن آل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بال (قوله وهي الفعلية) تفسير خاص  
بعام لان الفعلية صادقة بما اذا تقدم على الفعل معمول له أو أداة من الأدوات مع أن ذلك مانع من  
الاخبار بال كما في سم قال فلا يسوغ الاخبار بها في نحو زيد اضرب عمر وولاني نحو ما يقوم زيد  
والاخبار هنا بالذي سائغ فتقول الذي ما يقوم زيد اه ولعل وجه المنع لزوم الفصل بالمعمول أو  
الأداة بين آل وصلتها أعنى الوصف المصوغ من الفعل (قوله الواو البطل الله) بنصب البطل على  
أنه مفعول وجره على أنه مضاف اليه (قوله أبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب  
الابتداء وأبرزنه مطلقاً حيث تلا • ما ليس معناه له محصلاً

وقد اختار المصنف في التسهيل جواز عدم الابرز عند أمن اللبس وفاقاً للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا  
الاطلاق بخوف اللبس سم (قوله وان رفعت ضمير آل ووجب استناره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت  
عن محترز الضمير وهو الظاهر قال الشاطبي أما اذا كان ظاهراً فلا ضمير فيها كالأوردت أن تخبر عن  
عمر ومن ضرب زيد عمر فتقول الضارب به زيد عمر وقال هنا لغير الضارب وانما هي اصحاب الضمير  
المنصوب وهو عمر وقد جرت الصلة على غير من هي له وهذا شأنها اذا رفعت الظاهر أبداً ولا يلزم في  
ذلك محذور اللبس أو عن زيد من ضرب أخوز زيد عمر اقلت الضارب أخوه عمر زيد سم (قوله ووجب  
استناره) أي في الصلة (قوله في نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضربتني ان أخبرت عن الفاعل  
الواو البطل الله أو عن المفعول قلت الواو البطل ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لان عائد  
الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله • ما المستغفر الهوى محمود عاقبة (وان يكن مارفعت صلة آل • ضمير غيرها) أي غير  
آل (أبين وانفصل) وان رفعت ضمير آل ووجب استناره في نحو قولك بلغت من أخو بك الى الزيد بن رسالة ان أخبرت عن التاء  
فقلت المبلغ من أخو بك الى الزيد بن رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر لانه في المعنى لا لانه خلف من ضمير المتكلم وآل

الضاربي



للمتكلم لان خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر وان اخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب ابراز الضمير وانفصاله  
لجريان رافعه على غير ما هو له تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ أنا منهم - ما (٤١) الى الزيد بن رسالة أخوك

وعن الزيد بن المبلغ أنا من  
أخوك اليهم رسالة  
الزيد بن وعن الرسالة  
المبلغ أنا من أخوك الى  
الزيد بن رسالة المبلغ خال  
من الضمير في هذه الامثلة  
لانه فعل المتكلم وأل  
فيه خبر غير المتكلم لانها  
نفس الخبر الذي آخرته  
فانما فاعل المبلغ وضمير  
الغيبه هو العائد وكذا  
تفعل مع ضمير الغيبه  
فتقول في الاخبار عن ضمير  
الغائب الفاعل من نحو  
زيد ضرب جاريته زيد  
الضارب جاريته هو في  
الضارب ضمير آل مستتر  
لجريته على ما هو له فان  
أخبرت عن الجارية قلت  
زيد الضاربها هو جاريته  
فلا ضمير في الضارب بل  
فاعله الضمير المنفصل  
لجريته على غير ما هو له  
خاتمة يجوز الاخبار  
عن اسم كان بال وغيرها  
فتقول في نحو كان زيد  
أخاك السكان أو الذي كان  
أخاك زيد وأما الخبر ففيه  
خلاف والصحيح الجواز  
نحو السكان أو الذي كانه  
زيد أخوك وان شئت  
جعلته منفصلا قلت  
السكان أو الذي كان زيد  
ايه أخوك وعن الطرف  
المتصرف فيجاء مع الضمير

الضاربي أنت فيستتر فاعل الصلة لانه لا ل وأنت خبرها أو عن المفعول فان قلنا بقول الجمهور انه  
يجب كون الخلف غائبا مطلقا قلت الضاربه أنت أنا فالفاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة  
أبرز لكونه لغير آل وأنا خبر آل أو بقول غيرهم انه تجوز المطابقة بين الخلف والخبر عنه في الخطاب  
ومثله التكلم قلت الضاربي أنت أنا (قوله لانه فعل المتكلم) أي لان مضمونه وهو التبليغ أولانه  
متضمن فعل المتكلم (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فان قلت هذا مخالف لظاهر  
كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والثاني قولهم ان الخبر به يكون مبتدأ والخبر  
عنه يكون خبرا والضاربهما من جملة الخبر فالجواب أنه لا اشكال لان معنى تقدم الفعل تقدمه في  
الجملة التي يقع فيها الاخبار لا تقدمه في أول كل شيء متكلم به وأما الثاني فواضح لان الضاربهما مبتدأ  
وهو فاعل وجاريته خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فيكونه من جملة الخبر لم يخرج عن أن  
يكون مبتدأ قوله ابن هشام (قوله وغيرها) أي الذي وفروعه (قوله وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر  
سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيموطي في الهمع والاصح جواز الاخبار عن خبر باب كان  
الجامد كما يجوز في خبر المبتدأ او باب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذي كان زيد اياه أو كانه  
زيد أخوك والذي زيد هو أخوك والذي ان زيد هو أخوك والذي ظننت زيد اياه أو ظننته زيد  
أخوك ومنعه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وفي مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال  
المقاربة لعدم صحه وقوعها صلة بخلاف المتصرفه كما قد فيجوز الذي كاد يضرب عمر زيد ويجوز في  
كل من المتعاطفين بغير أم وفي باقي التوابع مع المتبوع اه باختصار (قوله والصحيح الجواز) أي  
جواز الاخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أو جامدا أو قيده السيموطي بالجامد كما تقدم في عبارته (قوله وعن  
الطرف المتصرف الخ) وكذا عن المفعول لاجله وبقرون ضميره باللام فتقول الذي ضربت زيد اله  
التأديب وعن المفعول معه فتقول في الاخبار عن الطياسة من جاء البرد والطياسة التي جاء البرد  
واياها الطياسة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول في قام زيد قياما حسنا أو قيام الامير الذي  
قامه زيد قيام حسن أو قيام الامير على الاصح في المسائل الثلاث كما في الهمع

العدد

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنتين فان حاشيته السفلى  
واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعه اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس  
بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود تصريح (قوله  
ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم يقل لان المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذ كروا بالناء متعلق  
بقل وكذا العشرة واللام بمعنى الى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدأ وبالناء نعته وقل خبره على تصديره  
وخرج واحد واثنان وواحدة واثنان فهي جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما  
في هذا الحكم وتخالفهما أيضا في أنها لا تضاف الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين لان  
قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع  
بينهما اه توضيح وأما قوله فيه ننتا حنظل فضرورة شاذة والقياس حنظلتان قاله الشارح (قوله  
في عدما) أي معدود (قوله في الضد مجرد) بقى عليه أن يقول وسكن الشين وانما حذف الناء من عدد  
المؤنث وأثبتت في عدد المذكر لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمره وأمة وفرقة فالاصل أن  
تكون بالناء لتوافق نظائرهما فتعجب الاصل مع المذكر لتقدم مرتبة وحذف مع المؤنث فرقا

(٦ - صبان رابع) الذي يخلفه بنى كقولك محبر عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة الذي صمت فيه يوم الجمعة فان توسعت في  
الطرف وجعلته مفعولا به على الجازم جئت بخلفه مجرد امن في فتقول الذي صمت يوم الجمعة واعلم أن باب الاخبار بطويل الذيل  
فله كنه مما تقدم والله أعلم (العدد) (ثلاثة بالناء قل للعشرة في عدما آجاده مذكوره في الضد) وهو ما أحاده مؤنثة



ولو مجازاً (جود) من التاء نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام هذا اذا ذكر المعدود فان قصد ولم يذكر في اللفظ فالصحيح ان يكون كالوذف كقول صحت خمسة (٤٣) تريد اياما وصرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر ومنه

وأتبعه بست من شوال  
أما اذا لم يقصد معدود وانما  
قصد العدد المطلق كانت  
كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف  
سنة ولا تنصرف لانها  
أعلام بخلاف بعضهم وأما  
ادخال ال عليها في قولهم  
الثلاثة نصف السنة  
فكذلك دخلها على بعض  
الاعلام كقولهم الالهة  
وهو اسم من أسماء الشمس  
حين قالوا الالهة وكذلك  
قولهم شعوب والشعوب  
للجنسية وهذه لم يشعها  
كلامه وشمل الاولين  
تنبيهات الاول فهم  
من قوله ما أحاده ان المعتبر  
تذكير الواحد وتأنيسه  
لان تذكير الجمع وتأنيسه  
فيقال ثلاثة جامات خلافا  
للبغداديين فانهم يقولون  
ثلاث جامات فيعتبرون  
لفظ الجمع وقال الكسائي  
تقول مررت بثلاث جامات  
ورأيت ثلاث سحبات  
بغيرها وان كان الواحد  
مذكرا وقاس عليه ما كان  
مثله ولم يقل به الفراء  
الثاني اعتبار التأنيت  
في واحد المعدود ان كان  
اسما قبل فلفظه تقول ثلاثة  
أشخص فاصد نسوة وثلاث  
اعين فاصد رجال لان لفظ  
شخص مذكور ولفظ عين  
مؤنث هذا ما لم يتصل

لتأخر تبتسه تصریح (قوله ولو مجازا) راجع لكل من قوله مذكور وقوله مؤنثة ومن المجاز ما في  
الاسية التي مثلها (قوله هذا اذا ذكر المعدود) أي بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة  
جاز اجراء القاعدة وتركها كالمحذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام  
النورى عن النخاعة فاحفظها فانها عزرة شرح الكافية للسيد الصفوى (قوله فان قصد ولم  
يذكر الخ) أطلقه تبع الجماعة وقيدته السبكي بما اذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل  
حذف التاء هو الموافق للكلام العرب (قوله ويجوز ان تحذف التاء في المذكر) يمكن أن يوجد  
بان في حذف المعدود اهما فناسب مراعاة الابهام في لفظ العدد أيضا اه سم وهل يجوز اثباتها  
حينئذ في المؤنث نقل الاسقاطى عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوى الجواز (قوله  
لانها اعلام) أي مؤنثة والظاهر أنها اعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض (قوله  
فكذلك دخلها على بعض الاعلام الخ) لعلها في هذه الاعلام للجمع فتكون ال في الثلاثة والسنة للجمع  
الوصفية العارضة فتأمل (قوله الالهة) كعبادة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيت (قوله  
شعوب) بفتح الشين المججمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أي  
قرقهم لانها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الاضداد كذا في المصباح (قوله  
وهذه) أي صورة عدم قصد معدود لم يشعها كلامه لقوله في عدما أحاده مذكور حيث أضاف  
العدالى المعدود وقوله وشمل الاولين أي صورة ذكر المعدود وصوره حذفه لعدم اشتراط التلطف  
بالمعدود (قوله وقال الكسائي الخ) حاشاه ان الكسائي كالبغداديين وانما يقل خلافا للبغداديين  
والكسائي مع أنه أخصر لانه قصد حكاية كلام الكسائي (قوله اعتبار التأنيت) أي والتذكير  
بقريته التمثيل (قوله ان كان اسما) أي جامدا بقريته مقابله بالصفة فيما يأتي (قوله قبل فلفظه)  
ظاهره ان ذلك على سبيل الوجوب ويحذفه ما نقله السيوطى عن ابن هشام وغيره من أن ما كان  
لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فانه يجوز فيه وجهان اه سم ويحذفه أيضا ما في التسهيل  
وشرحه للدما ميني وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ان كان واحد المعدود مؤنث  
المعنى حقيقة أو مجازا قال الدما ميني استفيد منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال  
ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال في التسهيل ورجعنا أول مذكور بمؤنث ومؤنث بمذكور نحو بالعدد على  
حسب التأويل ومثل الدما ميني الاول بنحو ثلاث شخص ترد نسوة وعشرا بطن تريد قبائل والثاني  
بنحو ثلاثة أنفس أي أشخاص وتسعة وقائع أي مشاهد فتأمل وبما ذكره الشارح برد ما استدل  
به بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة قروء بأربعة شهداء على أن الاقراء الاطهار لا الحيض وعلى أن  
شهادة النساء غير مقبولة لان الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض لقبل ثلاث ولو أريد النساء لقبل  
باربع ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قروء وشهداء مذكور يس (قوله تقول ثلاثة أشخاص  
فاصد نسوة) وكذا اذا كانت فاصد رجال ولم يبنه على ذلك لانه على الاصل اذ هو جار على اللفظ  
والمعنى معا فالشخص يستوى فيه المذكر والمؤنث واذا أعيد الضمير عليه انما يعود مذكرا فلذلك  
يؤنث العدد اذا أضيف اليه سواء أريد به مذكرا أو مؤنثا حفيد (قوله وثلاث أعين فاصد  
رجال) وكذا اذا قصد النسوة ولم يبنه عليه لانه على الاصل كما مر (قوله ما لم يتصل بالكلام) مراده  
بالكلام ما يشبه لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو يكثر فيه الخ) معطوف على بقوى المعنى  
(قوله جازم اعادة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف ما تقدم عن ابن هشام وغيره  
من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أي ولو لم يكن هناك مرجع



للمعنى وخلاف ما تقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كاعبان ومعصر)  
 الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر الجارية أول ما تدرك وسميت معصرا لدخولها في  
 عصر الشباب قاله الخليل تصریح (قوله عشر أبطن) أي قبائل فالقياس عشرة أبطن لان البطن  
 مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها (قوله  
 وجعل منه في شرح الكافية الخ) مبنى على أن أسباطا تميز ويرد عليه أنه جمع وتيميز مثل هذا العدد  
 مفرد ولهذا كان الوجه جعله بدلا كما سبذ كره الشارح (قوله منه) أي مما روى فيه المعنى لا اتصاله  
 بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصددده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فافهم (قوله ترجح حكم  
 التأنيث) ولولا ذلك لقبل اثني عشر أسباطا لان السبب مذكر اه مرادى أى وواحد واثنتان  
 يذكران لتد كبير المعدود ويؤنثان لتأنيته على خلاف قاعدة ثلاثة الى عشرة كالم (قوله بدلا من  
 اثنتي عشرة) أى وأما سفته والتميز محذوف أى فرقه وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لان  
 المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لانه كان القياس ثلاث  
 أنفس لان النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس في الانسان وقوله  
 وثلاث ذود الذود من الابل من الثلاثة الى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه (قوله أى عشر  
 حسنات) ولولا ذلك لقبل عشرة لان المثل مذكر (قوله ربعات) بفتح الباء جمع ربعة بسكونها  
 بوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طويل ولا قصير تصریح (قوله ثلاثة  
 دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جرت مجرى الاسماء الجامدة مرادى (قوله  
 فالعبرة بهما) أى فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيثا (قوله عكس ما يستحقه ضميرهما الخ)  
 اعترضه شيخنا بأن الشارح ذكر في بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتأنيث  
 وظاهره يخالف ما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه  
 توهم رجوع الضمير في قول الشارح في بحث الكلام يجوز في ضميره الخ الى مطلق اسم الجنس الجمعي  
 وليس كذلك بل الى الكلام كما حققناه هناك وحينئذ فلا تخاف أصلا من الجائز أن البعض جزم  
 هناك برجوع الضمير الى الكلام ورد على من أرجعه الى مطلق اسم الجنس الجمعي حيث قال قوله  
 يجوز في ضميره أى الكلام كما هو الظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعي لان منه ما يجب في ضميره  
 التذكير كالغنم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الأمر ان كالبقر والكلم فافهمه بعض  
 أرباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعي وبنى عليه ما بنى أى من الاعتراض  
 على الشارح في اطلاقه الجواز غير سديد اه ثم نسي هذا هنا فتابع شيخنا في الاعتراض بالتأنيث  
 وزاد في القول على الشارح حيث قال ما ذكره في اسم الجنس هنا خلاف ما ذكره في بحث الكلام  
 من أن اسم الجنس مطلقا يجوز في ضميره الوجهان اه باختصار هذا وقال الدماميني نقلا عن ابن  
 هشام المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لان الباقي اما واجب التذكير وهو ستمة  
 الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم واما فيه لغتان وهو بقية الالفاظ اه وفيه مخالفة  
 لما مر في الكلام والنحل في كلامه بالحاء المهملة تذكروه بعد ان النحل بالحاء المعجمة فيسه التذكير  
 والتأنيث وبهم ما ورد القرآن بقى أن ظاهر صديعه أن اسم الجمع مذكرا مؤنثا وليس كذلك في الهمع  
 أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كابل وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب  
 التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدماميني لا اسم الجمع  
 المؤنث بالنسوة والابل والدود وفي الفارضى في باب التأنيث أن الابل تذكروا وتؤنث وفي التصريح  
 عن ابن عصفور أنه ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما  
 لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اه وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لان نحو

ثلاث شخصيوص كاعبان

ومعصر

وقوله

وان كلا باهذه عشر ابطن

وانت برىء من قبائلها

العشر

وجعل منه في شرح الكافية

وقطعناهم اثنتي عشرة

أسباطا أيما قال فبذكر

أهم ترجح حكم التأنيث

لكنه جعل أسباطا في شرح

التسهيل بدلا من اثنتي

عشرة وهو الوجه كما سباني

والثاني كقوله ثلاثة

أنفس وثلاث ذود فان

النفس كثر استعمالها

مقصودا بها انسان وان

كان صفة فموصوفها

المنوى لابهان قوله عشر

أمثالها أى عشر حسنات

وتقول ثلاثة ربعات اذا

قصدت رجلا وكذا تقول

ثلاثة دواب اذا قصدت

ذكورا لان الدابة صفة

في الاصل الثالث اثنا

تكون العبرة في التأنيث

والتذكير بحال المفرد مع

الجمع أمام مع اسمي الجنس

والجمع فالعبرة بحالهما

فيعطى العدد عكس ما

يستحقه ضميرهما فتقول



ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم بالهاء (٤٤) لأنك تقول قوم كثيرون وغنم كثير بالياء كبر وثلاث من البط بترك التاء لأنك تقول بط

كثيرة بالتأنيث وثلاثة من البقر أو ثلاث لأن في البقر لغتين التذكير والتأنيث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقري تشابهت هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى والافالمراعى هو المعنى أو يكن نائباً عن جمع مذكراً فالاول نحو ثلاث اناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ولا أثر للوصف المتأخر كقولك ثلاثة من الغنم اناث وثلاث من البط ذكور والثاني نحو ثلاثة رجلة فرجلة اسم جمع مؤنث لأنه جاء نائباً عن تكسير راجل على أرجال فذ كره عدده كما كان يفعل بالمتنوب عنه الرابع لا يعتبر أيضا لفظ المفرد اذا كان

النساء والنسوة والجماعة أسماء جوع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولان الجامل مذكراً في قول الشاعر \* ربما الجامل المؤبل فيهم \* وفي الفارسي نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا مما هوللا دميين يذكرون وثق قامل (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع (قوله بالياء) كذا في التوضيح وقال ابن المصنف تقول عندي ثلاث من الغنم بحدف التاء لان الغنم مؤنث اه وهو ما ذكره الجوهري وغيره وبه يرتد كلام الشارح كالتوضيح أفاده زكريا ويبدل له اذ نفشت فيه غنم القوم وفي الفارسي في باب التأنيث أن الغنم تذكروا وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفاً (قوله التذكير) أي ملاحظة للفظ أو معنى الجمع والتأنيث أي ملاحظة للمعنى الجماعة قال السيوطي والمدرک في وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الأمرين في البعض انما هو السماع أي فلا يرد أن الملاحظة في جميع (قوله هذا) أي اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيثا (قوله ما لم يفصل بينه) أي اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا الذي صادق بعدم ذكر الالف أصلا وذكرها مؤخره عنهما (قوله والافالمراعى هو المعنى) أي وجوب الخلاف في الوجوب بعض المتأخرين ولأن تقول ما الفرق بين هذا وبين ما مر في الجمع المضاف اليه العدد اذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم وجوب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير زكريا (قوله هو المعنى) أي معنى المعدود (قوله أو يكن) عطف على يفصل (قوله ولا أثر للوصف المتأخر) كذا لا أثر للوصف الذي لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث دماميني (قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم أي مشاة قال المرادى ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاء ناب عن جمع أفعال فاشياء وان كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكروا وجب اثبات التاء فيه اه وقوله فوزن أشياء فعلاء أي بحسب الاصل قبل القلب المسكاني اذا أصل أشياء شيئا فاستقلوا هوزنين بينهما ألف فقد مو الاولى التي هي اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذ كره عدده الخ) يحتمل أن الكافي مخففة من الذكر والمعنى فذ كره عدده على الوجه الذي يفعل به مع المتنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله دالاً بوثبات التاء فيه على أن المعدود مذكراً (قوله لا يعتبر أيضا الخ) أي كما لا يعتبر لفظ المفرد في اسمي الجنس والجمع وقوله لفظ المفرد أي بل يعتبر بمعناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت معنى المفرد لالفظه الذي هو مذكروا وأما قول البعض تبعاً لشيخنا فديقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا فممنوع (قوله والمميز اجر) أي ان لم يكن موصوفاً ولا صفة فالاول نحو اثنان وخمسة والثاني نحو خمسة اثنان والاحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لجوده وليكن العدد مضافاً الى مستحقه نحو خمسة زيد لانه قد عرفها وميزها فلا تحتاج الى تمييز ولم يرد بها حقاً فقالت نحو ثلاثة نصف ستة ووجه الجربأنه لما كثر استعماله أثر واجر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين وكونه جعلاً للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلبة للمطابقة أيضاً قلبة المعدود يس بحدف يسير وقوله والاحسن في الثاني أن يكون عطف بيان له لم يوجب كونه عطف بيان لامكان تأويل اثنان بمشتق كان يقال سمائة باثنان وقوله لانه قد عرفها أي لانه لا يقال خمسة زيد الامن عرف زيد او خمسة كاسياتي عن الدماميني (قوله فان كان اسم جنس الخ) صنيعة يقتضى دخول هذا في المتن وفيه نظر لانه وان أمكن حمل الجمع على مفهوم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلبة لا يناسب الا لجمع اسم (قوله من الرهط) هو من الثلاثة الى العشرة وليس له واحد من لفظه زكريا (قوله مكسرا) لان

من الرهط وقد يجرب باضافة العدد نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله الفاظ ثلاثة أنفس وثلاث ذود والصحيح قصره على السماع وان كان غيرهما باضافة العدد اليه وحقه حينئذ أن يكون جمعاً مكسراً



من أبنية القلة نحو ثلاثة أعبد وثلاث أم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاد للمفرد وذلك ان كان مائة نحو ثلاثمائة وسبع مائة وشذ في الضرورة قوله ثلاث مئين للملوك وفيها ويضاف لجمع (٤٥) التصحيح في ثلاث مسائل • احداها

أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات ونحو سبع صلوات وسبع بقرات • والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيه نحو سنبلات فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات • والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعادت ويجوز ثلاث سعائد أيضا بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح ويتعين في الأولى لاهمال غيره فان أكثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيه لم يضاف اليه الا قليلا نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينات والاضافة الى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالاحسن الاتباع على التعت ثم النصب على الحال ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين • احداها ما أهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال ونحوه دراهم • والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياسا أو سمعا فينزل لذلك منزلة المعدوم • فالاول نحو ثلاثة قسروء فان جمع قره بانفتح على اقراء شاذ • والثاني نحو ثلاثة شسوع فان أشساعا قليل الاستعمال (ومائة والالف للفرد أضف) نحو عندى

ألفاظ العدد أقرب الى جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا (قوله من أبنية القلة) التي هي أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمع التصحيح فتحكمهما حكم جمع القلة الا في هذا الموضوع فلا يميز بهما العدد قاله الفارسي وغيره (قوله وثلاث أم) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمه على وزن أفعل وأصله أي قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال فاض هذا هو الصواب وأخطأ من ضبطه بتشديد الميم (قوله ان كان) أي المميز مائة لان المائة جمع في المعنى تصرح (قوله ثلاث مئين للملوك وفيها) تمامه • ردا في وجلت عن وجوه الالهاتم • فثلاث مبتدأ أو جملة وفيها ردا في خبر وأراد بالراء السيف وقيل هو على حقيقته لانه يفخر بذلك حيث رهن رداءه بالديار الثلاث وذلك ان ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة وكانت ديارتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديار الثلاث وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردا في وأراد بوجوه الالهاتم أعيانهم والالهاتم جمع اهتم وهم بنو سنان الالهتم سمي بذلك لانكسار نثيته كذا في العيني ومئين بكسر الميم أفصح من ضمها (قوله نحو سنبلات) فلم يقل سبع سنابل لجوارته لسبع بقرات (قوله بل المختار الخ) اضرب انتقالا عن قوله فيجوز لقلة سعائد (قوله نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينات) أي فالكثير ثلاثة أحماد وثلاث زينات (قوله ولكنه شذ قياسا) بان خالف القواعد أو سمعا بان ندراسة سمعاه في لسان العرب (قوله فان جمع قره بانفتح الخ) يرد عليه أمران الاول ما في المرادى من أن بعضهم ذكر أنه جمع قره بضم القاف فلا يكون شاذ الثاني أن لقره بانفتح بناء قلة مطردا وهو أقدر وفان أفعال مطرد في فعل بفتح الفاء وسكون العين اذا كان صحيحها كما هنا وعبارة ابن الناظم وان لم يهمل يعنى جمع القلة المفرد المميزجي، به يعنى بالميز جمع قلة في الغالب نحو ثلاثة أجيل ونحوه وقديجا، به جمع كثره كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قسروء مع محبي الاقراء اه (قوله ثلاثة شسوع) بمجته فهجملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سبور النعل تصرح (قوله ومائة والالف) أي هذين الجنسيتين الشاملين المفرد هما ومثناه ما رجعتهما كما يؤخذ من تعداد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو مئى رجل وثلاثة آلاف رجل أو باضافة ثلاثة قسروء الى مائة نحو ثلثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتبارا بلقظة مائة ولفظ ألف ففائدة في التسهيل واختصاص الالف بالتمييز به مطلقا ولا يميز بالمائة الا ثلاث واحدى عشرة وأخواتها اه نحو مائة ألف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلثمائة وخمسمائة واحدى عشرة مائة وخمس عشرة مائة (قوله والالف) آل من الحكاية لان المحكي اذا لا يجوز الالف رجل مثلا قال الفارسي واما دخول آل على المضاف في قول أبي هريرة رضي الله تعالى عنه فلما قدم جاءه بالالف دينار فقيل زائدة وقيل تقديره بالالف ألف دينار فخذف ألف وهو يدل من الالف (قوله للفرد أضف) لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهم ما أخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عرض عن عشرين مائة وهى تميز بمفرد مخفوض فعولت الالف معاملة ما عوضت منه اه تصرح وقوله فأخذت الخ وجهه أن هذا الخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اه سم وقال الدماميني أما كونه مفردا مع أن القياس جمعه كما جمعه في ثلاثة دراهم لعللة المتقدمة ولانه عدد في معناه كثره فكبره وجمع مائة يندمج الثقل اللفظي الى الثقل المعنوي (قوله في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين) أي باضافة مائة الى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالهجرة اذ هي تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للاحد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقر بنون مائة على جعل مائة درهم ومائتاوب وثلثمائة دينار وألف عبدا والفاأمة وثلاثة آلاف فرس (ومائة بالجمع ترزاقدردي) في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين نبيه شذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله



اذ كروصلنه بعشر) مجرداً  
 من التاء (مركا) لهما  
 (فأصد معدود ذ كر) نحو  
 أحد عشر كوكبا رهمة  
 أحد مبدلة من واو وقد قيل  
 وحده عشر على الاصل وهو  
 قليل وقد يقال واحد عشر  
 على أصل العدد (وقل  
 لدى التأنيث احدى  
 عشره) امرأة باثبات التاء  
 وقد يقال واحدة عشرة  
 (والشين فيها عن تميم  
 كسره) أى مع المؤنث  
 فيقولون احدى عشرة  
 واثناعشرة بكسر الشين  
 وبعضهم يفتحها وهو  
 الاصل الا أن الافصح  
 التنكين وهو لغة الجاز  
 وأما في التنكير فالشين  
 مفتوحة وقد تسكن عين  
 عشر فيقال أحد عشر  
 وكذلك أخواته لتوالي  
 الحركات وبها قرأ أبو جعفر  
 وقرأ هبيرة صاحب حفص  
 اثنا عشر شهراً وفيها جمع  
 بين ساكنين (و) أما (مع  
 غير أحد واحد) \* ما  
 معها فعلت) في العشرة  
 من التبريد من التاء مع  
 المذكور واثباتها مع المؤنث  
 (فأفعل قصدا) والحاصل  
 أن للعشرة في التركيب  
 عكس ما لها قبله فتحذف  
 التاء في التنكير وتثبت في  
 التأنيث (ولثلاثة وتسعة  
 وما \* بينهما ان ركبا  
 قدما) أى في الافراد وهو  
 ثبوت التاء مع المذكور  
 وحذفها مع المؤنث (وأول عشرة اثنتي وعشرا اثنى اذا اثنى تشا أو ذكرا) فتقول جاءني اثنا عشرة امرأه واثنا

سنتين بدلا أو عطف بيان لا تميز الثلاث بلزم الشذوذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قاله الهمامي  
 وقال في التصريح لانه يقتضى أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة قاله الموضح في الحواشي اه وسبقه الى  
 هذا أبو اسحق الزجاج قال ابن الحارث ووجهه أن يميز المائة واحد من المائة فإذا كان كذلك وقلت  
 سنين فيكون سنين واحدة من المائة وهى ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة  
 وهذا وارد أيضا على قراءة حمزة والكسائي اذ سنين عندهما تمييز لا غير وان كان مجردا ثم أجاب  
 ابن الحارث بأن ما ذكرنا يميز اذا كان التمييز مفردا أما اذا كان جمعا كما هو الاصل للمامر  
 فالقصد فيه كالتقصير في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة أبواب ويمكن أن يجاب أيضا بأن المحل لما  
 كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع المحال في ذلك المحل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس  
 المتيقن بتحقيقه في واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذوف تماميل (قوله اذا عاش  
 الفتي ما تئين عاما) تمامه \* فقد ذهب للاداة والفتاء (قوله وأحد اذ كرا الخ) لما تسكنكم على العدد  
 المضاف شرع في المركب فقال وأحد اذ كرا الخ (قوله مركا) بكسر الكاف أى حال كونك مركا  
 ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالاً من عشر أى مركا مع أى مع أحد اه سندوبى والى الاول  
 جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده (قوله وهمزة أحد الخ) كذا همزة احدى الا أن الاول شاذ  
 لازم غالباً والثاني مطرد على الاصح كاشاح وكاف ولهذا ذهبوا على الاصل في أحد فقالوا واحد ولم  
 ينفوا عليه في احدى اه تصریح وألف احدى للتأنيث عند الاكثرين وقيل للالحاق وزال  
 التنوين في احدى عشر للتركيب فتقول في العطف احدى وعشرين بالتنوين نقله ابن هشام وفي  
 الفارضى عن ابن بابشاذ أن أحد المنقلبة همزتها عن واو المستعملة في العدد هى التى في نحو قولك  
 كل أحد في الدار وجمعها آحاد وأما التى تستعمل بعد التنى نحو ما جاءنى من أحد فهمزتها أصلية غير  
 مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في المثبت (قوله احدى عشرة) ولا تستعمل احدى  
 الامر كبة أو معطوفاً عليها أو مضافة نحو احدى الكبرز كريا (قوله وقد تسكن عين عشر)  
 أى في المذكر كما صرح به في بعض النسخ قال الهمامى فان قيل كيف جاز تسكين فاء الاسم قلنا اذا  
 جاز تسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء فهذا أجدر (قوله لتوالى الحركات) ولا فائدة المبالغة في  
 الامتزاج دمامينى (قوله وأما مع غير أحد واحد) أى من اثنين واثنتين الى تسعة وتسع وقد  
 الشارح أما لاجل الفاء في قوله فافعل ويحتمل أن الفاء زائدة قال سم بين المصنف بهذا أى بقوله  
 ومع غير أحد واحد الخ حكم العشرة اذ اركبت مع التسعة فمادونها ثم بين بقوله الا تى ولثلاثة  
 وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتمل اذ اركبت معها العشرة (قوله قصدا) قال شيخنا والبعض حال بمعنى  
 مقتصد أى عادلا وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف أى فعل قصدا  
 أى اقتصاد بل هذا أولى لما مر غير مرة أن مجبى المصدر حالاً وان كثر سماعى (قوله فتحذف التاء في  
 التنكير) كراهة اجتماع علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة (قوله  
 ان ركبا) أى مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعترض الفارضى وغيره هذا البيت بأنه قد علم من  
 قوله ومع غير أحد واحد الى آخر البيت فانه علم منه كون اثنى له عشر واثنتي له عشرة وقد يقال  
 انما صرح به فاعالتوهم أن اثنين في حال تركيبه مع العقد كمثلث فخافوا في هذه الحالة بمجرد  
 التاء عند التأنيث وتلقه عند التنكير قال الهمامى في احدى عشرة واثنتي عشرة سؤال مشهور  
 حاصله لزوم الجمع بين علامتى تأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو  
 من نفس الكلمة ولذالم تسقط في جمعى التصحيح والتكسير بخلاف التاء اذ قالوا حسبى وحبيبات  
 وحبالى وحنفنه وحنفنا وحنفان وأما اثنان فبنى على التاء اذ لا واحد له من لفظه فكانت كالاصول  
 (قوله اذا اثنى الخ) لف وشمر مرتب (قوله تشا) مضارع شاء قصره للضرورة وقال المكيودى

ويعجز وحذفها مع المؤنث (وأول عشرة اثنتي وعشرا اثنى اذا اثنى تشا أو ذكرا) فتقول جاءني اثنا عشرة امرأه واثنا



ويجوز ان يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو خالد (قوله واليا) أي في اثنين  
 واثنتين (قوله مطلقا) أي في الاحوال الثلاثة (قوله أما الجز) أي عجز العدد المركب سواء كان  
 اثني عشر واثني عشرة أو غيرهما (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أي الواو اذا الاصل قبل  
 التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا فحذف الواو وركب العددان اختصارا ودفع اليا بقادر  
 من العطف من أن الاعطاء دفعنا قاله الدماميني فان ظهر العاطف منع التركيب والبناء فلقد  
 المقضى بقوله • كان بها البدر ابن عشر وأربع • وانظر اذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ  
 وزعم أبو حيان أنه أي العاطف لا يظهر الا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد  
 ابن الشجري • وقربا ابن خمس وعشر • اهـ وقوله وانظر الخ الذي يظهر أن التمييز حينئذ  
 جمع مجرور كتمييز ثلاثة الى عشرة ولللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره ان أردت  
 التجب (قوله وأما الصدر الخ) عبارة الفارسي بنى الصدر لانه كجزء الكلمة (قوله فعلة بناؤه وقوع  
 الجز منه) أي من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع وقوله موقع تاء التانيث في لزوم الفتح  
 أي فتح ما قبلها وعندى في هذا التعليل نظر من وجوه الاول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بناؤه  
 وقوعه موقع ما قبل تاء التانيث في لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن الثاني أن بناءه بمعنى لزومه الفتح  
 فيقول التعليل الى تعليل الشيء بنفسه لانه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التانيث وعلة  
 المشابهة لزوم الفتح لان وجه المشابهة علة لها وعلة العلة الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل  
 تاء التانيث يقتضى البناء للزم بناء صدر المركب المزجي مع أن فتحه صدره فتحه بنية لافتحه بناء كما  
 سلف تحقيقه في عمله الا أن يجب عن هذا بان في تعبيرهم ببناء صدر المركب العددي مسامحة لان  
 فتحته وان كانت فتحه بنية تشبه فتحه البناء في اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر يس اعتراضين آخرين  
 حاصل الاول أن سبب البناء منحصر في شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكره وأجاب عنه بان المنحصر  
 في شبه الحرف سبب البناء الاصلى للالزام للكلمة والبناء هنا عارض للكلمة متعين بالتركيب مفارق  
 بمفارقتها وحاصل الثاني أن آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محل الالاعراب ولا للبناء ولم يجب  
 عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجبتنا به عن اعتراضنا الثالث فتأمل قال يس وانما بنى على حركة  
 لان له حالة اعراب وكانت الحركة فتحه لان هذا الاسم طال بالتركيب فأثر باخف الحركات (قوله  
 ولذلك) أي لتكون علة البناء الوقوع المذكور أعرب صدر الخ أي لان العلة تدور مع المعلول  
 وجودا وعدما وهي معدومة في اثني عشر واثني عشرة فينبغي عدم بناء الصدر وما ذكره من اعراب  
 صدرها هو الصحيح والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة اعرابه (قوله  
 لوقوع الجز الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بانه علة قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانيا  
 بقوله لوقوع الجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لا شعاعا علية  
 الوقوع موقع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للاعراب فتأمل (قوله قد فهم من كلامه) يعنى  
 قوله وصلته بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشيء في مقام البيان يقتضى الحصر (قوله  
 النيف) بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيف من نأف ينفون اذا زاد  
 وهو من واحد الى تسعة بادخال المبدأ والغاية أفاده في التصريح (قوله فانه يحتمل الخ) هذا انما ينتج  
 الاجال لا الالباس (قوله اضافة صدر المركب الى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز  
 مجرور ولا غير ومنه قول الشاعر

كاف من عنائه وشقوته • بنت ثمانى عشرة من حننه

يجر عشرة منونافرضى (قوله واستحسنوا ذلك اذا أضيف) أي المركب ولا يخفى أن المضاف في  
 الحقيقة انما هو عجز المركب فالصدر مضاف الى العجز والعجز مضاف الى كاف المخاطب في عبارته



(وميز العشرين) وبابه (للتسعيناه بواحد) منكر منصوب (كار بعين جينا) وخسين شهر او يقدم النيف بحالتيه اى بثبوت التاه في التذ كبر وسقوطها في التانيت ثم يذ كر العدم معطوفا على النيف فيقال في المذ كر ثلاثة وعشرون رجلا وفي المؤنث تسع وتسعون نجه (وميزوا م كما مثل ماه ميز (٤٨) عشرون) وبابه اى بمفرد منكر منصوب (فسو بينهما) نحو اء عشر كو كبا رانتي

عشرة عينا واما وقطعناهم  
اثنى عشرة أسباطا  
فأسباطا بدل من اثنى  
عشرة والتمييز محذوف اى  
اثنى عشرة فرقة ولو كان  
أسباطا تمييز الذكر  
العددان وأفرد التمييز  
لان السبط مذكر وزعم  
الناظم أنه تمييز وان ذكر  
أما رجع حكم التانيت  
في تسميات الاول يجوز  
في نعت هذا التمييز منهما  
مراعاة اللفظ نحو عندي  
أحد عشر درهما ظاهريا  
وعشرون دينارا ناصر يا  
ومراعاة المعنى فتقول  
ظاهريه وناصرية ومنه  
قوله

فيها اثنتان وأربعون حلوبة  
سودا تكافية الغراب  
الاسهم

• الثاني قد يضاف العدد  
الى مستحق المعدود فيستغنى  
عن التمييز نحو هذه عشرو  
زيد يفعل ذلك يجتمع  
الاعداد المركبة الاثنى  
عشر فيقال أحد عشر ك  
وثلاثة عشر ولا يقال  
اثنى عشر لان عشرون  
اثنى عشر بمنزلة فون  
الاثنين كما مر فلا تجامع  
الاضافة ولا يقال اثنان  
لثلاثا لئلا يتبس باضافة اثنين  
بلا تركيب • الثالث حكم

مساحة (قوله وميز العشرين للتسعيناه بواحد) أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرون كما في الفارسي  
وأجاز المصنف في شرح التسهيل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا عند قصد أن لكل واحد  
منهم عشرون كما في السيوطي (قوله بواحد منكر منصوب) انما كان مفردا نكرة لانه ذ كر لبيان  
حقيقه المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التي هي الاصل ومنصوب بالتذ ذرا لاضافة مع النون التي  
في صورة فون الجمع (قوله اى بثبوت التاه في التذ كبر الخ) محله في غير اثنين واثنين (قوله معطوفا  
على النيف) اى بالواو اذا أريد وقوعها دفعة واحدة والافلامانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة  
فعشرين أو ثم عشرون اذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخي دما ميني (قوله اى بمفرد منكر  
منصوب) انما كان مفردا منكر الماسر ومنصوبا لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد لو  
قيل خمسة عشر عبدا مثلا فارضى (قوله فسو بينهما) اى المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم  
ان المثلثة قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع اذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى  
وقطعناهم اثنى عشرة أسباطا لان المراد وقطعناهم اثنى عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباطا لا سبط فوضع  
أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الواجه في الالية وسيأتى الباقي (قوله بدل) اى بدل كل من كل ولا  
يرد أن المبدل منه في نية الطرح لانه أعلي وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما في قراءة التنوين  
في ثلثمائة سنين كما مر (قوله لذكرا العددان) اى بمحذوف لتاه منهما وقوله لان السبط مذكرا  
لقلوله لذكرا العددان (قوله وأفرد التمييز) ذهب الفراء الى جواز جمعه وظاهر الالية يشهد له اه  
تصريح وترك علة قوله وأفرد التمييز وهي كونه تمييزا مركبا لهما من قوله وميزوا الخ (قوله رجع حكم  
التانيت) هذا توجيه للتانيت ويبقى توجيه الجمع مع أن القياس الافراد كما مر سم (قوله في نعت  
هذا التمييز منهما) اى من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز في نعته مراعاة  
المعنى فتقول شيخ الاسلام زكريا في تحريره وهي اى الاوسق الخمسة التي هي نصاب زكاة النبات  
ألف وستمائه رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا لالف وستمائه وانظر هل مثل النعت  
بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون اسباطا في الالية بدلا من التمييز المحذوف وهو  
فرقة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله فيها) اى الر كائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخواني وهي  
مادون الريشات العشر من مقدم الجناح والاعمم بالخاء المهمله الاسودعيني (قوله فيستغنى عن  
التمييز) لانك اذا قلت عشروك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة اليه ولا تقول عشرو زيد  
الامن يعرف زيد وعشريه كما نك لا تقول غلام زيد الامن يعرف الغلام زيد ادما ميني (قوله  
الاعداد المركبة) وكذا غير المركبة كانه زيد (قوله الاثنى عشر) اى واثنى عشرة (قوله ولا  
يقال اثنانك) مالم يكن اثنا عشر علما والاجاز أن تضيفه بمحذوف عشر اذا قصد تنكير العلم لفقده العلة  
كما في الفارسي (قوله لئلا يتبس الخ) صريح في جواز أن يقال اثنانك في قصد اضافة اثنين بلا تركيب  
اسقاطي (قوله لذكراهما مطلقا) اى سبق المذ كر أولا ووقع الفصل بين أولا (قوله ان وجد العقل)  
اى في الشئيين أو أحدهما رظا هه ترجيح المذ كر اذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضى تغليب  
العاقل فتقول أربع عشرة جملا واه لان وصف الاثنية مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع  
عدم العقل أفاده الدما ميني (قوله فلما سبق) اى مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال اى اتصال  
التمييز بالعدد (قوله وللمؤنثان فضلا) اى فصل بين العدد والتمييز بين لانهما تقتضى التساوي في

العدد المميز بشئيين في التركيب لذكراهما مطلقا ان وجد العقل نحو عندي خمسة عشر عبدا وارجاه  
وخسة عشر جارية وعبدا وان فقد فلا سابق بشرط الاتصال نحو عندي خمسة عشر رجلا وناقة وخمس عشرة ناقة ورجلا وللمؤنث  
ان فضلا نحو عندي ست عشرة مابين ناقة ورجل أو مابين رجل وناقة وفي الاضافة



لسابقتها مطلقا نحو عندى عثمانى عبد وآم وثمان آم وعبد ولا يضاف عدد أقل من ستة الى مميزين مذكروا مؤنث لان كلام من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة . الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وأما قوله على أنى بعد ما قد مضى . ثلاثون للهجر حولا كيدا فضرورة (وان أضيف عدد مركب . يبقى البناء) فى الجزأين على حاله نحو أحد عشر مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين هذا هو الاكثر لان البناء يبقى مع الالف واللام بالايجاع فكذلك مع الاضافة والثانى أنه يعرب (٤٩) بحزبه مع بقاء التركيب كبعلمك - ككاه سيبويه

عن بعض العرب نحو أحد عشر مع أحد عشر زيد واليه أشار بقوله (وعجز قد يعرب) واستحسنه الاخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الافصح ووجه ذلك بأن الاضافة ترد الاشياء الى أصلها فى الاعراب ومنع فى التسهيل القياس عليه وقال فى شرحه لا وجه لاستحسانه لان المبنى قد يضاف نحوكم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره الى بحزبه من الاناؤهما سكى الفراء أنه سمع من أبى فقهس الاسدى وأبى الهيثم العقبلى ما فعلت خمسة عشر وكفى التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافا للفراء . تنبيهات على الاول قال فى التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى الشعر يعنى باضافة الاول الى الثانى دون اضافة المجموع كقوله كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حخته أى من عامه - ذلك وفى دعواه الاجماع نظرفان الكوفيين يميزون اضافة

الحكم فكانت الاسبقية منتفية فرجع ما مر اعانه كمرعاة الشدين وذلك أن مذكرا لا يعقل فى استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد يعود عليه ضميره فاذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كما ناعتبرناهما بخلاف ما اذا جعل للمذكر كذا فى الدمايى (قوله لسابقتها مطلقا) أى عاقلا كان المضاف اليه أو لا مذكرا أو لا وانما كان كذلك لان المتضاميين كالشئ الواحد فلا يندبى أن يختلف حالهما فان قيل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والاول مضاف اليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضى أنه كالعدد المركب فتقول عندى أحد وعشرون عبدا وامة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جلا وناقبة بتغليب السابق واحد وعشرون بين جل وناقبة بتغليب المؤنث دمايى (قوله وآم) تقدم الكلام عليه (قوله وان أضيف عدد مركب) أى غير اثنى عشر واثنى عشر لثلاثة عشر من أنهما لا يضافان ويستغنى العدد المركب اذا أضيف عن التمييز كما سبق (قوله والثانى الخ) مقابل قوله هذا هو الاكثر (قوله كبعلمك) أى فى بقاء التركيب مع اعراب الجزوان كان بعلمك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لانه ليس بعلم (قوله وعجز) مبتدأ والمسوغ قصد التفصيل فارضى (قوله ترد الاشياء الى أصلها فى الاعراب) لا يقال هذا يقتضى اعراب الجزأين الاول أيضا لاننا نقول المضاف مجموع الجزأين لا الاول فقط ولا الثانى فقط لكن لما كان آخر الثانى آخر المجموع المضاف ظهر فيه الاعراب (قوله ومنع فى التسهيل القياس عليه) قال بعضهم هى لغة ضعيفة عند سيبويه واذا ثبت كونه لغة لم يمنع القياس عليها وان كانت ضعيفة مرادى (قوله لان المبنى قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بأدنى ملاسة تصریح (قوله من أبى فقهس) كذا يحفظ الشارح ويوجد فى بعض النسخ بنى وهو تحريف (قوله خلافا للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشر من الخ نقل الشارح قول الفراء عن الكوفيين (قوله دون اضافة المجموع) أى الى شئ آخر وفيه أنه اذا أضيف الاول الى الثانى ووجدت الاضافة الى شئ آخر كان المضاف الى الشئ الآخر الثانى للمجموع واذا أضيف للمجموع الى شئ آخر لم يكن الاول مضافا الى الثانى فتدبر (قوله كلف الخ) يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على أنه من التكليف وتخفيفها على أنه من الكاف بالتحريك من التعديل والعناء بفتح العين المهملات التعب والشقوة بالكسر الشقاء (قوله مطلقا) أى سواء كان المجموع مضافا نحو ثمانى عشر أو لا وفيه ما مر (قوله فى ثمانى) أى الواقعة فى عدد المؤنث (قوله وسكونها) أى كسكونها فى معدى كبر وقوله مع كسر النون أى دلالة على الياء وقوله وفتحها أى للتركيب جمع (قوله وقد تحذف ياءوها) مصب قد التقليلية قوله ويجعل اعرابها على النون أى والاكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف فتقول جاء ثمان وهررت ثمان ورأيت ثمانا وقد يقال رأيت ثمانى بلا تنوين لمشابهة جوارى لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه وان لم يكن جمعا لفظا هو جمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سراويل فكذلك البعض دلى قول الشارح ويجعل اعرابها على النون ما نصه أى وحينئذ

(٧ - صبان رابع) صدر المركب الى بحزبه مطلقا كما سبق التنبيه عليه . الثانى فى ثمانى اذا ركب أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله ولقد شربت ثمانيا وثمانيا . وثمان عشرة واثنين وأربعا وقد تحذف ياءوها أيضا فى الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله لها ثمانيا أربع حسان . وأربع فثغرهما ثمان وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الزاء . الثالث



تكون جارية في الاعراب مجرى المنقوص المصروف اه غفلة عجيبة (قوله لبضعة وبضع) بكسر  
الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتخها قاله الدماميني وما ذكره الشارح هو الراجح من اقوال  
في معنى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على اقل من ثلاثة ولا اكثر من تسعة وقيل مسماهما  
اربعه وثمانية وما بينهما او قيل الواحد والعشرة وما بينهما وقيل اربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير  
ذلك واختلفوا ايضا فيما يصاحبه فالجمهور على انه يصاحب العشرة والعشرين الى التسعين فلا  
يصاحب المائة والالف وقيل لا يصاحب الا العشرة وهو مر دود بنحو قوله صلى الله عليه وسلم  
الايمان بضع وستون شعبة وفي روايه بضع وسبعون ونقل الكرماني انه يصاحب المائة والالف  
هذا وفي بعض النسخ بدل قوله الثالث لبضعة وبضع الخ مانصه الثالث قال في شرح الكافية ان بضعة  
قدر اديه واحد فاقوه الى تسعة هذا قول الفراء وانه يجرى مجرى تسعة مطلقا في الافراد  
والتركيب وعطف عشرين واخوانه عليه وان ناءه كناه تسعة في ثبوت وسقوط نحو ثبتت بضعة  
اعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة امة وبضعة وعشرون كتابا وبضع  
وعشرون صحيفة وهذا المراد بقولي \* ومطلقا مجراه يجرى حيث حل \* والاولى ان يراد ببضعة من  
ثلاثة الى تسعة وبضع من ثلاث الى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتها والساقطها على الساقطها  
اه قال شيخنا وهكذا رأيت بخطه على التوضيح اه وقوله وان ناءه كناه تسعة في ثبوت وسقوط  
بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله فيحمل الثابت التاء الخ أى فيحمل بضعة الثابت التاء على  
ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وقرر في الجمع بين النيف والبضع  
بان النيف من واحد الى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بالهاء ولله مؤنث بدونه ولا يجب معه ذكر العدة  
كما في بضع سنين (قوله وصغ من اثنين الخ) ظاهر كلام المصنف ان نحو ثمان وثالث مصوغ من لفظ  
العدد سواء كان بمعنى بعض او بمعنى جاعل العدد الاقل مساويا لما فوقه وهو مسلم في الذي يعنى  
بعض دون الاخر لانه مصوغ من الثنى مصدر ثبت الرجل والثلث مصدر ثبتت الرجلين وهكذا  
كما سيأتى لا من اثنين وثلاثة الخ وانما قلنا ظاهر كلام المصنف لانه يمكن حمل قوله وان ترد جعل  
الاقل الخ على معنى وان ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح وصفا  
ظاهر بالنسبة لما يعنى جاعل دون ما يعنى بعض لان الذى يعنى بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه  
بعد اللهم الا ان يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية فتأمل قال في التصريح الاشتقاق من  
اسماء العدد مما عاى لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس كترت يدها من التراب واستحجر  
الطين من الحجر (قوله أى فما فوقهما) الانسب فوقه أى لفظ الاثنين لان الصوغ من اللفظ سم  
(قوله الى عشرة) اتى به بيا ناللقاية (قوله كفاعل) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح هو مفعول  
صغ أو الكاف بمعنى مثل وهى اسم مفعول به لصغ كما قاله الشاطبي أفاده سم (قوله من فعلا)  
فانته مع ما قبله بيان ان هذا أى فى الجملة وصف لا اسم جامد ولم يكتب بفهم ذلك من ذكر الصوغ  
لانه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة وبيان مطلق الاخذ (قوله وأما واحد) أى وواحدة وهذا مفهوم  
قوله من اثنين فما فوق (قوله فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضى والواحد اسم فاعل من  
وحد يحد وحد أى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد أى العدد المنفرد (قوله لثلاثتهم) أنه يسلك به الخ  
أى فى اثبات التاء مع التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح في مخالفة الوصف للعدد الذى  
صيحغ منه فى التذكير والتأنيث وهو مسلم فى غير ثمان وثانية لموافقتهما فى ذلك لما صيغ اعنه (قوله  
وان ترد بعض الذى الخ) أى وان ترد بالوصف بعض العدد الذى بنى هو منه تضفة أى الوصف اليه  
أى العدد كونه الوصف مثل بعض فى معناه أو فى اضافته الى كنهه والى هذا يرزى كلام الشارح

لبضعة وبضع حكم تسعة  
وتسع فى الافراد والتركيب  
وعطف عشرين واخوانه  
عليه نحو ثبتت بضعة  
اعوام وبضع سنين  
وعندى بضعة عشر غلاما  
وبضع عشرة امة وبضعة  
وعشرون كتابا وبضع  
وعشرون صحيفة ويراد  
ببضعة من ثلاثة الى تسعة  
وببضع من ثلاث الى تسع  
انتهى (وصغ من اثنين  
فما فوق) أى فما فوقهما  
(الى \* عشرة) وصفا  
(كفاعل) أى على وزن  
فاعل (من فعلا) كضرب  
نحو ثمان وثالث ورباع الى  
عاشر وأما واحد فليس  
يوصف بل اسم وضع على  
ذلك من أول الامر (واختمه  
فى التأنيث بانها ومتى \*  
ذكرت) أى صغنه لمذكر  
(فأذكر فاعلا بغير تاء) فتقول  
فى التأنيث ثمانية الى عاشره  
وفى التذكير ثمان الى عاشر  
كما فعل باسم الفاعل من  
نحو ضارب وضاربة وانما  
نبه على هذا مع وضوحه  
لئلا يتوهم أنه يسلك به  
سبيل العدد الذى صيغ  
منه (وان ترد) بالوصف  
المذكور (بعض) العدد  
(الذى منه بنى \* نصف  
اليه مثل بعض







واعماله فتقول هذا رابع ثلاثة ورابع ثلاثة أي هذا مصير الثلاثة أربعة وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق فالوصف المذكور حيثما اسم فاعل حقيقة لأنه نقول ثلثت الرجلين إذا انضم اليهما فصرتم ثلاثة وكذلك رعت الثلاثة إلى عشرت التسعة ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه اسما وتله في المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحدا مضاف إليه فان الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل فالترتبات إضافة كما سبق في تنبيهات الأول الوصف حيثما ليس مصوغا من ألفاظ العدد وإنما هو من الثالث والرابع والعشر على وزن الضرب مصادر ثلث وربع وعشر على وزن ضرب ومضارعها على وزن يضرب إلا ما كان لأمه عينا وهو ربيع وسبع وتسع فانه (٥٣) على وزن شفع يشفع الثاني لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا

ثان واحد أو أجازته بعضهم وحكاها عن العرب الثالث أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالإضافة وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين بالأعمال ورابعة ثلاث وثلاثين بالإضافة اه (وان أردت مثل ثاني اثنين مركبا جئ بتركيبين) أي إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض أصله كثنائي اثنين جئ بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وصدرا ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث فتقول في التذكير ثان عشر اثني عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر وفي التأنيث ثمانية عشر اثنتي عشرة إلى تاسعة عشر تسعة عشر

المنضم والمنضم إليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن المفعول الأول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع اسم الثلاثة فكأنه ضار المفعول الأول هو المجموع كذا في الدماميني (قوله واعماله) أي بالشروط السابقة في باب اسم الفاعل (قوله حيثما) أي حين إذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلثت الرجلين الخ) بتخفيف ثاني ثلثت وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها (قوله وجار مجراه) أي في العمل (قوله فان الذي هو في معناه) أي فان فاعلا الذي هو في معنى أحد فالحمل للضمير وكأنه لم يقل فانه دفعا لتوهم عود الضمير على أحد (قوله الوصف حيثما) أي حين إذ كان بمعنى جاعل (قوله وأجازته بعضهم الخ) رجع الدماميني وضمف الأول بأنه لا مانع من قولك زيد ثان واحدا أي مصير واحد الاثنين بنفسه (قوله أفهم كلامه) أي حيث أطلق وقوله للمعنيين المذكورين أي كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثاني في مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد (قوله مثل مفعول أردت ومر كحال منه أو مر كبا مفعول ومثل حال من مركب لان نعت النسكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله بمعنى بعض أصله) أي بعض مدلول أصله (قوله باربع كلمات مبنية) فيه تعقيب إذا نانا وثننا ليسا مبنين ومثله يأتي في قوله بعد باقيا بناؤه الخ (قوله هو الأصل) أي ماحق التركيب أن يكون عليه وليس مراده بالأصل الغالب لما يأتي قريبا عن أبي حيان (قوله أن يقتصر على صدر الأول الخ) قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وأجاز اتفاقا تصریح (قوله فيعرب الخ) هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد سم (قوله ويضاف إلى المركب) قال أبو حيان وقياس من أجاز الأعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى مهم اثني عشر مثلا سيوطي (قوله يني جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا لمركب أي مركب واف بما تنوي بان يكون مناسبا لفاعل المذكور ومن جنسه اسم والفعل على الأول مجزوم فالبناء اشباع وعلى الثاني مرفوع فالبناء لام الفعل (قوله بالمعنى الأول الذي نوبته) وهو كون المضاف أحد اثني عشر كائنا في المرتبة الثانية عشرة لان معنى ثاني اثني عشر ثاني عشر اثني عشر لكن حذف عجز التركيب الأول اختصارا فاعلم ما في كلام البعض (قوله وفي التأنيث حادية عشرة الخ) في التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثاني عشر ولم يقل وفي التأنيث بحادية عشرة الخ إشارة إلى دخوله في التحويك كون مشهولا للكلام الناظم (قوله وفيه حيثما) أي حين إذ اقتصر على صورة التركيب الأول وان شئت قلت حين إذ استغنى بحادي عشر ونحوه (قوله وجهان الأول أن يعرب الأول ويبنى الثاني الخ) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها ثلاثة أوجه الأول أن يبنى صدره وعجزه مقدر حذف التركيب الثاني بكامله وأن هذا الباقي هو الأول بكامله والثاني

باربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثاني إلى الاثنين وهذا الاستعمال هو الأصل ووراءه ان استعمال آخران الأول منهما أن يقتصر على صدر الأول فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقيا بناؤه واني هذا أشار بقوله (أو فاعلا بحالتيه) يعني التذكير والتأنيث (أضف) إلى مركب مما تنوي يني) يني جواب أضف فهو مجزوم أشبعته كسرته والمعنى الثالث إذا فعلت ذلك وفي الكلام بالمعنى الأول الذي نوبته فتقول في التذكير ثاني اثني عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر وفي التأنيث ثمانية اثنتي عشرة إلى تاسع عشر تسعة عشر. والثاني منهما أن يقتصر على صورة التركيب الأول بان يحذف العقد من الأول والنيف من الثاني والبناء أشار بقوله (وشاع الاستغناء بحادي عشر) ونحوه) أي ثاني عشر إلى تاسع عشر وفي التأنيث حادية عشرة إلى تاسع عشر فتذكر اللفظين مع المذكور وتؤنثهما مع المؤنث وفيه حيثما وجهان الأول أن يعرب الأول



ويبنى الثاني حكاة ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف عجز الاول فاعر به لزوال التركيب ونوى صدر الثاني  
فبناءه ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤه والحال كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بانه  
لادليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعا من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الاول والثاني أن تعربهما معاً مقدر حذف  
عجز الاول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ فيجوز الاول على حسب العوامل ويجوز الثاني بالاضافة أما إذا اقتضرت  
على التركيب الاول بان استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه (٥٣) مقيداً بصاحبه العشرة كما هو ظاهر النظم

وعليه شرح الشارح فانه  
يتعين بقاء الجزأين على  
البناء <sup>تبيين</sup> التركيبين <sup>الاول</sup>  
انما مثل بحادي عشر دون  
غيره ليتضمن التمثيل فائدة  
التنبيه على ما التزموه  
حين صاغوا أحداً واحداً  
على فاعل وفاعلة من القلب  
وجعل الفاء بعد اللام  
فقالوا حادي عشر وحادية  
عشرة والاصل واحد  
رواحدة فصار حاد وحادوة  
فقلبت الواو ياء لانكسار  
ما قبلها فوزنهما عالف  
وعالفة وأماما حكاة  
الكسائي من قول بعضهم  
واحد عشر فشاذ نبه به  
على الاصل المرفوض  
قال في شرح الكافية  
ولا يستعمل هذا القلب  
في واحد الا في تنبيه أي  
مع عشرة أو مع عشرين  
وأخواته الثاني لم يذ كر هنا  
صوغ اسم الفاعل من  
المركب بمعنى جاعل لكونه  
لم يسمع الا أن سيبويه  
وجامعة من المتقدمين  
أجازوه قياساً وذهب  
الكوفيون وأكثر  
البصريين الى المنع وعلى  
الجواز فنقول هذا رابع

أن يعرب صدره مضافاً الى عجزه مبنيًا حكاة الخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على  
صورة التركيب الاول بان يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني لمنافاة الاول من الاوجه  
الثلاثة ذلك فتأمل (قوله ويبنى الثاني) أي يبقى بناؤه (قوله فبناءه) أي يبقى بناءه (قوله وزعم  
بعضهم الخ) هذا الزعم تكون الاوجه ثلاثة لا اثنين (قوله لم يذ كر هنا الخ) وجه هذا تقدير ما حذف  
من كل منهما كما وجهوا بناؤه الثاني بنية صدره اه سم أي فكأن التركيبين باقيا (قوله بانه  
لادليل حينئذ) أي حين اذ بينا وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر اذ لا يترتب عليه اختلال المعنى  
(قوله بخلاف ما إذا أعرب الاول) فان اعراه دليل على ذلك (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو  
التركيب كفي التصريح وهذا لا يلاحظ المحذوف أعني عجز الاول وصدر الثاني (قوله أما إذا  
اقتضرت الخ) هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهذا ساقط في كثير من  
النسخ (قوله على التركيب الاول) أي على حقيقة لاصوره فقط (قوله بان استعملت النيف)  
يعني الحادي والثاني ونحوهما وقوله ليفيد أي النيف الاتصاف بمعناه أي معنى النيف وقوله مقيداً  
حال من الضمير في معناه (قوله فائدة التنبيه) الاضافة لليمان (قوله من القلب) أي قلب الواو ياء  
وقوله وجعل الفاء أي التي هي الواو بعد اللام أي التي هي الدال وهذا جعل قلب مكاني فعلم أن في  
الكلمة القلبين (قوله لانكسار ما قبلها) أي مع نظرها لان تاء التانيث في حكم الانفصال والواو  
اذا نظرت اثر كسرة قلبت ياء لكن يعمل الحادي اعلال القاضى بخلاف الحادية لفتح الياء أفاده في  
التصريح (قوله وأماما حكاة) وارد على قوله التزموه (قوله الثاني لم يذ كر هنا الخ) هذا يتعاقب بمفهوم  
قوله السابق مثل ثاني اثنين سم (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) باضافة التركيب الاول برمته  
الى الثاني برمته مع بناء الكلمات الاربع على الفتح (قوله أرباع ثلاثة عشر) أي بحذف العقد  
من التركيب الاول قال شيخنا الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل اه وعندى  
أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره (قوله لللباس) أي للباس الوصف بمعنى المصير بالوصف  
بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الاعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح لللباس بما ليس أصله  
تركيبين فان اللباس على تفسيره يزول باعراب الجزأين أو الاول فقط فان ذلك جائز في الاستعناء  
بحادي عشر عن حادي عشر أحد عشر مثلاً كما تقدم أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله  
ويتعين) أي فيما إذا أتى بالتركيبين برمتهم أو وحذف العقد من التركيب الاول وأتى بالتركيب  
الثاني (قوله في موضع خفض) أي باضافة التركيب الاول أو صدره الى الثاني ومن هنا يعلم أن  
المركب يكون مضافاً قال البعض تبعاً لشيخنا وهو مخالف لما تقدم في باب العلم فيما إذا كان الاسم  
واللقب مركبين أو الاول فقط أي من امتناع اضافة أولهما الى ثانيهما وقد يدفع المخالف بحمل  
المركب ثم على الاضافي كما يشعره تمثيلهم فلا ينافي ما هنا من اضافة المركب العددي فتأمل (قوله  
وهو مصادم لحكاية الاجماع) جوابه أن الاجماع مخصوص بصورة ما إذا حثت بتركيبين لان عمل  
فاعل انما يتأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع

عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر ولا يجوز أن تحذف النيف من الثاني مع حذف العقد من الاول لللباس ويتعين أن يكون  
التركيب الثاني في موضع خفض قال في أوضح المسالك بالاجماع لكن قال المرادى أجاز بعض النحويين هذا ثمان أحد عشر  
وثالث اثني عشر بالتنوين وهو مصادم لحكاية الاجماع (وقبل عشرين اذ كرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالته) من  
التذكير والتانيث (قبل واو



وبابه إلى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه فتقول الحادي والعشرون إلى التاسع والتسعين والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول حادي عشرين كما تقول حادي عشر الحاقا لكل فرع باصله فانه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشر من ياتر كيب كما مر بتنبية لم يذكرها في العشرين وبابه اسماء متقا وقال بعض أهل اللغة عشرين وثلاث إذا صار له عشرون أو ثلاثون وكذلك إلى التسعين واسم الفاعل من هذا عشرين ومتسعين اه خاتمة يؤرخ بالليالي لسبقها حتى المؤرخ أن يقول في أول الشهر كتب لأول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله ثم يقول كتب الليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون إلى عشر ثم لاحدى عشرة خلت إلى النصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه وهو أجد من خمس عشرة خلت أو بقيت ثم لاربع عشرة بقيت إلى تسع عشرة ثم لعشر بقين أو ثمان بقين إلى ليلة بقيت ثم لا تحر ليلة منه أو سراره أو سرره ثم لا تحر يوم منه

قول المحشى وفي الهمع الخ

تحذف وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكى سم (قوله يعتمد) نعت لو أو أى يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أى موازن فاعل مع عشرين وأخواته قال ابن هشام في قول الشهرود حادي عشرين شهر جمادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو واثبات النون وذ كرفظ الشهر وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين اه لكن قال السيوطى والمنقول عن سيويوه جواز إضافة شهر إلى كل الشهر وقال الدماميني في باب الظروف وهو قول أكثر النحويين (قوله يؤرخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتورخ اه سيوطى فائدة كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعامل يكون عليهم وبالامر المشهور ولم ير الواو كذلك حتى فتح عمر بلاد الجعم فذكر له أمر التاريخ فاحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بابى شهر يبدؤ فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذوالحجة ثم أجمعوا على المحرم لانه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبيل الهجرة بشهرين وانتهى عشرة ليلة لان قدمه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الاول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطى في كتابه الشهار يخ في علم التاريخ (قوله بالليالي) جمع ليليلة واسم تعنى بجمعها عن جمع ليليلة دماميني (قوله لسبقها) أى لسبق الليالي الايام باعتبار أن شهر والعرب قريته والقمر انما يطالع ليلا اه دماميني وقال السيوطى في الهمع لان أول الشهر ليلة وآخره يوم ولان الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبى حاتم وأما تخر ليلة عرفه عن يومها فلامر شرعى وهو الاعتداد بالوقوف في ذلك الوقت المخصوص (قوله لأول ليلة منه) اللام بمعنى في أو عند اه دماميني وكذا في قوله لنتصفه أو لمنتصفه أو انتصافه (قوله أو مهله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء اسم زمان على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واستهل مبنيين للمفعول أى أظهر فالمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر أو واستهله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب استهل كذا بمثابة قولك كتب الهلال كذا أى لوقت هلاله دماميني مع حذف وبعض زيادة (قوله ليلة خلت) اللام فيه وفي أمثاله بمعنى بعد (قوله ثم لثلاث خلون إلى عشر) التعبير مع الثلاث إلى العشر بخلون ومع ما فوقها إلى النصف بخلت انما هو على سبيل الاوليه كما يشير إليه الشارح بقوله وقد تحذف الخ لما تقدم أول الكتاب من أن الافصح في غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفي جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد ويجمع القليلة ما كان من أعداده ويجمع الكثرة ما كان من أعداده ولان تمييز ثلاث إلى عشر لما كان جمعاً ناسبه ضمير الجماعة وتبنيهاً فوق عشر لما كان مفرداً ناسبه ضمير الافراد فاحفظه وقول الشارح إلى عشر منتهى بجمع حذف أى ويجرى على مثل هذا إلى عشر وكذا يقال في نظائره (قوله إلى النصف من كذا) أى إلى النصف فيقول للنصف من كذا ولو صرح به لكان أوضح (قوله وهو أجد) أى لكونه أخضر (قوله ثم لاربع عشرة بقيت) يظهر أن اللام فيه وفي أمثاله بمعنى عند أو في بتقديره ضاف أى عند استقبال أو في استقبال أربع عشرة قال الدماميني وبعضهم يقول است عشرة ليلة مضت فيؤرخ بما مضى لتحققه ووجه الاول اعتبار العدد الأقل (قوله إلى تسع عشرة) الغاية داخله فيقول ليلتها لاحدى عشرة ليلة بقيت (قوله لعشر بقين) أى بدون تعاقب تغليبا لتمام الشهر وأوان بقين أى نظر الاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجرى في أربع عشرة إلى تسع عشرة فقامل (قوله إلى ليلة بقيت) وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت دماميني (قوله ثم لا تحر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين فان مضت وكتب في الثلاثين قيل لا تحر يوم منه وإذا كتبت لا تحر ليلة أو لا تحر يوم علمنا أن الشهر كان تاماً دماميني (قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين



أوسلخه أو انسلخه وقد تخلف النون التاء وبالعكس والله أعلم ﴿كم وكأين وكذا﴾ هذه ألفاظ يكتفى بها عن العدد ولهذا أورد في باب العدد أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار وهي على قسمين استفهامية (٥٥) بمعنى أي عدد وخبرية بمعنى عدد

كثير وكل منه ما يقتصر إلى تمييز أما الأولى فمميزها كميز عشرين وأخواته في الأفراد والنصب وقد أشار إلى ذلك بقوله (ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصا سما) أما الأفراد فلازم مطلقا خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا إذا أردت أصنافا من الغلمان جاز والأفلا وهو مذهب الأخفش وأما النصب ففيه أيضا ثلاثة مذاهب • أحدها أنه لازم مطلقا والثاني ليس بالزائم بل يجوز جمعه مطلقا جلا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي وعليه حمل أكثرهم كم عمه لك يا حريرو خالة • والثالث أنه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر وراجع على الجران دخل عليها حرف جر وهذا هو المشهور ولم يذ كر سيبويه جره الا اذا دخل عليها حرف جر وإلى هذا الإشارة بقوله (وأجز ان تجره من مضمر) ان وليت كم حرف جر مظهرا فيجوز في بكم درهم اشترت النصب وهو

والراء المهم الممتن فيهما وتكسر سين الاول قال في القاموس السرار كسحاب من الشهر آخريه منه كسراره وسرره اه فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لا خريه منه فلا يقال الا اذا كانت الكتابة في آخريه وسرره كما البعض تبع الشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بها اذا كانت الكتابة في آخريه منه لان بفرغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بها على هذا اذا كانت الكتابة في آخريه أيضا فيكون في التاريخ بها اشتباه كالتاريخ بسلخه أو انسلخه كما يأتي أو لحرره (قوله سلخه أو انسلخه) كل منهما يقال في ليلة الثلاثاء ويومه لسلخهما إلى الشهر ورواياه وانسلخهما في ذاتهما وعلى هذا فيحصل في التاريخ بها اشتباه وانتصابهما في قولك كتب سلخ شهر كذا أو انسلخه على الظرفية بتقدير مضاف والاصل وقت سلخ أو انسلخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر المضاف إليه مقامه وأما في قولك مهل كذا أو مستهل كذا فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج إلى تقديره مضاف لصاحبه اللفظ للزم بلا تقدير أو فاده الدماميني وفي الهمع يقال كتبه في العشر الاول والاواخر الاوائل والاخر والله أعلم

﴿كم وكأين وكذا﴾

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض أي عند المتكلم وبين ابهام الاول بالتمييز وابهام الثاني بالبدل التفصيلي نحو كم عبد ملكت عشرين أم ثلاثين اه وفيه نظر من وجهين الاول أن دعوى ابهام الجنس عند المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعيينه عنده بدليل أنه لا يكتفى بالتمييز ودعوى ابهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الاتيان بما بعد كم لكان صحيحا الثاني أن دعوى تعيين المقدر بالبدل التفصيلي بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا وان تبع فيها الدماميني كما هو واضح وانما يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق (قوله بمعنى أي عدد) أي فالسؤال بها عن كمية الشيء (قوله وخبرية) من الخبرية الانشاء سميت بذلك لان ما هي فيه خبر مسوق للاعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفي المقام زيادة كلام ستأتي (قوله في الأفراد والنصب) لانهم يسمعون الا كذلك فالعلة في ذلك السماع كقوله الدماميني أولا ان كم الاستفهامية مقدرة بعدد مقرون باستفهام فاشبهت العدد المركب فافرد ميزها ونصب كميزه كقوله الحديثي أولا ان ميز العدد الوسط الذي هو من أحد عشر إلى المائة كذلك فحمت عليه لانه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشنقي ولك نقضه بان من العدد الوسط المائة فقام مثل (قوله بمثل ما ميزت عشرين) أن عشرين على أحد عشر خلفه عشرين وثقل المركب (قوله ككم شخصا سما) كم في محل رفع مبتدأ وشخصا تمييزا وما جلة في محل رفع خبر (قوله فلازم مطلقا) أي سواء أريد به الأصناف أولا (قوله خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا) نحو كم عبيد ملكت وجعله البصريون حالا والتمييز محذوف أي كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أي مملوكين وكذا اذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر واللك حالة كونهم غلمانا أي خداما فلو قلت كم غلمانا لك لم يمش هذا التخريج الاعلى رأى الاخفش في تجرير تقديم الحال على عاملها المعنوي كقوله الدماميني (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله اذا أردت أصنافا من الغلمان جاز) فالمعنى كم صنفا من أصناف الغلمان استقر واللك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم (قوله انه لازم مطلقا) أي سواء دخل على كم حرف جر أو لا (قوله وعليه حمل أكثرهم كم عمه) أي بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم كما سبذ كره الشارح (قوله ولم يذ كر سيبويه جره الخ) أي فذهب القول الثالث ووجه الجر حينئذ تطابق كم وميزها في الجر (قوله مضمر) ظاهره منع ظهور من عند

الارجح والجر أيضا وفيه قولان • أحدهما أنه بمن مضمره كذا كرو وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة • والثاني انه بالاضافة وهو مذهب الزجاج • واما الثانية وهي الخبرية فميزها يستعمل تارة كميز عشرة



فيكون جمعاً مجروراً وتارةً كميّةً مائةً فيكون مفرداً مجروراً وقد أشار إلى ذلك بقوله (واستعملنا مخبراً كعشره • أو مائةً ككم  
رجال أو عمره) ومن الأول قوله (٥٦) • كم ملوكاً بآداب ملكهم • ومن الثاني قوله وكم ليلةً قد بتم اغيبر آثم وقوله

دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لأن حرف الجر الداخلة على كم عوض من اللفظ عن المضمة  
وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشترت واعلم أن من تدخل على كم الخبرية والاستفهامية  
كما قاله ابن الحاجب فشهد الخبرية بنحو وكم من ملك واستشهد في المطول للاستفهامية بقوله تعالى  
سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رآدهم توقف الرضى في دخول من على كم الخبرية  
وعز والبعض التوقف إلى ابن الحاجب خطأ ودخولها على كم الخبرية كثير بخلاف الاستفهامية  
(قوله فيكون جمعاً الخ) أما أفرادها فلما شبهت كم للمائة والالف في الدلالة على الكثرة وميزتها مفرداً  
جمعاً فليكون في اللفظ تصریح بما يدل على الكثرة (قوله وقد أشار إلى ذلك) أي المذكور من  
الاستعمالين (قوله ككم رجال أو عمره) كم مبتدأ والخبر محذوف أي عندي مثلاً ومفعول محذوف  
أي ملكت مثلاً ورجال مضاف إليه على الصحيح كما استعرفه وأصل مرة مرة نقلت حركة الهمزة للراء  
ثم حذف الهزة (قوله بآداب ملكهم) أي هلك (قوله غير آثم) أي غير سكران (قوله فليل ان لغة تميم  
الخ) أي والبيت للفرزدق وهو غمجي (قوله نصب تمييزاً للخبرية) أي جوازاً كما يصرح به قول التوضيح  
فليل ان تميماً تمييزاً نصب تمييزاً للخبرية (قوله إذا كان مفرداً) كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز  
فيه الأفراد والجمع على هذه اللغة كما في شرح الكافية ونص على ذلك السيرافي مرادى (قوله  
وعليهما) أي الجر والنصب أو على قولي النصب والأول أولى (قوله وأفرد الضمير) أي مع أن  
مقتضى انظاره تنديته (قوله جملاً على لفظ كم) قد يقال تاء التانيث تنافي هذا الجملة والجواب أن  
اعتبار لفظ كم من حيث الأفراد لا ينافي اعتبار المعنى من حيث التانيث ووجه في التوضيح الأفراد  
بان التاء للجماعة لأن عمه وخالته في معنى عمات وخالات (قوله كما حذف لك الخ) وعليه يكون في  
البيت احتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولابد ذكره  
في الجر والنصب مع استحسانه فيهما أيضاً لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن  
الوصفية وقوله من صفة خالته أي من صفات خالته والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم (قوله والخبر قد  
حلبت) أي خبر المبتدأ الذي هو عمه وقوله ولا بد من تقديره حلبت أخرى أي ليكون خبراً عن خالته  
هذا مقتضى صديقه ويحتمل أن قد حلبت المذكورة خبر خالته وقد حلبت المحذوفة خبر عمه (قوله  
أفراد تمييزاً الخ) أشار به إلى دفع ما يوهبه تقديم المصنف الجمع من رجحانه على الأفراد وإلى أن  
المصنف إنما قدمه اهتماماً به رداً على من زعم شذوذه (قوله الجر هنا الخ) وأما في تمييز الاستفهامية  
فالصحيح أن الجر عن مقدرة (قوله باضافة كم) أي جملاً على ما هي مشابهة له من العدد شئني (قوله  
إذا لم يمنع منها) يؤهم أن في الاستفهامية ما نعلمنا من الإضافة فانظره (قوله أنه بمن مقدرة) لأنه لما كثر  
دخول من على تمييز الخبرية جازت كلقوة الدلالة عليه شئني (قوله الاتصال) أي اتصال تمييز كم بها  
(قوله فان فصل) أي بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أي وجوباً إن كان الفصل بجملة أو  
ظرف وجار ومجرور معا ويرجحان إن كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتي فعمل ما في كلام  
شيخنا والبعض (قوله جملاً على الاستفهامية) أي في النصب وعلل الجملة بقوله فان ذلك أي الفصل  
جاز فيها أي في الاستفهامية وإن كان الأولى عدم فصلها (قوله كم دون مية الخ) موماة أي مفازة  
تمييز قال شيخنا رأيت بخط شارح ضبط الميم الأولى بالفحة اه وكذا في القاموس وهو ال فعل  
مجهول أي يفرغ منها وتوهمها قصد ها والخبريت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر  
الحاذق (قوله كم يجوز الخ) مقرف تمييزاً قال زكريا المقرئ الذي أبو عجمي وأمه عربية والكريم

كم عمه لك يا جرير وخالة •  
قد جاء وقد حلبت على عشاري  
ويروي هذا البيت بالنصب  
والرفع أيضاً أما النصب  
فليل ان لغة تميم نصب  
تمييزاً للخبرية إذا كان  
مفرداً وقيل على تقديرها  
استفهامية استفهامية كم  
أي أخبرني بعدد عماتك  
وخالاتك الاتي كان  
يخبرني ففقد نسبه  
وعليهما فكم مبتدأ خبره  
قد حلبت وأفرد الضمير  
جملاً على لفظ كم وأما  
الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن  
كان نكرة لأنها قد وصفت  
بلك وبفسدعاء محذوفة  
مدلول عليهما بالمدكورة  
كما حذف لك من صفة  
خالته مدلولاً عليهما بلك  
الأولى والخبر قد حلبت ولا  
بد من تقديره قد حلبت أخرى  
لأن الخبر عنه حينئذ  
متعدد لفظاً ومعنى نظير  
زينب وهند قامت وكم  
على هذا الوجه ظرف أو  
مصدر والتمييز محذوف  
أي كم وقت أو حلبت  
تليها الخ الأولى أفراد  
تمييزاً للخبرية أكثر وافصح  
من جمعه وليس الجمع بشاذ  
كما زعم بعضهم الثاني  
الجر هنا باضافة كم على  
الصحيح إذا لم يمنع منها وقال  
الفراء أنه بمن مقدرة ونقل

عن الكوفيين الثالث شرط تمييز كم الخبرية الاتصال فان فصل نصب جملاً على الاستفهامية فان ذلك الذي  
جائز في السعة وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله كم دون مية موماة ميم ال لها • إذا تميها الخبريت ذوالجهد  
وقوله كم يجوز مقرف نال العلا • وكره بخله قد وضعه • وقوله



كم في بنى بكر بن سعد سيد  
 ضخم الدسيعة ما جد نفاع  
 والصحيح اختصاصه بالشعر  
 ومثله فصل تمييز العدد  
 المركب وشبهه وقدم  
 وذهب الكوفيون الى  
 جوازها في الاختيار وقيل  
 ان كان الفصل بناقص  
 نحو كم اليوم جائع اناي  
 وكم بك ما خوذ جاني جاز  
 وان كان بنام لا يجوز وهو  
 مذهب يونس فان كان  
 الفصل بجملة كقوله  
 كم نالني منهم فضلا على عدم  
 أو بظرف وجار ومجرور  
 معا كقوله  
 • تؤم سنانا وكم دونه  
 من الارض محدود باغارها  
 تعين النصب قاله المصنف  
 وهو مذهب سيبويه • الرابع  
 الاستفهامية والخبرية  
 يتفقان في سبعة أمور  
 ويفترقان في ثمانية أمور  
 فيتفقان في أنهم اسمان  
 ودليله واضح وأنهما  
 مبنيان وأن بناءهما على  
 السكون وقد سبق ذلك  
 في أول الكتاب وأنهما  
 يقتصران الى تمييز لهما  
 وأنهما يجوز حذف  
 ميمهما اذا دل عليه دليل  
 خلافا لمن منع حذف تمييز  
 الخبرية وأنهما يلزمان  
 الصدر فلا يعمل فيهما  
 قبلهما الا المضاف وحرف  
 الجر وأنهما على حد واحد  
 في وجوه الاعراب

الذي أبوه وأمه عربيان والوضيع الحبسي ٥١ وقال العيني أراد بالمقرف الذي ليس له أصله من  
 جهة الأب (قوله سيد) تمييز كم ضخم الدسيعة بدال وسين وعين مهملات أى عظيم العظيمة (قوله  
 والصحيح اختصاصه) أى الفصل كيدل عليه قوله ومثله الخ وكما تصرح به عبارته في شرحه على  
 التوضيح وعبارة ابن الناظم (قوله وقيل ان كان الفصل بناقص جاز) كان مراده بالناقص  
 الغير المستقر كالمثله فان الظرف فيها متعلق بمذ كور ويؤيده أن الرضى عبر بعدم الاستقرار سم  
 (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفعها على الفاعلية  
 لانى كذا في العيني والتمييز على الرفع محذوف للدلالة السببية أى كم يوما أو كم نيسة فكلم منصوبة  
 على الظرفية أو المصدرية حينئذ (قوله تؤم) أى تقصد ومحدود بابكسر الدال الثانية كقوله شيخنا  
 السيد تمييز من الحدب وهو ما ارتفع من الارض وغارها مر فوع به أى على أنه فاعل وأصله غارها وهو  
 المكان الغائر من الارض فحذفت عين الكلمة كما حذفت في رجل شاك أصله شائك كذا في العيني  
 وزكريا (قوله تعين النصب) لان الفصل بالجملة بين المتضامين لا يجوز البتة وجوز الكوفيون  
 بناء على ان الجر من لا بالاضافة ٥٢ سيوطى وظاهر كلام المبرد جواز المفعول بجملة في الشعر  
 وقدم عن العيني أنه يجوز كم نالني منهم فضل على عدم مجر فضل قال زكريا ومحل تعين النصب فيما  
 لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولا والافيجر عن فى المطول فى بحث حذف المفعول واذا فصل بين  
 كم الخبرية وميزها بفعل متعد وجب الاتيان بين اثلاثا يتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم  
 تركوا من جنات وعيون وكم أهلها من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية ٥٣ (قوله  
 وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما (قوله يتفقان فى  
 سبعة أمور) بقى أنهما يتفقان فى البساطة وفى أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لارجلا جاك وكم  
 لارجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض العو يسين نعم يجوز العطف عليه بالنسبة مع  
 الاستفهامية بس وسياق قول بتر كيب كم (قوله ودليله واضح) هو جرحهما بالحرف والاضافة نحو  
 بكم درهم اشريت وغلام كم رجل ملكت (قوله يجوز حذف ميمهما الخ) نحو كم صمت (قوله وأنهما  
 يلزمان الصدر) أما فى الاستفهامية فواضح وأما فى الخبرية فبالجمل على رب ٥٤ زكريا ووجه الجمل  
 أنهما الانشاء التكثير كما أن رب لانشاء التكثير أو التقليل ولان فى بين كونهما خبرية وكونهما انشاء  
 التكثير لاختلاف الجهة لان خبريتها باعتبار الكثرة التى توجد فى الخارج بدون قول وانشائها من  
 جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجوده فى الخارج فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان  
 احدهما التكثير القائم بذهنك الذى لا وجود له خارجا ومن هذه الجهة تكون انشائية والاخرى  
 كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التى توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية  
 لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا فى الدماميني عن ابن الحاجب  
 بياض ثم نقل عن الرضى رده بما حاصله أن ما وجه به الانشاء يطرده فى جميع الاخبار فيلزم أن تكون  
 انشآت من هذا الوجه ولا فائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق والكذب  
 من حيث نفس الاخبار الذى هو فعل المخبر لانه أو جده به هذا اللفظ قطعابل من حيث المخبر به وهو  
 ثبوت القيام لزيد (قوله فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر) قال المرادى وحكى  
 الاخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقول لا يقاس عليه والصحيح جواز القياس  
 عليه لانها لغة ٥٥ وعليها بنى الفراء اعرابه كم فاعلا فى قوله تعالى أولهم هداهم كم أهلها والوجه أن  
 الفاعل مصدر رأى الهدى كذا فى الفارضى أى ضمير يرجع الى المصدر رأى أو الى الله أى لان تخريج  
 الاية على هذه اللغة مع أنها رديئة كفاى المعنى غير متجه وأما قوله تعالى ألم يروا كم أهلها كقوله من  
 القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكلم مفعول لأهلها والجملة معمولة ليرواعى أنه علق عن العمل فى



فكم يشبهها ان تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجردة والافان كانت كاية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر  
 أو على الظرف والافان لم يلفها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله  
 فهي مفعولة وان أخذته فهي مبتدأ إلا ان يكون ضميرها يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال ويفترقان في أن تمييز  
 الاستفهامية أصله النصب وتميز الخبرية (٥٨) أصله الجر وفي أن تمييز الاستفهامية مفرد وتميز الخبرية يكون مفردا وجمعا

وفي أن الفصل بين  
 الاستفهامية وبين ميمها  
 جائز في السعة ولا يفصل  
 بين الخبرية وبينها الا في  
 الضرورة على ما مر وفي أن  
 الاستفهامية لا تدل على  
 تكثير والخبرية للتكثير  
 خلافا لابن طاهر والميمه  
 ابن خروف وفي أن الخبرية  
 تختص بالماضي كرب فلا  
 يجوز كم غلمان لي سأملكهم  
 كما لا يجوز رب غلمان  
 سأملكهم ويجوز كم عبد  
 سأشتره وفي أن الكلام  
 مع الخبرية تحتل للتصديق  
 والتكذيب بخلافه مع  
 الاستفهامية وفي أن  
 الكلام مع الخبرية  
 لا يستدعي جوابا بخلافه  
 مع الاستفهامية وفي أن  
 الاسم المبدل من الخبرية  
 لا يقترن بالهمزة بخلاف  
 المبدل من الاستفهامية  
 فيقال في الخبرية كم عبيد  
 لي خمسون بل ستون  
 وفي الاستفهامية كم مالك  
 أعشرون أم ثلاثون اه  
 (كم) يعني هذه أي  
 الخبرية في الدلالة على  
 تكثير عددهم الجنس  
 والمقدار (كأين وكذا  
 ويتصّب بتمييزين أو به

لفظها وان وصلتها مفعول لاجله لير واوقيل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارسي أعمل بعض  
 العرب في الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من مناو قولهم كان ماذا اه ولم ينقل سماع  
 ذلك شذوذا في خصوص كم فنقول شيخنا بعد نقل كلام الفارسي تلخص أن تقدم العامل على كم  
 الاستفهامية شاذ وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم في جانب الاستفهامية الا باثبات السماع في  
 خصوصها فتدبر (قوله فكم يشبهها ان تقدم عليها الخ) حاصل ما ذكره احدي عشرة صورة فثنتان  
 للجر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة محتملة للرفع والنصب (قوله ان تقدم عليها حرف جر نحو  
 بكم درهم اشترت أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحو كم ضربة ضربت أو  
 ظرف نحو كم يوما صمت (قوله فان لم يلفها فعل) نحو كم رجل في الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قام  
 (قوله أو رافع ضميرها) أي أو متعد رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمرا أو سببها نحو كم رجل ضرب  
 أخوه عمرا (قوله وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو كم رجل ضربت والمراد بالمفعول ما يشمل  
 المفعول الواحد والاكثر لا يدخل نحو كم نطى زيدا (قوله فهي مفعولة) أي مفعول به (قوله وان أخذته)  
 نحو كم رجل ضرب زيد عمر اعنده (قوله الا أن يكون) أي المفعول ضميرا يعود عليها نحو كم رجل  
 ضربته (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح دما ميني (قوله جائز في السعة) نحو  
 كم عندك عبدا (قوله ولا يفصل بين الخبرية والخ) أي اذا كان ميمها مجردا بالاضافة فلا يرد نحو كم  
 تركوا من جنات (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها  
 من الاعراب ولورفع مطلقا لجاز اه مرادى (قوله لا يقترن بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه  
 معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية (قوله أي الخبرية) قيده مع ذكره بعد ان كائين تأتي  
 للاستفهام نادرا لان من المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به في التسهيل  
 والكافية (قوله في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كائين دون كذا لانها ليست للتكثير بل لعدد ميمهم  
 قليل أو كثير فلك أن تكفي بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الدماميني (قوله ويتصّب بتمييز  
 ذين) وكان حقهما أن يضافا اليه كما يضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كائين تنوينا يستحق  
 الثبوت لاجل الحكاية وفي آخر كذا اسم إشارة وهما مانعان من الاضافة اه دماميني وقوله لاجل  
 الحكاية أي حكاية الكميتين كما كانتا عليه قبل التركيب (قوله أو به) يعني بتمييز كائين فقط  
 أو التقدير بتمييز ذين بالنظر للمجموع لما يأتي سم (قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فانه مجرد وعند غير قيم  
 وعند قيم يجوز نصبه كما سبق هذا ان اتصل فان فصل ففيه مامر (قوله فنقول كائين) مفعول رأيت  
 (قوله وكان) مبتدأ أخبره الظرف وهذا البيت والذي بعده واران على لغة من قال كائين بألف بعد  
 الكاف فهمزة ~~م~~ سورة قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أي كائين اذا وقعت مبتدأ  
 الالجملة فعلية مصدره بماض أو مضارع نحو وكائين من نبي قتل الخ أي وكائين من آية الخ اه ورد  
 عليه وكان لنا فضلا فان الخبر فيه جار ومجرور وقوله تعالى وكائين من دابة لا تحمّل رزقها الله  
 يرزقها واياكم ان جعل الخبر الجملة الاسمية أعني الله يرزقها فان جعل لا تحمّل رزقها لم ترد الاية  
 فتأمل (قوله الما) بوزن فاعل من ألم وحم قدر شئني (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا

صل من نصب) بخلاف تمييز كم الخبرية فنقول كائين رجلا رأيت ومنه قوله وكان لنا فضلا عليكم ومنه تمييز  
 قديما ولا تدرن ما من منع وقوله اطرديأس بالرجاء فكانت الماحم يسره بعد عسر وتقول كائين من رجل قيمت ومنه  
 وكائين من نبي قتل معه ربيون كثير وكائين من آية في السموات والارض يعرفون عليها وتقول رأيت كذا رجلا ~~ب~~ نبيها ~~ب~~ الاول  
 توافق كل واحدة من كائين وكذا كم في أمور وتختلفها في أمور



أما كائين فانه توافق كم في خمسة أمور وتخالقها في خمسة فتوافقها في الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافتادة التكثر تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادور ولم يشته الا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف واستدل به بقول أبي بن كعب لابن مسعود كائين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالقها (٥٩) في أنها مركبة وكتم بسيطة على الصحيح

وتركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المحفف نونا ومن وقف بمحذفه اعتبر حكمه في الاصل وهو المحذف في الوقف وفي أن يميزها بمجرور عن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده ما سبق وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجهور وقدمضي وفي أنها لا تقع مجرورة خالفا لابن قتيبة وابن عصفور أجازا بكائين يبيع هذا الثوب وفي أن يميزها باليقع الامفردا • وأما كذا فتوافق كم في أربعة أمور وتخالقها في أربعة فتوافقها في البناء والابهام والافتقار الى التمييز وافتادة التكثر وتخالقها في أنها مركبة وتركيبها من كاف التشبيه وذا الاشارية وأنها لا تلزم التصدير فتقول قبضت كذا وكذا درهما وأنها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله

تمييز (قوله أما كائين فانه توافق كم) أي من حيث هي لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله وافتادة التكثر تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادور والغلبة والتسدير بالنسبة الى كائين لا بالنسبة الى كم لورودها لهما كثيرا فالتوافق في أصل افتادة التكثر تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن الغلبة والتسدير فتظن (قوله كائين تقرأ سورة الاحزاب) هل كائين في موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعداه سم واستظهر البعض الاحتمال الاول وفيه أن الحال لا تكون انشاء فالظاهر الثاني وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم ان كان هو التمييز افتاد جواز الفصل بين الاستفهامية ومميزها بجملة اه وعبارة الدماميني على التسهيل كقول أبي بن كعب لعبد الله كائين تقرأ سورة الاحزاب أو كائين تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبي ما كانت كذا قاط اه (قوله مركبة) وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تالعب العرب بها في اللغات الالية همع (قوله وكتم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ويرده أن الالف لم يبق عليها دليل بخلاف هم وعم وأنه على تسليحه انما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وان كان قد يعتذر عن الاخير بما أتى قريبا (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكافي فيها زائدة لازمة لانتشيبية همع (قوله وأي المنونة) أي الاستفهامية كما قاله الفارسي أي والمستمعلة خبرية تحدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها استفهاما فلا اشكال (قوله لان التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليقه أولا بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعال بعلمين الا بتابع بل هو علة لمحذوف أي وانما اقتضى تركيبيها من كاف التشبيه وأي المنونة جواز الوقف عليها بالنون لان الخ وهذا بمعنى قول من قال علة لعلة تركيبيها ما ذكر جواز الوقف عليها بالنون (قوله ولهذا) أي لشبهه بالنون الاصلية (قوله ويرده ما سبق) أي من البيتين (قوله وافتادة التكثر) ممنوع كما مر وفي جمع الجوامع وشرحه الهمع وتصرف أي كذا بوجه الاعراب فتكون في محل رفع ونصب وجر بالاضافة والحرف ولا يتبع بتابع لانعت ولا غيره (قوله من كاف التشبيه وذا الاشارية) وقيل الكافي زائدة لازمة وقيل اسم كمثل فعلى هذا المحل من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا في الهمع (قوله عد النفس نعمي) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعما بالفتح والمد والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهوزة والقصر خلاف النعمي وقوله نسي الجهد بفتح الجيم وضهها أي المشقة (قوله لم يقولوا كذا درهما) أي بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أي بالتكرار من غير عطف (قوله فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف الخ) رد بان مجزها اسم اشارة لا يقبل الاضافة وقد يقال لما ركب مع الكافي لم يبق على ما كان عليه قبل ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا له قبل التركيب وقال الحوفي ان المجرور يدل من اسم الاشارة وهو بعيد لان كذا صارت كلمة واحدة ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تصاف كائين بوجه كما تقدم تعليقه وقضية كلامه كالمغنى عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن معطي في شرح الجزولية قال جرد هم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه ثلثا انه درهم لانها اقل عددين أضيف ثانيهما الى المفرد ولو جرم مع التكرير والعطف لزمه ألف وما انه درهم لاجل العطف وجر التمييز وافراده فيجتمعا أن هذا من ابن معطي مجرد حكم

بؤسا كذا كرا • كذا وكذا يطفا به نسي الجهد وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهم ما بدون عطف وذكر الناظم أن ذلك مسهوع ولكنه قيل وعبارة التسهيل وقل وورد كذا مفردا ومكررا بلا واو وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جرهما عن انفاقها ولا بالاضافة خلافا للتكويرين فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا ثوب قياسا على العدد الصحيح



ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزمه بقوله عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا درهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهم واحد عشر وبقوله كذا درهم ما عشرون وبقوله كذا وكذا درهم واحد وعشرون جملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح وواقفهم على هذه التفاصيل غير مسئلتى الاضافة المبرد والاختص وابن كيسان والسيراني وابن عصفور وروهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما آجازه المبرد ومن ذكر معه وعبارة التسهيل وكفى بعضهم بالمفرد المميز يجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر دون عطف عن أحد (٦٠) عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه الثاني قد بان لك ان

قوله أو به يصل من نصب  
 راجع الى تمييز كائين  
 دون كذا فلو قال ككم  
 كائين وكذا ونصبا وقيل  
 كائن بعده من وجبا  
 لكان أحسن من أوجه  
 أحدها التنصيص على  
 الخلف السابق • ثانيها  
 التنبية على اختصاص  
 كائين بمن دون كذا  
 ثالثها افهام أن وجود  
 من بعد كائين أكثر من  
 عدمها لجر بيان خلف في  
 وجوبها رابعها افادة أن  
 كائين لغة في كائين وفيها  
 خمس لغات أفصحها كائين  
 وبها قرأ السبعة الا ابن  
 كثير ويليها كائين على وزن  
 كاعن وبها قرأ ابن كثير  
 وهي أكثر في الشعر من  
 الاولى وان كانت الاولى  
 هي الاصل ومنه البيتان  
 السابقان وقوله  
 وكائين بالباطح من صديق  
 يراني لو أصبت هو المصايبا  
 • والثالثة كائين مثل  
 كعين وبها قرأ الاعشى  
 وابن محيصن • والرابعة  
 كئين بوزن كيعن

بمقتضى القياس اذا لفظ بما لفظ من غير اجازة منه للاضافة ويحتمل أن مذهبه جواز الاضافة  
 ولومع التكرار والعطف وقد يقال ان التمييز المحرور عند العطف للثاني فقط والاول كناية عن  
 عددها فيعمل على الواحد لانه المحقق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا درهم بالرفع فيلزمه واحد  
 وكأنه قال عددهم هو درهم (قوله ولهذا) أي للقياس على العدد الصريح (قوله قال فقهاؤهم)  
 وأما مذهبا معاشر الشافعية في المنهيج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع بدلا أو عطف ببيان أو  
 النصب تمييزا أو الجر لحناء أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو كذا وكذا درهم  
 بغير النصب لزمه درهم واحد وكذا وكذا درهم بالعطف والنصب لزمه درهمان اه (قوله جملا  
 على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح (قوله وعبارة التسهيل الخ) لم يذكريها  
 كذا درهم كناية عن عشرين (قوله الخلف السابق) أي في تمييز كائين عن هل هو لازم أو غير  
 لازم (قوله ويليها كائن) قال الخليل الياء الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها  
 لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا لئلا تحركها وانفتح  
 ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة  
 بعد كسرة فأذهب التنوين بعد زوال حركتها كالمنفوس شئني (قوله والثالثة كائين) بهمزة ساكنة  
 فياء مكسورة والرابعة كئين ياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كائين قدمت الياء مشددة ثم  
 خفضت كيت دما ميني (قوله أعنى المركبة) أي لا الباقية على أصلها من عدم التركيب (قوله وهو  
 الحديث) يعني اللفظ الواقع في الحديث عن شئ فعل أو قول قال السيوطي في الاشياء والنظائر نقلا  
 عن ابن هشام الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن كذا المكنى بها عن غير العدد انما  
 يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا نقول ابتداء مررت بدار كذا  
 ولا بدار كذا وكذا بل نقول بالدار القلائية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار  
 كذا وكذا اه (قوله بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لنيا بتماعن الجمل اه فارضى  
 وانما بتماعن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وان كانا غير جملة فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت  
 وذيت فيكونان في محل نصب على المفعولية قال شيخنا والحكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين  
 أعنى كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لانهما صارا بتركيب بمنزلة كلمة واحدة اه ويستفاد منه أن  
 البناء أيضا للمجموع (قوله بفتح التاء وكسرها) أي وضعها كافي التسهيل (قوله كان من الامر الخ)  
 اذا قبل كان من الامر كيت وكيت فكان شائبة خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة ولا يكون  
 كيت وكيت اسمالكان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه  
 تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزأها وانما ظاهر أن من الامر تبيين يتعلق باعنى مقدر  
 دما ميني (قوله وليس فيما حينئذ الا البناء على الفتح) أي بخلاف المحققين ففهم البناء على الفتح

والخامسة كائين على وزن كعن وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال الثالث تأتي كذا هذه أعنى والكسر  
 المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة والذكرة ومنه الحديث يقال للبعدي يوم القيامة  
 أتذكريوم كذا وكذا وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلها وهما كافي التشبيه وذال اشار به نحو رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا  
 ومنه قوله وأسلمني الزمان كذا • فلا طرب ولا أنس وتدخل عليها التشبيه نحو أه كذا عرشك في خاتمة الحديث  
 أيضا بكيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر وهما مخففتان من كيه وذية وقالوا على الاصل كان من الامر  
 كيه وكيه وذية وذية وليس فيما حينئذ الا البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لابد من تكررها وكذلك ذيت لانها



كتابه عن الحديث والتكرير مشعر بالطول الحكاية في هذا الباب للحكاية باي (٦١) وعن والعلم بعد من (احل باي مالمسكور

الحكاية

والكسر بل والضم كما مر

هي لغة المماثلة واصطلاحا يراد اللفظ المسوع على هيئته من غير تغيير كمن زيد اذا قيل رأيت زيدا  
أو اراد صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيدا أو أما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف  
وسيد كرها للشارح في الخاتمة (قوله احل باي) الباء لالة أو ظرفية هـ سم وأي المحكي بها  
استفهامية وهي معرفة لكن اختلف في حركتها والحروف اللاحقة لها فقيل اعراب فأى بالرفع  
مبتدأ أخبره محذوف مؤخر عنها لان الاستفهام له الصدر تقديره في قام رجل أى قام وأياً فمفعول  
لفعل محذوف مؤخر عنها الماهر تقديره في ضربت رجلا أى ضربت وأي بالجر محرف جر محذوف  
تقديره في مررت برجل أى مررت وكذا يقال في آيات وآيات وآيون وآيات رفعاً وآيين وآيتين وآيين  
وآيات نصباً وجرأ ويلزم على هذا القول اضمحاض حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف حكاية فهي  
مرفوعة بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ  
والجر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع اعراب وفي حالتى النصب والجر حركة حكاية وحرف  
حكاية (قوله مالمسكور) احتراز عن المعرفة فانها لا تحكى باي سم (قوله في الوقف) متعلق باحد  
(قوله مذكور) أى سابق في كلام غيرك واحترازه عن المسؤول بها ابتداء فانها حينئذ على حسب  
العوامل (قوله لمن قال رأيت رجلاً الخ) وتقول لمن قال جاء رجل أى بالرفع ولمن قال جاء رجلان ايان  
وهكذا (قوله وآيتين) فلو قيل رأيت رجلاً وامرأة قيل في السؤال أيا أو أياً وهـ ل يجوز أن يثنى مع  
تغليب المذكر سبأ في احتمالان عن أبي حيان (قوله وآيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة (قوله الا  
اذا كان موجوداً في المسؤول عنه) كما في المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنهم في  
الحقيقة جمعاً تكسیر لتغير المفرد فيهما لان المراد بجمع مع التصحيح هنا الجمع بالواو والياء والنون أو  
الالف والتاء المزيدين (قوله أو صالحاً) أى أو كان هو أى الجمع لا بقصد كونه تصحيحاً صالحاً لان  
يوصف به أى بجمع التصحيح فلا يقال أيون أو آيين لمن قال عندى حير أو رأيت حيرا (قوله هذه اللغة  
التصحى) أى حكاية مالمسكور من الاعراب والتذكير والافراد وفروعها (قوله ولا تثنى ولا  
تجمع) أى لفظه أى (قوله مالمسكورين) أى منكور مذكور وانما اشترط في لحاق العلامة المذكورة  
بمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم عن عنها ذكرت بعد من في الاغلب اما محكية  
أو غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب  
التخفيف محذوف المسؤول عنه كما في النكرات اسقاطى والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لان من  
للعاقل بخلاف المنكور السابق في أى فان المراد به ما يبع العاقل وغيره لان أيا تستعمل فيه ما وسيد  
الشارح ذلك (قوله والنون حرك الخ) العطف تفسير لاحتل لان حكاية المنكورين في الوقف نفس  
التحريك والشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف أفاده ابن هشام (قوله مطلقاً) أى في أحوال اعراب  
المحكي الثلاثة (قوله وأشبعن) فيه اشارة الى أن الحروف اشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل  
الحروف اجتمعت اولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها ووجه ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل  
من التنوين أفاده في التصريح قال ابن غازي فون أشبعن تيميلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة  
بالاصالة لوجب ابدالها ألفاً يس (قوله وقل منان الخ) انظاراً منان ومنان فمن في الجميع مع هذه الزيادة اسم  
قد يتوهم أى من التثنية وانما هو لفظ من وهي مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال  
المسؤول عنه وكذا يقال في منون ومنين ومنان ومنين ومنان فمن في الجميع مع هذه الزيادة اسم  
مبنى في محل رفع وهذه الكلمات ليست مثني ولا جمعاً بل على صورته سم وقوله اسم مبنى أى على  
سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية  
(قوله بابنين) أى مع ابنين أى ولى ابنان وفي نسخة كابنين سم (قوله الحكاية المجرور والمنصوب)

سئل • عنه بها في الوقف  
أو حين نصل) أى يحكى  
بأى وصلاً ووقفاً مالمسكور  
مذكور مسؤل عنه بها  
من اعراب وتذكير وافراد  
وفر وعهما فيقال لمن قال  
رأيت رجلاً وامرأة  
وغلامين وجرأ يتين وبنين  
وبنات أيا أو أياً وآيين  
وآيتين وآيين وآيات هذا  
في الوقف وكذا في الوصل  
فيقال اياها هذا أو أياً هذا  
الى آخرها واعلم أنه لا يحكى  
بها جمع تصحيح الا اذا كان  
موجوداً في المسؤول عنه  
أو صالحاً لان يوصف به نحو  
رجال فانه يوصف بجمع  
التصحى فيقال رجال  
مسلمون هذه اللغة الفصحى  
وفي لغة أخرى يحكى بها  
ماله من اعراب وتذكير  
وتأنيث فقط ولا يثنى ولا  
يجمع فيقال أيا أو أياها هذا  
لمن قال رأيت رجلاً أو  
رجلين أو رجلاً أو أياً أو أياً  
يا هذا لمن قال رأيت امرأة  
أو امرأتين أو نساء (وقفاً  
احل مالمسكورين •  
والنون حرك مطلقاً  
وأشبعن) فتقول لمن قال  
قام رجل منوولن قال  
رأيت رجلاً مناوولن قال  
مررت برجل منى هذا في  
المفرد المسد ذكر (وقل) في  
المثنى المذكر (منان ومنين  
بعد قول القائل (لى •  
القان بابنين) وضرب  
حران عبيدين فنان  
لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وسكن) آخرهما



(تعديل) وانما حرك في النظم للضرورة (وقل) في المفرد المؤنث (لمن قال أنت بنت منه) بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال منت  
باسكان النون وسلامة التاء، وقل في المثني المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أمتين أو ضربت حرتان رقيقتين منتان ومنتين فنتان  
لحكاية المرفوع ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب (والنون قبل تاء المثني مسكنة \* والفتح) فيها (نزر) أي قليل وانما كان الفتح  
أشهر في المفرد والاسكان أشهر في التثنية لأن التاء في منت منظره وهى ساكنة للوقوف فحرك ما قبلها لتلايلتقى ساكنان ولا  
كذلك منتان (وصل التاء والالف \* عن) في حكاية جمع المؤنث السالم نقل (بائر) قول الناقيل (ذا بنسوة كاف) منات باسكان التاء  
(وقل) في حكاية جمع المذكر السالم (٦٣) (منون ومنين مسكنا) آخرهما (ان قيل جا قوم لقوم فطنا) أو ضرب قوم قومًا فون

للمرفوع ومنين للمجرور  
والمنصوب بفتح نبيه في  
الحكاية بين لغتان  
\* احداها ما روى الفصحى  
ان يحكى بها ما للمسؤول  
عنه من اعراب وافراد  
وتد كبير وفروعها على  
ما تقدم ولم يذكر المصنف  
غيرها \* والاخرى ان يحكى  
بها اعراب المسؤول عنه  
فقط فيقال لمن قال قام  
رجل أو رجلان أو رجال  
أو امرأة أو امرأتان أو  
نساء منو وفي النصب منا  
وفي الجر منى (وان تصل  
فلفظ من لا يختلف) فتقول  
من ياقنى في الاحوال كلها  
هذا هو الصحيح وأجاز يونس  
اثبات الزوائد وصلا فتقول  
منو ياقنى وتشير الى الحركة  
في منت ولا تون وتنكسر  
فون المثني وتفتح فون الجمع  
وتنون منات ضمًا وكسرا  
وهو مذهب حكاية يونس  
عن بعض العرب وحمل  
عليه قول الشاعر

واقصر الناظم في التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتي لان المنصوب محمول على المجرور في مثل ذلك  
(قوله تعديل) أي تقم العدل لان هذا حكم العرب سم (قوله وقل لمن قال أنت بنت منه) وكذا يقال  
في النصب والجر ولم يمكن اثبات حرف المد في منه للدلالة على الاعراب لان هاء التانيث لا تكون في  
الوقف الا ساكنة فاكتموا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع التانيث  
واذا تعارضت مرعاة الاصل والفرع كانت مرعاة الاصل أولى كذا ذكر شيخنا ولعل معنى كون  
الاعراب فرع التانيث أن الاحتياج الى الدلالة عليه دون الاحتياج الى الدلالة على التانيث لان  
التانيث صفة للمدلول والاعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل باستحسان الاشارة بالشفقتين الى حركة  
الاعراب لم يبعد (قوله والنون قبل تاء المثني) وكذا النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك اه  
فارضى ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقاييس من قوله وسكن تعديل (قوله مسكنة) نبيها باسكانها على  
أن التاء ليست تانيث الكامة اللاحقة لها بل لحكاية تانيث كلمة اخرى (قوله لتلايلتقى ساكنان)  
وان كان جائز في الوقف سم (قوله وان تصل) هذا مفهوم قوله وبقا (قوله وتشير) أي بحركة تاء منت  
الى الحركة أي حركة المحكى وقوله في منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء منت بحركة المحكى لكان  
أوضح (قوله مقدر غير مذكور) تقديره قالوا أينما نقلت منون أنتم اه زكريا وعليه يكون  
المقدر المحكى ضمير افيكون فيه شذوذ آخر ومنع صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى  
كونه حكاية للضمير في أنوا وهو مردود قال يس لا يخفى أن قول الشاعر أنوا الخ حكاية لما وقع له  
مع الجن وأنه حين اتيانهم قال لهم منون أنتم حين اتيانهم لم يتسكلم بقوله أنوا نارى ثم بقوله منون  
أنتم بل لم يتسكلم بقوله أنوا نارى الا بعد قوله منون أنتم حين اتيانهم فإني التصريح ممنوعا  
واضحا (قوله لشهر) بكسر الشين المعجمة وسكون الميم (قوله ويغلط المنشد الخ) أي يغلطه من لم يدرك  
أنه ما رواه اثنان صحيحتان من قصيدتين (قوله عن أبي زيد الانصاري) ليس المراد أنه قائل هذه  
الايات لمنافاته ما قدمه من أنها تأبط شعر أول شهر الغساني بل أبو زيد من رواها (قوله ونار قد  
خضأت بعبد وهن) كذا بخط الشارح قال عبد القادر في حاشيته على ابن الناظم خضأت بانحاء  
والضاد المعجمتين معناه سعرت وأوقدت وبعيد طرف تصغير بعدد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء  
من أول الليل الى ثلثة اشترق من وهن من اذا فتر وضعف لهدوء الناس فيه والدار المسكان الذي  
عرس فيه اه أي نزل فيه ليلا (قوله الى خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة (قوله قد نشر  
الجناح) أي ظلمة المشبهة بالجناح (قوله والعلم احكيه) اسما كان أو كنية أو لقبادون بقبية

\* أنوا نارى فقلت منون أنتم وهذا شاذ عند سيبويه والجمهور من وجهين أحدهما اثبات العلامة وصلا  
والاخر تحريك النون وقال ابن المصنف والاخر أنه حكى مقدر غير مذكور وقد أشار المصنف الى البيت المذكور بقوله  
(ونادر منون في نظم عرف) وهو لتأبط شعر او يقال لشهر الغساني وتماسه فقالوا الجن قلت عموظلاما ويروي عمواصبا حوا يغلط  
المنشد على احدي الروايتين بالرواية الاخرى وكذلك فعل الزجاجي فلما من أنشده صباحا وليس الامر كما يظن بل كل واحدة من  
الروايتين صحيحة فهو على رواية عموظلاما من أبيات رواها ابن دريد عن ابي حاتم السختماني عن أبي زيد الانصاري أولها ونار  
قد خضأت بعيد وهن \* بدار ما أريد بها مقاما \* وهى مشهورة وعلى رواية عمواصبا حوا من أبيات معزوة الى خديج بن سنان  
الغساني أولها \* أنوا نارى فقلت منون أنتم \* فقالوا الجن قلت عمواصبا حوا \* نزلت بشعب وادى الجن لما رأيت الليل قد  
نشر الجناح قسلا وكلا الشعرين كذوبه من أكاذيب العرب (والعلم احكيه)



المعارف لان الاعلام لما كانت كثيرة الاستعمال جاز فيها ما لم يحز في غيرها فاضى (قوله من بعد من) ظاهره ان حكاية العلم بعد من لا تنقيد بالوقف وهو قضية اطلاقهم اه سم وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح في التنبية السادس الا ترى ثانياً ان من تختص بالوقف الا ان يخص الا ترى من المحكي بها المنكور وسبب ما يؤيده فنظن ونخرج أى فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف فاذا قيل رأيت زيداً أو مررت بزيد قلت أى بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر فى أى فكرهوا ان يخالفه الثانى بخلاف من زيداً او من زيد (قوله من عاطف) أى صورة لانه للاستئناف كقوله بعضهم وفى كلام الرضى أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر اذا كان كلام المخاطب خبراً كرأيت زيداً قال يس أطلق العاطف وعبارة الشاطبي يدل على اختصاصه بالواو والفاء وفى شرح الباب التصريح بأنه الواو والفاء خاصة اه وقال الفاضل انه الواو فقط (قوله وهذه لغة الحجازيين) هى احدى اللغتين عندهم لانهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والاعراب بل يرجحون الاعراب وعلل ابن الناظم الحكاية بدفع توهم ان المسؤل عنه غير الاول وفى حالة الرفع وان انحدرت الحركة فى حالتى الحكاية والاعراب الا ان وقوع الاسم عقب ذكر المحكى بصورته يدل على ارادة حكاية هذا المذكور فى الجملة يس (قوله مر فوعام مطلقاً) أى فى الاحوال الثلاثة (قوله تعين الرفع) على أنه خبر عن من أو مبتدأ خبره من كفى الفاضل قال سم كان وجه تعين الرفع ان المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به اه ثم رأيت فى الرضى وعبارة انما تعين الرفع اتفاقاً لزال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب يؤذن بان السؤال انما هو عن ذكره دون غيره اه قال يس ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيداً ومن عمر لمن قال رأيت زيداً وعمر افلا يطل دخول حرف العطف على الثانى الحكاية لانه انما يطلها فى الاول ثم رأيت به بخط الشنوائى نقلاً عن أبى حيان صاحب البسيط قال الشنوائى ومنه يؤخذ ان حكاية العلم بمن لا تنقيد بالوقف وهو مقتضى اطلاقهم (قوله يشترط الحكاية العلم بمن الخ) ويشترط أيضاً ان يكون علماً العاقل وأن لا يتبع فى حكايته بتابع تو كيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضاف الى علم بخلاف النعت بابن مضاف الى علم كإسبأى لانه مع المنعوت كشيء واحد كفى التصريح وفى العطف الخلاف الا ترى قال فى التصريح وانما اشترطوا انتفاء التابع لانهم استغنوا باطالته عن الحكاية اه أى لان اطالته بالتابع تبينه ثم قال واستثنى عطف النسق على القول بالجواز فيه لانه ليس فيه بيان للاتباع فلا يبين الا بالحكاية (قوله الثانى شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيداً وأباه من زيداً وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمران أخا زيد وعمران) كذا فى بعض النسخ ويرد عليه أن أخا زيد لا يحكى لانه غير علم وفى بعض النسخ الثانى شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة الى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يطل الحكاية وذهب غيرهم الى خلافه فيحكيان اذا كانا محكي فتقول من زيداً وعمران اذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدم وأبعته الا ترى فاذا قيل رأيت صاحب عمر ووزيداً فلا حكاية وان عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلاً زيداً أو زيداً أو رجلاً فلا يحكى فى الاول ويحكى فى الثانى اه وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم أى اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فان كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وان كان مما لا يحكى لم تجز حكايتهم (قوله والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد فى حكاية رأيت غلام زيداً أو مررت بغلام زيد (قوله لا يحكى العلم موصوفاً الخ) أى لا يجوز أن يحكى بصفته بل ان حكى يحكى بدون صفته كفى شرح التوضيح للشارح (قوله مضاف) الصواب كفى فى بعض النسخ مضاف لان المراد لفظ ابن فهو معرفة (قوله والجهور على أن من مبتدأ الخ) الظاهر أن مقابل قولهم حكاية وأن اعرابه مقدر وقد صرح به فى غير هذا الكتاب والجهور على أن من مبتدأ والعلم بعد ما خبر سواء كانت حركته

ومررت بزيد من زيد وهذ لغة الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكون بل يجيئون بالعلم المسؤل عنه بعد من مر فوعام مطلقاً لانه مبتدأ خبر من أو خبر مبتدؤه من فان اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب **تنبيهات** الاول يشترط الحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقناً فلا يقال من الفرزدق بالجرح لمن قال سمعت شمر الفرزدق لان هذا الاسم ينعن انتفاء الاشتراك فيه **الثانى** شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والخلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيداً وأباه من زيداً وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمران أخا زيد وعمران **الرابع** والصحيح المنع لا يحكى العلم موصوفاً بغير ابن مضاف الى علم فلا يقال من زيد العاقل ولا من زيد ابن الامير لمن قال رأيت زيداً العاقل أو رأيت زيداً ابن الامير ويقال من زيد ابن عمرو لمن قال رأيت زيد بن عمرو **الخامس** فهم من قوله احكىته أن حركته حركات



في باب الحكاية في خمسة أشياء • أحدها أن من تختص بحكاية العاقل وأي عامة في العاقل وغيره • ثانيها أن من تختص بالوقف وأي عامة في الوقف وفي الوصل • ثالثها أن من يجب فيها الاشباع فيقال ممنور ومناومني بخلاف أي • رابعها أن من يحكي بها الشكوة ويحكي بعدها العلم وأي تختص بالنكرة • خامسها أن ما قبل تاء التأنيث في أي واجب الفتح تقول أية وأيتان وفي من يجوز الفتح والاسكان على ماسبق ~~في~~ خاتمة الحكاية على نوعين حكاية جملة وحكاية مفردة فأما حكاية الجملة فضر بان حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله وقوله سمعت الناس يتجعجون غيثا فقلت لصيدح انتجبي بلالا والمكتوب نحو قوله قرأت على فصح محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مطردة ويجوز حكايتها على المعنى فنقول في حكاية زيد قائم قال قائم قائم زيد فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الاصح وأما حكاية المفرد فضر بان ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأي أو بمن وهو ما تقدم وضرب

اعراب من خبرا مقدما والعلم بعده مبتدأ مؤخر (قوله وحركة اعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييدا له بكونه من كلام الجمهور (قوله مقدرة) أي في الاحوال الثلاثة للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى أن حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذا لضرورة اليه همع (قوله أن من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا الا أن يقال بان من هنا بضميمة ماسبق في باب الموصول أن من للعاقل وأي يجب ما تضاف اليه (قوله بخلاف أي) قد يقال هلا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر (قوله على ماسبق) من أن الاشهر في المفرد الفتح وفي التثنية الاسكان (قوله فالملفوظ الخ) قال شيخنا مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اه ورد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيد أي هذا اللفظ الا أن يقال التقييد بالجملة لانها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر قوم يقولون الناس يتجعجون غيثا يرفع الناس على الابتداء فكيف ذلك كما سمع ويتجعجون بنون ثم جيم أي يطلبون وصيدح بصاد مهملة فتحمية فدل غناء مهملة بنون جيم راسم ناقمه وبلال اسم المدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر الى المدح (قوله على فصح) بانفا، والصاد المهملة أي فص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعين المعنى على الاصح) أي مع التثنية على اللحن وانما تعين المعنى صوتا عن اللحن ولثلاثتهم أن اللحن من الحماكي فاذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جازيد لكنه خفض زيدا (قوله ويسمى) أي هذا الاستفهام في اصطلاحهم بالاستثبات لان السائل طالب للاثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شيء سبق ذكره فان كانت أي سؤالا عن غير مذكور فلا تسكاد توجدا للمفردة مذكرة وشذوقه

بأي كتاب أم بأية سنة • ترى حبه عار على وتحسب

(قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه اذا قصده المعنى فان قصد اللفظ بان كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما يدل عليه قول المصنف في الكافية

وان نسبت لأداة حكما • فاحذ أو اعراب واجعلها اسما

وقد أوضح الفارسي هذه المسئلة فقال اذا نسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن يحكى بلفظه فنقول على الاعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماض فنقول على الاعراب قام بالرفع وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام اياكم ولوفان لو فتع عمل الشيطان فلوا اسم ان قصد فيها الحكاية قاله المصنف في شرح الكافية ورواه غيره على الاعراب ولفظه اياكم والوفان اللو فتع عمل الشيطان فلما جعلت الاداة اسما وأعربت دخلت عليها أل والاداة التي تعرب ان أولها بالكامة منعها النصرف ان استحقت ذلك أو بلفظ صرفتها فنحو قام اذا أعرب فيه وجهان كهندان أول بكامة ونحو درج ان أول بكامة منع لانه ربا عي كزيب ونحو ضرب ان أول بكامة منع لانه كسقروان أول كل بلفظ صرف والاداة التي على حرفين ان أعربت ووجب تضعيف الحرف الثاني ان كان ليما فتقول لو حرف امتناع لامتناع بالرفع وتضعيف الواو وفي حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فان كان الحرف الثاني اللين ألفا قبلت الالف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين فاذا ضعفت ما النافية قلت ما حرف نفي همزة بعد الالف وان حكيت فلا تضعيف ولا قلب بل تأتي بالو في وما على حالها اه لمخصا وسيأتي في باب النسب مزيد كلام (قوله وساله رجل) أي عن رجلين والجملة حالية بتقدير قد وقوله فقال انه ما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل

بغير أداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له ها تان تمرتان دعنان تمرتان قال سيمويه وسمعت اعرابيا وهمزة

وسأله رجل فقال انه ما قرشيان قال وسمعت عربيا يقول لرجل سأله أليس قرشيا



وهمزة انهما مفتوحة لانها همزة استفهام اجتمعت مع همزة ان فحذفت الثانية ويحتمل أن  
 المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة ان المكسورة ونظيره في دخول همزة الاستفهام  
 على ان قوله تعالى قالوا أئنا لنات يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال ليسا بقرشيان كان ينبغي حذف  
 الفاء لان مدخولها المفعول الثاني سمعت أو حال من اعرابا على الخلاف (قوله قال ليس بقرشيا)  
 كان عليه حذف قال لان الجملة بعده مقول يقول ويمكن جعله تأكيدي يقول

### التأنيث

لوقال التأنيث والتذكير كفي الكافية والتسهيل لكان أحسن لانه نظير قوله المعرب والمبني  
 والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود اه سيموطى وفيه نظر لان المصنف لم يتكلم هنا على  
 التذكير فكيف يذكره في الترجمة بخلاف المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود  
 فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة التأنيث) أى فى الاسم المتمكن كفى التسهيل قال الدمامي  
 احتراز من المبني بطريق الاصل فانه لم يجهلوا علامة تأنيثه ما يذكرون بل ربما دلوا على تأنيثه بغير  
 ذلك كالنكرة فى أنت والنون فى هن ونحوه اه وفيه أنه ان أردت تأنيث المدلول ورد نحو طلحة  
 وحمزة اسمى رجلين وان أردت تأنيث الكلمة ورد نحو ربت وعتت بفتح التاء وسكونها فان تأنيثها  
 بالتاء مع أنهم ما حرفان ويمكن اختيار الاول ودفع ورد نحو طلحة وحمزة بأن مدلولها ما فى الاصل  
 مؤنث أى قبل جعلها ما اسمى رجلين والظاهر أن قول التسهيل فى الاسم المتمكن صلة التأنيث  
 لا علامة أى التأنيث الكائن فى مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لانه يصدق  
 عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم بخبرها مع أن  
 المقصود دخولها كما صنع الشارح واعلم أن ما فيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكرون  
 ولا يؤنث نظرا للفظ وشذوذه • أبولخليفة ولده أخرى • وأن الفرق بين المذكر والمؤنث ليس  
 فى كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظى كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله  
 سم وغيره (قوله تاء أو ألف) أى بالواو التى لاحد الشينين إشارة الى أن العلامتين لا يجتمعان فى كلمة  
 واحدة فلا يقال فى ذكرى مثلا ذكراة أو معلقة وأرطاة فأنفهما مع وجود التاء للاتفاق بجهن فر مع  
 عدمه للتأنيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الالف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم  
 بل هى حينئذ تحتمل الالحاق والتأنيث كما سلف (قوله وتختص بالاسماء) أى اذا لحقت آخر أو اذا  
 تمحضت للتأنيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول المضارع للادلة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة  
 (قوله وألف قبلها ألف فتقلب هى همزة) يفيد أن ألف التأنيث هى الثانية المنقلبة همزة لا الاولى  
 وهو كذلك اه سم أى على الراجح كما أوضحناه فى باب ما لا ينصرف وسيأتى أيضا قريبا فان قلت اذا  
 كانت ألف التأنيث هى الالف الثانية المنقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضى أنها غير  
 مفردة حيث قابل بها المفردة قلت معنى كونها غير مفردة احتياجها السبق مثلا عليها افتأمل (قوله  
 وهى الممدودة) قال البصريون هى فرع عن المقصورة والكوفيون هى أيضا أصل كذا فى الهمع  
 (قوله واعلم أن التاء أكثر الخ) ولذا قال المصنف ان التاء أصل للالف وقيل بالعكس لان التأنيث  
 بالالف لازم قال ابن اياز والذى أرى أن كلا منهما أصل على حدته اسقاطى (قوله فانها تلتبس  
 بغيرها) كالألف الالحاق وألف التكثير (قوله ليشمل الساكنة) ككأ قامت هند (قوله وعكس  
 الكوفيون) قال الدمامي نظرا الى أن الهاء تشبه الالف اه قال الرضى وليس أى قول  
 الكوفيين بشئ لان التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (قوله لانه الاصل)  
 لاصالة التذكير دليلان أحدهما أنه ما من مذكروا مؤنث الا يطلق عليه شئ وشئ مذكور  
 والثانى أنه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا فى

قال ليس بقرشيا والله أعلم

### التأنيث

(علامة التأنيث تاء أو  
 ألف) فالتاء على قسمين  
 متحركة وتختص بالاسماء  
 كقائمة وساكنة وتختص  
 بالافعال كقامت والالف  
 كذلك مفردة وهى  
 المقصورة كجبلى وألف  
 قبلها ألف فتقلب هى همزة  
 وهى الممدودة كحمراء  
 واعلم أن التاء أكثر  
 وأظهر دلالة من الالف  
 لانها لا تلتبس بغيرها بخلاف  
 الالف فانها تلتبس بغيرها  
 فيحتاج الى تميزها بما يأتى  
 ذكره ولهذا قدمها فى  
 الذكر على الالف وانما  
 قال تاء ولم يقل هاء لتشمل  
 الساكنة ولان مذهب  
 البصريين أن التاء هى  
 الاصل والهاء المبدلة فى  
 الوقف فرعها وعكس  
 الكوفيون وانما لم يوضع  
 للتذكير علامة لانه الاصل  
 فلم يحتاج لذلك



(وفي أسام قدر والتا كالتكثف) والبذ والعين وما أخذ السماع (ويعرف التقدير بالضمير) العائد على الاسم (ونحوه كالردي والتصغير) كيدية الى ما هي فيه حسا (٦٦) والاشارة اليه بذى وما في معناها ووجودها في فعله وسقوطها من عدده وتأنيث

الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جازتذ كيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذو الفراء الى أن تذ كير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر دما يميني (قوله وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع (قوله قدر والتا) قال الرضي ولا يقدر غيرها الا ن وضعها على العروض والافتكالك فيجوز أن تحذف وتقدر اه ولما مر من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف (قوله ويعرف التقدير) أي تقدير التاء في الاسم بقاعدة لا يميز مذكرة عن مؤنثة فان كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كاختلة والقسملة للمذكرة والمؤنث وان كان مجردا من التاء فهو مذكرة مطلقا كالبرغوث للمذكرة والمؤنث قاله أبو حيان (قوله بالضمير) أي يعود الضمير على الكلمة مؤنثا نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وان نحو السلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث ضميرها (قوله كالردي والتصغير) ضوعيينه وأذينة مصغر عن وأذن من الاعضاء المزروجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج مذكرة كالرأس والقلب اه تصریح وما ذكره أغلبي وان أقره أرباب الحواشي فن المزدوج الحاحب والصدغ والخمد واللحي والمرقوق والزبد والكوع والكرسوع وهي مذكرة كافي المصباح وقد عده الفارسي مما يذ كرو مؤنث الا بط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا وهي غير مزدوجة وعدهما مؤنث التكبد والكركش وهما غير مزدوجين وعده في المصباح مما يذ كرو مؤنث العضد وهو مزدوج قال والذراع مؤنث قال الفراء وبعض العرب عكس تذ كره فتقول هو الذراع اه قال الدماميني وهذه العلامة يعنى التصغير تخصص بالثلاثي قال الشاطبي وكذا الرباحي اذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة في عنق وذريعة في ذراع (قوله الى ما هي فيه حسا) متعلق بردي أي كرتد الاسم في حال تصغيره الى اسم تلك التاء فيه لفظا كقاطمة ومعنى رده اليه جعله مثله في ظهور التاء ويحتمل أن معنى كلام المصنف كرتد التاء الى الاسم في حال تصغيره بل هذا أسهل مما صنع الشارح (قوله وما في معناها) أي ما في معنى ذى من بقية اشارات المؤنث (قوله ووجودها في فعله) أي الفعل المسند اليه نحو ولما فصلت العير (قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسي (قوله فارقة) حال من فاعل تلى وقوله أصلها حال من فعول (قوله ومهذار) هو بالذال المجمة كثيرا المهديان في منطقة زكريا (قوله ومعطير) أي طيب الرائحة (قوله مسلولة) من المثل وهو الساسمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف زكريا (قوله فان التاء فيها المبالغة) وقال الرضي للنقل الى الاسمية اه ومقتضاه أنها غلبت عليها الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه (قوله فانه قد تلحقه التاء) يفيد أن لحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف في القلة (قوله مغشم) بعين وشين معجمتين هو الذي لا ينتمى بحماييده ويهواه لشجاعته تصریح (قوله وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد التاء وفيه خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول (قوله نحو عدوة وعدوة) بمعنى من قام به العداوة فان أربديه من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ (قوله وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أي لا يسمع شيا إلا يقنه (قوله ومن فعيل) متعلق بتمتع وكقيل حال (قوله ان تبع موصوفه) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعتى بل المعنوى لانك في نحو هند قليل لا تلحق التاء مع أن قليل خبر لانعت سميوطى (قوله غالبا) أي في الغالب ويؤخذ من صنعه أن لحوق التاء فعيل لا بمعنى مفعول خلاف الغالب لاشاذ لحاق لحوق التاء للاوزان الاربعة السابقة فشاذ (قوله غير جار) حال مفسرة

خسيرة أو نعتة أو حاله والامثلة واضحة (ولان تلى فارقة فعولا \* أصلا ولا المفعول والمفعيل أي لا تلى التاء هذه الاوزان فارقة بين المذكرة والمؤنث فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير وفهم من قوله ولا تلى فارقة أنها قد تلى غير فارقة كقولهم مسلولة وفروقة فان التاء فيهما للمبالغة ولذلك تلحق المؤنث والمذكرة واحترز بقوله أصلا عن فعول بمعنى مفعول فانه قد تلحقه التاء نحو أكلة بمعنى ما كولة وركوبة بمعنى مركوبة وسلوبية بمعنى محابوبية وانما كان فعول بمعنى فاعل أصلان بنية الفاعل أصل وقال الشارح لانه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له (كذلك مفعول) أي لا تليه التاء فارقة فيقال رجل مغشم وامرأة مغشم (وما تليه \* تا الفرق من ذى الاوزان الاربعة) فشذوذ فيه) نحو عدوة وعدوة وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وسمع امرأة مسكين على القيام حكاة سيديويه (ومن فعيل) بمعنى مفعول (كقيل) بمعنى مقول

وبحريج بمعنى مجروح (ان تبع \* موصوفه غالبا التامتع) فيقال رجل قليل وبحريج وامرأة قليل وبحريج والاحتراز لاستعمال بقوله كقيل من فعيل بمعنى فاعل نحو حريم وظريف فانه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيم وظريفه وبقوله ان تبع موصوفه من أن يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فانه تلحقه التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلا



فرار من اللبس ولو قال • ومن فعيل كقبيل ان عرف • موصوفه غالباً التا تحذف لكان أجود ليدخل في كلامه نحو رأيت قبيلة  
من النساء فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ولهذا قال في شرح الكافية فان (٦٧) قصدت الوصفية وعلم الموصوف

لاستعمال الاسماء وقوله لا بل متعلق بمنوى (قوله فرار من اللبس) أي لبس المذكور بالمؤنث قال  
ابن هشام هذا التعليل موجود في بقية الصفات اذا قلت رأيت صبورا أو شكورا ونحو ذلك ولم  
يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوه في فعيل بالقياس فالجميع  
سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال سيوطي (قوله لكان أجود الخ) آجاب  
عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفه أن يذكر معه في الكلام فيكون تابعه في المعنى وبأنه  
مقوم بالمواقفة (قوله ولهذا) أي لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية (قوله فان قصدت  
الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الاسماء الجامة (قوله وعلم الموصوف) يدخل في ذلك ما اذا علم  
الموصوف بإشارة اليه أو ضمير يعود اليه أو نحو ذلك سم (قوله قال من يحيي العظام وهي رميم) هذا  
بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أي مرموم فارضي (قوله وأكثر ما يكون ذلك في  
الصفات) أي المشتركة بين المؤنث كالمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فان غالباً أن لا تلحقها التاء  
ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كخائض وطائق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فان قصد معنى  
الحدوث فان التاء لازمة كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد  
الحدوث كذا في التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما كثره (قوله وهو في الاسماء  
قليل) ولا يقاس عليه (قوله وانسانة) هذا ليس بعربي بل من تصرف العامة كما استفاد من الصحاح  
وغيره والعربي أن يقال لا نثي أيضا انسان أفاده سم (قوله وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادتها  
زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها في الكلمة وعدها وقد يؤخذ من صنعه أن التاء  
في نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم ان أريد بالتأنيث المنق  
التأنيث الحقيقي لا الاعم فان مع كون التمييز هي للتأنيث المجازي أيضا دليل تأنيث ضميرها وصفها  
ونحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لانه المقصود ولا يفهم التأنيث من كون الكلام في تاء  
التأنيث (قوله لتمييز الواحد) فتكون داخله على الواحد (قوله لتمييز الجنس) فتكون داخله على  
الجنس (قوله نحو جبانة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكفاة أجراتهم  
تصريح وما ذكره الشارح من كون جبانة وكفاة للجنس وجب وكم للواحد وما عليه الاكثر  
وقيل بالعكس أفاده الدماميني (قوله وقلنسوة) الذي بخط الشارح في شرح التوضيح مانصه وقلنس  
وقلنسوة وأصل قلنس قلنسوة كسرت السين وقلبت الواو ياء اه أي وحذفت الياء لالتقاء  
الساكنين وما في شرح التوضيح هو الصواب الذي لم يذ كر في القاموس سواء وعمل تصريفها بما  
مر بأنه ليس في الاسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها همزة (قوله كراوية الخ) وانما أنشأ  
المذكر لانهم أرادوا أنه غاية في ذلك والغاية مؤنثة تصريح (قوله معاقبة ليا مفاعيل) أي لكونها  
عوضا منها (قوله وبجاجة) جمع بجاج بتقديم الجيم المفتوحة على الهاء المهملة الساكنة وهو  
السيد (قوله أشعني وأشاعته) بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثله فالتاء للدلالة على أن واحد  
هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسيري وجب حذف ياء النسب  
لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب الى رجال رجالي بل رجلي لحذف ياء النسب ثم  
جمع وأنى بالتاء بدل من الياء انما أبدلت منها تشابه التاء والياء في كونها الموحدة كهمزة وزنجي  
وللمبالغة كعلامه ودقاري وفي كونها ما زاد ان لا المعنى كطلحة وكربى كذا في الرضى (قوله وأزرق)  
بزي فراء ففاف وقوله ومهلبى بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والاشعنى والأزرق  
والمهلبى منسوبون الى محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهلب بن أبي صفرة

لاستعمال الاسماء وقوله لا بل متعلق بمنوى (قوله فرار من اللبس) أي لبس المذكور بالمؤنث قال  
ابن هشام هذا التعليل موجود في بقية الصفات اذا قلت رأيت صبورا أو شكورا ونحو ذلك ولم  
يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوه في فعيل بالقياس فالجميع  
سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال سيوطي (قوله لكان أجود الخ) آجاب  
عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفه أن يذكر معه في الكلام فيكون تابعه في المعنى وبأنه  
مقوم بالمواقفة (قوله ولهذا) أي لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية (قوله فان قصدت  
الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الاسماء الجامة (قوله وعلم الموصوف) يدخل في ذلك ما اذا علم  
الموصوف بإشارة اليه أو ضمير يعود اليه أو نحو ذلك سم (قوله قال من يحيي العظام وهي رميم) هذا  
بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أي مرموم فارضي (قوله وأكثر ما يكون ذلك في  
الصفات) أي المشتركة بين المؤنث كالمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فان غالباً أن لا تلحقها التاء  
ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كخائض وطائق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فان قصد معنى  
الحدوث فان التاء لازمة كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد  
الحدوث كذا في التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما كثره (قوله وهو في الاسماء  
قليل) ولا يقاس عليه (قوله وانسانة) هذا ليس بعربي بل من تصرف العامة كما استفاد من الصحاح  
وغيره والعربي أن يقال لا نثي أيضا انسان أفاده سم (قوله وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادتها  
زيادتها على أصول الكلمة لا استواء وجودها في الكلمة وعدها وقد يؤخذ من صنعه أن التاء  
في نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط وهو مسلم ان أريد بالتأنيث المنق  
التأنيث الحقيقي لا الاعم فان مع كون التمييز هي للتأنيث المجازي أيضا دليل تأنيث ضميرها وصفها  
ونحوهما وكان اقتصار الشارح على التمييز لانه المقصود ولا يفهم التأنيث من كون الكلام في تاء  
التأنيث (قوله لتمييز الواحد) فتكون داخله على الواحد (قوله لتمييز الجنس) فتكون داخله على  
الجنس (قوله نحو جبانة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكفاة أجراتهم  
تصريح وما ذكره الشارح من كون جبانة وكفاة للجنس وجب وكم للواحد وما عليه الاكثر  
وقيل بالعكس أفاده الدماميني (قوله وقلنسوة) الذي بخط الشارح في شرح التوضيح مانصه وقلنس  
وقلنسوة وأصل قلنس قلنسوة كسرت السين وقلبت الواو ياء اه أي وحذفت الياء لالتقاء  
الساكنين وما في شرح التوضيح هو الصواب الذي لم يذ كر في القاموس سواء وعمل تصريفها بما  
مر بأنه ليس في الاسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها همزة (قوله كراوية الخ) وانما أنشأ  
المذكر لانهم أرادوا أنه غاية في ذلك والغاية مؤنثة تصريح (قوله معاقبة ليا مفاعيل) أي لكونها  
عوضا منها (قوله وبجاجة) جمع بجاج بتقديم الجيم المفتوحة على الهاء المهملة الساكنة وهو  
السيد (قوله أشعني وأشاعته) بشين معجمة وعين مهملة وثاء مثله فالتاء للدلالة على أن واحد  
هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع تكسيري وجب حذف ياء النسب  
لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب الى رجال رجالي بل رجلي لحذف ياء النسب ثم  
جمع وأنى بالتاء بدل من الياء انما أبدلت منها تشابه التاء والياء في كونها الموحدة كهمزة وزنجي  
وللمبالغة كعلامه ودقاري وفي كونها ما زاد ان لا المعنى كطلحة وكربى كذا في الرضى (قوله وأزرق)  
بزي فراء ففاف وقوله ومهلبى بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة والاشعنى والأزرق  
والمهلبى منسوبون الى محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث بن قيس ونافع الأزرق والمهلب بن أبي صفرة

يقال زناديق وبجاجة فاليساء والهاء متعاقبان وقد يجاء بهاد الة على النسب كقولهم أشعني وأشاعته وأزرق وأزارقة ومهلبى  
ومهالبة وقد يجاء بهاد الة



على تعريب الاسماء المجهمة نحو كيلة وكيلة وموزج وموازجة والسكيلة مشدار من الكيل معروف والموزج الخلف وقد تكون مجردة كشعر حرف الكلمة (٦٨) كما هي في نحو قريته وبلدة وغرفة وسقاية ونجى وعوضا من فاء نحو عدة أو من عين نحو

اقامة أو من لام نحو سنة وقد عوضت من مسدة تعجيل نحو تركيبة وتبينة وتنزية وقد تكون التاء لازمة فيما شترك فيه المذكر والمؤنث كربعه للمعتدل القامة من الرجال والنساء وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل مهممة وهو الشجاع وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيدها كيدنا نيشه كنجمة وناقعة ومنه نحو سحارة وصقورة وخوولة وعمومة فانها تأكيده التائيت اللاحق للجمع (وألف التائيت ذات قصر وذات مد نحو أئى العقر) أى غراء والمقصورة هى الاصل فلهذا قدمها (والاشتهار فى مبانى الاولى) أى المقصورة (ببيديه) أى يظهره أو زانه الاول (وزن) فعلى بضم الاول وفتح الثانى نحو (أربى) للداهية وأدى وشعبى لموضعين وزعم ابن قتيبة أنها الارابع لها ورد عليه أرنى بالنون لمب يعقده اللبن وجنى لموضع وجبى لعظام الفمل بنبيسه جعل فى التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة وهو الصواب ومنه مع المدودة

دما مبنى (قوله على تعريب الاسماء المجهمة) أى استعمال العرب اياها مع نوع تغيير لها عما كان لها فى النجيمية (قوله نحو كيلة) بكاف مفتوحة فتحية ساكنة فلام مفتوحة فحيم وعبارة السبوطى فى الهمع وكيلة جمع كيل لكن ما فى الشرح هو ما فى القاموس (قوله وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى بعدها جيم اه تصريح (قوله مجردة كشعر حرف الكلمة) أى للتكثير المحرد عما تقدم فلا ينافى أنها فى ما يذكره من الامثلة لتأنيث الكلمة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض (قوله وتنزية) بزاي بعد نون أى تحريك (قوله كرجل مهممة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص المذكر به من حيث الاستعمال والافالمعنى وهو الشجاع كما يكون فى المذكر يكون فى المؤنث فتدبر ثم رأيت فى الدما مبنى ثم قال الدما مبنى وانما جاز ذلك لانه صفة لمؤنث مقدر اذ الاصل نفس مهممة كما ذكر حائض نظرا الى أنه صفة لمذكر مقدر والاصل شخص حائض وان لم يستعملوه (قوله وخوولة وعمومة) نظريه شيخنا وتبعه البعض بأن الخوولة والعمومة مصدران لاجتماع كما قاله الدما مبنى وعندى فى التنظير نظر فقد صرح فى القاموس بأنها اجتمعا لعم وبها أيضا فائدة قال فى الهمع قديدا كالمؤنث وبالعكس جملا على المعنى نحو قوله ثلاثة أنفس وثلاث ذرد ذكر الانفس بالحق التاء فى عددها جملا على الاشخاص وسمع جاءته كتابى فاحترقها أنت الكتاب جملا على الصحيفة ومن تأنيث المذكر جملا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث المذكر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا فى قراءه من نصب فتنتهم خبر نكس وقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن تكون مبيته فى قراءه من قرأه تكون بالفوقية ومبيته بالنصب (قوله وذات مد) يصح عندى اجراؤه على قول البصريين ان ألف التائيت هى الالف الثانية المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين انها الهمزة من غير انقلاب لها عن ألف فعلى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى قول الاخفش ان الالف والهمزة معا لتأنيث فعلى كونها ذات مدا شمها على المدوغاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التائيت على المجموع ومثله سهل فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا والبعض وأقره من الاعتراض بأن قوله وذات مد يقضى أن ألف التائيت فى نحو جراء اسم للالف الاولى التى بعدها الهمزة لانها التى تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر فى الاقول الثلاثة المذكورة (قوله نحو أئى العقر) أى نحو اسم ائى الغرسم أى ألف اسم الخ (قوله والاشتهار) مبتدأ فى مبانى الاولى أى الانفاظ التى هى فيها حال من الهاء فى بيديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه وبيديه الخ خبر وفى كون هذه الاوزان كلها مشتهرة نظرفى التوضيح أن وزن أربى نادر وفى شرحه أنه شاذ وفى شرح العمدة أن سهى وخليطى وشقارى من الأبنية الشاذة ويحجب بأن الحكم بالاشتهار على الاوزان التى ذكرها باعتبار مجموعها لاجتماعها وأراد بمبانى الاولى ما يكون لها اعم من أن يكون لغيرها أيضا أولا فلا ينافى الاشتراك فى بعضها (قوله أوزان) أى اثناعشر (قوله وأدى) بالبدال المهملة وشعبى بشين مهملة فوحدة (قوله بالنون) أى بعد الراء (قوله وجنى) بجم فتون ففاء وقوله لموضع تسع فيه التوضيح والصحاح وفى القاموس وشرح الشارح على التوضيح أنه اسم ماء لقرارة وأن الجوهري وهم فقال اسم موضع (قوله وجبى) بجم فعين مهملة فوحدة وقوله لعظام الفمل أى لبقاره فهو جمع عظيم لاعظم كفى التصريح (قوله خششاء) بخاء مهملة وشينين مهمتين وعبارة القاموس الخشاء بانضم العظم النساقى خلف الاذن وأصاها الخشاء وهما خششاوان (قوله مهمى) بالباء الموحدة (قوله بردى) بموحدة فراء فبال

اسمها خششاء للعظم الذى خلف الاذن وصفة ناقه عسرا وامرأة نساء وهو فى الجمع كثير نحو كرماء مهمله  
وقضلا وخلفاء والثانى فعلى بضم الاول وسكون الثانى ومنه اسماء مهمى انبت وصفة نحو حبل (والطولى) ومصدر نحو رجبى  
وبشرى والثالث فعلى بفتحين ومنه اسم بردى لهر بدمشق



وأجلى لموضع ومصدر ابشكي وجزى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجزت ومرطت أى أسرعت وصفة كيمدى (تنبية) عد في التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع الممدودة قرما، وحنفا، لموضعين وابن دأنا، وهى الامة ولا يحفظ غيرها  
 الرابع فعلى بفتح الاول وسكون الثانى وقد أشار اليه بقوله (ووزن فعلى جها) نحو جرحى (أو مصدر) نحو نجوى (أو صفة) لائى فعلان (كشبعى) فان كان فعلى اسم لم يتعين كون أنفسه للتأنيث ولا قصرها (٦٩) بل قد تكون مقصورة كسلى

ورضوى وتكون ممدودة كالعوا، وهى منزلة من منازل القمر وفيها القصر والمد وتكون للتأنيث كما مر وللإطلاق ومما قبله الوجهان أرطى وعلقى وتترى • الخامس فعلى بضم أوله وتكون اسما كسباني (وكسبارى) لطايرين وجعا كسكارى وزعم الزبيدى أنه جاء صفة مفردا وحكى قولهم جل علادى • السادس فعلى بضم الاول وتشديد الثانى مفتوحا نحو (سهى) للباطل • السابع فعلى بكسر الاول وفتح الثانى وتسكين الثالث نحو (سبترى) ودفعى لضمين من المشى • الثامن فعلى بكسر الاول وسكون الثانى مصدر نحو (ذكرى) وجعا نحو سجلى وطربنى جمع سجلة وطربان على وزن قطران وهى دويبة تشبه الهرة منقنة الفسوخ ولا ثالث لهما فى الجوع فان كان فعلى غير مصدر أوجع لم يتعين كون ألفه

مهملة (قوله وأجلى) بالجميم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى بكسرى مرعى اهـ م معروف (قوله بشكى) بموحدة فـ شـ ين مجمة فكف (قوله وجزى) بجميم فـ يم فـ زى (قوله يقال بشكت الناقة الخ) الافعال الثلاثة على وزن ضرب وقوله أى أسرعت راجع للثلاثة (قوله كيمدى) يقال جمار كيمدى بجاء مهملة فـ تحية فـ دال مهملة أى كيمد عن ظله لنشاطه ولم يجئ نعت مذ كـ على فعلى غيره كفى الصحاح والقاموس (قوله قرما) بقاف فـ راء قال فى القاموس وقرى بكسرى وتقدم موضع بالجمامة وخطأ فى موضع آخر الجوهري فى جعله بالفاء (قوله وحنفا) لغة فى جنس فى السابق قال الشارح على التوضيح وفيه لغة ثالثة وهى جنفا، كـ مرء، وذ كـ فى القاموس له لغات خمس فقال بكسرى وأربى ويمدان وكـ مرء اهـ (قوله وابن دأنا) بـ دال مهملة فهـ مزة فـ ثلثة وعبارة القاموس الدأنا، وتحررك الامة والجمع دأث محركة مخففة وابن دأنا، الاحق والذاهب الاصول اهـ (قوله ووزن فعلى) هو من الاوزان المشتركة (قوله ولا قصرها الخ) لوجه لتخصيص فعلى اسماء بذلك لجرىانه فى فعلية صفة أيضا فانه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدودة كـ مرء فتأمل (قوله ورضوى) براء فـ ضاد مجمة علم جبل (قوله ومما قبله الوجهان) كون الالف للتأنيث وكونه للإطلاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فن صرف قد الالف للإطلاق ومن منع قدرها للتأنيث تصريح (قوله أرطى وعلقى وتترى) الارطى شجر يثبت فى الرمل ليدفع به الاديم والعلقى ثبت والتترى قال فى القاموس جاؤا تترى وينوز وأصلها وترى متواترين (قوله وكسبارى) اسم طائر لاجذ كرو والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرا زاولها يسمى النهار وفرخ الكروان يسمى الليل فارضى (قوله جل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما يحفظ الشارح أى شديد يوجد فى نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناصخ (قوله ودفعى) بـ دال مهملة فـ ثلثة فـ ثلثة (قوله لضمين من المشى) فالاول مشية فيها تجتر والثانى مشية فيها تدفق واسراع تصريح (قوله سجلى) بجاء مهملة فخيم (قوله وطربنى) بظاء مجمة فـ راء فـ موحدة (قوله جمع سجلة) بفتح اسم طائر (قوله ضرى) بفتحية بعد الضاد المجمة أو بهـ مزة ويثالث أوله اذا هو زافاده فى القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهـ مزليس فى محله (قوله والشيزى) بشين مجمة فـ تحية فـ زى (قوله والدنلى) بـ دال مهملة فـ ثلثة فـ ثلثة فـ ثلثة وهو شجر عبارة القاموس وهونبت مر (قوله كيسى) بكاف فـ تحية فـ ضاد مهملة ويجوز فتح كانه قال فى القاموس فلان كيسى كيسى وينون وكسرى بأكل وحده وينزل وحده ولا يهـ غير نفسه اهـ ومنه يعلم أن كيسى مما فى أنفسه وجهان للإطلاق فقط كما صنع الشارح واقتره الحواشى (قوله وعزهى) بعين مهملة فـ زى (قوله ذفرى) بـ دال مجمة فـ ثلثة فـ ثلثة وقوله وهو الموضع الخ فسرته فى القاموس بالعظم الشاخص خلف الاذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من تأخير والاصل ومنهم من نون دفعى أيضا وقد يقال كان المناسبا حينئذ أن لا يذ كر دفعى فى القسم الاول أعنى ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجهها واحد أو بقتصر على ذكره فى القسم

للتأنيث بل ان لم ينون فى التنكير فهى للتأنيث نحو ضرى بالهـ مزوهى القسمه الجائرة والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان والدفعى وهو شجر وان نون فأنفسه للإطلاق نحو رجل كيسى وهو المراد بالاكل وحده وعزهى وهو الذى لا يلهو وان كان ينون فى لغة ولا ينون فى أخرى فى ألفه وجهان نحو ذفرى وهو الموضع الذى يعرق خلف اذن البعير والاكثر فيه منع الصرف ومنهم أيضا من نون دفعى وعلى هذا فتكون ألفه للإطلاق • التاسع فعلى بكسر الاول والثانى مشددا نحو هجرى للعادة (وحشيتى)



مصدر حث ولم يجئ الا مصدره **تنبيه** هذه الوزن في التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلاته  
أى بأمره الباطن وخصيصه (٧٠) للاختصاص وغيره للفخر ومكينه والتمكن وهذه الكلمات تمد وتقصّر

والجمل الكسائي هذا  
الوزن مقيسا والصحيح  
قصره على السماع  
• العاشر فعلى بضم الاول  
والثاني وتشديد الثالث  
نحو حذرى وبذرى من  
الحذر والتبذير (مع  
الكفرى) وهو وعاء الطاع  
وهو بفتح الثانى ايضا  
تثلث الكاف **تنبيه**  
حكى في التسهيل سلفاء  
بالمد وحكا ابن القطاع  
فعلى هذا يكون من  
الاوزان المشتركة  
وحكى الفراء سلفاء  
وظاهره أن ألف السلفاء  
ليست للتأنيث الا أن  
يجعل شاذا مثل بهامة  
• الحادى عشر فعلى بضم  
الاول وفتح الثانى مشددا  
نحو قبيطى للناطق  
(كذا الخيطى) للاختلاط  
ولغزى للغزى **تنبيه** سمع  
منه مع الممدودة هو عالم  
بدخيلاته ولم يسمع غيره  
• الثانى عشر فعلى بضم  
الاول وتشديد الثانى نحو  
خبازى (مع الشقارى)  
لنبتين وخضارى لطار  
(واعز) أى انصب  
(غير هذه) الاوزان فى  
مبانى المقصود  
(استندارا) فماندر فعلى  
تكيسرى للخسارة وفهوى  
كهرنوى لنبت وفعولى  
كفعولى لضرب من مشى

الاخبار اعنى ما ينون فى لغة دون لغة (قوله مصدر حث) أى على غير قياس (قوله حذرى وبذرى)  
الاول بجماء مهملة وذال مججمة والثانى عموحة ذال مججمة (قوله سلفاء) بسين مهملة مضمومة قلام  
مفتوحة فحاه مهملة ساكنة ففاء فأف التأنيث الممدودة ووية معروفه دما مبنى وقضية صنيع  
الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الاول قنأ مثل (قوله ليست للتأنيث) لان ألف  
التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث اذا يجتمع علامتا تأنيث (قوله مثل بهامة) أى فى اجتماع العلامتين  
فيه شدوذا فقد تقدم أن بهمى لنبت أفه للتأنيث وقيل للاطلاق (قوله قبيطى) بقاف فوحدة  
فقتية فطاء مهملة ويقال القباطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيه ما والقبيطاء كحميراء قاله  
فى القاموس وقوله للناطق بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى (قوله للغزى) بضم اللام وفتح الغين  
المججمة وتسكن وبضمتين وبقتين ويقال لغزاء كحميراء (قوله خبازى) بضم الخاء المججمة وتشديد  
الموحدة وقيل آخره زى وقد تحذف ويقال الحجاز والحجازة والخبازة فى القاموس (قوله  
وخضارى) بالخاء والصاد المجتمعتين وقوله لطار عبارة القاموس الخضارى كغرابى طار وكان شقارى  
نبت اه وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الخلل وان أقره الحواشى (قوله واعز لغزى هذه استندارا)  
ينبغى حمل هذه الاضافة على الجنس فلا تقتضى العبارة ثبوت النسبة لكل أفراد الغير فان قلت لم  
يذكر المصنف نظير ما هنا فى الممدودة فقضية أنه لا مستند فيها قلت ذلك غير لازم لجواز أن يكون  
التخصيص لكثرة النادر هنا وقتها هناك أو أن يكون نبتا على نظيره هناك اه سم وبحمل  
الاضافة على الجنس يندفع تنظير الشارح الآتى (قوله تكيسرى) بفتح الخاء المججمة وسكون القية  
وفتح السين المهملة وتخفيف الراء (قوله كهرنوى) بفتح الهاء وسكون الراء وفتح النون بعدها واد  
مخففة قيسل واوه أصلية فوزنه فعلى وقيل زائدة فوزنه فهوى (قوله كفعولى) بفتح القاف وسكون  
العين المهملة وبعدها ولام مخففة وعبارة الفارضى كفعولى بقاف وعين مهملة قال الشاعر  
• قاربت أمشى القروى والفتجله • اه وان كان فى الشرح هو ما فى الهمع والتسهيل وغيرهما  
(قوله كفيوضى) بفاء فقتية نضادين مجتمعتين بينهما واو يقال أمواهم فيوضوا وفوضوا بينهم  
بالقصر والمد فى ما أى هم شركاء فيها يتصرف كل منهم فى مال الآخر وفوضى كسكرى أيضا  
ويقال قوم فوضى أى متساوون لارئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا فى حاشية  
شيخنا نقل عن عبد القادر وعبارة القاموس أمرهم فيوضى بينهم وفيوضى ويمدان وفيوضى  
بالفتح أى فوضى اه وقال قبل ذلك المفاوضة الاشتراك فى كل شئ والمواودة والمجاهرة فى الامر  
اه ويؤخذ مما ذكر أن معنى قول الشارح للمفاوضة للمفاوض فيه (قوله كبرحايا) بضم الباء وفتح  
الراء والحاء المهملة بعدها ألف ثمانية تحتية فأف كلة تعجب وليجئ غيرها على وزنها اه عبد  
القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للعجب بفتح العين والجيم ويؤيده قول القاموس أربحه أعجبه  
اه وقول ابن عقيل فى شرح التسهيل ومعناه العجب يقال ما أربح هذا الامر أى ما أعجبه اه  
لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كقوله البعض (قوله كاربعاوى لضرب من مشى الارنب)  
فى كلامه خلل وبيانه أن المفسر بضرب من مشى الارنب انما هو أربعى وأما أربعاوى قال الشمني  
بضم الهمزة والباء الموحدة وقال المرادى بفتح الهمزة وضم الباء فهى قعدة اتربع وفى القاموس  
وقعد الاربعوا والاربعاوى بضم الهمزة والباء فهى ما أى متر بعا اه عبد القادر وعبارة السيوطى  
فى الهمع وأفعلاوى بالفتح وضم العين نحو أربعاوى لقعدة اتربع وفتح الهمزة قال الدما مبنى أيضا  
وقول عبد القادر انما هو أربعى أى بضم الهمزة وفتح الموحدة كفى ابن عقيل على التسهيل (قوله

الشيخ وفعولى كفيوضى وفوعولى كفوضى للمفاوضة وفعلايا كبرحايا للعجب وأفعلاوى  
كاربعاوى لضرب من مشى الارنب وفعلاوى



كرهبوتى) بفتح الراء والهاء، وضم الموحدة وبعدها الواو فوقية اسم للرهبة كرهبوتى للرهبة (قوله  
 كخند قوتى) بفتح الخاء والدال المهملتين بينهما نون وضم القاف الاولى وبكسر الحاء وبكسرهما  
 والدال وفتح الدال والقاف الاولى مع فتح الحاء وكسرها فى نونها قولان أصلية فوزن الكلمة  
 فعلولوى أوزانة فوزنها ففعلولوى اه همع وبعدها القادر باختصار غير مغل كإفعل البعض وبه يعلم  
 أن الشارح جرى على القول باصالة النون وهو ما يفيد صنيع القاموس (قوله كهبيخى) بفتح الهاء  
 والموحدة والتخية المشددة والحاء المهجئة (قوله كهيرى) بفتح التختين بينهما هاء ساكنة وقبل  
 آخره راه مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس الهيرى مقصورا مشددا للماء الكثير والباطل  
 ونبات أو شجر زنته يفعلى أو فعلى أو فعلى (قوله كايحلى) قال الفارضى بكسر الهمزة وتشديد اللام  
 اه وقال الدمامينى همزة مكسورة فتختية تخيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الاصمعى اسم  
 رجل اه ونص المرادى فى شرح التسهيل على سكون التختية وكسر الهمزة والجيم ويخاف  
 ذلك جعل السيبوطى فى الهمع وزنه فعلى بكسر الهمزة وفتح العين (قوله ومفعلى) ذكر الشارح منه  
 ثلاثة أوزان الاوّل بفتح الميم كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مكورى المفسر بعظيم الاربعة بفتح الميم  
 وان قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها اه والثانى بضمها والثالث بكسرها كما يؤخذ من ضبط  
 الدمامينى مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام والاوّلان منها بفتح العين والاخير  
 بكسرها كما يؤخذ من الدمامينى فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله كدورى) بتشديد الزا فى  
 الاول والثانى (قوله للعظيم الاربعة) وأما بغير هذا المعنى فمثل الميم قال فى القاموس رجل مكورى  
 ومكورى وثلاث مجهات فاش مكثار أوليم أو قصير عربض (قوله كمرقدى) بكسر الميم وسكون  
 الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة اذا شدت قصر واذا خفف مد قاله الدمامينى  
 وفى ابن عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضا (قوله للكثير الرقاد) الذى فى القاموس الارقاد  
 الاسراع ورجل مرقدى كمرعى يسرع فى أموره اه (قوله كدورى) بفتح الدال المهملتين بينهما  
 واوسا كنة وتشديد الراء (قوله ككشغلى) بكسر الشين المهجئة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة  
 وتشديد اللام وحكى ابن القطاع فى شينه الكسر والفتح قاله الدمامينى وغيره فجعله فى نسخ الشرح  
 بالقاف تعجيف وقوله لجل نبت بكسر الحاء وسكون الميم أى طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوى  
 على الشجر - روذ كرى القاموس القواين فقال نبت يلتوى على الشجر أو غيره وهو حب كالسهم  
 (قوله كرحيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتختية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح  
 والنشاط وقيل مر حيا موضع (قوله كبردرىا) بموحدة مفتوحة كفى القاموس والدمامينى وغيرهما  
 فقول البعض بمشاة تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزمنا فى باب التصغير بما صوبته عازيا شيخنا  
 ذلك الى التصريح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فألف فتختية وذ كر ابن القطاع أن وزنه  
 فعلايا (قوله ككولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية وذ كر المرادى فى شرح  
 التسهيل وأبو حيان والشئنى أن وزنه فعلايا كذا فى عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما فى الدمامينى  
 أيضا وهو أقرب مما قاله الشارح (قوله لمدها) من اضافة النوع الى جنسه فهى على معنى من ومد  
 بمعنى محدود أفاده سم وكلام الشارح بشعر بانها من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله كرحباء)  
 بالراء والغين المهجئة مصدر رغب اليه اذا أراد ما عنده (قوله أوجعافى المعنى كطرفاء) انما قال فى المعنى  
 لان فعلا كطرفاء ليس من أبنية جمع التوكسير وهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعى لاجمع  
 والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر قال فى القاموس وهى أربعة أصناف منها الاثل الواحدة  
 طرفاء وطرفه محرّكة وهم القرب طرفه بن العبد واسمه عمرو اه (قوله أولغيره) أى لغير أثنى أفعل  
 كدعية هطلا فانه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر اطاء أو هطل بتشديدها والديعة المطر الذى

كرهبوتى للرهبة وفعلولوى  
 كخند قوتى لنبت وفعلى  
 كهبيخى لمشيئة بتختين  
 ويفعلى كهيرى للباطل  
 وافعل على كايحلى لموضع  
 ومفعلى كمكورى لعظيم  
 الاربعة ومفعلى  
 كمكورى للعظيم الروثة  
 من الدواب ومفعلى  
 كمرقدى للكثير الرقاد  
 وفرعلى كدورى للعظيم  
 الخصيتين وفعللى كشغلى  
 لجل نبت وفعللى كرحيا  
 للمرح وفعللى كبردرىا  
 وفعللى ككولايا وهذا  
 لموضعين وفى كون هذه  
 كاه نادرة نظر (المدها) أى  
 لالف التأنيث الممدودة  
 أوزان مشهورة وأوزان  
 نادرة وقد ذكر من المشهورة  
 سبعة عشر وزنا • الاول  
 (فعلاء) كيف أتى اسمها  
 كرحباء أو مصدرا كرحباء  
 أو جمعافى المعنى كطرفاء أو  
 صفة لا تثنى أفعل كرحباء  
 أولغيره كدعية هطلا •  
 والثانى والثالث والرابع  
 (أفعلاء) • مثل العين  
 كاربعاء وأربعاء وأربعاء  
 بفتح الباء وكسرها وضعها



لرابع من أيام الاسبوع نعم هو بفتح العين من المشترك ذكره في التهليل ومن المقصورة قولهم أحقلى لدعوة الجماعة (و) الخامس (فعلاء) كعقرباه لمكان وهو من المشترك ومن المقصورة فرتنى اسم امرأة (ثم) السادس (فعلا) كقصاصاء للقصاص كما حكاه ابن دريد ولا يحفظ غيره. والسابع (فعلا) بضم الاول كقرصاء ولم يجئ الا اسمها وحكى ابن القطاع أنه يقال فعلا القرصى بالقصر فعلى هذا يكون مشتركا (٧٢) ويجوز في ثلثه الفتح والضم والثامن (فاعولا) كعاشوراء وهو من المشترك ومن المقصورة بادولى اسم

موضع (و) التاسع (فاعلاء) كقصاصاء لاحد بابي بحرة اليربوع والعاشر (فعليا) بكسر الالوان وسكون الثاني ككبرياء والحادي عشر (مفعولا) كشيخواه لجماعة الشيوخ والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر فعلا. وفيه اسلاء وفعلوا واليهما أشار بقوله (ومطابق العين فعلا) والفاء مفتوحة فيهن فعلا نحو براساء يقال ما أدري أى البراساء هو أى أى الناس هو وبراك القنال شدته وقد أثبت ابن القطاع فعلى مقصورا فى ألفاظ منها خزازى اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركا كوفعلاء نحو براساء بمعنى براساء وعمر قريناء وكريناء لنوع منه وعده فى التسهيل من المشترك ومن المقصورة كثيرى وفعلوا نحو دوقاء للعدرة وحروراء لموضع تنسب اليه الحرورية (تنبيه) عدنى التسهيل هذا الوزن فى المختص بالمدودة وأثبت ابن القطاع فعلى

ليس فيه رعد ولا برق وعطلاه متتابعة المطر اه زكريا مع زيادة من عبدانقادروا عالم يقل أو غيرها للتأول بالمدكور (قوله للرابع من أيام الاسبوع) مبنى على الراجح أن أول الاسبوع الاحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة (قوله أحقلى) بالجيم وانفا، وقوله لدعوة الجماعة أى على العموم الى الطعام يقال دعوت القوم الحفلى محركة والاحقلى بالقصر والاحقلاء بالمد كذا كره الدمامينى وان أقصر الشارح على القصر أى دعوتهم عموما الى الطعام ويقال به النقرى بالنور والقاف والراء محركة أى دعوة قوم على الخصوص (قوله فعلاء) بفتح فسكون ففتح (قوله كعقرباء) بعين مهملة ففاف فراء فوحدة وقوله لمكان وقيل لانتى العقارب فارضى (قوله فرتنى) بفاء فراء ففوقية فنون (قوله فعلا) بكسر الفاء (قوله بضم الاول) أى والثالث (قوله ويجوز فى ثلثه الفتح والضم) أى على لغة المد كما يستفاد من الهمع وأما على لغة القصر فيجوز تليث القاف والفاء كما فى القاموس فتقول القرصى بضمها مارفتهم أو كسرهما قال فى القاموس وهى أن يجلس على أليسه ويلصق بطنه بفضديه ويتأبط كفيه اه وفى بعض النسخ التعبير بـ ~~يكون~~ بدل يجوز والاولى أولى لان فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المرفع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون الخ ولما مر من أن جوارف الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون الخ (قوله بادولى) بموحدة ودال مهملة ولا م وفى القاموس ان فى الدال الفتح والضم قال الدمامينى على الضم يكون وزنه مشتركين الالفين بدليل عاشوراء (قوله كقصاصاء) بقاء وصاد وعين مهملتين (قوله لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانته فيه السن أو من خمسين أو احدى وخمسين الى آخر عمره أو الى الثمانين اه قاموس (قوله ومطلق العين) الواو عاطفة تعال على فعلا، ومطلق العين حال من فعلا هذا والمناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبره بـ ~~قدم~~ فعلا (قوله براساء) بموحدة وراء وسين مهملة (قوله وبراك القنال) بموحدة فراء وفى الدمامينى وابن عقيل على التسهيل ان البراك تبرىل الأبل لينزل عنها القنال على الارجح (قوله خزازى) ببناء موحدة فزازى فألف فزازى كما فى القاموس وعبارته فى مادة خرز ببناء وزاين مجمات وخزازى كجبالى أو كصحاب جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة (قوله قريناء) بقاء وراء ومثلثة بعد التثنية ومثله كريناء لكن بأبدال القاف كافا (قوله كثيرى) بكاف فثلثة اسم لبرزك كما فى الفارضى (قوله دوقاء) بـ ~~دال~~ مهملة وموحدة وقاف وقوله للعدرة بفتح العين المهملة وكسر الذال الموحدة (قوله وحروراء) ببناء مهملة فراء فواو فراء فألف وفى القاموس انه قدي قصر (قوله تنسب اليه الحرورية) هم طائفة من الخوارج (قوله حضورى) ببناء مهملة فضاء موحدة فواو فراء (قوله ودوقى) بـ ~~دال~~ مهملة وقافين بينهما واو (قوله وقطورى) بقاء فطاء فواو فراء (قوله تنونى) بـ ~~فوقية~~ فنون فواو ففاء (قوله وكذا) متعلق بأخذوا ومطلق فاء حال من الضمير فى أخذوا فعلاء مبتدأ وأخذوا خبره (قوله سيراء) بسين مهملة فتحتية فراء (قوله كلامه يوهم الخ) أى لان الاقتصار فى مقام البيان يوهم الاقتصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو لمداه على المبتدأ وهو فعلاء الخ لان تقديم الخبر على المبتدأ انما

بالقصر من ذلك حضورى لموضع ودوقى لغة فى دوقاء بالمدود قوقى لقريه بالبحرين وقطورى قبيلة فى جرهم وفى شعر امرئ القيس عقاب تنونى وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح. والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها واليهما أشار بقوله (وكذا) مطلق فاء فعلاء (أخذا) فالفتح نحو جنفاء اسم موضع وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك والكسر نحو سيراء وهو وثوب مخطوط يعمل من القز والضم نحو عشراء ونفساء وقد تقدم أنه من المشترك (تنبيه) كلامه يوهم حصر أوزان المدودة المشهورة فمأذ كره وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب منها فعلاء نحو

يفيد



يفيد حصر المبتدأ في الخبر لا حصر الخبر في المبتدأ نعم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على  
 المبتدأ يفيد انحصار الاوزان المذكورة في الممدودة مع أن منها المشترك بين الممدودة والمقصورة  
 كما بينه الشارح ويجاب بان المصنف انما ذكر هذه الاوزان ممدودة وهي هذه الصفة غير  
 مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركة كما انما هو بقطع النظر عن المد أو يقال التقديم للوزن لا  
 للحصر فعرف (قوله ديكساء) قال في القاموس بكسر الهمزة والفتح الياء التحتية اه والكاف  
 مضبوطة بالقلم في النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا تبعه البعض انها بالفتح غير معول عليه  
 ومما يردده انه يلزم عليه نوالى اربع متركات في الكسامة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتأمل ثم  
 رأيت الدماميني ضبطها بغير ما مر فقال بدل مهمله مكسورة فتناوة تحتية ساكنة فكاف مكسورة  
 فسين مهمله والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل اصلية فوزنه فعلاء وقواه بعضهم وقوله لقطعة من  
 الغنم عبارة القاموس لقطعة عظيمة من النعم والغنم (قوله بنابعاء) بفتح السين مهمله وقوله برنساء بفتح  
 مكسورة فعين مهمله اه دماميني وحكى في أوله الضم أيضا كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله  
 كثر كضاء) بفتحة مفتوحة قراءساكنة فكاف مضمومة فضاء مجمة قال أبو حيان والمرادى  
 والشعبي ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف قال في القاموس وعندى انهما الرض اه عبد  
 القادر (قوله برنساء) بموحدة مفتوحة قراءساكنة فنون فألف فسسين مهمله وقوله برنساء بفتح  
 الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقربا قاله في الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره (قوله  
 طرمساء) بطاء مهمله مكسورة قراءساكنة فميم مكسورة فسسين مهمله (قوله خنفساء) بضم الخاء  
 المحجمة والفاء ويقال لها خنفس بفتح الفاء وخنفساء بفتح الفاء وضمها كما في القاموس (قوله  
 وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وتفتح الصاد أيضا ويقال أيضا عنصلا كقنفذ وعنصل  
 كجندب أى بفتح الصاد قاله في القاموس (قوله معكوكاه) بفتح الميم وسكون العين المهمله وضم  
 الكاف الاولى ومثله معكوكاه لكن يابدل الميم بياء موحدة وقوله للشرو الجلبة راجع لكل منهما كما  
 يفيد كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الاصوات (قوله مشيخاء) بضم  
 مفتوحة فشين مجمة مكسورة فتحية ساكنة نغاء مجمة وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء  
 فأعل اعلال مبيع وقد ضبطه بالعام الخاء الدماميني ولم يذ كر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال  
 ابن القطاع السعدى رحمه الله تعالى يقال القوم في مشيخاء بجاه مهمله أى في جسد وعزم وفي شرح  
 الكافية للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى من لطفه أمشاج ووزنه على هذا فاعلاء اه  
 وفي القاموس في فصل الشين المحجمة من باب الخاء المهمله هم في مشيخاء من أمرهم ومشيجى أى في  
 أمر يبتدرونه أو في اختلاط اه ولم أر فيه ولا في غيره من كتب اللغة مشيخاء بالخاء المحجمة بمعنى  
 الاختلاط وانما ذكر في القاموس مشيخاء بفتح الميم وسكون الشين وضم التحتية جمع الشيخ وقد مثل  
 صاحب الهمع لوزن مفعلاء بفتح الميم وكسر العين بجزءاء براء فعين مهمله فزاي وهو الزغب الذى  
 تحت شعر العنز فراجع (قوله وفعلياء الخ) قال أبو حيان لم يذ كر الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك  
 وكانهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكانه في الاصل بنى على فعلياء وان لم ينطق به فيكون كالوصغرت  
 كبرياء على كبرياء وما جا في لسانهم على هيئة المصغروضعافانه لا يثبت بناء أصليا سيموطى (قوله  
 من يبقيا) بضم مضمومة فزاي مفتوحة فتحية ساكنة فقا في مكسورة فتحية تخففة (قوله الاوزان  
 المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح فقد ترك هنا مناهما تقدم التنبيه عليه أفعلى بفتح فسكون ففتح  
 كاجفلى بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعوا بالقصر والمد ومما لم يتقدم التنبيه عليه فعليا  
 بفتح فسكون فتشديد كزريا بالقصر والمد وبقاء بفتح فسكون كسرة كينابا بالقصر والمد كما في  
 الدماميني (قوله وفعلاء الخ) بقى عليه فعلاء بكسر الاول والثالث وسكون الثانى كالهندبا بالقصر

ديكساء لقطعة من الغنم  
 ويقال فعلاء نحو بنابعاء  
 لمكان وفعلاء كثر كضاء  
 شبيه المتبختر وفعلاء نحو  
 برنساء بمعنى برساء وهم  
 الناس وفعلاء نحو برنساء  
 بمعناه أيضا وفعلاء نحو  
 طرمساء لليلة المظلمة  
 وفعلاء نحو خنفساء  
 وعنصلاء وهو بصل البر  
 وفعلاء نحو معكوكاه  
 للشرو الجلبة وفعلاء  
 نحو عشوراء لغسة في  
 عاشوراء ومفعلاء نحو  
 مشيخاء للاختلاط وفعلياء  
 نحو من يبقيا لعمر وبن  
 عامر ملك اليمن وخاتمة  
 الاوزان المشتركة بينهما  
 فعلاء بفتحتين وفعلاء بضم ثم  
 فتح وفعلاء بفتح الاول  
 والثالث وسكون الثانى  
 وفعلياء بفتح الاول وكسر  
 الثانى وفعلياء بكسر الاول  
 والثالث مشددا وفعلياء بضم  
 الاول وفتح الثانى مشددا  
 وفعلاء



وقد تقدم التنبيه عليها ومنها أيضا (٧٤) افعيلي نحو اهجيري واهجيرا وهى العادة وفوعلى نحو خوزلى لضرب من المشى وحوصلى

للحوصله وفعلى نحو خيزلى  
بمعنى خوزلى وديكساء بمعنى  
ديكساء وفعلى بكسر الاول  
والثاني وتشديد الثالث  
نحو زمكي وزمكاء لثبت  
ذنب الطائر وفعلى بضم  
الاول وفتح الثاني وسكون  
الثالث نحو جلندى  
وجلنداء وفعالى نحو  
بخادى وبخاداء لضرب  
من الجراد واما فعلاء  
كعباء وهو عرق فى العنق  
وحرباء وهو دوية وسيبىء  
وهو حدقار الظاهر  
والشيشاء وهو الشيص  
وفعلاء كقواء وهو نبت  
واحد حواء ومزء وهو  
ضرب من الخمر وقوباء وهو  
الحرار وخشاء وهو العظم  
النقى خلف الاذن فكل  
هذه ألفها للاحاق  
بقرطاس وقرناس لانها  
منونة

والمد (قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أى على المذكور من الاوزان من جهة قصره ومده وفى بعض  
النسخ عليها وهى أظهر (قوله اهجيرى) بكسر الهمزة والجرم كفى الهمع وغيره وفى القاموس انه قد  
عمد وانه يقال هجيريه واهجورته واهجرياؤه (قوله خوزلى) بجاء مضمومة مفتوحة قوا ساكنة فزاي  
مفتوحة فلام مخففة (قوله وحوصلى) بجاء وصاد مهملتين (قوله وفعلى نحو خيزلى الخ) عبارة  
الدمائى وفعلى كالحيزلى لغة فى الخوزلى وكانهم أبدلوا الواو ياء تخفيفا هذا المقصور اما الممدود  
فكحوديكساء بفتح الدال والكاف لغة فى الديكساء بكسر هاء واو قد مر اه (قوله وديكساء) بفتح  
فسكون وفتح (قوله زمكى) بزاي فميم فكاف (قوله جلندى) بيمين مضمومة فلام مفتوحة فنون فذال  
مهملة قال فى الهمع اسم ملك أى و صوب فى القاموس ضم اللام اذا قصر وان فتحها اذا ممد فقط  
(قوله بخادى) بيمين مضمومة فخاء مضمومة فذال مهملة مكسورة فوحدة وقوله لضرب من  
الجراد هو الاخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو بخادب وأبو بخادى أيضا كفى القاموس (قوله  
واما فعلاء الخ) يعنى ان هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من اوزان الممدودة  
لان ألفهما للاحاق لالتأنيث بدليل تنوينهما (قوله كعباء) بعين مهملة فلام فوحدة (قوله وحرباء)  
بجاء مهملة فراء فوحدة (قوله وسيبىء) بسينين مهملتين بينهما تحتية وقوله وهو حدقار الظاهر بفتح  
الفاء وهو كفى القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن السكاهل الى العجب (قوله والشيشاء)  
بشدين مهملتين بينهما تحتية وانظر ما وجه تعريفه دون نظيره وقوله وهو الشيص أى التمر الذى لم  
يشد (قوله كقواء) بجاء مهملة قواو (قوله ومزء) بميم فزاي (قوله وقوباء) بقاف فواو فوحدة وقوله  
وهو الحرار بجاء مهملة مفتوحة فزاي مخففة فالف فزاي واحدته حزازة ويداوى بالريق (قوله  
وخشاء) بجاء وشين مهملتين وقد أسلفنا عن القاموس ان أصل خشاء خششاء وتقدم فى الشرح ان  
ألف خششاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل (قوله  
للاحاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف  
مضمومة فراء ساكنة فنون فالف فسين مهملة وتكسر أيضا القاف قال فى القاموس القرناس  
بالضم والكسر شبهه الانف يتقدم من الجبل اه أى قطعة من الجبل متقدمة تشبهه الانف فى  
التقدم والبروز

المقصور والممدود

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فانه قد تقدم الالف المقصورة والالف  
الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجار بردى المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن  
فالخرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيه اذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمع أو على مقتضى  
اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان (قوله المقصور وهو الذى الخ) اعترض بانه غير مانع لشغولة  
نحو يخشى وأجيب بان ألفه غير لازمة لحدفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو  
أبال لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لانا نقول حدفه  
حينئذ لالتقاء الساكنين والمحدوف لعله تصر يفهمه كالتأنيث وخرج بقوله حرف اعرابه المبني  
كهدا ومتى (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره هـ هـزة بعد ألف بدل عن أصل نحو ما  
أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء هـ هـزة فانه لا يسمي ممدودا كإص عليه الفارسى لعروض المد  
فيه لان ألفه واو فى الاصل سم (قوله استوجب) أى استحق بمقتضى القواعد (قوله فلنظيره  
الخ) أفاد ان المقصور القياسى اسم معتدل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظر فتح ما قبل آخره  
(قوله المعلى الآخر) لوقال المعتل الآخر لكان أحسن (قوله جوى جوى) هو الحرقه من حزن  
أو عشق (قوله نحو أسف أسفا الخ) معنى كونه نظيره أنه بوزنه وان كلامه صدر وان فعل كل فعل

المقصور والممدود  
المقصور وهو الذى حرف  
اعرابه ألف لازمة  
والممدود هو الذى حرف  
اعرابه هـ هـزة قبلها ألف  
زائدة وكلاهما قياسى  
وهو وظيفة الخوى  
وسماعى وهو وظيفة  
اللغوى وقد أشار الى  
المقصور القياسى بقوله  
(اذا سم) صحيح (استوجب  
من قبل الطرف فتحا  
وكان ذا نظير) من المعتل  
(كالأسف) مثال للصحيح  
فلنظيره المعلى الآخر

(ثبوت قصر بقياس ظاهر) نحو جوى جوى وعمى وعمى وهوى وهوى فهذه المتكسور  
وما أشبهها مقصورة لان نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أسف أسفا وفتح فرحا وأشرا



لما علمت في باب أبنية المصادر أن فعل المكسور العين اللازم بانه فعل بفتح العين وأما قوله \* إذا قلت مهلا غارت العين بالباء غراء ومدتها مدامع نمل \* فغراء مصدر غارت بين الشينين غراء إذا وابت كما قاله أبو عبيدة لا مصدر غربت بالشئ أغرى به إذا غارت فيه في غضبنا (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين مفتوحة فيهما (في جمع ما \* كفعلة) بكسر الفاء (وفعلة) بضمها والعين ساكنة فيهما الأول للاول والثاني والثاني فالاول نحو فريه وفري ومري والثاني (نحو) الدمية (والدمي) ومدية ومدى فان نظيرهما من الصحيح قرينة وقرب بكسر القاف وقرينة وقرب بضمها وهو مستوجب فتح ما قبل آخره وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى فان نظيرهما من الصحيح مكرم ومخترم وهو مستوجب ذلك وكذلك أفعل صفة لتفضيل كان كالقضى أو الغبير تفضيل كاعشى فان نظيرهما من الصحيح الأبعد والاعمش وكذلك ما كان جمعا للفظ على أنى الأفعال كالقصرى والقصى والدنيا والدى فان نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبرى والأخر وكذلك ما كان من أسماء الاجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فعل بفتحين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كخصاة وحصى وقطاة وقطافان نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ومدرة ومدرد وكذلك المفعول مدلوله على مصدر أو زمان أو مكان

المكسور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط (قوله لما علمت الخ) علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره (قوله فغراء مصدر غارت الخ) أى فيكون غراء من الممدود القياسى لان له نظير من الصحيح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت في البيت بمعنى والت وأصله غارت فقلبت الياء أيضا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين والباء في البكاء زائدة والنهل بضم النون وتشديد الهاء بمعنى الكثيره كفى العين وقوله لا مصدر غربت الخ أى كما يؤخذ هذا الانتفاء من وقوعه مصدر الغارت أى فلا يرد على قولنا ان فعل المكسور العين اللازم باب مصدره فعل وفي قوله لا مصدر غربت الخ رد للقول بانه مصدر غرى باشئ على غير قياس كما نقله الفارضى وفي القاموس غرى به كرضى غرى وغراء أولع به كأغرى به وغرى به مضمومة - ين وعلى هذا القول الذى رده الشارح يكون غراء في البيت منصوبا على المصدر به لفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور وفيه تعسف لا يخفى (قوله كفعل الخ) قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو عطفًا على قوله كالاسف قال وكان به تقدير وكفعل حذف العاطف اه سيوطى قال سم وفيه نظر ظاهر لان قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره المفعول الآخر وقوله كالاسف تمثيل للاسم الصحيح في قوله اذا اسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحدهما على الآخر اه وبه تعلم أن الواو التى قدرها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل للعطف على قوله نحو جوى الخ لا على قول المصنف كالاسف (قوله الاول للاول الخ) أى فكلام المصنف على اللف والنشر المرتب (قوله نحو فريه الخ) الفرية الكذبة والمريه من المرء وهو الجدال (قوله الدمية) بضم الدال المهمله وهى الصورة من العاج ونحوه والصنم كذاني الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما استعار الذات الجميلة (قوله ومدية ومدى) المدية السكين (قوله الأبعد والاعمش) نشر على ترتيب الالف فان الأبعد راجع للأقصى والاعمش راجع للأعشى (قوله أنى الأفعال) اترز به من نحوهمى لنبت وحبل و صفا فان مأخذ قصر نحوهما السماع دما مبنى (قوله كائنا على وزن فعل) حال من الضمير في دالا وأخبر بان لكان وفي كلامه اظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فله جرى على مذهب ابن جنى المجوز للاظهار (قوله ومدرد) بفتحين وهو كفى المصباح التراب المتبلد (قوله نحوهمى) ومسى بفتح أول كل منهما (قوله نحوهمى ومهدى) بكسر أول كل منهما (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضى ان مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبار بن فتمأمل (قوله فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الاول اسم آلة الخصف بالخاء المعجمة والصاد المهمله والفاء وهو الخرز والثاني اسم آلة الغزل فان قلت نظيرهما أيضا محراث ومجراف ونحوهما فان الآلة كما تأتي على مفعول تاتى على مفعول فهلا مدرمى ومهدى فالجواب أنه رجع النظر الى نحو مخصف ومغزل لا مريم الاول ان نحوهمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر الثاني ان مجمى الآلة على مفعول أكثر من مجيئها على مفعول (قوله وما استحق الخ) أفاد أن الممدود قياسا هو اسم مهموز له نظير من الصحيح أى غير المهموز مستوجب ذلك النظير أفازا زائدة قبل آخره وقوله ألف نحوهمى ومسى فان نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح وكذلك المفعول مدلوله على آلة نحوهمى ومهدى وهو وعاء الهدية فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل ثم أشار الى الممدود القياسى بقوله (وما استحق) أى من الصحيح (قبل آخر ألف) فالمدنى نظيره من المعتل (حتماء عرف) وذلك (كصدر الفعل الذى قد بدنا \* بهمز وصل كارعوى) ارعوا (وكان تأى) ارتبوا وكاستقصى استقصاء فان نظيرهما من الصحيح انطلقا واقتدارا واقتدارا واستخرج استخراجا وكصدر أفعل نحوأطى اعطاء فان نظيره من

الصحيح أكرم اكراما



وكصد ر فعل دال على صوت أو مرض كالرغاء والثغاء والمشاء فان نظيره من الصحيح البغام والدوار وكفـعال مصدر فاعل نحو والي  
ولا وعادى عدا فان نظيره من الصحيح ضارب ضرا بوا قاتل قتالا وكفرد أفعله نحو كساء وأكسية ورداء وأردية فان نظيره من  
الصحيح حرار وأحرة وسلاح وأسلمة ومن (٧٦) ثم قال الاخفش أرجية وأقبية من كلام المرلدين لان رحي وقفام مقصوران وأما

قوله في ليله من جادى ذات أندية \* لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا \* والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل جمع ندى على نداء بكـجـل وجمال ثم جمع نداء على أندية ويبعد أنه لم يسمع نداء جمعاً وكذا ما صيغ من المصادر على تفعال ومن الصفات على فعال أو مفعـال لقصد المبالغة كالتعداء والعداء والمعطاء لان نظيره من الصحيح التذكار والخباز والمهذار (والعادم النظر ذاقصر وذا \* مذبـنـقل كالجأ وكالحذا) العادم مبتدأ وينقل خبره وذا قصر وذا مـدحـا لان من الضمير المستتر في الخبر وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي وفيه ما عرف في موضعه والمعنى أن ما ليس له نظير اطرد فقع ما قبل آخره فقصره سماعى وما ليس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فـمـدحـه سماعى فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والترى التراب والجأ العقل ومن الممدود سماعا الفتاء حدائنه السن والسنا الشرف والثراء كثرة المال

مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كار عوى أى انكف وقوله وكارتأى أى تدبر (قوله وكصد ر فعل) بفتح العين مخففا ومضارعه يفعل بضمها (قوله كالرغاء) بضم الراء وتخفيف الغين المـجـمـة والثغاء بضم المثناة وتخفيف الغين المـجـمـة والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المـجـمـة والاولان دالان على الصوت الا أن الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضأن أو معز والثالث دال على المرض لانه استطلاق البطن وأفعال الثلاثة رغا وثغأ ومشى كدعا (قوله البغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المـجـمـة وهو صوت الطيبة والدوار بضم الال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس (قوله حرار وأحرة) قال شيخنا كذا في النسخ والذي بخط الشارح في شرح التوضيح حمار وأحرة وسلاح وأسلمة اه وما في نسخ الشارح صحيح أيضا اذ الحرار بكسر الحاء المهملة جمع حر يضم الحاء كحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهى الارض ذات الحجارة السود وجمع الجمع أحرة أو بكسر الجيم جمع حرة بفتحها وهى الاناء المعروف وجمع الجمع أحرة (قوله ومن ثم) أى من أجل ان مفرد أفعله من المعتل بمد وقياسا (قوله المرلدين) بفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة (قوله والمفرد ندى بالقصر) أى وجمعه القياسى أنداء (قوله ثم جمع نداء) أى المنكسور الممدود على أندية كحمار وأحرة فيكون أندية جمع الجمع (قوله على تفعال) أى بفتح التاء وسكون الفاء دما ميني (قوله ومن الصفات) احتراز عن مفعال المراد به الالة (قوله كالتعداء) مصدر عدا والعداء كثير العدو أى الجرى (قوله والمهذار) بالذال المـجـمـة أى كثير الهذيان فى منطقه (قوله كالجأ وكالحذا) نشر على ترتيب اللف فالجأ مقصور لا غير والحذاء ممدود لا غير كذا كره الموضع وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة وما يوجد فى بعض نسخ الشارح من ذكر الجأ والحذاء فى المقصور والممدود من تصرف النساخ فاحذره فالصواب ما فى بعض النسخ من الاقتصار فى المقصور على ذكر الجأ وفى الممدود على ذكر الحذاء (قوله فن المقصور سماعا الفتى الخ) فهذه ونحوها وان كان لهما موازن من الصحيح كعنب وبطل هى مقصورة سماعا لان موازنها المذكور ليس نظيرها اذ لم يجتمعا فى مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والاسف ونحو المرمى والمغزل ونحو الدمى والغرف (قوله وقصر ذى المدالخ) قال الشاطبى لبيد كرا ناظم كيفية القصر ولما الذى يحذف والقياس حذف الالف قبل الاخر اه باختصار قال سم ولم يبين ما يفعل به حذف ما قبل الاخر فهل تبدل الههزة التى هى الاخر ألفا أو ترجع الى أصلها الذى انقلبت عنه وهو الالف فى جراء ولا م السكامة فى نحو كساء وحياء إذ أصلهما كساء وحياء لكن تفر الالف بعد الرجوع اليها فى القسم الاول وتبدل اللام ألفا فى القسم الثانى فيه نظر اه (قوله مجمع عليه) أى على جوازه (قوله اذا الاصل القصر) بدليل أن الممدود لا تكون ألفه الا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الاصل (قوله فهم مثل الناس الخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضر بونه أى يضر بونهم المثل فى كل خير والذى نعت لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أى فى زمن حادث وزمن قديم (قوله وأنت) قال شيخنا الذى بخط الشارح فقلت اه والتاء مكسورة كما يؤخذ من بقية القصيدة وقوله مشمولة هى الخمر اذا كانت باردة الطعم قاله العينى (قوله والقارح) بالقاف وهو الفرس الذى بلغ خمس سنين العدا شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة

والحذاء النعل) وقصر ذى المد اضطرار اجمع عليه) لانه رجوع الى الاصل اذا الاصل القصر ومنه قوله لا بد من صنعا وكسر وان طال السفره وقوله فهم مثل الناس الذى يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم \* بنبيه \* منع الفراء قصر ماله قياس بوجب مدح نحو فعلا. أفعل فقول المصنف وقصر ذى المد اضطرار اجمع عليه يعنى فى الجملة ويرد مذهب الفراء قوله وأنت لو باكرت مشمولة \* صفرا كون الفرس الاشقر وقوله والقارح العدا وكل طمرة ما ان ينال يد الطويل قدالها



(والعكس) وهو المد المقصور اضطرارا (بخلاف يفتح) فنعجه جهورا لبصر بين مطلقا وأجازه جهورا الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فاجاز مدهما لا يخرج به المدالى ما ليس فى أبنيتهم فيجيز مدهم على بكسر الميم (٧٧) فيقول مقلا لوجود مفتاح وينسخ مده

مولى لعدم مفعال بفتح الميم وكذا يمد على بكسر اللام فيقول لهاء لوجود جبال وينسخ فى على يضم اللام لانه ليس فى أبنية الجموع الانادرا والظاهر جوازه مطلقا لوروده من ذلك قوله والمره يلبيه بلاء السربال تعاقب الالهال بعهد الالهال

وقوله سيغنى الذى اغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء وليس هو من غائتسه اذا فاخرته بالغنى ولا من الغناء بالفتح بمعنى النسخ كما قيل لاقرانه بالفقر وقوله يالك من عمرو من شيشاء ينشب فى المسعل والهاء ومن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولادوا بن خروف وزعم ان سيبويه استدل على جوازه فى الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا منابير قال ابن ولاد فزيادة الالف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياه تنبيه على الكلام فى هذه المسئلة هو الكلام فى صرف مالا ينصرف للضرورة وعكسه

كيفية تنبيه المقصور والمدود وجعهما تعجيجا انما اقتصر عليهما لوضوح تنبيه غيرهما وجعه (آخر

وكسر الميم وتشديد الراء أى فرس طويلة القوائم وقوله ما ان الخ ان زائدة للتوكيد والقصد ال بفتح القاف والذال المججمة القفا والشاهد فى قصر العداء للضرورة (قوله والعكس وهو المد المقصور) لم يبين كيفية المد فهل معناه أنه يراه همزة فى الاخر فيصير ممدودا أو معناه أنه يراه ألف قبل الاخر ثم يبديل الاخر همزة وهذا أو فوق بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة اذ على الاول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة مطلقا بل قد يكون كفى فعلى وقد تكون أصلية كفى جوى ومستدعى (قوله بلاء السربال) بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فمدود أصالة لا ضرورة (قوله وليس هو) أى غناء الذى فى البيت من غائتته أى جزئيا من جزئيات مصدر غائتته اذا فاخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا الخ أى ولا جزئيا من جزئيات الغناء بالفتح أى مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغى تقرير العبارة ومراد الشارح بذلك ردنا ويل المانع من مد المقصور ضرورة بان ما فى البيت مصدر غائت أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور (قوله لاقرانه بالفقر) علة للنفي (قوله يالك الخ) بالتنبيه ولك خبر لمبتدأ المحذوف أى لك شئ من ومن للبيان والشيشاء شينين مجعنين أو لاهما مكسورة بينهما تخمية وهو الشيبص أى التمر الذى لم يشتدو وينشب بفتح الشين المججمة أى يتعلق والمسعل موضع السعال من الحلق والهاء جمع لهاء كالحصى جمع حصاة مده للضرورة والهاء لجهة مطبقة فى أقصى سقف الحنك كذا فى الفارضى مع زيادة من العبنى وبهذا البيت رد على الفراء المفصل لان الشاعر مد الهاء للضرورة مع كونه يخرج به المد عن النظر اذ ليس فى الجموع فعال بالفتح (قوله كزيادة هذه الياه) أى قنبت الجواز بالسمع كما مر وبالقياس على الاشباع الجائر للضرورة بالاجماع قاله الشاطبي (قوله الكلام فى هذه المسئلة الخ) يعنى ان قصر الممدود للضرورة كصرف مالا ينصرف للضرورة فى الجواز بالاجماع وفى مد المقصور للضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل بين ما يخرج الى عدم النظر فيمتنع وما لا فيجوز كما أن الاقوال الثلاثة فى منع صرف المصروف للضرورة

كيفية تنبيه المقصور والممدود وجعهما تعجيجا يخرج جعهما عطف على تنبيه وتعجيجا. يزحول عن جمع أى كيفية تعجيج جعهما أو مصدر فى موضع الحال من جمع أى محجعا (قوله انما اقتصر عليهما) أى المقصور والممدود (قوله لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جعهما تكسيرا لانه عقد لجمع التكسير بابا فناسب ذكره فيه سم (قوله ان كان عن ثلاثة مر تقيا) لان ما زاد على الثلاثة من ذوات الياه يرد الى أصله وما زاد عليها من ذوات الواو يرد الفعل فيه الى الياه نحو ألهمت واستدعيت واصطفيت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة فى التنبيه ياه وان كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح (قوله وقبعثرى) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول اه قاموس قال سم هلا قال الشارح أم سابعثو أو ربعواى (قوله لطفى الالية) بفتح الهمزة كفى التصريح (قوله مذروان) بكسر الميم وسكون الذال المججمة أما الممدودى بالمهملة فشى كالمسئلة يصلح به قرن النساء نطق به هكذا بصيغة الافراد فاذا اثبتت قلت مدريان على الاصل وأما مذروان الذى نحن فيه فبنى على صيغة المثنى قاله الدمامينى (قوله فى التقدير) انما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا له بمفرد والظرف متعلق بتنبيه ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفردة قدر وتسمى أيضا تنبيه صورية كفى كلام شيخنا فالتنبيه التحقيقية لا بد لها من مفرد مستعمل (قوله قولهم قهقران وخوزلان) والقياس قهقران وخوزليان سم مقصور تنبى اجعله ياه ان كان عن ثلاثة مر تقيا ياه كان أصله أو واواربا كان نحو حبلى ومعطى أو خامسا نحو مصطفي وحبارى أو سادسا نحو مستدعى وقبعثرى نقول حبلان ومعطيان ومصطفيان وحباريان ومستدعيان وقبعثران وشذ من الرباعى قولهم لطفى الامة مذروان والاصل مذريان لانه تنبيه مذرى فى التقدير ومن الخماسى قولهم قهقران وخوزلان

مقصور تنبى اجعله ياه ان كان عن ثلاثة مر تقيا ياه كان أصله أو واواربا كان نحو حبلى ومعطى أو خامسا نحو مصطفي وحبارى أو سادسا نحو مستدعى وقبعثرى نقول حبلان ومعطيان ومصطفيان وحباريان ومستدعيان وقبعثران وشذ من الرباعى قولهم لطفى الامة مذروان والاصل مذريان لانه تنبيه مذرى فى التقدير ومن الخماسى قولهم قهقران وخوزلان



بالحذف في ثنية فهقرى وخوزلى (كذا الذي الباء أصله) أي أصل ألفه (نحو الفتي) قال تعالى ودخل معه السجن فتيان وشد قوله - في حي حوان بالواو (والجاء الذي أميل كمتي) وبلى إذا سمى - جافا فالتقول في ثنيتهما ممتيان وبلدان (في غير ذا) المذكور أنه تغلب ألفه ياء (تقلب واو الالف) وذلك شبهاً - الأول أن تكون ألفه نالشة بدلاً من واو نحو عصا وقفا ومنا لفة في المن الذي يوزن به فتقول عصوان وقفوان ومنوان قال وقد أعددت للعذال عندي \* عصافى رأسها من واحد وشد قولهم في رضاضيان بالياء مع أنه من الرضوان والثاني أن تكون غير مبدلة ولم تعمل نحو الألاسة فتناحية وإذا تقول إذا سميت بهما ألوان واذوان (تثنيهما) الأول في الالف التي ليست مبدلة وهي الأصلية والمراد بهما ما كانت في حرف أو شبهه والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب الأول وهو المشهور (٧٨) أن يعتبر حالهما بالامالة فإن أميلاً ثنياً بالياء وان لم يأميلاً بالواو وهذا مذهب سيبويه

(قوله بالحذف) أي بحذف الياء (قوله حوان) والقياس حيان لأن ألفه بدل من ياء تقول حيت المكان أحياه حماية (قوله والجاء) المراد به ما ليس له أصل معلوم يراد به ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الأصل كقوله شيخنا وقوله الذي أميل أي قبل الامالة ووجه قلب ألفه ياء أن الامالة الخاء الالف الى الياء (قوله إذا سمى بهما) أي ليصح تثنيتهما ووصفهما بالقصر اذا التثنية والقصر من خصائص الاسماء المتمكنة كالمهمز وما قبل التسمية بهما ليسا اسمين متمكنين بل متى اسم مبنى وبلى حرف (قوله تغلب واو الالف) اعتبار اللاصل حقيقة أو حكماً مع خفة الثلاثي اه سم وقوله حقيقة أي كافي القسم الاول أو حكماً أي كافي القسم الثاني (قوله أن تكون غير مبدلة) أي عن حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الأصل كما هو مقتضى صنيعه بعد (قوله ولم عمل) أي لم تقبل الامالة (قوله التي ليست مبدلة) أي عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالسكينة أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عينه (قوله ما كانت في حرف) كبلى أو شبهه كمتي وظاهر كلام ابن المصنف أن التي في حرف وشبهه من المجهولة الأصل أيضاً سم (قوله والمجهولة الأصل) عطف على الأصلية كما يدل عليه قول الشارح بعدوا الثالث الالف الأصلية والمجهولة الخ ومثل المرادى المجهولة الأصل بنحو الدوا وهو اللهو قال لأن ألفه لا يدري أهى عن ياء أو واو اه وانما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا أن الالف في الثلاثي المعرب لا تكون الامتقبة عن احدهما (قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعها قلبها واو أميلاً أو لا كافي الجمع (قوله حالهما) أي الأصلية والمجهولة (قوله الالف الأصلية والمجهولة) لا حاجة الى التصريح بهما هنا لأن الكلام ليس الا فيهما وقوله مطلقاً أي سواء أميلاً أم لا قلبت ألفه ياء في موضع أم لا (قوله رحيت) أي أدت الرحى (قوله ما كان قبل) يعني في باب المعرب والمبنى قد ألف من ألف ونون مكسورة في حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالتى الجر والنصب (قوله أي أول الواو) فيه قصور اذا الحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجرى في الياء المنقبة اليها الالف أيضاً فكان الأولى أن يقول أي أول اللفظة المنقبة اليها الالف من ياء أو واو أفاده سم وكلام انفارضى يفيد رجوع الضمير من أولها الى الالف المنقبة ياء أو واو به صرح الشيخ خالد في اعرابه وما قاله سم أظهر (قوله عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المججمة وهي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهاراً تمرج (قوله بحذف الهمزة والالف معاً) أي الالف التي قبل الهمزة ولو قال بحذف الالف والهمزة معاً كان أوضح وان كانت الواو لا تقتضى ترتيباً (قوله ونحو) مبتدأ خبره بواو وهمز (قوله وهما) أي العصبتان المسدول عليهما بقوله عصبه (قوله وقرناس) تقدم

وبه جزم هنا والثاني ان أميلاً أو قلباً ياء في موضع ما ثنياً بالياء والاف بالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم في الكافية فعلى هذا يثنى على والى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير وعلى الاول يثنى بالواو والقولان عن الاخفش \* الثالث الالف الأصلية والمجهولة يقبلان ياء مطلقاً \* الثاني قد يكون للالف أصلان باعتبار الغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية في لغة من قال رحيت وواوية في لغة من قال رحوت فلن ثناها أن يقول رحيان ورحوان والياء أكثر (وأولهما ما كان قبل قد ألف) أي أول الواو المنقبة اليها الالف ما ألف في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الاعراب (وما كعجرا) مما همزته بدل من ألف

التأنيث (بواو ثنيا) نحو صحراوان وحراوان بقلب الهمزة وواو زعم السيرافي أنه اذا كان قبل ألفه واو يجب الكلام تصحیح الهمزة ثلاثياً مجتمعوا وان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشواء عشوا آن بالهمزة ولا يجوز عشواوان وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين وشد حرايان بقلب الهمزة ياء وحرا آن بالتصحيح كما شد قاصعاوان وعاشوراوان في قاصعاء وطاشوراء بحذف الهمزة والالف معاً والجيد الجارى على القياس قاصعاوان وعاشوراوان (ونحو علباء) وقوباء مما همزته بدل من حرف الا الحاق والعلباء عصبه العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف والقوباء داء معروف ينتشر وينسجم ويعالج بالريق وأصلهما علباوى وقوباى يباء زائدة لتحقهما بقراطس وقرناس ونحو (كساء) مما همزته بدل من أصل هو واو اذا أصله كساو (ونحو حبا) مما همزته بدل من أصل هو ياء اذا أصله حباى يثنى (بواو وهمز) فتقول علباوان وكساوان وحباوان وعلباآن وكساآن وحباآن



نعم الأرجح في الأول الاعلال وفي الأخيرين التصحيح هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ونص سيبويه والاعفش وتبعهما  
الجزولي على أن التصحيح مطلقاً أحسن إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للاحق أكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما  
في القلة وشذ كسايا بنقل الهمة ياء كاشد ثنائيا لظرفي العقال فالواقل بعيره بتنايين والقياس بتناوين أو ثنائين لانه تثنية  
ثاء على وزن كساء تقديرا (وغير ما ذكر) من المهموز وهو ما همرته أصلية أي غير مبدلة من شيء نحو قراء ووضاء (صحح) في التثنية  
فتقول قرا آن ووضا آن والقراء الناسك والوضاء الوضيء وشذ قرا وان بنقل الهمة الاصلية واوا (وما شذ) في تثنية المقصور  
والممدود مما تقدم التثنية عليه في مواضعه (على نقل قصر) فلا يقاس (٧٩) عليه بتثنيه بحجة ما شذ من المقصور وثلاثة أشياء

• الأول قولهم مذروان  
والقياس مذريان كما تقدم  
وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل  
الامثلي فلما لزمته التثنية  
صارت الواو كأنها من حشو  
الكلمة ومثله في الممدود  
ثنائيا قال في التسهيل  
وصحوا مذروين وثنائين  
تصحح شقاوة وسقاية للزوم  
على التثنية والتأنيث يعني  
أنه لم ينطق بمذروين وثنائين  
الامثلي ولم ينطق بشقاوة  
وسقاية الا بتاء التأنيث  
فلم ابنت الكلمة على  
ذلك قويت الواو والياء  
لكونها حشوا وبعدا عن  
التطرف فلم يعلا لكن حكى  
أبو عبيد عن أبي عمرو ومذرى  
مفردا وحكى عن أبي عبيدة  
مذرى ومذريان على  
القياس • الثاني خوزلان  
وقهقران وقاس عليه  
الكوفيون • الثالث  
رضيان وقاس عليه  
الكهائي فأجاز تثنية رضي  
وعلا من ذوات الواو  
المكسور الأول والمضمومه

الكلام عليه آخرباب التأنيث (قوله نعم الأرجح في الأول الاعلال) تشبها الهمة بهمة جراء من  
جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد تصريح (قوله وفي الأخيرين التصحيح) لان الهمة فيه ما أقرب  
الى الاصلية لكونها بدلا عنها اسم (قوله مطلقا) أي في الثلاثة (قوله إلا أن سيبويه الخ) أي لكن  
سيبويه الخ ودفع هذا توهم استواء الثلاثة في قلة القلب (قوله ثنائيا) بكسر التاء المثناة (قوله  
تقديرا) انما قال ذلك لانه لم يسمع لثنائين مفرد وتقدير اجمعى مقدر احوال من ثناء أو على نزع الحافظ  
معمول لتثنية كالم (قوله وغير ما ذكر الخ) ونخلص أن الممدود أربعة أضرب لان همرته اما أصلية  
أو مبدلة من أصل أو من ياء الاطلاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وان أفاد كلام ابن الناظم  
خلافه (قوله نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو كلاهما بوزن رمان (قوله الناسك) أي المتعبد  
وقوله الوضيء أي الحسن الوجه (قوله مما تقدم التثنية عليه في مواضعه) وسيجده في قوله تثنية  
جمله ما شذ الخ (قوله وعلة تصحيحه) أي عدم تغييره عما نطقوا الى ما هو القياس والا فلا تصحح فيه  
فليست هذه العلة لظنهم بخلاف القياس لانها لا تصلح علة له كالا يخفى على المتيقظ ويظهر لى في  
علته أن يقال لما أرادوا فرض المفرد والاقتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا  
الواو تثنيا بما خلفته على الفرق بين تثنية ماله مفرد تحقيقا وماله مفرد تقدير اقدر (قوله ومثله)  
أي في مخالفة القياس وعدم استعمال مفرده (قوله تصحح شقاوة) بفتح الشين المعجمة وسقاية بكسر  
السين المهملة أي والقياس لولا التاء ابدال الواو والياء همة ولذلك اذ حذفوا التاء قالوا اشقاء  
وسقاء (قوله أبو عبيد) هذا بلاتاء بخلاف الا تى فانه بالتاء فهما ثنائان كما يحفظ الشارح (قوله من ذوات  
الواو) حال من رضوا علا (قوله المكسور الأول) لا يصح أن يكون بالاضافة على أنه نعت حقيقي  
لذوات الواو ولو جوب مطابقة النعت الحقيقي لمنعونه تذكيرا وتائنا ولا أن يكون برفع الأول نائب  
فاعل المكسور والرابط محذوف أي الأول منها على أنه نعت سببي لانه يمنع منه قوله والمضمومه  
بالاضافة الى الضمير فتعين أن يكون نعتا للواو بتقدير مضاف أي المكسور أول كلمته فعلم ما في كلام  
البعض فتفظن (قوله في جمع) أي في حال ارادة جمع اسم منه (قوله على حد المثنى) أي طريقه في أنه  
أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة تذكيرا (قوله لالتقاء الساكنين)  
أي الالف المقصورة وواو الجمع أو يائه (قوله والفتح أبى) وانما لم يبقوا المكسور في المنقوص مشعرا  
لثقله اه سم أي لثقله قبل الواو (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبى شاطبي (قوله  
وأنتم الاعلون الخ) والاصل الاعلون والمصطفون قلبت الواو الفالتحريكها وانفتاح ما قبلها ثم  
حذفت لالتقاء الساكنين وقول شيخنا الاصل الاعليون والمصطفين سهو (قوله زائدة) كحلبى

بالياء والذي شذ من الممدودة خمسة أشياء • الأول جراء أن بالتصحيح حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه • والثاني جريان بالياء  
وحكى بعضهم أنها لغة فزاره • والثالث نحو فاصعان بحذف الهمة والالف وقاس عليه الكوفيون • والرابع كسايا بنقل الهمة  
الكسائي ونقله أبو يزيد عن لغة فزاره • والخامس قراوان بنقل الاصلية واوا في كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع (واحد من  
المقصور وفي جمع على • حشد المثنى ما به تكملا) يعني اذا جمعت المقصور والجمع الذي على حشد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت  
ما تنكلم به وهو الالف لالتقاء الساكنين (والفتح) أي الذي قبل الالف المحذوفة (أبى مشعرا بما حذفت) وهو الالف نحو وأنتم  
الاعلون وانهم عند نالمن المصطفين بتثنيته في الأول أفهم اطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة وهذا  
مذهب البصر بين رأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا



ونقله المصنف عنهم في ذى الالف الزائدة نحو حبل مسمى به قال في شرح التسهيل فان كان أعجميا نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها الثاني انما (٨٠) لم يذ كر حكم الممدود اذا جمع هذا الجمع احالة على ما علم في التنبيه فان الحكم فيهما

مسمى به وقوله غير زائدة كالمصطفى أى في ذى الالف الزائدة وغيره (قوله ونقله المصنف عنهم الخ) الضهير في قوله ونقله يرجع الى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء في ذى الالف الزائدة لا بقيد كونه جائزا لما أفاده عبد القادر المكي من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده في شرح التسهيل الذي نقله عنه الشارح لكن الوجوب في غير الأعجمي لان غيره هو الذي تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز (قوله في ذى الالف الزائدة) أى بخلاف الاصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لان الاعتناء بالاصلي أشد من الاعتناء بالزائد (قوله نحو حبل مسمى به) أى مذ كر ما غير المسمى به مذ كر بجمعه بالالف والتاء لا بالواو أو الياء والنون (قوله فان كان) أى المقصور (قوله فان الحكم فيهما) أى في التنبيه والجمع فيه أى في الممدود والظرف الثاني حال من ضمير التنبيه والجمع فلا يعترض بأن في عبارته تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله ويجوز الوجهان) أى التصحیح الذى هو الهاء زوالواو (قوله كان ينبغي الخ) وجه ترك المصنف ذلك أنه لم يعترض في هذا الباب لغير المقصور والممدود (قوله وكسرها) عطف على الضهير المستتر في تحذف لوجود الفصل بقوله في هذا الجمع أو هو بالنصب مفعول معه والاضافة في كسرها لادنى ملاسة لان الكسرة لما قبلها لاها وظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولو مع ياء الجمع وأن الكسرة مع يائه غير الكسرة السابقة وهو تكلف دعا اليه توافق الكسر مع الياء والضم مع الواو في الاجتهاد ويمكن أن يكون قول الشارح وكسرها أى مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أى يبقى على كسره (قوله وان جمعت به تاء وأف الخ) تقدم منافي باب المعرب والمبني التكلم على ما يجمع بالالف والتاء قياسا وكان المناسب للمصنف التكلم عليه هنا وفي باب المعرب والمبني (قوله أى المقصور) تبع فيه المكودي والشاطبي قال خالد ولورجعه الى الاسم المحتتم بالالف مطلقا شمل المقصور والممدود وطابق قوله في الترجمة وجمعهما تصحيفا (قوله فتقول حبلات الخ) أى في جمع حبل ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ومتى اسمها لائى سميت متى وأنت خبير بأن الكلام في المقصور ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ليست منه لانه كما مر ما حرف اعرابه ألف لازمة وحرف اعراب ما ذكر التاء الالف التمثيل بمصطفيات ومستدعات وفتيات وخروج عن الموضوع الا أن يقال المراد ما حرف اعرابه ولو بسبب الاصل أى بحسب التذ كير قبل لحوق التاء فتدبر (قوله مسمى بها) أى متى (قوله بالياء) متعلق بقول (قوله أيضا) أى كما أن حكم المقصور اذا جمع هذا الجمع كحكمه اذا نثي (قوله فلم يذ كرهما) أى لم يذ كر حكم جمعهما الحالة على ذلك أى على حكمهما اذا نثيا وفيه أنه لم يذ كر حكم تنبيه المنقوص فالحكم جمعه على حكم تنبيهه احالة على غيره مذ كورا الا أن يقال انه لظهوره في حكم المذ كور فتدبر (قوله وان كان كذلك) أى حكمه اذا جمع كحكمه اذا نثي (قوله لاختلاف حكمه الخ) لك أن تقول المنقوص كذلك لانه يحذف آخره في جمع المذ كور ويبقى في جمع المؤنث كافي التنبيه فتأمل سم (قوله وتاء الجمع) ولو عراض عن أحد أصول الكلامه كافي بنف وعدة لكن تارة رد المعوض عنه في الجمع كافي أخوات وسنوات وهن وان تارة لا كافي بنات وهنات وعدات وذوات (قوله أى ما آخره تاء من المقصور وغيره) فيه أنه لا شئ من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف اعرابه ألف لازمة ويمكن الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أو لا لكان أحسن (قوله لتلا يجمع بين علامتى تأنيث) يدل على أن التاء في جمع

فيه على السواء فتقول في وضاء وضائون بالتصحیح وفي جمراء علماء المذ كور جرارون بالواو ويجوز الوجهان في نحو علماء وكساء علمى مذ كر الثالث كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف في هذا لجمع وكسرها فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء نحو جاء القاضون ورأيت القاضين (وان جمعت به) أى المقصور (تاء وألف) فالالف اقلب قلبها في التنبيه) الالف مفعول به لا قلب مقدم وقبلها نصب على المصدرية يعنى أن المقصور اذا جمع بالالف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها اذا نثي فتقول حبلات ومصطفيات ومستدعات وفتيات وفتيات متى مسمى بها أثني بالياء وتقول في جمع عصا وألا واذا مسمى بمذ كورات واذوات بالواو لما عرفت في المثني تنبيهه حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا هذا الجمع كحكمهما اذا نثيا أيضا فلم يذ كرهما احالة على ذلك وانما ذكر المقصور وان كان كذلك لاختلاف حكمه في جمعي التصحیح كما عرفت (وتاء ذى التاء

ألزمن تنبيهه) تاء مفعول بالزمن وتنبيه مفعول ثان أى ما آخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاءه عند جمعه هذا الجمع المؤنث لتلا يجمع بين علامتى تأنيث ويعامل الاسم بعد حذفها معاملة العارى منها فتقول في مسلمة مسلمات واذا كان قبلها ألف قلبت على حذفها في التنبيه فتقول في فتاة فتيات وفي فتاة فتوات وفي معطاء معطيات واذا كان قبلها همزة نلى ألفا زائدة صححت ان



كانت أصلية نحو قراءة وفراآت وجاز فيها القلب والتصحيح ان كانت بدلان من أصل نحو نباءة فيقال نباءت ونباوات كما في التثنية  
 (والسالم العين الثلاثي اسما نل • اتباع عين فاهه بماشكل • ان ساكن العين مؤنثا بذا) يعني أن ما جمع بالالف والياء وحاز  
 هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاهه في الحركة مطلقا والشروط المذكورة خمسة • الأول أن يكون سالم العين واحترز به عن  
 شيئين أحدهما المشدد نحو حمنة وحمنة وحمنة فليس فيه الا التسين والاسم اعينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة  
 فيه حركة مجانسه نحو تارة ودرلة وديمه فهذا يبقى على حاله وضرب قبل حرف العلة (٨١) فيه فتحة نحو جوزة وبيضة وهذا

فيه لغتان لغة هذيل فيه  
 الاتباع ولغته غيرهم  
 الاسكان وسيأتي ذكره  
 • الثاني أن يكون ثلاثيا  
 واحترز به من الرابعي  
 نحو جعفر وخرنق وفتق  
 أعلاما لانه يبق على  
 حاله • الثالث أن يكون  
 اسما واحترز به من الصفة  
 نحو ضمة وحلقة وحلوة  
 فليس فيه الا التسين  
 • الرابع أن يكون ساكن  
 العين واحترز به من متحركها  
 نحو شجرة ونبقة وسهرة  
 فانه لا يغير نعم يجوز الاسكان  
 في نحو نبقات وسمرات كما  
 كان جائزا في المفرد لأن  
 ذلك حكم تجدد حالة الجمع  
 • الخامس أن يكون  
 مؤنثا واحترز به من المذكر  
 نحو بكر فانه لا يجمع هذا  
 الجمع فلا يكون فيه الاتباع  
 المذكور ولا يشترط  
 للاتباع المذكور أن يكون  
 فيه ناه التانيث كما أشار  
 الى ذلك بقوله (مختما  
 بالتاء أو مجردا) فمثال  
 المستكمل للشروط المذكورة  
 مختما بالتاء جفنة وسدره

المؤنث علامة تأنيث سم (قوله نحو نباءة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهجرة  
 بدل من واو قال الجوهرى النبوه والنباهة ما ارتفع من الارض وأما ضبط عبد القادر المكي لها  
 بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث وهى الصوت الحلقى فلا يوافق قول الشارح  
 وإذا كان قبلها همزة تلى ألفا زائدة مع أنها بضبطه لا يجوز فيها ابدال الهمزة واوا كما قاله  
 الاسقاطى (قوله ونباوات) أى برد الهمزة الى أصلها وهو الواو ويقال في نحو نباءة بفتح الموحدة  
 وتشديد النون مؤنث بنا، بناآت وبنائات برد الهمزة الى أصلها وهو الياء لانه من بنى يبنى كفى  
 التصريح (قوله والسالم العين) أى من الاعلال والتضعيف والثلاثى نعت للسالم واسما حال واتباع  
 مفعول ثان لانل ومفعوله الاول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول وفاهه مفعوله الثاني والباء  
 في جماعى في والمعنى أعط الاسم الثلاثى السالم العين اتباع عينه لغائه في الحركة التى شككت بها  
 الفاء، وذ كر ضمير الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هى له الامن اللبس  
 وفي كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جاره لجار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر كما سلف  
 في باب الموصول (قوله مؤنثا) قيل لا حاجة اليه اذ الكلام في المؤنث لانه المقسم وهو مبني على  
 ربط قوله والسالم العين الخ بقوله وتاء ذى التاء زمن تخيمه فيكون المعنى والسالم العين من ذى التاء  
 وهذا أمر لا دليل عليه بل يعنه قوله محتما بالتاء أو مجردا فهذا قال مؤنثا قد بر (قوله تتبع عينه  
 فاهه) أى جواز في مكسور الفاء ومضمومها ووجودها في مفتوحها كما يؤخذ مما يأتي فانل في كلام  
 المصنف مستعمل في الوجوب والجواز معا (قوله مطلقا) أى فتحة أو ضمة أو كسرة (قوله خمسة)  
 بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها (قوله نحو حمنة  
 الخ) الحمنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية (قوله فليس فيه الا التسين) لان  
 تحريك العين يستلزم الفل المؤدى الى الثقل (قوله وحلقة) بكسر الجيم مؤنث حلقت وهو الرجل  
 الحلقى (قوله فليس فيه الا التسين) لان الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اه فارضى ومحل  
 التسين في جمع الصفة ما لم تحرك عينها والاحركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتي عن  
 لبيات أفاده سم (قوله فانه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها في الافراد وانما جاز  
 الاسكان في نحو سمرات ونبقات لجواز ذلك في المفرد تخفيفا من ثقل الضمة والكسرة لأن ذلك  
 حكم تجدد في حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت في بعض نسخ الشارح بعد قوله فانه لا يغير  
 ما نصه نعم يجوز الاسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لان ذلك حكم تجدد حالة  
 الجمع (قوله غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجر على الاضافة (قوله ورده السيراني الخ) هذا  
 رد ثاب للزعم المذكور وجه الرد أنه لو كان غرفات بضم العين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه  
 أصليا في مفردة لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لان لفظ ثلاث ظاهر في الاتحاد الثلاثة وأقل

(١١ - صبان رابع) وغرفة ومثاله مجردا منها عدد وهندو جل فتقول في جمعها الجمع المذكور بصفات وسدرات وغرفات  
 ودعدات وهندات وجلات (وسكن التالى غير الفتح أو خففه بالفتح فكللا قدر ووا) أى يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو  
 المكسورة وجهان مع الاتباع وهما الاسكان والفتح في نحو سدره وهند من مكسور الفاء وغرفة وجل من مضمونها ثلاث لغات  
 الاتباع والاسكان والفتح بنبيهان الأول أشار بقوله فكللا قدر ووا الى أن هذا اللغات منقولة عن العرب خلافا لمن زعم أن  
 الفتح في نحو غرفات انما هو على انه جمع غرف ورد بان العدول الى الفتح تخفيفا أسهل من ادعاء جمع الجمع ورده السيراني بقولهم  
 ثلاث غرفات بالفتح • الثاني أفهم كلامه أن نحو وعدو جفنة



لا يجوز تسكينه مطلقا واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كظييات وشبهه الصفة نحو أهل وأهلات فيجوز فيه ما لتسكين  
اختيارا (ومنعوا اتباع) الكسرة فيما لا مه واو واتباع الضمة فيما لا مه يا، كافي (نحو ذروه • وزيبه) لاستئصال الكسرة قبل الواو  
والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك (وشد كسر جروه) فيما حكاه يونس من قولهم جروات بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من  
الكسرة قبل الواو (بنهيات) الأول (٨٢) قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشرط السابقة • الثاني فهم

من كلامه جواز الاسكان  
والفتح في نحو ذروه وزيبه  
اذ لم يتعرض لمنع غير  
الاتباع وبه صرح في شرح  
الكافية • الثالث فهم  
منه أيضا جواز اللغات  
الثلاث في نحو خطوة وطيبة  
ومنع بعض البصريين  
الاتباع في نحو طيبة لان  
فيه توالي كسرتين قبل  
الياء وعليه مشى في  
التسهيل ومنع الفراء  
اتباع الكسرة مطلقا فيما  
لم يسمع والعجيج الجواز  
مطلقا قال ابن عصفور كما  
لم يحذف الواو اجتماع ضمتين  
والواو كذلك لم يحذف الواو  
باجتماع كسرتين والياء  
(ونادر أودوا واضطرار غير ما  
• قدمته أولنا من انتمى)  
أى ما ورد من هذا الباب  
مخالفا لما تقدم فهو ما  
نادر وما ضرورة وما لغة  
قوم من العرب من النادر  
قول بعضهم كهلات بالفتح  
حكاه أبو حاتم وقياسه  
الاسكان لانه صفة ولا  
يقاس عليه خلافا لقطرب  
ولا جهة في قولهم لحيات  
وربعات في جمع لحيبة  
وربعه لان من العرب من

ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة أحاد أفاده سم (قوله لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه اتباعا للقاء  
فرق بين الصفة والاسم وانما كانت الصفة بالسكون أليق لتقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها  
الفعل ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف دما ميني (قوله مطلقا) أى معتل اللام أولا وشبهه  
الصفة أولا (قوله وشبهه الصفة) أى في الجرى على الموصوف كما يفيد قول الفارسي وتسكن العين  
أيضا في شبه الصفة نحو امرأة كلبه ونساء كلبات ذكره في التسهيل (قوله اتباع نحو ذروه وزيبه)  
أى اتباع جمع نحو الخ أى الاتباع فيسه (قوله كافي نحو) أى كالاتباع في جميع نحو ذروه بكسر الراء  
المجبة وضمة كافي القاموس وهى أعلى الشئ وزيبه بضم الزاى وسكون الواو وفتح التختية وهى  
حفرة الاسد (قوله جروه) هى بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح وشذجرات بالكسرة فى الراء  
اتباعا للجيم على إحدى اللغات فعلى إحدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم بقول الاسقاطى  
بكسر الجيم على إحدى اللغات ناشئ عن عدم فهم عبارة التصريح والجروة الاثنى من ولد الكلب  
والسبع والصغيرة من القماء (قوله شرطا الخ) وهو أن لا تكون اللام واوا فى اتباع الكسرة ولا ياء فى  
اتباع الضمة سم (قوله والفتح) أى تخفيفه فالواو لا يضر كون الياء أو الواو متحركة مفتوحة ما قبلها فى  
هذه الامثلة لان الالف الساكنة التى بعدها كفت الاعلال كما سأتى فى محله (قوله فى نحو خطوة  
وطيبة) أى من كل اسم لا مه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة (قوله اتباع الكسرة مطلقا) أى قبل الياء  
أو قبل غيرها (قوله الجواز مطلقا) أى فيما يسمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو (قوله لم  
يحذفوا) بجاء مهمله ساكنة وفاء مكسورة أى لم يبالوا (قوله كهلات) جمع كهلة وهى التى جاوزت  
ثلاثين سنة تصريح (قوله فى جمع لحيبة) بالام مثله وجم ساكنة وياء موحدة قال فى القاموس  
اللحيبة مثله الأولى واللحيبة محركة واللحيبة بكسر الجيم واللحيبة كعنية الشاة قبل لبنها والغزيرة ضد  
أرخاص بالمعزى والجمع لحيات ولحيات بكسر الميم وحيات بفتح الراء (قوله وربعه) بفتح الراء  
وسكون الواو وحده هو المعتدل الذى لا طويل ولا قصير (قوله عبرات بكسر العين) أى المهولة وفتح  
الياء أى والقياس تسكين الياء لان مفردة معتل العين مكسورة الفاء فليس فى عينه الا تسكين وفيه  
شذوذ آخر وهو الجمع بالالف والتاء لان مفردة ليس مما يجمع بم ما قيسا (قوله الميرة) بكسر الميم وهو  
الطعام المحبوب (قوله جمع عبر وهو الحمار) وعلى هذا أيضا الفتح نادر لان اتباع العين للقاء انما هو فى  
المؤنث والعبر بمعنى الحمار مسدك (قوله جمع عبر الذى فى الكتف أو القدم) أى العظم الناتئ  
الشاخص فى وسطهما هـ دما ميني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل من المنتمى لقوم لانه  
حينئذ كبيضة وجوزة (قوله ومن الضرورة) أى الحسنه لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد  
والتذكير فى الجمع والتأنيث أولى لتقلها (قوله وحملت زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع زفرة  
وهى خروج النفس بأذن تصريح (قوله أخو بيضات الخ) تمامه • رفيق بجمع المنكبين سبع •  
أخو بمعنى صاحب أى هو صاحب أى كصاحب بيضات مدح جملة بما ذكره من وصفه لذكر النعام  
المسمى بانظلم أى جملى فى سرعة سيره كالظلم الذى له بيضات يسير ليلانها واليصل اليها وبما

يقول لحيبة وربعه فاستغنى بجمع المفتوح من جمع الساكن ومن النادر أيضا قول جميع العرب عبرات بكسر العين  
وفتح الياء جمع عبر وهى الابل التى تحمل الميرة والعبر مؤنثة وذو المبرد والزجاج الى أنه عبرات بفتح العين قال المبرد جمع عبر وهو  
الحمار وقال الزجاج جمع عبر الذى فى الكتف أو القدم وهو مؤنث ومنه أيضا جروات كما تقدم ومن الضرورة قوله  
وحملت زفرات الضحى فاطقتها • ومالى بزفرات العشى يدان • وقول الرازي • فسترى النفس من زفراتها • وقياسه الفتح ومن  
المنتمى الى قوم من العرب الاتباع فى نحو بيضة وجوزة من المعتل العين فانها لغة هذيل ومنه قول شاعرهم • أخو بيضات رافع متأوب



وبلغتهم قرئ ثلاث عورات لكم ومن المنتمى الى قوم ايضا نحو ظبيات واهلات باسكان العين كما تقدم (حاشية) يتم في التثنية والجمع بالالف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة وذلك نحو قاض وشيح وأب وأخ ورحم وهن من الاسماء الستة تقول قاضيان وشحيان وأبوان وأخوان وجوان وهنوان كما تقول هذا قاضيك وشحيك وأبوك (٨٣) وأخوك وحموك وهنوك وشذابان وأخان ومالايتم في الاضافة لا يتم في التثنية

وتقرر علم رد تغليظ من قال ان البيت في وصف الظليم ورائح من راح اذا ذهب وسار بالليل ومناوب من تاوب اذا جاء أول الليل ورفيق بجمع المنكبين اي عالم يتحرك بكهما في السير وسبوح أي حسن الجري اه زكريا ببعض اختصار ورفيق من الرفق (قوله وبلغتهم قرئ) اي شاذا كما قاله شيخنا السيد (قوله والجمع بالالف والتاء) كسنة وسنوات وكان الانسب ذكر مثال له (قوله من المحذوف اللام) بيان لما يتم مقدم عليه مشوب بتبعيض (قوله يديان) يصح فتح الدال وسكونها ابناء على القولين في أصل يد وهو يدي هل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محملم بضم الميم وفتح الحاء المهجلة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشري للسعدوني المصباح حلتها بالتشديد نسبة الى الحلم وباسم الفاعل سمي الرجل اه وفي الصحاح انه اسم لنهر أيضا وفي القاموس حله تحليما وحلاما ككذا باجعله حلما أو امره بالحلم

### جمع التكسير

(قوله هو الاسم الدال الخ) قال البعض تبع الشيخنا فيقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا فان أخرج بان تغييره لا نحو واحدة لا تصيغته ورد صنوان في صنوا لأن يقال ذلك التغيير في نية الانفصال لانه اعراب الكلمة بخلاف صنوان فليتأمل اه وقوله ذلك التغيير أي الذي في جمع المذكر السالم وقوله في نية الانفصال أي فكأنه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لانه اعراب الكلمة أي لا جعل اعرابها أي واعرابها عارض عليها لا منها ثم قال البعض ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اه وأنا أقول الباء في قوله بصورة باء الآلة كما يفيد كلام الشارح بعد وحيث لا يرد الجمع لان التغيير فيهما لا يدخل له في الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان لزوما التغيير لا يقال يرد حيث تشذ صنوان لان الدلالة فيه على الجمعية بما لحقه من الزيادة لا نأقول دلالة على الجمعية بالصيغة التي منها تلك الزيادة (قوله الى ستة أقسام) بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط وكأنه لم يذكر لعدم وجوده فتدبر (قوله كصنو وصنوان) اذا خرج مختلفان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتعريف النون بحسب العامل منونة (قوله أو بين كغلام وغلمان) فان غلما نازيد في آخره ألف وفون ونقص منه الالف التي بين اللام والميم في غلام وتبدل شكله بكسرها فانه واسكان عينه (قوله غير الحركات التي في المفرد) أي وانما يكون التغيير حقيقيا اذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا بقولهم لك أن تقول هذه المغيرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فعل الأوجه أن يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد اه وفي الدفع نظر فتأمل (قوله ودلاص) بدل وصاد مهماتين أي يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الابل (قوله للخاقسة) أي الطيعة (قوله عفتان) بعين مهولة ففاء فقوية وحكى ابن سيده ناقة كازونوق كازاي مكنترة اللهم وزاد ابن هشام امام تقول هذا امام وهو لاء امام وهذا امامان فتكرر الالفاظ سبعة (قوله كقفل) أي في أن حركته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد (قوله وكذا باقيا) فانها في حالة الأفراد نظير بلجام وفي حالة الجمع نظير كرام (قوله ودعاه) أي سبويه الى ذلك أي كونها جوع تكسير ولم تكن مما

فضرورة  
جمع التكسير  
جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظا أو تقديرا وقسم المصنف التغيير الظاهر الى ستة أقسام لانه اما بزيادة كصنو وصنوان أو بنقص كخمة وتخيم أو بتبديل شكل كأسد وأسود أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال أو بنقص وتبديل شكل كفضيب وقضب أو بين كغلام وغلمان وانما قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان وشمال

للخلفه قيل ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوى الخافي فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والمجوع ومذهب سبويه انها جوع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشعرة بالجمع فذلك اذا كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كبسدن وعفتان اذا كان مفردا كسرحان واذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيا ودعاه الى ذلك أنهم تنوها فقالوا فلا كان ودلاصان فعمل أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب



وهذان جنب وهؤلاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية وخالفه في التسهيل (٨٤) فقال والاصح كونه يعني باب فلان اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير **نبيه**

اشترك فيه الواحد وغيره كجنب (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أي كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا يبينه وبين الجمع دما ميني (قوله فان التغيير فيهما) أي بتحويل ثاني الاول وحذف ألف الثاني (قوله فان تقدير عدده لا يتخل بالجمعية) لانك لو قلت حضنات بسكون الفاء ومصطفين لتحققت الجمعية أيضا قال شيخنا لكن في كلام ابن هشام في القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضي أن مثل حضنات وحلبات جمع تكسير فليراجع (قوله فدلول جمع القلة الخ) قد فرقت السعد التقنازاني بين جمعي القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة المبدأ بخلاف ما ذكره الشارح قيل فعلى ما فرقت به السعد تكون النيبات من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اه زكريا قال ابن قاسم ومن أظنبت في أن كلاما من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها وفي رد ما يخالف ذلك الشمس الاصبهاني في شرح المحصول وعلى ما ذكر عن السعد والاصبهاني يندفع ما أورد على قول الفقهاء فمن أقر بديراهم أنه يقبل تفسيره بثلاثة من أن دراهم جمع كثره وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع امكان الحقيقة (قوله الى عشرة) بادخال الغاية كما يعلم مما بعده (قوله مجازا) أي ان كان للمفرد الجمعان أما اذالم يكن له الا جمع قلة أو جمع كثره فلا يجوز لانه حينئذ من قبيل المشترك كما سأتى في قول المصنف وبعض ذى بكثرة وضعائني وكما بصرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضا يندفع الايراد المتقدم على الفقهاء في الاقرار بديراهم نعم يبقى الايراد في الاقرار بجمع كثره لمفرده جمع قلة أيضا كالشباب والسيوف فيسندفع بما مر عن السعد والاصبهاني (قوله أفعلة) نون للضرورة لانه غير منصرف للعلية على الوزن والتأنيث اه خالد وافعل أيضا غير منصرف للعلية ووزن الفعل قال في التصريح وانما اختلفت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو أ كلب وأجبال وأحيرة وصيبة بخلاف غيرها من الجموع وتصغير الجمع يدل على التقليل اه وعمل الرضى بعلبة استعمها لها في تمييز الثلاثة وإيثارها فيه على سائر الجموع ان وجدت (قوله ثم فعله) ثم بمعنى الواو وقوله ثم أفعال ثمت لغة في ثم (قوله جموع قلة) اعترض بان جموع من أبنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الاول أن مفرد جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ استعمال جموع في القلة حقيقة والثاني أن التقليل من هذه الالفاظ وأما موزوناتها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار (قوله انه لم يطرد) أي في زنة مفرد مخصوص كقبية أخواته بل هو مقصور على السماع (قوله يشارك هذه الابنية الخ) فيكون استعمها في القلة حقيقيا وفي الكثرة مجازيا واستظهر الرضى تبعه ابن خروف أن جمعي التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى قلة أو كثره فيصالحان هما وليهما اسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار اليه الشارح لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى ففاسد لان ما ذكره في الاشتراك اللفظي والاشتراك هنا معنوي فعليه ان لا ينصاف (قوله أو أضيف الى ما يدل على الكثرة) أي ما يدل الاضافة اليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لان الاضافة الى المعرفة نعم ما لم توجد قرينة تخصيص فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله انصرف بذلك الى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله أنه وضع للتقليل وهو من ثلاثة الى عشرة فاذا اقترن بأداة الاستغراق ينبغي أن يكون الاستغراق فيما وضع له لجمع القلة بعد احتمالها لمادون العشرة بصير بأداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله أنه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض وقد يقال دلالة على الكثرة حينئذ بالوضع لا بالان والاضافة وهو خلاف ما يدل عليه عبارتهم اه وهو ساقط

لا يرد على التعريف المذكور ونحو حضنات ومصطفين فان التغيير فيهما لا يدخله في الدلالة على الجمعية فان تقدير عدده لا يتخل بالجمعية واعلم أن جمع التكسير على نوعين جمع قلة وجمع كثره فدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة الى عشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة مافوق العشرة الى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سأتى وللادول أربعة أبنية وللثاني ثلاثة وعشرون بناء وقد بدأ بالاول فقال (أفعلة) أفعال ثم فعله • ثمت أفعال جموع قلة أي كاسلحة وأفلس وقبسية وأفراش **نبيهات** الاول ذهب الفراء الى أن من جموع القلة فعل نحو ظلم وفعل نحو نعم وفعله نحو قردة وذهب بعضهم الى أن منها فعلة نحو برة نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الانصاري الى أن منها أفعلاء ونحو أصدقاه نقله عنه أبو زكريا التبريزي والتصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة • الثاني ذهب ابن السراج الى أن فعلة اسم جمع لاجمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد الثالث يشارك هذه الابنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح الرابع اذا قرن جمع القلة بأل لان التي للاستغراق أو أضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامر بين قول حسان

لأن الرابع اذا قرن جمع القلة بأل لان التكسير وشبهته أنه لم يطرد الثالث يشارك هذه الابنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح الرابع اذا قرن جمع القلة بأل لان التي للاستغراق أو أضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامر بين قول حسان



لنا الحفقات الغريبلين في الضهي وأسما فإنا يقطن من تجدة دما (وبعض ذي بكثرة وضعايني) أي بعض هذه الابنية يأتي في كلام العرب للكثرة (كأرجل) في جمع رجل فأنهم لم يجمعوه على مثال كثرة ونظيره عنق واعناق وفؤاد وأفئدة (والعكس) من هذا هو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالصني) جمع صفاة وهي الصخرة المساء وكرجل ورجل وقلب وقلوب وصرده وصردان **تنبيهان** الأول كما يغني أحدهما عن الآخر وضعا كذلك يغني عنه أيضا استعمال الأثرية بمجاز نحو ثلاثة قروء الثاني ليس الصفي مما أغني فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة حتى الجوهرى وغيره صفاة وأصفاة واعلم أن اصطلاح النحويين في الجوع أن يذكر والمفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا وعكس (٨٥) المصنف واصطلم على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد في كذا

وكذا ولكل وجه وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال (لفعل) اسما صح عينا أفعال • وللرباعي اسما أيضا يجعل) يعني أن أفعلا أحد جوع القلة يطرد في نوعين من المفردات الأول ما كان على فعل بشرطين أن يكون اسما وان يكون صحيح العين فشمّل نحو فاس وكف ودلو وطبي ووجه فتقول في هذه أفلس وأكف وأدل وأطب وأرجسه واحترز بقوله اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعال وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية وبقوله صح عينا عن معتل العين نحو باب وبيت وثوب فلا يجمع على أفعال وشذقا سا قولهم أعين وقياسا وسماعا قوله لكل دهر قد لبست أثوابا وقوله كأنهم أسيف يبيض عيانية والثاني ما كان رباعيا باربعة شروط أن يكون اسما وأن

لان معنى كون الدلالة بأل أو الاضافة توقفا على وجود احدهما لكون الواضع شرط في دلالة جمع القلة على الكثرة وجود احدهما أو معناه أن وجود احدهما مع اعلامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لان الواضع وضعه مع احدهما للكثرة وكل من المعنيين لانباني كون الدلالة وضعية كما هو واضح (قوله لنا الحفقات) جمع جفنة بفتح الجيم وهي القصعة والغربض الغين المجمة جمع غراء وهي البيضاء عيني (قوله وبعض ذي) أي بعض موزونات ذي (قوله جاء وضعا) أخذه من التقييده في المقابل ولولم يقيده بل بهم بأن قال وضعا أو استعماله الملام يرد على المصنف ما ذكره الشارح في التنبيه الثاني (قوله كالصني) أصله صفي اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الفاء للمناسبة زكريا (قوله لقرينه) وهي اضافة الثلاثة اليه في الآية دما ميني (قوله وأصفاة) همزة آخره على وزن أفعال وما يوجد في بعض النسخ من هاء آخره فتحريف كالأينحي (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم والاقباله المصنف طريقة جماعة منهم كأفاده السيوطي (قوله وعكس المصنف واصطلم على أن يذكر الجمع) أي أولا ولورنية فقط كما في قوله لفعول اسما الخ لكس ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبي لانه قد يذكر المفرد أو لالفاظا ورتبه كما في قوله فعل وفعله فعال لهما (قوله ولكل وجه) وجه الاول أن المفرد سابقه على الجمع في الوجود ووجه الثاني أن الجمع هو المقصود بالذات لان الكلام فيه (قوله يعني ان أفعلا) كان عليه منع صرف أفعال للعلمية على الزنه ووزن الفعل كما مر فاعرفه (قوله فتقول في هذه) أي في جمع هذه (قوله وأكف) أصله أكفف نقات ضمة الفاء الاولى وأدغمت (قوله وأدل وأطب) أصلهما أدلو وأطبي فقلبت ضمة اللام والياء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الاصلية في أطبي والمنقلبة في أدلو على حد الحذف في قاض وغاز وقالوا في أمة بفتح الهمزة والميم أم همزة فألف فيم مكسورة منونة وأصل أمه أموة فهو على وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفصال فاذا جمع على أفعال كان أصله أموميهمزة ساكنة بهد مفتوحة فأبدلت الثانية مدا كما في آثر ثم فعل به ما فعل بأدل فارضى للمخصا (قوله فلغلبة الاسمية) في هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه اشارة الى أن كل وصف غلبت عليه الاسمية اطرد فيه هذا الجمع سم (قوله وشذ قياسا) أي لا استعمالا للكثرة استعمالا ومنه في القرآن وأعينهم تفيض من الدمع فلذا لا عين (قوله كالعناق) بفتح العين المهملة وهي أنثى المعز (قوله وعقاب) بضم العين المهملة (قوله فيقال فيها) أي في جمعها (قوله طحال) بكسر الطاء (قوله وصناد) بعين مهملة ففوقية آخره دال مهملة كسحاب العدة بضم العين كما في القاموس (قوله وأنبوب) بضم الهمزة وهو من القصبة والرغ كهم ما اه دما ميني ونظرو في التمثيل به بأنه خماسي والسكلام في الرباعي (قوله ونحوها) كسهاب وأشهب (قوله

يكون قبل آخره مدة وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامة وقد أشار الى بقية هذه الشروط بقوله (ان كان) أي الاسم الرباعي (كالعناق والذراع في) مدوتأنيث وعدا الحرف) فشمّل ذلك نحو عناق وذراع وعقاب ريمين فيقال فيها أعنق وأذرع وأعقب وأعين فان كان الرباعي صفة نحو شجاع أو بلا مدة نحو خنصر أو مذكرا نحو جار أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعال ونذر من المذكرا طحال وغراب وأغرب وعتاد وعتد وجنين وأجنن وأنبوب وأنيب ونحوها **تنبيهات** الأولى ما ذكرته من الشروط وغيرها ما أخذ من كلامه ففهم من تمثيله بالعناق والذراع أن حركة الاول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها التمثيل بالمفتوح والمكسور وفهم من اطلاق قوله في مدان الالف



وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء وفهم الشرط الرابع وهو التعرّي من العلامة من قوله وعد الاحرف اذ لو لا غرض التنبية هلي ذلك لم تكن له فائدة لانه صرح اولاً بالرباعي الثاني مما حفظ فيه أفعال من الاسماء فعل نحو جبل وأجبل وفعل نحو ضبع وأضبع وفعل نحو قفل وأقفل وفعل نحو قرط وأقرط (٨٦) وفعل نحو ضلع وأضلع وفعله نحوأ كمه وآ كمه وفعله نحو نعمة وأنعم وفي

وغيرها) أي كاطلاق حركة الاول واطلاق المد (قوله نحو قرط وأقرط) صوابه نحو عنق وأعنت لان القرط ساكن الراء لامضمومها اه شنواني (قوله نحو ضلع) بكسر الصاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهي مؤنثة كذا في القاموس (قوله نحوأ كمه) هي ما ارتفع من الارض وآ كمه بمد المهمزة وأصله آ كمهمزة زتين ثانياً مما ساكنة فقلت ألفا (قوله وفي فعل مطلقاً) أي وحفظ في فعل وخالف الشارح الاسواب فلم يقبل وفعل بالرفع عطف على فعل في قوله من الاسماء فعل تنبيهاً على رجوع قوله مطلقاً الى فعل فقط (قوله الا قولهم ربع وأربع) راجع للثاني والربع يضم الراء وفتح الموحد الفصيل يتبع في الريبع كما في القاموس (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة (قوله ولا ما قبله) أي ما قبل فعل بكسر ففتح أي ما ذكر قبله في التنبية الثاني وهو أربعة أوزان أشار اليها بالتمثيل حيث قال نحو قدم الخ (قوله خلافاً للبراء) راجع للوزان الستة (قوله وغير) مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه وأحوال من ضمير غير المستتر في يرد وأما جملته بياناً للماحل منها كما اختاره شيخنا وحزم به البعض ففيه نظر أما اولاً فلانه ليس المقصود هنا بيان ما طرد فيه أفعال لانه تقدم بل بيان غيره لانه المتكامل عليه هنا وأما ثانياً فلان ما طرد فيه أفعال ليس الثلاثي فقط كما علم سابقاً فتدبر واسما حال من ضمير أو ضميره أو من الثلاثي وبأفعال متعلق بيروم خبر غير (قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حذرة لان الضمير راجع الى الاسم الثلاثي الذي اطرده أفعال وهو غير مذكور في عبارته وان أرجع الى قول المصنف ما أفعال فيه مطرد لم تفكرك عبارة الشارح ولوقال وهو غير فعل الصحيح العين بأرجاع الضمير الى الاسم الثلاثي الذي لم يطرد فيه أفعال لسكان أولى (قوله فاندراج في ذلك) أي في غير ما أفعال فيه مطرد (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم بجمعه أيام وأصله أيام قلبت الواو اياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما بالسكون (قوله وغير فعل) معطوف على فعل وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعدها في التوضيح ثمانية باسقاط فعل يضم ففتح تبعاً لما في التسهيل من أن جمعه على أفعال شاذ كما سيأتي (قوله نحو صلب) يضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار والغليظ الشديد كذا في المصباح (قوله نحو وعلى) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلي (قوله رطب) في كلام شيخنا فيما يأتي مانصه رطب عند سيبويه اسم جنس لانه يتختم بالياء في المفرد تقول رطبة اه وتعليقه منقوض بوجوده في الجمع ومفردة نحو تخمة وتخم فالاولى التعليل بتدكير ضمير رطب فافهم (قوله من الوصف) كضم وحسن وقوله فانه لا يجمع على افعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله فعل وفعله فعال لهم اقال الشارح اسمين كأننا أوصفنا (قوله هما سيأتي التنبية عليه) أي في التنبية الثالث (قوله ونادرا) أي شاذ في فعل نحو رطب وربيع قال شيخنا يمكن أن يستثنى من كلام المصنف بدليل قوله الاتي وغالباً أغناهم فعلا في فعل قال الشارح هناك وأشار بقوله غالباً الى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب اه وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فتأمل (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أي صريحاً والافئوذ خذ بفهوم المخالفة أنه ممنوع (قوله ماذا تقول الخ) الخطاب لعمري بن الخطاب وكان قد سجن الشاعر الذي هو الحطيئة وأراد بالافراخ الاولاد وذومر خمير وراء مفتوحين وخاء معجمة واد كثير الشجر وزغب الموصل يضم الزاي وسكون العين المعجمة جمع زغباء كهمر وجره من الزغب بالتحريك وهو أول ما ينبت من الريش والشعر

فعل مطلقاً أي اسما وصفة نحو ذئب وأذوب وجلف وأجلف فلا يقاس عليها ولم يسمع في فعل بكسر الفاء والعين ولا في فعل يضم الفاء وفتح العين الا قولهم ربع وأربع الثالث ليس التأنث معصاً لاطراد أفعال في فعل نحو قدم خلافاً ليونس ولا في فعل نحو قدر ولا في فعل نحو ضلع ولا ما قبله نحو قدم وضيع وغول وعنق خلافاً للبراء (وغير ما أفعال فيه مطرد من الثلاثي اسما بفعال يرد) يعني أن أفعالاً يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعال وهو فعل الصحيح العين فاندراج في ذلك فعل المعتل العين نحو باب وثوب وسيف وغير فعل من أوزان الثلاثي وهي فعل نحو حزب وأحزاب وفعل نحو صلب وأصلا ب وفعل نحو جبل وأجال وفعل نحو وعسل وأوعال وفعل نحو عضد وأعضاد وفعل نحو عنق وأعناق وفعل نحو رطب وأرطاب وفعل نحو ابل وآبال وفعل نحو ضلع وأضلاع واحترز بقوله اسما من الوصف فانه لا يجمع على أفعال الا

ما شذ مما سيأتي التنبية عليه في تنبيهات الأول جعل في التسهيل أفعالاً قليلاً في فعل المعتل العين والحواصل

نحو باب ومال ونادرا في فعل نحو رطب وربيع ولا زما في فعل نحو ابل وغالباً في الباقي الثاني لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال وقد سمع منه قوله ماذا تقول لافراخ بذى مرخ وزغب الموصل لاما ولا شجر وقوله



وجدت اذا اصلحو اخيرهم وزندك أثقب أزانادها فجمع فرخ على أفرخ وزند على أزاناد ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه  
مشى في التسهيل وذهب القراء الى أنه ينقاس فيما فآؤه هـ حمزة نحو ألأف أو واو نحو وهم وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته  
على الثاني فإنه قال ان أفعالا أكثر من أفعال في فعل الذي فآؤه واو كوقت وأوقات (٨٧) ووصف وأوصاف ووقف وأوقاف

ووكرو وأوكرو ووعرو وأوعار  
ووعدوا وأوعاد ووههم وأوهام  
فاستثقلوا ضم عين أفعال  
بعدا الواو فعدلوا الى أفعال  
كعادوا اليه فيما عينه  
معتلة وكأشد في المعتل  
أعين وأثوب كذلك شذ  
فما فآؤه واو أوجه هذا  
لفظه بجر وفه ثم قال ان  
المضاعف من فعل كالذي  
فآؤه واو في أن أفعالا في  
جمعه أكثر من أفعال كعم  
وأعمام وجدوا أجداد  
ورب وأرباب وبر وأبرار  
وشت وأشستات وفن  
وأفنان وفذوا أفذا هذا  
أيضا لفظه الثالث هما  
حفظ فيه أفعال فعيل بمعنى  
فاعل نحو شهيد وأشهاد  
وفاعل نحو جاهل وأجهال  
وفعال نحو جبان وأجبان  
وفعول نحو عدو وأعداء  
وفعله نحو هضبة وأهضاب  
وفعله نحو نضوة وأنضاء  
وفعله نحو بركة وأبرك  
والسبركة طائر من طير الماء  
وفعله نحو غرة وأغار وقالوا  
أيضا جلف وأجلاف وحر  
وأحرار وقاط وأقاط وغشاء  
وأغشاء وأغيد وأغيد  
وخريدة وأنراد وواد  
وأوداء وذوطة وأذواط

والحواصل جمع حوصلة الطير وقوله لا ماء أي لا ماء هناك ولا شجر قاله العيني الاتفسير الزغب بما  
من فعبدا القادر والاقول جمع زغباء كحمر وجرأ وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تبع العبد القادر  
الزغب باضم فالتسكون جمع زغب بالتحريك وفي قول العيني وغيره أي لا ماء هناك ولا شجر منافاة  
لتفسير ذي مرخ بواد كثير الشجر فتأمل (قوله وزندك) بفتح الزاي وسكون النون وهو العود  
الاعلى الذي يقدح به النار والزنده بالهاء العود الاسفل كذا في العيني والتصريح (قوله فجمع فرخ  
الخ) والقياس فيه ما أفرخ وفرخ وأزند وزناد (قوله أكثر من أفعال الخ) يقتضى أن أفعال في واو  
الفاء كثير وهو منافى لقوله آخر أشد فيما فآؤه واو أوجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هـ ذا  
لفظه بجر وفه وأما جواب شيخنا عن التنافي بأن أكثر بمعنى كثير فينا فيه اقتراحه بمن وأما جواب  
البعض عنه بأن معنى أكثر من أفعال أكثر بالنسبة اليه فغير دافع (قوله ووعر) كصعب وزنا ومعنى  
مصباح (قوله ووعد) بغين معجمة ساكنة وهو الذي يخدم بطعام بطنه (قوله كعادوا اليه  
فيما عينه معتلة) لتقل الضمة على حرف العلة (قوله أوجه) أي وكان من القياس جمعه على أفعال  
لكن المسموع كثيرا وأوجه وأوجه والذي يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضى جمع وجهه على أفعال  
لان جمعه على أفعال واقع في استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبع الشيخنا بأنه لم يسمع أوجه  
فتأمل (قوله وفذ) بفاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذا بانضم مع التخفيف والتشديد وأفذاذا  
أي فرادى مصباح (قوله نحو هضبة) بضاد معجمة ساكنة فوحدة الجبل المنبسط على وجه الارض  
والاكمة القليلة النبات والمطر وجهها ضباب مصباح (قوله نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد  
المعجمة الهزيلة من النوق زكريا (قوله نحو بركة) بضم الواحدة وسكون الراء (قوله نحو غرة) بفتح  
النون وكسر الميم نوع من البسط (قوله وقالوا) أي شذوا ووجه الشذوذ في جلف وحر أنهم ما وصفان  
(قوله وقاط) قال في المصباح القماط خرقة عريضة يشدها الصغير وجمعها قط مثل كتاب وكتب  
وقط الصغير بالقماط قطمان باب قتل ثم أطلق على الجبل فقيل قط الاسير قطمان باب قتل اذا شد  
يديه ورجليه بالجبل اه (قوله وغشاء) بغين معجمة مضمومة فتاء مثلية الهالك من ورق شجر يحافظ  
زبد السيل (قوله وأغيد) قال في الصحاح الغيد النعومة ثم قال والاغيد الوسنان المائل العنق  
(قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المرأة الحسنة وذات الحياء والعذراء واللؤلؤة التي لم تثقب (قوله  
وذوطة) قال الدماميني بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عنكبوت صفراء الظهر اه  
ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو فقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو  
غير موافق لواحد من الضبطين (قوله أغناهم فعلان الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لانه  
لما كان هو المطرد في هذا الوزن دون أفعال استدركه على قوله وغير ما أفعال الخ (قوله في فعل)  
قال شيخنا والبعض هل يشمل نحو عمرو وأد فبيهم على عمران وادان وأقول صرح الدماميني وابن  
عقيل على التسهيل بجمع أد على ادان كيجمع صرد على صردان (قوله في صرد) بالصاد المهملة  
والراء طارضخم الرأس بصطاد العصافير قيل وهو أول طير صام لله تعالى (قوله وفي جرد) بالجيم والراء  
والذال المعجمة قال الجوهرى ضرب من الفأر (قوله وفي نغر) بالنون والغين المعجمة والراء جمع  
نغرة قال الجوهرى كهمة وهو طير كالعصافير جمر المناقير اه تصریح وقال زكريا هو العصفور

لضرب من العناكب تلسع وقالوا أيضا أموات لجمع ميت وميته وكل ذلك شاذ لا ينقاس عليه (وغالبا أغناهم فعلان في فعل  
كقولهم صردان) أي أن الغالب في فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان وفي جرد  
جردان وفي نغر نغران وأشار بقوله غالبا الى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب في تنبيهه نص في غير هذا الكتاب على أن  
فعلان مطرد في فعل



وكلامه هنا غير معروف بذلك (في اسم مذ كر رباعي بمد ثالث أفعلة عنهم اطررد) أفعلة مبتدأ واطررد خبره وفي اسم وعنه بتعلقان باطررد  
وبمذ في موضع جر صفة لاسم وثالث صفة (٨٨) لمذ يعني أن أفعلة يطررد في جمع اسم مذ كر رباعي بمد قبل آخره نحو طعام وأطعمة

ورغيف وأرغفة وعمود  
وأعمدة واحترز بالاسم من  
الصفة وبالمد من  
المؤنث وبالرباعي من  
الثلاثي وبالمد الثالث من  
العامر عنه فلا يجمع شئ  
من ذلك على أفعلة إلا ما  
شد من قولهم شجج  
وأشجج وهو صفة وعقاب  
وأعقبه وهو مؤنث وقدح  
وأقدحة وهو ثلاثي وجائر  
وأجوزة وليس مده ثالثا  
والجائر الخشبة الممدودة  
في أعلى السقف ومما شذ  
من ذلك مما لم يستكمل  
الشروط فيحفظ ولا يقاس  
عليه قولهم شجج وأشجج  
وصلب وأصلبة وباب  
وأبوية ورمضان وأرمضة  
وعبيل وأعسولة وجزء  
وأجرة ونضيضة وأنضة  
وقن وأقنة وخال وأخولة  
وقفا وأقنية والجزء صوف  
شاة مجزوزة والنضيضة  
المطررة القليلة (والزومه)  
أي الجمع على أفعلة (في  
فعال) بالفتح (أو فعال)  
بالكسر (مصاحبي  
تضعيف أو اعلال)  
فالاول نحو نبات وأبنة  
وزمام وأزمة والثاني نحو  
قبا وأقبية واناة وآنية  
وشد من الاول عنان  
وعنن وسجاج وسجج ومن  
الثاني قولهم في جمع سماء

(قوله وكلامه هنا غير معروف بذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره  
وأكثر فيه فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الاغناء في الغالب لا يستلزم  
الاطراد ممنوع (قوله وثالث صفة لمذ) غير متعين بل يصح أن يكون مضافا اليه (قوله وبالمد الثالث)  
كذا في نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمذ في نسخ وبعد الثالث وهي مخالفة لما  
قدمه وكذا ما في نسخ وبالمد الثالث ولعل نيكتة المخالفة الاشارة الى جواز كون التركيب اضافيا  
(قوله شجج) وقياس جمعه أشجج وشجاج (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان (قوله قدح)  
بكسر ناقف وسكون الدال المهملة وهو السهم قبل أن يرأس وقياس جمعه قدح وأقداح (قوله  
وجائر) بجيم أوله وزاي آخره (قوله بنجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الارض (قوله  
وعبيل) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحدا العيال وقياس جمعه عباييل (قوله  
وجزء) بكسر الجيم (قوله ونضيضة) بنون مفتوحة وضادين مجتمين ووجه شذوذ جمعه على أنضة  
زيادته على أربعة أحرف نصريح (قوله فالاول) وهو المضاعف ومضاعف الثلاثي ما كان عينه  
ولامه من جنس واحد نصريح (قوله نحو نبات) بموحدة مقنونة ففوقيتين متاع البيت (قوله  
وأبنة) أصله أبنة فالنق مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبله ثم أدغم أحدهما في الآخر  
وكذا يقال في أزمة ونحوه (قوله والثاني) وهو معتل اللام بأن تكون لامه يا أو واو (قوله عنان)  
بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس ويفتحها السحاب كما في المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ  
من قول الدماميني في مبحث فعل بفتحين ونذر عن جمع عنان بالكسر ووط جمع وطاق بفتح الواو  
(قوله وسجاج) بفتح الحاء وكسرها وجمع العظم الذي ينبت عليه الحاجب كذا في الجوهر زكريا  
(قوله بمعنى المطر) أي ليكون مذكرا (قوله سمي) بضم السين وكسر الميم وتشديد التحتية كما ضبطه  
الشارح بخطه أصله سموي فعل به ما تقدم في الصفي واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما  
يذكر ويؤنث فإن اعتبر التذكير قيل في جمع القلة أسبلة وأطرقه وأسنة وأسلمة وإن اعتبر  
التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق وأسمن وأسلم والبغير يقع على الذكور والانثى مع صرعتي  
بغيري فيقال على الاول أبعرة وعلى الثاني أبعرفارضي (قوله وسيأتي تقييد كلامه هنا بما ذكرته  
في قوله الخ) فهم شجنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتي اطراد جمع فعبيل وفعل  
المضاعف كسبر وذلوق على فعل بضمين لا على أفعلة ثم اعترض بأنه لا حاجة الى هذا التقييد  
لاغناء كلام المصنف هنا عنه لأنه قال في فعال أو فعال فكلامه ليس الا فيما سنده ألف فيخرج  
المضاعف الذي مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هناك جمع عنان على عين وسجاج  
على حجج ووطاط على ووط شذوذ أي ما ذكره المصنف هنا من لزوم أفعلة في فعال أو فعال  
المضاعفين ليس على اطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمين شذوذ كما  
يؤخذ من قول المصنف بعد ما لم يضاعف في الاعم ذوالالف (قوله نحو أجر) قال ابن هشام يستثنى  
منه اجمع وأكعب وأتبع وأبضع فانهم التزموا في جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها  
المصنف لقلتها سيوطي (قوله وصفين متقابلين) أي أحدهما المذكر والآخر للمؤنث (قوله وصفين  
منفردين) بأن يكون للمذ كرا فعل وليس للمؤنث فعلا أو بالعكس (قوله لما نع في الخلقه) بأن  
تكون خلقه المذكور أو للمؤنث غير قابلة للوصف (قوله للعظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم  
وهي حشفة الذكر (قوله وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة

بمعنى المطر سمي وسميع أيضا اسمية على القياس وسيأتي تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله ما لم يضاعف وسكون  
في الاعم ذوالالف (فعل) بضم الفاء وسكون العين جمع كثره وهو على قسمين قياسي وسماعي فالقياسي ما كان جمعا (لنحو أجر وجرأ)  
وصفين متقابلين فتقول فيهما جرأ ولا فعل وفعلا ووصفين منفردين لما نع في الخلقه نحو أكر للعظيم الكمرة وآدر



ورنقاء وعفلاء فتقول فيها كبر وأدر ورتق وعفل فان كانا منفردين لما منع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزة اذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألباء في أشهر اللغات في اطراد فعل حينئذ خلاف نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص في التسهيل على أن فعلا فيه محفوظ واطلاقه هنا يوافق الاول **تنبيهات** الاول يجب كسرفاء هذا الجمع فيما عنيه يا نحو يرض لماسيد كرفي التصريف الثاني يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروطه صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله وأنكرت ذوات الاعين النجل وهو كثير فان اعتلت عينه نحو يرض وسود اولاه (٨٩) نحو عي وعشوا وكان مضاعفا

نحو غر جمع أغر لم يجز الضم الثالث من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم بدنة وبدن وأسدد وأسدوسقف وسقف وثني وثني وعفو وعفوف وغوم ونم وعمية وعم وبازل وبزل وعائد وعوذ وحاج وحج وأظل وظل ونقوق ونق ونق والتقوق الضفدعة الصياحة والنوم الغمام والعمية الغملة الطويلة والاطل باطن القدم والعائد الناقة القرية العهد بالنجاج (وفعله جمعا بنقل يدرى) فعلة مبتدأ خبره يدرى وجمعا مفعول ثان يدرى أى من جوع القلة فعلة كما عرفت ولم يطردي شئ من الابنية بل محفوظ في سنة أوزان فاعل نحو صبي وصبية وفعل نحو قتي وقية وفعل نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة وفعل نحو غلام وغلمة وفعل نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثني وثنية والثني هو الثاني في السيادة ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كأشعار اليه بقوله بنقل يدرى

وسكون الدال وهي الخصلة المنتفخة (قوله ورتقاء) براء ففوقية ففاف من الرق بالتعريف بثره هو انسداد الفرج باللحم (قوله وعفلاء) بعين هملة ففاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يجتمع في قبل المرأة يشبه الادرة للرجل تصریح (قوله آلى) همزة ممدودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الالبسة والاصل ألى همزة ثانياً هماسا كنه وتحتية بعد اللام فقلت الهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية تحركها وانفتاح ما قبلها (قوله عجزة) بالجيم والزاي أى كبيرة العجز (قوله في أشهر اللغات) وحكى امرأة ألباء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجزة ونساء عجزة تصریح (قوله يوافق الاول) قال المرادى فان خص كلامه بالمتقابين أخذنا من المثال لم يستقم لخروج المنفردين لما منع في الخلقه فتعين التعيين اه قال سم وما دعاه من عدم الاستقامة ممنوع لانه اذا خص كلامه بالمتقابين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اه لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى (قوله ذوات الاعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهي العين الواسعة (قوله وثني) بكسر المثناة وفتح النون مع القصر كذا في التصريح والفارضى ثم حكى الفارضى قولاً بأنه بتشديد الباء التحتية كصبي والذي في الدماميني أنه بضم المثناة وكسرها مع اسكان النون فيهما وسيد كرا الشارح أنه الثاني في السيادة (قوله وعمية) بعين هملة مفتوحة (قوله وبازل) بموحدة ثم زاي يقال بعير بازل وناقه بازل اذا نشق نابهما وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة وقوله وبزل في القاموس أن بازل لا تجتمع على بزل ككتب يعنى بضمين وهذا يضعف ما قاله الشارح من جمع بارل على بزل بسكون الزاي لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والاصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائد وعوذ ويؤيد كلام الشارح (قوله وعائد) بالذال المعجمة (قوله وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة (قوله وأظل) بفتح الهمزة والطاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقله بالفتح الا أن يدعى أنه في الاصل وصف فيمنع من الصرف للوصف في الاصل ووزن الفعل (قوله ونقوق) بنون وفاقين على وزن صبور (قوله وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله الثاني في السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان (قوله التعريض بقول ابن السراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله في النظم أول الباب جوع قلة فكانه خشى هنا الغفلة عن ذلك سم (قوله المنسبه عليه) يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنسبه عليه تعريضاً ولا يخفى بعده (قوله من جوع القلة) يفهم منه أنه قال مثل ذلك في بعض جوع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جمعا لفعلة عرف (قوله لا سم رباعي) مذكراً كان أو مؤنثاً (قوله جمد) الباء للمصاحبة وجمله قد زيد قبل لام نعت لمد وجمله اعلا لا فقد نعت للام (قوله في الاعم) أى في الاستعمال الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم بعلم أن

(١٣ - صبان رابع) (تنبيهات) الاول فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنسبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جوع القلة اذ لا خلاف فيها الثاني لو قدم قوله وفعله جمعا بنقل يدرى على قوله فعل نحو أجر وجرال كان أنسب لتوالى جوع القلة (وفعل لا سم رباعي) قد زيد قبل لام اعلا لا فقد ما لم يضاعف في الاعم ذوالالف) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بضمين وهو يطردي في اسم رباعي عمدة قبل لامه صحيح اللام وهو المراد بقوله اعلا لا فقد فعلا لا مفعول مقدم فان كانت مدته ياء أو واوالم بشرطه غير الشروط المذكورة نحو قضيب وقضب وعمود وعمدون كانت ألفا بشرطه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً



نحو قذال وقذل وجر وجر واحترز بالاسم عن الصفة فانها لا تجتمع على فعل وشذ في وصف على فعال نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كئناز وفوق كئز وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول فوق كئناز بلفظ الافراد فيكون من باب دلاص وقد سبق الكلام عليه أول الباب وعلى فعيل نحو نذير ونذروا عليه فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وغفور فانه يطرد فيه فعل نحو صبور وغفور وسيأتي التنبيه عليه واحترز بالباي من غيره نحو نار وفيل وسور ونحو قطار وقطامير وعصه فانه لا يجمع على فعل شئ منها واحترز بالمدع الخالي منه فانه لا يجمع على فعل وشذ غرة وغر وبكونه قبل اللام من نحو دائق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل وبهجة اللام من المعتلها نحو سقاء وكساء فانه لا يجمع على فعل وبعدم التضعيف في ذى الالف عن نحو نبات وزمام فان قياسه أفعلة كما مر وشذ عنان وعن وسجاج وحجج ووطاط ووطط كما أشار إليه بقوله في الاعم وفهم من تخصيص ذلك بذى الالف أن المضاعف من ذى الياء نحو سرور وذى الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرور وذلول في تنبيهات الاول لافرق في الاسم الرباعي الجامع للشرط بين أن يكون مذكرا كما مثل أو مؤنثا (٩٠) مثل آنان وأن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل الثاني ما مدته

ألف على ثلاثة أقسام مفتوح الاول ومكسوره ومضومسه أما الاول والثاني ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما وأما الثالث فظاهرا طلاقه هنا اطراد فعل فيه وبه صرح في شرح الكافية فانه مثل بقراد وقراد وكراع وكرع في المطرد وتبعه الشارح وذكر في التسهيل أن فعلا نادرا في فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب واذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه الثالث يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع ان كانت واو نحو سوار وسور ومن ضمها في الضرورة قوله

نحو قضيب وعمود وجر يطرد في جمعه كل من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) للمذكروا بفتح القاف والذال المجهمة جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية تصریح (قوله نحو صناع) بفتح الصاد المهملة المرأة المتقنة ما تصنعه النساء (قوله ويرد عليه الخ) أجاب عنه سم بأن في مفهوم قول المصنف لاسم تفضيلا فلا يعترض (قوله لا بمعنى مفعول) بل بمعنى فاعل كما عبر به ابن المصنف سم (قوله وسيأتي التنبيه عليه) أي في التنبيه الرابع (قوله عنان) بكسر العين المهملة دما ميني (قوله ووطاط) بو او مفتوحة وطاء بين مهملةتين وهو الضعيف تصریح (قوله مثل آنان) هي أنثى الخمير (قوله وقلوص) بفتح القاف الناقصة الشابة (قوله وكلاهما يطرد فيه فعل) المناسب فاء التفریع (قوله فظاهرا طلاقه) أي حيث قال لاسم رباعي الخ فانه شامل للمفتوح الاول ومكسوره ومضوميه أو حيث قال ذوالالف من غير تقييد (قوله فانه مثل بقراد الخ) أي وكل من فراد وكراع مضوم الاول والكراع بكاف وراء وعين مهملة في الغنم والبقر بمنزلة الوظيف في الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث والجمع أكرع ثم أكارع والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل اه زكريا (قوله أغرا شانيا) أي أبيضها أحمر من الحمة وهي لون بين الدهمة والنكمة ودون الحوة كافي القاموس وفيه ان الدهمة السوداء والنكمة شدة الحرة والحوة سودا الى حرة الى سواد والثلاث جمع لثة وهي اللعنة المركبة فيها الاسنان والسول جمع سواد والاصل بكسر الهمزة والحاء المهملة بينهما سين مهملة شجر تتخذ منه المساويك (قوله في سيال) بسين مهملة مكسورة كافي خط السبوطى لكن قال في الصحاح السيل بالفتح ضرب من الشجر له شوك اه وكذا في الدماميني (قوله سيل) أي بضمين وسيل أي بكسر فسكون (قوله فان كان مضاعفا) مقابل لمخذوف تقديره هذا أي تسكين عين الجمع اذ لم يكن مضاعفا (قوله ذباب) بذيال مضمومة وموحدة تين (قوله ولم يذكره) أي النوع الآخر (قوله نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من بضم منه كثيرا وأما بضم ففتح فهو من بضم كثيرا (قوله بجمه) بضم الموحدة الشجاع الذي لا يدري من أين يؤتى زكريا (قوله بهمى) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لذبت معروف كافي القاموس (قوله يعنى فعلا) تفسير للضمير

أغرا شانيا أحمر اللثات يحسنها سول الاسهل ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واو ونحو قذل وجر وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فنقول في سيال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدى اليه من الادغام ونذر قولهم ذباب والاصل ذيب الرابع فعل يطرد في نوعين أحدهما المتقدم والاخر ووصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور و صبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو كوب ولم يذكره هنا فاهم أنه غير مقيس وليس كذلك (وفعل جمع الفعلة صرف ونحو كبرى) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم ثم فتح ويطرد في نوعين الاول فعلة بضم الفاء اسمها نحو غرفة وغرف فان كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل بهمه ورجال بهمم الثاني المفعلى أنثى الافعل نحو الكبرى والكبرى فان لم يكن أنثى الافعل نحو بهمى ورجعى لم يجمع على فعل (تنبيهات) الاول أدخل باشتراط الاسم في فعلة وهو شرط كما عرفت وأما اشتراط كون فعلى أنثى الافعل فاعطاء بالمثال الثاني اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وقال في شرحها بعد ذكرهما وشذ فبها سوى ذلك يعنى فعلا وزاد في التسهيل نوعا ثالثا



وهو فعلة اسمها نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو امرأة شيلة وهي السريعة لم يجمع على فعل واستثقل بعض التميميين والكليبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا جسد وذل بدل جدد وذل فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فعل الثالث اختلف في ثلاثه أنواع آخر أولها فعلى مصدر نحو رجى وثانيها فعلة فيما ثانيه وأوسا كنه نحو حوزة فقاهاه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعها مرجع وجوز كما قالوا في رؤيا ونونية رؤى ونوب وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه وثالثها فعل مؤنث بغير تاء نحو وجل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد وغيره بقصره على السماع وكلامه في الكافية وشرحها يقتضى موافقة المبرد فانه قال فيها وهند مثل كسرة في فعل وجل مثل برمة في فعل وقال في شرحها ويخلق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة فيقال هندد وهندد وجل وجل الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخمة ورقية (٩١) وقرى وعدو وعدى ونقوى ونفق وحكى ابن

سبده في جمع نفسا، نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد وعلامة جمعية فعل الذى له واحد على فعلة أن لا يستعمل الامؤنثا نص على ذلك سيويوه فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكث رطبا طبيبا وتخم عنده جمع لانه مؤنث اه (ولفعلة فعل) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلى بكسر أو له وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسمها تاما كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وجمعة وجمجمة ومرى والاحترار بالاسم عن الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة في ألفاظ ذكرت في المخصص وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع وشذرجل صفة ورجال صم وامرأة ذريرة ونساء ذرب والصمة الشجاع والذرية الحديدية اللسان

في شذ (قوله وهو فعلة) أى بضعتين (قوله شيلة) يضم الشين المجهة واللام الاولى وقوله وهي السريعة أى في حاجتها (قوله وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين (قوله فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بأن الجمع فيه محمول عن أصله تخفيفا والكلام في الاصل سم (قوله كما قالوا في رؤيا ونونية) بنون ثم موصولة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله رؤى) كهذى لانقلاب الياء ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها (قوله يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوب بالنصب كفى بهض النسخ عطف على مفعول يجعل لكنه رفع رؤيا ونوب على حكايتهما حال الرفع (قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه) لان رؤيا ليست أنثى أفعال ونوبه مفتوحة الاول والكلام في مضمومته ومثله جمع قرية على قرى (قوله وثالثها فعل) أى يضم فسكون (قوله وعلامة جمعية فعل الخ) هذا متعلق بقوله مما يحفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخمة أى علامة كونه جمعا الاسم جنس جمعيا (قوله تاما) أى مشتملا على جميع أصوله سم (قوله نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المجهة (قوله في ألفاظ الخ) أى حالة كونها من جملة ألفاظ في معنى من أو انظر فيه من ظرفية الجزء في الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن السيد (قوله صم) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (قوله ذريرة) بكسر الهمزة والذال المجهة وسكون الراء وبالواحدة اه تصريح وهو لغة في ذريرة كسبقة (قوله فان أصله ورق) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقة وليس بصواب لان الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عبارته في بعض النسخ كما عرفت (قوله الثاني قال في التسهيل الخ) فيه تقييد للكلام الناظم بفعلة التي ليس لها اسم جنس جمعى على وزن فعل بكسر فسكون (قوله وسدر) أى بكسر بفتح أماسدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعى لا جمع (قوله أى نحو لثة) فان أصله لثى كعنب (قوله وقشع) بقاف مفتوحة فشين مجمة ساكنة فعين مهجمة (قوله وهضبة) أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالب الأغناهم فعلان الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله وصورة) يضم الصاد المهملة (قوله الثوب الخلق) بفتحتين أى البالى (قوله لا يكون فعل) أى بكسر ففتح ولافعال بكسر افاء (قوله الاماندر كيمعار) راجع لقوله ولافعال فقط قال الدماميني وتخصيص المصنف لفظه يعار بالتمثيل يدل على أنه لم يسمع في فعل (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة (قوله وقد ينوب فعل الخ) قال

وبالتام عن نحو رقة فان أصله ورق ولكن حذف فاءه فانه لا يجمع على فعل وانما لم يقيد فعلة هنا بذين القيدين لقله جميعها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجئ صفة وان كان الاصح خلافه كما عرفت ولان نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه (تنبيهات) الاول قاس الفراء فعلا في فعل اسمها نحو ذكرى وذكر في فعلة ياتي العين نحو ضبعة وضيع كقاس فعلا في نحو رؤيا ونوبه وقاسه المبرد في نحو هند كقاس فعلا في نحو وجل وقد تقدم ومذهب الجمهور ان ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه الثاني قال في التسهيل ويحفظ يعنى فعلا بتناق في فعلة واحد فعل أى نحو سدر وسدر والمعروض من لامة تاء أى نحو لثة ولثى وفي نحو معدة وقشع وهضبة وقامة وهدم وصورة وذريرة وعدو وحدة والقشع الجلد البالى والهدم الثوب الخلق الثالث لا يكون فعل ولافعال لما فاءه بالاماندر كيمعار قاله في التسهيل واليعار جمع يعر وبعرة واليعر الجدى يربط في الزينة للاسد (وقد يجى جمعه) أى فعلة بالكسر (على فعل) بالضم قال في شرح الكافية وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالاول كحلبة وحلى ولحبة



ولطى والثاني كصورة وصور وقوى (في نحو رام ذو اطراف فعله) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراف اى من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصف المذكرة عاقل معتل اللام نحو رام ورماء وقاض وقضاة وغاز وغزاة وقد أشار الى ذلك بالتمثيل فخرج نحو مشرو وادورامية وضاروصف أسد وضارب فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة وشذ كى وكياة وبازوزاة وهادر وهدره وهو الرجل الذى لا يعتد به كاندروى وغواة وعريان (٩٢) وعراة وعدو وعداة ورذى ورذاة (وشاع نحو كامل وكله) اى من أمثلة جمع

الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصف المذكرة عاقل صحيح اللام نحو كامل وكله وبازوربرة وقد أشار أيضا بالمثال الى الشروط فخرج نحو حذر وادوحاض وسابق وصف فرس ورام فلا يجمع شئ منها على فعلة وشذ سيد وسادة وخبيث وخبيشة وبروربرة وناعق ونعقة وهى الغربان بنبيه لا يلزم من كونه شائعا أن يكون مطردا فكان الاحسن أن يقول كذا لثو كامل وكله (فعلى لوصف كقتيل وزمن ههالك وميت به قن) اى من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف فعلى فعيل بمعنى مفعول دال على ههالك أو توجع أو تشيت نحو قتيل وقتلى وجرى وجرى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعل كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفعل كبت وموتى وفعل لا يعنى مفعول كرىض ومرضى وأفعل كاحسق وحسقى وفعلان كسكران وسكرى وبه قرأ

الفارضى ولعل هذا خاص بما لا مية يا أو واو (قوله ولطى) اى بضم اللام وكسرت أيضا على القياس (قوله وصور) اى بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس (قوله وقوى) اى بكسر القاف وضمت أيضا على القياس (قوله نحو رام ورماء وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والاصل فهين رمية وقضية وهزوة قلبت اليا، والواو ألفين تحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حوت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحبهاتصريح (قوله وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديد هاء من الضرروالا كان صحيح اللام (قوله وباز) اى لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدل مهملة وقوله وهدره اى بضم الهاء وسيد كرا الشارح أنه يجمع على هدره بكسر هاء أيضا وفى القاموس أنها تفتح أيضا فهى مثلثة (قوله وهو الرجل الخ) ويطلق أيضا كما فى القاموس على اللبن الذى خثر أعلاه وأسفله رقيق (قوله كاندروى الخ) انظر لم يقل وغوى الخ (قوله وعدو وعداة) عندي فيه نظر بلواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد فى نحو قول الشاعر

لا يبعدن قومى الذين هم • سم العداة وآفة الجزر

كأمر وكذا يقال فى قوله غوى وغواة وعريان وعراة (قوله ورذى) براء فذال مجبة فتحية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الاعياء ومن أثقله المرض (قوله أن يكون مطردا) اى مع أنه فى الواقع مطرد (قوله لوصف كقتيل الخ) اى فى الزنة والدلالة على ههالك أو توجع أو تشيت (قوله قن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت فاله الشاطبي وعليه فزمن وهالك بالجر عطف على قتل قال المكودي ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فان قن المقتوح الميم يستوى فيه الواحد والمثنى والجمع اه وفى قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى الاعراب الثانى (قوله ما أشبهه فى المعنى) قال شيخنا والبعض تبعالز كرىاى فى الدلالة على ههالك أو توجع أو تشيت ولو فى غير الموصوف ليدخل فى ذلك ما سيمثل به الشارح من نحو احمق وسكران فان كلامهما قديم لك غيره أو يوجعه اه وانت خبر بانه لا حاجة الى هذا التكلف لان شأن الاحق أن يهلك نفسه أو يوجهها والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذربى شاذ لان شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجهه فتأمل (قوله كبت) أصله ميوت فعلى به ما فعل بسيد (قوله وترى الناس سكرى) اى مع الامالة (قوله ذلك المعنى) اى الهالك أو التوجع أو التشيت (قوله وسنان ذرب) اى حاد (قوله والوضع الخ) يعنى أن وضع العرب قلل فعلة فى جمع فعل وفعل اى جعله قليلا والاسناد مجاز عقلى لان المقال حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو درج) بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجم وهو غاء المغازل (قوله نحو غرد) بفتح الغين الميمية وسكون الراء وبالبدال المهملة وهو نوع من الكفاة وحكى جماعة كسر الغين وقالوا ان غردة جمع مكسورها كما فى التصريح (قوله وحسل) بجاء وسين مهملتين (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من الصفه) كالأوومر (قوله وندر فى علق) اى شديد علة كان ينبغى اسقاطه لانه لم يقيد بالاسم الافعال المضموم

حزوة والنكسائى وترى الناس سكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى الفاء وسنان ذرب وأسنة ذربى ومنه قوله انى امرؤ من عصابة سعدية ذرب الاسنة كل يوم تلاقى (فعل اسم صحيح لا مافعله والوضع فى فعل وفعل قلله) اى من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثير نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودبية وعلى فعل وفعل قليلا فالاول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثانى نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب وهو محفوظ فى هذين كما يحفظ فى غير ذلك كقولهم لضد الاثنى ذكرو ذكروة وقولهم هادر وهدره واحترز بالاسم من الصفه وندر فى علق علة وبالصحح اللام



من نحو عضو وطبي ونحى فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة (وفعل لفاعل وفاعله) وصفين نحو عاذل وعاذله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو عاذل وعدل وعاذلة وعدل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) أي مثل فعل (الفعال فيما ذكر) أي في المذكر خاصة فيطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعدال وندر في المؤنث كقوله: أبصارهن إلى الشبان مائله وقد أراهن عن غير صداد وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صاء وجعل الضمير للابصار لانه يقال بصر صادا كما يقال بصرحاد (وذان) أي فعل وفعل (في المعنى لا ماندرا) نحو غاز وغزى وغزاه وندر أيضا في سخل وسخل ونفساء ونفس ونفاس وندر فعل أيضا في نحو أعزل وعزل وسر وسر وأخريدة ونرد **تنبیه** سمي في التسهيل المعتل اللام منهما قليلا وما بعده نادرا (فعل وفعله فعال (٩٣) لهما) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو

كعب وكعب وصعب وصعب وقصع وقصع وخدلة وخدال (وقل فيما عينه اليانها) أي نحو ضيف وضياف وضعة وضياع **تنبیه** قل أيضا فيها فإؤه الياء منهما ومن القليل قولهم في جمع يعر ويعرة يعار كما قدمته وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية (وفعل أيضا فعال مالم يكن في لامة اعتلال) أي يطرد فعال أيضا في فعل نحو جبل وجبال وجعل وجعل وانما يطرد فعال في فعل بشروط ثلاثة الاول أن يكون صحيح اللام فلا يطرد في نحو قتي والى ذلك أشار بجز البيت والثاني أن لا يكون مضعفا فلا يطرد في نحو طلل والثالث أن يكون اسما لاصفة نحو بطل والى الثاني الاشارة بقوله (أويث مضعفا) وأما الثالث فذكره في التسهيل (ومثل

الفاء وكذا لم يفيد بحجة اللام الا اياه فكان يذبح اسقاط قوله وطبي ونحى أيضا على ان جمع المفتوح والمسكور على فعلة سماعي مطمقا فلا أثر للتفصيل فيه الا أن يجعل كلام المصنف من الخذف من غير الاول لدلالة الاول ويجعل التفصيل في غير مضموم الفاء لتمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم (قوله ونحى) بكسر النون وسكون الهاء المهملة وهو وعاء السمن (قوله صحيح اللام) خرج معتلها كرام وقاض (قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت) احتراز بالاضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فانها موصفتان فيقال فيهما محجب وجوز (قوله غير صداد) فيه الشاهد لانه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة (قوله نحو غاز وغزى) والاصل غز وقبت الواو الفالتحريكها وانفتاح ما قبلها (قوله في سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل كذا في الفارسي (قوله وندر فعل أيضا) قيد بفعل اشارة الى أن فعلا لم يأت في ذلك سم (قوله في نحو أعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذى لا سلاح له (قوله وسر وسرا) ضبط الاول في نسخهمزة بعد واو ساكنة والثاني مهمزة بعد الراء وضبط الاول في نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثاني بألف بعد الراء محذوفة لالتقاء ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الاول فعول بفتح الفاء والثاني فعل الا أن لام الثاني على النسخ الاولى ثابتة وعلى النسخ الاخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سرا بوزن فعال فجمع سار كما في كلام ابن الناظم لاجمع سر وهى فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم (قوله ونخيدة) بفتح الخاء المعجمة يقال امره نخيدة أى حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم (قوله وخدلة) بفتح الخاء المعجمة ودال مهملة أى ممتلئة الساقين والذراعين (قوله وضيعه) بضاد معجمة وتحتية وهى العقار (قوله نحو بطل) مثال للصفة (قوله منه) أى من فعل أى على وزنه بدون التاء وأشار به الى أن مراد المصنف ذوات التاء الموازن بدون الفعل لا مطلق ذى التاء ولم يصرح المصنف بذلك انكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بان ظاهر النظم يقتضى أن ما فيه التاء فهو كفعل في أنه يجمع على فعال وان لم يكن بوزن فعل بدون التاء (قوله نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة (قوله نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر (قوله كمدى) هو القفيز الشامى وهو غير المدوقيس جمعه أمدا (قوله ورد) أى باطراد أخذ من قوله كذا في انشاء أيضا اطرد (قوله وأنبه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعال ممنوعا من الصرف وفعال المنوع من الصرف ليس له الأثنى واحدة وهى فعلى كما أن المصروف ليس له الأثنى واحدة وهى فعلاية وأجاب بأن مراده فعالان من حيث هو وانما نطق به ممنوعا من الصرف لعليته على الوزن وزيادة الالف والنون وفي بعض النسخ

فعل ذواتا) منه نحو فعلة فيجمع على فعال باطراد نحو رقبه ورفاب ويشترط فيها ما يشترط في فعل (وفعل مع فعل) أى يطرد فيهما أيضا فعال (فأقبل) نحو قدح وقداح ورح ورماح ويشترط لاطراد هـ فيه ما أن يكونا اسمين كما مثل احتراز من نحو جلف وحلو ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوى العين كحوت ولا يأتى اللام كمدى (وفي فعيل وصف فاعل ورد) أيضا فعال (كذا في انشاء) أى أثنى فعيل بمعنى فعيلة (أيضا اطرد) بشرط صحة لاهما نحو ظريف وظراف وظيفة وظراف واحترز عن فعيل وصف مفعول وانشاء نحو جرح وجرح بحة فلا يقال فيها جرح والاحتراز بحجة اللام عن نحو قوى وقوية فلا يقال فيها ما قواى (وشاع) أى كثر فعال (في وصف على فعلا) بفتح الفاء (وأنبه) أى أثنى فعلا وهما فعلى وفعلاية نحو غضبان وغضاب وغضبي وغضاب وندمانه وندام (أو) وصف (على فعلا) بضم الفاء (ومثله) انشاء (فعلاية)







وهو الورد (وفعل له) فعل مبتدأ وله خبره والضمير لفعل أي فعل من أفراد فعول نحو أسد وأسود وشجن وشجون وندب وندوب  
وذكر كور **تنبيهات** الأولى تردد كلام المصنف في أن فعولا مقيس في فعل أو محفوظ فقيس في التسهيل على الأولى وفي  
شرح الكافية على الثاني وبه جزم الشارح وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا المطرد ولما يذكر  
غيره يشير إلى عدم اطرادها غالباً بقدر أو نحو قول أوندرو وأما قول الشارح ويحفظ (٩٥) فعول في فعل ولذلك قال يعني المصنف

فيجمع على فعول كالأول ويزيد بفعال فيقال خصوص وخصاص قاله في القاموس (قوله وهو  
الورد) ويقال الزعفران صحاح (قوله من أفراد فعول) يعني من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح  
(قوله وشجن) بشين مجمة وبجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضاً الطزن والجمع  
أشجان زكريا (قوله وندب) بنون ودال مهملة مفتوحة وتين وموحدة الحظرو وأثر الجرح إذ الم يرتفع  
عن الجلد زكريا (قوله ولما يذكر غيره الخ) تركيب فاسد لان الم الحينية لا تدخل الأعلى ماض  
(قوله يشير إلى عدم اطرادها غالباً الخ) وقد لا يشير إلى عدم اطرادها كقوله بعد وشاع في حوت وقاع  
فان فعلاً نامطرد في نحو حوت دون نحو قاع ولم يشير المصنف إلى عدم اطراد الثاني (قوله أو نحو قول  
أوندرو) كشد (قوله يعني له فعول) هذا المل يقتضى أن ضميره الفعل وأن له خبر مبتدأ محذوف أي  
له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل (قوله في الغالب) ينبغي حذفه فان المصنف لم يستعمل  
مثل هذه العبارة في غير المطرد أصلاً فاعرفه فإنه مما غفل عنه (قوله على ما هو بين من صنيعة) منه  
قوله أول الباب لفعل اسم اصح عيناً فعل فان أفعال مطرد في فعل اسم اصح العين اتفاقاً كما سبق  
(قوله في نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر (قوله في الأوزان  
الأربعة) صوابه الخمسة (قوله وفي نحو فسل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل  
الذي لا امرؤ له ووجه شذوذه كونه صفة (قوله وبدره) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة عشرة  
آلاف درهم وقياس جمعها بدار بكسر الموحدة (قوله وشعبة) بشين مجمة فعين مهملة كما يحفظ  
الشارح وهي بضم فسكون القطعة وفي بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهي  
الجحشة وولد الناقة أول ساعة تولد وسقوب الأبل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفي  
نسخة سقبة بسين مهملة فقاف مفتوحة وتين وهي الرجل خطأ من وجهين فنسبه (قوله وقفة) بضم القاف  
وتشديد النون وهي أعلى الجبل (قوله وشاذاً) هذا يقتضى أن الشاذ غير المسجوع ويمكن أنه أراد  
بالشاذ ما خالف القياس مع قلة وبالمسجوع ما خالف القياس مع كثرة كالبعض (قوله وأنسه)  
ضبطه الاسقاطى بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا وأرباب بحظ الشارح  
علامة المد على الألف فتسكون آنسة كقائمة اه (قوله وحص) بالمهملة تين مضموم الأول كما مر  
(قوله وأسينه) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد التخمية تون قال في القاموس القوة من قوى  
الوتر وسير من سيور تضر جميعاً نساءً وأعناناً اه والتسع بكسر النون وسكون السين المهملة  
آخره عين مهملة سير ينسج عري يضاع على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله في القاموس فقول  
البعض هي سير من سيور الوتر تخيل (قوله على فعل) أي بضم فسكون أو على فعل أي بفتح تين (قوله  
وأوى العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتح تين فالف قاع وتاج وجار منقلبة عن واو مفتوحة  
(قوله وحيثان) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان (قوله وتون) هو الحوت  
(قوله في الأول من هذين) مفهومه أنه غير مطرد في الثاني وصرح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه  
أيضاً وأما كلام المتن فلا يقتضى الاطراد وان زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من  
الشيوع الاطراد (قوله وقل في غيرهما) أي غير نحو حوت ونحو قاع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل

وفعل له يعني له فعول ولم  
يقمده باطراد فعلم أنه  
محفوظ فقيسه نظراً لان  
مثل هذه العبارة إنما  
يستعملها المصنف في  
الغالب في المطرد على ما هو  
بين من صنيعة الثاني إذا  
قلنا ان فعولاً مقيس في فعل  
فذلك بشرطين أن يكون  
اسماً وأن لا يكون مضاعفاً  
فلا يقال في نصف نصوف  
ولا في لب لبوب وشذفي  
طال طول الثالث جعل  
المصنف فعولاً في التسهيل  
على ثلاث مراتب مقيساً  
في الأوزان الأربعة  
المذكورة في النظم  
بشروطها المذكورة  
ومسجوعاً في فاعل وصفاً  
غير مضاعف كراد ولا  
معتل العين كقائم نحو شاهد  
وشهود وفي نحو فسل وفوج  
وساق وبدره وشعبة وقفة  
وشاذ في نحو ظريف  
وآنسة وحص وأسينة  
(وللفعال فعلان حصل) أي  
من أمثلة جمع الكثرة فعلان  
بكسر الفاء وهو مطرد في  
اسم على فعال نحو غراب  
وغربان وغلام وغلمان  
وقد تقدم عند قوله وغالباً  
أغناهم فعلان في فعل

التنبيه على اطرادها في فعل نحو صرد وصردان (وشاع) أي كثر فعلان (في حوت وقاع مع ما ضاهاهما) من كل اسم على فعل  
أو على فعل واوى العين فالأول نحو حوت وحيثان ونون ونيبان وكوز وكيزان والثاني نحو قاع وقيعان وتجان وجار وجيران  
تنبيه هو مطرد في الأول من هذين كما صرح به في شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل (وقل في غيرهما) أي مجيء فعلان في  
غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه فن ذلك في الأسماء



قنوقن وان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش وغزال وغزلان وخروف وخرقان وظليم وظلمان والظلمة ذك النعام وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وعيد وعيدان وبركة وبركان والبركة بالضم اسم لبعض طائر الماء وقضفة وقضبان والقضفة بالفتح الائمة وفي الاوصاف شيخ وشيخان وشجاع وشجعان **ب** تنبيه **ب** مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية وعليه مشي الشارح أن فعلا نالا يطردي فعل صحيح العين تكرب وخرقان وأخ واخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه والخرب ذك الحباري (وفعلا اسما وفعيلا وفعال **ب** غير مع العين فعلا ن شمل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلا ن بضم الفاء وهو مقيس في اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهور وظهران أو فعيل (٩٦) نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغقان أو فعل صحيح العين نحو ذك ران وجران

في الغير فعال بالضم وفعال بضم ففتح مع أن فعلا ناطر فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بان الغير عام مخصوص بسوى هذين بدليل قوله وللفعال فعلا ن حصل وقوله ونال أعناهم فعلا ن في فعل (قوله قنوقن) قال في القاموس القنوب بالكسر والضم والقناب بالكسر والفتح النكاسة جمعها أقناب وقنوان وقنبان مثلثين اه (قوله وصوار) بكسر الصاد المهملة وتضم أيضا لكن جمع المضموم على فعلا ن مطرد كما علم مما مر (قوله وظليم) بفتح الظاء المعجمة (قوله وبركة) بضم الواو (قوله والقضفة بالفتح) أي بفتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء (قوله لا يطردي فعل) أي بفتحتين صحيح العين أي كالأطردي في فعل بفتحتين معتل العين كقاع وناج كما تقدم (قوله تكرب) بفتح الخاء المعجمة والراء (قوله وأخ واخوان) أصل أخ أخو بفتحتين حذف اللام اعتبارا وظاهره أن أخا يجمع على اخوان مطلقا ونقل الفارسي عن بعضهم أن الاخ في النسب يجمع على اخوة وفي الصداقة على اخوان ولا يرد عليه انما المؤمنون اخوة لان المعنى كالاخوة أو كلامه أعلي (قوله والخرب ذك الحباري) سمى بذلك لكونه في الخراب نصريح (قوله وفعلا اسما الخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجاري مجرى الاسم كالا سم نحو عبد وعبدان وبأن تقييده فعلا ن الساكن العين بالاسمية واطلاقه فعلا ن وفعلا المتحرك العين يقتضي عدم اشتراط الاسمية في الاخيرين وليس كذلك لاشتراطها في الثلاثة كما صرح به في التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الاول بأن قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثاني بأنه حذف القيد مما بعد الاول لدلالة تقييد الاول عليه (قوله وفعال) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله نحو قود) بفتحتين وهو القصاص (قوله لانه صفة) هذا بحسب الاصل ثم غلبت عليه الاسمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية (قوله وقاع) كان ينبغي اسقاطه لان وزنه فعل بفتحتين كما مر قال شيخنا الا أن يقال النظر هنا للعال اه وفيه ما فيه (قوله وعويل) هو رفع الصوت بالبكاء كما في المختار (قوله كوار) بضم الخاء المهملة وتخفيف الواو قال الجوهري وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فاذا فصل عنها فهو وفصيل (قوله وزقاق) براى وقافين وهو السمكة (قوله كعود) هو بالفتح من الابل ما يقتضيه الراعي في كل حاجة قاموس (قوله ولكريم وبخيل فعلا ن) يعني أن فعلا ن يطردي فجمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيلا ن أو فاعلا ن بضم الفاء وأن يكون وصفا لكذا كراعقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجيبة مدح أو ذم (قوله لما ضاهاهما) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سبأني (قوله نحو سميع بمعنى مسمع) وأليم بمعنى مؤلم (قوله نحو خليط بمعنى مختلط) وجائيس بمعنى مجالس (قوله فبطريق الحمل على المذكر)

وجران وخرج بقوله اسما نحو ضخم وجميل وبطل وبقوله غير مع العين نحو قود فلا يجمع شئ منها على فعلا ن **ب** تنبيهات **ب** الاول ذك المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فعل نحو جذع وجذعان وذك في التسهيل أن فعلا ن يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لانه صفة **ب** الثاني اقتضى كلامه أن نحو ذئب وذؤبان غير مقيس وصرح في شرح الكافية بأنه قليل لكنه في التسهيل عدده من المقيس **ب** الثالث اقتضى كلامه أيضا أن فعلا ن مقيس في نحو سيف وقوس وقاع وعويل لانه لم يشترط صحة العين الا في الاخير وهو فعل بفتحتين **ب** الرابع مما يحفظ فيه فعلا ن فاعل كحاجر وحجران وأفعال فعلاء كاسود وسودان وأعمى وعميان وفعال كوار وحوران وزقاق

وزقان ذكرها سيبويه وفعلة كقضفة وقضبان وفعول كعود وفعدان (ولكريم وبخيل فعلا **ب** كذ وقال

لما ضاهاهما ذجعا) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس في فعيل وصفا لكذا كراعقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام فشمع الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كريم وبخيل وظر يف وما كان بمعنى مفعول نحو سميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مختلط فيكها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسعاء وخطاء وخرج بالوصف الاسم نحو قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء وبالذك المؤنث نحو رميم وشريفة فلا يقال عظام ريماء ولا نساء شرفاء وأما خلفاء في جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال في جمعه فسحاه ويكونه بمعنى فاعل نحو قيسل وجرح



فلا يقال قتلاه ولا جرحاه وشذذ فدين ودفناه وسجينا وجلبب وجلباه وسهيرا وسهرا وحكاهن اللجبانى وندراسيرا وأسرا، وبكونه غير مضاعف نحو شديد وليب فلا يقال شذذاه، ولا لبيا، وبكونه غير معتل اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلاه وندرتقى وتقواه وسخى وسخواه وسرى وسرواه ونسبها بالاول أشار بذكر المثلين الى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط فى الجمع على فعلاه. \* الثانى قوله كذا الماضاهما أى شابههما شمل ثلاثة (٩٧) أمور المشابهة فى اللفظ والمعنى نحو ظرف وشريف وخبيث ولثيم

وقال الفارسى خلفاء جمع خليفه وأما خليفه فجمع خلايف ولم يسمع سيويه خليفا قال الفارسى لو سمع لم يقل ما قال وردّه بعضهم بأن سيويه سمع خلفاء ممن يقول خليفه اه دمامينى وانما ينهض الرادى كان المسموع منهم ياتزمون خليفه ولا يقولون خليف (قوله فلا يقال قتلاه) أى الاشدوذى كفى التصريح (قوله وسجيز) بالجيم أى مسجون (قوله وندراسيرا وأسرا) صنيعه يقتضى أنه غير شاذ وليس كذلك الا أن يريدنا بالشاذ ما خاف القياس وقل استعماله وبالتاد ما خاف القياس وكتر استعماله فتأمل (قوله وهذا) أى الامر الثانى وهو المشابهة فى اللفظ دون المعنى أى شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاه (قوله وخفاف) بضم الخاء المعجمة (قوله وعليه) أى على الامر الثالث وهو المشابهة فى المعنى فقط لكن يقطع النظر عن تمثيله وبيانه بقوله من كل وصف الخ لنقل الشارح عنه فيما يأتى أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحينئذ فلان فى بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتى هذا وتقدم الجار والمجرور يقتضى أن ابن الناظم حصر المراد بما ضاهاهما فيما شابههما فى المعنى فقط وهذا يؤدى الى قصور كلام المصنف لعدم شهولته على هذا الغير كريم وبخيل مما شابههما فى اللفظ والمعنى كظريف ولثيم فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم اضافى أى بالنسبة الى المشابهة فى اللفظ فقط فاعرف ذلك (قوله لكنه) أى كلام الناظم يوهم أى يقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر اليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه فى المعنى فقط دل على سجيته الخ (قوله يجمع على فعلاه) أى يقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا فلا يغنى هذا عن قوله وان ذلك مطرد فيه نعم صنيعه يقتضى أو ضحية بطلان الاول عن بطلان الثانى والامر بالعكس فافهم (قوله أما الاول) أى أن كل وصف دل على سجيته مدح أو ذم يجمع على فعلاه فواضح البطلان اذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاه لا مماعا ولا قياسا (قوله وأما الثانى) أى أن ذلك مطرد فيه (قوله أو فاعل) أى بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أى بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر فى فاعل وفعال بالضم هو ما رأيت فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلى باشا لكن فى النسخة التى شرح عليها الدمامينى زيادة فعال بفتح الفاء كما ضبطه الدمامينى ومثل له يبيان وعلى هذه النسخة اقتصر الاسقاطى وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا ونقل الشارح (قوله وذ كرفيه وفى شرح الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذ كرفيه غير الصريح فإنه لم يصرح فى التسهيل بأن نحو جبان مما ندرجعه على فعلاه وان كان يؤخذ منه (قوله وسمج) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالهاء المهملة وهو الكريم (قوله وخلم) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كفى القاموس والصحاح والفارضى والدمامينى وابن عقيل وعلى باشا ثلثتهم على التسهيل فضببط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضى غير صحيح فان الذى فى الفارضى هو الكسر كالم ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارضى حرق الناسخ فيها لفظ الكسر بالفتح والله الموفق للصواب (قوله وظنين وأظنا) انما كان جمع ظنين على أظنا غير مقيس مع أنه مضعف

والمشابهة فى اللفظ دون المعنى نحو قيسل وجرح وهذا غير صحيح للمعرفة والمشابهة فى المعنى دون اللفظ نحو صالح وشجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف من كل وصف دل على سجيته مدح أو ذم وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يوهم أن كل وصف دل على سجيته مدح أو ذم يجمع على فعلاه وان ذلك مطرد فيه وليس كذلك فهما أما الاول فواضح البطلان وأما الثانى فان المصنف ذكر فى التسهيل أنه لا يقاس منه الا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت وذ كرفيه وفى شرح الكافية أن نحو جبان وسمج وخلم وهو الصديق مما ندرجعه على فعلاه وكذلك قولهم فى جمع رسول رسلاه وفى جمع ودود وداه فكل هذا مقصور على السماع \* الثالث ما ذكرته من أن كل وصف دل على سجيته

(١٣ - صبان رابع) مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور فى الجمع على فعلاه هو ما فى التسهيل كما تقدم واقتصر فى شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر فى الكافية أن فعلا لا يجمع على السماع انتهى (وناب عنه) أى عن فعلاه (أفعلاه فى المثل) لا ما مضى من فعيل المتقدم ذكره فالمعتل نحو غنى وأغنيا وولى وأولياء والمضعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء وهذا لازم الا ما ندر وتقدم أنه ندرتقى وتقواه وسخى وسخواه وسرى وسرواه وأشار بقوله (وغير ذلك قل) الى أن ورود أفعلاه فى غير المضعف والمعتل قبله نحو صديق وأصدقاء وظنين وأظنا، ونصيب وأنصبا



وهين وأهواناً فلا يقال عليه بخلاف الأول (فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض وصاهل وفاعله) أي من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطر في هذه الأنواع السبعة أولها فوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء بنحو قاصعاه وقواصع ورابعها فاعل اسماء علماء أو غير علم نحو جابر وجواهر وكاهل والى هذا التنوع الإشارة بلفظ نحو وخامسها فاعل صفة مؤنث عاقل بنحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل بنحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة مطلقاً بنحو ضارب وضاربه وفاطمة وفواطم وناصية ونواصية وزاد في الكافية ثامناً وهو فوعلة بنحو صومعة وصوامع وذكر في التسهيل (٩٨) ضابطاً لهذه الأنواع فقال فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثابته ألف

زائدة أو وار غير ملحقة  
بجسماسى واحترز بقوله غير  
ملحقة بجسماسى من نحو  
خورتق فانك تقول في جمعه  
ترائق بحذف الواو ولا  
خلاف في اطراد فواعل  
في هذه الأنواع الا السادس  
فقال جماعة من المتأخرين  
انه شاذ ونسبهم في شرح  
الكافية الى الغلط في ذلك  
وقال نص سيبويه على  
اطراد فواعل في فاعل صفة  
لمذكر غير عاقل قال وانما  
الشاذ في نحو فارس وفوارس  
يعنى فيما كان الفاعل  
صفة لمذكر عاقل وقد  
أشار الى هذا بقوله (وشد  
في الفارس مع ما مثله)  
وذلك قولهم في فارس  
وناكس وهالك وغائب  
وشاهد فوارس وفواكس  
وهو الك وغائب  
وشاهد وكاهاصفات  
للمذكر العاقل وتأول  
بعضهم ما ورد من ذلك على  
انه صفة لطوائف فيكون  
على القياس فيقدر في  
قوله هالك في الهو الك في

لانه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أي المتهم (قوله مع نحو) عبر هنا بنحو دون ما قبله لانه ذكر هنا جزئيات سم (قوله كاهل) هو مقدم أعلى الظاهر مما يلي العنق وهو الثلث الاعلى وفيه ست فقرات مصباح (قوله نحو طابع) بفتح الموحدة الحاشم وكسر هالغثة (قوله نحو قاصعاه) هو بحر اليربوع الذي يقصع فيه أي يدخل زكريا (قوله نحو جار الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله فاعلة مطلقاً) أي علماء أو غيره اسماء أو صفة لعاقل أو غيره (قوله نحو صومعة) هي بيت للنصارى كما في القاموس (قوله لغير فاعل الخ) دخل في غير فاعل ما ليس على وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة وبتقيد فاعل بما بعده دخل فاعل اسماء أو صفة لمؤنث أو غير عاقل (قوله مما ثابته ألف زائدة) بيان لغير واحترز به من نحو ألف آدم فانها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفواعل نحو أوادم سم (قوله غير ملحقة) بكسر الحاء (قوله من نحو خورتق) فان الواو فيه لاحاقه بسفر جمل والنور ترق قال في القاموس قصر للنعمان الا كبر (قوله خرائق) برتبة فعال كما سيأتى لافواعل تصریح (قوله الا السادس) وهو فاعل صفة مذكر غير عاقل (قوله في نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف في (قوله وناكس) هو المطأ طئ رأسه (قوله في الطوائف الهو الك) فيكون جمع فاعلة لاجمع فاعل (قوله نحو حاجة) سمع في هذا المفرد حائجة فيجوز أن يكون حواش جمعها واستغنى عن جمع حاجة دما ميني (قوله ودواخن) والقياس دخنان كغربان دما ميني (قوله وعشان) بالعين المهملة فالمثلثة كغراب الدخان (قوله أوغز اله) يحتمل أنه عطف على ذاتاء والهاء ضمير مضاف اليه عائذ على التاء والتسذ كبر باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أي ذاتاء ثابتة أوغز اله (قوله ذوابة) يضم الذال المحجمة مهموز الضفيرة من الشعر اذا كانت مرسله فان كانت ملوياً فهى عقيصة والذوابة أيضاً طرف العمامة وطرف السوط مصباح (قوله وذوائب) أصله ذائب هم مرتين استثنوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فابدلوا من الاولى واوا (قوله نحو شمائل) بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ربح تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما في الشرح والتصریح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضاً وجمعه شمائل كما في القاموس (قوله من هذا القبيل) أي قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله فلم يأت اسم جنس) أي جمع اسم جنس (قوله لكنه بمقتضى القياس الخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضاً وكانه لم يجوز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستسداء ما يوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه أتى بها اجمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه

الطوائف الهو الك قيل وهو يمكن ان لم يقولوا رجال هو الك تنبيهه شذ أيضاً فواعل في غير ما ذكر نحو حاجة وحواش لا موقع ودخان ودواخن وعشان وعوانن (و بفعايل اجعلن فعاله وشبهه ذاتاء ثابتة (اوغز اله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو الكليل رباعي مؤنث عمدة قبل آخره محتوماً بالتاء أو مجرداً منها فثلث عشرة أوزان خمسة بالتاء وخمسة بلا تاء فالتى بالتاء فعالة بنحو سحابة وسحاب وفعالة بنحو رسالة ورسائل وفعالة بنحو ذوابة وذوائب وفعولة بنحو حولة وحمايل وفعيلة بنحو صحيفة وصحائف والتى بلا تاء فعال بنحو شمائل وشمائل وفعال بنحو شمائل وشمائل وفعال بنحو عقاب وعقائب وفعال بنحو عجوز وعجائز وفعال بنحو سعيده علم امرأة يقال في جمعه سعائذ قال في شرح الكافية وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم لكنه بمقتضى القياس يكون له علم مؤنث كسعائذ جمع سعبد اسم امرأة تنبيهات الأول شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم تجمع



على فعائل الانادر كقولهم جزور جزائر وسماء بمعنى المطر وسمائي ووصيد ووصائد. الثاني شرط ذوات التاء من هذه المثل سوى  
فعيلة الاسمية كافي المثل المذكورة كذا في التسهيل ولعله للاحتراز عن امر آة جبانة وفروقة وناقمة جلالة بضم الجيم أي عظيمة فلا  
تجمع هذه الاوصاف على فعائل وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازا (٩٩) من نحو جريحه وقبيلة فلا يقال جرائح  
ولا قتال وشذوقهم ذبيحة

لاموقع للاستدراك لان العلم لم يدخل في اسم الجنس (قوله كقولهم جزور جزائر) قال في القاموس  
الجزور البعير أو خاص بالناقمة المجزورة اه وقال في المصباح الجزور من الابل خاصة يقع على الذكر  
والانثى اه وحينئذ نقول الشارح كقولهم جزور أي واقعا على الذكر لا مطلقا لان جمع جزور  
واقعا على أنثى على جزائر قياسي فاندفع بذلك اعتراض البعض تبع الشينخا لان في كلام الشارح  
مؤاخدة لان الجزور يقع على الذكر والانثى (قوله بمعنى المطر) أي ليكون مذكرا سم (قوله  
ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها في القاموس منها فناء البيت وعنتبه وبيت كالخطيرة من  
الجارة وكهف أصحاب الكهف والجليل والذي يختم مرتين (قوله سوى فعيلة) أما فعيلة فجمع على  
فعال وان كانت صفة كطيفه ولطائف (قوله الاسمية) لم يقيد في التوضيح بالاسمية في ذى التاء ولا  
في المجرى منها وصرح شارحها بالاطلاق (قوله وفروقة) من الفرق بفتحين وهو الحروف (قوله بضم  
الجيم) أي وتخفيف اللام كافي القاموس (قوله وان أحقهن) أي المجرى به أي بفعال فعل  
لكثرة فيه (قوله لانه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير في لانه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه ر في لانه  
للمصنف وقول البعض لانه أي الناظم لم يحفظ فيه فعائل وان كان غير حفظه كما يؤخذ مما تقدم  
اه ممنوع كالا يخفى على المتقنظ (قوله كاتقدم) أي عن شرح الكافية (قوله جرائح) بجمع  
مضمومة فراء فألف فهزمة مكسورة تضاد مجه وهو العظيم البطن دما ميني (قوله وقريناء) بقاف  
مفتوحة فراء مكسورة فتحية ثالثة فالف مدودة التمر والبسر الجيدان كافي القاموس (قوله  
وبرا كاه) بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات في الحرب صحاح (قوله وجولوا) بفتح الجيم وضم اللام  
مع المدقريه بناحية فارس صحاح (قوله وحزاييه) بحاء مهملة مفتوحة فزاي فالف فوحدة فتحية  
فها تأنيت وهو الغليظ الى القصر دما ميني (قوله ان حذف ما زيد بعد لاميهما) أي لامى حبارى  
وحزاييه وهما الراء من حبارى والموحدة من حزاييه (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهى احدى  
زوجتى الرجل أو زوجته (قوله وطنه) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة جراء شديدة الحرارة  
دما ميني (قوله وانما قيد حبارى وحزاييه الخ) ولعله لم يذكر هذا القيد في قريناء وبرا كاه وجولوا مع  
أنها اذا جمعت على فعائل حذفت زياتها الاخيرة لانه ليس فيها الا هذا الوجه بخلاف حبارى  
وحزاييه فان فيهما وجهين بينهما الشارح أولان ألف التأنيت المدودة كأنه أخذها عند التسكير  
واضح لا يحتاج الى بيان (قوله عند حذفها) أي الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف  
الزائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الا أنى فقط فان حبارى لم يحذف فيه الا الزائد الثاني وأما الاول  
أعنى الالف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كاسيأتى في قوله

والمدزيد ثالثا في الواحد • همزاري في مثل كالفائد

ومثل حبارى فيما ذكر خزائب الا أنه حذف في خزائب مع الزائد الثاني وهو التحية الهاء (قوله وان  
حذفت الاول) أي الزائد الاول من كل منهما (قوله وبالفعالي) بكسر اللام وقدمه لانه أصل فعالي  
بفتحها (قوله علقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للاطلاق ببعض (قوله ذفرى) بكسر الذا  
المعجمة وسكون الفاء الموضع الذى يعرق من فوا البعير خلف الاذن وألفه للاطلاق بدرهم (قوله  
لالانثى أفعال) كان الاولى أن يقول لانثى غير أفعال لشمول عبارته فعلى لمذكر كهى نبت معروف  
كذا قيل وفيه أن نحوهم منى خرج بقوله وصفا (قوله وصفا لانثى) كان عليه أن يقول لانثى غير

اشترك وانفراد فيشتركان في أنواع • الاول فعلاء اسماء نحو صحراء وصحار وصحارى والثاني فعلى اسماء نحو علقى وعلق  
والثالث فعلى اسماء نحو ذفرى وذفار وذفارى والرابع فعلى وصفا لالانثى أفعال نحو حبلى وحبال وحبالى والخامس فعلاء وصفا  
لانثى نحو عذراء وعذار وعذارى وهذه كلها مقيسة كما أشار اليه بقوله والقبس اتبعوا الافلاء وصفوا لانثى نحو عذراء فان الفعالي



أفعل يخرج نحو جراء اذ لا يقال فيه جمار ولا جمارى كفى المرادى وقد يجاب بأنه حذف من الثاني  
لدلالة الاول عليه (قوله فى جمع مهري) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادى أصل المهري يعبر  
منسوب الى مهرة قبيسة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل (قوله ولا  
يقاس عليهما) أى على مهار ومهارى فلا يقال فى قري قارى مثلاً (قوله حذره) بجاء مهملة  
مكسورة فذال مجمة سا كنه فراء مكسورة فتحته مخففة وهى القطعة الغليظة من الارض والاكمة  
الغليظة قاموس (قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين قال فى القاموس السعلاة  
والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن اه وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان (قوله وعرقوة)  
بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو تصرح (قوله  
والمأقى) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلي الانف ويقال له الموق والمأقى  
وأما طرفها مما يلي الصدغ فاللحاط قال فى المصباح قال ابن القطاع مأقى العين فعلى وقد غلط فيه  
جماعة من العلماء فقالوا هو مفعول وليس كذلك بل الياء فى آخره للاطلاق (قوله من نحو حبنطى الخ)  
تبع الشارح ابن الناظم فى انفراد فعلى بالكسر بحنطى وقلنوة وتبع المرادى فى انفراد فعلى  
بالفتح فى نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعنى ابن الناظم حنطى وقلنوة مما  
اختص به فعلى أى بالكسر يخالف لجعل ابن هشام لهما مما اشترك فيه فعلى وفعلى ولم يختص  
فعلى أى بالفتح بشئ كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلى وفعلى  
كسكران وسكرى وفيه نظر اه ثم رأيت ما مر عن ابن الناظم لايه فى التسهيل (قوله حبنطى)  
بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون  
والالف ليلتحق بسفرجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه حباطى اه تصرح وفى  
زكريا أنه يقال همزة بعد الطاء كما يقال بألف بعدها (قوله وعضرى) بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء  
سا كنه فنون مفتوحة وهو الاسد وأول زائديه النون دمامينى (قوله وعدولى) بعين ودال مهملتين  
مفتوحتين فواو سا كنه فلام مفتوحة وهى قرية بالبحرين وأول زائديه الواو دمامينى (قوله وقهوباء)  
بقاف وهاء مفتوحتين فواو سا كنه فوحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو دمامينى (قوله  
وبلهنية) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء سا كنه فنون مكسورة فتحته وهى السعة يقال  
فلان فى بلهنية من العيش أى فى سعة وأول زائديه النون (قوله وقلنوة) بفتح القاف واللام  
وسكون النون وضم السين المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بضمه وحدة  
وأول زائديه النون تصرح (قوله وكيككة) بكافين بينهما تحته (قوله فى نحو حبط) بجاء مهملة  
مفتوحة فوحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنفخ البطن لوجع دمامينى (قوله وأيم)  
بفتح الهمزة وتشديد التحتية وهو من لازوجه له ولا زوج لها دمامينى (قوله وطاهر) بطاء  
مهملة (قوله وشاة ورئيس) كذا فى غالب نسخ الشارح وفى بعض النسخ وشاة ونيس وكذا وقع  
فى النسخة الواقعة للدمامينى من التسهيل فقال يقال فى جمع شاة شواهى وفى جمع نيس وهو  
الذكر من الطيبى والمعز أو اذ اتى عليه سنة تياسى بألف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام  
المصنف ولم أقف على ذلك اه ملخصا والذى رأيت فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة  
رئيس قالوا شياه رأسى والشاة الرئيس التى أصيب رأسها اه ولا يبعد أن الصواب هذا  
وبما عداه تحريف ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكروا شواهى وتياسى فى جمع شاة ونيس  
وذكر ما نصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رأسى اه (قوله وفى غير يتيم) أى وان فعلى بضم  
الفاء فى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عن فعلى بضمه اذ قالوا فى قديم وأسير فعلى بضم الفاء  
مستغنين به عن فعلى بفتح الفاء وانما استثنى يتيم لانهم لم يجمعوه على فعلى بضم الفاء (قوله وفى غير

والفعلى غير مقيسين فيه  
بل محفوظان كما نص عليه  
فى التسهيل بخلاف  
ما اقتضاه كلامه هنا فى  
شرح الكافية ويشتركان  
أيضا فى جمع مهري قالوا  
مهار ومهارى ولا يقاس  
عليهما وينفرد الفعلى  
بالكسر فى نحو حذرية  
وسعلاة وعرقوة والمأقى  
وفى ما حذف أول زائديه  
من نحو حبنطى وعضرى  
وعدولى وقهوباء وبلهنية  
وقلنوة وجبارى وندرى  
أهل وعشرين ولبلة وكيككة  
وهى البيضة وينفرد فعلى  
بالفتح فى وصف على فعلى  
نحو سكران وغضبان وعلى  
فعلى نحو سكرى وغضبي  
ويحفظ فى نحو حبط ويتيم  
وأيم وطاهر وشاة ورئيس  
وهى التى أصيب رأسها  
واعلم ان فعلى بضم الفاء  
فى جمع نحو سكران  
وسكرى راجع على فعلى  
بفتحها وفى غير يتيم من نحو  
قديم وأسير مستغنى به عنه  
وفى غير



ذلك مستغنى عنه **بنيها** في الاول انما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعلى من نحو حذرية وما بعدها لانه مستفاد من قوله بعد وبفعا لل  
 وشبهه انطقا وسيأتي بيانه ولكنه اخل بفعلى بضم الفاء فلم يذكره . الثاني قالوا في جمع صحراء وعذراء ايضا صحارى وعذارى  
 بالتشديد وسيأتي . الثالث فعلى بالتشديد هو الاصل في جمع صحراء ونحوها وان كان محفوظا لا يقاس عليه لان وزن صحراء  
 فعلا لجمعه على فعلا لبقب الالف التي بين اللامين يا لانكسار ( ١٠١ ) ما قبلها وبقب الالف التانيث وهي

الثانية في نحو صحراء  
 ياء وتدغم الاولى فيها ثم  
 انهم آثروا التخفيف  
 فحذفوا احدى الياءين  
 فن حذف الثانية  
 قال الصحارى بالكسر  
 وهذا هو الغالب ومن  
 حذف الاولى قال الصحارى  
 بالفتح وانما فتح الراء وقلب  
 الياء الف لالتسليم من الحذف  
 عند التنوين ( واجعل  
 فعلى لغير ذى نسب  
 جدد كالكرسى تتبع  
 العرب ) أى من أمثلة جمع  
 الكثرة فعلى وهو ثلاثى  
 ساكن العين مزيد آخره  
 ياء مشددة لغير تجديده  
 نسب نحو كرسى وكراسى  
 وكركى وكراكى واحترز  
 بقوله لغير ذى نسب جدد  
 من نحو كرسى فلا يقال فيه  
 تراكى وأما أناسى لجمع  
 انسان لانسى وأصله  
 أناسين فابدلوا النون ياء  
 كما قالوا ظربان ونظرابى  
 وعلامة النسب المتجدد  
 جواز سقوط الياء وبقاء  
 الدلالة على معنى مشعور  
 به قبل سقوطها

ذلك مستغنى عنه) أى وان فعلى بضم الفاء في غير نحو سكران وسكرى ونحو قديم وأسير مستغنى  
 عنه بفعلى بفتح الفاء نحو حباطى ويتامى وأيامى (قوله لم يذكر هنا ما ينفرد به فعلى) أى بكسر اللام  
 ولم يذكر أيضا ما ينفرد به فعلى بفتحها (قوله لان وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الاصل (قوله  
 فعلا ل) هذا مر دود وكذا قوله على فعلا ل لان همزة التانيث لا تقابل باللام لانها زائدة ولانه لا يوافق  
 قوله بعد وبقب الالف التانيث الخ ولوقال لان وزن صحراء فعلا لجمعه على فعلى بتشديد الياء وبقب  
 الالف الاولى ياء الخ لاصاب (قوله ومن حذف الاولى الخ) كأن تخصيص الفتح بحذف الاولى لان  
 الثانية محركة فاذا فتح ما قبلها قلبت الالف من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها سم (قوله لغير ذى  
 نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلا كالماء وقوبا وحوليا وكرسى أو فيه نسب غير مجدداً  
 غير ملحوظ الا ان لكونه صار منسياً أو كالمنى فالفتح بما لا نسب فيه بالكسبة كهمرى كما سجد كره  
 الشارح وبتقدير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرسى  
 فيه نسب غير مجدداً مع أنه لا نسب فيه أصلاً ولا يحتاج الى تكلف شيخنا والبعض الجواب بأن قوله  
 جدد صفة كاشفة (قوله وأما أناسى الخ) قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى أن الياء فى أناسى ليست  
 بدلا وأن أناسى جمع انسى وأناسين جمع انسان لذهب الى قول حسن واستراح من دعوى البدل اذ  
 العرب تقول انسى فى معنى انسان كما قالوا يحنى وقرى وبخانى وقارى وكانه يشير الى تناسى النسب  
 فى ذلك كما يعلم من قوله فى معنى انسان فتأمل سندوبى (قوله لجمع انسان لانسى) وحيث قد لا يكون  
 مما نحن فيه لان وزنه حينئذ فعالين بناء على أنه من الانس لافعالى قال الشيخ خالد ولو كان اناسى جمع  
 انسى لقليل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه وهذا  
 لا يقول به أحد (قوله فابدلوا النون ياء) ثم ادغموا الياء المبذولة من ألف انسان فيها ومن العرب من  
 يقول أناسين وظرابين على الاصل من غير ابدال (قوله ظربان) بالظاء المجهمة على وزن قطران ودوية  
 منتنة الریح قبيل تشبه الهر وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل  
 قال الجوهرى تزعم الاعراب انها تنسوفى ثوب أحدهم اذا صادها فلان تذهب رانحتها حتى يبلى الثوب  
 (قوله على معنى مشعور به) وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله منسياً) أى  
 اذا لم يلاحظ النسب أصلاً أو كالمنى أى اذا لوحظ فى بعض الاحيان (قوله وحوليا) بفتح الحاء المهملة  
 وسكون الواو مع القصر قال الدمامينى اسم موضع وقال فى القاموس قرية من عمل النهروان (قوله  
 وأنه يحفظ) وان كان هو الاصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادى (قوله  
 وانسان وظربان) أى على القول بأن أناسى وظرابى ليس أصلهما أناسين وظرابين (قوله والمزيد  
 فيه) أى والثلاثى المزيد فيه وقوله غير المحقق بكسر الحاء أى غير الحرف الملحق نائب فاعل  
 المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف بوزن فاعل وقوله والشبيه به معطوف  
 على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كاصبع وأصابع بوزن فاعل ويظهر لى  
 أن التقييد بغيرهما لكونه الغالب فى مفردات الجموع السابقة والافتها ما زادته اللغات كجوهر

**بنيها** في الاول قد تكون الياء فى الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسياً أو كالمنى فيعمال  
 الاسم معاملة ما ليس منسوباً كقولهم فى مهرى مهارى وأصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسماً  
 للخبيب من الابل . الثاني ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضاً نحو علما وقوبا وحوليا وأنه يحفظ فى نحو صحراء وعذراء  
 وانسان وظربان . الثالث هذا آخر ما ذكره فى النظم من أمثلة تكسير الثلاثى المجرد والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به وجلة  
 الابنه الموضوعه للكثرة



منها أحد وعشرون بناء وزاد في الكافية أربعة أبنية فعلى وفعيل وفعال وفعلى أما فعلى فحوسكارى وهو لوصف على فعلان  
وفعلى وقد تقدم ذكره وأنه يرجح على (١٠٣) فعلى بالفخ في هذين الوصفين وأما فعيل وفعال بضم الفاء نحو عبيد جمع

وعلى فافهم (قوله منها) أى من أمثلة تكثير الثلاثى المجرى الخ (قوله جمع ظئر) بظاء موحدة مكسورة  
وهمزة ساكنة الناقصة تعطف على ولد غير ها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غير ها ظئر وللرجل الحاضن  
ولد غير ها ظئر والجمع أظائر مثل حمل وأجال وربما جمعت المرأة على ظئار بكسر الظاء وضمها كذا فى  
المصباح (قوله فان ذ كرفعل) أى ككليب وجمع ويؤخذ منه تقييد قوله فى التسهيل بجمعيه فعيل  
بتأنيته والحاصل أن المصنف مشى فى التسهيل على التفصيل المقابل للقول بأن فعلا اسم جمع  
مطلقا فال المرادى وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه جمع تكسير مطلقا (قوله كسبأتى بيانه) أى فى  
الخاصة (قوله جمع حمل بفتح الحاء المهملة والجمجمة طائر معروف (قوله وبفعال وشبهه الخ) أى على  
التفصيل الذى سيذكره الشارح وليس المراد تجوز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعال وعلى  
شبهه (قوله ما فوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعى كجعفر وصريف واصبع والخامس كسفرجل وخورنق  
ومناطق والسداسى كقبعثرى ومستخرج والسباعى كاستخراج (قوله من غير ما مضى) يرجع لقوله  
وشبهه كإشاراليه الشارح (قوله كل ما زادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعى المجرى كجعفر والمزيد  
فيه كمدحرج ومدحرج والخامس المجرى كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع أربعة  
يطرد جمعها على فعال فالرباعى المجرى لا يحذف منه شئ كجعفر وجعافر والخامس المجرى يحذف  
خامسه كسفرجل وسفارج نعم ان كان رابعه يشبه الحروف التى تراد كالتى فى حذف الرابع  
أو الخامس كسفرزق وفرزاد وفرزاق وأما الرباعى والخامس المزيدين مما فيجب حذف زائدتهما  
حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الثانى فتقول فى جمع مدحرج ومدحرج وقبعثرى دحارج  
وقباعث الا اذا كان زائدا الرباعى المزيدين لينا قبل الآخر باعفايشت فتقول فى جمع عصفور  
وقرطاس وقنديل عصفير وقرطاس بقلب الواو والالف ياء وقناديل كسبأتى ذلك كله (قوله  
مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أى فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقر الخ نحو سهاية مما  
يجمع على فعالل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فانها ما وان كانا ماضى لكنهما استقر  
تكسيرا على هذا البناء لان فعالل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد لمفهوم قول الناظم  
من غير ما مضى أشار الى بعض ذلك زكريا (قوله أما الرباعى) أى ما حروفه أربعة لا ما أصوله أربعة  
بدليل قوله بعد وان كان أى الرباعى بزيادة أى بسببها وبدليل قوله جمع على شبه فعالل فان الذى  
يجمع على شبهه انما هو الثلاثى المزيدينه (قوله نحو جعفر) هو الزهر والصغير (قوله وزبرج)  
بزاي مكسورة فوحدة ساكنة فمكسورة بضم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حجرة (قوله  
وبرثن) بوحدة مضمومة فراء ساكنة فثلاثة مضمومة فنون فال فى القاموس الكف مع الاصابع  
ومغلب الاسد أو هو للسبع كالاصبع للانسان وقبيلة اه وما من من أنه بثلاثة قبل آخره هو  
ما صرح به زكريا وبه اسم فى نسخ الصحاح والقاموس وقال فى التصريح بمشناه فوقيه قبل آخره  
وهو غير موثوق به (قوله وسبطر) بسين مهملة مكسورة فوحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء  
الماضى اللسان كفى القاموس (قوله وسجد) بيمين وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير  
كفى القاموس وبيمين مضمومة وحاء مهملة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر  
طويل الرجاين والجلل الضخم كفى الصحاح وغيره وبيمين مضمومة وحاء مهملة ساكنة ودال مهملة  
مضمومة أو مفتوحة الاسد كفى القاموس (قوله نحو جوهر الخ) مقتضى كون الزيادة فى هذه  
الأمثلة للالحاق أن يكون وزن فعالل فيجمع على فعالل كجعفر وجعافر فكيف جعل جمعها شبه فعالل

عبد وظوا وارجع ظئر ففهم  
خلاف ذ كربعضهم أنهما  
اسما جمع على الصحيح وقال  
فى التسهيل الاصح أنهما  
مثلا لتكسيرا لا اسما جمع  
فان ذ كرفعل فهو اسم  
جمع لاجمع كسبأتى بيانه  
وأما فعلى فلم يسمع جمعها الا  
فى جملى جمع حمل وطرير  
جمع ظربان ومذهب ابن  
السراج أنه اسم جمع  
لاجمع وقال الاصحى  
الجللى لفته فى الجمل وذهب  
الاخفش الى أن نحو ركب  
ويجب جمع تكسير  
ومذهب سيبويه أنه اسم  
جمع وهو الصحيح لانه يصغر  
على لفظه وذهب الفراء  
الى أن كل ماله واحد  
موافق فى أصل اللفظ نحو  
ثمر وغار جمع تكسير  
وليس بصحيح (وبفعال  
وشبهه انطقا) فى جمع  
ما فوق الثلاثة ارتقى أى  
من أمثلة جمع الكسرة  
فعالل وشبهه والمراد  
بشبهه ما يماثلها فى العدة  
والهيئة وان خالفه فى  
الوزن نحو مفاعل وفعال  
أما فعالل فيجمع عليه كل  
ما زادت أصوله على ثلاثة  
وأما شبهه فيجمع عليه كل  
ثلاثى مزيد الا ما أخرجه  
بقوله (من غير ما مضى)  
• أى وهو باب كبرى

وسكرى وأجر وجرأ ورام وكامل ونحوها مما استقر تكسيره على غير هذا البناء وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعى الا  
وما زاد عليه أما الرباعى فان كان مجرد اجمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وزبرج ووبرثن وسبطر وسباطر وسجد  
وسجاد وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للحاق نحو جوهر وجواهر



وصيرف وصيارف وعلقي وعلاق أم لغيره نحو اصبع وأصابع ومسجد ومساجد وسلم وسلام لم يكن مما تقدم استثناءه وأما الخماسي فهو أيضا ما مجرد وما بزيادة فان كان مجردا فقد أشار إليه بقوله (ومن (١٠٣) خماسي مجرد الاخرانف بالقياس) الاخر

مفعول مقدم لانف ومن  
خماسي متعلق بانف  
وكذلك بالقياس أي انف  
الاخر أي احذفه من  
الخماسي المجرد عند جمعه  
قياسا للتوصل بذلك الى  
بناء فعال فتق-ول في  
سفر جل سفارج وفي فرزدق  
فرزد وفي خورنق خوارن  
ثم ان كان رابع الخماسي  
شبهها بالزائد لفظا أو مخرجا  
جاز حذفه وابقاء الخامس  
والى ذلك الإشارة بقوله  
(والرابع الشبيه بالمزيد  
قد يحذف دون ما به تم  
العدد) أي دون الخامس  
مثال ما ربه شبيه بالزائد  
لفظا خورنق فان النون  
من حروف الزيادة ومثال  
ما ربه شبيه بالزائد مخرجا  
فرزدق فان الدال من مخرج  
التاء وهي من حروف  
الزيادة فلك أن تقول فيهما  
خوارق وفرزاق لكن  
خوارن وفرزاد أجود وهذا  
مذهب سيبويه وقال المبرد  
لا يحذف في مثل هذا الا  
الخامس وخوارق وفرزاق  
غلط وأجاز الكوفيون  
والاخفش حذف الثالث  
كانهم رأوه أسهل لان ألف  
الجمع تحمل محله فيقولون  
خوارق وفرزاق وأما  
الخماسي بزيادة فانه يحذف  
زائده آخرًا كان أو غير آخر  
نحو سبطرى وسباطر

الآن يكون المراد شبه فعال مع قطع النظر عن اللاحق اه سم أي لم ينظر الى كون الزيادة  
لللاحق وانما نظر الى مجرد الزيادة (قوله وصيرف) هو المحتمل في الامور قاموس (قوله وعلقي وعلاق)  
في ذكر هذا نظر وان أفروه لانه من جملة ماضى واستقر تكسيره على غير هذا البناء لذكر الشارح  
له سابقا فيما يجمع على الفعالي بكسر اللام والفعالي بفتحها (قوله نحو اصبع الخ) وزن أصابع أفاعل  
ومساجد مفاعل وسلام فعاعل (قوله فيما تقدم استثناءه) وهو باب كبرى وما عطف عليه (قوله  
ومن خماسي) اعلم أن الرباعي المجرد للم لم يحتاج في جمعه على فعال الى حذف لم يخصه المصنف ببيان  
ولما احتاج الخماسي المجرد الى حذف ذكره في قوله ومن خماسي الى آخر البيتين ولما احتاج المزيد  
من الرباعي والخماسي الى ذلك أشار إليه بقوله وزائد العائد الرباعي الخوذ كالحذف في الثلاثي  
المزيد في قوله والسسين والتالخ ثم ذكر بعد ذلك الاولي بالحذف من الزوائد أفاده سم (قوله وفي  
فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة فيه مسامحة أو  
مرادهم الجمع اللغوي (قوله وفي خورنق خوارن) كذا في النسخ والصواب خدرنق بالدال المهملة  
مكان الواو وكافي ابن النظم وشرح التوضيح لان واو خورنق مزيدة لللاحق كما قدمه والكلام في  
خماسي الاصول والخدرنق بالدال المهملة العنكبوت كما في زكريا نقله الاصل الجوهرى (قوله قد  
يحذف) أشار بقوله الى أن حذف الخامس أجود كما نبه عليه الشارح (قوله فان النون) أي من حيث  
هي لاني المثال بدليل قوله قبل شبيه بالزائد (قوله وقال المبرد الخ) ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس  
يشبه لفظ الزائد فان أشبهه تعين حذفه قولًا واحداً نحو قد عمل فتقول في جمعه قد اعم اه تصریح  
والقد عمل بضم القاف وفتح الذال المحجمة وسكون العين المهملة وكسر الميم الجمل الضخم كافي القاموس  
(قوله لان ألف الجمع تحمل محله) أي فيكون كالحذف لعوض (قوله وأما الخماسي بزيادة) لم يرد به  
الخماسي الاصول بل أعم منه ومن الرباعي المزيد فيه بدليل أمثله فان مدرج رباعي مزيد ولذا  
مثل به في التوضيح للرباعي المزيد وبدليل أنه جعل ذلك هو المشار إليه بقوله وزائد العادى الرباعي  
وقال في شرحه وشمل قوله وزائد العادى الرباعي نحو قبعثرى مما أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة  
أي معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها صار خمسة أو كان خمسة بدونها سم (قوله سبطرى)  
مشبهة فيها بتختر واسبطر اضطلع وامتد والابل أسرعت والبلاد استقامت قاموس (قوله  
وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال في القاموس هو  
الاسد والرجل الشديد وقال زكريا هو العدد الكثير واسم من أسماء الاسد اه وسبق قلم شيخنا  
فكتب العدد مكان الاسد وتبعه البعض والذي في زكريا بالفظ الاسد كما ذكرنا (قوله العادى الرباعي)  
أي سواء كانت مجاوزة للرباعي برأئد فقط كما مثله الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا أو برأئد وأصل  
كقبعثرى فالمراد بالرباعي هنا ما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة والرباعي مفعول  
العادى أو مضاف إليه (قوله ما لم يكن) أي الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين بنشيد الماء وكسر اللام  
مع مخالفته الرواية يحتاج تحججه الى تكلف تقدير مضاف أي ذالين وشرط عدم حذفه ان يكون  
رابعا كافي التسهيل فلو كان غير رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط في العمدة وشرحها أن  
لا يكون مدغمًا فيه ادغامًا أصليا فان كان كذلك حذف فيقال في مصور مصاور ولا مصاور وأغفل  
هذا الشرط في سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان في شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيموطى  
وأقره ثم قال وقوله ادغامًا أصليا أخرج العارض بجريل تصغير جرحول اه ونقله هذا كله شيخنا  
والبعض وأقره وأنت خبير بان قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لانه ليس لينا التحرك كما يصرح

وفدوكس وقد اكد مدرج ود خارج كما أشار إليه بقوله (وزائد العادى الرباعي احذفه) أي احذف زائد مجاوز الرباعي (ما لم يكن  
يلتظنا اثره اللدغما) اللدغمة في الذى وهو مبتدأ وصلته ختمًا واثره ظرف



هو الخبر أى انما يحذف زائد الخماسى اذا (١٠٤) لم يكن حرف لين قبل الاخر كما رأيت فان كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعاليل

ونحوه نحو وعصفور وعصافير  
وقرطاس وقرطاسيس  
وقنديل وقناديل وشميل  
قوله وزائد العادى الرباعى  
نحو قبعثرى مما أصوله خمسة  
فهذا ونحوه اذا جمع  
حذف منه حرفان الزائد  
وخامس الاصول فتقول  
فيه قباعت وشميل قوله  
لينا ما قبله حركة مجانسة  
كامل وما قبله حركة غير  
مجانسة نحو غرنيق  
وفرردوس فتقول فيهما  
غرائيق وفراديس وخرج  
عن ذلك ما تحرك فيه  
حرف العلة نحو وكنهور  
وهيخ فان حرف العلة  
فيه لا يقاب ياء بل يحذف  
فتقول كنا هو وهباخ لان  
حرف العلة حيثئذ ليس  
حرف لين وخرج ايضا نحو  
مختار ومنقاد فانه لا يقال  
قيم ما مختار ومنقاد بقلب  
الالف ياء لانها ليست  
زائدة بل منقلبة عن أصل  
فيقال مختار ومنقاد لما  
سبق (والسين والتامن  
كاستدع أزل \* اذبننا  
الجمع بقاها مختل) يعنى  
أنه اذا كان فى الاسم من  
الزوائد ما يحوّل بقاؤه  
بمثالى الجمع وهما فعال  
وفعاليل توصل اليهما  
بحذفه فان تأتى أحد  
المثاليين يحذف بعض وابقاء  
بعض أبقى ماله فريية فى المعنى  
أو اللفظ فتقول فى مستدع  
مداع يحذف السين والتاء

به اخراج الشارح به نحو وكنهور وهبيخ وحيثئذ لا حاجة الى هذا الشرط و يقتضى ما ذكرناه الحذف  
فى جمع جريل أيضا وان اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك والخيس فوج بجاء مجمة مفتوحة  
ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالى والجسول يجسيم وراء ثم لام كعبه فراض ذات  
الحجارة قاله فى القاموس (قوله هو الخبر) أى وجلة المبتدا والخبر نعت لينا ومفعول ختم محذوف أى  
ختم الكلمة (قوله زائد الخماسى) أى الذى هو رباعى الاصول (قوله بل يجمع على فعاليل) أى  
بقلب كل من الواو والالف ياء لانكسار ما قبله كما فى التوضيح (قوله الزائد وخامس الاصول) علم  
حذف الزائد من هنا وخامس الاصول من قوله السابق ومن خماسى الخ وانظر هل يأتى هنا التخيير  
بين الخامس والرابع بشرطه ولا يبعد الايمان فليراجع قوله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أنه  
الخماسى فى قول المصنف ومن خماسى قيده بقوله جرد ونحو قبعثرى غير مجرد الا أن يراد العلم  
بطريق المقايسة (قوله غرنيق) بضم الغين المجمة وسكون الراء وقض النون طير من طيور الماء  
طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق كفردوس كفى القاموس (قوله وفرردوس)  
هو بستان يجمع ما فى البساتين قاموس (قوله نحو وكنهور) كسفر رجل المتراكم من السحاب والضخم  
من الرجال قاله فى القاموس (قوله وهبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية المفتوحة بعدها خاء  
مجمة الغلام الممتلى (قوله وخرج أيضا نحو مختار ومنقاد) نظيره سم بأنه يقتضى أن نحو مختار  
ومنقاد داخل فى قوله العادى الرباعى وايس كذلك لانه من الثلاثى المزيد المشار اليه بقول المصنف  
الا تى والسين والتاخر لان العادى الرباعى الذى الكلام فيه وهو ما زاد على أربعة أحرف  
وكان رباعى الاصول أو خماسى افكان الاولى بل الصواب اسقاط ذلك كما فعل المرادى (قوله لما  
سبق) قال سم انظر فى أى موضع سبق اه قال شيخنا وأقره البعض فكان ينبغى للشارح أن  
يقول لماسياتى لما تقدم من أن نحو مختار ومنقاد من الثلاثى المزيد المشار اليه بقوله الا تى والسين  
والتاخر اه وانت خبير بانه لا يصح أيضا أن يقول لماسياتى لان الميين بقول المصنف والسين  
والتاخر انما هو حذف الزائد فى الثلاثى المزيد وكلام الشارح الا تى فى حذف ألف مختار ومنقاد  
وهى غير زائدة كما قال فكيف يعلله بما سياتى من حذف الزائد فتدبر (قوله والسين والتاخر) تقدم  
عن سم أن هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثى لان مستدعا كذلك لان أصوله ثلاثة  
الذال والعين والياء وحيثئذ فى قول الشارح يعنى نظر لان ما ذكره الشارح قاعدة تشمل بعض  
ما تقدم كالرباعى والخماسى المزيدين وهذا البيت لا يدل على هذه القاعدة بل على بعض افرادها  
فكان الاولى اسقاط يعنى ولهذا قال المرادى اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد ما يحوّل الخ  
وقد يجاب بان تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة (قوله اذبننا الجمع الخ) حذف من التعليل شيئا  
يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والاصل اذبننا الجمع بقاؤه مما معا مخل وبقاؤه ما مع  
حذف الاخر والميم خلاف الاولى فان دفع ما أورد على التعليل من أن دفع الاخلال يحصل بحذف  
الميم مع بقاء احدهما بأن يقال سداع أو تداع (قوله ما يحوّل بقاؤه الخ) بأن يخرج عن فعال  
وفعاليل وما يشبههما فى العدة والهيئة (قوله بمثالى الجمع) كأنه أراد مثالى الجمع وما يشبههما فى العدة  
والهيئة وان خالفهما فى الوزن بدليل الامثلة التى ذكرها فان نحو مداع ليس على فعال ولا فعاليل  
سم (قوله أبقى ماله فريية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى  
ومماثلة الاصول وهى كونه لللاحق والخروج عن حروف سالتونينها وأن لا يؤدى الى مثال غير  
موجود وأن لا يؤدى حذفه الى حذف الاخر الذى ساواه فى جواز الحذف وردها فى التسهيل الى  
ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغنى حذفه عن غيره والشارح  
مشى على ما فى التسهيل (قوله فى مستدع) أى فى جمع مستدع (قوله لمعنى مختص بالاسماء) لانها تادل

على معالان بقاءهما يحوّل بيبنة الجمع وأبقت الميم لان لها فريية فى المعنى علمها لكون زيادتها المعنى مختص بالاسماء على



بجلافة ما فاتهم ما يراد ان في الاسماء والافعال وكذلك تقول في استخراج تخارج فتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه لان التاء لها  
هزينة في اللفظ على السين لان بقاءها لا يخرج الى عدم النطق لان تفاعيل موجود في الكلام كقائيل بخلاف السين فانها لاتراد  
وحداه ولو أفردت بالبقاء لقل استخراج ولا نظيره لانه ليس في الكلام سفاعيل (١٠٥) ومن المزينة اللفظية أيضا قولك في جمع

مر مرريس مر اريس  
بجذف الميم وبقاء الراء  
لان ذلك لا يجهل معه  
كون الاسم ثلاثيا في  
الاصول ولو حذف الراء

وأبقيت الميم فقلت مر اميس  
لاوهم كون الاسم رباعيا  
في الاصل وانه فعائل  
لافعاليل (الميم أولى  
من سواء بالبقا) لماله من

المزينة على غيره من أحرف  
الزيادة وهذا الاخلاف فيه  
اذا كان ثاني الزائدين  
غير ملحق كنون منطلق  
فتقول في جمعه مطاق

بجذف النون وبقاء الميم  
أما اذا كان ثاني الزائدين  
ملحقا كسين مقعنس  
فيكذلك عند سيبويه

فيقال مقاعس وخالف  
المبرد فجذف الميم وأبني  
الملحق وهو السين لانه  
يضاهي الاصل فيقال

قاعاس ورجح مذهب  
سيبويه بأن الميم مصدره  
وهي المعنى يخص الاسم  
فكانت أولى بالبقاء **تنبيه**

لايعني بالاولوية هتاربحان  
أحد الامرين مع جوازهما  
لان ابقاء الميم فيما ذكر  
متعين لكونه أولى فلا  
يعدل عنه (والهمز والياء  
مثله) أي مثل الميم في  
كونها أولى بالبقاء (ان

سم أي أو اسم مفعول (قوله في استخراج) أي في جمع استخراج علما لان المصدر لا يجمع (قوله على  
سينه) متعلق بتؤثر (قوله مر مرريس) من أوصاف الداهية يقال داهية مر مرريس أي شديدة  
والمر مرريس الاملس أيضا قاله الجوهري ووزنه فعفعيل بتكرير الفاء والعين فهو ثلاثي الاصول  
هزidine كما ذكره الشارح (قوله مر اريس) فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك أن  
ما قدمناه من اشتراط كون اللين الذي يبقى رابعا انما هو في غير ما تكررت فآؤه وعينه وبه صرح  
الفارسي فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطوبوس وعضرفوط فيحذف مع الاخير  
شخوقراطب وعضارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فآؤه وعينه كمر مرريس وهي الداهية فالميم  
والراء اللتان زائدتان فيقال مر اريس ببقاء الياء وان كانت غير رابعة في مر مرريس ولا يجوز  
أن يجري مجرى قرطوبوس وعضرفوط بان يقال مر امر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف  
ما يحذف وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتي للشارح في حيزبون فآؤه وقوله كقرطوبوس الذي في  
القاموس قطربوس قال بفتح القاف وقد تكسر الشديدة الضرب من العقارب والناقاة السريعة أو  
الشديدة اه وبه يعلم ما في كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد مجمة ساكنة  
وفاء مضمومة ثم طاء مهملة دوية بيضاء ناعمة يشبهها أصابع الجوارى كما في القاموس (قوله لان  
ذلك لا يجهل الخ) لانه اذا كان بين المكررين فاصل احتملت اصلهما كمر اميس بخلاف ما اذا لم يكن  
فاصل كمر اريس فانه يحكم بزيادة أحدهما (قوله فتقول في جمعه مطاق) هل يقال في مصطفي ومحتفظ  
مصافي ومحافظ سم (قوله أما اذا كان ثاني الزائدين) أراد بهما الحرف الملحق وماعده من أحرف  
الزيادة والافالسين في مقعنس ليس ثاني زائدين بل ثالث زائد وهي الميم والنون وأحد السينين  
(قوله ملحقا) يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارسي تقييد الملحق بكونه ضعف أصلي وعبارته والمبرد  
يقول في جمع مقعنس قعاس فيراعي الاصل وهو قعس فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلين لانه  
وان كان زائدا هو ضعف حرف أصلي والزائد اذا كان ضعف حرف أصلي يحكم له بما للاصلي كما سيأتي  
في التصريف فكان أصل مقعنس عنده قعس كجعفراه (قوله مقعنس) أي متأخر الى خلف  
من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب جوهرى (قوله فيقال قعاس) كذلك في  
بعض النسخ بلاياء بن السينين وهو الأشهر وفي بعضها ياء على لغة من يعوضها عما حذف (قوله  
لايعني بالاولوية) أي في قوله والميم أولى من سواء بالبقا وقال السندوبي فكلام المصنف على حذف  
قوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وقولهم الصيف أحرم من الشتاء اه وقد قيل في نحو  
الآية وقولهم المذكور انه على فرض وجود أصل الفعل في المفضل عليه فيكون كلام المصنف على  
فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله لكونه أولى) أي والعمل بالاولوية هنا واجب (قوله كافي التدد  
وبلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون فونهما واهمال داليهما وهما بمعنى الالأي الشديد  
الخصومة كافي الصحاح (قوله الآدو يلات) والاصل الأددو يلات فادغم أحد المثلين في الآخر  
(قوله في موضع) وهو الاول وقوله على معنى هو التكلم في الهزنة والغيبة في الياء (قوله بخلاف  
النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالانثناء وحينئذ يرد على كلام  
الشارح أن النون في الانثناء قد تدل على المظاوعة كافي منكسر ومنهشم فاللائق تفسيره بما بين ثالث  
الكلمة ورابعها (قوله من المزينة المعنوية) من سببية وانما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية

(١٤ - صبان رابع) سبقا) أي تصدرا كافي التددو بلندد فتقول في جمعها الآدو يلات بجذف النون وبقاء الهزنة والياء  
لتصدرهما ولانها في موضع يقعان فيه دلين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلا **تنبيه** ببقاء الميم  
والياء والهمز في المثل المذكورة من المزينة المعنوية (والياء والواو احذف ان جمعت



ما • كحيزون) وعيطموس (فهو حكم حتما) فتقول خزابن وعطاميس بحذف الياء وبقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها وانما  
أورث الواو بالبقاء في ذلك لان الياء اذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر في فعل بها ما فعل يواو  
عصفور ولو حذفت الواو اولم يغن (١٠٦) حذفها عن حذف الياء لانها ليست في موضع يؤمنها من الحذف (وخيروا

في زائدي سرندي) وهما  
النون والالف (وكل  
ما ضاهاه) أي شابهه في  
تضمن زيادتين لالحاق  
الثلاثي بالجماسي  
(كالعندي) والخبطني  
والعفري فله أن تحذف  
ما قبل الالف وتبقى الالف  
فتقلب ياء فتقول سراد  
نوعلا دو حباط وعفارولك  
عكسه فتقول سراند  
وعلان وحبان وعفان  
وانما خيروا في هذين  
الزائدين لثبوت التكافؤ  
بينهما لانهم ما زيدا معا  
لالحاق الثلاثي بالجماسي  
فلا مزية لاحدهما على  
الآخر **خاتمة** تتضمن  
مسائل • الاولى يجوز  
تعويض ياء قبل الطرف  
مما حذفت أصلا كان أو  
زائدا فتقول في سفرجل  
ومنطلق سفاريج ومطابق  
وقد ذكر هذا أول التصغير  
كسبأني • الثانية أجاز  
الكوفيون زيادة الياء في  
مماثل مفاعل وحذفها  
من مماثل مفاعيل فيحيزون  
في جعافر جعافير وفي عصافير  
عصافرو وهذا عندهم جائز  
في الكلام وجعلوا من  
الاول ولواقي معاذره  
ومن الثاني وعنده مفاع  
الغيب ووافقهم في التسهيل

أيضا وهي التصدر لان المعنوية أقوى فهي أحق بالاعتبار متى وجدت (قوله ما كحيزون) مما حذفت  
أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس والحيزون بجاء مهملة مفتوحة فتحتمية ساكنة  
فزاي مفتوحة فوحدة مضمومة العجوز والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال في القاموس  
التامة الخلق من الابل والمرأة الجميلة أو الحسنه الطويلة النارية العاقرة كالعيطموس بالضم والناق  
الهرمة والجمع عظاميس وعطامس نادر (قوله لبقائها رابعة) أي بعد حذف الياء فتكون داخلية في  
قوله ما لم يك لنا اثره اللذخما (قوله ما فعل يواو وعصفور) من قلبها ياء (قوله لم يغن حذفها عن حذف  
الياء) لان الواو حذفت الواو وقت حياز بن بسكون الموحدة أو تحركها الفاتت صيغة الجمع واحتج إلى  
أن تحذف الياء أيضا ويقال خزابن (قوله لانها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن بقاءها مقوت  
لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمراذي لان بقاء الياء مقوت لصيغة الجمع لكان أوضح (قوله  
سرندي الخ) السرندي بسين مهملة وراء مفتوحة وتون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في  
القاموس هو السربيع في أموره أو الشديد والعندي بعين مهملة ولا م مفتوحة وتون ساكنة  
ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس الغليظ من كل شيء ويضم وشجر من العضاء له شوك واحده  
بهاء (قوله فتقلب ياء) وتعل الكلمة حينئذ اعلال قاض وغاز اه سم **فائدة** لا يجمع جمع  
تكسير نحو مضروب ومكروم وشذملا عين جمع ملعون ويستثنى مفعول للمؤنث نحو مضع ومرضع  
ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد ومثمل مضروب مختار ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون ولا  
يجمع مكسرا ذكره الشيخ في العمدة اه فارضى وفيه مخالفة لما أسلفه الشارح أنه يقال مختار  
ومناقد (قوله يجوز تعويض ياء الخ) أي ان لم يستحقها اللفظ غير تعويض كافي لغا غير جمع لغبري فانه  
حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التي كانت للمفرد كما سيذكره الشارح في التصغير (قوله في  
مماثل مفاعل الخ) المراد بمماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما في العدة والهيئة وان خالفهما  
في الوزن والافتعال على وزن فعال لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل (قوله وحذفها  
من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين ينبغي أن يبدل ذلك بأن لا يؤدي إلى التقاء مثليين كقوله •  
اللابسات من الحرير جلابيا فانه مخالف للأصل من وجهين فلا ينبغي تجويزه إلا للمضطر لمثله  
دما ميني (قوله في الكلام) أي النثر (قوله معاذيره) لانه جمع معذرة وقياسه معاذر (قوله مفاع  
الغيب) لانه جمع مفتاح فقياسه مفاعيل بقلب ألفه ياء (قوله واستثنى فواعل) أي الوصف بقربنة  
التبديل بسوايغ فلا يقال في ضارب ضواريب أما لا سم فليس كذلك فقد حكى سيديويه عن بعض  
العرب دوانيق وطوانيق وخوانيم أفاده الدما ميني ولك أن تعمم وتجعل نحو دوانيق وخوانيم مما  
شذم رأي ابن عقيل على التسهيل صدر بهذا الاحتمال الذي قلته فتأمل (قوله سوايغ) جمع  
سابعة وهي الدرع الواسعة دما ميني (قوله لا يجوز الا للضرورة) والمعاذير والمفاعيل في الايتين جمع  
معذار ومفزع دما ميني (قوله جمالات) ظاهر أنه جمع جمال وقال الفارسي قالوا في جمع جل أجل ثم  
أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالات فهو جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ  
جمالات بضم الجيم (قوله واذا قصد تكسير مكسرا الخ) ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى ينقاس  
وقال أبو حيان ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا واختلاف في جمع القلة فالأكثر ان ينقاس  
واختار ابن عصفور وعدم انقياسه اه دما ميني ويجمع الكثرة في أنه لا يطرده جمع اتفاقا اسم

على جواز الامر من واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل الا شذوذا كقوله • سوايغ بيض لا يخترقها النبل ومذهب الجنس  
البصريين أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة • الثالثة قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع  
كأنه عو إلى تنبيهه فكما يقال في جماعتين من الجمال جالان كذلك يقال في جماعات جمالات واذا قصد تكسير مكسرا نظر



الى ما يشاكله من الاعداد في كسر بمثل تكسيرة كقولهم في عهد اعدا وفي اسلحة اسلخ وفي افعال اقاويل شبهوها باسود و اسود  
واجرده و اجارده واعصار و اعاصير و قالوا في مصران مصران وفي غربان غربان تشبيها بسلاطين و سراحين وما كان من الجموع  
على زنة مفاعل او مفاعل لم يحرك كسيرة لانه لا نظير له في الاعداد فيجمل عليه ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس  
نواكسون وفي ايامن ايامنون او بالالف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات وفي (١٠٧) صواحب صواحيبات ومنه الحديث

انكسر لا تثنى صواحيبات  
يوسف الزابعة اذا قصد  
جمع ماصدره ذوا و ابن من  
اسماء ما لا يعقل قيل فيه  
ذوات كذا و بنات كذا  
فيقال في جمع ذى القعدة  
ذوات القعدة وفي جمع ابن  
عرس بنات عرس ولا فرق  
في ذلك بين اسم الجنس غير  
العلم كابن لبون وبين العلم  
كابن آوى والفرق بينهما  
ان ثاني الجزأين من علم  
الجنس لا يقبل ال ب خلاف  
اسم الجنس و اذا قصد جمع  
علم منقول من جملة كبرق  
نخره توصل الى ذلك بأن  
يضاف اليه ذو مجموعا  
فيقال هم ذو و برق نخره  
وفي التثنية هما ذو و برق  
نخره ويساوى الجملة في  
هذا المركب دون اضافة  
على الصحيح فيقال هذان  
ذو و سيبويه وهو لاء ذو  
سيبويه وهما ذو و معد يكر  
وهم ذو و معد يكر و ما  
صنع بالجملة المسمى بها  
يصنع بالمشئى و المجموع على  
حده اذا ثنيا او جمعا فيقال  
في تثنية زبدين مسمى به  
هذان ذو و زبدين كما يقال  
في تثنية كلبتي الحداد  
هاتان ذواتا كلبتين

الجنس الذي لم يختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أو لافان اختلف فالجموعه و على عدم  
اطراد جمعها لقله ما جاء منه والمبرد والروماني وغيرهما على الاطواد و اما اسم الجمع فظاهر كلام  
سيبويه انه لا يطرده و من المسموع منه قوم و اقوام و رهط و اراط كذا في الهمع (فائدة) قال  
الجار بردي في شرح الشافية اعلم ان جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد  
لا ينطلق على أقل من ثلاثة الا بحجاز انتهى (قوله الى ما يشاكله) أي في عدة الحروف و مطلق  
الحركات و السككات و ان خافه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحه أسود (قوله و أجرده و اجارده)  
مقتضى كلامه ان أجرده مفرد ولم أقف عليه و الظاهر أنه جمع جراد أو جريد (قوله و اعصار) بكسر  
الهمزة و هو الريح تشير السحاب أو التي فيها نار أو التي تهب من الارض كالعمود نحو السماء أو التي  
فيها العصار و هو الغبار الشديد كالعصرة محركة قاموس (قوله في مصران) قال في القاموس المصير  
كامير المعنى و الجمع أمصرة و مصران و جمع الجمع مصران (قوله تشبيها بسلاطين و سراحين) نشر  
على ترتيب اللف أو كان راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله الى ما يشاكله (قوله على زنة مفاعل  
أو مفاعل) زاد في التسهيل أو فعلة بضم الفاء و فتح العين أو فعلة بفتحين قال الدماميني فما كان  
موازنا لشي من هذه الامثلة الاربعة لم يجمع اه و المراد بزنة مفاعل أو مفاعل ما يوافقهما في العدة  
والهيئة و ان خالفهما في الوزن الاصطلاحى بدليل تشبها بنواكس و حدائد و صواحب (قوله في  
حدائد حدائدات) كذا في نسخ وفي نسخ خرائد و خرائدات (قوله ذوا و ابن) لم يقل أو أخ كافي  
التسهيل لانه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمي جنس باخي كذا قيل في جمع ما لا يعقل  
أخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس العلم  
نأن قوله و بين العلم معناه و بين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس  
أعم من أن يكون في اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقريته التقسيم الى علم جنس و غير علم جنس  
وليس المراد باسم الجنس ما قابل علم الجنس (قوله هم ذو و برق نخره) أي أصحاب هذا الاسم (قوله  
المركب دون اضافة) هو المركب المزجي و اما الاضافي فثنى و يكسر صدره (قوله على الصحيح)  
مقابله ايقاع التثنية و الجمع على لفظه فنقول سيبويهان و بعلبكان و سيبويهون و بعلبكون (قوله  
بالمثنى و المجموع على حده) أي مسمى بهما (قوله و على هذا مقس) فيقال في تثنية الجمع مسمى به  
هذان ذو و زبدين و في جمعه هؤلاء ذو و زبدين (قوله اما ان يكون موضوعا للمجموع الاعداد الخمسة)  
لا حاجة الى لفظ مجموع و لهذا أسقطه المرادى و ابن الناظم بل هو مضر لا يهامه أن الجمع دائماً من  
باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية و اعترض عبد القادر التعبير بالوضع في تعريف  
الجمع بأن ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف في التسهيل في تعريف الجمع  
ما نصه الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين و قوله في شرحه المراد بالجعل تجديد الناطق  
حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج أسماء الجموع و نحوها و قوله في التثنية ليس المراد  
بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه و يمكن دفعه بأن المراد  
بالوضع في التعريف الوضع النوعي و هو حاصل من الواضع كما بيناه في محله (قوله ملغى فيه اعتبار

و يقال في الجمع ذو و زبدين و ذوات كلبتين و على هذا افسس الخامسة الفرق بين الجمع و اسم الجنس الجمعي من  
وجهين معنوي و لفظي أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين اما ان يكون موضوعا للمجموع الاعداد الخمسة  
دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف و اما أن يكون موضوعا للمجموع الاعداد الاعلى دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه و اما  
أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار



الفردية فالاول هو الجمع وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كما بابل \* والثاني هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وسحب أم لم يكن كقوم ورهط \* والثالث هو اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحد بالتاء غالباً نحو تمر وتمر وتمر وجوز وجوزة وكلمة وربما عكس نحو الدكم والجلب، للواحد والسكاة والجبأة للجنس وبعضهم يقول للواحد كاة وللجنس كم على القياس وقد يفرق بينه وبين واحد بياء النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي أما اسم الجنس الافرادى نحو لبن وماء وضرب فانه ليس دال على أكثر (١٠٨) من اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قيل ضرباً فالتاء للتنصيص على

الوحدة وأما اللفظي فهو الفردية) أي غير منظور في وضعه الى الفرد كما بسطنا في محث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة كما كثرة استعماله فكان الاولى أن يقول معتبراً في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراداً كما ورد أيضاً عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بأن الاخراج انما هو باجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به (قوله كبا بابل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول يفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل ابالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل ايبيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ايبال كدينار وفسر في القاموس الاربعة بالقطعة من الطير والخيل والابل (قوله وربما عكس) مقابل المحذوف بعد قوله بالتاء غالباً تقديره وتكون التاء في الواحد غالباً نحو تمر الخ وانما حذفه للعلم به من السياق (قوله وبعضهم يقول للواحد كاة الخ) هذا القول في جبأة واجب أيضاً (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء غالباً (قوله نحو لبن) يفتح الباء أما بكسر هاء فاسم جنس جمعي واحد لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس دال على أكثر من اثنين) أي ولا على اثنين وانما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر لانه المعتبر في اسم الجنس الجمعي (قوله وعباديد) قال في القاموس العباديد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل جهة والاسكام والطرق البعيدة (قوله برمة أعشار) أي مكسرة قطعاً (قوله من وصف المفرد بالجمع) تزيلا لاجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع اه دما ينبي قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على قراءة جرح خضر وقيل اسم جنس جمعي اسندسة واسم الجنس بوصف بالجمع (قوله وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادى وان كان له واحد من لفظه فاما أن يوافق في أصل اللفظ دون الهيئة أو فهم ما فان وافقه فهم ما وثني فهو جمع بقدر تغييره نحو فلان لم يثنى فليس يجمع نحو جبب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يمتاز الخ (قوله بياء النسب) أي بمحذوف بياء النسب لان تمييز الجمع بمحذوف بياء النسب التي في واحد منه ولهذا قال المرادى بنزع بياء النسب وكذا يقال في قوله أو بناء التأنيث أو بعموم في هذا بأن يقال المراد أو بمحذوف تاء التأنيث غالباً واثباتها قليلاً كما في كاة وجبأة على أحد القولين (قوله وان لم يكن كذلك) بأن لم يميز من واحد بما ذكر (قوله مالم يسا والواحد في التذكير والنسب اليه) أي دون قبح وانما قلنا دون قبح لان الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام (قوله حكم على غزى) يفتح الغين المحجمة وكسر الزاي مخففة وتشديد الياء وأصله غزى يعلى زنة فعمل قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلباً للتخفيف وأدغمت الياء في الياء فصار غزياً الا أن الجوهرى ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزامل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجيج وقاطن

الوحدة وأما اللفظي فهو الفردية) أي غير منظور في وضعه الى الفرد كما بسطنا في محث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة كما كثرة استعماله فكان الاولى أن يقول معتبراً في استعماله لا وضعه ثلاثة أفراداً كما ورد أيضاً عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بأن الاخراج انما هو باجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به (قوله كبا بابل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول يفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة وقيل ابالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل ايبيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ايبال كدينار وفسر في القاموس الاربعة بالقطعة من الطير والخيل والابل (قوله وربما عكس) مقابل المحذوف بعد قوله بالتاء غالباً تقديره وتكون التاء في الواحد غالباً نحو تمر الخ وانما حذفه للعلم به من السياق (قوله وبعضهم يقول للواحد كاة الخ) هذا القول في جبأة واجب أيضاً (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء غالباً (قوله نحو لبن) يفتح الباء أما بكسر هاء فاسم جنس جمعي واحد لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس دال على أكثر من اثنين) أي ولا على اثنين وانما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر لانه المعتبر في اسم الجنس الجمعي (قوله وعباديد) قال في القاموس العباديد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل جهة والطرق البعيدة (قوله برمة أعشار) أي مكسرة قطعاً (قوله من وصف المفرد بالجمع) تزيلا لاجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع اه دما ينبي قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على قراءة جرح خضر وقيل اسم جنس جمعي اسندسة واسم الجنس بوصف بالجمع (قوله وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادى وان كان له واحد من لفظه فاما أن يوافق في أصل اللفظ دون الهيئة أو فهم ما فان وافقه فهم ما وثني فهو جمع بقدر تغييره نحو فلان لم يثنى فليس يجمع نحو جبب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يمتاز الخ (قوله بياء النسب) أي بمحذوف بياء النسب لان تمييز الجمع بمحذوف بياء النسب التي في واحد منه ولهذا قال المرادى بنزع بياء النسب وكذا يقال في قوله أو بناء التأنيث أو بعموم في هذا بأن يقال المراد أو بمحذوف تاء التأنيث غالباً واثباتها قليلاً كما في كاة وجبأة على أحد القولين (قوله وان لم يكن كذلك) بأن لم يميز من واحد بما ذكر (قوله مالم يسا والواحد في التذكير والنسب اليه) أي دون قبح وانما قلنا دون قبح لان الجمع قد يساوى الواحد فيما ذكر بقبح فيقال الرجال قام (قوله حكم على غزى) يفتح الغين المحجمة وكسر الزاي مخففة وتشديد الياء وأصله غزى يعلى زنة فعمل قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة طلباً للتخفيف وأدغمت الياء في الياء فصار غزياً الا أن الجوهرى ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزامل سابق وسبق وغزى مثل حاج وحجيج وقاطن

بياء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر وأولافان ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي وان التزم تأنيثه فهو جمع نحو تخم وتمم حكم سيمو به يجمع بينهما لان العرب التزمت تأنيثهما والغالب على اسم الجنس الممتاز واحد بالتاء التذكير وان لم يكن كذلك فاما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أو لافان وافقها فهو جمع مالم يسا والواحد في التذكير والنسب اليه فيكون اسم جمع فلذلك حكم على غزى بانه اسم جمع لغا لانه يساوى الواحد في التذكير وحكم أيضاً على ركاب بانه اسم جمع لركوبه لانهم نسبوا اليه فقالوا ركابي والجموع لا يندب اليها الا اذا غلبت أو أهمل واحد كما سبأني في بابها وان خالف أوزان الجموع الماضية فهو (قوله فقيل أبول يفتح الهمزة الخ وهو بكسر هاء وتشديد الموحدة مفتوحة كما في القاموس اه)



وقطين وغزاه مثل فاسق وفساق اه وقال في القاموس في مادته والغزى كغنى اسم جمع اه وهو صريح في موافقة كلام الشارح وكلام الجوهرى يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع تجوزا ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اه عبد القادر (قوله خلا فالابى الحسن) حيث ذهب الى أن فعلا من أبنية الجمع وجعل منه صحبا وركبا والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع مالا واحدا من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله واحد ولكنه مخالف لوزان الجمع أو غير مخالف وإن كانه مساو للواحد دون فتح في التذكير والنسب وإذا عرفنا عرف الجمع مرادى

اسم جمع نحو صحب وركب لان فعلا ليس من أبنية الجمع خلا فالابى الحسن والله أعلم

التصغير

التصغير

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه تصريح (قوله من واحد) لان كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث في تعليل الشارح بأنه انما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكتته أن التكسير أكثر وقوعا من التصغير فنقله أولى (قوله اذا صغرت) أى أردت تصغيره (قوله في تصغير قذى) أى برد الالف الى أصلها وهو الياء ثم ادغام ياء التصغير فيها لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها ومثله فتى في فتى (قوله دنيبر) أى برد الياء الى أصلها وهو النون اذ أصله دنار كما يأتي (قوله فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه) مما علل به ذلك أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرابعى والخامسى ولم يبق الا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير والالف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فعمل ما قبل الياء على ما قبل الالف اه مرادى مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والالف للجمع لنقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لطفته وجعلوا علامة التصغير بالمشابهة لالف الجمع فى اللين وأقر بيتهما الياء من الواو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كعزال أو ما قبل آخره مكسورا كزبرج فهل نقول ان الحركة زالت وجاء غيرهما أو الأصلية باقية احتمالا لان ذكرهما أبو حيان وجرم ابن اياز بالاول اه سيوطى ويؤخذ مما جزم به ابن اياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كسيطر فانه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهلبى اه تصريح وسيأتى بسط كلام السهلبى قال المرادى وظاهر التسهيل أن مثل هذا لا يصغر لانه شرط فى المصغر خالوه من صيغ التصغير وشبهها اه وسيأتى فى الشرح أيضا ويعكرو على قول الشارح فلا بد من ضم أوله ما فى الجمع عن البصر بين من جواز كسر الاول فى تصغير ما ثانيه ياء ككبيت وشيخ وميت الا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والاصل (قوله وزيادة ياء ساكنه بعده) أى الثانى قال فى التسهيل يحدف لها أى لاجل تلك الياء أول ياءين ولياها فيقال فى تصغير على على يحدف أول الياءين اللتين وليتاها ويقب ياء ما وليها من واو ووجو بان سكنت فيقال فى تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال فى تصغير مقام مقبم أو كانت لا ما فيقال فى تصغير دلودلى واختيارا ان تحركت لفظا فى افراد وتكسير ولم تكن لا ما فالراجح أن يقال فى تصغير جدول جدول ويجوز جدول جملا على الافراد والتكسير وهو وجد اول فان كانت الواو لا ما قبلت ياء فيقال فى تصغير كروان كرين وان تحركت فى الافراد والتكسير وهو كراوين اه زيادة من الدمامين وانظره (قوله فالامثلة ثلاثة) ان كان تقريه على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وان زعمه البعض قال فى التصريح الامثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اه وفى النكت أن هذه الاوزان فى المثنى والجمع والمركب المزجى والعددى راجعة الى ما قبل علامة التثنية والجمع والى الجزء الاول من التركيبين اه ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركبين بقية الاشياء الثمانية الاربعة فى قول المصنف والالف التانيث حيث مدا الخ (قوله فلا

انما ذكر هذا الباب اثر باب التكسير لانها كما قال سيوطى من واد واحد لاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها (فعللا اجعل الثلاثى اذا صغرت نحو) فليس فى تصغير فلس ونحو (قذى فى) تصغير (قذى) (فعليل مع فعيعل لما فى) الثلاثى (كجعل درهم درهم ما) وجعل دينار دينيرا • والحاصل أن كل اسم ممكن قصد تصغيره فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنه بعده فان كان ثلاثيا لم يغير باكثر من ذلك وان كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء فالامثلة ثلاثة فعيعل نحو فلس وفعيعل نحو درهم وفعيعل نحو دينير • تنبيهات الاول للمصغر شرط أن يكون اسما فلا



من وكيف ونحوها وما شذ  
تصغير بعض أسماء الإشارة  
والموصولات كإسباني  
وأن يكون قابلا للتصغير  
فلا يصغر نحو كبير وجسيم  
ولا الأسماء المعظمة وأن  
يكون خاليما من صيغ التصغير  
وشبهها فلا يصغر نحو  
الكميت من الخيل  
والكعيت وهو البلبل ولا  
نحو ميطر ومهين  
• الثاني وزن المصغر  
هذه الامثلة الثلاثة  
اصطلاح خاص بهذا الباب  
اعتبر فيه مجرد اللفظ  
تقريبيا بتقليل الابنية  
وليس جازيا على اصطلاح  
التصريف الأتري أن وزن  
أحمر ومكبرم وسفيرج في  
التصغير فيعمل ووزنها  
التصريف في أفعل ومفعل  
وفعل • الثالث فوائد  
التصغير عند البصريين  
أربع تصغير ما يتوهم أنه  
كبير نحو جليل وتخصير  
ما يتوهم أنه عظيم نحو  
سليع وتقليل ما يتوهم  
أنه كبير نحو دريمجات  
وتقريب ما يتوهم أنه بعيد  
زمنًا أو محلا أو قدرا نحو  
قبيل العصر وبعيد المغرب  
وفوق هذا ودون ذلك  
وأصغر منسك وزاد  
الكوفيون معنى خامسا  
وهو التعظيم كقول عمر  
رضي الله عنه في ابن  
مسعود كنيف ملي علما  
وقول بعض العرب أنا

بصغر الفعل) وكذا الأسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لان شرط عملها عدم تصغيرها كما مر (قوله  
لان التصغير وصف في المعنى) والفعل والحرف لا يوصفان (قوله فعل التعجب) في قوله  
• ياما أمبلغ غزلا ناشدت لنا • وجوز بعضهم القياس عليه كما هو في الهمع (قوله وأن يكون متمكنا)  
عبارة في شرحه على التوضيح وأن يكون غير متوغل في شبه الحرف اه وهي المناسبة لما يأتي  
من جواز تصغير المركب العددي كخمسة عشر فافهم (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كمن وأين قال  
في الهمع ولا غير وسوى بمعنى غير بخلاف مثل لان المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة أعنى كونه ليس  
ايا، ولا عند وبين ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والأسماء المختصة بالنفي وكل وبعض  
ومع وأى وأسماء الشهور كالمحرم وصفر وكذا أيام الاسبوع كالسبت والاحد على مذهب سيبويه  
وابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغيرها اه مع زيادة من الشاطبي قال  
سم يؤخذ من كلام الشاطبي أن أمس اذا كان نكرة جاز تصغيره (قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم)  
لانه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الاعلام كثير  
وهو منقول من تصغير كثير والذي سوغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوغ  
التصغير اه دما ميني (قوله ولا الأسماء المعظمة) كأسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه  
والمحرف والمسجد اه فارضى لان تصغيرها ينافي تعظيمها والمراد الأسماء المعظمة مرادها  
مسمياتها العظيمة فان أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبي (قوله خاليما من صيغ  
التصغير) بأن لا تكون صيغته للتصغير لا بحسب الاصل ولا في الحال فخرج نحو الكميت  
والكعيت مما وضع على التصغير ثم تنوسى فيه ونحو جليل وزيد مما عرض تصغيره بالاناسبة  
وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أى على حركاتها وسكاتها فخرج نحو  
ميطر ومهين مما ليس مصغرا لكن على هيئة المصغر (قوله نحو الكميت من الخيل) هو الفرس  
التي تضرب جرتة الى سواد (قوله والكعيت) بالعين المهملة كافي القاموس وغيره وما في النسخ من  
رسمة بالفاء تخفيف (قوله وهو البلبل) أى الطائر المعروف وفي أكثر النسخ البليسد وهو تحريف  
والصواب الذي في القاموس وغيره هو الاؤل (قوله ولا نحو ميطر) وقال السهيلي انه يصغر  
فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير  
ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع فالمكبر تحذف ياءه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز  
فيه الا ميطرون لانه لو كسر حذف ياءه لانه خامس ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه تصریح  
ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر زال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا  
المصغر فيما يكسر على المجموع المتقدمة في باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدماميني صرح  
في باب اعراب المثني والمجوع بأن تكسير المصغر كرجيل متعذر (قوله ومهين) اسم فاعل  
هين اذا كان رقبيا على الشيء ومثل ميطر ومهين مسيطر وهو المسلط على الشيء (قوله مجرد  
اللفظ) أى من غير نظر الى مقابلة أصلى باصلى وزائد بمثله (قوله أنه كبير) أى ذانا وقوله أنه عظيم  
أى رتبة (قوله وتقليل ما يتوهم) أى تقليل عدد ما يتوهم (قوله زنا) كافي المثالين الاولين أو محلا  
كافي المثالين التاليين لهما أو قدرا كافي المثال الاخير (قوله وزاد الكوفيون الخ) وفي الفارسي زيادة  
التعجب كإبني والترحم كسيكين (قوله كنيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء  
وهو كافي القاموس وعاء أداة الراعي أو عاء أسقاط التاجر شبهه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه  
(قوله أنا جدي لها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المجمة وهو العود الذي ينصب للابل  
الجربى لتحمله والمحكك بفتح الكاف الاولى مشددة هو الذي أكثر الاحتكاك به أى أنامن يستشفي  
برأيه كما تستشفي الابل الجربى بالاحتكاك به لذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذيق بفتح العين المهملة



• دويبه تصغر منها الانامل • وقوله • فويق جليل شاخ الرأس لم يكن • لتبلغه حتى تسكل وتعملا • ورد البصريون ذلك بالتأويل  
 الى تصغير التحقير ونحوه (ومابه) من الحذف (المنتهى الجمع وصل) فيما زاد على أربعة أحرف (به الى أمثلة التصغير صل) وللعاذف هنا  
 من ترجيح وتخيير ماله هنالك فتقول في تصغير فرزدق فرزدق الحذف الخامس أو فرزدق الحذف الرابع لماسبق في قوله والرابع الشبيه  
 بالمزيد الخ وتقول في سبطرى سيطرو في فدوكس فد يكس وفي مدرج دحرج وتقول في عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس  
 وغريق عصيفير وقرطاس وقنديل وفريديس وغريديق وتقول في قبعثرى قبيعث (١١١) لماسبق في قوله وزائد العادى

الرابعى احذفه الخ وتقول  
 فى مستدع مستدع وفى  
 استخراج تخير بجماسبق  
 فى قوله والسين والتامن  
 كستدع ازل الخ وتقول  
 فى منطلق ومقعنسس  
 مطيلق ومقيعس وفى  
 آنددو يندد اوليد  
 ويولد بالادغام لماسبق  
 فى قوله والمسيم اولى من  
 سواء بالبقا الخ وتقول  
 فى حيزبون وعيطموس  
 خزيبين وعطيمس بحذف  
 اليا وابقاء الواو مقالوبه  
 ياء الماهر وتقول فى سرندى  
 وعلندى سريندوعليند  
 أو سريندوعليند علم المزيه  
 بسين الزائدين كما سبق  
 بتميمه يستثنى من  
 ذلك هاء التانيث والفسه  
 الممدودة ويا النسب  
 والالف والنون اربعة  
 أحرف فصاعدا فانهم  
 لا يحذفن فى التصغير ولا  
 يعتمدن كما سياتى (وجائز  
 تعويض يقبل الطرف)  
 عن المحذوف (ان كان  
 بعض الاسم فيهما) أى فى  
 الجمع والتصغير (المحذف)  
 وسواء فى ذلك ما حذف منه  
 اصل نحو سفرجل فتقول

وسكون الذال المعجبه تليها قاف الخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أى عظمته أو من  
 الرجبه بسكون الجيم وهى أن يبنى حول الخلة الكريمة بحجارة أو خشب اذا خيف عليها لظواهرها  
 أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لتلارقق اليها وانما كان التصغير فى ذلك للتعظيم لان المقام  
 للمدح (قوله دويبه الخ) فتصغيرها للتعظيم بقريسته وصفها بالجملة بعدها التى هى كناية عن  
 الموت بها (قوله الى تصغير التحقير) أى كفى دويبه ايذا نابان حتف النفوس قد يكون بصغار  
 الدواهي وقوله ونحوه أى كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كفى جليل ايذا نابان الجبل دقيق العرض  
 وان كان عاليها شاق المصعد وكفى كنيف وجذيل وعذيق ايذا نابان كثرة المعنى قد تكون مع صغر  
 الذات (قوله من ترجيح) أى تعيين الماسم فى التكسير وذلك كفى فى مستدع وقوله وتخيير أى بين أمرين  
 جائزين أعم من أن يكون أحدهما أرجح كفى فرزدق أو متساو بين كفى سرندى وعلندى كذا قال  
 شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعيين والاحسينه وبالتخيير التخيير بين أمرين  
 متساو بين فى الجواز (قوله فتقول فى تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول فى تصغير  
 سفرجل سفيرج لماسبق فى قوله ومن نخاسى جرد الخ وتقول فى تصغير فرزدق الخ لتم الاقسام  
 (قوله فرزدق الحذف الخامس) أى وهذا أحسن من فرزدق الحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا المكان  
 أولى لانه يذكره تظهر مقابلته لقوله بعد وتقول فى سرندى وعلندى الخ فتنبه (قوله لماسبق فى قوله  
 الخ) راجع لجميع ما ذكره من سبطرى الى هنا (قوله ومقيعس) قال شيخنا نظر هل يأتى هنا خلاف  
 المبرد المتقدم (قوله أو سريندوعليند) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تتحجج  
 ويفتح ما قبلها الا انها لا تلاحق بسفرجل كما مر وألف اللاحق لا تبقى فى التصغير كما يأتى ثم أعلنت اعلال  
 قاض نصح (قوله هاء التانيث) كدحرجه وألفه الممدودة كقاصعا ويا النسب كاوذعى والالف  
 والنون بعد اربعة أحرف فصاعدا كزعفران وكعبوثران سم (قوله بعد اربعة أحرف فصاعدا)  
 انما قيد بذلك لانه الذى يجمع منتهى الجمع أما نحو سكران فلا وان كان لا يحذف منه أيضا الالف  
 والنون عند تصغيره (قوله فانهم لا يحذفن فى التصغير) فتقول دحرجه وقويصعا ولويدعى  
 وزعفران وعيبوثران بخلاف الجمع فانك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعبار (قوله  
 ولا يعتمدن) بل يتركن على حالهن فى التكبير وتصغير ما قبلهن كما يصغر غير متممهن سم (قوله كما  
 سياتى) فى قوله وألف التانيث حيث مد الخ (قوله على الوجهين) أى التعويض وعدمه (قوله قال  
 فى التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه فى التسهيل (قوله لغير تعويض) كوجودها  
 أو وجودها انقلبت عنه فى المكبر (قوله من نحو لغا غير فى جمع لغيزى) أى ومن نحو لغيزى فى تصغير  
 لغيزى ومن نحو حراجيم وحريجيم فى جمع احراجيم وتصغيره اذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء  
 المنقلبه عن الالف الكائنه قبل الميم (قوله ولم يحتج الى تعويض) بل التعويض غير ممكن وان  
 أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التى كانت فى المفرد (قوله قولهم فى المغرب

فى جمعه سفارج وان عوضت قلت سفارج وفى تصغيره سفيرج وان عوضت قلت سفيرج وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول فى  
 جمعه مطايق ومطاليق وفى تصغيره مطيلق ومطيلق على الوجهين وعلم من قوله وجائز أن التعويض غير لازم بتميمه قال فى التسهيل  
 وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنه قبل الأخر ما لم يستحقها لغير تعويض واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغا غير فى جمع لغيزى  
 فانه حذف ألفه ولم يحتج الى تعويض لثبوت يائه التى كانت فى المفرد (وحائذ عن القياس كل ما هو مخالف فى البابين) أى باب التكسير  
 وباب التصغير (حكاكهما) مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه فمما جاء حائذا عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب



وفي صبيه أصيبه وفي غلة  
أغيلة فهذه الالفاظ مما  
استغنى فيها بتصغير مهمل  
عن تصغير مستعمل ومما  
جاء حائدا عن القياس في  
التكسير بخاء على غير لفظ  
واحدته قولهم رهط  
وأراهط وباطل وأباطيل  
وحديث وأحاديث وكراع  
وأكارع وعروض  
وأعاريض وقطيع  
وأقاطيع فهذه جموع لواحد  
مهمل استغنى به عن جمع  
المستعمل هذا مذهب  
سيبويه والجمهور وذهب  
بعض النحويين الى أنها  
جموع للمنطوق به على غير  
قياس وذهب ابن جنى الى  
أن اللفظ بغير الى هيئة  
أخرى ثم يجمع فيرى في  
أباطيل أن الاسم غير الى  
ابطيل أو أبطول ثم جمع  
(لتلوي بالتصغير من قبل  
علم تانث او مدته) أى  
مدة التانث (الفتح الختم)  
يعنى أن الحرف الذى بعد  
ياه التصغير ان لم يكن حرف  
اعراب فانه يجب فتحه قبل  
علامه التانث وهى التاء  
وألف التانث المقصورة  
نحو قصعة وقصبة ودرجة  
ودريجة وحبلى وحبلى  
وسلمى وسلمى وكذا ما قبل  
مدة التانث وهى الالف  
الممدودة التى قبل الهمزة  
نحو صحراء وصحراء وحراء  
وحجيرات

مغربان) وقياسه مغرب وفي العشاء عشبان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشى فيه نظر  
لقول المصنف واختم بتانث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثى قال الشارح فى الحال كسبن أو فى  
الاصل كيد أو فى المال وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا مبدؤة قبل لام معتلة فانه اذا صغر لحقه  
التاء نحو سماء وسهية وذلك لان الالف فيه سمى بثلاث ياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة  
والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياء من الاخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى  
الاسم ثلاثيا فلحقته التاء اه (قوله وفى عشية عشيشية) وقياسه عشية بمحذوف احدى الياء من  
عشية لتوالى الامثال وادغام ياء التصغير فى الاخرى كذا فى الفارضى وغيره والاصل عشية بثلاث  
ياء ففعل ما مر فعلم بطلان قول البعض قياسه عشية بثلاث ياء (قوله وفى انسان أنيسيان) ياء  
قبل الالف وقياسه أنيسيان ان اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان ان لم يعتبر وهو ما سيصرح به  
الشارح بعد وقال الكوفيون أنيسيان تصغير انسان لان أصله أنيسان على وزن افعالان بكسر  
الهمزة والعين واذا صغرا فعلا ن قيل أفعالان وهو مبنى على قولهم انسان مأخوذ من النسيان فوزنه  
افعالن ومذهب البصر بين أنه من الانس فوزنه فعلا ن أفاده الفارضى (قوله وفى بنون أبنون)  
وقياسه بنون وفى ليلة ليلية وقياسه ليلة وفى رجل رويحل وقياسه رجيل وفى صبيه بكسر الصاد  
وسكون الموحدة جمع صبي أصيبه وقياسه صبية وفى غلة بكسر الغين المحجمة وسكون اللام جمع  
غلام ٣ وقياسه غلجمة (قوله فهذه الالفاظ الخ) هذا التفرع لا يناسب المتن لان المتن يقتضى أن مثل  
هذه الالفاظ شاذ وهذا التفرع يقتضى أنه تصغير قياسى لمهمل والمناسب للمتن ما ينقله الشارح  
عن بعض النحويين وكذا يقال فى قوله فهذه جموع الخ (قوله بتصغير مهمل) بالاضافة وكذا قوله عن  
تصغير مستعمل أى فغير بان وما بعده كانه تصغير مغربان وعشبان وعشاة بتشديد الشين وانيسان  
وليلة وراجل واصيبه وأغلة وأبنون (قوله على غير لفظ واحده) أى على غير ما يقتضيه لفظ واحده  
من الجموع (قوله رهط وأراهط) وقياسه رهوط وقول التصريح وأراهط ممنوع لان أفعالا غير مطرد  
فى فعل الصحح العين الساكنة هاء وشذأفراخ فى فرخ كما مر (قوله وباطل وأباطيل) قال الشيخ خالد  
وقياسه بواطل لانه من باب كاهل سم (قوله وحديث وأحاديث) وقياسه أحادثة وحديث وكذا  
كراع يضم الكاف وهو مستدق الساق وقطيع بفتح القاف (قوله وعروض) بفتح العين وقياسه  
عرائض كجوز وعجائز (قوله وذهب ابن جنى الخ) قال الفارضى وهو قريب من الاول (قوله الى هيئة  
أخرى) أى تجمع على ذلك الجمع قياسا (قوله لتلوي بالتصغير الخ) هذا البيت الذى بمدته تقييد لقول  
المصنف فبمعلى مع فبمعلى لموافق يعنى يستثنى من كسر تلوياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه  
الاشياء وزاد الشارح عجز المركب فانه يفتح التلوي الذى قبله أيضا وتلويته معلق بالختم ومن قبل الخ حال  
من تلوي والمراد بعلم التانث تأوؤه وألفه المقصورة (قوله أى مدة التانث) الاولى رجوع الضمير لعلم  
التانث أى مدة علم التانث أى المدة التى قبله كما قاله سم لانه أدل على أن المدة ليست للتانث (قوله  
ان لم يكن حرف اعراب) فان كان حرف اعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه حرف اعراب  
انما يتأتى فى تصغير الثلاثى لافى تصغير ما فوقه الذى الكلام فيه فلماذا قال شيخنا والبعض القيد  
ليسان الواقع (قوله وألف التانث) خرج ما ألقه للاطلاق مقصورة أو ممدودة كعزهى وعلباء فىقال  
فى تصغيرهما عزية وعليب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضى أى ومع حذف الياء  
المنقلبة عن الالف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة (قوله أفهم كلامه أن الالف الخ) أى  
لكونه عطفها على علم التانث والعطف يقتضى المغايرة (قوله فى باب) أى باب ألف التانث أى  
الباب الذى ذكر فيه ألف التانث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التانث لانه لم يذ كر ذلك

الاول أفهم كلامه أن الالف الممدودة فى نحو حراء ليست علامة التانث وهو كذلك عند جمهور البصريين وانما فى  
العلامة عندهم الالف التى انقلبت همزة وقد تقدم بان ذلك فى بابها ولذلك قال فى التمهيل أو ألف التانث



أو الالف قبلها وأما قوله في شرح السكافية فإن اتصل بماولى الياء علامة تأنيث فتح كثيرة وجبيلي وجبراء حيث يقتضى أن المدة في نحو جبراء مندرجة في قوله علامة تأنيث فانه قد تجوز فيه والتحقيق ما تقدمه \* الثاني المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل فلوا انفصل كسر على الاصل نحو جبرجة \* الثالث عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله في التسهيل فحكمه حكمها فتقول بعيلك بفتح اللام (كذا ما مدة أفعال سبق \* أو مدسكران وما به التحق) أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو مدسكران وما به التحق مما فى آخره ألف ونون (١١٣) زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ فتقول

في تصغير أجمال أجمال  
 وفي تصغير سكران سكران  
 لانهم لم يقولوا في جمعه  
 سكارين وكذلك ما كان  
 مثله نحو غضبان وعطشان  
 فان جمع على فعالين دون  
 شذوذ صغر على فعيالين  
 نحو سرحان وسريحين  
 وسلطان وسليطين فانهما  
 يجمعان على سراحين  
 وسلاطين وان كان جمعه  
 على فعالين شاذ لم يلتفت  
 اليه بل يصغر على فعيلان  
 مثاله غرثان وانسان  
 فانهم قالوا في جمعهما  
 غرثين واناسين على جهة  
 الشذوذ فاذا صغرا قيل  
 فيهما غرثان وانيسان  
 فان ورد ما آخره ألف  
 ونون فزيدتان ولم يعرف  
 هل تقلب العرب ألفه ياء  
 أو لا حمل على باب سكران  
 لانه الاكثر تنبيهه \*  
 أطلق الناظم أفعالا ولم  
 يقيده بأن يكون جمعا  
 فتعمل المفرد وفي بعض نسخ  
 التسهيل أو ألف أفعال  
 جمعا أو مفردا فنال الجمع  
 ما ذكره وأما المفرد فلا

في باب التأنيث بل في باب ما لا ينصرف (قوله أو الالف قبلها) فيه استخدام فانه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشيء على مجاوره (قوله ما كان متصلا) أى التالو الذى كان متصلا بعلم التأنيث (قوله عجز المركب) أى الذى ليس آخر صدره ياء انما آخر صدره ياء كما يدكرب لا يفتح ما قبل عجزه لانه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التالو على كسره (قوله بعيلك) بفتح اللام ومع ياء يدكرب بسكون الياء كما مر (قوله أو مدسكران الخ) يؤخذ من تمثيله بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه الخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الالف والنون المزيديتان جمع كثرة فان كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعيلان ولا بفعيلين وان كان يجمع على عقابين بل يرد الى القلة ثم يصغرى يقال فيه أعقب ذكركه في التسهيل (قوله وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فيخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلا لانه فيقال في تصغيره سيفين (قوله مما فى آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثمان ومر وان فيقال في تصغيرها عمران وعثمان ومر وان وخرج ما فونه أصلية فانه يكسر في تصغيره ما قبل الالف قال الدماميني نحو حسان اذا أخذته من الحسن فتقول حسين بخذف احدى السينين وقلب الالف ياء وادغامها اه قال سم وانظر لم حذف احدى السينين وهلا بقيت وذلك ادغامه فقيل حسيين على فعييل اه أى كما قيل في تصغير لغيزي لغيزين (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذ وأن لا يعلم شئ ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك الا أنه ذكر سورة المفهوم في أثناء صور المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين) لان الالف والنون فيه شاهاتى التأنيث بدل ليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولم يكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير تصریح (قوله غرثان) بعين مجة مفتوحة فراء ساكنة ثلثة وجمعه غرثي كسكارى من غرث كفرح جاع اه قاموس والظاهر جواز ضم عين غرثي وفتحها وان كان الضم أرجح كجوازهما فى سين سكارى مع وجحان الضم كما تقدم فى شرح قول المصنف وبالفعالي والفعالي جمعا الخ فاقصصار البعض على الضم تقصير (قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أى يجمعه على فعالين (قوله فاذا احقرت أفعالا) أى صغرنه (قوله فرقوا بينها) أى أفعال بفتح الهمزة وبين أفعال أى بكسرها حيث صغروا الاول على أفعال والثاني على فعييل فقالوا في تصغير أجمال أجمال وفي تصغير اخراج أخير يح ولا حاجة لتقييد اخراج بالعلمة كما صنع شيخنا وتبعه البعض (قوله ولا يكون أفعال الاجمعا) أى فى الحال أو فى الاصل بأن يكون علما منقولاً من جمع فلا تنافى بين هذا وقوله فاذا احقرت أفعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) أى كلام سيبويه (قوله وأسما) بالسين المهملة عطف مرادف يقال سئل الثوب سهولا خلق فهو ثوب اسمه لكذا فى القاموس (قوله فان فرغنا على مذهب الخ) انما قيد

(١٥ - صبان رابع) يتصور تمثيله على قول الاكثرين الامامى به من الجمع لان أفعالا عندهم لم يثبت فى المفردات قال سيبويه فاذا احقرت أفعالا اسم رجل قلت أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون أفعال الاجمعا هذا كلامه وقد أثبت بعض النحويين أفعالا فى المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسما وهو عند الاكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرغنا على مذهب من أثبتته فى المفردات فقتضى اطلاق الناظم هنا وقوله فى التسهيل جمعا أو مفردا







ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات **تنبيهات** الاول هذا تقييد لاطلاق قوله وما به لمنهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه  
الثاني ليست الالف الممدودة عند سبويه كفاء التانيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه لان مذهبه في نحو جلولاء وبركاء  
وقر يثاء مما نالته حرف مد حذف الواو والالف والياء فيقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقر يثاء بالتخفيف بخلاف فروقة فانه  
يقول في تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر ان الالف يعتد بها من هذا (١١٥) الوجه بخلاف التام ومذهب

المبرد ابقاء الواو والالف  
والياء في جلولاء وأخويه  
فيقول في تصغيرها جليلاء  
وبريكاء وقر يثاء بالادغام  
مستويا بين ألف التانيث  
وتائه لان ألف التانيث  
الممدودة محكوم لها هي  
فيه بحكم ما فيه هاء التانيث  
وحجة سبويه ان لالف  
التانيث الممدودة شبهها بهاء  
التانيث وشبهها بالالف  
المقصورة واعتبار الشبهين  
أولى من الغاء أحدهما وقد  
اعتبر الشبه بالهاء من قبل  
مشاركة الالف الممدودة  
لها في عدم السقوط وتقدير  
الانفصال بوجه ما فلا غنى  
عن اعتبار الشبه بالالف  
المقصورة في عدم ثبوت  
الواو في جلولاء ونحوها  
فانها كالف حباري الاولى  
وسقوطها في التصغير  
متعين عند بقاء الثانية  
فكذا يتعين سقوط الواو  
المذكورة ونحوها في  
التصغير واعلم ان تسوية  
الناظم هنا بين ألف التانيث  
الممدودة وتائه تقتضي  
موافقة المبرد ولكنه صحح  
في غير هذا النظم مذهب  
سبويه الثالث اختلف

ومسيلمان ومسيلمين) كذا في بعض النسخ واثبات الالف في الاول يقتضي رفع المتعاطفات واثبات  
الياء في الثاني يقتضي عدم رفعها كما أن رسم عمقري بغير ألف بعد الياء التختية يقتضي عدم  
النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع واجراء مسيلمين على لغة من يجرى جمع المذكر السالم  
مجري حين أو بالجر حكاية طالعها في الجر واجراء مسيلمان على لغة من يلزم المثني الالف ويوافق هذا  
ما في أكثر النسخ ومسيلمين ومسيلمين فتأمل (قوله هذا تقييد الخ) تقدم ما فيه (قوله في عدم  
الاعتداد بها من كل وجه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في التصغير (قوله لان مذهبه في نحو  
جلولاء الخ) فتكون هذه مستثناة من قول المصنف وألف التانيث حيث مدا (قوله حذف الواو  
والالف والياء) اعتدادا بألف التانيث الممدودة كما اعتد بالمقصورة في نحو حباري اذا صغرت على  
حبري فحذفت من أجلها الالف (قوله بخلاف فروقة) أي ونحوها مما فيه تاء التانيث وثالثه حرف  
مد (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء اذ لو لم يعتد بالالف لم تحذف المدة قبلها بل  
تبقى مع قلب الالف والواو ياء كما في تصغير جلول وبرائك وقر يثاء بلا ألف تانيث (قوله ومذهب المبرد  
الخ) وعليه فألف التانيث الممدودة كائنه في عدم الاعتداد بها من كل وجه (قوله في جلولاء  
وأخويه) مع قلب الواو والالف ياء (قوله بوجه ما) قال البعض متعلق بالشبه فكان الاولى تقديمه  
وجعل قوله من قبل أي من جهة بيان ذلك الوجه كما لا يخفى اه وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة  
الشارح والذي يتجسس أنه متعلق بتقدير الانفصال يعني أن تقدير انفصال ألف التانيث الممدودة  
في غير ما نالته حرف مدا مطلقا والالف المحذف لاجلها حرف المد فيما نالته حرف مدا فلا تغفل (قوله  
فلا غنى الخ) الفاء اما فصحة أي اذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلا غنى الخ أو نقر بعية على  
قوله واعتبار الشبهين الخ (قوله ونحوها) أي نحو الواو في جلولاء كالالف في براكاء والياء في قر يثاء  
(قوله عند بقاء الثانية) بان يقال حبري بتخفيف الياء واثبات ألف بعد الراء (قوله أن تسوية  
الناظم الخ) أي حيث أطلق في قوله وألف التانيث حيث مدا \* وتأوه منفصلين عدا

(قوله في نحو ثلاثين علما أو غير علم الخ) وجه التعميم فيه وتقييده ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته  
غير طارئة مطلقا لانه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فانما تكون زيادته غير طارئة  
اذا كان علما بخلاف ما اذا لم يكن علما لان له حينئذ مفردا (قوله لان زيادته) هي علامة التثنية  
والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أي منها أما ثلاثون فلو وضعه على الزيادة وأما ما بعده فلو وجود الزيادة  
حال الجمعية قبل العلية وقوله فعول معاملة جلولاء لعدم طرق الزيادة على كل (قوله زاد على  
أربعة) أي ولم يتقدم على الخامسة مدة كما سبأت (قوله ان يثبتا) خبر المبتدأ وهو ألف وجواب  
الشرط محذوف دل عليه الخبر وهو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر (قوله أي  
اذا كانت ألف التانيث) أي المقصورة كما قيد به المتن أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مر وكالف  
التانيث المقصورة ألف الالحاق المقصورة كخبري فتقول في تصغيره حبريك كقر يقر والخبري بفتح  
الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراء وليست ألفه للتانيث لقوله خبر كات فهو منقون وعن

أيضا في نحو ثلاثين علما أو غير علم وفي نحو جدارين وطر يقرين وطر يقرات أعلاما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه  
حرف مد فذهب سبويه الحذف فتقول ثلثون وجدارين وطر يقرين وطر يقرات لان زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعول  
معاملة جلولاء ومذهب المبرد ابقاء حرف المد في ذلك والادغام كما يفعل في جلولاء وانفقا في نحو طر يقرين وطر يقرات  
اذ لم يجعلان أعلاما على التشديد ولم يذكروا هذا التفصيل (وألف التانيث ذوالقصر متى \* زاد على أربعة ان يثبتا) أي اذا  
كانت ألف التانيث خامسة فصاعدا حذفت



لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفعيعيل لانها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل فتقول في نحو فرقى ولغزى  
وردر ايا قري بقر ولغزى وريرد فان ( ١١٦ ) كانت خامسة وقبلها امدة زائدة جاز حذف المدة وابقا ألف التانيث وجاز عكسه

والى هذا أشار بقوله ( وعند تصغير حبارى خبير \* بين الحبيرى فادر والحبير ) ومثله قريشا تقول فيه قريشا أو قريث اى ان حذف المدة قلت الحبيرى وقريشا وان حذف ألف التانيث قلت الحبيرى وقريث بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها ( واردد لاصل ثانيا لينا قاب \* فقيمة صير قومة تصب ) ثانيا مفعول لاردد ولينا نعت لثانيا وقلب في موضع النعت لثانيا ايضا يعنى ان ثانيا الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان لينا منقلبا عن غيره فشمعل ذلك ستة أشياء . الاول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قومة فتقول فيه قومة . الثاني ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بوب . الثالث ما أصله ياء فانقلبت واو نحو موقن فتقول فيه ميقن . الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بيب . الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذوب فتقول فيه ذوب بالهمزة . السادس ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فان أصلهما دينار

الجرمى أن ألفه للتانيث فهو ممنوع من الصرف كذا فى انفاضى ( قوله لان بقاءها يخرج الخ ) قال فى التصريح فان قلت تخبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيلا فيما عدا الكسرة التى منع منها ما نفع الألف اه وقد حرفة البعض ثم استشكله ( قوله لانها لم يستقل النطق بها الخ ) قال شيخنا علته لتعليل المحذوف تقديره وفارقت الممدودة لانها الخ أى لانها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهى بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف الممدودة ( قوله فتقول فى نحو فرقى ) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع تصريح ( قوله ورديا ) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فدل مهلة فراء فألف فحتمية اسم موضع وزنه فعلايا ( قوله لغزى ) كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاى وفى بعض النسخ لغزى بيا قبل الزاى قال شيخنا وهو القياس ( قوله بردي ) بحذف ألف التانيث ثم حذف الألف والياء لانها ما زائدتان ( قوله فان كانت خامسة الخ ) أشار به الى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى الخ تقييدا لاطلاق قوله متى زاد على أربعة الخ ( قوله وابقا ألف التانيث ) لانها بعد حذف المدة صارت رابعة ( قوله بين الحبيرى ) وهو أجدود ( قوله ومثله قريشا ) يقتضى أن قريشا بالقصر والذى قدمه أنها بالمد وهو ما فى القاموس فعمل مراده مثله قريشا على قصرها ضرورة أو نحوها وأنه لغة فيها ( قوله بقلب المدة ياء ) أى فى الحبارى فقط لان مدة القريشا ياء فلا تحتاج للقلب ( قوله ثانيا لينا ) لم يخص فى الجمع الردي بالثانى اللين حيث قال يرد الى أصله البديل ان كان آخره مطلقا سواء كان لينا كالمهلى أو غير لين كما وسقاء فان ألف ملهى بدل من واوانه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء لقولهم مياها وأمواها وهمزة سقاء بدل من ياء لانه مشتق من السقى فيقال ملهى يرد الى الواو وقلبا هاءا لتطرفها اثر كسرة ومويه وسقى كما يقال فى التفسير ملاهى ومياها وأمواها وأسقية لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها فان لم يكن البديل آخره اشتراط فيه شرطان أن يكون لينا وأن يكون بدلا من غير همزة تلى همزة كمال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان وموزين وميقن لزوال موجب الابدال لان الواو انما أبدلت فى مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى قيسل وميزان لكسر ما قبلها وفى ريان لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالساكن وانما أبدلت الياء واو فى موقن اضم ما قبلها وكقيراط وذيب بالياء فيقال قرييط وذويب بالهمزة فلو كان غير الا تخرج حرفا صحيحا بدلا من صحيح أو من لين لم يرد الى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتحمة وتخيصة وتراث وتريث وآباب فى عباب وأيب وقائم وقويم بالهمزة وكذا لو كان بدلا من همزة تلى همزة كادم فيقال أويدم من غير رد للألف الى أصلها وهو الهمز اه ببعض زيادة واختصار ( قوله ولينا نعت لثانيا ) قال شيخنا وتبعه البعض وبصح أن يكون مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لمفعولين اه وفيه نظر لاقتضائه أن الثانى المردود الى أصله هو المحول لينا مع أنه المحول اليه كالياء فى قيمة لا المحول كالواو فتدبر ( قوله فتقول فيه ذوب ) ووجهه زوال مسوغ البديل وهو ساكن الهمزة دما ميني ( قوله فتقول فى متعد ) وهو اسم فاعل من اتعد وأصله مونهذا أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء تصريح ( قوله بابقا التاء ) أى الاولى المبدلة من الواو التى هى فاء الكلمة وحذف تاء الافعال سم ( قوله فانه يرد الى أصله ) لزوال موجب قلبها وهوتاء الافعال تصريح ( قوله موعدا ) أى اسم فاعل أو موعدا أى موعدا أى مصدرها ميبا أو اسم زمان أو مكان ( قوله لا ايهام فيه ) أى وان كان فيه اجمل من حيث احتمال انه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد فى التصريح أن سيبويه لم يلتفت للاباس فى مواضع كثيرة وقد يقال

وقرط والياء فيه ما بدل من أول المثليين فتقول فيها ما ذينير وقريريط وخرج عن ذلك ما ليس بلين فانه لا يرد الى أصله الموجود فتقول فى متعده متبعه بابقا التاء خلا فالزجاج فانه يرد الى أصله فيقول موبعد والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل فيه موبعد أو هم أن مكبره موعدا أو موعدا ومتبعه لا ايهام فيه ( تنبيهات ) الاول



مراده بالقلب مطلق الابدال كما عبر به في التسهيل لان القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على ابدال حرفين من حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثنى من كلامه ما كان له ما يبدل من همزة تلي همزة كما استثناه في التسهيل كاللف آدم ويا أمة فانهما لا يردان الى أصلهما أما آدم فتقلب ألفه واو أو أما أمة فيصغر على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية وهو يعني الردمشروط يكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير محرر بل ينبغي أن يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل \* الثاني أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء (١١٧) نوب بالواو وأجازوا أيضا ابدال الياء

في نحو شيخ واوا ووافقهم في التسهيل على جوازه جواز امر جوحا ويؤيده انه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ \* الثالث اذا صغرا سم مقلوب صغرا على لفظه لا أصله نحو جاه لانه من الوجاهة فقلب فاذا صغر قيل جويه دون رجوع الى الاصل لعدم الحاجة الى ذلك (وشذ في عيد عبيد) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه الى أصله وقياسه عويد لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء لتلايتبس بتصغير عود بضم العين كما قالوا في جمع -ه أعياد ولم يقولوا أعواد لما ذكرنا (وحتم \* للجمع من زاما لتصغير علم) يعني أنه يجب لجمع التكسير من رد الثاني الى أصله ماوجب للتصغير فيقال في ناب وباب وميزان أنياب وأبواب وموازين الا ماشد كما عياد وقوله حتى لا يحل الدهر الا باذننا ولا نسأل الا قوام عقد الميثاق يريد الميثاق \* تنبيه \* هذا الحكم في

الموجود فيها اجمال لا لباس فتأمل (قوله مراده بالقلب الخ) الحامل له على ذلك نعيمه القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس والاف يمكن ابقاء القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الامر أنه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح) كما في دينار وقيراط اه سم وكفي ذئب بناء على أن الهمزة تحرف صحيح (قوله ولا عكسه) أي ولا على عكسه كما في متعد (قوله فيصغر على لفظه) فيقال أيمه ولا يضر التقاء الساكنين فيه لانه على حده لان الاول حرف لين والثاني مدغم فيه فهو نحو بيضة تصغير خاصة سم (قوله غير محرر) لانه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كما في دينار والمنقلب عن همزة تلي همزة كما في ذئب مع أنهم ما يردان (قوله في نحو شيخ واوا) فيقال شويخ (قوله على جوازه) أي جواز الابدال واوا في نحو ناب ونحو شيخ كما هو صريح التسهيل (قوله وهو) أي ما سمع من بويضة بقرينه قوله شاذ المقتضى للسمع فارجاع البعض الضمير الى ما تقدم من قلب ألف ناب ويا شيخ وبيضة واوا غير مناسب الا للسمع القلب في ياء ناب وشيخ أيضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالاجازة نعم سمع في ناب للمسنه من الابل نوب كما في الهمع فاعرفه (قوله اسم مقلوب) أي قلبا مكانيا (قوله لانه من الوجاهة) فأصله وجه فقلب قلبا مكانيا بأن قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لثخركها وافتتاح ما قبلها (قوله وقياسه عويد) قال سم هل يمنع النطق بالقياس اه قال الاسقاطى وقد يخرج على الخلاف في المصدر اذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياس هل يجوز استعمال القياس اه وجزم البعض بالمنع أخذ من التعليل باللباس بتصغير عود (قوله فلم يردوا الياء) أي الى أصلها وهو الواو (قوله وحتم للجمع الخ) قال أبو حيان أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم في الذكرا على المتأخر اه سيوطى قال سم وهو عجيب لان الواجب في الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا (قوله عقد الميثاق) كذا يحفظ الشارح وفي بعض النسخ عهد والا قول هو ما في الشواهد المعنى وفي قوله الميثاق دون الميثاق بيا بعد المثلية موافقه لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء عنها في نحو قرطاس وعصفور كامر (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتي أن تصغيره تصغير ترخيم حبيض اه اسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أي برد الهمزة الى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فاعيل هذا هو الصواب وما في كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ (قوله صاب) بصاد مهمله وموحدة اسم شجر مر (قوله الالف الثاني المبدل الخ) ومنه أيضا الالف المنقلبة عن واو كباب كامر فالالف الثانية تقلب عند التصغير واوا في أربعة مواضع كما تقاب ياء في موضع واحد وهو ما نانية ألف منقلبة عن ياء (قوله وكل المنقوص) أي الناقص منه شيء ولو مبدلا بالآخر بدليل تمثيله بالماء على ما سيأتي لا المصطلح عليه (قوله ومحل هذا) أي التكميل المذكور (قوله ما لم يحو الخ) أي ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقولنا زائد هو ما يؤخذ من التنبيه الثاني الاتي في كلام الشارح أي وغير همزة الوصل

التكسير الذي يتغير فيه الاول أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قبة وقيم وديم (والالف الثاني المزيد يجعل \* واوا) نحو ضارب وضوئرب وموئش (كذا ما الاصل فيه يجعل) كألف صاب وعاج فتقول فيهما صوب ووعويج \* تنبيهان \* الاول مما يجعل واوا أيضا الالف الثاني المبدل من همزة تلي همزة كأم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه عليه \* الثاني حكم التكسير في ابدال الالف الثاني حكم التصغير فتقول ضوئرب وأوادم (وكل المنقوص) وهو ما حذف منه أصل بان ترد اليه ما حذف منه (في التصغير) لتتأني بنية فاعيل ومحل هذا (ما لم يحو غير التاء ثالثا



الفاء ومنذوستبه برد العين  
ويديه وحرف برد اللام  
وان كان على ثلاثة  
والثالث ناء التأنيث لم يعتد  
بها ويكمل أيضا كما يكمل  
الثاني نحو عدة وسنة  
فتقول فيهما ما وعدة  
وسنية برد فاء الاول ولام  
الثاني وان كان للمنفوق  
ثالث غير التاء لم يرد اليه  
ما حذف لعدم الحاجة  
اليه لان بنيه فاعيل تتأني  
بدونه فتقول في هاروشاك  
وميت هوير وشويك  
وميت وشذهور برد  
المحذوف وأشار بقوله ك)  
الى أن الثاني وضعا يكمل  
أيضا في التصغير كما يكمل  
المنفوق توصلا الى بناء  
فاعيل إلا أن هذا النوع  
لا يعلم له ثالث يرد اليه  
بخلاف المنفوق وأجاز في  
الكافية والتسهيل فيه  
وجهين أحدهما أن يكمل  
بحرف علة فتقول في عن  
وهل مسمى بماعنى وهلى  
والآخر أن يجعل من  
قييل المضاعف فتقول  
فيهما عين وهليل وصرح  
في التسهيل بأن الاول  
أولى وبه جزم بعضهم لكنه  
لا يظهر لهذين الوجهين  
أثر في ما الاسمية أو الحرفية  
اذا سمى بها فانك تقول  
على التقديرين موى  
تنبهات الاول انما  
قال غير التاء ولم يقل غير  
الهاء ليشمل تاء بنت وأخت

ليدخل نحو ابن وسيأتى في الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفي صادق بأن لا يحوى ثانيا  
أصلا كيمد أو يحوى ثالثا هراما ذكر كسنة وابن وقول البعض أو يحوى ثالثا غير التاء خطأ فجعل  
شبخنا النفي صادقا بأن لا يحوى ثالثا أصلا وهو ثنائي الوضع لان موضوع المسئلة الاسم المنفوق  
وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النسكرة اذا تقدم عليها أعرب حالانها ( قوله ك)  
مثال للمنفوق ان جعل بمعنى المشروب إلا أن المصنف قصره للضرورة وتنظير في التكميل ان  
جعل ما الاسمية أو الحرفية واعلم أن الشارح أو لا يجزم بأن مراده اسم المشروب حيث قال أصله  
موه الخ وثانيا يجزم بأن مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله ك) الى أن الثاني الخ  
وثالثا ترد حيث قال الرابع قوله ك) الخ فهذا عجيب فليتامل سم ( قوله في خذوكل ومدأ علما ) أصل  
خذوكل أو خذوا وكل هم مرتين حذف الثانية التي هي فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل اعدم الاحتياج  
اليها حينئذ وأصل مذمنذ وانما قال أعلا ما ليصح تصغيرها اذ لا يصغر الا الاسم المتمكن كما مر  
( قوله وسه ) أصله سنه وهو الدر ويد أصلها يدى بسكون الدال أو فتحها على الخلاف وحرف أصله حرج  
وهو الفرج ( قوله ويديه ) كذا في غالب النسخ وفي نسخة ويدي بلاتا والصواب الاول ( قوله لم  
يعتد بها ) لكونها في حكم المنفصل ( قوله فتقول فيهما موه وسنية ) اعترضوه بأن فيه جمع بين  
العوض والمعوض عنه ويمكن دفعه بأن تاء المصغر تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهى  
ليست التي كانت عوضا بل التي تظهر عند تصغير المؤنث ( قوله وسنية ) برد لانه وهى الواو وقلبها  
ياء لا اجتماعا مع ياء التصغير وسبق احداها ما بالسكون ومن جعل لامها هاء صغرها على سنية  
( قوله في هاروشاك ) اعلم أن أصلها هاور وشاوك فحذف الواو على غير القياس فوزن ما قال وكان  
القياس قلبها همزة وقد جا على القياس أيضا فقييل هائر وشاوك فاعل وقال بعضهم حذف  
الالف الزائدة وقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزن ما فاعل بسكون العين باعتبار ما بعد  
انقلابه وكسرها باعتبار ما قبله وعلى أن المحذوف الواو جرى الشارح حيث قال وشذهور برد  
المحذوف يعنى الواو لان الكلام في رد المحذوف الاصلى لا الزائد وفيها لغة ثالثة وهى جعل عينهما  
بعد لامهما ثم قلب العين ياء وضمه اللام كسرة لتناسب الياء فوزن ما فاعل واعرابها على هذا اعراب  
المعتدل كداع وغازو على غيره مما تقدم اعراب الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الاعراب  
الثلاث وتصغيرها على هذا في الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف  
لئلا يلتقى سا كان هو والتنوين وفي النصب شويك ياء وعلية هائر وشاوك هوير وشويك بتشديد  
التحتية وعلى غيرهما هوير وشويك بتخفيف الياء من غير رد المحذوف ( قوله وميت ) بتخفيف الياء  
وهذه الياء فاعيل فالمحذوف عين الكلمة ( قوله بحرف علة ) بأن يرد عليه ياء وقيل ان شئت الحققة  
بما لا ياء فقلت فى هل هلى أو واو فقلت هلى وشم أعلته اعلال سويد وفيه زيادة عمل والظاهر  
الاول وبه جزم الابدى واقتضاه كلام التسهيل ووجه الثاني أن ما حذفت لانه واو أكثر مما حذف  
لامه ياء تصریح مع بعض زيادة من المرادى ( قوله فانك تقول الخ ) لانك على الوجه الاول ان كملت  
بياء وجب ادغام المتلين أو يواو وجب قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثاني تراد ألف وتبدل ياء  
وتدغم فيها ياء التصغير وأما ألف ما فتبدل واو بكل حال مما بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واو  
الخ اه سم وفي كلام الفارضى ما يشعر بالفرق حيث قال اذا سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو  
أو ياء وجب التضعيف في التصغير وغيره فلو سمى شخص بما وجب تضعيف الالف ثم قلب الالف  
الثانية همزة لاجتماعهما سا كسنتين فيصير ما فاذا صغر يقال موى بتشديد الياء الاولى ياء التصغير  
والثانية أصلها همزة قلبت ياء جوازا اه فقوله جوازا يقتضى أنه يقال موى بهمزة بعد ياء  
التصغير فيحصل الفرق ( قوله برد المحذوف ) أى وحذف التاء والانيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو



أولاً أو وسطاً فالأول كقولك في تصغير يري مسمى به يري من غير داء تداً بحرف المضارعة وأجاز أبو عمرو والمنازي الرد فيقولان يري، ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه في يعيل تصغير يعلى ونحوه وتقدم مثال الوسط \* الثالث لا يعتد أيضاً بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مسمى فيه وانما لم يذ كر ذلك لان ماهي فيه اذا صغر حذف منه فيبقى على حرفين لاثالث لهما نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما مسمى وبني بحذف همز الوصل استغناء عنها بتعريفك (119) الاول \* الرابع قوله كما ان أراد

به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه وان أراد بها الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو وتنظير لا تمثيل لان ما اسمية كانت أو حرفية من الثنائي وضعاً لان من قبيل المنقوص فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لأنه منقوص وتتمام القول في هذا أنه اذا مسمى بموضع ثنائياً فان كان ثانيه صحيحاً نحو هل وبلى لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزداد عليه يا، فيقال هليل أو هلي فان كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لوكي وما أعلاماً لوكي بالتشديد وما بالمد وذلك لان التزدد على الالف ألفا فالتسني ألفان فأبدلت الثانية همزة فاذا صغر ن أعطين حكم دوقسي وما فيقال لوي كما يقال دوي وأصلهما لوي ودوي وي قال ككي بثلاث يا آت كما يقال حي ويقال موي كما يقال في تصغير الماء المشروب

المنقلبة في التصغير يا لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احدها بالساكون (قوله مسمى به) فيديه لان الفعل والحرف لا يصغر ان الا اذا مسمى بهما (قوله من غير رد) أي لعينه وهي الهمزة اذا أصله يراي (قوله فيقولان يري) بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوف لالتقاء الساكنين (قوله على أصل مذهبه في يعيل) أي من اثبات الياء وعدم تنوين العوض كما مر في باب ما لا ينصرف فيما يوجد في بعض النسخ من كتابة يعيل بالياء وما يوجد في بعضها الآخر من كتابته بالياء صحيحان لان الاول على مذهب يونس المحدث عنه والثاني على مذهب غيره الاربع فاذا ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون تنوين الصرف وينون تنوين العوض وما ذكره البعض من أن كتابة يعيل في بعض النسخ بالياء تحريف كلاله ما خبطه مشوه اغفلة عن مذهب يونس المتقدم في الشرح في باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادي (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو نحو هاروشاك وميت (قوله حذف منسه) لانه يضم أوله فيستغنى عنها بتحرك أوله تصریح (قوله كما مر الشرح عليه) أي في قوله أصله موه الخ عقب قول المصنف كما (قوله فهو تنظير) أي في مطلق التكميل والافتكامل المنقوص بدماء حذف منه اليه وهذا لا يعلم له محذوف فيرد اليه أفاده المرادى (قوله حتى يصغر) أي الى أن يصغر (قوله وجب التضعيف) قال البعض لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظيره اه وقد يقال عدم التنظير لازم على القسم الاول لان أقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة أحرف وهل وبلى مسمى بهما مخافان لذلك على أن الثنائي وضعاً اذا مسمى به لا يتعين فيه الاعراب بل تجوز فيه الحكاية قنأ مل (قوله فأبدلت الثانية همزة) كما قالوا في جراء (قوله أعطين) ماض مجهول مبني على ساكون الياء لاتصاله بنون الاناث (قوله دوقسي) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدوق البادية والحى القبيلة اه تصریح ودال الدوق همزة (قوله وأصلهما لوي ودوي) أي قلبت الواو يا لاجتماعها مع الياء وسبق احدها بالساكون (قوله ويقال موي) أي بابدال الهمزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارسي ما يفيد جواز ابقاء الهمزة بلا ابدال (قوله في تصغير الماء المشروب الخ) ويقال في تنينه ما آن وموان قرأ الجندري فالتقى الماء والحسن فالتقى الماء وان جعله في القلة أمواه اه فارضى أي وفي الكسرة مياها وأصله موه فقلب الواو يا لوقوعها بعد كسرة (قوله لامة هاء) وأصله موه فقلب الواو ألفا فتحرکها وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة (قوله ومن بترخيم) أي معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى بخر من أو شريطة فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى بجواب الشرط (قوله بالاصل) وهو ما كان في مقابلة الفاء والعين واللام سندوي (قوله المعطفا) قال الشاطبي المعطف في اللغة العطف وهو الجانب من كل شيء وعطف الرجل جانبه من لدن رأسه الى وركبه وقال المكودي المعطف بكسر الميم هو الكساء خالد (قوله بتجريد من الزوائد) أي الصالحة للبقاء كما في التوضيح يخرج متدرجاً ومحرر نجيم لا متناع بقاء الزيادة فيه الا خلاها بالزوائد عند تصغير غير الترخيم أي فلا يسمي تصغيرها على دحبرج

مويه الا أن هذا الامة هاء فردت اليه كما تقدم \* الخامس قال في شرح الكافية وقد يكون المحذوف حرفاً آخر في لغة فيصغر تارة بردها وتارة بردها كقولك في تصغير سنة سنينة وسنينة وفي تصغير عضة عضية وعضية اه (ومن بترخيم يصغرا كتنى \* بالاصل كالعطف يعنى المعطفا) أي من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريد من الزوائد فان كانت أصوله ثلاثة صغر على فعمل وان كانت أربعة فعلى فعمل فتقول في معطف عطف وفي أزهر زهير وفي حامد وحامدان وحامد ومحمود وأحمد



جيدو تقول في فرطاس وعصفور فرطس وعصيفر تنبيهات الاول اذا كان المصغر تصغير الترقيم ثلاثي الاصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول في سوداء (١٢٠) وحبل وسعاد وغلاب سويدة وحيلة وسعيدة وغليبة الثانية اذا صغرت نحو حائض

والتالي من الاوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير المصغر قلت حبيص وطلبق لانها في الاصل صفة لذكر الثالث حكى سيويوه في تصغير ابراهيم واسماعيل برهما وسميها وهو شاذ لا يقاس عليه لان فيه حذف اصلين وزائدين لان الهمزة فيها والميم واللام اصول اما الميم واللام فباتفاق واما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد انها اصلية ومذهب سيويوه انها زائدة وينبغي عليها ما تصغير الاسمين لغير ترقيم فقال المبرد ابيريه واسماعيل وقال سيويوه برهم وسميع وهو الصحيح الذي سمعه ابو زيد وغيره من العرب وعلى هذا ينبغي جمعهما فقال الخليل وسيويوه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد اباريه واسماعيل وحكى الكوفيون برهم وسماعيل بغير ياء وراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم اباريه واسماعيل واهما في تصغيره براهمة والوجه ان يجمع ابراهيم وسلامه فيقال ابراهيم واسماعيلون الرابع لا يختص تصغير الترقيم بالاعلام خذ الافراء

وحر بحم تصغير ترخيم اه زكريا وقوله الصالحة للبقاء أي في تصغير غير الترقيم وفي قوله من الزوائد اشارة الى ان نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترقيم لعدم الزوائد به صرح في التوضيح فلا بد من أمرين ان يكون في الاسم زيادة وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترقيم (قوله جيد) وان صغرت لا بترخيم قلت في حامد حويد وفي حمادان جيدان ان ثبت له جمع على حمادين والاعجميدان وفي محمود ومحميد وفي حمدون حميدان اه فاضى أي وفي حماد حميد وكان على الشارح أن يذكر مع الاسماء الخمسة حمدا فان تصغيره بترخيم أيضا حميد قال خالد لم يلتفت للالباس ثقة بالقرائن اه وقال سم وتبعه البعض هو من باب الاجمال لا الالباس اه وفيه ان المتبادر من جيد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد الالباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بجمه فيبقى الامر على الاجمال أو يقال مراد سم أن حميد المحتمل للاسماء الخمسة على السواء فلا ينبغي تبادر غير هامة فتأمل (قوله لحقته التاء) لانه من المؤنث الثلاثي في المسأل أي اذا صغرت تصغير الترقيم كما ستعرفه (قوله وغلاب) بالغين المحجمة وفي القاموس أنهم سهراب غلاب كسحاب وغلاب كسكاب وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد (قوله الثاني اذا صغرت نحو حائض الخ) لوجعه استثناء مما قبله وقال الا اذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تحقه التاء لكان أنسب (قوله لانها في الاصل صفة لذكر) والاصل شخص حائض وشخص طالق أي فضعفت عن نحو سوداء وسعاد في اقتضاء التاء فروعي فيها الاصل ولولا ذلك للحقته التاء لانه مؤنث ثلاثي في المسأل وذلك اذا صغرت تصغير الترقيم فهو كحبل افاده الاستقاطى (قوله في تصغير ابراهيم واسماعيل) أي تصغير ترخيم (قوله وهو شاذ) أي باتفاق من سيويوه والمبرد وقياسه على رأى سيويوه برهم وعلى رأى المبرد ابيريه (قوله لان فيه حذف اصلين) أي والاصول لا يحذف منها أكثر من واحد كما مر (قوله انها اصلية) لان بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة اولاً في بنات الاربعة فهو خامس فلا يحذف منه في التصغير الا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح (قوله انها زائدة) لانه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة شرح التوضيح للشارح (قوله ابيريه واسماعيل) بحذف الخامس وتعويض الياء عنه (قوله برهم وسميعيل) بحذف زائدهما (قوله براه) بكسر الهاء منونة وأصله براهى بالياء فحذفت لالتقاء ساكنة مع التنوين ثم اجازة ثعلب براه ان كانت بالقياس على براه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفاضل ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو ان التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه اجازة سماع أيضاً قياساً على سميع وان كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالامر ظاهر (قوله كما يقال في تصغيره) أي تصغير ترخيم (قوله والوجه ان يجمعها جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بأمر الريق) بضم الراء وفتح الموحدة أي بالدهية وانظر ما رجع الضمير في جاء وعلله الرجل ويكون من اقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها اخباره برؤيتها والله تعالى أرتكون الاضافة في قول رجل على معنى في أي من قول الناس في شأن رجل الخ لكن يمنع الاول والاخير قول القاموس رأى رجل الغول على جبل أورد فقال جاء بأمر الريق على أريق اه فتدبر (قوله أورد) هو من الابل ما في لونه بياض الى سواد وهو من أطيب الابل لحالها عملاً وسيراً قاموس (قوله في خفندد) بخاء مجمة فنون فداين مهملتين كسفرجل ومثله خفندد الا أن أوله ضاده مجمة (قوله الظالم) بفتح الظاء المحجمة وهو ذكر

وثعلب وقيل ولكوفيين بدليل قول العرب يجري بليق ويدم مصغر أبلق ومن كلامهم جاء بأمر الريق على أريق التعام قال الاصمعي تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جبل أورد فقلبت الواو في التصغير همزة الخامس لافرق بين الزوائد التي للاطلاق وغير هاتفتقول في خفندد وه قعنس وخفندد خفندد وقعنس وخفندد بخذ الزوائد للاطلاق والخفندد الظلم السريع



والضغند الضخم الاحق (واختتم بتا التانيث ماصغرث من مؤنث عار) من التاء (ثلاثي) في الحال (كسن) ودارفتقول في  
 تصغيرهما سنية ودورة أوفى الاصل كيد فتقول في تصغيره يدية أوفى المأل وهذا نوعان أحدهما كان رباعيا بعدة قبل لام  
 معتلة فانه اذا صغر لتقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سيمي بثلاث يات الاولى ياء التصغير والثانية بدل المسدة  
 والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب ففي الاسم ثلاثيا فلتقه التاء كما تلحق  
 الثلاثي المجرد والآخر ماصغر تصغيرا لثلاثي نحو حبل وقد تقدم (١٢١) بيانه ثم استثنى من الضابط المذكور  
 نوعين لا تلحقهما التاء

النعام (قوله ثلاثي) خرج نحو سعادوزينب فتصغيرهما سعيد بتشديد الياء وزينب واختص ثلاثي  
 المؤنث بلحاق التاء لثقله وعدم طوله (قوله بدل لام الكلمة) هي الواو المنقلبة همزة في سماء لان  
 أصله سماء لانه من سماء اسم وفتقول شيخنا والبعض أصله سماء س هو ومثل سماء كساء (قوله فحذفت  
 احدى الياءين الاخيرتين) هي الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم في التسهيل  
 أنها الثانية المنقلبة عن الالف قاله الشارح على التوضيح (قوله على القياس) وهو حذف احدى  
 اليات الثلاث عند اجتماعها في الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغير مهيام على مهيم وحى على  
 حى (قوله ذاليس) أى متبادر منه خلاف المراد (قوله بضع وعشر) أى وست وسبع وتسع (قوله  
 وذود) بذال مجمة مفتوحة فواو ساكنة فذال مهملة من ثلاثة ابعرة الى عشرة وقيل غير ذلك (قوله  
 وشول) بفتح الشين المجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهي من الابل ما أتى عايبا من حملها أو وضعها  
 سبعة أشهر خفف لبنها وجمع الجمع أشول وأما شول كرم جمع شائل وهي الناقة التي تشول بذنبها  
 أى ترفعه للقاح ولابن لها أصلا كذا في القاموس وغيره والمراد هنا الاول لان شولا كرم رباعى  
 والكلام في الثلاثي ولهذا قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه  
 بفتح الشين ذكرا لا يناسب الا الثاني وهو خلط (قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء  
 يوقع في اللبس بمصغر حربة الحديد اه سم أى فيكون من النوع الاول (قوله وفرس) قال في  
 القاموس الفرس للذكرو الانثى وهي فرسة اه فعلم أن الفرس يقع على الذكرو الانثى وحينئذ  
 يحتاج المثال الى التقييد بالواقع على الانثى (قوله للحديد) احتترز به عن درع المرأة بمعنى قيمها فانه  
 مذكرو جمع درع الحديد اذراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص اذراع كذا في القاموس  
 (قوله وعرس) قال في القاموس العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الاسد ثم قال وبانضم  
 وبضمين طعام الواجبة ثم قال والنكاح اه فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وان ضبط شيخنا له  
 بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فيهما نظر فتدبر (قوله وعرب) بفتحين وضم فسكون خلاف  
 الجعم (قوله ونصف) بفتحين كما في القاموس والتصريح وقال الفارضى بفتح النون وكسر الصاد  
 المهملة (قوله ويونس يحيزه) أى اعتبار الاصل كما يحيز اعتبار الحال (قوله واخج) بالبناء للمجهول  
 أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الانبارى ويونس (قوله اذا سميت مؤنثا بينت وأخت الخ) مثله  
 ما اذا لم تسم به ما أصلا كما في الدمامينى وانما قيد بالسمية ليقرب بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر  
 (قوله في ورا) وأمام وقدام الخ) قضيته أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة  
 لكن في الفارضى عن ابن صفور أن الظروف كلها مذكرة الا ورا وقدام وعليه يكون لحاق التاء  
 أماما اذا من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كتي وأبن وفي  
 الفارضى أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لان المراد بتصغير الظروف القرب وعند في غاية

أشار الى الاول منهما بقوله (مالم يكن بالتارى ذاليس) كشجرو بقر) في لغة من  
 أنثهما (وخس) أى فانه  
 يقال فيها شجير وبقير  
 وخيس بغيرنا ولا يقال  
 شجيرة وبقيرة وخيسة  
 بالتاء لانه يلتبس بتصغير  
 شجرة وبقرة وخسة ومثل  
 خمس بضع وعشر فيقال  
 فيها بضيع وعشير ولا  
 يقال بضيعة وعشيرة لانه  
 يلتبس بعدد المذكرو وأشار  
 الى الثاني بقوله (وشذ  
 ترك دون لبس) أى شذ  
 ترك التاء دون لبس في  
 ألفاظ مخصوصة لا يقاس  
 عليها وهى ذود وشول  
 وناب للمسن من الابل  
 وحرب وفرس وقوس  
 ودرع للحديد وعرس  
 وضعى ونعل وعرب  
 ونصف وهى المرأة  
 المتوسطة بين الصغر  
 والكبر وبعض العرب  
 يذكروا الدرع والحرب فلا  
 يكونان من هذا القبيل  
 وبعضهم ألحق التاء في  
 عرس وقوس فقال عريسة

(١٦ - صبان رابع) وقوسه تنبيهات الاول لم يتعرض في الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الاول نحو شجور وخمس  
 الثاني لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكرو تانيث بل تقول في رمح علم امرأة رمجة وفي عين علم رجل عينين خلافا لابن الانبارى  
 في اعتبار الاصل فتقول في الاول رمح وفي الثاني عينه ويونس يحيزه واخج لذلك بقول العرب فورة وعينه وأذينة وفهيرة وهى  
 أسماء رجال وليس ذلك بحجة لا يمكن أن تكون التسمية بها بعد التصغير الثالث اذا سميت مؤنثا بينت وأخت هذه التاء ثم  
 صغرت وألحقت تاء التانيث فتقول بنية وأخيه واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى (وندر) لطاق نافيما ثلاثيا كثر  
 ثلاثيا مفعول بكثرو وهو بفتح التاء بمعنى فاق أى ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة وذلك قولهم فى ورا وأمام وقدام



وربسة بالهمزة وأميمة وقديمة <sup>تثنيته</sup> أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حباري ولغزى حيرة ولغزيرة فيجاء بالتاء عوضاً من  
الألف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته (١٢٢) فإنه قال ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذفته منه ألف التأنيت

خامسة أو سادسة ومراده  
المقصورة لقوله بعد ذلك  
ولا تحذف المدودة  
في عوض منها خلافاً لابن  
الانباري أي فإنه يجيز في  
تخوفاً أو برنساء أو بوقلة  
وبرنسة والصحيح هو بقاء  
وبرنساء (وصغر وا  
شذوذ الذي التاء وذامع  
الفروع منها توقي) يعني  
لما كان التصغير بعض  
تصاريح الأسماء المتمكنة  
ناسب ذلك أن لا يلحق أسماء  
غير متمكن ولما كان في  
ذو الذي وفروعهما شبه  
بالأسماء المتمكنة بكونها  
توصف ويوصف بها  
استبيح تصغيرها لكان على  
وجه خولف به تصغير  
المتمكن فترك أولها على  
ما كان عليه قبل التصغير  
وعوض من ضمها ألف  
مزيدة في الآخر ووافقت  
المتمكن في زيادة ياء  
ساكنة تالفة بعد فتحة  
فقيم في الذي والتي اللذان  
والتبيا وفي تثنيتهما  
اللذان والتبيا وأما  
الجمع فقال سيبويه في  
جمع الذي اللذان رفعا  
والذين جراً ونصباً بالضم  
قبل الواو والكسر قبل  
الياء وقال الاخفش اللذان  
والذين بالفتح كالمقصور  
ومثلاً الخلاف من التثنية  
فسيبويه يقول حذف  
ألف اللذان في التثنية تخفيفاً

القرب فلا فائدة في تصغيرها قال وكذا لا تصغر عدجاً على نقيضه وهو أمس لان أمس غير متمكن  
بما تضمنه من معنى الحرف اه ومر أول الباب زيادة بيان (قوله وربسة) بتشديد الياء قبل الهمزة  
(قوله وقديمة) بوزن فعيمة (قوله حيرة) بتشديد الياء (قوله بأفلا) بتخفيف اللام إذا مدت كما  
هو الفرض قال في القاموس الباقي وتخفف والباقي لا تخفف بمدودة القول الواحدية بها أو  
الواحد والجمع سواء اه (قوله وبرنساء) هم الناس كما مر في التأنيت (قوله مع الفروع) حال من الذي  
والتي وذات أي مع بعض الفروع (قوله بكونها توصف ويوصف بها) وتذكر وتوث وتثني وتجمع فارضى  
(قوله خولف به الخ) ذكر وجهين للمخالفة وبقي ثالث في ذواتها وذيان وتبان وهو وقوع ياء التصغير  
ثانية فقولها بعد في زيادة ياء تالفة يعني في غير ما ذكر ومن المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعلاً  
وفعياً وفعيلاً في الأسماء المتمكنة (قوله فترك أولها) كاللام المتحركة في الذي والتي على ما كان  
عليه من الفتح كافي الذي والتي وذواتها وضمت لام اللذان والتبيا لغية كافي التسهيل أو الضم كافي  
أولى وأولاه (قوله وعوض من ضمها) أي المحتلب للتصغير فلا يراد أن أولها أو أوليا، زيد فيهما ألف مع  
ضم أولها ولا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورد أن الضمة فيهما أصلية والألف فيهما  
كفاله يس عوض عن الضمة التي كان ينبغي أن تكون فيهما حال التصغير ولم تكن بل أبقيت  
الضمة الأصلية فتدبر وهذا التعويض في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع أمافيها فلا تعويض لظوله  
بالزيادة تخفف فيه (قوله ووافقت المتمكن الخ) ذكر وجهين للموافقة وبقي ثالث في اللذان والتبيا  
والذين وذياتها وذيان وتبان وهو رد الأصل المحذوف من مكبراتها الياء ولا يضر حذفه ثانيها من  
الأربع الأخيرة لأنه لعله تصر بفيضة وهي توالي يات ثلاث كما سيأتى في الشرح والمحذوف لعله  
كالثابت فتأمل (قوله وفي تثنيتهما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد في جمع الذي الخ رجوع  
الضمير الذي والتي وحيداً إذ يكون في كلامه تقدير مضاف أي في تثنية مصغرها وكذا يقال في نحو  
قوله بعد في جمع الذي الخ ثم المراد التثنية والجمع الصوريان لما تقدم في محله أن اللذان والذين ليسا  
مثنى وجمعاً حقيقة على الأصح من اشتراط الأعراب في المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان  
للذان والجماعة بقي شيء آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس  
هذا التصغير المثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجار بردي فيصدمها وظاهر كلام  
المصنف من وقوع التصغير على المثنى والجمع فتدبر (قوله في جمع الذي اللذان) جرى مجرى ما قاله على  
لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهو ورفلا فرق بين الرفع والنصب والجرز كريا (قوله  
كالمقصور) أي في فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين (قوله ومنشأ الخلاف من التثنية) أي  
الخلاف في الجمع مفرع على الخلاف في التثنية فيكون فيه ما فيها قال في التصريح والذال على  
القولين مفتوحة (قوله حذف ألف اللذان في التثنية) أي ولم تقاب ياء وقوله تخفيفاً أي فهي غير  
معتبرة (قوله وفرقاً بين المتمكن) أي الذي تقلب ألفه المختوم به ياء عند التثنية كجلى (قوله لاتقاء  
الساكنين) أي فيكون حذفها لعله تصر بفيضة والجمد حذف لعله كالثابت فكذا في الجمع عنده  
فتبقى الفتحة دليلاً عليه وقد يقال للاخفش هـ لا تخصصت من التقاء الساكنين بقلب الألف ياء في  
التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك  
في كون حذف الألف لاتقاء الساكنين فتأمل (قوله جمع التبيا) بحذف ألفه لاتقاءها ساكنة مع  
ألف الجمع (قوله واللويتا) بقلب ألف اللاتي وأرافتها لاجل ياء التصغير وحذف الياء الأخيرة  
وزيادة ألف التعويض عن الضمة وإنما حذف الياء الأخيرة لأنه لو صغر على التمام وقيل اللو يتألف

ان  
التي ولم يذ كر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذان والتبيا وتثنيتهما وجمعهما وقال في التسهيل والتبيا واللويتا في اللاتي



واللوياء واللويون في اللائي واللائين فزاد تصغير اللائي واللائين وظاهر كلامه أن اللتيان واللويان كلاهما تصغير اللائي  
أما اللويان فصحيح ذكره الاخفش وأما اللتيان فانهما هو جمع اللتيا كما سبق فبحوزني جعله تصغير اللائي ومذهب سيبويه أن اللائي  
لا يصغر استغناء بجمع اللتيا وأجاز الاخفش أيضا اللويان في اللائي غير مهموز وصغروا من أسماء الإشارة ذواتا وقالوا ذواتا وفي  
المتنية ذيان وتيان وقالوا في أولى بالقصر أوليا وفي أولاء بالمد أولياء ولم يصغروا منها غير ذلك **تنبيهات** الأولى لا أسماء الإشارة في  
التصغير من التثنية والخطاب ماله في التكسير قاله في التسهيل الثاني قال في شرح (١٣٣) الكافية أصل ذياوتيا وذاياوتيا بثلاث

يأت الأولى عين السكامة  
والثالثة لامها والوسطى  
ياء التصغير فاستثقل نوالى  
ثلاث بآت فقصد التخفيف  
بحذف واحدة فلم يحجز  
حذف ياء التصغير لانتها  
على معنى ولا حذف الثالثة  
لحاجة الألف الى فتح ما  
قبلها فلو حذفتم لزم فتح ياء  
التصغير وهي لا تحرك  
لشبهها بالف التكسير  
فتم عين حذف الأولى مع أنه  
يلزم من ذلك وقوع ياء  
التصغير ثانية واغتنق  
لكونه عاضدا لما قصد من  
مخالفة تصغير ما لا يمكن  
له لتصغير ما هو متمكن  
الثالث قول الناظم  
وصغروا شذوذ البيت  
معرض من ثلاثة أوجه  
أولها أنه لم يبين كيفية  
تصغيرها بل ظاهره بوهم  
أن تصغيرها كتصغير  
المتمكن ثانيها أن قوله  
مع الفروع ليس على  
عمره لأنهم لم يصغروا  
جميع الفروع كما عرفت  
ثالثها أن قوله منها نواتي  
بوهم أن تصغيرها كما عرفت

أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الألف في آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون في المصغر أفاده  
سم (قوله واللوياء) بقلب ألف اللائي وواو فتحها لاجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء  
وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللويان لكن في الفارسي أن المحذوف من هذه الهمزة  
(قوله واللويون) أى مطلقا أو في حالة الرفع واللويين في حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة  
ياء التصغير مدغمه في الياء المدغمه من همزة اللائي قال عبد القادر رأيت في نسخة محررة من  
شرح الشافية للمصنف اللويون بثبات الهمزة بعد المشاء التحتية الساكنة (قوله في اللائي  
واللائين) نشر على ترتيب اللف (قوله فتحوز في جعلها تصغير اللائي) لأن اللتيان بمعنى تصغير  
اللائي وهو اللويان (قوله أولياء الخ) ضمة أولياء بالقصر وأولياء بالمد ليست الضمة المتجدبة للتصغير  
بل هي الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان  
عليه أن يقول ولا م البعد (قوله بثلاث ياء الخ) تقريره انما يأتي على أن ذائلائي وأن أصله ذيا  
يباءين وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين انه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف  
زائد لبيان حركة الحرف الاصل وهو الألف كما لا يخفى ولا على قول البيراني انه وضع على أصلين كما  
لأن الثاني وان كان يكمل في التصغير كما تقدم إلا أن أصل ذيا عليه ذيا لا ذيا ولا على القول بأن  
أصله ذو ولأن أصل ذيا عليه ذوا يوا حذف العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدهما  
بالسكون ولا على القول بأن أصله ذوى لأن أصل ذيا عليه ذوا يوا حذف عين السكامة ولا على أن  
المحذوف من ذالامه لأن المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما في كلام شيخنا  
والبعض من التسهيل والقصور (قوله فاستثقل نوالى ثلاث ياءات) أورد عليه شيخنا السيد  
تصغير حى على حى مع أن فيه نوالها وأجاب بأن تصغير اسم الإشارة لما كان على خلاف القياس لم  
يتمم فيه ذلك التوالى بخلاف المتمكن (قوله من ثلاثة أوجه) بقى رابع وهو أن قوله وصغروا  
شذوذ يقتضى أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كما سألني  
وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين  
بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس غزى (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بأن  
سكوته عن كيفية التصغير لأنه أحال الأمر في ذلك على السماع غزى (قوله بوهم أن تصغر) انما  
عبر بالايهام لاحتمال أن معنى قوله منها أى من الفروع لا بقيد التصغير (قوله غيرتا) عمل في  
التوضيح عدم تصغير ذى بالباسة بتصغير ذاء وعدم تصغير ذى بالاستغناء عنه بتصغيرنا (قوله الا  
أربعة) زاد في الهمع المنادى وأوه فيقال أويه كما قالوا رويد زيدا (قوله والمركب المزجي) ولو عد ذيا  
(قوله في لغة من بناهما) أى بعلبك وسيبويه (قوله وبعلبك) وسيبويه أى بتصغير صدرهما  
كما تقدم (قوله يصغرا اسم الجمع) كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقوم ونفير ولا تحقه التاء ان كان

وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا ناهى وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير المتمكن الا اذا والذى  
وفروعها الا حتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غيرتا الرابع لم يصغر من غير المتمكن الأربعة اسم الإشارة واسم الموصول  
كما تقدم وأقبل في التعجب والمركب المزجي كبعلمك وسيبويه في لغة من بناهما فاما من أعربهم ما فلا اشكال وتصغيرها تصغير  
المتمكن نحو ما أحسنه وبعلمك وسيبويه **خاتمة** تصغرا اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال في ركب ركيب وفي امرأة عمرية وكذلك  
الجمع الذى على أحد أمثلة القلة كقولك في أجمال أجمال وفي أفلس أفليس وفي فنية فنية وفي أنجدة أنجدة ولا يصغر جمع على  
مثال من أمثلة الكثرة لأن بنيتها تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة



فتنا فيا وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الأحد فأجازوا أن يقال في رغفان ورغيفان كما يقال في عثمان وعثمان وجعلوا من ذلك أصيلا نازعوا أنه تصغير أصلان وأصلان جمع أصيل ومازعموه مردود من وجهين أحدهما أن معنى أصيلان هو معنى أصيل فلا يصح كونه تصغير جمع لأن تصغير الجمع جمع في المعنى الثاني أنه لو كان تصغير أصلان لقبيل أصيلين لأن فعلان وفعلان إذا كسر قبل فيهما فاعلين كدبران (١٣٤) ومصارين وخشمان وخشامين وعقبان وعقابين وغربان وغرابين

وكل ما كسر على فعالين  
يصغر على فعيلين فبطل  
كون أصيلان تصغير  
أصلان جمع أصيل وإنما  
أصيلان من المصغرات  
التي جى بها على غير بناء  
مكبرها ونظيره قولهم في  
إنسان أنيسان وفي مغرب  
مغربان ولا استبعاد في  
ورود المصغر على بنى  
مخالفة لبنى مكبره كما وردت  
جموع مخالفة أنيتها  
لأبنية آحادها والحاصل  
أن من قصد تصغير جمع من  
جموع الكثرة رده إلى  
واحدة وصغره ثم جمعه  
بالوار والنون إن كان  
لمد كرعائل كقولك في  
علمان غليوم وبالالف  
والتاء إن كان لمؤنث أو  
لمذكرا لا يعقل كقولك في  
جوارود راهم جويريات  
ودرهمات وإن كان لما  
قصد تصغيره جمع فله جاز  
أن يرد إليه مصغرا  
كقولك في قتيان قتيمة  
ويقال في تصغير سنين على  
لغة من أعربها بالوار  
والياء سنينات ولا يقال  
سنينون لأن أعربها بالوار  
والياء وإنما كان عوضا

للأدمين وإن جاز تأنيده بخلاف ذود وابل فيقال ذويدة وأبيله قاله الجوهري وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركب وعلى كونه جمع ركب كما عند الاخفش فيرد إلى مفردة ويصغر ثم يجمع فيقال روي ويكبون كذا في الفارسي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي فيقال في غر تمبر كافي الهمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله (قوله فتنا فيا) قد يقال لا تنافي لأن الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك (قوله أنه تصغير أصلان) بضم الههزة وقوله جمع أصيل هو العشى (قوله لأن فعلان) أي بالضم وفعلان أي بالكسر يعني الجمعين بقربنه التمثيل الآتي فلا يرد تكسير عثمان وعمران على عثمان وعمارين مع تصغيرهما على فعيلان (قوله وخشمان) في القاموس في فصل الحاء المعجمة من باب الميم والخشام كغراب الاسد والعظيم من الأنوف والجبالي اه فلعل الخشمان في عبارة الشارح بكسر الحاء المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان (قوله وإنما أصيلان الخ) يعني أنه تصغير أصيل على خلاف القياس (قوله كما وردت جموع الخ) أي كجمع رهط على أراهط وباطل على أباطيل (قوله رده إلى واحدة) فلو كان واحدة القياسى ههملان لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له مفرد أصلا لا قياسى ولا غيره ردى إلى واحدة القياسى المهمل فيقال في جاء اخوتك شمما طيط جاؤا شمما طيطين وفي جاءت جواريلك شمما طيط جاءت شمما طيطات وإن كان له واحد مستعمل ردا إليه لا إلى المهمل القياسى خلافا لابي زيد فيقال في ملاح ومذا كبير لمجات وكبيرات ردا إلى المحة وذكرا إلى المهمة ومذكارا لثلاث لم تصغر لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك وكان أبازيد لما لم ينطق له بوحد قياسى جعل الواحد الذي ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملاح وشمما طيط اه همع ببعض اختصار ومفاد القاموس إن شمما طيط له واحد قياسى مستعمل حيث قال والشطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشطاط والشطيط بكسرهما وقوم شمما طيط متفرقة اه واللائق التمثيل بعبا يسد أو عباديد في القاموس العبايد والعبايد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه (قوله ثم جمعه بالوار والنون وإن كان لمذ كرعائل) لأنه حينئذ في معنى الصفة وإن كان قبل التصغير لا يجمع بالوار والنون قال الفارسي وهذا العمل لا يكون في نحو سكارى وهو جمع كثره لأن مفردة لا يجمع بالوار ونون على المشهور اه ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافي أن سكارى جمع سكرى يرد إلى مفردة ويصغر ويجمع بالالف والتاء فيقال سكريرات كافي الهمع (قوله غليوم) بتشديد الياء (قوله جاز أن يرد إليه مصغرا) كما جاز أن يرد إلى المفرد (قوله قتيمة) بتشديد الياء (قوله ويقال في تصغير سنين الخ) هذه مسألة مستقلة (قوله رده ذاعلامه) أي لكن حذف لاجل علامة الجمع (قوله لزوم المحذوران المذكور) أي الجمع بين العوض وهو الأعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيهما وهو التصغير لكن حذف لفظ العلة وهى وجود علامة الجمع والمحذوف لعله كالتائب (قوله قال في تصغيره سنين) أي على وزن فاعيل (قوله ويجوز سنين) أي على وزن فاعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين (قوله أن أصله) أي الثاني أما

من اللام وإذا صغرت ردت اللام فلوقبى أعربها بالوار والياء مع التصغير لزوم اجتماع العوض والمعوض أصله منه وكذا الارضون لا يقال في تصغيره إلا أرضان لأن أعرب جمع أرض بالوار والياء وإنما كان تعويضا من التاء فان حق المؤنث الثلاثى أن يكون بعلامه ومعلوم أن تصغير الثلاثى المؤنث يرد ذاعلامه فلوأعرب حينئذ بالوار والياء لزوم المحذوران المذكور ومن جعل أعرب سنين على النون قال في تصغيره سنين ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سنى بيا من أولاهما زائدة والثابتة بدل من واوهى لام الكلمة ثم أبدلت فونافكما أنه لو صغرت سنيا



لحذف الياء الزائدة وأبى الكائنه موضع اللام كذا اذا صغر سنيما مع مقدا كون (١٣٥) النون بدلا من الياء الاخيرة فعامل

الكلمة بما كان يعاملها  
لولا تكن بدلا وان جعل  
سنون علما وصغر فلا يقال  
الاسنيون رفعا وسنين  
جر او نصب بارد اللام ومن  
جعل لامها هاء قال سنيون  
والله أعلم

### النسب

هذا هو الاعرف في ترجمة  
هذا الباب ويسمى أيضا  
باب الاضافة وقد سماه  
سيبويه بالتسميتين ويحدث  
بالنسب ثلاث تغييرات  
الاول لفظي وهو ثلاثة

أشياء الحاق ياء مشددة  
آخر المنسوب وكسر ما قبلها  
ونقل اعرابه اليها والثاني  
معنوي وهو صيرورته  
اسما للم يكن له والثالث  
حكيمى وهو معاملة  
معاملة الصفة المشبهة في  
رفعه المضمر والظاهر  
باطراد وقد أشار الى التغيير

اللفظي بقوله (ياء يك  
الكبرى زاد والنسب  
وكل ما تليه كسره وجب)  
يعنى اذا قصدوا نسبة شئ  
الى أب أو قبيلة أو بلد  
أو نحو ذلك جعلوا حرف  
اعرابه ياء مشددة مكسورا

ما قبلها كقولك فى النسب  
الى زيد زيدى **بنية**  
افهم قوله كالكبرى  
أمرين أحدهما التغيير  
اللفظي المذكور والاخر  
أن ياء الكبرى ليست  
للسب لان المشبه به غير

أصله الاول فسنيون وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداها بالسكون والى هذا يشير قوله  
والثانية بدل من واو (قوله لحذف الياء الزائدة) أى لتوالى ثلاث يات (قوله كذا اذا صغر سنيما  
الخ) أى فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولا اجتماع ثلاث  
يات بالقوة لان بدل الياء في قوتها فان دفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سنى لسكراهة  
توالى ثلاث يات وهذه العلة لا تتأتى في تصغير سنين لانها لو ثبتت فيه لاجتمع يان فقط (قوله فعامل  
الكلمة) وهى سنين وقوله بما كان أى بحذف الياء الزائدة الذى كان وقوله لولا تكن بدلا أى لولا  
تكن النون بدلا عن الياء الاخيرة أو لولا تكرر الكلمة ذات بدل عن يائها الاخيرة بأن بقيت  
ياؤها الاخيرة ولم تبدل فوالى بعض النسخ لولا يكن بدل أى لولا يوجد بدل عن الياء الاخيرة بالنون  
والمعنى فعامل سنيما بعد ابدال يائها الاخيرة فوالى بما كان يعاملها به قبل هذا الابدال من حذف يائها  
الزائدة فى تصغيرها وان كان آخره صغرى سنى قبل الابدال ياء ومصرغها بعده فوالى (قوله فلا يقال الخ)  
أى لان العلم ينظر فيه الى حالته الراهنة لا الى ما نقل عنه (قوله قال سنيون) أى فى الرفع وسنين  
أى فى النصب والجر **تمة** قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا اذا وليها حرف مشدد سمع فى دو بية  
وشوية تصغير دابة وشابة ودابة وشوا به كما نقله شيخنا السيد وغيره

### النسب

هو كما يؤخذ من الشافية الحاق ياء مشددة فى آخر الاسم لتدل على نسبة الى المجرى عنها قال يس  
ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا والواو لثقلها  
وشددت الياء ليجرى عليها وجوه الاعراب الثلاثة ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها  
ولئلا يلتبس بياء المتكلم ولان الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة) أى اللغوية  
قال الفارضى واعلم أن هذه الياء حرف عايمه الاعراب ونقل القواس عن الكوفيين أنها اسم مضاف  
اليه فى محمل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التميمى تيم عدى بجر تيم فقالوا انه بدل من ياء  
النسب وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدى لحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله وان كان  
مشلا هذا قليلا كما سبق فى الاضافة اه والظاهر أن الاضافة على قولهم مقولوبه بحسب المعنى  
كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه على المضاف وأن ظهور اعراب المضاف على  
قولهم على المضاف اليه ليكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف (قوله  
بالتسميتين) الياء زائدة فى المفعول المطلق (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب اليه (قوله اسما  
لمالم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب اليه (قوله زاد والنسب) أورد  
عليه أن قوله ياء الخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكبرى للنسب فيكون أخذ  
النسب فى تعريف النسب وأخذ المعرف فى التعريف بوجوب الدور وأجاب سم بأن قواعد التعريف  
انما ترد على التعريف المصرح دون المضمن لغيره والغزى بأن النسب فى قوله للنسب بمعناه اللغوى  
لا الاصطلاحى (قوله أو نحو ذلك) كحرنة (قوله التغيير اللفظي المذكور) فيه أن من جملة كسر  
ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار فى قوله وكل ما تليه الخ فانما سب جعل التشبيه بياء الكبرى فى  
كونها مشددة آخر منقول اليها الاعراب فقط صوتا للكلامه عن التكرار (قوله لان المشبه به غير  
المشبه) ناقش سم فى هذا التعليل بأن المغايرة بالكلمة والجزئية كافية وحينئذ لا يدل التشبيه على  
أن ياء الكبرى ليست للنسب وان كان الواقع أنها ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لان التغيير  
يأنس بالتغيير مع (قوله أو أكثر) أى من تغيير واحد كفى خلفى نسبة الى خليفة فان فيه حذف الياء  
وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة (قوله ومثله مما حواه احذف) قال ابن هشام فان قلت من

المشبه وقد ينضم الى هذه التغييرات فى بعض الاسماء تغييرا آخر أو أكثر فن ذلك ما أشار اليه بقوله (ومثله مما حواه احذف وتا  
تأنيث او مدته لا تنقبا) يعنى أنه يحذف لياء النسب



كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتجدل ياء النسب مكانها كقولك في النسب الى الشافعي شافعي والى المرعي  
مرعي بقدر حذف الاولى وجعل ياء النسب في موضعها الثلاثا مجتمع أربع يات و يظهر أثر هذا التقدير في نحو بخاتي في جمع بختي اذا  
سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا بخاتي مصر وفا وكان قبل النسب غير مصروف ويحذف لياء النسب أيضا تاء التأنيث فيقال في  
النسب الى فاطمة قاطمي والى مكة (١٢٦) مكى لئلا يتجمع علامتا تأنيث في نسبه امرأة الى مكة وأما قول المتكلمين

في ذات ذاتي وقول العامة  
في الخليفة خليفة فلحن  
وصوابها ذروي وخاني  
ويحذف لها أيضا مدة  
التأنيث والمراد بها ألف  
التأنيث المقصورة وهي  
أما رابعة أو خامسة  
فصاعدا فان كانت خامسة  
فصاعدا حذف وجهها  
واحدا كقولك في حباري  
حباري وفي قبعثري  
قبعثري كما سيأتي وان  
كانت رابعة في اسم تانية  
متحركا حذفت كالخامسة  
كقولك في جزى جزى  
وان كان تانية ساكنا  
فوجهان قلبها واوا  
وحذفها والى هذا أشار  
بقوله (وان تكن ربيع)  
أي تصيره ذا أربعة (ذا  
ثان سكن فقلبها واوا  
وحذفها حسن) ومثال  
ذلك حبلى تقول فيها على  
الاول حبلاوى وعلى الثاني  
حبلى تنبيهات الأول  
يجوز مع القلب أن يفصل  
بينها وبين اللام بألف  
زائدة تشبها بالمدودة  
فتقول حبلاوى الثاني  
ليس في كلام الناظم  
ترجيح أحد الوجهين على

قال في معنى يمان اذا نسب اليه هل بقول معنى ويحذف الألف كما يحذف الياء لان الألف مع الياء  
بمنزلة الياء من قلت لانص على ذلك ولك أن تقول انما حذفوا الياء كراهة توالي يات وهذا المعنى  
مفقود في مسألة يمان فان قلت ما ناب عن الثقل ثقيل بدليل مررت بجوار قلت الثقل في اجتماع  
اليات لا في وجودها غير مجتمعة فانهم الفرق سبوطى باختصار (قوله كل ياء تماثلها الخ) سواء كانت  
للنسب كشافعي أو لغيره كمرعي وكسبي وقري وسبأني ما اذا كانت بعد حرف واحد في قوله  
• ونحو حى فتح تانية يجب • وما اذا كانت بعد حرفين في قوله • وألحقوا عمل لام عري بالخ سم (قوله  
مرعي) أي على الألفح وسبأني مقابله في قوله • وقيل في المرعي مر موى (قوله بقدر حذف الاولى  
الخ) فيه أن حذف الاولى وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر (قوله لئلا يتجمع أربع يات) فيه أن  
اجتماع أربع يات أولاها وثالثها ساكنان جازبل واردة كفي محبي وأميبى على ماسبأني في شرح  
قوله كذلك ياء المنقوص الخ فتدبر (قوله اذا سمي به) قيد بالتسمية لان جمع التكسير اذا لم يكن علما  
ولا جاريا بحرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرد ثم ينسب اليه وقيد في التوضيح  
التسمية بكونها المذكرا احترازاعما اذا سمي به امرأة فان مانعه من الصرف العلية والتأنيث لا صيغة  
منتهى الجوع كذا في التصريح (قوله مصر وفا) لفقد مفاعيل لان ياء النسب في تقدير الانفصال  
شرح التوضيح للشارح (قوله غير مصروف) استحبابها لما كان عليه من الجمعية قبل العلية تصريح  
(قوله لئلا يتجمع الخ) ولئلا يؤدي الى وقوع تاء التأنيث حشا (قوله في نسبه امرأة الى مكة) لانه  
كان يقال مكثبة (قوله فلحن) أي من وجوه ذاتي لان القياس قلب ألفه واوورد لامة وقلبها واوا  
وحذف التاء ومن وجهين في خليفتي لان القياس حذف الياء والتاء (قوله المقصورة) وأما المدودة  
فستأتي في قوله وهو زدى مدينال في النسب الخ (قوله وفي قبعثري الخ) ظاهره أن ألف قبعثري  
للتأنيث والذي في القاموس خلافه وعبارته القبعثري مقصورا للجل الضخم والفصيل المهزول ودابة  
تكون في البحر والعظيم الشديد والالف ليست للتأنيث ولللاحق بل قسم ثالث اه وفي كلام غير  
واحد كالشارح فيما يأتي قريبا أنها للتكثير (قوله جزى) بفتح الجيم والميم والزاي أي سريع (قوله  
أي تصيره ذا أربعة) الضمير يرجع الى قوله ذا ثان ساكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان ساكن لكان  
أليق كالألف في (قوله فقلبها واوا) تشبها بألف نحو ملهى وحذفها تشبها بتاء التأنيث لزيادتها كذا  
في التصريح (قوله ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا ممنوع بل قوله  
الاتي وللأصلي قلب يعتمى كالتصريح في أن الاجود فيها الحذف لان هذا بيان لمخالفة الأصل لها  
والا لا يتجوز اليه اه وردة الاسقاطى بأن بيان مخالفة الأصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها  
على السواء (قوله بل الحذف هو المختار) لان شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل  
تصريح (قوله لشبهها) أي في كونها رابعة تاني كلمتها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وان لم يفصح  
الشارح باعتبار ساكن الثاني (قوله المحقق) بكسر الحاء أي المحقق كلمة بكلمة أخرى (قوله نحو ذفرى)  
بذال محجة مكسورة فضاء ساكنة (قوله وبصطفى عقيلة مال القاحش المتشدد) عقيلة الشيء

الاخر وليس على حد سواء بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم وكان الاحسن أن يقول تحذف اذن احسنه  
وقلبها واوا احسن (لشبهها المحقق والأصلي ما لها) يعني أن الألف الرابعة اذا كانت لللاحق نحو ذفرى أو منقلبة عن الأصل نحو  
مرعي فلها ما لالف التأنيث في نحو حبلى من القلب والحذف فتقول ذفرى وذفرى ومرعى ومرعى الا أن القلب في الأصل أحسن  
من الحذف فرموى أفصح من مرعى واليه أشار بقوله (وللأصلي قلب يعتمى) أي يختار يقال اعتماه يعتميه اذا اختاره واعتماه  
بعتماه أيضا قال طرفه • أرى الموت بعتم الكرام وبصطفى • عقيلة مال القاحش المتشدد • تنبيهات الأول أراد بالاصلي



المنقلب عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون أصلاً غير منقلبة الا في حرف أو شبهه. الثاني تخصيصه الاصلى بترجيع القلب  
يوهم أن ألف الالحاق ليست كذلك بل تكون كاف التأنيث في ترجيع الحذف لانه مقتضى قوله مالها وقد صرح في الكافية  
وشرحها بأن القلب في ألف الالحاق الرابعة أجود من الحذف كالاصليه لكن ذكر أن الحذف في ألف الالحاق أشبهه من الحذف  
في الاصلية لان ألف الالحاق لشبيهة بألف حبل في الزيادة. الثالث لم يدكر سيبويه (١٢٧) في ألف الالحاق والمنقلبة عن أصل

غير الوجهين المذكورين  
وزاد أبو زيد في ألف  
الالحاق ثالثاً وهو الفصل  
بالالف كما في حب لاوى  
وحكى أرطاوى وأجازه  
السيراني في الاصلية  
فتقول مرماوى (والالف  
الجائز أربعا أزل) أى اذا  
كانت ألف المقصور خامسة  
فصاعداً حذفت مطلقاً  
سواء كانت أصلية نحو  
مصطفى ومستدى أو  
للتأنيث نحو حبارى  
وخليطى أو للالحاق أو  
التكثير نحو حبركى وقبعثرى  
فتقول فيها مصطفى  
ومستدى وحبارى وخليطى  
وحبركى وقبعثرى **تنبيه**  
اذا كانت الالف المنقلبة  
عن أصل خامسة بعد حرف  
مشدد نحو مصطفى فذهب  
سيبويه والجهور الحذف  
وهو المفهوم من اطلاق  
النظم وذهب يونس الى  
جعلها كملهى فيجوز فيه  
القلب وهو ضعيف وشبهته  
أن كونها خامسة لم يكن  
الا بتضعيف اللام  
والمضعف بادغام في حكم  
حرف واحد فكانها رابعة

أحسنه ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخل المتسكف للشدة بمعنى الفقر أى المقتر على نفسه  
وباصطفاء الموت أحسن ماله أنه يمته ويذهب به بلا نفع (قوله الا في حرف) كما الحرفية أو شبهه  
كما الاصلية (قوله لانه مقتضى قوله مالها) أى في الواقع وقد ثبت لالف التأنيث في الواقع رجحان  
الحذف وان لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وان تمكن تربيع الخ كما ذكره الشارح هناك (قوله  
لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيها على السواء في الضعف (قوله في الزيادة) أى وحذف  
الزائد غير من حذف الاصلى (قوله وحكى) أى أبو زيد وقوله أرطاوى لعله رفعه حكاية لرفعه في  
تركيب سمع هو كذلك فيه (قوله والالف الجائز) بالجيم أى الجاوز وضبطه الشاطبي بالخاء المهملة أى  
الجائز اليه أربعة أحرف بأن كان هو خامساً أو سادساً أو سابعاً (قوله أول التأنيث) لاجابة الى ادخال  
ألف التأنيث في قوله والالف الجائز الخ لخالها في قوله قبل ذلك وتأنيث اومدته لا تثنياً (قوله نحو  
حبركى) بجاء مهملة فوحدة فهملة وهو القراء وقال الزبيدى الطويل الظهر القصير الرحلين وأفقه  
للالحاق بسفر جمل (قوله وقبعثرى) مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثرة  
ولا للحاق اذ ليس لهم اسم سداسى مجرد يلحق هو به اذ نهاية الجرد خمسة كما سيأتى كذا في الفارضى  
وبحث فيه بأنهم ألحقوا بالسداسى المزيد كالحاق اقعنيس بالرحيم (قوله فتقول فيها مصطفى) قال  
المرادى قد ظهر أن قولهم مصطفى خطأ سم (قوله نحو معلى) استشكله سم بأن معلى  
ليس ثانيه سا كما مسألة ملهى مقيدة بسكون الثاني فكيف يلحق نحو معلى ملهى (قوله وشبهته  
أن كونها الخ) كذا بخطه وفي بعض النسخ وهو ضعيف لان كونها الخ وعليه فاللام لتعليل مذهب  
يونس للضعف (قوله وسيأتى بيان الخ) أى في قوله وحدهم قلب ثالث بعن (قوله محيى) هو داخل  
في عبارة المصنف من حيث حذف خامسة غاية الامر أن فيه عملاً آخر سم (قوله لاجتماع ثلاث  
يات) لان الاصل محيى أعل اعلال قاض سم أى فاجتماعهما بحسب الاصل (قوله تشبه ياء زائدة)  
أى في الصورة اللفظية (قوله فتلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فتقلب ألفاً) فتصير محيى (قوله  
ساكنه) حال من الضمير المستكن في الطرف الخبر (قوله فتسقط عن دخول ياء النسب)  
استشكله سم بأنها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هي والتنوين قال وكلام المبرد  
متجه لسلامته من هذا فليتامل اه قال البعض وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود  
الياء فيتجه ما ذكر اه وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغي للشارح  
أن يقول بدل قوله وبعد الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التي هي لام الكلمة عند دخول ياء  
النسب لان أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقاء ما قبل ياء النسب وهو التنوين  
وان زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب اسكون صدرها فان قلت قد أعادوا ألف فتى ويا شمع  
عند النسب اليهما دليل قلب الالف واو الياء ألفا ثم واو مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ما ذكره  
الشارح قلت لم يعيد وهما حقيقة وانما حظوهما لاجل محيى الواو المتحركة فهى الجماعة لياء النسب  
دونها ولا حاجة في محوى الى لفظ الياء الاخيرة هذا ما ظهر لى هنا فقامل (قوله وتقلب الالف واوا)

وسيأتى بيان حكم الالف اذا كانت ثالثة (كذا في المنقوص خامسة ازل) أى اذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعداً واجب حذفها  
عند النسب اليه فتقول في معتد ومستعل معتدى ومستعل **تنبيه** اذا نسبت الى محيى اسم فاعل حيا محيى قلت محوى بحذف الياء  
الاولى لاجتماع ثلاث يات وكانت اولى بالحذف لانها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلى الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفة مدعنة فيها  
فتقلب ألفا متحركة اها وانفتح ما قبلها وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين  
وتقلب الالف واوا فيصير محوى



قال الجرمي وهذا أجود كما تقول أموى وفيه وجه آخر وهو محجى كما تقول أمى قال المبرد وهو أجود لا نأخذ في اليا، الأخيرة  
لا اجتماع سا كنين ووقوعها خامسة فتصير (١٢٨) الى محجى كما أمى ثم تصيف ياء النسبة فتقول محجى فيجتمع أربع ياءات لسكون

الاولى والثالثة (والحذف في اليا) من المنقوص حال كون اليا (رابعاً) حق من قلب (فقولك في النسب الى قاض قاضى أجود من قاضوى ومن القلب قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه قال السيرافى والمعروف في الموضع الذى يباع فيه الخمر حانة بلا ياء <sup>نبيه</sup> ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مطرد وذو كرهية أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع الا فى هذا البيت (وحتم قلب ثالث يعن) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عم وقتى فتقول فيهما عموى وقتوى وانما قلبت الالف فى فتى واوا أصلها اليا كراهة اجتماع الكسرة والياءات (وأول ذا القلب انفتاحا) أى أن ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها والتحقيق أن الفتح سابق للقلب وذلك أنه اذا أريد النسب الى نحو شج فتح عينه كما تفتح عين غرسى فاذ افتحت انقلب اليا، ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجى مثل فتى ثم تقلب ألفه واوا

لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء، لئلا يجمع الكسر والياءات كما سنبه عليه الشارح فى شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله قال الجرمي وهذا أجود) أى لعدم توالى الياءات (قوله كما تقول أموى) يضم الهمزة نسبة الى أمية قبيلة من قريش وشداً أموى بفتح الهمزة اه شرح الشافيه (قوله كما تقول أمى) قال المرادى فى تنظيره به نظر لان أمياً شاذ وأما محجى فهو وجه قوى اه وقد يقال التنظير به انما هو فى مجرد الهمزة واجتماع أربع ياءات (قوله قال المبرد وهو أجود) قال لاني لا أجمع حذفاً بعد حذف على كلمة واحدة (قوله لا اجتماع الساكنين) هما على هذا الوجه اليا، والتنوين (قوله فيجتمع أربع ياءات الخ) أى اجتماعاً جزافاً فقول لسكون اليا، الخ تعليل لحذف أى وجاز هذا الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) وهى فاعلة من حنوت اذا عطفت كانه جعل البقعة الجامعة للشرب حانية عليهم كما تحنو اليا، على بنيتها نقله شيخنا عن الشارح (قوله يعن) أى يعرض والجملة نعت ثالث (قوله سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقى ماذا كان ثالث الكلمة ياء سا كما قبلها كظبي وظبية فذهب سيبويه بالنسب اليه على حاله بلا قلب فيقال ظبي ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل اليا، فتقلب هى ألفاً ثم تقلب الالف واوا فيقال ظبوى واحتج بقول بعض العرب قروى بفتح الراء نسبة الى قرية كذا فى الفارضى وقول البعض ظاهر كلام المصنف القلب فيما اذا كان الثانى سا كما كظبي لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف على المنقوص والمقصود والذى فى اليا، مع أن نحو ظبي وغزوة لا يغير اتفاقاً وان الخلاف فى المؤنث بالياء كظبية وغزوة فذهب سيبويه والتحليل أنه لا يغير أيضاً بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور فى الواوى ومذهب يونس والزجاج فتح ما قبل اليا، وقبلها واوا فى البائى وفتح ما قبل الواوى الواوى ووافقهما ابن عصفور فى البائى وأن فى نحو غاية مما نالته ياء بعد ألف ثلاثة أوجه عدم تغييره بعد حذف التاء، وابدال اليا، همزة وابدال الهمزة المبدلة من اليا، واوا وأوسطها أجودها وأن فى نحو سقاية وحولاً يوجهين ابدال اليا، همزة لان التاء، والالف يحذفان فتتطرف اليا، وقبلها ألف زائدة فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الابدال وابدال هذه الهمزة واوا وانما نحو سقاوة فتبقى الواوى بهما ولا تقلب همزة (قوله نحو عم) بكسر الميم كشج ليكون مثلاً للمنقوص وان كان رسمه بالياء فى كثير من النسخ بأبى ذلك (قوله وأول ذا القلب) أى صاحب القلب أى الحرف المقلوب ويحتمل أن ذا اشارية والقلب بمعنى المقلوب نعت أو عطف بيان (قوله اذا قلبت واوا) أى بعد ردّها ان كانت محذوفة وقبلها ألفاً مطلقاً والشارح أطلق كلناظم القلب فشمّل الواجب كفى الشجى والجزأ كفى القاضى فتقول الشجوى والقاضوى بفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارضى (قوله والتحقيق أن الفتح سابق للقلب) أى لاجله أى وكلام المصنف غير وافر بذلك لانه انما يفيد تبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب فمكوت عنه وان كان ظاهر قول الشارح أى أن ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وانما قلنا ظاهره لا يمكن حل قوله اذا قلبت واوا على معنى اذا أريد قلبها واوا أعظم من أن تقلب بالفعل اولها ولو أبى القلب على معناه المصدرى نعماً أو بدلاً أو بياناً من ذا اشارية لا فادسبق الفتح على نفس القلب لان المفعول الاول فاعل فى المعنى فيكون كلامه صريحاً فى أن القلب والى الفتح هكذا ينبغي تقريره هذا المحل وبه تعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله شج) بالشين المعجمة أى حزين (قوله فتحت عينه) تخفيفاً ونوصلاً الى القلب سم (قوله وجب فتح عينه) خاف فى وجوبه ظاهر القزوينى فجوز بقاء كسرة العين كما نقله عنه أبو حيان قاله فى الهمع (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع اليا،) أل فى الكسرة للجنس

كما تقلب فى فتى (وفعل وفعل عينهما الفتح وفعل) يعنى أن المنسوب اليه اذا كان ثلاثياً مكسوراً العين وجب فتح عينه الصادق سواء كان مفتوح الفاء كغزوة مكسورها كابل أو مضموماً كابل فتقول فيها غزوى وابلى ودنلى كراهة اجتماع الكسرة مع اليا،



و شد فولههم في النسب الى الصعق صعق بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استعجبوا ذلك بعد النسب شد وذا  
 تنبيههم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير فاندرج في ذلك صور الأولى ما كان على خمسة  
 أحرف نحو جهمرش والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جندل والثالثة ما كان على أربعة وثانية ما كان نحو  
 تغلب فالاولان لا يغيران وأما الثالث فقبه وجهان أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلب  
 ويخصي ويثري وفي القياس عليه خلاف ذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم الى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه  
 شاذ مقصور على السماع وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وان كانت الكسرة (١٢٩) مسبوقه بأكثر من حرف جاز الوجهان  
 ليس بجيد لشهولة الصور

الثلاث وانما الوجهان في  
 نحو تغلب (وقيل في المرعى  
 مر موى واختير في  
 استعمالهم مرعى) هذه  
 المسئلة تقدمت في قوله  
 ومثله مما حواه احذف  
 لكن أعادها هنا للتنبيه  
 على أن من العرب من يفرق  
 بين ما ياء آه زائدتان  
 كالشافعي وما احدى ياءيه  
 أصلية كمرى فيوافق في  
 الاؤل على الحذف فيقول  
 في النسب الى شافعي شافعي  
 وأما الثاني فلا يحذف ياءيه  
 بل يحذف الزائدة منهما  
 ويقب الاصلية واوا  
 فيقول في النسب الى مرعى  
 مر موى وهي لغة قليلة  
 المختار خلافا قال في  
 الارشاف وشد في مرعى  
 مر موى تنبيههم هذا  
 البيت متعلق بقوله ومثله  
 مما حواه احذف فكان  
 المناسب تقديمه اليه كما  
 فعل في الكافية ولعل  
 سبب تأخير ارتباط  
 الايات المتقدمة بعضها  
 ببعض فلم يمكن ادخاله بينها

الصادق بكسرتين كما في غري وثلاث كما في ابلي ويرد عليه أن هذا الاجتماع موجود في نحو جهمرش  
 وجندل وقال ابن هشام لثلاث استولى الكسرات على أكثر حرف الكلمة ومن ثم وجب بقاء  
 الكسرة في نحو غلب وانما جاز الوجهان في تغلب على ما ذكره الا ان الساكن منهم من يعتديه  
 ومنهم من لا يعتديه فعلى الاول هو بمنزلة غلب وعلى الثاني هو بمنزلة غمر اه وهذا سالم مما مر (قوله  
 الى الصعق) هو في الاصل بفتح الصاد وكسر العين فكسروا الفاء اتباعا للعين قبل النسب كما في  
 الفارضى ثم استعجبوا كسرها بعد النسب كما في الشرح وحينئذ المنسوب اليه الصعق بكسر الصاد  
 والعين (قوله ثم استعجبوا ذلك) أى كسر الفاء والعين بعد النسب شد وذا وكان القياس أن يفتحوا  
 عينه ففتح فاؤه لزوال سبب كسرها وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة زاجعا الى كسر الفاء  
 فقط لان مجردة ليس بشاذ (قوله جهمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء  
 بعدها شين مجمة وهي الجوز الكبيرة والمرأة السمجة (قوله جندل) أى بضم الجيم وفتح النون  
 وكسر الدال وهو الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة قاله في القاموس وسيأتى للشارح في التصريف  
 جعله بفتح الجيم فيكون فيه الوجهان (قوله وفي القياس عليه) أى على الفتح قال الفارضى  
 فتقول أى على القول بقياسيته في النسب الى مغرب مغربى بفتح الراء (قوله واختير في استعمالهم  
 مرعى) وقال بعضهم مر موى أحسن من جهة أمن اللبس (قوله هذه المسئلة تقدمت الخ)  
 قال سم فيه مساهلة اه ووجهها أن الذي تقدم في قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال في  
 النسبة الى مرعى مرعى يحذف ياءيه معارأ ما أنه يقال مر موى وأن المختار مرعى فلا (قوله بل يحذف  
 الزائدة منهما) وهي الاولى لا نقلابها عن واو مفعول (قوله وشد في مرعى مر موى) تعبير الارشاف  
 بالشد وذا ينافي ما يتبادر من تعبير الشارح بقلة مر موى وتعبير المصنف والشارح باختيار مرعى من  
 اطراد مر موى مع مر جوحته فلعل في المسئلة خلافا فاقمامل (قوله ويعامل معاملة المقصور  
 الثلاثي) أى من قلب ثالثه ألفا لفتحها وانفتاح ما قبله ثم واو الاجل ياء الذب (قوله حيوى) ولم  
 يقب حرف العلة الاول في حيوى وطوى ألفا لفتحها وانفتاح ما قبله ثم واو الاجل ياء الذب (قوله حيوى) ولم  
 عارضة ولا الثاني لسكون ما بعده ووجوب كسرها لتوالي النسب (قوله رددته الى أصله) أى زيادة على  
 ما تقدم من فتح ثابته فقب ثالثه ألفا فواو (قوله واررده) أى الثاني (قوله فسيأتى حكمها) أى في  
 قوله والحقوا مع لام عرب ياء سم (قوله فقد تقدم حكمها) أى في قوله ومثله مما حواه احذف سم  
 (قوله وعلم التنبيه) أى علامته احذف للذب أى لاجله لان المثني والجمع قبل التسمية بهما انما  
 ينسب لمفردهما كما في التوضيح قال الفارضى فان خيف لبس جى بقرينه اه فاما اذا كان المخوف  
 الاجال فلا تجب القرينه (قوله في جمع تصحيح) أى لذكر او مؤنث كسيأتى في الشرح (قوله مسلمى)

(١٧ - صبان رابع) بخلاف الكافية (ونحو سى فتح ثابته يجب) اى اذا نسب الى ما آخره ياء مشددة فاما ان تكون مسبوقه بحرف  
 أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر فان كانت مسبوقه بحرف لم يحذف من الاسم شئ عند النسب ولكن يفتح ثابته ويعامل معاملة المقصور  
 الثلاثي فان كان ثابته ياء في الاصل لم يزد على ذلك كقولك في سى حيوى ففتح ثابته فقلت ياء الاخيرة ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها  
 ثم قلبت واو الاجل ياء النسب وان كان ثابته في الاصل واو اردده الى أصله فتقول في طى طوى لانه من طوى وقد أشار الى هذا  
 بقوله (واررده واوا ان يكن عنه قلب) وان كانت مسبوقه بحرفين فسيأتى حكمها وان كانت مسبوقه بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها  
 (وعلم التنبيه احذف للنسب ومثل ذانى جمع تصحيح) فتقول في النسب الى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمى وفي المنسب الى



أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه افظ به يعمل فيه القول فلا حاجة الى ما تكلفه البعض من جعله خبر مبتدأ محذوف أى هذا اسمى والجملة مقول القول نعم رفعه حكاية لحاله في جملة وقوع فيها امر فوعا (قوله الى تمرات) بالفوقية وقوله تمرى بالاسكان أى للميم لانه الموجود في المفرد المراد ودالية الجمع عند النسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أى لغة اعرابه بعد التسمية كاعرابه قبلها (قوله كذلك) أى كالمثنى والجمع غير المسمى مما في حذف العلامة والرد الى المفرد ثم لحاقى بال النسب (قوله مجرى حمدان) أى في لزوم الالف والمنع من الصرف لزيادة الالف والنون وفي الفارضى أن منهم من يجزى به مجرى سرحان في لزوم الالف والصرف وأن النسب اليه على هذا الوجه بثبوت الالف والنون ويمكن ادراجه في قوله مجرى حمدان بأن يراد مجراه في لزوم الالف وجعل الاعراب على النون أعم من أن يكون مصروفاً ولا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العليسة وزيادة الالف والنون (قوله مجرى هرون) أى في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلية وشبه العجمة (قوله أو مجرى عربون) أى في لزوم الواو والصرف (قوله أو الزمه الواو وفتح النون) أى فيكون معر باعنده بمركات مقدرة على الواو منع من ظهورها حكاية أصله حاله رفعة التي هي أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا الثقل لانه لا ينهض حالة النسب لخفة الفتحه على الواو (قوله ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بما أخذتكم على جمع الاناث السالم المسمى به (قوله نزل تاء الخ) هذا فيما ثابته متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وان كان كذلك في حذف الالف والتاء الا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم في كلامه تكرار وأما نحو ضمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتى يعنى وأما من أعر به اعراب أصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف الالف والتاء أيضاً لكن لا لاجل التنزيل المذكور بل لان علامة جمع التعجب تحذف عند النسب كما هو ويقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشارح سابقاً وحكم ما سمي به من ذلك الخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وابقاء علامة المثنى وجمع المذكر السالم المسمى به ما على غير لغة حكاية أصله فتمتدح (قوله وأما نحو ضمات) أى مما ثابته ساكن وألفه رابعة لافرق بين الصفة كضمات والاسم كهندات فتقول هدى وهندى كذا في الفارضى وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله في ألفه القلب) أى مع الفصل بالالف وبدونه فتقول ضمماوى وضمموى كما في حبلى (قوله والحذف) قال الفارضى وهو المختار (قوله وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات) أى مما ألفه خامسة فصاعداً سواء كان جمع الاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه في الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا في لغة من منع صرفه وان وجب حذف الالف والتاء في نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضاً كما فهم من قوله سابقاً وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اهتقول على اللغتين مسلمى وسرادقى لانه على اللغة الأولى تحذف التاء وتجزى مسلمان وسرادقا مجزى قرقرى ومستقصى في حذف الالف وعلى الثانية تحذف الالف والتاء لان علامة جمع التعجب تحذف عند النسب كذا في الفارضى فعلم أن نحو تمرات مما ألفه رابعة وثابته متحرك ك نحو مسلمات وسرادقات مما ألفه خامسة فصاعداً في وجوب حذف الالف والتاء وان أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافاً (قوله اثنى وثنوى) أى بالرد الى المفرد المقدر لكن الاول نسب اليه على لفظه بابقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لان همزة الوصل عوض عنها والثانى نسب اليه على أصله لان أصل اثنى المقدر ثنوى بوخذ ما قررناه من قول الشارح في شرح قول المصنف واجبر رد اللام الخ مانصه اذا نسب الى ما حذف لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف همزة وأن لا يجبر وتستحب فتقول في ابن واسم واست بنوى وسهوى وسهوى

الى تمرات تمرى بالاسكان وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك وعلى هذا يقال في النسب الى نصيبين نصيبى والى عرفات عرفى وأما من أجرى المثنى مجزى حمدان والجمع المذكور مجزى غسان فإنه لا يحذف بل يقول فى النسب الى من اسمه مسلمان مسلمانى وفى النسب الى نصيبين نصيبينى ومن أجرى الجمع المذكور مجزى هرون أو مجزى عربون أو أزمه الواو وفتح النون قال فيمن اسمه مسلمون مساونى ومن منع تصرف الجمع المؤنث نزل تاء منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جزى حذفهما فيقول فيمن اسمه تمرات تمرى بالفتح وأما نحو ضمات فى ألفه القلب والحذف لانها كالف حبلى وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات الا الحذف وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تعجباً حكهما فتقول فى النسب الى اثنتين اثنى وثنوى



والى عشرين عشرى والى  
 أولات أولى (وثالث من  
 نحو طيب حذف) أى اذا  
 وقع قبل الحرف المكسور  
 لاجل ياء النسب ياء  
 مكسورة مدغم فيها مثلها  
 حذف المكسورة فتقول  
 فى طيب طيبى وفى ميت  
 ميتى كراهة اجتماع  
 الياءات والكسرة (وشذ)  
 فى النسب الى طيبى (طائى)  
 مقولا بالالف) اذ قياسه  
 طيبى بسكون الياء كطيبى  
 فقلبوها ألفاعلى غير قياس  
 لانها ساكنة ولا تقلب ألفا  
 الا المتحركة فان كانت الياء  
 مفردة نحو مغيل أو  
 مشددة مفتوحة نحو هبيخ  
 أو فصل بينها وبين  
 المكسور نحو مهيم تصغير  
 مهيام مفعال من هام لم  
 تحذف بل يقال فى النسب  
 الى هذه هبيلى وهبيخى  
 ومهيمى لنقص الثقل  
 بعدم الادغام وبالفتح  
 وبالفصل بالمد  $\text{نحو هبيخ}$   
 دخل فى اطلاق الناظم نحو  
 غزبل تصغير غزال فتقول  
 فيه غزبلى وقد نص على  
 ذلك جماعة وان كان  
 سيديو لم يعمل الا بتغير  
 المصغر ودخل فيه أيضا

على الاول وابنى واسمى على الثانى اه فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه  
 من أنه اذا سمى باثنا قبل اثنى اعتبارا بلفظه واذ لم يسم به قيل ثنوى ردا الى أصله ثم ما ذكره  
 الشارح من أنه يقال اثنى أو ثنوى انما هو فى النسب الى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية  
 ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من اجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنانى  
 بلزوم الالف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيا حكهما (قوله  
 والى عشرين عشرى) أى سواء كان المنسوب اليه الذى هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به لكن  
 على لغة حكاية ما قبل التسمية أما هو على غير لغة الحكاية من بقية الواجهة المتقدمة فى المسمى  
 بالجمع الحقيقي فيقال عشري بلزوم الياء والنون عند من يجرى المسمى به مجرى غسلىن وعشرونى  
 بلزوم الواو والنون عند من يجرى به مجرى هرون أو عربون أو يلزمه الواو وفتح النون هذا مقتضى  
 قول الشارح وحكم ما ألحق بالثنى والمجموع تصحيا حكهما (قوله والى أولات أولى) قد يقال هلا قيل  
 أولى لان الالف اما زائدة كالتاء ولا م الكلمة مخدوفة والاصل أوليات كما قيل فنزد اللام وتقلب  
 ألفا ثم واو عند النسب اليه وتحذف الالف والتاء المزيدتان كسائر الجوع معهما المخدوفة اللام  
 لافرق فى ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو ظاهر  
 أو على لغة منع الصرف لان التردد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الالف اجراء لها مجرى ألف جزى كما  
 سبق فى الجمع أو منقلبه عن اللام والاصل اليه كما قيل أيضا بل رجح على الاول لضعفه بأن أولات  
 عليه جمع حقيقى والمقرر أنه لمحق فتقلب ألفا ثم واو عند النسب وتحذف التاء لافرق فى ذلك على  
 هذا الوجه أيضا بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لانه  
 على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الاول جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التى لم ترد فى  
 تنبيه وجمع ويصدق على لام أولات على الاول انهم ترد فى تنبيه أو جمع هكذا ينبغي تقرير هذا  
 المحل ومنه يعلم خال تقرير الحواشى لا ليراد وخال ما أجابوا به عنه فتنبه والله الموفق (قوله اذا وقع  
 الخ) حاصله أن الشروط ثلاثة كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الاخير  
 (قوله حذف المكسورة) وهى الياء الثانية (قوله فى طيب الخ) مثل بمثابة إشارة الى أنه لافرق بين  
 أن تكون الياء المكسورة أصلية كفى طيب أو منقلبة عن أصل كفى ميت (قوله كراهة اجتماع  
 الياءات والكسرة) أل للجنس اذ فيه كسرتان وعبارة الفارضى لاجتماع كسرتين وأربع ياءات  
 (قوله فان كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله  
 مكسورة وقوله أو فصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور فغيبه لف ونشر مشوش (قوله نحو  
 مغيل) ضبطه سم بضم الميم وسكون الغين المجهمة وكسر التمنية اسم فاعل من أغيلت المرأة ولها  
 أرضعته وهى توثى أو وهى حامل وفى القائموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة فيكون  
 عدم اعلاله كقيموميين سماعيا (قوله نحو هبيخ) هو الغلام الممتلى شعرا وقيل الغلام الناعم (قوله  
 نحو مهيم) لا يقال اجتمع ثلاث ياءات ولم يحذف احداها فيخالف ما تقدم لانا نقول ذلك اذا اجتمعت  
 طرفا حقيقة أو حكما سم (قوله تصغير مهيام) أو تصغير مهوم من هوم الرجل اذا هز رأسه من  
 النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هاما تصریح (قوله من هام اذا عطش)  
 أو من هام على وجهه اذا ذهب من شدة العشق تصریح (قوله دخل فى اطلاق الناظم) أى نحو طيب  
 حيث لم يقيد به ككون يائه متأصلة أو عارضة بسبب تصغير مثلا ولا ينافى فى الدخول قوله ثالث لما  
 سأذكره من أنه بيان للواقع فى طيب (قوله وقد نص على ذلك جماعة) فلا يترط كون هذه الياء  
 المخدوفة ثالثة بل الرابعة فاكثر كذلك كما قاله الفارضى ونقله عن غير واحد كابن عقيل فى شرح  
 التسهيل فتقول المصنف وثالث ليس تقييدا بل بيان للواقع فى طيب اذا الواقع ان الياء فى طيب ثالثة



أيم فيقال فيه أيمى وهو مقتضى اطلاق سيبويه والنحاة وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى وتقول في أيم أيمى لانك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها قيل وليس بتعليل واضح ولو علل بالالتباس بالنسب الى أيم لكان حسنا (وفعلي في فعيلة التزم) أى التزم في النسبة الى فعيلة حذف الماء والياء (١٣٢) وقح العين أى كقولهم في النسبة الى حنيفة حنى والى بجيلة

وان وقعت في بعض صور نحو رابعة مثلا كغزبل واليه يشير قول الشارح دخل في اطلاق الناظم ولو قال المصنف \* ونحو ثالث اطيب حذف \* لكان أوفى بالمراد (قوله أيم) هو من لزوج لها ومن لا امرأه كإبي القاموس (قوله لم يبق ما يدل عاها) أى فيلتبس بالنسب الى أيم بسكون الياء فهذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو علل بالالتباس الخ) يرد عليه أنه موجود في ميمى بالتخفيف نسبة الى ميت بالتشديد لالتباسه بالمسبوب الى ميت بالتخفيف على أن سم جعل اللازم في أيم بسكون الياء اجالا لالتباسه بالارد على مقتضى اطلاق سيبويه وقد ينازع فيه فتأمل (قوله الى أيم) بفتح الههزة وسكون التخمبة مصدر آيم بعد الههزة كباع أى صار أيا بالتشديد (قوله وفعلي في فعيلة التزم) ذكر الشيخ خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما قدمه في نظيرهما أفعلة (قوله حذفوا تاء التأنيث أولا) أى لانها لا تتجامع بالانساب (قوله ثم حذفوا الياء) أى فرقا بين المؤنث والمذكر كنيثي وشريفي في النسب الى حنيف وشريف كإسياتى ولم يعكسوا لان المؤنث حذفته منه تاء التأنيث في النسب فحذف الياء تبعها اه فارضى ويقال مثل هذا فى حذف ياء فعيلة بضم الفاء فان قلت هذا مقتضى لا بقايا فعمل وفعل المعنى اللام فلم حذف قلت اجتمع مع هذا المقتضى مانع وهو اجتماع أربع آيات كإسياتى فلذا حذفوا الياء تعليلا للمانع ولذا لم يحدفوا فى نحو طويلة وجديلة (قوله ثم قلبوا الكسر فتحا) أى التلاتتوالى كسرتان وياء النسب (قوله فى سليمة) يعنى سليمة الورد أما سليمة غير الازد فيقال سلمى على القياس تصریح (قوله معربا) حال من ضمير يتكلم (قوله يابوك لسانه) لا الشئ فى فقه علكه عيني (قوله فان هذه الكلمات) خبر عن قولهم والعائد محذوف أى فيه (قوله وأشذمنه قولهم عبدى وجذمى) أى بضم العين والجيم فى بنى عبيدة وجذيمة أى بفتحهما وانما كان أشذمما قبله قال المرادى لان ما تقدم رجوع الى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له (قوله فرقى) أى بفتح الراء وعدوى أى بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضى وعبارته اذا نسب الى اسم فيه او رابعة فصاعدا قبلها ضمة حذف الواو فتقول فى النسب الى مرموة ومعدوة ومرمى ومعدى فان كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذف كذلك عند سيبويه كفرقى وعدوى فى فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنى فى حنيفة اه مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه يفارق النسب الى عدوة النسب الى عدو لان النسب الى عدو باتفاق كما بأتى عدوى بضم الدال وتشديد الواو (قوله شنوة) حى من اليمن اه خالد (قوله كساول) فى القاموس وساول فخذ من قيس وهم بنو مرة ابن صعصعة وساول أهمهم (قوله ولم يسمع) أى سيبويه والجملة حالية (قوله فى ردينه) أى فى النسب الى ردينه وهى امرأه السهمرى كناية بقومان الرماح (قوله شرطان) فى التصريح أن عدم اعتلال العين يعنى اذا كانت اللام صحيحة ليس شرطاً فى فعيلة بالضم لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا ينقلب ألفا فلا يلزم المحذور يعنى كثرة التغيير مع اللبس كإسياتى (قوله عدم التضعيف) خرج نحو جديلة وقديلة بمعاينه ولا مه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طويلة (قوله واللام صحيحة) الجملة حالية ولو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول فى النسب الى

بجلى والى حنيفة صحى حذفوا تاء التأنيث أولا ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحا وأما قولهم فى سليمة سلمى وفى عميرة كلب عميرى وفى السليقة سليقى والسليقى الذى يتكلم بأصل طبيعته معربا قال الشاعر واست بعوى يابوك لسانه ولكن سليقى أقول فأعرب فان هذه الكلمات جاءت شاذة للتنيه على الاصل المرفوض وأشذمنه قولهم عبدى وجذمى بالضم فى بنى عبيدة وجذيمة (تنبه) ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحیح اللام كان أو معتلا فتقول فى النسب الى فروقة وعدوة فرقى وعدوى وجته فى ذلك قول العرب فى النسب الى شنوة شئى وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه بل يقول فى كل ما سواه من فعولة فعولى كما يقول الجميع فى فعول صحى كما كان كساول أو معتلا كعدو اذ لا يقال قيمسا باتفاق الاساولى وعدوى وانما قاس سيبويه على شئى ولم يسمع فى ذلك غيره لانه لم يرد ما يخالفه (وفعلي فى فعيلة

حتم) أى حتم فى النسبة الى فعيلة حذف الياء والتاء أيضا كقولهم فى النسب الى جهينة جهنى والى قرظة طوية قرظى والى مزينة مزنى حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء وشذمن ذلك قولهم فى ردينه ردينى وفى خزينة خزينى وخزينة من أسماء البصرة (تنبهان) الاول لوسمى باسم شذت العرب فى النسب اليه لم ينسب اليه الاعلى ما يقتضيه القياس \* الثانى ما تقدم من أنه يقال فى فعيلة فعلى وفى فعيلة فعلى له شرطان عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة



وسبأ في التثنية على هذين الشرطين وهما اعتبار أن إضافي فعولة على رأى سيبويه (والحقوا مع لام عربيا) من التاء (من المثالين) أي فعيلة وفعيلة (بما التا أوليا) منه ما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسورا فقالوا في النسب إلى عددي وقصى عدوي وقصوي كما قالوا في النسب إلى غنية وأميسة غنوي وأموي وظاهر كلامه أن هذا اللاحق واجب وقد صرح بذلك في الكافية وصرح به أيضا ولده وذكر بعضهم فيهما وجهين الحذف كما مثل والاثبات نحو (١٣٣) قصبي وعدلي وهو أنقل لكسرة الدال

وتناول كلامه نحو كسي  
تصغير كساء وفيه وجهان  
قال بعضهم يجب فيه  
الاثبات فيقال فيه كسي  
ببأين مشددتين وأجاز  
بعضهم كسوي فإن كانا  
صحيحي اللام اطرده فيهما  
عدم الحذف كقولهم في  
عقيل وعقيل عقيلي  
وعقيلي هذا مذهب  
سبويه ومفهوم قوله مع  
لام وذهب المبرد إلى جواز  
الحذف فيهما فالوجهان  
عنده مطردان قياسا على  
ما سمع من ذلك ومن  
المسوع بالحذف قولهم  
في ثقيف ثقيفي وقولهم في  
سليم سلمى وفي قوم قومي  
وفي قریش قرشي وفي هذيل  
هذلي وفي فقيم كانه فقهي  
ليفرقوا بينه وبين فقهي  
في فقيم تميم وفي ملبخ خزاعة  
ملحي ليعرفوا بينه وبين  
ملحي في ملبخ بن عمرو بن  
ربيعة وملك بن الهون بن  
خزيمة ووافق السيرافي  
المبرد وقال الحذف في هذا  
خارج عن الشذوذ وهو  
كثير جدا في لغة أهل الحجاز  
قبيل وتسوية المبردين  
ففعال وفعال ليست بجيدة

طوية وحيية طوري وحيوي كما قاله الدماميني وسبأ في الشرح (قوله وسبأ في التثنية الخ) أي في  
قوله ونعم والخ (قوله مع لام) يعني معتلها وقوله من المثالين أي من مواضعها حال من مع لام  
أو من ضميره في عربيا (قوله في حذف الياء) أي الزائدة وقلب الأخرى وأوا بدليل أمثله الأتية  
سم (قوله وظاهر كلامه أن هذا اللاحق واجب) ولم نقلب الواو في المنسوب هنا ألفا مع أنها  
تحركت وانفتح ما قبلها للتالي إلى أعلا لان على السكامة الواحدة أولان الياء المشددة تكف  
الاعلال كما سبأ في التصريف فارضى (قوله فيهما) أي في فعيل وفعال (قوله وهو) أي عدلي  
أنقل من قصبي (قوله قال بعضهم الخ) هو الراجع (قوله يجب فيه الاثبات) قال أبو حيان وعلته ذلك  
أنه اجتمع ثلاث ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف والياء المنقلبة عن لام الكلمة  
فحذفت الياء المنقلبة عن الألف وهي الوسطى يعني تخفيفا والابقاؤها لا يخل ببناء التصغير  
كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير في الياء الأخيرة فبقى كسي كما خي فاذا دخلت ياء النسبة قيل كسي  
ولا يجوز أن تحذف إحدى الياءين الباقيتين لأن ذلك إذا حذفت ياء التصغير لم يجوز لأن المعنى والمعنى  
باق وان حذفت الياء الأخيرة لم يجوز لما فيه من نوالى اعلان لأنه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف  
كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهي لا تحرك فلهذا التزم فيه التثقيب قال وما كان  
مثل الكساء مصغرا ثم نسب اليه فإنه لا يحذف أصلا سبوطي (قوله وأجاز بعضهم كسوي) أي  
يحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واو الخ هذا ضعيف (قوله فيهما) أي في فعيل وفعال  
(قوله قويم) بقاف وقوله فقيم بقاف فقاف وقوله ملبخ بجاء مهولة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم  
الهاء كما يفهم من القاموس (قوله فقيم كانه) أي فقيم الذين هم من كانه وكذا يقال فيما بعد (قوله  
ليفرقوا الخ) هذا الفرق كظنيرة الآتي حكمه بعد الوقوع لعله واللام يحذفوا حيث لا تعدد وحذفوا  
كلما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح (قوله أسعد) يصح قراءته بصيغة  
الماضي المبني للمجهول أي سوعد وبصيغة أفعال التفضيل (قوله كالطويله) وهو كذا ما كان  
كالجليله) وظاهر أن مجردهما كذلك اسم أي لأنه مما خرج بقوله مع لام (قوله أي مما هو  
صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قويم بصحيح اللام (قوله لزم قلب الواو ألفا) فيكثر التغيير مع اللبس ولولم  
يقابروا لزم الاستئصال قاله الجار بردي تصریح (قوله وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة) هذا يخالف ما مر  
عن التصريح ونقله سم عن السبوطي من اختصاص شرط صحة العين إذا كانت اللام صحيحة  
بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لان التعليل المتقدم لا يأتي فيه لان حرف العلة إذا انضم ما قبله  
لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور لكن ما في الشرح هو الموافق لما في الهمع (قوله لنبت) كذا في النسخ  
ولم أجد في القاموس أن لويرة أو نويرة أو لويري أو نويري اسم لنبت والذي فيه أن نويرة اسم لناحية  
بمصر فجعل البعض قوله لنبت راجعا للثاني يحتاج لنقل صحيح (قوله والطويلة حتى) كذا في بعض  
النسخ ولم أجده في القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة (قوله فإنه يقال فيهما  
طوري وحيوي) قدمنا في الكلام على شرح قول المصنف ونحو حتى الخ علة عدم قلب حرف العلة

اذ سمع الحذف في فعيل كثير ولم يسمع في فعيل الا في ثقيف فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر (ونعموا) أي لم يحذفوا (ما كان) من  
فعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويله) أي مما هو صحيح اللام فقال طويل يلى لانهم لو حذفوا الياء وقالوا طولي لزم قلب الواو ألفا  
لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتح ما قبلها وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لويرة ونويرة فقالوا لويري ونويري ولم يقولوا  
لوزي ونويري لنبت والطويلة حتى والاحترار بصحيح اللام من نحو طوية وحيية فإنه يقال فيهما طوري وحيوي (وهكذا) نعموا  
(ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجلبلة) والقليلة فقالوا الجلبلي وقلبي ولم يقولوا الجلبلي وقلبي



كراهة اجتماع المثلين **تثنية** ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة نحو قولهم وصرورة فيقال فيها قولوا وصروري وصروري لما ذكر  
(وهو زندي مدينال في النسب ما كان في تثنية له انساب) أي حكم همزة المجدود في النسب كتحكمها في التثنية القياسية فان كانت  
بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك (١٣٤) في صحراء صحراوي وان كانت بدلا

من أصل أو اللحاق جاز  
فيها أن تسلم وأن تقلب  
واوا فتقول في كساء  
وعلباء كسائي وعليائي  
وان شئت قلت كساوي  
وعلباوي وفي الاحسن  
منهما ما سبق وانما قيدت  
التثنية بالقياسية احترازا  
من التثنية الشاذة نحو  
كسايين فانه لا يقاس على  
ذلك في النسب كما صرح به  
في شرح الكافية فلا يقال  
كسائي **تثنية** في الأول  
مقتضى كلامه هنا في  
شرح الكافية أن الاصلية  
تتبع سلامة ما وصرح  
بذلك الشارح فقال وان  
كانت أصلا غير بدل وجب  
أن تسلم وذكروا في التسهيل  
فيها الوجهين وقال أوجد هما  
التصحیح الثاني اذ لم تكن  
الهمزة للتأنيث ولكن  
الاسم مؤنث نحو السماء  
وحراء وعباء اذا أردت  
البعوضة ففيه وجهان  
القلب والابقاء وهو  
الاجود للفرق بينه وبين  
صحراء وان جعلت حراء  
وقباء مذكرين كانا كراء  
وكساء الثالث اذا نسبت  
الى ماء وشاء فالسهموع  
قلب الهمزة واوا نحو ماوي  
وشاوي ومنه قوله لا ينفع  
الشاوي فيها شانه ولا

فيها ألفا مع تحركه وانفتاح ما قبله (قوله كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من الثقل مع عدم الادغام  
لان الادغام فيما ذكره متسع لان وزن الاول فعل بفتحسين وهو واجب الفلن كلب والثاني فعل بضم  
ففتح وهو واجب الفلن أيضا كصقف جمع صفة (قوله لما ذكر) أي من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة  
لقولي وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصروري ولاشك في تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وان  
كان اللزوم فيما سبق مرتب على حذف الياء وهنالك على حذف الواو بفعل البعض التقدير لتظير ما ذكر  
غير محتاج اليه (قوله ينال) بالبناء للمفعول أي يعطى فمفعول ثان أو بالبناء للفعل أي يصيب فما  
مفعوله (قوله قلبت واوا) لتكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لتلاي جمع ثلاث يات مع  
الكسرة تصریح ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال في التوضيح وذلك قليل ردي اه جمع (قوله  
سلمت) أي من القلب لقوتها باصاتها (قوله في قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع المد المتناسك كما في  
المختار (قوله وفي الاحسن منهما ما سبق) من أن القلب أولى فيما ألفه لللاحق كعلباوي والتصحیح  
أولى فيما همزته بدل من أصل كيميائي وكسائي (قوله تتعين سلامتها) فتقول في النسب الى قراء قرائي  
(قوله الوجهين) أي التصحیح والقلب واوا (قوله اذ لم تكن الهمزة للتأنيث) بأن كانت لام الكلمة  
كافي الامثلة فان سماء ففعال بالفتح وحراء ففعال بالكسر وعباء ففعال بالضم وفي كل من حراء وعباء المسد  
والقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف (قوله اذا  
أردت البقعة) راجع للاخيرين فقط وأما السماء فليس فيها التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على  
الاخيرين في قوله وان جعلت الخ (قوله كانا كراء وكساء) فيجوز فيهما التصحیح والقلب واوا  
والتصحیح أجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى لهذا التفصيل اذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو  
مذكرين (قوله اذا نسبت الى ماء الخ) قال ابن هشام اذا نسب الى ماء نسب اليه كما ينسب الى كساء  
فتقول ماوي وماوي لان الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما فهو في كساء واوا وفي ماء  
هاء لان أصله موه اه يس أي فاطمى ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية  
فيتعين القلب وقوف على ما سمع وما بعدها فيجوز الوجهان (قوله ولا أداته) بفتح الهمزة أي آتته (قوله  
على القياس) أي قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله وانسب لصدر الخ) بقي أنهم  
قالوا الوسمى بعامل ومعمول كقائم أبوه أعرب قائم بحسب العوامل وبقي معموله بحاله وانه لو سمي  
بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الاول وتبعه الثاني في اعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة  
اليهما ولا يبعد أن ينسب الى الجزء الاول منهما كما في الجملة والمركب المزجي وقالوا الوسمى بعاطف  
ومعطوف نحو وزيد أو ثم زيد حتى فانظر كيف النسبة اليه سم باختصار (قوله وأجاز الجري  
الخ) وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب اليهما معا فيقال تأبطى شري كما أجاز في المزجي والعددي  
كذا في الجمع قال سم الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب الى تأبط شرا الا أن الاول منسوب  
الى تأبط والثاني الى شرا وحينئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تأبطى شري فهل كل منهما خبر أو الخبر  
أحدهما والثاني تأكيده ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب الى تأبط شرا الا كل منهما فيكونان  
خبرا واحدا كافي هذا حلوا مض فليراجع اه ويلزم على الاحتمال الاخير وقوع ياء النسب حشا واما  
ذكرة يجري في النسب الى جزأي المزجي والعددي معا (قوله كنتي) سمي الشيخ الكبير بذلك لكثرة  
قوله كنت وكنت والعاجن الذي يعتمد على ظهر أصابع يديه عند قيامه من الكبر (قوله نسبة الى كنت)

حماره ولا أداته **فلو سمي بجاء أو شاء الجري في النسب اليه على القياس فقيل ماوي وماوي وشاوي وشاوي (وانسب لصدر) اي  
ما سمي به من (جملة) وهو المركب الاسنادي نحو برق نحره وتأبط شرا فتقول في برقي وتأبطى وأجاز الجري النسب الى الجري فتقول  
نحري وشري وشد قولهم في الشيخ الكبير كنتي نسبة الى كنت ومنه قوله فاصبحت كفتيا واصبحت عاجنا**



والقياس كوني (و) انساب الى (صدر ما ركب مزجا) نحو بعلبك وحضر موت فتقول بعلبي وحضري وهذا لوجه مقيس اتفاقا ووراءه أربعة أوجه الأول أن ينسب الى عجزه نحو بكى أجازة الجرمي وحده ولا يبحرزه (١٣٥) غيره • الثاني أن ينسب اليهما معا

مزالا تركبهما معا معاشخو  
بعلبي بكى أجازة قوم منهم  
أبو حاتم قياسا على قوله  
ترزجتها رامية هر مزية  
• الثالث أن ينسب الى  
مجموع المركب نحو بعلبك  
الرابع أن ينسب من جزأى  
المركب اسم على فعل  
وينسب نحو حضري  
وهذان الوجهان شاذان  
لا يقاس عليهما **تنبيهان** •  
الأول حكم لولا وحيثما سمى  
بهما حكم المركب الاسنادى  
فى النسب اليهما فتقول لوى  
بالتخفيف وحيثى وحكم  
نحو خمسة عشر حكم المركب  
المرجى فتقول خمسة  
• الثاني قوله وانسب  
لصدر جملة أجد من قوله  
فى التسهيل ويحذف لها  
يعنى ياء النسب عجز المركب  
لانه لا يقتصر فى الحذف  
على العجز بل يحذف ما زاد  
على الصدر فلو سميت  
بمخرج اليوم زيد قلت خرجى  
(و) انسب (لثان تمام) •  
اضافة مبدوءة بـن أو بـ  
• أو ماله التعريف بالثانى  
وجب) هذا الاخير من  
عطف العام على الخاص  
أى يجب أن يكون النسب  
الى الجزء الثانى من المركب  
الاضافى فى ثلاثه مواضع  
ذكر منها فى هذا البيت  
موضعين وسيد كر الثالث  
• الاول أن تكون

أى الى هذا اللفظ وما قصد لفظه بصير علم نفسه فصح كونه من أفراد باسمى به من جملة كما هو  
موضوع المسئلة (قوله والقياس كوني) بضم الكاف المنقول اليها من الواو بعد نقل الفعل عند اعادة  
اسناده الى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان اصالته الى فعل بالضم وانما كان القياس  
كواين بارذ الواو والوزال سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع  
المتحرك بها (قوله مزجا) أى تركيب مزج أو حالة كون ما ركب ممزوجا (قوله فتقول بعلبي) وتقول  
فى ممدى بركب معدى ومعداى لانه كقاض وينبى أن يكون الراجح هنا الحذف كما هناك زكريا (قوله  
وهذا الوجه مقيس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الاتى وهذان الوجهان شاذان الخ بأن الوجهين  
الاولين من الاربعة مختلف فى شدوذهما وقياسيتهما بالبرحان قياسيتهما أيضا وان ادعى ذلك شيخنا  
والبعض (قوله رامية هر مزية) نسبة الى رام هر مز بلدة بنواحي خورستان (قوله حكم لولا  
وحيثما) أى ونحوهما كلوما وأيضا وقوله فى النسب اليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان  
الاحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادى (قوله بالتخفيف) أى تخفيف الواو ولا ينافى هذا  
قوله الاتى وضاعف الثانى من ثنائى لان المراد بالثنائى فيه الثانى وضاعف كاصرح به الشارح ثم  
والمنسوب اليه هنا رابعى وضاعف وصيرورته هنا ثنائيا عرضت له عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة  
عشر) أى سمى به نقله شيخنا عن ابن غازى وفى الفارضى ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب  
المرجى أى حكم بقية افراد المركب المرجى فوافق ما فى المرادى من أن العددي من المرجى (قوله  
فتقول خمسة) أى وان ألبس بالنسبة الى خمسة وخمس لانهم لا يرعون الالباس فى هذا الباب كما  
ستعرفه (قوله وانسب لثان الخ) شروع فى النسب الى المركب الاضافى وعبارة التسهيل مع شرحه  
للدمامينى ويحذف لها صدر المضاف ان تعرف بالثانى تحقيقا كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيرى  
وعمرى أو تقديرا كابى بكر وأبى حفص حيث لا بكر ولا حفص والا فهما من القسم الاول فتقول بكرى  
وحفصى والا يتعرف بالثانى لا تحذفها ولا تقديرا فحجزه أى فيحذف لها عجزه وينسب الى صدره  
وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئى وعمرئى لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل  
استعماله علما وقد يحذف صدره خوف اللبس أى لاجل خوف اللبس كالنسبة الى عبد القيس وعبد  
الاشهل وعبد مناف فانهم قالوا فى ذلك قيسى وأشملى ومنافى ومراد المصنف بالمضاف ما كان علما  
أو غالبا لا مثل غلام زيد مما ليس علما فانه ينسب فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى  
المفرد لا الى المضاف اذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح  
اه يعنى المرادى (قوله أو ب) بنقل حركة همزة أب الى الواو أى أو أم قال السيوطى فى النهج  
وهل يلحق بما ذكر المبدوء بنبت اذا قلنا انه كنية أو لالم أرمن ذكره اه ثم رأيت بخط بعض الافاضل  
عن تصريح الشاطبى فيقال فى النسب الى بنت غيلان غيلانى (قوله أو ماله) أى أو مبدوءة بما ثبت  
له التعريف بالثانى قبل العلمية بالغلبة (قوله هذا الاخير من عطف العام على الخاص) أى لشموله  
الابن والاب وغيرهما من كل ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما بعد كونه من عطف  
العام على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما فى كثير من النسخ ولعل ذكره فى نسخ أخرى مجازة لما  
مشى عليه ابن الناطم بقى أنه يرد عليه أن عطف العام على الخاص انما يكون بالواو (قوله الاول  
أن تكون الاضافة كنية) أى والمصنف ذكره هذا بقوله أو ب وقوله والثانى أن يكون الاول  
الخ أى والمصنف ذكره هذا بقوله اضافة مبدوءة بـن أو ب وقوله أو ماله الخ فالمراد منهما واحد  
على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى كلامه مسامحة اذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الاضافى

الاضافة كنية كابى بكر وام كلثوم • والثانى أن يكون الاول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير فتقول بكرى وكلثومى  
وعباسى وزبيرى **تنبيه** • كان الاحسن أن يقول اضافة من السكنى أو شهره مضافا غلبة كابن عمر



الكافية وإذا كان الذي ينسب إليه مضافاً وكان معرفاً صدره بجزءه أو كان كنية حذف صدره ونسب إلى مجزؤه كقولك في ابن الزبير يبري وفي أبي بكر بكري هذا كلامه وكذا قال الشارح لأنه زاد في المثل غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم أو ماله التعريف بالتأني من عطف العام على الخاص لا اندراج المصدرين فيه وهو تمثيل فاسد لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان عالماً أو غالباً لا مثل غلام زيد فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف وإن أراد غلام زيد مجعولاً عالماً فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالتأني بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره مالم يخف لبس (فيما سوى هذا) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي (انتهى للأول) منهما نحو عبد القيس وأمرئ القيس وهما قبيلتان تقول أمرئ وعبدى وإن شئت قلت مرئى قال ذوالمة ويستقط منها المرئى لقوا كفاء الغيب في الدبة الحواء

لا الإضافة ولا الأول وحده (قوله لان عبارته توهم الخ) ولا نه ليست صريحة في المراد بالاضافة المبدوءة بالابن أو الاب كهذا البيت (قوله قسم برأسه) أي مغاير للكنية والعلم الغلبي المبدوءة بابن لان العطف خصوصاً أو يقتضى المغايرة (قوله فشمع نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسماً برأسه صادق بان يكون عالماً يشمل نحو غلام زيد والاضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بان يكون مبايناً ما دام جميع ماعداً المبدوءة بابن أو أب أو ما دام منه بعض لا يشتمل نحو غلام زيد وحينئذ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسماً برأسه لا يتخلو من نظر (قوله وليس كذلك) أي ليس قسماً برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبي المبدوءة بابن الذي ذكره المصنف بقوله اضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانیه قبل صيرورته عالماً بالغلبة وإن كان تعرف المجموع الآن بالغلبة بالغلبة فالمراد من قوله اضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه (قوله قال في شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لان مراد شارح الكافية بالمعروف صدره بجزءه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل (قوله وكان معرفاً صدره بجزءه) يعني قبل صيرورته عالماً ما بعد هاقته عرف المجموع بالعلمية (قوله وعلى هذا) أي زيادة ابن الناظم في المثل غلام زيد وليس المراد على ما في شرح الكافية وإن مشى عليه شيخنا والبعض (قوله لأنهم يعنون بالمضاف هنا) أي في المركب الإضافي الذي ينسب إلى مجزؤه وقوله ما كان عالماً أي كنية وقوله أو غالباً أي عالماً بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد به التعريف بالتأني وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوءة بابن لتعرف أوله بثانیه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحداً كما قال شيخنا والأولى أن يراد بالاضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن لغيره المعطوف أعني المبدوءة بما تعرف بالتأني المراد منها العلم الغلبي المبدوءة بابن والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر (قوله بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد) أي بحسب الحال (قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالتأني) أي بل مما تعرف فيه المجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الأول بالتأني قبل العلم كأمير وأشار البعض إلى جوابه بأن المراد ليس منه في هذا المقام لان المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل (قوله نحو عبد القيس الخ) قضية صنيعة أن النسب إلى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب إلى صدر عبد الأشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فان النسب إلى الصدر في جميع ما بدأ بعبد فيه لبس فالصواب عندى إسقاط التمثيل بعبد القيس كافي كثير من النسخ ونصها كما مرئ القيس فتقول أمرئ ومرئى وهذا مالم يخف الخ ولا اعتراض عليها (قوله مرئى) قال المصريح والقارضى بفتح الميم والراء (قوله ويستقط الخ) قال البعض ليس بنظم وانظر ما ضبطه وما معناه فاني لم أقف عليه اه لكن وجد في بعض النسخ على وجه كونه نظماً من بحر الوافر ولفظه • ويستقط منهما المرئى لقوا كفاء الغيب في الدبة الحواء وفي كثير من النسخ اسقاطه كما قدمناه في القولة قبله (قوله مالم يخف لبس) قال ابن هشام ينبغي بل يجب أن لا يجنب اللبس بل يقال عبدى كما قال الشاعر • وهم صلبوا العبدى • وذلك لأنهم لم يجنبوه في النسب إلى مصطفي ومصطفين وإلى ضارب وضاربين وإلى مسجد ومساجد وإلى زدين وزيدين وإلى خمسة وخمسة عشر ثم قال رب الجملة فالقول بعراة الالباس هادم لقواعد الباب أو تقتض اترجيع أحد المتساويين وفي المقرب مثل مقال الناظم وفي كلام ابن الخطيب ما يخالفه كذا في يس (قوله ولم يقولوا عبدى) أي للالباس وفيه أن هذا الجمل لا لباس وقد يقال القصد بالنسب ايضاح المنسوب فلا يليق الاجمال أيضاً لان محل عدم كون الاجمال عيباً إذا

وهذا (مالم يخف) بالنسب إلى الأول (لبس) فان خيف لبس نسب إلى الثاني (كعبد الأشهل) وعبد مناف لم حيث قالوا فيهم ما أشهلى ومنافى ولم يقولوا عبدى



تنبية ﴿ شذ بنا، فعلم من جزأى الاضا في منسو باليه كما شذ ذلك في المركب المزجي والمحفوظ من ذلك تبلي وعبدري وعرفسى وعقبسى وعششى في تيم اللات وعبد الدار وامرى القيس بن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس وانما فعلوا ذلك فرارا من اللبس وقالوا تعبشم وتعيس واما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء أصله عب شمس أى حب والعين مبدلة من الحاء، وحب الشمس ضوءها وقال ابن الاعرابي أصله عب شمس والعب، والعدل واحد أى هو ظير شمس (واجبر برد اللام ما) اللام (منه حذف جواز ان لم يدره) أى اللام (ألف في جمعى التصحيح أرفى التنبية وحق (١٣٧) مجبور) برد لامة اليه (بهذى) المواضع الثلاثة أى فيها

(توفيه) بردها اليه في النسب اليه ويحتمل أن يكون هذى اشارة الى اللام أى حى حق المجبور بهذى اللام أى بردها اليه في المواضع المذكورة التوفية بردها اليه في النسب اعلم أنه اذا نسب الى الثلاثى المحذوف منه شئ فلا يخولوا ما أن يكون المحذوف الفاء أو العين أو اللام فان كان محذوف الفاء أو العين فسيأتى وان كان محذوف اللام فاما أن يجبر في تنبيه أو جمع تصحيح أو لا فان جبر كافى أب وأخ فانهم ما يجبران في التنبية وكعضة وسنة فانهم ما يجبران في الجمع بالالف والتاء وحب جبره في النسب فتقول أبوى وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف في المحذوف لانك تقول أبوان وأخوان وعضوات وسنوات أو عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب جبره في النسب بل يجوز فيه

لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه (قوله بناء فعلم) أى منحوتان من الكلمتين وقوله كاشذ ذلك أى بناء فعل في المركب المزجي أى في النسب اليه حيث قالوا حصرمى في النسب الى حصر موت (قوله ابن حجر) بجاء مهملة فخيم قال في القاموس حجر بالضم وبضمهين والداهرى القيس وجده (قوله وقالوا تعبشم) أى فكما وقع النحت في النسب وقع في الفعل ومعنى تعبشم انساب الى عبد شمس وقوله وتعيس كذا في النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله وأما عبشمس) بسكون الباء، وقوله أصله عب شمس بتشديد الباء أى خفف بحذف الباء الثانية وليس من باب النحت وقوله وقال ابن الاعرابي أصله عب شمس لعله بكسر العين مع الهمزة آخره واحد الاعباء خفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة وليس من باب النحت على هذا أيضا (قوله واجبر برد اللام الخ) يجوز تقييد المسئلة بما اذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتى وبأخ اختنا الخ ويجوز أن يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس سم (قوله جوازا) أى جبراً جزأ أو ذاجواز (قوله في جمعى التصحيح) أى جمع التصحيح لمذ كرو جمع التصحيح لمؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فعلى هذا يكون المجبور به مذكوراً صريحاً والمجبور فيه محذوفاً للعلم به من قوله في جمعى الخ وعلى الاول يكون المجبور فيه مذكوراً صريحاً والمجبور به محذوفاً للعلم به من قوله برد اللام (قوله فسيأتى) أى في قوله وان يكن كشية ما لفاء عدم الخ وفي شرحه (قوله بل يجوز فيه الامران) أى الجبر وعدمه (قوله وحرشى وغدوى) بفتح راء في الاول والى الدال المهمة في الثانى عند سيبويه والاكثر واسكانهما عند الاخفش كما يأتى (قوله وثبوى) أى سواء فلنا ان لامها ياء وهو ما سبقه عليه فتكون الياء قلبت ألفاً ثم الف واوا أو لا مها واوا وهو ظاهر (قوله ومن شفة الهاء) أى على الراجح بدليل شافهت والشفاه قال الموضع ومن قال ان لامها واوا قال اذاردشقى (قوله ومن ثبة الباء) أى على أحد الوجهين وقيل الواو كالم (قوله لا تظهر فائدة لذكرو جمع تصحيح المذكور) أى لا غناء ذكر التنبية عن ذكره لان كل ما يرد فيه يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فانها ترد في التنبية دون الجمع الا أن يدعى انها ردت فيه ثم حذفت للألال (قوله احترازا) علة لقوله مفيد (قوله شاهى) برد اللام وهى الهاء لان الاصل شوهة بسكون الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفاً ففتحت الواو لاجل التاء ثم قلبت ألفاً فتحركها وانفتح ما قبلها كذا في الفارضى ويرد عليه أن حركة الواو عارضة وانما قلب الواو الياء ألفاً للحركة الاصلية (قوله وعلى أصل الاخفش) هونساكين ما أصله الساكون (قوله شوهى) أى بسكون الواو كفى التصريح فترد الالف الى أصلها وهو الواو والساكنة (قوله دووى) أى برد اللام وفتح العين والفاء لان أصلهما الفتح كما تقدم بسطه في باب الاعراب فقلبت اللام ألفاً ونسب اليه كما نسب الى فقى قاله الدمامينى (قوله جاز الوجهان) فتقول يدي ويدوى سم (قوله ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان) أى برد

(١٨ - صبان رابع) الامر ان نحو حر وغدو وشفة وثبة فتقول فيها حرى وغدى وشنى وثبى بالحذف وحرشى وغدوى وشفهى وثبوى بالجبر برد المحذوف وهو من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الباء تنبيهات الاولى لا تظهر فائدة لذكرو جمع تصحيح المذكور وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التنبية والجمع بالالف والتاء الثانى أطلق قوله جواز ان لم يدره ألف وهو مفيد بأن لا تكون العين معتلة فان كانت عينه معتلة ووجب جبره كذا ذكره في الكافية والتسهيل وان لم يجبر في التنبية وجمع التصحيح احترازا من نحو شاة وذى بمعنى صاحب فتقول فى شاة شاهى وعلى أصل الاخفش الآتى بيانه شوهى وفى ذى ذوى انفا قالان وزنه عند الاخفش فعل بالفتح الثالث اذا نسب الى يدوم جاز الوجهان عند من يقول يديان ودميان ووجب الرد عند من يقول يديان



وتستحب فتقول في ابن واسم واست بنوى وسموى وستهى على الاول وابنى واسمى واستى على الثانى • الخامس مذهب سيويه واكثر الخويين ان المجرور تفتح عينه وان كان أصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما أصله السكون فتقول في يدودم وغدو وحى على مذهب الجمهور يدوى ودموى وغدوى وحى بالفتح وعلى مذهب الاخفش يدي ودمي وغدوى وحى بالسكون لانه أصل العين في هذه الكلمات والصحيح مذهب سيويه وبه ورد السماع قالوا في غدغدوى وحكى بعضهم عن الاخفش انه رجع الى مذهب سيويه انتهى ( وبأخ اختا وابن بنتا • الحق ويونس أبى حذف التاء أى اختلف فى النسب الى بنت وأخت فقال سيويه كالنسب الى أخ وابن بحذف التاء وبرد المحذوف فتقول أخوى وبنوى كما يقال فى المذكر وقال يونس بنسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التاء فتقول أختى وبنى وأزمه الخليل أن ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء وهو لا يقول به وله أن يفرق بأن التاء فيهما

اللام فى التثنية قال الفاضى هكذا أطلقوا والوجه أن يداودما يلزمان الالف مطلقا فى لغة كفى فيكون يديان ودميان تثنية ما على هذه اللغة كما تقول فى فتيان اه ( قوله ودميان ) قال البعض بفتح الميم اتفاقا فقد الشارح دما فيما سأتى فيما أصله السكون سبق قلم اه ويطلبه قول التصريح مانصه وأصل يدودم وشفه فعل يسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأمام فعل الصحيح عند سيويه والاخفش وذهب المبرد الى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجار بردى وأما شفه فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء واذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتى فيها الخلاف بين سيويه والاخفش من الردائى السكون الاصلى وعدمه اه وكما قيل دميان قيل دموان كفى التسهيل ( قوله وتحذف الهمزة ) أى وجوبا لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض ( قوله فتقول فى ابن واسم الخ ) وتقول فى ابنتى وابنى وبنوى هـ ع ( قوله وسموى ) بكسر السين وضمها وأما الميم ففتوحه على رأى سيويه ساكنة على رأى الاخفش كما استعرفه من التثنية الخامس ( قوله ان المجرور ) أى برد اللام بقرينة الامثلة وأن الكلام فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشى تبعا للدمامبنى على اطلاق قوله تفتح عينه وان كان أصله السكون بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن مضعفا فان كان مضعفا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الياء فانك اذا نسبت اليها قلت ربى بتشديد الياء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب المحففة محذوفة العين كما يصرح به الشارح بخبرها عند النسب اليها بردي عينها لا برد لامها والسكلام فى المجرور برد لامة فتنبه ( قوله ودم ) صريح فى أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيويه والاخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقط اعتراض شيخنا والبعض تبعا لسم بأن دما ليس أصله السكون فافهم ( قوله يدوى ) برد المحذوف وهو الياء وقلبه الفاعل واوا كراهه اجتماع الكسرة والياء آت اه تصريح ( قوله ألحق ) أى فى ثبوت الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازه فلا اعتراض بأن مقتضى الحاق بنت ابن جواز الجبر وعدمه فى بنت كما فى ابن مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت ( قوله أخوى وبنوى ) أى بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما ( قوله ولا تحذف التاء ) أى لا نهان أشعرت بالتأنيث أشبهت تاء جبت وسمعت فى سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكاتبها محجورة فكانهم تشعروا بالتأنيث وأورد عليه أنهم عاموا بابتنا وأختنا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنات وأختات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر اغما ينهض اذا قلبنا بضرر اللبس فى هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه ( قوله الى هنت ومنت ) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنت مما حذف لامة و عوض عنها التاء وهو ظاهر فى هنت لان أصله كالهن هنو وأما منت فأصلها من فهى ثنائية وضعها ( قوله وهو لا يقول به ) بل يقول فى النسب الى هنت هنوى وانظر ماذا يقول فى النسب الى منت ومقتضى ما يصرح به الشارح من جواز تضعيف ثانى الشئى الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد ( قوله فى الوصل خاصة ) أى وتبدل هاء فى الوقف فليست بلازمة اه تصريح وظاهر سكونه على النون عند ابدال التاء هاء فى الوقف بقاؤها على السكون كما فى الوصل فتأمل ( قوله فى الوقف خاصة ) أى على غير اللغة الفصحى اذ اللغة الفصحى فى الوقف على منت ابدال التاء هاء كما تقدم فى قول المصنف وقل لمن قال أنت بنت منه أى وأما فى الوصل فتذهب التاء فىقال من ياهذا كما مر فى الحكاية ( قوله كالنسب الى مذكراتها ) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من نوى لانه حركة النسب الى المذكر كما تقدم وهو كذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدمامبنى مانصه والنسب الى أخت ونظائرهما كبنات وبنات وكلتا وكيت وذيت



كالنسب الى مد كراتها فتقول ثنوى وكلوى وذوى وكىوى وعند يونس تقول ثنى وكلى أو كاتوى وذيتى وكيتى وذ ك بعضهم فى النسب الى ك تاعلى مذهب يونس كاتى وكتوى وكتاوى كالنسب الى حبلى بالوجه الثلاثة وذهب الاخفش فى أخت و بنت وتظارهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء و اقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته فتقول أخوى و بنوى وكوى و ثنوى و قياس مذهبها فى كيت وذيت اذا ارد المحذوف أن ينسب (١٣٩) اليهما كما ينسب الى حى فتقول كىوى

وذوى **تنبيهان** الاول  
قد اتضح مما سبق أن أختنا  
وبتأخذت لامهما لان  
التعويين ذكر وهما فيما  
حذفت لامه فالتاء اذن  
فيه ما عوض من اللام  
المحذوفة وانما حذفت فى  
النسب على مذهب  
سبويه لما فيها من الاشعار  
بالتأنيث وان لم تكن  
متمحضة للتأنيث وظاهر  
مذهب سبويه أن تاء كلنا  
كأه بنت وأخت وأن الالف  
للتأنيث وعلى هذا ينبغي  
ما سبق وذهب الجرمى الى  
أن التاء زائدة والالف  
لام الكلمة ووزنه فعن  
وهو ضعيف لان التاء  
لا تتراد وسطا فاذا نسب  
اليه على مذهبه قيل  
كتوى والمشهور فى النقل  
عن جهه وور البصريين  
ونقله ابن الحاجب فى  
شرح المفصل عن  
سبويه أن التاء فى كلنا  
بدل من الواو التى هى لام  
الكلمة ووزنها فعلى  
أبدلت الواو تاء اشعارا  
بالتأنيث واذا كان هذا  
مذهب الجمهور فالذى

كالنسب الى مد كراتها فتقول فى أخت أخوى وفى بنت بنوى كما تقول ذلك فى النسب الى أخ وابن وكذا البواقي والقرائن تدفع اللبس اه فضبط البعض ثنويا نسبة الى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله الى مد كراتها أن لكيت وذيت أيضا مذ كرا ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء (قوله فتقول ثنوى) ما ذكره من الخلاف فى النسب الى ثنتان انما يظهر فى ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية أما بعدها على لغة اجرائه مجرى حمدان فى لزوم الالف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان فى لزوم الالف والصرف فينبغى أن يقال فيه قول واحد ان ثنتانى كما يؤخذ من النظائر السابقة (قوله وكوى) مقتضى صنيعه أن هذه الواو هى لام كلتا المحذوفه منها فتكون ألف تأنيثهما حذفت عند النسب قاله سم ويظهر لى توجيه حذفها بأن سبويه يفتح عين المجرور وهى فى كلنا اللام فالو لم تحذف بل قلبت واو الزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سبويه يفتح العين واذا فتحت مع رد اللام صار اللفظ كلوى بثلاث حركات قبل الالف فتكون الالف رابعة فيما تانيه متحرك كجمرى وشأنها السقوط عند النسب كجمر (قوله وهو حذف التاء) أى مع رد اللام المحذوفه (قوله و اقرار ما قبلها على سكونه) أى ان لم تقترض القواعد تحريكه كفى النسب الى كيت وذيت كما سيبينه وقد أشار الى هذا القيد بقوله وقياس الخ (قوله فتقول كىوى وذوى) أى لان اذا حذفت التاء لاشعارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعنى الياء المحذوفه صارا كيا وذيا كى و انما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع ياءات مع الكسرة (قوله لما فيها من الاشعار بالتأنيث) أى وتاء التأنيث تحذف للنسب سم (قوله وان لم تكن متمحضة للتأنيث) بل له وللعوضيه وللإلحاق بقل وجذع كفى التصريح (قوله كأه بنت وأخت) أى فى العوضيه عن اللام المحذوفه وفى الاشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتى تأنيث الأأن يقال الممتنع اجتماع علامتين متمحضتين للتأنيث مع أن الالف تقلب ياء حال النصب والجر فيحتاج الى التاء (قوله وعلى هذا) أى ظاهر مذهب سبويه بنبنى ما سبق من أن سبويه يقول فى النسب الى كلنا كلوى برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه (قوله الى أن التاء زائدة) أى لا عوض عن أصل هو اللام (قوله والمشهور فى النقل الخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سبويه لان اللام على هذا موجوده أصلها واو فأبدلت تاء على ما سبق محذوفه والتاء عوض (قوله التى هى لام الكلمة) فأصلها كلوى وقيل كيا فأصلها ياء فارضى (قوله اشعارا بالتأنيث) ولم يكن فى التأنيث بالالف لان الالف تقلب ياء فى النصب والجر فارضى (قوله فالذى ينبغى الخ) فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه ككتوى وكتاوى أيضا الا أن يقال الحصر اضافى بالنسبة الى منع كلوى (قوله ولا يمتنع أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع فى كلام من جرى على ظاهر مذهب سبويه من التعبير بالبدل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سبويه وقوله اذا قصد هذا المعنى أى العوضيه (قوله فرقايد كرا

ينبغى أن يقال فى النسب اليه كاتى وأيضا لا ينبغى على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه لان ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام فى الاصطلاح والالزم أن يقال فى ما محذوف اللام والذى يظهر من مذهب سبويه ومن وافقه أن لام كلنا محذوفه كلام أخت و بنت والتاء فى الثلاثة عوض من اللام المحذوفه كما قدمته أولا ولا يمتنع أن يقال هى بدل من الواو اذا قصد هذا المعنى كإقال بعض التعويين فى تاء بنت وأخت انما يدل من لام الكلمة وأما ان أريد البدل الاصطلاحى فلا لان بين الإبدال والتعويض فرقايد كرا



في موضعه . الثاني النسب الى ابنة ابني و بنوي كالنسب الى ابن اتفا اذا التاء فيها ليست عوضا كاء بنت اتمى (وضاعف الثاني من ثنائي . ثانيه ذولين كلاولاني) (١٤٠) اذا نسب الى الثنائي وضعافان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول

في كم كمي وكمي وان كان ثانيه حرف لين ضعفا بمثله ان كان ياء او واو اقول في كي ولو كيوي ولو وى لان كي لما ضعف صار مثل حي ولو لما ضعف صار مثل دو وان كان ألفا وضعت وأبدل ضعفها همزة فتقول فيمن اسمه لا لاني وان شئت أبدلت الهمزة واو اقلت لا وى (وان يكن كشيبة) معتل اللام (ما الفاعلم . خبره) بردفائه اليه (وقح عينه التزم) عند سيويه فتقول على مذهبه في شبة ودية وشوي ودوي لانه لا يرد العين الى أصلها من السكون بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور والاختص برد العين الى سكونها ان كان أصلها السكون فتقول على مذهبه وشي وودي فان كان المحذوف التاء صحیح اللام لم يجبر فتقول في النسب الى عدة عدى والى صفة صنى <sup>ب</sup> تنبيه <sup>ب</sup> بقى من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين وحكمه انه ان كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك في سهه ومذمهي هما سهي ومذى وأصلهما سته ومنذ كذا أطلق كثير من النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بان لا يكون من المضاعف نحو رب المحذوف نص عليه سيويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة نحو المري ويرى مسمى بها جبر فتقول فيهما المرئي

في موضعه) حاصل هذا الفرق الاتي أن العوض يكون في غير موضع المعوض عنه كهمزة ابن وياء سفير <sup>ب</sup> بخلاف البدل قال شيخنا هذا ان كان حاصل ما يأتي الا أنه لا يناسب هنا لان التاء في كلتا في موضع الواو سواء قلنا انها بدل أو عوض ولعل المناسب هنا الفرق بأن الحرف اذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وان لم يحذف بل قلب الى حرف آخر كان بدلا (قوله كلاولاني) تمثيل للمنسوب والمنسوب اليه (قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا الخ) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثر من الكم ومن الهل ومن اللؤلؤ تكون على أقل أو زان المعربات وأما اذا جعلت علما للغير اللفظ وقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءني كم ورأيت منالسا لا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى معان غير ضرورية فان كان الثاني حرف علة كما وفي ولا زيد حرف من جنسه وان لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معاللا اضطرار الى الزيادة لان عدمها يؤدي الى سقوط حرف العلة لالتقاءه ساكنا مع التنوين فيسبق المعرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم وان جعلت علما للفظ أو لغيره ولم يقصد اعرابها فإزيدة أصلا هذا المخلص ما في الرضى وشرح الباب للسيد مع زيادة اذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فيه نظر اذا الثنائي الذي جعل علما للفظ وقصد اعرابه يجب تضعيف ثانيه صحيحا أو معتلا فيجب حينئذ في النسب اليه التضعيف والثنائي الذي جعل علما للغير اللفظ وقصد اعرابه يجب فيه عدم التضعيف اذا كان ثانيه حرفا صحيحا فيجب حينئذ في النسب اليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الفارسي في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثاني المجهول علما للفظ بما اذا كان حرف علة في المسئلة خلاف فتأمل (قوله ولو وى) عبارة المرادى والتوضيح والداميني على التسهيل لوى كما يقال في النسبة الى دو وجود دو و جوى ووجه الادغام اجتماع المثلين بخلاف كيوي لعدم اجتماعهما ككيوي وانما لم يدغم طووي لانه نسبة الى طي وما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم في قول المصنف . ونحو سحى فتح ثانيه يجب . والاعتذار عن الشارح بأنه قصد بيان الاصل قبل الادغام غير ناهض (قوله مثل دو) الفتحة الدال المهملة وتشديد الواو والفلاة كافي القاموس (قوله فقلت لا وى) لان الهمزة اذا كانت بدلا من أصل جاز فيها التصحیح والقلب واو قال في التصريح نقلا عن ابن الجبار وأما من قال زدهمزة من أول الامر فيقول لاني لا غير ولا يجوز عنده لا وى الاعلى قول بعضهم قرأوى (قوله كشيبة) هي كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشي نقلت كسرة الواو الى الشين بعد سلب سكونها ثم حذف الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله معتل اللام) خبر ثان لا يمكن بين به وجه الشبه ولو قال في اعتلال اللام لكان أوضح (قوله وشوي) بكسر الواو وفتح الشين (قوله بل يفتح العين مطلقا) أي سواء كان أصلها السكون أو الفتح (قوله ويعامل اللام معاملة المقصور) أي بقلبها ألفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصود (قوله وشي وودني) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (قوله لم يبين حكمه) أي لقلته جدا في كلام العرب شاطبي (قوله وحكمه أنه ان كانت الخ) أي فهو على حد محذوف التاء (قوله سهه) بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدر (قوله يحذف الياء الاولى) فيكون محذوف العين (قوله المري ويرى) المري اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرئي ويرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذف الهمزة وهي العين (قوله فتقول فيهما المرئي) أي برد المحذوف واعترضه الدماميني بأنه لا وجه لرد العين اذ ينبغي جعل المري كالشجي فيكون النسب اليه

بقلب

بالحذف اليها فانه يقال ربى برد المحذوف  
بالحذف اليها فانه يقال ربى برد المحذوف  
نص عليه سيويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة نحو المري ويرى مسمى بها جبر فتقول فيهما المرئي



واليرثي بردا المحذوف وفي فتح

العين وسكونها المذهبان  
 (والواحد اذا كرناسبا للجمع  
 ان لم يشابه) الجمع (واحد  
 بالوضع) الواحد مفعول  
 باذكرونا سباحا من الضهير  
 المستتر في اذ كرى يعني انك  
 اذا نسبت الى جمع له واحد  
 قياسي وهو معنى قوله  
 ان لم يشابه واحدا بالوضع  
 جيء بواحد وانسب اليه  
 فتقوسول في النسب الى  
 قرائض وكتب وقلانس  
 فرضى وكتابي وقلنسى وقول  
 الناس قرائضى وكتبي  
 وقلانسى خطأ فان شابه  
 الجمع واحدا بالوضع نسب  
 الى لفظه وشمل ذلك اربعة  
 اقسام الاول مالا واحد  
 له كعباديد فتقول فيه  
 عباديدي لان عباديد  
 بسبب اهمال واحده شابه  
 نحو قوم ورهط مما لا واحد  
 له والثاني ماله واحدا شاذ  
 كالمخ فان واحده لمحة وفي  
 هذا القسم خلاف ذهب  
 أبو زيد الى انه كالاول  
 ينسب الى لفظه فتقول  
 ملامحي وحكي ان العرب  
 قالت في المحاسن محاسنى  
 وغيره ينسب الى واحده  
 وان كان شاذا فيقول في  
 النسب الى ملامحي وعلى  
 ذلك مشى الناظم في بقية  
 كتبه وعبارته في التسهيل  
 وذو الواحد الشاذ كذى  
 الواحد القياسى لا كالمهمل  
 الواحد خلافا لابي زيد وقد  
 يحتمله كلامه

بقلب كسرة الراء ففتح والياء ألفا ثم هذه الالف واو افعال مروي لا يقال قاسوه على ديه وشبهه لانا  
 نقول هذا قياس مع الفارق لان ديه وشبهه بقياس على حرفين ثانيهما لين وهذابق على ثلاثة ثالثها لين  
 فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واوالانه حينئذ كلقاضى وهو  
 يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب رد العين المحذوفة بحال الا المصنف ومن قلده وكانه نزل المسم  
 لزيادتها منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال في لم يع بوجوب  
 هاء السكت اه ويمكن أيضا أن يقال الاقتصار على المرى بحذف الياء لرحمته على المروى بقلبها  
 واوالالتعينة ومثل ما ذكر يجرى في برى أيضا فيقال بتبغى جعله كفتى فيكون النسب اليه بقلب  
 ألفه واو بالرد الهمزة (قوله واليرثي) أى بفتحين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من  
 ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الراء أى بوزن جزى فيجب حينئذ حذف الالف  
 لانها رابعة كلمة ثانيها متحرك وقياس قول أبي الحسن الاخفش من عدم ابقاء الحركة بعد الراء  
 بسكون الراء وحذف الالف أو يرأوى بسكون الراء وقلب الالف واو كما تقول ملهى وملهوى كذا  
 في التصريح (قوله وفي فتح العين وسكونها) لا يخفى أن عين المرثى واليرثي الهمزة وهى لكونها قبل  
 ياء النسب واجبة الكسرا اتفاقا وانما الوجهان في فاء الكلمة وهى الراء فكان الصواب التعبير بالفاء  
 بدل العين كما في التصريح وغيره الا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عيننا لتوسطها كالعين (قوله  
 المذهبان) أى مذهب سيبويه ومذهب الاخفش (قوله والواحد اذا كراخ) قال أبو حيان بشرط أن  
 لا يكون رد الجمع الى الواحد غير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كما عرابي اذ لو قيل فيه  
 عربى رد الى المفرد لتبادر الاعم والقصد الاخص لا اختصاص الاعراب بسكان البوادرى وعموم  
 العرب اه همع وتمثله مبنى على أحد القولين ان الاعراب جمع عرب (قوله للجمع) قال الشاطبي  
 وتبعه أرباب الحواشى أراد بالجمع الجمع اللغوى فيدخل التثنية كالمكسر والسالمين اه وفيه انه لا حاجة  
 الى ذلك لعلم حكم التثنية بل والسالمين من قوله وعلم التثنية ا حذف للنسب الخ مع أنه يدخل في الجمع  
 اللغوى اسم الجمع والنسب اليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجمعى قال الدماميني ولا يعلم  
 ما المنسوب اليه منه أهو المفرد أم الجمع الا الله تعالى لان تاء التانيث لا بد من سقوطها البتة (قوله  
 بالوضع) متعلق يشابه والباء بمعنى فى (قوله له واحد قياسى) أى بحسب الاثن ليخرج ماله واحد  
 قياسى بحسب الاصل وهو الجمع المسمى به واحد او الغالب على الواحد فصح كلامه بعده فافهم (قوله  
 فرضى) لان واحد القرائض فريضه ومهر أن النسب الى فعيلة فعلى (قوله وقلنسى) نسبة الى قلنسة  
 بحذف الواو كما هو قاعدة المنسوب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمها كما قدمناه عن  
 الفارضى (قوله خطأ) فيه نظر بالنسبة الى الاول فقد نقل الدوشرى عن بعض الافاضل أن  
 القرائض من قبيل العلم كغمار و كلاب الا تبين بل قال في الهمع أجاز قوم أن ينسب الى الجمع  
 على لفظه مطلقا أى سواء كان له واحد قياسى من لفظه أو لا وخرج عليه قول الناس قرائضى  
 وكتبي وقلانسى اه (قوله كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه والا كام  
 والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد أبابيل وأعراب وقيل ان أعرابا جمع عرب (قوله ماله واحد  
 شاذ) فى نسبة الشذوذ الى الواحد تسميح فيما يظهر اذ الواحد هو الاصل والجمع فرع عنه فاللائق  
 نسبة الشذوذ اليه بأن يقال ملامح جمع شاذ للمعة ويشهد لما قلناه صنيعهم فى غير هذا الموضع فتدبر  
 (قوله لمحة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس (قوله ذهب أبو زيد الى أنه كالاول الخ) يتبادر منه ان  
 أبازيد يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازه أى النسب الى لفظ الجمع  
 أبو زيد في ماله واحدا شاذ كذا كبير ومحاسن اه (قوله فى المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل  
 جمع لا واحده كاعراب وأبابل ذ كر ذلك المصنف فى العمدة اه فرضى (قوله وقد يحتمله كلامه



هنا والثالث ماسمى به من الجموع (١٤٣) نحو كلاب وأعمار ومدين ومعافرة قول فيه كلابي وأعماري ومدائني ومعافري وقد

يرد الجمع المسمى به الى الواحد اذا أمن اللبس ومثال ذلك الفراهيدي علم على بطن من أسد قالوا فيه الفراهيدي بالنسب الى لفظه والفراهودي بالنسب الى واحده لأن من اللبس لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وإنما قالوا في الذنب الى الرباب ربي لأن الرباب ليس باسم لواحد وإنما الرباب ضبة وهكل وتيم وتور وعدي والرية الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب والرابع ما غلب بحري بحري الاسم العلم كقولهم في الانصار انصاري وفي الانبار وهم قبائل من بني سعد بن عبدمناة ابن تميم أنباري ~~بن تميم~~ اذ انساب الى تميمات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها قيل عمرى وأرضى وسنهوى أو سنوى على الخلاف في لامة واذا نسب اليها أعلاما التزم فتح العين في الاولين وكسر الفاء في الثالث (ومع فاعل وفعال فعل في نسب أغنى عن الياء فقبل) أى يستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ فاعل مقصود به صاحب الشئ كقوله ~~وغيرتني~~ وزعمت أنسب لابن في الصبيف تامر ~~قال سيدي~~ أى صاحب لبن وترو وقالوا فلان طاعم كاس أى ذو طعام وكسوة ومنه قوله

(هنا) بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياساً ولا شذوذاً أو سمي به أو غلب سم (قوله والثالث ماسمى به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لأنه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بأنه جمع بحسب الاصل ومثابه الا أن للواحد اصاله فهو مما نحن فيه بالا اعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وأعمار) اسمان لقبيلتين ومدائني اسم بلد بالعراق ومعافرة بعين مهمله ثم فاء فراء هو ابن مر أخو تميم ابن مر (قوله لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الاسد وولد الوعل واللبس يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشيء آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على أن الفرهودى نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيرها وحينئذ فاللبس باق وتعقبه المصرح أيضاً بأن في الصحاح ان الفرهود بالضم الغليظ وسى من نجد وهو بطن من الازد فاللبس حاصل (قوله وإنما قالوا الخ) قال البعض هذا جواب عما رد على قولهم ان الجمع المسمى به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اه وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علماً بالعلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب اذا أطلق لا ينصرف الا اليهم فيبغى أن حاصل الجواب ان الرباب لم يصير علماً لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصير علماً لها هو باق على جمعيته فعومل معاملة لكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالانصار والانبار فهلا قالوا ربابي كما قالوا أنصاري وأنباري تدبر (قوله الى الرباب) بكسر الراء جمع ربة بضمها كما في الصحاح (قوله ربي) بضم الراء كما في الصحاح (قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم في شرح قوله وعلم التثنية الى آخره فلينظر ما حكاه آتاه اه قال البعض أعاده هنا تمهيداً لقوله واذا نسب اليها أعلاما الخ لان هذا لم يتقدم اه وهو باطل تقدم حكم النسب الى ماسمى به من ذلك أيضاً تعود بالله من التسهيل ويمكن أن يقال المقصود بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنابان غير ذلك فتأمل (قوله اذا نسب الى تمرات الخ) وكذا اذا نسب الى سدرات وغرفات بتابع عينهما لفظاً ثم باقين على الجمعية قيل سدرى وغرفى بالاسكان أو علمين قبيل سدرى وغرفى بالتحريك لكن مع ابدال كسرة عين الاول فتحة كما تقول ابلى بكسر الهمزة وفتح الموحدة كذا في الهمع (قوله قيل تمرى الخ) أى يسكون عين الاولين وفتح فاء الثالث بوجهيه لان النسب الى الجمع برده الى واحد قال الاسقاطى وتبعه غيره وينبغى أن الحكم كذلك اذا نسب اليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر (قوله وسنهوى أو سنوى الخ) هذا اذا أعربت سنين كالجمع فان جعلت الاعراب على النون مثل حين نسبت اليه على لفظه لأنه حينئذ مفرد لفظاً جمع معنى فصارت مثل قوم فتقول سنينى سم (قوله التزم فتح العين الخ) أى لأنه لا يتصرف في العلم المنقول عن جمع التصحيح أو الملحق به الا بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على ما مر تفصيله للفرق بين النسبة اليها أعلاما والنسبة اليها جمعاً وقد علم تقييداً ما ذكره في صورة العملية بغير لغة الحكاية وأن صورة العملية على لغة الحكاية كصورة الجمعية (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ أخبره أغنى ومع فاعل حال من الضمير في أغنى أو من فعل على قول سيديويه يجوز الحال من المبتدأ والمعيسة في الحكم وفي نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم الفاعل وفاعل في النسب العلاج وقبول تاء التأنيث في الاول دون الثاني نقله شيخنا السبعم عن شرح الشافعية (قوله غالباً) سيأتى محتمزه أى في قوله وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك الخ (قوله أى صاحب ابن وتمر) أى عنده لبن وترو وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما والا كان من معنى فعال (قوله أى ذو طعام وكسوة) أى عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو والا كان اسماً فاعل وتعبيره تارة بصاحب وتارة بذى للتفنن (قوله ومنه قوله الخ) ان أرجع الضمير في منسه الى طاعم كاس في قوله وقالوا فلان الخ كان وجهه الفصل بمنه ظاهراً وكان قوله وقوله كلبني الخ بالجر عطف على مجرور



واقعد فانك انت الطاعم الكاسي و قوله كائني لهتم يا أمية ناصب أي ذى نصب و بصوغ فعال مقصودا به الاحتراف كقولهم  
براز و عطار و قد يقوم أحدهما مقام الآخر فن قيام فاعل مقام فعال قولهم حائل في (١٤٣) معنى حوالا لانه من الحرف ومن

العكس قوله وليس بذى  
رمح فيطعنني به و ليس بذى  
سيف و ليس بنبال و أي  
وليس بذى نبال قال  
المصنف و على هذا  
حمل المحققون قوله تعالى  
و ما ركب بظلام للعبيد أي  
بذى ظلم و قد يؤتى بياء  
النسب في بعض ذلك قالوا  
لبيع العطر و لبياع  
البتوت و هي الاكسية  
عطار و عطري و بتات و بتي  
و بصوغ فعل مقصودا به  
صاحب كذا كقولهم رجل  
طعم و ليس و عمل بمعنى ذى  
طعام و ذى لباس و ذى  
عمل أشد سبوا به و است  
بدي و لكنني نهر و أراد  
ولكنني نهارى أي عامل  
بالنهار و تنبيهات الأول  
قد يستغنى عن بياء النسب  
أيضا بمفعول كقولهم  
امرأة معطار أي ذات  
عطر و مفعول كقولهم  
ناقة محضير أي ذات حصر  
و هو الجرى و الثاني هذه  
الابنية غير مقيسة و ان كان  
بعضها كثيرا هذا مذهب  
سيبويه قال لا يقال  
لصاحب الدقيق دقاق و لا  
لصاحب الفاكه فكه و لا  
لصاحب السبر رار و لا  
لصاحب الشعير شعار  
و المراد بيقس هذا انتهى  
(و غير ما أسلفته مقرر)

الكاف السابق و ان أرجع الى فاعل المقصود به صاحب الشيء لم يظهر وجه الفصل و كان قوله و قوله  
كائني الخ بارفع عطف على قوله في قوله و منه قوله الخ (قوله كائني لهتم يا أمية ناصب) تقدم الكلام  
على هذا البيت في النداء (قوله أي ذى نصب) أي يتسبب عنه النصيب فليس هو اسم فاعل لان  
الهم متعب لا تابع (قوله براز) براين كافي أكثر النسخ أي يباع البر وهو القماش (قوله قولهم  
حائل) مثله صائغ في معنى صواغ قال الدماميني أي ضرورة دعت الى صرف هذين اللغتين عن  
كونهما اسمي فاعل من صاغ و حائل الى النسب (قوله فيطعنني) بضم العين و بالنصب في جواب النفي  
في المختار أن الطعن في السن و بالرمح و بمعنى القدح من باب نصر و أن الفراء أجاز فتح عين المضارع  
في الكل (قوله أي و ليس بذى نبال) أي و ليس المراد أنه ليس بصانع نبل بديل ما قبله (قوله و على  
هذا حمل المحققون الخ) أي فرار من الحمل على صبغة المبالغة الموهمة انصساب النفي عليها ثبوت  
أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك و واجب أيضا على تسليم الحمل على صبغة المبالغة بأن المراد  
بها اسم الفاعل لكن عدل عنها إليها تعريضا بأن ثم ظلاما للعبيد من ولاية الجور و بأن العبيد جمع  
كثرة غنى في مقابلاته بالكثرة (قوله في بعض ذلك) أي في بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب  
(قوله و لبياع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما وار (قوله نهارى أي عامل بالنهار) تفسير نهر  
بنهارى بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يؤول اليه المعنى اذ معنى نهر ذو نهارى ذو عمل بالنهار (قوله  
كقولهم امرأة معطار أي ذات عطر) هذا لا ينافي أنهم يقولون أيضا امرأة معطار أي كثيرة  
التعطر حتى يتجه اعتراض الدماميني بقول الصحاح رجل معطر كثيرا التعطر و امرأة معطير كشيئته  
و كذلك معطارا و هو قد ذكر في الصحاح أن المعطير جاء بمعنى العطار أيضا (قوله أي ذات حصر) بضم  
الحاء المهملة و سكون الضاد المججمة (قوله و ان كان بعضها كثيرا) فيه إشارة الى ما صرح به سابقا  
من أن الكثرة لا تثبت القياس (قوله يقبس هذا) أي نحو دقاق و فكه و برار و شعار على ما سمع  
كعطار و براز (قوله مقرر) حال من الهاء في أسلفته و اقتصر بصيغة الماضي المبني للمفعول خبر  
عن غير و نائب الفاعل قوله على الذي ينقل منه تقدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر في اقتصر  
يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الامر و الالف بدل من فون التوكيد الخفيفة لاجل الوقف  
و على هذا غير ما مبتدأ خبره فعل الامر أو منصوب على الاشتغال و اقتصر مفسر لناصب غير  
بطريق الزوم أي اقتصر غير الخ مثلا (قوله و بعضه أشد من بعض) لعله لكثرة التغيير المخرج عن  
القياس أو قوته فروزى أشد من بصرى بالكسر لان التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة و نحو  
رقباني أشد منهما لان التغيير فيه زيادة حرفين (قوله بصرى بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثلثة  
و الفتح أفصح و سجع في المنسوب إليها الفتح و الكسر ولم يسجع الضم لئلا يتسبب النسبة إليها بالنسبة الى  
بصرى الشام كاقيل و ان كان المتجه عندي جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس في باب النسب كما  
مر اذا علمت ذلك علمت أنه يجوز حمل البصرى بالكسر على النسبة الى البصرة بالكسر و البصرى  
بالفتح على النسبة الى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شد و ذأ و لا و أفصحية الفتح لا تمنع النظر الى الكسر  
فتدبر (قوله جلولا) بفتح الجيم و تخفيف اللام المضمومة و بالمد و حرورا بفتح الحاء المهملة و تخفيف  
الراء المضمومة و بالمد (قوله جلولى و حرورى) أي و كان القياس جلولا و حرورا و لا بد من ابدال  
ههزة المد و او (قوله بحراني) لك أن تقول لم لا يكون بحراني على لغة من جعل المثني المسمى به جاريا  
بحررى سلمان زكريا (قوله أموى بفتح الهمزة) و القياس ضمها (قوله ابن أبي سؤل) اعلم أن اسم

على الذي ينقل منه اقتصر) يعني أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه و بعضه أشد من  
بعض فن ذلك قولهم في النسب الى البصرة بصرى بكسر الباء و الى الدهر دهرى بضم الدال و الى مرو مروى و الى الرى رازى و الى  
خراسان خرسى و خراسى و الى جلولا و حرورا و موضعين جلولى و حرورى و الى البحر بحراني و الى أمية أموى بفتح الهمزة و الى  
السهل سهلى بضم السين و الى بنى الحلبى و هم حى من الانصار منهم عبد الله بن أبى سلول المناق و سمي أبوهم الحلبى لعظم



بطنه حبلى بضم الحاء  
 وفتح الباء ومنه قولهم  
 رقباني وشعراني وجباني  
 ولباني للعظيم الرقبية  
 والشعر والجم والجمية  
 وقولهم في النسب الى الشام  
 واليمن وتهامه رجل شام  
 ويمن وتهام وكلها  
 مفتوحة الاول وقد تقدم  
 من ذلك الفاظ في اثناء  
 الباب **خاتمة** الحقا  
 آخر الاسم ياء كياء النسب  
 للفرق بين الواحد وجنسه  
 فقالوا زنج وزنجسى ورتك  
 وتركي بمنزلة تمر وتمره ونخل  
 ونخلة وللمبالغة فقالوا في  
 آجر وأشقر آجرى  
 وأشقرى كقوالواروية  
 ونسابة وزائدة زيادة لازمة  
 نحو كرسى وبرنى وهو  
 ضرب من أجود التمر ونحو  
 بردى بالفتح وهو بنت وهذا  
 كادخال التاء فيما لا معنى  
 فيه للتأنيث كغرفة وظلمة  
 وزائدة زيادة عارضة  
 كقوله • أطربا وأنت  
 قدسرى والدهر بالانسان  
 دوارى • أى دوارومنه  
 قول الصلتان • أنا الصلتانى  
 الذى قد علمت • اذا ما تحكمت  
 فهو بالحكم صاعد • والله  
 أعلم **الوقف**  
 (تنوينا ارفع اجعل ألفا  
 • وقفوا ولو غير فتح احذفا)  
 الوقف قطع النطق عند  
 آخر الكلمة والمراد هنا  
 الاختيارى وهو غير الذى  
 يكون استنباتا وانكارا  
 وتذ كر اورثنا

أبيه أبى واسم أمه سلول فالذى يذبحى ابن أبى ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذى يحظ الشارح  
 ابن أبى رأس المناقين (قوله والجمه) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس اذا وصل الى المنكب (قوله  
 شام الخ) الاصل شامى ويعنى وتهاى بكسر التاء فخذوا احدى ياءى النسب وعوضوا منها فى  
 الاولين الالف وفى الاخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالالف الى اجتماع ألفين فيضطر الى  
 حذف احدهما او حينئذ فلا معنى للتعويض بها وسمع شدوذا شامى ويمانى بتشديد الياء جمع بين  
 العوض والمعوض قال الدمامينى نقل عن المرادى ولا يجيى ذلك الا فى الشعر (قوله وكلها مفتوحة  
 الاول) لاجابة الى بيان فتح أول شام ويمان اذا شبهه فيه (قوله للفرق بين الواحد وجنسه) أى  
 اسم جنسه الجمعى واستظهر الدمامينى أن الياء فى نحو زنجى وتركى للنسب (قوله كقوالواروية  
 ونسابة) أى بتاء زائدة لاصل المبالغة فى الاول وتأ كيدها فى الثانى (قوله وزائدة) أى لالنسب ولا  
 للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذه الواو محذوف لدلالة ما قبله عليه ناصب زائدة على الحال أى وتلحق  
 زائدة الى آخره (قوله وبرنى) أى بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردى بالفتح  
 أى بفتح الباء فقط وبسكون الراء وبالذال قال فى القاموس عقب ذكره أن البردى بفتح الباء  
 وسكون الراء وبالذال نبات معروف مانصه وبالضم تمر جيد اه وظاهره أن ياء البردى بالضم أيضا  
 زائدة لازمة وصنيع الشارح بوجه خلافه وبما ذكرته يعلم ما فى كلام البعض من الخلل (قوله زيادة  
 عارضة) أى غير مقارنة للوضع على ما قاله البعض أو غير لازمة على ما تفيد مقابلة اللزامة وسيأتى  
 التعبير به فى كلام الدمامينى (قوله أطربا) أى أنطرب طربا والهزة للتوبيخ وقوله قدسرى نسبة الى  
 قدسرين بفتح النون وكسرهما كورة بالشام كما فى القاموس وقال فى المغنى وأنت شيخ كبير (قوله  
 دوارى) قال الدمامينى يحتمل كون الياء فيه لتأ كيد المبالغة كالتاء فى علامه والمثال الجيد  
 للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور (قوله قول الصلتان) بفتح اللام (قوله تحكمت) بالفوقية  
 أوله وسكون الميم آخره للوزن **الوقف**

(قوله تنوينا ارفع) بنقل حركة الهزة الى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الاعرابية قال فى  
 فى التصريح وانما أبدل التنوين بعد الفتحة ألقالان التنوين يشبه الالف من حيث ان اللين فى  
 الالف يقارب الغنة فى التنوين ولم يبدل بعد الضمة واواو بعد الكسرة ياء لتثقل الواو والياء فى  
 أنفسهما واذا اجتمع مع الضمة والكسرة زاد الثقل اه باختصار (قوله وقفا) أى لاجل الوقف أو  
 واقفا وفى الوقف (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة) أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما  
 بعدها الا انه قد لا يكون بعدها شئ (قوله والمراد هنا الاختيارى) بالتحية أى لا الاضطرارى ولا  
 الاختيارى بالموحدة وبيان ذلك أن الوقف ان قصد لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو  
 قطع النفس عنده فاضطرارى وان قصد لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو  
 عم وفيم وجم أو لا فاختبارى (قوله وهو) أى الاختيارى المراد هنا غير الذى يكون استنباتا الخ أى  
 لا مطلق الاختيارى فالاستنباتى هو الواقع فى الاستنبات والسؤال المقصود به تعيين مهمم نحو منو  
 ومناومنى لمن قال جاء فى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاء فى قوم ورأيت  
 قوما ومررت بقوم والانكارى هو الواقع فى السؤال المقصود به انكار خبر المخبر وانكار كون الامر  
 على خلاف ما ذكر فان كانت الكلمة منونة كسرت التنوين ونعمت الياء مدة نحو أزيد نيه بضم  
 الدال وكسر النون لمن قال جاء فى زيد وأزيد نيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال رأيت زيدا وأزيد نيه  
 بكسرها لمن قال مررت بزيدا وان لم تكن منونة أبيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة نحو أعمروه  
 وأعمراه وأحدا ميه لمن قال جاء فى عمرو ورأيت عمرا ومررت بجدام والتذكى هو المقصود به تذ كر  
 باقى اللفظ يوتى فى آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالوا وتقولون فى الدارى ولو قصد الوقف



وغالبه يلزمه تغييرات وترجع الى سبعة اشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الوجة مختلفة في الحسن والمحل وستأتي مفصلة. واعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات الاولى وهي الفصحى أن يوقف عليه بابدال تنوينه ألفا ان كان بعد فتحة وبجذفة ان كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل تقول رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد. الثانية أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الالف مطلقا ونسبها المصنف الى ربيعة. والثالثة أن يوقف عليه بابدال التنوين الفاء بعد الفتحة وواو بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الازدي وتنبهات في الاول (١٤٥) شمل قوله اترفتح فتحة الاعراب

نحو رأيت زيدا وفتحة البناء نحو اها وروها فكلما النوعين يبدل تنوينه الفاعلي المشهور. الثاني يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وهذا في لغة من يقف بالهاء وهي الشهيرة وأما من يقف بالتاء فبعضهم يحجرها محجى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول رأيت قائمتا وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير. الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رأيت فتى وفي هذه الالف ثلاثة مذاهب الاول أنها بدل من التنوين في الاحوال الثلاث واستحب حذف الالف المتقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب أبي الحسن والقراء والمنازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لأنه تنوين بعد فتحة. والثاني أنها الالف المتقلبة في الاحوال الثلاث وأن التنوين

لا لذ كرم يؤت بها والترغى كالوقف في قوله. أقل اللوم عاذل والعنانين. بالتنوين المسمى تنوين الترغى (قوله وغالبه) احتراز بالغالب عن المقصور غير المنون كالفتى وجسلى والمنقوص غير المنون كالفاضي اذ لا تغيير فيهما وجمع التغييرات باعتبار أفراد الوقف (قوله وترجع الى سبعة اشياء) من رجوع الجزئيات الى كلياتها ولا يرد التضخيم لانه زيادة حرف مع اسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير الى ذلك تعبيره بالرجوع (قوله وهي الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها (قوله مطلقا) أي ليجري الباب مجرى واحدا اه سم (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن عقيل والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ففي أشعارهم كثير الوقف على المنصوب المنون بالالف فسكان الذي اختصوا به جواز الابدال سم (قوله شمل قوله اترفتح فتحة الاعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال وبه (قوله يستثنى الخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لانه نبه عليه بعد بقوله. في الوقف تأنأ تأنث الاسم هاجعل. ورده سم بأنه محتمل أن يكون ذ كرحم آخر لتاء التأنث زيادة على ما هنا فلا ينافي دخولها في الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل في قوله الاتى أوقف رائم التحرك مع دخول المنون منه في قوله تنوينا اترفتح الخ (قوله ما كان مؤنثا بالتاء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين ألفا في النصب كغير المؤنث سيوطى سم (قوله بل يحذف) لثقل المؤنث بالتاء تخفف بحذف تنوينه في الوقف الذي هو موطن تخفيف (قوله يحجرها محجى المحذوف) أي يجرى الكلمة التي فيها هاء التأنث محجى الكلمة المحذوف منها هاء التأنث في ابدال التنوين ألفا نصبا وفي بعض النسخ محجى الحروف وهكذا في المراد أي محجى باقي الحروف في ذلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمة هذا الخلاف تظهر في الاعراب فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقصورة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقصورة على الموجودة لانها حينئذ محل الاعراب فاحفظه (قوله ووقفا) كان ينبغي حذف العاطف ليكون معمولا لاستحباب اذ المعنى واستحباب في الوقف حذفها في الوصل (قوله ويقوى هذا المذهب) يقويه أيضا كتابة الالف في الامام بالياء اسقاطى (قوله بامالة الالف ووقفا) كسدى بالامالة في قراءة حمزة والكسائى (قوله غير صالح لذلك) أي للمذكور من الامالة والروى (قوله رهط ابن مرجوم) بالجيم كافي شواهد العمى قال ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحفه (قوله سرى) هو بضم السين السير لاف الكلام على حذف مضاف أي زمن السرى أو المراد به الليل على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لانه غير ممنون والكلام في المنون وانما ذكر الشرط الاول دفعا لتوهم أن الروى الرأ ولا حاجة الى ما تكلفه

(١٩ - صبان رابع)

حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبي عمرو والكسائى والكوفيين واليه ذهب ابن كيسان والسيرافى ونقله ابن الباش عن سيديويه والحليل واليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وبقاوا الاعتداد بهار وياوبدل التنوين غير صالح لذلك ثم قال ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل وان ألفه لا تحذف الا في ضرورة كقول الراجز رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعلى أراد ابن المعلى انتهى ومثال الاعتداد بهار وياقول الراجز. انك يا ابن جعفر نعم الفتى. الى قوله ورب طيف طرق الحى سرى والثالث



اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيويه فيما نقل أكثرهم  
قيل وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب أبو علي في غير التذكرة وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني (واحد في لوقف  
في سوى اضطرار • صلة غير الفتح في (١٤٦) الاضمار) يعني اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة أو مكسورة حذف

صلتها ووقف على الهاء  
ساكنة تقول له وبه بحذف  
الواو والياء وان كانت  
مفتوحة تحوّر أيتها ووقف  
على الالف ولم تحذف  
واحترز بقوله في سوى  
اضطرار من وقوع ذلك في  
الشعر وانما يكون ذلك  
آخر الايات وذكر في  
التسهيل أنه قد يحذف  
ألف ضمير الغائبه منقولا  
فحده إلى ما قبله اختيارا  
كقول بعض طي والكرامة  
ذات أكرمكم الله به يريد  
بها واستشكل قوله اختيارا  
فانه يقتضى جواز اقياس  
عليه وهو قليل (وأشبهت  
اذا منونانصب • فالفاني  
الوقف فونها قلب) اختلف  
في الوقف على اذن فذهب  
الجمهور إلى أنه يوقف عليها  
بالالف لشبهها بالنون  
المنصوب وذهب بعضهم  
إلى أنه يوقف عليها بالنون  
لانها بمنزلة أن ونقل عن  
المازني والمبرد واختلف  
في رسمها على ثلاثة  
مذاهب أحدها أنها تكتب  
بالالف قبل وهو الأكثر  
وكذلك رسمت في المحصف  
• والثاني أنها تكتب  
بالنون قبل واليه ذهب  
المبرد والآخر وصححه  
ابن عصفور وعن المبرد

البعض (قوله اعتباره بالصحيح) أي قياسه عليه (قوله واحذف) أي وجوبه بقوله لوقف ايضاح اعلم  
كون الحذف للوقف من المقام وقوله في سوى اضطرار أي وأما في الاضطرار فلا يجب الحذف بل  
يجوز الاثبات ومن هذا يعلم رد توجيه الغزالي قول المصنف لوقف وان تبعه شيخنا والبعض (قوله  
صلة غير الفتح) أي المفتوح وقوله في الاضمار في معنى من البيانيسه الغير مشوبة بتبعض والاضمار  
بمعنى المضمرة هذا هو الاحسن (قوله فان كانت مضمومة أو مكسورة) أي وكان ما قبلها متحركا فخرج  
ماذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فانه يجوز حذف صلته في الاختيار  
واثباتها فتقول منه ومنه وعلية وعلية ولم يدعه ولم يدعه ولم يرمه ولم يرمه وادعه وادعه  
وارمه وارمه شاطبي (قوله حذف صلته ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام في هاء الضمير  
المتصلة فلا يجوز حذف واو هو وياه هي لتعاصيها بالحركة عن الحذف بل يوقف عليها بما سكون الواو  
والياء (قوله من وقوع ذلك) أي ثبوت صلة غير الفتح وقفا (قوله وانما يكون ذلك) أي ثبوت صلة غير  
الفتح وقفا في الشعر وقوله آخر الايات انما خصه بآخر الايات لانه المعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر  
الاشطار الاول فليس معد للوقف وان كان حكمه في الوقف عليه حكيم آخر الايات عند  
المبرد ومن تبعه كما أسلفته في عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه  
يقضى أنه لا يكون في آخر المصراع الاول مع أنه قد يكون فيه كقوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه • كان لون أرضه سماؤه • على أنه يجوز أن يكون ما أسلفته به من  
مشطور الرجز فيكون أرجاؤه آخر بيت لا آخر شرط أول (قوله يريد بها) أي حذف الالف ونقل حركة  
الهاء إلى الياء (قوله واستشكل قوله اختيار الخ) لا اشكال عندي أصلا ردعوا اقتضاء قوله اختيارا  
جواز القياس عليه ممنوعة فكلم لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حاله أي والحال أنه قليل  
كإفيدة التعبير بقا الداخلة على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان اللائق أن يلصق هذا البيت  
بالبيت الاول يس (قوله اختلف) أي في غير القرآن أمافيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا  
كما في الاتقان وغيره (قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على  
خلافه توضيح (قوله بمنزلة أن) أي الناصبة للمضارع (قوله أشتهى أن أكرى الخ) قال سم وأقره  
غيره كيف هذا مع رسمها في المحصف بالالف كما تقدم اه • ولك أن تقول خط المحصف لا يقاس  
عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس (قوله لانها مثل ان ولن الخ)  
صريح في أنها حرف وهو الصحيح قال المصريح وذهب أبو سعيد على بن مسعود في المستوفى إلى أن  
أصل اذن اذا ما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يتضح وجه  
الوقف عليها بالالف اه أي ووجه كتابتها بها (قوله فان ألغيت كتبت بالالف الخ) مثله في الهمع  
في خاتمة الخط والذي في المغني وفي باب النواصب من هذا الشرح عن القراء هو العكس لانها عند  
الغنائم تكتب باذا الشرطية وعند اسمائها لا تكتب بها فافهم (قوله وينبغي أن يكون هذا الخلاف)  
أي الجاري في رسمها مفسر على قول من يقف بالالف فيه عندى نظرا لان المبرد من أهل هذا  
الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولان من يقف بالالف لا يسعه أن يكتبها بالنون لان العبرة  
في الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح للعلة  
المدكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف ولعل

أشتهى أن أكرى يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحروف • والثالث هذا  
التفصيل فان ألغيت كتبت بالالف اضعفها وان أعمت كتبت بالنون لقوتها قاله القراء وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعا على  
قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون



(وحذف بالمنقوص ذى التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلم) أى اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا بديل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان كان غير منصوب فالحذف (١٤٧) فيقال هذا قاض وممرت بقاض ويجوز

الوقف عليه برد الياء  
كقراءة ابن كثير ولكل  
قوم هادى ومالههم من  
دونه من والى وما عند الله  
باقى ومحمل ماذا الم  
يكن المنقوص محذوف  
العين فان كان تعين الرد  
كاسميأتى فى قوله وفى نحو  
مزلوم رد الياء اقنى وأما  
غير المنون فقد أشار اليه  
بقوله (وغير ذى التنوين  
بالعكس) أى المنقوص  
غير المنون بالعكس من  
المنون فاثبات الياء فيه  
أولى من حذفها وليس  
الحذف مخصوصا بالضرورة  
خلاف البعضهم وقد دخل  
تحت قوله غير ذى التنوين  
أربعة أشياء الاول  
المقرون بال وهو ان كان  
منصوبا فهو كالصحيح نحو  
رأيت القاضى فيوقف عليه  
بإثبات الياء وجه واحد  
وان كان مرفوعا أو مجرورا  
فكذلك كالمختار جاء  
القاضى وممرت بالقاضى  
بالإثبات ويجوز القاض  
بالحذف والثانى ماسقط  
تنوينه للنداء نحو يا قاض  
فالتحليل يختار فيه الإثبات  
ويونس يختار فيه الحذف  
ورجح سيبويه مذهب  
يونس لان النداء محمل  
حذف ولذلك دخل فيه  
الترخيم ورجح غيره مذهب

هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عر الشارح فى باب النواصب كتابتها بالالف الى  
الجهه ورالف الذى ينبغى أن القولين الاولين فى رسمها مبنيان على الخلاف الاول فمن يقف بالالف  
يكتبها بالالف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفرعه على  
قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبني على قول آخر نعم هو لا يتجه الا أن وقف قائله  
بالالف ان أهملت وبالنون ان أعلمت فليراجع ويجاز كونه يعلم مافى كلام البعض (قوله وحذف  
يا المنقوص) أى عدم ردها كما يشير اليه الشارح والافهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين  
وأما ياء الفعل المعتل وواوه فان كانتا متحركتين نحو لن يرمى ولن يدعوسكنا وقرأ أوسا كتنين نحو يرمى  
وينفى ويدعو بقباحها وما ولا يحذفان الا فى قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو على والليل اذا  
يسر بحذف الياء وسكون الراء امرعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فان كانت ساكنة أو محذوفة  
بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وان كانت متحركة سكنت وفقا أو بقيت بحالها لمحقاقها  
السكت همع باختصار وزيادة (قوله ما لم ينصب اولى) بنقل حركة همزة أولى الى ما قبلها وافهم تقييد  
الاولوية بعلم النصب أنه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله سابقا تنوينا ارفع جعل  
ألفا وحقا لان هذا منه (قوله فالحذف الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لان  
الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفته حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولان الوقف  
محمل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل يس (قوله محذوف العين) أى أو محذوف الفاء  
كما سيذكره الشارح فى شرح قوله وفى نحو مخرج (قوله وغير ذى التنوين بالعكس) أى فاثبات ياءه  
ما لم ينصب أولى من حذفها وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع  
اعتراض الشارح الا ترى بان المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو كالصحيح) أى غير المنون كالرجل  
فى اسكان آخره للوقف (قوله وجه واحد) قال المرادى وينبغى لمن قدر فتحه الياء فى النصب أن  
يقف بالوجهين (قوله فكذلك) أى فى المتن من جواز الامر بن وأولوية الاثبات ولذا قال فالحذف  
القاضى الخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف فى قوله تعالى الكبير المتعال وقوله يوم التنادلان  
الاكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل يجوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح (قوله فالتحليل  
يختار فيه الاثبات) لعل المصنف وافق التحليل فأطلق رجحان الاثبات فلا يرد هذا القسم على  
المصنف (قوله لان الحذف مجاز) بضم الميم أى أجازته النحاة على خلاف الاصل وقوله ولم يكثر أى  
حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جوارى) المناسب لصنيعه فى القسم الاول أن يقول وهو ان كان  
منصوبا بنحو رأيت جوارى وقف عليه الخ (قوله نصبا) وأما رفعها وجرها فى الجمع أن الاثبات  
والحذف جائزان وأن الافصح الاثبات (قوله بإثبات الياء) أى وجوبا وقوله كما تقدم فى المنصوب  
أى المقرون بال نحو رأيت القاضى (قوله قالوا لانهم لازالت الاضافة الخ) وبنوعى ذلك فرعا وهو  
أن ماسقطت نونه للاضافة اذا وقف عليه ردت نونه نحو هو لا قاضوزيد فاذا رقت عليه قلت  
فاضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غ ير محملى الصيد بحذف النون فاتباع  
لرسم قلت وفى هذا نظر مرادى (قوله عاد اليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون دخلا  
فى قوله وغير ذى التنوين بل يدخل فى قوله وحذف بالمنقوص ذى التنوين الخ فلا اعتراض عليه  
بهذا القسم قاله سم قال وقضية ذلك أى عود ما ذكر أنه يبدل التنوين فى النصب ألفا والسابق  
الى الفهم أنه غير مراداه أى لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذى يبدل

التحليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثره والثالث ماسقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات  
الياء كما تقدم فى المنصوب والرابع ماسقط تنوينه للاضافة نحو قاضى مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان فى المنون  
قالوا لانهم لازالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين



الاربعة وليس حكمها واحسدا والاخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الاثبات كما ذكر ذلك في الكافية (وفي نحو مر لزوم رد الياقني) يعني اذا كان المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من رأى يرفى أصله مرعى على وزن مفعول فاعل اعلال قاض وحذفت عينه وهى الهمزة بعد نقل حركتها فانه اذا رقت عليه لزوم رد اليا والى لزوم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء وذلك ايجاف بالكلمة ومثله في ذلك محذوف الفاء كيف علمنا فنقول هذا امرى وبنى ومررت بمرى وبنى (وغغيرها التأنيث من محرك وسكنه أو وقف راتم التحرك) في الوقف على المتحرك خمسة أوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها حد وعلامة فالاسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف وهى الخاء من خف أو تخفيف والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان فى المسرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن فى الوقف وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا والروم وهو ان تأتى بالحركة مع

فى النصب ألفا (قوله بخازفيه ماجاز فى المنون) أى مع رجحان الحذف كالمنون (قوله معترض من وجهين) قد عرفت اندفاع الاعتراض بالوجه الأول بجمع شمول عبارته للرابع وعدم ضرر شمولها للثلاثة الأولى غاية ما فيه أنه مشى فى الثانى على مذهب الخليل الذى رجحه غير سيبويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثانى بأنه أخرج المنصوب فى ضمن قوله بالنعكس كما مر بيانه (قوله أحدهما أن عبارته الخ) فيه أن كون عبارته شاملة للأنواع الاربعة مع أن حكمها ليس واحدا يتضمن وجهى الاعتراض لدخول منصوبها فيها فكان ينبغى أن يقول أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الاربعة رفعا وجرأ وليس حكمها واحدا تانها الخ (قوله فأعل اعلال قاض) أى حذفت ياءه لانتقامها ساكنة مع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أى الى الراء (قوله وذلك ايجاف بالكلمة) فان قلت هذا لازم فى حالة الوصل أيضا قلت لا يمكن اثباتها واصلها بلزم من الجمع بين ساكنين مع أن فى ابقاء التنوين وصلا جبر للكلمة بخلاف الوقف مرادى (قوله ومثله) أى مثل محذوف العين من المنقوص فى ذلك أى فى لزوم رد يائه ووقفا محذوف الفاء من المنقوص وان لم ينون فليس الكلام فى خصوص المنقوص المنون حتى برد على تمثيله ينف علماء اعتراض الدمامينى بأنه ممنوع من الصرف للعلية وزن الفعل فلا تنوين فيه والكلام فى المنقوص المنون على أن الوسم لمانان الكلام فى المنقوص المنون فلا نسلم أن نحو ينف علماء غير ممنون بل هو وان كان ممنوعا من الصرف ممنون تنوين عوض كما يفيد قول الناظم فيما سبق

وما يكون منه منقوصا فى \* اعرابه ثم سيج جوارى يقتنى فاعرفه (قوله وغيرها التأنيث الخ) لما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره من الساكن أخذ يذكر المتحرك فقال وغير الخ امرادى ودخل فى الغير تاء بنت وأخت فيجوز فيها غير الاسكان وقول البعض فيتعين فيها الاسكان خطأ واضح ودخل أيضا ميم الجمع اذا وصل بها واو أو ياء نحو بكم ومهم لكن قال ابن الحاجب الاكثر على أن لا روم ولا اشمام فيها كهاء التأنيث قال زكريا وفى معنى ميم الجمع الضهير المذكر اذا ضم ما قبله أو كسر أو كان واو أو ياء نحو يضربه وبه وضربوه وفيه (قوله من محرك) أى من حرف موقوف عليه محرك أى قبل الوقف أى حركة غير عارضة كما قيد بذلك فى العمدة لان اذا الحركة العارضة فى حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالاسكون المحض كهاء تأنيث الفعل فى اقتربت الساعة وذال يومئذ كما فى شرح العمدة (قوله راتم التحرك) أى آتيا فى التحرك بالروم (قوله فى الوقف على المتحرك) أى جنس المتحرك بقطع النظر عن خصوص كونه هاء التأنيث أو غيرها بدليل تفصيله هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المتحرك هاء التأنيث الخ وقوله وان كان غير الخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا ذهولا أى فى شئ من الخمسة على خلاف فى النقل أى كذا فى الهمع وغيره (قوله وعلامة) أى وجودية أو عدمية فلام قوله فى الخامس وعلامته عدم العلامة وفى عبارته حذفت الواو مع ما عطف أى وغرض لكنه سكت عن الغرض من الاسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامته خ الخ) وقال الموضح انما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اه والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة تصريح (قوله ضم الشفتين) أى مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دمامينى (قوله قدام الحرف) أى بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزم كالأعلام الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها انصبه وانما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها بالمجوفة وغيرها كما أنه قال هكذا فى علامة الروم لصدق الخط بالقائم والتائم (قوله ومع اضعاف صوتها) أى اخفائه لان التزوم الحركة محتسبا لها ولا تنهاتقله المصرح عن الجار بردى قال فى الهمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون (قوله يدركه الاعمى والبصير) لان فيه مع حركة الشفة

اضعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام الا أنه أتم فى البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى والبصير والاشمام صوتا



لا يدركه الا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط أتم وهو خط قد ادم الحرف هكذا او التضعيف شديد الحرف الذي يوقف عليه  
والغرض به الاعلام بأن هذا الحرف متحرك في الاصل والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته ش فوق  
الحرف وهي الشين من شديد والنقل نحو بل الحركة الى الساكن قبلها والغرض به اما بيان حركة الاعراب أو الفرار من التقاء  
الساكنين وعلامته عدم العلامة وسيأتي تفصيل ذلك فان كان المتحرك (١٤٩) هاء التأنيث لم يوقف عليها الا

بالاسكان وليس لها نصيب  
في غيره ولذلك قدم  
استثناءها وان كان غيرها  
جاز أن يوقف عليه  
بالاسكان وهو الاصل  
وبالروم مطلقا أعني في  
الحركات الثلاث ويحتاج  
في الفحة الى رياضة خلفه  
الفحة ولذلك لم يجزه أكثر  
القراء في المقروح ووافقهم  
أبو حاتم ويجوز الاشمام  
والتضعيف والنقل لكن  
بالشروط الاتية وقد  
أشار الى الاشمام بقوله (أو  
اشمام الضمة) أي اعرابية  
كانت أو بنائية وأما غير  
الضمة وهو الفحة  
والكسرة فلا اشمام فيهما  
واما ما ورد من الاشمام في  
الجرع عن بعض القراء  
فمحمول على الروم لان  
بعض الكوفيين يسمي  
الروم اشماما ولا مشاحة  
في الاصطلاح ثم أشار الى  
التضعيف بقوله (أو وقف  
مضعفا) ما ليس همزا أو  
عابدا (ان قفا) أي تبع  
(محركا) كقولك في جعفر  
جعفر وفي عدل وعدل وفي  
ضارب ضارب واحترز  
بالشروط الاول من نحو

صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا ما ميني أي متحركا حركة محضة فلا ينافي أنه متحرك حركة غير محضة  
(قوله المزيد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي للتضعيف المأني به للوقف وقوله قبله أي قبل الحرف  
الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله وعلامته ش) عبارة التصريح رأس ش وقوله من شديد  
المناسب لقوله سابقا من خف أو خفيف أن يزيد أو شديد (قوله أو الفرار الخ) قال شيخنا وتبعه  
البعض أو لمنع الخلو فتجوز الجميع اه وما ادعياه من منع الخلو ممنوع لان من لغة تخم كاسيأتي في  
الشرح لوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس  
لواحد من الامرين فان قيل كلامهما باعتبار اللغة المشهورة فلنالم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجميع  
لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجميع واجب لاجاز وانما يكون جائزا على لغة تخم من نقل الحركة الى  
المتحرك لان الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الا أن يقال المراد يجوز الجميع عدم امتناعه  
فتدبر (قوله وسيأتي تفصيل ذلك) أي يذكر الشرط والمحال (قوله فان كان المتحرك هاء التأنيث)  
تسميته هاء مجاز باعتبار حالة الوقف التي هو فيها ساكن وان كان باعتبار حالة الوصول التي هو فيها  
متحركا لا هاء (قوله ولذلك قدم استثناءها) لان تقديمه يؤذن بان المستثنى لم يحكم عليه بجميع  
الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين (قوله وهو الاصل) انما كان  
الاسكان أصلا لان الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغي أن تكون صفة مضافة لصفته أو  
لان المقصود من الوقف الاستراحة وسباب الحركة أبلغ في تحصيل هذا المقصود مما ميني (قوله الى  
رياضة) أي تؤدة وتأن (قوله خلفه الفحة) وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج الاعلى حالها في  
الوصل مما ميني (قوله أو اشمام الضمة) أي اشمام الحرف الضمة أي اجعله شاملا لها بان تنهي العضو  
للنطق بها على الحرف (قوله ما ليس همزا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو ان لا يكون منصوبا بمنزونا  
وقيل لا يحتاج الى اشتراطه لان المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه  
الالف لا ما قبلها او الكلام في الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالمحرك في قول المصنف وغيرها  
التأنيث من محرك المحرك وصلافه والمتكلم عليه بالوجه الخمسة وهو باطلاقه يشمل المنصوب  
المنون فلا بد من قيده بخرجه كما سلفنا ويتمتع في المنصوب المنون الروم أيضا قاله السجوطي ولم ينقل  
التضعيف عن أحد من القراء الا عن عاصم في سورة القمر كما في شرح التوضيح للشارح  
وكفي الهمع للسجوطي عن أبي حيان ثم قال السجوطي قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من  
القراء الا ما روى عن أبي عمر وأنه قرأ وتواصوا بالصبر بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ والعصر بكسر  
الصاد قال بخلاف الاسكان والروم والاشمام فانها روية عنهم (قوله ما لم تكن عينا) نحو سأل  
(قوله والقاضي والفتي) الاولى حذفهما لان الكلام في المحرك وهما ساكنان (قوله لن يحظلا) أي  
لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالمعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فلك ادغام تمنع اللغة فله أول يمكن  
نطقا كالمعذر تحريكه كما سيذكره الشارح (قوله هذا بكر وممرت بكسر) ولم يشمل بالمنصوب لان  
فيه خلافا يأتي في قوله ونقل فتح الخ (قوله من عنزي) أي قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكنا)

بناء وخطا فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة ما لم تكن عينا والشروط الثاني من نحو مروبي والقاضي والفتي  
فلا يجوز تضعيفه وبالثلث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم أشار الى النقل بقوله (وحركات انقلا) لساكن تحريكه لن يحظلا  
أي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ما قبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا والاخر أن يكون تحريكه لن يحظلا أي  
لن يمنع فتقول في نحو بكر هذا بكر وممرت بكسر ومنه قوله محبت والدهر كثير عجبته من عنزي سبني لم أضربه أراد لم أضربه  
فمنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا وكان غير قابل للتحريك لكان المنقول اليه ساكنا



وباب أو متعسرا كافي نحو قسديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما لثقلها إذ عام ممنوع الفتح في غير الضرورة كافي نحو جئوهم امتنع النقل **تنبيهان** الأول يجوز في لغة تعلم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله من يأتمر للخير فيما قصده • تحمده مساعيه ويعلم رشده • ومن اغتسم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها كقوله كنت في لحم أخافه أراد أخافها (١٥٠) ففعل ما ذكرت • الثاني أطلق الحركات وهو شامل للأعرابية والبنائية

والذي عليه الجماعة  
اختصاصه بحركة الأعراب  
فلا يقال من قبل ولا من  
بعد ولا مضى أمس لأن  
حرصهم على معرفة حركة  
الأعراب ليس كحرصهم  
على معرفة حركة البناء  
وقال بعض المتأخرين بل  
الحرص على حركة البناء  
أكد لأن حركة الأعراب  
لها ما يدل عليها وهو  
العامل انتهى وقد بقي  
للتقل شرط مختلف فيه  
أشار إليه بقوله (ونقل  
فتح من سوى المجهوز لا  
• يراه بصري وكوف نقلا)  
يعنى أن البصريين منعوا  
نقل الفتحة إذا كان  
المنقول عنه غير همزة  
فلا يجوز عندهم رأيت  
بكر ولا ضربت الضرب  
لما يلزم على النقل حينئذ  
التنوين وحمل غير المنون  
عليه وأجاز ذلك الكوفيون  
ونقل عن الجرعي أنه  
أجازه وعن الاخفش أنه  
أجازه في المنون على لغة  
من قال رأيت بكر وأشار  
بقوله من سوى المجهوز  
إلى أن المجهوز يجوز نقل

لوقال فان لم يكن ما قبله ساكنا لمكان أولى لان ما قبله اذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا اليه الا ان يؤول المنقول اليه بما يراى النقل اليه (قوله كافي نحو قسديل الخ) مثل بأربعة أمثلة لان ما قبل الياء أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا (قوله أو مستلزما الخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما وصرح كلام المصريح أنه من المتعذر الا أن التعذر في الألف ذاتي وفي المدغم عرضي ولجعله من المتعسر وجه (قوله تنبيهان الخ) ترك الشارح من المرادى تنبيهين لأبأس بذكرهما • الأول الذي يظهر في حركة النقل انها الحركة التي في الحرف الأخير نقلت إلى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبري لا يريدون أنها حركة الأعراب صيرت على ما قبل الحرف إذ الأعراب لا يكون قبل انما يريدون أنها مثلها • الثاني لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء الا ماروي عن أبي عمر وأنه وقف على قوله تعالى ونواصوا بالصبر بكسر الباء (قوله يجوز في لغة تعلم الخ) كذا في التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر الخ واعترض بأنه لا جهة فيه لاحتمال أن يكون الاصل قصده جلا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضم كقوله • فلو أن اطبا كان حولي • ويحاج بأن لم يراع المعنى في مساعيه ورشده اه سمى أي ولو كان راعى المعنى في قصده لراعاه بعد اذ لا تجوز مرعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم في باب الموصول (قوله فيما قصده) هذا هو محل الشاهد لانه نقل حركة الهاء إلى الدال وهي متحركة قبل (قوله لان حرصهم الخ) المناسب أن يقول لان حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الأعراب أي لشرها (قوله شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة (قوله وكوف) أصله كوفي فحذف الياء الأخيرة تخفيفا ثم الأولى لا لتقاء الساكنين أو حذف الأولى ثم سكن الثانية لثقل الضمة ثم حذفها لا لتقاء الساكنين والأول أقل كفاية والثاني أقيس هكذا ظهر لي (قوله لما يلزم على النقل الخ) هذا وان جرى في المجهوز المنون نحو رأيت ردا الأأنهم اغتفر واذلقت فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التي قبلها ساكن (قوله حينئذ) أي حين اذ نقلت الفتحة وقوله من حذف ألف التنوين أي الألف المبسطة من تنوين المنون المنصوب لانك اذا نقلت الفتحة إلى ما قبلها في نحو رأيت عبدا تحذف الألف وتنقل فتحة الدال إلى الباء (قوله وحمل غير المنون) من المنوع الصرف كهند على الافصح من منع صرفه والحملي بال (قوله ونقل عن الجرعي أنه أجازه) أي مطلقا كالكوفيين (قوله وعن الاخفش أنه أجازه في المنون الخ) يعلم منه أنه يجيزه في غير المنون لا لتقاء المحذوف فيه (قوله على لغة من قال رأيت بكر) وهم ربيعة كما مر أي لا لتقاء المحذوف السابق على لغة هؤلاء • ومقتضى كلام الشارح أن الاخفش يتوقى هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعني نقل الفتحة عن غير الهمزة الكوفيين والافصح اه فجعل الاخفش مطلقا للجواز كالكوفيين (قوله رأيت الخ) الخ، بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو والياء وبكسر الراء وسكون الدال المعين والمهوز المنون كغير المنون في جواز نقل فتحة همزته كما مر وان لم يمثل للمنون (قوله واذا سكن الخ) من تمام العلة (قوله ان يعدم نظير) أي أصلا كافي في فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول باهـ ماله أو نظير كثير كافي في فعل بضم فكسر على القول بسدوره وهو التحقيق لوجوده في

حركته وان كانت فتحة فيقال رأيت الخبأ والردأ والبطأ في رأيت الخب، والردء والبطء وانما اغتفر ذلك في الوعل الهمزة لثقلها واذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (والنقل ان يعلم نظير ممنوع) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة ولا كسرة إلى مسبوق بضمه فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر بالانفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا في نحو انقضت بقفل خلا فلا تخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل



في الاسماء أو نادرها في غير المهموز أو ما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله (وذلك في المهموز ليس بمتنع) فتقول هذاره  
ومررت بكفء لسامر التنبيه عليه من نقل الهمزة وهذه لغة كثير من العرب (١٥١) منهم تميم وأسجد وبعض تميم

يفرون من هذا النقل  
الموقع في عدم النظر إلى  
اتباع العين للقاء فيقولون  
هذاردي مع كفو وبعضهم  
يتبع ويبدل الهمزة  
بعد الاتباع فيقول هذار  
ردي مع كفو **تنبيهان**  
الاول لجواز النقل شرط  
رابع وهو أن يكون  
المنقول منه صحيحا فلا  
ينقل من نحوطي ودلو  
الثاني اذا نقلت حركة  
الهمزة حذفها الجازيون  
واقفين على حامل حركتها  
كما لو وقف عليه مستبدلها  
فيقولون هذار الخب  
بالاسكان والروم والاشعاش  
وغير ذلك بشرطه وأما  
غير الجازيين فلا يحدفها  
بل منهم من يثبتها ساكنة  
نحو هذار البطور رأيت  
البطأ ومررت بالبطي  
ومنهم من يبدلها بمجانس  
الحركة المنقولة فيقول  
هذار البطور رأيت البطا  
ومررت بالبطي وقد تبدل  
الهمزة بمجانس حركتها  
بعدسكون باق نحو هذار  
البطو ومررت بالبطي  
وأما في الفتح فيلزم فتح  
ما قبلها وقد يبدلونها كذلك  
بعد حركة غير منقولة  
فيقولون هذار السكو  
ومررت بالسكو وأهل  
الجاز يقولون السكلا في

الوعل بضم فكسر لغة في الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلي (قوله في الاسماء) أي غير  
الاعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدئل (قوله أو نادر) أو لتنويح الخلاف وهذا القول هو  
الراجح لوجوده في الاسم غير العلم كما أسلفناه (قوله هذا) أي امتناع النقل المؤدى إلى عدم النظر  
(قوله وذلك) أي النقل المؤدى إلى عدم النظر (قوله من ثقل الهمزة) أي زيادة الصعوبة  
بسكون ما قبل الهمزة الساكنة (قوله منهم تميم) أي بعض تميم بديل ما بعده (قوله يتبع ويبدل  
الهمزة) أي بمجانس حركة الاتباع قبلها (قوله شرط رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث  
المختلف فيه (قوله فلا ينقل من نحوطي ودلو) لتأديته إلى نوايلها وضمة وكون الآخر واقبلها ضمة  
في المرفوع وقلب الواو ياء وقوعها بعد كسرة في المنخفض وحمل الياء المنخفض على غيره (قوله على  
حامل حركتها) أي بالقوة لأنه لم يحمل بالفعل عند الجواز بين الالسكون فتنبه (قوله كما لو وقف عليه)  
كذا في بعض النسخ بتدوير الضمير أي على حامل الحركة وفي بعضها كما يحذف الشارح عليه بابتداء نيت  
الضمير الرجوع إلى حامل الحركة لا كتسابه التأنيت من المضاف إليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط  
الاكتساب وهو صلاحية المضاف للتحذف غير موجود هنا فتأمل (قوله مستبدلها) حال من مجرور  
على الرجوع إلى الحامل وضميرها الحركة أي مستبدلها بأن كانت له أصالة (قوله وغير ذلك) لوقال  
والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لأنه لا يجري فيه على اللغة المشهورة أما  
على لغة تخم من النقل إلى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجع (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا  
الوجه والذي بعده لا يكون في السكامة نقل أصلا (قوله باق) احتراز عن النقل والاتباع اه سم  
لكن صرح الفارسي بأن السكون على هذه اللغة لا يبيح بل يبدل بمثل حركة الهمزة فقال ولا أثر  
لكون ما قبل الهمزة ساكنا كما في الخب فيقولون مررت بالخب أي ببدل الهمزة المكسورة ياء فتكسر  
الياء الساكنة لاجلها ورأيت الخب بابدال الهمزة ألفا وفتح الباء لاجلها وهذا الخب بابدال الهمزة  
وأواو ضم الباء لاجلها اه (قوله وأما في الفتح) أي وأما ببدلها بمجانس حركتها في الفتح ولو قال في  
النصب لكان أحسن وفي بعض النسخ وأما في غير الفتح وهو خطأ (قوله فيلزم فتح ما قبلها) أي فيلزم  
فيه فتح ما قبلها المناسبة للألف للنقل لعدمه على هذه اللغة كما في الدماميني (قوله وقد يبدلونها  
كذلك) أي بمجانس حركتها (قوله فيقولون) أي في الوقف على السكلا الذي هو الحشيش هذا السكلا  
ومررت بالسكلا أي بفتح اللام وسكون الواو والياء (قوله الابعجانسها) أي بمجانس هذه الحركة  
(قوله في الوقف الخ) هذا مفهوم قوله وغيرها التأنيت سندوبي (قوله تأنيت الاسم) أي ولو بحسب  
الوضع فقط لتدخل تاء المباعثة كما في رواية وزيادتها كما في علامة وقيد في التسهيل التاء بكونها  
في آخر الاسم احتراز من نحو قائمتان ويغني عنه كون الكلام في الحرف الموقوف عليه وينبغي أن  
يراد بالاسم هنا ما يجمع التصحیح والمحقق به وغيره أو بالجعل ما يجمع الجعل القليل والجعل الكثير  
فيكون قوله بعد وقل ذا البيت تفصيلا للاجمال هنا (قوله من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو مررت  
عند الجمهور كما يشير إليه الشارح وإنما التزم التاء في الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو  
ضربه وربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطر يات لابن جنى قال سيبويه لو سميت رجلا  
بضربت ثم حقرته لقلت ضربه فيوقف عليها بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم اه تصریح  
وقوله خوف اللبس بحث في التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضى أن لا يوقف على نحو ضاربة بالهاء  
لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال يس أم قبل التحقير فهل يوقف عليه بالهاء ظاهر تعليقه

الاحوال كلها لا يبدلون الهمزة بعد حركة الابعجانسها ولذلك يقولون في أكوأ كمو وفي ممتلى ممتلى (في الوقف تأنيت  
الاسم ها جعله لم يكن ساكن صغ وصل) نحو فاطمة وحمزة وقائمة واحتراز بالتأنيت من تاء لغیره فانها لا تغیر وشد قول بعضهم  
قعدنا على القراءه وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فانها لا تغیر وبعدم الاتصال بساكن صحيح



من تاء بنت وأخت ونحوهما فانها لا تغير وشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون الا ألفا نحو الحياة والفتاة والاعرف في هذين النوعين ابدال التاء ها في الوقف وانما جعل حكم الالف حكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك (وقل ذاتي جمع تصحيح وما ضاهي) أي قل جعل التاء ها في جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وما ضاهاه أي شابهه وأراد بذلك هيئات وأولات كما صرح به في شرح الكافية فالاعرف في هذا سلامة التاء وقد سمع ابدالها ها في قول بعضهم دفن البناه من المكروماه يريد دفن البنات من المكرمات وكيف بالاخوة (٢٥١) والاخواه وسمع هيهاه وأولاه ونقل بعضهم أنها لغة طي وقال في الافصاح شاذ

لا يقام عليه **نبيه** اذا سمى رجل بهيات على لغة من ابدل فهى كطلمة تمنع من الصرف للعلية والتأنيث واذا سمى به على لغة من لم يبدل فهى كعرفات يجرى فيها وجوه جمع المؤنث السالم اذا سمى به (وغير ذين بالعكس انتهى) الاشارة الى جمع التصحيح ومضاهيه يعنى أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كسلمة أو جمع تكسير كغلمة ومن اقارها تاء قول بعضهم يا أهل سورة البقرة فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت وقوله

الله أنجال بكفى مسلمات من بعد ما بعد ما بعد ما بعد ما كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف ان

نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم اذا سمى بنت وربت ولات وقد يقال لا يوقف قبل التحقير بالهاء لتقوى جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيبقى على سكون التاء وقفا اه (قوله من تاء بنت وأخت) كون تاء ما للتأنيث لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضا وقوله ونحوهما أي كهنت (قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح الوقف قبل التاء (قوله والاعرف في هذين النوعين) أي ما قبله متحرك وما قبله ساكن غير صحيح ابدال التاء ها في الوقف وهذا مستغنى عن ذكره بقول المصنف وغير ذين الخ (قوله وقل ذاتي) أي جعل التاء ها في جمع تصحيح يعنى ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله وما ضاهي) أي شابه جمع التصحيح في الدلالة على متعددا كالأولات أو في الاصل كعرفات أو في التفسير كهيئات فانه في التقدير جمع هيبة ثم سمي به الفعل وهو بعد كافي التوضيح فقوله وأراد بذلك هيئات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرع (قوله في قول بعضهم دفن البناه من المكروماه) يوم أنه ليس بحدِيث وفي تمييز الطبيب من الحديث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والاولى وغيرهما عن ابن عباس الا أن يقال راعى الشارح خصوص الوقف بالهاء يس (قوله وكيف بالاخوة والاخواه) البناء زائدة في المبتدأ وأسقطها في التوضيح (قوله اذا سمى رجل بهيات) الظاهر أن مثله أولات الجريان اللغتين الابدال وعدمه فيه أيضا (قوله من بعد ما) أي من بعد ما كادت وما بين ذلك تو كيد وقوله وبعد ما أصل مت قال ابن جنى ما فاق ابدال الالف ها ثم ابدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المججمة والصاد المهملة أي رأس الخلقوم (قوله وأكثر من وقف بالتاء الخ) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد (قوله وأشباه ذلك) نقل شيخنا السيد أن كل امرأه ذكر في القرآن مع زوجها تسمى بالتاء المحرورة (قوله فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رسمت ها وقف عليها كل القراء بالهاء وان رسمت تاء فنهى من يقف بالهاء مرعاة للاصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على لات بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارضى وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله وقف بها السكت الخ) أي للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت ها السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصریح ومواقع اطرافها ثلاثة تأتي في النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبنى على حركة بناء لازم (قوله بحذف آخر) أي فقط كافي أعط أو مع حذف الفاء كافي لم يقف ولم يبع أو العين كافي لم ير (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للاعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصف اذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام زكريا (قوله

شجرت الرقوم وامرأت نوح وامرأت لوط وأشباه ذلك فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحجرة فقد

وقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ووقف الكسائي على لات بالهاء ووقف الباقر بالتاء قال في شرح الكافية ويجوز عندي أن يوقف بالهاء على ربت وعتق قياسا على قولهم في لات لاه (وقف بها السكت على الفعل المعلى بحذف آخر كأعط من سأل) يعنى ان هاء السكت من خواص الوقف وأكثر ما تراد بعد شيئين أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفا نحو أعطه والثاني ما الاستفهامية اذا جرت بحرف نحو على مه ولمه أو باسم نحو اقتضاء مه ولحاقها الكل من هذين النوعين واجب وجاز أما الفعل المحذوف الآخر



فقد نبه عليه بقوله (وليس حتماني سوى ما كع أو كيع مجز وما فراع مارعوا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المثل بحذف  
الأخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد (١٥٣) فالاول نحو عه أمر من وعي يعي ونحوه أمر من  
رأي يرى والثاني لم يبعه ولم  
ره لأن حرف المضارعة  
زائد فزيادة هاء السكت في  
ذلك واجبة لبقائه على أصل  
واحد كذا قاله الناظم قال  
في التوضيح وهذا مردود  
باجماع المسلمين على وجوب  
الوقف على لم أو من تق  
بترك الهاء **تنبيهه**  
مقتضى تمثيله ان ذلك انما  
يجب في المحذوف الفاء  
وانما أراد بالتمثيل التنبيه  
على ما بقي على حرف واحد  
أو حرفين أحدهما زائد كما  
سبق فمحذوف العين كذلك  
كما سبق في التمثيل بنحوه  
ولم يره وفهم منه أن لحاقها  
لما بقي منه أكثر من ذلك  
نحو أعطه ولم يعطه جائز  
لا لازم (وما في الاستفهام  
ان جرت حذف ألفها)  
وجوبها سواء جرت بحرف  
أو اسم وأما قوله **ع** على  
ما قام يشتمى لئيم **ف** ضرورة  
واحترز بالاستفهامية عن  
الموصولة والشرطية  
والمصدرية نحو مرت  
بما مرت به وبما تفرح  
أفرح وبجبت مما تضرب  
فلا يحذف ألف شيء من  
ذلك وزعم المبرد أن حذف  
ألف ما الموصولة بشئت  
لغة ونقله أبو زيد أيضا  
قال أبو الحسن في الاوسط  
وزعم أبو زيد أن كثيرا  
من العرب يقولون سئل

فقد نبه عليه) أي على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أي بمنطوقه في الجواز  
ومفهومه في الوجوب (قوله مجزوما) حال من يع (قوله نحو عه) أصله اوعه حذف الواو التي هي فاء  
الكلمة تحذف همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها فالباقي عين السكامة وقوله ونحوه أصله اراه  
نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذف وحذف همزة الوصل لما مر فالباقى فاء الكلمة وفي الدماميني  
على المعنى أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة الوصل انما هو في اللفظ لا في الخط  
ومثلها اه أمر من وأي يئ وأيا يعنى وعد واذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة  
اليه على غير قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يازيد وهند قالت بالخير يا عمر ولم يبق من  
الفعل الا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يازيد قل بالخير يا هند فلم يبق الا الحركة  
وأما الياء فضمير الفاعل الذي كان متصلا بالهمزة وقد قيل في ذلك **في** أي لفظ يا نداء المله **ح** حركة  
قامت مقام الجمله **و** من ذلك للغز المشهور **ان** هند المليحة الحسناء **و** أي من أضرمت لخل وفاء  
فاصل ان ابن حذف ياء الفاعل لالتقاء ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى والمليحة نعت  
له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل وروى مصدر مبهين للنوع أي عدن يا هند وعد امرأة  
أضرمت وفاء لخلها (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت جائزة فقط في الثاني لان حرف المضارعة كالجزء  
كما جازت فقط في ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لانه كالجزء **اه** سم بل كون حرف المضارعة  
كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لان حرف المضارعة لا تقوم بنسبة المضارع الابه  
(قوله قال في التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين الخ) أجيب بأجوبة مردودة منها أن الأليس  
معنى الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ويرد الاول  
بأن كون الأ غير معتل الاخر لا يفيد لان المصنف على بقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود في  
أذ وكونه غير معتل الاخر لا أثر له على أن كون الكلام في معتل الاخر غير مسلم بل هو في المثل  
يحذف الآخر وألمنه ويرد الثاني بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تمنعه  
وحيثما د فوقف جميع المسلمين على لم أو من تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم رد على  
ابن هشام انه وافق المصنف في أو اخر باب كان من شرح القطر وقال بمقالته في رد عليه ما أورده على  
المصنف (قوله على وجوب الوقف) أي حيث أريد الوقف وجب ما ذكره والوقف على موضع  
بخصوصه ليس واجبا حفيد (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على أذ وتوقف بسكون الكاف والقاف (قوله  
مقتضى تمثيله الخ) أي لان عادته الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله جائز لا لازم) لكن الاجود  
الانبان بالهاء بحافظة على دليل اللام المحذوفة أعنى حركة ما قبل اللام (قوله سواء جرت بحرف) نحو  
عم يتساءلون أو اسم نحو محي **م** جئت وقال الشاطبي حذف الاف من الجرورة باسم جائز لا لازم  
ونقله عن سيبويه تصریح (قوله على ما قام يشتمى) من باب ضرب ونصر كافي القاموس (قوله  
فضرورة) أي بناء على أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر والاف للشاعر منذوحة عن اثبات  
الالف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز في الوافر بصالح وحكاة الشيخ خالد لغة وعليها قراءة  
بعضهم عما يتساءلون (قوله قال أبو الحسن في الاوسط) دليل لقوله ونقله أبو زيد أيضا (قوله لكثرة  
استعمالهم اياه) أي التركيب المذكور (قوله أن المرفوعة) نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشترت  
قال سم وقد يفرق بين الجرورة وغيرها بأن الجارية يتصل بها اتصال الجزء فيكون كالعوض من  
حذف الالف ولا كذلك غير الجرورة **اه** وهو واضح في الجرورة بالحرف دون الجرورة بالاسم الا  
أن يقال حملت الجرورة بالاسم على الجرورة بالحرف (قوله الام) فها مفعول تقول لانه في معنى الجمله

(٣٠ - صبان رابع) عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم اياه وفهم من قوله ان جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها  
وهو كذلك وأما قوله الام تقول الناعبات الامه **ال** أفانديا أهل الندي والكرامه



فضرورة تنبيهات الأول أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذافان ركبت معه لم تحذف الألف نحو على  
 ماذا لو موسى وقد أشار إليه في التسهيل نقله المرادى • الثاني سبب هذا الحذف ارادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية  
 وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها بخلاف الموصولة فانها والصلة اسم واحد الثالث قد ورد  
 تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف (١٥٤) كقوله يا أسديالم أكلته لمه (وأولها الهاءان تقف) أي جواز ان حرت بحرف نحو

عنه ووجوب ان حرت باسم  
 نحو اقتضاءمه ولهذا قال  
 (وليس حتما في سوى  
 ما تختصا باسم كقولك  
 اقتضاءم اقتضى) أي وليس  
 ايلاؤها الهاء واجباني  
 سوى المجرورة بالاسم وقد  
 مثله وعلة ذلك أن الجار  
 الحرفي كالجزء لاتصاله بها  
 لفظا وخطبا بخلاف الاسم  
 فوجب الحاق الهاء للمجرورة  
 بالاسم لبقائها على حرف  
 واحد تنبيهه اتصال  
 الهاء بالمجرورة بالحرف وان  
 لم يكن واجبا أجود في قياس  
 العربية وأكثر وانما وقف  
 أكثر القراء بغيرها اتباعا  
 للرسم (ووصلها بغير  
 تحريك بناه أديم شد في  
 المدام استحسننا) يعني أن  
 هاء السكت لاتصل بحركة  
 اعراب ولاشبهه بها فلذلك  
 لاتلق اسم لا ولا المنادى  
 المضموم ولا ما بني لقطعه  
 عن الاضافة كقبل وبعد  
 ولا العدد المركب نحو خمسة  
 عشر لان حركات هذه  
 الاشياء مشابهة لحركة  
 الاعراب وأما قوله  
 يارب يوم لي لا اظلمه •  
 أرمض من تحت وأضحي  
 من عله فشاذا لان حركة عل

أي أي كلام تقول والتايعات جمع ناعية وفي بعض النسخ التايعان بصيغة تنبيه ناعية وهو  
 الانسب بقوله ألافاندا نعم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التنبيه (قوله ضرورة) أي بناء  
 على مامر والأفشا عر منسوجة عن حذف الألف باثباتها ولا يلزم شيء بل يكون الجزء سالما من  
 الزحاف (قوله أهمل المصنف) قد يقال لا اهمال لان المصنف أشار إليه بكون المحدث عنه في كلامه  
 لفظ ما فيخرج لفظ ماذا لان لفظ ما غير لفظ ماذا الما تقرر أن الشيء مع غيره غيره في نفسه (قوله وبين  
 الموصولة والشرطية) أي والمصدرية أو أراد بالوصول ما يعمها فكلامه هنا على غط قوله سابقا  
 واحترز بالاستفهامية الخ (قوله اسم واحد) أي كالا اسم الواحد (قوله تسكين ميمها) أي وصلها إذ  
 تسكين ميمها وحقا جائز نظما ونثرا أفاده سم (قوله يا أسديالم أكلته لمه) كأنه لم يقصد ميمنا من بني  
 أسد فنصب ونكر قال العيني وأنشده أبو الفتح يافق عسى والشاهد في لم أكلته حيث سكن الميم وصلها  
 للضرورة (قوله وقد مثله) أي الاسم الجار (قوله لاتصاله بها لفظا) أي اتصالا قويا بدليل عدم وقفهم  
 على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف (قوله وخطا) أي فالبا فلا يرد حتام والام وعلام (قوله وان  
 لم يكن واجبا) جملة حالية (قوله أجود في قياس العربية) لتكون الهاء عوضا عن الألف المحذوفة  
 (قوله ووصلها بغير الخ) يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو  
 • ووصل ذى الهاء أخز بكل ماء حرك تحريك بناء لزمنا فيكون قوله ووصلها بغير الخ تفصيلا لاجمال  
 هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أي في العروض عند مقتضياتها وزوالها عند عدمها سم  
 (قوله لا اظلمه) بالبناء للمجهول أي لا اظلم فيه فيه حذف واصل وقوله أرمض الخ قال زكريا  
 أرمض مجهول من رضت قدمه اذا احترقت من حر الرضاء وهي الارض التي بها حرارة الشمس  
 وأصل تحت تحتى وأضحي مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى اذا برزت لها اه  
 وسبقه الى ذلك العيني وتبعهما أرباب الحواشي ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من  
 روضت قدمه وضحيت للشمس ينافي كونهما مجهولين لان روضت بهذا المعنى وضحى أو ضحا لا زمان  
 كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذي نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر  
 لا يكون الامن المتعدى بنفسه فالذي ينبغي بناؤه اللفاعل وناقش الدماميني في الاستشهاد بالبيت  
 باحتمال أن الهاء ضمير وبنى عل لاضافته الى مبنى وأجاب عنه سم بأنه خلاف الظاهر وعندى  
 في صحة ما ذكره من الاحتمال نظر اذا المعهود في المبني لاضافته الى مبنى البناء على الفتح لا الضم  
 ومنه قوله اذهم قريش واذا ما مثلهم بشر بفتح مثل فتأمل (قوله فحركة عل الخ) الفاء تعليلية (قوله  
 وشم) بفتح المثناة وضهها فيما يظهر لحوال حوقها كل متحرك حركة بناء دائمة الا الماضي (قوله اقتضى  
 قوله ووصلها بغير تحريك بناه أديم الخ) دفع يجعل التني راجعا للقيد فقط وهو أديم فيكأنه قال ووصلها  
 بتحريك بناه غير مدام ويجعل اضافة غير الى ما بعده للجنس على أن سيويوه حتى أعطني أيضه  
 بلحوق الهاء للمعرب شذوذا واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا اعرابا كما في الزيدانه  
 والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع أنه يجوز أن تلحقها الهاء بلاشذوذ كما في الهمع  
 وغيره واقتضى أيضا أن وصلها بالمبني على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع أن منه ما يجوز

حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة فهي كقبل وبعد الى هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بناه أديم شد فحركة  
 عل غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام وأشار بقوله في المدام استحسننا الى ان وصل هاء السكت بحركة البناء المدام أي الملتزم  
 جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهي وكيف وشم فيقال في الوقف هوه وهيه وكيفه ونه • تنبيهان الأول اقتضى قوله ووصلها بغير  
 تحريك بناه أديم شذان وصلها بحركة الاعراب قد شذوا أيضا لان كلامه



يشمل نوعين أحدهما تحريك البناء غير المدام والآخر تحريك الأعراب وليس ذلك إلا في الأول والثاني قوله في المدام استحصنا  
يقتضى جواز اتصالها بحركة الماضي لأنها من التحريك المدام وفي ذلك ثلاثة أقوال الأول المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا  
والثالث الجواز أن أمن اللبس نحو قعدته والمنع أن خيف اللبس نحو ضربه (١٥٥) والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه

والجمهور واختره المصنف  
لان حركته وان كانت  
لازمة فهي شبيهة بحركة  
الأعراب لان الماضي انما  
بنى على حركة أشبهه  
بالمضارع المعرب في وجوه  
تقدمت في موضعها فكان  
من حق المصنف أن  
يستأنبه كما فعل في الكافية  
فقال فيها

ووصل ذى الهاء أجز بكل ما  
حرك تحريك البناء لزما  
مالم يكن ذلك فعلا ماضيا  
(وربما أعطى لفظ الوصل  
ما \* للوقف نثر أو فشا  
منتظما) أي قد يحكم  
للوصل بحكم الوقف وذلك  
في النثر قليل كما أشار إليه  
بقوله وربما ومنه قراءة  
غير حجة والنكسائي لم يتسنه  
وانظر فهداهم اقتده قل  
ومنه أيضا ما ليه هلك عنى  
سلطانيته خذوه ما هيبة نار  
حامية ومنه قول بعض  
طبي هذه حبلى يافتى لانه  
انما تبدل هذه الألف واوا  
في الوقف فأجرى الوصل  
بجراه وهو في النظم كثير  
من ذلك قوله

مثل الحريق وافق القصبا  
فشد الباء مع وصلها بحرف  
الاطلاق وقوله

أنا نارى فقلت ممنون أنتم  
وقد تقدم في الحكاية  
مطلقا فيقولون العتابا وان ترخم التميميون فكذلك والاعوضا ومنها التنوين مطلقا كقوله أقلى اللوم عاذل والعتاب وأثبتها الجازيون  
وكقوله يا صاح ما هاج العيون الذرفن وكقوله لما نزل برحالنار كان قدن والله أعلم **الامالة** وتسمى الكسر والبطح  
والاضجاع وقد مهم في التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لان أحكامه

وصلها بالهاء باطراد كيدل عليه قول الهمع قال أي أبو حيان وكل مبني آخره ألف نحو هاو أو لاوهنا  
يجوز فيه ثلاثة أوجه ابقاؤها ألفا كافي الوصل وابدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها وشذ  
قلب الألف هاء في قوله من ههنا ومن ههنا الالف والهاء السكت بعدها وشذ  
ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فلا تلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا  
عيساه لئلا يلبس بالمضارع والضمير الذي في باب التندبة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف  
على المنذوب بالالف فقط جائز وأن الجمع بين الألف والهاء غالب لا واجب (قوله يشمل نوعين)  
بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أي الشذوذ إلا في الأول أي فلم يرد في الثاني اه سم  
وقد عرفت ما فيه مما عر عن سيبويه (قوله ان أمن اللبس) أي لبس هاء السكت بها الضمير وقوله  
نحو قعدته أي لان قعد لا يمتد للمفعول به حتى تلبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف  
ضربه وقد يقال هاء قعدته وان لم تلبس بضمير المفعول به تلبس بضمير المصدر الأنا يقال هو  
احتمال بعيدا والحاصل معه اجمال لا لبس بخلاف ضربه (قوله في وجوه الخ) أي في وقوعه صفة  
وصلة وخبر واحلا وشرطا (قوله لفظ الوصل) الاضافة على معنى في أي اللفظ في الوصل وقوله  
مال الوقف أي للفظ في الوقف فحسن المقابلة (قوله مال الوقف) أي من اسكان مجرد أو مع الروم أو مع  
الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتهاد هاء السكت تصريح (قوله وفشا) أي الاعطاء المفهوم  
من أعطى وقوله منتظما حال سيبويه على تقدير مضاف من فاعل فشا أي منتظما محله وهو اللفظ  
الذي حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا  
ظاهرة (قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد أشار بد كروا نظر الى أن الخلاف في اثبات الهاء  
انما هو في الوصل أما في الوقف فثبتة وفاقا اه وكذا يقال فيما بعد (قوله انما تبدل هذه الألف  
واوا في الوقف) أي عند بعض طي المذكور وعبارة الهمع ربما قلبت الألف الموقوفة عليها همزة  
أويا أو واوا نحو هذه أفعأ أو أفعي أو أفعو في هذه أفعي وهذه عصأ أو عصي أو عصو والأولى  
والاخيرة لغة بعض طي والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف  
في آخرهم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلا فيهمز لانها  
ألف في آخر الاسم (قوله ممنون أنتم) والقياس من أنتم لان من لا يختلف لفظها واصلها فاجرا واصلها  
بجراها وبقا (قوله بتسكين الروي) أي حقيقة أو حكفا دخل في الروي العروض المصترعة فلا  
اعتراض بان العتاب في البيت المستشهد به ليس رويلا بل هو عروض (قوله بجمدة) أي ألف أو واو  
أويا (قوله وأثبتها الجازيون مطلقا) أي قصدوا الترخيم أي مدا الصوت فوق حركتين أو لا بقرينة  
قوله وان ترخم التميميون الخ أي قصدوا الترخيم فعلم أن الترخيم غير لازم للمدة وأن ابطال شيخنا نفسير  
الاطلاق بما ذكر بان الترخيم لازم للألف باطل مع ما فيه من القصور (قوله فكذلك) أي أثبتوا  
المدة (قوله والاعوضا ومنها) أي من المدة التنوين أي ليقطعوا به الترخيم مطلقا أي بعد ضمة  
أو فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل

### الامالة

(قوله وتسمى الكسر) أي لما فيها من الامالة الى الكسر وقوله والبطح أي لما فيها من بطح الفتحة

وقد تقدم في الحكاية **خاتمة** وقف قوم بتسكين الروي الموصول بجمدة كقوله أقلى اللوم عاذل والعتاب وأثبتها الجازيون  
مطلقا فيقولون العتابا وان ترخم التميميون فكذلك والاعوضا ومنها التنوين مطلقا كقوله سقيت الغيث أثبت الخيا من  
وكقوله يا صاح ما هاج العيون الذرفن وكقوله لما نزل برحالنار كان قدن والله أعلم **الامالة** وتسمى الكسر والبطح  
والاضجاع وقد مهم في التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لان أحكامه



أهم والنظر في حقيقتها فأثبتها وحكمها ومحلها وأسبابها وأسبابها أما حقيقتها فإن يعنى بالفتحة نحو الكسرة فمبيل الالف ان كان بعدها ألف نحو الياء وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الاصلى منها هو التناسب وقد تردد للتنبية على أصل أو غيره كما سيأتى وأما حكمها فالجواز وأسبابها الالية مجوزة لها الاموجبة وتعبير أبى على ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح فكل ممال يجوز فتحه وأما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال هذا هو (١٥٦) الغالب وسيأتى التنبية على ما أميل من غير ذلك وأما أسبابها فتميم ومن جاورهم من

سائر أهل نجد كما سد وقيس وأما أهل الحجاز فيفخهون بالفتح وهـ والاصل ولا يميلون الا في مواضع قليلة وأما أسبابها فقسمان لفظى ومعنوى فاللفظى الياء والكسرة والمعنوى الدلالة على ياء أو كسرة وجملة أسباب امالة الالف على ما ذكره المصنف ستة

- الاول انقلابها عن الياء
- الثانى ما لها الى الياء
- الثالث كونها بدل عين
- الرابع ما يقال فيه فلت
- الخامس ياء قبلها أو بعدها
- السادسة كسرة قبلها أو بعدها
- السادس التناسب وهذه الاسباب كلها راجعة الى الياء والكسرة واختلف في أهم ما أقوى فذهب الاكثرون الى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى الى الامالة وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال فى الياء لاها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلا وذهب ابن السراج الى أن الياء أقوى من الكسرة والاول أظهر لوجهين أحدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء والثانى أن سيبويه ذكر أن

الى الكسرة أى امالتها اليه وأصل بطح الشئ القاؤه ورميه ويلزمه امالته (قوله أهم) لانه لا بد منه بخلاف الامالة (قوله والنظر) مبتدأ أو قوله فى حقيقتها الخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع (قوله فأن يعنى الخ) شامل لامالة الالف لان فيها أيضا امالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيدته تقريره وقضية صنيعه أنها عمل واحد يلزمه عند وجود الالف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناظم هى أن نحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه امالة الفتحة التى ليس بعدها ألف (قوله هو التناسب) أى تناسب الاصوات وصيرورتها من نط واحد بيان ذلك أننا اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعد او استعلاء وبالكسرة انخداد وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فاذا أملت الالف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرفه من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نط واحد وهذا نظير اشمامهم الصادر زيا فى نحو يصدر للتناسب لان الصادر حرف مهموس والدال حرف مجهور فينبهها منفرة والزاي تشاكل الصادر فى الصغير والدال فى الجهر فاذا أشربوا الصادر زيا حصل تناسب الاصوات حفيد (قوله أو غيره) كقلبها ياء فى التثنية وان لم يكن أصلها ياء (قوله فكل ممال يجوز فتحه) أى رجوعا الى الاصل قال البعض وكان الاحسن أن يقول يجوز عدم امالته ليشمل الالف اه وجوابه ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف • والكف قد يوجب ما ينفصل • من أن المراد بالفتح ترك الامالة (قوله فيفخهون بالفتح) أى وجوب فى غير المواضع القليلة الالية (قوله وجملة أسباب امالة الالف) أى تفصيلا بخلاف ما قبله فاجمال (قوله على ما ذكره المصنف) فيه أنه لم يذكر فى النظم بعض الرابع وهو الياء بعد الالف الا أن يقال المراد ذكره فى الجملة أو لا يفيد هذا النظم (قوله الاول انقلابها عن الياء الخ) الاول والثانى يرجعان الى الدلالة على ياء لان انقلاب الالف عن الياء الى الياء فى بعض الاحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى ان سبب السبب سبب فلا تنافى بين جعله أو لا الدلالة سببا وجعله ثانيا لان انقلاب سببا والثالث يرجع الى الدلالة على الكسرة لان كون الالف بدل عين ما يقال فيه عند اسناده الى ضمير المتكلم فلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافى أيضا والرابع والخامس يرجعان الى قسمى السبب اللفظى والسادس لا يرجع الى خصوص واحد من قسمى اللفظى ولا خصوص واحد من قسمى المعنوى بل يرجع فى كل موضع بواسطة سبب امالة ما لاجله التناسب الى هذا السبب أيا كان فتدبر (قوله ما لها) أى أيا لولتها أى رجوعها (قوله راجعة الى الياء والكسرة) قال البعض كان الاولى الى الدلالة على الياء أو الكسرة اه وهو ساقط لان ما دعى أوليته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آتفا وجه الرجوع فلا تغفل (قوله وأدعى الى الامالة) لعله عطف تفسير (قوله يميلون الالف للكسرة) أى لاجل الكسرة (قوله لا يميلون للياء) أى لاجل الياء أى فن يميل الالف للكسرة أكثر من يميلها للياء فكانت أقوى (قوله من الكائنة عينا) أى ففهيها تفصيل فان كانت عين فعل كالالف فى دان أميلت وان كانت عين اسم كالالف فى ناب لم عمل على خلاف سيأتى ولاجل التفصيل والخلاف قال وسيأتى حكمها (قوله دون مزيد) أى من يدليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى انما تقلب بزيادة علامة

أهل الحجاز يميلون الالف للكسرة وذ كرى الياء أن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء فدل هذا من التثنية جهة النقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف الى السبب الاول بقوله (الالف المبديل من باقى طرف • أمل) أى سواء فى ذلك طرف الاسم نحو مرعى والفعل نحو جرى واحترز بقوله فى طرف من الكائنة عينا وسيأتى حكمها وأشار الى السبب الثانى بقوله (كذا الواقع منه بالخلف • دون مزيد أو شدوذ) أى عمال الالف اذا كانت صائرة الى الياء دون زيادة ولا شدوذ وذلك ألف نحو



مغزى وملهى من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فانها تم  
لانها تؤل الى الياء فى التثنية والجمع فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب  
زيادة كقولهم فى تصغير قفاقى وفى تكبيره قفى فلا يمال قفا لذلك واحترز بقوله أو شدوذ من قلب الالف ياء فى الاضافة الى ياء  
المتكلم فى لغة هذيل فانهم يقولون فى عصا وقفاصى وقفى ومن قلب الالف ياء فى الوقف عند بعض طيى نحو عصى وقفى فلا تسوغ  
الامالة لاجل ذلك وخلف فى كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لاجل النظم (١٥٧) ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة

تنبهات الاول هذا

السبب الثانى هو ايضا فى

الالف الواقع طرفا كالاول

الثانى قد علم مما تقدم أن

نحو قفا وعصا من الاسم

الثلاثى لعمال لان ألفه

عن واو لا يؤل الى الياء

الافى شدوذ أو زيادة وقد

سهمت امالة العشاء مصدر

الاعشى وهو الذى لا يبصر

لبلا ويبصر نهارا والمكنا

بالفتح وهو حجر الثعلب

والارنب والكباب الكسر

الكسرة وهذه من ذوات

الواو لقولهم ناقة عشواء

وقولهم المكو والمكوة

بمعنى المسكاو لقولهم كبوت

البيت اذا كنته والفاظ

الثلاثة مقصورة وهذا

شاذ لا يقال لعل امالة الكنا

لاجل الكسرة فلا تكون

شاذة لان الكسرة لا تؤثر

فى المنقلبة عن واو وأما

الربا فاما تم له وهو من

ربا ربوا لاجل الكسرة فى

الراء وهو مسموع مشهور

وقد قرأ به الكسائى وحجة

الثالث يجوز امالة الالف

فى نحو دعا وغزا من الفعل

الثلاثى وان كانت عن

التثنية والجمع لانها زيادة على تقدير الانفصال (قوله فانها) أى ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى  
وسكرى (قوله والجمع) أى بالالف والتاء (قوله فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء) أى بجماع  
الارتباط بالياء فى كل (قوله فى تصغير قفاقى الخ) أصل المصغر قفيا واجتمعت الواو والياء وسبقت  
احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأصل الجمع قفو وقلبت الواو الاخرى ياء  
كراهة اجتماع واوين فصار قفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو  
ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لاجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء  
ومثله عصا قاله المصرح (قوله من قلب الالف ياء فى الاضافة الى ياء المتكلم فى لغة هذيل) نظر فيه  
الشاطبى بأنه كيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستتقرب أنه احتراز عن قلب الالف ياء فى  
الوقف عند بعض طيى ومن تثنية رضاعلى رضيان لنذر كل (قوله مما تقدم) أى من التقييد بعدم  
الشدوذ (قوله من الاسم الثلاثى) أى المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى  
من الاسم المجاوز لثلاثة أحرف المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشدوذ (قوله  
العشا) بالفتح والقصر (قوله لقولهم) تعميل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو (قوله لان  
الكسرة) أى كسرة غير الراء بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة فى الراء) أى لانها تؤثر فى امالة  
الواوى سواء تقدمت على الالف كما فى الربا أو تأخرت عنها كما فى الدار نقله سم عن الجار بردى  
(قوله مسموع مشهور) قد يوهىم أنه غير مقيس وليس كذلك ومن صرح بأنه مقيس شيخ الاسلام فى  
شرح الشافية (قوله يجوز امالة الالف فى نحو دعا الخ) قال الموضع على هذا يشك قول الناظم ان  
امالة ألف تلافى قوله تعالى والقمر اذا نالاها المناسبة ألف جلا وقول ابنه ان امالة ألف سجا المناسبة  
ألف فلا بل امالته القولك تلا وسجا وسيأتى فى الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا التناسب الخ  
أن تمثله بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل وفى القاموس سجا سجا وسكن  
اه وحينئذ فى الآية مجاز عفى لان السكون فى الحقيقة للناس فى اللب لاله (قوله ظهر الفرق  
الخ) لان الفعل الثلاثى الواوى تؤل ألفه الى الياء دون مزيد وشدوذ بخلاف الاسم الثلاثى  
الواوى (قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز  
على بعد أى عن القياس فهى غير مطردة ودفع به ما قد يوهىم قوله قبيحة من عدم سماعها أصلا يدل  
على كونه مقابله قول الشارح فى شرح قول المصنف وقد أمالوا التناسب الخ ليس يخاف أن تمثله  
بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرده عنده امالة نحو غزا  
ودعا الخ فقول البعض ان هذا نأيد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأيضا كيف  
يقال فى المطرد انه قبيح وقد يجوز على بعد (قوله ولما تليه الخ) يرجع للالف المنقلبة عن ياء والالف  
الصائرة ياء وان أوهمت عبارة الشارح قصره على الاولى وقوله ما الها على تقدير مضاف أى حكم  
ما الها وما المفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أى فقد (قوله من الامالة) بيان لما للالف المتطرفة فقوله

واولها تؤل الى الياء فى نحو دعى وغزى من المبنى للمفعول وهو عند سيبويه مطرد وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل  
الثلاثى اذا كانت ألفهما عن واو وقال أبو العباس وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا  
قبيحة وقد تجوز على بعد اه وأشار بقوله (ولما تليه ها التآنيث ما الها عدم) الى أن للالف التى قبلها التآنيث فى نحو مرماة  
وقناة من الامالة لكونها منقلبة عن الياء ما للالف المتطرفة لانها التآنيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفة تقديره وأشار الى  
السبب الثالث بقوله (وهكذا يدل عين الفعل



ان • يؤول الى فلت) أى تعال الالف أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاءه حين يستند الى تاء الضمير سواء كانت تلك الالف منقلبة عن واو مكسورة (كخاضى خف) وكدوه وخاف وكاد أو عن ياء نحو ماضى بع (ودن) وهو باع ودان فانك تقول فيها خفت وكادت وبعثت وودنت فيصيران فى اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح فى الاولين وأما الاخير ان فليل بقدر نحو يله الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتنبه للدلالة على أن العين (١٥٨) ياء وليبيان ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤول الى فلت من نحو طال

وقال فانه لا يؤول الى فلت بالكسر وانما يؤول الى فلت بالضم نحو طالت وقلت والحاصل أن الالف التى هى عين الفعل تعال ان كانت عن ياء مفتوحة نحو دان أو مكسورة نحو هاب أو عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم عمل **تنبهات** الاول اختلاف فى سبب امالة نحو خاف وطاب فقال السيرافى وغيره انها للكسرة العارضة فى فاء الكلمة ولهذا جعل السيرافى من أسباب الامالة كسرة تعرض فى بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسى قال وأما لو خاف وطاب مع المستعملى طلبا للكسرة فى خفت وقال ابن هشام ان الخضراوى الاولى أن الامالة فى طاب لان الالف فيها منقلبة عن ياء وفى خاف لان العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة • الثاني نقل عن بعض الحجازيين امالة نحو خاف وطاب وفاقا

لكونها أى الالف المتطرفة منقلبة عن الياء لتعديس لثبوت الامالة للالف المتطرفة وقوله لان ها، التانيث الخ لتعديس لثبوت ما للالف المتطرفة من الامالة للالف التى قبلها، التانيث فاستقامت عبارته لئلا يظن فى قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تؤول الى الياء لشمل نحو مغزاة وملهاة فتدبر (قوله ان يؤول الى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن الفهما منقلبة عن واو الخوف والكود قال فى الصحاح كاد يفعل كذا كودا ومكادا (قوله أم عن ياء) أى مفتوحة كما فى باع ودان أو مكسورة كما فى هاب (قوله فيصيران فى اللفظ على وزن فلت) هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الاولى ان يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها الى الفاء فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فانك تقول فيها خفت وودنت على وزن فلت والاصل الخ لوفى بالمراد وسلم مما مر (قوله فحذفت العين) لانها لما نقلت حركتها الى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر الى أن الواو لا تقتضى الترتيب فعطف بالواو والنقل على الحذف (قوله وهذا) أى تحريك الفاء بحركة العين واضح فى الاولين أى خاف وكاد لان أصاهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الاخير ان أى باع ودان وقوله فليل بقدر نحو يله مقتضى الظاهر نحو يلهما ولعله أفرد باعتبار كل أو المذكور (قوله فليل الخ) فى تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين اشهر ابراهيمه وبرحمته أيضا ظهر سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطف على نحو يله أى ثم بقدر نقل الحركة وبالرفع عطف على يقدر أى ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد (قوله لما حذفت العين) أى بلانقل حركتها (قوله عن ياء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره فى الياء على الفتح والكسر مع ذكرهما وذكرا الضم فى الواو لعدم الضم فى الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به (قوله انها للكسرة) أى لوجودها فى بعض أحوال الكلمة (قوله مع المستعملى) أى الخفاء والظاء وهذا القيد لبيان الواقع فى المثالين وللإشارة الى ان حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الامالة وان منع منها فى مواضع أخر كما سياتى (قوله طلبا للكسرة) أى للدلالة عليها وقوله فى خفت أى وطبت (قوله امالة نحو خاف وطاب) أى لاجل الكسرة العارضة فى بعض أحوالها لاجل الياء فى طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يمدون لاجل الكسرة لاجل الياء وبهذا يترجح مذهب السيرافى المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوى (قوله فلا يمدون) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة فى بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة فى ذوات الياء فانها متقوية بالياء (قوله لا تعال مطلقا) أى سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور (قوله وصرح بعضهم) تأييدا للاستدراك وقوله وصرح ابن اياز الخ قول ثالث (قوله وتقول) بصيغة الماضى أو المصدر وان اقتصر شيخنا والبعض على الاول (قوله

لبنى تميم وعامتهم بفرقون بين ذوات الواو ونحو خاف فلا يمدون وبين ذوات الياء نحو طاب فيمدون • الثالث أفهم قوله بدل والنول عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تعال مطلقا وفصل صاحب المفصل بين ماهى عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز بين ماهى عن واو ونحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شد عن القياس امالة عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة عن ياء عينها فى اسم ثلاثى وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن اياز فى شرح فصول ابن معطى بجواز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أى كثير المال ونال أى عظيم العظيمة والاصل مول ونول وهما من الواوى لقولهم أموال وتقول



والنول وانكسار الواو لانهما صفتان مبينتان للمبالغة والغالب على ذلك كسر العين وأشار الى السبب الرابع بقوله (كذلك)  
تالي الياء والفصل اغتفره بحرف او معها بحرفين (أي عمال الالف التي تتلوها أي تتبعها متصلة بها نحو سيال بفتحين  
اضرب من شجر العضاء أو منفصلة بحرف نحو شيبان أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جيبها أدر فان كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما  
هاء أو با أكثر من حرفين امتنعت الامالة بتبسيها في الاول انما اغتفر الفصل بالهاء لخطاها فلم تعد حاجزا الثاني قال في التسهيل  
أو حرفين ثانيهما هاء وقال هنا أومع هاء فلم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل في الكافية والظاهر جواز امالة هاتان شويهاك لما  
سيأتي من أن فصل الهاء كلا فصل وإذا كانت الهاء اساقطة من (١٥٩) الاعتبار فشوحيهاك مساو لنحو شيبان الثالث

أطلق قوله أومع هاء وقيد  
غيره بأن لا يكون قبل  
الهاء ضمة نحو هذا جيبها  
فانه لا يجوز فيه الامالة  
\* الرابع الامالة للياء  
المشددة في نحو بيع أقوى  
منها في نحو سيال والامالة  
للياء الساكنة في نحو  
شيبان أقوى منها في نحو  
حيوان \* الخامس قد  
سبق أن من أسباب  
الامالة وقوع الياء قبل  
الالف أو بعدها ولم يذ كر  
هنا امالة الالف ليا بعدها  
وذ كرها في الكافية  
والتسهيل وشرطها اذا وقعت  
بعد الالف أن تكون  
متصلة بنحو ياعته وسارته  
ولم يذ كر سيبويه امالة  
الالف للياء بعدها وذ كرها  
ابن الدهان وغيره وأشار  
الى السبب الخامس بقوله  
(كذلك ما يليه كسر أو يلي  
\* تالي كسر أو سكون)  
أي أو يلي تالي سكون (قد  
ولى كسر أو فصل الها كلا  
فصل بعد فدرهماك من  
يملء بصد) أي كذا عمال

والنول) بفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على ذلك كسر العين) كانه احتراز من الوصف  
بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه في نال انقلاب عينه ألفا ذلو كانت  
عينه وهي الواو ساكنة لكان قلبها ألفا بخلاف القياس فتدبر (قوله كذلك) أي كالسابق في جواز  
الامالة الالف تالي الياء (قوله أومع هاء) قال المسكودي معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده  
أومع هاء وقال الشاطبي معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف معها كانه قال بحرف واحد أو  
حرف معها (قوله اضرب من شجر العضاء) بكسر العين المهملة آخره هاء جمع عضاءه قال في  
القاموس العضاء بالكسر أعظم الشجر أو الخط أو كل ذات شوك أو معظم منها وطال كالعضة  
كعنب والعظمة كعنبه والجمع عضاء وعضون وعضوات اه (قوله ثانيهما هاء) هذا التعبير  
مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته في التسهيل الآتية في كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء  
ليكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول الشارح بعد والظاهر جواز امالة الخ فعلم فساد  
جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالاصلاح وهي من الصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما  
هاء) نحو بيننا أو با أكثر من حرفين نحو عيشتنا (قوله بان لا يكون قبل الهاء ضمة) أي عندنا آخر الهاء  
عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها في اقتضاء  
المنع له (قوله فانه لا يجوز فيه الامالة) لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض  
فتدافعتهما (قوله الامالة للياء المشددة الخ) أي لتكرار السبب وهو الياء وقوله والامالة للياء  
الساكنة الخ أي لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة اه تصریح أي  
فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة (قوله أو بعدها) قال الحفيد مراده بالياء بعد الالف الياء  
المفتوحة لان المكسورة كما في مباح لان تأثيرها في الامالة وعمالها التأثير في المكسرة بدليل جواز  
الامالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح في المضمومة بشئ وظاهر كلامه أولا أنها  
لا تؤثر الامالة وظاهر كلامه آخر تأثيرها ويرد على تعليقه أنه يجوز اجتماع السببين وانفرادهما  
فتدبر (قوله أن تكون متصلة) ينبغى أو منفصلة بالهاء كشاهين سم (قوله ولم يذ كر سيبويه الخ) أي  
فالناظم تبع سيبويه (قوله كذلك ما) أي الف والهاء في يلبه والضمير في أو يلي يرجعان الى ما والضمير  
في ولى يرجع الى السكون (قوله فدرهماك الخ) وذ كر ابن الحاجب أن امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان  
أقل درجات الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا امالة مع الفصل بمتحركين  
قاله المصريح (قوله اذا وليها كسرة) أي ظاهرة كما مثل أو مقدره كما في حاد اذا أصله حاد (قوله نحو  
شمال) بالشين المعجمة وهي الناقعة الخفيفة تصریح (قوله من ذ كر الغالب) قيد به لان من أسباب  
الامالة التناسب وسيد كره بعد والياء بعد الالف ولم يذ كرها (قوله وكذا تكفرا) أي عند جمهور

الالف اذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شمال  
أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريدان يضربها أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهمك وهذا والذي  
قبله مأخوذان من قوله وفصل الها كلا فصل بعد فانه اذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهماك  
نحو شمال وفهم من كلامه أن الفصل اذا كان بغير ما ذ كر لم تجز الامالة بتبسيه أطلق في قوله وفصل الها كلا فصل وقيد غيره  
بأن لا ينضم ما قبلها احتراز من نحو هو يضربها فانه لا عمال وقد تقدم مثله في الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الامالة  
شرع في ذكر مواضعها فقال (وحرف الاستعلاء كفت مظهرا)



أى يمنع تأثير سبب الامالة الظاهر (من كسر واو واو كذا تكفرا) يعنى أن موانع الامالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء وهى مافى أوائل هذه الكلمات قد صادف راعلام خالى طلمة ظلميا والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل أى وعلة ذلك أن السبعة الاولى تستعمل الى الحذف فلم تحمل الالف معها طلبا للمجانسة وأما الراء فشبعت (١٦٥) بالمستعملية لانها مكررة وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوى فانها لا تمنعه فلا يمنع

حرف الاستعلاء امالة الالف في نحو هذا فاض في الوقف ولا هذا ماص أصله ماصص ولا امالة باب خاف وطاب كما سبق في تنبيهات في الاول قوله أو بانصرح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الامالة اذا كان سببها ياء ظاهرة وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية لكنه قال في التسهيل الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم بل الظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وعريان وريان وقد قال أبو حيان لم نجد ذلك يعنى كف حرف الاستعلاء والراء في الياء وانما يمنع مع الكسرة فقط \* الثاني انما يكف المستعمل امالة الاسم خاصة قال الجزولى وينع المستعمل امالة الالف في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو طاب وبغى وعلته أن الامالة في الفعل تقوى مالا تقوى في الاسم ولذلك

العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء مع (قوله أى يمنع تأثير) أشار الى أن قول المصنف يكف مظهرا على حذف مضاف أى يكف تأثير مظهر (قوله وهى مافى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعال شيخنا بأن فيه ظرفية الشئ في نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قبل الاواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله ظلميا) مفعول صاد والظلم كأميرد كر النعام (قوله اذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف للياء أيضا للتراع فيها كما سأتى (قوله لانها مكررة) أى قابلة للتكرير اذا شدت أو سكنت فمكانها أكثر من حرف واحد فلها قوة (قوله من السبب المنوى) هو فى فاض وقفا وماص كسرة زائلة للوقف والادغام وفى خاف وطاب كسرة تعرض فى بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفا فى خاف والياء المقطوعة المنقلبة ألفا فى طاب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء فى خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرين واعتبارهما لكن اجراء كلامه هنا على الوجه الاول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة واجراءه على الثانى هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء (قوله فانها لا تمنعه) لانه خفى فلم يمنعته لان تنفى ما يدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر فانه غنى بظهوره عن دلالة الامالة عليه (قوله ولا امالة باب خاف وطاب) كذا فى بعض النسخ ولا اشكال فيها فى أخرى ولا امالة ناب وخاف وطاب فيكون ذكر ناب بناء على ما قدمه عن الرئخشمرى من جواز امالة عين الاسم اذا كانت عن ياء (قوله لكنه قال فى التسهيل الخ) استدرك على قوله صرح دفع به ايها مه أن المصنف فى التسهيل والكافية عبر بالظهور فى جانبى الكسرة والياء والمراد بالوجود الظهور كما يصرح به بمقابلته فى التسهيل الموجودتين بالمنويتين فالاختلاف فى العبارة فقط وعبارة التسهيل فان تأخر عن الالف مستعمل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب فى غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين الى أن قال لا المنويتين اه قال الدمامى بنى المراد بغلبته منعه من الامالة (قوله ولم يمثل لذلك) عبارة الفارضى ولم يمثل للياء بشئ (قوله نحو طغيان الخ) وكذا نحو بياض وهذه أيبارك مما تأخر فيه حرف الاستعلاء والراء عن الالف (قوله وانما يمنع) أى ما ذكر من حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط هذا يقتضى أن الياء أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا هو الحامل للناظم على زيادة الياء (قوله من ذلك نحو طاب وبغى) استشكله سم بأن السبب فيه ما مقدر ولا يمنع المانع الامالة لاجلها فى الاسم ولا فى الفعل حتى يفرق بين الاسم والفعل وانما الكلام فى السبب الظاهر فما ذكره الجزولى لا يخالف ما قاله المصنف (قوله تقوى مالا تقوى فى الاسم) يكفى دليلا على ذلك ما ذكره بعد وقول البعض انه لا يجدى نفعا غير مسلم (قوله الى أن ألفه) أى الفعل (قوله للعلم بذلك من قوله الخ) وجه العلم أن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة للامالة (قوله بعد) حال ومتصل خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو أنسب بالمقصود من العكس الذى صنعه البعض (قوله أو بحرفين) هل يغتفر هنا الفصل بحرفين وهاء أخذ مما سبق أو لا أخذ من اطلاقه واطلاق الشارح توقف فى ذلك شيخنا وغيره

لم ينظر الى أن ألفه من الياء أو من الواو بل أميل مطلقا الثالث انما يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من وتطلبته قوله بعده وكف مستعمل ورايت تكف بكسر را وأشار بقوله (ان كان ما يكف بعد متصل أو بعد حرف أو بحرفين فصل) الى أنه اذا كان المانع المشار اليه وهو حرف الاستعلاء أو الراء متأخرا عن الالف فشرطه أن يكون متصلا نحو فاقد وناصح وباطل وباخل ونحو هذا عذارك ورايت عذارك أو منفصلا بحرف نحو مناقق وناقض وناشط ونحو هذا عاذرك ورايت عاذرك أو بحرفين نحو موائيق ومناقض ومواعظ ونحو هذه دنانيرك ورايت دنانيرك أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يملها ما أحسد الامن لا يؤخذ بلغته



وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه ما لته عن قوم من العرب لثراخي المانع قال سيبويه وهي لغة قليلة وحزم المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها ورعا غالب المتأخر ابعار ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوط فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد وأشار بقوله (كذا اذا قدم ما لم ينكسر \* أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر) الى أن المانع المذكور اذا كان متقدما على الالف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقائل وراشد بخلاف نحو طالب وغلاب وقائل ورجال ونحو اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد **تنبيهان** (١٦١) \* الاول من أصحاب الامالة من يمنع

الامالة في هذا النوع وهو الساكن اثر الكسر لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الامالة فيه وتركها على السواء وعبارة الكافية كذا اذا قدم ما لم ينكسر \* وخيران سكن بعد منكسر وقال في شرحها وان سكن بعد كسر جازان يمنع وأن لا يمنع نحو اصلاح وهو مخالف ما هنا \* الثاني ظاهر قوله كذا اذا قدم أنه يمنع ولو فصل عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك اذا كانت الالف تليته نحو قاعد وصالح (وكف مستعمل ورا ينكف \* بكسر راء كخارم لا أجفو) يعني أنه اذا وقعت الراء المكسورة بعد الالف كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة فيمال نحو على ابصارهم وغارم وضارب

وتطلبته في همع الهوامع وشرح التسهيل وغيرهما فلم أجده (قوله فنقل سيبويه الخ) أي فيكون قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور (قوله قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمحل (قوله وحزم المبرد بالمنع في ذلك) أي عند جميع العرب بقريته قوله وهو محجوج الخ (قوله كذا متعلق بمحذوف) أي يمنع ما يكف اذا قدم كذا أي كالتأخر المفهوم من قوله ان كان ما يكف بعد اذا قدم أي ما يكف وأولني الامر من معاكما هو شأنهم ابعاد النفي والنهي (قوله كالمطواع) أي كثير الطوع مر من ماره أي آناه بالميرة وهي الطعام أو أعطاه مطلقا وهو أشهر قاله الشاطبي (قوله ورجال) الصواب اسقاطه اذ لا مانع فيه لان الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله وارشاد لكان مناسباً (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح مثاله واشترطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر اذ لو شرط الاتصال للغا اشتراطه ما ذكر اذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسره حتى يشترط عدمهما (قوله اذا كانت الالف تليه) فالفصل لا يعتفر في المتقدم ويغفر في المتأخر على ما مر لان المنع بالتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكف ربا بالتنوين ولا بد كقولهم شربت ما ترك تنوينه خطأ كذا قال الشاطبي وتقدم له عند قوله وبيالجر ورا نصب الخ ونحو ذلك وانه لا يحذف التنوين الاضرورة وقد منأ أنه يحذف أيضا للوصل بنية الوقف وسيأتي عند قوله

\* ذواللين فاتاني اقتعال أبدا \* مزيد كلام فيه (قوله ينكف بكسرا) لان الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جنب الامالة وهذا عند جمهور العرب وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة عن الامالة كالمفتوحة والمضمومة همع (قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تؤثر كفاي ومن رباط الخليل لئلا يلزم التصعد بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدم على الالف دون ما اذا تأخر عنها السهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا في همع الهوامع وغيره قال سم وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اه ولم يتعرضوا لهذا التقييد في الراء غير المكسورة وقضية تعليمها عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتأمل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار (قوله ورجعاً اثر الخ) هذه العبارة تفيضان الراء اذا انفصلت لم تؤثر غالباً وانما قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الاول بقوله ان الراء اذا تباعدت الخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للامالة وهي غير المكسورة أو كافة لمانع الامالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله اذا تباعدت عن الالف) أي ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام المتن في راء متصلة سم (قوله

(٢١ - صبان رابع)

وطارق ونحو دار القرار ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء، ولا للراء غير المكسورة لان الراء المكسورة غلبت المانع وكفتها عن المنع فلم يبق له أثر **تنبيهات** \* الاول من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الامالة أن تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة \* الثاني فهم من كلامه جواز امالة نحو الى جارك بطريق الاولى لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود مقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة فمالتهم عدم مقتضى اتركها أولى \* الثالث قال في التسهيل ورجعاً اثرت يعني الراء منفصلة تأثيرها متصلة وأشار بذلك الى أن الراء اذا تباعدت عن الالف لم تؤثر امالة في نحو بقادر أي لا تكف مانعها وهو



ولا تنفيها في نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهذا التبعاء فيميل الأول وينفخ الثاني ومن امالة الاول قوله عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر . قال سيبويه والذين يميلون كافر أكثر من الذين يميلون بقادر (ولا تل سبب لم يتصل) بأن يكون منفصلا أي من كلمة أخرى فلا تمال ألف ساور للياء قبلها في قولك رأيت يدي ساور ولا ألف مال للكسرة قبلها في قولك لهذا الرجل مال وكذلك لو قلت ها ان ذى عذرة لم تل ألف ها ان لكسرة (١٦٣) ان لانها من كلمة أخرى والحاصل ان شرطاً ثانياً سبب الامالة أن يكون من

ولا تنفيها في نحو هذا كافر) أي لا تمنع هذه الراء المضمومة امالة الالف لكسرة الفاء بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المسذكور وتقرر الشارح له أن الامالة في نحو هذا كافر هي اللغة المشهورة وان التنفيح لغة قبلية ولا يخفى وان لم يتنبيه له شيخنا والبعض ان هذا مصادم لما ذكره الشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالالف نحو ناصح وهذا عذارك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يعيل معهما أحد الا من لا يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد الكثرة هنا اضافية فلا تنافي ما لم لا يخفى ما فيه لكن المصريح به في التوضيح وحواشي زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أي أغلب في منع الراء غير المكسورة للامالة وفي كف المكسورة لمانع الامالة وهو موافق لما في الشرح هنا (قوله والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية (قوله لسبب لم يتصل) أي سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الالف أو تأخر ولهذا عدد الشارح الامثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة (قوله ها ان ذى عذرة) قال شيخنا السيد نقلا عن المختار العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها البكارة (قوله ألف ها الخ) قال سم هذه الالف يعلم استثناءها من قول المصنف السابق يحكيها أدر فذلك مخصوص لهذا بغير ألف ها كما أن هذا مخصوص لذلك بغير المنفصل ٥ وقال ابن غازي لا حاجة الى استثناءها اذ مثل هذا يعد متصل (قوله فانها قد تمال الالف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ (قوله وان كانت أضعف) أي في اقتضاء الامالة ولا وجه لأفعل التفضيل اذ لا ضعف في الكسرة المتصلة واعتذار شيخنا عنه بأنه على غير بابيه يمنع منه اقتراحه بمن (قوله ليس على عمومه) أي بل دخله تخصيصان (قوله وغير ها ليا انفصال لا تل) أي لا تل غير كلمة ها لاجل ياء منفصلة (قوله لسبب محقق) المناسب لسبب قوى (قوله في نحو مرت بمال ملق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لمن لا يعتد من العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتد به من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاه بأكثر من حرفين ولا اعتداد بما هو كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالا أكثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء مع الالف مع كونه رابعا تخوير يد أن يضربها بسوط وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر (قوله قال في شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة (قوله أتى أحمد) اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالاة بأن كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف وهو ابد الها عن الياء في الطرف وبأنه لا حاجة لتكرار أحمد بل ذكره بوجه توقف الامالة عليه كتوقف منع الامالة على قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بأيا التي هي حرف نداء) أي ففاف قاسم تمنع امالة الالف للياء انظاره قبلها لكن هذا انما يصح على ما مر في النظم لاعلى ما قدمه الشارح من أن حرف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء المطلقة أي أنه سيأتي

الكلمة التي فيها الالف تنبيهان الاول يستثنى من ذلك ألف ها التي هي ضمير المؤنثة في نحو لم يضربها وأدرجيتها فاما قد أميلت وسببها منفصل أي من كلمة أخرى . الثاني ذكر غير المصنف أن الكسرة اذا كانت منفصلة عن الالف فانها قد تمال الالف لها وان كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال سيبويه وسعناهم يقولون لزيد مال فامالو للكسرة فشبوه بالكلمة الواحدة فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه فكان اللائق أن يقول . وغير ها ليا انفصال لا تل . وانما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء (والكف قد يوجه ما ينفصل) من الموانع كفي نحو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الالف لان القاف بعدها وهي مانعة من الامالة وانما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب منفصلا لان الفتح أعني ترك الامالة هو الاصل

فيصاريه لا دنى سبب ولا يخرج عنه الالسبب محقق تنبيهات الاول فهم من قوله قد يوجهه أن ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولي الالف من كلمة أخرى فيميل إلا أن الامالة عنده في نحو مرت بمال ملق أقوى منها في نحو بمال قاسم . الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل بأتي قاسم نظر فان مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء وليس كذلك فلعل التمثيل بأيا التي هي حرف نداء فصحفها الحكاب بأتي التي هي فعل



• الثالث في اطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين قال ابن عصفور في مقربه واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو جمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التي هي صلوات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل انتهى ولولا ما في شرح الكافية لجلت قوله في النظم والكف فديوجه الخ على هاتين الصورتين لا شعار قد بالتقليل (وقد أمالوا التناسب بلا داع سواء كعماد او لا) • (١٦٣) هذا هو السبب السادس من

أسباب الامالة وهو التناسب وتسمى الامالة للامالة والامالة لمجاورة الممال وانما آخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ولا مالة الالف لاجل التناسب صورتان احدهما أن تمال لمجاورة ألف مماله كاماله الالف الثانية في رأيت عمادا فانها لمناسبة الالف الاولى فانها مماله لاجل الكسرة والاخرى أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره كاماله ألف تلامن قوله تعالى والقمر اذا تلاها فانها انما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعني جلاها ويغشاها **تنبهان** الاول ليس بخاف أن تميله بتلا انما هو على رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده امالة فحوزا ودعامن الثلاثى وان كانت ألفه عن واول رجوعها الى الياء عند البناء لانه فعول فامالته عنده لذلك للتناسب وقد مثل في شرح الكافية لذلك بامالة التني والضحي والليل اذا سجي فأما سجا

أن الحروف لا تمال الالفاظ سمعت امالتهاشدوذاذ كروا منها يا كما سيد كره الشارح ولم أر بعد المراجعة فيه مذ كرو منها أي أو من المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح امالة ألف أي حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخلل فتأمل (قوله في اطلاق الناظم الخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضى أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله اه سم (قوله الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو جمال قاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وانما أغلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل الخ أي لان الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة (قوله ولولا ما في شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا لما في شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا واغريه من الأئمة (قوله على هاتين الصورتين) أي صورة الكسرة العارضة وصورة الالفات التي هي صلوات الضمائر (قوله بلا داع سواء) فأنذته ببيان أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك صراحة وانما قال سواء ليصح في الداعي اذا التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق سم (قوله كعمادا) بالنصب بلاتنين على ارادة لوقف كتابه عليه المكودي وقد قرئ اليتامى والنصارى بالمتين فأميلت الالف الاخيرة لقبها ياء في التثنية على ارادة الجماعتين وأميلت الاولى لمناسبة الثانية عكس ما سبق في عمادا (قوله لمجاورة الممال) أي الالف الممال سواء كان في كلمتها ككفي الصورة الاولى أو لا ككفي الثانية اذ آخر المجاور مجاور فيان دخول الصورة الثانية من صورتى التناسب وان دفع ما للبهض فتدبر (قوله لمجاورة ألف مماله) أي في كلمتها (قوله لكونها آخر مجاور ما أميل الخ) أي آخر كيب مجاور لتر كيب أميل آخره كذا قال البعض ويحتمل أن المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره اذ المجاورة هنا تصدق مع عدم التلاصق (قوله على رأى غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواء على معنى بلا اعتبار داع سواء أعم من أن يكون داع أو لا أمكن كونه على مذهب سيبويه اه سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع وجود القوى ولا يخفى بعده (قوله للتناسب) أي لان التناسب سبب ضعيف انما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من كونها للبين معان نعم يؤيده كلام سم السابق قريبا مع ما فيه (قوله ان امالة ألفه) أي مع أنها عن واو بدليل الضحوة وقوله للتناسب أي لمناسبة ألف سجا واولا ما بعدهما (قوله والاحسن أن يقال الخ) فيه نظروا أن قره أرباب الحواشي فان تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الاول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الالف ياء في بعض أحوال الكامة انما يكون سببى في الامالة اذ الم يكن شاذا كما تقدم في قوله كذا الواقع منه البياخف دون مزيد أو شذوذ (قوله والربا) انما أتى به للتمثيل لمكسور الاول من ذوات الواو والتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء في التثنية على لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال ان سبب امالته أي الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار رجوع ألفه الى الياء في التثنية (قوله فكان الاحسن أن يمثل) أي لما أميل للتناسب بقوله تعالى شديد القوى فيه نظر

فهو مثل تلافية ما تقدم وأما الضحى فقد قال غيره أيضا ان امالة ألفه للتناسب وكذا الشمس وضحاها والاحسن أن يقال انما أميل من أجل ان من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول أو مكسوره بالياء نحو والضحى والربا فيقول ضحيان ور بيان فاميات الالف لانها قد صارت ياء في التثنية وانما فعول ذلك استنقالا للواو مع الضحوة والكسرة فكان الاحسن أن يمثل بقوله تعالى شديد القوى



في قول من قال عمادا  
فاماله ما جمعاً وذا قياس  
(ولا تمل ما لم ينل تمكلاً دون  
سماح غيرها وغيرنا) أي  
الامالة من خواص الأفعال  
والاسماء المتمكنة فلذلك  
لا تطرد اماله غير المتمكن  
نحو اذا وما الاها وان نحو  
هرها ونظر اليها وهر بنا  
ونظرنا فهذا ان تطرد  
امالتهما لكثرة استعمالهما  
وأشار بقوله دون سماع  
الى ما سمعت امالته من  
الاسم غير المتمكن وهوذا  
الاشارة ومتى وأنى وقد  
أميل من الحروف بلى  
ويانى النداء ولا في قولهم  
امالا لان هذه الاحرف  
نابت عن الجمل فصارت لها  
بذلك منزلة على غيرها  
وحكى قطرب امالة  
لالكونها مستقلة وعن  
سيبويه ومن وافقه امالة  
حتى وحكى امالتهما عن  
جمرة والكسائي (تنبيهات)  
الأول لا تمنع الامالة فيما  
عرض بناؤه نحو يا فتى  
ويا حبلى لان الاصل فيه  
الاعراب الثاني  
لا اشكال في جواز امالة  
الفعل الماضي وان كان  
مبنياً خلاف ما أورده  
كلامه قال المبرد وامالة  
عسى جيدة الثالث  
انما تمل الحروف لان  
ألفها لا تكون عن ياء ولا  
تجاوز كسرة فان سمى بها  
أميلت وعلى هذا أميلت

فان الجمع قد ينشئ فيجرى فيه ما جرى في الضمى بل في هذا مقتضى آخر قلب ألفه في التثنية ياء وهو  
استئصال توالى واو ين (قوله ظاهر الخ) قال سم لم عبر بالظاهر مع قوله وذا قياس اه وتبعه ارباب  
الخواصى جازمين بأنه كان ينبغي أن يقول صريح كلام سيبويه وقد يقال يحتمل أن الواو في قول  
سيبويه وقالوا مغزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بامالة الالفين جريا على  
قولهم عمادا بامالة الالفين ويكون قوله في قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمهر وهذا أى  
الامالة للامالة في المثالين أمر مقيس عليه مطرد ويحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النخلة  
مغزانا بامالة الالفين جريا منهم على قول العرب عمادا بامالة الالفين وهذا أى الامالة للامالة في  
مغزانا قياس منهم على ما سمع من العرب وعلى الثاني يكون سيبويه حاكيا للقياس ولا يلزم من  
حكايته أن يكون قائلاً به نعم اقراره ظاهر في قوله به فلاجل ما ذكر قال ظاهر دون صريح وعلى  
الأول يكون مصرحاً بقياسية الامالة للامالة فتأمل (قوله لمناسبة الخ) علة لامالة (قوله وقالوا  
مغزانا) أى بامالة الالفين الأولى لرجوعها الى الياء في التثنية والمناسبة الأولى وقوله في قول  
أى جارين على قول وقوله فأمالهما أى ألقى عمادا عطف على قال (قوله مغزانا) قال البعض بكسر  
الميم اه والذي في المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام (قوله ولا تمل ما لم ينل تمكلاً) أى من  
الاسماء بقرينة قوله السابق وهكذا يدل عين الفعل الخ وقوله كعماد اوتلا (قوله غيرها وغيرنا)  
مقتضاه أن امالتهما ليست من قسم المسموغ مع أنها منه وان كثرت فكان الأولى أن يقول الا الذى  
سمع نحو هو اونا (قوله نحو مر بها الخ) مثل بمثابة في كل اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الامالة  
الكسرة والياء (قوله فهذا ان تطرد امالتهما) قال سم ان أراد به جواز امالتهما في غير التركيب  
الذى سمعت امالتهما فيه فانظروا ان هذا ثابت في كل مسموغ وأن وزانهما في الامالة وزان غيرهما  
مما لم يتمكن وان أوهمت عبارة الناظم خلافة وان أراد به أن امالتهما الاضعف فيها فانظروا خلافة  
وأن امالة غير المتمكن مطلقاً لضعف الفعل الماضى كما يأتى اه ويمكن أن يكون أراد بالاطراد  
الكثرة (قوله امالة لا) أى الجوازية وقوله لكونها مستقلة أى في الجواب كما في المرادى (قوله فيما  
عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لانه انما منع الامالة فيما لم ينل تمكلاً أى بالكسبة كما يقتضيه  
وقوع التكررة في سياق النفي وهذا نال تمكلاً في غير حالته نداءه مثلاً (قوله خلاف ما أورده كلامه)  
يجاب بان قوله وهكذا يدل عين الفعل الخ وقوله كعماد اوتلا قرينه على استثناء الماضى من كلامه  
هنا (قوله ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب والافان الى مجاورة لكسرة الهمزة  
(قوله فان سمى بها) الضمير راجع الى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها  
حروف الصيرورتها بالتسمية بها أسماء لاحرفاً أو يقال سماها بعد التسمية بها حروف باعتبار ما كان  
(قوله أميات) أى اذا وجد سبب الامالة فلو سمى بجتى أميلت لان الالف الرابعة في الاسم تقلب ياء  
في التثنية بخلاف ما لو سمى بالى لان التسمية تجعله من الواوى لانه أكثر من اليائى ولهذا تقول في  
تثنيته الوان نقله شيخنا السيد عن شرح الشافعية (قوله وعلى هذا) أى وبناء على ما ذكر من امالة  
الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المر وال وكما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت  
حروف المعانى بعد التسمية بها وان اختلفت بقا حروف المعانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية  
وعدم بقاء حروف المعانى لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة في أسماء حروف التهجي ومن هذا يؤخذ  
أنه كان على الشارح أن يقول أميلت ران المرور والها واطوا وحافى فواتح السور بقصر الاربعة أى  
لفظة را ولفظة ها الخ لان الراء والهاء والطاء والحاء أسماء لاحرف أحادية وهى ره طح مع أن  
الممال أحرف ثنائية هى راها طا حا وقوله والرينطق به كما ينطق به فى أول السور فهو عطف على المر  
وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء واعلم أنه سيأتى في الخاتمة أن الامالة







فينبغي أن لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع وهو إمالة الالف لاجل إمالة الالف قبلها أو بعدها (كذا) الفتح (الذي يليه ها التانيث في وقف اذا ما كان غير ألف) هذا هو السبب الثاني من سببي إمالة الفتحه فتمال كل فتحه تليها ها، التانيث إلا أن امانتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرأ الكسائي في إحدى (١٦٦) الروايتين عنه والرواية الأخرى أنه أمال اذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر

ظاهراً العبارة أن إمالة الالف لامالة الفتحه مسموعه وحيثئذ لا ينهض التضعيف إلا في (قوله فينبغي أن لا ينقاس) أي لا يطرده شيء منها أي من أنواعها إلا في المسموع أي لكن الاطراد في المسموع من أنواعها يقبل ولو قال فينبغي أن لا ينقاس شيء منها على المسموع لكان أوضح (قوله قبلها) أي كافي عمداً أو بعدها أي كافي التام (قوله مخصوصة بالوقف) لأنها في الواصل تاء والتاء لا تشبه الالف (قوله لفتحت الخ) قال في القاموس جثا كدعا ورعى جثوا وجثيا بضمهم ما جلس على ركبتيه وقام على أطراف أصابعه اه والذود بذال معجمة مقفوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطردي لاجل سوق الشمس ودفعها زيب بحر ها هذا ما ظهر لي (قوله أ كهر) قال في القاموس الكهر القهر والانتهاز الضمك واستقبالك انسا نا يوجه عابس تها ونابه واللهو وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع اه فقول الشارح أ كهر ك كرم من باب التعدية بالهمزة أو أفعل تفضيل (قوله ها المبالغة) لأنها ها، تانيث في الاصل (قوله فانها لاتعمل) إلا اذا كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة مر ضاة وتقاة اه جمع وارتضى البعض مما قيل في علة عدم إمالة الالف قبل ها، التانيث أن وقوع الالف قبل الهاء، أزال شبهها بألف التانيث لان ها، التانيث لا تقع بعدها ثم قال ووقع في بعض الحواشي التعليل بغير هذا المعنى له فاحذره اه وفيه أن ما ارتضاه لا يصح الا لوجه لئلا علة إمالة الالف شبهها بألف التانيث ولا فائل به فهو أيضاً لا معنى له فاللائق في التعليل ما ظهر لي والله الحمد من أن سبب إمالة الفتحه قبل ها، التانيث كما يأتي شبهها بألف التانيث وألف التانيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التانيث فلم تقتض إمالة ما قبلها (قوله فلا وجه لاستثنائه الالف) أي أخرجه إياه من الفتح الرجوع إليه ها، يليه بقوله اذا ما كان الخ لعدم شمول الفتح للالف فعلم أن الاستثناء في كلامه بالمعنى اللغوي نعم لوجهل المستثنى منه الضمير في كان صح جعل الاستثناء اصطلاحاً لئلا يخلو خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء، قال مع مبنى على أن موصوف الموصول الفتح وليس بالزم لجواز أن يكون موصوفه الشيء الشامل للفتح والالف اللذين لا يكون قبل الهاء إلا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن جعل كان تامه بمعنى وجد وغير ألف حال على معنى المغايرة في الحكم والتقدير يمال الفتح اذا وجد حال كونه مغايراً للالف في هذا الحكم فلا يكون هناك استثناء أصلاً (قوله التي لم تقاب ها) يشمل تاء نحو فاطمة ورحمة عند من يقف بالتاء، فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التانيث المتصل بالفعل نحو باعت (قوله أنها شبهت بألف التانيث) أي المقصورة لانفاقها في المخرج وهو أقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث وفي الزيادة على أصول الكلمة وفي التطرف في آخرها وفي الاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة تصریح (قوله قال سيبويه الخ) استدلال على قوله أحدهما الفرق الخ (قوله لأنها أسماء ما يلفظ به) أي من الحروف ويؤخذ منه ان ذال الالف من أسماء حروف التهجي كلباء يقصر كما يمد وبه صرحوا بل قال في الجمع يجوز قصره ومده بالاجماع وجمعه على القصريات مثلاً بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المديات بأقوار الهمزة (قوله وحروف التهجي) مبتدأ خبره قوله ان كان في آخرها ألف ففهم الخ وفي كلامه حذف مضاف أي وأسماء حروف التهجي وقول البعض ان حروف التهجي معطوف على راوما أشبهها

حرفاً يجمعها قولك لفتحت زينب لذود شمس وفصل في أربعة يجمعها قولك أ كهر فأمال فتحها اذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات وشمل قوله ها التانيث ها المبالغة نحو علامة وامانها جائزة وخرج بها التانيث ها، السكت نحو كايه فلا تمال الفتحه قبلها على الصحيح واحترز بقوله اذا ما كان غير ألف عما اذا كان قبل الهاء لأنها لاتعمل نحو الصلاة والحياة تنبيهات الأول الضمير في قوله يليه راجع الى الفتح لأنه الذي يمال لا الحرف الذي يليه ها، التانيث اذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الالف بقوله اذا ما كان غير ألف اذ لم يندرج الالف في الفتح وهو انما فعله لدفع توهم أن ها، التانيث تسوغ إمالة الالف كما سوغت إمالة الفتحه فكان حق العبارة أن يقول عاطفاً على ما تقدم وقبل ها التانيث أيضاً ان تقف \* ولا عمل لهذه الهاء الالف الثاني انما قال ها التانيث ولم يقل تاء التانيث لتخرج التاء التي لم تقب ها، فان الفتحه

لاتعمل قبلها \* الثالث ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحه قبل ها، التانيث شبه الهاء بالالف فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الالف ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بألف التانيث \* فاعلمه ذكر بعضهم لامالة الالف سببين غير ما سبق أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك في راوما أشبهها من فواتح السور قال سيبويه وقالوا رايوا وتايغني بالامالة لأنها أسماء ما يلفظ به فليست كالي وما ولا غيرها من الحروف المبنية على السكون وحروف التهجي التي في أوائل السور ان كان في آخرها ألف



فمنهم من يفتح ومنهم من يعسل وان كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والاكثر استعمالا وذلك امامتهم  
الجحاح علما في الرفع والنصب وكذلك الجحاح في الرفع والنصب كره بعض (١٦٧) النحو بين وامالة الناس في الرفع والنصب

قال ابن برهان في آخر شرح  
اللمع روى عبد الله بن  
داود عن أبي عمرو بن  
العلاء امالة الناس في جميع  
القرآن مر فوعا ومنصوبا  
ومجرورا قاله في شرح  
الكافية قال وهذه رواية  
أحمد بن زيد الحلواني عن  
أبي عمرو الدورى عن  
الكسائي ورواية نصر  
وقبية عن الكسائي انتهى  
واعلم أن الامالة لهذين  
السببين شاذة لا يقاس  
عليها بل يقتصر في ذلك على  
ما سمع والله أعلم

التصريف  
اعلم أن التصريف في اللغة  
التغيير ومنه تصريف  
الرياح أى تغييرها وأما في  
الاصطلاح فيطلق على  
شيئين الاول تحويل  
الكلمة الى أبنية مختلفة  
لضروب من المعاني كالتصغير  
والتكسير واسم الفاعل  
واسم المفعول وهذا القسم  
جرت عادة المصنفين بذكره  
قبل التصريف كما فعل  
الناظم وهو في الحقيقة  
من التصريف والاخر  
تغيير الكلمة لغير معنى طار  
عليها ولكن لغرض آخر  
ويختص في الزيادة  
والحذف والابدال وانقلب  
والنقل والادغام وهذا  
القسم هو المقصود هنا

ان لم يكن فاسدا بالكيفية فهو تعسف لاحاجة اليه فتأمل (قوله من يفتح) أى لا يعسل (قوله علما)  
بخلاف ما اذا كان صفة للمبالغة فانه لا يعامل لانه لم يكثر استعماله دما معنى (قوله في الرفع والنصب)  
أى لا في الجرفان الامالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة (قوله شاذة) أى قياسا فلا ينافى قراءة  
بعض السبعة بالامالة في فواتح السور قاله شيخنا السيد

### التصريف

(قوله على شيئين) بل على ثلاثة نالها العلم بأحكام بنية الكلمة كما سبق له عن ابن الناظم (قوله الى  
ابنية) أى صيغ (قوله كالتصغير الخ) ان كان تمثيلا للضروب من المعاني احتاج قوله واسم الفاعل  
واسم المفعول الى تقدير مضاف أى ودلالة اسم الفاعل الخ وان كان تمثيلا لابنية المختلفة كان  
التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين (قوله بذكره) أى بذكر متعلقه الذى هو تلك  
الابنية المختلفة اذ هي المذكورة قبل هذا الباب لانفس التحويل وقوله قبل التصريف أى بالمعنى  
الاخر الا ترى فافهم (قوله وهو في الحقيقة من التصريف) ان أراد من التصريف اللغوى فهو غير  
محتاج اليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة واصطلاحا وان أراد من التصريف بالمعنى  
الاصطلاحى الا ترى فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين كما ينطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحى  
السابق فباطل أيضا اذ لا معنى ليكون الشيء من نفسه فتدبر (قوله تغيير الكلمة) أى عن أصل  
وضعها (قوله ولكن لغرض آخر) كالاتفاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع  
الواو والياء وسبق احدهما بالساكن (قوله ويختص) أى هذا التغيير (قوله وقد أشار الشارح الى  
الامر بن بقوله الخ) نظريه سم بان هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة  
لغير معنى الخ وعارضه البعض فقال أشار الى الاول بقوله هو تغيير بنيتها الخ والى الثانى بقوله ولهذا  
التغيير أحكام فان تلك الاحكام ما عدا الصحة تغييرات مخصوصة لا اغراض فسقط تنظير بعضهم بانه  
ليس فيه اشارة الى المعنى الثانى اه وأنت خبير بأن المعنى الثانى تغيير الكلمة لغير معنى طارئ  
عليها ولكن لغرض آخر ويختص في الانواع الستة المتقدمة فليس هو المعنى طارئ على الكلمة  
وليس منه الصحة والاحكام التى جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما للتغيير لمعنى  
طارئ لانه المشار اليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والاعلال فن  
أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام اشارة الى المعنى الثانى فالحق مع من نظريه كلام الشارح بما  
ذكره نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح يجعل اسم الاشارة راجعا الى التغيير لا بقيد كونه لمعنى  
طارئ بل مطلقا وجعل الصحة والاعلال حكما للتغيير لمعنى طارئ والاعلال فقط بأنواع الستة  
حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب (قوله هو تغيير بنيتها) أى تحويل بنيتها الى صيغ مختلفة  
ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الاول فى كلام شارحنا (قوله الى التثنية والجمع) قال  
ذكرى بالانساب الى المثنى والمجموع اه والجواب أن التثنية والجمع بطلقان على المثنى والمجموع  
(قوله ولهذا التغيير) أى ولتعلق هذا التغيير من المغير والمغير اليه اذا الصحة مثلا صفة للفظ لا للتغيير  
ولا للتغيير وبهذا يعرف ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله كالصحة والاعلال) الظاهر أن الكاف  
استقصائية اذا الاعلال التغيير وهو صادق بالانواع الستة المتقدمة (قوله وما يتعلق بها) كشروطها  
(قوله فالتصريف) أى فعلم التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف أو المراد التصريف بمعنى  
العلم وقوله اذن أى اذا استعمل في معرفة تلك الاحكام ثم اذا اطلق التصريف بمعنى العلم ففيه الاوجه

بقولهم التصريف وقد أشار الشارح الى الامر بن بقوله تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى كالتغيير  
المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ولهذا التغيير أحكام كالصحة والاعلال ومعرفة  
تلك الاحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف اذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة



بالحروفها من أصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك اه ولا يتعلق التصريف الا بالاسماء المتحركة والافعال المنصرفه وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار الى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف برى \* وما سواه \* بتصريف حرى) أى حقيق والمراد يشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوها فانما تشبه الحرف فى الجود وأما حقوق التصغير ذوالذى والحذف وسوف وان والحذف والابدال لعل فشاذا يوقف عند ما مع منه \* تنبيه \* التصريف وان كان يدخل الاسماء والافعال الا أنه لافعال (١٦٨) بطريق الاصله الكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها (وليس أدنى من ثلاثى

برى \* قابل تصريف سوى ما غيرا) يعنى أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف الا أن يكون ثلاثى فى الاصل وقد غير بالحذف فان ذلك لا يخرج عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمر ان أحدهما أن الاسم المتكمن والفعل لا ينقصان فى أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لانهما يقبلان التصريف وما يقبل التصريف لا يكون فى أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والاخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين بحذف لامة نحو يد أو صينه نحو سه أو فإنه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من يجعله محذوفاً من عين الله وكقول بعض العرب شربت ما وذلك قليل \* وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامى و ق نفساً وذلك

الثلاثة فى غيره من أسماء الفنون وهى كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الادراكات وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف اذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة الخ (قوله بما الحروفها) بدل من قوله بأحكام (قوله وشبه ذلك) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أى كالاخفاء والاظهار والادغام اه وفيه ان الاخفاء والادغام من الاعلال والاظهار من العجمة الا أن يخصا فتدبر (قوله ولا يتعلق التصريف) أى بمعناه المقصود بقولهم التصريف كاسبق بقرينه كلامه فى التنبيه الا حتى فلا ينافى ان بعض الاسماء المبنية يثنى ويجمع ويصغر كاسماء الاشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وثنيتها راجعها صوربان لا حقيقيان على التحقيق (قوله والافعال المنصرفه) أى غير الجامدة (قوله الاسماء المبنية) ككم ومن ولم يمثّل لها الكثيرتها (قوله ونحوهما) كنعم وبئس (قوله وأما حقوق التصغير ذوالذى) فيه أن هذا اليرد الا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارى وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارى فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذوالذى (قوله وليس أدنى من ثلاثى الخ) ان قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أدنى من ثلاثى وضعاله لان الادنى المذكور لا يكون الا حرفا قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة الى المتبسطى الذى لا يعرف أن الادنى المذكور لا يكون الا حرفا (قوله ثلاثى فى الاصل) أى فصاعدا نحو م عند من يجعله مختصراً من عين (قوله عند من يجعله محذوفاً) أى مختصراً (قوله شربت ما) أى بالقصر منقوباً ليكون على حرف واحد (قوله ومنتهى اسم) أى حروف اسم (قوله فالثلاثى الاصول) أى فالزيد فيه الثلاثى الاصول (قوله مصدر اشهاب) بتشديد الموحدة اذا صار اشهب من الشبهة بضم الشين وهى بياض يحاظه سواد (قوله مجرد الخ) حال من ضمير حرف المد المستكن فى بعده فهو راجع الى بعده فقط (قوله وهو العظاءة الذكر) عبارة القاموس العضر فوط العذفوط أو ذكرا العظاءة أو هو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضر فوط وعضر فوطات اه وقال فى محل آخر العذفوط بالضم دو بيه بضماء ناعمة تشبهها أصابع الجوارى اه وقال فى محل آخر العظاية دو بيه كسام أبرص والجمع عطاء اه وسام أبرص بتشديد الميم قال فى القاموس من كبار الوزغ اه وفى المصباح أن العظاءة بالمداغمة أهل العالسية والعظاية لغة تميم وأن جمع الاولى عطاء وجمع الثانية عطايا (قوله والمشفوع نحو قبعثره) الانسب بقوله نحو عضر فوط أن يقول ونحو قبعثره (قوله قرعبلانه) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة (قوله لانه زيد فيه حرفان) أى غير الهاء (قوله الامن كتاب العين) أى المشعو بالخطا (قوله محبظية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التخميه أى منتفخة البطن كفى القاموس ولعل المراد بمنتفخة البطن عظمة البطن فيكون تأكيدها قبله (قوله قريعه) أى بحذف الخامس كما هو قاعده تصغير الخامسى

فيما أعلت فاؤه ولا مة فيحذفان فى الامر (ومنتهى اسم خمس ان تجرداه وان يرد فيه فاسبع اعدا) أى ينقسم الاسم الاصول الى مجرد وهو الاصل والى مزيد فيه وهو فرعه بغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفر رجل وغاية ما يصل اليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف فالثلاثى الاصول نحو اشهباب مصدر اشهاب والرابعى الاصول نحو احرجام مصدر احرجمته الابل أى اجتمعت وأما الخامسى الاصول فإنه لا يرد فيه غير حرف مد قبل الاخر أو بعده مجرداً أو مشفوعاً بهاء التأنيث نحو عضر فوط وهو العظاءة المذكور وقبعثرى وهو البعير الذى أكثر شعره وعظم خلقه والمشفوع نحو قبعثره ويندرقرعبلانه لانه زيد فيه حرفان وأحدهما نون قبل انه لم يسمع الامن كتاب العين فلا يلتفت اليه والقرعبلانه دو بيه عريضة عظمة البطن محبظية وقالوا فى تصغيرها قريعه



وذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفا مقدما قبل الآخر نحو مغناطيس فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا وقد حكاه ابن القطاع  
 أعني مغناطيس **تنبهان** الأول انما يستثنى هنا هاء التأنيث وزيادتي التثنية وجمع التصحيف والنسب كما فعل في التسهيل فقال  
 والمزيد فيه ان كان اسمالم يحاوز نسبة الابهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيف لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها  
 لكونها مقدرة الانفصال الثاني انما قال خمس وسبعاء لم يقل خمسة وسبعة لان حروف الهجاء نذرت وتؤنث فباعتبار نذرت كبرها  
 تثبت الهاء في عددها و باعتبار تأنيدها تسقط التاء من عددها (وغير آخر التثلاثي افصح وضم وا كسر وزد نسكين ثانيه نعم) تقدم  
 أن المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي تقتضى القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناء لان أوله يقبل الحركات الثلاث  
 ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا والحاصل من ضرب ثلاثة في  
 أربعة اثنا عشر فهذه جملة أوزان التثلاثي المجرد كما أشار الى ذلك بقوله نعم (و فعل) بكسر الفاء وضم العين (أهمل) من هذه  
 الاوزان لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم وأما قراءة بعضهم والسماء (١٦٩) ذات الحسب بكسر الحاء وضم الباء فوجهت

على تقدير صحتها بوجهين  
 أحدهما أن ذلك من  
 تدخل اللغتين في جزأى  
 الكلمة لانه يقال حسب  
 يضم الحاء والباء وحسب  
 بكسرهما فركب القارئ  
 منهما هذه القراءة قال  
 ابن جني أراد أن يقرأ  
 بكسر الحاء والباء فبعد  
 نطقه بالحاء مكسورة  
 مال الى القراءة المشهورة  
 فنطق بالباء مضمومة قال  
 في شرح الكافية وهذا  
 التوجيه لو اعترف به  
 من عزيت هذه القراءة  
 له دلل على عدم الضبط  
 ورداءة التلاوة ومن هذا  
 شأنه لا يعتمد على ما سمع  
 منه لا مكان عروض ذلك  
 له والآخر ان يكون كسر  
 الحاء اتباعا لكسرة تاء

الاصول (قوله وذكر بعضهم الخ) مقابل قوله لا يزداد فيه غير حرف مد (قوله نحو مغناطيس) بفتح  
 الميم كما يفيد صنيع القاموس (قوله وكان عربيا) يظهر أنه عطف سبب على مسبب (قوله أعني  
 مغناطيس) لعله منعه من الصرف ميلا الى احتمال عجمته مع كونه علما على اللفظ لان المراد لفظه  
 (قوله الابهاء التأنيث) كقربلانة سم (قوله أو زيادتي التثنية) كقولك في تسمية اشهباب  
 اشهبابان وفي جمعه اشهبابون عند التسمية به وفي النسب نحو اشهبابي دماميني (قوله الى ضم)  
 أى ضم لازم فخرج نحو يضرب اذ الضمة تزول نصبا وجزما (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال  
 بفتح السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والسماء ذات الحسب) في القاموس الحسب من السماء طرائق  
 النجوم واحدها حسيبة (قوله على تقدير صحتها) انما قال ذلك لانه قد قيل انها لم تثبت (قوله من تدخل  
 اللغتين الخ) اعترض بأن التداخل في جزأى الكلمة الواحدة غير معهود انما المعهود التداخل في  
 الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أو كاد فان كدت بالضم على لغة من قال كاد يكد أو كاد على لغة  
 من قال كاد يكاد (قوله قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان واعترض بأن أداة التعريف كلمة  
 منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم ثالثه في نحو ان الحسب وقل الروح  
 وغلبت الروم ولم يلحقوها بقل انظروا فالساكن المذكور جازم صين على أنه لا يجري في غير الآية  
 اه وقد يقال اعترضه بما ذكر لا ينافي أحسنيته مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجري في غير  
 الآية لا يرد اذ لم يسمع في غير الآية (قوله تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور (قوله فيما لم  
 يسم فاعله) صفة لفعل أى الكائن في أوزان ما لم يسم فاعله (قوله جاؤا بجيش الخ) قاله كعب بن مالك  
 الانصارى يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحجارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون  
 العين المهملة وفتح الراء أى مكان نزوله ويقال معرس كعمران الفعل أعرس وعرس بالثنيدي  
 والشاهد في الدئل فانه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا (قوله والرثم) براء فهمزة وقوله اسم  
 للدبر (قوله لغة في الوعل) أى بفتح الواو وهو الوعل الجبلى (قوله الازيم) بزاي فتختصه

(٢٣ - صبان رابع) ذات ولم يعتمد باللام الساكنة لان الساكن جازم غير حصين قيل وهذا أحسن  
 (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقول) في لسان العرب (لقصد هم تخصيص فعل بفعل) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب  
 وقتل والذي جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قيسلة من كنانة وهى التى ينسب اليها ابو الاسود الدؤلى وأنشدا الاخفش لكعب  
 ابن مالك الانصارى جاؤا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كعرس الدئل والرثم اسم للامس والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل  
 فثبت بهذه الالفاظ أن هذا البناء ليس عهمل خلافا لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر **تنبية** قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين  
 الوزنين مستعمل كثيرا أى ليس عهمل ولا نادروهمى عشرة أوزان أولها فاعل ويكون اسمها نحو فليس وصفة نحو سهل وثانيها فاعل  
 ويكون اسمها نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فاعل ويكون اسمها نحو كبد وصفة نحو حذر ورابعها فاعل ويكون اسمها نحو عضد  
 وصفة نحو بقط وخامسها فاعل ويكون اسمها نحو عدل وصفة نحو نكس وسادسها فاعل ويكون اسمها نحو عنب قال سيويه ولا نعلمه  
 جاء صفة الا في حرف معتل بوصف به الجمع وهو قولهم عدوا وقال غيره لم يأت من الصفات على فعل الازيم بمعنى متفرق وعدا اسم جمع  
 وقال السيرافى استدرك على سيويه قديما



في قراءة من قرأ ديناقيا ولعله يقول انه مصدر بمعنى القيام اه واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا آخر وهي سوى في قوله تعالى مكانا سوى ورجل رضى وماء روى (١٧٠) وماء صرى وسبى طيبة ومنهم من تأولها وسابها فاعل ويكون اسمها نحو ابل ولم

يدكر سيبويه من فعل الا  
ابلا وقال لانعلم في الاسماء  
والصفات غيره وقد  
استدرك عليه ألفاظ فن  
الاسماء اطل وهي الخاصرة  
ذكرة المبرد وروى قول  
امرئ القيس له اطل اظبي  
بالكسر وقيل كسر الطاء  
اتباع ووند ومشط ودبس  
لغة في الاطل والوند  
والمشط والديس وقالوا  
باسنانه حبرة أي قلع وقالوا  
للعبسة الصبيان حلج بلج  
وجن بن وقالوا حبت لغة  
في الحبت كما تقدم وعيل  
اسم بلد ومن الصفات  
قولهم انا ابدا وامة ابداءى  
ولود و امرأة بلز أي ضخمه  
قال نعلب ولم يأت من  
الصفات على فعل الا  
حرفان امرأة بلز وانا ابدا  
وأما قوله علمها اخواننا  
بنوعيل • شرب النبيذ  
واصطفاقا بالرجل • فهو  
من النقل للوقف أو من  
الاتباع فليس باصل  
وثانها فعل ويكون اسما  
نحو قفل وصفة نحو حلو  
وتاسعها فعل ويكون اسما  
نحو صرد وصفة نحو حطم  
وعاشرها فعل ويكون  
اسما نحو عنق وصفة وهو  
قليل والمحفوظ منه جنب  
وشلل وناقه سرح اي  
سريع (واقض وضم

وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أي متفرق النبات (قوله في قراءة من قرأ) وهم الكوفيون وابن  
عامر (قوله ولعله يقول الخ) ظاهر صنيعه أن مثل ذلك لا يأتي في زيم (قوله وماء روى) أي كثير مر و  
ويقال رواء كسما (قوله وماء صرى) كذا في نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أي طال مكثه كذا في  
القاموس وفي نسخة هرى بالهاء ولعله تحريف فاني لم أجده في اللغة (قوله وسبى) بسين مهملة فوحدة  
في المصباح سبيت العدوسيبا و لاسم السبباء مثل كآب والقصر لغة اه وفي القاموس السبى  
ما سبى والجمع سبى والنساء لانهن بسين القلوب أو بسين فيمكن اه وقوله طيبة توزن عنبة  
كفي القاموس وفيه الشاهد ومعناه نالوه بلا غدر ونقض عهد كفي القاموس وتوهم البعض أن  
الشاهد في سبى فقال بعد نقل عبارة المصباح وأنت خبير بأن هذا الادلاله فيسه على كونه وصفا  
(قوله ومنهم من تأولها) أي بأنها مصدر ووصفها (قوله اطل) بالطاء المهملة (قوله في الاطل)  
أي بكسر فسكون والوند أي بفتح فسكون أو بفتح المشط أي بتثنية أوله فسكون و بفتح فسكون  
وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديد هاء كفي القاموس والديس أي بكسر فسكون وجعل البعض البعض  
المشط كالديس بكسر فسكون قصور (قوله حبرة) أي بجاء مهملة فوحدة وقوله أي قلع بقاف فلام  
خاء مهملة هو صفرة الاسنان (قوله حلج) بجاء مهملة فلام فخم بلج بوحدة فلام فخم على ما في النسخ ولم  
أرهما في القاموس وجن بيمين فلام فنون بلن بوحدة فلام فنون كفي القاموس (قوله عيل) بعين  
مهملة فتحية (قوله وأما قوله الخ) ليس متعلقا بكلام نعلب لان عيلا ورجلا ليسا وصفين بل هو دفع  
لتوهم استدرا كهما أيضا على سيبويه (قوله من فعل ثلاثي) أي مبني للفاعل بدل قوله وزد نحو  
ضمن (قوله لا يكون الا مفتوح الاول) اي لا سا كنال فضهم الابتداء بالساكن ولا مكسورا ولا  
مضموما الا عند البناء للمفعول كما يأتي لتقلها و ثقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أي أصالة  
فلا يرد نحو ردد وشم لب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون مخفف علم ولا نعم ونس وليس  
لان أصل عين الكل الحركة على أن الكلام في الافعال الغير الجامدة والثلاثة الاخيرة جامدة فلا  
ينالها التصريف (قوله الاول فعل) ولا تفتح عين مضارعه دون شذوذ كأي وأبي وسلا سلى وقلا  
يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من تدخل لغتين الا اذا كانت العين أو اللام  
حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح مدح بل نحو يرف فيها بين الكسر والضم ما لم يشتهر أحد الأمرين فان  
اشتهر أحدهما تعين كالكسر في يضرب والضم في يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الأمران مع  
اشتهار أحدهما وقال ابن جنى يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم أحدهما السبب يقتضى  
ذلك كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فازه واو كوجد مجدا ما بنوعا فلم يلتزموا الكسر في ذلك  
فقالوا يجذب بالضم وعند الجميع فيما عينه يا كعاب يبيع وفيما لاه يا وعينه غير حلقية كرمى رعى فان  
كانت عينه حلقية فتحت كسعى بسعى ونهى ونهى وفي المضاعف غير المجموع ضمه كمن يحن وأن  
يئن بخلاف ما سمع ضمه فقط كمرير ورتد أو مع كسره كصد يصد و بصد وسط يشط ويشط وكالتزام  
الضم فيما عينه واو كقام يقوم وشذناه بنيه وطاح يطح في لغة من قال ما أتوه وما أطوحه وفيما لاه  
واو وليست عينه حلقية كغز يغزو بخلاف ما عينه حلقية كجمع في احدى لغاته وفي المضاعف  
المتعدى غير المجموع كسره كرذيرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حقه يجب به أو مع ضمه كشدته بشده  
ويشده وفيما هو الغلبة كسابقى فسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعذنى فوعذته أعدده  
وبايعنى فبعته أبيعده ورامانى فرميتة أرميه ولا تأثير لطلق في ذى الغلبة بخلاف الكسائى فتقول

وا كسر الثاني من فعل ثلاثي أي للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية لانه لا يكون الا مفتوح الاول وثانيه يكون  
مفتوحا ومكسورا ومضموما ولا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع الاول فعل



ويكون متعديا نحو ضرب ولا زما نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص بباب المغالبة وقد يجيء (١٧١) فعل مطاوعا لفعل بالفتح

فيهما ومنه قوله قد جبر الدين  
الاله جبر والثاني فعل  
ويكون متعديا نحو شرب  
ولا زما نحو فرح ولزومه  
أكثر من تعديه ولذلك غلب  
وضعه للنعوت اللازمة  
والاعراض والالوان  
وكبر الاعضاء نحو شنب  
وفلج ونحو برئ ومرض  
ونحو سود وشهب ونحو  
أذن وعين وقد يطاوع فعل  
بالفتح نحو خدعه فخدع  
والثالث فعل نحو ظرف  
ولا يكون متعديا الا  
بتضمين أو تحويل  
فالتضمين نحو رحبتكم  
الدار وقول علي ان بشر اقد  
طلع العين ضمن الاول معنى  
وسع والثاني معنى بلغ وقيل  
الاصل رحبت بكم فحذف  
الحافض توسعا والتحويل  
نحو سده فان أصله سودته  
بفتح العين ثم حول الى فعل  
بضم العين ونقلت الضمة  
الى فائه عند حذف العين  
وفائدة التحويل الاعلام  
بأنه واوى العين اذ لو لم  
يحول الى فعل وحذفت  
عينه لالتقاء الساكنين  
عند انقلابها انما لالتبس  
الواوى بالياء هذا مذهب  
قوم منهم الكسائي واليه  
ذهب في التسهيل وقال  
ابن الحاجب وأما باب سده  
فالصحيح ان الضم لبيان  
بنات الواو لا للنقل ولا يرد  
فعل الالمعنى مطبوع عليه

فاخرني ففخرته أخره بانضم وقد يجيء، وذو الحلقى غير ذى الغلبة بكسر كترع بزوع أو بضم كدخول يدخل  
وبكسر وفتح كفتح يفتح ويمنح ويضم وفتح كحمايمعو ويحماو بالتمثيل كرجح برجح ورجح ورجح  
والمعتمد في ذلك السماع فاذا قدر جمع الى الفتح دما ميني باختصار (قوله ويكون متعديا) وتعديه  
أكثر من لزومه عكس فعل بكسر العين دما ميني (قوله ويرد لمعان كثيرة) منها السلب يقال قررت  
وأقررت أى أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونه اشرح على هذين (قوله ويختص بباب  
المغالبة) الباء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة اسناد الغلبة في فعل بين اثنين الى الغالب  
فيه منهما نحو ضار بنى زيد فضر به أى غلبته في الضرب (قوله مطاوعا) أى مشعرا بتأثير فاعله بفعل  
آخر ملاق له في الاشتقاق (قوله جبر) أى انجبر (قوله والثاني فعل) وحق عين مضارعه الفتح  
وكسرت في ألقاظ قليلة كورث يرث وومق يعمق وأما فصل بالكسر يفضل بانضم من الفضلة فن باب  
التداخل (قوله ولذلك) أى يكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أى الصفات اللازمة  
للذوات القائمة هى بها فالمراد النعت اللغوى وقوله والاعراض الخ أى وكل من المذكورات لا  
يطلب زيادة على قيامه بمجمله فلم يتعد (قوله نحو شنب الخ) في كلامه لف ونشر مرتب والشنب بالتحريك  
ماء ورقة وبرد وعذوبة فى الاسنان وشنب كفرح فهو شارب وشنيب وأسنب وهى شنباء قاموس  
(قوله وفلج) بانفا والجيم كرايته فى نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد الاسنان وقضية كلام  
شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهمله كفرح من الفلج وهو صفرة الاسنان واجل الاول  
هو المناسب لكونه مثلا للنعوت اللازمة (قوله الابتضمين أو تحويل) قال الدماميني وتبعه شيخنا  
والبعض وشيخنا السيد أى مصاحب ذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية لعطفه  
التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدي قطعاً ولا يعطف على السبب الاسباب اه  
ومنشؤه ملاحظتهم فى قوله أو تحويل المحول عنه اليه دون المحول والانصب بالسياق العكس  
بأن يكون المراد أو تحويل عن فعل بالفتح وحينئذ يصلح سبباً لان حاصله مراعاة الاصل والله  
المهادى (قوله ثم حول) أى واستعجب التعدي الثابت له قبل التحويل دما ميني (قوله عند حذف  
العين) أى عند ارادة حذفها والا فالنقل متقدم على الحذف (قوله لالتقاء الساكنين) هما  
الالف المنقلبة عن العين لتحركها وانفصاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء المتكلم  
به (قوله لالتبس الواوى بالياء) أى واوى العين بيائها لان الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد  
بالالتباس هنا الاجال وهو ايضا معيب فى مقام البيان كما حققناه سابقا (قوله هذا) أى ما ذكر من  
أن ضم فاء نحو سده لنقل حركة عينه اليها بعد تحويله الى فعل بالضم (قوله ان الضم) أى ضم الفاء  
وقوله لبيان بنات الواوى أى فروعها أى الكلمات الواوية العين (قوله أو كطبوع) أى أو لمعنى غير  
مطبوع) بل طرأ بالاكساب لكنه كالمطبوع فى عدم المفارقة (قوله أو شبهه) الضهير يرجع الى  
الكاف الاسمية التى بمعنى مثل فى قوله أو كطبوع أى أو أشبه مثل المطبوع ووجه الشبه طوره  
كمثل المطبوع هذا هو الاتق فى حل عبارته ولا ينافيه قوله شبه بنجس لان المراد النجاسة المعنوية  
اللازمة بعد اكتسابها كملكه اتقان المكسر فسقط ما للبعض وأما رجاء شيخنا والبعض الضهير الى نحو  
فقه والمعنى أن مثل المطبوع قسمان ما لا يزول نحو فقه وما يزول نحو جنب فغفلة عما يلزم ذلك من  
كون نحو جنب كالمط. وع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفاه فاعرفه (قوله ولذلك) أى  
لكون فعل لا يرد الالمعنى مطبوع عليه الخ وقوله لخصوص معناه بالفاء أى اختصاصه به وعدم  
طلبه زائدا عليه وهذا لعلية (قوله ولا يرد يائى العين) أى استنقلا للضمه على الباء دما ميني  
(قوله الاهيو) أى حسنت هيئته (قوله ولا متصرفا الخ) احترزتم صرفا من نحو قوضو بمعنى ما أقضاه

من هو قائم به نحو كرم ولؤم أو كطبوع ونحو فقه وخطب أو شبهه نحو جنب شبه بنجس ولذلك كان لازما لخصوص معناه بالفاضل  
ولا يرد يائى العين الاهيو ولا متصرفا يائى اللام



الانمولانه من النهية وهو العقل ولا مضاعفا الا قليلا مشروكا نحو لب وشرو وقالوا لب وشرو بكسر العين أيضا ولا غير مضموم عين مضارعه الابتداء لغتين كافي كدت تكاد والماضي من لغة مضارعه تكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضى من لغة المضارع من أخرى وأشار بقوله (وزد نحو ضمن) الى أن من أبنية الثلاثى المجرى الاصلية فعل مالم يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا تكون أبنية الثلاثى المجرى أربعة والى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمجازى وذهب البصريون الى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين وذهب اليه المصنف فى باب الفاعل من الكافية وشرحها بـ **تنبيهات** الاول للمالم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم انها غير مختلفة (١٧٢) وأنها فتحه لان انفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب \* الثانى ماجاء من

فانه مطرد فى باب التعجب كالمرد كرشينا والبعض زهوعم قضو تبعال للدماميني غير مناسب لان زهوى وارى اللام والكلام فى بابها (قوله الانهوى) أصله نهي كما يشير اليه قول الشارح لانه من النهية أبدات الباء واو المناسبة الضمة قبلها (قوله مشروكا) بالشرين المجهمة كفى عبارة التسهيل أى مشروكا بغيره من الاوزان كما بينه الدماميني ونبه عليه الشارح بقوله وقالوا لب الخ ووقع فى نسخ متروكا بالفوقية وهو تحريف منافى لقوله قليلا (قوله لب) أى صار لبيا وشرو أى صار لبيا وشرو أى صار زاهرا (قوله كفى كدت) أى يضم الكاف وقوله تكاد أى وقياس مضارع كدت باضم وهو تكود كفى ابن عقيل على استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت باضم وهو تكود كفى ابن عقيل على التسهيل (قوله والماضي) المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفریع غير ظاهر (قوله وذهب البصريون) أى جمهورهم (قوله ماجاء من الافعال الخ) وارد على قوله هنا وأنها قصة وقوله سابقا ولا يكون أى ثانى الفعل الثلاثى ساكنا (قوله أوساكن الثانى) أو مانعة خلو فتجوز الجمع كفى شهد بكسر فسكون **بإفادة** تسكين عين فعل المكسور العين أو المضمومها من الافعال كعلم وظرف والاسماء ككتف ورجل للتخفيف لغة تميمية كفى التسهيل (قوله كفا فى الكافية) راجع لقوله أو يتركها معا (قوله فى أبنية الفعل المجرى) ثلاثيا كان أو رباعيا (قوله ومذهب سيبويه والمجازى) المناسب فراءته بالنصب عطف على فعل الامر (قوله أن يتركها) بالبناء للمفعول وقوله للرباعى كان عليه أن يقول للمجرى أو يزيد والثلاثى لان الامر من الثلاثى قد يكون مجردا نحو قوم وبع ودع (قوله الا أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضى المصوغ للمجهول وفعل الامر لان ترك المصنف فعل الامر دون المصوغ للمجهول لانه لا يصلح اعتذارا عنه كما هو واضح (قوله لجرىانها) أى الصبيغ الثلاث للرباعى على سبب مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها فى الثلاثى فبيان احداها بيان للآخرين (قوله ولا يلزم من ذلك) أى من الاستغناء بالماضى وجعل بيانه بينا لالا تخرين (قوله كالم يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصالتها أى المصادر (قوله ومنتهاه أربع) وانما لم يتجاوزها الى الخمس لثلاثى اسوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه قاله الدماميني (قوله كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أى لما سبق من جريانها على سنن واحد (قوله لان التصرف فيه أكثر) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثى يرى

الافعال مكسور الاول أو ساكن الثانى فليس بأصل بل هو مغير عن الاصل نحو شهد وشهد وشهد الثالث مذهب البصريين أن فعل الامر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية وذهب الكوفيون الى أن الامر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية فعلى الاول الصحيح كان من حق المصنف اذ ذكر فعل مالم يسم فاعله أن يتركها كرفعل الامر أو يتركها معا كما فعل فى الكافية قال فى شرحها جرت عادة النحويين أن لا يذكروا فى أبنية الفعل المجرى فعل الامر ولا فعل مالم يسم فاعله مع أن فعل الامر أصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه ومذهب سيبويه والمجازى أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضا

فكان ينبغى على هذا اذا عدت صبيغ الفعل المجرى من الزيادة أن يترك الرباعى ثلاث صبيغ الخ صيغة للماضى المصوغ للفعل كدحرج وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج وصيغة للامر كدحرج الا أنهم استغنوا بالماضى الرباعى المصوغ للفاعل عن الاخرين لجرىانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتها كالم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها هذا كلامه (ومنتهاه) أى الفعل (أربع ان جردا) وله حينئذ بناء واحد وهو فاعل ويكون متعديا نحو دحرج ولازم نحو عربد وقال الشارح له ثلاثة أبنية واحد للماضى المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضى المبني للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصاد على بناء واحد وهو الماضى المبني للفاعل كما سبق (وان يرد فيه فاستاعدا) أى جاوز لان التصرف فيه أكثر



من الاسم فلم يحتمل من  
 عدة الحروف ما احتمله  
 الاسم فالثلاثي يبلغ  
 بالزيادة أربعة نحو أكرم  
 وخسة نحو اقتدر وستة  
 نحو استخرج والرابعي  
 يبلغ بالزيادة خمسة نحو  
 تدرج وستة نحو اخرج  
 تنبيهات الأول قال في  
 التسهيل وان كان فعلا لم  
 يتجاوز ستة إلا بحرف  
 التنفيس أو تاء التأنيث  
 أو فون التأكيد وسكت هنا  
 عن هذا الاستثناء وهو  
 أحسن لان هذه في تقدير  
 الانفصال الثاني لم  
 يتعرض الناظم لذكر أوزان  
 المزيد من الاسماء والافعال  
 لكثرها ولانه سيد كرمابه  
 يعرف الزائد أما الاسماء  
 فقد بلغت بالزيادة في  
 قول سيبويه ثلثمائة بناء  
 وثمانية أبنية وزاد  
 الزيدى عليه نيفا على  
 الثمانين الآن منها  
 ما يصح ومنها ما لا يصح  
 وأما الافعال فلم يزيد فيه  
 من ثلاثها خمسة وعشرون  
 بناء مشهورة وفي بعضها  
 خلاف وهي أفعل نحو أكرم  
 وفعل نحو فرح وتفعل  
 نحو تعلم وفاعل نحو ضارب  
 وتفاعل نحو تضارب  
 وافتعل نحو اشتعل وانفعل  
 نحو انكسر

الخ (قوله من الاسم) أي من التصرف فيه (قوله نحو اخرج) أي اجتمع (قوله وان كان) أي المزيد  
 فيه (قوله سيد كرمابه يعرف الزائد) أي وهذا يعني عن ذكر أوزانها التضمنه معرفتها (قوله نيفا على  
 الثمانين) أي قدر الزائد عليها أي أكثر منها (قوله وهي أفعل) يجيء لمعان منها التعددية كإخراج  
 زيد عمرا وللكتيرة كأضرب المسكان أي كتر ضبا به وأعال الرجل أي كثر عياله وللصيرورة كأغسد  
 البعير أي صار ذا غدة والاعانة على ما اشتق الفعل منه كاحلبت زيدا أي أعتته على الحلب  
 والتعريض له كابتعت العبد أي عرضته للبيع واسلم به كاقسط زيدا أي أزال عن نفسه الفسوط وهو  
 الجور وأشكيت زيدا أي أزلت شكايته ووجد ان المفعول متصفا به كأجلت زيدا أي وجدته  
 بخيلا وبلوغه كأمت الدراهم أي بلغت مائة وأنجد زيدا أي بلغ نجدا والمطاوعة ككسبته فأكب  
 دما ميني باختصار (قوله وفعل) بتشديد العين واختلف في الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الأول  
 لانه في مقابلة البناء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثاني لانه في مقابلة الواو في جهور وكلا الوجهين  
 حسن قيل وهذا الخلاف في الزائد من كل مكرور ويجيء فعمل لمعان منها تعددية اللازم أودى الواحد  
 كفرت زيدا وخوفته عمرا والتكثير في الفعل كطوف زيدا أي كثر طوافه أو الفاعل كبركت الأبل  
 أو المفعول كغلفت الأبواب والسلب كقدرت البعير أي أزلت قراده والتوجه كشرقت وغرب أي  
 توجه إلى الشرق والغرب ونسبة المفعول إلى ما اشتق الفعل منه كفسقته أي نسبته إلى الفسق  
 والصيرورة كعجزت المرأة أي صارت عجوزا ولا صل الفعل كفكر أي تفكروا ومن فعل ما صيغ من  
 المركب باختصار حكايته نحو هلل إذا قال لا اله الا الله وأمن إذا قال آمين وأبه إذا قال أيها الرجل  
 ونحوه دما ميني باختصار (قوله وتفعل) يجيء لمعان منها المطاوعة ككسرت فتمكسر وعلمته فتعلم  
 وفي المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدد الفعل ولزومه والتكلف أي معاناة الفاعل الفعل  
 ليحصل كتشجيع أي تكاف الشجاعة وعاناهما التحصيل فهو يريد وجودها وإرادة حصول الأصل  
 هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل لاظهار الأصل بالحقبة والتجنب  
 كأنتم أي تجنب الأثم والصيرورة كأميت المرأة أي صارت أعمى والافتحاذ ككتبت أي اتخذته  
 ابنا والطلب كعجل الشيء أي طلب عجلته وتبينه أي طلب بيانه دما ميني باختصار ولا صل  
 الفعل كتنفكر أي فكر (قوله وفاعل) هو لاقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيها  
 معنى فزيد وعمروا من ضارب زيد عمرا قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان أحدهما  
 فاعل والأخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى إذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له  
 ولهذا يجوز بعضهم اتباعه من فوعه بمنصوب والعكس وقد جاء لأصل الفعل كجاءته أي أبعده  
 وسافر زيد وقابله الله وبارك فيه (قوله وتفاعل) هو للاشتراك في الفاعلية لفظا وفيها وفي المفعولية  
 معنى وقد جاء لأصل الفعل كنعلى الله وتخيل الاتصاف به كجاهل والمطاوعة كجاءته فتباعد  
 (قوله واقفعل) يجيء لمعان منها التسبب في الشيء والسعي فيه تقول ككتسبت المال إذا  
 حصلته بسعي وقصد وتقول كسبته ان لم يكن بسعي وقصد كالمال الموروث ولأصل الفعل كالتحى  
 أي طاعت لحيته والمطاوعة كأوقدت النار فاقدت ومعنى تفاعل كاقمتوا واختصوا دما ميني  
 باختصار (قوله وانفعل) هو لمطاوعة الفعل ذي العلاج أي التأثير المحسوس كقسمة فانقسم فلا  
 يقال علمت المسئلة فاعلمت ولا ظننت ذلك حاصلًا فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس  
 أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع إلى الله تعالى وانكشفت لي حقيقة المسئلة وحديث أنا عند  
 المنكسرة قلوبهم من أجلي فن باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب  
 انطاق زيد وجاء لأصل الفعل كانطلق أي ذهب ولبوغ الشيء كانهجز أي بلغ الحجاز واستغنوا عن



واستفعل نحو استغفر  
 وافعل نحو اجتر وافعل  
 نحو اشهاب الفرس  
 وافعول نحو اغد ودن  
 الشعر وافعول نحو  
 اعلو ط فرسه اذا  
 اعرواه وافعول نحو  
 اخشوشن وافعيل نحو  
 اهبج وفوعول نحو حوقل  
 اذا ادبر عن النساء وفعول  
 نحو هرول وفعل نحو شمل  
 اذا امرع وفعل نحو يبرط  
 وفعل نحو طشياً رأيه  
 ورهباً اذا غلط وفعل نحو  
 سلقاه اذا ألقاه على قفاه  
 وافعنى نحو واسلنى  
 وافعلاً نحو احبناً لغة  
 فى احبنى اذا نام على  
 بطنه وافعنى نحو اخرنظم  
 اذا غضب وفعل نحو سبل  
 الزرع وفعل نحو غمدل  
 اذا مسح يده بالمنديل  
 والكثير نمدل ويحى  
 كل واحد من هذه الاوزان  
 لمعان متعددة لا يحتمل  
 الحال ارادها هنا وللمزيد  
 من رباعيتها ثلاثة ابيته  
 تفعلل نحو ندرج وافعنى  
 نحو اخرنجم وافعلل نحو  
 اقشعروى لازمة واختلف  
 فى هذا الثالث فقبل هو  
 بناء مقتضب وقيل هو  
 ملحق باخرنجم زاد وافية  
 الهمزة وأدغموا الاخير  
 فوزنه الا ان افعلل ويدل  
 على الحاقه باخرنجم يحى  
 مصدره كصدره (لاسم  
 مجرد رباع فعلل  
 وفعلل وفعلل وفعلل

انفعل بافعل فيما فاؤه لام كآوته فالتوى أو راء كرفعته فارتفع أو واء كوصلته فانصل أنون كنقلته  
 فانتقل وكذا الميم غالباً كلاًته فامتلاً وسمع نحوته فامحى وقرته فاقار والاصل انمحي وانماز فقلبت  
 النون ميماً وأدغمت وقد يستغنون عنه به فى غير ذلك كاستروا شد وقد يشاركان فى غير ذلك  
 كحجبت الشئ فانحجب واحجب دما ميني باختصار (قوله واستفعل) يحى لمعان منها الطلب  
 كاستغفرت الله وعد الشئ متصفاً بالفعل كاستغمت زيدا أى عدته سمينا والصورورة كاستحجر  
 الطين أى صار حجراً ولو وجد ان الشئ متصفاً بالفعل كاستوبأت الارض وجدتها وبيته والمطاوعة  
 كارجته فاستراح وتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه مزيد (قوله وافعل) بتشديد اللام وكذا الافعال  
 وأكثر مجيئها اللالوان ثم العيوب الحسية وقد يحيثان لغيرهما كانهض الطائر أى سقط واملاس  
 الشئ من الملاسة والاكثر فى ذى الالف العروض وفى ساقطها اللزوم وقد يكون الاول لازماً كقوله  
 تعالى فى وصف الجنة من مداهمتان والثانى عارضا كاحر وجهه نخلا دما ميني باختصار واختلف فى  
 أيها الاصل كفى الهمع (قوله نحو اشهاب الفرس) أى غلب سواده على بياضه ومثله اشهب نقله  
 شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله افعول) يحى لمعان منها المباغة نحو اخشوشن الشعر أى  
 عظمت خشونته واعشوشب المكان أكثر عشبه والصورورة نحو احولى الشئ أى صار حلو دما ميني  
 (قوله نحو اغدون) بغين مجهزة فدالين مهملتين بينهما واو أى طال (قوله وافعول) بتشديد الواو  
 وقوله نحو اعلو ط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله اذا اعرواه أى ركبته عربوا الذى فى القاموس  
 اعلو ط البعير تعلق بعنقه وعلاه أو ركبته بلاخطام أو عربا اه (قوله وافعول نحو اخشوشن) فيه  
 أن اخشوشن كاعدون وهو بوزن افعول كما مر فى كلام الشارح لا افعول بل مر عن الدما ميني  
 أن اخشوشن بوزن افعول ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر (قوله نحو اهبج) ببناء  
 مجهزة يقال اهبج الغلام أى امتلاً (قوله نحو شمل) بالشين المجهزة والميم فاللامين كفى القاموس (قوله  
 نحو يبرط) أى عمل صنعة البيطرة وهى معالجة الدواب (قوله اذا غلط) بالطاء المهملة وهو راجع  
 الى الفعلين قبله كما قاله شيخنا السيد ولم يدكر فى القاموس الفعل الاول أصلاً وانما ذكر الهمزة  
 وفسرها لمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى (قوله وافعنى) مذهب سيبويه عدم تعدى هذا  
 البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقالا قد يحى ومتعدى كقوله

قد جعل النعاس يغرنى • أدفعه عنى ويسرنى

قال الزبيدى أحسب هذا مصنوعاً ومعنى هذين الفعلين واحد أى يغلبنى دما ميني (قوله وافعلاً  
 نحو احبناً) همزة بعد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخرنظم) ببناء مجهزة فراء فنون فطاء مهملة  
 ويظهر لى أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرابعى (قوله بالمنديل) بفتح الميم وكسرها (قوله والكثير  
 نمدل) بل هو الفصحى وأما نمدل وتنتطق ونحوهما فشاذا ذكره شيخنا السيد (قوله ويحى بكل واحد  
 الخ) برده ان منها ما لم يوضع لافادة معنى من المعانى التى تفادى بالابنية كفعول وفعلل وفعلل  
 وفعلل (قوله من رباعيتها) أى الافعال (قوله وقيل هو ملحق باخرنجم) فأصله قشعركرجم زاد وافية  
 الهمزة واحدى الرأى من فصا راقشعروى ثم نقلوا الى العين فتحه الرأى الاولى توصل الى ادغامها فى الثانية  
 ورد هذا القول بأن الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه مواقعها فى  
 الاصل والنون من اخرنجم منتقبة من اقشعروى بانه لا يجوز فى الملحق الادغام مطلقاً ولا الاعلال الا  
 فى الآخرو مجرد يحى مصدره كصدر اخرنجم لا يدل على الحاق بل لابد من استيفاء شرائط الحاق  
 (قوله وأدغموا الاخير) لوقال الرأى وأدغموا الاخير فيها لكان أوضح وفى قوله وأدغموا الاخير اشارة  
 الى أن الرأى الاولى هى الاصلية وفى ذلك خلاف (قوله فوزنه الا ان افعلل) ووزنه قبل ذلك ففعلل  
 كدرج (قوله رباع) بمحذف الثانية من ياءى النسب تخفيفاً محذوف الاولى لالتقاء الساكنين



ومع فعل فعال) أي للرباعي المحرسة أبنية. الأول فعل بفتح الأول والثالث ويكون اسمًا نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة  
 ومثله بسهل وشجع والسهب الطويل والشجع الجري، وقيل إن الهاء في سهل والميم في شجع زائدتان وجاءا بالتاء بحوز شهرية  
 وشهيرة للكسبية وبهكنا للضخمة الحسنة. الثاني فعل بكسر الأول والثالث ويكون اسمًا نحو بروج وهو السحاب الرقيق وقيل  
 السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب أيضا وصفة نحو خرمل قال الجرمي الخرمل المرأة الخمقاء مثل الخدعل ونحو ناقة دلغم قال  
 الجوهري هي التي أكلت أسنانها من الكبر. الثالث فعل بكسر الأول وفتح الثالث ويكون اسمًا نحو درهم وصفة نحو هبلع  
 للأول الرابع فعل بضم الأول والثالث ويكون اسمًا نحو برتن وهو واحد برائن (١٧٥) السباع وهو كالمخلب من الطير

وصفة نحو جرشع للعظيم  
 من الجمال ويقال  
 الطويل. الخامس فعل  
 بكسر الأول وفتح الثاني  
 ويكون اسمًا نحو قطر وهو  
 وعاء الكتب وقطل وهو  
 الزمان الذي كان قبل خلق  
 الناس قال أبو عبيدة  
 والأعراب تقول هو زمن  
 كانت الحجارة فيه رطبة قال  
 الزجاج. وقد أتاه زمن  
 الفطعل. والضمير مبتل  
 كطين الوحل. وقال آخر  
 زمن الفطعل إذ السلام  
 رطاب. وصفة نحو سبطر  
 وهو الطويل الممتد وجل  
 قطر أي صلب ويوم قطر  
 أي شديد. السادس  
 فعل بضم الأول وفتح  
 الثالث ويكون اسمًا نحو  
 خدب لذكر الجراد  
 وصفة نحو جرشع بمعنى  
 جرشع بالضم. تنبيهات  
 الأول مذهب البصريين  
 غير الأخفش أن هذا  
 البناء السادس ليس ببناء  
 أصلي بل هو فرع على  
 فعل بالضم فتح تخفيفا لأن

وان شئت قلت حذفت باء النسب برمتها للضرورة (قوله ومع فعل فعال) الواو عاطفة لفعول على المبتدأ  
 ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الأوزان الخمسة (قوله ستة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون  
 ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة أحوال اللام الأولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء  
 الساكنين أو للتقليل أو لتوالي أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسي مائة  
 واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لما  
 همع (قوله وبهكنا) بموحدة فهاء فكاف فنون (قوله نحو خرمل) ببناء موحدة فراء فميم فلام كافي  
 القاموس (قوله المرأة الخمقاء) أي وصف المرأة الخمقاء (قوله مثل الخدعل) ببناء موحدة مكسورة فذال  
 موحدة ساكنة فعين مهولة فلام كافي القاموس وما في كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر (قوله دلغم)  
 بدال مهولة فلام ففافي (قوله التي أكلت أسنانها) من باب فرح أي تكسرت كذا في القاموس (قوله  
 نحو هبلع) بها فوحدة فلام فعين مهولة وقيل الهاء فيه زائدة (قوله نحو برتن) بموحدة فراء ففوقية  
 على ما في التصريح و ضبطه زكريا بالمثلثة بدل الفوقية وصوبه يس (قوله نحو جرشع) بيمين فراء فشين  
 موحدة فعين مهولة تصريح (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر  
 ليس بعلم ما حوى القمطر \* ما العلم إلا ما راعاه الصدر  
 (قوله وفطعل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين تصريح (قوله وهو الزمان الخ) وقال المصريح هو  
 زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال الزجاج) تبع فيه المرادى قال العيني  
 وهو غير صحيح وإنما قاله رؤبة (قوله إذ السلام) بكسر السين المهملة أي الحجارة جمع سلمة بفتح  
 فكسر و الرطاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة (قوله نحو خدب) بيمين فحاء  
 موحدة فذال مهولة تصريح (قوله بالضم) أي ضم اللام وقوله لأن جميع ما سمع فيه الفتح أي فتح  
 اللام (قوله عرفت) بعين مهولة فراء ففاء فطاء مهولة (قوله بوجد) بموحدة فراء فميم فذال مهولة  
 (قوله ولم يسمع فيها) أي الثلاثة المذكورة في قوله وقالوا الخ فعل بالفتح أي فقد انفرد الضم دون  
 الفتح وذلك يدل على أصالة الضم (قوله حكى جوذرا) أي بفتح الذال المحجمة وهو ولد البقرة لوحشية  
 كالجيد بالياء والجوزر بالواو مع ضم الجسيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال كذا في القاموس  
 (قوله وزعم الفراء الخ) دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان  
 الأنسب حذف الواو من وزعم (قوله أنهم قد أحقوا به) أي والألحاق به يدل على أصله إذ  
 لا يلحق إلا بالأصلي سم (قوله عندد) باهمال العين والدا لين وقوله عاطت باهمال العين والطاء وقوله  
 سودد في داله الأولى الضم أيضا (قوله التي استثنى فيها) أي من وجوب ادغام المثليين في غير الملحق  
 (قوله وأجاب الشارح) أي عن الاستدلال بالامر الآتخر قال سم وكان حاصل الجواب الأول

جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو خدب وطعل و برقع في الأسماء وجرشع في الصفات وقالوا للمخلب برتن والشجر البادية  
 عرفت وانكسأ منخطط بوجد ولم يسمع فيها فعل بالفتح وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي واستدلوا بذلك بأمرين  
 أحدهما أن الأخفش حكى جوذرا ولم يحمّل فيه الضم فدل على أنه غير مخفف وهو مراد ودان الضم فيه منقول أيضا وزعم الفراء أن  
 الفتح في جوذرا أكثر وقال الزبيدي إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح والآتخر أنهم قد أحقوا به فقالوا عندد يقال مالى عن ذلك  
 عندد أي بدوقوا عاتت الناقة عوطا إذا شتمت الفعل وقالوا سودد جازأ هذه الامثلة مفكوكة وليست من الامثلة التي استثنى  
 فيها فلن المثليين غير الألحاق فوجب أن يكون للألحاق \* وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن فلن الادغام للألحاق نحو خدب وإنما



هو لان فعلا من الابنية المختصة بالاسماء، فقياسه الفلك كافي جدد وظلل وحمل وان سلمنا انه لا يلحق الا بالاصول  
فانه قد اُلحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فألحقوه باحرجيم فكما اُلحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف • الثاني ظاهر كلام  
الناظم هنا موافقة الاخفش والكوفيين على اثبات اصالة الفعل وقال في التسهيل وتفرع فعل على فعل أظهر من اصالته • الثالث  
زاد قوم من النحويين في ابنية الرباعي ثلاثة اوزان وهي فعل بكسر الاول وضم الثالث حتى ابن جنى انه يقال لجوز القطن الفاسد  
نرفع ويقال ايضا لثوب زبر وللضئيل وهو من اسماء الداهية ضئيل وفعل بضم الاول وفتح الثاني نحو خبعت ودلمز وفعل بفتح  
الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجهور هذه الاوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة  
في الكافية فقال وربما استعمل ايضا فعل (١٧٦) والمشهور في الزبر والضئيل كسر الاول والثالث • الرابع قد علم بالاستقراء

ان الرباعي لا بد من اسكان  
ثانيه أو ثالثه ولا يتوالى  
أربع حركات في كلمة  
ومن ثم لم يثبت فعلل وأما  
علبط للضخم من الرجال  
وناقه علبطة أى عظيمة  
فذلك محذوف من فعال  
وكذلك دودم وهو شئ  
يشبه الدم يخرج من شجر  
السمر ويقال حينئذ  
حاضت السمرة وكذلك  
لسن عشاط وعطاط وعكاظ  
أى نخين خائر ولا فعلل وأما  
عرتن لنبت يدبغ به فأصله  
عرتن مثل قرنفل ثم  
حذفت منه النون كما  
حذفت الالف من علابط  
واستعملوا الاصل والفرع  
وكذلك عرقصان أصله  
عرقصان حذفت النون  
وبقي على حاله وهو نبت  
ولا فعلل وأما جندل فانه  
محذوف من جندال  
والجندل الموضع فيه حجارة  
وجعله الفراء وأبو على

منع أنه ليس من الامثلة التي استثنى فيها فلك المثلين لغير الاطلاق (قوله بالزيادة) الباء سببية متعلقة  
بالفرع وكذا قوله بالتخفيف (قوله خرفع) بقاء معجمة فراء ففاء فعين مهملة كافي التصريح (قوله لزبر  
الثوب) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعاير الثوب الحديد وقوله زبر أى بضم  
الموحدة (قوله وللضئيل) بكسر الضاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئيل أى بضم  
الموحدة (قوله نحو خبعت) بقاء معجمة فو حدة فعين مهملة فثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم  
الخلق (قوله ودلمز) بدال مهملة فلام فميم فزاي اسم للصلب الشديد (قوله نحو طحربة) بقاء فاء  
مهملتين فراء فو حدة وفيه ثلاثة اوجه أخرى هي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح  
الطاء والراء وهو الاشهر وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم (قوله ولا يتوالى) المناسب للتفريع  
(قوله لم يثبت فعلل) أى بضم ففتح فكسر (قوله فذلك محذوف) أى مختصر (قوله دودم) بدالين  
مهملتين (قوله عشاط وعطاط وعكاظ) باهمال عين كل من الثلاثة وطائفة قبل اللام من الاول مثلثة  
ومن الثاني جيم ومن الثالث كاف (قوله أى نخين خائر) يرجع لكل من الثلاثة قبله وفي القاموس  
ختر اللبن وينث خثرا وخثرا وخثارة وخثورة وخثرا ناغلظ اه فقول الشارح خائرا كيد لقوله  
نخين (قوله ولا فعلل) أى بفتح الفاء والعين وضم اللام الاولى (قوله عرتن) بعين فراء مهملتين فثلثة  
(قوله عرقصان) بعين فراء مهملتين مفتوحتين فقفاف مضمومة فصاد مهملة (قوله ولا فعلل) أى  
بفتح الفاء والعين وكسر اللام الاولى (قوله على فعليل) أى عنه (قوله وليست محذوفه) أى مختصرة  
من شئ آخر (قوله لماسبق) أى من امتناع توالى أربع متحركات في كلمة (قوله الاسم المجرد) فيه  
اشارة الى أن الضمير في علا يرجع الى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرابع ليصح الاستناد فافهم  
(قوله عن أربعة) عن بمعنى على (قوله فع فعلل) الظرف حال من مفعول حوى والضمير في حوى  
يرجع الى الاسم الجماسي الاصول (قوله نحو شمردل) باعجم الشين فقط (قوله بجمرش) بجم فاء  
مهملة فميم فراء فثسين معجمة (قوله وقهلبس) بقاف فهاء فو حدة فلام فسين مهملة (قوله لعظيم  
الكمره) أى للرجل العظيم الكمره أى حشفة الذكركر يناسب قوله فيكون اسمها (قوله فيكون  
اسما) أى على القولين الاخيرين (قوله نخزعل) بقاء معجمة فزاي فعين مهملة فو حدة (قوله  
المستطرفه) يحتمل ضبطه بالطاء المهملة وبالطاء المشالة (قوله وقد عمل) بقاف فذال معجمة فعين  
مهملة (قوله وجل خبعتن) بقاء معجمة لا قاف كما وقع في بعض النسخ فو حدة فعين مهملة فثلثة (قوله

فرعا على فعال وأصله جندل واختاره الناظم لان جندلا مفرد فقصر به على المفرد أولى وقد أورد بعضهم هذه قرطعب  
الاوزان على أنها من الابنية الاصول وليست محذوفة وليس بصحيح لماسبق (وان علا) الاسم المجرد عن أربعة وهو الخامس (فع  
فعلل حوى فعلا لا كذا فعلل وفعلل) فالاول من هذه الابنية فعلل وهو بفتح الاول والثاني والرابع يكون اسم نحو سفر رجل وصفة  
نحو شمردل للطويل والثاني وهو بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قالوا لم يجزى الاصفه نحو بجمرش للعظيمة من الافاعي وقال السيراني  
هي العجوز المسنة وقهلبس للمرأة العظيمة وقيل لحشفة الذكركر وقيل لعظيم الكمره فيكون اسما والثالث وهو بضم الاول وفتح  
الثاني وكسر الرابع يكون اسما نحو نخزعل للباطل وللحاديث المستطرفة وقد عمل يقال ما أعطاني قد عملا أى شيا وصفة يقال  
جل قد عمل للضخم والقد عملة من النساء القصيرة وجل خبعتن وهو الضخم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم وبه سمى الاسد  
والرابع وهو بكسر الاول وفتح الثالث يكون اسما



نحو قرطعب وهو الشئ الحقيق وصفة نحو جرحل وهو الضخم من الابل وحزقرو هو القصير ﴿تنبية﴾ زاد ابن السراج في أوزان الخجاسي فعال نحو هندلع اسم بقله ولم يثبت له سيمويه والصحيح أن فونه زائدة والالزم (١٧٧) عدم النظير وأيضا فقد حكى كراع

في الهندلع كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخجاسي على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب ولانه يلزم على قوله أصالة فون كنهبل لان زيادتها لم تثبت الا لان الحكم باصلتها موقوف في عدم النظير مع ان فون هندلع ساكنة ثانية فأشبهت فون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة فون ثانية متحركة فالحكم على فون هندلع بالزيادة أولى وزاد غيره للخجاسي أوزانا آخر لم يثبتها الا كثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بدكرها (وما غاير) من الاسماء المتمكنة ما سبق من الامثلة (للزيد أو النقص انتهى) نحو ويد وحندل واستخراج وكان ينبغي أن يقول أو الدور لان نحو طحيرية مغاير للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ولهذا قال في التسهيل وما خرج عن هذه المثل فشاؤ أو مز يد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمي (والحرف ان يلزم) الكلمة في جميع تصاريفها

قرطعب) بقاف فراء فضاء فعين مهملةتين فوحدة (قوله وهو الشئ الحقيق) هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشئ الحقيق اسما وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة الا ان يدعى عدم اعتبار الحقايرة في مفهوم قرطعب دون العظم في مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه (قوله جرحل) بجيم فراء فذال فحاء مهملةتين (قوله وحزقرو) بحاء مهملة فنون فرأى فقاف فراء كافي القاموس (قوله فعل) يضم فسكون فثلاث لامات وأولاهما مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه براء وعلله رفعه حكاية لحال رفعه (قوله هندلع) بها فنون فذال مهملة فلام فعين مهملة (قوله والالزم عدم النظير) حاصل ما ذكره في توجيهه زيادة النون ثلاثه أوجه (قوله كراع) يضم الكاف اسم عالم لغوي (قوله فيفوت تفضيل الرباعي عليه) لانه على ستة أوزان كما مر (قوله ولانه يلزم) لوقال وأيضا يلزم لناسب ما قبله (قوله كنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال في القاموس الكنهبل وتضم بأوه شجر عظام كالكنهبل والشعير الضخم السنبلة (قوله لم تثبت الا لان الحكم باصلتها الخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقوف أيضا في عدم النظير كما سيذكره بقوله ولا يكاد الخ الا أن يقال في التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتي في الشرح (قوله وزاد غيره) أي غير ابن السراج (قوله واحتمال بعضها للزيادة) أي لتكون بعض حروفه زائدا (قوله من الاسماء المتمكنة) هكذا قيد غيره أيضا وعمم بعض الشراح فجعل المراد ما غاير من الاسماء والافعال لانه تكلم فيما سبق على الافعال أيضا وهو أوجه وان وجه سم الاول بما فيه نظر ظاهر وان أقره شيخنا والمبعض (قوله نحو يد وحندل واستخراج) نقص من بدأصل وهو الياء اذ أصله يدي ومن حنذل بفتح الحميم والنون وكسر الدال زائد وهو الالف والياء اذ أصله حنادل أو حنديل على الخلاف السابق في الشرح وزيد في استخراج همزة الوصل والسين والتاء والالف (قوله أو الدور) أي الشذوذ (قوله نحو طحيرية) تقدم ضبطها وتفسيرها (قوله أو محذوف منه) أي فائه كعدة أو عينه كسه أو لامة كيد أو شبه الحرف كمن أو مركب كضم موت أو أعجمي كبلخس بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالسين المعجمة اسم حجر معروف وانما لم ينسبه المصنف على هذه الثلاثة لان كلامه هنا في الاسماء المتمكنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه الا بعدم التنبية على النادر (قوله والحرف) مبتدأ وأوجه الشرط وجوابه في محل رفع خبر (قوله حذا حذوه) قال في القاموس حذا حذوزيد فعل فعله (قوله ويقال أيضا احتذى أي اتبع) ويقال أيضا احتذاه أي ألبسه الحذاء أي النعل قال في القاموس حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلا ألبسه اياها كاحتذاه اه (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق ان جعل مصدرا بمعنى الاحتذاء ومفعول به ان جعل بمعنى النعل وهو الاقرب وقول البعض مده للضرورة خطأ محض اذ هو ممدود وضعا كما مر في باب المقصور والممدود (قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بأن كلامه تعريفي الاصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الاصل فلخروج نحو واول وعدهما هو اصل ويسقط في بعض تصاريف الكلمة لعله وأما عدم منعه فلا دخول نحو فون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثاني عنه ودخول الاول فيه وحاصل الجواب أن المراد بالزوم الزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعله كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقديرا ونحو فون قرنفل في تقدير السقوط (قوله من الاصول) حال من الساقط (قوله فانه مقدر الوجود) أي فلا يرد على تعريف الاصل جمعا والزائد منعنا سم (قوله في تقدير السقوط) أي فلا يرد

(٢٣ - صبان رابع) (فأصل والذي لا يلزم) بل يحذف في بعض التصاريف فهو (الزائد مثل تا احتذى) لانك تقول حذا حذوه فتعلم بسقوط التاء انما زائدة في احتذى يقال احتذى به أي اقتدى به ويقال أيضا احتذى أي اتبع قال كل الحذاء يحتذى الحافى الوقع والحذاء النعل وأما الساقط لعله من الاصول كواو بعد فانه مقدر الوجود كما أن الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط







وهذا معنى تسميتها بحروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تكون أصولا وذلك واضح وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسبأني الرديعية الثانية أدلة زيادة الحرف عشرة أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب في أصله أعنى المصدر ثانيا سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب ثالثها سقوطه من نظيره كسقوط ياء اطل في اطل والايطل الخاصة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغيره فان كان سقوطه لعله كسقوط واو وعد في بعد أو في عدة لم يكن دليلا على الزيادة رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورتل وهو الشرو وشرنبت وهو الغليظ الكفوين والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه (١٧٩) مع المشتق الا زائدة نحو مخنفل من

الخفيفة وهي لذى الحافر كالشفة للانسان والمخنفل العظيم الشفة وهو أيضا الجيش العظيم خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالمهززة اذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فمما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وافكل يحكم بزيادة همزته جملا على ما عرف اشتقاقه نحو أجمر والافكل الرعدة سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون من كسأ وفتح وحنظأ ووسندأ ووقندأ فالكسأ والوافر اللحية والحنظأ والعظيم البطن والوسندأ والقندأ والرجل الخفيف سابعها لزوم عدم النظر

التسهيل بقوله سأتمونها قال الدماميني وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سأتمونها فقال انعم فقال أحببتكم (قوله وهذا) أي كون الزائد غير تكرير الاصل لا يكون الا أحد الاحرف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا فهم العبارة واستغن به عما وقع لبعض من التعسف البار بالمبنى على الفهم السكاسد (قوله في اطل) أي وهو كما يطل معنى ومادة (قوله في بعد أو في عدة) الاول نظير وعد والثاني أصله ولم يمثّل للسقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أي اشتقاق الكلمة التي هو فيها (قوله ورتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرنبت بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون وفتح النون وفتح الفوقية وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات وبين الصادين نون وآخره راء (قوله مع المشتق) أي ولو من اسم عين لا مصدر بديل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الاخذ (قوله نحو مخنفل) تقدم ضبطه قريبا (قوله وان لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا ينافي قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فانها قد كثرت زيادتها الخ) مقتضاه أنها قد تكون في هذا الموضع أصلية فانظره (قوله سادسها اختصاصه الخ) لوجه التعجب بالاختصاص الا أن يراد به لوجوده ولو قال كونه بموضع الخ كما عبر به في نظائره لكان واضحا وقوله بموضع الخ ان أجرى على اطلاقه الشامل للمشتق نحو كسأ وبعثلة بعد النون الزائدة من كثات لحبته كنع أي طالت وكثرت كفي القاموس وغير المشتق كالامثلة الاربعة التي في الشرح وأريد بنحو الاربعة ما يتناول كسأ وبعثلة كان الدليل الرابع مندرج في السادس وان قصر على غير المشتق أخذ من الامثلة التي ذكرها وأريد بنحو الاربعة مثل حنظأ وابطاء المشالة المعجمة وهو الحنظأ وابطاء المههلة كان الدليل الرابع نفس السادس فتأمل في المقام صغره بما وان أهملوه (قوله من كسأ و) بفوقية بعد النون الزائدة ويراد به الكسأ وبعثلة بعد النون لكن الذي بالفوقية غير مشتق والذي بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تغتر بما يقتضى خلاف ذلك وقوله ونحو حنظأ ووسندأ واهمال أولهما وثانتهما ولو قدم الشارح نحو على كسأ ولسكان أبزل وقوله وقندأ وبقاف ثم دال مههلة وأول كل من الالفاظ المذكورة مكسور وثلثه مفتوح (قوله في تلك الكلمة) متعلق بلزوم (قوله نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله عند لزوم الخروج عن النظر) أي على تقدير الاصله وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك في كنهيل) أي على لغة من ضم الباء بديل ما بعده وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعل كسفر رجل بضم الجيم) لو قال فعل بضم اللام الاولى اسلم من تكلف الحطاطي ضم الجيم (قوله فعنل) كذا في النسخ بتقديم العين على النون

بتقدير الاصله في تلك الكلمة نحو تنقل بفتح التاء الاولى وضم الفاء وهو ولد الشعب فان تاءه زائدة لانها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعال وهو مفقود ثامنها لزوم عدم النظر بتقدير الاصله في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تنقل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصلها عدم النظر فانها لو جعلت أصلا كان وزنه فعال وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظر في نظيرها أعنى لغة الفصح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفصح حكم زيادتها في لغة الضم أيضا اذا اصل اتحاد المادة تاسعا دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل عاشرها لدخول في أوسع اليابين عند لزوم الخروج عن النظر وذلك في كنهيل فان وزنه على تقدير الاصله انون فعلا كسفر رجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنل وهو مفقود أيضا ولكن أبنة المزيد فيه أكثر



ومن أصولهم المصير الى الكثير ذكروا هذا ابن اياز وغيره وقال المرادى هو مندرج في السابع انتهى (بضم فعل قابل الاصول في وزن) يعني اذا اردت ان ترن كلمة لتعلم الاصل منها والزائد فقابل اصولها بأحرف فعل الاول بااءا، والثاني بالعين والثالث باللام مسويابين الميزان والموزون في الحركة والسكون فتقول في فلس فعل وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين وكذلك في قام وشد لان أصلهما قوم وشدد وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل وفي ظرف فعل وكذلك في طال وحب (وزائد بلفظه اكتفى) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول في أكرم (١٨٠) ويظهر وجوه وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج أقول وفي فعل

والصواب فتعال بتقديم النون على العين (قوله ومن أصولهم) أى قواعدهم (قوله هو مندرج في السابع) أى لزوم عدم النظر بتقدير الاصاله بان يراد به ماهو الاعم من أن يعلم النظر بتقدير الزيادة أيضاً أو يوجد فاندفع ما ذكره شيخنا (قوله بضم فعل) أى ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان المقصود مادة فعل دون هيئته اذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله في وزن المراد به المعنى المصدرى أى في وقت وزن قال في الهمع وانما اصله طحو على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الافعال من أكل وشرب ومشى وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الاسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اه بايضاح (قوله لتعلم الاصل منها والزائد) فيه نظر لان الوزن فرع معرفة الاصل والزائد فان قرئ لتعلم بوزن تكلم صح سم (قوله وكذلك في قام وشد) فيونان بفعل بفتح العين نظر الاصلهما قبل الاعلال والادغام (قوله وكذلك في هاب ومل) أى لان أصلهما هيب وملل بكسر ثانيهما (قوله وكذلك في طال وحب) أى لان أصلهما اطول وحبب بضم ثانيهما (قوله وزائد) أى حرف زائد في الموزون وقوله عن تضعيف أصله أى عن مقابله بضعف أصل من ميزان الكلمة التى هو منها فإضافة الاصل الى ضمير الزائد لادنى ملائمة فلا يقال في وزن أكرم مثلاً ففعل (قوله لان المقضى للابدال) أى لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطباق (قوله أو غيره) أى كالتعدية (قوله كما يأتى بيانه) أى في قوله وان يك الزائد بضعف أصل الخ سم (قوله وضاعف الميزان الخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا الى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكمه وازيادته فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ فعل وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقبل لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه فوزن جعفر افعال كما يقول البصريون أو فعلم بزيادة الراء أو فعلم بزيادة الفاء ولا يدري ماهو أقوال أربعة كذا فى التصريح (قوله فستق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارضى عن الجلال المحلى (قوله قد عمل) تقدم ضبطه وتفسيره فى الشرح (قوله فاجعل له الخ) لا يقال يلزم التباس الاصل بالزائد حيث لا نأقول نعم ولكنه يزل بالاضابط السابق فى قوله والحرف ان يلزم الخ (قوله من أحرف الميزان) من تبعيضه حال من مال الاصل فقوله ثانياً منها تا كيد هذا هو التحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقاً بجعل كشيخنا والبعض فقد تسمع قنامل وقوله الذى هو أى ذلك الحرف الزائد بضعفه أى ضعف الاصل منها أى من أحرف الميزان (قوله فى حائيت) بجاء مهملة مكسورة فقويتين بينهما تحتية وهو صمغ الانجذان بفتح الهمزة وضم الجسيم وانجمام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (قوله وفى سخنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والريح قاله شيخنا السيد (قوله وفى مرمر يس) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله وفى اغدودن) بانجمام الغين واهمال الدالين يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن الثبت اذا اخضر تصريح (قوله وما شا كلها) كفجر وغر وغر وهو كذلك الى آخر حروف الهجاء (قوله الى آخر

وفوعلى وانفعل واقفعل واستفعل وانفعال واقفعال واستفعال واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما أحدهما المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء التى هى أصله فيقال فى وزن اصطر بافتعل وذلك لان المقضى للابدال مفقود فى الميزان والآخر المكرر للحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل به الاصل كما يأتى بيانه (وضاعف اللام) من الميزان (اذا أصل بقى) من الموزون بان يكون رباعياً أو خماسياً (كراء جعفر ورفاق فستق) ورجيم ولام سفر رجل وميم ولام قد عمل فتقول فى وزن الاو فعمل وفى الثانى فعلل والثالث فعلسل والرابع فعللل (وان يك الزائد بضعف أصل فاجعل له فى الوزن) من أحرف الميزان (مال الاصل) الذى هو ضعفه منها فان كان ضعف الفاء قبل بالفاء وان كان ضعف العين قبل بالعين وان كان ضعف

الحروف

اللام قبل باللام فتقول فى حائيت فعليل وفى سخنون فعاول وفى مرمر يس ففعليل وفى اغدودن

افوعلى وفى جلبب فعلل وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول فى حائيت فعليت وفى سخنون فعلون وفى مرمر يس فعمليل وفى اغدودن افعدول وفى جلبب فعلب ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان أحدهما تكثير الاوزان مع امكان الاستغناء بواحد فى نحو صبر وقر وكر فان وزن هذه وماشا كلها على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل وفعئل وكذا الى آخر



الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا والاسخرا التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعلة وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تضعف عينه للإلحاق وغير الإلحاق ويتحد اللفظ به كبين مقصودا به الإلحاق ومقصودا (١٨١) به التعدية فعلى القصد الأول مصدره

تبيينة مشاكل درجته  
وعلى القصد الثاني مصدره  
تبيين ولا يعلم امتياز  
المصدرين إلا بعد العلم  
باختلاف وزني الفعلين  
واختلاف وزني الفعلين  
فيما نحن بصده ليس إلا  
على المذهب المشهور  
تبيينات الأول اذالم  
يكن الزائد من حروف أمان  
وتسهيل فهو ضعف أصل  
كأبا، من جلبب وان كان  
منها فقد يكون ضعفا وقد  
يكون غير ضعف بل صورته  
صورة الضعف ولكن دل  
الدليل على أنه لم يقصده به  
تضعيف فيقابل في الوزن  
بلفظه نحو سمان وهو ماء  
لبنى ربيعة فوزنه فعلا ن  
لافعال لان فعلا لا بناء  
نادر لم يأت منه غير المكرر  
نحو الززال الاخرعالم وهو  
ناقه بها طلع وفهقار للحجر  
وأما بهرام وشهران فجهان  
• الثاني المعتبر في الوزن  
ما استحقه الموزون من  
الشكل قبل التغيير فيقال  
في وزن رذ ومرد فعل  
ومفعل لان أصلهما ردد  
ومردد • الثالث اذ وقع  
في الموزون قلب تغلب الزنة  
لان الغرض من الوزن  
التبيينة على الاصول  
والزوائد على ترتيبها فتقول  
في وزن آدر أعفل لان  
أصله آدور فقدمت

الحروف) فيقال في نحو بخر مفجور وهكذا (قوله التباس ما) أى فعل يشاكل مصدره تفعيلا على حذف مضاف أى موازن تفعيل أخذ من قوله الآتى مصدره تبيينة مشاكل درجته (قوله أن الثلاثي المعتل العين) أى كان (قوله مشاكل درجته) أى كمصدر الملقى به كدرج سم (قوله واختلاف وزني الفعلين فيما نحن بصده) أى نحو بين بوجهيه ليس الاعلى المذهب المشهور قال سم وأقره شيخنا والبعض كأن مقصوده أن وزن المقصود به التعدية فعل لانه يذكرا الزائد اذا كان تكريرا أصل بما يدكر به ذلك الاصل واما المقصود به الإلحاق بالرباعى فعلى المشهور يكون وزنه فعلا لان الملقى وزنه وزن الملقى به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل في الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اه وفيه عندى نظرات صريح الشارح سابقا بان المكرر للإلحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الاصل وحينئذ فوزن بين مطلقا فعل فلم يختلف وزن الفعلين على المذهب المشهور أيضا فتدبر (قوله فقد يكون ضعفا نحو سؤال) بتشديد الههزة سم (قوله وقد يكون غير ضعف الخ) ليس في كلامه حصر في القسمين فلا ينافى وجود قسم ثالث وهو ما ليس ضعفا ولا على صورته كالههزة في الأكرم مثلا (قوله ولكن دل الدليل) كندور فعلا ل غير مكررا لفاء والعين (قوله على انه لم يقصده به تضعيف) أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وان وافق لفظه لفظ أصلى (قوله فيقابل في الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف الخ (قوله نحو سمان الخ) الذى فى القاموس أن مفتوح السين المهملة موضع ومكسورا بل ومضمومها جبل فعلى مراده موضع فيه الماء الذى ذكره الشارح فيتوافق كلامهما (قوله لان فعلا لا) أى بفتح الفاء (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فآؤه وعينه نخرج نحو فقهقار لانه مكررا لفاء فقط (قوله الاخرعالم) بفتح ميم فزى فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعدنى أو كفى انتخب • اتباع ما اتصل (قوله بها طلع) بالجاء الظاء واهمال العين أى عرج (قوله وفهقار) بقافين زادا فى القاموس القسطل بالقاف فاسين فالطاء المهملتين وهو الغبار والخرطال بالطاء المحجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حجب معروف (قوله وأما بهرام وشهران فجهان) أى علمان عجميان فالاول علم لرجل ولفرس النعمان بن عتبة العتكي كفى القاموس وذ كر شيخنا السيدان فى بآئه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثانى المعتبر الخ) هذا التبيينه مكرر مع ما أسلفه فى شرح قول الناظم بضم فعل الخ حيث قال وكذلك فى قام وشدلان أصلهما قوم وشدد وكذلك فى هاب ومل ثم قال وكذلك فى طال وحب فاعرفه فانه مما لم يتنبه له (قوله قلب) أى • كفى كان قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين (قوله على ترتيبها) أى الواقع فى الموزون (قوله فتقول فى وزن آدر) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله آدور على وزن أفعال استثقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فابدلت ألفا قيسا قاله الفارضى (قوله قدمت العين على الفاء) أى وقلبت ألفا سم (قوله وتقول فى ناء) بنون فالف فههزة وأصله ناءى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الههزة فصارت ناء على وزن فلع فقلبت الياء ألفا فالتحر كها وانفتح ما قبلها فصارت ناء كذا فى التصريح والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الههزة (قوله وفى الحادى) أصله واحد فأخرت الفاء وهى الواو عن اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالألف فقدمت الحاء عليها فصار حاد وقلبت الواو ياءا، تنظر فيها أثر كسرة فصار حادى (قوله بتأصيل أصول حروف) لوجه لزيادة الشارح أصول (قوله الرباعى الذى تكررت فآؤه وعينه) سواء كان اسماء كمثل أوفعلا كززل

العين على الفاء وتقول فى ناء فلع لانه من النأى وفى الحادى عالف لانه من الوحده وكذلك اذا كان فى الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف فتقول فى وزن قاض فاع وفى بع فل وفى بعد يعل وفى عدة علة وفى عه أمر من الوعى عه الا اذا أريد بيان الاصل فى المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعل انتهى (واحكم بتأصيل) أصول (حروف) الرباعى التى تكررت فآؤه وعينه



وليس أحد المكررين فيه صالحا لسقوط كحروف (سمسم) ونحوه لان اصالة أحد المكررين فيه واجبه تنكيمة لا اقل الاصول وليس  
 اصالة أحدهما أولى من اصالة الآخر فحكم باصالتها معا (والخلف في) الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط  
 (كلم) أمر من لم ولم وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والسكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقول انه كالنوع  
 الاول حروفه كلها محكوم باصالتها ان مادة لم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعمل كالنوع الاول وهذا مذهب البصريين  
 الازواج وقيل ان الصالح للسقوط زائد فوزن (١٨٢) كفكف على هذا فعكس وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط

بدل من تضعيف العين  
 فاصل للم لم فاستثقل توالي  
 ثلاثة أمثال فابدل من  
 أحدها حرف عائل الفاء  
 وهذا مذهب الكوفيين  
 واختاره الشارح ويرد أنهم  
 قالوا في مصدره فعلة ولو  
 كان مضاعفا في الاصل لجاء  
 على التفعيل فان تكررت في  
 الكلمة حرفان وقبلهما  
 حرف أصلي كصم صم  
 وسممع حكم فيه بزيادة  
 الضممين الأخيرين لان  
 أقل الاصول محفوظ  
 بالاولين والسابق كذا قاله  
 في شرح الكافية وقال في  
 التسهيل فان كان في  
 الكلمة أصل غير الاربعة  
 حكم بزيادة ثاني المتماثلات  
 وثالثها في نحو صم صم  
 وثالثها ورابعها في نحو  
 مرمريس انتهى فانفق  
 كلامه في نحو مرمريس  
 واختلف في نحو صم صم  
 فوزنه في كلامه على الاول  
 على طريقة من يقابل  
 الزائد بلفظه فعلمح وفي  
 كلامه الثاني فعمل  
 واستدل بعضهم على زيادة  
 الحاء الاولى في نحو صم صم

ووسوس (قوله المكررين) هما في مثاله السين الثانية والميم الثانية (قوله كحروف سمسم) بكسر  
 السينين الحب المعروف وبقتضهما الثعلب قاله الفارسي (قوله والخلف الخ) ظاهره انه لا خلاف في  
 القسم الاول مع ان فيه خلافا أشار اليه بعضهم سيوطي (قوله في الرباعي المذكور) أي الذي  
 تكررت فائزه وعينه (قوله حروفه كلها محكوم باصالتها) أورد عليه أن هذا مناف لقوله في بيان محل  
 الخلاف الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط وأجيب بان قوله صالح للسقوط أي ولو في مادة أخرى  
 من المعنى أو أنه مبني على غير القول الأول (قوله وقيل ان الصالح للسقوط) أي الذي هو الحرف  
 الثالث (قوله فوزن كفكف على هذا فعكس) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من  
 مقابلة تكرير الاصل بلفظه ولو جرى على المشهور لقال فعقل وكذا يقال في نظائره الاربعة (قوله ولو  
 كان مضاعفا في الاصل الخ) قال أبو حيان يمكن الجواب عن هذا بانه انما كان يلزم ذلك لو بقي على  
 ادغامه فاما بعد الابدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي نحو جليب لجاء مصدره  
 على وزن مصدره (قوله فان تكررت في الكلمة حرفان الخ) مختار قوله الرباعي الذي تكررت فائزه  
 وعينه (قوله كصم صم وسممع) باهمال حروفه او الصم صم الشديد الغليظ كالم والسممع صغير  
 اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كافي القاموس (قوله ثاني المتماثلات وثالثها) يعني الحاء الاولى  
 والميم الثانية (قوله فانفق كلامه في نحو مرمريس) انما كان يحسن هذا ونقل الشارح كلاما  
 للمصنف في نحو مرمريس غير كلامه في التسهيل (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى الخ)  
 قال شيخنا والبعض هذا الاشارة الى قول مغاير للقولين قبله لانه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الاولى  
 فقط فوزن صم صم على هذا فعمل ولا دليل عليه بل الاقرب انه تأييد لكلام المصنف في التسهيل  
 وانما خص الحاء الاولى بالذكر لانها التي ينتج دليله زيادتها اذ لا يحذف في التصغير غيرها (قوله ان وزنه  
 فعلل) بثلاث لامات (قوله من يبار ما يعرف به الزائد من الاصل) اعترض بأن ما يعرف به ذلك هو  
 قوله والحرف ان يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان المناسب أن يزيد وما يتبعه  
 (قوله فالف) أراد الالف اللينة وأما الهمزة فستأتي (قوله كذلك) أي مصاحبة أكثر من أصلين  
 (قوله فيه) أي في أكثر ما وقعت فيه الالف كذلك (قوله فيعمل عليه ما سواه) أي على الأكثر  
 ما سوى الاكثر (قوله نحو مرمريس ودعا) لا تخفى على نبيه حكمة تعدد الامثلة (قوله وما ذكره) أي من  
 منطوق قوله فالف أكثر الخ ومفهومه ومخلصه أن كون الالف اما زائدة أو منقلبة عن أصل انما  
 هو في الاسماء المتمكنة والافعال أما الحروف والمبنيات نحو بلي والى وعلى ونحو متى ومهما فليست  
 الالف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل اذ لا اشتقاق فيها بل هي أصلية غير منقلبة كذا قال شيخنا  
 عازيا للطبلاوي وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفي زيادتها في قوله فلا وجه للحكم الخ  
 ظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فالف أكثر الخ فقط وكون المعنى فلا وجه  
 للحكم بزيادتها فيها ولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه الا أن يقال تعليقه بقوله لان ذلك

والميم الثانية في نحو مرمريس بخلافها في التصغير حيث قالوا صم صم ورمريس ونقل عن الكوفيين في صم صم أن وزنه الخ  
 فعلل وأصله صم صم أبدلوا الوسطي ميمًا ولسافرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الاصل في شرح في بيان ما نظر في زيادته من الحروف  
 العشرة فقال (فالف أكثر من أصلين) صاحب زائد غير ميم) ألف مبتدأ أو الجملة بعده صفة له وزائد خبره والميم الكذب أي اذا  
 صحبت الالف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لان أكثر ما وقعت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيعمل عليه ما سواه  
 فان صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلان من أصل باء أو واو نحو مرمريس ودعا ورحا وعصا وباع وقال وناب وباب وما ذكره انما هو



في الاسماء المتكئة والافعال أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لان ذلك انما يعرف بالاستتقاق وهو مفقود وكذلك  
الاسماء الاعجمية كبراهيم واسحق . واعلم أن الالف لاتزاد أو لا تمتنع الابتداء بها وتزاد في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو  
كتاب ورابعة نحو حبل وسرداح وخامسة نحو انطلاق وحلابل وسادسة نحو ( ١٨٣ ) قبعثرى وسابعة نحو أربى

وتزاد في الفعل ثانية  
نحو قاتل وثالثة نحو تغافل  
ورابعة نحو ساق وخامسة  
نحو أربى وسادسة نحو  
اغرندي <sup>تنبهان</sup>  
الاول يستثنى من كلامه  
نحو عاى وضوضى من  
مضاعف الرباعى فان  
الالف فيه بدل من أصل  
وليست زائدة . الثاني  
إذا كانت الالف مصاحبة  
لأصلين ولثالث يحتمل  
الاصالة والزيادة فان قدرت  
أصالة فالالف زائدة وان  
قدرت زيادته فالالف غير  
زائدة لكن ان كان المحتمل  
همزة أو ميماً مصدره أو  
نونا ثالثة ساكنة في خماسى  
كان الأرجح الحكم عليه  
بالزيادة وعلى الالف بأنها  
منقلبة عن أصل نحو أفعى  
وموسى وعقنقى ان وجد  
في كلامه . ما لم يدل دليل على  
أصالة هذه الاحرف وزيادة  
الالف كما فى أرطى عندهم  
يقول أديم مأروط أى  
مدبوغ بالارطى وكفى  
معزى لقولهم معزوان كان  
المحتمل غير هذه الثلاثة  
حكماً باصالة وزيادة الالف  
انتهى ( واليا كذا والوار )  
أى مثل الالف فى أن كلا

الخ يشعر بهذه الضميمة ( قوله فى الاسماء المتكئة ) أى المعربة وكان عليه أن يزيد العربية الا أن  
يقال تركه انكالا على أخذه مما بعده ( قوله لان ذلك انما يعرف بالاستتقاق وهو مفقود ) فيه أن  
مقتضى قوله فيحمل عليه ما سواه أن يحتمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفاً أو اسماً غير متمكن أو اسماً  
أعجمياً الا أن يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقاً من الاسماء المتكئة العربية ( قوله وسرداح )  
بأعمال حروفه وكسر أوله الناقفة الطويلة ( قوله وحلابل ) بكسر الحاء المهملة واللام وهو اللباب  
كذا فى القاموس ولا وجود له فيه بالحجم ( قوله نحو أربى ) يضم الهمزة والموحدة فعدة المتربع كفى  
القاموس وقد أسلفنا فى باب ألفى التأنيت عن السيموطى والدمامى ضبطه بفتح الهمزة ( قوله نحو  
ساقى ) فى القاموس سلق فلا ناطع منه كسلفاه ( قوله نحو أربى ) قال فى الصحاح الجؤوة حمرة تضرب  
الى سواد وفى القاموس انه يقال جؤوة حمرة وجؤة كسبه وجأى بكوى والفعل جئى الفرس وجأى  
وجأوى والنعت أجوى وجأوا ( قوله نحو اغرندي ) بالغين المحجمة فالراء أى علا ( قوله نحو عاى )  
بعينين مهملتين أى زجر الضأن فقال عا أو عوا عاى ويقال أيضاً فى الفعل عوعى وعيى كفى  
القاموس وقوله وضوضى بضاضين مجتمتين قال فى القاموس فى باب الهمزة الضأضاء والضوضاء  
أصوات الناس فى الحرب ورجل مضوض مصوت وقال فى باب الالف اللينة الضوة الجليلة  
كأضوضاء اه والجليلة بفتح الجيم واللام الاصوات ( قوله من مضاعف الرباعى ) يعنى مالا مه  
الاولى من جنس فائه ولأمة الثانية من جنس عينه ( قوله فان الالف أل للجنس اذ كل من أنى عاى  
الاولى والثانية وألف وضوضى بدل من أصل لان وزنه ما فعل ( قوله الثانى إذا كانت الالف الخ )  
يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أى محققاً أصالة جميعه فان كان فيه ما ليس  
محققها بل محتملها فقط ففيه تفصيل ( قوله والثالث يحتمل الاصالة والزيادة ) كفى أبان فانه يحتمل  
ان وزنه فعال زيادة الالف واصالة الهمزة أو فعل بالعكس ( قوله مصدره ) يرجع لكل من الهمزة  
والميم ( قوله منقلبة عن أصل ) قال شيخنا انظر هل هو ياء أو واو ( قوله نحو أفعى ) نظر الدمامى فى  
التشبيهاً به بان منع صرفه أى للوصفية المتخيلة ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مما  
زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل بما زيادة همزته متعينة ( قوله وموسى ) مراده موسى  
الحديد لا اسم النبي اه دمامى أى لانه أعجمى ( قوله وعقنقى ) لم أجده فى القاموس ولعل ذلك  
نكتة قول الشاوح ان وجد فى كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بانها منقلبة عن أصل ان وزنه  
فعل ( قوله ما لم يدل دليل الخ ) قيد فى قوله كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة ( قوله عندهم يقول  
أديم مأروط بخلافه عندهم يقول أديم مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة واصالة الالف  
( قوله حكماً باصالة وزيادة الالف ) ظاهره تعين ذلك اه اسقاطى وأقره غيره وفيه أنه كيف  
تعين أصالته مع فرض انه يحتمل الاصالة والزيادة الا أن يقال معنى احتماله للزيادة أنه من الاحرف  
العشرة التى قدر تزداد ( قوله اذا صحب أكثر من أصلين ) كفى قيسل ومقتول ( قوله ان لم يبق الخ ) أى  
ولم تصدر الواو مطلقاً عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول فى غير المضارع كما سيذكر الشارح كل  
ذلك ( قوله كما هما الخ ) أى وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعان عليه فى يؤبؤ ووعوا ان جعلت ما  
موصولاً اسماً أو وقوعاً كوقوعهما فى يؤبؤ ووعوا ان جعلت موصولاً حرفياً ( قوله الا فى الثنائى

منهما اذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته ( ان لم يبق ) مكررين ( كما هما فى يؤبؤ ) اسم طارذى مخبل يشبه الباشق ( ووعوا )  
اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسمة والتقسيم السابق فى الالف يأتى هنا أيضاً فتقول  
كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال فان صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعداً مقطوعاً باصالتها فهو  
زائد الا فى الثنائى



المكرر كما تقدم في المتن وان صحب أصليين وثالثا مختلفا فان كان المحتمل همزة أو ميم مصدره حكم بزيادة المصدر منهما واصله الياء والوارث نحو أيدع ومزودا لأن يدل دليل على اصاله المصدر وزيادتهما كافي أولق عند من يقول ألقى فهو مألوق أي جن فهو مجنون وكافي ابطال لما تقدم من قولهم فيه اطل أو اصاله الجيع كافي مريم ومدين فان وزنه ما فععل لا فعيل لانه ليس في الكلام ولا مفعول والواجب الاعلال وان كان المحتمل غيرهما حكم باصالته وزيادته الياء والواو ما يدل دليل على خلاف ذلك كما نحو يبر وهو الحجر الصلب وقال ابن السراج اليه براسم (١٨٤) من أسماء الباطل قال ورجمازوده ألفا فقالوا يهيري وقيل هو السراب يقال أ كذب

من اليهري أي من السراب فانه قضى فيه زيادة الياء الاولى دون الثانية لانه ليس في الكلام فعيل ولا خفاء في زيادتها في نحو يحمر وكافي عزويت وهو اسم موضع وقيل هو القصير أيضا فانه قضى فيه باصاله الواو وزيادة الياء والتاء لانه لا يمكن أن يكون وزنه فعولا لانه ليس في الكلام ولا فعلا لان الواو لا تكون أصلا في بنات الاربعة ولا فعولا بنات الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعليا مثل عفريت • واعلم أن الياء تزداد في الاسم أولى نحو يلمع وثانية نحو ضيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلخية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو خنزوانية وتراد في الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو يبطر وثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الأفعال نحو يهري ورابعة نحو قلبت وخامسة نحو قلبت وسادسة نحو

المكرر) هو المعبر عنه آنفا بمضاعف الرباعي (قوله مصدره) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل او فونا ثالثة ساكنة في خماسي كقال في الالف لعله لعدم الظفر بجماله هنا (قوله نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التخمينة وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران (قوله ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وهو طعام المسافر (قوله كافي أولق) هو اسم على وزن جوهر بمعنى الجنون (قوله عند من يقول) ألقى بالبناء للمجهول لزوما كافي القاموس أي وأما عند من يقول ولقى بالبناء للفاعل أي أسرع كافي القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة (قوله كافي مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربي واللام يأت فيه حكم باصاله أو زيادة لما قدمه الشارح (قوله والواجب الاعلال) بان يقال مراد من مدان بنقل حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبها ألفا لتحر كها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الا أن (قوله وان كان المحتمل غيرهما) أي غير الهمزة والميم المصدرتين (قوله كافي نحو يهيري) بتشديد الراء مثال للمني في أعنى ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أي على اصاله الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الاولى (قوله ولا خفاء الخ) كانه تعليل في المعنى لمخذوف والتقدير لانه ليس في الكلام فعيل بخلاف يفعل اذا خفاء الخ (قوله وكافي عزويت) عطف على قوله كافي نحو يهيري وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاي آخره فوقية (قوله باصاله الواو وزيادة الياء والتاء) أي لا باصاله الواو والتاء معا على وزن فعيل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل فالقسمة رباعية وذكره زيادة الياء التخمينة غير ضروري اذا لتوهم أصلتها (قوله نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التخمينة القطعة الغليظة من الارض (قوله نحو سلخية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيد صنيع القاموس (قوله نحو خنزوانية) بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاي وبعد الالف نون مكسورة فتخمينة مخففة التكبير (قوله نحو رهيا) أي غلط كما قدمه الشارح وفسر في القاموس الرهيا بمعان منها الضعف والتوالي وفساد الرأي (قوله نحو قلبت الخ) يقال قلبت فقلبت فقلبت أي ألبسته القلنسوة قلبها ويقال أيضا قلنته فقلنتس كافي القاموس (قوله نحو اسلنقيات) أي نمت على ظهري (قوله عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقفاف مضمومة إحدى خشبتي الدولتين على فقه كالصليب (قوله نحو أربعاوي) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله نحو جهور) أي رفع صوته وأما جهور كجعفر فاسم موضع (قوله نحو اغدودون) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله اطرد همزها) أي قلبها همزة (قوله فديوقع في اللبس) أي بما همزته أصلية غير منقلبة كافي وكل بالتخفيف فانه اذا بنى للمجهول تطرق اليه قلب الواو همزة فيلبس بأكل الذي همزته أصلية ويجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو وغير ظاهرا مثل هذا الجمال لا لبس (قوله ورتل) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قول المصنف والحرف

اسلنقيات والواو تزداد في الاسم ثانية نحو كثر وثالثة نحو عجز ورابعة نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو أربعاوي وتراد في الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اغدودون • لا تنبهان • الاول مذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أو لا قبل لتقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة أقل أو مفتوحة فينطرق اليها الهمز لان الاسم يضم أوله في التصغير والفاعل يضم أوله عند بناؤه للمفعول فلما كانت زيادتها أو لا تؤدي الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يوقع في اللبس وزعم قوم أن واو ورتل زائدة على سبيل التدوير لان الواو لا تكون أصلا في بنات



الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدي الى بناء وفعل وهو وهو مفقود والصحيح ان الواو اصلية وان اللام زائدة مثلها في فحل بمعنى فحج  
وهدمل بمعنى هدم فان لزيادة اللام آخر انظار بخلاف زيادة الواو اولا الثاني (١٨٥) اذا تصدرت الباء وبعدها ثلاثة اصول فهي

زائدة كما سبق في بلع واذا  
تصدرت وبعدها اربعة  
اصول في غير المضارع  
فهى اصل كالياء في يستعور  
وهو اسم مكان بالحجاز وهو  
ايضا اسم شجر يستاك به  
لان الاشتقاق لم يدل على  
الزيادة في مثله الا في  
المضارع انتهى (وهكذا  
همزوميم سابقا ثلاثة  
تأصلها تحقفا) أى الهمزة  
والميم متساويتان في أن  
كلا منهما اذا تصدروا بعده  
ثلاثة أحرف مقطوع  
باصالتها فهو زائد نحو أحمد  
ومسجد دلالة الاشتقاق  
في أكثر الصور على الزيادة  
فحمل عليه ما سواه فخرج  
بقيد التصدر الواقع منها  
حشوا أو آخرافانه لا يقضى  
بزيادته الا بدليل كما سيأتي  
بياناه وبقيد الثلاثة نحو  
أكل ومهد ونحو اصطبل  
ومر زجوش وبقيد الاصلة  
نحو أمان ومعزى وبقيد  
التحقق نحو أرطى فانه سمع  
في الممد بوغ به مأروط  
ومرطى فن قال مأروط  
جعل الهمزة أصلية والالف  
زائدة ومن قال مرطى  
جعل الهمزة زائدة والالف  
بدلا من ياء أصلية فوزنه  
على الاول فعلى والفسه  
زائدة للحاق فلوسمى به  
لم ينصرف للعلمية وشبهه  
التأنيث ووزنه على الثاني  
أفعل فلوسمى به لم ينصرف

ان يلزم الخ (قوله في فحل) بقاء مهملة فخيم كعفر وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر النحاة  
الفحج وفسره بالافحج وقال في محمل آخر فحج كنع تكبر وفي مشبته تدانى صدور قدميه وتباعدا  
عقباه اه وقال شيخنا الفصح المتباعد الساقين واللام للحاق أى يجعفر وعبارة الشارح بعد  
في مجت زياة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الافحج وهو المتباعد الفخذين  
فحل اه (قوله وهدمل) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للحاق بزرج  
وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق (قوله فان لزيادة اللام الخ) تعليل بقوله والصحيح الخ (قوله في  
يستعور) بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن  
فعلول كما في التصريح (قوله الا في المضارع) كيد حرج (قوله وهكذا همز الخ) اعترض بأنه كان  
ينبغي أن يقول ثلاثة فقط ليجز ما سبق أكثر كاصطبل ومر زجوش وبأنه كان مقتضى استثنائه  
فيما سبق نحو يؤرؤووع بعد تنصيصه أو لا على مسألة مهمم أن يستثنى هنا نحو مر وبأنه  
كان ينبغي أن ينص على ان الميم التي في أول اسم فاعل الفعل الحارى أربعة أحرف فكثر واسم  
مفعوله والمصدر الميمي واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وان  
الهمزة تقع في أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول (قوله فانه لا يقضى بزيادته  
الابدليل) كيم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم  
ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها (قوله كما سيأتى) أى في التنبيه الثاني (قوله نحو أكل  
ومهد الخ) أى فلا يحكم زيادتهما بل يحكم باصالتها أما اذا سبقا صلين فقط فتسكيلا لاقل الابنية  
وأما اذا سبقا أربعة فلا ان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك الا في فعل أو محمول عليه نحو  
أدحرج ومدحرج فوزن اصطبل فاعل ووزن مر زجوش فعلول وقياس ابراهيم واسم عيل أن تكون  
همزهما أصلية ولو كانا غير عربيين اه مرادى فان سبقا أربعة أحرف وكان بعضهما زائدا فهما  
أيضا زائدان كإرام وانطلاق ومضروب ومنطلق (قوله ونحو اصطبل ومر زجوش) أى لان قيد  
الثلاثة يخرج الاقل منها والاكثر والاصطبل يقطع الهمزة معروف والمر زجوش بفتح الميم  
وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المراد قوش ميم وراءه هـ حلة وراف ثم  
شين معجمة على وزن الاول بقلة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسى معرب كفاى زكريا ويقال  
للمر زجوش مر زجوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كفاى القاموس (قوله وبقيد التحقق نحو أرطى  
الخ) وقوله فيما يأتى الثالث أنهم قوله تأصيلها تحقفا الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحقفا  
فكان ينبغي ذكر حاصلهما في محمل واحد ثم عبارته توهم أن أحدا الحرف الثلاثة التي بعدها همزة  
أرطى يحتمل الاصلة والزيادة وهو ممنوع لتحقيق اصلة الثلاثة عند من يقول مرطى وتحقيق  
زيادة الالف عند من يقول مأروط كما يؤخذ ذلك من قوله فن قال مأروط الخ الا أن يراد باحتمال  
الحرف لهما ما يشتمل اختلاف العرب في أصلته وزيادته (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو  
والياء وسبقت احداهما بالساكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها المناسبتها وأدغمت الياء في الياء (قوله  
وشبهه التأنيث) أى شبه ألف التأنيث وهو ألف الحاق (قوله وأرطت الابل) لم أر نصا في ضبطه  
وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل أرط (قوله وأرطت الارض) أى همزة فأنف مبدلة من همزة ساكنة  
وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض همزتين تسمح في القاموس أرطت الارض  
أخرجت الارطى كأرطت ارباء أو هذه لحن للجوهري اه ولعل اللغة الثانية هي مراد الشارح  
بقوله وقيل أيضا أرطت الارض (قوله وكذا الاول لانه قيل الخ) على هذا القول اقتصر في القاموس

(٢٤ - صبان رابع) للعلمية ووزن الفعل والقول الاول أظهر لان تصاريفه أكثر فانهم قالوا أرطت الاديم اذا دبغته بالارطى  
وأرطت الابل اذا أكتته وأرطت الارض اذا أتبغته وقيل أيضا أرطت الارض اذا أتبغتها وكذا الاول لانه قيل هو



من ألقى فهو مألق إذا جن فله همزة أصل والواو زائدة وقيل هو من ولق إذا أسرع فله همزة زائدة والواو أصل ووزنه أفعَل والاول أرجح وكذا الاونكي لنوع من التمردى دائريين أن يكون وزنه أفعلي كاجفلي وفوعلي تكوزلي ويخرج به أيضا نحو موسى فان ميمه محتملة الاصله والزيادة وليكن الارجح الزيادة كما مر بنبيها في الاول محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الاصله من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصله عمل بمقتضى الدليل كافي ميم مرجل ومغفور ومر عزي حكم باصلها على أن (١٨٦) بعدها ثلاثة أصول أمام مرجل فذهب سيبويه وأكثر نحو بين أن ميمه أصل

لقولهم مرجل الحائث الثوب اذا نسجه موسى يوشى يقال له المراحل قال ابن خروف الممرجل ثوب يعمل بدارات كالمراحل وهي قدور النحاس وقد ذهب أبو العلاء المعري الى زيادة ميم مرجل اعتادا على الاصل المذكور وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتندل من المنديل وتدرع اذ البس المدرعة والميم فيها زائدة ولا يحهله في ذلك لان الاكثر في هذا تسكن وتندل وتدرع قال أبو عثمان هو الاكثر في كلام العرب وأمام مغفور فعن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة والاخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتغفرون أي يجمعون المغفور وهو ضرب من النكاة وأمام عزي فذهب سيبويه الى أن ميمه زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى أنها أصل لقولهم كساهم عزي وهو وكافي همزة أمعه وهو الذي يكون تبعاعه

فقال الاول الجنون أو شبهه ألقى كعني فهو مألق ومألق اه (قوله من ألقى) بالبناء للمجهول كما مر (قوله وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال في القاموس ولق يلق أسرع وقلنا ناطعنه خفيفا وبالسيف ضربه وفي السير أوالكذب استمر (قوله ووزنه أفعلي) أي على الثاني وأما على الاول فوزنه فوعل (قوله وكذا الاونكي) بفوقية بين الواو والكاف وألفه زائدة قطعاً فليس الكلام فيها وانما الكلام في الهمزة مع الواو (قوله كأجفلي الخ) تقدم ضبط اجفلي وخوزلي وتفسيرهما في باب ألف التانيث (قوله فان ميمه الخ) كان المناسب للسياق أن يقول فان ألفه محتملة للاصله والزيادة وليكن الارجح الاصله فيكون الارجح زيادة ميمه (قوله ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كاسيأتى في دلامص (قوله كافي ميم مرجل ومغفور ومر عزي) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون العين المحجمة وضم الفاشئ ينصحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزي والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاي فان خفتها مدت وقد تفتح الميم في الكل الزغب الذي تحت شعرا العنز كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض من الخلل (قوله - لي أن) أي مع أن (قوله لقولهم مرجل الخ) أي ولو كانت الميم زائدة لقوال رجل الحائث الثوب بخذفها (قوله موسى) حال من ضمير الثوب أي من بنا (قوله يقال له المراحل) أي يطلق عليه ذلك على طريق المجاز وأحذف أداة التشبيه كما تفسده عبارة ابن خروف الاثنية (قوله وهي قدور النحاس) أي أوقدور والحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آتفا عن القاموس (قوله اعتادا على الاصل المذكور) أي القاعدة المذكورة في قول الناظم وهكذا همز وميم سبقا الخ (قوله اذ البس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كافي القاموس (قوله لان الاكثر في هذا تسكن الخ) أي فليست الميم في هذا تانيث في التصريف وما يخالف الميم في مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا يتغفرون) أي ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتغفرون (قوله منهم الناظم) أي في غير هذا الكتاب قال المرادي وألزم المصنف سيبويه أن يوافق على الاصله في مرعزي أو يخالف في الجميع (قوله مرعزون مرعز) بتشديد الزاي فيهما (قوله وكافي همزة أمعه) عطف على قوله كافي ميم مرجل وهو همزة مكسورة قيم مشددة فعين مهمله (قوله وهو الذي يكون تبعاعه الخ) زاد الشارح في شرح التوضيح والذي يتبع الناس الى الطعام من غير أن يدعي والذي يقول أنامع الناس (قوله على أن بعدها) أي مع أن بعدها (قوله وحكما) فيحكم باصالة همزته كما معة (قوله وهو الذي ياتعرا الخ) لا حاجة اليه بعد قوله ومعنى الا أن يجعل معنى آخر أخص مما سبق لا معة فتأمل (قوله بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين) أي كافي جراء فان همزته زائدة وان كانت في الآخر وقوله كاسيأتى في كلامه أي في قوله كذا همز آخر بعد ألف الخ (قوله واحبنتاً) بالحاء والطاء المهملتين أي انتفخ بطنه (قوله دلاص) بضم الدال المهمله وتخفيف اللام آخره صاده هملة وسيفسره الشارح (قوله

لضعف رأيه والذي يجعل دينه تبعالدين غيره ويقلده من غير برهان حكم باصله همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه وفيها فعلة لا فاعلة لانه صفة وليس في الصفات افعلة وامرأة مثل أمعه وزنا ومعنى وحكما وهو الذي ياتعرا لكل من يأمره لضعف رأيه ويقال أيضا امع وامره الثاني أفهم قوله سبقا أنهم لا يحكم بزادتهما متوسطتين ولا متأخرتين الا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين كاسيأتى في كلامه فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمأل واحبنتاً ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه أما الشمال فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها



وفيها عشر لغات شمائل وشامل بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن قذال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشميل على وزن صيقل وشمال على وزن كآب وشميل على وزن طوبل وشمال بتشديد اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمائل بقولهم شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بأنه يحتمل أن يكون (١٨٧) أصله شمالت فنقل فلا يصح الاستدلال به

وأما اجنباً فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط يقال حبط بطنه اذا انتفخ وأما دلاص ويقال فيه دماص ودماص ودماص ودماص وهو البراق فلقولهم درع دلاص ودلاص ودلاصه أنا وذبح أبو عثمان الى أن الميم في دلاص أصل وان وافق دلاص في المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر وأما زرهم وبابه نحو ستهم ودلهم وضرهم وفسحهم ودرهم فلا نه من الزرقه والسته والاندلاق وهو الخروج والضرز وهو الخيل يقال ناقه ضرزة أي قليلة اللبن والانفاسح والدرد وهو عدم الاسنان والوصف منه أدرد ودرده الثالث أفهم قوله تأصيلها تحقفاً أنهما اذا سبقا ثلاثه لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان في أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما الا بدليل وهو خلاف ما جزم به في التسهيل وهو المعروف من أن الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثه أحرف أحدها يحتمل الاصاله والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصاله ذلك المحتمل

وفيها عشر لغات) زاد في القاموس شوملاً بـكـوهر (قوله على وزن قذال) بفتح القاف وتخفيف الذال المحجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصبه كما في القاموس (قوله على وزن صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التخميه وفتح القاف جلاء السيوف (قوله بتشديد اللام) أي مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة (قوله شملت الريح) أي تحولت شمالاً وبابه دخل اه مختار (قوله فنقل) أي نقات حركة الهمزة الى الميم ثم حذف الهمزة (قوله في الحبط) بفتح السين وهو ان تأكل المشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج ما فيها وقال ابن السكيت هو أن ينتفخ بطنها من أكل الذرق وهو الحنذ فوق صحاح (قوله حبط بطنه) من باب فرح (قوله ويقال فيه دماص ودماص) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى ودماص بتقديم اللام وكل صحح اذ كل منه الغة في دلاص كما سيعلم من كلامه في التنبيه الرابع فكان ينبغي ذكرهما معاً هنا وكل يضم الاول وفتح الثاني مخففاً وكسر ما قبل الاخر (قوله وهو البراق) بفتح الموحدة وتشديد الراء (قوله دلاص ودليص) الاول ككتاب والثاني كما في القاموس (قوله ودلاصته أنا) ظاهر قول القاموس التديس والتليس والتليس أن لام دلاصته مشددة (قوله في دلاص) زاد المرادى وأخواته (قوله من باب سبط وسبطر) الاول ككـتـف والثاني كـهـزـر كما في القاموس أي من المترادفات المتفقة في معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هي أصلية اذ هي ليست من حروف سألتمونها ولا ضعف أصل (قوله وأما زرهم وبابه) أي من كل ثلاثي زيد في آخره ميم تكثير اللفظ ومبالغة في المعنى والزرهم يضم الزاي وسكون الراء وضم التاف الشديد الزرقه والستههم بوزن الزرقه الكبير العجز والدلهم بدل المهملة مكسورة ولام ساكنة وفتح مكسورة العجز والناقه المسنة المنكسرة الاسنان والضرهم بضمضاء معجمة فراء فزاي قال في القاموس كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقيه شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وأفحى ضرزم كزبرج شديدة العض وقال في الصحاح قال ابن السكيت الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال وزى أنه من قولهم رجل ضرز اذا كان بخيلاً والميم زائدة وقال غيره الضمرز الناقه القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقيه شباب اه فعلم من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي خطأ والفسحهم يضم الفاء وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان فسح كقفل وفسحهم متسع ورجل فسح كقفل وفسحهم واسع الصدر والدرهم بالاهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التي تجبي وتذهب بالليل والناقه المسنة (قوله والسته) بفتح السين وهو الدر (قوله والضمرز) ضبطه الشارح بضمضه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاي وكذا هو في القاموس (قوله والدر) بفتح السين (قوله ودر) على وزن فرح (قوله أنه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كافي عبارة المرادى لان جواب اذا لا يصدر بان المفتوحة والتكاف لتعجيبه بأنه على حذف الفاء وجعل ان المفتوحة ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة ان بالكسرية كعكر عليه ان حذف الفاء في مثله لا يجوز في الاختيار (قوله أنه يحكم الخ) فيه مقدمناه (قوله ولذلك) أي للحكم بزيادة الهمزة والميم واصله المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك (قوله وايدع) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قوله ان لم يقعا كما هو الخ (قوله محجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون السرس (قوله فيمن قال) أي في لغة من قال أديم مأروط أي وأما في لغة من قال أديم مرطى فبالعكس (قوله وبإصاله ميم مهدوماً صحيح) الاول بدلين مهملة من أسمائهن والثاني بيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر

الا أن يقوم دليل بخلاف ذلك ولذلك حكم بزيادة همزة أفحى وايدع وميم موسى وهز ودواج في ميم مجن عن سيبويه قولان أحكهما انها زائدة فان دل الدليل على اصاله الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بجمعهما كما حكم بإصاله همزة أرطى فيمن قال أديم مأروط وهو ألق فيمن قال ألق فهو ألق كما سبق وبإصاله ميم مهدوماً صحيح



وزيادة أحد المثليين اذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلاً فكان يجب ادغامه وأجاز السيرافي في مهله وواجب أن تكون الميم زائدة ويكون فكهم ما إذا كما فك الاجل في قوله الحمد لله العلي الاجل . الرابع تراد الهـمزة في الاسم أولى كآجر وثانية كشامل وثالثة كشمال ورابعة كخطاظر وهو القصر وخامسة كحمراء وسادسة كعقربا وهى بلد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم تراد أولى كمرحب وثانية كدلمص وثالثة كدلمص ورابعة كزرقم وخامسة كضبارم لانه من الضـبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى أنها فى ضبارم ( ١٨٨ ) أصلية قال فى الصحاح الضبارم بالضـم الشديد الخلق من الاسدا هـ ( كذا كره

آخر بعد ألف . أكثر من حرفين لفظها ردف ) أى يحكم بزيادة الهمزة أيضا باطراد اذا وقعت آخر بعد ألف قبل تلك الالف أكثر من حرفين نحو حراء وعلباء وقرصاء فخرج بقيد الاخر الهمزة الواقعة فى الحشو وبقيد قبلها ألف الواقعة آخر اوليست بعد ألف فانه لا يقضى بزيادة هاتين الابدليل كما سبق فى حطائط واحبناً وبقيد أكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لازائدة <sup>تنبية</sup> مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك سواء قطع باصالة الحروف التى قبل الالف كلها أم قطع باصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما آخره همزة بعد ألف بينها ما بين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء أو حرفان أحدهما لين نحو زيراء وقوبا فانه محتمل لاصاله الهمزة وزيادة أحد المثليين أو اللين وللعكس

كذا فى القاموس ( قوله وزيادة أحد المثليين ) أى للخلق بجمعهم ولو قال ثانياً المثليين لكان أوضح ( قوله اذ لو كانت ميمه ) أى المذكور من مهله وواجب ( قوله كخطائط ) بضم الخاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة ( قوله كعقرباء ) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها موحدة ( قوله كبرناساء ) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا فى الدماميني وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح ( قوله كضبارم ) بضم الصاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء ( قوله وهو شدة الخلق ) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام ( قوله من الاسد ) على صيغة الجمع ( قوله أكثر ) مفعول ردف وقوله لفظها أى الالف ( قوله بزيادة الهمزة ) امال للخلق كعلباء وقوبا أو للابدال من ألف التانيث لانتقامها سكونه مع الالف قبلها كحمراء وحراء ( قوله نحو حراء الخ ) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق بين همزة الالحاق وهمزة التانيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة اصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه ( قوله كما سبق فى حطائط ) الذى سبق له فى حطائط انما هو ذ كر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما هو هـ عبارة والدليل على زيادة همزته سقوطها فى بعض التصاريف كالخط والمحطوط وقوله واحبناً هذا سبق له ذ كر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبب بطنه ( قوله فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل ) كما فى شاء جمع شاة أو بدل من أصل كفى ماء ركساء ورداء فان همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض فى كون همزة شاء أصلاً غير منقلبة عن شئ نظرفان الظاهر أنها منقلبة عن هاء والاصل شوه قلبت الواو ألقاها الهاء همزة بدليل قولهم فى المفرد أصله شوهه وحينئذ يكون قول الشارح أصل بالنظر الى بعض نحو ذلك لاني ذلك أو يقرأ شاء فى عبارته بصيغة الفعل الماضى فتدبر ( قوله نحو سلاء ) بضم السين المهملة وتشديد اللام شولاً النخل واحده سلاء قال الدماميني ولا يصح التمثيل بسلاء لزال الاحتمال عنه بحكاية أبى زيد سلات النخل سلاء اذ انزعت سلاء هـ أى شوكه ( قوله نحو زيراء ) بزايين معجمتين مكسوراً ولاهما الاارض الغايظة ( قوله وزيادة أحد المثليين ) أى فى نحو سلاء وحواء أو اللين فى نحو زيراء وقوبا ( قوله من الحواية ) لم أظفر بنص فى ضبط الخاء وقول البعض بفتح الخاء لا يعتمد عليه وحده لكثرة نساها له كما لا يخفى على ممارس حاشيتنا بل النفس الا أن أميل الى الكسر لكثرة فى أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية والحماية والعناية والرعاية والرماية والسراية والولاية ( قوله من الحوة ) بضم الحاء المهملة وتشديد الواو وسواد الى خضرة أو حجرة الى سواد ( قوله اذ لم يصرف ) لان منع الصرف يدل على كونها همزة التانيث وهى زائدة ( قوله فلو قال الناظم أكثر من أصليين لكان أجود ) أى ليخرج ما ردت فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بأن هذا أيضاً يفيد اشتراط تحقق اصاله الثلاثة لان قوله أكثر من أصليين صادق بكون الثالث غير محقق الاصاله ويدفع بان المعنى أصولا أكثر من أصليين بقرينه قوله من أصليين فيستفاد منه الاشرط المذكور فتأمل ( قوله ان تكون

فان جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعلاً وحواء فعلاً وان جعلت زائدة كان سلاء فعلاً وحواء فعلاً من زيادة الحوة فان تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به وأنخى الاخر ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة اذ لم يصرف وبأنها أصل اذ صرف نحو حواء للذى يعانى الحيات والاولى فى همزة سلاء أن تكون أصلاً لان فعلاً فى النبات أكثر من فعلاً فلو قال الناظم أكثر من أصليين لكان أجود اهـ ( والنون فى الاخر كالهمز ) أى فيقضى بزيادتها بالشرطين المذكورين فى الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الالف أكثر من أصليين نحو عثمان وغضبان بخلاف نحو أمان وزمان ومكان ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون



زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست بتضعيف أصل فالنون في نحو جنان أصل لازادة وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقا  
واحكم بتأصيل حروف سبهم وقد اقتضى اطلاقه أنه يقضى بزيادة النون عينها فيما يتوسط فيه بين الالف والفاء حرف مشدد نحو  
حسان ورمان أو حرفين نحو عقبان وعنوان وهذا الاطلاق على وفق ما ذهب اليه الجمهور فانهم يحكمون بزيادة النون في مثل  
حسان وعقبان الأنا يدل دليل على اصالتها بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر الأمان مبلغ حسان عنى  
مغاغلة تدب الى عكاظ لكنه ذهب في التسهيل والكافية الى أن النون (١٨٩) في ذلك كالهزرة في تساوى الاحتمالين فلا يلغى

أحدهما الا بدليل فكان  
ينبغي له أن يقيد اطلاقه  
بذلك وهذا مذهب لبعض  
المتقدمين وزاد بعضهم  
لزيادتها آخر شرط آخر  
وهو أن لا تكون في اسم  
مضموم الاول مضعف  
الثاني اسما للنبات نحو  
رمان فجعلها في ذلك أصلا  
لان فعالا في أسماء النبات  
أكثر من فعالان والى هذا  
ذهب في الكافية حيث قال  
قل عن الفعلان والفعلاء  
في النبت للفعال كالسلاء  
وردبان زيادة الالف  
والنون آخر أكثر من  
مجيء النبات على فعال  
ومذهب الخليل وسيبويه  
أن نون رمان زائدة قال  
سيبويه وسأله عنى الخليل  
عن الرمان اذا سمى به فقال  
لا أصرفه في المعرفة وأجمله  
على الاكثر اذ لم يكن له  
معنى يعرف به وقال الاخفش  
نونه أصلية مثل قرص  
وجامض لان فعالا أكثر  
من فعالان يعنى في النبات  
والصحح ما ذهب اليه  
للماذكرة بل لشبوتها في  
الاشتقاق قالوا أرض مرمنة

زيادة الخ) الظاهر ان هذا الشرط في الهزرة أيضا مع انه لم يذكر فيها (قوله ليست بتضعيف  
أصل) يعنى الفاء لا مطلق أصل واللام يتم قوله وهذا الشرط مستفاد الخ فتأمل (قوله في نحو جنان)  
بكسر الجيم الاولى وأصله ججنين كسبهم قال في القاموس الجنان عظام الصدر الواحد ججنين  
وججنينه بكسرهما ويقفحان وججنون بالضم (قوله وهذا الشرط مستفاد من قوله الخ) أى لان أصل  
ججنان ججنين كسبهم على ما مر (قوله بزيادة النون عينها) أى زيادة متعينة (قوله نحو عقبان) بكسر  
العين المهملة وسكون القاف وفتح التختية ذهب بنيت كما في القاموس (قوله بدلالة) متعلق  
بمحكمون وفي بعض النسخ باللام وفي بعضها بالكاف وهى للتعليل أو مجرد التنظير (قوله الأمان مبلغ  
الخ) قاله أمية بن خلف الخراعى من قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله تعالى عنه وألا  
للتنبية ومن استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المغغلة المحمولة من بلد الى بلد وعكاظ سوق  
من أسواق الجاهلية اه عيني ومغاغلة بغيرين معجبتين وتدب بضم الدال المهملة تسير (قوله فكان  
ينبغي له) أى على ما ذهب اليه في التسهيل والكافية وقوله بذلك أى بأن لا يتوسط بين الالف والفاء  
حرف مشدد أو لين وقوله وهذا أى ما ذهب اليه في التسهيل والكافية (قوله لزيادتها) أى النون  
(قوله وأجمله على الاكثر) عطف علة على معلول أى انما منعه الصرف اذا كان علما جلا على  
الاكثر وهو زيادة الالف والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا يحط الشارح على انه تعليل للعمل على  
الاكثر أى لانه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفي نسخ اذا (قوله مثل قرص) بضم القاف  
وتشديد الراء آخره صاد البابو نوح وعشب ربيعى والورس قاله في القاموس (قوله وحامض) بضم الحاء  
المهملة وتشديد الميم آخره ضاد مجمة (قوله للماذكرة) أى لردده كما مر بأن زيادة الالف والنون آخر  
أكثر من مجيئ النبات على فعال (قوله لقالوا مر منه) نقل شيخنا عن الشارح انه ضبطه بخطه  
بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبطه مرمنة بفتح الميم وسكون الراء اه  
وبه جزم شيخنا السيد (قوله وعقنقل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادى العظيم المنسوع  
وعلى الكتيب المتراكم (قوله وورنقل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية  
والامر العظيم وموضع كذا في القاموس (قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أى لعدم تضمن  
كلام المصنف أن الاطراد لتلك الامور الثلاثة وقول البعض الآن يقال هو مستفاد من لفظ نحو  
لا يخفى فساده (قوله كياء سميدع) بفتح السين المهملة والميم وسكون التختية وفتح الذال المججمة بعدها  
عين مهملة السبب الكريم الموطأ الاكاف والشجاع والذئب والخفيف في حوائجهم والسيف  
(قوله وواو فدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الاسد  
والرجل الشديد كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن الاسد يقال له دو كس أيضا بلا فاء فعلم ما في  
كلام البعض من الخط (قوله وألف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المججمة وكسر الفاء  
بعدها راء الاسد والعظيم الشديد من الابل (قوله وجنادب) بضم الجيم وتخفيف الحاء المججمة وكسر

لكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مر منه (و) النون (في نحو غضنفر) وعقنقل وقرنقل ووجنطأ وورنقل مما هو فيه  
متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف باسوية وهو ساكن وغير مدغم (أصالة كنى) كنى مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الاول  
ناب عن الفاعل وأصالة نصب بالمفعول الثاني أى اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور أولها ان النون  
في ذلك واقعة موقع ما تبقى من زيادته كياء سميدع وواو فدوكس وألف عذافر وجنادب  
قوله وفتح الذال المججمة الخ الذى في القاموس السبب ع بالذال المهملة اه



• ثانيها أنها تعاقب حرف اللين غالباً بقولهم للغليظ الكففين شربث وشرايث وللضخم جرفش وجرافش وانبت عن نقصان وعريفصان • ثالثها أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصرف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه وقد خرج بالقيد الأول النون الواقعة أولاً فانها أصل نحو هشل إلا أن يقضى بزيادتها دليل كافي نحو زجس لانها لو كانت أصلاً لكان وزنه فعل وهو مفقود وبالقيد الثاني نحو قطار وقد يدل وعنقود (١٩٠) وخندريس وعندليب فانها أصل إلا أن يقضى دليل بالزيادة كافي نحو عنبس لانه

من العبوس وحفظل لقولهم حظلت الابل وعنسل لانه من العسلان وعريد لانه من قولهم شئ عرد أي صلب وكنهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظر على تقدير الاصله وبالقيد الثالث نحو غريق وهو السيد الرقيم ونحروب وكأبيل فالنون أصلية اذ ليس في الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فعيليل وبالرابع نحو عجنس فانه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فعل كهدبس قال أبو حيان والذي اذهب اليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنيل والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضفئط وزونك ألا ترى أنه من الضفاطة والزونك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك

الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق (قوله شربث) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة (قوله وشرايث) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلاط (قوله جرفش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة (قوله وجرافش) على وزن علاط (قوله عنقود) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة (قوله وعريفصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التخمينة وكسر القاف (قوله أن كل ما عرف له اشتقاق الخ) نحو عجنفل فان اشتقاقه من الخفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنث (قوله نحو هشل) بنون فهاء فشين معجمة كعجر الذئب (قوله لكان وزنه فعل) بكسر اللام الأولى (قوله وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تخمينة قسين مهملة من أسماء النجر (قوله وعندليب) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تخمينة فوحدة طائر يصوت أفاعياً قال له الهزار جعه عنادل وعنادب كافي القاموس (قوله حظلت الابل) في القاموس حظل البعير كفتح أكثر من أصل الحنظل (قوله وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب (قوله وعريد) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة (قوله شئ عرد) بفتح العين وسكون الراء (قوله وكنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها شجر عظيم والشعير الضخم السنبلة قاله في القاموس (قوله لقولهم فيه كهبل) أي بفتح الباء (قوله ولعدم النظر) أي مع دخول أضيقت البابين والافتداهم النظر لازم على تقدير الزيادة أيضاً إذ كالمثل في الاوزان فعلل بضم اللام الأولى المشددة ليس فيها فعلل بضم اللام الأولى لكن باب الزيادة أوسع كما مر (قوله نحو غريق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التخمينة بعدها قاف طير من طيور الماء، يطلق على غير ذلك كافي القاموس (قوله وكأبيل) بكاف مضمومة فتون مفتوحة فهوزة ساكنة فوحدة مكسورة فتخمينة ساكنة فلام اسم موضع بالين كذا في التصريح (قوله نحو عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد (قوله كهلبس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشديدين الابل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما في نسخ القاموس الصحيحة (قوله نحو ضفئط) بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون آخره طاء مهملة كافي القاموس والداميني ومحققه البعض فضبطه بالعين المعجمة بدل الفاء (قوله وزونك) بفتح الزاي ولواو وتشديد النون بعدها كاف (قوله من الضفاطة) وهي الجهل وضعف الرأي وضخامة البطن والفعل ككرم اه قاموس (قوله والزونك) بفتح الزاي وسكون الواو وشي الغراب وتحريك المنكبين في المشى والتجتر (قوله عبوثران) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثناة وضمها ويقال له عبيثران بالتخمينة مكان الواو نبات طيب الرائحة (قوله والتاء في التأنيث الخ) قد يفهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجان بفتح التاء والجيم وضمها وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الاصح الذي يدل عليه ثبوتها في بقية تصاريف السكامة وهو معرب وقيل

تبيينات الأول بقي مما تراد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع المضارع كضرب والافتعال وفروعه كالانطلاق والافتعال

كالاحتجاج وانما سكت عنها لوضوحها الثاني انما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة عربي الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لان هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لاختلافها باصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها الثالث اعلم أن النون تراد أولى نحو ضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو عشرين وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران (والتاء) تراد في أربعة مواضع (في التأنيث)



كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (و) في (المضارعة) كضرب (و) في (نحو الاستفعال) من المصادر وذلك  
الافتعال كالاستخراج والافتقار وفروعهما والتفعيل والتفعال كالترديد والترداد (١٩١) دون فروعهما (و) في نحو

(المطاوعة) كتعلم تعلمًا  
وتدحرج تدحرجًا وتغافل  
تغافلًا ولا يقضى زيادتها  
في غير ما ذكرنا لا بدليل  
• واعلم أنه قد زيدت التاء  
أولاً وأخرًا وحشوا فأما  
زيادتها أولاً فمنه مطرد  
وقد تقدم ومنه مقصور  
على السماع كزيادتها في  
تنضب وتنفض وتقرأ  
وتحلى وأما زيادتها آخرًا  
فكذلك منه مطرد وقد  
تقدم ومنه مقصور على  
السماع كالتاء في رغبت  
ورجوت وما كوت  
وجبروت وفي ترغوت وهو  
صوت القوس عند الرمي  
لأنه من الترخيم ووزنه  
تفعولوت وفي عنكبوت  
ومذهب سيبويه أن فون  
عنكبوت أصل لقولهم في  
معناه العنكب فهو عنده  
رباعي وذهب بعض النحاة  
إلى أنه ثلاثي وفونه زائدة  
وأما زيادتها حشوا فلا تطرد  
إلا في الاستفعال والافتعال  
وفروعهما وقد زيدت  
حشوا في ألفاظ قليلة ولقلة  
زيادتها حشوا ذهب  
الأكثر إلى أصلاتها في  
يستعور وإلى كونها بدلا  
من الواو في كاتا (والهاء  
وقفا كلمه ولم تره) أي الهاء  
من حروف الزيادة كما  
سبق إلا أن زيادتها قليلة  
في غير الوقف ولم تطرد إلا في  
الوقف على ما الاستفهامية

عربي (قوله كضربت) جعل الشارح التأنيث في النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان  
عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضا كربت وتعت ولات قال ابن هشام عندي أن تاء قامت  
ونحوها لا تعد في هذا الباب لأنها كلمة مستقلة قائمة بنفسها بخلاف تاء مسلمة ومسلمات فانها جزء  
كلمة ولهذا يحلها الأعراب (قوله وضربة) كذا في نسخ بالتاء المربوبة بمعنى المرة من الضرب وفي  
نسخ بتاء مجرورة على أنه فعل مبنى للمجهول وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل فلا تكرار وأما  
ما يهتوم من أنه بناء خطاب مكسورة فغلط هذه التاء اسم لأنها فاعل والكلام في الحروف الزائدة  
(قوله على المشهور) مقابله قولان الأول أن التاء هي الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء  
على هذا ليست حرفا زائدا ظاهرا الثاني أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءا وقد يقال كونها  
جزءا الاسم لا ينافي زيادتها كما لا يخفى فتأمل (قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف  
المضارعة إلا التاء ولا فرق بينها وبين غيرها اه (قوله وذلك) أي نحو الاستفعال فاندفع قول ابن  
هشام أنها بقيت عليه نعم فإنه التثنية على زيادة السين في الاستفعال وسيجيب الشارح عن هذا (قوله  
وفروعهما) من الفعل والوصف (قوله دون فروعهما) لأن فروعهما كردد وردد دون تاء (قوله  
وفي نحو المطاوعة) كان ينبغي حذف نحو وجعل المطاوعة عطفًا على نحو الاستفعال إذ لا نحولنا  
المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترمة بمعنى رسمه فزيادتها غير مطردة فتدبر (قوله في تنضب  
وتنقل وتدرا وتحلى) الأول يفتح التاء وسكون النون وضم الضاد المجهمة آخره موحدة شجر حجازي  
شوكه كشوك العوسج وقرية قرب مكة والثاني بتاء بين فضاء وتنضب وقد نذرهم وجعفر وزبرج  
وجندب ويقال نفل كسكر الثعلب أبحر وه وكتنضب ما يبس من العشب أو شجر أو نبات أخضر  
والثالث بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء يقال رجل ذوندر أو ندرأة مدافع ذوعز  
ومنعه والرابع بكسر الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام شمع ووجه الأديم ووسخه وواده  
كالثلثة وما أفسده السكين من الجلد إذا قشر اه قاموس مع زيادة من الدماميني وبه يعلم ما في  
كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى (قوله وفي ترغوت) بفتح فسكون ففتح فضم قاله شيخنا  
السيد (قوله فلا تطرد إلا في الاستفعال الخ) تغييره الأسلوب يهتوم أن زيادتها حشوا باطراد أقل  
من زيادتها أولاً وأخرًا باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله والهاء وقفا) قال ابن هشام قد تقرر في  
باب الوقف أن التاء في نحو طلحة ومسلمة أصل وأنها منقلبة إلى الهاء فلا تعد هاء طلحة ومسلمة وقفا فيما  
زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لأنها الأصل (قوله كلمه) الغزفيه بعضهم فقال

ياقارنا أليفة ابن مالك • وسالك في أحسن المسالك  
في أي بيت جاء في كلامه • لفظ يدعي الشكل في نظامه  
حروفه أربعة تضم • وإن تشأ أقل ثلاث رايم  
وهو إذا نظرت فيه أجمع • مركب من كلمات أربع  
وصار بالتركيب بعد كلمه • وقد ذكرت لفظه لتفهمة

(قوله أو وقفا) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة) أي للكلمة  
نحو هو وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لسبب قد يزول كالمنادى واسم لا (قوله الأما تقدم  
استثناءه) وهو الفعل الماضي (قوله وهي واجبة في بعض ذلك) يعني الوقف على ما الاستفهامية  
المجرورة بالاسم المضاف إليها نحو اقتضاهم والفعل الباقي بعد الحذف على حرفين نحو وعه ولم  
يعه وقوله وجائزة في بعضه يعني ما عدا ذلك (قوله وأنكر المبرد زيادتها) أي جنس الهاء لا خصوص

مجرورة نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزأ أو وقفًا وعلى كل مبنى على حركة لازمة الأما تقدم استثناءه في باب الوقف وهي  
واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه على ما تقدم في بابها وأنكر المبرد زيادتها وقال أنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة



والصحح أنها من حروف  
الزيادة وان كانت زيادتها  
قليلة والدليل على ذلك  
قولهم في أمات أمهات  
ووزنه فعلها لان جمع  
أم وقد قالوا أمات والهاء  
في الغالب فيمن يعقل  
واسقاطها فيما لا يعقل  
وقالوا في أم أمهه ووزنها  
قعاها وأجاز ابن السراج  
أن تكون أصلية وتكون  
فعلة مثل قبرة وأمهه  
ويقوى قوله ما حكاه  
صاحب كتاب العين من  
قولهم تأمته امامعنى  
اتخذت ثم حذف الهاء  
فبقي أم ووزنه فع فان ثبت  
هذا فأم وأممه أصلان  
مختلفان كسبط وسبطر  
ودم ودمسثرفسكون  
أمهات على هذا جمع أمهه  
وأمهات جمع أم وما ذهب  
اليه ابن السراج ضعيف  
لانه خلاف الظاهر وأما  
حكاية صاحب العين فلا  
يحتاج بها ما فيه من الخطأ  
والاضطراب قال أبو الفتح  
ذا كرت بكتاب العين يوما  
شيخنا أبا على فأعرض عنه  
ولم يرضه لما فيه من القول  
المردود والتصريف  
الفاسد وزياد الهاء في  
قولهم أهرقت الماء فانا  
أهريقه اهراقه والأصل  
أراق يريق أراقه وألف  
أراق منقلبة عن الباء

هاء السكت بدليل قوله فيما يأتي ولا جواب لله بر دعن زيادتها في أهرق الخ (قوله للبيان) أي بيان  
الحركة وبيان الألف أي كمال بيانها كما تقدم في محله وقوله وللا مكان أي إمكان الوقف الذي لا يكون  
الأعلى ساكن (قوله فهى كالتنوين وباء الجر) أي فهى زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة  
المختلطة بأصول الكلمة حتى صارت جزءا منها لانها المحتاجة للتمييز (قوله والصحح أنها) أي جنس الهاء  
لكن في ضمن غير هاء السكت فلا ينافى قوله إلا في التحقيق أن لا نذكر هاء السكت مع حروف  
الزيادة (قوله لانه جمع أم) تعليل دلالة قولهم المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن  
قوله في أمات نصا في سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لكون هاء أمهات زائدة  
لان سقوط الحرف في بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر (قوله وقالوا في أم أمهه) يعنى  
فكازادوا الهاء في الجمع زادوها في المفرد (قوله قبرة) طائر وأبهه هى العظمة والبهجة والكبر  
والنخوة اه قاموس (قوله ويقوى قوله الخ) وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأمته  
بمعنى مشددة فبمعنى ساكنة (قوله ثم حذف الهاء الخ) لعله عطف على محذوف والتقدير فاصل أم أمهه  
ثم حذف الهاء الخ وجوز البعض أن يكون عطف على قوله وقالوا في أم أمهه وهو سهو وظاهر لما  
يلزم عليه من التناهي الواضح بين المتعاطفين لان الشارح قال في جانب المعطوف عليه ووزنها  
فعلمه تصرح بأن الهاء زائدة وقال في جانب المعطوف فبقي أم ووزنه فصرح بأن الهاء أصلية  
(قوله فبقي أم) أي بقي هذا اللفظ ولو قال فبقي أما بالنصب أي فصار اللفظ أما لكان أوضح (قوله فان  
ثبت هذا) المتبارك رجوع اسم الإشارة الى ما حكاه صاحب كتاب العين وحينئذ في كلامه نظر لان  
ثبوت ما حكاه يقتضى أن أمافرع أمهه وأن أمهه فقط هو الأصل وعبارة المرادى عقب قوله  
ووزنه فع أو تكون أمهه وأم من باب سبسط وسبطر اه وهى ظاهرة تعبيره بأن نعم أن أجمع اسم  
الإشارة الى ما حكاه وما يدل عليه الكلام السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته (قوله كسبط  
وسبطر) السبط ككتف الطويل وكذا السبطر كهزبر كافي القاموس وأما السبسط بفتح فسكون  
وبفتحتين أو بفتح فكسر فليس بمعنى السببط بل هو نقيض الجمع كافي القاموس فلا يناسب أن  
يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما في كلام شيخنا (قوله ودمث ودمثر) الدمث مثلثة  
ككتف السهل وكذا الدمثر بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثناة وبكسر الدال وفتح الميم  
وسكون المثناة وفتح الدال وسكون الميم وفتح المثناة كذا في القاموس (قوله لانه خلاف الظاهر)  
لوجود ما يفيد الزيادة في أمهه وهو أم دون قبرة وأبهه مع قلة باب سبط وسبطر قاله شيخنا السيد (قوله  
في قولهم أهرقت الماء) بفتح الهاء وسكونها كافي في زكريا على الشافية (قوله والأصل) أي أصل  
أهرق يهرق أهرقه (قوله منقلبة عن الباء) أي تحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها إلا أن  
(قوله وأصل يريق يوريق) ان كان مراده الأصل الأول كان يوريق بسكون الراء وكسر الباء  
بعد هاء عليه يكون الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الباء الى الراء وان كان مراده  
الأصل الثاني كان يوريق بكسر الراء وسكون الباء بعده وعليه يكون الشارح تاركا للأصل الأول  
وهذا أقرب الى اقتضائه على قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقولوا كسر الباء الى  
الراء (قوله ثم أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن الهاء لم تزدد في المضارع من أول وهلة وانما هى  
فيه بدل من مزيد بخلاف الماضي والمصدر فتدبر (قوله وانما قالوا يهرقه الخ) في عبارته عندى  
خرافة لان هذا الكلام ان كان جواب سؤال حاصله لم أتوا بالهاء بدلان الهمزة مع رفضهم الهمزة  
بالكيفية في مثل يريق ويحيزو بكرم فحق العبارة أن يقولوا وانما قالوا يهرقه وهم لا يقولون يوريقه  
لخفة الهاء وان كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء ولم يقولوا الهمزة فحق العبارة أن

وأصل يريق يوريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء وانما قالوا يهرقه وهم لا يقولون أأريقه  
لاستثقالهم الهمزتين



وقالوا أيضاً أهرق الماء يهرقه أهراقاً ولا جواب للسميرد عن زيادتها في أهراق الادعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهمزة هاء  
توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها وأدعى الخليل زيادة (١٩٣) الهاء في هر كوكدة وأنها فعولية وهي العظمة

الوركين لأنها تر كل في  
مشيها والاكثرون على  
أصانها وأنها فعولية وقال  
أبو الحسن أنها زائدة في  
هبلع وهو الأكل وهجرع  
وهو الطويل فهما عنده  
هفلع لان الأول من البلع  
والثاني من الجرع وهو  
المكان السهل ووجه  
الجماعة أن العرب تقول  
في الهجرعين هذا أهجر  
من هذا أي أطول وكذلك  
تقول في هلقامة وهو  
الاسد والضخم الطويل  
أيضا ويجوز أن تكون  
زائدة في سهلب وهو  
الطويل لان السلب  
أيضا الطويل يقال قرن  
سهلب وسلب أي طويل  
ويجوز أن يكون من باب  
سبطر وسببط **تنبيه**  
التحقيق أن لاند كرها  
السكرت مع حروف الزيادة  
لما تقدم اه (واللام في  
الإشارة المشتهرة) أي من  
حروف الزيادة اللام  
والقياس يقتضى أن  
لا تزداد بعدها من حروف  
السد فلها كانت أقل  
الحروف زيادة ولم تطرد  
زيادتها الا في الإشارة  
نحو ذلك وتلك وهناك  
وأولئك وما سواها فبابه  
السمع وقد سمع من كلامهم  
قولهم في عبد عبدل وفي

يقول وانما قالوا يهرقه ولم يقولوا يور بقره استثقالا للهمزتين في أربقه وطرد اللباب في بقية  
الصورتا مل (قوله وقالوا أيضا الخ) بيان للغة نالسه جاءت على وزن أفعل يفعل افعالا (قوله لما  
أبدل الهمزة) أي التي في المضارع للعلمة السابقة وقوله فأدخل الهمزة عليها أي في الماضي  
والمصدر (قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن في هاء أهراق السكون والفتح (قوله في هر كوكلة)  
بكسر الهاء وسكون الراء وفتح الكاف كبرذونه كفي القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير  
ذلك فيه نظر (قوله لأنها تر كل) في القاموس الركل ضرب من الفرس برجله ليعدو اه وبابه نصر  
كيا يفيد قاعدة القاموس في ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل بهذا المعنى لا يستند حقيقة الى الدابة  
فعمل الفعل في عبارة الشارح مبني للمجهول وأما قول البعض قوله لأنها تر كل في مشيها أي تتأني  
ففيه نظر كما علمت من كلام القاموس (قوله في هبلع) كدرهم وفتح الهاء والباء وتشديد اللام  
ويقال هبلع كقرطاس (قوله وهجرع) بالراء كدرهم وجرع وأما هجرع بالزاي كدرهم فالجبان  
هفعل من الجرع كذا في القاموس وهذا مما يرد على منكر زيادة الهاء (قوله فهما عنده هفلع)  
صوابه هفعل كفي بعض النسخ (قوله من الجرع) قال في الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة الجرع وهي  
رملة مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعاء والجرع (قوله ووجه الجماعة) أي في أصالة هاء هجرع  
ووجه الجمية أن الهاء لو كانت زائدة لقالوا أجرع بخذف الزائد وبقاء الأصل فلما قالوا أهجر علمنا أن  
الهاء أصل وانما حذفوا العين مع انها أيضا أصل بالاختلاف لان الحذف ألتيق بالأواخر (قوله وكذلك  
تقول في هلقامة) أي كقولته لك في هجرع من الخلاف تقول أنت في هلقامة بكسر فسكون (قوله  
في سهلب) كذا في النسخ بتقديم الهاء على اللام والذي في القاموس بتقديم اللام على الهاء وكذا  
الصلب باصا الممهلة بمعنى السهلب أيضا وكل منهما يجوز جعفر وأما ضبط البعض سهلب بكسر  
اللام خطأ (قوله لان السلب) بفتح السين وكسر اللام كفي القاموس (قوله واللام في الإشارة  
المشتهرة) يصح أن يكون خبر المبتدأ جملة فعلية تقديره تراد في الإشارة المشتهرة والى هذا أشار  
الشارح في قول المصنف والتأني في التأني الخ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة ولا  
يصح كونها صفة للام لا متناع الاخبار قبل النعت وأن يكون الخبر جارا ومجورا تقديره من أحرف  
الزيادة والى هذا أشار الشارح هنا بقوله أي من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة  
صفة لازمة للإشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أي اللام الكائنة في الإشارة المشتهرة هي  
أي تلك اللام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجملة لتلايخرج اللام في أولئك ولا يصح على هذا  
عندي أن تكون للاحتراز عن اللام التي شذت زيادتها كما في عسبدل وزيدل وان نقله السيوطي  
عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشي لخروج هذه اللام بالصفة الأولى أعنى قوله في الإشارة فأعرفه  
(قوله لبعدها من حروف المد) قد ينسج بأن ما فيها من الاستطالة بقرها من حروف المد (قوله  
وأولئك) بقصر أولي لان أولاء الممدود لا تحقه اللام (قوله وما سراها) أي الإشارة (قوله وفي  
الافحج) بتقديم الحاء الممهلة على الجيم (قوله وفي الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف  
(قوله وهو الظلم) بالطاء المحجمة كما يرد ذكر النعام (قوله وفي القيشة) بفتح القاء وسكون التحتية  
بعدها شين محجمة (قوله وهي الكمرة) بسكون الميم أي حشفة الذكر (قوله وفي الطيس) بفتح  
الطاء الممهلة وسكون التحتية آخره سين مهمله (قوله وهو الكثير) أي الرمل الكثير كفي نسخ  
(قوله وحده) أي دون البواقي من زيدل وغيره وكان أبو الحسن يقول بأن البواقي من باب

(٢٥ - صبان رابع) الافحج وهو المتبا عد الغنذين فجبل وفي الهيق وهو الظلم هيق وفي القيشة وهي الكمرة فيشلة وفي الطيس  
وهو الكثير طيسل ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي وبعده قولهم في زيدل  
على أنه قال في الاوسط اللام تراد في عبدل وحده وجمعه عبادة



فيكون له فولان نعم البواقي بمحتمل أن تكون من مادتين كسبسط وسبسط **﴿تنبيهان﴾** الأول حق لام الإشارة أن لا تذ كر مع أحرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها الثاني ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قيل وبعد كافي المؤنثة وقفاً نحو كرمتمكس وهي الكسكسة ويلزم هذا القائل أن يعدّشين الكسكسة نحواً كرمتمكس والغرض من (١٩٤) الاثبات بما يبان كسرة الكاف في حكمهما حكم هاء السكت في الاستقلال ولا

تطرّد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم وأسطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه أطاع يطيع وزيدت السين عوضاً عن حركة العين الفعل لان أصل أطاع أطوع والعذر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها الا في موضع واحد وقدمثل به في زيادة التاء اذ قال ونحو الاستفعال فكانه اكتفى بذلك ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء ومع سين زيد في الاستفعال وفروعه كاستقص ذال استكمال انتهى (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) أي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خالياً عما قيدت به زيادته فهو أصل (ان لم تبين حجة) على زيادته (كحظلت) الابل اذا تاذت من أكل الحنظل فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل مع أنها حلت من قيد الزيادة وهو كونها آخر اعداد ألف مسبوق بأكثر من أصليين أو واقعة كما هي في نحو غضنفر كما

سبسط وسبسط (قوله فيكون له) أي في عبدل (قوله نعم البواقي) أي ما سوى عبدل وقوله بمحتمل أن تكون من مادتين الخ أي فيصح قوله تزداد في عبدل وحده (قوله والغرض من الاثبات بمحتمل الخ) اعتراض ثان على هذا القائل (قوله قدموس) بضم القاف والميم وبينه ما ادال ساكنة وفي آخره سين مهولة العظم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قروبوس اه تصریح أي فيكون بفتح القاف والدال (قوله بقطع الهمزة الخ) احتراز من اسطاع بسطيع بوصول الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى اسطاع بسطيع (قوله وزيدت السين الخ) اعتراض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وانما نقلت الى الفاء لان أصله أطوع فنقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت ألفا لتحركها في الاصل وانفتح ما قبلها الا ان وأجيب بأن التعويض انما وقع من ذهاب حركة العين من العين لام ذهاب الحركة مطلقاً (قوله ومع سين زيد) أي التاء (قوله ان لم تبين) بفتح التاء الفوقية مبنياً للفاعل بحذف احدى التاءين وحجة فاعله ويجوز ضم التاء على انه مضاعف بين فيكون مبنياً للمفعول وحجة نائب الفاعل اه غزى (قوله حجة) أي دليل (قوله كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما مر عن القاموس (قوله فسقوط النون في الفعل) لم يقل فقواهم حظلت بسقوط النون مع انه أنسب بقول المصنف كحظلت إشارة الى أن الحجة في الحقيقة سقوط النون في حظلت لانفس حظلت

**﴿فصل في زيادة همزة الوصل﴾**

قال الفارسي تعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير كبنى وتسمى في ابن وايم بخلاف همزة القطع كما تقول أبي وأخي في أب وأخ وان كان أول المضارع مفتوحاً يكتب ويستخرج فالهمزة من أمره وصل نحواً كتب واستخرج وان كان مضموماً يكتب ويعطى بفتح نحواً كرم وأعطى ولا تحذف همزة القطع الا في الضرورة كقوله ان لم أقابل فالسوفى برهما واذا استفهمت عما هي أي همزة القطع فيه تقول أأكرمت يا زيد عمراً أو أأكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو أأكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أأعطيتك يا زيد همزتين أو أعطيتك بقلب الثانية ووا أو أعطيتك بألف بين همزتين أو أعطيتك بألف بين همزة وواو وقرئ بالوجه أنزل عليه الذكر وتقول أنزل ذاهب همزتين أو أينك بقلب الثانية ياء أو أنزل بألف بين همزتين أو أينك بألف بين همزة وياء وقرئ بالوجه أنذ المبعوثون اه باختصار (قوله لاختصاصه) أي الفصل أي اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكراً باعتبار أنها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح (قوله كاستثبتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الاولى على أنه أمر ويجوز ضمها على البناء للمفعول اه غزى ويصح فتح التاء الاولى والموحدة أبضاً على انه ماض مبنى للفاعل (قوله وما يثبت فيهما) يشمل همزتين نحواً كل وأخذ فتكون همزتين مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفي كلام الفارسي السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحو هاء همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن اخراجها على هذا بما يقع ما على همز زائد (قوله لقوله للوصل همز) أي دون أن يقول أنف (قوله وقيل بمحتمل الخ) عبارته في شرح التوضيح

سبق بيانه وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لجهة مع خلوها من قيد الزيادة فليراجع **﴿فصل في زيادة وقيل همزة الوصل﴾** هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفرد لاختصاصه بأحكام وقد أشار الى تعريف همزة الوصل بقوله (للولصل همز سابق لا يثبت) الا اذا ابتدئ به كاستثبتوا أي همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدرج وما يثبت فيهما فهو همز قطع وقد اشتمل كلامه على فوائد الاولى أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل بمحتمل أن يكون



أصلها الالف الأتري الى ثبوتها ألفا في نحو الرجل في الاستفهام لم يضطر الى الحركة الثانية أن همزة الوصل لا تكون الاسابقة  
لانه انما سجي بها وصلة الى الابتداء بالساكن اذ الابتداء به متعذر الثالثة أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف  
أخذ ذلك من اطلاقه والمثال لا يخصص الرابعة امتناع اثباتها في الدرج الضرورة (١٩٥) كقوله ألا أرى اثنين أحسن شيمة

• على حدثان الدهر منى  
ومن جعل • واختلف في  
سبب تسميتها همزة الوصل  
مع انها تسقط في الوصل  
فقيل انساوا قيل لانها  
تسقط فيتصل ما قبلها بما  
بعدها وهذا قول الكوفيين  
وقيل لوصول المتكلم بها  
الى النطق بالساكن وهذا  
قول البصريين وكان  
الخليل يسميها سلم اللسان  
• ثم أشار الى مواضعها  
مبتدئا بالافعل لانه الاصل  
في استحقاقها المسأذ كره  
بعده فقال (وهو لفظ ماض  
احتوى على أكثر من  
أربعة) امامها نحو انجلى  
وانطلق أو سواها نحو  
استخرج (والامر والمصدر  
منه) أي من المحتوى على  
أكثر من أربعة نحو انجلى  
انجلا وانطلق انظ لاقا  
واستخرج استخرجا وكذا  
أمر الثلاثي الذي يسكن  
ثاني مضارعه لفظا سواء  
في ذلك مفتوح العين  
ومكسورا ومضمومها  
(كأخس وامض وانفذا) فان  
تحرك ثاني مضارعه لم يخرج  
الى همزة الوصل ولو سكن  
تقدرا كقولك في الامر  
من يقوم قم ومن يعد عد  
ومن يردد ردد ويستثنى خذ  
وكل ومر فانها يسكن ثاني  
مضارعه لفظا والاكثر

وقيل وضعت ألفا لثبوتها ألفا في نحو الرجل في الاستفهام اه وبين العبارتين فرق فالنظر الموافق  
للواقع منهما (قوله اذا الابتداء به متعذر) أي محال في كل لغة اجاعا في الالف وأما في غيرهما فعلى  
ما نص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبري وذهب السيد الجرجاني والكافيجي الى انه يمكن الا انه  
مستثقل قاله السيموطي (قوله والحرف) يعني ال وأم في لغة حمير على القول بأن الهمزة فيها الوصل  
(قوله والمثال) أي قوله كاستثبوا وقوله لا يخصص أي ليس نصا في التخصيص فلا ينافي بتأدير  
التخصيص من أمثلة المتن بسبب ان عادة المصنف الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله على حدثان  
الدهر) بفتح الحاء والدال أي ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجعل يضم الجيم وسكون الميم اسم  
امرأة قاله العيني (قوله مع أم تسقط في الوصل) أي فكان المناسب أن تسمى همزة الابتداء (قوله  
فقيل انساوا) أي تجوز العلاقة الضدية فيما يظهر (قوله فيتصل ما قبلها بما بعدها) اعلم ان الوصل  
مصدر ووصل المتعدي والوصول مصدر ووصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح في هذا  
القول والذي بعده أن الوصل فيكون ينبغي حينئذ تسميتها همزة لوصول لاهمزة الوصل ولو قيل  
في هذا القول لانها تسقط في وصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها همزة الوصل فاعرف ذلك  
فانه مما غفل عنه مع وضوحه (قوله لمأسأذ كره بعد) من اصالة الفعل في التصريف وبناء أوله في  
بعض الامثلة على السكون (قوله لفظ ماض الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فان من  
النجاسي ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا في الامر والمصدر منه نحو تخرج وتعلم ثم المراد كما هو  
ظاهر الفعل الماضي وفعل الامر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها فلو سميت شخصا  
بشيء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الاسماء الصرفة غير العشرة  
المستثناة الاتية وبقولنا الصرفة أي التي ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق  
والاقتدار والاستخراج وانما بقيت همزة الوصل على حالها فيما اذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو  
الانطلاق أو اسم من العشرة مع تعبير المعنى لان الكلمة لم تنقل من قبيل الى قبيل فاستعجم ما كان  
بخلاف مثل انجلى واستمع واضرب وأل فان فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية الى الاسميه قاله  
الداميني (قوله نحو انجلى وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا في نسخ وهو الصواب وفي نسخ نحو  
انجلى أو سواها نحو انطلق واستخرج وهو خطأ (قوله والامر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل  
(قوله الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا) لم يقيد بمثل ذلك أمر مازاد على أربعة لعله لان ثاني مضارعه  
لا يكون الاسا كنبالاستقرار فيحتاج دائما الى همزة الوصل كذا قال سم وأقره رباب الحواشي  
ويرد عليه نحو تخرج وتعلم فتدبر (قوله فان تحرك ثاني مضارعه) أي لفظا كما عرف بتنبهه إذ كره  
أمر مازاد على أربعة وأمر الثلاثي وسكت عن أمر الرباعي كانه لان ثاني مضارعه لا يكون الا  
متحركا كقاتل يقاتل ودرج يدرج فلا حاجة الى همزة الوصل سم (قوله ويستثنى) أي من  
قوله وكذا أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا (قوله خذ وكل ومر) فالقياس في الثلاثية  
او خذوا وكل واومر لكنهم حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم  
الاحتياج اليها لزال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي (قوله والاكثر في الامر منها الخ)  
جلة حالية وما ذكره الشارح من ان الحذف في كل وخذ أكثر فقط لا واجب بخالفه ما في شرح تصريف  
العزى لسعد الدين التفتازاني ان الحذف فيها واجب بخلاف مر لانهم أكثر استعمالا (قوله  
وفي اسم است الخ) وكفرد هاشنا هاشنا قول اسمان واستان همزة الوصل وكذا البقية (قوله

في الامر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (وفي اسم است ابن ابن سمع واثنين وامرئ وتأنيت سبع واثنين) فهذه عشرة  
أسماء لان قوله وتأنيت سبع عنى به ابنة واثنين وامرأة ونه بقوله سمع على ان افتتاح هذه الاسماء العشرة بهمز الوصل غير مقبوس



وانماطر يشه السماع وذلك أن الفعل لاصاته في التصريف استأثر بأمر ومنها بناء أوائل بعض أمثله على السكون فإذا اتفق  
الابتداء بها صدرت همزة الوصل للامكان ثم حلت مصادر تلك الأفعال عليها في اسكان أوائلها واجتلاب الهمز وهذه الأسماء  
العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس ان يبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل وانما شدت عن القياس لما  
سأذكرة أما اسم فاصله عند سيبويه سمو كقنوقيل سمو كقفل فخذت لامه تخفيفا وسكن أوله وقيل نقل سكون الميم الى السين وأتى  
بالهمزة توصلا وتعويا ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أنبتوا أحدهما فقالوا في النسبة اليه اسمي أو سموي كما عرف في موضعه  
واشتقاقه عند البصريين من السمو (١٩٦) وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فأخرت فاءه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه

على ذلك والخلاف في هذه  
المسئلة شهير فلان قيل  
بذكرة هو وأما است فاصله  
سته لقولهم ستيه وأستاه  
وزيد أستيه من عمرو  
حذفت اللام وهي الهاء  
تشبيها بحروف العلة وسكن  
أوله وحجى بالهمزة لما ذكر  
وفيها لغتان أخريان سه  
يحذف العين فوزنه فل وست  
يحذف اللام فوزنه فع  
والدليل على كون الاصل  
سته بفتح الفاء فصح في  
هاتين اللغتين والدليل على  
التحريك والفتح في العين  
ما يذكرفي ابن وأما بن  
فاصله بنوكفلم فعل به  
ما سبق في اسم واست  
ودليل فتح فائه قولهم في  
جمعه بنون وفي النسب  
بنوي بفتحها ودليل تحريك  
العين قولهم في جمعه أبناء  
وأفعال انما هو جمع فعل  
تحرى بن العين ودليل  
كونها فتحه كون أفعال في  
مفتوح العين أكثر منه  
في مضمونها كعضد

لاصاته في التصريف) تقدم تعديله في أول التصريف (قوله بعض أمثله) هو الخماسي والسداسي  
وأمر الثلاثي بشرطه السابق (قوله فإذا اتفق الابتداء بها) أي هذا البعض وأنث ضميره مرعاة للمعنى  
لان بعض الامثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت (قوله للامكان) أي امكان الابتداء بها (قوله عليها) أي  
على ذلك البعض وفي تأنيث الضمير ما قلناه (قوله ليست من ذلك) أي من مصادر تلك الأفعال وتذكير  
اسم الاشارة باعتبار المذكر (قوله فاصله عند سيبويه سمو الخ) بدليل جمعه على أسماء وتصغيره  
على سمي وقوله في فاصله سميت والاصل اسماء وسميو وسموت فاقضى القانون التصريف في قلب الواو  
همزة في الاول ويا في الاخير من ولو كان أصله وسما بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقبيل أو سام  
ووسيم ووسمت وادعاء القلب المكاني بعيد (قوله وقيل سمو كقفل) مقتضى صيغته أن لا قائل بأن  
أصله سمو بفتح السين ووجهه أن فعلا بالفتح لا يجمع على أفعال (قوله فخذت لامه تخفيفا) وقيل  
لثقل تعاقب الحركات الاعرابية على الواو قال الدماميني وهو غير مستقيم بدليل دلوقنوقيل وشلو  
وتخوها (قوله وسكن أوله) يعلم منه ومن قوله فاصله عند سيبويه وأن قولهم اسم من الكلمات  
العشر التي يثبت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعا ثانويا لأولها (قوله وتعويا) أي عن  
اللام المحذوفة (قوله ولهذا لم يجمعوا بينهما) أي بين اللام والهمزة (قوله أو سموي) أي بكسر  
السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز بعضهم سكونها كما مر في محله (قوله واشتقاقه) قال شيخنا  
السيد المراد به اللغوى وهو مجرد الاخذ (قوله من السمو) لعلوه على قديمه الفعل والحرف في وقوعه  
في ركني الاسناد (قوله من الوسم) لانه علامة على مسماه (قوله لقولهم ستيه) ظهور تاء التأنيث في  
التصغير يدل على أن الاست مؤنث وهو ما يفيد صنيع الفاء ومن (قوله على كون الاصل سته)  
يرفع سته حكاية لقوله سابقا فاصله سته (قوله والفتح) عطف خاص على عام (قوله فاصله بنوكفلم  
الخ) قال في المصباح وقيل أصله بنوكسر الباء مثل حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه  
التغيير وقلة التغيير تشهد بالاصالة اه يعنى تغيير بنت فافهم (قوله ما سبق في اسم واست) أي من  
حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة (قوله بفتحها) أي في الجمع والنسب (قوله ودليل تحريك  
العين) أي بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد ما عترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم  
أسماء ولم يدل على تحريك عينه (قوله والحمل على الاكثر) مبتدأ وخبر (قوله واشتقاقه من بنى  
بأمر أنه) لان الابن مسبب عن بناء الاب بالام (قوله وهي من الياء) لكن قلبت الياء او المناسبة  
الضمة والواو اللتين قبلها وأدغمت الواو في الواو (قوله للمبالغة) لان تكثير الحروف يدل على زيادة  
المعنى (قوله والالكان المحذوف في حكم الثابت) أي للتعويا عن الميم (قوله ولم يتحج لهمزة  
الوصل) أي للتعويا عن الميم وعدم تسكين الفاء حينئذ (قوله لانه من نيت) تعديلا لكون اللام ياء

وأعضاد ومكسورها ككبدا وكاد والحمل على الاكثر ودليل كون لامه واو الاية ثلاثة أمور أحدها أن الغالب على  
ما حذف لامه الواو والياء والثاني أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام وأبدال التاء من الواو أكثر من ابدالها من الياء  
كما ستعرفه في موضعه والثالث قولهم البنوة ونقل ابن السجري في أماليه أن بعضهم ذهب الى أن المحذوف ياء واشتقه من  
بنى بأمر أنه يبنى بها ولا دليل في البنوة لانها كالفتوة وهي من الياء ولو بنيت من حيث فعولة القلب حوة وأجاز الزجاج الوجهين  
وأما بنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرهم قال الشاعر وهل لي أم غيرها ان ذكرتها أبي الله الا أن أكون لها ابنا  
وليست عوضا من المحذوف والالكان المحذوف في حكم الثابت ولم يتحج الى همزة الوصل هو وأما ثنان فاصله ثنان بفتح الفاء والعين لانه  
من نيت وقولهم في النسبة اليه ثوي فخذت لامه وسكن أوله وحجى بالهمزة وأما امر فاصله امر تخفف بنقل حركة الهمزة الى الراء



ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لان تخفيفها ساكن ابد الجعل المتوقع كالواقع وأما ثابت  
ابن واثنين وامرئى فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء في ابنة واثنين (١٩٧) للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه

كلامه بخلاف التاء في بنت  
واثنين فانها فيه ما يدل من  
لام الكلمة اذ لو كانت  
للتأنيث لم يسكن ما قبلها  
ويؤيد ذلك قول سيديويه  
سميت بهما رجلا لصرفتهما  
يعنى بنتا وأختا وافهام  
التأنيث مستفاد من أصل  
الصيغة لامن التاء وأما عين  
المختص بالقسم فالقسمه  
للوصل عند البصريين  
والقطع عند الكوفيين  
لانه عندهم جمع عين وعند  
سيديويه اسم مفرد من العين  
وهو البركة فلما حذف تونه  
فقبل أيم الله أعاضوه  
الهمزة في أوله ولم يحدفوها  
لما أعادوا النون لانها  
بصد الحذف كما قلنا في  
امرئ وفيه اثنتا عشرة لغة  
جمعها الناظم في هذين البيتين  
همزاييم وايم فافخ واكسر  
اوام قل  
أرقل م أو من بالتثنية قد  
شكلا  
وأيم اختم به والله كلاضف  
اليه في قسم تستوف ما نقلنا  
ثم أشار الى ما بقى مما يدخل  
عليه همزة الوصل بقوله  
(همز آل كذا) أى همز  
وصل معرفة كانت أو  
موصولة أو زائدة ومذهب  
الخليل أن همزة آل قطع  
وصلت لكثرة الاستعمال  
واختاره الناظم في غير هذا

وقوله ولقولهم في النسبة اليه تنوى أى بفتح عين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم تنوى  
لا يمنع سكن العين في الأصل لانك تقول في النسبة الى اسم سموى بفتح الفاء والعين على الصحيح كما  
تقدم في باب النسب فتأمل (قوله ثم حذف الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أى وسكنت الميم كما  
في نظيره (قوله لان تخفيفها) أى الهمزة التي هي اللام بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع آل كفى  
التصريح ثم حذفها (قوله فجعل المتوقع) أى التخفيف المتوقع كالواقع فاستعجبت همزة الوصل (قوله  
وأما ثابت ابن واثنين وامرئى) أى مؤنثاتها يعنى ابنة واثنين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أى  
فالأصل بنوة وثنيستان وهرأة (قوله لو سميت بهما رجلا لصرفتهما) فلو سميت بهما امرأة لجاز  
الصرف وعدمه وهو أولى كما مر في محله (قوله وافهام التأنيث الخ) هذا بنا في ما أسلفه في غير هذا  
الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والاشعار بالتأنيث إلا أن يحتمل ما هنا على أنها لانفهم  
التأنيث أصالة أو صراحة فلا ينافى أنها تفهمه عروضا واشعارا فتأمل (قوله المختص بالقسم)  
احترازا عن أيم في نحو قولهم برقوم في أيمهم فليس فيه الخلاف الآتى بل هو جمع عين اتفاقا (قوله  
لانه عندهم جمع عين) رديان همزته سمع كسرها وحذفها وصلوا وميمه سمع فتحها (قوله وعند سيديويه)  
أى وغيره من البصريين قال في المعنى ويلزمه أى أيم الرفع بالابتداء وحذف الخبر أى عين الله قسمي  
واضافته الى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك اضافته الى الكعبة وكاف  
الضمير والذي وابن عصفور كونه خبرا والمحدوف مبتدأ أى قسمي أيم الله اه بتلخيص وزيادة من  
الداميني (قوله أعاضوه الهمزة في أوله) ان كانت الهمزة موجودة قبل الحذف والمعنى قصدوا  
كونها عوضا وان كان أصله عين بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغي أن  
يقول فلما حذف تونه أعاضوه الهمزة في أوله فقبل أيم الله (قوله همزاييم وايم) بنصب همز على  
المفعولية ووصل همزة ايم وايم ونقل حركة همزة أو الى راء اكسر وكسر همزة ام وضم ميمها وقوله  
فافخ واكسر أى مع ضم الميم فيهما وقوله أو من بضم النون وقوله بالتثنية أى تثنية الميم راجع لم ومن  
وقوله وايم اختم به أى بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل أن همزة أيم ان فتحت تعين ضم الميم وان  
كسرت جازضها وفتحها اه يس على الفاكهي مع زيادة من الفارضى ونقل شيخنا السيد عن  
شرح الشافيه أم بفتح الهمزة وضم الميم وايم بفتح الهمزة والميم بدل ايم بكسر الهمزة وفتح الميم  
وعلى هذا لا يتعين في أيم مفتوح الهمزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك اربع عشرة لغة وقد  
أسلفنا في أول الجرعن الهمع عدها عشر بن وقوله كلاضف بنقل حركة أضف الى تنوين كلا  
(قوله ومذهب الخليل الخ) مقابل بقول المصنف همز آل كذا (قوله في غير هذا الكتاب) أى وأما في  
هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول (قوله ولا في حرف غير آل) أى المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة  
فهى اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الاسماء غير المصادر اثني عشر (قوله كان ينبغى  
أن يزيد أيم) خص أيم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل (قوله اثني عشر) هى  
الاسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ وآل الموصولة الداخلة في قوله همز آل كذا وايم (قوله  
يقال وايم هو ابن الخ) لهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنا حدث له زيادة الميم اتباع النون للميم في  
حركاتها بحسب العوامل فصارت كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون الى أنه معرب من مكانين  
بخلاف أيم لغه في أيم فانه لم يصر حينئذ بهذه المثابة ثم لخصوصية للمعارضه بذكر ايم فان مؤنثات  
هذه الاسماء هى مذكراتها بزيادة التاء اه تصریح وعندى في هذا الفرق وان أفروه نظرا لان

الكتاب ومثل آل أم في لغة أهل اليمن تنبيهات الاول علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير  
آل ولا في ماض ثلاثى ولا رباعى ولا فى اسم المصدر الخماسى والسادسى والاسماء العشرة المذكورة الثانية كان ينبغى أن يزيد  
ايم لغه في ايم فتكون الاسماء غير المصادر اثني عشر فان قيل هى ايم حذف اللام يقال وايم هو ابن وزيدت الميم انتهى (ويبدل)



همز الوصل المفتوح (مداني الاستفهام) وهو الارجح (أويسهل) بين الهمزة والالف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك أضطر الرجل وكما يحذف (١٩٨) المكسور في نحو أخذناهم سخر يا استغفرت لهم لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق

لان همز الوصل لا يثبت في الدرج الاضرورة كما مر فتقول الحسن عندك وأمين الله عينك بالمسدر اجا وبالله سهيل مر جوحا ومنه قوله الخ الحق ان دار الرباب تباعدت \* وانبت جبل أن قلبك طائر وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو آلذ كرين آلآن \* فخاتمة في مسائل \* الاولى اعلم أن الهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها سبع حالات وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها آل ووجوب الضم وذلك في نحو وانطلق واستخرج مبنيين للمفعول وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقبل واكتب بخلاف امشوا وامضوا وربحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضممة عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناظم وفي نكته له أبي على أنه يجب اشمام ما قبله الخاطبة واخلاص ضممة الهمزة وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم وربحان الفتح على الكسر وذلك في ايمن وايم وربحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم وجواز الضم والكسر والاشمام وذلك في نحو واختاروا نقاد

أيما أيضا حدث له بالنقص جعل الاعراب على الميم في كل من ابنه وايم تغير محل اعرابه لكن الاول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وتختلفهما ابدا غير مؤثر فتدبر (قوله همز الوصل المفتوح) وذلك في آل وأم بدلهما في لغة حمير وايمن وايم ولعل الشارح أرجح الضمير في يبدل الى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه الى همز آل فقط لان ما فعله الشارح أكثر فائدة (قوله أويسهل) أو هذه للتخيير والتسهيل وان كان مرجوحا وهو القياس لان الابدال مدسا شأن الهمزة الساكنة كذا في التصريح قال شيخنا السيد لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقر به اذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه فصيحيا وقد صرح السعد في حواشي الكشاف بأن القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كافي قوله تعالى وجمع الشمس والقمر (قوله أضطر الرجل) بالاقصص على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها (قوله لئلا يلتبس الخ) علة لقوله ولا يحذف (قوله ولا يحقق) بقافين عطف على قوله يبدل (قوله وبالتسهيل مرجوحا) لكنه القياس كما مر (قوله ومنه) أي من التسهيل (قوله ألقى الخ) الحق مرجوع بالابتداء وان شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف للعلم به من جملة المبتدأ والخبر وقيل منصوب بالظرفية في محل الخبر والرباب براء وموحدتين كصاحب اسم امرأة وانبت انقطع والحبل العهد (قوله وذلك في المبدوء بها آل) أي لكثرة الاستعمال (قوله وفي أمر الثلاثي الخ) أي كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الماخزاسا كن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جنى في المنتصف عن بعض العرب ووجهه أنه الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة تفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداده اه تصریح وفي الفارسي أن الكسر لغة رديئة (قوله في الاصل) متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم في الاصل أنه أصلي غير عارض (قوله بخلاف امشوا وامضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل مكسورة والاصل امشيوا وامضوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وان شئت قلت فنقلت منها الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاول مجتنبه وعلى الثاني منقولة تصریح باختصار والثاني أشهر (قوله نحو اغزى) بضم الهمزة راجحا وكسرها مرجوحا لان الاصل اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظر الى الاصل والكسر نظر الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداده ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل كسر العين فأبغى العارض لمعارضه أصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا اه تصریح باختصار (قوله وفي نكته له أبي على الخ) مخالف لما قاله ابن الناظم في حكم الهمزة (قوله انه يجب اشمام الخ) المراد بالاشمام هنا ما يسمي عند القراء وما هو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لاما تقدم من ضم الشفتين من غير صوت وانما يجب ذلك تنبيه على الضم الاصل (قوله ان همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعني اذا اشتمت الثالث اشتمت الهمزة والافلاقيسه مخالفة لكلام أبي على من وجهين وجوب اشمام واخلاص ضم الهمزة اه تصریح (قوله في نحو واختاروا نقاد مبنيين للمفعول) فتقول اختيار وانقيس بضم الهمزة والثالث وكسرها واشمامها قاله الدماميني (قوله فيما بقى) أي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال تصریح (قوله وهو الاصل) أي الكسر هو الاصل (قوله فقبل ستر)

مبنيين للمفعول وجوب الكسر وذلك فيما بقى وهو الاصل \* الثانية قد علم أن همزة الوصل انما جيء بها للتوصل الى الابتداء بالساكن فاذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر اذا قصد ادغام ناء الفعال فيما بعدها نقلت حركتها الى الفاء فقبل ستر لان لام التعريف اذا نقلت حركتها الى الفاء في نحو والاجر فالارجح اثبات الهمزة فتقول الجر قائم وبضعف الجر قائم والفرق



أن النقل للادغام أكثر من النقل غير الادغام. الثالثة اذا اتصل بالمضمومة (١٩٩) ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره

وضمه نحو أن اقتلوا أو  
انقص \* الرابعة مذهب  
البصريين أن أصل همزة  
الوصل الكسر وانما فتحت  
في بعض المواضع تخفيفا  
وضعت في بعضها اتباعا  
وذهب الكوفيون الى أن  
كسرها في اضرب وضمها  
في اسكن اتباعا للثالث  
وأورد عدم الفتح في اعلم  
وأجيب بانها لو فتحت في  
مثله لالتبس الامر بالخبر  
والله أعلم

### الابدال

الغرض من هذا الباب  
بيان الحروف التي تبدل  
من غيرها ابدالاً غير  
ادغام فان ابدال الادغام  
لا ينظر اليه في هذا الباب  
لانه يكون في جميع حروف  
المجسم الا الالف كما أن  
الزائد للتضعيف لا ينظر  
اليه في حروف الزيادة لذلك  
وأراد بالابدال ما يشمل  
القلب اذ كل منهما تغيير  
في الموضع الا أن ابدال  
ازالة والقلب احواله ومن  
ثم اختص بحروف العلة  
والهمزة لانها تقارب  
حروف العلة بكثره التغيير  
وذلك كما في قام أصله قوم  
فألفه منقلبة عن واو في  
الاصل وموسى ألفه عن  
الباء ورأس ألفه عن  
الهمزة وانما لينت اثبوتها  
فاستحالت ألفا والبسمل

أي بفتح السين وتشديد التاء ويظهر الفرق بين هذا وستر من التستير في المضارع والمصدر لانك  
تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه في الثاني وتقول في مصدر هذا ستارا بكسر السين وفي  
مصدر الثاني تستيرا (قوله ان النقل للادغام أكثر) أي فلم يعتبر معه ما كان قبل النقل (قوله  
أوجار مجراه) أي أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فخرج نحو  
قالوا اقتلوا (قوله نحو أن اقتلوا وانقص) على اللف والنشر المرتب (قوله مذهب البصريين الخ)  
عبارة الهمع اختلاف البصريين في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتمعت ساكنة لان أصل  
المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقيل اجتمعت متحركة لان سبب الاينان بها التوصل الى  
الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لانها  
راجحة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحه بانها لا تؤهم استفهاما اه فراد الشارح الاصل الثاني  
أو الاول على القولين (قوله وأورد) أي على قول الكوفيين (قوله بالخبر) أي بالمضارع حاله الوقف  
اه تصریح بالمضارع ليس بقيد لانه قد يلتبس أيضا بالماضى المعدي بالهمزة كما في مثال الشارح  
فان فتح همزة اعلم يلبس بالمضارع وفتوا بالماضى المعدي بالهمزة وفتوا والله أعلم

### الابدال

هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المسكان العوض فانه قد يكون في غير  
مكان المعوض عنه كياء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة اه  
تصریح ومقتضاه أن الابدال يجري في جميع الحروف وهو كذلك ان كان هذا تعريفا لمطلق  
الابدال الشامل لابدال الادغام وكذلك ان كان هذا تعريفا للابدال غير ابدال الادغام لكن أعم  
من أن يكون شائعا أو غير شائع (قوله ابدال الشائعا) أي في التصريف لما ستره أنه الشائع في كلام  
العرب أعم من الشائع في التصريف المراد هنا (قوله حروف المجسم) قبل المجسم صفة موصوف  
محدوف أي الخط المجسم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمي بمعنى الاعجام أي  
النقط فتكون اضافة الحروف من اضافة الشيء الى ما هو من متعلقات ذلك الشيء وفي العبارة على  
الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المجسم من أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته أي  
خفاءه بما يوضحه كالنقط كما في المصباح وغيره وعليه لا تغليب لان الحلقاء كيزول عما ينقط كالجيم  
بنقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المههولة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جني عن أبي على الفارسي  
وارتضاه كما في حاشية السيوطي على المعنى (قوله وأراد بالابدال ما يشمل القلب) أي مجازا فالابدال  
على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله اذ كل منهما  
أي من الابدال بالمعنى الخاص الحقيقي المبين للقلب والقلب في كلامه استخدام وقوله الا أن  
الابدال أي بالمعنى الخاص الحقيقي فلا تنافي بين جعله أو الابدال أعم من القلب وجعله ثانيا  
الابدال مبانيه وقوله ومن ثم أي من أجل أن القلب احواله اخص الخ لان الاحالة انما تكون  
بين الاشياء المتشابهة ثم اخصيه أحد الشئيين من الآخر محملا لانتفاي ثبوتيهما مفهوما  
وان توهمه شيخنا والباء في قوله بحروف العلة داخله على المقصود عليه (قوله الا أن الابدال الخ)  
انظر ما الدليل على هذه الدعوى (قوله وموسى) أي الذي هو اسم للحديد المعروف (قوله لثبوتها)  
عبارة بعضهم لكثرتها وعبارة المرادى لشدها (قوله ويخالفهما التعويض) سكت عن الاعلال وهو  
كما في شرح الغزى تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان للتخفيف (قوله كياء عدة الخ) فان التاء  
عوض عن فاء الكسرة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفر جمل (قوله كسين  
اسطاع) فان السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما في ذلك مع بيان الخلاف فيه

لا يختص كما ستره ويخالفهما التعويض فان العوض يكون في غير موضع المعوض منه كياء عدة وهمزة ابن وباء سفير يج  
ويكون عن حرف كما ذكره عن حركة كسين اسطاع



كما تقدم وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب والنقل والحذف وأشار الى حصر حروف  
 البدل الشائع في التصريف بقوله (أحرف الابدال هذات موطيا) وخرج بالشائع البدل الشاذ نحو ابدال اللام من فون أصيلا  
 تصغير أصيل على غير قياس كما في مغرب ومغربان في قوله وقفت فيها أصيلا لأسائلها \* أعيت جوابا وما بالربيع من أحد  
 ومن ضادا صطجع في قوله (٢٠٠) \* مال الى أرطاة حقف فالطجع والقليل نحو ابدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله

خالى عويف وأوعلج  
 المطعمان اللعوم بالعشج  
 وبالغداة كتل البرنج  
 يقطع بالود وبالصبح  
 وربما أبدت دون وقف  
 كقولهم في الابل اجل ودون  
 تشديد كقوله  
 لاهم ان كنت قلت سنجج  
 فلا يزال شاحج ياتلجج  
 أقرهات ينزى وفرنج  
 وتسمى هذه بحجج قضاة  
 ومعنى هذات سكنت وموطيا  
 من أوطائه جعلته موطيا  
 فالياء فيه بدل من الههزة  
 وذكره الهاء زيادة على  
 ما في التسهيل اذ جمعها فيه  
 في طويت دائما ثم انهم  
 يتكلم عليها هنا مع عددها  
 ووجهه أن ابدالها من التاء  
 انما يطردي في الوقف على نحو  
 رجة ونعمة وذلك مذكور  
 في باب الوقف وأما ابدالها  
 من غير التاء فمجموع  
 كقولهم هياك ولهنا قائم  
 وهرفت الماء وهردت الشيء  
 وهرحمت الدابة بتنبهات  
 الاول ذكر في التسهيل أن  
 حروف البدل الشائع يعنى  
 في كلام العرب اثنتان  
 وعشرون حرفا وهذه  
 التسعة المذكورة هنا

(قوله الشائع في التصريف) أما الشائع في كلام العرب ولو قومنا منهم فحروفه أكثر من تسعة (قوله  
 تصغير أصيل) وقال الجوهري تصغير أصيلا جمع أصيل على غير قياس أيضا لان الجمع انما يصغر  
 على لفظ واحد اه والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب كما في الصحاح اه تصرح (قوله  
 أعيت جوابا) أي عجزت دار الحبيسة عن الجواب وقوله وما بالربيع أي المنزل (قوله ومن ضاد  
 اضطجع) لان بعض العرب كما قاله المازني يكره الجمع بين حرفي اطلاق ويبدل من الضاد أقرب حرف  
 اليها وهو اللام (قوله مال الى أرطاة حقف فالطجع) الظهير يرجع الى الذئب والارطاة شجر من شجر  
 الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء المعوج من الرمل عبنى (قوله في الوقف)  
 أي على الكلمة المشددة على الجيم المبدلة من الياء وان لم يكن على نفس الجيم كما في الشعر الذي  
 استشهد به فان الجيم في أشطاره الاربعة مشددة وبعد هاء اياها الاطلاق فلم يكن الوقف على الجيم حتى  
 يستشكل بتشديد هابل على حرف الاطلاق كما في سائر القوافي المطلقة وأما نقله المصرح عن السيد  
 في شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض من أن هذا من اجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر  
 لان الضروب وما في حكمها من الاعراض المقصود موافقتها للضروب محال للوقف ولا ضرورة الى  
 دعوى الوصل فتدبر (قوله كتل البرنج الخ) التكل بضم الكاف وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف  
 وسكون الفوقية وهي القطعة المجتمعة والبرنج بفتح الواو وسكون الراء ضرب من التمر والود بفتح  
 الواو وتشديد الدال الودسكنت التاء تخفيفا وأبدلت دالا وأدغمت في الدال والصمصى بكسر  
 الصادين المهملتين قرن البقرة (قوله الابل) بضم الههزة وكسر هاء فتح التحية المشددة وبفتح  
 الههزة مع كسر التحية المشددة الودع كذا في القاموس (قوله شاحج) بشين مجهزة وجاء مهملة بعدها  
 جيم هو البعل وقوله أقرأى أبيض صفة لشاحج وكذا نهات بفتح النون وتشديد الهاء آخره فوقية أي  
 صباح وكذا جملة ينزى بفتح النون وتشديد الزاى أي يحرك والوفرة شعر الرأس اذا بلغ شحمة الاذن  
 (قوله وذكره الهاء) أي في اجمال العدد هنا زيادة الخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء وقفا باطراد ووجه  
 اسقاط التسهيل لها في اجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف (قوله ولهنا قائم) بفتح اللام  
 وكسر الهاء ولم يبدلوا بتوا الى حرفين مؤكدين لتغيير صورة الثاني بهذا الابدال (قوله الشائع يعنى في  
 كلام العرب) منه يعلم أن الشائع في التصريف وهو الابدال الضرورى في التصريف أقل من الشائع  
 في كلام العرب كلهم أو قوم منهم (قوله وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وذكر هذه التسعة الخ لانه  
 لم يذكرفيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسلفه الشارح وكما سينقله عنه بقوله فقال يجمع حروف  
 البدل الى أن قال والضرورى في التصريف هجاء طويت دائما بل هذه جملة معترضة بين المعطوف  
 عليه وهو قوله ذكر في التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو حذفها لكان أحسن (قوله لجد تصرف  
 شكس الخ) الشكس بفتح الشين المجهزة وضم الكاف أو كسرهما الصعب الخاق كذا في القاموس  
 (قوله وهى الحاء والخاء الخ) كاهابا بالاعجام الا الحرف الاول فيها لا همال (قوله لحم خراذل وخرادل)  
 في القاموس خردل اللحم قطع أعضاء وافرة أو قطعه وفرقه وطسم خراذيل مخردل ثم قال وخرذل  
 اللحم أي بالاعجام الذال لغة في خردل أي باهما لها ولم يذكرفيه خراذل بلا تحية والمتبادر من صنيع

حروف الابدال الضرورى في التصريف فقال يجمع حروف البدل الشائع في غير ادغام قولك لجد تصرف  
 القاموس  
 شكس آمن طى ثوب عزته والضرورى في التصريف هجاء طويت دائما هذا كلامه فأفهم أن باقى حروف المجهوم وهى الحاء والخاء  
 والذال والطاء والضاد والغين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ وقد قال ابن جنى في قراءة الاعمش فسر ذهم بالذال المجهزة ان الذال  
 بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخرادل



والمعنى الجامع لهما أنهم مجهوران ومتقاربان وخرجها الزنجشري على القلب بتفديم اللام على العين من قولهم شذرمذروا فهم  
أيضاً أن من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن الضاد ومن ابدال الجيم من الياء وكذا ابدال النون من اللام كقولهم  
في الرفل وهو الفرس الذليل رفن ومن الميم كقولهم في أمغرت الشاة اذا خرج لبنها أحر كالمغرة أنغرت وينبغي أن لا يسمى ذلك شائعا  
بل الشائع في ذلك ما طرد أو أكثر في بعض اللغات كالمجججة في لغة قضاة والعننة كقولهم ظننت عنك ذهاب أي أنك والكشكشة  
في لغة تميم كقولهم في خطاب المؤنث ما الذي جاء بش يريدون بك وقرأة بعضهم قد جعل ريش تحتش سرياً والكسكسة في لغة بكر  
كقولهم في خطاب المؤنث أبوس وأمس يريدون أبوك وأملك قال في شرح الكافية (٢٠١) وهذا النوع من الابدال جدير بان

يذكر في كتب اللغة لاني  
كتب التصريف والالزم  
أن تذ كر العين لان ابدالها  
من الهمزة المتحركة مطرد  
في لغة بني تميم ويسمى ذلك  
عنننه وكان يلزم أيضاً أن  
يذ كر الكاف لان ابدالها  
من تاء الضمير مطرد كقول  
الرازي يا ابن الزبير طالمنا  
عصيك وطالمنا عنيكنا ليكا  
أراد عصيت وأمثال هذا  
من الحروف المبسلة من  
غيرها كثيرة وإنما ينبغي أن  
يعد في الابدال التصريف  
مالولم يبدل أو وقع في الخطأ  
أو مخالفة الأكثر فالموقع في  
الخطأ كقولك في مال  
مول والموقع في مخالفة  
الأكثر كقولك في سقاة  
سقاية هذا كلامه الثاني  
عد كثير من أهل التصريف  
حروف الابدال اثني عشر  
حرفاً وجمعوها في تراكيب  
كثيرة منها طالم يوم أتجدته  
وأسقط بعضهم اللام  
وعدها أحد عشر وجمعها  
في قوله أجد طويت منها  
وزاد بعضهم الصاد والزاي

القاموس أن الخاء مفتوحة (قوله والمعنى الجامع لهما) أي للدال والذال (قوله وخرجها) أي قراءة  
الاعمش وقوله على القلب أي المسكافي (قوله شذرمذرو) كلمتان مبنيتان على الفتح للتركيب قال في  
القاموس وتفرقوا شذرمذرو يكسر أو لهما ذهبوا في كل وجه وتشذرا لجمع تفرقوا (قوله ان من  
الشائع) يعني في كلام العرب ولو قوم منهم فلا يذاني ما أسلفه من اخراج ما ذ كر بالشائع في التصريف  
(قوله في الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء وتشديد اللام كافي القاموس (قوله الذليل) بفتح الذال المجججة  
وتشديد التحتية أي طويل الذيل (قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين المجججة وبفتحين طين  
أحر والمغرة بضم الميم والمغرة بفتحين لون ليس بناصع الحجرة أو شقرة بكثرة كذا في القاموس (قوله  
أن لا يسمى ذلك) أي المذكور من ابدال اللام من النون وما بعده (قوله كالمجججة) هي ابدال الجيم  
من الياء (قوله والعننة) هي ابدال العين من الهمزة كما سيذكره الشارح بعد قول شيخنا أو من  
الحاء في حتى أو نحو ذلك فيه نظر (قوله في لغة تميم) راجع للعننة أيضاً بدليل كلام شرح الكافية  
الآتي قريباً (قوله وهذا النوع) أي المجججة وما بعدها إلا أنه لم يذكر في شرح الكافية قبل اسم  
الإشارة للعننة ولهذا قال والالزم أن تذ كر العين الخ (قوله والالزم أن تذ كر العين الخ) فيه اشعار  
بأن من ذكر في كتاب التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم من  
العرب لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على من ذكر البعض وترك البعض ويخالفه أول كلامه  
وآخره فتدبر (قوله مالولم يبدل) أي ابدال ما أي حرف لولم يبدل الخ ولك أن تستغنى عن التقدير  
وتوقع ما على الابدال (قوله كقولك في مال مول) لوجوب قلب الواو ألفاً لتحرركها وافتتاح ما قبلها  
(قوله كقولك في سقاة) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا قوله سقاية إلا أن الأول  
بالمزة على التثنية والثاني بالياء على القليل لما سبأ في شرح قول الناظم فأبدل الهمزة من واوياً  
الخ (قوله حروف الابدال) أي الاعم من الضروري (قوله طالم يوم أتجدته) باضافة الظرف الى  
الجملة (قوله أجد) فعل أمر من الاجادة (قوله طاه) بالطاء المهملة اسم فاعل من طها يطهو أي طبخ  
وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت (قوله فان أورد) أي الزنجشري على وجه التمثيل لوقوع السين  
بدلاً وقوله اسمع أي بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذ كروا ظلم (قوله اذ كروا ظلم) والاصل  
اذ تكروا وظلم فأبدلت التاء في الاول دالاً والاول دالاً والاول دالاً والاول دالاً والاول دالاً والاول دالاً  
فكان ينبغي أن يذ كر الذال المجججة والطاء المشالة (قوله لانه من باب الادغام الخ) علة لمحذوف أي مع  
أنه لا يصح ايراد اسم لانه من باب الادغام أي من باب الابدال للادغام لانه من باب الابدال المجرد عن  
الادغام (قوله في ست) اسم العدد المخصوص قال في القاموس الست بالكسر معروف أصله سدس  
فأبدلت السين تاء وكذا الدال وأدغم (قوله فله) أي الزنجشري (قوله في بعض التصاريف الخ)

(٢٦ - صبان رابع) وعددها أربعة عشر وجمعها في قوله أنصت يوم زل طاه جد وعددها الزنجشري ثلاثة عشر  
وجمعها في استجدته يوم طالم قال ابن الحاجب هو وهم لانه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الابدال كقولهم زراط وزق في صراط  
وصقرو زاد السين وايست من حروف الابدال فان أورد اسم ورد اذ كروا ظلم لانه من باب الادغام لانه من باب الابدال المجرد هذا  
كلامه قلت قد أجاز النحاة في استجدته أن يكون أصله اتخذ فأبدلوا من التاء الاولى السين كما أبدلوا التاء من السين في ست اذ أصله  
سدس فله نظر الى ذلك والذي ذكره سيويه أحد عشر حرفاً ثمانية من حروف الزيادة وهي ماسوي اللام والسين وثلاثة من غيرها  
وهي الدال والطاء والجيم الثالث يعرف الابدال بالرجوع في بعض التصاريف الى المبدل منه لزوماً وغلبة فالاول نحو حذف فان فاه



بدل من ثاء جداث لانهم قالوا في الجمع اجدات بالثاء فقط والثاني نحو افظ أي اقلت فان طاءه بدل من التاء لان التاء اغلب فيه في الاستعمال وكذا قولهم في لص لصت التاء (٢٠٣) بدل من الصاد لان جمعه على لصوص أكثر من لصوت فان لم يثبت ذلك في ذى

استعمالين فهو من أصليين نحو أرخ وورخ ووكدا وكدا لان جميع التصاريف جاءت بهم ما ليس أحدهما بدلا من الآخر وقال ابن الخاحب يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتراث فان أمثلة اشتقاقه ورث ووارث ومرورث وبقلة استعماله كقولهم الثعالى فى الثعالب والاراني فى الارانب وأنشد سيبويه لها أشارير من لحم تفره من الثعالى وورخ من أرانيها قال ابن جنى ويحتمل أن يكون الثعالى جمع نعاله ثم قلب فيكون كقولهم شرعى فى شرائع والذى قاله سيبويه أولى لىكون كارانيها وأيضا فان نعاله اسم جنس وجمع أسماء الاجناس ضعيف يعنى بقوله اسم جنس علم جنس و يكونه فرعا والحرف زائد كضو رب تصغير ضارب لانه لما علم الاصل علم أن هذه الواو مبدلة من الالف و يكونه فرعا وهو أصل كمويه فانه تصغير ماء فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من ها، و بلزوم بناء مجهول نحو هراق يحكم بان أصله أراق لانه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول

أى فى بعض تصاريف الكلمة التى فيها البدل فيكون محل الرجوع الى المبدل منه لزوما أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها وبمذا تعلم أنه لا يصح التمثيل للثانى الذى هو الرجوع غلبه بأفظ لان غلبة الرجوع الى التاء هى فى نفس أفظ فان استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا فى غيرها من تصاريفها كقلت ومقلت أى وافلات لزوم التاء ببقية تصاريفها كما قاله الدمامى فى مكان عليه أن يمثّل به للاول أيضا ويقتصر فى التمثيل للثانى على شخوصت وتعلم أيضا أن التعديل بقوله لان التاء اغلب فيه أى فى أفظ فى الاستعمال غير مناسب لا قول كلامه تقنيه (قوله فى اص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافعية (قوله فان لم يثبت ذلك) أى الرجوع لزوما أو غلبة وقوله فى ذى استعمالين أى فى لفظ ذى استعمالين وقوله فهو أى ذوا الاستعمالين (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أى بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أى بكثرة الامثلة الملاقيه للفظ المبدل فى الاشتقاق المشتقة على الحرف الاصل المبدل منه (قوله كتراث) هو المال الموروث (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أى استعمال لفظه أى اللفظ المشتمل على البدل (قوله لها أشارير الخ) الضمير يرجع الى فرخة عقاب والاشارير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم واتمير بفقوتين التجفيف وورخ بالحاء والزاي المعجمتين شئ قليل وهو عطف على أشارير (قوله ثم قلب) أى الجمع قلبا مكانيا بتقديم اللام على الهمزة والاصل ثعائل كذوا بة وذوا بة الا أن الهمزة لما آخرت عن محلها أبدلت بياء تخفيفا (قوله ضعيف) لان الجمع للافراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها وهذا هو قطع النظر عن الافراد (قوله يعنى بقوله اسم جنس الخ) أى بقوله أسماء الاجناس أعلام الاجناس (قوله و يكونه) أى البديل أى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعا أى عن لفظ آخر (قوله والحرف) أى المبدل منه زائد أى على أصول الكلمة من فائها وعينها ولاها واتى بمذة الجملة الحالية وبنظيرتها أعنى قوله بعذر هو أصل تقسيما للفرع قسمين (قوله لانه لما علم الاصل) وهو المكبر (قوله و يكونه فرعا وهو أصل الخ) هذه العبارة عندي غير مستقيمة لانها ان أُجريت على نسق ما قبله بان كان المراد و يكون لفظ البدل فرعا عن لفظ آخر والحرف المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد ان الفرع الذى هو مويه ليس لفظ البدل بل لفظ الحرف الاصل المبدل منه كما سيد كرهه بقوله فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من ها، فان قلت كون همزة المكبر بدلا من ها، لا ينافى كون ها، المصغر بدلا من همزة مكبره ولا دور لان لم ندع أن همزة المكبر بدل من نفس ها، التصغير قلت لو أراد الشارح بيان بدلية ها، المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لانه لما علم الاصل وهو المكبر علم أن ها، مويه بدل من همزة ما، وان كان أصل همزته ها، مع أنه رد عليه أيضا أنه لا وجه لتخصيص الهمزة بالذ كر لان واو المصغر بدل من ألف المكبر كما أن ألف المكبر أيضا بدل من واو قامل (قوله وهو بناء مجهول) أى لا يعرف فى الاوزان (قوله آخر) جعله حالاً من المتعاطفين قبله وان أحوج افراده الى تأويلها بما لمذكور روى ان رسكاب الحلال من السكره بلا مسوغ وهو نادر هو السالم مما يلزم على جعل آخر اظرفا لصفة محذوفة أى كائنتين فى آخر من ظرفيه الشئ فى نفسه المستفاد من نصب لام فى قول الشارح بعد فلواتى موضع قوله آخر بلا ما فقال لا ما باثر ألف زيد لاستقام فاعرف ذلك (قوله أى تبديل الهمزة الخ) كان ينبغى حذف أى الا أن يدعى أنه تفسير لقول الناظم فأبدل الهمزة الخ مع ما بعده من بقيه كلامه على المسائل الاربع (قوله اذا نظرت احدهما) بأن كانت لا ما أو زائدة بعد اللام الخ على ما ستعرفه (قوله بعد ألف زائدة) سواء كسر أو لم يفتح أم ضم اه تصریح وهذا نكتة

تمثيل

(فابدل الهمزة من واو ياء آخر اثر ألف زيد) أى تبديل الهمزة من الواو والياء وجوباً فى أربع مسائل الاولى هذه وهى اذا نظرت احدهما بعد ألف زائدة نحو كساء وسما ودعاء



ونحو بناء وطبا، وقضاء، بخلاف نحو قول وبائع وتعاون وتباين لعدم التطرف ونحو غزو ووظي لعدم الالف ونحو واو آوى لعدم زيادة الالف لانها أصلية فيها فلا ابدال والاتوالى اعلان وهو ممنوع **تنبيهات** الاول تشار كهما في ذلك الالف في نحو حمران فان أصلها جرى كسكرى فزيدت الالف قبل الاخر لمد كالف كتاب وغلام فابدلت الثانية همزة فكان الاحسن أن يقول كقال في الكافية من حرف لين آخر بعد ألف من زيد ابدال همزة وذال ألف الثاني (٣٠٣) هذا الابدال مستحب مع هاء التانيث

العارضه نحو بناء و بناءة فان كانت هاء التانيث غير عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية وادارة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء أى أنها لم تن على مسد ك قال فى التسهيل وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللزومة فالاول كقولهم فى المثل اسق رقاش فانها سقاية لانهما كان مثلا والامثال لا تغير أشبه ما بنى على هاء التانيث ومنهم من يقول فانها سقاة بالهمز كخاله فى غير المثل والثانى كقولهم صلاة فى صلاية وحكم زيادى التثنية حكم هاء التانيث فى استحباب هذا الابدال نحو كساءين ورداءين فان بنيت الكلمة على التثنية امتنع الابدال وذلك كقولهم عقلته بشناين وهما طرفا العقال الثالث قد أورد على الضابط المسد كور مثل غاوى فى النسب اذ ارجته على لغة من لا ينوى فأنشدت قول ياغاو بضم الواو من غير ابدال مع اندراجها فى الضابط المذكور وانما

تمثيل الشارح لكل من الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك أن طبا بضم الطاء المججمة لم أجد فى القاموس طبا، بالضم والمدبل جمع الطيبة بالكسر والمد وجمع الطبة التى هى حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضوع على ما فى نسخ القاموس (قوله ونحو بناء الخ) قال فى التصريح ونحو علياء وقوبا فانهمزة فىهما مبدلة من ياء زائدة للإحق بقراطس وقرناس (قوله لعدم التطرف) أى لوقوعهما عينا (قوله ونحو واو) أى اسم الحرف المخصوص وآى بعد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو اقطعة من السورة (قوله لانها أصلية فيها) أى منقلبة عن أصل وهو فى الكلمة الأولى واو عند أبى على ويا عند أبى الحسن وفى الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحين قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله المصرح (قوله والا) بأن أبدلت لامها وقوله لتوالى اعلان هما قلب عينهما ألفا وقلب لامهما همزة ومن نذكر ما تقدم عن شرح الغزى من أن الاعلال تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان علم أن قول شيخنا والبعض الأولى أن يقول والاتوالى اعلان وابدال الأأن يجعل فى كلامه تغليب أو يقال مراده بالااعلال مطلق التغيير فيه نظرها (قوله تشار كهما) أى الواو والياء (قوله فكان الاحسن أن يقول الخ) أى لشبهه الالف الثلاثة (قوله مع هاء التانيث العارضة) أى على صيغة المذكر قال سم وعبارة المصنف صادقة على ذلك بان يراد الاخر ولو تقدير الان هاء التانيث فى تقدير الانفصال (قوله نحو بناء و بناءة) كلاهما صيغة مبالغة (قوله وسقاية) بكسر السين وضمها موضع السيقى كفى القاموس (قوله وادارة) بكسر الهمزة وهى المطهرة كفى القاموس (قوله لم تن على مذكر) أى لم تصغ بغير تاء، المذكر من المعنى بان لم تصغ لمذكر أصلا كهداية أو صيغت له من معنى آخر كسقاية فان السقاة جلد السخلة المهيأ للماء، ولابن كفى القاموس وهو غير معنى السقاية الذى هو محل السيقى كما مر (قوله وربما صح) أى حرف اللين أى أبى من غير قاف (قوله اسق رقاش فانها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقا بالياء وهاء، وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للحسن أى احسن اليه لاحسانه (قوله لانهما كان مثلا الخ) فيه عندى نظر لانه انما يصلح تعليلا لتصحيح الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلا لا لتصحيحها فى النطق به أو لا (قوله كقولهم صلاة فى صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام فيها قال فى القاموس الصلاية ويهز الجبهة واسم ومدق الطيب والجمع صلى وصلى (قوله فى استحباب هذا الابدال) أى جواز فلا ينافى قول الناظم السابق ونحو عدا، كساء، وحياء، يواو، وهمز (قوله ونحو كساءين ورداءين) أى مما همزته بدل من أصل أو من حرف الحلق لا من ألف تانيث لان الهمزة المبدلة من ألف التانيث يجب فى التثنية قلبها واو (قوله على الضابط المذكور) أى فى قوله فابدل الهمزة من واو بالخ لان التقدير من كل واو وياه (قوله فى النسب) ليس بقيد فانه اذ ارجم غاوى بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطى فى النسب عبارة المرادى أسقط هذه اللفظة منها نعم الشرط فى ترخيجه أن يكون علما كما هو مصرح به وأجيب عن ايراد ما ذكر بانه لا يرد لان واو غاوى ليست آخرها بل هى حشو والحذف عارض سم (قوله بحذف لامه) أى لاجل ياء النسب كما أفصح به المرادى (قوله لاستقام) لانه يخرج غاوى لان الواو فيه عين اه سم ويرد على التعبير بلا ما أنه لا يشمل

لم يبدل لانه قد اعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين اعلان فلواتى موضع قوله آخر بلا ما يقال لا ما باثر ألف زيد لاستقام الرابع اختلف فى كيفية هذا الابدال فقيل أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق أهل التصريف أبدل من الواو والياء الف ثم أبدلت الالف همزة وذلك أنه لما قبل كساو ورداى تحركت الواو والياء بعد فحة ولا حيز بينهما الا الالف الزائدة وليست بجائز حصين لسكونها وزادتها وانضم الى ذلك أنهم فى محل التغيير وهو الطرف فقلبا ألقا على باب عصار وحال التقى سا كان



نحو علما، وقوبا، هما الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للحاق ولهذا قال المرادى فاصلاح الضابط  
 أن يقال من واو ياء هي لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبير الشارح بلا ما وعلى اصطلاح المرادى  
 الضابط أنهم لا يشعلان نحو حراء، هما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث (قوله فقلبت الألف  
 الثانية همزة) ولم تقلب الأولى لأن قلبها يفوت الغرض منها وهو المدولان التغيير أليق بالآخر  
 ولأن في تحريك الثانية تخصيصا لظهور الأعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني (قوله لأنها  
 من مخرج الألف) فيه تساهل لأن الهمزة من أقصى الحلق والألف من الجوف فهما متقاربا  
 المخرج **فائدة** في حاشية السيوطي على المعنى أن الفراء يرى ترادف الهمزة والألف فيقول  
 الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ترك همزها ورفق سيديو به بينهما فقال الهمزة  
 حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها أو وسطها والألف حرف آخر  
 لا يكون إلا ساكنا ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول  
 الحروف والألف مع اللام قبل الياء وقال ابن جنى في سر الصناعة اعلم أن حروف المعجم عند  
 الكافية تسعة وعشرون حرفا بعد الهمزة والألف اللينة حرفين وعددها أبو العباس ثمانية  
 وعشرين باسقاط الهمزة لأنها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف وهو غير مرضي  
 وبيان ذلك أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة وإنما كتبت الهمزة  
 واوامة ويامرة على مذهب أهل الجواز في التخفيف ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب  
 ألفا على كل حال يدل على صحته ذلك أنك إذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز أن تكتب  
 الألف مفتوحة كانت أم مضمومة أو مكسورة وذلك إذا وقعت أو لا نحو أخذ وأخذوا إبراهيم وان  
 كل حرف سميت فأول حروف اسمه لفظه بعينه وكذلك ألف أول حروفه همزة فهذا دليلان على  
 أن صورة الهمزة مع التحقيق ألفا أما الألف في نحو قام وكتب فصورتها أيضا صورة الهمزة المحققة  
 الآن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة ولا ينافي اتحاد صورتها وصورة الهمزة المحققة  
 اختلاف مخرجيهما بدليل أن النون الساكنة من نحو من وعن والمركبة من نحو منم ونفرتسى  
 كل واحدة منهما ما نونا ويكتبان شكلا واحدا مع أن المركبة من طرف اللسان مع ما يليه من  
 الحنك الأعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما خراج أبي العباس لها من الحروف محتجا  
 بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشيء لأن جميع هذه الحروف إنما أثبتت لوجودها في اللفظ  
 الذي هو قبل الخط والهمزة موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها  
 لعارض كتخفيفها وإبدالها لا يخرجها عن كونها حرفا ألا ترى أن انقلاب غيرها في بعض أحوالها  
 لعارض لا يخرجها عن كونها حرفا اه وقال النفاذاني في حاشية الكشاف الألف اسم له سدة  
 التي هي أوسط حروف جاء والهمزة التي هي آخرها بدليل قولهم الألف واللام للتعريف وألف  
 الوصل تسقط في الدرج وقولهم الألف على ضرب بين لينه ومتركة واللينه تسمى ألفا والمتركة تسمى  
 همزة والهمزة اسم مستحدث لأصلى وإنما يذكر في حروف التهجي اسم الألف لا الهمزة اه  
 فعلم أن الألف تطلق بمعنى عام يشمل الهمزة والألف اللينة وبمعنى خاص باللينه اه مافي حاشية  
 السيوطي بتلخيص وبعض زيادة وفي الجمع عن ابن جنى لما يمكن أن يلفظ بالألف اللينة في أول اسمها  
 كما فعل في أخواتها توصل إلى النطق بها باللام وقيل في اسمها ألا كما توصل إلى النطق باللام التعريف  
 بالألف وقيل في الابتداء الغلام ليتقارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلام اللام والألف  
 مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف الباطنة اه  
 ويرد عليه أن تقارض اللام في نحو الغلام مع الهمزة لا مع الألف اللينة وقد يجاب بأنه يكفي في  
 تحقق تقارض اللام مع الألف اللينة أن كلام الهمزة والألف اللينة يسمى ألفا وقوله لأن كلا

فقلبت الألف الثانية  
 همزة لأنها من مخرج الألف  
 انتهى

(قوله وبيان) رده أولا  
 باعتبار الرسم وثانيا بقوله  
 وأما الخ باعتبار النطق  
 (قوله فهذا) الأول ظاهر  
 والثاني باعتبار رسم ألف  
 في حروف الأسم



ثم أشار الى الثانية بقوله (وفي فاعل ما أعل عيناً إذا اقتنى) أي اتبع ذات الإشارة الى ابدال الواو والياء همزة أي يجب ابدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عيناً لا اسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع الأصل قائل وبائع فاعله على الفعل في الاعلال بخلاف نحو عور وهو عاور وعين فهو عين وتبينات الأول هذا ابدال جار فيما كان على فاعل (٢٠٥) وفاعله ولم يكن اسم فاعل كقولهم

جائر وهو البستان قال

صعدة تابتة في جائر

أيما الرج تميلها تميل  
وكقولهم جائرة وهي خشبة

تجعل في وسط السقف

وكلام الناظم هنا وفي

الكافية لا يشمل ذلك وقد

نبه عليه في التسهيل

الثاني اختلف في هذا

الابدال أيضا فقيل أبدت

الوار والياء همزة كما قال

المصنف وقال الاكثرون

بل قلبنا ألفا ثم أبدت

الألف همزة كما تقدم في

كساء ورداء وكسرت

الهمزة على أصل التقاء

الساكنين وقال المبرد

أدخلت ألف فاعل قبل

الألف المنقلبة في قال وباع

وأشبهاهما فالتقى ألفان

وهما ساكنان فحركت العين

لان أصلها الحركتة والألف

إذا تحركت صارت همزة

الثالث يكتب نحو قائل

وبائع بالياء على حكم

التخفيف لان قياس الهمزة

في ذلك أن تسهل بين

الهمزة والياء فلذلك

كتبت ياء وأما ابدال الهمزة

في ذلك ياء محضة فنصوا

على أنه لحن وكذلك تصحیح

الياء في بائع ولوجاز تصحیح

الياء في بائع لجاز تصحیح الواو

في قائل ومن ثم امتنع نطق

من اللام والألف مضى ذكره برد عليه أن الألف الماضي ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الألف  
اللينة المشار إليها بالكامر فيوجه قول المعلمين لام ألف بأن ذكرهم الألف تبيينه على أن لا إشارة  
الى الألف اللينة وذكروهم اللام لانها المتوصل بها الى النطق بالألف اللينة في قولهم لا فاعل ذلك  
(قوله ثم أشار الى الثانية) أي من مسائل ابدال الهمزة من الواو والياء (قوله وفي فاعل ما أعل  
عيناً) أي وفي اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق في اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة  
التأنيث والتثنية والجمع أو لا (قوله إذا وقعت) أي لكل منهما (قوله فاعل على الفعل في الاعلال)  
قال في التصريح ما ذكره تبعاً لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحیح مشكل  
لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الاعلال وان لم يكن له فعل أصلاً كما سبذ كره من جائز وجائرة فان ادعوا  
أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع  
والوجه الثاني أن التصحیح أن الوصف فرع عن المصدر لاعتق الفاعل اه وقد يجاب عن الاول  
بالتزام النقل ومنع التكتسير وعن الثاني بأن فرع الهمزة الوصف عن المصدر على الراجح من حيث  
الاشتقاق وهذا لا ينافي ما قالوه هنا من أن فرع الهمزة عن الفعل من حيث الاعلال والتصحیح فافهم  
(قوله في الاعلال) أي في مطلق الاعلال وان كان الاعلال فيهما ما يقبل العين همزة وفي الفعل  
بقيلها ألفا (قوله نحو عور الخ) في القاموس العور ذهاب حس إحدى العينين عور كفرح وعار يعار  
واعور واعوار فهو أعور والجمع عور وعيران وعوران وفيه عين كفرح عيناً وعينه بالكسر عظم  
سواد عينه في سعة فهو أعين (قوله هذا ابدال جار) بالراء من الجرى كما في عبارة المرادى وفي نسخ  
من الشرح جائز بالزاي من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب ابدال في هذا القسم أيضاً كما هو  
صريح التسهيل واغتر شخبنا السيد بظا هرمان في هذه النسخ فقال ما قال (قوله كقولهم جائز) ضبطه  
الشيخ خالد الجليم والزاي وفسره بالبستان ضبطه العيني في البيت بالحاء المهملة والراء وفسره  
بجمع الماء (قوله صعدة) هي القناة المستوية تنبت كذلك قاموس (قوله لا يشمل ذلك) لانه لا فعل  
له بل ليس اسم فاعل حقيقة (قوله كما قال المصنف) لوقال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال في نظيره  
السابق لكان أحسن (قوله قلبنا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فتحة فصولته بجاز غير حصين (قوله قبل  
الألف الخ) عبارة التمهيم على ألف قال وباع ونحوهما اه أي فلم يلحظ الواو والياء في اسم  
الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لي وبه يفارق قول المبرد قول الاكثرين  
فتأمل (قوله بالياء) أي مع رسم همزة فوقها وبها استغنى عن النقطين (قوله التخفيف) أي  
بتسهيل الهمزة بين الهمزة المحضة والياء المحضة بتدليل ما بعده (قوله فلذلك كتبت ياء) مكرر مع  
ما قبله (قوله تصحیح الياء) أي الايتان بها على أنها الأصلية لا مبدلة من الهمزة فهو غير ما قبله (قوله  
ومن ثم) أي من أجل أن ما ذكره من ابدال والتصحیح لحن (قوله هذا خط من) كان الواجب أن  
يقول خط من هذا لوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف اليه (قوله والمد) أي حرف المد واو أو ياء  
أو ألفا وجملة زيد حال من ضمير يرى وبالتالي الحال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي  
مترادفة وقوله في الواحد بيان للواقع للاحتراز ولهذا لم يذكره الشارح محترزاً (قوله أي يجب  
ابدال الخ) وذلك لان التماسجعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع نالسة ووقع بعدها ألف

الياء من قائل وبائع قال المطرزي نطق الياء من قائل وبائع على ما قال ومر بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنى أن أباع على الفارسي  
دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قائل بنقطين من تحت فقال أبو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال  
خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد أضغنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته انتهى ثم أشار الى الثالثة بقوله (والمزيد ثالثاً في  
الواحد همزاً يرى في مثل كالفلاذ) أي يجب ابدال حرف المد الزائد الثالث همزة إذا جمع على مثال مفاعل



نحور عوفة ورعائف وقلادة وقلائد وصحيفة وصحائف وعجوز وعجائر وسليق وسلائق وشمال وشمائيل بخلاف نحو قسورة وقساور لعدم المدو بخلاف نحو مفازة ومفاوز ومعيشة ومعاش ومثوبة ومثاوب لعدم الزيادة وشذمصاب ومناثر والاصل مصاوب ومناور وقد نطق فيه ما بهذا الاصل (٢٠٦) وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقد يدل ومكول لعدم كونه ثالثا ثم أشار الى

الرابعة بقوله (كذلك ثاني  
لينين اكتنفا مدمفاعل  
كجمع نيفا) نيفا نصب على  
المفعول به بالمصدر المنون  
وهو جمع وأضافه في  
الكافية للفاعل فقال  
كجمع شخص نيفا أي يجب  
أيضا ابدال كل من الوار  
والياء همزة اذا وقع ثاني  
حرفين لينين بينهما ألف  
مفاعل سواء كان اللينان  
ياءين كنيانف جمع نيف  
أو واوين كاوائل جمع أول  
أو مختلفين كسيانف جمع  
سيد وأصله سيد ووصاوند  
جمع صائد والاصل سباود  
وصاويد \* واعلم أن  
ما اقتضاه اطلاق الناظم  
هو مذهب الخليل وسيبويه  
ومن وافقههما ذهب  
الاخفش الى أن الهمزة  
في الواوين فقط ولا يهمز  
في الياءين ولا في الواو مع  
الياء فيقول نيايف وسباود  
وصاويد على الاصل  
وشبهته أن الابدال في  
الواوين انما كان لتقلها  
ولان لذلك نظيرا وهو  
اجتماع الواوين أول كلمة  
وأما اذا اجتمعت الياءان  
أو الياء والواو فلا ابدال  
لانه اذا التقت الياءان أو  
الياء والواو أول كلمة فلا

قلادة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف احدهما أو تحريكهما فلو حذفوا الاولى فانت الدلالة على  
الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لان هذا الجمع لا بد أن يكون بين ألفه وحرف اعراه حرف  
مكسور ليكون كفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر لتسكون كعين مفاعل والالف اذا حركت قلبت  
همزة ثم شبهت واو وعجوز ياء صحيفة بألف قلادة لسكونهما اثر حركة من جنسهما كالالف هذا لتعليل  
ابن جنبي وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائر لان حروف اللين  
فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هي حروف ميمته لا تدخلهن الحركة فلما وقع بعد الالف همزن ولم  
يظهرن اذ كن لا أصل لهن في الحركة كذا في التصريح (قوله نحو عوفة) بالراء والعين المهملة  
والفاء من رصف كنصر ومنع وكرم وعنى وسمع خرج من أنه الدم كذا في القاموس (قوله وسليق)  
كامير يطلق على معان منها ما تحتات من صفار الشجر وسليق الطريق جانبه (قوله قسورة) هو  
الاسد ويقال فيه قسور بغير تاء (قوله وشذمصاب ومناثر) وشذ أيضا همز معايش في رواية عن  
نافع والمشهور عنه الياء كما في المرادى (قوله وقد نطق فيهما) الضمير راجع لمصائب ومناثر بقطع  
النظر عن همزهما (قوله نحو صيرف وعوسج) فيه أن صيرف وعوسج خارجا بقيد المد والصيرف  
المحتمل في الامور كالصيرف والعوسج شوك واسم فرس كذا في القاموس (قوله اكتنفا) أي أحاطا  
(قوله نيفا) هو الزيادة على العقدم من ناف ينيف وقول الشاطبي أصله نيوف مبنى على أنه من ناف  
نيوف وتقدم في العدد بانه كذا في التصريح (قوله بالمصدر المنون) تصریح بأن لفظ جمع في قوله  
كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لانه لفظ فلا يمثل له  
بالحدث ولا للابدال لان الجمع ليس ابدالا ويجاب بأنه مثال لمفاعل على حذف مضاف أي كحاصل  
جمع نيفا أي الحاصل به أي كاللفظ الحاصل بسبب جعل نيفا وهو نيايف فقد مثل بنيايف وهو لفظ  
سم (قوله أو مختلفين) تحتته صورتان تقديم الياء على الواو وعكسه وقد مثل لهما (قوله وصاوند)  
الواو بديل ألف صائد اه سم لما تقدم في قوله في التصغير الذي مثله التسكيسير والالف الثاني  
المزيد يجعل واو (قوله في الواوين) أي في صورة الواوين (قوله ولان لذلك نظيرا) الاشارة للابدال  
في الواوين وقوله وهو اجتماع أي الابدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو أو اصل فان اصله  
وواصل ومناظرة هذا المثلثان في مطلق ابدال احدى الواوين همزة وان كانت المبدلة في مسئلتنا  
الثانية وفي النظر الاولى (قوله وأما اذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو) أي في جمع مفاعل نحو  
نيايف وسيانف ولو حذف قوله وأما الخ واقصر على قوله واذا التقت الياءان الخ لكان أنصر  
وأسم بلفظ (قوله نحو بين ويوم) الاول بفتحين قرية بالين وعين أو واد بين ضاحك وضو يحك وهما  
جبلان بالحجاز والثاني بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا في القاموس ومنه يعلم أنه  
كان الاولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصريح (قوله في جمع ضيون)  
بفتح الضاد المعجمة وسكون التمنية وفتح الواو كصيقل كما نقله يس عن شرح الشافية (قوله ذكر  
السنانير) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو (قوله من جهة قربه)  
من سيبويه وضافة جهة الى قرب لليمان وفي الكلام حذف أي قرب حرف العلة منه (قوله وهو) أي  
الابدال بالهمزة (قوله سيقه) يباء شدة ما استاقه العدو من الدواب والدرية يستتر فيها المصائد

همز نحو بين ويوم اسم موضع واحتج أيضا بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز والصحيح فيرى  
ما ذهب اليه الاقولان للقياس والسمع أما القياس فلان الابدال في نحو أوائل انما هو بالجل على كساء ورداء لشبهه به من جهة  
قربه من الطرف وهو في كساء ورداء لافرق بين الياء والواو فكذلك هنا وأما السماع فخبرني أبو يزيد في سيقه سياتق بالهمز وهو فعيلة  
من ساق يسوق وحكي الجوهري في تاج اللغة جيد وجياند وهو من جاد وحكي أبو عثمان عن الاصمعي في جميع عيبل عيائل



وأما ضيرون فشاذ مع أنه لما صح في واحد صح في الجمع فقالوا ضيرون كما قالوا ضيرون وكان قياسه ضين والصحيح أنه لا يقاس عليه  
 تنبيهات الأول فهم من قوله مدمفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فلو فصل بمد شائعة ظاهرة أو مقدر فلا بدال فالأولى نحو  
 طواريس والثانية نحو قوله وكل العينين بالعوارير أراد بالعوارير لانه جمع عوار وهو الهمزة مفتحة الياء ضرورة فهي في تقدير  
 الموجودة أما الفصل بمد غير شائعة فلا أثر له ويجب البدال كقوله فيها عيائل أسود وغيره الأصل عيائل لكنه أشبع الهمزة  
 اضطراراً فنشأت الياء كقوله تنقاد الصيار يف لانه جمع عييل واحد العيال قال الصغاني (٢٠٧) واحد العيال عييل والجمع عيائل

مثل جيسد وجياد وجياند  
 \* الثاني لا يختص هذا  
 البدال بتالي ألف الجمع كما  
 أو همه كلامه بل لو بنيت  
 من القول مثل عوارض  
 قلت قوائيل بالهمز هذا  
 مذهب سيبويه والجمهور  
 وعليه مشي في التسهيل  
 وخالف الاخفش والزجاج  
 فذهبوا الى منع البدال في  
 المفرد لخفته \* الثالث حكم  
 هذه الهمزة في كتابها  
 ومنع النقط كما سبق في قائل  
 وبائع ثم أشار الى تقييد  
 ما أطلقه من الحكم في الهمز  
 المدال مما بعد ألف مفاعل  
 في النوعين المذكورين  
 أعني ما استحق الهمز  
 لكونه مداهز يدا في الواحد  
 وما استحق الهمز لكونه  
 ثاني لينين اكتفاء مد  
 مفاعل بقوله (واقض ورد  
 الهمز فيما أعلى \* لا ما)  
 فالالف واللام في الهمز  
 للعهد أي يجب في هذين  
 النوعين اذا اعتلت لاهما  
 أن يخفف ما يبدال كسرة  
 الهمزة فتحة ثم يبدال الهاء  
 فيما لاهمزة أو ياء أو  
 واو ولم تسلم في الواحد فالنوع

فيرمي الوحش كافي القاموس وأصله سميوقه بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما  
 بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقول الشارح وهو فعيلة صوابه فيعلة بتقديم الياء  
 على العين كافي المرادى (قوله مع انه الخ) كان المناسب أن يجعله تعديلاً لقوله هم ضيرون شذوذا  
 (قوله والصحيح أنه لا يقاس عليه) أي على ضيرون في تصحيح الواو ما أشبهه في صحة واحده اذا وجد  
 وذهب أناس الى القياس كذا في المرادى (قوله مدمفاعل) أي ألفه وقوله اتصال المد أي اللين  
 الثاني الذي ينقلب همزة ووجه فهمه ما ذكر من قوله مدمفاعل أن المفصول مفاعيل لا مفاعل  
 (قوله بمد شائعة) أي قياسية (قوله وكل) الضمير فيه يرجع الى الدهر وضبطه المصرح بتخفيف  
 الحاء ولعله الرواية والافتشديد صحيح معني (قوله جمع عوار) قال العينى يضم العين وتختف الواو  
 وهو المد الشديد وقيل هو كالقذى اه وتبعه المصرح في هذا الضبط قال سم وضبطه المسكى  
 بتشديد الواو وهو الظاهر اه (قوله فهي في تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من  
 الطرف في التقدير (قوله تنقاد) بفتح التاء أي تقدر واضافة الى الصيار يف من اضافة المصدر  
 لفاعله (قوله لانه جمع عييل واحد العيال) يراد منه ومما بعده أن للعيل جمع عيائل والعيائل  
 (قوله كما أو همه كلامه) قد يقال مراد المصنف موازن مفاعل في مجرد عدد الحروف والهيات  
 فيشمل المفرد ولا ينافيه قوله بجمع نيفالان المثال لا يختص اه سم وقولهم عادة المصنف اعطاء  
 الحكم بالمثال غير مطرد (قوله مثل عوارض) أي مفرد اعلى وزن عوارض (قوله ثم أشار الى تقييد  
 ما أطلقه الخ) فيه شيء لان الحكم الذي أطلقه فيما سبق اطلاقه معتبر لان البدال همزة ثابتة في  
 هذه الصورة أيضا غير أنه بين هنا زيادة حاصلها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما اذا كانت اللام معتلة  
 بل تغير وتصير ياء الا أن يبدال بالاطلاق الاطلاق باعتبار بقاء الحكم فيئذ ينقض التقييد لانه بين  
 هنا أن ذلك الحكم وهو البدال همزة لا يبقى بل يغير قاله سم (قوله في النوعين المذكورين) أي  
 المشار الى أولهما بقوله والمدز يد الخ والى ثانيهما بقوله كذلك ثاني الخ (قوله أعني ما استحق) أي  
 جمعا استحق الهمز بكونه أي الهمز في الاصل مداهز يدا في الواحد وكذا يقال فيما بعده (قوله  
 فيما) أي جمع أعل لا ما أراد به ما يشمل المهموز كما سببنا عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لا ما  
 لكان أوفق باصطلاحهم (قوله للعهد) أي الذكرى فالمراد بالهمز الهمز المذكور سابقا في النوعين  
 (قوله كسرة الهمزة) أي الواو لانه مفاعل (قوله فيما لاهم الخ) ما واقعه على جمع والجار  
 والمجرور بدل من قوله في هذين النوعين (قوله ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أي بدل  
 انقلبت ياء وسبب أي محترزة في قوله وفي مثل هراوة جعل واو او لو حذف الواو كما في نظيره الا تسلم  
 من اتيان الحال من النكرة بلامسوق (قوله فالنوع الاول) أي من النوعين (قوله بهمزتين)  
 لاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله لما سببنا) أي في قوله ما لم يكن لفظا ثم فذلك  
 ياء مطلقا (قوله والهمزة تشبهه الف) لقرب مخزجها وهو أقصى الحلق من مخزج الف

الاول مثال ملامه همزة منه خطيئة وخطايا ومثال ملامه ياء منه هدية زهدا ياء ومثال ملامه واو منه لم تسلم في الواحد مطية  
 ومطيا فأصل خطايا خطايي ياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء همزة على حد البدال في صحائف  
 فصارت خطايي همزتين ثم أبدلت الثانية ياء لما سببنا أي من أن الهمزة المنطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد مكسورة فمما ظنك  
 بها بعد المكسورة ثم فتحت الاولى تخفيفا ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت خطاء بألفين بينهما همزة والهمزة تشبه  
 الالف فاجتمع شبه ثلاث ألفات فابدلت الهمزة ياء فصارت خطايا بعد خمسة أعمال وأصل هدا ياء ياء بين الاولى ياء فعلة والثانية







على وزن فعالي صحت الواو في هرأوى كما صحت في المفرد وأعلت في مطايبا كما أعلت في المفرد وهذا على وزن الأصل وأما خطايبا فحاء على خطية بالابدال والادغام على وزن هدية وذهب البصريون الى أنها (٢٠٩) فعائل جلالا معتل على الصحيح ويدل على صحة

مذهب البصريين قوله حتى أزيروا المنأيا وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايبا وزنها فعالي فليس كقول الكوفيين لان الالف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة وذلك لانه يقول ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطايبا ثم يعلى كما تقدم انتهى (وهو ما أوّل الواو في رده في بدء غير شبه ووفي الاشد) أي هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو يعني ان كل كلمة اجتمع في أولها واو وان فان أولهما يجب ابدالها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية تخرج أربع صور الأولى أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل نحو ووفي الاشد وورى عنهما والثانية أن تكون مدة بدلا من همزة كالوولي مخفف الوولي بواو مضمومة فهمزة وهي أنثى الاوأل أفعال تفضيل من أوأل اذا الجأ والثالثة أن تكون عارضة كأن تبني من الوعد مثال فوعل ثم ترده الى مالم يسم فاعله والرابعة أن تكون زائدة كأن تبني من الوعد مثال طومار فتقول

تحرير ولا يبعد عندي أن يقاس على مطاوي أيضا فانه أولى بأن يقاس عليه من هداوي لان الأتيان بالواو في مطاوي له وجه وهو الرجوع الى الأصل فراجع (قوله وهو ضعيف) وقال الدماميني لا يظهر لقياسه على هداوي وجه (قوله على وزن فعالي) فإيه ألف الجمع لام الكلمة والالف للتأنيث (قوله وهذا على وزن الأصل) أي على طبق المفرد أي صحت لامة كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الأصل بمنزلة قوله في هرأوى صحت الواو فيه كما صحت في المفرد وقوله في مطايبا أعلت الواو فيه كما أعلت في المفرد الا أنه خالف الاسلوب تفننا في التعبير فلا يراد الا اعتراض بأن هرأوى ومطايبا على وزن الأصل (قوله فحاء على خطية بالابدال والادغام) يراد أنه على هذا يكون خطايبا أيضا على وزن الأصل كهراوى ومطايبا وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايبا في قوله وأما خطايبا الخ الا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الأصل من غير احتياج الى شيء بخلاف خطايبا فانهم احتاجوا في كونها على وزن الأصل الى جعلها جمع خطية بالابدال والادغام فانهم (قوله وذهب البصريون الخ) وهو الذي ذهب اليه المصنف جلالا معتل كهدية وهذا على الصحيح كحقيقة وصحائف (قوله لان الالف عندهم للتأنيث) أي زائدة للتأنيث وأما اللين الزائد في المفرد فخذف في الجمع للتخلص من التقاء الساكنين (قوله بدل من المدة) أي التي كانت في المفرد وقوله المؤخرة أي التي عرض تأخيرها في الجمع بعد أن كانت مقدمة في المفرد وهي المدة التي تقلب همزة في فعال (قوله لا تبدل في هذا) أي فيما لامة همزة بخطية (قوله لئلا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بأن القياس قلب الياء همزة واذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الأصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لي خطيئتي ولو كان كقَالَ الخليل لم يكن ثم همزة البتة كذا في المرادى والتصريح (قوله بل تقاب) أي مدة الواحد قلبا ما كانا بقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمرة وكان مقتضى الظاهر أن يقول عليها أي المدة (قوله وهمزا) مفعول ثان لرد وأول مفعوله الاول (قوله الاشد) نائب فاعل ووفي والاشدو يضم أوله القوة وهو ما بين ثمانى عشرة الى ثلاثين سنة واحدا على صيغة الجمع أو جمع لا واحدا من لفظه أو واحدا شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب وأكلب أو شد كذئب وأذئب قاله في القاموس وعن ابن عباس في قوله تعالى بلغ أشده أن الاشد ثلاث وثلاثون سنة (قوله أي هذه مسألة خامسة) أي للمسائل الأربع المذكورة في قوله فابدل الهمزة من واو بالخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الأربع ولم يقدمها على قوله وافتح ورد الهمز الخ لتعلقه بالثالثة والرابعة فقط ما اعترض به شيخنا وتبعه البعض (قوله أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية (قوله من ألف فاعل) بفتح العين (قوله وهي أنثى الاوأل) ان قرئ الاوأل بواو ساكنة فهمزة فانضمير في وهي راجع للوولي بالهمزة وان قرئ بواو مشددة فالضمير راجع للوولي بلاهمز (قوله أن تكون عارضة) أي لا لابدال لتباين هذه الصورة ما قبلها (قوله مثال فوعل) بفتح فـ تكون ففتح (قوله ثم ترده الى مالم يعم فاعله) فتقول ووعدا فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الاتي والعارضة غير أصلية سم (قوله مثال طومار) يضم الطاء المههولة العجيبة ويقال له الطامور أيضا كذا في القاموس (قوله غير مبدلة من زائد) أي وان كانت مدة زائدة بخلاف راو نحو ووفي (قوله فان الضمة الخ) تعميل لتكون الثانية غير مبدلة من زائد أي بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووفي واعترض البعض التعليل بأنه يفيد أن الضمة اذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم في الثالثة وفيه نظر لانه انما يفيد

(٢٧ - صبان رابع) ووعاد فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الابدال بل يجوز وخائف قوم في الرابعة فأوجبوا الابدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد فان الضمة التي قبلها غير عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز



الوجهين لان الثانية وان كان مدها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تحل عن الشبه بالالف المنقلبة ودخل صورتان يجب فيهما  
الابدال الاولى ان تكون الثانية غير مدة نحو قولك في جمع الاولى انثى الاول اول الاصل وول في قولك في جمع واصلة وواقية او اصل  
وواق والاصل وواصل وواق يواوين اولاهما فاء الكلمة والثانية بدل من الف فاعلة كما تبدل في التصغير نحو اوبصل وواق  
وكذا الوينيت من الوعد مثال كوكب (٢١٠) قلت او عدوا والاصل و وعدوا والثانية ان تكون مدة اصلية نحو الاولى

انثى الاول اصلها وولى  
بواوين اولاهما فاء  
مضمومة والثانية عين  
ساكنة وانما وجب  
الابدال حينئذ كراهة  
ملا يكون في اول الكلمة  
من التضعيف الا نادرا  
كددن وخرج بتقييده  
بالبدء نحو هوى ونورى  
تنتهيان بالاول ظهر  
ان في كلام المصنف امورا  
احدها انه يوهوم قصر  
المستثنى على نحو ووفى مما  
مدته زائدة بدل من الف  
فاعل وان ما سواه مما مدته  
زائدة يجب فيه الابدال  
وليس كذلك كما عرفت  
تانيها انه يوهوم ايضا ان  
المستثنى ممنوع الابدال  
وليس كذلك لما عرفت ان  
الصور الاربع المخرجة  
يجوز فيها الابدال ثالثة  
ان كلامه ليس صريحا في  
وجوب الابدال فيما يجب  
فيه مما سبق فلوقال  
واوا وهمزاء بدء واوى  
مبدا - تما سوى ما التان  
طارمدا لخلص من ذلك  
كله لما عرفت الثانية زاد  
في التسهيل لوجوب  
الابدال شرطا آخر وهو ان  
لا يكون اتصال الواوين

ان الضمة اذا كانت عارضة لا يلزم ان تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها في بعض الصور  
غير مبدلة كما في المثال المتقدم للتائيه (قوله وان كان مدها غير متجدد) اى ابناء الكلمة ووضعها  
عليه (قوله بالالف المنقلبة) اى الصائرة واوا ثانية في نحو ووفى ولوقال بالواو المنقلبة عن الالف  
لكان واخفا (قوله وواق) وهو مما اعل اعلال قاض فتثبت الياء اذا حلى بال (قوله وواق) بثلاث  
ارات اولاهما عطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما امر ادا الشارح بقوله يواوين الخ (قوله  
كما تبدل) اى الف فاعلة وواق في التصغير لان التكسير كالتصغير في ذلك (قوله نحو اوبصل وواق)  
تصغير واصل وواق فالواو في تصغيرهما بدل من الفهما كما نقول في ضارب ضروب ولوقال نحو اوبصل وواق  
واو يقية لكان انسب بما قبله (قوله حينئذ) اى حين اذ كانت الواو الثانية غير مدة او مدة اصلية  
(قوله كراهة الخ) ولا نعم لما اجاز والبدل في وجوده وهى واو مفردة لتقلها بالضمة التزمه عند توالى  
واوين لانه انقل من واو مفردة مضمومة (قوله من التضعيف) قال سم قديقال التضعيف موجود في  
الصور الثلاث الاول من الصور الخارجة السابقة الا ان يقال هو عارض فلا يعتبرها واقره شيخنا  
وتبعه البعض وهو مشكل سؤالا وجوابا اما الاول فلان التضعيف موجود في الصورة الرابعة من  
الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الاول منها او اما الثانية فلان الصورة الثالثة لم  
يعرض فيها التضعيف وانما العارض فيها المدفتمل (قوله كددن) بفتح الدالين المهمتين للعب  
(قوله نحو هوى ونورى) اى في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدورها  
تصريح (قوله يوهوم قصر المستثنى) اعترض بان فيه قصر الشئ على نفسه ووجب بان المراد  
بالمستثنى الاستثناء او ال في المستثنى للجنس فالمعنى المستثنى في كلام النحاة لافى خصوص المتن وما  
اجاب به البعض عن هذا الابهام من ان المراد بشبه ووفى الاشدها مدته عارضة او زائدة انما يصح  
عبارة المصنف لا يدفع ابهامها (قوله يوهوم ايضا ان المستثنى الخ) اجاب سم بان رد فعل امر لا ماض  
مجهول والاصل في الامر الوجوب فالمفهوم حينئذ انه لا يجب الابدال فيما خرج لانه لا يجوز قال شيخنا  
وتبعه البعض ومنه يعلم جواب الامر الثالث وفيه نظر اذ الصريح ما لا يحتمل غير المراد ورد على  
تسليم انه فعل امر ظاهر في الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة (قوله واوا) معمول جعل  
في قول المصنف وفي مثل هراة جعل واوا الخ وهمزاء عطف على واوا بدء بالرفع عطف على نائب  
فاعل جعل والمعنى وجعل اول واوين وقعا مبدأ كلمة اى صدرها همز زاحما وخفف الشارح مبدأ  
بابدال همزته ألفا كما خفف طار بابدال همزته ياء واعله اعلال قاض وقوله سوى ما التان الخ استثناء  
من مبدأ وما موصول عائدة مخذوف اى سوى الصدر الذى الثانى منه او ال عوض عن الضمير اى  
ثانية ومد بفتح الميم تمييز محمول عن فاعل طار والاصل طارئ مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو  
ووفى لان مد ثانية لم يطرأ غاية الامر ان الثانى بعد عرض البناء للمجهول واو وقبله الف لاننا نقول  
شخص مد ووفى طارئ والمسد الموجود قبل ذلك غيره (قوله ان تبنى افعوعل) اى موازن افعوعل  
(قوله من الواوى) بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد (قوله فاذا نقلت الخ) فيه وفيما بعده مخالفه لما  
سيأتى في قول المصنف لساكن صغ الخ من ان النقل انما يكون لحرف صحيح فتأمل (قوله الى وواوى)

عارض بخدق همزة فاصلة مثال ذلك ان تبنى افعوعل من الواوى فتقول يا وواوى والاصل او وواوى فقلت الواو الاولى ياء  
لسكونها بعد كسرة وقلت الياء الاخرى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة قبلها  
حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها ورجعت الياء الى اصلها وهو الواو وال موجب قبلها فتصير الكلمة الى وواوى فقد اجتمع  
واوان اول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو



فصارت وواجز الوجهان وفاقا للفارسي قيل وذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية أم لا الثالث بقي مما  
تبدل منه الهمزة خمسة أشياء أحدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق ثانياً الياء  
المكسورة بين ألف وياء مشددة ثالثها الواو المكسورة المصدرية رابعها واو خامسها الهاء والعين وقد ذكرنا في التسهيل وانما لم  
يذكر هذه الخمسة هنا لان ابدال الهمزة منها جائز لا واجب وانما تعرض هنا للواجب وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فاما  
ابدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أوجه جمع وجهه وأدور جمع داره ونور جمع نار الاصل وجوه وأدور وأ نور  
ونحوس ووق جمع ساق وغو ورمصدر غار الماء يغور غورا وغو ورا وليس القلب في هذا الاجتماع الواو من لان الثانية مدة زائدة  
والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة وسيأتي الكلام عليهما ويكون الضمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه دلو وضمة  
التقاء الساكنين نحو اشتر والضلالة ولا تسوا الفضل والاحتراز بغير مشددة من نحو (٣١١) التعود والتحول فانه لا يبدل

فيه والاحتراز بالقياس  
الاخير من نحو أو اصل  
وأوق فان ذلك واجب كما  
مر وأما ابدالها من الياء  
المذكورة فتحورائي وغائي  
في النسب الى راية وغاية  
الاصل رايي وغايي بثلاث  
يات تخفف بقلب الاولي  
همزة وأما ابدالها من  
الواو المكسورة المصدرية  
فخو اشاح وافادة واسادة  
في رشاح وفادة ووسادة  
وقرأ أبي وابن جبير والثقفى  
من اعاه أخيه ورأى أبو  
عثمان ذلك مطردا مقيسا  
وقصره غيره على السماع  
والاحتراز بالمصدرية عن  
نحو واو طوبى فلا تقلب  
لان المكسورة أخف من  
المضمومة فلم تقلب في كل  
موضع والوسط أبعد من  
التغير وأما الواو المفتوحة  
فلا تقلب لطفة الفتحه الا

بواو مفتوحة فوارسا كنهه فهمزة مفتوحة فألف (قوله فصارت روا) بواو مفتوحة  
فألف (قوله الوجهان) اقرار الواو وابدالها همزة سم (قوله نقلت الثانية) أى حركة الهمزة الثانية  
(قوله أحدها الواو المضمومة الخ) مصدره كالمثال الاول أو لا كما في الامثلة (قوله لازمة) مما خرج  
به ضمة واو سور جمع سوار لانها يجوز ما كانها تخفيفا (قوله وقد ذكرنا) في بعض النسخ ذكرنا  
وهي الاولى لذكر الخمسة في التسهيل (قوله وان تعرض لغيره) أى كما يأتي في قوله وأوم ونحوه وجهين  
في ثابته أم (قوله لان الثانية مدة زائدة) أورد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافي جواز  
الابدال لما تقدم من أنه يجوز اذا كانت الثانية مدة زائدة فالصواب تعديل سم بأنهم ما ليسا في  
المصدر ذلك دفعه بأن الذى تقدم الجواز فقط والذي ذكره الشارح هنا أن ابدال الواو المضمومة  
المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز (قوله وسيأتي الكلام عليهما) أى في قوله وأما ابدالها  
من الواو المكسورة الخ وقوله وأما الواو المفتوحة الخ (قوله من نحو أو اصل وأوق) سبقه الى هذا  
المرادى في شرح التسهيل قال الدماميني وهو سهولان الكلام في الواو المضمومة لا المفتوحة  
(قوله ورأى أبو عثمان الخ) عبارة الدماميني وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النسخة يجعل ذلك  
مقصورا على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادى أنه قال رأيت في بعض الكتب أنه لغة  
هذيل (قوله آناة) بالنون بوزن قناة (قوله من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من  
القاموس (قوله اسم امرأة) احترز به عن أسماء جمع اسم (قوله فقبل همزته أصلية) وقيل بدل من  
الواو (قوله فقبل) أى شاذ (قوله واعلال حرفين الخ) استثناف نيه به على أن ما شذوذ من وجهين  
(قوله والافعلت) هذا أحد قولين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فألوهامادتان  
مستقلتان (قوله وماج ساعات الخ) قال في القاموس الملاء كقناة فلاة ذات حروسراب والجمع ملا  
وقال أيضا الوديقه شدة الحر وذ كرم معانى العباب الموج وقال أيضا ضحك السحاب برق والقرد  
صوت (قوله من أب) بتشديد الموحدة (قوله دابة وشأبة وياأض) بفتح الهمزة في الثلاثة للساكن قاله  
شيخنا السيد (قوله أدبه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسي هي لغة قديمه وأديه بمنزلة  
يللم والملم ونازعه تليذه أبو الفتح بن جنى اه فارضى (قوله في أسنانه أل) يقال أللت أسنانه من

ماشد من قولهم امرأة آناة والاصل وناة لانه من الونية وهو البظ قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه في الاصل وسماه من  
الوسامة وهو الحسن وأحد المستعمل في العدد أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد في ما جاء في أحد فقبل همزته أصلية لانه ليس  
بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقبل من ابدالها من الهاء قولهم ماء والاصل ماء وأصل ماؤه بدليل  
أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا واعلال حرفين من الصاقين من الشاذ ومن ذلك أيضا قولهم آل فقلت  
والافعلت بمعنى هل فعلت وهل فعلت ومن ابدالها من العين قوله وماج ساعات ملا الوديق \* أبواب بحر ضاحك هروق  
فأصل أبواب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلا من العين وانما هرفعال من أب اذا تها بالان البحر تها بالان للارتجاج  
فالهمزة على هذا أصل ومما شذوذ ابدالها من الالف في قولهم دابة وشأبة وياأض وما روى عن الجاهل من همز العالم والخاتم  
وابدالها من الياء في قولهم قطع الله أديه أى يديه يريد به فردت الام وأبدلت الياء همزة وقالوا في أسنانه أل أى يلل والبلل  
قصر الاسنان وقيل



احديدها الى داخل الفم  
يقال رجل ايل وامرأة  
بلاوه من بعضهم الشبهة  
وهي الخلقه وكذلك رثبال  
وهو الاسدانتمسى (ومدا  
ابدل ثاني الهمزين من \*  
كلمة ان يسكن كاثرواثن)  
أي اذا اجتمع همزتان في  
كلمة كان لهما ثلاثة أحوال  
أن تحرك الأولى وتسكن  
الثانية وعكسه وأن  
يحرك معا وأما الرابع وهو  
أن يسكن معا فتعذر فان  
تحركت الأولى وسكنت  
الثانية وجب في غير ندور  
ابدال الثانية حرف مد  
يجانس حركة ما قبلها نحو  
آثرت أوثر اثار الاصل  
أثرت أوثر اثارا ومن  
الابدال ألفا بعد الفتحة  
قول عائشة رضي الله عنها  
وكان يأمرني أن آثر  
همزة فالف وعوام  
المحدثين يحرفونه فيقرؤنه  
بألف وتاء مشددة وبعضهم  
يرويه بتحقيق الهمزين ولا  
وجه لواحد منهما وإنما  
وجب الابدال لعسر النطق  
بهما وخص بالثانية لان  
افراط الثقل حصل بها  
وشدت قراءة بعضهم  
أثلاثهم رحلة الشتاء  
والصيف بتحقيق الهمزين  
والاحتراز يكونهما من كلمة  
عن نحو أثن زيد أم لا  
وأنت فعلت هذا وأتمر  
بكر أم لافانه لا يجب فيه  
الابدال بل يجوز التحقيق  
كأريته والابدال فتقول  
أثن زيد أم لا

باب فوح (قوله احديدها) أي ميلها (قوله رجل ايل) بفتح الهمزة والتخمية وتشديد اللام وقوله  
وامرأة بلاه بفتح التخمية وتشديد اللام مع المد كذا في القاموس (قوله الشبهة) بشين مجمة (قوله  
وكذلك رثبال) براء مكسورة فهزة أو تخمية ساكنة فوحدة (قوله ومدا ابدل) بنقل فتحة همزة  
ابدل الى التنوين (قوله ان يسكن) أي الثاني أي والاول متحرك لوضوح تعذر سكونهما معا (قوله  
واثن) بفتح التاء على أنه فعل أمر كما نقل عن خط ابن هشام لانه مقتضى رسمه بالتخمية لانهما على  
أنه ماض مجهول وان أوهمه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضى لانه لو كان كذلك لرسم بالواو  
ونكتة تعداد المثال الاشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل  
ثم التمثيل باثن باعتبار حالة الابتداء به اذ لا يتقى الهمزتان الا حينئذ لا باعتبار حالة وصله بما قبله  
كافي عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف وارا العطف ليكون قوله اثن همزة  
وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على أنه جملة مبتدأة غير موصولة بما قبلها لكان واضحا  
(قوله أي اذا اجتمع) المناسب حذف أي كالا يخفى (قوله همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح  
لتفصيل الهمزة المفردة وفي الجمع يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بأبدالها بجانس حركتها  
فتبدل ألفا في رأس وياء في ذنب وواو في بؤس والمتحركة بعد ساكن بحذفها ونقل حركتها الى  
الساكن قبلها كقولك في أسأل سل ما لم يكن الساكن قبلها مدا اذ اذ غير ألف كخطيئة ومقروءة  
أو ياء تصغير كخطيئة فتبدل الهمزة بمثل المد وتدغم فيه أو فون انفعال كأنأ طر أي اعوج فقفر  
الهمزة أو ألفا فتهدل يجعلها بينها وبين جنانس حركتها كالهباءة وهي أرض لغطفان وكذا تهمل ان  
تحركت بعد فتح مطلقا مفتوحة كسال أو مكسورة كسئم أو مضمومة كأؤم أو كانت بعد كسر أو  
ضم وهي في صورتين مكسورة أو مضمومة كئيين وسئل ويستهزئ ورؤس فان كانت مفتوحة  
أبدلت بعد الكسرة ياء كير في مئرجع مئرة وهي القيمة وبعد الضم واوا يكون في جؤن جمع جؤنة  
وهي سل مغشى بجلد يجعله العطار ظرفا لطيبه ورجل سولة في سؤلة وخالف الاخفش في صورتين  
المضمومة بعد كسر كيهزئ والمكسورة بعد ضم كسئل فابدل الأولى ياء والثانية واوا اه زيادة  
من القاموس قال الرضي في شرح الشافية وقد تبدل الهمزة ألفا اذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسال  
وياء ساكنة اذا انكسرت وانكسر ما قبلها كيهزئ وواوا ساكنة اذا انضمت وانضم ما قبلها  
كرووس قال سيويوه وهذا سماعى وليس بقياسى الا في الضرورة اه ملخصا واذا أبدلت ياء  
ساكنة في مستهزئين وواوا ساكنة في رؤس التي سا كان فيحذف أحدهما للتخلص (قوله في غير  
ندور) احتراز من قراءة أثلاثهم همزتين شذوذا (قوله وكان) أي النبي صلى الله عليه وسلم يأمرني  
أي اذا حضرت أن آثر رأى لحزمة ما وراء الأزار من الحائض (قوله بألف) أي يابسة وهي الهمزة  
(قوله ولا وجه لواحد منهما) لان التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع قال  
شيخنا السيد لكن أجاز البغداديون آثر واثن واتهل من الأزار والامانة والاهل بقلب الثانية  
تاء وادغامها في التاء، وحكى الزنجشيري آثر بالادغام وقال الناظم انه مقصور على السماع (قوله عن  
نحو أثن زيد) بصيغة المعلوم وهمزة الاستفهام مفتوحة فهزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت  
همزة الوصل المكسورة التي كانت بينها والاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد دخول همزة  
الاستفهام وقوله وأنت همزتين مفتوحتين فان قلت هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكون  
الهمزة الثانية قلت لعل الشارح أراد بالضمير في قوله والا- تراز بكونهم الهمزتين لا بقيد كون  
ثانيتهما ساكنة اشارة الى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الابدال في غير صورة سكون ثانيتهما  
أيضا وقوله وأتمر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهزة ساكنة هي فاء الكلمة  
وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينها الماسم (قوله فتقول أرقن الخ) كذا في النسخ



وَأنت فعلت وإيثر بكرأم لان همزة الاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها همزتان في كلمة فمقترب على المتعلمين وان سكنت الاولى وتحركت الثانية فان كانتا في موضع العين أدغمت الاولى في الثانية نحو سأل ولا آل ورأس ولم يذ كر هذا القسم لانه لا ابدال فيه وان كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلام عليهما عند قوله ما لم يكن لفظاً أتم وان تحركا معا فاما أن يكون ثانيهما في موضع اللام أولاً فهذان ضربان فاما (٢١٣) الاول فسيأتي بيانه وأما الثاني فله

تسعة أنواع لان الثانية اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاولى أيضا اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فتلاثة في ثلاثة بتسعة وقد أخذني بيان ذلك بقوله (ان يفتح) أي ثاني الهمزتين (اثر ضم او فتح قلب \* واوا) فهذان اثنتان من التسعة \* الاول نحو أريدتم تصغير آدم \* والثاني نحو أودم جمعه والاصل أريدتم وأدم \* همزتين فالواو بدل من الهمزة وليست بدلا من ألفه كما في ضارب وضويرب وضوارب لان المقتضى لابدال همزته ألفا زال في التصغير والجمع وذهب المازني الى ابدال المفتوحة اثر فتح ياء فبقول في أفعال التفضيل من أن زيداً بن عمرو ويقول الواو في أودم بدل من الالف المبدلة من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمهور يقولون هو أوتن من عمرو (ويا اثر كسر ينقلب) ثاني الهمزتين المفتوح وثانيهما (ذو الكسر مطلقا كذا)

رسم أو عن بألف فواو ورسم إيثر بألف فياء وفيه كما قال سم توقف لان همزة الاستفهام مفتوحة وابدال الهمزة الثانية انما يكون من جنس حركة الاولى فما وجه قلب الثانية في أو عن واوا وفي إيثر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بأن الابدال واوا أو ياء فيما ذكر من جنس على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرهما فقرأ أو عن بضم همزة الاستفهام وإيثر بكسرها والمثال لا يشترط صحته وأنا أقول هذا فرار من خطأ الى خطأ وازالة الضرر بضرر والذي ينبغي قراءة أو عن وإيثر بهمزة استفهام مفتوحة فالف لينة وانما رسم الشارح هنا الالف في الاول واوا وفي الثاني ياء اعتبار الماير سم في بعض أحوال الكلامين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أو عن بالبناء للمجهول وإيثر بصيغة الامر ولا ينبغي بعده فتأمل (قوله وأنت فعلت) همزة استفهام مفتوحة فالف لينة بدل من همزة أنت وقول البعض بابدال همزة أنت ياء لا واوا خلافا لما في الحواشي خطأ فاحش وتقول باطل (قوله وأما قول القراء) بالقاف جمع قارئ كقول الشاطبي منهم باب الهمزتين من كلمة وعد من ذلك نحو أنذرتم (قوله فان كانتا في موضع العين الخ) ولا تكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن سم (قوله نحو سأل) أي كثير السؤال ولا آل أي بائع اللؤلؤ ورأس أي بائع الرأس سم (قوله فسيأتي الكلام عليهما) عند قوله ما لم يكن لفظاً أتم فانه سيصرح ثم بأنك اذا بنيت من قرأ مثال قطر قلت قرأى بابدال الهمزة الثانية ياء (قوله فاما أن يكون ثانيهما) لم يقل فاما أن يكونا على صنعه في الهمزتين الساكنة أو لا هما لان الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين (قوله فسيأتي بيانه) أي في الكلام على قوله ما لم يكن لفظاً أتم فانه سيصرح ثم بان الثانية تبدل ياء مطاقا سواء فتحت الاولى أو كسرت أو ضمت (قوله ان يفتح الخ) هذا انصرح بمفهوم قوله ان يسكن لما فيه من التفصيل (قوله نحو أودم الخ) قال المصريح التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على أنه عربي وقد اضطرب فيه كلام الزنجشمرى فذهب في الكشف الى أنه أعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل الى أنه عربي على وزن أفعال اه وأقره أرباب الحواشي وأنت خير بان هذا الخلاف انما هو في آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الادمه وهي اللون المعروف فانه عربي باتفاق ولا ضرورة الى حل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبنيا على أحد القولين فافهم (قوله وليست) أي الواو في التصغير والجمع بدلا من ألفه أي ألف آدم (قوله كما في ضارب) راجع لله مني (قوله لان المقتضى) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة (قوله بدل من الالف الخ) أي لا من الهمزة حتى يرد على المازني وقوله لانه صار الخ علة لقوله بدل من الالف وقوله صار مثل خاتم أي فاشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة (قوله وياه اثر كسر ينقلب) معطوف على جملة قوله ان يفتح الخ أي وينقلب الهمزة الثانية المفتوح ياء بعد كسر الهمزة الاول (قوله وثانيهما) هذا تقدير المنعوت ذو (قوله مطلقا) حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور أعني كذا (قوله من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم أي قصد (قوله حركة الميم الاولى) وهي الفتحة وقوله قصير الكلمة ايم أي بكسر الهمزة وفتح البناء (قوله وما يضم الخ) لم يقل مطلقا كما في سابقه ولاحقه اكتفاء بترك التقييد ببعض الاحوال

أي ينقلب ياء سواء كان اثر فتح أو كسر أو ضم فهذه أربعة أنواع مثال الاول أن تبني من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وفتح البناء فتقول أتم همزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها لئلا يتمكن من ادغامها في الميم الثانية فصير أتم ثم تبدل الهمزة الثانية ياء قصير الكلمة ايم ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبني من أم مثل اصبع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة وتفعّل ما سبق فتصير الكلمة ايم وإيم وإيم وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أمة بالتحقيق فلهما يوقف عنده ولا يتجاوز (وما يضم) من ثاني الهمزتين المذكورين



(واواصر) سواء كان الاول مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة أمثلة ذلك أو بجمع أب وهو المرعي وان تبنى من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل أبل فتقول أو تم همزة مكسورة وواو مضمومة وأوم همزة وواو مضمومة وأصل الاول أب على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث أوم فقلوا قهين ثم أبدلوا الهمزة وواو وأدغموا أحد المثليين في الآخر **تنبية** خلف الاخفش في نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فأبدلها وواو والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء، والصحيح ما تقدم انتهى ثم أشار (٢١٤) الى الضرب الاول من ضرب اجتماع الهمزة بين المتحركين وهو أن

عن التصريح بالاطلاق (قوله وواواصر) أي صيره وواو (قوله جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة (قوله أو مثل أبل) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو ضعف المقل تصريح (قوله ما لم يكن الخ) تنازعه كل من قوله قلب وواو وقوله وواواصر لانه تقييد لهما (قوله امام فعول به مقدم) ولفظا على هذا واقع على الكلمة المحتومة بالهمزة وعلى الثاني واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الاخبار الموطئة لما بعدها كافي بل أنتم قوم تجهلون فاعرفه (قوله أو ساكنون) فيه أنه فرض كلام المصنف في الهمزة بين المتحركين فكان ينبغي أن يقول وكذا اذا ساكنت الاولى وتحركت الثانية (قوله وتقول في الثاني قرء) أي بكسر الهمزة لانه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح (قوله ثم أعل اعلال قاض) أي ساكنت الياء تخفيفاً ثم حذف لالتقاء الساكنين (قوله أيدى كنين وأصله أي ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين وهل التسكين قبل ابدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثاني أولى ثم ما صنعه الشارح أقرب مسافة مما صنعه الدماميني وعبارته واذا بنيت مثل برثن قلت قرؤ وأصله قرؤ وقلت الثانية ياء فقبل قرءى فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء وواو لانضمام ما قبلها فصار آخر الاسم وواو ساكنة قبلها ضمة فقلت الضمة كسرة والواو ياء فأعل اعلال قاض اه (قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أي الاول على وزن هند والثاني على وزن جل وانما أعاده توطئة لقوله رفعاً وجر الخ (قوله وقرئاً) همزته مكسورة كهمزة ما قبله لامضمومة كقوله بديل اقتصار الشارح على عود الياء وبديل فكف أيدي الناس عنكم (قوله أبدلت المتحرك ياء) أي فراراً من الثقل وسأل أبو عثمان أبا الحسن هلا أدغموا في مثال قطر من قرأ كما أدغموا في سأل فأجاب بأن العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بديل درهم وقردد أي فالعينان أحرى بالادغام من اللامين وبأن المشوي يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف بديل توالي الواو في هوى وامتناعه في جمع واقية (قوله وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء الخ) توجيه لقول المصنف فذال ياء مطلقاً جاوزت عن توجيهه الابدال بعد ساكن الهمزة الاولى ولعله الجمل على الابدال بعد الحركة فتدبر (قوله لو كانت أصلية) أي غير منقلبة عن همزة وقوله ووليت كسرة أوضحة أي كشي في نحو (قوله رابعة) أي كعطيان فان ياءه منقلبة عن الواو التي هي أخيرة تقدير الان علامة التنبيه في تقدير الانفصال (قوله وأوم الخ) تقييد لبعض الصور المتقدمة فتأمل (قوله تشبيهاً الخ) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزة بين معنى زائد على أصل معنى الكلمة (قوله لمعاقبتها الخ) تعليل لتشبيه همزة المتكلم بهمزة الاستفهام أي انما شبهنا همزة المتكلم بهمزة الاستفهام دون الهمزة التي من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف المضارعة التي يجوز في الهمزة بعدها الوجهان كافي يؤمن من الإيمان ويؤمن من التأمين ولو جعله

يكون ثانيهما في موضع اللام بقوله (ما لم يكن) أي ثاني الهمزة بين (لفظاً تم) أتم فعل ماض ولفظاً اماما مفعول به مقدم والجملة خبر يمكن أو خبر يكن ومفعول أتم محذوف أي أتم الكلمة أي كان آخرها والجملة نعت للفظا (فندال ياء مطلقاً) أي سواء كان ارتفع أو كسر أو ضم أو ساكن أمثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جمع قرؤ ورج و برثن و قطر فتقول في الاول قرأ على وزن سلمى والاصل قرأ فأبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفاً متحركة كما وانفتح ما قبلها وتقول في الثاني قرء على وزن هند والاصل قرئى أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل اعلال قاض وتقول في الثالث قرء على وزن جل والاصل قرؤ وأبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل اعلال أي ساكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة فهذا والذي قبله

منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعاً وجرًا وتعود الياء في النصب فيقال رأيت قرئاً وقرئاً وتقول في الرابع قرأى علة والاصل قرأ بهمزة بين ساكنة فحركة أبدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما قبلها وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ولم تبدل وواو قال في شرح الكافية لان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أوضحة فقلت ياء ثالثة فصاعداً وكذلك قلب رابعة فصاعداً بعد الفتح فلما أبدلت الهمزة الاخيرة وواو فيما نحن بصدده لا بدت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وأوم ونحوه) مما أولى همزته للمضارعة (وجهين في ثابته أم) أي أفصدها الابدال والتحقيق فتقول في مضارع أوم وأن أوم وأن بالابدال وأوم وأن بالتحقيق تشبيهاً الهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام نحو أنذرتم لمعاقبتها النون والتاء والياء **تنبية** الاول قد فهم من هذا



أن الابدال فيما أولى هو ترتيبه لغير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق \* الثاني لو توالى أكثر من همزتين حقت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أترجة قلت أو آوة والاصل أأأ آة الثالث لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو آأ أو آة انتهى (وياء اقلب ألفا كسرا نالا أو ياء تصغير) ألفا مفعول أول باقلب ياء مفعول ثان قدم وكسرا مفعول بتلاو ياء تصغير عطف عليه وتلاو مفعوله في موضع نصب نعت لالف والتقدير اقلب ألفا نالا كسرا أو تلا ياء تصغير ياء أي يجب قلب الالف ياء في موضعين الاول أن يعرض كسرا مقبلها كقولك في جمع (٢١٥) مصباح ودينار مصابيح ودينار يروفي

تصغيرهما مصابيح ودينار  
 \* والثاني أن يقع قبلها ياء  
 التصغير كقولك في تصغير  
 غزال غزير (بواوذا)  
 القلب (افعلا \* في آخر)  
 أي تفعل بالواو الواقعة  
 آخر ما تفعل بالالف من  
 قلبها ياء اذا عرض قبلها  
 كسرة أو ياء التصغير  
 فالاول نحو رضى وغزى  
 وقوى وغاز أصلهن رضى  
 وغزو وقوو وغازو لأنهن  
 من الرضوان والغزو  
 والقوة فقلبت الواو ياء  
 لكسرا مقبلها أو كونها آخر  
 لأنها بالتأخير تتعرض  
 لسكون الوقف واذما سكنت  
 تعذرت سلامتها فعمومات  
 بما يقتضيه السكون من  
 وجوب ابدالها ياء توصلا  
 الى الخفة وتناسب اللفظ  
 ومن ثم لم تتأثر الواو  
 بالكسرة وهي غير متطرفة  
 كعوض وعوج الا اذا  
 كان مع الكسرة ما يعرضها  
 كحياض وسياط كإسيأتى  
 بيانه والثاني كقولك في  
 تصغير جرحى والاصل  
 جرحى فاجتمع الياء والواو  
 وسبقت احدهما

علة ثانية لجواز الوجهين في همزة المتكلم لكان أحسن (قوله أن الابدال) أي المذكور سابقا من ابدال المفتوحة اثر همزة مفتوحة أو مضمومة أو واو اثر مكسرة ياء وهكذا (قوله حقت الاولى الخ) أي فيما اذا كانت الهمزات خمسا وقس على ذلك ما اذا كانت أقل من خمس أو أكثر (قوله قلت أو آوة) أي همزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فتاء ثابت وقوله والاصل أأأ آة أي بخمس همزات الثانية والرابعة ساكتان والاولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة (قوله نحو آء) همزة مفتوحة فألف ساكنة فهمزة اسم نوع من الشجر كفي الدماميني مفردة آة (قوله ذا القلب) أي الى الياء لا بقيد كونه قلب ألف (قوله في آخر) أعربه بعضهم صفه لو او وهو ما يشير اليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت للضرورة وأعربه بعضهم طرفا لغوا متعلقا بالفعل والاول أظهر معنى (قوله اذا عرض قبلها الخ) في التعبير بالعروض هنا تغليب ياء التصغير وكسرة غزى المبني للمجهول على كسرة رضى وقوى وغاز (قوله وقوى) انما رجحوا الابدال في قوى ويقرى على الادغام كفي قوة مع تحقق مقتضى الادغام أيضا وحصول التخفيف به أيضا لان التخفيف بالابدال أكثر من التخفيف بالادغام لان التلغظ بالهمزة فالبديل أسهل من التلغظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغمة فيها نقله الدونشمرى (قوله واذا سكنت) أي للوقف وقوله تعذرت سلامتها أي صناعة لوقوعها ساكنة اثر كسرة والقاعدة تقتضى قلبها ياء وقوله فعمومت أي وهي متحركة في غير الوقف بما يقتضيه السكون أي للوقف والذي يقتضيه سكوتها مع كسرا مقبلها قلبها ياء كإفان من وجوب الخ (قوله وتناسب اللفظ) أي الملفوظ به من الكسرة والياء (قوله ما يعرضها) أي وهو الالف الذي هو في حكم الياء كما يأتي سم (قوله كإسيأتى) أي في شرح قوله وجمع ذى عين الخ سم (قوله وفقد المانع من الاعلال) هو كونها من كلمتين كالفوضى ولى وكون السابق غير متصل ذاتا وسكونا كديوان لان أصله دووان قلبت الواو والاولى ياء كما يأتي ذلك (قوله وأدغمت في الياء) في العبارة قلب والاصل وأدغمت فيها الياء (قوله لا يختص الخ) قد يقال عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثاني أيضا مقصودا بكلام المصنف لا يقال يلزم على قصده تنكراره مع ماسيأتى لدخوله في عموم ماسيأتى لانا نقول ذكر العام بعد الخاص لا تنكرار فيه نعم قد يجاب بأن المراد ليس بواجب القصد واما جواب الحواشي بان المراد ليس مقصودا بالذات فلا يدفع الاعتراض بالكلمة فتأمل (قوله متطرفة) حال من الضمير في الواقعة (قوله أو قبل التأنيث) عطف على في آخر قال المصرح ولم يفرقوا بين كون تاء التأنيث بنيت الكلمة عليها أولا وكان ينبغى في عريضة أن لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس اناسم معرب آخره وأقبلها ضمة اه (قوله أو زيادتي فعلان) ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لموضع الزيادة بين لان الواو لا تقلب ياء في فعلان ساكن العين بل في مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا دعبر الموضع بقوله أو قبل الالف والنون

بالسكون وفقد المانع من الاعلال فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء بتنبية هذا الثاني ليس مقصودا من قوله بواوذا افعلا في آخر انما المقصود التنبيه على الاول لان قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احدها بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ماسيأتى بيانه في موضعه ولذلك قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة أو ياء تصغير وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة فاقصر في الواو على ذكر الكسرة فلوقال باثر التصغير أو كسرا ألف تقلب ياء الواو ان كسرا ردف في آخر لطابق كلامه في التسهيل انتهى (أو قبل التأنيث أو هو زيادتي فعلان) أي



شوشبية وأكسبية وغازية وعريقية تصغير عرقرة الاصل شجوة وأكسوة وغازوة وعريقة وشجويان وشجيان من الغزو  
والشجوة والاصل غزوان وشجوان فعلة القلب يا هو تطرف الواو بعد كسرة لان كلا من ناء الثابت وز يادتي فعلان كلمة تامة فالواقع  
قبلها آخر في التقدير فعومل معاملة الاخر حقيقة وشذت تحيما من الاول مقانوة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواه ومن الثاني اعلالا  
قولهم رجل عيلان مثل عطشان من علوت وناقاة عيلان وقولهم صيدان بضم الصاد واما صيبة وصيدان بكسر الصاد فهل أمره  
وجود الكسرة والفاصل بينه (٢١٦) وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين ثم أشار الى موضع ثاب نقاب فيه

الزائدتين (قوله أي شوشبية) بتخفيف الياء أي خزينة وانما خص الشارح الكلام بالواو بعد  
كسرة كما هو ظاهر صيغته مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضا بجزئية تصغير جرو  
جريا على ما سلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه (قوله وعريقية)  
قال المصريح كان ينبغي عريقية أن لا تقلب الواو ياء لبناء عرقرة على التاء اذ ليس لنا اسم  
معرب آخره وارقبها ضمة وحينئذ فعرقرة بمنزلة عنقوان (قوله تصغير عرقرة) بفتح العين المهملة  
وسكون الراء وضم القاف كما في القاموس احدى الحشبتين المعترضتين على فم الدلو (قوله وشجيان)  
قال المصريح على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اه ويؤخذ منه أن الالف والتون فيه  
ليستما للتثنية بل هما زائدتان كما هما في قطران (قوله مقانوة) بقاف ثم فوقية قال الدماميني جمع  
مقتواسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم اه وأصله كما في التصريح مقتو وقلبت الواو الثانية ياء  
لتطرفها كسرة ثم اعل اعلال فاض (قوله وسواسوة) قال الدماميني هم الجماعة المستورون في  
السن اه وقوله جمع سواه بفتح السين والمدمعني مستور وقالوا سواسية على الاصل في الاعلال  
وزنه فعاقله وفيه شذوذ من جهات أخرى احداها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في  
الواحد وهو نظير تكرار العين في تصغير عشيبة على عشيبة مع عدم تكرارها في المكبر الثانية جمع  
فعال على هذا الوزن فان قياس جمعه أسوية كقباة وأقبيبة الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم  
تكرار العين معها فان قياس تكرارها زائدة أن تكرار العين معها كمرميس فان كانت أصلية  
فتكرارها واحد فقياس كقرقف وسندس كذا في التصريح (قوله ومن الثاني اعلالا) أي وشذ  
من الثاني اعلالا الخ ووجه الشذوذ أن الكلام في الواو المكسورة ما قبلها والواو في المذكورات لم  
يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الاعلال شاذ (قوله لفتح عين الفعل) أي عدم اعلالها والافه  
معتلة يس (قوله لعدم الالف) كان عليه أن يزيد ونحو رواح وعوار لعدم الكسرة قبل الواو اذ  
ما قبلها في الاول مفتوح وفي الثاني مضموم ليستكمل محترزات الشروط الاربعه (قوله فعلاؤها في  
المصدر) صوابه فاعلوها (قوله وقبل حرف) هو الالف وقوله يشبه الياء أي يقرب منها قريبا أكثر  
من قربها من الواو (قوله فاعلت) مكرر مع قوله فعلاؤها قال البعض وفي النسخ الصحيحة اسقاط قوله  
فعلاؤها في المصدر (قوله ليصير العمل في اللفظ) أي المادة من وجه واحد وهو الاعلال وان كان  
في الفعل بالقلب ألفا وفي المصدر بالقلب ياء (قوله قولهم نار) بنون ثمراء (قوله وكان الاحسن) لم  
يقبل الصواب لا مكان الجواب بأنه أراد بالمعتل المعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة (قوله الى  
الشرط الاخير) وهو أن يكون بعد العين ألف (قوله منه) أي من مصدر الفعل المعل عيننا (قوله في  
الانفعال والافتعال) أي كالانقياد والاعتقاد (قوله كاسيأتي) أي في قوله وفي فعل وجهان والاعلال  
أولى كالحليل (قوله من فعل مصدر) هذا محل مخالفة التسهيل للنظم (قوله وجمع) أي وأما جمع كما قيل

الواو ياء بقوله (وذا) أي  
الاعلال المذكور في  
الواو بعد الكسرة (أيضا  
رأوا في مصدر) الفعل  
(المعتل عيننا) اذا كان  
بعدها ألف كصيام وقيام  
وانقياد واعتقاد بخلاف  
سواك وسوار لا انتفاء  
المصدرية ونحو لا وذلوا اذا  
وجاور جوار العجة عين  
الفعل وحال حولا وعاد  
المريض عود العدم  
الالف والاصل صوام  
وقوام وانقواد واعتواد  
لكن لما أعلت عينه في  
الفعل استثقل بقاؤها في  
المصدر فعلاؤها في المصدر  
بعد كسرة وقبل حرف يشبه  
الياء فاعلت بقلبها ياء  
جملا للمصدر على فعله  
فقلبها ياء ليصير العمل في  
اللفظ من وجه واحد وشذ  
تحجيما مع استيفاء الشروط  
قولهم نار نور أي نفر  
ولا نظيره وكان الاحسن  
أن يقول المعل عينالان  
لا وذي طاق عليه معتل  
العين اذ كل ما عينه حرف  
علة فهو معتل وان لم يعمل

وقد أشار الى الشرط الاخير بقوله (والفعل) منه صحيح غالب نحو الحول) يعني أن كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل في  
العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود قال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن اعلال المصدر المذكور مشروط  
بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وفي تخصيصه بفعل نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه في  
الانفعال والافتعال كما سبق واحتز بقوله منه أي من المصدر عن فعل من الجمع فان الغالب فيه الاعلال كاسيأتي لكن قال في  
التسهيل وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدر أو جمع أو فعل مصدر افسوى بين هذه الثلاثة في أن حقه الاعلال وهو يخالف  
ما هنا من أن الغالب على فعل مصدر التصحيح ثم أشار الى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله (و جمع



ذى عين أعل أو سكن فاحكم هذا الاعلال) أى المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فيه حيث عن) أى اذا وقعت الواو علينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة واما شبهة بالمعمل وهى الساكنة وجب قلبها ياء فالاولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم الاصل دار وحول وقوم لانها انكسر ما قبل الواو فى الجمع نحو ديار وكانت فى الافراد معلة بقلبها ألفا ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف واعلال الباقي لاعلال واحده ولو وقع الكسرة قبل الواو وشذ من ذلك حاجة وحوج والثانية وشرطها أن يكون بعدها فى الجمع ألف نحو سوسو وسياط وحوض وحياض (٢١٧) وروض ورياض الاصل سواط

وحواض ورواض لانها  
انكسر ما قبلها فى الجمع  
وكانت فى الافراد شبهة  
بالمعمل لسكونها ضعفت  
فسلطت الكسرة عليها  
وقوى تسلطها وجود  
الالف لقربها من الياء  
وصحة اللام لانه اذا صححت  
اللام قوى اعلال العين  
فتلخص أن لقلب الواو  
ياء فى هذا ونحو خمسة  
شروط أن يكون جمعا  
وأن تكون الواو فى واحده  
ميتة بالسكون وأن يكون  
قبلها فى الجمع كسرة وان  
يكون بعدها فيه ألف  
وأن يكون صحيح اللام  
فالثلاثة الاول مأخوذة  
من البيت والرابع يأتى  
فى البيت بعده والخامس  
لم يذكره هنا وذ كره فى  
التسهيل فخرج بالاول  
المفرد فانه لا يعلى نحو خوان  
وسوار الا المصدر وقد  
تقدم وشذ قولهم فى  
الصوان والصوار صيان  
وصارو بالثانى نحو طوبل  
وطوال وشذ قوله  
تبين لى أن القماء ذلة  
وأن أعزاء الرجال طباها

فى وربذا فكبر اه سم وجعل خالد القاء فى فاحكم زائدة (قوله ذى عين) أى مفرد ذى عين (قوله  
بذا الاعلال) يؤخذ منه أن العين واو وأن قبلها كسرة (قوله حيث عن) أى ظهر هذا الجمع غزى  
(قوله فالاولى) أى الواو المعلة ولا يشترط أن يكون بعدها فى الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بجيلة  
وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط فى الثانية وتركه هنا لکن هذا الصنيع اعمايو افاق ما مر عن  
التسهيل من أن حق فعل مصدر أو جمع الاعلال والموافق لقوله هنا بذا الاعلال وقوله وفى فعل  
وجهان الخ تقييد الواو المعلة أيضا بان يكون بعدها فى الجمع ألف ولم يجر الشارح على ما وافقه لانه  
سببه (قوله لانه لما انكسر الخ) تعليل لقلب الواو ياء فى نحو ديار وقوله واعلال الباقي الخ لتلويل  
لقلبها ياء فى نحو حيل وقيم (قوله فى نحو ديار) أى مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفردة ألفا وقوله  
وكانت أى الواو (قوله فسلطت الكسرة عليها) أى غلبت عليها (قوله وجود الالف) أى لما مر من  
أن الالف تشبه الياء (قوله فى هذا) أى المذكور من سباط وحياض ورياض ونحوه أى من كل جمع  
كان بعد عينه ألف فقوله فتلخص الخ مر ببط بالواو الثانية فقط أعنى الشبهة بالمعمل ولهذا اقتصر  
على قوله وان تكون الواو فى واحده ميتة بالسكون ولم يقل أو معلة وذ كره من الشرط أن يكون  
بعدها ألف وهذا اعمايو اشترط فى الثانية قاله سم (قوله ميتة بالسكون) أى بسبب السكون (قوله  
مأخوذة من البيت) محل أخذ الثالث منه اسم الاشارة فى قوله بذا الاعلال كما مر (قوله يأتى فى البيت  
بعده) أى يؤخذ من البيت بعده (قوله نحو خوان) الخوان ككتاب وغراب ما يؤكل عليه الطعام  
قاموس (قوله فى الصوان) صوان الثوب وصيانه مثلثين ما يصان فيه اه قاموس (قوله والصوار)  
بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطيع من البقر قاموس (قوله أن القماء) بفتح القاف والمدأى  
القصر (قوله قيل ومنه) أى من شذوذ اعلال الواو المتحركة فى المفرد وهو مبنى على أن الجياد جمع  
جواد (قوله الصافنات) أى الخيل الصافنات وهى التى تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة  
وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لانه لا تكاد تكون الا فى العرب الخالص الجياد أى المسرعة فى جريها  
وقيل التى تجود بالرخص ويظهر أن الاول مبنى على أن الجياد جمع جيد من الجودة والثانى على أنه  
جمع جواد من الجودة ووصفها بالامر بن ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة (قوله وقيل انه  
جمع جيد لا جواد) عبارة التصريح وقيل الجياد فى الآيه ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء  
لا جمع جواد اه أى وأصل جيد جيود فيكون من افراد الواو المعلة (قوله وعود) بعين مفتوحة ودال  
مهملة تين وهو المسن من الابل والشاة كفى القاموس (قوله فى قولهم) أى فى الجمع من قولهم (قوله  
فقالوا فى الحيوان نيرة الخ) ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لانهم لما قالوا فى جمع ثور من  
الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لكونها واو تكسر ما قبلها حوا لثيرة فى جمعه عليه وليس لثور من الاقط  
ما يحمل جمعه فى القلب عليه نقله المصرح عن الجار بردى (قوله فيما حكاه الخ) انما قال ذلك لمخالفة هذه  
الحكاية للحكاية قبلها (قوله نحو رواء) كرجل وأصله روى أبدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة

(٢٨ - صبان رابع) قيل ومنه الصافنات الجياد وقيل انه جمع جيد لا جواد وبالثالث نحو أسواط وأحواض وبالرابع ما أشار اليه  
بقوله (وصححو افعلة) أى جمع لعدم الالف فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة وشذ الاعلال فى قولهم ثور وثيرة قال المبرد أرادوا أن  
يفرقوا بين الثور الذى هو الحيوان والثور الذى هو القطعة من الاقط فقالوا فى الحيوان ثيرة وفى الاقط ثيرة وذ ذهب ابن السراج والمبرد  
فما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيرة كجارية حذفت الالف وبقيت المفتحة دليلا عليها وقيل جمعه على فعلة  
بسكون العين فقلب الواو ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء وقيل جعل على ثيران ليجرى الجمع على سنن واحد وبالخامس نحو رواء



في جمع ريان وأصله رويان لأنه ما أعلنت اللام في الجمع سلمت العين لتلايجمع اعلالان ومثله جوا جمع جوا بالتشديد أصله جوا  
 فلما أعلنت اللام سلمت العين (وفي فعل) (جمعاً وجهان) الاعلال والتصحيح (والاعلال أولى كالحليل) جمع حيلة والقيم جمع قيمة  
 والديم جمع ديمة وجاء التصحيح أيضاً نحو حاجة وحوج **تنبهان** الأول اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد وليس كذلك بل هو  
 شاذ كما تقدم فكان اللائق أن يقول وصححو وافعله وفي فعل قد شد تصحيح فتم أن يعل وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل الثاني  
 إنما خالف فعل ففعله لأن فعله لما (٢١٨) عدت الالف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم الى

تصريح (قوله في جمع ريان) نقيض عطشان (قوله وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت  
 احداهما بالساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء واكتفي هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر  
 أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذي سلمت به في لاحقه (قوله اعلالان) اعلال العين يابد لها  
 ياء لا كسرة قبلها واعلال اللام يابد لها همزة لوقوعها طرفاً ثراً لفاء زائدة فاقتصر على اعلال  
 اللام لأنها محل التغيير تصريح (قوله كما تقدم) أي في قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج (قوله فتم أن  
 يعل) تصريح بما فهم من قوله قد شد تصحيح (قوله وقد تقدم) أي في شرح قوله والفعل منه صحيح  
 غالباً نحو الحول وقوله نقل كلامه في التسهيل أي الدال على ما قلنا من شذوذ التصحيح (قوله لما  
 عدت الالف وخف الخ) لعل العطف من عطف المسبب على السبب إذ يفقد البعيد من الواو وهو  
 الالف يخف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الالف وخفة النطق جهة جمع وموافقه لاجهة فرق  
 ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله لان في فعلة تحمص بين الواو والخ (قوله لا ما) حال من ضمير  
 انقلب وقوله كالمعطيان بفتح الطاء برضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح  
 (قوله طرفاً) أخذه من قوله لا ما وقوله رابعة فصاعداً أخذ من التمثيل يجعله قداً اسم (قوله لان  
 ما هي فيه) أي لان اللفظ الذي تلك الواو فيه (قوله نظير) كعطيان اسم فاعل فانه نظير معطيان اسم  
 مفعول (قوله فيجمل) بالرفع هو أي ما هي فيه عليه أي على النظر (قوله وذلك) أي المستوفى  
 للشروط (قوله على مضارعه) لانها قلبت في مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله كقولك  
 برضيان) يضم أوله على البناء للمفعول أخذ مما بعده (قوله على بناء الفاعل) وهو برضيان بكسر  
 الضاد مع ضم أوله (قوله وأما برضيان) أي بفتح أوله وثالثه (قوله فلقولك في ماضيه رضى) أي وأصل  
 رضى رضو فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فألفه منقلبه عن ياء التحركها  
 وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة ارفحة وفي التسهيل وشرحه للدماميني  
 بعد مجت ابدال الواو الواقعة اثر كسرة ياء مانصه وكذلك لو الواقعة ارفحة في الاسم نحو المهسى  
 أو في الفعل نحو عادت فصاعداً نحو مصطفي واصطفت طرفاً كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو  
 مدعاة ومصطفاة اه قلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر فعمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة  
 على ما ذائني أوجع فانه يقال فيه حينئذ المعطيتان والمعطيات غير محتاج اليه بل غير ملائم للتعبير  
 بهاء التأنيث اذ المستحجب معه حينئذ تا التأنيث لاهاؤه لان تاءه هي الموجودة في تنيته المعطاة  
 وجعه بل دعوى أن تنيته المعطيتان غير صحيح لان تنيته المعطيتان لا غير فاعرف ذلك والله  
 الموفق (قوله مع أن المضارع) وهو تنغازي وتنداعي (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو  
 المعلن المجرى من التاء (قوله في مضارع شأو) بفتح الهمزة وكذا المضارع (قوله لانه من الشأو)  
 بسكون الهمزة أي فهو واوي (قوله فتقلب) بالنصب أي حتى تقلب وكذا قوله فيجمل (قوله قلت  
 يشأيان) بالبناء للمفعول وقوله جلا على المبني للفاعل أي المقابرة واره ياء لاجل الكسرة قبلها وفي

ذلك تحصيل الواو بعدها  
 عن الطرف بسبب هاء  
 التأنيث فوجب تصحيحها  
 بخلاف فعل ثم أشار الى  
 موضع رابع تقلب فيه الواو  
 ياء بقوله (والواو لا ما بعد  
 فتح ياء انقلب) كالمعطيان  
 برضيان) أي اذا رقت  
 الواو طرفاً رابعة فصاعداً  
 بعد فتح قلبت ياء وجوب لان  
 ما هي فيه حينئذ لا يعدم  
 نظيراً يستحق الاعلال  
 فيجمل هو عليه وذلك نحو  
 أعطيت أصله أعطوت  
 لانه من عطا يعطو وبعني  
 أخذ فلما دخلت همزة  
 النقل صارت الواو رابعة  
 فقلبت ياء جلا للماضى  
 على مضارعه وقد أفهم  
 بالتمثيل ان هذا الحكم  
 ثابت لها سواء كانت في اسم  
 كقولك المعطيان وأصله  
 المعطوان فقلبت الواو  
 ياء جلا لاسم المفعول على  
 اسم الفاعل أم في فعل  
 كقولك برضيان أصله  
 برضوان لانه من الرضوان  
 فقلبت الواو ياء جلا لبناء  
 المفعول على بناء الفاعل  
 وأما برضيان المبني للفاعل

من الثلاثي المجرى فلقولك في ماضيه رضى **تنبهان** الأول يستحجب هذا الاعلال مع هاء التأنيث  
 بنحو المعطاة ومع تاء التفاعل بنحو تنغازي بنا وتداعينا مع أن المضارع لا كسرة قبل آخره قال سيديويه سألت الحليل عن ذلك فأجاب بأن  
 الاعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله وهو غازی بنا وتداعينا جلا على نغازي ونداعي ثم استحجب معها الثاني شد قولهم في مضارع  
 شأو بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لانه من الشأو ولا كسرة قبل الواو فتقلب لاجلها ياء ولم تقلب في الماضى فيجمل مضارعه  
 عليه نعم ان دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان جلا على المبني للفاعل وأشار بقوله



(ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف \* ويا كوقن بذالها اعترف) الى ابدال الواو من أختيم بالالف والياء أما ابدالها من الالف في مسألة واحدة وهي أن ينضم ما قبلها نحو يوبع وضررب وفي التنزيل ما ووري عنهم ما وأما ابدالها من الياء لضم ما قبلها ففي أربع مسائل الاولى أن تكون ساكنة مفردة أي غير مكررة في غير جمع نحو موقن وموسر أصلها ما ميقن وميسر لانها من أيقن وأيسر فقلت الياء واو الا انضم ما قبلها وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فانها تحضنت بحركتها فلا تقلب الا في سياقاتي بيانه وبالمفردة المدفئة نحو حيص فانها لا تقلب لتحضنها بالادغام وبغير الجمع من أن تكون في جمع فانها لا تقلب واو ابل تبدل الضمة قبلها كسرة فصح الياء والى هذا أشار بقوله (ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع (٢١٩) أهيم) أو هيماء فأصل هيم هيم بضم

الهاء لانه نظير جر جمع  
أجر أو جراء فخفض بابدال  
ضمة فانه كسرة لتصح  
الياء وانما تبدل ياءه  
واو كما فعل في المفرد لان  
الجمع أنقل من المفرد  
ولو اوانقل من الياء  
فكان يجتمع مع ثقلان  
ومثل هيم بيض جمع أبيض  
أو بيضاء **تنبهات**  
الاول سمع في جمع عائط  
عوط باقرار الضمة وقلب  
الياء واو وهو شاذ وسمع  
عيط على القياس الثاني  
سياق في كلامه أن فعلى  
وصفا كالكوسى أنني  
الاكيس يجوز فيها  
الوجهان عنده فكان  
ينبغي ان يضمها الى ما تقدم  
في الاستثناء من الاصل  
المذكور الثالث حاصل  
ما ذكره أن الياء الساكنة  
المفردة المضموم ما قبلها  
اذا كانت في اسم مفرد غير  
فعلي لوصف تقلب واو  
وتحت ذلك نوعان أحدهما

بعض النسخ قلت بشئيان وكان قياسا وتقول فيه مبني للمفعول يشأيان بالقلب أيضا الخ وعليه  
بقرأ قلت بشئيان بالبناء للفاعل (قوله ووجب ابدال الخ) اعترضه الغزالي بأن فيه العيب المسمى  
بالضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف تعلق بابدال (قوله ويا كوقن)  
أي باعتبار أصله فلا يقال موقن ليا فيه (قوله بذال) الاشارة راجعة الى الابدال واو الا بقيد  
كون المبدل منه ألفا (قوله الى ابدال الواو) أي ابدال الواو غير ما تقدم في محله من ابدال الواو من  
الالف في جمع نحو ضاربه على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضويرب وكذا قوله أما ابدالها من  
الالف فصح قول الشارح في مسألة واحدة وان دفع الاعتراض عليه بمسألة الجمع أما التصغير  
فداخل في عموم هذه المسئلة الواحدة وان أوهم اقتصاره في التمثيل لها على نحو يوبع وضورب  
خلافه (قوله نحو موقن وموسر) هذا في الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر (قوله نحو هيام)  
بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى  
ما يأخذ الابل فتهم في الارض ولا ترمي (قوله الا في سياقاتي بيانه) أي في قوله واو اثر الضمرد  
اليامتي الخ (قوله نحو حيص) بتشديد الياء جمع حائص فهذا المثال خارج بقوله في غير جمع أيضا  
قاله المصريح والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حاض فتقول يباع ولا يعمل لما ذكرنا (قوله  
فكان يجتمع ثقلان) اسم كان ضمير الشأن (قوله عائط) بعين وطاء مهملتين الناقه التي لا تحمل  
تصريح (قوله كالكوسى أنني الاكيس) واليكاسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحق (قوله  
عنده) أي المصنف أما عند سيبويه والجمهور فيتمتعين فيه اقرار الضمة وقلب الياء واو كإسياق  
(قوله فكان ينبغي أن يضمها) أي باعتبار أحد وجهيها وهو ابدال الضمة كسرة واقرار الياء ويجوز  
بأن ضمها الى ذلك معلوم مما يأتي سم (قوله الى ما تقدم) أي الجمع الذي تقدم وقوله في الاستثناء  
أراد الاستثناء بالمعنى اللغوي وهو مطلق الاخراج وقوله من الاصل المذكور أي القاعدة  
المذكورة في قوله ويا كوقن الخ لانه في قوة قولك كل يا قبلها ضمة تقلب واو (قوله في اسم مفرد)  
قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال في فعل أو اسم مفرد الخ  
لكان موافقا (قوله مثل برد) أي اسم مفرد اعلى وزن برد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقه)  
لدخوله في قوله كوقن مع كونه لم يستثن الا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالكسر) اذ لو كان فعلا بالضم  
لوجب أن يقال فيه دول (قوله قلت) أي بعد نقل ضمة العين الى الفاء ثم قلبها كسرة (قوله أن تكون  
مفعلة بالكسر) اذ لو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة (قوله بين العبيد) بعين وسين  
مهملتين بياض يحافظه شقرة كفي القاموس (قوله على حد أجر بين الحجر) أي على طريقته

ما لياء فيه فاه الكلمة نحو موقن وقدمر والا آخر ما لياء فيه عين الكلمة كما اذا بنيت من الياء مثل برد فتقول بيض وفي  
هذا خلاف فذهب سيبويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واو  
وظاهر كلام المصنف موافقه فتقول على مذهبهما بيض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان ديكت عندهما محتملا لان يكون  
فعلا وأن يكون فعلا ويعين عنده أن يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبه ما بعيشة وعلى مذهبه  
معوشة ولذلك كانت بعيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة ويعين عنده ان تكون مفعلة بالكسر  
واستدل لهما بأوجه أحدها قول العرب أعيس بين العيسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد أجر بين الحجر ثانياً قولهم مبيع  
والاصل مبيع



نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسبأ في بيانه ثالثها أن العين حكم لها بحكم اللام فابدلت الضمة لاجلها كما أبدلت لاجل اللام واستدل الاخفش بأوجه أحدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه وهي من ضاف يضيف إذا أشفق وحذر قال الشاعر  
• وكنت اذا جارى دعا مضوفة • (٢٣٠) أشهر حتى يبلغ الساق مستزرى • ثانيها أن المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع

يقاب فيه ما لا يقاب في المفرد ألا ترى أن الواو في المتطرفتين يقبلان ياء في الجمع نحو عتي جمع عات ولا يقبلان في المفرد نحو عتوم مصدر عتا ثالثها أن الجمع أثقل من المفرد فهو وادعى إلى التخفيف وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه وأجابوا عن الأول من أدلة الاخفش بوجهين أحدهما أن مضوفة شاذة لا تبني عليه القواعد والآخرون أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو وذكر أضاف إذا اشفق رباعيا ومن روى ضاف يضيف فهو قليل وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص فلا يلتفت إليه اه ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها بقوله (وواو اثر الضم رد اليامتى • ألقى لام فعل أو من قبل تا كتابان من رمى كمقدرة كذا إذا كسبعان صيره) فالأولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قضا الرجل ورموه وهذا مختص بفعل التعجب

فيكون أصل العيسة بضم العين (قوله نقلت الضمة إلى الباء) أي الموحدة أي حذف الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أي الباء الموحدة لتصح الياء أي التحيمة (قوله أن العين حكم لها الخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لاجل اللام في نحو أطب جمع ظبي إذ أصله أطبي كارجل فكسرت الموحدة لتسلم التحيمة فيقاس على ذلك ابدالها كسرة لاجل العين فيما إذا بنيت من البياض مثل برد ولو قال الشارح ثالثها قياس على ذلك ابدالها كسرة لاجلها لكان أروض (قوله مضوفة) بضاد مجهدة وقاء (قوله إذا أشفق وحذر) العطف للتفسير كما يفيد كلام القاموس (قوله أشهر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه في نصرته جاره عند حلول المنايا به والساق بالنصب مفعول مقدم ومترى فاعل مؤخر (قوله نحو عتي) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسرة قصور (قوله جمع عات) أصله عتوو بواو ين فاستنقل اجتماعهما بعد ضميتين فكسرت التاء فانقلبت الواو إلى ياء الساكنة وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت احدهما بالساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسرت العين في إحدى العتين أي بالما بعدها (قوله ولا يقبلان في المفرد) أي لا يجب ذلك بل هو قليل لما سبأ في عند قوله كذا الذو وجهين جالفعول الخ أنه يقل الاعلال المذكور نحو عتي عتيا (قوله أن الجمع أثقل من المفرد) لوجهه علة ثانية لتكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن (قوله أن مضوفة شاذة) أي والقياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كما في العيني (قوله من ذوات الواو فيكون مضوفة من ضاف يضيف فلا شاهد فيه لان الواو حينئذ أصل لا يبدل ياء (قوله وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له في الجواب (قوله بأنه ما يقاس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع (قوله ثم أشار إلى ثلاث مسائل الخ) قال الاستقاضي جعل الشارح هذا البيت إشارة إلى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه في قول الناظم قبل بواو إذا فعل في آخر أو قبل تاء التأنيث أو يادى في فعلان من جعل ذلك مسئله واحدة أن يجعل ما هنا مسئله واحدة اه ويمكن توجيهه المخالفة بأنها إشارة إلى جواز الاعتبارين (قوله وواو اثر الضم الخ) أي رد أي صير الياء اثر الضم واوامتى ألقى أي وجد الياء لام فعل أو من قبل تاء التأنيث كما شخص بان من رمى كلمة كمقدرة بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء اثر الضم واوا إذا صير الباني لفظ رمى مثل سبعان بفتح السين المههولة وضم الموحدة وأضاف التاء للباني لئلا يسته لها لانه المتكلم بها وسبعان قال ابن عساشم الصواب فتح فونه على لغة من أجرى المشني مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النسوان لزم أن يقال كسبعين اه وعندى فيما ذكره من اللزوم نظر لان الزام المشني وما ألحق به الالف لغة كما سبق (قوله وهذا) أي كون الياء المنقلبة واو الوقوعها اثر ضم لام فعل مختص الخ (قوله فانك تقول مر موة) ولا يرد قولهم ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة لان التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت الواو كأنها حشوا لا لام لهذا لم يقل توافوه لان تاء هالست لازمة كما سيذكره الشارح (قوله بخلاف نحو تواني) هذا محترز قوله بنيت الكلمة عليها (قوله لانه ليس الخ) علة لسلامة الياء من القلب (قوله وبقي الاعلال بحاله الخ) جواب عما يقال لا يلزم بعد طر والتاء من إعادة الضمة

فالمعنى ما أقضاه وما أرماه ولم يجئ مثل هذا في فعل متصرف الا ما ندر من قولهم نحو الرجل فهو هي إذا كان كامل النهيمة وقاب وهو العقل والثانية أن تكون لام اسم محتوم بتاء بنيت الكلمة عليها كان بنى من الرمي مثل مقدره فانك تقول مر موة بخلاف نحو تواني تواني فان أصله قبل دخول التاء تواني بالضم كتكاسل تكاسلا فابدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لانه ليس في الاسماء الممكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة ثم طرأت التاء لإفادة الوحدة وبقي الاعلال بحاله لانها عارضة لا اعتداد بها والثالثة أن تكون



لام اسم محتوم بالالف والنون كان تثنى من الرمي مثل سبعان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن أحرر الأباديار الحى بالسبعان . أمل  
عليها بالبي الملوآن فأنك تقول رموان والاصل ريمان فقلبت الياء واواوسلمت الضمة لان الالف والنون لا يكونان أضعف حالا  
من التاء . اللزامة في التحصين من الطرف ( وان تكن ) الياء الواقعة اثر ضم ( عين الف على وصفاء فذلك بالوجهين عنهم ) أى عن  
العرب ( بلنى ) أى يوجد كقولهم فى أنثى الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى ( ٢٢١ ) والكوسى والضوقى بتريدين بين جملة

على مذكرة تارة وبين  
رعاية الزنة أخرى واحترز  
بقوله وصفا عما اذا كانت  
عين الف على اسما كطوبى  
مصدرا لطاب أو اسما  
لشجرة فى الجنة تظلمها فانه  
يتعين قلبها واوا وأما قراءة  
طبيي لهم فشاذة **ب** تنبيه  
فعلى الواقعة صفة على  
ضربين أحدهما الصفة  
المحضة وهذه يتعين فيها  
قلب الضمة كسرة لسلامة  
الياء ولم يسمع منها الاضمة  
ضيزى أى جائرة يقال ضازره  
حقه يضيزه اذا جنسه وجر  
عليه ومشيبة حيكى أى  
يتحرك فيها المنكان يقال  
حالك فى مشيه يحيل اذا حرك  
منكبيه والآخر غير  
المحضة وهى الجارية مجرى  
الاسماء وهى فعلى أفعل  
كاطوبى والكوسى  
والضوقى والخورى مؤنثات  
الاطيب والاكيس  
والاضيق والآخر وهذا  
الضرب هو مراد المصنف  
وهو فيما ذكره فيه مخالف  
لما عليه سيبويه والتحويون  
فإنهم ذكروا هذا الضرب  
فى باب الاسماء فى حكمه والى  
بحكم الاسماء . أعنى من اقرار  
الضمة وقلب الياء واوا كفى  
طوبى مصدرا وظاهر كلام

وقلب الياء واوا وقوع اسم معرب آخره واوقبلها ضمة لازمة فهلا قبل توافوة واطلاق الاعلال على  
ابدال الضمة كسرة محجاز لان الاعلال كفى الشافية تغيير حرف العلة للتحفيف بحذف أو قلب  
أو اسكان ( قوله ابن أحرر ) رده العينية بأن قائله تميم بن أبى مقبل لا ابن أحرر ( قوله أمل ) املال  
الكتاب واملاؤه أن يقوله فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى كرفعه بالياء والبيلى بكسر الموحدة  
والقصر مصدر بلى الثوب اذا خلق والموان الليل والنهار ( قوله لا يكونان أضعف الخ ) لك أن تقول  
اذابنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فيعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخر المحضا  
كرضى أى من قلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال فى مثل سبعان من الرمي  
رموان لانه لا يجوز أن يقال فى مثل عضد من الرمي رموان لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واوا لازمة  
بعوضه بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم الياء فتقول رم فكذا يجب أن يقال ريمان باعلال  
الحركة دون الحرف قاله الموضع اه تصریح وقوله فى التحصين متعلق بأضعف أى تحصين الواو  
وقوله من الطرف أى من أن تكون طرفا فيلحقها الاعلال أى بل هما كالتاء أو أقوى فى هذا  
التحصين ( قوله فذلك ) أى الياء الواقعة اثر ضم ( قوله بالوجهين ) أى السايقين وهما ابدال الضمة التى  
قبل الياء كسرة وابقاء الضمة فتقلب الياء واوا ( قوله بتريدين ) أى لف على المذكور والياء سيبويه وفى  
نسخ تريدين وقوله بين جملة على مذكرة أى فى وجود الياء وتعبيره بالحمل أو لا وبالرعاية ثانياً فانن ولو  
قال رعاية المذكرة تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخصر ( قوله مصدرا ) عبارة المرادى اسم مصدر  
من الطيب ( قوله ومشيبة حيكى ) بجاء مهملة مكسورة فتحية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفتح  
بجوزى كما فى القائموس ( قوله كاطوبى ) تمثله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الاسماء لا ينافى  
تمثله به سابقا للاسم لان الممثل به هنا طوبى مؤنث الاطيب كما يصرح به وسابقا طوبى المصدر  
أو اسم الشجرة كما صرح به ( قوله هو مراد المصنف ) أى وان صدق كلامه على الاولى أيضا ( قوله  
فى باب الاسماء ) أى نوعها الجارية مجراها وقوله فى حكمه والاحسن وحكموا واوا وقوله أعنى من  
اقرار الضمة يذبحى حذف أعنى أو من فتأمل ( قوله كفى طوبى ) أى كالعامل الذى فى طوبى والكاف  
للتنظير وقوله مصدرا أى أو اسم الشجرة لان طوبى الاسم ليس محصورا فى طوبى المصدر كما مر ( قوله  
كما يقال فى جمع أفكل ) أى الذى هو اسم لاصفة ( قوله وأجاز فيه الوجهين ) أى فىكون مخالفا  
لسيبويه والتحويين من وجهين ( قوله السالم من الايهام ) أى ايهام الشمول للصفة المحضة وقوله  
الملاقى لغرضه أى من خصوص الصفة الجارية مجرى الاسماء ( قوله وان يكن ) بالياء التحية كفى  
قول المصنف وان يكن عين الف على وصفاء بقرينة اشارة المذكرة فى قوله فذلك

**فصل** ( قوله اسما ) حال من فعلى وقوله بدل باء حال من الواو ( قوله كنتقوى ) أصله وبقيا قلبت  
واوه تاء كما فى تراث وياؤه واوا وهو غير منصرف لان ألفه للتأنيث وفى الكشف عن عيسى بن عمر  
أنه قرأ على تقوى بالتونين يجعل الالف للالحاق كترى ولا يمتنع اجتماع اعلالين غير متواليين فى  
كلمة كما هنا وكفى يقون ومصطفى اذا صلها ما يوفون ومصنفوا إنما الممتنع تواليهما بلافاصل صرح  
به زكريا فى فصل لسا كرسح الخ ولا يرد تواليهما فى نحو ما لشذوذ ( قوله غالباً ) ان جعل متعلقا بجا

سبويه انه لا يجوز فيه غير ذلك والذى يدل على أن هذا الضرب من الصفات جارية مجرى الاسماء ان أفعل التفضيل يجمع على أفعال  
فيقال أفضل وأفاضل وأكبروا كبر كما يقال فى جمع أفكل وهى الرعدة أفاكل والمصنف ذكره فى باب الصفات وأجاز فيه الوجهين  
ونص على انها اسم وعان من العرب فكان التعبير السالم من الايهام الملاقى لغرضه أن يقول وان يكن عين الف على أفعل . فذلك  
بالوجهين عنهم يحتلى **فصل** من لام فعلى اسما أى الواو بدل ياء كنتقوى غالباً اذا البدل أى اذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء



فتارة تكون لامها واو تارة تكون يافان كانت واواسلمت في الاسم نحو دعوى وفي الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة وان كانت يا، سلمت في الصفة نحو خزي او صديا مؤنثا خريان وصديان وقلبت واوا في الاسم نحو تقوى وشروى وقتوى فرقا بين الاسم والصفة وأثر الاسم بهذا الاعلال (٢٢٢) لانه أخف فسكان أحمل للثقل وانما قال غالباً للاحتراز من اليا للرائحة

وطغيا والولد البقرة الوحشية وسعيما لموضع كما صرح بذلك في شرح الكافية وفي الاحتراز عن هذه نظر أماريا فالذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أهم صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة رياء أي مسلوقة طيبا وأما طغيا فالأكثر فيه ضم الطاء ولم يهتم استعجموا التصحيح حين فتحوا للتخفيف وأما سعيما فعلم فيجتمل أنه منقول من صفة تكزيا وصديا تنبيهه ما ذكره الناظم هنا في شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين أعنى في كون ابدال اليا واوا في فعلى الاسم مطردا وقرار اليا فيها شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذا ابدال الواو من اليا لفعلى اسما وقال أيضا في بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال الواو من اليا في فعلى اسما كالكاشورى والتقوى والعنوى والقوى والاصل فيهن اليا ثم قال وأكثر النحويين يجعلان هذا مطردا فأخفوا بالاربع المذكورة الشروى والطغوى والقوى

كان لقوله جازا البدل فائدة من حيث تقييده بغالبا وان جعل متعلقا بأتى كان تكرارا (قوله نحو نشوى) في المصباح النشوة السكرور وحل نشوان مثل سكران اه بجر وفه أى وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كفى القاموس لاشو لو جوب قلب الواو يا، على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض في المصباح نشو سكر خطأ نقلًا ومنقولا والله الموفق (قوله مؤنثا خريان وصديان) أى وهما مؤنثا الخ (قوله وشروى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لك شرواه أى مثله تصریح (قوله لانه أخف) أى من الصفة تركب معناها (قوله للاحتراز من اليا) قيل لاشد وفي اليا لأنها الغالب تغلب ياؤها واو المانع وهوان قلب ياؤها واو استلزم قلب الواو يا، عملا بقاعدة أخرى وهى أنه اذا اجتمعت الواو والياء، وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو يا، وأدغمت في اليا، ونظر فيه الدونشورى بان شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتى وهى هنا عارضة بالابدال من اليا، وسيأتى ما فيه في أول الفصل الآتى (قوله للرائحة) وأما ريامن الرى ضد عطشى فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة دنوشورى (قوله وطغيا) بطاء مهمله فغين معجمة (قوله وسعيما لموضع) هذا بالاهمال فقط أما سعيما اسم النبى الذى بشر بعيسى فباهمال السين وانجمها كذا في القاموس وحكى الدونشورى ان اسم الموضع باجمام الشين واقتصر عليه البعض (قوله وفي الاحتراز عن هذه نظرا الخ) أى فكان الأولى اسقاط قوله غالب الخروج الأول والثالث بقوله اسماء والثانى بقوله فعلى أى بالفتح (قوله أنها صفة) أى وتصحيح الصفة ليس بشاذ (قوله منقول من صفة) أى واستعجم التصحيح بعد جعله علما تصریح (قوله أعنى في كون الخ) ينبغى حذف فى (قوله وقرار اليا فيها شاذ) جملة مستأنفة استثنافا بيانيا وفي بعض النسخ شاذ بالانصب فيكون اقرار بالجر عطف على ابدال أى وكون اقرار الخ (قوله كالكاشورى) ينافى ما مر أهم صفة نعم نشوى بدون أل بل بدأ ذر بيجان كفى القاموس (قوله والعنوى) فى النسخ رسم هذا المثال بعين مهمله فنون ولم أجد له ذكرا فى القاموس ولا فى المصباح ولا فى غيرهما والذى فى كتب اللغة العنوة بناء التأنيت وفسرت بالقهرو بالمودة فخره (قوله يجعلان هذا) أى ابدال المذكور (قوله والطغوى) بطاء مهمله فغين معجمة بمعنى الطغيان كفى القاموس (قوله والقوى) كذا فى النسخ بالقاف ولم أجد له ذكرا فى القاموس وغيره والذى فيه اللغوى بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره فاعل ما فى النسخ تحريف وان لم يتبته له أرباب الحواشى (قوله هذه الاواخر) أى الشروى والثلاثة بعده وقوله من الواو أى من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح قريبا فى دعوى ولما فى القاموس فى طغوى حيث قال طغيا بطغوى وطغوا ببطغوى ما كطغى بطغى والاسم الطغوى كذبت ثمود بطغواها اه وقوله كطغى بطغى أى بمعنى طغى بطغى كرضى رضى (قوله سد الباب التكثير من الشدود) هذا لا يرد على أكثر النحويين لانهم لا يقولون بشدود هذه الاربعة (قوله أن ابدال يائها) أى النشوى والثلاثة بعده (قوله تصحح اليا الخ) فى استدلاله بتصحيح اللفاظ الثلاثة نظرا لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ وتسليم عدم شذوذها يرد عليه ما قدمه الشارح فى قوله وفى الاحتراز عن هذه نظرا الخ وسينبه الشارح على هذا (قوله وقدم تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة) أى مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالباً (قوله تبدل فيها اليا واوا) والاربعة تقدمت فى قوله وبيا كوقن الخ (قوله تغلب فيه الواو يا،) وتقدمت

والدعوى زاعمين أن أصلها اليا، والأولى عندي جعل هذه الاواخر من الواو سد الباب التكثير من الشدود ثم قال الاربعة ومما يبين أن ابدال يائها واوا شاذ تصحح اليا وهى الرائحة والطغيا وهى ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتصم وسعيما اسم موضع فهذه الثلاثة الجانبية على الاصل والتجنب للشدود أولى بالقياس عليها هذا كلامه وقدم تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة وهذه المسئلة خامس مسئلة تبدل فيها اليا واوا ثم أشار الى موضع خامس تغلب فيه الواو يا، بقوله



• (بالعكس جاء لام فعلى وصفاً • وكون قصوى نادراً لا يخفى) أى اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا فان كانت ياء سميت فى الاسم نحو الفتيان والصفة نحو القصبة تأنيث الاقصى فلم يفرقوا فى فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كالم يفرقوا فى فعلى بالفتح من ذوات الواو كسابق وان كانت واوا سميت فى الاسم نحو حزوى اسم موضع قال الشاعر اذارا بحزوى هجت للعين عبرة • فاء الهوى يرفض أو يترقرق وقلبت ياء (٢٢٣) فى الصفة نحو اناز بنا السماء الدنيا ونحو

قولك للمتقين الدرجة العليا وأما قول الخازين القصوى فشاذا قياساً فصيح استعمالاً لانه به على الاصل وتعميم بقولون القصيا على القياس وشذاً أيضاً الحلوى عند الجميع • تنبيهه • ما ذهب اليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف فانهم يقولون ان فعلى اذا كانت لامها واوا انقلب فى الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذاً قال الناظم فى بعض كتبه النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يعملون الا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ويرغمون أن تصحح حزوى شاذاً كتصحح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قبله مؤيد بالدليل وموافق لآئمة اللغة حكى الازهرى عن الفراء وابن السكيت أنهم ما قالوا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستعملون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الخازن أظهر واوا فى القصوى وبنو عقيم قالوا القصيا انتهى وأما

الاربعة فى قوله لو اوزا الفعل الى قوله يرضيان (قوله بالعكس) أى عكس لام فعلى بالفتح اسمها (قوله تأنيث الاقصى) قال شيخنا والبعض احترازاً من القصية الا فى الخلاف فيها بين الخازين والتمجيد فان أصلها الواو وهذه أصلها الياء اه وما ذكرناه من التفرقة هو صريح كلام الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأنيث الاقصى وفيه توقف فتأمل (قوله نحو حزوى) بجاء مهملة فزاي (قوله اذار الخ) الهمزة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما فى حديث يعظّم ايرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وما الهوى دمعه أضيف اليه ليكونه سيبه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة يسيل بضمه فى اثر بعض ويرقرق براءين ورفاقين يبقى فى العين متممها يجى • ويذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل الدنوى والعولى لانها من الدنور العلو قلبت الواو فيها ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث فى الصفة تصریح (قوله فصيح استعمالاً) لوروده فى قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى (قوله على الاصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أى قلب واو فعلى ياء (قوله ثم لا يعملون الخ) أى فتمثيلهم بنافى دعواهم (قوله أو بالدنيا) أى المراد بها ما قبل الآخرة لانها التى عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة موصوف كالتي فى قوله تعالى اناز بنا السماء الدنيا لانها محضة بدليل النعت بها فتأمل (قوله كتصحح حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التخمية والدرجاء المحدث أى وكان القياس قلب الواو ياء كما سياتى فى الفصل الا فى (قوله مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله اذارا بحزوى الخ أى وكون حزوى شاذاً خلاف الاصل (قوله يستعملون الواو مع ضمة أوله) أى ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القام موجود فى الاسم (قوله أظهر واوا) أى مخالفة للقياس تنبيه على الاصل كما مر

فصل • (قوله واتصلاً) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصلاً لشرطان (قوله ومن عروض) أى جائز كما فى روية مخفف رؤية بالهاء • من حيث خلاف العروض الواجب فانه لا يمنع الابدال كما فى أيم الله فانه على مثال أبلم بضم الاول والثالث وأصله أوزيم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوباً بالسكونها وضماً ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء للقاعدة كذا فى المرادى والتصریح (قوله ومن عروض عرياً) المتبادر من صنيع الناظم أن الالف للتثنية والمفهوم من كلام الموضح والشارح أنه اللاتلاق وقضية أن الثانى لو كان عارضاً جاهت هذه القاعدة وهو كذلك كما فى ربا للرائحة فانها قلبت ياءها الثانية واو عملاً بالقاعدة المتقدمة فى الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملاً بالقاعدة المذكورة فى قوله ان يسكن السابق الخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لاجابه الى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة فى الفصل السابق اذا لم يمنع منها مانع كازوم قلب الواو ياء كما مر (قوله فباء الواو اقلبن) لانها أثقل من الياء (قوله أو ما هو فى حكم الكلمة كسلمى) أى حالة الرفع لان المتضايين كالشئ الواحد لاسيما اذا كان المضاف اليه ياء المتكلم (قوله ويجب حينئذ) أى حين اذ قلبت الواو ياء (قوله أصلها مسبود وميوت) لانها من ساد

قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعنى تأنيث الاغزى فقال ابن المصنف هو تمثيل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا انتهى • فصل • (ان يسكن السابق من واوا) • واتصلاً ومن عروض عرياً • فباء الواو اقلبن مدغماً أى هذا موضع سادس قلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقى هى والياء فى كلمة أو ما هو فى حكم الكلمة كسلمى والسابق منه ما ساكن متصلاً ذاتاً وسكوناً ويجب حينئذ ادغام الياء فى الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيدي وميت أصلها مسبود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طى ولى مصدر اطويت ولويت وأصلها ما طوى ولوى



ويجب التصحيح ان لم يلقيا كزيتون وكذا ان كانا من كلمتين نحو يد عوياس ويري واعدا وكان السابق منهما منحرفا نحو طويل  
وغيره أو عارض الذات نحو روية مخفف رؤية وديوان اذا أصله دوان وبيع اذا واه بدل من ألف بايع أو عارض السكون نحو قوى  
فان أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال في علم علم <sup>بالتنبيه</sup> لوجوب الابدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون  
في تصغير ما يكسر على مفاعل فتحو جدول (٢٣٤) وأسود للعبه يجوز في مصغره الاعلال نحو جديل وأسيد وهو القياس

والتصحيح نحو - وجديول  
وأسيود جلال للتصغير على  
التكسير أما أسود صفة  
فتقول فيه أسيد لا غير لانه  
لم يجمع على أساود (وشذ  
معطى غير ما قدر سعا)  
وذلك ثلاثة أضرب ضرب  
أعل ولم يستوف الشروط  
كقراءة بعضهم ان كنتم  
للريا تعبرون بالابدال وحكى  
بعضهم اطراده على لغة  
وضرب صح مع استيفائها  
نحو ضيون وهو السنور  
الذكرو يوم أيوم وعوى  
الكلب عوية ورجاء بن  
حيوة وضرب أبدلت فيه  
الياء واوا وأدغمت الواو  
فيها نحو عوى الكلب عوة  
وهو نحو عن المنكر ثم أشار  
الى ابدال الالف من أختيها  
بقوله (من واواويا، بحريك  
أصل ألفا بدل بعد فتح  
متصل) أي يجب ابدال  
الواو والياء ألفا بشرط  
أحد عشر الأول أن يتحرك  
فلذلك صحتا في القول  
والبيع لسكونهما والثاني  
أن تكون حركتهما أصلية  
ولذلك صحتا في جيسل ونوم  
مخفف جيسل ونوام وفي  
اشتر والضلالة وتلبون

يسود اتفاقا ومات يموت على احدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين في فعل بكسر العين  
وقال البغداديون في فعل بفتحها كضيمغ وصيرف نقل الى فعل بكسرهما قالوا لانه لم يوجد مكسور العين  
في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بأن المعتل نوع مستقل قديأتى فيه ما لا يأتي في الصحيح فيجوز  
أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بضم الفاء كقضاة ورماء كذا في  
التصريح (قوله ويجب التصحيح) الأولى فاء التفریع (قوله نحو روية) أي بالواو مخفف رؤية أي  
بالمهمز (قوله نحو قوى) أي بسكون الواو وقال المصريح وأجاز بعضهم في بالادغام بعد القلب (قوله كما  
يقال في علم) أي بكسر اللام علم أي بسكونها (قوله وهو أن لا يكون) أي اجتماع الواو والياء في  
تصغير ما يكسر على مفاعل أي في مصغره مفرد محرك الواو يجمع جمع تكسير على مفاعل واحترزنا  
بقولنا محرك الواو من نحو عجز لان اعلال مصغره واجب وان جمع على مفاعل والفرق ضعف  
الساكن وقوة المحرك تصریح (قوله بالابدال) أي والادغام مع أن الواو عارضة الذات (قوله وحكى  
بعضهم اطراده) أي الابدال في نحو اليا مما واوه بدل من همزة هكذا يظهر (قوله نحو ضيون)  
بفتح الضاد المجهمة وسكون التحتية وفتح الواو (قوله أيوم) أي كثير الشدة تصریح (قوله ورجاء)  
براء تخيم بمدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية (قوله وهو نحو) قال المصريح  
بضم النون وتشديد الواو والقياس نسي لان أصله نوى لانه فعول من النهى اه قال شيخنا  
انظر هل هو مصدر ووصف به الواحد للما غنة أو هو جمع زاد البعض وظاهر عبارة الشارح أنه  
مصدر أي حيث عبر بضمير الواحد في قوله وهو نحو الوجه عندي أنه بفتح النون مبالغة الناهي فهو  
على فعول بفتح الفاء ويؤيده انه يقال على القياس نسي عن المنكر أمور بالمعروف كما في القاموس  
ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد بالبناء للجهول وأقره غيره وفيه  
عندي نظر لانه افسا يصح اذا كان له من هذا المعنى فعل متعد مبنى للفاعل ولم أجده بعد مراجعة  
القاموس وغيره وحينئذ ينبغي قراءته في المتن ككرم بمعنى تأصل وان لزم عليه اختلاف حركة ما قبل  
الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط  
منقولاً عن خط ابن النحاس تلميذ الناظم فله الحمد (قوله ألفا بدل) بنقل همزة أبدل الى تنوين ألفا  
(قوله لسكونهما) علة لعليه اشتراط التحرك أي ويقضى اشتراط التحرك الصحة في القول  
والبيع لسكونهما (قوله مخفف جيسل ونوام) أي حال كونهما مخففين الخ اه تصریح وانما جعله حالا  
لا صفة لان المراد لفظ جيسل ولفظ نوام فهما معرفتان والجيسل بالجيم الضبع والتوام بالفوقية  
معروف (قوله والحيل) بالحاء المهملة (قوله أي في كلمتهما) لم يقل أي في كلمتهما من غير فاصل مع أن  
المراد بالاتصال مجموع الامرين كما مر اقتصارا على الخفي (قوله في أن عمرو جديريد) انما كان ذلك  
في حكم المنفصل لجواز الوقف بين السكمتين (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله علبط)  
بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الواو (قوله غزورمي) أصلهما غزور وواو بن ورمي  
بياء بن وقوله منقوصا أي فتسكون الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون اعلال الكلمتين

في أموالكم وأنفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث أن يفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في  
العوض والحيل والصور والرابع أن تكون الفتحه متصله أي في كلمتهما ولذلك صحتا في ان عمرو جديريد والخامس أن يكون  
اتصالهما أصليا فلونبيت مثل علبط من الغزور الرمي قلت فيه غزورمي منقوصا ولا تقلب الواو والياء ألفا لان اتصال الفتحه  
بهما عارض بسبب حذف الالف اذا الاصل غزراوى ورماني لان علبط أصله علباط والسادس أن يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينيين  
وان لا ياءه ألف ولا ياءه مشددة ان كانتا لامين والى هذا أشار بقوله



(ان حرك التالى) أى التابع (وان سكن كفف اعلال غير اللام وهى لا يكف اعلالها باساكن غير ألف) أو ياء التشديد فيها قد ألف) ولذلك صحت العين فى نحو بيان وطويل وغيره وخورتى واللام فى نحو ميام وغزوا وقتيان وعصوان وعلاوى وقتوى وأعلت العين فى قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها واللام فى غزاد عاورمى ونالا اذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ويمعون وأصلهما يخشيون ويمعون فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفنا (٢٢٥) للساكنين وكذلك تقول فى جمع عصا

مسمى به قام عصون والاصل

عصون ففعل به ما ذكر

وعلى هذا لو بنيت من الرمى

والغزو مثل عنكبوت

قلت رميوت وغزوت

والاصل رميوت وغزوت

ثم قلبا وحذفنا لملاقاة

الساكن وسهل ذلك أمن

اللبس اذ ليس فى الكلام

فعلوت وذهب بعضهم الى

تصحیح هذا لكون ما هو

فيه واحدا وانما صححو

قبل الالف والياء المشددة

لانهم لو اءلوا قبل الالف

لاجتمع أفان ساكن فتحذف

احداهما فيحصل اللبس فى

نحورميا لانه يصير رمى ولا

يدرى للثنى هو أم لاهمفرد

وحل ما لا لبس فيه على

ما فيه لبس لانه من بابه

وأما نحو علاوى فلان واوه

فى موضع تبدل فيه الالف

واوا والسابع أن لا تكون

احداهما عين الفعل الذى

الوصف منه على أفعال

والثامن أن لا تكون عيننا

لمصدر هذا الفعل والى

هذين الشرطين الإشارة

بقوله (وصح عين فعل)

أى نحو العيسد والحول

(وفعلا) أى نحو غيسد

كاعلال قاض وأفرد منقوصا مع أن صاحب الحال اثنان للتأويل بما ذكر (قوله ان حرك التالى) أى ان كان هناك تال واللم بنات هذا الاشرط (قوله اعلال) بالنصب مفعول كفف وقوله غير اللام هو العين (قوله أو ياء الخ) أى أو فون توكيد ولم يذ كر ذلك لعله من باب فون التوكيد (قوله وخورتى) بفتح الخاء المعجمة قصر فى العراق كفى التصريح وبعبارة القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله وعلاوى وقتوى) جمع بين هذين المثالين لان الواو فى الاول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو فى الثانية منقلبة عن واو فى الفعل الثانى والاسم الاول عن ياء (قوله ورمى) ألفه عن ياء وألفات الاثنى قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للايضاح (قوله ويمعون) أى بفتح الخاء المهولة على لغة من قال محاه بمحاه نحو الاعلى لغة من قال محاه بمحاه محيا كما زعم البعض لانه يرده قول الشارح ويمعون بواو بن لان أصله على هذه اللغة يعميون بياء فواو نعم وجد هكذا فى بعض النسخ ففعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محاه بمحاه محيا لان محاه يعمون على هذه مضمومة ولان أصله عليهم يعميون لا يعمورون ولا على لغة من قال محاه بمحاه محيا وهى الاشهر راضم حاه يعمون على هذه أيضا نعم ان قرئ بالبناء للمفعول صح عليها فقبين أن فبه أربع لغات كفى القاموس وان دفع اعتراض المصريح بأن يعالم يثبت لغة وانما الثابت يعمور فلا يصح التمثيل بيمعون بفتح الخاء الا أن يقرأ بالبناء للمفعول (قوله مسمى به) أى مسمى به مذ كر عاقل والتقييد بذلك ليصح جمعه بالواو والنون (قوله وعلى هذا) أى ما ذكر فى يخشون ويمعون وعصون (قوله قلت رميوت وغزوت) أى بفتح أولهما وثالثتهما وسكون ثانيهما (قوله أمن اللبس) أى لبس المعلن بالاصل (قوله اذ ليس فى الكلام فعلوت) أى يفهم أنه معلن والاصل فعللوت (قوله الى تصحيح هذا) أى حرف العلة فى المبنى على عنكبوت من الرمى والغزو بقرينه قوله لكون ما هو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان اسم الإشارة راجعا الى نفس المبنى المذ كر قال لكونه واحدا يعنى والواحد دون الجمع أى الدال على جماعة كخشون ويمعون وعصون فى الثقل فناسب فى الجمع التخفيف بالاعلال المذ كر (قوله ولا يدرى الخ) لوقال و يتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه اجمال لا لبس (قوله ما لا لبس فيه) بنحوقتيان وعصوان (قوله لانه من بابه) أى على طريقه فى أن بعد الياء والواو ألفا ساكنة (قوله فلان واوه الخ) أى لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واو اذ لو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الالف واو الاجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم تزل فى قلب الالف وقلب اللى الواو (قوله لفعل) يكسر العين (قوله ذا أفعال) حال من المعطوف (قوله كاغيد) هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال فى الاثنى غيدا وغادة (قوله جملا على أفعال) قال شيخنا السيد هو بنشديد اللام وقوله لانه بعناه فعور يعنى اعور بنشديد الراء وهكذا (قوله وحل مصدر الفعل عليه) أى على الفعل فهو مقيس على المقيس (قوله بدليل أمن) أى وأمن ضد خاف والشئ يعرف بضده (قوله لان الوصف منه) أى من نحو خاف (قوله ولم تزل) عطف على سلمت (قوله

(٢٩ - صبان رابع) وحول (ذا أفعال) أى صاحب وصف على أفعال (كاغيدوا حولا) وانما التزم تصحيح الفعل فى هذا الباب

جملا على أفعال نحو حول واعور لانه بعناه وحل مصدر الفعل عليه فى التصحيح واحتز بقول ذا أفعال من نحو خاف فانه فعل بكسر

العين بدليل أمن واعتل لان الوصف منه على فاعل تكافؤا على أفعال والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عيننا لاقتعل الدال

على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية والى هذا أشار بقوله (وان بين) أى يظهر تفاعل من افتعل والعين واو

سلمت ولم تزل) أى اذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صحيح جملا على تفاعل



لكونه بمعنى نحو اجتمعوا وازدوجوا بمعنى تجاوروا ورتزوا وواجوا واحترز بقوله وان بين تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فانه  
يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختاز بمعنى جازو بقوله والعين واو من أن تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا  
على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافروا أي نضاروا بالسيوف بمعنى تبارزوا وتبايعوا وتسايفوا لان الياء أشبهه بالالف من  
الواو فكانت أحق بالاعلال منها والعاشر (٢٣٦) أن لا تكون احداهما متلوقة بحرف يستحق هذا الاعلال والى هذا أشار

بقوله (وان الحرفين ذا  
الاعلال استحق \* صحح  
أول) أي اذا اجتمع في  
الكلمة حرفا علة واوان  
أو يان أو او ويا. وكل  
منهما يستحق أن يقاب ألفا  
لتحركه وانفتاح ما قبله فلا  
يبدن من تصحح احدهما لثلا  
يجتمع اعلالان في كلمة  
والآخر أحق بالاعلال  
لان الطرف محل التغيير  
فاجتماع الواو ين نحو  
الحوى مصدر حوى اذا  
اسود ويبدل على أن ألف  
الحوى منقلبه عن واو  
قولهم في مشاء حووان وفي  
جمع أحوى حووفى مؤنثه  
حواء واجتماع الياء ين نحو  
الحيا للغث وأصله حيا لان  
تثنيته حيان فأعلت الياء  
الثانية لما تقدم واجتماع  
الواو والياء نحو الهوى  
وأصله هوى فأعلت الياء  
ولذلك صحح في نحو حيون  
لان المستحق للاعلال هو  
الواو واعلاله ممتنع لانه لا  
ولها ألف وأشار بقوله  
(وعكس قد يحق) الى أنه  
ربما أعل فما تقدم الاول  
وصحح الثاني كما في نحو غاية  
أصلها غيبة أعلت الياء

لكونه بمعنى) أي فحركة ناء اجتمعوا في حكم السكون (قوله نحو اجتمعوا) بالجيم وقوله وازدوجوا  
أصله ازوجوا أبدلت التاء دالا (قوله مطلقا) أي يائنا نحو ارتاب أو واو يائنا نحو اجتاز ومثله اختان  
لانه وان كان من الجماعة فأصل الجماعة الحوابة بدليل خان يخون وان أوهم صنيع الشارح خلافه  
(قوله أشبهه بالالف) أي أقرب اليها في الخفة وقوله فكانت أي الياء (قوله هذا الاعلال) بنقل حركة  
الهمزة الى اللام وحذف ألف ذابقا، لما كان من حذفها الالتقاء الساكنين وان زال هذا الالتقاء  
بعد نقل حركة الهمزة الى اللام هذا ما ظهر لي فاحفظه فانه نفيس (قوله وكل منهما الخ) فلو كان  
المستحق للاعلال أحدهما ولكن لم من اعلاله اعلال الآخر لم يكن ذلك من توالي الاعلالين  
الممنوع فلا اشكال في نحو معدى وعصى جمع عصا وعتى مصدر عما قاله البعض (قوله احدهما)  
أي الواو والياء (قوله لئلا يجتمع اعلالان) أي بلا فاصل والافاجتماعهما اجاز مع الفاصل نحو يفون  
اذ أصله يفون بل رد في شرح الكافية أن توالي الاعلالين يخاف ينبغي اجتنابه على الاطلاق فنع  
تواليهما اذا اتفقا واغترفا اذا اختلفا كما وشاء وترى فان الاصل موه وشوه وترى وقد يجب بأن  
هذه الالفاظ شاذة قاله يس (قوله والآخر) بكسر الخاء (قوله نحو الحوى) بفتح الخاء المهملة وقوله  
مصدر حوى أي على وزن قوى (قوله حوى) بضم الخاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالقصر (قوله قد  
يحق) أي يثبت شدوذا (قوله فيما تقدم) أي في اجتماع حرفي علة في الكلمة (قوله أصلها غيبة) أي  
بفتح الياء من (قوله ثابته) بفتح التاء المثناة كيا يؤخذ من قوله فيشوى عندها وأما الثانية بالفوقية فهي  
الطاية كما في القاموس (قوله فيشوى) بوزن يرمى أي يقيم (قوله وهذا أسهل الوجوه) أي الستة على  
ما في التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيره من الاربعة التي ذكرها الشارح الخامس أن أصلها آية  
بضم الياء الاولى كسيرة قلبت العين ألفا قال المصريح ورد بأنه انما كان يجب قلب الضمة كسيرة اه  
وفيه نظر لا يخفى وان أقره وعبارة الفارسي وقيل آية بضم الياء الاولى فاعلالها على القياس اه  
السادس أن أصلها آية بفتح الاولى كالقول الاول الا أنه أعلت الثانية على القياس فصار آية  
كحياة فقدمت اللام الى موضع العين فوزنها حينئذ فلعنة بثلاث فتمت وفي تفسير القاضي البيضاوي  
وجهان آخران آية بسكون الواو وآية بفتحها فتكون الوجة ثابته (قوله فيلزمه حذف العين  
لغير موجب) أي لحذفها لان المعهود في مثله قلب الياء الاولى همزة كما في بائة وقائلة (قوله فيلزم  
تقديم الاعلال الخ) فيه ان هذا لازم على الوجه الاول أيضا وانه قد ثبت في كلامهم تقديم الاعلال  
على الادغام كما في قوى والمراد بالتقديم الترجيح أي اختيار الشيء على شئ آخر كما في تقديم الاعلال  
على الادغام في آية وقوى أو البدء به أو لا قبل غيره كما في تقديم الادغام على الاعلال في آئمة (قوله  
بدليل ابدال همزة آئمة ياء لا ألفا) وجه الدلالة أن ابدال الهمزة ياء انما هو لتقديم الادغام على  
الاعلال وبيان ذلك أن أصل آئمة آئمة فلم يقدموا الاعلال وابدلوا بالهمزة الثانية الساكنة  
أنما من جنس حركة الهمزة الاولى بل قدموا الادغام فنقلوا الهمزة الى الساكنة الميم الاولى الى  
الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم ابدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم

الاولى وصحت الثانية وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا ومثل غاية في ذلك ثابته وهي سجارة صغار يضعها الراعي يدل  
عندما تع فيشوى عندها وطاية وهي السطح والد كان أيضا وكذلك آية عند الخليل أصلها آية فأعلت العين شدوذا اذا القياس  
اعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال في التسهيل أما من قال أصلها آية بسكون الياء الاولى فيلزمه اعلال الياء الساكنة ومن  
قال أصلها آية على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب ومن قال أصلها آية كنبقة فيلزمه تقديم الاعلال على الادغام  
والمعروف العكس بدليل ابدال همزة آئمة ياء لا ألفا والحادي عشر



أن لا تكون عينها آخره زيادة تختص بالاسماء، والى هذا أشار بقوله (وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلم) يعني أنه يمنع من قاب الواو والياء ألقا التحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينهما في آخره زيادة تختص بالاسماء، لانه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع معلا عدا شاذا نحو داران وما هان وقياسهما دوران وموهان وخالف المبرد فزعم أن الاعلال هو القياس والاصح الاول وهو مذهب سيبويه **تنبيهات** الاول زيادة تاء التانيث غير معتبرة في التصحيح لانها لا تخرج من صورته فعل لانها تلحق الماضي فلا يثبت لمخاقها مباينة في نحو قوله وباعة وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق \* الثاني اختلف في ألف التانيث (٢٢٧) المقصورة في نحو صوري وهو اسم ماء فذهب

الممازني الى أنها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى أنها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرج من شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا فتصح صوري عند الممازني مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بني مثلها من القول لقبيل على رأى الممازني قولى وعلى رأى الاخفش قالوا وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسئلة فاختار في التسهيل مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب الممازني وبه جزم الشارح \* واعلم أن ما ذهب اليه الممازني هو مذهب سيبويه \* الثالث بقى شرطان آخران أحدهما وذكره في التسهيل وشرح الكافية أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعلى واحترز به عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعلى لان الياء بدل من الجيم قال الشاعر

يدل على أن عنائهم بالادغام فوق عنائهم بالاعلال وذهب الجاربرى الى تقديم الاعلال وبعضهم الى تقديم الادغام في العين وتقديم الاعلال في اللام كما بسطه المصرح فانظره (قوله أن لا تكون) أى احدى الواو والياء (قوله زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون وألف التانيث نصريح (قوله ما آخره) بنصب آخره على الظرف متعلق بزيد وما في قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر عين (قوله من هذا النوع) أى نحو جولان وسيلان مما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون (قوله داران وما هان) قال شيخنا السيد قبل انه ما أعجز بيان فلا يحسن عدهما فيما شذ (قوله فزعم أن الاعلال) أى فيما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون وقوله هو القياس أى لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونه ما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعفران فبقيا في التصغير ولم يحدفا تصریح (قوله لا تخرج من صورته) أى لا تخرج ما هي فيه (قوله لانها تلحق الماضي) الضمير يرجع لتاء التانيث لا بقيد اللاحقة للاسماء وهى المتحركة يعنى أن جنس تاء التانيث يلحق الماضي فلا يختص بالاسماء فلهذا لم تمنع الاعلال اذا لحقت آخر الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التانيث المتحركة تختص بالاسماء فاندفع تنظير الاسقاطى وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضى هى الساكنة والكلام فيما يخص الاسماء وهى المتحركة (قوله في نحو قوله وباعة) جمعى قائل وبائع أصله ما قوله ويبيعه ككلمة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمع حائك وخائن (قوله في نحو صوري) بفتح الصاد المهمله والواو والراء تصریح (قوله اسم ماء) مشله في شرح المرادى وقال الصغاني اسم واد وقد دخل عنه العجاج والقاموس كذا في التصريح والذي في القاموس صوري كسكرى ماء ببلاد مزينة (قوله بمنزلة فعلا) أى بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين (قوله مثلها) أى مثل هذه الكلمة التى هى صوري (قوله لا يعلى) أى لا يجوز اعلاله قياسا (قوله شيرة) بفتح الشين وكسرها أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الواو واللحال (قوله لو كانت في موضعها) الظاهر أن الضمير للهزة ويصح رجوعه للياء أى موضع الياء الذى حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أى لعدم توفر شروط ابدالها القياسى (قوله انتفاء علمتها) أى لا انتفاء علمتها أى لا ينتفى اعلالها لو أعلت اذ لو ابدلت ألقا زال القلب لا تمتنع توالى اعلالين واذا زال القلب لم يكن لا بد لها لنفسا بسبب فيؤدى اعلالها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا من أصله وفي نسخة ابقاء علمتها بالموحدة فالقاف أى لبقى اعلالها بالقلب المكاني (قوله النقل) أى القلب المكاني (قوله والصيد) بالصاد المهمله له معان منها التكبير وميل العنق وداى يصيب الابل (قوله والجيد) بالجيم والوصف

اذا لم يكن فيمكن ظل ولا جنى \* فأبعد كن الله من شيرات والاخر أن لا تكون في محل حرف لا يعلى وان لم تكن بدلا والاحتراز بذلك عن نحو آيس بمعنى ينس فان ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لانها في موضع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعولت الياء مع ما ملتها لوقوعها موقعا هكذا قال في شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تصحيح ياء آيس انتفاء علمتها فانها كانت قبل الهمزة ثم أخرجت فلو ابدلت لا تجمع فيها تغييران تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه وذكر بعضهم أن آيس انما لم يعلى لعروض اتصال الفتحة به لان الياء فاء الكلمة فهى في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة \* الرابع ذكر ابن بابشاذ لهذا الاعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبية على الاصل المفروض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه



والحيدى يقال جمار حيدى اذا كان يجيد عن ظله لنشاطه والحوكة والحونة وهذا غير محتاج اليه لان هذا مما شذم مع استيفائه الشروط ومثل ذلك في الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رايح وغائب وعقوة جمع عقو وهو الجش وهيوة وأو وجمع أوة وهو الداهية من الرجال وقرة جمع قرو وهي مبالغه الكلب انتهى (وقبل باقرب مما النون اذا كان مسكنا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء مما وذلك لما في النطق بالنون (٢٣٨) الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها الشدة

الباء وانما اختصت الميم بذلك لانها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعها في قوله (مكن بت انبذا) أى من قطعك فالفه عن بالك واطرحه وألف انبذا بدل من فون التوكيد الخفيفة تنبيهات الأول كثيرا ما يهرون عن ابدال النون ميم بالقلب كما فعل الناظم والاولى أن يعبر بالابدال لما عرفت أول الباب الثاني قد تبدل النون ميم ساكنة ومتحركة دون بابه وذلك شاذ فالساكنة كقولهم في حنظل حنظل والمتحركة كقولهم في بنان بنان ومنه قوله ياهال ذات المنطق التمام \* وكفك المخصب البنام وجاء عكس ذلك في قواهم اسودقان وأصله قاتم \* الثالث أبدلت الميم أيضا من الواو في قم اذا أصله فوه بدليل افواه فحذفوا الهاء تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو فان أضيف رجع به الى الاصل فقيل فوك وربما بقي الابدال نحو حلو في قم الصائم فصل (ساكن

منه للذكر أجد ولا انى جيداء وجدانها والجمع جود قاله في القاموس (قوله والحيدى) بجاء مهملة وكون الحيدى شاذ انما يشى على مذهب الاخفش أن ألف التانيث لاتمنع الاعلال لاعلى مذهب المازنى أنها تمنعه (قوله روح وغيب) الاول براء ثم جاء مهملة والثاني بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رايح وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوى (قوله وعقوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككلمة أو مكسورة كقردة حرره والذي في القاموس عقوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عقو بثلاث العين وسكون الفاء كافي القاموس (قوله وهيوة) كذا في النسخ بها فتحتمية فواؤها تأنيث ولم أجد لها ذكرا في القاموس (١) والمصباح وغيرهما والذي وجدته في التسهيل هيؤها مفتوحة فتحتمية مضمومة فهزمة مرسومة واو على صيغة الفعل الماضى فانظروا ما في النسخ تحويف وان لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادى (قوله وأو) بضم الهمة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمة وتشديد الواو كذا في القاموس (قوله وقرة) بقاف فراء وقوله جمع قرو بثلاث القاف كافي القاموس وانظر حركة قاف الجمع فاني لم أر لهذا الجمع ذكرا في القاموس (قوله مبالغه الكلب) مبالغ الكلب وميلغته بكسر الميم فيهما الاناء الذي يبلغ فيه قاله في القاموس (قوله بين المنفصلة) أى النون المنفصلة عن الباء بان كانت في كلمة والباء في أخرى مع تلاقيهما (قوله مكن بت) في نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفي نسخة بالمشبه أى من أفشى أسرارك (قوله انبذا) بكسر الموحدة (قوله لما عرفت أول الباب) أى من أن القلب اصطلاحا انما يكون في حروف العلة أو الهمة (قوله ياهال) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمام من التتممة وهي تكرير التاء والميم والبنام أطراف الاصابع وكفك اما بالرفع مبتدأ والمخصب البنام تركيب اضافي خبر والجملة حال من المادى أو من الضمير في ذات لانه بمعنى صاحبه أو بالجر عطف على المنطق والمخصب نعمت له أو بالنصب مفعول للمقدر ولا يصح نصبه عطف على المنادى لما مر في التداء انه لا يصح ياغلاما قال يس والجر هو المضبوط به في النسخة المعجمة والله أعلم

فصل اعلم أن نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل احدها ان يكون حرف العلة عين فعل وذ كرها بقوله لساكن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته أو عكسه وذ كرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال وذ كرها بقوله وألف الافعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذ كرها بقوله وما لافعال الخ (قوله انقل التحريك) أى أثره وهو الحركة (قوله ذى لين) أى أو همة كما سيأتى في الشرح (قوله كآين) فعل أمر أصله آين نقلت حركة الباء الى الباء الموحدة وحذفت الياء لانتقامها ساكنة مع النون وهذا العمل مع زيادة في تحويف والاصل أقول نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت همة الوصل للاسغناء عنها بالحركة والواو لانتقام الساكنين (قوله لاستنقاها الخ) أى اذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فان كانت فتحة فنقلها حذفت الى أعلى أختيمها وطردها للباب وانما لم تستنقل الضمة والكسرة على الواو والياء في نحو دل ووطي فنقلها الى الساكن قبلها لان حركة الاعراب منتقلة

صح انقل التحريك من ذى لين ات عين فعل كآين) أى اذا كان عين الفعل واو أو ياء وقبلها ساكن صحيح وجب لا نقل حركة العين اليه لاستنقاها على حرف العلة نحو يقوم وبين الاصل يقوم وبين بضم الواو وكسر الباء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلها وهو قاف يقوم وباء وبين فسكنت الواو والياء ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة تكون العين (١) في آخر ورقة من القاموس ما نصه وهو بالضم بلد بالصعيد وهيوة حصن بالين قاله نصر



مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم وان كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفا بمجانس الحركة كما في نحو أقام وأبان أصلهما أقوم وأبين فلما نقلت الفتحة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فالتحركات الواصل وانفتاح ما قبلها ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة الى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولهذا النقل شروط \* الاول أن يكون الساكن المنقول اليه صحيحا فان كان حرف علة لم ينقل اليه نحو قول وبيع وعوق وبين وكذا المهمزة لا ينقل اليها نحو يأيس مضارع آيس لانها معرضة للاعلال بقلبها الفانص على ذلك في التسهيل وانما يستثنى ههنا لانه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح \* الثاني أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما بين الشيء وأقومه وأبين به وأقوم به جملة على نظيره من (٢٣٩) الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو أفضل التفضيل

• الثالث أن لا يكون من المضاعف اللام نحو ابيض واسود وانما يعلموا هذا النوع لئلا يلبس مثال عمال وذلك ان ابيض لو أعل الاعلال المذكور لقليل فيه باض وكان يظن انه فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة • الرابع أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا يدخله النقل لثلاثي والى اعدالان والى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله (مالم يكن فعل تعجب ولا كايض أو أهوى بلام علال) وزاد في التسهيل شرطا آخر وهو أن لا يكون موافقا للفعل الذي بمعنى الفعل نحو يعوز ويصيد مضارعا عوز وصيد وكذا ما تصرف منه نحو أعوره الله وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في

اللازمة ولا نهادة على معنى فكانت قوية (قوله مجانسة للحركة المنقولة) بأن كانت واو او الحركة ضمة أو ياء والحركة كسرة (قوله مثل ما تقدم) أي من يقوم ويبين (قوله وانفتاح ما قبلها) أي الآن (قوله نحو يابس) بتعديتين مفتوحتين بينهما همزة ساكنة (قوله بقلبها ألفا) أي تخفيفا أي فكأنها ألف والالف لا ينقل اليها الا انها لا تنقل الحركة والياء للتصوير (قوله في الوزن) لا يخفى أن الموازن لأفعل التفضيل انما هو ما أفعله لا أفعل به لكنه حمل على ما أفعله قال الفارسي وحكي أبو حيان عن الكسائي جواز النقل في التعجب نحو أقوم به فتقول أقوم به وهو ضعيف اه (قوله وهو أفعل التفضيل) انما يعلم فعل أفعل التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع في الوزن والزيادة وسبب أن ما كان كذلك يصحح (قوله نحو ابيض واسود) بتشديد الضاد والبدال (قوله لو أعل الاعلال المذكور) بان نقلت حركة الياء الى الباء ثم قلبت ألفا التحركات في الاصل وانفتاح ما قبلها الا أن وجدت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلبس اسود بساد من السد نصرح (قوله باض) بتشديد الضاد (قوله انه فاعل) بفتح العين (قوله بلام علال) أي حكم بأنه حرف علة قال ابن غازي انما قال بلام علال لئلا يظن خصوص أفعل فيخرج استهوى ونحوه (قوله موافقا) أي في المعنى بان يدل على خلقه أولون وقوله بمعنى افعل بتشديد اللام وقوله نحو يعوز ويصيد تمثيل للموافق (قوله وكذا ما تصرف منه) أي من الموافق المذكور (قوله بذكره) أي ضمنا لا صريحا ولو قال بفهمه لكان أوضح (قوله فان العلة) أي علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهي الحمل على افعل بتشديد اللام (قوله ضاهي مضارعا) انما اشترط في اعدال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لان الفعل هو الاصل في الاعلال فلا يحمل عليه فيه الا اذا أشبهه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه به الحاصل على تقدير اعدال الاسم مع المشابهة من كل وجه (قوله وفيه وسم) أي علامة تمتاز بها عن المضارع (قوله فانه موافق للفعل في وزنه فقط) لان أصله يقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كي علم فنقلوا وقلبا (قوله وجب الاعلال) أي بالنقل ثم القاب (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة الخ) انما أعلت مفعلة باوجهها الثلاثة لمشابهتها المضارع في الوزن دون الزيادة لان تاء التأنيث في تقدير الانفصال فلا تنفع الوزن ولدفع توهم مخالفتها في الوزن أيضا بسبب التاء نبيه الشارح على اعدالها (قوله فعلى مذهب سيويه) أي من ابدال الضمة في مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الاخفش أي من اقرار الضمة وقلب الياء واو (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) أي في شرح قول المصنف ويكسر المضموم في جمع الخ (قوله بكسر التاء) أي الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق

قوله وصح عين فعل وفعللا ذأ أفعل فان العلة واحدة (ومثل فعل في ذال الاعلال اسم ضاهي مضارعا وفيه وسم) أي الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فاندرج في ذلك نوعان أحدهما موافق المضارع في وزنه دون زيادته كقام فانه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبئ على أنه ليس من قبيل الافعال وهي الميم فأعل وكذلك نحو مقيم ومبين وأمامدين ومرمى فقد تقدم أن وزنها فاعل لا مفعول والواجب الاعلال ولا فاعل لفقده في الكلام ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباحة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيويه تقول مبيعة أيضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبيوعة وقد سبق ذكر مذهبهما والآخر موافق المضارع في زيادته دون وزنه كأن تبنى من القول أو البيع اسما على مثال تحلى بكسر التاء وهمزة بعد اللام فان تقول تقبل وتبيع



بكسر تين بعدهما ياء ساكنة واذا بنيت من البيع اسماء على مثال ترتب قات على مسذهب سيبويه نبيع بضم فكسر وعلى مذهب  
 الاخفش تبوع فالوسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعل بكسر التاء وضمها لا يكون  
 في الفعل ولذلك أعل أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته أو بانه فيهما معا فإنه يجب تصحيحه فالاول نحو أبيض وأسود لانه لو أعل  
 لتوهم كونه فعلا وأما نحو يزيد علما فنقول الى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا والثاني كخط هذا هو الظاهر وقال الناظم وابنه  
 حق نحو مخط أن يعل لان زيادته خاصة (٢٣٠) بالاسماء وهو مشبه لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل

على مخطا يشبهه به لفظا  
 ومعنى انتهى وقد يقال  
 لو صح ما قال للزم أن  
 لا يعل مثال تحلى لانه  
 يكون مشبهه بالتسبب في  
 وزنه وزيادته ثم لو سلم أن  
 الاعلال كان لازما لما  
 ذكر الم يلزم الجميع بل  
 من يكسر حرف المضارعة  
 فقط وقد اشار الى هذا  
 الثاني بقوله (ومفعل صحيح  
 كما مفعول) يعني أن مفعلا  
 لما كان مبينا للفعل أي  
 غير مشبهه في وزن ولا  
 زيادة استحق التصحيح  
 كسواء وميكال وحمل  
 عليه في التصحيح مفعول  
 لما شابهته في المعنى كقول  
 ومقوال ومخط ومخطا  
 والظاهر ما قدمته من أن  
 علة تصحيح نحو مخط  
 مبانيته الفعل في وزنه  
 وزيادته لانه مقصور من  
 مخطا فهو هو لانه محمول  
 عليه وعلى هذا كثير  
 من أهل التصريف  
 (وألف الافعال واستفعال  
 أزل لذا الاعلال والتالزم

على شعروجه الاديم ووسخه وقشره (قوله بكسر تين الخ) راجع لكل من الكلمتين وقوله بعدهما  
 ياء ساكنة أي أصلية في نبيع ومنقلبه عن الواو في تقييل فاعلال نبيع بالنقل فقط واعلال تقييل  
 بالنقل والقلب (قوله على مثال ترتب) بفقيتين مضمومتين وتفتح الثانية بينهما راء آخره موحدة  
 الشيء المقيم الثابت (قوله وهو) أي كونه على وزن خاص بالاسم أي بيان ذلك (قوله بكسر التاء) أي  
 والعين وهذا راجع الى ما على مثال تحلى وقوله وضمها أي مع ضم العين وهذا راجع الى ما على مثال  
 ترتب (قوله لا يكون في الفعل) أي فلا يتوهم كون موازنه فعلا (قوله وأما نحو أبيض وأسود) هما  
 وصفان على وزن أعر فهذان أشبهما أعلم في الوزن والزيادة (قوله وأما نحو يزيد الخ) جواب عما يقال  
 نحو يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادته مع أنه أعل وحاصل الجواب أن علميته بعد اعلاله لان اعلاله  
 حين فعليته (قوله نحو مخط) بكسر الميم فانه مبين للمضارع في كسر أوله وكون أوله ميمًا زائدة  
 (قوله هذا) أي كون تصحيح نحو مخط لمباينته المضارع وزنا وزيادته بدون التفتاح الى من يكسر حرف  
 المضارعة نقلته (قوله لكنه حمل على مخطا) لم يكسوا الاصاله التصحيح دون الاعلال والضمير في  
 لكنه حمل ان أرجع الى نحو مخط كان قوله على مخطا على تقدير مضاف أي على نحو مخطا وان  
 أرجع الى مخط فلا والمراد بالتحليل القياس وأما ما في التصريح وأقره شيخنا والبعض من أن المراد به  
 أن مخطا مقصور من مخطا في غاية البعد من العبارة (قوله لفظا) أي لعدم الفرق بين لفظيهما الا  
 بالالف ومعنى أي لاتحاد معناه (قوله لو صح ما قال الخ) أوجب بأن صحته في مخطا لم يعارضها  
 شذوذ في الفعل بخلافها في مثال تحلى لان كسر العين في تحسب شاذ كذا ذكره زكريا وأقره شيخنا  
 والبعض وفيه أنه انما ينفع في خصوص تحسب دون غيره من الافعال المضارعة المكسورة العين  
 قياسا كتحسب وتصرب وتعرف لموازنة تحلى لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ  
 كسر العين (قوله مشبهه التحسب) أي بكسر التاء في لغة قوم (قوله لم يلزم الجميع) أي جميع العرب  
 تصریح (قوله الى هذا الثاني) أي المبين للمضارع وزنا وزيادته كخط (قوله لانه مقصور الخ)  
 لعل احتياجه الى تعليل المبانيته بذلك لا دفع دعوى موازنة مخطا لتعلم في لغة من يكسر حرف المضارعة  
 (قوله لا أنه محمول عليه) عطف على مبانيته (قوله عوض) حال من التاء ووقف عليه بالسكون  
 على لغة ربيعة (قوله مما أعلت عينه) خبر ثان لكان أو حال من افعال واستفعال أي كائنين  
 مما أعلت عينه أي مما عينه حرف علة وأعل في فعله (قوله لتحركها في الاصل الخ) علل  
 الانقلاب هنا هذا وعاله قبله بجانسه الفحة اشارة الى صحة التعليلين وان كان الثاني أقوى وأورد  
 على كلامه أن شرط قلب الواو ألفا اذا كانت عينها أن لا يقع بعدها ساكن كما مر وأوجب بأن  
 محل ذلك في غير الافعال والاستفعال لان الاعلال فيه بالتحليل على الفعل والاشتراط المذكور انما  
 هو في استحقاق الكلمة لذاتها هذا الاعلال ويمكن دفعه أيضا بأن هذا الساكن لما كان يحذف

عوض) أي اذا كان المصدر على افعال أو استفعال مما أعلت عينه حمل على فعله في

الاعلال فتنتقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفحة فيلتقى ألفان فتحذف احدهما لانتقاء الساكنين ثم  
 تعوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو اقامة واستقامة أصلهما اقوام واستقوام فنقلت فحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا  
 لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الاولى بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف  
 احدهما واختلف العويون أيتهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوفة ألف افعال واستفعال لانها الزائدة  
 ولقرنها من الطرفين



ولان الاستئصال بما حصل والى هذا ذهب الناظم ولذلك قال وأثف الأفعال واستفعال أزل وذهب الاخفش والقراء الى أن المحذوفة بدل عين الكلمة والاول اظهر ولما حذف الالف عوض عنها ناء التأنيث فقبل اقامة واستقامة وأشار بقوله (وحذفها بالنقل) أى بالسمع (وبما عرض) الى أن هذه الناء التي جعلت عوضا قد تحذف فيمقتضى ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم أراه آراء وأجابه اجابا حكاها الاخفش قال الشارح ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة قبل وحسن حذف الناء في الآية مقارنة لقوله بعدوا بقاء الزكاة **﴿تنبيه﴾** قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها أعول اعوالا وأغيت السماء اغياما واستحوذ استحوذا واستغبل (٢٣١) الصبي استغيبا وهذا عند

التعارة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب أبو زيد الى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعال وقام واستفعال تصحيحا مطردا في الباب كله وقال الجوهرى في مواضع أخرى تصحيح هذه الاشياء لغة فصيح وذهب في التسهيل الى موضع ثالث وهو وأن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه وأراد بذلك نحو استنوق الجبل استنوقا واستتيت الشاة استتيسا أى صار الجبل ناقة وصارت الشاة نيسا وهذا مثل يضرب لمن يتخاطف في حديثه لافيهاله ثلاثي نحو استقام انتهى (وما لافعال) واستفعال المذكورين (من الحذف ومن نقل ففعول به أيضا) أى حقيق (نحو مبيع ومصون) والاصل مبيع ومصون فنقلت حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى

بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم (قوله ولان الاستئصال) نظريه الدفوسرى بأنه لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستئصال وزيادة الاستئصال بأن الجمع بين الالفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والتجويزين أى عند المد بقدر أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض الناء عنها لان المعهود في الناء أنها لا تعوض الا من الاصول كافي عدة وثبة وسنة (قوله بالنقل) الباء للابسة متعلقة بعرض (قوله آراء) أصله أراى نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة وتطرفت الباء اثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يوت بقاء التعويض لا يقال المنحرف فيه همزة لاحرف علة لانا نقول قد تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة اه زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها ألفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الا أن وهو خلاف صورة المسئلة فعمل المراد حذف بعد قلبها ألفا ببناء على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله ويكثر ذلك مع الاضافة) أى لسدها مسد الناء أفاده المصرح (قوله أعول اعوالا) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله (قوله وأغيت السماء) بالعين المعجمة أى صارت ذا غيم أى سحب وقوله واستحوذ أى غلب (قوله واستغبل الصبي) أى بالغين المعجمة أى شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهى تؤتى أو وهى حامل (قوله تصحيح أفعال الخ) الظاهر ان مثل أفعال واستفعال ما تصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل (قوله وقام) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اسقاطه وكذا اسقطه المرادى واعترض أرباب الحواشي ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيها حكاها الجوهرى عن أبي زيد الاعم مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقا (قوله في الباب كله) أى سواء أهمل ثلاثيه أولا (قوله وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الإشارة الى مجموع الجملتين والى كل منهما (قوله من الحذف ومن نقل) أى دون التعويض بالناء وقوله ففعول أى فاسم مفعول الفعل الثلاثي الممثل وقوله به متعلق بقرن (قوله لما حذف واوه على رأى سيبويه) أو رده عليه أمر ان الاول ان الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف وأجيب بمنع أنها علامة بتدليل عدمها في اسم مفعول المزيد كالمتنظر وانما سجي بهم الرضهم مفعلا الا في مكرم ومعون ومألك ومهلك وانما العلامة الميم الثاني أن المحذوف من نحو قاض الاصل وهو الباء دون الزائدة وهو التنوين ومن نحو قول وبيع وخف الساكن الاول لا الثاني وأجيب بأن محل ذلك كله اذا كان نافي الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا حرفا علة اه تصریح بياضح وزيادة (قوله وقد خالف الاخفش الخ) فيه عندي نظروان أقروه لانا لا نسلم أن قلبه ههنا الضمة كسرة والواو ياء مرعاة للعين المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما قدمه الشارح فافهم (قوله في هذا)

ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف في أيتهما المحذوفة على حد الخلف في افعال واستفعال المتقدم ثم ذوات الواو ونحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك وأما ذوات الياء ونحو مبيع ومكيل فانه لما حذف واوه على رأى سيبويه بنى مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء، وأما على رأى الاخفش فانه لما حذف ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء وقد خالف الاخفش أصله في هذا فان أصله أن الفاء اذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واو وانضم ما قبلها الا في الجمع نحو يبيض وقد قلب ههنا الضمة كسرة مرعاة للعين التي هي ياء مع حذفها وراعاتها موجودة أجدر **﴿تنبيه﴾** وزن مصون



عند سيبويه مفعول وعند الاخفش مفعول وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسووخففا قال أبو الفتح سألني أبو علي عن تخفيف مسو، فقلت أما على قول أبي الحسن فأقول رأيت مسوا كما تقول في مقروء ومقروء لأنها عنده وارمفعول وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت مسوا كما تقول في خب، خب (٣٣٢) فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين فقال لي أبو علي كذلك هو اه (وندر) تصحیح

ذی الواو) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للهبرد (و) التصحیح (في ذی اليا) من ذلك (اشهر) لطفة اليا كقولهم خذ مطبوقة به نفسا وقوله كأنها تفاعه مطبوقة وقوله وإخال أنك سيد معين وقوله حتى تذكريضات وهيجه • يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم • وهذه لغة تميمية <sup>نذيه</sup> قالوا مشيب في المختلط بغيره والاصل مشوب ولكنهم لما قالوا في الفعل شيب جملوا عليه اسم المفعول وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء على هوب الامر في لغة من يقول بوع المتاع والاصل مهيب (وصحیح المفعول من) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كافي (نحو عدا) ودعا فانك تقول في المفعول منهما معدو ومدعو جملا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال مر جوحا كما أشار اليه بقوله (وأعلل ان لم تحس) أي لم تقصد (الاجودا) فتقول معدى ومدعى ويروى بالوجهين قوله أنا اللث معدى عليه وعاديا • أشده المنازني

متعلق بخالف أي في نحو مبيع ومكيل (قوله عند سيبويه مفعول) بضم الفاء وسكون العين (قوله مخففا) أي ببدال همزته واوا ثم ادغام واو مفعول فيها على رأى الاخفش وبنقل حركتها الى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأى سيبويه ولا يخفى أن أصل مسوء مسووء، بوزن مفعول (قوله أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة إذا كانت الواو التي قبلها زائدة لغير الحاق قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو فيها وان كانت أصلية نقلت حركة الهمزة اليها وحذفت (قوله خب) أي بحذف الهمزة بعد نقل حركتها الى الباء (قوله كذلك هو) أي تخفيف مسوء (قوله ومسك مدووف) ببدال مهملة ثم فاء آخره أي مبلول وقيل مسحوق وسمع مدووف على القياس كذا في المختار وغيره رسمه بنون كافي بعض النسخ تحريف (قوله خذ مطبوقة) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أي طيبه ولعل الصواب مطبوقة به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطبوقة به نفسا بالتذكير وانا بة الضمير في مطبويا العائد على فاعل خذ عن الفاعل فتأمل (قوله كأنها) أي الخمرة (قوله معين) اسم مفعول عانه من باب باع أي أصابه بالعين (قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ بذالين مجتمين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتسكير ويظهر أن الهاء في عليه لليوم وأن على بمعنى في والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كافي كذب اللغة لباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذادجن وقوله مغيوم أي ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أعني فيه الدجن بناء على أن ال جذمية مدخولها في معنى السكره بدليل الرواية الثانية فان جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتجج الى جعل الدجن بمعنى الغيم والى ادعاء المبالغة في وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صرح كلام القاموس وغيره ان قام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس ولك أن يجعله على الحدف والايصال أي مغيوم فيه أي اليوم السماء أو مغيوم به أي الدجن هذا ما ظهر لي في تقرير البيت فتأمل (قوله قالوا مشيب) أي بقاء ضمته كسرة واو وياه بعد صيرورته مشوبا فرغ مشوب بنقل ضمه واو الى شينته وحذف احدى الواو من الساكنين على الخلاف (قوله والاصل) أي القياس مشوب لا مشيب لانه واوى العين وليس مراده الاصل التصريف اذ هو مشوب بواو ين (قوله قالوا مهوب) أي ببقاء الضمة بعد نقلها من اليا وحذف اليا بناء على مذهب الاخفش أن المحذوف العين وببقاء الضمة بعد نقلها من اليا وقلب اليا واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعلم ما في كلام الحواشي من القصور (قوله والاصل) أي القياس مهيب لانه يائي العين وليس مراده الاصل التصريف اذ هو مهيب بياء فواو (قوله وصحیح المفعول) أي اسم المفعول (قوله جملا على فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحیح بمعنى أنه لم يعمل بقلب واو وياه وان قلبت ألفاظا كريا (قوله ويجوز الاعلال مر جوحا الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الاعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله واعلل ان لم) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة (قوله جملا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى (قوله والمصدر ليس الخ) يجب ان يجوز تعدد العمل فيجوز أن تكون العلة في المصدر شيا أو آخر بان المصدر يصلح للفاعل والمفعول فاعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طرد الباب المصدر يس (قوله ليس مبنيا) أي محمولا (قوله لان الواو الاولى) أي من معدو ومدعو (قوله كأنها وليت الضمة) أي وليس في الاسماء العربية المعربة بالحر كات ما آخره واو قبلها ضمة لتقل ذلك وقوله فقلبت ياء أي

معدو وبالاصح وأشده غيره بالاعلال واختلف في علة الاعلال فقيل جملا على فعل المفعول وهو قول القراء وتبعه والضمة المصنف واعترض بوجود القلب في المصدر نحو عتاعيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل أعل تشبيها بباب أدل وأجر لان الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام فلم يعد بها حاجز افاضت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء



على حد قلبها في أدل وأحر والاحتراز بواوى اللام من يائها فإنه يجب فيه الاعلال نحو روى وقلي فانك تقول في المفعول منه مرمى  
ومقلى والاصل مرموى ومقلاوى قلبت الواو يا واجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالساكن وادغمت في لام الكلمة وكسر المضموم  
لتصح الياء وقد سبق الكلام على هذا وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على فمين ما ليس عينه واوا ما عينه وارفاً ما الاول  
نحورضى فان الاعلال فيه أولى من التصحيح لان فعله قد قلبت فيه الواو يا في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان اجراء  
اسم المفعول على انفعال في الاعلال أولى من مخالفتها له ولهذا جاء الاعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى ارجعي الى ربك راضية  
مرضية ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل (٣٣٣) هذا ما ذكره المصنف أعنى ترجيح الاعلال

على التصحيح في نحو مرضى  
وذ كر غيره أن التصحيح في  
ذلك هو القياس وأن  
الاعلال فيه شاذ فان كان  
فعل بكسر العين واوياً نحو  
قوى تعين الاعلال  
وجهاً واحداً فتقول مقوى  
والاصل مقروو فاستقل  
اجتماع ثلاث واوات في  
الطرف مع الضمة فقلبت  
الاخيرة ياء ثم قلبت  
المتوسطة ياء لانه قد اجتمع  
ياء وواو وسبقت احدهما  
بالساكن ثم قلبت الضمة  
كسرة لاجل الياء وادغمت  
الياء في الياء فقلبت مقوى  
ببنيته باب مرضى  
ومقوى سابع موضع تقلب  
فيه الواو يا (كذلك اذا  
وجهين جالفعول من  
ذى الواو لام جمع او  
فرديعن) هذا موضع  
ثامن تقلب فيه الواو يا  
أى اذا كان الفعل مما  
لامه واو لم يخل من أن  
يكون جمعاً أو مفرداً فان  
كان جمعاً جاز فيه الاعلال  
والتصحيح الا أن الغالب

والضمة التي قبلها كسرة يشير الى ذلك كانه قوله على حد قلبها الخ وعدم ذكر المصنف هذا في  
اسباب قلب الواو يا لا يتنبض الاعتراض به على الشارح وان اعترضوا به مع أنه يمكن تقديم قلب  
الضمة كسرة على قلب الواو يا فيكون من الاسباب التي ذكرها المصنف قناً مل (قوله على حد قلبها  
في أدل وأجر) أى على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة دون بقية اعمال أدل وأجر  
وكانهم لم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفونها ثم يحذفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا في  
أدل وأجر نظراً الى كون الواو تلت في الواقع ساكناً فخفت (قوله فانه يجب فيه) أى في اسم مفعوله  
الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واو أو غيرها (قوله وقد سبق الكلام  
على هذا) أى في عموم قوله ان يسكن السابق من واو ويا الخ (قوله وبكونه) أى الفعل الواو ي اللام  
اذا الكلام فيه (قوله فان الاعلال فيه) أى في اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مرضوة) أى شذوذاً  
(قوله ما ذكره المصنف) أى في غير هذا الكتاب كالتسهيل (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله  
فاما الاول نحو مرضى الخ ولو قال وأما الثاني نحو قوى فيتعين اعلاله لكان أحصر وأحسن في المقابلة  
وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذي لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله  
وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واوياً كقوى  
واوياً كرضى وما يتعين اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واوياً كقوى (قوله ثم قلبت المتوسطة  
ياء) ولا يضر عروضاها لان اشتراط الاصل التذاتوا وسكونا غماهى في السابق من الواو والياء كما مر  
والسابق هنا أصلى نقله شيخنا السيد عن الدوشرى (قوله باب مرضى ومقوى) لم يقل ومعدى  
لقلبه قلب واو ياء كما مر (قوله ذوا وجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد  
من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله أى اذا كان الفعول) لا يخفى أنه ينبغي اسقاط  
أى (قوله جالاعلى باب أدل) وجهه ما أسلفه الشارح قريباتي في قوله وقيل أعل أى اسم مفعول  
نحو عد انشيبها باب أدل وأجر الخ (قوله ما استقر لملها) أى في قول المصنف ان يسكن السابق  
الخ وقوله من ابدال وادغام أى وكسر ما قبل الياء (قوله أبو وأخو) جمعين لاب وأخ كما هم ابن  
الاعرابي تصریح (قوله ونحو) بالحاء المهملة حكى سيويه انكم لتطيرون في نحو كثيرة تصریح  
(قوله هراق ماؤه) كذلك في النسخ والذي في القاموس وغيره ان هراق متعد فاصواب نصب ماؤه  
أو بناء الفعل للمجهول (قوله جعلها بهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء نصریح (قوله أى ولي وكبر  
راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيدته كتب اللغة (قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول  
الجمع في الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما في الوجهين صادقة بتساوي الوجهين في كل منهما

(٣٠ - صبان رابع) الاعلال نحو عصا وعصى ووقفاً وقفي ودل ودلى والاصل عصو وقفو ودلو ورفأ بدلت الواو الاخيرة ياء جملاً  
على باب أدل وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لملها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح الفاظ قالوا أبو وأخو ونحو جعلها بهو  
الجهة ونحو جعلها بهو وهو السحاب الذي هراق ماؤه وهو جمع لهما وهو المصدر وان كان مفرداً جاز فيه الوجهان الا أن  
الغالب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبير الا يريدون علواً في الارض ولا فساد وتقول غما المال غموا زيد سموا وقد جاء الاعلال في  
قولهم عتوا الشيخ عتوا وعسا عتوا أى ولي وكبر وقسا قلبه قسياً وانما كان الاعلال في الجمع أرحح والتصحيح في المفرد أرحح لثقل  
الجمع وخفة المفرد **بنيته** الاول في كلامه ثلاثة أمور أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين  
وليس كذلك كما عرفت ثانياً ظاهره أيضاً التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد رفع هذين الأمرين







وجب في اللغة الفصحى ابدالها تاء فيه وفي فروعه من الفـ على راسي الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء  
لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف لان حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس مثال ذلك في الواو اتصال واتصل  
ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به والاصل او اتصال واتصل ويوتصل واتصل (٣٣٥) وموتصل وموتصل به ومثاله في الباء

اتسار واتسرو واتسرو واتسرو  
ومتسرو ومتسرو والاصل  
اتسار واتسرو ويتسرو  
واتسرو ويتسرو ويتسرو  
وانما ابدلوا الفاء في ذلك  
تاء لانهم لو اقرروها  
لتلاعبت بها حركات ما قبلها  
فكانت تكون بعد  
الكسرة ياء وبعد الفتحة  
الفاء وبعد الضمة واو اذ لما  
راوا مصيرها الى تغييرها  
لتغير احوال ما قبلها ابدلوا  
منها حرفا يلزم وجهها واحدا  
وهو التاء وهو اقرب  
الزوائد من الفم الى الواو  
ليوافق ما بعده فيدغم فيه  
وقال بعض النحويين بين البدل  
في باب انصل انما هو من  
الياء لان الواو لا تثبت مع  
الكسرة في اتصال وفي  
اتصل وحمل المضارع واسم  
الفاعل واسم المفعول منه  
على المصدر والماضي  
تنبيهان الاول ذواللين  
يشمل الواو والياء كما تقدم  
واما الالف فلا مدخل لها  
في ذلك لانها لا تكون فاء  
ولا عين ولا لاما الثاني  
من اهل الجواز قوم يتركون  
هذا الابدال ويجعلون  
فاء الكسامة على حسب  
الحركات قبلها فيقولون  
ياتصل ياتصل فهو وموتصل

ابدالها تاء) ولم تقلب الواو ياء تخمية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قبلت يالزم قلبها تاء في هذه  
اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التقطازاني وفيه نظر اذ لو قبلت  
الواو ياء تخمية لم يجز قلب التخمية فوقية كفي الباء التخمية المنقلبة عن الهمزة واجيب بانه يجوز  
هنا للفرق بين الباء المنقلبة عن الواو والقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل فوقية بخلاف الواو  
كذا في التصريح (قوله اتسار) فسره الفارسي بالقمار وافر شيخنا وجه اخذه من اليسر بان  
اهل الجاهلية كانوا يظنون انه يورث اليسار وفي المصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه  
يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ويسر (قوله لتلاعبت بها حركات ما قبلها) اي طلبا للمجانسة  
(قوله فكانت تكون) لاحاجة الى تكون وقوله ياء اي اصلية ان كانت الفاء ياء ومنقلبة عن واو  
ان كانت الفاء واو او كذا يقال في قوله وبعد الضمة واو (قوله وبعد الفتحة ألفا) يرد عليه ان شرط  
قلب الباء والواو الفتح كهما كما مر في قوله من ياء او واو بحر يد أصل الخ الا ان يقال هذا الشرط  
لم تجمع عليه العرب كما يستتد من التنبية الثاني (قوله وهو اقرب الزوائد) في معنى التعليل  
لمخروف يدل عليه قوله وهو التاء وتقديره واختار والتاء لانه اقرب الخ والمراد الاقرب بيه في المخرج  
لان التاء من بين طرف اللسان والثنتين العدين والواو من الشفة ان لم تكن حرف مد فان كانت  
حرف مد فن الجوف وافر بيه التاء اليها حينئذ من حيث مر ور الحرف الجوف في على مخرج التاء وغيره  
لا في الصفة اذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذي منه الواو والجهر فهما متباعدان صفة ورد  
على دعواه اقر بيه التاء الى الواو الميم فانها اقرب الى الواو مخرجا من التاء لانها من الشفة الا ان  
يقال مراده الاقرب بيه في الجملة ولما كان يرد حينئذ ان يقال هل جاءوا البدل الميم دفعه بقوله  
ليوافق ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها وقوله  
من الفم اي الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان او ما يع  
جميع المخارج وقوله الى الواو متعلق باقرب وقوله ليوافق المناسب انه على حذف العاطف على  
قوله وهو اقرب الخ بقريسة التصريح به في نسخة ولما كان التعليل بالاقر بيه قاصرا على  
ابدال التاء من الواو دون ابدالها من الباء اتي بالتعليل بالموافقة الجارية فيها قائل (قوله وقال  
بعض النحويين الخ) للاول ان يقول محل قولهم ان الواو لا تثبت مع الكسرة اذا اريد ثبوتها دائما  
وهنا ليست كذلك فثبت ثم تبدل تاء زكريا (قوله ولا عين ولا لاما) اي مع اصاله الالف فلا ينافي  
انها تكون عين ولا ما وهي بدل كافي قام ورمي (قوله من اهل الجواز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمي  
الخ مختبر قوله سابقا في اللغة الفصحى (قوله نحو ايتسلا) قال المراد في ظاهره ثبته بايتسلا انه مما  
سمع فيه الابدال شذوذ او هو ما يدل عليه كلام بعضهم وفي كلام الشارح يعني ابن الناظم خلافه  
حيث قال ولا يريد انه يقال في افتعل من الاكل ايتسلا اه اي بل المراد ان الابدال سمع فيهما هو  
من جنسه وان كان لم يسمع فيه اه ملخصا وقول شارحنا نحو قولهم صريح في الاول (قوله ايتسلا  
واترز) مقول قولهم (قوله في اوتمن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بابدال الواو الخ اذ لو كان  
مبينا للفاعل لقال بابدال الباء (قوله والاتوالي اعلان) فيه نظرون اقرروه لان توالي الاعلان  
الممنوع تواليهما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا قائل (قوله وهم) عه التقطازاني كما في

واتسرو ياتسرو وهو متسرو وحكى الجرمي ان من العرب من يقول اتصل واتسرو بالهمزة وهو غير باه (وشذ) ابدال فاء الافتعال  
تاء (في ذي الهمزة نحو) قولهم في (ايتسلا) وايتزر افتعل من الاكل والازار ايتسلا واترز بابدال الباء المبدلة من الهمزة تاء وادغامها  
في التاء وكذا قولهم في اوتمن افتعل من الامانة اتمن بابدال الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصحى في ذلك كله عدم الابدال  
والا توالي اعلان وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم



وانما التاء أصل وهو من أخذ كاتبع من تبع قال أبو علي قال بعض العرب أخذ بمعنى اتخذ ونازع الزجاج في وجود مادة أخذ وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصحح ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم اتخذ يتخذ اتخذوا ذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ مما أبدلت فاءه تاء على اللغة الضعيفة لأن فيه لغة وهي وخذبالوا وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن لأنهم نصوا على أن تمن لغة رديئة (طائنا فتعال رد اثر مطبق) طام مفعول ثان لرد والمفعول الاول تان كان رد أمر واضميره ان كان رد مجهولا أي اذا بنى الافتعال وفروعه مما فاءه أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ويجب ابدال تائه طاء فتقول في افتعل من صبر اضطر ومن ضرب اضطر ومن طهر اطهر ومن ظلم اطلم والاصل اصتبر واطر واطر واطلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج (٢٣٦) وتباين الصفة اذا التاء مهموسة مستقلة والمطبق

مجهور مستعمل فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء بتبنيه إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والاول منهما ما ساكن فوجب الادغام واذا أبدلت بعد الطاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثاني ومع عكسه وقدرى بالوجه الثلاثة قوله وهو الجواد الذي يعطيك نائله عفا ويطلم أحيانا فيظلم روى فيظلم ويطلم ويطلم وقد روى أيضا فيظلم بالنون وليس مما سخن فيه واذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني إلى الاول دون عكسه فتقول اضطر واطر ولا يجوز اطير لما في الصاد من الصفي الذي يذهب في الادغام واذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا

التصريح بأنه لو كان من الاخذ لوجب أن يقال يتخذ بغير ابدال وادغام (قوله وانما التاء) أي الاولى أما الثانية فتماء الافتعال قطعاً وقوله أصل أي لا بدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهرى (قوله وزعم أن أصله اتخذ الخ) يحتمل أنه يقول أصل اتخذ اتخذ افتعل من الاخذ كما يقول الجوهرى أو من اتخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الاولى واقتصار شيخنا والبعض على ترجي أنه يقول بالاول قصور (قوله وحذف) أي حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفتحت التاء التي هي فاء الكلمة وكسرت الخاء (قوله يتخذ يتخذ) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر قاله في المصباح (قوله إلا أن بناءه) أي اتخذ عليها بأن يكون افتعل من اتخذ والاصل او اتخذ الواو تاء وادغمت في تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أي من جعله افتعل من الاخذ (قوله تا افتعال) وقد تجرى تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيهاً في نحو حصط من الحوص وهو الخياطة حكاه الجار بردي فارضى (قوله وضميره) أي ضمير تا (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والايصال أي المطبق عندها اللسان بأعلى الحنك فاندفع ما قبله هنا ويجوز كسرهما كما في زكريا على الجزرية (قوله من تقارب المخرج) أي في الجملة والافن المطبق الطاء وهي من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريباً على أن مخرجيهما الشخصيين مختلفان في الحقيقة كما قرر في محله (قوله حرف استعلاء) أي وجهر كما لا يخفى فتم تباين الصفة (قوله ومع عكسه) قال التقطازني هذا عكس الادغام أي المشهور الذي هو ادخال الحرف الاول في الثاني لان هذا ادخال الثاني في الاول وقال شيخنا لا يسمى هذا ادغاماً عند القراء (قوله وهو الجواد) الضمير لهرم بن سنان والنائل العطاء وقوله عفا أي سهلاً بلا من ولا مطل وقوله ويطلم أحيانا بالبناء للمجهول أي يطلب منه في أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظلم أي يحتمل ذلك ولا يرتد سائله نقله المصريح عن الجار بردي (قوله الذي يذهب في الادغام) أي ادغامها في الطاء بعد قلبها طاء (قوله مال) أي الذئب والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف بكسر الخاء المهملة وسكون القاف بعد هاء الرمل المعوج عيني (قوله لا يبقى) فالخبر بقى فأنما يعنى صار والضمير في بقى يعود على التاء اه فارضى وأعرب المكودي دالاً من فاعل بقى (قوله ويوافق هذه الاحرف الخ) فيه أن من جملة هذه الاحرف الدال ولا معنى لموافقته الشيء نفسه إلا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة (قوله والهرم تذر به اذ ذرا) بجبا صدره • تنحى على الشول جرازاً مقضياً

متقاربان فيجوز البيان والادغام بقلب الثاني إلى الاول دون عكسه فتقول اضطر واطر ولا يجوز اطير لان والضمير الصاد حرف مستطيل فلوا ادغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد حكى في الشذوذ الطبع وهو في الندور والغرابية مثل الطبع بالللم وقدرى بالوجه الاربعه قوله • مال إلى ارطاة حقف فالطبع اه (في اذان وازدادوا كذا الباقى) أي اذا بنى الافتعال مما فاءه دال نحو دال أو زاي نحو زاد أو ذال نحو ذاد ووجب ابدال تائه دالاً فيقال اذان وازدادوا كذا والاصل اذان وازدادوا ذكراً واذنكسر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الاحرف لان هذه الاحرف مجهورة والتاء مهموسة فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق هذه الاحرف في الجهر وذلك الدال بتبنيه الأول اذا أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الدال ووجب الادغام لاجتماع المثليين واذا أبدلت دالاً بعد الزاي جاز الاظهار والادغام بقلب الثاني إلى الاول دون عكسه فيقال اذ ذرا واجر ولا يجوز اذ ذرا لفوات الصفي واذا أبدلت دالاً بعد الدال جاز ثلاثة أوجه الاظهار والادغام بوجهيه فيقال اذ ذرا ومنه قوله • والهرم تذر به اذ ذرا بجبا •



واذ كروا ذكر ببدال معجمة \* وهذا الثالث قليل وقد فرئ شاذا فهل من مذكرة بالمعجمة \* الثاني مقتضى اقتصار الناظم على ابدال  
تاء الافتعال طاء بعد الاحرف الاربعة ودال بعد الثلاثة آنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل تاء  
بعد التاء فيقال اردبنا مثلثة وهو افعال من ردا وتدغم فيها التاء فيقال اردبنا (٢٣٧) مثناة قال سيديويه والبيان عندي

جيد يعني الاظهار فيقال  
اترد ولم يذ كرا المصنف  
هذا الوجه وذ كرفي  
التسهيل أيضا أنها قد تبدل  
دال بعد الجيم كقولهم في  
اجتمعوا اجتمعوا في  
اجتزاجدز ومنه قوله فقوت  
لصاحبي لا تحبسانا \*  
ينزع أصوله واجدز شيحا \*  
وهذا لا يقاس عليه وظاهر  
كلام المصنف في بعض  
كتبه أنه لغة لبعض العرب  
فان صح أنه لغة جاز القياس  
عليه وهذا آخر ما ذكره  
الناظم من باب الابدال  
وما يتعلق به من أوجه  
الاعلال **خاتمة** قد علم  
مما ذكره أن حروف  
الابدال منقسمة الى ما  
يبدل ويبدل منه كالهزة  
وحروف العلة الثلاثة  
وكالهاء فانها تبدل من  
الهزة أو لا كهراق  
وتبدل منها الهزة آخر  
كما فان أصله موه والى  
ما يبدل ولا يبدل منه وهو  
الميم والطاء والدال والى  
ما يبدل منه ولا يبدل وهو  
التاء أما ابدال الحروف  
المتقاربة بعضها من بعض  
لاجل الادغام فلم يعدوها في  
باب الابدال لعروضها  
وعلم أيضا أن الهزة تبدل

والضمير في تنحى يرجع الى الناقه وهو بالنون فالجاء المهمة امام مبنى للفاعل من تنحى على الشيء أى  
أقبل عليه كفى القاموس أوله مفعول من أنجاه أى أماله كفى القاموس وجرزا بجم فراء ثم زاي  
كغراب السيف القاطع كفى القاموس وأما قول البعض المراد بالجرز بكسر الجيم أسنان الناقه فلم  
أرله مساعد في كتب اللغة وهو حال من الضمير في تنحى على تقدير أداة التشبيه وقضبا بقاء فضا  
معجمة فوحدة كمنبر السيف القاطع والمنجل كفى القاموس وهو بدل من جراز والهرم بفتح الهاء  
وسكون الراء قال في القاموس نبت وشجر أو البقلة الخفاء اه وقوله تذر به بضم الفوقية من أذرى  
قال في القاموس ذرت الريح الشيء ذروا وأذرتة وذرتة أطارته وأذبتة وذرا هو بنفسه اه وأخبرني  
بعض من أتق به من فضلاء الطلبة أن في شرح دلائل الخبرات للضامى أنه يقال ذرت الريح الشيء  
ذروا وذرىا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله اذ دراء مفعول مطلق لتذرية موافق  
له في أصل الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا هذا ما ظهر لي في ضبط البيت وحده وتكلم  
شيخنا السيد عليه بما هو معزل عنه معنى ولفظا (قوله وهذا الثالث) أى اذ كروا ببدال معجمة (قوله تاء  
بعد التاء) أى تاء مثلثة بعد التاء المثلثة (قوله أو تدغم فيها) أى في التاء الفوقية التاء أى المثلثة أى  
بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم (قوله وفي اجتز) بالزاي بقرينة ما بعد (قوله لا تحبسانا) من خطاب  
الواحد بما للآخرين كما قد فعله العرب أى لا تحبسانا عن شى اللحم بقطع أصول الكلاب جز الشح  
وأسرع لنا فى الشى قاله العيني (قوله الى ما يبدل) أى يكون بدلا وقوله ويبدل منه أى يكون مبدلا  
منه (قوله وكالهاء الخ) فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض إعادة الكاف وان  
زعمه البعض (قوله أولا) حال من الهزة وقوله بعد آخر حال من الضمير في منها العائد على الهاء وانما  
قلنا ذلك اعتبارا بالاصل في الموضوعين (قوله وهو التاء) ان قرئ بالفوقية كفى غالب النسخ ورد أنه قد  
علم من النظم كما سيترف به الشارح أن الفوقية تبدل ويبدل منها الاول من قوله ذواللين فانافى  
افتعال ابدلا والشانئى من قوله طانا افتعال ردا ثم مطبق \* وان قرئ بالمثلثة كفى بعض النسخ ورد  
أن كلامه في حروف الابدال التي ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره الخ مع أن المثلثة  
وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتي وبهذا التحقيق يعرف ما في  
كلام البعض من الخطا (قوله أما ابدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل المحذوف تقديره هذا في غير  
ابدال الحروف المتقاربة لا ادغام أما الخ (قوله فلم يعدوها) أثبت الضمير مع رجوعه الى ابدال  
الحروف المتقاربة لا كتسابه التائىث من المضاف اليه (قوله وعلم أيضا) أى من كلام الناظم حيث  
قال أحرف الابدال هذات موطيا \* فأبدل الهزة من واويا

الخ الا أن الشارح لم يذكر هنا أول الاحرف التي يجتمعها هذات موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره  
لها قرين في قوله وكالهاء الخ واقتماء بالمصنف في عدم ذكره لها في تفصيل أحرف الابدال استغناء  
بما ذكره في باب الوقف من ابدالها من تاء التائىث وحقا (قوله وهى الالف) فيه أن ابدال الهزة  
من الالف لم يعلم من كلام المصنف وانما ذكره الشارح في شرح قول المصنف فأبدل الهزة من  
واويا الخ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الالف (قوله الضرورى في التصريف)  
أى اللزوم بمقتضى قاعدة التصريف (قوله الشائع) أى في كلام العرب كالمهم أو قوم منهم على

من ثلاثة أحرف وهى الالف والواو والياء وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهزة والالف والواو وأن الواو تبدل من ثلاثة  
أحرف وهى الهزة والالف والياء وان الالف تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهزة والواو والياء وأن الميم تبدل من التون وأن  
التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء وأن الطاء تبدل من التاء وأن الدال تبدل من التاء وأن التاء تبدل من التاء على ما سبق  
مفصلا وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضرورى في التصريف وأن حروف الابدال الشائع اثنتان



وعشرون حرفاً وأن البدل قد وقع في غيرها أيضاً ولكنه ليس بشائع وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على  
إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز من تباين الحروف على ترتيبها في الخارج فأقول وبالله التوفيق • الهمة • أبدلت من سبعة أحرف  
وهي الألف والياء والواو والهاء والعين والحاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرين فأما إبدال الهاء من الخاء فقوله من في  
صرخ صراً حكاة الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم في رغبة رآه حكاة النضر بن شميل عن الخليل وإبدال الهاء من هذين الحرفين  
غريب جداً • الألف • أبدلت من أربعة أحرف وهي الياء والواو والهزة والنون الخفيفة وقد تقدم الكلام عليها سوى الأخيرة  
فأما إبدال الهاء من النون الخفيفة فتحولت سغماً • الهاء • أبدلت من ستة أحرف وهي الهزة والألف والواو والياء والتاء والحاء  
فأما إبدال الهاء من الهمة فقد تقدم أول الباب (٣٣٨) وأما إبدال الهاء من الألف في قوله • قد وردت من أمكنه • من ههنا ومن ههنا

ما مر في أول باب الإبدال (قوله ما سبق ذكره) أي متناوئاً ومرحاً (قوله في رغبة) الرغز كالمع  
الاصغاء للقول وقوله (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أي في باب الإبدال فلا يعترض قوله سوى  
الأخيرة بتقدم الكلام عليها في باب نوني التوكيد (قوله قد وردت) أي الألف (قوله ومن ذلك) أي  
من إبدال الهاء من الألف (قوله أن تكون) أي الهاء ألحقت أي في الوقف بعد حذف الألف لبيان  
الحركة أي حركة النون إذ لو وقف عليها بعد حذف الألف بدون الهاء لسكنت لأن الهاء بدل من  
الألف وإيضاح ذلك أن الفأ نازيدت عند البصريين وقفاً لبيان حركة النون وقد تحذف الألف  
ويؤتى بالهاء فيحتمل أن يكون الألف مع إبدال الهاء من الألف ويحتمل أن تكون لبيان حركة النون  
كالألف إذ لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدماميني في باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال  
بعد ذكره أن ثبوت الألف في الوقف لبيان الفتح مانعه وقد تبين فتحتهما بالهاء السكت كقول حاتم  
هكذا فردي أنه (قوله وقالوا في حيله الخ) لعل وجه التبري أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما  
جاز هذا في أنه (قوله ولو قيل إن الهاء بدل من الألف) الظاهر أن مراده بالألف الهزة لأنها المبدلة  
من الواو في باب كساء وغطاء (قوله في قولهم هذه) أي باسكان الهاء (قوله وهنيئة في هنية) هي الشيء  
اليسير (قوله ومنه الدلو بمعنى متعتها) بفقوة فيهما قال في القاموس منته الدلو كمنع متعتها وقصر المتع  
في موضع آخر بالنزع وفسر المصباح بالتحية في موضع آخر بدخول البئر لملء الدلو لقلة ماؤها وفي المصباح  
منعت الدلو من باب نفع إذا استخرجتها ثم قال في موضع آخر ماح الرجل ميمحاً من باب باع اشهد في  
الركبة فلا الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقي منها إلا بالاعتراف باليد فهو مباح اه ولم أجد  
فيهما ولا في غيرهما إليه بمعنى المبح بالتحية فيهما وإنما إليه كافي القاموس طلاء السيف وغيره بماه  
الذهب وميه الركبة وموهها كثره ماؤها فعلم ما في كلام شيخنا من الخطأ والله الهادي (قوله وفرق  
بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا الإبدال لأن يكون التخصيص في كل استعماله إلا وضعياً  
اه وهو متجه (قوله ضبع) بضاد مجمة فوحدة يقال ضبع الفرس كمنع أي صوت صوتا ليس بصهيل  
ولا همهمة (قوله بمعنى خطر يخطر) في القاموس خطر بباله وعليه يخطر ويخطر ويخطر واذكره  
بعد نسيان والفعل بذنبه يخطر خطراً وخطراً ناو خطير اضرب به يميناً وشمالاً والرجل بسيفه ورحمه  
رفعه مرة ووضعته أخرى وفي مشيته رفع يديه ووضعها - ما خطرناو والرجح اهتز اه وقاعدته أنه إذا  
ذكر المضارع مرة واحدة ولم يقيد به صراحة بضبط فهو بكسر العين وحينئذ تفيد عبارته أن مضارع

• ان لم أروها فقه • فأبدل  
الهاء في ههنا من الألف وأما  
قوله فقه فيجوز أن يكون  
من ذلك أي فأصنع أو فاق  
انتظارى لها ويجوز أن  
يكون فقه بمعنى أكف أي  
أنها قد وردت من كل جانب  
وكررت فان لم أروها فلا يلغى  
واكف عني ومن ذلك  
قولهم في أنا أنه ويجوز أن  
تكون ألحقت لبيان  
الحركة وقالوا في حيله ان  
الهاء الأخيرة بدل من  
الألف في حيله وأما  
إبدال الهاء من الواو في قوله  
• وقد رأيت قولها ياهناه •  
ويحتمل ألحقت شراً بشر  
وقد اختلف في ذلك فذهب  
الجماعة إلى أنها مبدلة من  
الواو والاصل ياهنا وقال  
أبو الفتح ولو قيل إن الهاء  
بدل من الألف المنقلبة  
من الواو الواقعة بعد الألف  
لسكان قولاً فإياها الهاء إلى  
الألف أقرب منها إلى  
الواو وإبدال الهاء من الياء في

قولهم هذه في هذي وهنيئة وإبدال الهاء من التاء في نحو طلمحة في الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم خطر  
وحكى قطرب عن طيبي أنهم يقولون كيف البنون والبناء وكيف الاخوة والاخواء وهو شاذ ومن الشاذ أيضاً قولهم في التابوت تابوه  
قال ابن جنى وقد قرئ بها يعني في الشواذ قال وسبع بعضهم يقول فعذ ناعلى الفراه يريد على الفرات وإبدال الهاء من الخاء في قولهم طهر  
الشيء بمعنى طهره أي أبعدته ومنه الدلو بمعنى متعتها ومعنى مدحه ورفق بعضهم بين ذى الخاء وذى الهاء فجعل المدح في الغيبة  
والمدح في الوجه والاصح كون ما بعني واحداً لأن المدح هو الأصل • العين • أبدلت من حرفين الخاء والهزة فالحاء في قولهم ضبع  
بمعنى ضبع والهزة في نحو عن زيد أقام بمعنى ان زيد أقام وهي عنعنة تميم وقد تقدم • العين • أبدلت من حرفين وهما الخاء والعين  
فالحاء ونحو قولهم غطر بيديه يعطر بمعنى خطر يخطر حكاة ابن جنى والعين في قولهم لغن



في لعن الحاء. أبدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربيع وهو قليل الحاء. أبدلت من الغين قالوا الاخن يريدون الاغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية اقلية القاف. أبدلت من الكاف قالوا في وكنة الطائر وهي مأواه من الجبل وقته حكاة الخليل الكاف. أبدلت من حرفين القاف والتاء فالقاف في قولهم عربي كبح أي قبح وفسر الاصمعي القبح فقال هو الخالص من المؤمن فقد وقع التكافؤ بينهما لكن ابدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء في قوله يا ابن الزبير الماء عصك وقد تقدم الجيم. أبدلت من الياء وقد تقدم الشين. أبدلت من ثلاثة أحرف الكاف التي للمؤن والجيم والسين فالكاف في نحو أكرمك قالوا أكرمك مش وهي كشكشة تميم كما تقدم والجيم كما في قوله. اذ ذلك اذ جبل الوصال مدمش. أي مدحج قال ابن عصفور ولا يحفظ غيره وسهل ذلك كون الجيم والشين متفتحين في المخرج والسين قالوا جعشوش في جعسوس (٢٣٩) وهو القمى، والذليل ويجمع بالمهملة دون المهجمة

وبذلك علم الابدال الياء وهي أوسع حروف الابدال أبدلت من ثمانية عشر حرفا من الالف في نحو مصابيح وغليم تصغير غلام ومن الواو في نحو أغزيت وما تصرف منه ومن الهمزة في نحو سير في بئرو من الهاء قالوا دهديت الحجر في دهدهته وقالوا صحت بالرجل أي صم صحت به اذا قلت له صه صه ومن السين في قوله اذا ما عدار بعسة فسال. فز وجلت خامس وأبول سادي. أي سادس ومن الباء في قولهم الاراني والنعالي والاصل الارانب والنعالب وقد مر ومن الراء في قيراط وشيراز والاصل قيراط وشيراز لقولهم في الجمع قيراط وشيراز وقال بعضهم في شيراز شواريز فيكون البدل من الواو والاصل شوراز ومن النون في أناسي وظرابي والاصل

خطر بباله بكسر العين وضهما ومضارع غيره بالكسر لا غير فاحفظه (قوله في لعن) أي التي هي لغة في لعل (قوله ربيع) قال في القاموس ربيع كنع وقف وانتظر ثم ساق معاني آخر (قوله يريدون الاغن) هو الذي يخرج صوته من خيشومه (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أي ابدال كل منهما من الاخرى (قوله وذلك) أي التكافؤ بينهما (قوله وكنة الطائر) بثلاث الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقته بالقاف فالضم لا غير وفي نسخ رسمها بقاء بدل النون وهو تحريف نقله شيخنا السيد (قوله أي مدحج) أي مدخل بعضه في بعض لشدة قتله واحكامه (قوله جعشوش) بوزن عصفور وقوله وبذلك أي يجمعه بالمهملة دون المهجمة (قوله وهو القمى) بقاف مفتوحة تميم مكسورة فياء ساكنة فهمزة قال في القاموس قأ بجمع وكرم فأوقا، وقأ بالضم والكسر ذل وصغر فهو قى، اه وفي بعض النسخ وهو المقما بالهمزة على صيغة اسم مفعول أقما قال في القاموس قأه كنعه وأقأه صغره وأذله اه وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وان كان أنسب بالنسخة الاولى (قوله في نحو أغزيت) بغيري مجمة فزاي يقال اغزيت اذا بعثته يغزو مصباح (قوله وما تصرف منه) أي من مصدره نحو يغزى ومغزى (قوله دهديت الحجر) أي درجته (قوله فسال) بكسر الفاء جمع فسأل بفتحها وسكون السين المهملة أي ردى. كما في المصباح (قوله فز وجلت) بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس (قوله وشيراز) في المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج منه مأوه وقال بعضهم لبن يغلي حتى ينخن ثم ينشف حتى يتقرب ويعل طعمه الى الجوضة وشيراز بلد بفارس اه (قوله في شيراز) أي في جمعه (قوله لم يتسنه) لم يتغير عبر السنين عليه (قوله أصله يتسنن) أي فأبدلت النون الاخيرة ياء ثم الياء ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أبي عمرو قولان أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أن أصل سنة سنون وقولهم سائت قلبت الواو ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سننه لقولهم سائت (قوله من حاء) أي طين أسود مسنون أي متغير (قوله في قولهم قصيت أظفاري) بتشديد الصاد قال في المصباح قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالتثقيب مبالغة والاصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف اه (قوله ابتدر والباغ) بدر الى الشيء من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباغ بموحدة ثم غين مجمة الكرم كما في العيني والمصباح وعبارته الباغ الكرم لفظه أعجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والضمير في بدر يرجع الى المدحوق وقوله تقضى البازي في القاموس انقض الطائر هو يلقع كتقضى وتقضى اه ومنه يؤخذ أن التقضى مصدر تقضى فيكون بكسر الصاد المهجمة المشددة كالتدلى والتجلى والتعلي وهو

أناسين وظرابين لانهم ما جمعا انسان وظربان وكذلك تظنيت أصله تظننت من الظن وكان أبو عمرو بن العلاء يذهب الى أن قوله تعالى لم يتسنه أصله يتسنن أي لم يتغير من قوله تعالى من حاء مسنون وكذلك دينار أصله دينار لقولهم دينار ودينير وقالوا في انسان ايسان بالياء ومن الصاد في قولهم قصيت أظفاري والاصل قصصت وقيل ان الياء ههنا أصلها الواو وان المعنى تبعت أقصاها ومن الضاد في قوله. اذا الكرام ابتدروا الباغ بدروه تقضى البازي اذا البازي كسر أي تقضض البازي (قول المحشى ومضارع غيره بالكسر لا غير) كان الصواب ومضارع خطر الفعل بالكسر لا غير ومضارع خطر الرجل بسيفه ورمحه وفي مشبته وخطر الرمح بالضم لا غير لان ما لم يدكر مضارعه يكون بالضم قطعاً كما صرح به في القاموس في ديباجته قاله نصر



من الانقضاض ومن اللام في أمليت وأصله أمليت ومن الميم في قوله ترور امرأاً ما لا اله فيمتقى وأما فعل الصالحين فيأتمى قال ابن  
الاعرابي أراد فيأتم ومن العين في قوله ومنهل ليس له حوازيق \* ولضفادى جسه نفاثق يريدوا لضعفادع وقالوا تلعت من  
اللعاعة وهي بقلة والاصل تلعت ومن الدال في التصديقه وهي التصفيق والصوت والاصل تصددة لانها من صدت أصدا قال  
تعالى اذا قومك منه يصدون ومن التاء (٢٤٠) في قوله قام بها ينشد كل منشداً ويتصل بمثل ضوء الفرقه أى وانصلت ومن التاء

في قوله قدمه يومان وهذا  
الثالث أى الثالث ومن الجيم  
في قوله فابعك الله من  
شيرات \* أى من شجرات  
وقالوا دياجي في جمع ديجوج  
والاصل دياجيج ومن  
الكاف في قولهم مكوك  
ومكاكى والاصل مكاكى  
وهو مكىال \* الصاد  
أبدلت من حرفين من  
السين في قولهم صراطى  
السرطا ومن اللام في  
قولهم رجل جصد أى جلد  
\* اللام \* أبدلت من حرفين  
وهما النون في أصيلا  
والضاد في الطجع كما  
\* الراء \* أبدلت من اللام  
في قولهم نثره بمعنى نثله  
ورعل بمعنى رعل \* النون \*  
أبدلت من أربعة أحرف  
من اللام في قولهم لعن فى  
لعل ونا بن فعلت كذا فى  
لا بل فعلت كذا ومن  
الميم فى قولهم للحمية أيم  
وأين وقالوا أسود قائم وقائى  
ومن الواو فى صنعائى  
وبهرائى نسبة الى صنعاء  
وبهراء والاصل صنعائى  
وبهراوى لان همزة  
التأنيث فى النسب تقلب  
واوا كما تقدم فى بابها ومن

مفعول مطلق ليدرملاق له فى المعنى كفرح جديلا (قوله من الانقضاض) أى ما خوذ من الانقضاض  
ويجعل هذا أخذ الا اشتقاقا يندفع ما يقال لا يشتق مصدره من أى يدمنه (قوله حوازيق) بجاء  
مهملة وقبل القاف زاي أى جوانب تحزق الماء أى تحبسه وقوله ولضفادى جسه ضفادى مضاف  
وجم مضاف اليه وجم مضاف والماء مضاف اليه أى لضفادى عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد  
عن الجار بردى وقوله نفاثق بفتح النون الاولى وقافين أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر خبره لضفادى  
(قوله تلعت الخ) ضبط فى القاموس اللعاعة بضم اللام وفسرها جمان منها الهندى بال فعلها مراد  
الشارح بالبقلة ثم قال وتلغى تناولها أو يؤخذ منه أن العين فى قول الشارح تلعت مشددة وكذا العين  
الاولى من قوله تلعت (قوله فى التصديقه) أقول وكذا فى التصدي قال فى المصباح تصديت للامر  
تفرغت له وتبنت والاصل تصدت فأبدل للتخفيف (قوله من صدت أصدا) من باب ضرب يضرب  
كافى المصباح (قوله فى جمع ديجوج) بدال مهملة وتحتية وجيمين يقال ليله ديجوج أى مظلمة (قوله  
والاصل دياجيج) قال البعض أى خذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء اه والقياس أن يقال مثل  
هذا فى قوله والاصل مكاكى وهو انما يصح اذا كانت الياء من دياجى ومكاكى مخففة فاذا كانت  
مشددة كما ضبطت به ياء مكاكى فيما رأيت من نسخ القاموس العجيبة فلا بل تكون الياء الساكنة ياء  
الجمع والتى نلها بدل الجيم والله أعلم (قوله مكوك) كتنور وقوله وهو مكىال أى بسع صاعا ونصفا  
على أحد أقوال ذكرها فى القاموس (قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين فى قولهم صراطى  
السرطا ومن اللام الخ) كذا فى بعض النسخ قال السندوبى كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو خاء أو غين  
أو قاف جازا بدال سينها صاد سواء كانت هذه الحرف ثانياة أو ثالثة أو رابعة نحو صراط وبسط  
والضرب والمصغبة وصيقل فى سراط وبسط وسغب وسغبه وسيقل اه وعلى هذه النسخة يكون قوله  
بعد الصاد أبدلت من السين فى نحو صراط مكررا وفى بعض النسخ الضاد أى المعجمة أبدلت من اللام  
فى قولهم رجل جصد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تكرر ولا يحق أن النسختين متعارضتان فى رجل  
جصد لاقتضاء النسخة الاولى أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فخره فانى لم أجد فى كتب  
اللغة بعد المراجعة شيئا من اللفظين (قوله النون فى أصيلا) رسمه بالنون التى هى مبدل منهادون  
اللام التى هى بدل مع أن رسمها باللام قياس صنيعه فى النظائر ليعين للنظار أن اللام المبدلة نوناهى  
اللام الثانية لا الاولى (قوله نثره بمعنى نثله) بنون ثلثة فيها على ما رأيت فى النسخ وفيه أن نثله بمعنى  
استخرج به وليس نثره بهذا المعنى فاعلموا فى كلامه بنون ففوقية لتشاركهما حينئذ فى معنى الجذب  
(قوله أيم وأين) بفتح هو زتمه أو سكون يائهما التحتية قال فى الصحاح قال ابن السكيت أصل أيم أيم  
نخفف مثل لين ولين وهين وهين اه وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس (قوله أسود  
قائم وقائى) قال فى القاموس القائم كسحاب الغبار ثم قال والاقم الأسود كاقائم اه وحينئذ قائم  
تأ كيد للاسود (قوله ومن الواو فى صنعائى وبهراى الخ) انما جعلوا النون بدل الواو لابل همزة  
التأنيث اجراء للنسب الى ذى الهمزة على وتيرة واحدة فى قلب الهمزة واوا (قوله كنون سكران

الهمزة حكى الفراء حنان فى حناء وهو الذى يخضب به وأما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلا ن الذى  
مؤنثة فعلى بدل من همزة فعلا كنون سكران

قول المحشى فانى لم أجد فى كتب اللغة الخ فيه نظرا لان صاحب القاموس كتبها فيه بالهمزة الدالة على انها من زيادته على الصحاح  
واعترضه محشية بانها موجودة فى الصحاح أى حيث قال فى مادة جلدا مانصه وربما قالوا رجل جصد يجعد لون اللام مع الجيم ضادا  
اذا سكنت اه ورأيت صاحب المزهرة نقل عن ديوان الادب مثل ما فى الصحاح والله الهادى قاله نصر



وغيضبان فليس المراد به هذا البدل وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين الطاء  
 أبدلت من حرفين من التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكي يعقوب عن الاصمعي مط الحرف في مـده  
 والابعاط في الابعاد الدال أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم كما مروا من الطاء قالوا  
 المردي في المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة ومن الذال في قولهم ذكرك في جمع ذكرة التاء أبدلت من سبعة أحرف من  
 الطاء في فسطاط والاصل فسطاط لقولهم في الجمع فسطاطيون فساتيط ومن الدال في قولهم ناقة تربوت والاصل دربوت أى مدلفة  
 لانه من الدر بة ومن الواو في تراث وتجاه ونحوهما ومن الياء (٢٤١) في نحو تاسر الاصل ايتسر كما مروا في قولهم نثنان الاصل

ثنيان لانه من ثبت الواحد  
 ثنيا وفي قولهم كبت وذبت  
 الاصل كبة وذبة فخذفت  
 تاء التانيث وأبدلت من  
 الياء الاخيرة وهى لام  
 الكلمة تاء لقولهم كان  
 من الامر كية وكية وذية  
 وذية ومن الصاد في قولهم  
 في لص لصت ومن السين في  
 قولهم في طس طست وقولهم  
 في العدد ست والاصل  
 سدس لقولهم سدسة ثم  
 أبدلت الدال تاء وأدغمت  
 ومن الباء في قولهم ذعالت في  
 ذعالب والذعالب والذعالب  
 الاخلاق من الشباب  
 الواحد ذعلوب قال في  
 التسهيل وربما أبدلت  
 من هاء السكت ومثاله ما  
 تأوله بعضهم في قوله  
 العاطفونة حين ما من  
 عاطف \* أنه أراد  
 العاطفونه هاء السكت ثم  
 أبدلها تاء وحركها للضرورة  
 ومثله بعضهم بنحو جنت  
 ونعمت لانه جعل الهاء  
 أصلا \* الصاد \* أبدلت  
 من السين في نحو صراط

وغضبان) تمثيل لنون فعلان (قوله هذا البدل) أى الاصطلاحى الذى الكلام فيه (قوله عاقبت  
 الهمزة) لان الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفي اطلاق المعاقبة على ذلك نحو زلان  
 الحرفين المتعاقبين **ب**كونان في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك اذ مؤنث سكران سكرى بالقصر  
 لاسكراء بالمد (قوله في المرطى) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح والذى في  
 القاموس مرطى يحمرى ضرب من العدو والمرطاء كالغبيراء ما بين السرة والصدر الى العانة وساق  
 معانى آخر ثم قال وما اكتنف العنقفة من جانبها كالمرطاوان بالكسر والابط وبالقصر اللهاة اه ولم يزد  
 في الصحاح على ما في القاموس بل لم يستوعبه فخرر (قوله وهو حيث يمرط الشعر) براء رطاه مهملتين  
 قال البعض أى المكان الذى ينبت فيه الشعر اه وانظر ما سنده في ذلك فان الذى رأته في الصحاح  
 والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر تنفقه بنون فوقية فقا، وضبط شيخنا السيد قمرط في عبارة  
 الشارح بالفوقية وفتح الميم رشدا للراء على صيغة الماضى وفسره تحتات (قوله ذكر في جمع ذكرة)  
 هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال في الصحاح الذكرو والذكرى نقيض النسيان وكذلك الذكرة  
 اه ونقل صاحب القاموس عن الليث أن المجمة تبدل بالمهملة في الذكرك جمع ذكرة اذا دخلت عليه  
 أل فاذا جرد منها قيل ذكرا بالمجمة (قوله فسطاط) يضم الفاء الخيمية (قوله تربوت) بوزن ملكوت  
 وقوله أى مدلفة يعنى سهلة وقوله من الدر بة يضم الدال وسكون الراء وهى اعتياد الشئ والجرارة  
 عليه ويلزم من اعتياد الحيوان شيئا وجراءته عليه سهولته فيه (قوله الاصل ثنيان) ضبطه البعض  
 بفتحات (قوله من ثبت لواحد) من باب رمى أى صرت معه تانيا كذا في المصباح وبه يعرف ما في  
 كلام البعض (قوله ذعالت) بذال مجمة فهين مهولة وقوله الواحد ذعلوب أى كعصفور (قوله  
 الاخلاق) أى الباليات (قوله وحركها للضرورة) فيه ان الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة  
 اليه كما لا يخفى على من له أدنى الميام بالعروض (قوله نحو يزدل في بسدل الخ) سدل باللام من بابى  
 ضرب ونصر أى أرخى وسدرا بالراء من باب فرح كذا في القاموس (قوله ونحو القزد) بقاف فزاي  
 (قوله فان تحركت الصاد لم تبدل) وكذا السين وانما اقتصر على الصاد لانه انما أتى بهذا الكلام  
 نوطه لما بعده (قوله لم يحرم الرفع) بكسر الراء وسكون الفاء أى العطاء والهاء في من فزدله ترجع الى  
 الممدوح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثانى أن السين أصلية اه أى فيكون  
 استخذأفتعل من استخذواست على وثوق منه فان لم أجد في القاموس ولا في غيره وجود المادة استخذ  
 ففعل الوجه الثانى ان السين بدل من واوهى فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقا عن بعض  
 المتأخرين أن الاصل قبل تاء الافتعال وخذو بعدها واتخذ فأبدلت الواو سينا تارة وتاء أخرى (قوله  
 وهو في غاية الشذوذ) أى ابدال اللام من السين (قوله من مغثور والاصل مغفور) الذى يؤخذ من

(٣١ - صبان رابع) \* الزاي \* أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يزدل في بسدل ويزدر في بسدر يقال  
 سدر البعير بسدر سدر اذا تحير من شدة الحر ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق في يصدق ونحو القزد في القصد فان  
 تحركت الصاد لم تبدل وفي كلامهم لم يحرم الرفع من فزدله أى من قصده فأسكن الصاد وأبدلها زاي \* السين \* أبدلت من ثلاثة  
 أحرف من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ومن الشين في قولهم في مشدود مسدود ومن اللام في قولهم استقطه في  
 النقطه وهو في غاية الشذوذ \* الطاء \* لم أر في ابدالها شيئا \* الذال \* أبدلت من حرفين من الدال في قراءة من قرأ فسر ذبهم بالمجمة ومن  
 الثامى في قولهم تاعذم الرجل أى تعلم اذا أبطأ في الجواب \* التاء \* أبدلت من حرفين من الفاء في مغثور والاصل مغفور ومن الذال



في قولهم في الجذوة من النار جثوة الفاء. أبدلت من حرفين من التاء في قولهم قام زيد فم عمر وأى ثم عمر وحكاه يعقوب وقولهم فوم بمعنى ثوم ومن الباء في قولهم خذ به فإنه أى بابانه الباء. أبدلت من حرفين من الميم في قولهم بامعك ليريدون ما سمكت ومن الفاء في قولهم البسكل في الفسكل الميم. أبدلت من أربعة أحرف من الواو في فم عند الاكثر أصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفا لانه قد يضاف الى الضمير فيقال فوهه (٣٤٣) فيستقل ذلك ثم أبدلت الميم من الواو ومن النون في نحو عمر والبنام في البنان

ومن الباء في قولهم - م  
بنات مخبر في بنات بنجر  
للشباب لانه من البنار  
وقولهم ما زلت را تماعلى  
هذا أى را تباعو عن ابن  
السكيت رأيتسه من كتب  
ومن كتم أى قرب فالميم بدل  
من الباء لانهم قالوا كتب  
الفقيه الامر ولم يقولوا  
كتم ومنه قوله فبادرت  
سرها على مشاركة حتى  
استقت دون محيا جديها  
نعما أراد نغبا والنغبة  
الجرعة ومن لام التعريف  
في اللغة الجنية الوار  
أبدلت من ثلاثة أحرف  
الالف والياء والهزة وقد  
تقدمت والله أعلم

القاموس أنهم جمع مضمومة وغين مجة فانه قال في فصل الغين المجهمة من باب الراء المغثور بالضم  
والمغثر كمنبر شئ ينضجه التمام الى أن قال والجمع مغائر ثم قال والمغافير المغائر الواحد مغفر كمنبر  
ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما اه ولم يصنع مثل ذلك في عثر وعفر بالعين  
المهملة وحينئذ فرسم معثور ومعفور في كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وان لم يتنبه له أرباب  
الحواشي (قوله بافانه) بكسر الهزة وتشديد الفاء أى في رفته (قوله في الفسكل) كتنفذ وزج  
الفرس الذي يجي في الحلبه آخر الخيل ورجل فسكل كزج رذل في القاموس في فصل الفاء من  
باب اللام وقد فسكل وفسكله غيره لازم متعد اه وفيه في فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل  
من الخيل اه (قوله في بنات بنجر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المجهمة كما في القاموس (قوله من  
كتب ومن كتم) بكاف ومثله مفتوحين فيهما كما في المصباح والقاموس فسكبا بهما بالفوقية  
تصحيف وان لم يتنبه له شيخنا البعض وغيرهما وقوله لانهم قالوا كتب الفقيه الامران كان بالفوقية  
كما في النسخ فهو تصحيف أو تعليل باطل نظروجه عن الموضوع وان كان بالمثلثة فاعل معناه قرب  
من الامر (قوله فبادرت سرها) أى أسرعت الى جماعتها وقوله مثابة بمثلثة ثم موحدة أى مواظبة  
على الجملة والسرعة يقال تار على كذا أى واظب كما في القاموس وقوله دون محيا جديها لعله حال  
من نعما أى حال كونه دون القدر الذي به حياة عنقها يعني نفسها وقوله نعما بفتح النون وسكون  
الغين المجهمة وكذا النغب وقله نغب كنع ونصر وضرب كما في القاموس (قوله والنغبة الجرعة) في  
القاموس النغبة أى بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة والضم للاسم اه

فصل في الاعلال بالحذف

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بقاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على  
الخلاف الا تى وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله اذا كان الفعل) أى الماضى وقوله مفتوح  
العين في مفهومه تفصيل لان مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضو وضو وضو وضو وضو وضو وضو  
ومكسورها ان كسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو وثيق وثيق وثيق وثيق وثيق وثيق وثيق وثيق وان  
فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع وسع ووطئ وطأ وقد لا تحذف نحو وجل وجل ووجع ووجع  
وان استعملت بالكسر والفتح جاز حذفت فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فانه جاء من باب تعب فلم  
تحذف فاء مضارعه ومن باب وعد حذفت اسكن هذه لغة قليلة كما في المصباح (قوله لوقوعها بين ياء  
مفتوحة وكسرة) أى وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه مستثقل (قوله وتعويض التاء)  
أى التعويض بالتاء وقوله هنا لعله احتراز عن التعويض بالتاء في باب اقامة واستقامة فانه  
غالب للازم (قوله لازم) حذفتها شاذ على الراجح (قوله وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله  
وتعويض التاء هنا لازم وقوله للاضافة أى لقيامها مقام التاء (قوله وخرجه بعضهم الخ) اعلم أن  
احتمال ما في البيت لان يكون مفردا وان يكون جمعا انما هو بقطع النظر عن رسمه والافهوان  
رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعا أو لا تعين كونه مفردا فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض (قوله ان

فصل في الاعلال  
بالحذف وهو على ضربين  
مقيس وشاذ فالمقيس هو  
الذى تعرض لذكره في هذا  
الفصل وهو ثلاثة أنواع  
وقد أشار الى الاول منها  
بقوله (فأمر او مضارع  
من كوعد) احذف وفي  
كعدة ذلك اطرد أى اذا  
كان الفعل ثابتا وارى  
الفاء مفتوح العين فان فاء  
تحذف في المضارع ذى  
الياء نحو وعد وعد والاصل  
يوعد فحذفت الواو استمقالا

لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة وجل على ذى الياء أخواته نحو أعد وعدو وعدوا والامر نحو وعدوا والمصدر الساكن على حذف  
فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو وعدة فان أصله وعد على وزن فعل فحذفت فاءه جلا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهى  
الكسرة ليكون باء كسرة الفاء دليلا عليها رعو وضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمع معان وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز  
بعضهم حذفها للاضافة كما بقوله وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا بمعنى عدة الامر وهو مذهب الفراء وخرجه بعضهم  
على أن عد اجمع عدة أى ناحية أى وأخلفوك فواحى الامر الذى وعدوا ونبيهات الاول فهم من قوله من كوعد



أن حذف الواو مشروط بشرطه أو أولها أن تكون اليا مفتوحة فلا تحذف من يوعده مضارع أو عدولا من يوعده مبنيا للمفعول  
 وشذ من ذلك قولهم يدع ويذري لغة ثانية أن تكون عين الفعل مكسورة فان كانت مفتوحة نحو يوحد أو مضمومة نحو يوضوئ  
 تحذف الواو وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يحد ومنه قوله لو شئت قد نفع الفؤاد بشرية تدع الصوادي لا يجدن غديلا وهي  
 لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فلا كسر المقدر لان الاصل (٢٤٣) فيها كسر العين اذ ماضيها فاعل بالفخ فقياس

مضارعها يفعل بالكسر  
 ففخ لاجل حرف الحلق  
 تخفيفا فكان الكسر  
 فيه مقدر او يسع كذلك  
 لانه وان كان ماضيه وسع  
 بالكسر وقياس مضارعه  
 الفخ الا انها حذفت  
 منه الواو دل ذلك على أنه  
 كان مما يجي على يفعل  
 بالكسر نحو ومق يوق والي  
 هذا أشار في التسهيل  
 بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة  
 ظاهرة كيعد أو مقدره  
 كيقع ويسع ثالثها أن  
 يكون ذلك في فعل فلو كان  
 في اسم لم تحذف الواو  
 فتقول في مثال يقطين من  
 وعد يوعد لان التعجيب  
 أولى بالاسماء من الاعلال  
 \* الثاني فهم من قوله  
 كعدة ان حذف الواو من  
 فعلة المشار اليها مشروط  
 بشرطين أحدهما أن  
 تكون مصدرا كعدة وشذ  
 من الاسماء رقة للفضة  
 وحشة للارض الموحشة  
 ومن الصفات لدة بمعنى  
 ترب ويقع على الذكر  
 فيجمع بالواو والنون وعلى  
 الانثى فيجمع بالالف

حذف الواو) أي من المضارع (قوله يدع ويذر) ببناءهما للمفعول وشذوهما كافي التصريح من  
 وجهين ضم ياءهما وفتح عينهما فقد انتفى فيهما الشرط الاول والثاني والقياس يودع ويوزر لكن حمل  
 فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها في شيء من تصاريف هذين الفعلين  
 الا نادرا (قوله أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها في الماضي  
 وان أوهمه كلامه السابق (قوله يجذ) أي يضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسر هاء فلا شذوذ  
 (قوله لو شئت) خطاب لأمامة وتقع بالنون والقاف والعين المههلة أي روي والصوادي جمع صادية  
 وهي العطشى وغديلا بالعين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد  
 والجملة حال من الصوادي اه عيني وفي انقاموس تقع بالشراب كمنع اشتق منه وفيه أيضا الغليل  
 كما مير العطاش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أي حذف الواو منه وقوله على أنه كان الخ  
 قد يبحث فيه بأنه يَحْتَمَلُ أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير اليه قول المصريح وشذ يسع من وجهين  
 كون ماضيه مكسورا والعين وكون مضارعه مفتوحا اه نعم الوجه الاول لا يهضم مع كون  
 المدار على كسر عين المضارع كما قدمنا وبأن القياس على ومق يوق في كسر عين المضارع قياس على  
 ما هو خلاف القياس لان قياس الماضي مكسورا العين فتح عين مضارعه فقد برئ رأيت في المصباح  
 كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكره وعبارته قيل الاصل في المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو  
 لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فحمت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع ويبلغ  
 ويطأ ويضع ويبلغ اه (قوله للفضة) أي المضروبة (قوله للارض الموحشة) بكسر الحاء المههلة  
 أي الخالية التي لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس (قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب)  
 بوقية مكسورة فراهسا كنه فوحدة من ساوال سنوالم أجد للدة سواء قلنا انه صفة أو مصدر فعلا  
 بهذا المعنى والذي في انقاموس ولدت تلد ولاد اولاد والادة ولدة ومولدة ثم قال والدة الترب ثم قال  
 ووقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رأين) أي النسوة لداهن أي أترابهن مؤزرات أي مستورات  
 بالازر وشرخ لذي بشين مجبة مقحوة فراهسا كنه مخاء مجبة قال البعض أي ستر أترابي  
 اه ولم أجد في القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارخ  
 الشاب والجمع شرخ مثل صاحب ومحب ثم قال وشرخ الامر واشتباب أوله ثم قال وهما شرخان  
 أي مثلان والجمع شروخ وهم الأتراب اه وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس  
 والعقل وكبير السن كافي القاموس وتأمل المعنى (قوله عند من جعلها) أي جهة اسم أي لا مصدرا  
 كما يأتي عن الشلوبين (قوله وقد أنكر سيدي بهجتي وصفة على حرفين) المناسب للسياق ان المواد  
 استعملت صفة على حرفين أصليين وان وضعت في الاصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها عوض عنه  
 ثم يحتمل ان المراد أنكر سيدي بهجتي وصفة كذلك غير لدة فيكون تأييد المقابلة ويحتمل ان المراد  
 أنكر ذلك بالكلمة حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له (قوله لا يحذف منهما) أي لا تحذف  
 واوهمه للالباس تصریح (قوله ولو اوتره) يقال وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وتر او زيد احقه

والثاء قال رأين لداهن مؤزرات \* وشرخ لذي استار الهرام وفيها احتمال وهو أن تكون مصدرا ووصف به ذكره  
 الشلوبين وقوله في التسهيل وربما أعل بهذا الاعلال اسماء كرفة وصفات كلاة فيه نظران مقتضاة وجود أقل الجمع من النوعين  
 أما الاسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسماء أو ما الصفات فلا يحفظ غير لدة وقد أنكر سيدي بهجتي وصفة على حرفين  
 ثانيهما أن لا تكون لسان الهيئة نحو الوعدة والوقف المقصود بهما الهيئة فانه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية \* الثالث  
 قد ورد اتعام فعلة شاذ قالوا وتره وتر او وتره



بكسر الواو وحكاه أبو علي في أماليه قال الجرمي ومن العرب من يخرج به على الأصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة وذهب المازني والمبرد  
والفارسي إلى أن وجهه اسم للمكان المتوجه إليه فعلى هذا الاشتداد في اثبات واؤه لأنه ليس بمصدر وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو  
ظاهر كلاهما سيويبه ونسب إلى المازني أيضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لاثباته فيه دون غيره من المصادر  
أنه مصدر غير جار على فعله إذ لا يحفظ وجه يحذف مضارعه لم يحذف منه إذ لا موجب لحذفها إلا جملة على مضارعه ولا مضارع  
والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهه ورجح الشلو بين القول بأنه مصدر  
قال لأن وجهه ووجهه بمعنى واحد ولا يمكن أن يقال في جهة أنه اسم للمكان إذ لا يبقى للتعريف وجه الرابع وما افتحت عين هذا المصدر  
لفتحها في مضارعه نحو سعة وضعة وقد تضم (٢٤٤) قالوا في الصلة صلة بالضم وهو شاذ الخامس ر بما أعل بهذا الاعلال مصدر فعل

بالضم نحو وقع قعدة  
السادس فهم من تخصيص  
هذا الحذف بما فاؤه واو أن  
ما فاؤه ياء لاحظ في هذا  
الحذف إلا ما شذ من قول  
بعضهم في مضارع يسر  
يسر والأصل يسر وفي  
مضارع ينس ينس والأصل  
ينس انتهى ثم أشار إلى  
النوع الثاني بقوله (وحذف  
همزاً فعمل استمر في  
مضارع وبنيتي متصف)  
أي مما طرد حذفه همزة  
أفعل من مضارعه واسمى  
فاعله ومفعوله وهما المراد  
بقوله وبنيتي متصف  
فتقول أكرم بكرم فهو  
مكرم ومكرم والأصل  
يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم  
إلا أنه لما كان من حروف  
المضارعة همزة المتكلم  
حذفت همزة أفعل معها  
لثلاثا تجتمع همزتان في  
كلمة واحدة وحل على ذى  
الهمزة أخواته واسمها  
الفاعل والمفعول ولا يجوز

نقصته إياه والكل من باب وعد كذا في المصباح (قوله بكسر الواو) راجع للثاني فقط (قوله من  
يخرجه) أي فعلة المصدر أن ينطق به على الأصل الذي هو الاتمام شذوذ الوافق ما قبله وما بعده  
ويحتمل أن مراد الجرمي أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولاً آخر (قوله إلى أنه مصدر)  
أي غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده قال الطبلاوى وهذا هو المراد بقول بعضهم  
اسم مصدر لأن اسم المصدر هو المصدر الجارى على غير فعله اه (قوله لاثباته فيه) أي شذوذ  
وقوله دون غيره من المصادر ل هذا القائل لم يطلع على ورود وتره وعدة ووثبة أو لم يثبت عنده  
ورودها (قوله التوجه) أي أو الاتجاه (قوله ولا يمكن أن يقال في جهة أنه اسم) قدم الشارح  
أن منهم من جعلها اسماً حذفت واؤها شذوذاً كرفة وحشة (قوله إذ لا يبقى للتعريف وجهه)  
أي لأن الاسم لا يحذف منه وإنما يحذف من المصدر والقائل باسميتها يقول المصدرية شرط  
لا طراد الحذف والحذف في جهة شاذ (قوله نحو سعة وضعة) بفتح أولهما ويكسر في لغة  
وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يؤت سعة من المال كفي المصباح (قوله وقد تضم) أي عين  
المصدر وان كانت في مضارعه مكسورة (قوله وقع قعدة) القعدة والوقاحة قعدة الحياء كفي المصباح  
(قوله يسر يسر) كوعد بعد أي لعب القمار كفي المصباح (قوله وفي مضارع ينس) اعلم أن كلا من  
مضارع ينس بتخفيفه همزة مكسورة ومضارع ينس بتخفيفه همزة مكسورة جاء كجمع اطرادا  
وكضرب شذوذ كفي القاموس وأن كلا من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذاً كفي شرح على  
باشاعلى التسهيل فيصعب ضبط ينس في عبارة الشارح بالهمزة وبالوحدة والنظائر أن سماع الحذف  
فيهما على لغة كسر عينهما والألا كان شذوذ الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون  
عينه مقنوحه (قوله وبنيتي متصف) أي صغتي الذات المتصف أي الصيغتين الذاتيتين على الذات  
المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به الوقوع عليه سم (قوله أخواته) نحو نكرم ونكرم  
ويكرم (قوله كساء مؤنرب) بفتح النون كفي القاموس (قوله هذا) أي استندار قولهم أرض مؤنربة  
وكساء مؤنرب على القول الخأما على القول بأصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندراً (قوله  
أوعينا) أي مهمله (قوله يهريق) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق (قوله استعمالاً) أنه للتمييز  
(قوله تاماً) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالاً فلا اشكال في نصب تاماً (قوله فان  
زاد الخ) محترز ثلاثي وقوله وكذا يتعين الاتمام ان كان الخ محترز مكسور العين وقوله وان كان الفعل  
الخ محترز ماض ولم يذ كر محترز قوله عينه ولا مه الخ لوضوحه (قوله نحو أقررت) فلا يقال أقررت

إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلة مستندرة في الضرورة قوله \* فانه أهل لان يؤكروا \* (قوله)  
والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤنرسة بكسر النون أي كثيرة الأرناب وقولهم كساء مؤنرب إذا خلط صوفه بوالأرناب هذا  
على القول بزيادة همزة أرنب وهو الأظهر في تنبيهه لولو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم في أراق هراق أو عينا كقولهم في أهل الأبل  
عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الأبل يعنلها فهو معنل وهي معنلة  
انتهى ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله (ظلت وظلت في ظلمات استعمالاً) أي كل فعل ثلاثي مكسور العين ماض عينه ولا مه من  
جنس واحد يستعمل في استناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاماً كظلت ومحذوف اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظلت  
ودون نقلها كظلت وكذا تفعل في ظلمن فان زاد على الثلاثة تعين الاتمام نحو أقررت



وإذا حسنت في أحسنه وكذا ينعين الأتعام ان كان مفتوح العين نحو حلت وشذمت في همت حكاة ابن الأنباري وان كان  
 الفعل مضارعاً أو أمر أو اتصل بنون نسوة جاز الوجهان الاقلاق فقط نحو يقرر ويقرن وقرن والى ذلك الإشارة بقوله  
 (وقرن في اقررن) أى استعمل قرن في اقررن قال تعالى وقرن في يوتنكن وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح في الماضى والعكس في  
 المستقبل فلما أمر منه اجتمع مثلاًن وأولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضى وقيل هو أمر من الوفاء يقال وقر يقر فيكون قرن  
 محذوف الفاء مثل عدن ورجح الاول لتوافق القراءتان فان كان أول المثليين مفتوحاً كما في لغة من قال قررت بالمكان بالعكس  
 أقر بالفتح والتخفيف قليل واليه أشار بقوله (وقرن نقلاً) أى في قراءة نافع وعاصم لانه تخفيف لمفتوح وقد أفهم بقوله نقلاً ذلك  
 لا يطرود وصرح به في الكافية وأما الذى قبله فصرح في الكافية باطراده فقال (٢٤٥) \* وقرن في اقررن وقس معترضاً \*

وذكر غيره انه لا يطرود وهو  
 ظاهر كلام التسهيل بل  
 ذهب ابن عصفور الى أن  
 الحذف في ظلت ونحوه غير  
 مطرد وقد صرح سيويه  
 بأنه شاذ وان لم يرد الا في  
 لفظتين من الثلاثى وهما  
 ظلت ومست وفي لفظ ثالث  
 من الزوائد على ثلاثة وهو  
 احست في احسست والى  
 الاطراد ذهب الشاويين  
 وحكى في التسهيل أن  
 الحذف لغة سليم وبذلك يرد  
 على ابن عصفور **تنبيهان** \*  
 الاول اختلاف كلام  
 الناظم في المحذوف فذهب  
 في شرح الكافية الى أن  
 المحذوف اللام وذهب في  
 التسهيل الى أن المحذوف  
 العين وهو ظاهر كلام  
 سيويه \* الثاني أجاز في  
 الكافية وشرحها الحلاق  
 المضموم العين بالمكسور  
 فأجاز في اغضض أن يقال  
 غضض قياساً على قرن

(قوله وشذا حسنت في احسنت) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين الى الفاء (قوله جاز  
 الوجهان الاولان فقط) أى الاتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهى العكسرة الى الفاء لكن  
 العين هنا عين المضارع أو الامر وفيما سبق عين الماضى (قوله من وقر يقر) كوعدي بعد (قوله  
 فالتخفيف) أى بحذف الهمزة مع نقل حركة العين وهى الفتحة الى الفاء (قوله لانه تخفيف لمفتوح)  
 تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يكون المفتوح من قارىءا إذا اجتمع ومنه  
 القارة وهى الاكفة لاجتماعها (قوله والى الاطراد) أى اطراد الحذف في ظلت ونحوه فهو مقابل  
 لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيويه أيضاً (قوله في اغضض  
 أن يقال غضض) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب واسقاطها تحريف لان الكلام في الفعل  
 المسند الى نون النسوة كما قاله الشارح فيما مر (قوله فلك المفتوح) أى الذى هو أخف من فلك المكسور  
 الذى هو أخف من فلك المضموم (قوله أحق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل

**فصل في الادغام**

(قوله اللاتى بالتصريف) وهو ادغام المثليين في كلمة والاحترار به عن الادغام اللاتى بالقراء فانه  
 أعم (قوله وهو) أى الادغام لا بقيد اللاتى بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعرف  
 (قوله لغة الادخال) يقال ادغمت اللجام في فم الفرس أى ادخلته (قوله الايتان الخ) وسمى هذا  
 ادغماً لحذف الساكن عند المتحرك تكفاء الداخلى في الداخل فيه (قوله من مخرج واحد) صفة  
 الحرفين ومخرج به الاخفاء لان الحرف الخفى ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق  
 بالايتان وأن المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثيرين الادغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعاً  
 واحداً ووضعهم ما كذلك ومخرج به الفلك (قوله افعال منه) فاصله ادغما فقلت التاء والالا  
 لوقوعها بعد الدال وادغمت الدال في الدال (قوله ويكون الادغام) أى لا بالقيس السابق (قوله  
 وفي المتقار بين) أى باعتبار الاصل والافليس الا في المتماثلين لان المتقار بين لا بد من قلب أحدهما  
 مماثل للآخر (قوله أول مثليين محركين) أما المتماثلان الساكن أولهما المتحرك ثانيهما فيجب ادغام  
 أولهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثليين هاء ساكنة فان كان هاء ساكنة لم يدغم لان  
 الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش ادغام ما ليه هلك وهو ضعيف من جهة  
 القياس والثاني أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام في ذلك ردى.

واجتله بأن فلك المضموم أثقل من فلك المكسور وإذا كان فلك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك  
 بالمضموم أحق بالجواز قال ولم أره منقولاً اه **فصل في الادغام** يعنى اللاتى بالتصريف كما قيده في الكافية وهو لغة  
 الادخال واصطلاحاً الايتان بحرفين ساكن متحرك من مخرج واحد بلا فصل والادغام بالتشديد افعال منه وهو لغة  
 سيويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والادغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين ويكون الادغام في  
 المتماثلين وفي المتقار بين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر ادغام المثليين في كلمة فقال  
 (أول مثليين محركين في \* كلمة ادغم) أى يجب ادغام أول المثليين المتحركين بشروط وهى أحد عشر أحدها أن يكونا في كلمة نحو  
 شدومل وحب أصلهن شدد بالفتح ومل بالعكس ووجب بالضم فان كانا في كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جازاً لا واجباً  
 بشرطين أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام في مثله ردى، وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكناً غير لين



فلو كانت الهزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سأل والثالث أن لا يكون مدة في الاخر أو مبدلة من غير هادون لزوم فان كان أول المثليين مدة في الاخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعو واقد لثلا يذهب المد بسبب الادغام بخلاف ما لو كان لينا فقط نحو خشى ياسر واخشوا واقد ا فيدغم فان لم تكن في الاخر وجب الادغام نحو مغزو أصله مغزو وعلى وزن مفعول واغفر زال المدة في هذا لقوة الادغام فيه وان كان مدة مبدلة من غير هادون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو أنا ويا ويا في وقف حمزة ويمتنع أن اليبس نحو قول بالبناء للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غير هادون الا لازموا يجب الادغام كالو بنيت من الوب على مثال أبلم فتقول أوب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أصله أوب بهمزة مضمومة فساكنة أبدلت الثانية وواو ادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثليين وسكن ثانيهما نحو ظلمت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه اه تصریح مع زيادة من الدماميني وقد ذكره في الكافية فقال

أول مثليين ادغم ان سسكا \* وليس همزة نأت عن فالبناء  
وليس هاسكت ولا مدآختم \* أو مبدلا ابداله لم يلبس تم

(قوله نحو شهر رمضان) خذ العفو وأمر بنحو الشمس سرا جاعن أمرهم ذ كر حة البحر رهرا من خرى يومئذ (قوله لا يجوز ادغامه عند جهور البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصالا ومقابل جهورهم أبو عمرو فانه منهم كما في الهامع عن أبي حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبي عمرو وهو رأس في البصريين (قوله وتأولوه على اخفاء الحركة) أي فيكون تسميته ادغاما لقر به منه ومقتضاه أن اباعمر ولا يقرأ بالادغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن الحاجب هذا التأويل عن الشاطبي وأنه جمع به بين منع النخاة هذا الادغام وتجوز القراءة له ثم رده بأن القراء لا يمتنعون من الادغام المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والاولى الاخذ بقول القراء اذ ليس قول النخاة حجة الا عند اجتماعهم ولم يجمعوا على المنع ولا نعم ناقلون عن ثبت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ولشبهت القرآن تواترا وما نقله النخاة آحادا ولو سلم أن مثل ذلك ليس بممتواز فالقراء اعدل وأكثر اه باختصار وعبارة الخاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر اذا كان ما قبل المدغم ساكنا صحبا عصر الادغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو شهر رمضان وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين ادغامه ادغاما صحيحا وطريق أكثر المتأخرين اخفاؤه بمعنى اختلاص حركته وهو المسمى بالرم وهو في الحقيقة مربعة ثالثة لا ادغام ولا اظهار وليس المراد به الاخفاء المذكور في باب النون الساكنة والتنوين لان الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز الاوقفا لعروضه لا وصالا وأجاب المجوزون للادغام المحض باننا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو غير مقيس وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه في القرآن وبأن الوصل هنا كالوقف اذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للادغام اه باختصار (قوله نحو ددن) بدلين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددى كفتى ودد كدم (قوله وسيأتى الكلام عليه) أي في شرح قوله كذا نحو تجلي واستتر (قوله جمع صفة) اسم لبناء والصفة أيضا الظلة كالصفة غزى (قوله جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال تصریح (قوله جمع كلمة) هي بكسر الكاف وتشديد اللام السترة الرقيق يحاط كالبيت يتق به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية تصریح (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شممة الاذن اه تصریح وعبارة المصباح الشعر بل بالمنسكب أي يقرب اه (قوله نحو لب) هو موضع القلادة من

نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جهور البصريين وقد روى عن أبي عمرو ادغام ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة وتأولوه الفراء الثاني أن لا يتصدر نحو ددن قال المصنف في بعض كتبه الا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو لا تيموا وتكاد تيمز تهسى ويجوز الادغام في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه تان والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسيأتى الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره في الكافية وغيرها الثالث والرابع والخامس والسادس أن لا يكونا في اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصنف جمع صفة وجدد جمع جدة وهي الطريق في الجبل أو فعل بضمين نحو ذلل جمع ذلول بالمجعة ضد الصعبة وجدد جمع جديد أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كل جمع كلمة ولم جمع لمة أو فعل بفتحين نحو لب



وطال فكل هذه يمنع ادغامها الى ذلك أشار بقوله (لا كمثل صنف \* وذال وكال ولب) وعلة امتناع الادغام في هذه الامثلة الاربعه ان الثلاثة الاول منها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرغ عن الاظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه واما الرابع فانه وان كان مواز بالفعل الا انه لم يدغم لحقته وليكون منها اعلى فرعية الادغام في الاسماء حيث ادغم موازته في الافعال نحو رديع علم بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته في الفعل \* تنبيهات \* الاول يمنع الادغام ايضا فيما وازن أحد هذه الامثلة بصدوره لا يجتمع نحو خششاء لعظله خلف الاذن ونحو رددان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرد ونحو حبيبة جمع حب ونحو الدججان مصدر دج بمعنى دب \* الثاني كان ينبغي ان يستثنى مثلا اخامسا يمنع فيه الادغام وهو فعل نحو ابل لكونه مخالفا لوزان الافعال فلو بنيت من الرد مثل ابل قلت ردد بالقلق ولعل عذره (٢٤٧) في عدم استثنائه انه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل \* الثالث اعلم ان اوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثليين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها وبقيت اربعة منها واحدا مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهي فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو دئل فاذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد قلت ردد أو عضد قلت ردد أو عضد قلت ردد بالادغام لانهما موافقان لوزن الفعل وليس في خفة فعل نحو ابل هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد وردد بالقلق ووافقه الناظم في التسهيل في الاول دون الثاني واذا بنيت من الرد مثل دئل قلت ردد بالقلق ومن رأى

الصدر وما يشد على صدر المركوب لينع الرحل من الاستئثار وما استدق من الرمل زكريا (قوله وظلل) هو الشاخص من آثار الديار تصريح (قوله وتبع الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وما فاعل مؤخر (قوله وان كان مواز بالفعل) الواو للحال (قوله وقوته في الفعل) أي لثقله بتركب مدلوله فاحتاج للتخفيف بالادغام بخلاف الاسم (قوله نحو خششاء) بمجمعات فانه موازن بصدوره لفعل بضم فقطع وفي الصحاح ما يخالف كلام الشارح كما موضع فانه قال الخششاء أصله الخششاء على فعلاء فادغم نبه عليه المصريح (قوله ونحو رددان) من الرد فانه موازن بصدوره لفعل بضمين وقوله مثل سلطان بضم اللام في المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة (قوله ونحو حبيبة) بجاء مهملة وموحدتين جمع حب بضم الحاء وهو الخابضة كفي الدماء يني فانه موازن بصدوره لفعل بكسر فقطع (قوله ونحو الدججان) بدل مهملة فغيره فانه موازن بصدوره لفعل بفتحين (قوله قلت ردد أو رد) بفتح الراء فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لان حركة المدغم لا تنقل لما قبله الا اذا كان ما قبله ساكنا كما يأتي وكان يكفيه الاقتصار على أحدهما كفي عبارة المرادى (قوله بل هو) أي القلق أو لى في هذا لان ابن كيسان فلن فيما هو على الوزن المتفق على أصالته في الفعل وهو ردد بفتح فكسر وردد بفتح فضم فلا ن يفتك فيما هو على الوزن المختلف في أصالته في الفعل وهو ردد بضم فكسر بالاولى (قوله مدغم فيه) أي حرف مدغم في أول المثليين وهو مساو لقول الموضع ان لا يتصل أول المثليين بمدغم (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع الى الجاس من جس الخبر وقال جماعة الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والجاسوس بالحاء المهملة والناحوس صاحب خبر الخير (قوله حركة الههزة) أي من أبي (قوله كهليل) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الالفاظ المتخوة من المركبات كبسم ل اذا قال بسم الله وسجل اذا قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحيعل اذا قال سحى على كذا وجمدل اذا قال الحمد لله وجمعفل اذا قال جعلت فداك وطلبق اذا قال أطال الله بقاءك ودمعز اذا قال أدام الله عزك وحسبل اذا قال حسبي الله والباب سماعى وقد أوسعنا الكلام فيه في آخر رسالتنا الكبرى على البسملة (قوله وهذا) أي ما المثلان فيه ملحق بغيره المشار اليه بقوله كهليل (قوله نوعان) بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الالحاق بأحد المثليين وغيره نحو اقمسس أي تأخر ورجع فانه ملحق باخر نجم والالحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالههزة والنون قاله المصريح (قوله ما قصد من الالحاق) هو موازته الملحق للملحق به (قوله في آل) بوزن فرح (قوله دب) بدل مهملة فوحدتين

ان فعل أصل في الفعل ينبغى ان يدغم وقياس مذهب ابن كيسان القلق بل هو في هذا أولى وعليه مشى في التسهيل انتهى \* السابع من الشر وطان لا يتصل بأول المثليين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا تجسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء المسمه أو من جس الخبر اذا لخص عنه وهو الجاسوس وانما وجب القلق لانه لو ادغم المدغم فيه لالتقى ساكنا \* الثامن ان لا يعرض تحريك ثابتهما واليه أشار بقوله (ولا كخصص ابى) لان الاصل اخصص بالاسكان فنقلت حركة الههزة الى الساكن قبلها فلم يعتد بها العروضا \* التاسع ان لا يكون ما هما فيه ملحقا بغيره واليه أشار بقوله (ولا كهليل) وهذا نوعان أحدهما ما حصل فيه الالحاق براءد قبل المثليين نحو هيل اذا أكثر من لاله الا الله فان الياء فيه مزيدة للالحاق بدحرج والآخر ما حصل فيه الالحاق بأحد المثليين نحو جلب فان احدى باءه مزيدة للالحاق بدحرج وانما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الالحاق \* العاشر ان لا يكون مما شذت العرب في فكها اختيارا وهي الفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى هذا أشار بقوله (وشذنى آل) ونحوه فلن ينقل فقيل أي شذ القلق في الفاظ منها قولهم آل السقاء اذا تغيرت رائحته وكذلك الاسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت وقوله دب الانسان



اذ انبت الشعر في جبينه و صكك الفرس اذا اصطكت عرقوباه و ضيبت الارض اذا كثرت بها رقطط الشعر اذا اشتدت جعودته و لحخت العين و نلخت اذا التصقت بالرص و مششت الدابة اذا شخضت في وظيفتها بحجم دون صلاحة العظم و عززت الناقة اذا ضاق احليلها و هو مجرى لبنها فشد و ذترك الادغام (٢٤٨) في هذه الافعال كشد و ذترك الاعلال في نحو القود و الحيد و الصيد و الحوكة

و الخونة مما سبق في موضعه فلا يجوز القياس على شئ من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شئ من تلك المعجمات و ما رد من ذلك في الشعر عدم الضرورات كقول أبي النجم الحمد لله العلي الاجل تنبيهه قد شد الفلأ ايضا في كلمات من الاسماء منها قولهم رجل ضفف الحمال و محجب و حتى أبو زيد طعام فضض اذا كان فيه يس (وحي) و عبي و نحوهما مما عتبه و لانه با أن لازم تحريكهما (افكك و ادغم دون حذر) في واحد منهما لوروده من ادغم نظرا الى أنهم امتلان في كلمة و حركة ثانيهما لانه و حق ذلك الادغام لان دراجسه في الضابط المتقدم و من فل نظر الى أن حركة الثاني كالعارضة لوجوده في الماضي دون المضارع و الامر و العارض لا يعتد به غالباً و من ثم لم يجز الادغام في نحو ان يحجي و رأيت محجيا و أمأ قوله و كأنها بين النساء سبيكة تشي بسدة بيتها فتعي فشاذا لا يقاس عليه خلافا للفراء تنبيهه الفلأ اجود من الادغام و ان كان

قال شيخنا و البعض بانه ضرب و قد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح (قوله اذا انبت الشعر في جبينه) مثله في الصحاح و عبارة الفارسي في جبهته (قوله و صكك الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل و تبعه البعض في هذا الضبط و قد راجعت المختار فلم أجد فيه صكك بالمعنى الذي ذكره الشارح و انما فيه ما نصه صكه ضربه و بابه و رد منه قوله تعالى فصكت وجهها اه و الذي في القاموس رجل أصل مضطرب ال كبتين و العرقوبين و قد صكت يارب رجل كلمات صككا اه و هو يفيد أن بابه فرح (قوله عرقوباه) العرقوب من الانسان عصب غليظ فوق عقبه و من الدابة في رجلها عنزلة الركبة في بداهة قال الاصمعي كل ذى أربع عرقوباه في رجله و ركبتاه في يديه و من القطا ساقها كذا في الصحاح و غيره (قوله و ضيبت) بضاد موحدة في قوله بوزن فرح كافي القاموس و قوله ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كافي القاموس (قوله و قطط) بقاف فطاء من مهملة بوزن فرح و جاء بالادغام أيضا كذا في القاموس (قوله و لحخت العين) بلام غايم مهملة قال شيخنا السيد و البعض من باب فرح (قوله و نلخت) بلام غايم من مهملة و لم يذكره صاحب الصحاح و القاموس و الامدغما (قوله و مششت) بميم فشينين مهملة بوزن فرح كافي الصحاح و القاموس (قوله اذا شخض) قال البعض بضم الخاء و هو خطأ لان المضموم الخاء بمعنى بدن و ضخيم و هو لا يناسب هنا و أما شخض بغير هذا المعنى كالذي بمعنى ارتفع و الذي بمعنى طلع فيقع الخاء كنع كذا في القاموس (قوله في وظيفتها) الوظيف بظاء موحدة ثم فاء مستدق الذراع و الساق من الخيل و الابل و قوله حجم أى شئ ذو حجم و قوله دون صلاحة العظم أى ليس لهذا الشئ الشاخص صلاحة العظم الصحيح هكذا تفيد عبارة الصحاح (قوله و عززت) بعين مهملة فزايين مهملة قال شيخنا و تبعه البعض بانه دخل و الذي في القاموس العزوز الناقة الضيقة الاحليل و الجمع عزوز و قد عزت كدت عزوزا و عزازا بالكسر و عززت ككمرت و أعزت و تعزرت اه (قوله كشد و ذترك الاعلال في نحو القود الخ) فيه نظروا و ان سكتوا عليه لان تعجج العين في ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو و الياء الفاعل تحركهما و انفتاح ما قبلهما كما مر في قول الناظم و صغ عين فعل و فعلا الخ (قوله رجل ضفف الحمال) بضاد موحدة ففاء بوزن كفف من الضفف بفتحين و هو الضيق و الشدة و الحاجة و الذي في القاموس و الصحاح رجل ضف الحمال بالادغام فليس ضفف في عبارة الشارح كلب حتى يتجه توقف البعض في شد و ذف فل ضفف في قولهم رجل ضفف الحمال بانه كلب نعم يتجه التوقف في طعام قضى بقاف فضاء من مهملة لانه كلب على ما في القاموس و عبارة قض الطعام بقض بالفتح و هو طعام قضى بحركة ثم قال و قض المكان يقض بالفتح و ضافه و قض و قضض ككفف صار فيه القضاء ككفف و استقض اه و قوله صار فيه القضاء بفتحين أى الحصى الصغار كافي القاموس و الصحاح (قوله و محجب) بحاء مهملة فوحدة بوزن على وزن اسم المفعول (قوله لازم تحريكهما) صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضع و غيره و كما سيبر به في قوله و حركة ثانيهما لانه لانه لازم تحريكه من نحو حبي الياء الثانية فقط لانه فعل ماض مبنى على الفتح الظاهر أما الاولى فيجوز تحريكها على الفلأ و اسكانها على الادغام (قوله كالعارضة) أى بجمع عدم اللزوم في جميع التصاريف (قوله و العارض لا يعتد به غالباً) أى فكذا ما هو كالعارض (قوله و من ثم) أى من أجل عدم الاعتداد بالعارض (قوله في نحو ان يحجي) مضارع أحياء و رأيت محجيا اسم فاعل أحياء لان حركة الثانية فيهما عارضة بعروض الناصب و هو ان و رأيت (قوله سبيكة)

كل منهما فصيحاً مقرواً به في المتواتر و عمل الناظم أو ما الى ذلك بتقديم الفلأ في النظم انتهى (كذلك) يجوز الفلأ و الادغام أى فيما اجتمع فيه تا آن اما في أوله أو وسطه (نحو تجلي واستتر) أما الاول فقال في شرح الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع في أوله تا آن زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالهاء المسكنة للادغام فقلت في تجلي تجلي هذا كلامه وفيه نظر



لان تجلي فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتوح بناءً من ان كان  
 ماضياً نحو تتبع وتتابع جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع وان كان مضارعاً نحو تمدد كرم يجوز فيه الادغام  
 ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسأتي في كلامه  
 وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد منحرك أولين نحو تكاد تميز ولا تيمم والعدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل وأما  
 الثاني وهو استترو ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا يجوز فيه الفتح وهو قياسه لبناء ما قبل المثليين على السكون  
 ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة أول المثليين الى الساكن فتقول (٢٤٩) ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن

بحركة النقل **تنبيهات**  
 الأول اذا أوزر الادغام في  
 استترو صار اللفظ به كاللفظ  
 بستر الذي وزنه فعل  
 بتضعيف العين ولكن  
 يمتازان بالمضارع والمصدر  
 لانك تقول في مضارع  
 الذي أصله افتعل بستر  
 بفتح أوله وأصله يستتر فنقل  
 وأدغم وتقول في مضارع  
 الذي وزنه فعل يستر بضم  
 أوله وتقول في مصدر الذي  
 أصله افتعل ستارا وأصله  
 استتر فلما أريد الادغام  
 نقلت الحركة فطرحت الهمزة  
 وتقول في مصدر الذي  
 وزنه فعل تستر على وزن  
 تفعيل \* الثاني يجوز في  
 استترو ونحوه اذا أدغم وجه  
 آخر وهو ان يقال ستر بكسر  
 فائه وذلك ان الفاء ساكنة  
 وحين قصد الادغام سكتت  
 التاء الاولى فالتى ساكنان  
 فكسر أولهما على أصل  
 التقاء الساكنين ويجوز  
 على هذه اللغة كسر التاء  
 اتباعاً لفاء الكلمة فتقول  
 فعل والمضارع واسم الفاعل

أى قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين يابه اه عيني زيادة وقوله فتحي ضبطه البعض  
 بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لان الكلام في المثليين العارض تحريك ثانياً ما وتعي بفتح التاء مضارع  
 عبي عار عنهما لانه بيا تبحية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المههولة  
 مضارع أعيا كقوله الدماميني وكسرة العين منقولة اليها من الياء الاولى عند ارادة ادغامها في الياء  
 الثانية وأعياء يستعمل لازماً متعدياً ومن الاول ما هنا والشاهد في فتحي حيث أدغم اعتدادا  
 بالحركة العارضة في البيت لاجل الروى مع أنها في غيره أيضاً عارضة لاجل الناصب (قوله لان تجلي  
 الخ) عبارة التوضيح ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون  
 الابتداء وبذلك قرأ البرزى في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون  
 في المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كإني الماضي والامر  
 والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهي من غير سند كسماع واستنباط من لغة  
 العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينافيه وناهيك عن نقل الثقات عنه أنه قال طالعت الصحاح جميعاً فلم  
 أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحاً قال يس ونص ابن الناظم على  
 أن الناظم ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور (قوله فيقال اتبع) أى بتشديد الفوقية  
 والموحدة (قوله ونحوه) كافتل واكتب (قوله وهو قياسه) فيه عندي نظرون سكتوا عليه لانه  
 يقتضى أن الادغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لكان  
 مستقيماً (قوله لبناء ما قبل المثليين على السكون) أى فيجوز الادغام الى تكلف نقل حركة أول  
 المثليين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع كسره ولم يذكر الشارح ذلك لانه  
 قدر مشترك بين المضارعين (قوله ستارا) بكسر أوله وتشديد ثانيه (قوله بكسر فائه) وهى السين  
 (قوله على أصل التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة اذ لا كسر في التاء المدغمة (قوله مبنية  
 على ذلك) أى فان فتحت سين الماضي فتحت سين المضارع واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء  
 على ما يقتضيه الحال فهى مكسورة في المضارع واسم الفاعل ومفحوشة في اسم المفعول وان  
 كسرت سين الماضي وتاؤه كسرتا في الثلاثة وحينئذ يشبه اسم الفاعل واسم المفعول كقوله  
 الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أى ضابط وجوب الادغام المتقدم في قوله أول مثليين الخ (قوله  
 قد يقتصر الخ) قد للتحقيق اولاً للتقليل النسبي وفي قول الشارح وهذا الحذف كثير جداً روى الى  
 الاول (قوله نار تظلى) فأصله تظلى فحذفت احدى التاءين ولو كان ماضياً لقيت تظلت لوجوب  
 التأنيث مع المجازى اذا كان ضميراً متصلاً (قوله لان الاستئصال بها حصل) ولذلة الاولى على

(٣٣ - صبان رابع) واسم المفعول مبنية على ذلك الا ان اسم الفاعل يشبهه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعاً  
 فيصير مشتركاً كما تراه فيحتاج الى قرينة \* الثالث ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم انتهى (وما يتأين  
 ابتدئ قد يقتصر \* فيه على تآكبين العبر) الاصل تقيين بناءً من الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفاعل وعلة الحذف انهما نقل  
 عليهم اجتماع المثليين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يؤدي اليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا الى  
 التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا الحذف كثير جداً ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة والروح لا تكلم نفس  
 نار تظلى **تنبيهات** الاول مذهب يبيوه والبصر بين أن المحذوف هو التاء الثانية لان الاستئصال بها حصل وقد صرح بذلك  
 في شرح الكافية وقال في التسهيل والمحذوفة هي الثانية لا الاولى



خلافه شام يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين . الثاني قد أُرشد بالمثال إلى أن هذا انما هو في المضارع الواقع في الابتداء . لأنه الذي يتعذر فيه الادغام وأما الماضي نحو تنابع فلا يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه . الثالث قال في شرح الكافية وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزلا وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءى تنزل حين قال تنزل انما هي الثانية لأن المحذوفة من نونى نزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية هذا كلامه قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجى المؤمنين في قراءة حاصم أصله نجى ولذلك سكن آخره ( ٢٥٠ ) انتهى . الحادى عشر من شروط وجوب الادغام أن لا يعرض سكون ثانى المثلين

أما الاتصال به فيرفع وما لجزم وشبهه وقد أشار إلى الأول بقوله . ( وفن حيث مدغم فيه سكن . لكونه بضم الرفع اقترن ) لتعذر الادغام بذلك والمراد بضم الرفع تاء الضمير ونا ونون الاناث ( نحو حلت ما حلته ) وحللتنا والهنديات حللن فالادغام في ذلك ونحوه لا يجب بل لا يجوز قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ورمي ناوردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله وأشار إلى الثاني بقوله ( وفي جزم وشبهه الجزم ) والمراد به الواقف ( تخيير ) أى بين الفلن والادغام ( فنى ) أى تبع نحو لم يحل ولم يحل واحل وحل الفلن لغة أهل الججاز والادغام لغة تميم ( تنبيهات )

المضارعة والحذف محلها ( قوله خلافه شام ) أى الضرير ودليله أن الثانية لمعنى كالمطارعة وحذفها محل هذا المعنى ( قوله بما تصدر فيه نونان ) أى متحركان ( قوله ونزل الملائكة ) برفع اللام وانصب الملائكة ( قوله دليل الخ ) وجه الدلالة ضم النون اذ لا وجه لضم الثانية ابن غازى ( قوله من نونى نزل ) الاوضح والانسب بقوله قبل من تاءى تنزل أن يقول من نونى نزل ( قوله ومنه ) أى حذف احدى النونين ( قوله على الاظهر ) مقابله قولان الاول أن نجى فعلى ماض مجهول سكنت ياءه للتخفيف على لغته وأنيب عن الفاعل ضمير المصدر قال في المغنى وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل فلا فائدة في ذكره وانابة غير المفعول به مع وجوده اه الثانى ان أصله نجى بسكون النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصة واجانة أصلهما انجاصة وانجانة فادغمت النون في الجيم وهذا أضعف مما قبله لان ادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف كفى التصريح ( قوله أصله نجى ) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم ( قوله وفن ) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع إلى أول المثلين أو فعل أمر وقوله لكونه علة سكن وقوله بضم الرفع أى البارز المتحرك ( قوله بل لا يجوز ) أى عند جمهور العرب كما يفيد قوله قال في التسهيل الخ وقوله قال سيبويه الخ وهو لاء الجمهور يلتزمون اسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف ( قوله لغية ) أى لقوم لا يلتزمون اسكان ما قبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة قبل نون الاناث مدغمة فيهما ووردت بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا في شرح التسهيل لعلى باشا والمحكى عنهم هذا يلتزمون الاسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن ( قوله قبل دخول النون والتاء ) أى ونا ( قوله وأبقوا اللفظ على حاله ) أى بعد دخولهما ( قوله والمراد به الوقف ) أى البناء لا ما قبل الوصل ( قوله والادغام لغة تميم ) عبارة الهمع والادغام لغة غير الجازيين من العرب نظر إلى عدم الاعتداد بالعارض ( قوله الثالث إذا اتصل بالمدغم فيه الخ ) وجه تعلقه بما نحن بصدد من اشتراط أن لا يعرض سكون ثانى المثلين أنه مما صدق عليه هذا التنى وكان الانسب كما قال البعض ذكره في شرح قوله ولا كخصص أبى المشاربه إلى اشتراط عدم عروض حركة ثانى المثلين ( قوله أدغم الجازيون وغيرهم ) أى أبقوا الادغام ( قوله مبنى على هذه العلامات ) لوقال متحرك قبل هذه العلامات لكان واضحا فقامل ( قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ ) أى على قول بدليل ماسياتى ( قوله قبلها الغائبة ) بقراءة ها بالقصر على ارادة اللفظ المركب من الهاء والالف لان المجموع هو ضمير الغائبة واضاقته إلى الغائبة من اضافة الدال للهدلول وهذا بخلاف قوله ها الغائب فانه بالمدغم ( قوله وورده بالفتح والكسر ) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو انما يأتي على لغة الجازيين الذين يضمون ها

الاول المراد بالتخيرا استواء الوجهين في أصل الجواز لا استواءهما في الفصاحة لان الفلن لغة أهل الجاز وبها جاء القرآن غالباً نحو ان تسمك حسنة ومن يحل عليه غضبي واغضض من صوتك ولا تمنن بما تمنى ومن يرتدى المائدة ومن يشاق الله في الحشر . الثانى اذا ادغم فى الامر على لغة تميم ووجب طرح هزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس ارتدوا غرض وامرهم هزة الوصل ولم يحل ذلك أحد من البصر بين . الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو وردوا ووايا محاطبة نحو ردى أو نون نو كسد نحو وردن ادغم الجازيون وغيرهم من العرب لان الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض . الرابع التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبلها الغائبة نحو وردها ولم يردوا والتمزموا ضمها قبلها الغائب نحو وردها ولم يردوا لان الهاء خفيفة فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد وليها الالف والواو وحكى الكوفيون ردوها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك فى المضموم الفاء وحكى ثعالب الاوجه الثلاثة قبلها الغائب



وغلط في تجوز الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الاخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر والترزم أكثرهم الكسر قبل سا كن فقالوا رد القوم لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد وحكى ابن جنى الضم وقد روى عن قوله • فغض الطرف انك من غير • نعم الضم قليل قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل سا كن بل يكسر وقد يفتح هذا اللفظ فان لم يتصل الفعل بشئ مما ذكر ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو رد وفرو وعض وهي لغة أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وفرو وعض وهي لغة كعب وغيره والاتباع لحركة الفاء نحو رد وفرو وعض وهذا أكثر في كلامهم اه (وفل أفعل في التعجب التزم) قال في شرح الكافية باجماع وكانه أراد اجماع العرب لان المسموع الفل ومنه قوله (٢٥١) • وقال نبي المسلمين تقدموا •

وأوجب البناء أن تكون المقدمات والافقد حكي عن الكسائي اجازة ادغامه (والترزم الادغام أيضا في هلم) باجماع كما قاله في شرح الكافية فلم يقل فيه هلم تنبيهات الاول هذا البيت استدراك على ما قبله أي يستثنى من فعل الامر صيغتان لا تخيير فيهما الاولي أفعل في التعجب فانه ملترزم فكه والثانية هلم في لغته تميم فانه ملترزم ادغامه وقد سبق في باب أسماء الافعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى أحضر أو أقبل وعند بني تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا • الثاني التزموا أيضا ففتح هلم وحكى الجرجي الفتح والكسر عن بعض تميم واذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلم لم يضم بل يفتح وكذا اذا اتصل بها سا كن نحو هلم الرجل وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلا اتصلت بها

الغائب وان وليت كسرة أو ياء سا كنه لا على لغة غيرهم لان غيرهم يكسرها بعدها تين كما تقدم في باب الضمير (قوله وغلط في تجوز الفتح) لوجه لتغليظه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله فالصحيح أنه لغية) أي في مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الاخفش الخ (قوله فغض الطرف انك من غير) قاله جرجي وعامة • فلا كعبا بلغت ولا كلابا • وغير بضم النون من قيس عيلان اه عيني (قوله قال في التسهيل الخ) استدلال بانكار المصنف الضم على قلته لان شأن ما ينكره كثيرا الاطلاع مع وجوده أن يكون قليلا (قوله مما ذكر) أي واو الجمع وياء المخاطبة ونون التوكيد وها الغائبة وها الغائب (قوله مطلقا) أي مضموم الفاء أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وقل أفعل) بكسر العين تصریح (قوله اجازة ادغامه) فيقول أحب يزيد (قوله في هلم باجماع) لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف سيد كره الشارح (قوله من فعل الامر) أي ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح استثناءه من فعل الامر (قوله ذكرها هنا) أي على وجه استثناءه من فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أي كما التزموا الادغام (قوله فتح علم) تخفيفا لثقلها بالتركيب ولم يحيزوا في آخرها ما أجازوا في آخره من الضم للاتباع والكسر على الاصل في التخاص من التقاء الساكنين (قوله هاء الغائب) مثلها بالاولى هاء الغائبة (قوله لم يضم) أي تبعالضم الهاء (قوله بل يفتح) هل يأتي هنا ما حكاه الجرجي عن بعض تميم من الكسر (قوله أن لكونها) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله وكسر هاء قبل الياء) لم يقل وفتحها قبل الالف ليجيء على الاصل فيها فلم يفتح للتنبية عليه (قوله واذا اتصل بها نون الاناث الخ) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال (قوله وقاية لفتح الميم) لان نون النسوة تستدعي سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم (قوله بكسر الميم) أي لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء سا كنه أي محافظة على ما استدعيه نون النسوة من سا كن قبلها (قوله وحكى عن بعضهم هلم بضم الميم) أي مع تشديد هاء ولعل ضمها تبعالضم اللام وهل مع زيادة نون سا كنه قبل نون الاناث كما تقدم عن الفراء أو الاقرب الاول فراجع (قوله اجمع نفسك البناء) هذا التمام يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب استعمالها بمعنى احضر اجمع كذا البناء (قوله تخفيفا) أي ونظر الى أن أصل لام لم قبل الادغام السكون كما في التصريح أي فالحذف للتخفيف وللتملص من اتقاء الساكنين باعتبار الاصل (قوله فحذفت الهمزة) أي همزة الميم الذي هو أصل لم قبل الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى) أي وأدغمت في الميم الثانية بعد تحريكها لتخلص من اتقاء الساكنين (قوله بالقاء حركتها على الساكن قبلها) أي ثم حذفها (قوله قال في البسيط الخ) بهذا

ضمائر الرفع البارزة فيقال هلمار هلموا وهلمى بضم الميم قبل الواو وكسر هاء قبل الياء واذا اتصل بها نون الاناث فالقياس هلمن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون سا كنه بعدها وقاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير وحكى عن أبي عمرو أنه سمع هلمين يانسوة بكسر الميم مشددة وزيادة ياء سا كنه قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ • الثالث مذهب البصريين أن هلم مركبة من هاء التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كانه قيل اجمع نفسك البناء فحذفت ألفها تخفيفا وقال الخليل رجا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لاتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فحذفت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين أن أقرب الى الصواب قال في البسيط ومنهم من



يقول انها ليست مركبة انتهى بخاتمة في النون الساكنة ومنها التنوين . اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام . أولها الادغام وهو بلاغته في اللام والراء وبغته في حروف ( ٢٥٢ ) فهو ما لم تكن موصلتها في كلمة واحدة كالدينا وصنوان وأعمار

فان الفسك في ذلك لازم  
• والثاني الاظهار وهو في  
حروف الحلق السته العين  
والغين والحاء والياء  
والهمزة بعد مخرج النون  
من مخرجها • والثالث  
القلب مما عند الباء  
ويستوى كونها في كلمة  
تحو أنبهم أو كلمتين تحو أن  
يورك • وموجب هذا القلب  
أن الباء بعدت من النون  
وشابهت أقرب الحروف  
اليها وهي الميم لان النون  
والميم حرفان في الباء بعدت  
عن الباء لم يمكن ادغامها فيها  
ولما قربت بمشابهة  
القريب منها لم يحسن  
اظهارها فأوجب التخفيف  
أمر آخر هو قلبها ميمًا  
لانها أختها في الغنة  
• والرابع الاخفاء وذلك  
اذا وليها شيء من الحروف  
غير المذكورة وذلك خمسة  
عشر حرفا يجمعها أوائل  
هذا البيت  
ترى جارد عدو ثوى زيد  
في ضنى  
كذا ذاق طير صيد سوء شبا  
ظفر  
وانما أخفيت عنده هذه  
الحروف لانها قربت منها  
قربا متوسطا لان حروف  
الحلق بعدت منها فأظهرت  
وحروف لم يرو قربت منها  
قربا شديدا فادغمت وهذه

يردادعا . بعضهم الاجماع على تركيبها وان كان تركيبها هو الاصح ( قوله ما لم تكن موصلتها الخ )  
أنت خبير بأن هذا التقييد بالنسبة الى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثّل للمواصلة النون  
لننون في كلمة لان ادغام احدى النونين في الاخرى واجب ولو كان اجتماعهما في كلمة واحدة نحو  
فن الله علينا واذافة موصلتها من اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله ( قوله ويستوى ) أى في القلب  
ومثله الاظهار والاخفاء كونها أى النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لان الاستواء اغما  
يكون بين متعدد ( قوله ان الباء بعدت من النون ) أى في الصفة لان النون حرف لين أغن والباء  
حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أى النون وكذا الضمير في بعدت وادغامها ( قوله  
ولما قربت ) أى النون من الباء وقوله بمشابهة الخ أى بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء  
وهو الميم ليكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة كما أسلفه أن كلا من النون والميم حرف  
أغن ويصح ان يكون قوله منها اذاعه كل من قربت والقريب ( قوله لانها أختها ) أى لان النون  
أخت الميم في الغنة ( قوله قد ثوى ) بالمثلثة أى أقام وقوله زيد في ضنى حال من فاعل ثوى بتقدير قد  
ويحتمل غير ذلك وقوله كذا ذاق راجع لقوله زيد في ضنى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت لطير وقوله  
سوء مفعول ذاق وقوله شباط فر بشين مفعلة مفتوحة فر حدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصقر  
ونحوهما ( قوله لان حروف الحلق الخ ) علة لقوله قربت منها قربا متوسطا ( قوله وحروف لم يرو )  
من الرواية أو الرى أو الارواء لا الرؤية والالا كان حقه أن يكتب بألف بعد الواو لانها واو جماعة  
وكتابته بما تحل وحروف لم يرو هي حروف الادغام أعم من أن يكون بغنة أولا وأسقط منها النون  
لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة في النون في غاية  
الوضوح ( قوله اكمال ما عديبه ) لوقال اكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف في الخطبة  
( قوله وما يجمع عنيته ) الواو للاستنفاة أو لعطف قصة على قصة وما موصلته واقعة على الالفاظ  
على ما هو الاقرب والابق بقوله نظما الخ وقوله أحصى الخ وتذ كير ضمير ما باعتبار لفظها أو لان  
المراد مجموع الالفاظ لانه المناسبت لقوله يجمعه ( قوله قد كمل ) بتثنية الميم والكسر أضعف اللغات  
والفتح أفصحها وأولى هنا سلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه للارزم على الضم وهو  
اختلاف حركة ما قبل الروى المقيّد والكمال والتمام بمعنى واحد لغنة كالتكميل والتتميم وأما في  
اصطلاح علماء المعاني فالتكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يؤتى في كلام يؤهم خلاف المقصود  
بما يدفعه كافي قوله فسقى ديارك غير مفدها • صوب الريع ودعته تمهى  
والتتميم أن يؤتى في كلام لا يؤهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما بالنكتة  
كالمبالغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه ( قوله على جل المهمات ) فيه اشارة الى  
أن قوله في الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة  
فتقدير الموصوف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثاني المسائل المهمات لكن يلزم على الثاني  
وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الافصح فيه الافراد كما أن الافصح في غيره المطابقة  
الا أن يقال ما حذف ضعف عن المراعاة وقوله اشتمل أى اشتمال الدال على المدلول والجملة يحتمل  
أن تكون في محل نصب صفة لظما وعليه اقتصر الشارح فيما يأتي لانه أقرب أوحالا أخرى أو في  
محل رفع خبرا آخر لما وكذا جملة أحصى فافهم ( قوله ويلزم بناؤه للمفعول ) أى وان كان بمعنى المبني  
للفاعل كما يفيد عبارته وانما يلزم ذلك اذا كان بمعنى اهتم أماعنا عنوا من باب فعد بمعنى خضع وذل

الخسة عشر لم تبعد بعدتك ولم تقرب قرب هذه فأخفيت والاخفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه  
وتعالى أعلم • ولما يسر الله له اكمال ما عديبه في الخطبة من قوله مقاصد النحو بما محجريه أخبر بذلك فقال ( وما يجمع عنيته قد كمل •  
نظما على جل المهمات اشتمل ) يقال عني بكذا أى اهتم به ويلزم بناؤه للمفعول



وعنايه ونوعه بمعنى أخذ الشيء قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى  
شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل كذا في المصباح (قوله و بناؤه للفاعل)  
أى مجموع لا كرمى رمى عناية كذا في المصباح وقوله لغية أى قليلة (قوله وأنشد عليها) وجهه أن  
اسم الفاعل انما يصاغ من المبني للفاعل فعلى اللغة المشهورة انما يقال أنا معنى بكذا (قوله حال)  
أى فيكون مصدر بمعنى اسم المفعول أما على كونه تميزا فابق على مصدريته وقوله من الهاء  
في يجمعه فيه عندي نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كمل وذلك  
ممنوع فينبغي جعله حالا من الضمير في كمل ثم الحال هنا موطئة لما بعد ها لا تفهام كونه نظما من  
قوله وما يجمعه عنيت لان الذى عنى يجمعه أفضيه في النحو والافية انما تكون نظما وكذا يقال  
في احتمال التمييز (قوله أو تمييز الخ) رجع هذا بأن محيى المصدر حالا مع كثرته مما عاى وقد رجع  
الحالية بأنها أوفق بوصف نظما بالجملة بعد لان الاشتمال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية  
أليق بالنظم معنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى فتدبر (قوله من الكافية) أى من معانيها  
ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو بديهة متعلقة بأحصى والى هذا الثانى أشار الشارح بعد  
وبالخلاصة أشهر هذا النظم أعنى الافية (قوله أى جمع هذا النظم الخ) أشار به الى أن أحصى  
فعل ماض ومن الكافية صلته والخلاصة مفعوله قال جماعة ولا يجوز أن يكون أحصى أفعل  
تفضيل خبرا مقدما والخلاصة مبتدأ مؤخر لان بناء أفعل التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح  
ولتأكيد الحس له اذا الكافية مشتملة على أبواب كاملة ليست فى الخلاصة كتاب ضمير الشأن  
و ضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بارادة كافية ابن الحاجب  
تكلف بارد ومما يؤيد كون أحصى فعلا اسناد الفعل الى ضمير النظم فى قوله كما اقتضى والانتقال  
كما اقتضت ثم ان كانت أل فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كان فى الكلام مبالغة  
لان المقام مقام مدح والافقادات الافية كثير من زبد الكافية كما علم (قوله كما اقتضى)  
ما مصدرية والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف أى احصاء كاقضائه الغنى بجماع حصول السرور  
والنفع بكل فان قلت مقتضى جعله احصاء الافة خلاصة الكافية مشبها واقضاءها الغنى مشبها به  
أن الاقتضاء أقوى من الاحصاء فارجحه ذلك قلت وجهه أنه يلزم من اغنائهم الطالبين احصاؤها  
خلاصة الكافية والالم تغنهم لاحتياجهم حينئذ الى ما فى الكافية ولا يلزم من الاحصاء الاغناء  
لا احتمال احتياجهم الى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف قد تأتى لمجرد التثنية بين شيئين  
فى أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كفى كل من زيد وعمر وكصاحبه (قوله أى أخذ غنى)  
المناسب لتفسيره الاقتضاء بالاخذ أن يكون المراد بالغنى المصدر المغنى كما يفيد قوله وهو أى الغنى  
كناية أى اغوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر مبالغة فان فسر الاقتضاء  
بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر الاستغناء وبالكسر والمد الغنى وبالفتح والمد النفع  
وقوله بالاختصاصه أى فقد دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل  
الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق وانما مدح هذا  
النظم باقتضائه الغنى بالاختصاصه لانها الصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها  
والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى بمسائل العربية  
(قوله وبه) أى بركته وقوله فى البدء والختام يرد عليه أن المناسب لاقتضائه أو لا على مقابلة نعمة  
الاعتمام أن يقول فى الختام كالبدء إلا أن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك فى الاثناء (قوله وجهى  
واياه فى دار السلام) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناظم فى الخطبة الدعاء بنفسه وبابن

وبناؤه للفاعل لغية حكاها  
فى اليواقيت وأنشد عليها  
عان بأخراها طوبى ل الشغل  
ونظمه حال من الهاء فى  
يجمعه أو تمييز محمول عن  
الفاعل واشتمل نعمت لنظما  
وعلى جل المهمات متعلق  
باشتمل ثم وصف نظما بصفة  
أخرى فقال (أحصى من  
الكافية الخلاصة) أى  
جمع هذا النظم من  
منظومة المصنف المسماة  
بالكافية الخالص الصافى  
مما يكدره (كما اقتضى)  
أى أخذ (غنى بالاختصاصه)  
تشوبه والاختصاصه ضد  
الغنى وهو كناية عما جمع  
من المحاسن الظاهرة ثم  
قابل بالشكر نعمة  
الاعتمام وأردفه بالصلاة  
على سيدنا محمد سيد الانام  
وعلى آله وأصحابه الكرام  
لا حراز أجر ذلك ويمنسه فى  
البدء والختام فقال رحمه  
الله وجعنى واياه فى دار  
السلام



معطى بأن الاولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح هنا بمثل ذلك (قوله فأحمد الله) أى فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور الخ (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدره أو مقارنه ما سلف في نظيره في الخطبة (قوله خير نبى) بدل من محمد لانه له ولا عطف بيان لاختلاف محمد وخير نبى نعر يفانوا تكبرا (قوله وآله) الاولى أن يراد بهم اتباعه كما تقدم بسطه (قوله الغر) جمع أغر وهو في الاصل الابيض الجبهة من الخيل في الكلام استعارة تصريحية أو تشبيهه بليغ ويحتمل أن يكون تلخيصا الى ما رصف به نبينا صلى الله عليه وسلم أمته بقوله أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من من أثر الوضوء (قوله المنتخبين) أى المختارين (قوله الخيرة) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما في المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيديا لان المقام مقام مدح قال ابن غازى ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير حكي الفراء قوم خيرة بررة اه (قوله أولا وآخرا) ظرف عام له الاستقرار الذى هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولا وآخرا والله أعلم

(فأحمد الله مصليا على محمد خير نبى أرسلنا وآله الغر الكرام البرره وصحبه المنتخبين الخيره) الحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين صلاة وسلاما دائما آمين متلازمين الى يوم الدين

تم بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونسكاته وكشفت النقاب عن وجوه مخدراته ومخباته وأوضحت من مصكّنونات أسرارها ما خفي على الواقفين وأرزت من عرائس أبعاره ما احتجب عن الناظرين فهي جديرة بأن يرد عذب مناهل تحقيقاتها الظامون حقيقة بأن يمتدى بأنوار شمس نديقاتها الخائرون ومع ذلك لم أبعها بشرط البراءة من كل عيب لان الانسان محل الخطا والنسيان بل ارب غير أن كثير الحسنة يحوق ليل السيئات فالحمد لله على ما أولا والصلاة والسلام على نبيه الخاتم قال مؤلفها خاتمة المحققين وتمة المدققين كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لاربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير الى عفومولاه محمد بن علي الصبان عاملهما مولاها بمنزلة الاحسان آمين

يقول الفقير أحمد مروان

بحمد من جعل اختلاف اللغات من الآيات واصطفى من بينها لسان العرب كما هو أشهر من البدييات والصلاة والسلام على نبيه وآله وصحبه ووليه قد تم طبع حاشية أبي العرفان العلامة محمد الصبان المستغنى فضلها عن الايضاح والبيان على شرح العلامة نور الدين أبي الحسن على ابن محمد الأشموني على ألفية ابن مالك وبها مشها الشرح المذكور وبعض تقريرات للعلامة الشيخ أحمد الرفاعي المالكي وذلك بالمطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية

مصر المحمية على ذمة صاحبي المطبعة المذكورة حضرة كل

من السبد عمر حسين الخشاب وشريكه الشيخ محمد

عبد الواحد الطوبى في ثامن الحجة سنة

١٣٠٥ هجرية على صاحبها

أبى السلام وأتم

التحية

آمين







﴿فهرست الجزء الرابع من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني﴾

| صحيفة                                      |     |
|--|-----|
| عوامل الجزم                                | ٣   |
| فصل لو                                     | ٣١  |
| أما ولولا ولوما                            | ٣٩  |
| الاخبار بالذى والالف واللام                | ٣٥  |
| العدد                                      | ٤١  |
| كم وكأين وكذا                              | ٥٥  |
| الحكاية                                    | ٦١  |
| التأنيث                                    | ٦٥  |
| المقصور والممدود                           | ٧٤  |
| كيفية تثنية المقصور والممدود وجههما تصحيحا | ٧٧  |
| جمع التكسير                                | ٨٣  |
| التصغير                                    | ١٠٩ |
| الذنب                                      | ١٣٥ |
| الوقف                                      | ١٤٤ |
| الامالة                                    | ١٥٥ |
| التصريف                                    | ١٦٧ |
| فصل في زيادة هـ، زة الوصل                  | ١٩٤ |
| الابدال                                    | ١٩٩ |
| فصل من لام فعلى اسمها الخ                  | ٢٢١ |
| فصل ان يسكن السابق الخ                     | ٢٢٣ |
| فصل اسكن صح الخ                            | ٢٢٨ |
| فصل ذواللين الخ                            | ٢٣٤ |
| فصل في الاعلال بال حذف الخ                 | ٢٤٢ |
| فصل في الادغام الخ                         | ٢٤٥ |

﴿تمت الفهرست﴾















